

حاشيتا بن عابد

رد المحتار على الدر المختار

لمحمد أمين بن عيسى الشيرازي

المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ

حَقَّقَ نَصْرُهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ مِنَ الْبَاحِثِينَ بِإِشْرَافِ

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الفتح الإسلامية

قَدَّمَ لَهُ

فضيلة الأستاذ الدكتور
محمد سعيد رمضان البوطي

فضيلة الأستاذ الشيخ
عبد الرزاق الكبي

معهد جمعية الفتح الإسلامي دمشق

شعبة البحوث والدراسات

الجزء التاسع

قسم الأحوال الشخصية

النكاح

الطلاق

طَبْعَةُ مَقَالَةٍ عَلَى ثَلَاثِ نَسَخٍ خَطِيئَةٍ مَسْقُولَةٍ عَنْ أَصْلِ الْمُؤَلِّفِ
مَعَ تَوْثِيقِ النُّصُوصِ فِي مَصَادِرِهَا الْخَطُّوطِ وَالْمَطْبُوعَةِ
« مَصَافًا إِلَيْهَا تَقْرِيرَاتُ الرَّافِعِيِّ فِي مَوَاضِعٍ مِمَّا نَزَلَتْ الْأُبْحَاثُ »

دار الشافعية للدراسات والبحوث
دمشق - سورية

حَاشِيَتَيْنِ عَالِيَتَيْنِ

رد المحتار على الدر المختار



الموضوع: الفقه الحنفي
العنوان: حاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار"
التأليف: محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين
التحقيق: الدكتور حسام الدين بن محمد صالح الفرفور
الإخراج: خلدون موفق التشة
الإشراف الطباعي: مكتب دار الثقافة والتراث للتحقيق
التنفيذ: مؤسسة الرازي للطباعة والتجليد
عدد الصفحات: ٦٩٢ صفحة
قياس الصفحة: ٢٨ x ٢١
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة
موافقة وزارة الإعلام رقم: ٤٩٠٧٥ بتاريخ ١٠/٩/٢٠٠٠ م

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

جميع الحقوق محفوظة للمحقق الدكتور حسام الدين فرفور
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل
والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي
إلا بإذن خطي من:

دار الثقافة والتراث - دمشق - سورية ص. ب. ٨٢٣٥
هاتف ٢٢٤٠٧٣٩ - ٢٢٤٠٨٦ - فاكس: ٣٧٣٧٣٨٩

يطلب من: دار الثقافة والتراث بدمشق للطباعة والنشر والتوزيع ص. ب. ٨٢٣٥

هاتف ٢٢٤٠٧٣٩ - ٢٢٤٠٨٦ - فاكس: ٣٧٣٧٣٨٩

الموزعون:



للطباعة والنشر والتوزيع



دار البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع

رئيس مجلس إدارته: د. محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين

الشركة المتحدة للتوزيع

دمشق - ص. ب. ٢٢٤٠٧٣ - هاتف: ٢٢٤٠٨٦ - فاكس: ٣٧٣٧٣٨٩

e-mail: mzd @ net.sy

بيروت - ص. ب. ١١٧٤١ - هاتف: ٨١٥١١٢ - ٣١٩٠٣٩ - فاكس: ٨١٨١١٥

web: www.resalah.Com - e-mail: resalah @ resalah.Com

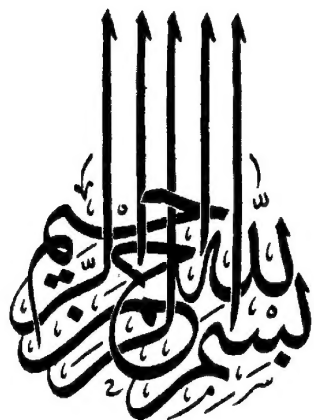
عمان - ص. ب. ١٨٢٠٧٧ - هاتف: ٢٥٩٨٩١ - ٢٥٩٨٩٢ - فاكس: ٢٥٩٨٩٣

القاهرة - ص. ب. ١٢٢٢ - رقم: ١١٥١١ - هاتف: ٣٩٠٧٧٧ - فاكس: ٣٩٥٦٨٠٤

الرياض - ص. ب. ٥٦٥٧٩ - رقم: ١١٦٥٤ - هاتف: ٤٠٢٥١٩٧ - فاكس: ٤٠٢٦٦١٠

البحرين - ص. ب. ٥٤٤ - هاتف: ٢٧٥٣٢٢ - فاكس: ٢٧٥٣٢٢

دمشق - حلبوني - ص. ب. ٢٥٥٢٩ - هـ ٢٢٣٦٩١
Damascus - Halbouni - P.O.Box 25529 - Tel. 2232881



المشرف على التحقيق

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات التخصصية في معهد الفتح الإسلامي

شارك في التحقيق

أحمد سامر القباني	أمين شعباني	خضر شحرور	برهان الدين السقرق
أحمد السيد أحمد	رامز القباني	عبد القادر علي بلمو	عبد الهادي محمد منصور
عبد الرحمن ناصر	سميح إبراهيم صالح		

ساعد في بعض الأعمال العلمية :

محمد عماد قلب اللوز	محمد شحرور	عمر ذي النون	بهاء القباني
نوري الجمل	عبد السلام شاكر	محمد القباني	رضوان محفوظ

﴿باب القسم﴾

بفتح القاف: الْقِسْمَةُ، وبالكسر: النَّصِيبُ.

(يَجِبُ) وظاهر الآية أَنَّهُ فرض^(١)، "نهر"^(٢). (أَنْ يَعْدِلَ).....

﴿باب القسم﴾

[١٢٦٩٠] (قوله: القسمة) في "المغرب"^(٣) القسم بالفتح: مصدرُ قَسَمَ الْقَسْمُ المالَ بين الشركاء:

فَرَقَهُ بَيْنَهُمْ، وَعَيَّنَ أَنْصِبَاءَهُمْ، وَمِنَهُ الْقَسَمُ بَيْنَ النِّسَاءِ اهـ. أي: لِأَنَّهُ يَقْسِمُ بَيْنَهُنَّ الْبَيْتُوتَةَ وَنَحْوَهَا. وفي "المصباح"^(٤): قَسَمْتُهُ قَسْمًا مِنْ بَابِ ضَرْبٍ، وَالْإِسْمُ الْقِسْمُ بِالكسر، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْحِصَّةِ وَالنَّصِيبِ، فَيَقَالُ: هَذَا قِسْمِي، وَالْجَمْعُ: أَقْسَامٌ، مِثْلُ: حِمْلٌ وَأَحْمَالٌ وَاقْتَسَمُوا الْمَالَ بَيْنَهُمْ، وَالْإِسْمُ: الْقِسْمَةُ، وَأُطْلِقَتْ عَلَى النَّصِيبِ أَيْضًا، وَجَمْعُهَا قِسَمٌ، مِثْلُ: سِدْرَةٌ وَسِدَرٌ، وَيَجِبُ الْقَسَمُ بَيْنَ النِّسَاءِ اهـ. فَعَلِمَ أَنَّ الْقَسَمَ هُنَا مُصَدَّرٌ عَلَى أَصْلِهِ، وَيَصَحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْقِسْمَةُ، أَيْ: الْإِقْتِسَامُ أَوْ النَّصِيبُ، تَأْمَلْ.

[١٢٦٩١] (قوله: وظاهر الآية أَنَّهُ فرض) فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعْلِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء - ٣]

﴿باب القسم﴾

(قوله: فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعْلِلُوا﴾ [النساء - ٣] إلخ) مَا ذَكَرَهُ لَا يَصْلُحُ بَيَانًا لِمَا قَالَهُ

فِي "النَّهْرِ" بَلْ لِمَا هُوَ الْمَذْهَبُ مِنْ أَنَّ الْقَسَمَ وَاجِبٌ.

(١) فِي "ذ" زِيَادَةٌ: ((فِيهِ بَحْثٌ، إِذْ لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرْضِيَّةِ بَلِ الظَّاهِرُ الْوَجُوبُ؛ لِأَنَّ الْفَرْضِيَّةَ لَا تَقْبَلُ إِلَّا بِقَطْعِيٍّ الثَّبُوتِ وَالذَّلَالَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَاحِدَةً﴾ إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْوَجُوبَ عِنْدَ خَوْفِ عَدَمِ الْعَدْلِ، فَيَعْلَمُ إِبْجَابَ الْعَدْلِ عِنْدَ تَعَدُّدِهِنَّ كَمَا قَالَهُ فِي "الْفَتْحِ"، أَوْ عَلَى النَّدْبِ، وَيَعْلَمُ إِبْجَابَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِنَّمَا يَخَافُ عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ كَمَا فِي "الْبَدَائِعِ". وَعَلَى كُلِّ هَذَا الْوَجُوبَ غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي أَنَّهُ قَطْعِيٌّ، فَتَدْبِيرٌ. ثُمَّ ظَاهَرُ مَا فِي "الْفَتْحِ" أَنَّهُ إِذَا خَافَ عَدَمَ الْعَدْلِ حَرَّمَ عَلَيْهِ الزِّيَادَةَ عَلَى الْوَاحِدَةِ. وَظَاهَرُ مَا فِي "الْبَدَائِعِ" أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ أَنْ لَا يَزِيدَ، وَنَقَلَ الْقَهْطَنَانِي الْأَوَّلُ عَنْ "الْخُلَاصَةِ"، وَالثَّانِي عَنْ "شَرْحِ التَّأْوِيلَاتِ"، وَأَفَادَ فِي "الْبَحْرِ": أَنَّهُ لَا مَخَالَفَةَ بَيْنَ الثَّانِي وَبَيْنَ مَا مَرَّ مِنْ حُرْمَةِ التَّزْوُجِ إِذَا خَافَ الْجُرْءَ؛ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا عَدَمُ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمُنْكَوْحَاتِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَحْرِمُ بَعْدَ وَجُوبِهِ لَا التَّزْوُجَ إِذَا خَافَ عَدَمَهُ، انْتَهَى. فَلْيَتَأْمَلْ)). فِي ١٧١/ب.

(٢) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم في ١٩٦/أ يتصرف.

(٣) "المغرب": مادة (قسم).

(٤) "المصباح": مادة (قسم).

أي: أن لا يَحْجُورَ (فيه) أي: في القَسَمِ بالتَّسْوِيَةِ في البَيِّنَاتِ.....

أمرٌ بالاعتصار على الواحدة عند خوف الجَوْر، فيحتمل أنه للرجوب، فيعلم بإيجاب العدل عند تعدُّدهنَّ كما قاله في "الفتح"^(١)، أو للندب، ويُعلم بإيجاب العدل من حيثُ إنه إنما يَخَافُ على ترك الواجب كما في "البدائع"^(٢)، وعلى كلِّ فقد دَلَّتْ الآية على إيجابه، تأمل.

[١٢٩٩٢] (قوله): أي: أن لا يَجُورَ أشار به إلى التخلُّص عما اعترض به على "الهداية"^(٣) حيثُ قال: ((وإذا كان للرجل امرأتان حرتان فعليه أن يعدل بينهما))، فإنه يُفهم أنه لا يجب بين الحرية والأمة، وأجاب في "الفتح"^(٤) بأنَّ معنى العدل هنا التسوية لا ضدَّ الجَوْر، فإذا كانتا حرتين أو أمتين فعليه التسوية بينهما، وإن كانتا حرةً وأمةً فلا يعدل بينهما، أي: لا يسوِّي بل يعدل، بمعنى: لا يَجُور، وهو أن يقسم للحرَّةِ ضِعْفَ الأمةِ فالإيهام نشأ من اشتراك اللفظ اهـ. ولكن لما لم يقيّد المصنف هنا بحرَّةٍ ولا غيرها ناسب أن يفسّر كلامه بعدم الجَوْر، أي: عدم الميل عن الواجب عليه من تسوية وضدّها، فيشمل التسوية بين الحرتين أو الأمتين وعدمها بين الحرية والأمة، وكذا في النفقة لعدم لزوم التسوية فيها مطلقاً كما يأتي^(٥).

[١٢٩٩٣] (قوله): بالتسوية في البَيِّنَاتِ الأولى: حذف قولهِ: (بالتسوية)؛ لأنها لا تحب بين الحرَّةِ والأمة كما علمت، بل يجب عدمها، وقد يجاب بأنَّ المراد التسوية إثباتاً أو نفيّاً أي: يجب أن لا يَجُورَ بإثباتها بين الحرية والأمة، وبنفيها بين الحرتين [١٥٩ق/٣] وبين الأمتين، ولم يذكر الإقامة في النهار؛ لأنها تحب في الجملة بلا تقدير كما سيأتي^(٦).

(١) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٢٩٩/٣.

(٢) "البدائع": كتاب النكاح - بيان حكم النكاح - فصل: ومنها وجوب العدل بين النساء في حقوقهن ٣٣٢/٢.

(٣) "الهداية": كتاب النكاح - باب القسم ٢٢٢/١.

(٤) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠٠/٣.

(٥) في المقولة الآتية.

(٦) المقولة [١٢٧٣٣] قوله: ((لكن إلح)).

(وفي الملبوسِ والمأكولِ) والصُّحْبَةُ (لا في المجامعة) كالحِجَةِ،

[١٢٦٩٤] (قوله: وفي الملبوس والمأكول) أي: والسُّكْنَى، ولو عبّر بالنفقة لشمل الكلَّ، ثمَّ إنَّ هذا معطوفٌ على قوله: (فيه)، وضميرُهُ للقسم المراد به البيوتَةُ فقط بقرينة العطف، وقد علمتُ أنَّ العدل في كلامه بمعنى عدم الجور لا بمعنى التسوية، فإنَّها لا تلزم في النفقة مطلقاً، قال في "البحر"^(١): ((قال في "البدايع"^(٢)): يجب عليه التسوية بين الحرَّتين والأمتين في المأكول والمشروب والملبوس والسُّكْنَى والبيوتة، وهكذا ذكر "اللولو الجسي"^(٣)، واحتقَّ أنَّه على قول مَنْ اعتبر حالَ الرجل وحده في النفقة، وأمَّا على القول المفتى به من اعتبار حالهما فلا، فإنَّ إحداهما قد تكون غنيةً والأخرى فقيرةً، فلا يلزم التسوية بينهما مطلقاً في النفقة)) اهـ. وبه ظهر أنَّه لا حاجة إلى ما ذكره "المصنف" في "المنح"^(٤) مِنْ جعله ما في المتن مبنياً على اعتبار حاله.

[١٢٦٩٥] (قوله: والصُّحْبَةُ) كان المناسب ذكرُهُ عقب قوله: (في البيوتة)؛ لأنَّ الصُّحْبَةَ أي: المعاشرة والمؤانسة ثمرَةُ البيوتة، ففي "الحانية"^(٥): ((ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه، والبيوتة عندهما للصُّحْبَةِ والمؤانسة، لا فيما لا يملكه وهو الحبُّ والجماع)).

[١٢٦٩٦] (قوله: لا في المجامعة) ((لأنَّها تبتني على النشاط، ولا خلاف فيه، قال بعض أهل العلم: إنَّ تركه لعدم الداعية والانتشار عُذْرٌ، وإنَّ تركه مع الداعية إليه لكنَّ داعيته إلى الضَّرَّةِ

(قوله: كان المناسب ذكرُهُ عقب قوله: في البيوتة إلخ) الصُّحْبَةُ بالمعنى الَّذِي قالَهُ، وإنَّ كانت ثمرَةُ البيوتة تحبُّ عليه في غيرها أيضاً؛ لأنَّه مالِكٌ لها، فلو دخل على إحداهما غالباً دون الأخرى لَمْ يَأْتِ بالواجب، فالْتَسْوِيَةُ فيها واجبةٌ ليلاً ونهاراً، فما فعلهُ "الشارح" أولى.

(١) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٤/٣.

(٢) "البدايع": كتاب النكاح - بيان حكم النكاح - فصل: ومنها وجوب العدل بين النساء في حقوقهن ٣٣٢/٢.

(٣) "اللولو الجسي": كتاب النكاح - الفصل الثاني في التوكيل بالنكاح إلخ - وأمَّا النفقة: ق ٥٣/١.

(٤) "المنح": كتاب النكاح - باب بيان في أحكام القسم ١٣٢/١ ب.

(٥) "الحانية": كتاب النكاح - فصل في القسم ٤٣٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

بل يُستحبُّ، ويسقطُ حقُّها بمرَّةٍ، ويجبُ ديانةُ أحياناً.....

أقوى فهو مما يدخل تحت قدرته)) "فتح"^(١)، وكأنَّه مذهب الغير، ولذا لم يذكره في "البحر" و"النهر"، تأمل.

[١٢٩٩٧] (قوله: بل يستحبُّ) أي: ما ذكر من المجامعة "ح"^(٢). أمَّا المحبة فهي ميل القلب وهو لا يملك، قال في "الفتح"^(٣): ((والمستحبُّ أن يسوِّيَ بينهم في جميع الاستمتاع من الوطء والقبلة، وكذا بين الجوارى وأمّهات الأولاد؛ ليحصنهنَّ عن الاشتهااء للزنا والميل إلى الفاحشة، ولا يجب شيء؛ لأنَّه تعالى قال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْلِحُوا فَوَجِدُوا أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء - ٣] فأفاد أنَّ العدل بينهم ليس واجباً)).

[١٢٩٩٨] (قوله: ويسقطُ حقُّها بمرَّةٍ) قال في "الفتح"^(٤): ((واعلم أنَّ ترك جماعها مطلقاً لا يحلُّ له، صرَّح أصحابنا بأنَّ جماعها أحياناً واجبٌ ديانةً، لكنَّ لا يدخل تحت القضاء والإلزام [٣/١٥٩ق/ب] إلا الوطأة الأولى، ولم يقدرُوا فيه مدة، ويجب أن لا يبلغ به مدَّة الإيلاء إلا برضاها وطيب نفسها به)) اهـ. قال في "النهر"^(٥): ((في هذا الكلام تصريحٌ بأنَّ الجماع بعد المرة حقُّه لا حقُّها)) اهـ قلتُ: فيه نظرٌ، بل هو حقُّه وحقُّها أيضاً لما علمت من أنَّه واجبٌ ديانةً، قال في "البحر"^(٦): ((وحيث عُلِم أنَّ الوطء لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب للزوجة؟

(قوله: ممَّا يدخلُ تحت قدرته "فتح") تمام عبارته: ((فإنَّ أدَّى الواجب منه عليه لم يَتَّق لها حقٌّ، ولم تلزُمه التَّسوية)) اهـ. أي: وذلك بأنَّ حصَّنها عن الاشتهااء للغير كما هو الواجب ديانةً، فحيثُ لا يجبُ عليه وإلاَّ وجبَ خصوصاً مع وجود الدَّاعية، ويظهر أنَّ ما قاله هذا البعض من المنَّهب، ونقله الرَّحْمَنِيَّ وأقرَّه.

(١) "الفتح": كتاب النكاح - باب في القسم ٣٠٢/٣ بتصرف يسير.

(٢) "ح": كتاب النكاح - باب القسم ١٧١/ب.

(٣) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠٢/٣.

(٤) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠٢/٣.

(٥) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ١٩٦/أ.

(٦) "البحر": كتاب النكاح - باب في القسم ٢٣٥/٣.

ولا يبلغ مدة الإيلاء إلا برضاها،.....

وفي "البدائع"^(١): لها أن تطالبه بالوطء لأنَّ حلَّه لها حقُّها، كما أنَّ حلَّها له حقُّه، وإذا طالبتَه يجب عليه ويجبر عليه في الحكم مرةً، والزيادة تجب ديانةً لا في الحكم عند بعض أصحابنا، وعند بعضهم تجب عليه في الحكم)) اهـ. وبه عُلِمَ أنَّه كان على "الشارح" أن يقول: (ويسقط حقُّها بمرة في القضاء) أي: لأنَّه لو لم يُصَيِّها مرةً يوجله القاضي سنةً، ثمَّ يفسخ العَقْدَ أمَّا لو أصابها مرةً واحدةً لم يَتَعَرَّضْ له؛ لأنَّه عُلِمَ أنَّه غيرُ عَيَّنَ وقتَ العَقْدِ، بل يأمره بالزيادة أحياناً لوجوبها عليه إلا لعذر مرضٍ أو عتية عارضة أو نحو ذلك، وسيأتي^(٢) في باب الظهار أنَّ على القاضي إلزامَ المَظَاهِر بالتكفير دفعاً للضَّرَرِ عنها بحسبٍ أو ضربٍ إلى أن يكفِّر أو يطلق، وهذا ربَّما يؤيِّد القولَ المارَّ^(٣) بأنَّه تجب الزيادة عليه في الحكم، فتأمل.

[١٢٦٩٩] (قوله: ولا يبلغ مدة الإيلاء) تقدَّم^(٤) عن "الفتح" التعبيرُ بقوله: (ويجب أن لا يبلغ إلخ) وظاهره: أنَّه منقول، لكن ذَكَرَ قَبْلَهُ في مقدار الدَّوْر أنَّه لا ينبغي أن يُطْلَقَ له مقدار مدة الإيلاء، وهو أربعة أشهر، فهذا بحثٌ منه كما سيذكره^(٥) "الشارح".

فالظاهر أنَّ ما هنا مبنيٌّ على هذا البحث، تأمل. ثمَّ قوله: (وهو أربعة أشهر) يفيد أنَّ المراد إيلاء الحرَّة، ويؤيِّد ذلك أنَّ عمر رضي الله تعالى عنه لَمَّا سمع في الليل امرأةً تقول: [طويل] فوالله لولا الله تُحَشِّسِي عَوَاقِبِي لَزُخِرِحَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَائِبِي^(٦)

(قوله: وبه عُلِمَ أنَّه كان على "الشارح" أن يقول: ويسقط إلخ) ما ذكره من أنَّ السَّقُوطَ بمرةٍ في القضاء معلومٌ من قول "الشارح": ((ويجب ديانةً أحياناً)).

(١) "البدائع": كتاب النكاح - فصل: وأما بيان حكم النكاح ٣٣١/٢ بتصرف.

(٢) انظر "الدر" عند المقولة [١٤٨٠١] قوله: ((وعلى القاضي إلزامه به)).

(٣) في المقولة نفسها.

(٤) المقولة [١٢٦٩٨] قوله: ((ويسقط حقها إلخ)).

(٥) انظر "الدر" عند المقولة [١٤٤٢٧] قوله: ((أربعة أشهر)).

(٦) البيت في الجامع لأحكام القرآن ١٠٨/٣، و"تفسير ابن كثير" ٢٦٩/١، و"المصنف" لعبد الرزاق

١٠١/٧-١٥٢، و"تهذيب الأسماء واللغات" ١٣٣/١.

وَيَوْمَ الْمُتَعَبِّدُ بِصَحْبَتِهَا أحياناً، وَقَدَرَهُ "الطَّحَاوِيُّ" ^(١) يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ لِحُرَّةٍ.

فسأل عنها فإذا زوجها في الجهاد، فسأل بنته حفصة: كَمْ تصيرُ المرأةُ عن الرجل؟ فقالت: أربعة أشهر، فأمر أمراء الأجناد أن لا يتخلف المتزوج عن أهله أكثرَ منها، ولو لم يكن في هذه المدة زيادةٌ مضارَّةٌ بها لَمَّا شرع الله تعالى الفراقَ بالإيلاء فيها.

[١٢٧٠٠] (قوله: وَيَوْمَ الْمُتَعَبِّدِ الخ) في "الفتح" ^(٢): ((فأما إذا لم يكن له إلا امرأةٌ واحدةٌ،

فتشاغل عنها بالعبادة أو السراري؟ اختار الطحاوي ^(٣) رواية الحسن عن أبي حنيفة أن لها

(١) في "د" زيادة: ((قوله: وقدره يوم إغ: أقول: روي أن امرأةً جاءت إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعنده كعبُ بنُ الأسود، فقالت: يا أمير المؤمنين إن زوجي يصوم النهار ويقوم، وأنا أكره أن أشكوه، فقال لها عمر: نِعَمْ الرَّجُلُ زوجك. فرددت وعمر لا يزيدُها على ذلك؛ فقال كعب: يا أمير المؤمنين إنها تشكو زوجها في هجره فراشها، فقال عمر: كما فهمت إشارتها فاحكم بينهما، فأرسل إلى زوجها، فقال لها كعب: ما تقولين؟ فقالت: [رجز]

يَا أَيُّهَا الْقَاضِي الْحَكِيمُ أَرْشِدْهُ أَلَّهِ خِلِيلِي عَنْ فَرَاشِي مَسْحَدُهُ
زَهْدُهُ فِي مَضْجَعِي تَعَبُّدُهُ نَهَارُهُ وَلَيْلُهُ مَا يَرْقُدُهُ

ولست في أمر النساء أحمدة

فقال لزوجها: ما تقول؟ فقال:

زَهْدُنِي فِي فَرَاشِهَا وَفِي الْكَلْسِ أَنِّي أَمْرٌ أَذْهَلَنِي مَا قَدْ نَزَلَ
فِي سُورَةِ النَّملِ وَفِي السَّبعِ الطُّولِ

فقال له كعب:

إِنَّهَا حَقًّا عَلَيْكَ يَا رَجُلٌ نَصِييُهَا فِي أَرْبَعٍ لِمَنْ عَقِلُ
فَاعْطِهَا ذَاكَ وَدَعْ عَنْكَ الْإِلَّالَ

فقال له عمر: من أين لك هذا؟ قال: لأن الله تعالى أباح للحر أربع زوجات، ولكل واحدة يوم وليلة، فأعجب ذلك عمر، وجعله قاضي البصرة.

والكلل: بكسر الكاف جمع كِلَة بكسرهما وتشديد اللام، وهي: الست الرقيق يحاطُ بالبيت، يُتَوَقَّى فيه من البق، أي: من البعوض والطول: بضم الملهة جمع طَوَلَى، أننى أطول، انتهى. "شمني". ق ١٧٢/أ.

(٢) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠٢/٣.

(٣) "مختصر الطحاوي": كتاب النكاح - باب وليمة وعشرة النساء ص ١٩٠.

وسَمِعَ لِأُمِّهِ، وَلَوْ تَضَرَّرَتْ مِنْ كَثْرَةِ جِمَاعِهِ لَمْ تَجْزِ الزَّيَادَةُ عَلَى قَدَرِ طَاقَتِهَا، وَالرَّأْيُ فِي تَعْيِينِ الْمَقْدَارِ لِلْقَاضِي بِمَا يَظُنُّ طَاقَتَهَا، "نَهْر" بَحْثًا.....

يوماً وليلةً من كلِّ أربع ليالٍ، وبقايتها له؛ لأنَّ له أن يسقط حقَّها في الثلاث بتزوج ثلاث حرائر، وإن كانت الزوجة أمةً فلها يومٌ وليلةٌ في كلِّ سبع، وظاهرُ المذهب أن لا يتعين مقدار؛ لأنَّ القسمَ معنى نسبيٌّ، وإيجابُهُ طلبٌ بإيجاده، وهو يتوقف على وجود المتستبين، فلا يُطلب قبل تصوُّره، بل يُؤمر أن يبيت معها ويصحبها أحياناً من غير توقُّيت)) اهـ. ونقل في "النهر"^(١) عن "البدائع"^(٢) ((أَنَّ مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ هُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَوَّلًا، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ)).

[١٧٧٠١] (قَوْلُهُ: وَسَمِعَ لِأُمِّهِ) لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ثَلَاثَ حَرَائِرَ، فَيَقْسِمُ لَهُنَّ سِتَّةَ أَيَّامٍ،

وَلَهَا يَوْمٌ.

[١٧٧٠٢] (قَوْلُهُ: "نَهْر"^(٣) بَحْثًا) حَيْثُ قَالَ: ((وَمَقْتَضَى النَّظَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى قَدَرِ طَاقَتِهَا، أُمَّ تَعْيِينَ الْمَقْدَارِ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ لِأَثْمَتِنَا، نَعَمْ فِي كِتَابِ الْمَالِكِيَةِ خِلَافٌ، فَقِيلَ: يَقْضِي عَلَيْهِمَا بِأَرْبَعٍ فِي اللَّيْلِ وَأَرْبَعٍ فِي النَّهَارِ، وَقِيلَ: بِأَرْبَعٍ فِيهِمَا، وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَشْرَ مَرَّاتٍ فِيهِمَا، وَفِي "دَفَائِقِ ابْنِ فَرْحُونَ": بِاثْنَيْ عَشْرَةَ مَرَّةً، وَعِنْدِي أَنَّ الرَّأْيَ فِيهِ لِلْقَاضِي يَقْضِي بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهَا تَطِيقُهُ)) اهـ. قال "الحموي" عقبه: ((وَأَقُولُ: يَنْبَغِي أَنْ يَسْأَلَهَا الْقَاضِي عَمَّا تَطِيقُ، وَيَكُونُ الْقَوْلُ لَهَا يَمِينُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْْلَمُ إِلَّا مِنْهَا، وَهَذَا طَبَقُ الْقَوَاعِدِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ مَنْوُطاً بِظَنِّ الْقَاضِي فَهُوَ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحاً بَعِيداً، هَذَا وَقَدْ صَرَحَ "ابْنُ مَجْد" أَنَّ فِي "تَأْسِيسِ النِّظَائِرِ"^(٤) وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ إِذَا

(١) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٦/ب.

(٢) "البدائع": كتاب النكاح - فصل في وجوب العدل بين النساء في حقوقهن ٣٣٣/٢ باختصار، نقلاً عن "شرح مختصر الطحاوي".

(٣) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٦/أ.

(٤) "تأسيس النظائر" لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي المعروف بإمام الهدى (ت ٣٧٣ هـ) وقيل ٣٧٥ هـ). ("كشف الظنون" ٣٣٤/١، "الجواهر المضية" ٥٤٤/٣، "تاج التراجم" ص ٢٧٥، "الفوائد البهية"

لم يوجد نصٌ في حكمٍ من كتب أصحابنا يُرجع إلى مذهب مالك، وأقول: لم أرَ حكمَ ما لو تضررت من عظم آليته بخلطٍ أو طُولٍ وهي واقعةُ الفتوى)) اهـ.

أقول: ما نقله^(١) عن "ابن مجد" غير مشهور، ولم أرَ مَنْ ذَكَرَهُ غَيْرُهُ، نعم ذكر في "الدر المنقى"^(٢) في باب الرجعة عن "القهستاني"^(٣) عن ديباجة "المصنفى" أنَّ بعضَ أصحابنا مال إلى أقواله ضرورةً، هذا وقد صرَّحوا عندنا بأنَّ الزوجة إذا كانت صغيرةً لا تُطِيقُ الوطء لا تُسَلِّمُ إلى الزوج حتى تطيقه، والصحيح أنه غيرُ مقدَّرٍ بالسَّنِّ، بل يفوّض إلى القاضي بالنظر إليها من سَمَنِ أو هُزَالٍ، وقدَّمنا^(٤) عن "التاترخانية": ((أَنَّ الْبَالِغَةَ إِذَا كَانَتْ لَا تَحْتَمِلُ لَا يُؤْمَرُ بِدَفْعِهَا إِلَى الزَّوْجِ أَيْضًا))، فقوله: (لا تحتمل) يشمل ما لو كان لضعفها أو هُزَالها أو كِبَرِ آلتِه^(٥)، وفي "الأشباه"^(٦) من أحكام غيبوبة الحشفة، فيما يجرّم على الزوج وطءَ زوجته مع بقاء النكاح، قال: ((وفيما إذا كانت لا تحتمله لصغرٍ أو مرضٍ أو سَمَنِ)) اهـ^(٧). وربما يُفْهَم من سَمَنِ عِظَمِ آليته، وحرر

(١) في "٣": ((ذكره)).

(٢) "الدر المنقى": كتاب الطلاق ٤٣٩/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) "جامع الرموز": كتاب النكاح - باب الرجعة ٣٢١/١.

(٤) المقولة [١٢٣٢٥] قوله: ((قال البزازي إلخ)).

(٥) في "د" زيادة: ((أو لكبر آتِه؛ لأن الجملة الفعلية نكرة دخلت عليها ((لا)) فوقع في سياق النفي فعُتت. ولا يبعد من الإمام "الخصاف" إرادة مثل ذلك في عبارته، فهو وإن كان بطريق الاحتمال لكنه ناشئ عن دليل، وهو مقبول كما صرَّح به في الأصول)). ق ١٧٢/ب.

(٦) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - الجمع والفرق ص ٣٩٩.

(٧) في "د" زيادة: ((قوله: أو سمته، أقول: والذي يقتضيه النظر الفقهي أنها إذا تضررت بحيث يفضي إلى إفضاها أو ضعفها ومرضها لا يجوز له ذلك بل يجرم، كما يؤخذ ذلك من كلامهم. كذا بخط شيخ مشايخنا منلا علي التركماني في "مجموعه الفقيهه" من باب الجين)). ق ١٧٢/ب.

(بلا فرق بين فحلٍ، وخَصِيٍّ، وعَيْنٍ، ومحبوبٍ، ومريضٍ، وصبيٍّ دخلَ بامرأتهِ،

"الشرنبلاني" في شرحه على "الوهبانية" أنه لو جامع زوجته فماتت، أو صارت مُفَضَّةً، فإن كانت صغيرةً، أو مُكْرَهَةً، أو لا تُطِيقُ تلزمه الدية اتفاقاً، فعِلْمٌ من هذا كله أنه لا يحِلُّ له وطؤها بما يؤدي إلى إضرارها، فيقتصر على ما تطيق منه عدداً بنظر القاضي، أو إخبار النساء، وإن لم يُعْلَمَ بذلك فبقولها، وكذا في غِلْظِ الآلة، ويُؤمَرُ في طولها بإدخال قَدْرٍ ما تطيقه منها، أو بقَدْرِ آلة رجلٍ معتدلِ الخلقة، والله تعالى أعلم.

[١٢٧٠٣] (قوله: بلا فرقٍ إلخ) لأنه حيثُ عُلِمَ أنَّ وجوب القسم إنما هو للصحة والموانسة دون المجامعة فلا فرق بين زوج وزوج، "بحر" (١).

[١٢٧٠٤] (قوله: ومريضٍ) ((قال في "البحر" (٢): ولم أرَ كيفيةَ قَسَمِهِ في مرضه حيثُ كان لا يَقْدِرُ على التحوُّلِ إلى بيت الأخرى، والظاهر أنَّ المراد أنه إذا صحَّ ذهب عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى مريضاً أه. ولا يخفى أنه إذا كان الاختيار في مقدار الدَّورِ إليه حالَ صحَّته ففي مرضه أول، فإذا مكث عند الأولى مدةً أقام عند الثانية بقَدْرها))، "نهر" (٣).

قلتُ: وهذا إذا أراد أن يجعل مدةَ إقامتهِ دوراً، حتى لا ينفَى ما يأتي من أنه لو أقام عند إحدهما شهراً هَلَزَ ما مضى.

[١٢٧٠٥] (قوله: وصبيٍّ دخل بامرأته) الذي في "البحر" (٤) وغيره: (بامرأته) بالثنية، قال في "البحر" (٥): ((لأنَّ وجوبه لِحَقِّ النساء، وحقوقُ العباد تنوجَّه على الصبيان عند تقرُّر السبب، وفي "الفتح" (٦): وقال مالك: ويدور وليُّ الصبيِّ به على نسائه، وظاهره أنه لم يطلَّع على شيء عندنا،

(١) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٥/٣.

(٢) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٦/٣.

(٣) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ١٩٦/ب.

(٤) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٥/٣.

(٥) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٥/٣.

(٦) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠١/٣.

وبالغ لم يدخل، "بحر" بحثاً، وأقره "المصنف"^(١)، ومريضة، وصحيحة (وحائض، وذات نفاس).....

وينبغي أن يأثم الولي إذا لم يأمره بذلك ولم يُدرِّبه)) اهـ. قال "الخيز الرملي"^(٢): ((وقيد في "الخانية"^(٣)) الصبي المراهق، فلا قسم على غيره، وليس بقيد، بل المميز الممكن وطؤه كذلك^(٤))) اهـ.
[١٢٧٠٦] (قوله: "وبالغ لم يدخل) ومثله ما لو دخل بالأولى، "ح"^(٥).)

[١٢٧٠٧] (قوله: "بحر" بحثاً) راجع إلى قوله: (وبالغ لم يدخل) قال في "البحر"^(٥): ((وفي المحيط" وإن لم يدخل الصغير بها فلا فائدة في كونه معها اهـ. وظاهره أن القسم على البالغ لغير المدخول بها؛ لأن في كونه معها فائدة، ولذا إنما قيدوا [١٦٠/٣] بالدخول في امرأة الصبي^(٦))) اهـ. قلت: يظهر لي أن دخول الصبي غير قيد، وإنما المراد به الذي بلغ سن الدخول، وحصول الصحة والاستئناس به، ولذا لم يقيد في "الخانية" بالدخول، بل قال: ((والمراهق والبالغ في القسم سواء))، فقوله في "المحيط": ((وإن لم يدخل) أي: لم يبلغ هذا السن بقرينة قوله: (فلا فائدة في كونه معها)؛ إذ لا شك أن لها فائدة في كون المراهق معها من الاستئناس به والعشرة معه، زيادة على ما إذا كانت وحدها، وحينئذ فلا فرق بين المراهق والبالغ في وجوب القسم كما هو صريح عبارة

(١) "المنح": كتاب النكاح - باب: بيان في أحكام القسم ١/١٣٢ ب.

(٢) "الخانية": كتاب النكاح - فصل في القسم ٤٣٩/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) في "د" زيادة: ((وإنم جوره على وليه إن علم به وقصر، ولو نام عند بعضهن وطلب الباقيات بيانه عندهن لزم وليه إجابتهن لذلك، وكذا السقي به عليه القسم، وإنم جوره عليه؛ لأنه مكلف. وأما المجنون فلم أراه في كتب أصحابنا. ورايته للشافعية، ففي "شرح المنهاج" للرملي وابن حجر: أما المجنون فإن لم يؤمن ضرره أو آذاه الوطء فلا قسم، وإن آمن وعليه بقية دور وطلبت لزم الولي الطوف به عليهن، كما لو نفعه الوطء ومال إليه، وليس في مذهبتنا ما ينافيه، انتهى. خير الدين الرملي)). ق ١٧٢/١.

(٤) "ح": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٧١ ب.

(٥) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٥/٣.

(٦) في "د" زيادة: ((وأنت خير بأن ما ذكره في "البحر" مأخوذ من مفهوم كلامهم، وقد صرحوا بأن مفاهيم الكتب معترة فليس ذلك بحثاً. تأمل)). ق ١٧٢/١.

ومجنونة لا تخاف، ورتقاء، وقرناء) وصغيرة يمكن وطؤها، ومحرمة، ومطاهر
وموئى منها، ومقابلتهن، وكذا مطلقة.....

٣٩٩/١

"الخانية"^(١)، وهو شامل لما بعد الدخول وقبله؛ لأن سبب وجوبه عقد النكاح كما في
"البدائع"^(٢)، فإذا وجب عليه نفقتها قبل الدخول وجب عليه القسم في البيوتة معها، ما لم ترض
بالإقامة في بيت أهلها لإصلاح شأنها، وإلا فهو ظالم لها.

[١٢٧٠٨] (قوله: ومجنونة لا تخاف) بضم التاء، أي: لا يخاف منها الزوج؛ بأن كانت
لا تضرب ولا تؤذي؛ لأنها حينئذ تجب عليه نفقتها وسكنائها، وإلا فهي في حكم الناشئة.

[١٢٧٠٩] (قوله: يمكن وطؤها) غير عنها في "الخانية"^(٣) وغيرها بالمرافقة، قال "الخير الرملي"
في "حاشية المنح": ((بخلاف ما لا يمكن وطوها، فإنه لا حق لها فاعلم ذلك، ولا تغر بما في كثير
من نسخ "المنح"^(٤): ((لا يمكن وطوها)) فإنه خطأ)) اهـ.

[١٢٧١٠] (قوله: ومحرمة) أي: بحج أو عمرة أو بهما، "ط".^(٥)

[١٢٧١١] (قوله: ومطاهر) بفتح الهاء، وقوله: (وموئى) بضم الميم، وسكون الواو، وفتح اللام
منونة: من الإيلاء، وقوله: (منها) تنازعه كل من مطاهر وموئى، "ح".^(٦)

[١٢٧١٢] (قوله: ومقابلتهن) أي: مقابل ما ذكر من قوله: (وحائض) إلخ، "ط"^(٨).

(١) "الخانية": كتاب النكاح - فصل في القسم ٤٣٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البدائع": كتاب النكاح - بيان حكم النكاح - فصل: ومنها وجوب العدل بين النساء في حقوقهن ٣٣٢/٢.

(٣) "الخانية": كتاب النكاح - فصل في القسم ٤٣٩/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) في مخطوطة المنح التي بين أيدينا: ((يمكن وطوها)) انظر "المنح": كتاب النكاح - باب القسم ١/٣٢ ق/ب.

(٥) لفظة ("ط") ساقطة من "الأصل" و"م".

(٦) "ط": كتاب النكاح - باب القسم ٨٩/٢.

(٧) "ح": كتاب النكاح - باب القسم ١٧١ ق/ب.

(٨) "ط": كتاب النكاح - باب القسم ٨٩/٢.

رجعيةً إن قصدَ رجعتها، وإلا لا، "بحر"^(١).

(ولو أقامَ عند واحدةٍ شهراً في غير سفرٍ ثم خاصمتَهُ الأخرى) في ذلك (يُؤمرُ بالعدلِ بينهما في المستقبلِ،.....)

[١٢٧١٣] (قوله: رجعيةً منصوبٌ على أنه صفةٌ لمفعولٍ مطلقٍ محذوفٍ، أي: وكذا مطلقاً طلقاً رجعيةً، "ح."^(٢))

(تنبيه)

قال في "النهر":^(٣) ((والم أَرَحَكَمَ المنكوحَة إذا وُطِئَتْ بشبهةٍ وهي في العِدَّة، والمحبوسة بدين لا قدرة لها على وفاته، والناشرة، والمسطورُ في كتب الشافعية أنه لا قَسَمُ لها في الكلِّ، وعندي أنه يجب للموطوعة بشبهة أخذاً من قوهم: أنه لمجرد الإيناس ودفع الوحشة، وفي المحبوسة ترددٌ، وأمّا الناشئة فلا ينبغي التردد في سقوطها؛ لأنها بخروجها رضيت [٣/١٦٠ ب] بإسقاط حقها)) اهـ. واعترضه "الحوموي" ((بأن الموطوعة بشبهة لا نفقة لها عليه في هذه العدة، ومعلوم أن القَسَمَ عبارة عن التسوية^(٤) في البيتوتة والنفقة والسكنى)) اهـ. زاد بعض الفضلاء أنه يُخَافُ من القَسَمِ لها الوقوعُ في الحرام؛ لأنها معتدة للغير، ويحرمُ عليه مشهها وتقبيلها، فلا يجبُ لها، وكذا المحبوسة؛ لأنَّ في وجوبه عليه ضرراً به بدخوله الحبس.

[١٢٧١٤] (قوله: ولو أقامَ عندَ واحدةٍ شهراً) أي: قبل الخصومة أو بعدها، "حاشية".^(٥)

[١٢٧١٥] (قوله: في غير سفر) أما إذا سافر بإحدهما ليس للأخرى أن تطلب منه أن يسكن عندها مثل التي سافر بها "ط"^(٦) عن "الهندية"^(٧).

(١) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٥/٣ - بتصرف.

(٢) "ح": كتاب النكاح - باب القسم ١٧١ ب.

(٣) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ١٩٦ أ.

(٤) ((عن التسوية)) ساقط من "الأصل".

(٥) "الحاشية": كتاب النكاح - فصل في القسم ٤٣٩/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "ط": كتاب النكاح - باب القسم ٩٠/٢.

(٧) "الفتاوى الهندية": كتاب النكاح - باب القسم ٣٤١/١.

وهُدِرَ ما مضى وإنْ أَيْمَ به) لأنَّ القِسْمَةَ تكونُ بعد الطَّلَبِ (وإنْ عادَ إلى الجَوْرِ بعد نهْيِ القاضي إِيَّاهُ^(١)).....

[١٢٧١٦] (قوله: وهُدِرَ ما مضى) فليس لها أن تطلب أن يقيم عندها مثل ذلك، "ط"^(٧) عن "الهندية"^(٨)، والذي يقتضيه النظر أن يؤمَرَ بالقضاء إذا طلبت؛ لأنه حقٌ آدمي، وله قدرةٌ على إيفائه، "فتح"^(٩)، وأجاب في "النهر"^(١٠) بما ذكره "الشارح" من التعليل^(١١)، قال "الرحماني": ((ولأنه لا يزيد على النفقة، وهي تسقط بالمضي)).

[١٢٧١٧] (قوله: لأنَّ القِسْمَةَ تكون بعد الطَّلَب) علة لقوله: (هدر ما مضى) وقدمنا^(٧) عن "البدائع" أن سبب وجوب القسم عقد النكاح، ولهذا يائم بتركه قبل الطلب، وهذا يؤيد بحث "الفتح"، وقد يجاب بأنَّ المعنى أن الإيجاب على القسمة من القاضي يكون بعد الطلب، وإلا لزم أنها لو طالبت بها ثم جار يلزمه القضاء، وهو مخالف لما قدَّمناه^(٨) عن "الخانية" من قوله: (قبل الخصومة أو بعدها) وكذا تعليل المسألة في "البرازية"^(٩) وغيرها بأنَّ القسم لا يصير ديناً في الذمة؛ فإنه يشمل ما بعد الطلب.

[١٢٧١٨] (قوله: بعد نهْيِ القاضي) أفاد أنه لا يُعزَّر بالمرَّة الأولى، وبه صرح في "البحر"^(١٠)،

"ط".^(١١)

(١) ((إياه)) ليست في "د".

(٢) "ط": كتاب النكاح - باب القسم ٣/٣٠٢.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب النكاح - باب القسم ١/٣٤١.

(٤) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣/٣٠٢.

(٥) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٦/أ - ب.

(٦) في "د" زيادة: ((أي: من قوله: لأنَّ القِسْمَةَ تكون بعد الطلب)). ق ١٧٢/أ.

(٧) المقولة [١٢٧٠٧] قوله: ((بجر" بخأ)).

(٨) المقولة [١٢٧١٤] قوله: ((ولو أقام عند واحدة شهراً)).

(٩) "البرازية": كتاب النكاح - فصل في الحظر والإباحة وفيه أجناس: في القسم ٤/١٥٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(١٠) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٣/٢٣٥-٢٣٦.

(١١) "ط": كتاب النكاح - باب القسم ٢/٩٠.

عُزِّرَ بِغَيْرِ حَبْسٍ، "جوهرة"^(١)؛ لتفويته الحق، وهذا إذا لم يقل: إنما فعلت ذلك لأنَّ
خِيَارَ الدَّوْرِ^(٢) لي، فحينئذٍ يَقْضِي القاضي بقدره، "نهر"^(٣) بحثاً.....

[١٢٧١٩] (قوله: عُزِّرَ بِغَيْرِ حَبْسٍ) بل يوجعه عقوبة، ويأمره بالعدل؛ لأنه أساء الأدب
وارتكب ما هو محرم عليه، وهو الجور "معراج"، وهذا مستثنى من قولهم: إنَّ للقاضي الخيارَ في
التعزير بين الضرب والحبس "بحر"^(٤).

قلت: ومثله ما لو امتنع من الإنفاق على قريبه.

[١٢٧٢٠] (قوله: لتفويته الحق) الضمير للحبس "ح"^(٥)، ويؤيده قول "الجوهرة"^(٦)؛ لأنه
لا يستدرك الحق فيه بالحبس؛ لأنه يَفُوتُ بمضي الزمان اهـ، أي: لِمَا مَرَّ^(٧) أَنَّ الْقَسَمَ للصحة
والموانسة، ولا شك أنه في مئة الحبس يَفُوتُهَا ذلك، [١/١٦١/٣] وكذلك عللوا لعدم الحبس
بالامتناع من الإنفاق على قريبه، فافهم.

[١٢٧٢١] (قوله: فحينئذٍ يَقْضِي القاضي بقدره) أي: للتي خاصمت، ومفهومه: أنه لو لم يَقُلْ ذلك
يسقط ما مضى، مع أنَّ هذا بعد المخاصمة والطلب لما علمت من أنَّ الْقَسَمَ لا يصير ديناً،
وأطلق الْقَدْرَ مع أنَّ فيه كلاماً يأتي^(٨).

(قوله: ومثله ما لو امتنع من الإنفاق على قريبه) سيأتي له في النِّقَعة: أنه يُحْبَسُ في نِفَقَةِ الْمَحْرَمِ
ولو كان من عليه النِّقَعة أباً، وإن كانت العلة المذكورة هنا - وهي تفويت الحبس الحق مدته - تُفِيدُ عدمَ
الفرق بين الْقَسَمِ ونِفَقَةِ الْمَحْرَمِ.

(١) "الجوهرة الثيرة": كتاب الرضاع ٩٤/٢.

(٢) في "ط": ((الدرر))، وهو خطأ.

(٣) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٦/١ بتصرف يسير.

(٤) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٥/٣.

(٥) "ح": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٧٢/١.

(٦) "الجوهرة الثيرة": كتاب النكاح - ٩٤/٢ وفيها: ((يستدرك الحق)) دون لفظة ((لا)) وهو خطأ، وانظر "البحر": ٢٣٥/٢.

(٧) المقولة [١٢٦٩٥] قوله: ((والصحة)).

(٨) المقولة [١٢٧٣٧] قوله: ((ولا يقيم عند إحداهما أكثر إلح)).

(والبكر والثيب، والجديدة والقديمة، والمسلمة والكتانية سواء) لإطلاق الآية.

[١٢٧٢٢] (قوله: والبكر الخ) نص على الأوليتين؛ لأنَّ فيهما خلاف الأئمة الثلاثة، وعلى الأخيرة لدفع ما يتوهم من عدم مساواة الكتانية للمسلمة؛ بسبب ارتفاعها عليها بالإسلام، أفاده في "النهر"^(١)، ولعله لم يقتصر على قوله: (والجديدة والقديمة) ليشمل ما لو كانت البكر والثيب جديدتين؛ بأن تزوجهما معاً، تأمل.

[١٢٧٢٣] (قوله: لإطلاق الآية) أي: قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾^(٢) [النساء - ١٢٩] أي: في الحجة، فلا تميلوا في القسم، قاله ابن عباس^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَعَايِزُوهُنَّ﴾^(٤) [النساء - ١٩] وغايته القسم، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ حَقَمْتُمْ لَا تَسْأَلُونَهَا﴾ [النساء - ٣] ولإطلاق أحاديث النهي؛ ولأنَّ القسم من حقوق النكاح، ولا تفاوت بينهما في ذلك، وأما ما روي من نحو ((البكر سبع والثيب ثلاث))^(٥) فيحتمل أنَّ المراد التفضيل في البداية دون الزيادة،

(١) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٦/٢.

(٢) ﴿بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ ليست في "الأصل" و"ب" و"م".

(٣) قول ابن عباس. أخرجه مسلم (١٤٦٠) (٤٢) كتاب الرضاع - باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف.

(٤) في "ب": ((وعاشرهن))، وهو خطأ.

(٥) أخرجه مالك ٤١٩/١ كتاب النكاح - باب للمقام عند البكر والأيم، وابن أبي شيبة ٣٧٩/٣، وعبد الرزاق (١٠٦٤٣) كتاب النكاح - باب نكاح البكر، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٠٢/٧ كتاب القسم والنشوز، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢٨-٢٧/٣ من طرق عن خالد وحيد وأبي قلابة عن أنس قال: ((البكر سبعاً والثيب ثلاثاً)) - موقوف - وقال هشام وزهير وخالد الواسطي ويزيد عن حميد عن أنس من السنة، وأخرجه ابن ماجه (١٩١٦) باب الإقامة عند البكر، والدارقطني ٢٨٣/٣، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٠٢/٧ باب إختلاف حال النساء وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال رسول الله ﷺ، وأخرجه ابن حبان (٤٢٠٨) عن سفيان عن أيوب، به، وأكثر الرواة عن أنس موقوفاً، وزاد بعضهم من السنة لكن صرح برفعه ابن إسحاق، واختلف على سفيان فرفعه عبد الجبار بن العلاء، وأبو قلابة عن أبي عاصم عنه ورواه شعبة وخالد الواسطي وبشر وهشيم وإسماعيل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً، أخرجه البخاري (٥٢١٣) باب إذا تزوج البكر على الثيب، -

(وللأمة، والمكاتب، وأمّ الولد، والمذبرة) والمبعضة (نصف ما للحرة) أي: من البيوتة والسكنى معها، أمّا النفقة فبحالهما.
(ولا قسّم في السفر) دفعاً للحرج (فله السفر بمن شاءَ منهم، والقرعة أحب).....

فوجِبَ تقديمُ الدليل القطعيِّ كما في "البحر"^(١)، وفي "شرح درر البحار"^(٢): ((أَنَّ الحديثَ لا يدلُّ على نفي التسوية، بل على اختيار الدَّور بالسبع والثلاث؛ جمعاً بينه وبين ما رَوَيْنَا)).

[١٢٧٢٤] (قوله: وللأمة إلخ) أي: إذا كان له زوجتان أمةً وحرةٌ فللأمة النصف، وهذا إذا بَوَّأها السيّد منزلاً، ولم أرَ مَنْ ذَكَرَهُ، وكأنَّه لظهوره.

[١٢٧٢٥] (قوله: أمّا النفقة) هي الأكل والشرب والثبَس والمسكن.

[١٢٧٢٦] (قوله: فبحالهما) أي: إن كان كلٌّ من الزَّوج والزَّوْجَةِ غَنِيَّين فالواجبُ نفقةُ الأغنياء، أو فقيرين نفقةُ الفقراء، أو مختلفين فالوَسَطُ، وهذا هو المفتى به كما مرَّ^(٣)، وقَدَمْنَا^(٤) أَنَّ كلامَ "المصنف" و"الشارح" محمولٌ عليه، فافهم.

[١٢٧٢٧] (قوله: ولا قسّم في السفر إلخ) لأنَّه لا يَتيسرُ إلّا بحملهنَّ معه، وفي إلزامه ذلك من الضررِّ ما لا يخفى "نهر"^(٥)، ولأنَّه قد يَتَقَرَّبُ بإحداهما في السفر وبالأخرى في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الأمتعة أو لخوفِ الفتنة، أو بمنع من سفر إحداهما كثرةً سِمَتِهَا، فتعيَّنُ مَنْ يخاف صَحْبَهَا في السفر للسفر لخروج قُرْعَتِهَا إلزاماً للضررِّ الشَّدِيدِ، [٣/١٦١ب] وهو مندفعٌ بالنافي للحرَجِ "فتح"^(٦)، وانظر ما لو سافرَ بِهِنَّ هل يقسم؟

= ومسلم (١٤٦٠) كتاب الرضاع، وأبو عوانة (٤٣٠٩) باب السنة في المكث عند المرأة، وأبو داود (٢١٢٤)، والترمذي (١١٣٩)، وعبد الرزاق (١٠٦٤٣)، والطحاوي وابن أبي شيبة والبيهقي من الطرق التي بينها عن أبيوب وخالد الحذاء عن أبي قلابة فذكره، قال خالد قال أبو قلابة: أمّا لو قلت رفعه إلى النبي ﷺ صلتك، لكنه قال: السنة كذلك.

(١) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٥/٣.

(٢) "غرر الأذكار": كتاب النكاح - ذكر القسم ق ٢٠٥ب.

(٣) المقولة [١٢٦٩٤] قوله: ((في الملبوس والمأكول)).

(٤) المقولة [١٢٦٩٤] قوله: ((في الملبوس والمأكول)).

(٥) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٦ب.

(٦) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠٣/٣.

تطيباً لقلوبهنَّ. (ولو تَرَكَتْ قِسْمَهَا بالكسرِ أي: نَوَيْتُهَا لَضَرْبَتِهَا صَحَّ، ولها الرُّجوعُ^(١) في ذلك) في المستقبل؛.....

[١٧٧٢٨] (قوله: وَالرُّقْعَةُ أَحَبُّ) وقال الشافعي^(٢): مستحقة؛ لِمَا رواه الجماعة مِنْ أَنَّهُ ﷺ: «كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ»^(٣)، قلنا: كَانَ اسْتِحْبَابًا لَتَطْيِيبِ قُلُوبِهِنَّ؛ لِأَنَّ مَطْلَقَ الْفِعْلِ لَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ مَعَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ الْقِسْمُ وَاجِبًا عَلَيْهِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْح"^(٤) وَ"الْبَحْر"^(٥)، وَهَذَا مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَهُ: (فَتَعَيَّنَ مَنْ يَخَافُ صَحْبَتَهَا) إِنْ خَصَّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَنْ خَرَجَتْ قَرَعَتْهَا لَا يَلْزِمُهُ السَّفَرُ بِهَا.

[مطلب في النزول عن الوظائف بمال]

[١٧٧٢٩] (قوله: صَحَّ) شَيْلَ مَا لَوْ كَانَ بِشَرْطِ رَشْوَةٍ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا، وَإِنْ بَطَلَ الشَّرْطُ كَمَا أَوْضَحَهُ فِي "الْفَتْح"^(٦)، خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ "الباقاني"؛ لِأَنَّهُ اعْتِيَاضٌ عَنْ حَقٍّ لَمْ يَجِبْ، وَلِذَا لَمْ يَسْقُطْ

(١) في "د" زيادة: ((قوله: ولها الرجوع إلخ، قال السيّد أحمد الحموي في "حاشية الأشباه": أقول: إنّما جاز لها الرُّجوع؛ لِأَنَّ حَقَّهَا لَمْ يَكُنْ ثَانِيًا بَعْدَ فَيْكُونٍ بِمَجْرَدٍ وَعَدٍ فَلَا يَلْزِمُ كَالْمُعِيرِ. قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ: لَكِنْ يَنْبَغِي: عَدَمُ جِلِّ الرُّجُوعِ؛ لِأَنَّهُ خَلَفَ فِي الْوَعْدِ وَهُوَ حَرَامٌ كَمَا فِي "الذَّخِيرَةِ"، وَقَدْ صَرَّحَ صُلْدَرُ الشَّرِيعَةِ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الرُّجُوعَ فِي الْعَارِيَةِ قَبْلَ الْوَقْتِ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ خَلَفَ الْوَعْدَ، فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ: ((لَهَا أَنْ تَرْجِعَ)) يَصَحُّ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ، وَلَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِكَرَاهَةِ رَجُوعِهَا، فِيمَا يَقْبَلُ الْإِسْقَاطَ وَمَا لَا يَقْبَلُهُ: انْتَهَى)). ق ١٧٢/أ.

(٢) "الأم": كتاب النفقات - قَسَمَ النِّسَاءَ إِذَا حَضَرَ السَّفَرُ ص ٥٩٠، وسفر الرجل بالمرأة ص ٢٧٧ - بتصرف.

(٣) أخرجه أحمد ١١٧/٦ - ١٩٤ - ١٩٥، والبخاري (٢٥٩٣) كتاب النكاح - باب هبة المرأة لغير زوجها، ومسلم مطبوعاً (٢٧٧٠) كتاب النوبة - باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، وأبو داود (٢١٣٨) كتاب النكاح - باب في القسم بين النساء، والسنائي في "السنن الكبرى" (٨٩٢٩) و(٨٩٣٠) كتاب عشرة النساء - باب قرعة الرجل بين نسائه إذا أراد السفر، وابن ماجه (١٩٧٠) كتاب النكاح - باب القسمة بين النساء، و(٢٣٤٧) كتاب الأحكام - باب القضاء بالقرعة، والبيهقي في "السنن الكبرى" مطبوعاً ٣٠٢/٧ كتاب القسم والنشوز - باب القسم للنساء إذا حضر سفر، وأبو يعلى (٤٣٩٧)، والبخاري في "شرح السنة" ١٥٣/٩ برقم (٢٣٢٥)، وابن حبان مطبوعاً (٤٢١٢) كتاب النكاح - باب القسم، و(٧٠٩٩) كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة. كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) انظر "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠٣/٣.

(٥) انظر "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٦/٣.

(٦) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠٣/٣.

لأنه ما وجبَ فما سقطَ، ولو جعلته لمعينة هل له جعله لغيرها؟ ذكر "الشافعي": لا، وفي "البحر" بحثاً: ((نعم))،.....

حقها، ولا يقال: إنه مثل أخذ العوض في النزول عن الوظائف؛ لأن من أجاز به بناء على العرف، ولا عرف هنا فتدبر، نعم ذكر بعض الشافعية أنه يستنبط من هذه المسألة ومن خلط الأجنبي على مال جواز النزول عن الوظائف بالدرهم، وأنه أفتى به "شيخ الإسلام زكريا"^(١) من الشافعية، والشيخ "نور الدين الدميري"^(٢) من المالكية، والشيخ "الشيخ"^(٣) من الحنابلة.

قلت: واضطرب فيه رأي المتأخرين من الحنفية، وأفتى "الخير الرملي"^(٤) بعدمه، وسيأتي^(٥) تمام الكلام عليه إن شاء الله تعالى في الوقف.

[١٢٧٣٠] (قوله: لأنه) أي: حقها وهو القسم، ((ما وجب)) أي: لم يجب بعد، ((فما سقط)) أي: فلم يسقط بإسقاطها، "ح"^(٦).

[١٢٧٣١] (قوله: وفي "البحر"^(٧)) بحثاً: نعم حيث قال: ((ولعل المشايخ إنما لم يعتبروا هذا التفصيل؛ لأن هذه الهبة إنما هي إسقاط عنه، فكان الحق له سواء وهبت له أو لصاحبها، فله أن يجعل

(قوله: ولعل المشايخ إنما لم يعتبروا هذا التفصيل الخ) أي: الذي نقله في "البحر" عن الشافعية وهو أنها إذا وهبت حقها لمعينة ورخصي بات عند المؤهوبة ليلتين، وإن كرهت ما دامت الواهبة في نكاحه، ولو كانتا متفرقتين لم يُوال بينهما، ولو وهبته للجميع جعلها كالمعدومة، ولو وهبته له فخص به واحدة جاز، كذا في "الروض".

(١) في "ب": ((ذكرها)) بالذال، وهو تحريف.

(٢) لم نقف على ترجمته.

(٣) لم نقف أيضاً على ترجمته.

(٤) "الفتاوى الخيرية": كتاب الوقف ١/١٥٧.

(٥) المقولة [٢١٥٠٥] قوله: ((فلو مأمونا لم تصح توليته غيره)).

(٦) "ح": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٧٢/أ.

(٧) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٣/٢٣٦.

ونازعته في "النهر".

(ويقسم عند كل واحدةٍ منهن^(١) يوماً وليلةً) لكن إنما تلزمه التسوية في الليل، حتى لو جاء للأولى بعد الغروب وللثانية بعد العشاء فقد ترك القسم،.....

حصّة الواهة لمن شاء)) "ح".^(٢)

[١٢٧٣٢] (قوله: ونازعه في "النهر"^(٣)) حيث قال: ((أقول: كون الحق له فيما إذا وهبت لصاحبته ممنوع، ففي "البدائع"^(٤) في توجيه المسألة بأنه حق يثبت لها: فلها أن تستوفي، ولها أن تترك)) اهـ "ح"^(٥).

أقول: وقد نقل المحقق "ابن الهمام"^(٦) ما ذكره الشافعية وأقره، غير أنه قال: ((وفرعوا إذا كانت ليلة الواهة تلي ليلة الموهوبة قسم لها ليلتين متواليتين، وإن كانت لا تليها فهل له نقلها فيوالي لها ليلتين؟ على قولين للشافعية والحنابلة، والأظهر عندي أن [١٦٢ق/٣] ليس له ذلك إلا برضا التي تليها في التوبة^(٧)؛ لأنها قد تتضرر بذلك)) اهـ. فما استظهره "المحقق" يقتضي ترجيح ما في "النهر" بالأولى.

[١٢٧٣٣] (قوله: لكن إلج) قال في "الفتح"^(٨): ((لا نعلم خلافاً في أن العدل الواجب في البيوتة والتأنيس في اليوم والليلة، وليس المراد أن يضبط زمان النهار بقدر ما عاشر فيه إحداهما

(١) في "د" و"و": ((منهما)).

(٢) "ح": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٧٢/أ.

(٣) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٦/ب.

(٤) "البدائع": كتاب النكاح - بيان حكم النكاح - فصل: ومنها وجوب العدل بين النساء ٣٣٣/٢.

(٥) "ح": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٨٢/أ.

(٦) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠٣/٣.

(٧) في "م": ((التوبة))، وهو تحريف.

(٨) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠٠/٣ بتصرف.

ولا يُجامعُها في غير نَوْتَيْها، وكذا لا يدخلُ عليها بالليل^(١) إلا لِعِبادَتِها، ولو اشتدَّ ففسي "الجوهرة"^(٢): ((لا بأس أن يُقيمَ عندها حتَّى تُشْفَى أو تموت)) انتهى، يعني: إذا لم يكن عندها مَنْ يُؤنسُها، ولو مَرَضَ هو في بيته دعا كُلاً في نَوْتَيْها؛ لأنَّه لو كان صحيحاً وأراد ذلك ينبغي أن يُقبَلَ منه، "نهر"^(٣). (وإن شاء ثلاثاً) أي: ثلاثة أيام ولياليها. (ولا يُقيمُ عند إحداهما أكثرَ إلا بإذن الأخرى) "خلاصة"^(٤).....

يعاشُرُ الأخرى، بل ذلك في البيوتة، وأمَّا النهار ففي الجملة)) اهـ. يعني لو مكث عند واحدة أكثرَ النهار كفاه أن يمكثَ عند الثانية ولو أقلَّ منه، بخلافه في الليل، "نهر"^(٥). [١٧٧٣٤] (قوله: ولا يُجامعُها في غير نَوْتَيْها) أي: ولو نهاراً، "ط"^(٦). [١٧٧٣٥] (قوله: يعني إذا لم يكن إلخ) هذا التقييد لصاحب "النهر"^(٧) بحثاً، وهو ظاهرٌ، وأطلقه في "الشرنبلالية"^(٨)، "ط"^(٩). [١٧٧٣٦] (قوله: ولو مَرَضَ هو في بيته) هذا إذا كان له بيتٌ ليس فيه واحدةٌ منهنَّ، وإلا فإن لم يُقدِّرْ على التحولِ إلى بيت الأخرى يقيم بعد الصَّحَّة عند الأخرى بقَدْر ما أقام عند الأولى مريضاً كما قدَّمناه^(١٠) عن "البحر".

[١٧٧٣٧] (قوله: ولا يقيم عند إحداهما أكثرَ إلخ) لم يبيِّن ما لو أقام أكثرَ من ثلاثة أيام، هل يُهْدَرُ الزائد؟ أو يقيمُ عند الأخرى بقَدْر ما أقام عند الأولى، ثم يقسم بينهما ثلاثة وثلاثة،

(١) ((بالليل)) ليست في "ب" و"ط".

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب الرضاع ٩٤/٢.

(٣) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٦/ب بتصرف.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب النكاح - الفصل الثامن عشر في الحظر والإباحة ق ٨٦/أ.

(٥) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٦/أ.

(٦) "ط": كتاب النكاح - باب القسم ٩١/٢.

(٧) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٦/أ.

(٨) "الشرنبلالية": كتاب النكاح - باب القسم ٣٥٥/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٩) "ط": كتاب النكاح - باب القسم ٩١/٢.

(١٠) المقولة [١٢٧٠٤] قوله: ((ومريض)).

أو يوماً ويوماً؟ والظاهر الثاني؛ لأنَّ هُنَّ ما مضى فيما إذا أقام عند إحداهما، لا على سبيل القسم كما تقدّم^(١)، وهنا في الإقامة على سبيل القسم، فلا يُهْدَرُ شيءٌ، ويُؤَيِّده ما في "الخانية"^(٢) ((مِنْ أَنَّهُ لو أقام عند الجديدة ثلاثة أيام، أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك)) اهـ.

لكن ظاهره أنَّ له أن يجعل الدَّورَ مستمراً ثلاثة أو سبعة، وهذا مخالف لما ذكره "المصنّف"، ويُؤَيِّده ما قلَّمناه^(٣) عن "شرح درر البحار" في التوفيق بين الأدلَّة: ((أنَّ الحديث يدلُّ على اختيار الدَّورَ بالسبع أو الثلاث))، تأمَّل. وعن هذا نقل "القهستاني"^(٤) عن "الخانية" و"السراجية"^(٥) وغيرهما: ((أنَّ له أن يقيم عند امرأته ثلاثة أو سبعة، وعند أخرى كذلك)) اهـ.

والذي في "الخانية" هو ما ذكرناه^(٦)، وفي "كافي الحاكم الشهيد" ((يكون عند كلِّ واحدة منهما يوماً وليلة، وإن شاء أن يجعل لكلِّ واحدةٍ منهما ثلاثة أيام فَعَلَّ، وَرَوَى عن الأشعث عن الحَكَم عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَأَمْ سَلَمَةُ حِينَ دَخَلَ بِهَا: «إِنْ شِئْتَ سَبْعَتْ لَكَ وَسَبْعَتْ لَهَا»^(٧))) اهـ^(٨).

٤٠١/٢

(١) ص ١٧٦ - "در".

(٢) "الخانية": كتاب النكاح - فصل في القسم ٤٣٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) للمقولة [١٢٧٢٣] قوله: ((إطلاق الآية)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب النكاح - فصل نكاح القن ٢١٧/١.

(٥) لم نثر عليها في مخطوطة "الفتاوى السراجية" التي بين أيدينا.

(٦) في المقولة نفسها.

(٧) في النسخ جميعها: ((سبعة لك وسبعة لهن)) بالناء المربوطة، وما أثبتناه هو الصواب الموافق لما في المصادر الحديثة.

(٨) أخرجه عن الحكم مرسلاً ابن أبي شيبة ٣٧٩/٣، وسعيد بن ٠٠ مور (٧٨٢) كلاهما في باب الإقامة عند البكر فقال الحكم:

هذا الحديث عند أهل الحجاز معروف، وأخرجه أحمد ٢٩٢/٦، ٣٠٧، ومسلم (١٤٦٠) كتاب الرضاع - باب قدر ما

تستحقه البكر واليتيم، وأبو داود (٢١١٢) كتاب النكاح - باب في المقام عند البكر، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٢٥) كتاب

عشرة النساء - باب الحال التي يختلف فيه حال النساء، وابن ماجه (١٩١٧) كتاب النكاح - باب الإقامة على البكر واليتيم، -

زاد في "الخانية": (والرأي في البداعة) في القسم (إليه) وكذا في مقدار الدور، "هداية"^(١) و"تبيين"^(٢). وقيدته في "الفتح" بحثاً بمدّة الإيلاء أو جمعة،.....

ومقتضى رواية^(٣) الحديث أنّ له [١٦٢/٣] التسبيع، بل في "غاية البيان" إن شاء ثلث لكل واحدة، وإن شاء سبع إلى غير ذلك.

[١٧٢٣٨] (قوله: زاد في "الخانية") يؤهم أنّ عبارة "الخانية"^(٤) صريحة في الحصر كعبارة "الخلاصة"^(٥)، وليس كذلك، فإنّ الذي فيها: ((عليه أن يسوي بينهما، فيكون عند كل واحدة منهما يوماً وليلة، أو ثلاثة أيام ولياليها، والرأي في البداية إليه)) اهـ. فالظاهر أنّ هذا بيان للأفضل، لا لنفي الزيادة، بقرينة عبارته المارة^(٦)، تأمل.

[١٧٢٣٩] (قوله: وقيدته في "الفتح") أي: قيد كلام "الهداية" المذكور حيث قال: ^(٧) ((اعلم أنّ هذا الإطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته؛ لأنه لو أراد أن يدور سنة سنة ما يُظن إطلاق ذلك، بل ينبغي أن يُطلق له مقدار مدة الإيلاء، وهو أربعة أشهر، وإذا كان وجوبه للتأنس ورفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة القرينة، وأظن أنّ أكثر من جمعة مضارة إلا أن يرضى)) اهـ.

- وابن أبي شيبة ٣٧٩/٣، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢٩/٣ كتاب النكاح - باب مقدار ما يقيم الرجل عند الثيب أو البكر إذا تزوجها، وغيرهم من طرق عن يحيى القطان مجوداً عن سفيان الثوري (ح) ويعلى بن عبيد كلاهما عن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر (ح) ومن طريق حبيب بن أبي ثابت عن عبد الحميد بن عبد الله والقاسم (ح) وعن حفص بن غياث عن عبد الواحد بن ثمن ثلاثتهم عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أم سلمة موصولاً مصرحاً عنها بالتحديث، ورواه مالك والثوري واختلف عنه وابن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك عن أبي بكر أنّ رسول الله ﷺ مرسلأ، ورواه عبد الرحمن بن حميد عن عبد الملك، به، مرسلأ، والصواب الموصول وله طرق أخر لا نطيل بذكرها عن عمر بن أبي سلمة وعبد العزيز بن بنت أم سلمة عنها موصولاً.

(١) "الهداية": كتاب النكاح - باب القسم ٢٢٢/١ بتصرف.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب النكاح - باب القسم ١٨٠/٢ بتصرف.

(٣) في "ب" و"م": ((روايت)).

(٤) "الخانية": كتاب النكاح - فصل في القسم ٤٣٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب النكاح - الفصل الثاني عشر في الحظر والإباحة ١/٨٦.

(٦) في المقولة السابقة.

(٧) أي: في "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠٢/٣.

وَعَمَّمَهُ فِي "البحر"، وَنَظَرَ فِيهِ فِي "النهر"^(١)، قَالَ "المصنف": ((وظاهرُ بجهما أَنهما لم يَظِلَّعا على ما في "الخلاصة" من التقييدِ بالثلاثةِ أَيامٍ كما عَوَّلنا عليه في "المختصر"، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ)).....

قَوْلُهُ: ((وَظُنُّ)) إِيحَ إِضْرَابٍ إِيْطَالِيٍّ عَنْ مَدَّةِ الْإِيْلَاءِ، فَيَنَاسِبُ أَنْ تَكُونَ ((أَوْ)) فِي قَوْلِ "الشارح": ((أَوْ جَمْعَةً)). بِمَعْنَى ((بَل)) كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: [بسيط]
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً^(٢)

"ح"^(٣).

[١٢٧٤٠] قَوْلُهُ: وَعَمَّمَهُ فِي "البحر"^(٤) حَيْثُ قَالَ: ((وَالظَّاهِرُ الْإِطْلَاقُ؛ لِأَنَّهُ لَا مُضَارَّةَ حَيْثُ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْقَسْمِ؛ لِأَنَّهَا مُطْمَئِنَّةٌ بِمَجِيئِ نَوَائِهَا.
[١٢٧٤١] قَوْلُهُ: وَنَظَرَ فِيهِ فِي "النهر"^(٥) حَيْثُ قَالَ: ((فِي نَفْيِ الْمُضَارَّةِ مُطْلَقًا نَظَرَ لَا يَخْفَى)) اهـ.

قُلْتُ: وَأَيْضًا فَإِنَّ الْإِطْمِنَانَ بِمَجِيئِ التَّوْبَةِ مُتَّفِقٌ مَعَ طَوْلِ الْمَدَّةِ كَسَنَةِ مَثَلًا؛ لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ أَوْ مَوْتِهَا، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ تَقْوِيَتِ الْمَعْنَى الَّذِي شَرَعَ الْقَسْمَ لِأَجَلِهِ وَهُوَ الْإِسْتِنَاسُ.
[١٢٧٤٢] قَوْلُهُ: وَظَاهَرُ بَجْهَمَا أَي: صَاحِبُ "الْفَتْحِ"^(٦) وَ"الْبَحْرِ"^(٧) كَمَا فِي "الْمَنْحِ"^(٨)، "ح"^(٩).
[١٢٧٤٣] قَوْلُهُ: مِنْ التَّقْيِيدِ بِالثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ قَدْ عَلِمْتُ مَا يَنَافِي هَذَا التَّقْيِيدَ.

(١) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٧/أ بتصرف.

(٢) صدر بيت لجرير وعجزه: ((لولا رجاؤك قد قتلت أولادي)). وهو في ديوانه ص ١٥٦-، و"معني اللبيب" ص ٩١- و"فرائد القلائد" ص ٦٦٣-، وشرح أبيات المغني ٥٤/٢، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص ٢٠٧-.

(٣) "ح": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٧١/أ.

(٤) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٥/٣.

(٥) "النهر": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٩٦/أ.

(٦) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣٠٢/٣.

(٧) "البحر": كتاب النكاح - باب القسم ٢٣٥/٣.

(٨) "المنح": كتاب النكاح - باب في بيان أحكام القسم ١/١٣٣/أ.

(٩) "ح": كتاب النكاح - باب القسم ق ١٧٢/أ.

(فروغ) لو كَانَ عَمَلُهُ لَيْلًا كَالْحَارِسِ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ يَقْسِمُ نَهَارًا^(١)، وهو حسنٌ. وَحَقُّهُ عَلَيْهَا أَنْ تُطِيعَهُ فِي كُلِّ مَبَاحٍ يَأْمُرُهَا بِهِ. وَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْغَزْلِ وَمَنْ أَكَلِ مَا يَتَأَذَى مِنْ رَائِحَتِهِ، بَلْ وَمِنْ الْخِنَاءِ وَالنَّقْشِ إِنْ تَأَذَى مِنْ رَائِحَتِهِ^(٢)، "نهر"^(٣). وَتَمَامُهُ فِيمَا عَلَّقَتْهُ عَلَى "الْمُلْتَقَى".....

[١٢٧٤٤] (قَوْلُهُ: وَهُوَ حَسَنٌ) كَذَا قَالَ فِي "النهر"^(٤).

[١٢٧٤٥] (قَوْلُهُ: فِي كُلِّ مَبَاحٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عِنْدَ الْأَمْرِ بِهِ مِنْهُ يَكُونُ وَاجِبًا عَلَيْهَا، كَأَمْرِ السُّلْطَانِ الرَّعِيَّةَ بِهِ، "ط"^(٥).

[١٢٧٤٦] (قَوْلُهُ: وَمَنْ أَكَلِ مَا يَتَأَذَى بِهِ) أَي: بِرَائِحَتِهِ كَثُومٌ وَيَصِلُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ تَأَذَى مِنْ رَائِحَةِ الدُّخَانِ الْمَشْهُورِ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ شَرْبِهِ.

[١٢٧٤٧] (قَوْلُهُ: بَلْ وَمِنْ الْخِنَاءِ) ذَكَرَهُ فِي "الفتح"^(٦) بَحْثًا أَخَذًا مِمَّا قَبِلَهُ.

[١٢٧٤٨] (قَوْلُهُ: وَتَمَامُهُ فِيمَا عَلَّقَتْهُ عَلَى "الْمُلْتَقَى")^(٧) وَعِبَارَتُهُ: عَنْ "الْخَانِيَةِ"^(٨) مَعْرِيًّا لـ "الْمُلْتَقَى" ((لَوْ كَانَ لَهُ امْرَأَةٌ وَسَرَارِي أَمْرٌ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ عِنْدَهَا، وَفِي الْبَوَاقِي عِنْدَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ، وَكَذَا لَوْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ أَمْرٌ يَوْمٌ [١/١٦٣ق/٣] وَلَيْلَةٌ عِنْدَ كُلِّ مِنْهُمْ، وَيَقْسِمُ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عِنْدَ مَنْ شَاءَ مِنَ السَّرَارِي وَلَوْ لَهُ أَرْبَعَةٌ أَقَامَ عِنْدَ كُلِّ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَ السَّرَارِي إِلَّا وَقْفَةً الْمَارِّ، وَيَكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطَأَ امْرَأَتَهُ وَعِنْدَهَا صَبِيٌّ يَعْقِلُ، أَوْ أَعْمَى، أَوْ ضَرْبُهَا، أَوْ أُمْتُهَا، أَوْ أُمَّتُهَا)) اهـ.

ثُمَّ قَالَ^(٩): ((وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الضَّرَائِرِ إِلَّا بِالرِّضَا، وَلَوْ قَالَتْ: لَا أَسْكُنُ مَعَ أُمَّتِكَ لَيْسَ لَهَا

(١) فِي "ب": ((لِنَهَارًا))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) فِي "ب" وَ"ط": ((بِرَائِحَتِهِ)).

(٣) "النهر": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ الْقِسْمِ ق ١٩٧/١ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "النهر": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ الْقِسْمِ ق ١٩٦/١.

(٥) "ط": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ الْقِسْمِ ٩١/٢.

(٦) "الفتح": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ الْقِسْمِ ٣٠٤/٣.

(٧) انْظُرْ "الدَّر الْمُلْتَقَى": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ الْقِسْمِ ٣٧٤/١ (هَامِشٌ "يَجْمَعُ الْأَنْهَر").

(٨) "الْخَانِيَةِ": كِتَابُ النِّكَاحِ - فَصْلُ فِي الْقِسْمِ ٤٤٠/١ بِتَصْرِفٍ (هَامِشٌ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٩) أَي: فِي "الدَّر الْمُلْتَقَى": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ الْقِسْمِ ٣٧٥/١ (هَامِشٌ "يَجْمَعُ الْأَنْهَر").

ذلك، ولو أقام عند الأمة يوماً فَتَقَتَّ يقيم عند الحرّة يوماً، وكذلك العكس)) اهـ.
أي: لو أقام عند الحرّة يوماً فَتَقَتَّ زوجته الأمة يتحوّل إلى المُتَقَّة، ولا يُكْمِلُ للحرّة يومين
تنزيلاً للحرّة انتهاء منزلتها ابتداءً كما في "المعراج".

أقول: وما نقله أولاً عن "المتقى" مبني على رواية "الحسن" المرجوع عنها كما تقدّم، مِنْ أَنَّ
للحرّة يوماً وليلةً مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ، هكذا خَطَرُ لي، ثُمَّ رَأَيْتُ "الشرنبلالي" صرّح به في رسالته: "تجدد
المسرّات بالقسَم بين الزوجات" ^(١) وقال: ((وَلَمْ أَرْ مَنْ نَبّهَ عَلَى ذَلِكَ، وَمِنّى الرِّسَالَةُ عَلَى سَوَالٍ
فِي: رَجُلٍ لَهُ زَوْجَتَانِ وَجَوَارٍ، يَقْسَمُ لِلزَّوْجَتَيْنِ، ثُمَّ يَبِيتُ عِنْدَ جَوَارِيهِ مَا شَاءَ، ثُمَّ يَرْجِعُ
إِلَى زَوْجَتَيْهِ، وَيَقْسَمُ لهُمَا؟ أَحَابَ بِالْجَوَازِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ "ابْنِ الْهَمَامِ" ^(٢) الْإِلَازِمُ أَنَّهُ إِذَا بَاتَ عِنْدَ
وَاحِدَةٍ لَيْلَةً يَبِيتُ عِنْدَ الْآخَرَى كَذَلِكَ، لَا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا دَائِمًا، فَإِنَّهُ لَوْ
تَرَكَ الْمَبِيتَ عِنْدَ الْكُلِّ بَعْضَ اللَّيَالِي وَانْفَرَدَ لَمْ يُمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ اهـ.

يعني بعد تمام دَوْرِهِنَّ، وسواء انفرد بنفسه، أو كان مع جواريه)) اهـ. فافهم، والله
سبحانه أعلم.

(١) "تجدد المسرات بالقسم بين الزوجات" لأبي الإخلاص حسن بن عمّار الوفاي الشرنبلالي المصري (ت ١٠٦٩هـ).

(٢) "إيضاح المكنون" ١/٢٢٧، "خلاصة الأثر" ٢/٣٨، "التعليقات السنية" ص ٥٨.

(٢) "الفتح": كتاب النكاح - باب القسم ٣/٣٠٣.

﴿باب الرضاع﴾

(هو) لغةً بفتح وكسر:.....

﴿باب الرضاع﴾

لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ النِّكَاحِ الْوَلَدَ، وَهُوَ لَا يَعْيشُ غَالِبًا فِي ابْتِدَاءِ إِنْشَائِهِ إِلَّا بِالرَّضَاعِ، وَكَانَ لَهُ أَحْكَامٌ تَعَلَّقَتْ بِهِ، وَهِيَ مِنْ آثَارِ النِّكَاحِ الْمَتَّاعَةِ عَنْهُ عَمَلَةٌ وَجِبَ تَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرِ أَحْكَامِهِ، ثُمَّ قِيلَ: كِتَابُ الرِّضَاعِ لَيْسَ مِنْ تَصْنِيفِ "مُحَمَّدٍ"، إِنَّمَا عَمِلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ لِإِرْوَجِهِ، وَلِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ "الْحَاكِمُ أَبُو الْفَضْلِ" فِي مَخْصَرِهِ الْمُسَمَّى بِـ "الْكَافِي"، مَعَ التَّزَايِمِ إِبْرَادَ كَلَامِ "مُحَمَّدٍ" فِي جَمِيعِ كُتُبِهِ مَحْذُوفَةً التَّعَالِيلَ، وَعَامَّتُهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَوَائِلِ مَصْنُفَاتِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ "الْحَاكِمُ" اكْتِفَاءً بِمَا أوردَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، "فَتْح" ^(١).

[١٢٧٤٩] (قوله: بفتح وكسر) [٣/١٦٣ ب] ولم يذكروا الضمَّ مع جوازه؛ لأنَّه بمعنى أنَّ تُرَضَّعَ مَعَهُ آخَرُ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ" ^(٢)، وَفِيهِ: أَنَّ فِعْلَهُ جَاءَ مِنْ بَابِ عَلِمَ فِي لُغَةِ تَهَامَةٍ، وَهِيَ مَا فَوْقَ نَجْدٍ، وَمِنْ بَابِ ضَرَبَ فِي لُغَةِ نَجْدٍ، وَجَاءَ مِنْ بَابِ كَرَّمَ، "نَهْر" ^(٣). زَادَ فِي الْمَصْبَاحِ ^(٤) لُغَةً

﴿باب الرضاع﴾

(قوله: لأنَّه بمعنى: أنَّ تُرَضَّعَ مَعَهُ آخَرُ إلخ) فِي "الْقَامُوسِ": ((الْمُرَاضَعَةُ: أَنْ يَرْضَعَ الْوَلَدُ أُمُّهُ وَفِي بَطْنِهَا وَلَدٌ، وَأَنْ يَرْضَعَ مَعَهُ آخَرُ، كَالرَّضَاعِ)) اهـ. وَالْمَضْبُوطُ بِنُسخَةِ الطَّبْعِ: الرِّضَاعُ - بِالْكَسْرِ - وَهُوَ مُفْتَضَى مَا ذُكِرَ فِي الْمَقْصِدِ السَّادِسِ مِنْ "رِسَالَةِ" الشَّيْخِ "نَصْرٍ" فِي "اصْطِلَاحَاتِ الْقَامُوسِ"، وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ فِي "شَرْحِهِ"، وَعِبَارَةً "النَّهْر": ((وَلَمْ يَذْكُرُوا الضَّمَّ مَعَ جَوَازِهِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: أَنَّ يَرْضَعَ مَعَهُ آخَرُ، كَمَا فِي "الْقَامُوسِ")) اهـ. فَقِي مَا قَالَهُ فِي "النَّهْر"، تَأْمَلْ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي "الْقَامُوسِ" وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى مَا رَأَيْتُ ضَبْطَهُ بِالضَّمِّ بِالْمَعْنَى الَّتِي قَالَهُ فِي "النَّهْر" وَلَا بِمَعْنَى آخَرَ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الضَّبْطُ صَحِيحًا لَذَكَرُوهُ.

(١) "الفتح": كتاب الرضاع ٣/٤٠٣ بتصرف.

(٢) "القاموس": مادة ((رضع)).

(٣) "النهر": كتاب الرضاع ١/٩٧.

(٤) "المصباح المنير": مادة ((رضع)).

مَصُّ الثَدْيِ، وشرعاً: (مَصُّ الرَضِيعِ)^(١) من ثديِ آدميَّةٍ) ولو بكرةً أو ميتةً أو آيسةً،
وَالْحَقُّ بِالْمَصِّ الْوُجُورُ وَالسُّعُوطُ.....

٤٠٢/٢

أخرى من باب فَتَحَ، مصدرُهُ رَضَاعاً وَرَضَاعَةً بِالْفَتْحِ.

[١٢٧٥٠] (قوله: مَصُّ الثَدْيِ) قال في "المصباح"^(٢): ((الثدي للمرأة، ويقال في الرجل أيضاً،

قال "ابن السكيت"^(٣): يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ)) اهـ.

وهذا التعريف قاصر؛ لأنه في اللغة يعمُّ المَصَّ ولو من بهيمة، فالأولى ما في "القاموس"^(٤):

هو لغة: شَرَبُ اللَّبَنِ مِنَ الصَّرْعِ وَالثَدْيِ، "ط"^(٥).

[١٢٧٥١] (قوله: آدميَّة) خرَّج بها الرجلُ والبهيمة، "بحر"^(٦).

[١٢٧٥٢] (قوله: أو آيسة) ذكره في "النهر"^(٧) أخذاً من إطلاقهم، قال: ((وهو حادثة

الفتوى)).

[١٢٧٥٣] (قوله: وَالْحَقُّ بِالْمَصِّ إلخ) تعريفٌ بالردِّ على صاحب "البحر" حيث قال^(٨):

((التعريفُ منقوضٌ طرداً؛ إذ قد يوجد المَصُّ ولا رضاعٌ إن لم يصلْ إلى الجوف، وعكساً إذ قد

يوجد الرضاع ولا مَصَّ كما في الوجور والسُعوط))، ثمَّ أجاب به: ((أنَّ المرادَ بالمَصِّ الوصولُ

(١) ((الرضيع)) ليست في "ب" و"و" و"ط".

(٢) "المصباح المنير": مادة ((ثدي)).

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي النحوي، شيخُ العربية (ت ٢٤٤هـ وقيل: ٢٤٦هـ)

"بغية الوعاة" ٣٤٩/٢، وفيات الأعيان ٣٩٥/٦، "سير أعلام النبلاء" ١٦/١٢.

(٤) "القاموس" مادة ((رضع)) بتصرف.

(٥) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٢/٢ بتصرف يسير.

(٦) "البحر": كتاب الرضاع ٢٣٨/٣.

(٧) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٧/أ.

(٨) "البحر": كتاب الرضاع ٢٣٨/٣ بتصرف.

(في وقتٍ مخصوصٍ) هو (حَوْلَانٍ ونصفٌ عنده، وَحَوْلَانٍ فقط (عندهما، وهو الأصحُّ) "فتح" (١). وبه يُفتَى كما في "تصحیح القدوري".....

إلى الجوف من المَفْذَيْنِ، وخصّه لأنّه سببٌ للوصول، فأطلق السببَ وأراد المسببَ))، واعتزّضه في "النهر" (٢) بأنَّ المَصَّ يستلزم الوصولَ إلى الجَوْفِ؛ لِمَا في "القاموس" (٣): مَصَّيْتُه: شَرِبْتُهُ شَرْباً رَفِيقاً (٤)، وجعل الوَجُورَ والسَّعُوطَ مُلَحَقَيْنِ بالمَصِّ "ح" (٥)، وفي "المصباح" (٦): الوَجُورُ يفتح الواو: الدَّواءُ يُصَبُّ في الحلق، وَأَوْجَرْتُ المريضَ إيجاراً فَعَلْتُ به ذلك، وَوَجَرْتُه أَجَرُهُ من باب وَعَدَ - لَعَنَ، والسَّعُوطُ كَرَسُولٍ: دواءٌ يُصَبُّ في الأنف، والسَّعُوطُ كَقُعُودٍ: مصدرٌ، وَأَسْعَطْتُهُ الدَّواءَ يَعْدِي إلى مفعولين. [١٢٧٥٤] (قوله: في وقتٍ مخصوصٍ) قد يقال: إنّه لا حاجةَ إليه للاستغناء عنه بالرَّضِيعِ،

(قوله: واعتزّضه في "النهر" بأنَّ المَصَّ إلخ) عبارة "القاموس" لا تصلح رداً على "البحر" إلا إذا كان المَصُّ معناه شرباً أيضاً ما ذكره في "القاموس"، مع أنَّ مُقْتَضَى ما ذكره "المحشي" في الإيمان عن "الفتح": ((أنّه لو حَلَفَ لا يَأْكُلُ عِنباً، أو رُثْماً فجعلَ مُقْتَضَى وَيُرْبِي ثَمْلَهُ، وَيَتَلَعُّ الْمُتَحَصِّلُ بِالْمَصِّ لا يَحْنُ؛ لأنَّ هذا ليس أَكْلاً ولا شَرْباً بل مَصٌّ هـ.)) أنّه يُطْلَقُ على الامتصاصِ بدون ابتلاع، ولذا قال: ((وَيَتَلَعُّ الْمُتَحَصِّلُ بِالْمَصِّ))، تأمّل. (قوله: والسَّعُوطُ كَرَسُولٍ: دواءٌ إلخ) قال "السَّنْدِيُّ": ((السَّعُوطُ - كَرَسُولٌ -: دواءٌ مائعٌ يُصَبُّ في الأنفِ، وهو بخلافِ الشَّقِيقِ والنَّفُوحِ فإنّه دواءٌ دقيقٌ جداً يَحْذِيهِ الأنفُ بِرِيحِهِ إلى الدِّماغِ.

(قوله: للاستغناء عنه بالرَّضِيعِ إلخ) أي: الواقع في عبارة "الكنز"، وفي نظيره نظراً، إذ المراد بالكبيرة في عبارة "العناية": مَنْ تَمَّ لَهُ مَثَلُهُ الرُّضَاعُ حَتَّى يَصِيحَ الرُّدُّ عَلَى مَنْ سَوَى التَّحْرِيمِ، وهو مُؤَدَّى عبارة "النهر": ((الكبيرُ لا يُسَمَّى رَضِيعاً))، تأمّل.

(١) "الفتح": كتاب الرضاع ٣/٣٠٩ بتصرف.

(٢) "النهر": كتاب الرضاع ١/١٩٧.

(٣) "القاموس": مادة (مصص).

(٤) في النسخ جميعها: ((رفيقاً))، وما أثبتناه من "القاموس".

(٥) "ح": كتاب الرضاع ١/١٧٢.

(٦) "المصباح المنير": مادة (وجر).

عن "العون" لكن في "الجوهرة" أنه في الحولين ونصف ولو بعد الفطام محرّم وعليه الفتوى، واستدلوا لقول الإمام بقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف - ١٥] أي: مدة كل منهما ثلاثون.....

وذلك أنه بعد المدة لا يُسمّى رضيعاً، نصّ عليه في "العناية"^(١)، "نهر"^(٢)، وفيه نظر. والذي في "العناية" أنّ الكبير لا يُسمّى رضيعاً، ذكره ردّاً على مَنْ سَوَّى في التحريم بين الكبير والصغير.

[١٢٧٥٥] (قوله: عن "العون") كذا في عامة النسخ، وفي بعضها: ((عن "العيون")) بالياء بين العين والواو، وهو اسمُ كتابٍ أيضاً، وهو الذي رأيتُه في "النهر"^(٣) وفي "تصحيح القدوري" [١٦٤ق/٣] أيضاً، فافهم.

[١٢٧٥٦] (قوله: لكن إلخ) استدرأ على قوله: ((وبه يفتى))، وحاصله: أنهما قولان أفتى بكلّ منهما، "ط"^(٤).

[١٢٧٥٧] (قوله: أي: مدّة كلّ منهما ثلاثون) تقديرُ المضافِ ليس لصحة الحمل؛ لأنّ الإخبارَ بالزمان عن المعنى صحيحٌ بلا تقديرٍ فافهم، بل لبيان حاصلِ المعنى، قال في "الفتح"^(٥): ((ووجهه أنه سبحانه ذكّر شيئين، وضربَ لهما مدّة، فكانت لكلّ واحد منهما بكماها، كالأجل المضروب لدينين على شخصين، بأن قال: أجمَلْتُ الدَّيْنِ الذي على فلان، والدَّيْنِ الذي على فلانِ سنة، يُفهم منه أنّ السّنة بكماها لكلّ)).

(قول "الشارح": لكنّ في "الجوهرة" أنه إلخ) ونقل "السّيدي" عن "الخاتبة": ((أنّ تقدير مدّته بحوّلين ونصف ظاهر الرواية))، وأنّ في "فتح القدير" عن "الناطفي": ((الفتوى على ظاهر الرواية)) اهـ.

(١) "العناية": كتاب الرضاع ٣٠٩/٣ (هامش "فتح القدير").

(٢) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٧/أ.

(٣) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٧/ب.

(٤) "ط" - كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٢/٢.

(٥) "الفتح": كتاب الرضاع ٣٠٧/٣ - ٣٠٨.

غير أنَّ النَّقْصَ فِي الْأَوَّلِ قَامَ بِقَوْلِ "عائشة": ((لا يبقى الولدُ أَكْثَرَ مِنْ سَتَيْنِ))، ومثله لا يُعْرَفُ إِلَّا سَمَاعًا، وَالْآيَةُ مُؤَوَّلَةٌ لِتَوْزِيْعِهِمُ الْأَحْلَ عَلَى الْأَقْلِّ وَالْأَكْثَرِ، فَلَمْ تَكُنْ دَلَالَتُهَا قَطْعِيَّةً، عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُقْلَدِ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْمُجْتَهِدِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ دَلِيلُهُ.....

[١٢٧٥٨] (قوله: غير أنَّ النَّقْصَ) أي: عن الثلاثين في الأول، يعني في مدَّة الحمل، أي: أكثر مُدَّتِهِ قَامَ، أي: تَحَقَّقَ وَبَتَّ.

[١٢٧٥٩] (قوله: لا يَبْقَى الْوَلَدُ إلخ) الذي في "الفتح"^(١): ((الولدُ لا يَبْقَى فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَكْثَرَ مِنْ سَتَيْنِ وَلَوْ بِقَدَرِ فَلَكَةِ مَغْزَلٍ، وَفِي رَوَايَةٍ: وَلَوْ بِقَدَرِ ظِلِّ مَغْزَلٍ، وَسُخَّرَ جُحُّهُ فِي مَوْضِعِهِ)) اهـ. وَفَلَكَةُ الْمَغْزَلِ كَمَثَرَةٌ: مَعْرُوفَةٌ، "مَصْبَاح"^(٢)، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مَضَافٍ، وَقَدْ جَاءَ صَرِيحًا فِي "شرح الإرشاد" وَلَوْ بِتَوْرِ فَلَكَةِ مَغْزَلٍ، وَالْغَرَضُ تَقْلِيلُ الْمُدَّةِ، "مغرب"^(٣).

[١٢٧٦٠]* (قوله: ومثله لا يُعْرَفُ إِلَّا سَمَاعًا؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّرَاتِ لَا يَهْتَدِي الْعَقْلُ إِلَيْهَا، "فتح"^(٤) أي: فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ الْمَسْمُوعِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

[١٢٧٦١] (قوله: وَالْآيَةُ مُؤَوَّلَةٌ) أي: قَابِلَةٌ لِلتَّأْوِيلِ بِمَعْنَى آخَرَ، فَلَمْ تَكُنْ قَطْعِيَّةً دَلَالِيَّةً عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، فَجَازَ تَخْصِيصُهَا بِخَيْرِ الْوَاحِدِ.

[١٢٧٦٢] (قوله: لِتَوْزِيْعِهِمُ) أي: الْعُلَمَاءُ كَالصَّاحِبِينَ وَغَيْرِهِمَا الْأَجَلِ، أي: ثَلَاثُونَ شَهْرًا عَلَى الْأَقْلِّ، أي: أَقَلُّ مُدَّةِ الْحَمْلِ، وَهُوَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، وَالْأَكْثَرُ أي: أَكْثَرُ مُدَّةِ الرِّضَاعِ، وَهُوَ سِتَانِ، فَالْثَلَاثُونَ بَيَانٌ لِمَجْمُوعِ الْمُدَّتَيْنِ لَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ.

[١٢٧٦٣] (قوله: عَلَى أَنَّ إلخ) تَرَقَّى فِي الْجَوَابِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا أوردته في "الفتح"^(٥)

(١) "الفتح": كتب الرضاع ٣٠٨/٣ بتصرف يسير.

(٢) "المصباح": مادة ((فلك)).

(٣) "المغرب": مادة ((فلك)).

(٤) "الفتح": كتاب الرضاع ٣٠٨/٣.

(٥) "الفتح": كتاب الرضاع ٣٠٨/٣.

كما أفادته في "رسم المفتي"، لكن في آخر "الحاوي": ((فإن خالفًا قيل: يُخَيَّرُ المفتي،....

على دليل الإمام المار^(١)، ((من أنه يستلزم كون لفظ (ثلاثين) مستعملًا في إطلاق واحد في منلول ثلاثين وفي أربعة وعشرين، وهو الجمع بين الحقيقة والجاز بلفظ واحد^(٢)، ومن أن أسماء العدد لا يُتَحَوَّرُ بشيءٍ منها في الآخر، نصّ عليه كثير من المحققين؛ لأنها بمنزلة الأعلام على مسمياتها)) اهـ.

وأجاب "الرحمى" بـ ((أنّ حملَهُ وفصّالَهُ [٣/ق ١٦٤/ب] مبتدآن، وثلاثون خبرٌ عن أحدهما، أي: الثاني، وحذِفَ خبرُ الآخر، فأخذ الخبرين مستعملً في حقيقتِهِ، والآخرُ في مجازِهِ، فلا جَمَعَ في لفظٍ واحدٍ، وعن الثاني بأنه أُطْلِقَ الشَّهْرُ في قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة - ١٩٧] على شهرين وبعضِ الثالث)) اهـ.

قلت: وفيه: أنَّ الشَّهْرَ ليس من أسماء العدد، فالمناسبُ الجوابُ بما قاله الجمهور من أنَّ عشرةَ إلّا اثنين أريدَ به ثمانية، كما أشار إليه في "الفتح"، لكن هذا خاصٌّ بالاستثناء، والكلامُ ليس فيه^(٣).

[١٢٧٦٣] (قوله: كما أفادته في رَسْمِ المفتي) المفيدُ لذلك الإمام "قاضي خان"^(٤) في فصل رسم المفتي من أوّل "فتاواه" بطريق الإشارة لا بصريح العبارة.

[١٢٧٦٤] (قوله: لكن إلخ) استدراكٌ على قوله: ((الواجب على المقلد)) إلخ، فإنه يفيدُ وجوب اتباعِهِ، سواءً وافقه أصحابه أو خالفاه، وهو قولُ "عبد الله بن المبارك".

[١٢٧٦٥] (قوله: قيل: يُخَيَّرُ المفتي) أي: وقيل: لا يُخَيَّرُ مطلقاً كما علمت، فهذا قولُ ثانٍ، قال في "السراجية"^(٥): ((والأوّلُ أصحُّ إن لم يكن المفتي مجتهداً))، ومُفَادَةُ اختيارُ القول الثاني،

(١) "در" ص ٣٣-.

(٢) ((واحد)) ساقطة من "الأصل".

(٣) من ((لكن)) إلى ((فيه)) ساقط من "الأصل" و"٣".

(٤) "الحانية": ٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الفتاوى السراجية": كتاب أدب المفتي والتنبيه على الجواب ٤٨١/٢.

والأصحُّ أنَّ العبرة لقوَّة الدَّلِيلِ))، ثمَّ الخلافُ في التَّحْريمِ،.....

أي: التَّخْيِيرُ إنَّ كانَ مجتهداً، ولا يَخْفَى أنَّ تَخْيِيرَ المجتهدِ إنما هو في النَّظَرِ في الدَّلِيلِ، وهذا معنى قول "الحاوي":^(١) والأصحُّ أنَّ العبرة لقوَّة الدَّلِيلِ؛ لأنَّ قوَّةَ الدَّلِيلِ لا تَظْهَرُ لغير المجتهد في المذهب، تأمَّلْ، وتَمَّامُ تحريرِ هذه المسألة في شرح أرجوزتي في "رسم المفتي"^(٢).

٤٠٣/٢

[١٢٧٦٦] (قوله: والأصحُّ أنَّ العبرة لقوَّة الدَّلِيلِ) قال في "البحر"^(٣): ((ولا يَخْفَى قوَّةُ دليلهما، فإنَّ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُضْعِفُونَ﴾ الآية [البقرة - ٢٣٣] يدلُّ على أنَّه لا رضاعَ بعد التَّمام، وأمَّا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ رَضِيِّهِمَا﴾ [البقرة - ٢٣٣] فإنَّما هو قَبْلَ الحَوْلِ، بدليل تقييد بالتراضي والتَّشاور، وبعدهما لا يُحْتَاجُ إليهما^(٤)، وأمَّا استدلالُ صاحب "الهداية"^(٥) للإمام بقوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف - ١٥] بناءً على أنَّ المدةَ لكلِّ منهما كما مرَّ^(٦)، فقد رجع إلى الحقِّ في باب ثبوت النسب، مِنْ أنَّ الثلاثينَ هما: للحمل ستة أشهر،

(قوله: ولا يَخْفَى أنَّ تَخْيِيرَ المُجْتَهِدِ إلخ) المَقَابِلَةُ في عبارة "الحاوي" بين القولِ بالتَّخْيِيرِ وبين القولِ بالأصحِّ دليلٌ على تَغَايُرِهما لا على اتِّحَادِهما، وليس مُفَادُ عبارة "السَّراجِيَّة" المذكورة اختيارَ التَّخْيِيرِ إنَّ مُجْتَهِدًا، بل يَحْتَمِلُ اختيَارَهُ واختيارُ أنَّ العبرة لقوَّة الدَّلِيلِ.

(١) "الحاوي القدسي": كتاب الحيل - فصل: إذا اختلفت الروايات عن الإمام أبي حنيفة ق/١٩١.

(٢) انظر "عقود رسم المفتي": ٢٦/١ ضمن "مجموع رسائل ابن عابدين".

(٣) "البحر": كتاب الرضاع ٢٣٩/٣ بتصرف يسير.

(٤) في "ذ" زيادة: ((وبه يضعف ما في "معراج الدراية" معزياً إلى "المحيط": من أنه بعد حولين، فيكون دليلاً له - لما

علمت - من ضياع القيدين حيث)). ق ١٧٣/أ.

(٥) "الهداية": كتاب الرضاع ٢٢٣/١.

(٦) المقولة [١٢٧٦١] قوله: ((لتوزيهم)) ٤٠٣/٢.

أما لزوم أجر الرضاع للمطلقة فمقدّرٌ بحولين بالإجماع.
 (ويثبت التحريم في المدّة فقط ولو (بعد الفطام والاستغناء بالطعام على) ظاهر
 (المذهب) وعليه الفتوى، "فتح" ^(١) وغيره. قال "المصنّف" ^(٢) كـ "البحر" ^(٣): ((فما في
 "الزيلي" خلاف المعتمد؛ لأنّ الفتوى متى اختلفت رجّح ظاهر الرواية)).....

والعامان للفصل)) اهـ.

[١٢٧٦٧] (قوله: أمّا لزوم أجر الرضاع إلخ) وكذا وجوب الإرضاع على الأمّ ديانة ^(٤)،

"نهر" ^(٥) عن "المجتبى".

[١٢٧٦٨] (قوله: في المدّة فقط) أمّا بعدها فإنّه لا يوجب التحريم، "بحر" ^(٦).

[١٢٧٦٩] (قوله: فما في "الزيلي" ^(٧)) أي: من قوله: ((وذكر "الخصاف" ^(٨) أنّه إنّ فطيم قبل

مضيّ المدّة، [١/١٦٥ق/٣] واستغنى بالطعام لم يكن رضاعاً، وإن لم يستغن تثبت به الحرمة، وهو
 رواية عن "أبي حنيفة" رحمه الله، وعليه الفتوى ^(٩))).

[١٢٧٧٠] (قوله: لأنّ الفتوى إلخ) ولأنّ الأكثرين على الأوّل كما في "النهر" ^(١٠).

(١) "الفتح": كتاب الرضاع ٣١٠/٣. بتصرف.

(٢) "المنهاج": كتاب النكاح - باب في بيان أحكام الرضاع ١/١٣٣ ب. بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الرضاع ٢٣٩/٣. بتصرف.

(٤) في "د" زيادة: ((مقدّرٌ بحولين)). ق ١/١٧٣.

(٥) "النهر": كتاب الرضاع ١/٩٧ ب.

(٦) "البحر": كتاب الرضاع ٢٣٩/٣.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الرضاع ١٨٣/٢.

(٨) انظر "شرح الصدر الشهيد على النفقات": تفسير ﴿حولين كاملين﴾ صـ بتصرف.

(٩) في "د" زيادة: ((وروى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف: إنّ كان لا يجزئ بالطعام، لكن أكثر ما يتناوله هو
 اللبن دون الطعام يكون رضاعاً، انتهى)). ق ١/١٧٣.

(١٠) "النهر": كتاب الرضاع ١/٩٧ ب.

(ولم يُيَحَّ الإرضاعُ بعدَ مدَّتَيْهِ؛ لأنه جزءٌ آدميٌّ، والانتفاعُ به لغيرِ ضرورةٍ حرامٌّ على الصَّحيح، "شرح الوهبائية" ^(١)). وفي "البحر": ((لا يجوزُ التداوي.....

[١٢٧٧١] (قوله: ولم يُيَحَّ الإرضاعُ بعدَ مدَّتَيْهِ) اقتصر عليه "الزيلعي" ^(٢) وهو الصحيح كما في "شرح المنظومة" ^(٣) "بجر" ^(٤)، لكن في "القهُستاني" ^(٥) عن "المحيط" ^(٦) ((لو استغنى في حولين حَلَّ الإرضاعُ بعدهما إلى نصفٍ، ولا تأثمُ عند العامةٍ خلافاً لـ "خلف بن أيوب") اهـ. ونقل ^(٧) أيضاً قبلَهُ عن إجارة "القاعدي": ((أنهُ واجبٌ إلى الاستغناء، ومستحبٌ إلى حولين، وجائزٌ إلى حولين ونصف)) اهـ.

قلت: قد يُوقَفُ بحملِ المدةِ في كلام "المصنّف" على حولين ونصف، بقرينة أنَّ الزيلعي ^(٨) ذكرَهُ بعدها، وحينئذٍ فلا يخالفُ قولُ العامة، تأمل.

[مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب المرأة لغير الرضاع]

[١٢٧٧٢] (قوله: وفي "البحر" ^(٩)) عبارته: ((وعلى هذا أي: - الفرع المذكور - لا يجوزُ الانتفاعُ به للتداوي، قال في "الفتح" ^(١٠): وأهلُ الطَّبِّ يُثْبِتُونَ لِلْبَنِّ البَنَتِ، أي: الذي نَزَلَ بسببِ بنتٍ مرضعةٍ نفعاً لَوَجَعَ العين، واختلف المشايخُ فيه، قيل: لا يجوزُ، وقيل: يجوزُ ^(١١)) إذا عَلِمَ أَنَّهُ يزولُ به الرَّمَدُ، ولا يخفى أنَّ حقيقةَ العلمِ متعذِّرةٌ، فالمرادُ إذا غَلَبَ على الظَّنِّ، وإلّا فهو معنى المنع اهـ.

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الرضاع ق ٩٢/١.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الرضاع ١٨٣/٢.

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الرضاع ق ٩٢/١.

(٤) "البحر": كتاب الرضاع ٢٣٩/٣.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الرضاع ٢٩٨/١.

(٦) "المحيط البرهاني": كتاب النكاح - الفصل الثالث عشر في بيان أسباب التحريم ق ٢٠١/٢ بتصريف.

(٧) أي: في "جامع الرموز": كتاب الرضاع ٢٩٨/١.

(٨) "تبين الحقائق": كتاب الرضاع ١٨٣/٢.

(٩) "البحر": كتاب الرضاع ٢٣٩/٣.

(١٠) "الفتح": كتاب الرضاع ٣١٠-٣١١/٣.

(١١) ((وقيل: يجوز)) ساقط من "الأصل".

بالحرِّم في ظاهر المذهب أصله بولُّ المأكولِ كما مرَّ).

(وللأب إيجابُ أُمِّه على فِطامٍ ولدها منه قبل الحولين إنَّ لم يَضُرَّهُ) أي: الولدَ (الفِطام، كما له) أيضاً (إيجابُها) أي: أُمِّه.....

ولا يخفى أنَّ التداوي بالحرِّم لا يجوزُ في ظاهر المذهب، أصله بولُّ ما يُؤْكَلُ لحمه، فإنَّه لا يُشْرَبُ أصلاً)) اهـ.

[١٢٧٧٣] (قوله: بالحرِّم) أي: الحرِّم استعماله طاهراً كان أو نجساً، "ح" (١).

[١٢٧٧٤] (قوله: كما مرَّ) (٢) أي: قُبِّلَ فصل البئر؛ حيث قال:

(فرع)

اختُلِفَ في التداوي بالحرِّم، وظاهر المذهب المنع، كما في رضاع "البحر" (٣)، لكن نقل "المصنِّف" ثَمَّةً وهنا عن "الحاوي" (٤): وقيل: يُرَخَّصُ إذا عَلِمَ فيه الشفاء ولم يَعْلَمْ دواءً آخر، كما رُخِّصَ الخمرُ للعطشان، وعليه الفتوى)) اهـ "ح" (٥).

قلت: لفظُ ((وعليه الفتوى)) رأيتُه في نسختين من "المنح" (٦) بعد القول الثاني، كما ذكره (٧) "الشارح" كما علمتُه، وكذا رأيتُه في "الحاوي القدسي"، فعَلِمَ أنَّ ما في نسخة "ط" (٨) تحريفٌ، فافهم. [١٢٧٧٥] (قوله: وللأب إيجابُ أُمِّه إلخ) لأنَّها لا حقَّ لها في التَّربِيَةِ في حال رِقَّتْها، بل الحقُّ له؛ لأنَّها مِلْكُهُ، وكذا الحكمُ في ولدها من غيره؛ لأنَّه ملكٌ له، "رحمته".

(١) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٢/ب.

(٢) "در" ٧٠١/١ وما بعدها.

(٣) "البحر": ٢٣٩/٣.

(٤) "الحاوي القدسي": كتاب الاستحسان - باب في أنواع منفردة ق ١٤٩/أ.

(٥) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٢/ب.

(٦) "المنح": كتاب النكاح - باب في بيان أحكام الرضاع ١/١٣٣/ب.

(٧) "در" ٧٠٤/١.

(٨) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٣/٢.

(على الإرضاع، وليس له ذلك) يعني: الإيجابَ بنوعيه (مع زوجته الحرة) ولو (قبلهما) لأنَّ حقَّ التَّربية لها، "جوهرة"^(١).....

قلت: والظاهر أنَّ للمول إيجابها أيضاً، وإنَّ شَرَطَ الزوجُ حرَّيةَ الأولاد؛ لأنَّ الرُّضاع يُهزِّلُها وَيَشغَلُها عن خدمته.

[١٢٧٧٦] (قوله: على الإرضاع) الإطلاق شاملٌ لولده منها، أو من غيرها، ولولده أجنبيٌّ بأجرةٍ أو بدونها؛ لأنَّ له استخدامهما بما أراد.

[١٢٧٧٧] (قوله: بنوعيه) [٣/١٦٥ق/ب] أي: الإيجابُ على الفِطامِ وعلى الإرضاع.

[١٢٧٧٨] (قوله: مع زوجته الحرة) أمَّا زوجته الأمةُ فالحقُّ لسيِّدها وإنَّ شَرَطَ الزوجُ حرَّيةَ الأولاد فيما يظهر، كما ذكرناه^(٢) آنفاً، فافهم.

[١٢٧٧٩] (قوله: ولو قبلهما) أي: قبل الحولين، وهذا التعميمُ المستفادُ مِنْ زيادة ((ولو)) صحيحٌ بالنسبة إلى عدم الإيجاب على الرُّضاع، أي: ليس له إيجابها عليه في القضاء ما لم تتعيَّنْ لذلك في المدَّة، بأنَّ لم يأخذْ ثُدَيَّ غيرها، أو لم يكنْ للأب ولا للصَّغير مالٌ كما سيأتي^(٣) في الحضانة والنَّفقة، أمَّا بالنسبة إلى النوع الآخر وهو عدمُ الإيجاب على الفِطامِ فإنَّما يصحُّ قبل الحولين، وأمَّا بعدهما فالظاهرُ أنَّه يُجبرُها على الفِطامِ؛ لِمَا أنَّ الإرضاعَ بعدهما حرامٌ، على القول

(قوله: فالحقُّ لسيِّدها وإنَّ شَرَطَ الزوجُ إلخ) الظَّاهرُ أنَّ مفهومَ الحرَّةِ فيه تفصيلٌ، وأنَّه إذا كانت الزَّوجةُ أمةً ليس له إيجابها على الرُّضاع ولو كان الأولادُ أحراراً، وإذا كانوا أحراراً له جبرُها على الفِطامِ؛ إذ لا حقَّ لمولاهما حينئذٍ، وإذا كانوا أرقاءً ليس له جبرُها عليه؛ إذ لا حقَّ له فيهم ولا في أمِّهم، والحقُّ لمولاهما.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الرضاع ٩٦/٢ بتصرف.

(٢) المقولة [١٢٧٧٥] قوله: ((ولأب إيجاب أمته إلخ)).

(٣) المقولة [١٥٧٣١] قوله: ((ولا تجر عليها))، والمقولة [١٦٢٥٨] قوله: ((إلا إذا تعينت)).

(ويُثَبِّتُ به) ولو بين ^(١) الحَرَبِيِّينَ ^(٢)، "بِرَازِيَّةٍ". (وإنْ قُلْ) إنْ عَلِمَ وصولُهُ لجوفِهِ
من فِيهِ أو أَنْفِهِ.....

بأنْ مدَّتْهُ الحَوْلَانِ، تأمَّل. "ح" ^(٣) بزيادة.

قلت: وما استظهره مبيُّ على ظاهر كلامِ "المصنّف" السابق، وقدّمنا ^(٤) الكلامَ فيه.
[١٢٧٨٠] (قوله: ولو بينَ الحَرَبِيِّينَ) قال في "البحر" ^(٥): ((وفي "البرَازِيَّة" ^(٦)): والرَّضَاعُ في دارِ
الإسلامِ ودارِ الحربِ سواء؛ حتّى إذا رَضِيَ في دارِ الحربِ وأسلمُوا وخرجوا إلى دارنا تثبِتُ أَحكامُ
الرَّضَاعِ فيما بينهم)) اهـ، "ح" ^(٧).

[١٢٧٨١] (قوله: وإنْ قُلْ) أشار به إلى نفي قول "الشافعي"، وإحدى الروايتين عن "أحمد": أَنَّهُ
لا يَثْبُتُ التَّحْرِيمُ إِلَّا بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ مُشْبِعَاتٍ؛ لحديث "مسلم" ^(٨): «لا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ»،

(١) في "ط": ((بأن))، وهو خطأ.

(٢) في "ب": ((الحريتين)).

(٣) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٢/ب.

(٤) المقولة [١٢٧٧٥] قوله: ((ولأب إيجاب أمته إلخ)) وما بعدها.

(٥) "البحر": كتاب الرضاع ٢٣٩/٣.

(٦) "البرازية": كتاب النكاح - الفصل الرابع في الرضاع ١١٥/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٢/ب.

(٨) أخرجه مسلم (١٤٥٠) كتاب الرضاع - باب في المصّة والمصتان، وأخرجه أحمد ٣١/٦، ٩٦، ٢١٦، ٢٤٧، وأبو
داود (٢٠٦٣) كتاب النكاح - باب هل يُحرّم ما دون خمس رضعات، والترمذي (١١٥٠) كتاب الرضاع - باب ما
جاء لا تحرم المصّة ولا المصتان، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ١٠١/٦ كتاب النكاح - باب القدر الذي
يحرم من الرضاعة، وفي "الكبرى" (٥٤٥٢) و(٥٤٥٦) كتاب النكاح - باب القدر الذي يحرم من الرضاعة، وابن ماجه
(١٩٤١) كتاب النكاح - باب لا تحرم المصّة ولا المصتان، والدارمي ٥٩٥/٢ كتاب النكاح - باب كم رضعة تحرم،
وابن حبان (٤٢٢٧) كتاب الرضاع - ذكر الخير الدال على أن الرضعة والرضعتين لا تحرمان، من طرق عن عبد الله
وعروة ابنا الزبير وأبي الشعثاء كلهم عن عائشة مرفوعاً، وفي الباب عن الزبير بن العوام، وأم الفضل، وأبي هريرة،
وعبادة بن الصامت.

وقول عائشة رضي الله عنها: «كان فيما أنزل من القرآن: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخَ»^(١) بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فتوفي رسول الله ﷺ وهي فيما يُقرأ من القرآن، رواه "مسلم"^(٢).

والجواب أن التقدير منسوخ، صرح بنسخه "ابن عباس" و"ابن مسعود"، ورؤي عن "ابن عمر" أنه قيل له: إن "ابن الزبير" يقول: لا بأس بالرضعة والرضعتين، فقال: قضاء الله خير من قضائه^(٣)، قال تعالى: ﴿وَأَمَهُنَّ كُمُ اللَّيِّ أَرْضَعْتَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ﴾ [النساء - ٢٣]، فهذا إما أن يكون ردًا للرواية بنسخها، أو لعدم صحتها، أو لعدم إجازته تقييد إطلاق الكتاب بخبر الواحد، وهذا معنى قوله في "الهداية"^(٤): «إنه مردود بالكتاب، أو منسوخ به»،

(قوله: ردًا للرواية بنسخها إلخ) عبارة "الفتح": «لنسخها باللام».

(١) في هامش "م": «(قوله: ثم نسخ إلخ) الذي في "صحيح مسلم": «ثم نُسِخَتْ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فتوفي رسول الله ﷺ وهنَّ إلخ)) اهـ فراجع إن شئت. اهـ مصححه».

(٢) أخرجه مالك ٢٧٤/٢ كتاب الرضاع - باب جامع ما جاء في الرضاعة بعد الكبر، ومسلم (١٤٥٢) كتاب الرضاع - باب التحريم بخمس رضعات، وأبو داود (٢٠٦٢) كتاب النكاح - باب هل يُحرَّم ما دون خمس رضعات؟ والنسائي ١٠٠/٦ كتاب النكاح - باب القدر الذي يحرم من الرضاعة، وفي "الكبرى" (٥٤٤٨) كتاب النكاح - باب القدر الذي يحرم من الرضاعة، والمزمدي (١١٥٠) كتاب الرضاع - باب ما جاء لا تُحرَّم للمصّة والمصتان، وابن ماجه (١٩٤٢) كتاب النكاح - باب لا تُحرَّم المصّة والمصتان، والدارمي ٥٩٦/٢ كتاب النكاح - باب كم رضعة تحرم؟ والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٥٤/٧ كتاب الرضاع - باب من قال: لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات، وابن حبان (٤٢٢١) (٤٢٢٢) كتاب الرضاع - باب ذكر قدر الرضاع الذي يحرم من أرضع في الستين الرضاع للمعلوم، و"شرح السنة" للبخاري ٨١/٩، وإسحاق ابن راهويه في "مسنده" ٤٤٠/٢ (١٠٠٧) من طريق عمرة عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٣٩١٩) كتاب النكاح - باب القليل من الرضاع، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٥٥٨/٧ كتاب الرضاع - باب من قال: يحرم قليل الرضاع وكثيره، وأخرج البيهقي عن علي وابن مسعود أنهما قالا: يحرم من الرضاع قليله وكثيره.

(٤) "الهداية": كتاب الرضاع ٢٢٣/١.

لا غير^(١)، فلو التَقَمَ الحَلْمَةَ ولم يُدْرَ أَدَخَلَ اللَّبَنُ فِي حَلْقِهِ أَمْ لَا؟ لم يُحَرِّمْ؛ لأنَّ في المانع^(٢) شكًا، "ولو الجِلَّة". ولو أرضعها أكثر أهل القرية،.....

وأما ما رَوَّته "عائشة"^(٣) فالمراد به: نَسِخَ الكُلَّ نَسْخًا قَرِيبًا، حَتَّى إِنَّ مَنْ لم يَلْغُهُ كان يقرؤها، [١٦٦/٣] وإلَّا لَزِمَ ضِيَاعُ بَعْضِ الْقُرْآنِ كما تقولُه "الروافض"، وما قيل: - ليكن^(٤) نَسْخَ التَّلَاوَةِ مع بقاء الحكم - فليس بشيء؛ لأنَّ ادْعَاءَ بقاءِ حَكْمِهِ بعد نَسْخِهِ يَحْتَاجُ إلى دَلِيلٍ، ومثام ذلك مبسوطٌ في "الفتح"^(٥) و"التبيين"^(٦) وغيرهما.

(تنبيه)

نقل "ط"^(٧) عن "الخيرية"^(٨): ((أنه لو قَضَى شافعيُّ بِعَدَمِ الحُرْمَةِ بِرَضْعَةٍ نَفَذَ حُكْمَهُ، وإذا رُفِعَ إلى حنفيٍّ أَمْضَاهُ)) اهـ، فتأمل. [١٢٧٨٢] (قوله: لا غير) يأتي^(٩) محترزُهُ في قول "المصنف": ((والاحتقان والإقطار في أذنٍ وجائفةٍ وآمَةٍ)).

[١٢٧٨٣] (قوله: فلو التَقَمَ إلخ) تفريعٌ على التَّقْيِيدِ بقوله: ((إِنْ عَلِمَ))، وفي "القنية"^(١٠):

(قوله: وما قيل يُكْرَهُ إلخ) عبارة "الفتح": ((ليكن)).

(١) قال ابن هشام: وقولهم (لا غير) لحن، ويقال: ((قبضتُ عشرةً ليس غيرها)). وانظر تمة الكلام في "مغني اللبيب": الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها - حرف العين المعجمة (غير) ص ٢٠٩ - وما بعدها، ولا يخفى ما في عبارات الفقهاء من التساهل.

(٢) في "ب": ((المانع))، وهو خطأ.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث في ص ٤٢ -.

(٤) في "ب" و"م": ((ليكره))، وما أثبتناه من "الأصل" و"٢" هو الصواب الموافق لعبارة "الفتح"، وقد نبّه إليه الراجعيُّ هنا.

(٥) "الفتح": كتاب الرضاع ٣/٣٠٦.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الرضاع ١٨١/٢ - ١٨٢.

(٧) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٢/٩٣.

(٨) "الفتاوى الخيرية": كتاب الرضاع ١/٣٥.

(٩) "در" ص ٦٥ - ٦٦ -.

(١٠) "القنية": كتاب النكاح - باب في الرضاع ٤٣/٣٤ ب.

ثُمَّ لَمْ يُدْرَ مَنْ أَرْضَعَهَا^(١)، فَأَرَادَ أَحَدُهُمْ تَزْوُجَهَا إِنْ لَمْ تَظْهَرْ^(٢) علامةً ولم يُشْهَدْ بذلك جاز، "خانية"^(٣).....

((امرأة كَانَتْ تُعْطِي ثَدْيَهَا صَبِيَّةً، وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ تَقُولُ: لَمْ يَكُنْ فِي ثَدْيِي لَبَنٌ حِينَ أَلْقَمْتُهَا ثَدْيِي، وَلَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ جَوِئِهَا جَازَ لَابْنُهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَذِهِ الصَّبِيِّ)) اهـ. "ط"،^(٤) وفي "الفتح"^(٥): ((لَوْ أَدْخَلَتِ الْحَلَمَةَ فِي فِي الصَّبِيِّ، وَشَكَتْ فِي الْإِرْضَاعِ لَا تُبَيِّنُ الْحَرَمَةَ بِالشَّكِّ))، ثُمَّ قَالَ^(٦): ((وَالْوَاجِبُ عَلَى النِّسَاءِ أَنْ لَا يَرْضَعْنَ كُلَّ صَبِيٍّ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَإِذَا أَرْضَعْنَ فَلْيَحْفَظْنَ ذَلِكَ، وَلْيُشْهَرْنَ وَيَكْتَبَنَّ احْتِيَاظًا)) اهـ. وفي "البحر"^(٧) عن "الخانية"^(٨): ((يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُرْضِعَ صَبِيًّا بِلَا إِذْنِ زَوْجِهَا إِلَّا إِذَا خَافَتْ هَلَاكَهُ)).

[١٢٧٨٤] (قَوْلُهُ: ثُمَّ لَمْ يُدْرَ أَيُّ لَمْ يُدْرَ مَنْ أَرْضَعَهَا مِنْهُمْ، فَلَا يَدَّ أَنْ تُعْلَمَ الْمَرْضِعَةُ.

[١٢٧٨٥] (قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ تَظْهَرْ عِلَامَةً) لَمْ أَرَ مَنْ فَسَّرَهَا، وَيُمْكِنُ أَنْ تُثَبَّلَ بِتَرْدُّدِ الْمَرْأَةِ ذَاتِ اللَّبَنِ

عَلَى الْمَحَلِّ الَّذِي فِيهِ الصَّبِيَّةُ، أَوْ كَوْنِهَا سَاكِنَةً فِيهِ؛ فَإِنَّهُ أَمَارَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى الْإِرْضَاعِ، "ط".^(٩)

[١٢٧٨٦] (قَوْلُهُ: وَلَمْ يُشْهَدْ بِذَلِكَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ نَائِبُ الْفَاعِلِ.

[١٢٧٨٧] (قَوْلُهُ: جَازَ) هَذَا مِنْ بَابِ الرُّخْصَةِ؛ كَيْلَا يَنْسَدَّ بَابُ النِّكَاحِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ خَارِجَةٌ

(١) ((من أَرْضَعَهَا)) ساقط من "د" و"و".

(٢) في "و": ((يُظْهَرُ)).

(٣) "الخانية": كتاب النكاح - فصل في إقرار أحد الزوجين بالحرمة إلخ ٣٧١/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٤-٩٣/٢.

(٥) "الفتح": كتاب الرضاع ٣٠٥-٣٠٤/٣.

(٦) أي: في "الفتح": كتاب الرضاع ٣٠٥/٣.

(٧) "البحر": كتاب الرضاع ٢٣٨/٣ بتصرف.

(٨) "الخانية": كتاب الحظر والإباحة إلخ - فصل في التسبيح والتسليم والصلاة على النبي ﷺ ٤٣٠/٣ (هامش

"الفتاوى الهندية").

(٩) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٤/٢ بتصرف يسير.

(أُمُومِيَّةُ الْمَرْضِعَةِ لِلرَّضِيعِ، وَ) يَثْبُتُ (أُبُوَّةُ زَوْجِ مَرْضِعَةٍ) إِذَا كَانَ (لَبَنُهَا مِنْهُ لَهُ) وَإِلَّا لَا كَمَا سَيَجِيءُ^(١) (فَيَحْرُمُ مِنْهُ) أَي: بِسَبَبِهِ.....

عن قاعدة: ((الأصلُ في الأَبْضَاعِ^(٢) التَّحْرِيمُ))، ومثلها ما لو اختلطت الرُّضِيعَةُ بِنِسَاءٍ يُحْصَرْنَ، وهذا بخلاف المسألة الأولى، فإنه لا حاجة إلى إخراجها؛ لأنَّ سببَ الحُرْمَةِ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ فِيهَا، كذا أفاده في "الأشباه"^(٣).

[٢٢٧٨٨] (قوله: أُمُومِيَّةٌ) بالرفع: فاعلٌ ((يُثْبِتُ))، قال "القهستاني"^(٤): ((والأُمُومَةُ مصدرٌ، هو كَوْنُ الشَّخْصِ أُمًّا)) اهـ.

[٢٢٧٨٩] (قوله: وَأُبُوَّةُ زَوْجِ مَرْضِعَةٍ لِبَنِهَا مِنْهُ) المرادُ به اللَّبَنُ الَّذِي نَزَلَ مِنْهَا بِسَبَبِ وَلَادَتِهَا مِنْ رَجُلٍ، زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ، فَلَيْسَ الزَّوْجُ قَيْدًا، بَلْ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، "بحر".^(٥) وَأَمَّا إِذَا كَانَ اللَّبَنُ مِنْ [٣/١٦٦ ب] زَنَا فَقِيهِ خِلَافَ سِيذْكَرِهِ^(٦) "الشارح"، وَيَأْتِي^(٧) الْكَلَامُ فِيهِ.

[٢٢٧٩٠] (قوله: لَهُ) أَي: لِلرَّضِيعِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْأُبُوَّةِ "ح"^(٨)، أَي: لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ، مَعْنَاهُ: كَوْنُهُ أَبًا، "ط"^(٩).

[٢٢٧٩١] (قوله: كَمَا سَيَجِيءُ) أَي: فِي قَوْلِهِ: ((طَلَّقَ ذَاتَ لَبَنٍ)) "ح"^(١٠).

[٢٢٧٩٢] (قوله: أَي: بِسَبَبِهِ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ ((مِنْ))، مَعْنَى: بَاءُ السَّبَبِيَّةِ، "ط"^(١١).

(١) فِي "و": ((يَجِيءُ)).

(٢) فِي "م": ((الْإِرْضَاعُ)).

(٣) "الْأَشْبَاهُ وَالظَّاهِرُ": الْقَاعِدَةُ الثَّلَاثَةُ: الْبَقِيَّةُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ ص٤٤-٧٥- بتصرف.

(٤) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الرِّضَاعِ ٢٩٨/١.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الرِّضَاعِ ٢٤٢/٣.

(٦) "دُر" ص٧٣-.

(٧) الْمَقُولَةُ [١٢٨٧٤] قَوْلُهُ: ((فَتَحْ)).

(٨) "ح": كِتَابُ الرِّضَاعِ ١٧٢ ب/ بتصرف.

(٩) "ط": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ الرِّضَاعِ ٩٤/٢.

(١٠) "ح": كِتَابُ الرِّضَاعِ ١٧٢ ب/.

(١١) "ط": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ الرِّضَاعِ ٩٤/٢.

(ما يَحْرُمُ من النَّسَبِ) رواه "الشيخان"، واستثنى بعضهم إحدى وعشرين صورةً، وجمَعَهَا في قوله: [بسيط]

[١٢٧٩٣] (قوله: ما يَحْرُمُ من النَّسَبِ) معناه أنَّ الحرمة بسبب الرضاع معتبرة بِجُرْمَةِ النَّسَبِ، فَشَمِلَ زَوْجَةَ الْإِبْنِ وَالْأَبِ مِنَ الرضاع؛ لأنها حرامٌ بسبب النَّسَبِ، فكذلك بسبب الرضاع، وهو قول أكثر أهل العلم، كذلك في "الميسوط" ^(١) "بحر" ^(٢)، وقد استشكل في "الفتح" ^(٣) الاستدلال على تحريمها بالحديث؛ لأنَّ حرمتها بسبب الصَّهْرِيَّة لا النَّسَبِ، ومحرمات النَّسَب هي السَّيِّعُ المذكورة في آية التحريم ^(٤)، بل قَيَّدَ الْأَصْلَابَ فِيهَا يُخْرِجُ حَلِيلَةَ الْأَبِ وَالْإِبْنَ مِنَ الرضاع، فيفيد حلَّها، وتأمَّه فيه.

[١٢٧٩٤] (قوله: رواه الشيخان) ^(٥) أشار به إلى أنَّه حديثٌ، لكن فيه تغييرٌ اقتضاه تركيب المتن، وهو زيادة الفاء، ووضع المضمر موضع الظاهر، وأصله: «يَحْرُمُ من الرضاع ما يَحْرُمُ من النَّسَبِ» ^(٦)، وتقدَّم أنَّه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارف على أنَّ "المصنَّف" لم يقصد رواية الحديث، "ط" ^(٧).

(١) "الميسوط": كتاب تفسير التحريم بالنسب - باب تفسير لبن الفحل ٢٩٥/٣٠.

(٢) "البحر": كتاب الرضاع ٢٣٨/٣.

(٣) "الفتح": كتاب الرضاع ٣١٢/٣.

(٤) الآية الثالثة والعشرين من سورة النساء.

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٤٥) كتاب الشهادات - باب الشهادة على الأنساب، و(٥١٠٠) كتاب النكاح - باب وأمهاتكم

اللاتي أرضعنكم، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، ومسلم (١٤٤٧) (١٣) كتاب الرضاع - باب تحريم ابنة الأخ من

الرضاعة، والنسائي ١٠٠/٦ كتاب النكاح - باب تحريم الأخ من الرضاع، وفي "الكبرى" (٥٤٤٠) و(٥٤٤١) كتاب

النكاح - باب ما يحرم بالرضاعة، وابن ماجه (١٩٣٨) كتاب النكاح - باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، وأحمد

٢٢٣/١ - ٢٧٥ - ٣٣٩، وعبد الرزاق (١٣٩٥١) كتاب النكاح - باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، وابن أبي شيبة

٣٨٧/٣ كتاب النكاح - باب ما قالوا في الرضاع يحرم منه ما يحرم من النسب. من طرق عن أبي الشَّعْثَاء جابر بن زيد وسعيد

ابن المسيب وعكرمة وسعيد بن جبير، كلهم عن ابن عباس فذكره مرفوعاً، وفي الباب عن عائشة وعلي رضي الله عنهما.

(٦) "ح": كتاب الرضاع ق ١/١٧٣.

(٧) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٤/٢.

يُفَارِقُ النَّسَبَ الْإِرْضَاعُ فِي صُورٍ كَأَمِّ نَافِلَةٍ أَوْ جَدَّةِ الْوَلَدِ

[١٢٧٩٥] (قوله: يَفَارِقُ النَّسَبَ الْإِرْضَاعُ) بِنَصْبِ النَّسَبِ، وَرَفْعِ الْإِرْضَاعِ، "ح" ^(١). وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا نُسِبَتْ إِلَيْهِ الْمَفَارَقَةُ وَإِنْ كَانَ مِفَاعِلَةً مِنَ الْجَانِبَيْنِ؛ لِأَنَّهُ الْفَرْعُ، وَالنَّسَبُ هُوَ الْأَصْلُ الْمَعْتَرُ فِي التَّحْرِيمِ، وَالْمَفَارَقَةُ غَالِبًا تَكُونُ مِنَ الْعَارِضِ، "ط" ^(٢).

[١٢٧٩٦] (قوله: فِي صُورٍ أَيْ: سَبْعٍ، وَإِنَّمَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِ الرُّضَاعِ بِالْمُضَافِ، أَوِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ بِهِمَا كَمَا سَيَأْتِي ^(٣) لِإِضَاحِهِ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْبَيْتَيْنِ سِتُّ صُورٍ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «وَأُمُّ أَخٍ» مَكْرَرٌ مَعَ قَوْلِهِ: «وَأُمُّ أُخْتٍ»؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ كَذَلِكَ، فَإِنَّ أُخْتَ الْبَنَتِ مِثْلُ أُخْتِ الْإِبْنِ، وَأُمُّ الْخَالَةِ مِثْلُ أُمِّ الْخَالِ، وَقَسْنِ عَلَيْهِ، "ح" ^(٤).

[١٢٧٩٧] (قوله: كَأَمِّ نَافِلَةٍ) أَشَارَ بِالْكَافِ إِلَى عَدَمِ الْحَصْرِ فِي ذَلِكَ، لِمَا قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٥): «إِنَّ الْحَرَّمَ فِي الرُّضَاعِ وَجُودَ الْمَعْنَى الْحَرَّمِ فِي النَّسَبِ، فَإِذَا انْتَفَى فِي شَيْءٍ مِنْ صُورِ الرُّضَاعِ انْتَفَتِ الْحَرْمَةُ، فَيَسْتَفَادُّ أَنَّهُ لَا حَصْرَ فِيمَا ذَكَرَ» اهـ، فَافْهَمْ.

وَالنَّافِلَةُ: الزَّيَادَةُ، تُطْلَقُ عَلَى وَلَدِ الْوَلَدِ لِزِيَادَتِهِ عَلَى الْوَلَدِ الصُّلْبِيِّ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ صُورَةٍ مِنْ هَذِهِ [١٦٧/٣] السَّبْعِ تَتَفَرَّعُ إِلَى ثَلَاثِ صُورٍ، فَوَلَدٌ وَلَدِيكُ إِذَا كَانَ نَسَبِيًّا وَلَهُ أُمٌّ مِنَ الرُّضَاعِ تَحِلُّ لَكَ، بِخِلَافِ أُمِّهِ مِنَ النَّسَبِ؛ لِأَنَّهَا حَلِيلَةُ ابْنِكَ، وَإِنْ كَانَ رَضَاعِيًّا بِأَنْ رَضِعَ مِنْ زَوْجَةِ ابْنِكَ، وَلِهَذَا الرُّضِيعُ أُمُّ نَسَبِيَّةٍ أَوْ رَضَاعِيَّةٍ أُخْرَى تَحِلُّ لَكَ.

[١٢٧٩٨] (قوله: أَوْ جَدَّةٌ ^(٦) الْوَلَدِ) صَادِقٌ بِأَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ رَضَاعِيًّا، بِأَنْ رَضِعَ مِنْ زَوْجَتِكَ، وَلَهُ جَدَّةٌ نَسَبِيَّةٌ، أَوْ جَدَّةٌ أُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ أُخْرَى أَرْضَعَتْهُ، وَبِأَنْ يَكُونَ نَسَبِيًّا لَهُ جَدَّةٌ رَضَاعِيَّةٌ، بِخِلَافِ النَّسَبِيَّةِ، ٤٠٥/٦

(١) "ح": كتاب الرضاع في ١٧٣/١.

(٢) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٤/٢.

(٣) "در" ص ٥٦٥-٥٦٥ وما بعدها.

(٤) "ح": كتاب الرضاع في ١٧٣/١.

(٥) "الفتح": كتاب الرضاع ٣١١/٣ بتصرف يسير.

(٦) في "الأصل" و"٣" و"ب": ((وجدة)).

وَأُمُّ أُخْتٍ وَأُخْتُ ابْنٍ وَأُمُّ أَخٍ

.....

فلا تحلُّ لك؛ لأنها أمُّك أو أمُّ زوجتك، واحترز بـ ((جدَّة الولد)) عن أمِّ الولد؛ لأنها حلالٌ من النسب، وكذا من الرضاع.

(١٢٧٩٩) (قوله: وَأُمُّ أُخْتٍ) صادق بأن يكون كلُّ منهما من الرضاع، كأن يكون لك أخت من الرضاع، لها أمُّ أخرى من الرضاع أرضعتها وحدها، وبأن تكون الأخت فقط من الرضاع لها أمٌ نسيئة، وبأن تكون الأم فقط من الرضاع، كأن تكون لك أخت نسيئة لها أمٌ رضاعية، بخلاف النسيئة؛ لأنها إمَّا أمُّك أو حليَّة أهلك.

(١٢٨٠٠) (قوله: وَأُخْتُ ابْنٍ) أي: كلُّ منهما رضاعيٌّ، أو الأوَّل رضاعيٌّ والثاني نسييٌّ، أو العكس، بخلاف ما إذا كان كلُّ منهما نسييًّا، فلا تحلُّ أخت الابن؛ لأنها إمَّا بنتك أو ريبتك، ومن هنا يُعلم ما إذا رَضِعَ ولدك من أمِّ أمِّه، فإنَّ أمَّهُ لا تحرُّم عليك؛ لكونها أخت ابنك رضاعاً، أفاده "الرملي" (١) "ط" (٢).

وأخت البنت كأخت الابن، وأورد أنه يُتصوَّر الحِلُّ في أختِ ابنه وبنته نسباً، بأن يدَّعي شريكاً - في أمِّه (٣) - ولدها، فإذا كان لكلِّ منهما بنتٌ من غير الأمِّ حلٌّ لشريكه التزوُّج بها، وهي أختٌ وليدٍ نسباً من الأب، وألغزَ بها في "شرح الوهبائية" (٤) وأجاب عنها (٥)، "شربلالية" (٦). (١٢٨٠١) (قوله: وَأُمُّ أَخٍ) الكلام فيه كاللَّامِ في أمِّ الأخت، وفيه ما مرَّ (٧) عن "ح".

(قوله: وأورد أنه يُتصوَّر الحِلُّ في أختِ ابنه إلخ) أجاب عنه "شبحي زادة" بأن المراد بأختِ الولد هي أختُ الولد الذي احتضَّ به أبٌ واحدٌ لا ولداً مُشترَكاً، كما هو المتبادر عند الإطلاق؛ لأنَّه الكاملُ فلا يَنقُصُ الحَصْرُ بالفردِ القاصِرِ النَّادرِ.

(١) "الفتاوى الخيرية": كتاب الرضاع ٣٥/١.

(٢) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٤/٢.

(٣) الحار والجرور (في أمِّه) متعلقان بـ (شريكاً)، و (ولدها) مفعول (يدعي).

(٤) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الرضاع ق ١/٨٩.

(٥) في "د" زيادة: ((ومن يجلُّ رضاعاً لا نسباً أمُّ وليدٍ ولده، "شربلالية")، ق ١٧٣/ب.

(٦) "الشربلالية": كتاب الرضاع ٣٥٦/١ - ٣٥٧ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) المقولة [١٢٧٩٦] قوله: ((في صور)).

..... وأمّ خال وعمّة ابنٍ اعتمد

﴿إلا أمّ أخيه وأختيه﴾ استثناء منقطع؛ لأنّ حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب، فلم يكن الحديث متناوياً لما استثناء الفقهاء، فلا تخصيص بالعقل كما قيل، فإنّ حرمة أمّ أختيه وأخيه نسباً لكونها أمّه أو موطوءة أبيه،.....

[١٢٨٠٢] (قوله: وأمّ خال) فيه الصّور الثلاث، أمّا إذا كانا نسيبين فلا تحل؛ لأنّ أمّ خالك من النسب جدّتك، أو منكوحة جدّك.

[١٢٨٠٣] (قوله: وعمّة ابن) فيه الصّور الثلاث أيضاً، بأن يكون كلّ منهما رضاعياً؛ كأن^(١) رضيع صبي من زوجتك، ورضيع أيضاً من زوجة رجل آخر له أخت، فهذه الأخت [٣/١٦٧ب] عمّة ابنك من الرضاع، أو الأوّل رضيعاً فقط؛ بأن يكون ذلك الرضيع ابنك من النسب، أو الثاني فقط؛ بأن يكون ابنك من الرضاع له عمّة من النسب، بخلاف ما لو كان كلّ منهما من النسب، فإنّ العمّة لا تحلّ لك؛ لأنها أختك.

[١٢٨٠٤] (قوله: استثناء منقطع إلخ) جواب عن قول "البيضاوي"^(٢): ((إنّ استثناء أخت ابنه وأمّ أخيه من الرضاع من هذا الأصل ليس بصحيح، فإنّ حرمتهم في النسب بالمصاهرة دون النسب)) اهـ.

فعدم الصّحة مبني على جعل الاستثناء متصلاً، وفيه جواب أيضاً عن قوله في "الغاية": ((إنّ هذا تخصيص للحديث بدليل عقلي))، وبيان الجواب ما قاله "الزيلعي"^(٣): ((إنّ هذا سهو، فإنّ الحديث يوجب عموم الحرمة لأجل الرضاع حيث وجدت الحرمة لأجل النسب، وحرمة أمّ أخيه من النسب لا لأجل أنّها أمّ أخيه، بل لكونها أمّه، أو موطوءة أبيه، ألا يرى^(٤) أنّها تحرّم عليه

(١) في "٣": ((كان يكون)).

(٢) "أنوار التنزيل وأسرار التأويل": سورة النساء - الآية ٢٣ ص ١٠٧-.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الرضاع ١٨٣/٢.

(٤) في "م": ((ترى)) وهو الموافق لما في "تبيين الحقائق".

وإن لم يكن له أخ، وكذا أخت ابنه من النسب، إنما حرمت عليه لأجل أنها بنته، أو بنت امرأته، بليل حرمتها وإن لم يكن له ابن، وهذا المعنى يُوجب الحرمة في الرضاع أيضاً، حتى لا يجوز له أن يتزوج بأمه، ولا موطوعة أبيه، ولا بنت امرأته، كُلُّ ذلك من الرضاع، فَبَطُلَ دعوى التخصيص)) اهـ.

وحاصلة يُرجع إلى أنَّ الاستثناء منقطع كما قال "الشارح" لعدم تناول الحديث له، هذا وقد اعترض "ح" ^(١) قول "الشارح" - تبعاً لـ "البيضاوي" -: ((أَنَّ حُرْمَةَ مَنْ ذُكِرَ بِالمُصَاهَرَةِ)) -: ((أَنَّ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ أَنَّ المُصَاهَرَةَ لَا تُصَوِّرُ ^(٢) فِي عَمَّةٍ وَلَدِيٍّ؛ لِأَنَّهَا أُخْتُ الشَّقِيقَةِ، أَوْ لَابِيٍّ، أَوْ لَأُمٍّ، وَكَذَا فِي بِنْتِ عَمَّةٍ وَلَدِيٍّ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ أُخْتِ الشَّقِيقَةِ، أَوْ لَابِيٍّ، أَوْ لَأُمٍّ.

الثَّانِي: أَنَّ المُصَاهَرَةَ فِي الصُّوَرِ السَّبْعَةِ الباقيةِ إِنَّمَا تُصَوِّرُ عَلَى تَقْدِيرٍ وَاحِدٍ فَقَطْ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ الْآخَرِ أَوْ التَّقْدِيرَيْنِ الْآخَرَيْنِ فَالْحُرْمَةُ بِالنَّسَبِ لَا بِالمُصَاهَرَةِ، يَبْأُ ذَلِكَ أَنَّ أُمَّ أُخِيكَ إِنَّمَا تَكُونُ حَرْمَتُهَا بِالمُصَاهَرَةِ إِذَا كَانَ الْأَخُ أَحَاً لِأَبِيٍّ، فَإِنَّ أُمَّهُ حِينَئِذٍ امْرَأَةُ أَبِيكَ، بِخِلَافِ الْأَخِ الشَّقِيقِ، أَوْ لَأُمٍّ، فَإِنَّ حُرْمَةَ أُمِّهِ ^(٣) بِالنَّسَبِ؛ لِأَنَّهَا أُمُّكَ، وَحُرْمَةُ أُخْتِ ابْنِكَ النِّسْبِيَّ إِنَّمَا [١/١٦٨ق/٣] تَكُونُ بِالمُصَاهَرَةِ إِنْ كَانَتْ أُخْتُ الْإِبْنِ لَأُمِّهِ؛ لِأَنَّهَا رِبِّيَّتُكَ، بِخِلَافِهَا شَقِيقَةً، أَوْ لَابِيٍّ، فَإِنَّهَا بِنْتُكَ، وَحُرْمَةُ جَدِّهِ ابْنِكَ إِنَّمَا تَكُونُ بِالمُصَاهَرَةِ إِذَا كَانَتْ أُمُّ أُمِّهِ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ امْرَأَتِكَ، بِخِلَافِهَا أُمُّ أَبِيهِ؛ لِأَنَّهَا أُمُّكَ، وَحُرْمَةُ أُمِّ عَمِّكَ إِنَّمَا تَكُونُ بِالمُصَاهَرَةِ لَوْ الْعَمُّ لِأَبِيٍّ، بِخِلَافِهِ لَوْ شَقِيقًا، أَوْ لَأُمٍّ؛ لِأَنَّهَا جَدَّتُكَ، وَمِثْلُ أُمِّ الْعَمِّ أُمُّ الْخَالَ، وَحُرْمَةُ بِنْتِ أُخْتٍ وَلَدِيٍّ إِنَّمَا تَكُونُ بِالمُصَاهَرَةِ لَوْ كَانَتْ الْأُخْتُ لَأُمٍّ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ بِنْتُ رِبِّيَّتِكَ، بِخِلَافِهَا شَقِيقَةً، أَوْ لَابِيٍّ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ بِنْتِكَ، وَحُرْمَةُ أُمِّ وَلَدٍ وَلَدِيٍّ إِنَّمَا تَكُونُ بِالمُصَاهَرَةِ إِذَا كَانَتْ أُمُّ ابْنِ ابْنِكَ؛ لِأَنَّهَا حَلِيلَةُ ابْنِكَ، بِخِلَافِ أُمِّ بِنْتِ بِنْتِكَ، فَإِنَّهَا بِنْتُكَ، فَقَدْ ظَهَرَ

(١) "ح": كتاب الرضاع ١/١٧٣ ق١ بصرف.

(٢) ((لا تتصور)) ساقطة من "الأصل".

(٣) في "الأصل": ((الأمومية)) بدل ((أمة)).

أَنَّ التَّعْلِيلَ بِهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلِ التَّعْلِيلُ الصَّحِيحُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: ((فَإِنَّ حَرَمَةَ أُمِّ أُخْتِهِ)) إِنْ كَمَا سَنَبِّتُهُ)) اهـ.

أقول: والجواب عن الأول: أَنَّ قَوْلَ "الشارح": ((أَنَّ حَرَمَةَ مَنْ ذُكِرَ بِالمَصَاهِرَةِ)) الْمُرَادُ بِمَنْ ذُكِرَ هُوَ: أُمُّ أُخْتِهِ وَأُخْتُهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ دُونَ بَقِيَّةِ الصُّوَرِ الْآتِيَةِ؛ وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ بَعْدَهُ تَعْلِيلًا آخَرَ شَامِلًا لِلْجَمِيعِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ((فَإِنَّ حَرَمَةَ أُمِّ أُخْتِهِ وَأُخْتِهِ)) إِنْ جُمِعَ قَوْلُهُ: ((وَقَسَّ عَلَيْهِ أُخْتُ ابْنِهِ)) إِنْ جُمِعَ سَنَوَضَحُهُ، وَعَنِ الثَّانِي: أَعْنِي: قَوْلُهُ: ((أَنَّ الْمَصَاهِرَةَ إِنَّمَا تَتَّصَرُّوْا عَلَى تَقْدِيرٍ وَاحِدٍ فَقَطْ)) بِأَنَّ الْمُرَادَ هُوَ ذَلِكَ التَّقْدِيرُ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ الْحَدِيثَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ يَحْرُمُ نَظِيرُهُ مِنَ الرُّضَاعِ، فَيَقَالُ: تَحْرُمُ الْأُمُّ نَسَبًا، فَكَذَا تَحْرُمُ الْأُمُّ رَضَاعًا، وَتَحْرُمُ الْبَنْتُ نَسَبًا، فَكَذَا تَحْرُمُ الْبَنْتُ رَضَاعًا، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ الْمُحَرَّمَاتِ النَّسَبِيَّةِ، فَأُمُّ أُخْتِكَ الشَّقِيقُ أَوْ لَأُمُّ إِنَّمَا تَحْرُمُ لِكُونِهَا أُمُّكَ، لَا لِكُونِهَا أُمُّ أُخْتِكَ؛ وَلِلدَّاءِ تَحْرُمُ عَلَيْكَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَكَ أُخٌّ مِنْهَا، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: تَحْرُمُ أُمُّ الْأَخِ الشَّقِيقُ أَوْ لَأُمُّ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ مَعَ قَوْلِهِمْ: تَحْرُمُ الْأُمُّ، فَعُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ أُمَّ الْأَخِ لِأَبٍ فَقَطْ.

وَلَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ - أَنَّ أُمَّ الْأَخِ لِأَبٍ إِنَّمَا حُرِّمَتْ بِالمَصَاهِرَةِ، وَالْحَدِيثُ^(١) إِنَّمَا رَتَّبَ حَرَمَةَ الرُّضَاعِ عَلَى حُرْمَةِ النَّسَبِ لَا عَلَى حَرَمَةِ الْمَصَاهِرَةِ - أَجَابَ بِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مَنْقُطِعٌ، وَكَذَا يُقَالُ: أُخْتُ الْإِبْنِ إِذَا كَانَتْ شَقِيقَةً أَوْ لِأَبٍ إِنَّمَا تَحْرُمُ لِكُونِهَا بَنْتُكَ، وَقَدْ عُلِمَ تَحْرِيمُ الْبَنَتِ مِنَ النَّسَبِ، فَيُرَادُ بِهَا الْأُخْتُ لَأُمٍّ؛ لِأَنَّهَا رَيْبِيَّتُكَ، [ب/١٦٨ق/٣] فَلَمْ تُعَلِّمْ حُرْمَتَهَا مِنْ مُحَرَّمَاتِ النَّسَبِ، فَلَمْ تَكُنْ تَكَرَّرًا، لَكِنْ لَمَّا لَمْ تَدْخُلْ فِي الْحَدِيثِ كَانَ اسْتِثْنَاؤُهَا مَنْقُطِعًا، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي الْبَوَاقِي.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَدِيثَ لَمَّا رَتَّبَ حَرَمَةَ الرُّضَاعِ عَلَى حَرَمَةِ النَّسَبِ، وَكَانَ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ مِنْ نَظَائِرِ هَذِهِ الْمُسْتَثْنَايَا قَدْ يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ عَلَى تَقْدِيرٍ، وَمِنْ الْمَصَاهِرَةِ عَلَى تَقْدِيرٍ، لَمْ يَصَحَّ أَنْ يُرَادَ مِنْهُ التَّقْدِيرُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ التَّكَرُّارُ بِلا فَايِدَةٍ، فَتُعَيَّنُ إِرَادَةُ التَّقْدِيرِ الثَّانِي وَإِنْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ فِيهِ مَنْقُطِعًا؛ دَفْعًا لِلتَّكَرُّارِ وَتَبْيِيحًا عَلَى بَيَانٍ مَا يَجِبُ لَزِيَادَةِ التَّوْضِيحِ، هَذَا غَايَةُ مَا يُمكنُ تَوْجِيهِ كَلَامِهِمْ بِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، فَافْهَمْ.

وهذا المعنى مفقود في الرضاع (و) قَسْ عليه (أختَ ابْنِه^(١)) وبنْتِه (وَجَدَّةُ ابْنِه^(٢)) وبنْتِه (وَأُمُّ عَمِّهِ وَعَمَّتُهُ وَأُمُّ خَالِهِ وَخَالَتُهُ) وكذا عَمَّةٌ وَلَدِه^(٣)، وبنْتُ عَمَّتِهِ،.....

[١٢٨٠٥] (قوله): وهذا المعنى مفقود في الرضاع (لأنَّ أُمَّ أُخْتِهِ وَأُخْتَهُ رَضَاعاً ليست أُمُّه ولا موطوءةً أبِيه.

[١٢٨٠٦] (قوله): وقَسْ عليه (إخ) أي: قَسْ على ما ذُكِرَ من المعنى أختَ ابْنِه وبنْتِه (إخ، بأن تقول: إِنَّمَا حَرُمْتُ عليه أختَ ابْنِه وبنْتِه نسباً لكونها بنتُهُ أو بنتُ امرأتِهِ، وهذا المعنى مفقود في الرضاع، وكذا جدَّةُ ابْنِه وبنْتِه نسباً إِنَّمَا حَرُمْتُ عليه لكونها أُمُّه، أو أُمُّ امرأتِهِ، وهذا مفقود في الرضاع، وهكذا البواقي، وبهذا التقرير عُلِمَ أَنَّ التعليلَ المذكورَ بقوله: ((فإنَّ حرمةَ أُمَّ أُخْتِهِ)) (إخ جارٍ في جميع الصور، لكن لكل صورة عبارة تليق بها، فلذا قال: ((وقَسْ عليه)) (إخ، وأَنَّ ضميرَ ((عليه))^(٤) راجعٌ إليه، لا إلى أُمَّ أُخْتِهِ وَأُخْتِهِ حتَّى يَرِدَ أَنَّهُ لا معنى لجعلِ البعضِ مقيساً، والبعضِ مقيساً عليه، فافهم.

[١٢٨٠٧] (قوله): وكذا عَمَّةٌ وَلَدِه لم يذكرُوا خالةَ وَلَدِه؛ لأنها حلالٌ من النسبِ أيضاً؛ لأنها أختُ زوجته، "بحر"^(٥).

[١٢٨٠٨] (قوله): وبنْتُ عَمَّتِهِ أي: عَمَّةٌ وَلَدِه، وَتَحْرُمُ من النسبِ؛ لأنها بنتُ أُخْتِهِ، وأُمَّا بنْتُ عَمَّةٍ نَفْسِه فَإِنَّهَا حلالٌ نسباً وَرَضَاعاً، "ط"^(٦).

(١) في "د" زيادة: ((قوله: أختَ ابْنِه، فإنه يجوز. صورته: امرأةٌ أرضعت صبيّاً وكان الصبيُّ أباً للمرأة بنت، يجوز لهذا الأب أن يتزوج بنت هذه المرأة، انتهى. "مشكلات") ق ١٧٣/ب.

(٢) في "د" زيادة: ((قوله: وجدَّة ابْنِه، بأن أرضعت أجنبيةً ولذَه وأُمُّه، فإنه يجوز له التزوج بهذه الأم بخلافه من النسب؛ لأنها أُمُّ امرأتِهِ، انتهى. "بحر") ق ١٧٣/ب.

(٣) في "د" زيادة: ((قوله: وكذا عَمَّةٌ وَلَدِه، صورته: بأن كان لزوج المرضعة أخت، للرَضاع أن يتزوجها بخلافه من النسب؛ لأنها أختُهُ، انتهى. "بحر") ق ١٧٣/ب.

(٤) ((وَأَنَّ ضميرَ عليه (إخ) ساقط من "الأصل".

(٥) "البحر": كتاب الرضاع ٢/٣٤٠.

(٦) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٢/٩٥.

وبنتُ أختٍ ولديه، وأمُّ أولادٍ أولادِهِ، فهؤلاء من الرضاعِ حلالٌ للرجل، وكذا أخو
ابنِ المرأةِ لها، فهذه عشرُ صورٍ تصلُّ باعتبارِ الذُكُورَةِ والأنوثةِ إلى عشرين، وباعتبارِ
ما يحِلُّ له.....

[١٢٨٠٩] (قوله: وبنتُ أختٍ ولديه) وتحرمُ من النسب؛ لأنها بنتُ بنتِهِ أو بنتُ ربيته،
ط" (١).

[١٢٨١٠] (قوله: للرجل) متعلقٌ بالنسبتين في قوله: ((إلا أمُّ أختِهِ)) إلخ، يعني أنَّ شيئاً من
النسوة المذكورات لا يحرمُ للرجل إذا كانت من الرضاع. اهـ "ح" (٢) عن "المنح" (٣)، وهذا بالنظر
إلى المتن، وإلا فهو متعلقٌ بقول "الشارح": [١/١٦٩ق/٣] ((حلال)).

[١٢٨١١] (قوله: وكذا أخو ابنِ المرأةِ لها) في ذكرِ هذه العاشرةِ نظرٌ، فإنها من مقابلاتِ
التسعة، لا تسَمُّ مَبَينٌ للتسعة كما سَمَّيْنَاهُ، أفاده "ح" (٤).

[١٢٨١٢] (قوله: باعتبارِ الذُكُورَةِ والأنوثةِ) أي: في المضافِ إليه، فتصيرُ مع الذُكُورَةِ أمُّ أختِهِ،
وأختُ ابنِهِ، وجدَّةُ ابنِهِ، وأمُّ عمِّهِ، وأمُّ خالِهِ، وعمَّةُ ابنِهِ، وبنتُ عمِّهِ ابنِهِ، وبنتُ أختِ ابنِهِ، وأمُّ
ولَدِ ابنِهِ.

ومع الأنوثةِ أمُّ أختِهِ، وأختُ بنتِهِ، وجدَّةُ بنتِهِ، وأمُّ عمِّتِهِ، وأمُّ خالَتِهِ، وعمَّةُ بنتِهِ، وبنتُ عمِّهِ
بنتِهِ، وبنتُ أختِ بنتِهِ، وأمُّ ولَدِ بنتِهِ. اهـ "ح" (٥)، فهذه ثمانية عشرَ، وعدّها عشرين بالنظرِ إلى
العاشرةِ المكرَّرة.

[١٢٨١٣] (قوله: وباعتبارِ ما يحِلُّ له) أي: إذا نُسِبَ الحِلُّ للرجلِ بأن يُقالَ: تحِلُّ له أمُّ أختِهِ
وأختُ ابنِهِ إلى آخرِ الأمثلةِ المذكورة.

(١) ط: "كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٥/٢.

(٢) ح: "كتاب الرضاع ق ١٧٣/أ.

(٣) "المنح": كتاب النكاح - باب الرضاع ١/ق ١٣٣/ب.

(٤) ح: "كتاب الرضاع ق ١٧٣/أ - ب.

(٥) ح: "كتاب الرضاع ق ١٧٣/ب.

أو لها إلى أربعين، مثلاً: يجوزُ تزويجُه بأمِّ أخيه،.....

[١٢٨١٤] (قوله: «أو لَهَا») أي: إذا^(١) نُسِبَ الحِلُّ لها، بأن يُقالَ: يَحِلُّ لها أبو أخيها، وأخو ابنها، وجدُّ ابنها، وأبو عمِّها، وأبو خالِّها، وخالُّ ولدها، وابنُ خالَّةِ ولدها، وابنُ أختِ ولدها، وابنُ ولدها، وإتِّمَّ قلنا: وخالُّ ولدها وابنُ خالَّةِ ولدها، وكان القياسُ أنْ تقولَ: وعمُّ ولدها وابنُ عمَّةِ ولدها؛ لأنَّهما لا يَحْرَمَانِ عليها من النِّسَبِ أيضاً، كما صرَّحَ به في "البحر"،^(٢) أفادته "ح"^(٣).

وأفاد "ط"^(٤): ((أَنَّهُ يُمْكِنُ تَقْرِيرُ الْمَقَامِ بِحُلٍّ آخَرَ فَيُقَالُ: فِي مَقَابِلَةِ تَزْوِجِهِ أُمُّ أَخِيهِ وَأَخِيَّتِهِ: تَزْوِجُهَا أَخَا ابْنِهَا وَبَنَتَهَا، وَفِي أختِ ابْنِهِ أَوْ بَنَتِهِ: أَبُو أَخِيهَا أَوْ أختِهَا، وَفِي حَدْوَ ابْنِهِ أَوْ بَنَتِهِ: حَدْوَ ابْنِهَا أَوْ بَنَتِهَا، وَفِي أُمِّ عمِّه: ابْنُ أَخِي ابْنِهَا، وَفِي أُمِّ عمَّتَيْهِ: ابْنُ أَخِي بَنَتِهَا، وَفِي أُمِّ خالِّه: ابْنُ أختِ ابْنِهَا، وَفِي أُمِّ خالَّتَيْهِ: ابْنُ أختِ بَنَتِهَا، وَفِي عمَّةِ وَلَدِهِ: عمُّ وَلَدِهَا، وَفِي بَنَتِ عمَّةِ وَلَدِهِ: خالَّتُهَا، وَفِي مَقَابِلَةِ تَزْوِجِهَا بِأَخِي ابْنِهَا: تَزْوِجُهُ بِأُمِّ أَخِيهِ، وَهِيَ الْمَكْرُورَةُ)) اهـ.

لكنَّ الصَّوَابَ فِي الثَّامِنَةِ وَالتَّاسِعَةِ أَنْ يُقَالَ: وَفِي عمَّةِ وَلَدِهِ: أَبُو ابْنِ أَخِيهَا، وَفِي بَنَتِ عمَّةِ وَلَدِهِ: أَبُو ابْنِ خالِّهَا، فَافْهَمْ.

والذي قرَّره "ح"^(٥) هو الذي في "البحر"،^(٦) وهو الأوفقُ لقول "الشَّارَحِ": ((وتزوَّجُهَا بِأَخِي أَخِيهَا))، وَحَاصِلُهُ: أَنَّ تَبْدِيلَ الْمُضَافِ الْأَوَّلِ الْمُؤَنَّثِ عِذْكَرٍ مُقَابِلَ لَهُ، وَتَبْدِيلَ الضَّمِيرِ الْمَذْكَرِ بِضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ، فَيُبْدَلُ الْأُمُّ بِالْأَبِ، وَالْأختُ [ب/١٦٩ق/٣] بِالْأَخِ، وَالْجَدَّةُ بِالْجَدِّ، وَهَكَذَا، وَتَذَكَّرْ

٤٠٧/٢

(قوله: حَدْوَ ابْنِهَا، أَوْ بَنَتِهَا إلخ) حَقُّهُ أَبُو ابْنِ ابْنِهَا، أَوْ أَبُ بَنَتِ بَنَتِهَا، تَأَمَّلْ.

(١) فِي "ب": ((إِذَا)).

(٢) "البحر": كِتَابُ الرِّضَاعِ ٣/٢٤٠-٢٤١.

(٣) "ح": كِتَابُ الرِّضَاعِ ١٧٣/ب.

(٤) "ط": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ الرِّضَاعِ ٩٦/٢.

(٥) "ح": كِتَابُ الرِّضَاعِ ١٧٣/ب.

(٦) "البحر": كِتَابُ الرِّضَاعِ ٣/٢٤٠-٢٤١.

وتزوّجها بأبي أخيها، وكلّ منها يجوز أن يتعلّق الجارُّ والجورُ - أعني: من الرضاع - تعلّقاً معنوياً بالمضاف كالأمّ: كأن تكون له أختٌ نسيّةٌ لها أمٌ رضاعيّةٌ، أو بالمضاف إليه

الضمير فتقول في أمّ أخيه: أبو أخيها، وفي أختِ ابنه: أخو ابنها، وفي جدّة ابنه: جدّ ابنها إلخ. وحاصل التقرير الثاني: أن تنظرَ إلى كلّ صورة، وتنظرَ إلى نسيّة المرأة فيها إلى الزّوج فتسمّيها باسم تلك النسيّة، مثلاً إذا تزوّج أمّ أخيه أو أخته تكون المرأة قد تزوّجت أبا ابنها أو بنتها، وإذا تزوّج أختِ ابنه أو بنته تكون قد تزوّجت أبا أخيها أو أختها، وهكذا، ولا يخفى أن هذا تكرارٌ محضٌ، وإنما اختلف بالتعبير فقط، فافهم.

[١٢٨١٥] (قوله: وتزوّجها بأبي أخيها) كذا في بعض النسخ، ومثله في "البحر" (١)، وهو الأوفق لما قرره "ح" كما علمت، وفي بعض النسخ: بابن أخيها، وهو كذلك في "النهر" (٢)، ولا وجه له؛ فإنّ هذا لا يُقابل تزوّجه بأمّ أخيه على التقريرين المارّين، ووقع في بعض نسخ "البحر" التعبير بأخي ابنها، وهو موافق لما قرره "ط" (٣) كما مرّ (٤)، وفيه ما علمت.

[١٢٨١٦] (قوله: وكلّ منها) أي: من الأربعين "ح" (٥)، وفي بعض النسخ: ((منهما))، بضمير النسيّة، أي: كلّ من الاعتبارين اللّذين بلغ العدد فيهما أربعين، فافهم.

[١٢٨١٧] (قوله: الجارُّ والجورُ) أي: المقدّر بعد الاستثناء المدلول عليه بالمُسْتثنى منه، والتقدير: فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب إلّا أمّ أخيه من الرضاع، فإنها لا تحرم. اهـ "ح" (٦). [١٢٨١٨] (قوله: تعلّقاً معنوياً) على أنّه صفة أو حال؛ لأنّه معرفة غير محضة؛ لأنّ التعريف

(١) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٠/٣.

(٢) "النهر": كتاب الرضاع ١٩٧/ب.

(٣) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٦/٢.

(٤) المفعلة [١٢٨١٤] قوله: ((وأولها)).

(٥) "ح": كتاب الرضاع ١٧٣/ب.

(٦) "ح": كتاب الرضاع ١٧٣/ب.

كالأخ كأن يكون له أخ نسبي له أم رضاعية، أو بهما: كأن يجتمع مع آخر على ندي أجنبية ولأخيه رضاعاً أم أخرى رضاعية، فهي مائة وعشرون، وهذا من خواص كتابنا^(١).

(وتحل أخت أخيه رضاعاً)^(٢) يصح اتصّاله بالمضاف: كأن يكون له أخ نسبي له أخت رضاعية، وبالمضاف إليه: كأن يكون لأخيه رضاعاً أخت نسباً، وبهما.

الإضايف هنا كالتعريف الجنسي، وأما تعلقه الصّناعي فباستقرار محذوف وجوباً، وعمام ذلك في "ح" (٣) عن "البحر".^(٤)

[١٢٨١٩] (قوله: كالأخ) الأولى أن يقول: كالأخت، أو يقول في الأولى: كأن يكون له أخ نسبي، إلا أن يقال: مراده التّويع^(٥) في المضاف إليه ذكورة وأنوثة، "ح" (٦).
[١٢٨٢٠] (قوله: كأن يكون له أخ نسبي، له أم رضاعية) تبع في هذه العبارة "النهر"^(٧)، قال "ح" (٨): ((وصوابه: كأن يكون له أخ رضاعي له أم نسبية كما لا يخفى)).

[١٢٨٢١] (قوله: وهذا من خواص كتابنا) أعلم أن "ابن وهبان" في "شرح منظومته" أوصلها إلى نيف وستين، وبينها صاحب "البحر"^(٩)، وزاد عليها حتى أوصلها إلى إحدى وثمانين، وقال:

(١) في "ط": ((كتابنا))، وهو خطأ.

(٢) في "د" زيادة: ((قوله: وتحل أخت أخيه رضاعاً، أقول: قيد بأخت الأخ؛ لأن بنت الأخ من الرضاع محرم كبنات الأخ من النسب، قال في "الفيض" للكركي: وكذا بنات الأخ من الرضاعة في الحرمة كبناته من النسب، انتهى. ومثله في "الخلاصة" وكثير من الكتب. خير الدين الرملي)). ق ١/١٧٤.

(٣) انظر "ح": كتاب الرضاع ق ١/١٧٣ ب بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤١/٣ بتصرف.

(٥) في "الأصل": ((التفريع))، وهو تحريف.

(٦) "ح": كتاب الرضاع ق ١/١٧٣ ب - ق ١/١٧٤.

(٧) "النهر": كتاب الرضاع ق ١/١٩٨.

(٨) "ح": كتاب الرضاع ق ١/١٧٤.

(٩) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤١/٣.

وهو ظاهرٌ (و) كذا (نسباً) بأن يكونَ لأخيه لأبيه أختٌ لأمٍّ، فهو متَّصلٌ^(١) بهما لا بأحدهما لِلزُّومِ التَّكرارِ كما لا يخفى.

(ولا حِلَّ بين رضيعي امرأةٍ لكونهما أخوين

إنَّهُ من خواصِّ هذا الكتاب، وأوصلها في [١٧٠ ق/٣] "النَّهْرُ"^(٢) إلى مائةٍ وثمانيةٍ، وقال: إنَّها من خواصِّ كتابه، فأراد "الشَّارحُ" أن يوصلها إلى مائةٍ وعشرين بزيادةِ العاشرةِ من الصُّورِ، لِتَكُونَ من خواصِّ كتابه كما قال، لكنَّها ما تمَّتْ له، أفاده "ح"^(٣)، أي: بل بقيَ العددُ مائةً وثمانيةً.

[١٢٨٢٢] (قوله: وهو ظاهرٌ) كأنَّ يكونَ له أخٌ رضاعيٌّ، رَضِعَ مع بنتٍ من امرأةٍ أُخرى.

[١٢٨٢٣] (قوله: فهو) أي: قوله: ((نسباً)) "ط".^(٤)

[١٢٨٢٤] (قوله: لِلزُّومِ التَّكرارِ) لأنَّه إذا اتَّصلَ بالمضافِ فَقَطَّ كان المضافُ إليه من الرُّضَاعِ، أو بالمضافِ إليه فَقَطَّ كان المضافُ من الرُّضَاعِ، وهُمَا داخِلانِ في قوله: ((وتَحِلُّ أختُ أخيه رَضَاعاً))، "ح"^(٥).

[١٢٨٢٥] (قوله: لكونهما أخوين) أي: شقيقَيْن، إنَّ كانَ اللَّبَنُ الذي شَرِبَاهُ منها لرجلٍ واحدٍ، أو لأمٍّ إنَّ لم يكنْ كذلك، وقد يكونانِ لأبٍ؛ كما إذا كانَ لرجلٍ امرأتانِ وَوَلَدَتَا منه، فأَرْضَعَتْ كُلُّ واحدةٍ صغيراً، فإنَّ الصَّغِيرَيْنِ أخوانِ لأبٍ، حتَّى لو كانَ أحدهما أُنثى لا يحِلُّ النِّكاحُ بينهما، كما ذكره "مسكين"^(٦)، "ح"^(٧).

(١) عبارة "ط": ((فهو متصل لأبيه))، وهو خطأ.

(٢) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٧/ب بصرف.

(٣) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٣/ب.

(٤) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٦/٢.

(٥) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٤/أ.

(٦) "شرح منلا مسكين على الكنز": كتاب الرضاع ص ٩٩ - بصرف.

(٧) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٤/أ.

وإن اختلفَ الزَّمنُ والأبُّ (ولا) حِلٌّ (بين الرُّضِيعَةِ وولَدِ مُرْضِعَتِهَا).....

[١٢٨٢٦] (قوله: وإن اختلفَ الزَّمنُ) كَانَ أَرْضَعَتِ الْوَلَدَ الثَّانِيَ بَعْدَ الْأَوَّلِ عِشْرِينَ سَنَةً مَثَلًا، وَكَانَ كُلُّ مَنُهَا فِي مَدَّةِ الرُّضَاعِ.

[١٢٨٢٧] (قوله: وولَدِ مُرْضِعَتِهَا) أي: من النَّسَبِ، أَمَّا الَّذِي مِنَ الرُّضَاعِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَكِنَّهُ فُهِمَ حُكْمُهُ مِنْ قَوْلِهِ: ((ولا حِلٌّ بَيْنَ رَضِيعِي أَمْرًا)) "ح"، ^(١) وَأَطْلَقَهُ فَأَفَادَ التَّحْرِيمَ وَإِنْ لَمْ تُرْضَعْ وَلَدَهَا النَّسَبِيُّ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْوَلَدَانِ أَحْنَبَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ارْتِضَاعِهِمَا مِنْ أَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا أَفَادَتُهُ الْجُمْلَةُ الْأُولَى، وَلِهَذَا لَمْ يُسْتَغْنِ بِهَا عَنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٢) وَ"الْمَنْحِ" ^(٣) رَدُّهُ فِي "النَّهْرِ" ^(٤)، وَشَجَلْ أَيْضًا مَا لَوْ وَلَدَتْهُ قَبْلَ إِرْضَاعِهَا لِلرُّضِيعَةِ، أَوْ بَعْدَهُ وَلَوْ بَسْنَيْنِ.

(قوله: وما في "البحر" و"المنح" رَدُّهُ فِي "النَّهْرِ" إلخ) الَّذِي فِي "النَّهْرِ": ((أَنَّهُ أَفَادَ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى اشْتِرَاطَ الْاجْتِمَاعِ مِنْ حَيْثُ الْمَكَانُ فِي الْأَحْنَبَيْنِ، وَبِالثَّانِيَةِ عَدَمَ اشْتِرَاطِهِ فِي الْأَحْنَبِيَّةِ وَلَدَيْهَا؛ إِذِ الْمُرْضِعَةُ أُخْتُ لَوَلَدِهَا رِضَاعًا سِوَاءَ أَرْضَعَتْ وَلَدَهَا أَوْ لَا، وَبِهَذَا لَا يُسْتَغْنَى بِالثَّانِيَةِ عَنِ الْأُولَى؛ هَذَا حَاصِلُ مَا حَقَّقَهُ "الشَّارَحُ" الْمُحَقِّقُ، وَقَعَ فِي "الْبَحْرِ" خَلْطٌ) اهـ. وَلَعَلَّ الْأَصُوبَ أَنْ يَقُولَ: وَلِهَذَا لَا يُسْتَغْنَى عَنِ الثَّانِيَةِ بِالْأُولَى؛ فَإِنَّ الَّذِي أَفَادَهُ فِي "التَّبْيِينِ" فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْاجْتِمَاعُ عَلَى ثَدْيِهَا هُنَا، وَلِهَذَا سَأَغَ ذِكْرُهَا وَإِلَّا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ مُكَرَّرَةً) اهـ. وَهَذَا إِنَّمَا يُفِيدُ عَدَمَ الْاسْتِغْنَاءِ بِالْأُولَى عَنِ الثَّانِيَةِ لَا الْعَكْسَ؛ فَإِنَّهُ يُسْتَغْنَى عَنْهَا بِالثَّانِيَةِ بَأَن يُرَادَ بَوَلَدِ مُرْضِعَتِهَا وَلَدَهَا مِنَ النَّسَبِ أَوْ الرُّضَاعِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَسَبَ هَذَا الْوَلَدِ إِلَيْهَا تَكُونُ مُتَحَرِّدَ الْوِلَادَةِ وَإِنْ لَمْ تُرْضَعْ، وَبِالْإِرْضَاعِ فِي الْوَلَدِ الْأَحْنَبِيِّ تَأْمُلُ، ثُمَّ رَأَيْتُ "السُّنْدِيَّ" نَقَلَ عِبَارَةَ "النَّهْرِ" وَقَالَ فِيهَا: ((وَبِهَذَا لَا يُسْتَغْنَى بِالْأُولَى عَنِ الثَّانِيَةِ، وَنَقَلَهَا فِي "حَاشِيَةِ الْبَحْرِ" عَنْ "الرَّمْلِيِّ" كَمَا نَقَلْتُهَا)).

(١) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٤/أ.

(٢) "البحر": كتاب الرضاع ٣/٢٤٤-٢٤٥.

(٣) "المنح": كتاب النكاح - باب: بيان أحكام الرضاع ١/١٣٤ ق.

(٤) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٨/أ - ب.

أي: التي أرضعتها (وولِدَ ولِدها) لأنه ولدُ الأخ.
(ولَبْنُ بَكْرٍ بنتِ تسعِ سنين) فأكثرَ (مُحرَّمٌ) وإلَّا لا، "جوهرة"^(١). (وكذا)
يُحرَّم (لَبْنٌ مَيْتَةً).....

(لورع)

في "البحر"^(٢) عن آخر "المبسوط"^(٣): ((لو كانت أم البنات أرضعت أحد البنين، وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن لابن المُرْتَضِع من أم البنات أن يتزوج واحدةً منهن، وكان لأخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا الابنة التي أرضعتها أمهم وحدها؛ لأنها أختهم من الرضاعة)).
[١٢٨٢٨] (قوله: أي: التي أرضعتها) تفسير للمضاف إلى الضمير.

[١٢٨٢٩] (قوله: وَلَبْنُ بَكْرٍ) المراد بها التي لم تُحَامَع قطً بنكاح أو سِفَاح، وإن كانت الغُدْرَةُ غيرَ باقية؛ كَأَنَّ زَالَتَ بَنَحْوِ وَثْبَةٍ، "حموي"، والحرمة [٣/١٧٠ ب] لا تتعدى إلى زوجها، حتى لو طلقها قبل الدُّخُولِ له التَّزْوُجُ برضيعتها؛ لأنَّ اللَّبْنَ ليس منه، "فهستاني"^(٤) "ط"^(٥).
أما لو طلقها بعد الدُّخُولِ فليس له التَّزْوُجُ بالرُّضِيعَةِ؛ لأنها صارت من الرِّبَائِبِ التي دَخَلَ بِأُمِّهَا، "بحر"^(٦) عن "الخانية"^(٧).

[١٢٨٣٠] (قوله: وإلَّا لا) أي: وإن لم تبلغ تسع سنين، فنَزَلَ لها لبْنٌ لا يُحرَّم، "جوهرة"^(٨)؛

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الرضاع ٩٨/٢.

(٢) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٤/٣.

(٣) "المبسوط": كتاب تفسير التحريم بالنسب - باب تفسير لبن الفحل ٣٠١/٣٠.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الرضاع ٣٠٠/١.

(٥) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٧/٢.

(٦) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٥/٣.

(٧) "الخانية": كتاب النكاح - باب الرضاع ٤١٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "الجوهرة النيرة": كتاب الرضاع ٩٨/٢.

ولو مخلوباً، فيصيرُ ناكحُها محرماً للميتة، فيُميمُّها ويدفنها بخلافِ وطئها، وفُرِّقَ بوجودِ التَّغْذِي لا اللَّذَّة.....

لأنهم نصُّوا على أنَّ اللَّبْنَ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا مِمَّنْ تُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْوَلَادَةُ^(١)، فُحِكَمَ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِبْنًا، كَمَا لَوْ نَزَلَ لِلْبِكْرِ مَاءٌ أَصْفَرٌ لَا يُثَبِّتُ مِنْ إِرْضَاعِهِ تَحْرِيمٌ كَمَا فِي "شرح الوهبانية"^(٢).
[١٢٨٣١] (قوله: ولو مخلوباً) سواء حُلِبَ قَبْلَ مَوْتِهَا، فَشَرِبَهُ الصَّبِيُّ بَعْدَ مَوْتِهَا، أَوْ حُلِبَ بَعْدَ مَوْتِهَا، "بحر"^(٣).

[١٢٨٣٢] (قوله: فيصيرُ ناكحُها) أي: ناكحُ الرُّضِيعَةِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الْمَقَامِ، أَفَادَهُ "ح"^(٤).

[١٢٨٣٣] (قوله: محرماً للميتة) لأنها أُمُّ امْرَأَتِهِ، "بحر"^(٥).

٤٠٨/٢

[١٢٨٣٤] (قوله: فيميمُّها) أي: بِلا خَرْقَةٍ إِذَا مَاتَتْ بَيْنَ رَجَالٍ فَقَطْ، أَمَّا غَيْرُ الْمَحْرَمِ فَيُمِيمُّهَا بِخَرْقَةٍ، وَقِيلَ: تُغَسَّلُ فِي ثِيَابِهَا، أَفَادَهُ "ط"^(٦).

[١٢٨٣٥] (قوله: ويدفنها) لِأَنَّ الْأَوَّلَى بِاللَّبَنِ الْمَحَارِمُ، "ط"^(٧).

[١٢٨٣٦] (قوله: بخلافِ وطئها) أي: الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُرْمَةُ الْمَصَاهِرَةِ.

[١٢٨٣٧] (قوله: وفُرِّقَ بوجودِ التَّغْذِي لا اللَّذَّة) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ اللَّبَنِ التَّغْذِي، وَالْمَوْتُ لَا يَجْمَعُ مِنْهُ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْوُطْءِ اللَّذَّةُ الْمُتَعَادَّةُ، وَذَلِكَ لَا يَوْجُدُ فِي الْمَيْتَةِ، "بحر"^(٨) عَنْ "الجوهرية"^(٩)،

(١) في "د" زيادة: ((وعلى هذا يلزم في البكر أن تكون قرية من البلوغ، حتى لو لم تبلغه لا يتعلق به التحريم)).
ق ١٧٤/أ.

(٢) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الرضاع ١/٩١.

(٣) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٥/٣ معزباً لـ "الولولجية".

(٤) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٤/أ.

(٥) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٥/٣.

(٦) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٧/٢.

(٧) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٧/٢.

(٨) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٦/٣.

(٩) "الجوهرية النيرة": كتاب الرضاع ٩٨/٢.

(ومخلوط بماء، أو دواء، أو لبنٍ أخرى، أو لبنٍ شاقٍ إذا غلبَ لبنُ المرأة،.....)

وإذا انتفت اللذة المعتادة بالطوط لكون الميته ليست محلاً له عادةً صارت كالبهيمة، بل أبلغ؛ لأن الموت منفراً طبعاً، فيلزم انتفاء قصد الولد الذي هو في الحقيقة علة حرمه المصاهرة، فالمراد نفى اللازم بانتفاء المألوم، فلا يرد أن اللذة ليست هي العلة، فافهم.

[١٢٨٣٨] (قوله: ومخلوط عطف على: ((لبن ميته)) أي: وكذا يحرم لبن امرأة مخلوط بماء إلخ. اهـ "ح" (١)، ومثل الماء كل مائع، بل والجامد كذلك، أفاده في "النهر" (٢) "ط" (٣).

[١٢٨٣٩] (قوله: إذا غلب لبن المرأة) أي: على أحد المذكورات، وفسر الغلبة في إيمان "الخانية" (٤) من حيث الأجزاء، وقال هنا: ((فسرها "محمد" في الدوائ بأن يغيره عن كونه لبناً، وقال "الثاني" (٥): إن غير الطعم واللون لا إن غير أحدهما)) "نهر" (٦)، ونحوه في "البحر" (٧)، ووفق في "الدر المنقي" (٨) فقال: ((تعتبر الغلبة بالأجزاء في الجنس، [١٧١/٣] وفي غيره بتغير طعم أو لون أو ريح كما روي عن "أبي يوسف") اهـ.

إلا أنه اعتبر التغير في غير الجنس بوصف واحد، والمذكور أنفاً أنه لا يعتبر إلا إذا غير الطعم واللون، نعم يوافقه ما في "الهندية" (٩) من اعتبار أحد الأوصاف إلا أنه لم يعزه لـ "أبي يوسف"، "ط" (١٠).

(قوله: إلا أنه اعتبر التغير في غير الجنس إلخ) يُحمل على أن ما في "المنقي" رواية عن "أبي يوسف"، وما في "النهر" مذهبه، كما يفيد التعبير بـ: قال، تأمل.

(١) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٤/١.

(٢) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٨/ب.

(٣) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٧/٢.

(٤) "الخانية": فصل في البين على الشرب ٥٧/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٨/ب.

(٦) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٥/٣ عن "الخانية".

(٧) "الدر المنقي": كتاب الرضاع ٣٧٩/١ معزياً لـ "المحيط" (هامش "جميع الأنهر").

(٨) "الفتاوى الهندية": كتاب الرضاع ٣٤٤/١.

(٩) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٧/٢.

وكذا إذا استويا) إجماعاً لعدم الأولوية، "جوهره"^(١). وعلق "محمد" الحرمة بالمرايتين مطلقاً، قيل: وهو الأصح.
(لا) يُحرّم (المخلوط بطعام) مطلقاً.....

[١٢٨٤٠] (قوله: وكذا إذا استويا) أي: لبن المرأة وأحد المذكورات، "ح"^(٢).

[١٢٨٤١] (قوله: لعدم الأولوية) علة لاستواء لبن المرايتين، وأفاد به ثبوت التحريم منهما، وأما علة استواء لبن المرأة مع الباقي فهي أنّ لبنها غير مغلوب، فلم يكن مُستهلكاً، كما في "البحر"^(٣).

[١٢٨٤٢] (قوله: وعلق "محمد" إلخ) مقابل لما أفاده كلام "المصنف" من أنه لو كان لبن إحدى المرايتين غالباً تعلّق التحريم به فقط، ولو استويا تعلّق بهما.

[١٢٨٤٣] (قوله: مطلقاً) أي: تساوياً، أو غلب أحدهما؛ لأنّ الجنس لا يغلب الجنس، "ح"^(٤).

[١٢٨٤٤] (قوله: قيل: وهو الأصح) قال في "البحر"^(٥): ((وهو رواية عن "أبي حنيفة"، قال في "الغاية": وهو أظهر وأحوط، وفي "شرح الجمع": قيل: إنه الأصح)) اهـ.

وفي "الشرنبلالية"^(٦): ((ورجح بعض المشايخ قول "محمد"، وإليه مال صاحب "الهداية"^(٧) لتأخير دليل "محمد" كما في "الفتح"^(٨))) اهـ "ح"^(٩).

[١٢٨٤٥] (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان غالباً أو مغلوباً عند الإمام، وقال: إن كان غالباً

(١) "الجوهر النيرة": كتاب الرضاع ٩٨/٢ ينصرف.

(٢) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٤/أ.

(٣) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٥/٣.

(٤) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٤/أ.

(٥) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٥/٣.

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الرضاع ٣٥٧/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "الهداية": كتاب الرضاع ٢٢٥/١.

(٨) "الفتح": كتاب الرضاع ٣١٧/٣.

(٩) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٤/أ.

وإن حَسَاهُ حَسَوًا.....

يُحَرِّمُ، والخلافُ مقيَّدٌ بالَّذي لم تَمْسُهُ النَّارُ، فإذا طُبِّخَ فلا تَحَرِيمَ مطلقاً اتفاقاً، وبِمَا^(١) إذا كان الطَّعَامُ نُحَيْنًا، أمَّا إذا كَانَ رَفِيقًا يُشْرَبُ اعتبرتِ الْعَلْبَةُ اتفاقاً، قيل: وبِمَا^(٢) إذا لم يكن اللَّبَنُ مُتَقَاطِرًا عند رَفْعِ اللَّقْمَةِ، أمَّا مَعَهُ فَيُحَرِّمُ اتفاقاً، والأصحُّ عدمُ اعتبارِ التَّقَاطُرِ على قولِهِ، "نهر"^(٣).

[١٢٨٤٦] (قوله: وإن حَسَاهُ حَسَوًا) في "القاموس"^(٤): ((حَسَا زَيْدٌ الْمَرْقَ: شَرِبَهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ)) "بجر"^(٥)، وما أفادَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يُحَرِّمُ وَإِنْ حَسَاهُ مَخَالَفَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ آنِفًا^(٦) عَنْ "النَّهْرِ"، وكذا مَا حَرَّمَ بِهِ فِي "الْفَتْح"^(٧) مِنْ أَنَّ الطَّعَامَ لَوْ كَانَ رَفِيقًا يُشْرَبُ اعتبرنا غَلْبَةَ اللَّبَنِ إِنْ غَلَبَ، وَأَثَبْنَا الْحُرْمَةَ، وكذا مَا فِي "الْحَانِيَّة"^(٨): ((لَوْ حَسَاهُ حَسَوًا تَثَبَّتِ الْحُرْمَةُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا))، وكذا

(قوله: وما أفادَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يُحَرِّمُ وَإِنْ حَسَاهُ مَخَالَفَ إلخ) قد يقال: إِنَّ مَوْضُوعَ كَلَامِ "المُصَنِّفِ" فِي التَّحْنِ لََا الرِّقِيقِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: التَّحْنُ لَا يُحَرِّمُ وَإِنْ حَسَاهُ أَي: ابْتَلَعَهُ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَلَيْسَ فِي هَذَا مَخَالَفَةٌ لِكَلَامِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي حَسَنِ الرِّقِيقِ تَأْمُلٌ، وَكَانَ وَجْهُ الْمُبَالَغَةِ بِهِ دَفْعَ تَوَهُّمٍ أَنَّهُ بِالْحَسَوِ شَيْئًا فَشَيْئًا يَنْفَصِلُ شَيْءٌ مِنَ اللَّبَنِ الْمَخْلُوطِ بِالطَّعَامِ، وَيَسْبِقُ لِلْحَلْقِ وَحْدَةً لِلطَّافَةِ.

(١) أي: والخلافُ مقيَّدٌ بما إذا.....

(٢) أي: والخلافُ مقيَّدٌ بما إذا.....

(٣) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٨/ب بتصرف.

(٤) "القاموس": مادة ((حسا)).

(٥) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٥/٣.

(٦) في المقالة السابقة.

(٧) "الفتح": كتاب الرضاع ٣١٦/٣.

(٨) "الحانية": كتاب النكاح - باب الرضاع ٤١٨/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

في "البحر"^(١): عن "المستصفي" وقال: ((إِنَّ وَضْعَ مُحَمَّدٍ فِي الْأَكْلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ)) اهـ.
 أي: يَدُلُّ [١٧١ق/٣]ب/ على أَنَّ الشَّرْبَ مُحَرَّمٌ، نَعَمْ نَقْلٌ "ح"^(٢) عَنْ "مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ"^(٣) عَنْ
 "الْحَانِيَّة"^(٤): ((أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّهُ لَا تَثْبُتُ الْحَرَمَةُ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِلَيْهِ مَالُ "السَّرْحَسِيِّ"^(٥)، وَهُوَ الصَّحِيحُ
 كَمَا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ)) اهـ.

قلت: والذي رأيته في "الْحَانِيَّة" وكذا في "البحر" عنها هو ما نقلناه^(٦) عنها آنفاً، وليس فيها
 ما ذكره عن "السَّرْحَسِيِّ"، والمنقول عن "السَّرْحَسِيِّ" ليس في الْحَسْوِ، بل في غَيْرِهِ، ففي "الذَّخِيرَةِ"
 قيل: ((إِنَّمَا لَا تَثْبُتُ^(٧) الْحَرَمَةُ عَلَى قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ" إِذَا كَانَ لَا يَتَقَاطَرُ اللَّبَنُ عِنْدَ حَمَلِ اللَّقْمَةِ، فَلَوْ
 يَتَقَاطَرُ تَثْبُتُ، وَقِيلَ: لَا تَثْبُتُ، وَإِلَيْهِ مَالُ "شَمْسِ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ"^(٨)، وَذَكَرَ "شَيْخُ الْإِسْلَام" أَنَّمَا
 لَا تَثْبُتُ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا أَكَلَ لَقْمَةً لَقْمَةً، فَلَوْ حَسَاهُ حَسَوًا تَثْبُتُ)) اهـ.

فما قاله "شَمْسُ الْأُئِمَّةِ" إِنَّمَا هُوَ عَدَمُ اعْتِبَارِ التَّقَاطُرِ عِنْدَ الْأَكْلِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا مَرَّ^(٩)
 عَنْ "النُّهْرِ"، وَصَرَّحَ بِتَصْحِيحِهِ أَيْضاً فِي "الْهُدَايَةِ"^(١٠) وَغَيْرِهَا، وَكَلَامُنَا فِيمَا إِذَا كَانَ الطَّعَامُ
 رَقِيقًا يُشْرَبُ حَسَوًا، وَهَذَا تَثْبُتُ بِهِ الْحَرَمَةُ كَمَا سَمِعْتُهُ، وَلَمْ أَرَ مَنْ صَحَّحَ خِلَافَهُ، وَلَا يُقَالُ: يَلْزَمُ

(١) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٥/٣.

(٢) "ح": كتاب الرضاع ١٧٤ق/ب.

(٣) "مجمع الأنهر": كتاب الرضاع ٣٧٨/١.

(٤) "الْحَانِيَّة": كتاب النكاح - باب الرضاع ٤١٨/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "المبسوط": كتاب النكاح - باب الرضاع ١٤٠/٥.

(٦) في المقولة نفسها.

(٧) الذي في نسخ "الأصل" و"ب" و"ق": "إِنَّمَا تَثْبُتُ"، وما أثبتناه من "م" هو الصواب الموافق لعبارة "المبسوط".

(٨) "المبسوط": كتاب النكاح - باب الرضاع ١٤٠/٥.

(٩) في المقولة السابقة.

(١٠) "الهداية": كتاب الرضاع ٢٢٤/١.

وكذا لو جَبَنَهُ؛ لأنَّ اسمَ الرُّضَاع لا يقعُ عليه، "بحر" (و) لا (الاحتقان.....

من تقاطُرِ اللَّبَنِ عندَ رَفْعِ اللَّقْمَةِ أَنْ يَكُونَ الطَّعَامُ رَقِيقًا يُشْرَبُ؛ لأنَّه لو كان كذلك لم يكنِ التَّقَاطُرُ من اللَّبَنِ وحدهُ، بل يكونُ منهما معاً، فَعِلِمَ أَنَّ المرادَ كَوْنَ الطَّعَامِ نَحِيْنًا لَا يُشْرَبُ، ولفظُ ((اللَّقْمَةُ)) مُشْعِرٌ بذلك أيضاً، فافهم.

[١٢٨٤٧] (قوله: وكذا لو جَبَنَهُ) قال في "البحر"^(١): ((ولو جَعَلَ اللَّبَنَ مَخِيضًا أو رَابِئًا أو شِيرَازًا أو جَنِينًا أو أَقْطًا أو مَصْلًا فَنَاولَهُ الصَّبِيَّ لَا تَثَبَّتْ بِهِ الحَرْمَةُ؛ لأنَّ اسمَ الرُّضَاع لا يقعُ عليه، وكذا لَا يُنَبِّتُ اللَّحْمَ وَلَا يُشِيرُ العُظْمَ، وَلَا يَكْتَفِي بِهِ الصَّبِيُّ فِي الاغْتِنَاءِ، فلا يَحْرُمُ)) اهـ "ح"^(٢) وفي "القاموس"^(٣): ((اللَّبَنُ المَخِيضُ: مَا أُحِذَ زُبْدُهُ، والشَّرَازُ: اللَّبَنُ الرَّائِبُ المُسْتَحْرَجُ مَآوُهُ، والأَقْطُ مِثْلُثٌ وَيُحْرَكُ: شَيْءٌ يُتَخَذُ مِنَ المَخِيضِ الغَنِيِّ، والمَصْلُ: اللَّبَنُ يُوَضَعُ فِي وعاءٍ خُوصٍ^(٤) أو خَزَفٍ لِيَقْطَرُ مَآوُهُ)) اهـ "ط"^(٥).

٤٠٩/٢

[١٢٨٤٨] (قوله: ولا الاحتقان) في "المصباح"^(٦): ((حَقَّنْتُ المَرِيضَ إِذَا أَوْصَلْتُ الدَّوَاءَ إِلَى بَاطِنِهِ مِنْ مَخْرَجِهِ بِالمِحْقَنَةِ، وَاحْتَقَنَ هُوَ، وَاسْمُ الحِقْنَةِ، مِثْلُ العُرْفَةِ مِنَ الاغْتِرَافِ، ثُمَّ أُطْلِقَتْ عَلَى مَا يُتَدَاوَى بِهِ، وَالجَمْعُ حَقْنٌ، مِثْلُ عُرْفَةٍ وَغُرْفٍ)) اهـ "بحر"^(٧)، وَالمُنَاسِبُ أَنَّ يُقَالَ: ((وَلَا الحَقْنَ))، أَي: حَقَّنُ الصَّبِيَّ بِاللَّبَنِ؛ إِذْ [٣/١٧٢ ق] الاحتقانُ مِنْ ((احْتَقَنَ))، وَهُوَ فِعْلٌ قَاصِرٌ، وَالصَّبِيُّ لَا يَحْتَقِنُ بِنَفْسِهِ، بَلْ يَحْقِنُهُ غَيْرُهُ، وَلَا يَصِحُّ أَحْذُهُ مِنْ ((احْتَقَنَ))

(١) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٥/٣ بتصرف يسير.

(٢) "ح": كتاب الرضاع ١/١٧٤.

(٣) "القاموس": مادة ((مَخَضٌ، شَرَز، أَقْط، مَصْل)).

(٤) الخوص: - بالضم -: ورق النخيل إذا يبس. انظر "القاموس"، و"تجديد الصحاح": مادة ((خوص)) بتصرف.

(٥) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٧/٢.

(٦) "المصباح النير": مادة ((حقن)) وفيه: ((الفرقة من الافتراق)).

(٧) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٦/٣.

والإقطارُ في أذنٍ وإحليلٍ (وجائفةٌ وآمةٌ) لا (لَبْنُ رَجُلٍ) ومُشْكِلٍ، إلّا إذا^(١) قال
النَّساء: إنّه لا يكونُ على غزارتهِ إلّا للمرأة، وإلّا لا، "جوهرة". (و) لا لَبْنُ (شاةٍ)
وغيرها لعدم الكرامة.....

المبني للمجهول؛ لأنّه لا يُبنى من القاصر، ولا يلزم - مِنْ تفسِيرِ ((الاحتقان)) في "تاج
المصادر"^(٢) بِعَمَلِ الحَقْنَةِ - تعديته للمفعول الصَّريح، كالصَّبِيِّ في عبارة "الهداية"^(٣) حيث قال:
((إذا احتقن الصَّبِيُّ)) خلافاً لما في "النهاية" و"المعراج" كما حقَّقه في "الفتح"^(٤)، وتظهيرُ
"النهر"^(٥) فيه نظراً، فتدبر.

[١٢٨٤٩] (قوله): والإقطارُ في بعض النسخ ((الاقطارُ)) من الافعال، والظاهر أنه تحريف.
[١٢٨٥٠] (قوله): وجائفةُ الجراحةِ في الجوف، والآمةُ بالمدّ والتشديد: الجراحةُ في الرأسِ
تصلُّ إلى أُمِّ الدِّماغِ.

[١٢٨٥١] (قوله): ومُشْكِلٍ أي: خثى مُشْكِلٍ.
[١٢٨٥٢] (قوله): إلّا إذا قال (لج) لأنّه حينئذٍ يتضح أنه امرأةٌ كما ذكره في باب الخثى،
فثبت به التخريم، "رحمني".

[١٢٨٥٣] (قوله): وإلّا لا) تكرار؛ لأنّه عُلِمَ مِنْ إطلاقِ قوله: ((ومُشْكِلٍ)) بدليل الاستثناء.
[١٢٨٥٤] (قوله): لعدم الكرامة) لأنّ ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة الجزئية، فلم تُعتبر
الشاةُ أم الصَّبِيِّ، وإلّا لكان الكَبْشُ أباه، والأختيةُ فرعُ الأميةِ، وتأم تحقيقه في "الفتح"^(٦).

(١) في "د": ((إن)).

(٢) "تاج المصادر في اللغة": لأحمد بن علي بن محمد المقرئ البيهقي المعروف بأبي جعفر (ت ٥٤٤هـ). ("كشف
الظنون" ٢٦٩/١، "سير أعلام النبلاء" ٢٠٨/٢، "بغية الوعاة" ٣٤٦/١، "هدية العارفين" ٨٤/١).

(٣) "الهداية": كتاب الرضاع ٢٢٥/١.

(٤) "الفتح": كتاب الرضاع ٣١٨/٣ - ٣١٩.

(٥) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٨/ب - ق ١٩٩/أ.

(٦) انظر "الفتح": كتاب الرضاع ٣٢٠/٣.

(ولو أَرْضَعَتِ الْكَبِيرَةَ) ولو مُبَانَةً (ضَرَّتْهَا) الصَّغِيرَةَ،

(١٢٨٥٥) (قوله: ولو أَرْضَعَتِ الْكَبِيرَةَ) أَطْلَقَهَا فَشَمِلَ الْمَدْخُولَةَ وَغَيْرَهَا، وَسَوَاءٌ كَانَ لَبْنُهَا مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَقَعَ الْإِرْضَاعُ قَبْلَ الطَّلَاقِ أَوْ بَعْدَهُ، فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ أَوْ بَائِنٍ، بَيْنُونَةُ صَغِيرَى أَوْ كُبْرَى، فَقَوْلُهُ: ((وَلَوْ مُبَانَةً)) يُفْهَمُ مِنْهُ حُكْمُ الرَّجْعِيَّةِ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ قَائِمَةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، ثُمَّ التَّقْيِيدُ بِهَا^(١) لَيْسَ احْتِرَازِيًّا؛ لِأَنَّ أُمَّتَ الْكَبِيرَةِ وَأُمُّهَا وَبَنَتَهَا^(٢) نَسَبًا وَرَضَاعًا إِنْ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ مِثْلَهَا^(٣) لِلزُّوْمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبَنَتِ أُمِّهَا فِي الْأَوَّلِ، وَبَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فِي الثَّانِي، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبَنَتِ بَنَتِهَا فِي الثَّلَاثِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا قَطُّ، وَلَا الْمُرْضِعَةُ أَيْضًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ فِي الثَّلَاثِ فَإِنَّ الْمُرْضِعَةَ لَا تَحِلُّ لَهُ؛ لَكُونِهَا أُمُّ امْرَأَتِهِ، وَلَا الْكَبِيرَةُ^(٤)؛ لَكُونِهَا أُمُّ امْرَأَتِهِ، وَتَحِلُّ الصَّغِيرَةُ؛ لَكُونِهَا ابْنَةُ ابْنَةِ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) "ط"^(٦).

(١٢٨٥٦) (قوله: ضَرَّتْهَا الصَّغِيرَةَ) أَي: الَّتِي فِي مُدَّةِ الرُّضَاعِ، وَلَا يُشْتَرَطُ قِيَامُ [ب/١٧٢ق/٣] نِكَاحِ الصَّغِيرَةِ وَقْتُ إِرْضَاعِهَا، بَلْ وَجُودُهُ فِيمَا مَضَى كَافٍ لِمَا فِي "الْبِدَائِعِ"^(٧): ((وَلَوْ تَزَوَّجَ صَغِيرَةً فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَ كَبِيرَةً هَا لَبْنٌ فَأَرْضَعْتُهَا حَرُمَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ أُمُّ مَنْكُوحَةٍ كَانَتْ لَهُ، فَتَحْرُمُ بِنِكَاحِ الْبَنَتِ)) اهـ "بَحْرُ"^(٨)، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْأُمِّ حَرُمَتْ الصَّغِيرَةُ أَيْضًا، لَا لِأَنَّهُ صَارَ جَامِعًا بَيْنَهُمَا،

(قوله: وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا) فِي الثَّلَاثِ.

(١) الضمير في ((بها)) عائدة على الكبيرة.

(٢) أي: إذا أرضعت أُمَّتَ الْكَبِيرَةِ أَوْ أُمُّهَا أَوْ بَنَتُهَا امْرَأَتَهُ الصَّغِيرَةَ.

(٣) أي: مثل الكبيرة.

(٤) أي: ولا تحلُّ له الكبيرة.

(٥) انظر "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٧/٣.

(٦) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٨/٢.

(٧) "البدائع": كتاب الرضاع ١١/٤ بتصرف.

(٨) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٨/٣.

وكذا لو أوجره رجلٌ في فيها (حرمتاً) أبداً إن دخلَ بالأم.....

بل لأنَّ الدُّخُولَ بِالْأُمِّهَاتِ يُحَرِّمُ الْبَنَاتِ، والعَقْدُ عَلَى الْبَنَاتِ يَحَرِّمُ الْأُمِّهَاتِ، والرِّضَاعُ الطَّارِئُ عَلَى النِّكَاحِ كَالسَّابِقِ، وفي "الخانية":^(١) ((لو زَوَّجَ أُمٌّ وَلَدِيهِ بَعْدِيهِ الصَّغِيرَ فَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِ السَّيِّدِ حُرِّمَتْ عَلَى زَوْجِهَا وَعَلَى مَوْلَاهَا؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ صَارَ ابْنًا لِلْمَوْلَى فَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَوْطُوعَةً أَيْنِهِ، وَعَلَى الْمَوْلَى؛ لِأَنَّهَا امْرَأَةٌ أَيْنَهُ)) اهـ "نهر".^(٢)

[١٢٨٥٧] (قوله: وكذا لو أوجره) أي: لبن الكبيرة رجلٌ في فيها، أي: الصَّغِيرَةِ، وأشار إلى أنَّ الحرمة لا توقُّفٌ على الإرضاع، بل المَذَارُ عَلَى وُضُولِ لَبَنِ الْكَبِيرَةِ إِلَى جَوْفِ الصَّغِيرَةِ، فَيَنْبُؤُ كِلَاهُمَا مِنْهُ، وَلِكُلِّ نِصْفِ الصَّدَاقِ عَلَى الزَّوْجِ، وَيُغَرِّمُ الرَّجُلُ لِلزَّوْجِ نِصْفَ مَهْرٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِنْ تَعَمَّدَ الْفَسَادَ؛ بِأَنْ أَرْضَعَهَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ؛ بِأَنْ كَانَتْ شَبَعِي، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْفَسَادَ، "بحر".^(٣)

[١٢٨٥٨] (قوله: إن دخلَ بالأم) سواءً كان اللَّبْنُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَسَوَاءً وَقَعَ الْإِرْضَاعُ فِي النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَلَوْ بَائِنًا، وَلَوْ بَعْدَ الْعِدَّةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ اللَّبْنُ مِنْهُ وَوَقَعَ الْإِرْضَاعُ فِي النِّكَاحِ أَوْ عِدَّةِ الرَّجْعِيِّ أَوْ الْبَائِنِ أَوْ بَعْدَ الْعِدَّةِ حَرِّمَتْ أَبَدًا، وَانْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَوَّلَيْنِ، أَمَّا حُرْمَةُ الصَّغِيرَةِ فَلِأَنَّهَا صَارَتْ بِنْتَهُ وَبَنَتْ مَدْخُولِيهِ رَضَاعًا، وَأَمَّا حُرْمَةُ الْكَبِيرَةِ فَلِأَنَّهَا أُمُّ بَنِيهِ وَأُمُّ مَعْقُودِيهِ رَضَاعًا، وَإِذَا كَانَ اللَّبْنُ مِنْ غَيْرِهِ حَرِّمَتْ أَيْضًا، وَانْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَوَّلَيْنِ، أَمَّا حُرْمَةُ الصَّغِيرَةِ فَلِأَنَّهَا بِنْتُ مَدْخُولِيهِ رَضَاعًا، وَأَمَّا حُرْمَةُ الْكَبِيرَةِ فَلِأَنَّهَا أُمُّ مَعْقُودِيهِ رَضَاعًا، أَفَادَهُ "ح"،^(٤) وَذَكَرَ فِي "البحر"^(٥): ((أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْفَسِيخُ؛ لِأَنَّ لِمُلْزَمَهُ عِنْدَ عُلَمَائِنَا أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَرْتَفِعُ بِجُرْمَةِ الرِّضَاعِ

(١) "الخانية": كتاب النكاح - باب الرضاع ٤٢٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٩/ب.

(٣) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٨/٣ بتصرف نقلاً عن "الحيط" و"الظهيرية".

(٤) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٤/ب.

(٥) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٧/٣.

أو اللبن منه،.....

والمصاهرة، بل يفسد، حتى لو وطئها قبل التفريق لا يُحدُّ، نصَّ عليه "محمد" في "الأصل" اهـ.
[١٧٣ق/٣]

ثمَّ قال^(١): ((وينبغي أن يكون الفسَادُ في الرضَاع الطارئ على النكاح - أي: كما هنا - أمَّا لو تزوجها فشهد أنها أخته ارتفع النكاح، حتى لو وطئها يُحدُّ، ولها التزوج بعد العِدَّة من غير متاركة)) اهـ. قال "الرَّمْلِي": ((لكن سيأتي أنه لا تقع الفرقة إلا بتفريق القاضي، فراجعهُ وتأملْ)) اهـ.
[١٢٨٥٩] (قوله: أو اللبن منه) هذا يقتضي إمكان انفرد كون اللبن منه عن كونها مدخولة وهو فاسد؛ لأنه يلزم من كون اللبن منه أن تكون مدخولة، وفي نسخة ((واللبن منه)) بالواو، وهي فاسدة أيضاً؛ لأنها تقتضي عدم حرمتها إذا كانت مدخولة واللبن من غيره، وهو ظاهر البطلان، فالصواب إسقاطها اهـ "ح":^(٢)

٤١٠/٢

قلت: و"الشَّارح" متابع لـ "البحر"^(٣) و"النَّهر"^(٤) و"المقدسي"، وأجاب عنه "ط"^(٥): ((بإمكان أن تكون حُبلى من زناها بها، فنزل لها لبن فأرضعتها به، فقد حرمتا واللبن منه مع عدم

(قوله: قال "الرَّمْلِي": لكن سيأتي أنه إلخ) يوافقهُ ما رأيته في هامش "البحر" مغزواً للعلامة "المقدسي" ما نصه: ((قوله: وينبغي إلخ)) سيحيء في كلامه ما يخالف هذا في موضعين: أحدهما: في الصَّفحة المُقابِلَة لهذه، والحاصل - كما في "الظهيرية" -: أن الرضَاع الطَّارِئ على النكاح بمنزلة السَّابِقِ.

الثاني: قوله في كتاب الطَّلَاق: ((واعلم أن الرضَاع إذا شهد به رجلان عدلان لا تقع الفرقة إلا بتفريق القاضي؛ لِمَا في "المحيط" إلخ)).

(١) أي: في "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٧/٣ بتصرف يسير.

(٢) "ح": كتاب الرضاع ١٧٤ق/ب.

(٣) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٧/٣ بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٩/أ.

(٥) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٨/٢ باختصار.

وإلا جاز تزوج الصغيرة ثانياً (ولا مهر للكبيرة إن لم توطأ) لحيي الفرقة منها
(وللصغيرة نصفه).....

تحقق الدخول)) اهـ.

وفيه: أنَّ الحبلَ من الزنا دخولٌ بها، وحملُ الدخولِ المذكورِ على الدخولِ في النكاحِ
اللاحقِ لا فائدة فيه بعد تحققِ الدخولِ في الزنا السابقِ، وأجاب "السَّائحاني" بالحملِ على ما إذا
طلقَ ذاتَ لينة ثلاثاً، ثم تزوجها بعد زوجٍ آخر، وبقيَ لبُنها، فأرضعتُ به ضرَّتَها، وفيه ما علمتُ،
والأحسنُ الجوابُ بأنَّ قوله: ((إنَّ دَخَلَ بِالْأُمِّ)) على تقديرِ قولنا: ((وَالْبَيْنُ مِنْ غَيْرِهِ))، وقوله:
((أَوِ اللَّيْنِ مِنْهُ)) عطفتُ على هذا المقدرِ، وهو القرينةُ على هذا التقديرِ؛ لِتَحْصُلِ المَقَابِلَةُ بَيْنَ
المتعاطفين، ولو قال: ((وَالْبَيْنُ مِنْهُ أَوْ لَا)) لكان أوضح وأولى.

[١٢٨٦٠] (قوله: وإلا أي: وإن لم تكن مدخولةً ولُبُّها حيثُ مِنْ غَيْرِهِ قَطْعاً، وهذا شاملٌ
لِمَا إذا كَانَ الإرضاعُ قَبْلَ الطَّلَاقِ أو بعده، فإن كَانَ قَبْلَهُ انقَسَخَ نكاحُهما^(١) لكونِهِ جامعاً بَيْنَ
البنْتِ وأُمِّها رَضاعاً، وله أن يعبَدَ العَقْدَ على البِنْتِ لَعْدَمِ الدُّخُولِ بِالْأُمِّ، وإن كَانَ بعده لا يَنْفَسِخُ
نكاحُ البِنْتِ، وَحَرُمَتِ الأُمُّ أبدأً فِي الصُّوَرَتَيْنِ لِلْعَقْدِ على البِنْتِ، وكلامُ "الشارح" قاصرٌ على
الصُّورَةِ الأولى، اهـ "ح".^(٢))

[١٢٨٦١] (قوله: إن لم توطأ) فلو وُطِئَتْ لها كَمَالَ المهرِ مطلقاً، لكن لا نفقة لها في هذه
[ب/١٧٣ق/٣] العِدَّةِ إذا جَاءَتِ الفرقَةُ مِنْ قِبَلِها، وإلا فَلَهَا النِّفْقَةُ، "بحر".^(٣)
[١٢٨٦٢] (قوله: لحيي الفرقة منها) فصارَ كَرَدِّها، وبه يُعْلَمُ أَنَّها لو كَانَتْ مُكْرَهَةً، أو نائمةً
فَارْتَضَعَتْها الصَّغِيرَةُ، أو أَخَذَ شَخْصٌ لِبْنِها فَأَوْجَرَ به الصَّغِيرَةَ، أو كَانَتْ الكَبِيرَةُ بِمَجْنُونَةٍ كَانَ لها

(قوله: والأحسنُ الجوابُ بأنَّ قوله: إنَّ دَخَلَ بِالْأُمِّ إلخ) قال "السَّنْدِيُّ": ((لي في هذا الجوابِ تأمل)).

(١) في "الأصل" و"ب" و"ج": ((نكاحها)) وما أثبتناه من "م" هو الموافق لنسخة "ح".

(٢) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٤/ب.

(٣) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٩/٣.

لعدم الدخول (ورجع) الزوج (به على الكبيرة) وكذا على^(١) الموجر (إن تعمدت الفساد) بأن تكون عاقلة، طائعة، متيقظة، عالمة بالنكاح وبإفساد الإرضاع،.....

نصف المهر؛ لانتفاء إضافة الفرقة إليها، "بجر"^(٢).

[١٢٨٦٣] (قوله: لَعَدِمَ الدُّخُولَ) تعليل لتصنيف المهر، وأما علة أصل استحقاقها له فهي وقوع الفرقة لا من جهتها، والارتضاع وإن كان فعلها وبه وقع الفساد لكن لا يؤثر في إسقاط حقها لعدم^(٣) خطأها بالأحكام، كما لو قتلت مورثها؛ ولأنها مجبورة طبعاً عليه، وإنما سقط مهرها بارتداد أبويها ولحاقها بهما^(٤) مع أنها لا فعل منها أصلاً؛ لأن الردة محظورة في حق الصغيرة أيضاً، وإضافة^(٥) الحرمة إلى ردتها التابعة لردة أبويها، والارتضاع لا حائز له، فيستحق النظر، فتستحق المهر، اهد ملخصاً من "الفتح"^(٦) وغيره.

[١٢٨٦٤] (قوله: لَعَدِمَ الدُّخُولَ) إذ لا يتأتى في الرضعية.

[١٢٨٦٥] (قوله: وكذا على الموجر) أي: يرجع الزوج عليه بما لزم الزوج، وهو نصف صداق كل منهما كما قدمناه^(٧) "بجر"، وقدّمنا^(٨) عنه أيضاً أن الشرط فيه أيضاً تعمّد الفساد.

[١٢٨٦٦] (قوله: إن تعمدت الفساد) قيد في الرجوع عليها، أما سقوط مهرها قبل الوطء فلا يشترط له تعمّد الفساد، "ط"^(٩) عن "أبي السعود"^(١٠).

[١٢٨٦٧] (قوله: بأن تكون عاقلة) فلا رجوع على المجنونة والمكرهة والنائمة، وفيه:

(١) ((على)) ليست في "و".

(٢) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٨/٣-٢٤٩.

(٣) في "الأصل" و"ب" و"ب" ((بعد)) وما أثبتناه من "م" هو الموافق لعبارة "الفتح".

(٤) في "الأصل" و"ب" و"ب" ((لحاقها بها))، وهو خطأ، وما أثبتناه من "م" هو الموافق لعبارة "الفتح".

(٥) أي: لأن الردة محظورة وإضافة الحرمة.....

(٦) "الفتح": كتاب الرضاع ٣/٣٢٠.

(٧) المقولة [١٢٨٥٧] قوله: ((وكذا لو أوجره)).

(٨) المقولة [١٢٨٥٧] قوله: ((وكذا لو أوجره)).

(٩) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ٩٩/٢.

(١٠) "فتح المعين": كتاب الرضاع ١٠٢/٢ بتصريف يسير.

ولم تقصِدْ دفعَ جوعٍ أو هلاكٍ (وإلا لا) لأنَّ التَّسْبِيبَ يُشْرَطُ فِيهِ التَّعَدِّي، والقولُ لها^(١): إنَّ لم يَظْهَرْ مِنْهَا تَعَمُّدُ الْفَسَادِ، "معراج".
 (طَلَّقَ ذَاتَ لَبَنٍ فَاعْتَدْتُ وَتَزَوَّجْتُ) بآخر (فَحَبَلْتُ وَأَرْضَعْتُ فَحَكَمُهُ مِنْ الْأَوَّلِ) لَأَنَّهُ مِنْهُ بَيِّقِينَ، فلا يزولُ بالشكِّ،.....

أَنَّ اشْتِرَاطَ الْعِلْمِ يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ: ((عَاقِلَةٌ مُتَقَيِّظَةٌ)) أفادَهُ في "النهر"^(٢).
 (قَوْلُهُ: ١٢٨٦٨) ولم تقصِدْ إلخ) فلو أرضعها على ظَنٍّ أَنَّهَا جَائِعَةٌ، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهَا شَبَعَانَةٌ لَا تَكُونُ مُتَعَمِّدَةً، "بحر"^(٣).

(قَوْلُهُ: يُشْرَطُ فِيهِ) أي: في التَّضْمِينِ بِهِ التَّعَدِّي، كحافِرِ الْبِئْرِ إِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ لَا يَضْمَنُ، وَإِلَّا ضَمِنَ، وتمامُهُ في "البحر"^(٤).

(قَوْلُهُ: وَالْقَوْلُ لَهَا) أي: في أَنَّهَا لَمْ تَتَعَمَّدْ مَعَ عَمِيْنِهَا، "بحر"^(٥).
 (قَوْلُهُ: طَلَّقَ ذَاتَ لَبَنٍ) أي: مِنْهُ، بِأَنَّ وَلَدَتْ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ تَلِدْ مِنْهُ قَطُّ وَنَزَلَ لَهَا لَبَنٌ وَأَرْضَعَتْ وَلَدًا لَا يَكُونُ الزَّوْجُ أَبًا لِلْوَلَدِ؛ لِأَنَّ نِسْبَتَهُ إِلَيْهِ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ مِنْهُ، وَإِذَا انْتَفَتِ انْتَفَتِ النِّسْبَةُ، فَكَانَ كَلْبَيْنِ الْبِكْرِ، وَلِهَذَا لَوْ وَلَدَتْ لِلزَّوْجِ فَتَزَلَّ لَهَا لَبَنٌ فَأَرْضَعَتْ بِهِ ثُمَّ حَفَفَ لَبْنُهَا ثُمَّ دَرَّ فَأَرْضَعَتْهُ صَبِيَّةً فَإِنَّ لَابِنَ زَوْجِ الْمُرْضِعَةِ (١٧٤ق/٣) التَّزَوُّجَ بِهِذِهِ الصَّبِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ صَبِيًّا كَانَ لَهُ التَّزَوُّجُ بِأَوْلَادِ هَذَا الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ الْمُرْضِعَةِ، "بحر"^(٦) عن "الحاشية"^(٧).

(١) عبارة "و": ((والقول قولها))، وعبارة "المعراج" - كما في "البحر" -: ((والقول فيه قولها إن لم يظهر منها تعمُّدُ الفساد؛ لأنَّه شيء في باطنها لا يقف عليه غيرها)) اهـ.

(٢) "النهر": كتاب الرضاع ١٩٩ق/١٩٩.

(٣) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٩ق/٣.

(٤) انظر "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٩ق/٣.

(٥) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٩ق/٣.

(٦) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٣ق/٣.

(٧) "الحاشية": كتاب النكاح - باب الرضاع ٤١٩ق/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

ويكون ربيباً للثاني (حتى تلد) فيكون اللبن من الثاني، والوطء بشبهة^(١) كالخلال، قيل: وكذا الزنا، والأوجه لا، "فتح".....

[١٢٨٧٢] (قوله: ويكون ربيباً للثاني) فيحل له التزويج بينات الثاني من غير المراجعة،

"بحر"^(٢).

[١٢٨٧٣] (قوله: والوطء بشبهة كالخلال) صورته: وطئت امرأة بشبهة، فحبلت وولدت، ثم تزوجت، ثم أرضعت صبيّاً كان ابناً للواطئ بشبهة، لا للزوج، ومثله صورة الزنا، اهـ "ح"^(٣).

[١٢٨٧٤] (قوله: "فتح"^(٤)) وذلك حيث قال: ((ولبن الزنا كالخلال، فإذا أرضعت به بنتاً حرمت على الزاني وآبائه وأبنائه وإن سفلوا، وفي "التجنيس" عن "الجرجاني": ولعم الزاني التزويج بها كالمولودة من الزاني؛ لأنه لم يثبت نسبها من الزاني^(٥))، والتحريم على آباء الزاني وأولاده للجزئية، ولا جزئية بينها وبين العم، وإذا ثبت هذا في المتولدة من الزنا فكذا في المراجعة بلبن الزنا، قال في "الخلاصة"^(٦): وكذا لو لم تحبل من الزنا وأرضعت لا بلبن الزنا تحرم على الزاني كما تحرم بنتها عليه، وذكر "الويري" أن الحرمة تثبت من جهة الأم خاصة ما لم يثبت النسب، فحينئذ تثبت من الأب، وكذا ذكر "الإسنيجاني" و"صاحب الإنصاف"، وهو أوجه؛ لأن الحرمة من الزنا للبعضية، وذلك في الولد نفسه؛ لأنه مخلوق من مائه دون اللبن؛ إذ ليس اللبن كائناً من مائه؛ لأنه فرع التغذي، وهو لا يقع إلا بما يدخل من أعلى المعدة،

(١) في "ط": ((يشبه))، وهو تحريف.

(٢) "البحر": كتاب الرضاع ٢٤٣-٢٤٤/٣.

(٣) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٥/١.

(٤) "الفتح": كتاب الرضاع ٣١٣-٣١٤.

(٥) ((لأنه لم يثبت نسبها من الزاني)) ساقط من "ق".

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب النكاح - الفصل الرابع في الرضاع ق ٧٦/ب.

لا مِنْ أَسْفَلِ الْبَدَنِ كَالْحَقِيقَةِ، فَلَا إِنْبَاتَ فَلَا حَرَمَةَ، بِخِلَافِ ثَابِتِ النَّسَبِ؛ لِأَنَّ النَّصَّ أُثْبِتَ الْحَرَمَةَ مِنْهُ، وَإِذَا تَرَجَّحَ عَدَمُ حَرَمَةِ الرُّضِيعَةِ بِلَبَنِ الزَّانِي عَلَى الزَّانِي فَقَدَّمُهَا عَلَى مَنْ لَيْسَ اللَّبَنُ مِنْهُ أَوَّلَى، خِلَافًا لِمَا فِي "الْخِلَاصَةِ"، وَلِأَنَّهُ يَخَالَفُ الْمَسْطُورَ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ؛ إِذْ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ بَنَاتِ الْمُرْضِيعَةِ بِلَبَنِ غَيْرِ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجِ بِطَرِيقٍ أَوَّلَى)) اهـ كَلَامُ "الْفَتْحِ" مُلْخَصًا.

[مطلب: ما في الفتاوى إذا خالف ما في المشاهير من الشُّرُوح لا يُقْبَلُ]

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ فِي حَرَمَةِ الرُّضِيعَةِ بِلَبَنِ الزَّانِي عَلَى الزَّانِي وَكَذَا عَلَى أَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ رَوَاتَيْنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ "الْقَهْطَسْتَانِي"^(١) أَيْضًا، وَأَنَّ الْأَوْجَهَ رَوَايَةُ عَدَمِ الْحَرَمَةِ وَأَنَّ مَا فِي "الْخِلَاصَةِ"^(٢) مِنْ أَنَّهَا لَوْ رَضِيعَتٌ لَا بِلَبَنِ الزَّانِي تَحَرُّمٌ عَلَى الزَّانِي [٣/١٧٤ب] مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْمَسْطُورَ فِي الْكُتُبِ

(قَوْلُهُ: وَلِأَنَّهُ) حَقُّهُ حَذْفُ الْوَاوِ، كَمَا هُوَ عِبَارَةٌ "الْفَتْحِ"، وَفِي بَعْضِ نُسَخِ "الْفَتْحِ": ((وَلَكِنَّهُ (إِلْخ)). (قَوْلُهُ: يَخَالَفُ الْمَسْطُورَ فِي الْكُتُبِ (إِلْخ)) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ عَدَمَ تَحْرِيمِ الْمُرْضِيعَةِ بِلَبَنِ غَيْرِ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجِ لَعَدَمَ دُخُولِهِ بِالزَّوْجَةِ؛ إِذْ هُوَ الْمُحَرَّمُ لِلْبَنَاتِ، وَثَبَاتُ الْحَرَمَةِ عَلَى الزَّانِي فِي مَسْأَلَةِ "الْخِلَاصَةِ" لَتَحَقُّقِ أُمُومِيَّةِ الزَّانِيَةِ لِلرُّضِيعَةِ بِإِرْضَاعِهَا لَبْنَهَا، فَتَحَقَّقَ أَنَّهَا ابْنَتُهَا وَالزَّانِي قَدْ دَخَلَ بِهَا فَيَحَرِّمُ عَلَيْهِ فِرْعَهَا الرُّضَاعِيَّ كَالنَّسَبِيِّ، فإِثْبَاتُ الْحَرَمَةِ عَلَى الزَّانِي فِي مَسْأَلَةِ "الْخِلَاصَةِ" لَا لِأَنَّ الرُّضِيعَةَ بَعْضُهُ بِوَاسِطَةِ اللَّبَنِ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مِثْلِهِ بَلْ لِأَنَّ هَذِهِ الرُّضِيعَةَ تَحَقَّقَ أَنَّهَا بِنْتُ مَوْطُوعَتِهِ فَتَحَرِّمُ عَلَيْهِ بِوَطْءِ أُمِّهَا الرُّضَاعِيَّةِ، كَمَا تَحَرِّمُ عَلَيْهِ بِنْتُهَا النَّسَبِيَّةُ، فَمَا هُوَ مَسْطُورٌ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ لَا يُخَالَفُ مَا فِي "الْخِلَاصَةِ" مَعَ ظُهُورِ وَجْهِ مَا فِيهَا؛ فَإِنَّ الرُّضِيعَةَ وَإِنْ لَمْ تُنْسَبَ لِلزَّانِي لِأَنَّ اللَّبَنَ لَيْسَ مِنْ مِثْلِهِ تُنْسَبُ لِلْأُمِّ بِوَاسِطَةِ اللَّبَنِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهَا وَقَدْ دَخَلَ بِهَا.

(١) "جامع الرموز": كتاب الرضاع ٢٩٩/١.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب النكاح - الفصل الرابع في الرضاع ق ٧٦/ب.

(قال) لزوجتي: (هذه رضيعتي ثم رجع) عن قوله (صدّق) لأنّ الرضاع مما يخفى، فلا يُمنع التناقض فيه (ولو ثبت عليه بأن قال) بعده: (هو حقّ كما قلت ونحوه) هكذا فسر الثبات في "الهداية" وغيرها.....

المشهورة أنّ الرضاعة بلبن غير الزوج لا تحرّم على الزوج كما تقدّم^(١) في قوله: ((طَلَّقَ ذَاتَ لَبَنِ)) إلخ، وكلام "الخلاصة" يقتضي تحريمها بالأرثي، وما في الفتاوى إذا خالف ما في المشاهير من الشُّرُوح لا يُقبل، هذا تقرير كلام "الفتح"^(٢) وقد وَقَعَ في فهمه خبطٌ كثير، مِنْهُ ما ادَّعَاهُ في "البحر"^(٣): ((مِنْ أَنَّ حَلَّ الْخِلَافِ أَصُولُ الزَّانِي^(٤) وفروعه، وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِلزَّانِي اتِّفَاقًا)) اهـ. والحاصل: كما قال في "البحر"^(٥): ((أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ لَبَنَ الزَّانِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ، وَظَاهِرُ الْمَعْرَاجِ وَالْخَانِيَةِ^(٦) أَنَّ الْمُعْتَمَدَ ثَبُوتُهُ^(٧))) اهـ.

[مطلب: لأُعدِّلَ عن الدِّرَايَةِ إِذَا وافَقَتْهَا رِوَايَةٌ]

قلت: وذكّر في "شرح المنية"^(٨) أنّه لا يُعدِّلُ عن الدِّرَايَةِ إِذَا وافَقَتْهَا رِوَايَةٌ، وقد علمت أنّ الوجه مع رواية عدم التحريم. [١٢٨٧٥] (قوله: قال لزوجتي) التقييد بالزوجة لقوله بعده: (فرّق بينهما)، وإلاّ فقوله ذلك لأجنيبة قبل العقد عليها كذلك. [١٢٨٧٦] (قوله: هكذا فسر الثبات في "الهداية"^(٩) وغيرها) أتى بذلك للردّ على مَنْ جعلَ

(١) المقولة [١٢٨٧١].

(٢) "الفتح": كتاب الرضاع ٣/٣١٤.

(٣) "البحر": كتاب الرضاع ٣/٢٤٣.

(٤) في "م": ((الزنا))، وهو خطأ.

(٥) "البحر": كتاب الرضاع ٣/٢٤٤ بتصرف.

(٦) "الخانية": كتاب النكاح - باب الرضاع ١/٤١٩ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) عبارة "البحر": ((وظاهر ما في "المعراج" أنّ المعتمد ثبوته، وظاهر ما في "الخانية" أنّه المذهب)).

(٨) "شرح المنية": فرائض الصلاة - الفصل الثامن في تعديل الأركان ص ٢٩٥.

(٩) لم يجده في "الهداية" بل هو في "الفتح" في نهاية كتاب الرضاع ٣/٣٢٤ (فروع).

تكرار الإقرار بآياتاً أيضاً، مثل قوله: هو حقٌّ ونحوه، وحَزَمَ في "البحر"^(١) بأنَّهُ ليسَ مثلهُ، وهذا المسألة صارت واقعة الفتوى في زَمَنِ العلامة "عبد البرّ بن الشَّحْنَة"^(٢)، خالفه فيها بعضُ معاصريه، وعَقَدَ لها مجالسَ عديدةَ بأمر السُّلْطَان "قائِشِي" ^(٣)، وَكَتَبَ خطوطَ العلماء من المذاهب الأربعة كما ذكره "المقدسي" في شرحه، وسَرَدَ فيه نصوصَ أئمَّتنا، ثُمَّ قال: ((ظاهرُ هذه العباراتِ أنَّ الثَّبَاتَ على الإقرارِ المانعِ عن الرجوعِ هو أن يقولَ: ما قُلْتُهُ حقٌّ، أو ما أَقْرَرْتُ به ثابتٌ، وأمَّا تكرارُ الإقرارِ فلا يكونُ مانعاً)) اهـ.

وقد لَوَّحَ "المصنّف" في مسائل شتّى من "المنح"^(٤) آخرَ الكتابِ إلى تلك الواقعة، وأنَّها عُرِضَتْ على "شيخ الإسلام زكريّا" الشافعيّ فأجاب بما فيه كفاية اهـ.

قلت: ورأيتها في "فتاوى شيخ الإسلام زكريّا"^(٥) فقالَ بعدَ عَرْضِ النُّقُولِ من كلامِ أئمَّتنا ما صورتهُ: ((صريحُ هذه النُّقُولِ ومنطوقها - مع العلمِ بوقوعِ العَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ في الكلامِ الفصيحِ، ومعَ النَّظَرِ إلى ما هو واجبٌ من الجَمْعِ بينَ كلامِ الأئمَّةِ المذكورينَ وغيرهم، ومنَ النَّظَرِ إلى المعنى المفهومِ مِن كلامهم - شاهدٌ بأنَّ المرادَ بالثَّبَاتِ والدوامِ والإصرارِ [١٧٥ق/٣] واحدٌ، بأنَّ المُقَرَّرَ بأخوَّةِ الرِّضَاعِ ونحوها إنَّ ثَبَتَ على إقرارِهِ لا يُقْبَلُ رجوعُهُ عنه، ولا قُبِلَ، وبأنَّ الثَّبَاتَ عليه لا يحصلُ إلاَّ بالقولِ بأنَّ يَشْهَدُ على نفسه بذلك، أو يقولَ: هو حقٌّ، أو كَمَا قُلْتُ، أو ما في معناه كقولهِ: هو صِدْقٌ أو صَوَابٌ أو صحيحٌ أو لا شكَّ فيه عندي؛ إذ لا ريبَ أنَّ قولَهُ: ((صِدْقٌ)) أَكَّدَ

(قوله: بأنَّ المُقَرَّرَ بأخوَّةِ الرِّضَاعِ إلخ) لعلَّه: وبأنَّ إلخ، بالعطف.

(١) "البحر": كتاب الرضاع ٢٥١/٣.

(٢) ذكرها في "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الرضاع ق ٨٧/ب.

(٣) هو: أبو السعادات محمد بن قايّشاي الحموديّ الطَّاهِرِيّ، ناصر الدين (ت ٩٠٤هـ)، من ملوك دولة الجراكسة في

مصر والشام والحجاز. ("النور السافر" ص ٤٠، "شذرات الذهب" ٣٣/١٠، "الأعلام" ٩/٧).

(٤) "المنح": كتاب الخنثى ٣/١٤٣ أ.

(٥) المسماة "الإعلام و الاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام": كتاب أحكام الرضاع ص ٣٣٣-٣٣٤.

مِنْ قَوْلِهِ: ((هُوَ كَمَا قُلْتُ)) فَكَلَامٌ مَنْ جَمَعَ يَنْ: ((هُوَ حَقٌّ)) وَ ((كَمَا قُلْتُ)) كَمَا فَعَلَ "السَّرَاجُ الْهَنْدِيُّ" مَحْمُولٌ عَلَى التَّأَكُّدِ، وَكَلَامٌ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِهَا - وَلَوْ بِطَرِيقِ الْحَصْرِ - مُؤَوَّلٌ بِتَقْدِيرٍ: ((أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ)) كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء ١٠٨] وَقَوْلِهِ ﷺ: ((إِنَّمَا الرَّبَُّا فِي النَّسِيفَةِ))^(١)، وَلَيْسَ فِي مَنْطُوقِ النَّصُوصِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ التَّكَرَّارَ يَقُومُ مَقَامَ قَوْلِهِ: ((هُوَ حَقٌّ))، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ حَتَّى يَمْتَنِعَ الرَّجُوعُ بَعْدَهُ، نَعَمْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ "صَاحِبِ الْمَبْسُوطِ"^(٢): ((وَلَكِنَّ الثَّابِتَ عَلَى الْإِقْرَارِ كَالْجَدِّ لَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ: أَنَّهُ إِذَا أَقَرَّ بِذَلِكَ قَبْلَ الْعَقْدِ، ثُمَّ أَقَرَّ بِهِ بَعْدَهُ يَقُومُ مَقَامَ ذَلِكَ)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنْ مَرَادُ "صَاحِبِ الْمَبْسُوطِ" بِقَوْلِهِ: ((كَالْجَدِّ))، إِنْجَ، أَيْ: مَعَ الثَّبَاتِ؛ لِأَنَّ مَرَادَهُ بَيَانُ أَنَّ الْإِقْرَارَ قَبْلَ الْعَقْدِ، بِمَنْزِلَةِ الْإِقْرَارِ بَعْدَهُ فِي إِثْبَاتِ الْحَرَمَةِ؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُ هَكَذَا: ((وَلَكِنَّ الثَّابِتَ عَلَى الْإِقْرَارِ كَالْجَدِّ لَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَإِقْرَارُهُ بِالْحَرَمَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ صَحِيحٌ مُوجِبٌ لِلْفُرْقَةِ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ بِهِ قَبْلَ الْعَقْدِ وَثَبَّتَ عَلَيْهِ حَتَّى تَزَوَّجَهَا))، ثُمَّ قَالَ^(٣) فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ بَعْدَ الْعَقْدِ: ((وَلَوْ ثَبَّتَ عَلَى هَذَا النَّطْقِ وَقَالَ: هُوَ حَقٌّ، وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ الشُّهُودُ بِذَلِكَ فُرُقٌ^(٤) بَيْنَهُمَا)) اهـ، وَفِي "الْبِدَائِعِ"^(٥):

(١) أخرجه أحمد ٢٠٠/٢ و٢٠١، ومسلم (١٥٩٦) كتاب المساقاة - باب بيع الطعام مثلاً، مثل، والنسائي ٢٨١/٧ كتاب البيوع - باب بيع الفضة بالذهب، وبيع الذهب بالفضة، وفي "الكبرى" (٦١٧٢) و(٦١٧٣) و(٦١٧٤) كتاب البيوع - باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، وابن ماجه (٢٢٥٧) كتاب التجارات - باب من قال: لا ربا إلا في النسيفة، والطبراني في "الكبير" ١٧٢/١، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٤١/٦ كتاب المزارعة - باب ما جاء في قطع السدرة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٦٤/٤ كتاب الصرف - باب الربا. كلهم من حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهم مرفوعاً، وفي الباب عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) "المبسوط": كتاب النكاح - باب الرضاع ١٤٤/٥.

(٣) أي: صاحب "المبسوط": كتاب النكاح - باب الرضاع ١٤٥/٥.

(٤) في النسخ جميعها: ((فرقت))، وما أثبتناه من "المبسوط".

(٥) "البدائع": كتاب الرضاع - فصل: وأما بيان ما يثبت به الرضاع ١٤/٤ يتصرف.

(فُرِّقَ بينهما، وإنْ أقرَّت) المرأة بذلك (ثمَّ أكذبتْ نفسها وقالت: أخطأتُ، وتزوَّجها جازاً، كما لو تزوَّجها قبل أنْ تُكذِّبَ نفسها) وإنْ أصرتْ عليه؛ لأنَّ الحرمة ليست إليها، قالوا: وبه يُفتَى في جميع الوجوه، "بِرَّازِيَّة".....

((أما الإقرارُ فهو أنْ يقولَ لامرأةٍ تزوَّجها هي أختي مِنَ الرِّضَاعِ، ويثبتُ على ذلك ويُصرُّ عليه فيُفرَّقُ بينهما، وكذلك إذا أقرَّ بهذا قبلَ النِّكاحِ، وأصرَّ على ذلك، ودَامَ عليه لا يجوزُ له أنْ يتزوَّجها)) اهـ.

قلت: ووجه ذلك أنَّ الرِّضَاعَ لما كانَ ممَّا يخفى؛ لأنَّه لا يَعْلَمُهُ إلا بالسَّماعِ مِنْ غَيْرِهِ لم يُمنع التَّنَاقُضُ فيه؛ لاحتمالُ أَنَّهُ لما أقرَّ بِهِ بناءً على ما أَخْبَرَهُ بِهِ غَيْرُهُ تَبَيَّنَ لَهُ كُذْبُهُ فَرَجَعَ عَنْ إقرارِهِ، ولا فَرْقَ في ذلك بَيْنَ كونهِ أقرَّ مرَّةً أو أكثرَ، بخلافِ ما إذا شَهِدَ على إقرارِهِ، [١٧٥ق/١٧٥ب] أو قال: هو حقٌّ أو نحوهُ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ على عِلْمِهِ بِصدقِ المُخْبِرِ، وَأَنَّهُ جازِمٌ بِهِ، فلا يُقبَلُ رجوعُهُ بعْدَهُ. [١٢٨٧٧] (قوله: فُرِّقَ بينهما) أي: ولو جَحَدَ بعْدَ ذلك؛ لأنَّ شَرْطَ الفَرْقَةِ وهو الثَّبَاتُ قد وَجَدَ، فلا يَنْفَعُهُ الجُحُودُ بعْدَهُ، "ذخيرة".

[١٢٨٧٨] (قوله: جازاً) أي: صَحَّ النِّكاحُ.

[١٢٨٧٩] (قوله: لأنَّ الحرمةَ ليستْ إليها) أي: لم يجعلها الشَّارِعُ لها، فلا يعتبرُ إقرارُها بِهَا،

٤١٢/٢

"ط" (١).

[١٢٨٨٠] (قوله: في جميع الوجوه) أي: سواء أقرَّت قبلَ العَقْدِ أو لا، وسواءَ أَصرتْ عليه أو لا، بخلافِ الرَّجُلِ، فإنَّ إصرارَهُ مُثَبِّتٌ للحرمةِ كما علمتْ، ويُفْهَمُ ممَّا في "البحر" (٢) عن

"الخانية" (٣) أنَّ إصرارَهَا قبلَ العَقْدِ مانعٌ مِنْ تزوُّجِها بِهِ، ونحوهُ في "الذخيرة"، لكنَّ التَّعْلِيلَ المذكورَ يُؤَيِّدُ عَدَمَهُ.

[١٢٨٨١] (قوله: "بِرَّازِيَّة") ذَكَرَ ذلك في "البِرَّازِيَّة" (٤)، آخرَ كتابِ الطَّلَاقِ حيثُ قال:

(١) "ط": كتاب النكاح - باب الرضاع ١٠٠/٢.

(٢) "البحر": كتاب الرضاع ٢٥٠/٣.

(٣) "الخانية": كتاب النكاح - باب الرضاع ٤٢١/١ - ٤٢٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البِرَّازِيَّة": كتاب الطلاق - الفصل الثامن في العدة ٢٦٣/٤ - ٢٦٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

ومُفَادُهُ أَنَّهَا لَوْ أَقَرَّتْ بِالثَّلَاثِ مِنْ رَجُلٍ حَلَّ لَهَا تَزْوُجُهُ.....

((قَالَتْ لِرَجُلٍ: إِنَّهُ أَيْبَى رَضَاعًا، وَأَصْرَتْ عَلَيْهِ بِحُورُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ يُنْكِرُهُ، وَكَذَا إِذَا أَقْرَبَ بِهِ ثُمَّ أَكْذَبَتْهُ فِيهِ لَا يُصَدِّقُ عَلَى قَوْلِهَا؛ لِأَنَّ الْحَرَمَةَ لَيْسَتْ إِلَيْهَا، حَتَّى لَوْ أَقَرَّتْ بِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَوْ أَنَّ تَزَوَّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَبِهِ يُفْتَى)) اهـ.

[١٢٨٨٢] (قَوْلُهُ: وَمُفَادُهُ إِنْ خَلَّ هَذَا ذِكْرَهُ فِي "الْخِلَاصَةِ" ^(١) عَنْ "الصُّغْرَى" لـ "الصَّنَدِ الشَّهِيدِ" بِلَفْظٍ: ((وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَوْ ادَّعَتْ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ، وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ حَلَّ لَهَا أَنْ تَزَوَّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ))، وَذَكَرَهُ فِي "الْبِرَازِيَّةِ" ^(٢) أَحَرَّ الطَّلَاقِ بِقَوْلِهِ: ((قَالَتْ: طَلَّقْنِي ثَلَاثًا، ثُمَّ ارَادَتْ تَرْوِيجَ نَفْسِهَا مِنْهُ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ، أَصْرَتْ عَلَيْهِ، أَوْ أَكْذَبَتْ نَفْسَهَا، وَنَصَّ فِي الرِّضَاعِ عَلَى أَنَّهَا إِذَا قَالَتْ: هَذَا ابْنِي رَضَاعًا، وَأَصْرَتْ عَلَيْهِ جَازَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؛ لِأَنَّ الْحَرَمَةَ لَيْسَتْ إِلَيْهَا، قَالُوا: وَبِهِ يُفْتَى فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ)) اهـ كَلَامُ الْبِرَازِيَّةِ، فَقَوْلُهُ: ((وَنَصَّ)) إِنْ يَرِيدُ بِهِ الِاسْتِدْلَالَ عَلَى أَنَّهَا لَوْ تَزَوَّجَ بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ كَمَا فَعَلَ فِي "الْخِلَاصَةِ"، وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ "الشَّارِحِ" قَبِيلَ بَابِ الْإِبْلَاءِ؛ حَيْثُ ذَكَرَ عِبَارَةَ "الْبِرَازِيَّةِ" هَذِهِ، وَأَسْقَطَ قَوْلَهُ: ((وَنَصَّ فِي الرِّضَاعِ)) إِنْ خَلَّ.

[١٢٨٨٣] (قَوْلُهُ: حَلَّ لَهَا تَزَوُّجُهُ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي حَقِّهَا مِمَّا يَخْفَى؛ لِاسْتِقْلَالِ الرَّجُلِ بِهِ، فَصَحَّ رَجُوعُهَا، "نَهْر". ^(٣) أَيْ: حَلَّ فِي الْحُكْمِ، أَمَّا فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا إِذَا كَانَتْ عَامِلَةً بِالثَّلَاثِ، "ح". ^(٤) [١/١٧٦ ق/٢٣]

(قَوْلُهُ: وَكَذَا إِذَا أَقْرَبَ بِهِ ثُمَّ أَكْذَبَتْهُ فِيهِ إِنْ خَلَّ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي نُسْخَةٍ مِنْ "الْبِرَازِيَّةِ": ((وَكَذَا إِذَا أَقَرَّتْهُ ثُمَّ أَكْذَبَتْهُ فِيهِ، وَلَا يُصَدِّقُ عَلَى قَوْلِهَا إِنْ خَلَّ))، فَلْتَرَجِعْ نُسْخَةَ أُخْرَى، ثُمَّ رَأَيْتُ نُسْخَةَ أُخْرَى بِلَفْظٍ: ((وَكَذَا إِذَا أَقَرَّتْ ثُمَّ أَكْذَبَتْهُ فِيهِ، وَلَا يُصَدِّقُ إِنْ خَلَّ)) بِدُونِ ضَمِيرٍ.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب النكاح - الفصل الرابع في الرضاع ق ٧٦/ب.

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثامن في العدة ٢٦٤/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "النهر": كتاب الرضاع ق ٢٠/أ.

(٤) "ح": كتاب الرضاع ق ١٧٥/أ.

(أو أقرّا بذلك جميعاً ثمّ أكذبّا أنفسهما وقالّا) جميعاً: (أخطأنا ثمّ تزوّجها) جاز (وكذا) الإقرار (في النسب ليس يلزمه إلّا ما ثبتّ عليه، فلو قال: هذه أختي أو أمّي، وليس نسبها معروفاً، ثمّ قال: وهمتُ صدّق، وإنّ ثبتّ عليه فرق بينهما).....

[١٢٨٨٤] (قوله: أو أقرّا بذلك) أي: بأخوة الرضّاع، أي: ولم يصّر الرجل على إقراره، فإنّه إذا أصرّ لا ينفعه إكذاب نفسه بعده كما مرّ^(١).

[١٢٨٨٥] (قوله: وإنّ ثبتّ عليه فرق بينهما) أي: إذا لم يكن لها نسب معروف، وكانت تصلح أمّاً له أو بنتاً له، فيُفرّق بينهما لظهور السبب بإقراره مع إصراره، وإن كان لها نسب معروف، أو لا تصلح أمّاً له أو بنتاً لا يُفرّق بينهما وإن دام على ذلك؛ لأنّه كاذب في إقراره بيقين، "بدائع"^(٢).

(قول "الشارح": وكذا الإقرار في النسب ليس يلزمه إلّا ما ثبتّ عليه إلخ) قال في "الفتح" - عند قول "الهداية" من كتاب العتق: ((ولو قال: هذا ابني، وثبتّ على ذلك عتق أهـ)) نقلاً عن فتح الإسلام -: ((الثبات على ذلك شرط لثبوت النسب لا العتق، ويوافق ما في "المحيط" و"جامع شمس الأئمة" و"المجيبى")، هذا ليس بيقين حتّى لو قال بعد ذلك: وهمتُ، أو أخطأتُ يعتق ولا يصدّق، ولو قال لأجنبيّة يولد مثلها لمثله: هذه بنتي ثمّ تزوّجها بعد ذلك جاز، أصرّ على ذلك أم لا، قالوا: هذا في معرفة النسب، أمّا مجهولة النسب إن دام على ذلك ثمّ تزوّجها لم يحز ولا جاز، وإنما شرط الثبات لثبوت النسب دون العتق لأنّ ثبوت النسب يصحّ الرجوع عن الإقرار به دون العتق، وفي "مختصر الكرخي": ((إذا أقرّ في مرضه بأخ من أبيه وأمّه، أو بابن ابن، أو بعمّ وصدقه المقرّ له، ثمّ أنكره المريض وقال: ليس ببني وبينه قرابة، ثمّ أوصى بماله لرجل ولا وارت له فإنّ المالك للموصى له؛ لأنّ المريض جحد ما أقرّ به من ذلك، ولم يكن إقراره لازماً)) اهـ. لكنّ يُخالف هذا ما يأتي في الاستحقاق.

(١) المقولة [١٢٨٧٦] قوله: ((هكذا فسّر الثبات في "الهداية" وغيرها)).

(٢) "البدائع": كتاب الرضاع - فصل: وأما بيان ما ثبت به الرضاع ١٤/٤.

(و) الرِّضَاعُ (حُجَّتُهُ حُجَّةُ الْمَالِ^(١)) وهي شهادة عَدْلَيْنِ أو عدلٍ.....

[١٢٨٨٦] (قوله: حُجَّتُهُ إلخ) أي: دليلٌ إثباتي، وهذا عند الإنكار؛ لأنه يثبت بالإقرار مع الإصرار كما مر^(٢).

[١٢٨٨٧] (قوله: وهي شهادة عَدْلَيْنِ إلخ) أي: من الرجال، وأفاد أنه لا يثبت بخير الواحد، امرأة كان أو رجلاً، قبل العقد أو بعده، وبه صرح في "الكافي"^(٣) و"النهاية" تبعاً لما في رِضَاعِ "الخائنية"^(٤): ((لو شهدت به امرأة قبل النكاح فهو في سعة من تكذيبها))، لكن في محرمات "الخائنية"^(٥): ((إن كان قبله والمخير عدل ثقة لا يجوز النكاح، وإن بعده وهما كبيران فالأحوط التنزه))، وبه جزم "البرزقي"^(٦) معللاً بأن الشك في الأول وقع في الجواز، وفي الثاني في البطلان، والدفع أسهل من الرفع، ويُوفق بحمل الأول على ما إذا لم تعلم عدالة المخير، أو على ما في "المحيط" من أن فيه روايتين، ومقتضاه أنه بعد العقد لا يُعتبر اتفاقاً، لكن نقل "الزيلعي"^(٧) عن "المغني" وكرهية "الهداية"^(٨) أن خير الواحد مقبول في الرضاع الطارئ بأن كان تحته صغيرة، فشهدت واحدة بأن أمه أو أخته أرضعتها بعد العقد.

قلت: ويشير إليه ما مر^(٩) من قول "الخائنية": ((وهما كبيران))، لكن قال في "البحر"^(١٠) بعد ذلك إن ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطلقاً، فليكن هو المعتمد في المذهب.

(١) عبارة "التنوير" في "ط": ((وكذا النسب وحجته حجة المال))، وما تبقى من كلام "الدر"، وهو يخالف لباقي النسخ، وما أثبتناه هو الموافق لما في "النح".

(٢) المقولة [١٢٨٧٦] قوله: ((هكذا فسر الشيات في "الهداية" وغيرها)).

(٣) "كافي النسخي": كتاب النكاح ١/٢٦٦ ب/ بتصرف.

(٤) "الخائنية": كتاب النكاح ٤٢١/١ هامش "الفتاوى الهندية".

(٥) "الخائنية": كتاب النكاح - فصل في إقرار أحد الزوجين بالحرمه وفساد النكاح إلخ ١/٣٧٠ هامش "الفتاوى الهندية".

(٦) "البرزقي": كتاب النكاح - الفصل الرابع في الرضاع ٤/١١٥ هامش "الفتاوى الهندية".

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الرضاع ٢/١٨٧.

(٨) "الهداية": كتاب الرضاع ١/٢٢٦.

(٩) في المقولة نفسها.

(١٠) "البحر": كتاب الرضاع ٣/٢٥٠ بتصرف.

وعَدْلَتَيْن، لكنْ لا تقعُ الفرقةُ إلا بتفريقِ القاضي.....

قلت: وهو أيضاً ظاهرُ كلامِ "كافي الحاكم" الذي هو جَمْعُ كسبِ ظاهرِ الرِّوَايَةِ، وُفِرَّقَ بَيْنَهُ وبينَ قبولِ خبرِ الواحدِ بنجاسةِ الماءِ أو اللَّحْمِ، فراجعهُ من كتاب الاستحسانِ.

(تنبيه)

في "الهندية"^(١): ((تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: أَرْضَعْتُكُمَا، فَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: إِنْ صَدَّقَاها فَسَدَّ النِّكَاحُ وَلَا مَهْرٌ لَمْ يَدْخُلْ، وَإِنْ كَذَّبَهَا وَهِيَ عَدْلَةٌ فَالْتَزَمَتْهُ الْمَفَارِقَةُ، وَالْأَفْضَلُ لَهُ إِعْطَاءُ نَصْفِ الْمَهْرِ لَوْ لَمْ يَدْخُلْ، وَالْأَفْضَلُ لَهَا أَنْ لَا تَأْخُذَ شَيْئاً، وَلَوْ دَخَلَ [٣/١٧٦ق/ب] فَالْأَفْضَلُ دَفْعُ كَمَالِهِ وَالتَّفَقُّعُ وَالسُّكْنَى، وَالْأَفْضَلُ لَهَا اخْتِذُ الْأَقْلَّ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَالْمُسْمَى، لَا التَّفَقُّعَ وَالسُّكْنَى، وَيَسَعُّهُ الْمَقَامُ مَعَهَا، وَكَذَا لَوْ شَهِدَ غَيْرُ عَدْلٍ أَوْ امْرَأَتَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، وَإِنْ صَدَّقَهَا الرَّجُلُ وَكَذَّبَهَا فَسَدَّ النِّكَاحُ وَالْمَهْرُ بِحَالِهِ، وَإِنْ بِالْعَكْسِ لَا يَفْسُدُ، وَلَهَا أَنْ تَحْلِفَهُ وَيُفَرِّقَ إِذَا نَكَلَ)) اهـ.

[١٢٨٨٨] (قوله: وعَدْلَتَيْن) أي: ولو إحداهما المُرْضِعةُ، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُ شَهِادَتِهَا عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَهْمَةُ فِي ذَلِكَ، كَشَهَادَةِ الْقَاسِمِ وَالْوَزَانِ وَالْكَيْالِ عَلَى رَبِّ الدِّينِ حَيْثُ كَانَ حَاضِرًا، "بحر"^(٢).

قلت: وما في "شرح الوهبانية"^(٣) عن "التنف"^(٤) - مِنْ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُرْضِعةِ عِنْدَ "أبي حنيفة" وَأَصْحَابِهِ - فَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ إِذَا كَانَتْ وَحْدَهَا؛ احْتِرَازًا عَنْ قَوْلِ "مَالِكٍ"، وَإِنْ أَوْهَمَ

(قوله: وَلَا يَضُرُّ كَوْنُ شَهِادَتِهَا عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَهْمَةَ لِمَخِ مَحَلِّ الْقَبُولِ: إِذَا شَهِدَتْ أَنَّهَا رَضِيعَةٌ فَقَطْ بَدُونَ أَنْ تَذْكُرَ أَنَّهَا فَعَلَتْ كَمَا فِي "الْمَقْدِسِي"، فَلَعَلَّ مَا فِي "التنف" مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا ذَكَرَتْ أَنَّهَا فَعَلَتْ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَعْلِيلُ شَارِحِ "الْوَهْبَانِيَّةِ": ((لَعَدِمَ الْقَبُولُ بِأَنَّهَا شَهِدَتْ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهَا))، وَقَدْ عَزَا فِي "شرح الوهبانية" الْقَبُولَ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ.

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب الرضاع ٣٤٧/١ بتصرف، نقلًا عن "التهذيب" و"السراج الوهاج"، و"البدائع".

(٢) "البحر": كتاب الرضاع ٢٥١/٣.

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الشهادات ق ٢٣٣/ب.

(٤) "التنف" للسنغدي: كتاب الشهادات - باب شهد على فعل نفسه ٨٠١/٢ وعبارته: ((قول أبي حنيفة وصاحبيه)).

لتضمينها حقَّ العبدِ (وهل يتوقفُ ثبوتهُ على دعوى المرأة؟ الظاهرُ لا) لتضمينها حرمةَ الفرج، وهي ^(١) من حقوقه تعالى (كما في الشهادة بطلاقها) ولو شهدَ عندها عدلان على الرضاع بينهما أو طلاقها ثلاثاً وهو يَحْجِدُ، ثمَّ ماتا أو غابا قبل الشهادة عند القاضي لا يسعها المقامُ معه ولا قتلُهُ، به يُفتَى، ولا التزوُّجُ بآخر،

"نظم الوهبائية" خلاف ذلك، فتأمل.

[١٢٨٨٩] (قوله: لتضمينها) أي: الشهادة ((حقَّ العبدِ))، أي: إبطال حقِّه، وهو حِلُّ التمتع، فلا بُدَّ مِنَ القضاء، أي: إن لم توجَدِ التَّارَكَةُ؛ لِمَا في "النهر" ^(٢): ((الحاصلُ أنَّ المذهبَ عندنا - كما قال "الزَّيْلَعِيُّ" ^(٣) في اللِّعَان - أنَّ النِّكَاحَ لا يرتفعُ بِجُرْمَةِ الرِّضَاعِ والمصاهرة، بل يفسدُ، حتَّى لو وطَّئها قبل التفریق لا يجبُ عليه الحدُّ، اشْتَبَهَ الأمرُ ^(٤) أو لم يشْتَبِهْ، نصُّ عليه في "الأصل"، وفي الفاسدِ لا بُدَّ مِنْ تفریقِ القاضي أو التَّارَكَةَ بالقولِ في المدخولِ بِهَا، وفي غيرِها يُكْتَفَى بالمُفَارَقَةِ بالأبدانِ كما مرَّ)) اهـ.

٤١٣/٢

[١٢٨٩٠] (قوله: الظاهرُ لا) كذا استظهره في "البحر" ^(٥) مُسْتَبِدًّا لمسألة الطلاق المذكورة، ومثلها الشَّهادةُ بِعِشْقِ الأُمَّةِ ونحوها من المسائل الأربعة عشرة الَّتِي تُقْبَلُ الشَّهادةُ فيها حِسْبَةَ بلا دعوى، وهي مذكورة في قضاء "الأشباه" ^(٦) فتزادُ هذه عليها.

[١٢٨٩١] (قوله: ثُمَّ مَاتَا) أي: الشَّاهِدَانِ.

[١٢٨٩٢] (قوله: لا يسعها المقامُ معه) لأنَّ هذه شهادة لو قامتْ عندَ القاضي يثبتُ الرِّضَاعُ،

فَكَذِبًا إِذَا قَامَتْ عندها، "خاتية" ^(٧).

(١) في "د": ((وهو)).

(٢) "النهر": كتاب الرضاع ق ١٩٩/ب.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق ١٨/٣.

(٤) عبارة "النهر": ((الأثر)) بدل ((الأمر)).

(٥) "البحر": كتاب النكاح - باب الرضاع ٢٥١/٣.

(٦) "الأشباه والنظائر": كتاب القضاء والشهادات والدعاوى ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٧) "الخاتية": كتاب النكاح - باب الرضاع ٤٢١/١، (هامش "الفتاوى الهندية").

وقيل: لها التزوجُ ديانةً، "شرح وهبانية".

(فروع) قَضَى القاضي بالتفريقِ برضاعٍ بشهادةِ امرأتين^(١) لم يَنْفُذْ. مَصَّ رَجُلٌ نَدِيَّ زَوْجَتِهِ لم تحْرُم. تزوّجَ صغيرتين، فأَرْضَعَتْ كلاً امرأةً ولبنهما من رجلٍ.....

[١٢٨٩٣] (قوله): وَلَهَا التَّزْوُجُ دِيَانَةً أشارَ إلى ضَعْفِهِ لِمَا في "شرح الوهبانية"^(٢) عن "القنية"^(٣) عن "العلاء التُّرْجَمَانِي"^(٤): ((أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ)) اهـ. وَحَرَّمَ بِهِ "الشَّارَحُ" فِي آخِرِ بَابِ الرَّجْعَةِ^(٥)، فَافْهَمُ.

[١٢٨٩٤] (قوله): قَضَى الْقَاضِي أَي: الْمُجْتَهِدُ أَوِ الْمُقْلَدُ كَمَا لَكِي.

[١٢٨٩٥] (قوله): لَمْ يَنْفُذْ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا يَسُوغُ فِيهَا الاجْتِهَادُ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ مَذْكُورَةً [١/١٧٧ق/٣] فِي قَضَاءِ الْأَشْيَاءِ^(٦).

[١٢٨٩٦] (قوله): مَصَّ رَجُلٌ قَيْدٌ بِهِ احْتِرَازًا عَمَّا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا فِي مَدَّةِ الرُّضَاعِ، فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ.

[١٢٨٩٧] (قوله): وَلِبْنُهُمَا مِنْ رَجُلٍ أَي: وَاحِدٍ، وَقَيْدٌ بِهِ لِيَتَصَوَّرَ التَّحْرِيمُ بَيْنَ الصَّغِيرَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتَا أُخْتَيْنِ لِأَبٍ رَضَاعاً، أَمَّا لَوْ كَانَ لِبْنٌ كُلٌّ وَاحِدَةً مِنْ رَجُلٍ لَمْ تَحْرُمِ الصَّغِيرَتَانِ، وَالْمُرَادُ بِالرَّجُلِ غَيْرُ الزَّوْجِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لِبْنُهُمَا مِنَ الزَّوْجِ فَفِي "الْفَتْحِ"^(٧): ((أَنَّ الصَّوَابَ وَجُوبُ الضَّمَانِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ كُلًّا أَنْفَسَتْ لَصِغَرُهُ كُلِّ صَغِيرَةٍ بِنْتَا لَهُ، خِلَافاً لِمَنْ حَرَّفَ الْمَسْأَلَةَ وَقَالَ: وَلِبْنُهُمَا مِنْهُ، بَدَلَ قَوْلِهِ: مِنْ رَجُلٍ)) اهـ.

(١) فِي "د": ((امرأة)).

(٢) "تفصيل عقد الفرائد": كتاب الرضاع ق ٩٣/١.

(٣) "القنية": كتاب النكاح - باب فيما يتعلق بالتحليل في نكاح المتعة ق ٣٧/١-ب.

(٤) محمد بن محمد بن محمد، علاء الدين المكي الخوارزمي الشهير بالترجماني (ت ٦٤٥هـ). ("المواهر المضية" ١٦٣/٤ و ٤١٧، "الفوائد البهية" ص ٢٠١، ص ٢٣٨، و "هذبة العارفين" ١٢٥/٢ و وفاته فيها: (٦٥٥هـ)).

(٥) ص ٦٨٢ - "در".

(٦) "الأشياء والنظائر": كتاب القضاء والشهادات والدعاوى ص ٢٧٤-٢٧٥.

(٧) "الفتح": كتاب النكاح - باب الرضاع ٣٢٢/٣ يتصرف.

لم يضمننا وإن تعمّدنا الفساد؛ لغرضه بالاختية. قَبِلَ الابنُ زوجةَ أبيه وقال: تعمّدْتُ الفسادَ غَرَمَ المهرِ، ولو وطَّئها وقال ذلك لا؛ لِزُومِ الحَدِّ، فلم يَلْزَمْ المهرُ...

[١٢٨٩٨] (قوله: لم يضمننا إلخ) بخلاف ما مرَّ^(١) فيما لو أرضعتِ الكبيرةُ ضرَّتَها متعمّدةُ الفسادِ حيثُ ضمنتُ؛ لأنَّ فِعْلَ الكبيرةِ هناك مُستَقِلٌّ بالإفسادِ، فيُضَافُ الإفسادُ إليها، أمّا هُنَا ففِعْلُ كُلِّ مِنَ الكبيرَتَيْنِ غَيْرُ مُستَقِلٍّ بهَا، فَلَا يُضَافُ إلى واحدةٍ منهما؛ لأنَّ الفسادَ باعتبارِ الجمعِ بينَ الأختينِ منهما، بخلافِ الحرمةِ هناك؛ لأنَّه للجمعِ بينَ الأمِّ والبنتِ، وهو يقومُ بالكبيرةِ، "فتح"^(٢) ملخصاً.

[١٢٨٩٩] (قوله: غَرَمَ المهرَ) أي: يجبُ المهرُ على الأبِ، ويرجعُ به على الابنِ، والمسألةُ مذكورةٌ في "الهندية"^(٣) في الحرّمات، وقيلَها ((بما إذا كانتِ الزوجةُ مكرّهةً، وصدّقَ الزوجُ أنَّ التقبيلَ بشهوةٍ يَتَقَعُ الفُرْقَةُ، وإلا فالقولُ له)) اهـ.

وأمّا لو كانتِ مطاوعةً فلا مهرَ لها؛ لأنَّ الفُرْقَةَ جاءتْ مِنْ قِبَلِهَا، ثُمَّ يَنْبَغِي - كَمَا قَالَ "الرَّحْمَتِيُّ" -: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَقْبِداً بِمَا قَبْلَ الدُّخُولِ، وأنَّ المرادُ بالمهرِ نصفُهُ، أمّا بعدَ الدُّخُولِ فلا غَرَمَ؛ لأنَّ المهرَ وَجِبَ بالدُّخُولِ، والأبُ قَدْ اسْتَوْفَاهُ، كَمَا قَالُوا فِي رَجوعِ شَاهِدَي الطَّلَاقِ، إِنَّ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ غَرَمًا نِصْفَ المهرِ، وإنْ بعدَهُ فلا غَرَمَ أصلاً.

[١٢٩٠٠] (قوله: وقال ذلك) أي: تعمّدْتُ الفسادَ.

[١٢٩٠١] (قوله: لا) أي: لا يَغْرَمُ مَا لَزِمَ الأبُ مِنْ نِصْفِ المهرِ، "بِرَازِيَّة"^(٤)، وتعبيره بالنِّصْفِ مُؤَيَّدٌ لِمَا قَالَهُ "الرَّحْمَتِيُّ".

[١٢٩٠٢] (قوله: فلم يَلْزَمْ المهرُ) لأنَّه لَا يُجْمَعُ بَيْنَ حَدِّ ومهرٍ، "بِرَازِيَّة"^(٥)، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَلَهُ الْحَمْدُ عَلَى مَا عَلَّمَ.

(١) "در" ص ٦٧ - وما بعدها.

(٢) "الفتح": كتاب النكاح - باب الرضاع ٣/٣٢٢.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب النكاح - القسم الثاني: الحرّمات بالصهرية ١/٢٧٦.

(٤) "البرازية": كتاب النكاح - الفصل الثاني والثالث ٤/١١٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البرازية": كتاب النكاح - الفصل الثاني والثالث ٤/١١٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

﴿كتاب الطلاق﴾

(هو) لغة: رفع القيد، لكن جعلوه في المرأة طلاقاً وفي غيرها إطلاقاً، فلذا كان:
أنت مُطلقة بالسكون كناية.....

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كتاب الطلاق﴾

لَمَّا ذَكَرَ النِّكَاحَ وَأَحْكَامَهُ اللَّازِمَةَ وَالتَّائِخَةَ عَنْهُ شَرَعَ فِيهِمَا بِهٖ يَرْتَفِعُ، وَقَدَّمَ الرِّضَاعَ؛
لأنه يوجب حرمة مؤبدة بخلاف الطلاق، تقديماً للأشد على الأخف، "بحر" (١).

[١٢٩٠٣] (قوله: لكن جعلوه إلخ) عبارة "البحر" (٢): ((قلوا: إنه استعمل [٣/١٧٧ب] في
النكاح بالتطليق، وفي غيره بالإطلاق، حتى كان الأول صريحاً والثاني كناية، فلم يتوقف على
النية في طلقك، وأنت مطلق بالتشديد، ويتوقف عليها في: أطلقك، ومطلق بالتخفيف)) اهـ.
قال في "البدائع" (٣): ((وهذا الاستعمال في العرف، وإن كان المعنى في اللفظين لا يختلف
في اللغة، ومثل هذا جائز كما يقال: حصان وحصان، فإنه بفتح الحاء يستعمل في المرأة،
وبكسرهما في الفرس)) اهـ.

والظاهر: أنه أراد بالعرف عرف اللغة؛ لأنه صرح (٤) في محل آخر أن الطلاق في اللغة

﴿كتاب الطلاق﴾

(قوله: والتائخة عنه إلخ) هي أحكام الرضاع، كما في "الفتح"، وذكر: ((أن بينه وبين الرضاع
مناسبة من جهة أن كلاهما يوجب الحرمة، إلا أن حرمة الرضاع مؤبدة إلخ)).

(١) "البحر": كتاب الطلاق ٢٠٢/٣.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٢٠٢/٣.

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما بيان ركن الطلاق ٩٨/٣ بتصرف.

(٤) أي: في "البدائع": كتاب الطلاق - شرائط ركن الطلاق - فصل: ومنها النية ١٠٣/٣.

وشرعاً: (رَفْعُ قَيْدِ النِّكَاحِ).....

والشَّرْعُ عبارة عن رَفْعِ قَيْدِ النِّكَاحِ، وَصَرَّحَ^(١) أيضاً بِمَا يَدُلُّ على أَنَّ الطَّلَاقَ في اللُّغَةِ صَرِيحٌ وكناية، فَأَفْهَمَ.

[١٢٩٠٤] (قوله: وَشَرَعاً رَفْعُ قَيْدِ النِّكَاحِ) اعترضَهُم في "البحر"^(٢) بأمور:

((الأول: أَنَّهُمْ قالُوا: رُكْنُهُ اللَّفْظُ الْمُخْصُوصُ الدَّالُّ على رَفْعِ الْقَيْدِ، فينبغي تعريفُهُ بِهِ؛ لأنَّ حَقِيقَةَ الشَّيْءِ رُكْنُهُ، فَعَلَى هذا هو لَفْظُ دَالٍّ على رَفْعِ قَيْدِ النِّكَاحِ.

الثاني: أَنَّ الْقَيْدَ صِوَرُوتُهَا مَمْنُوعَةٌ عن الخُرُوجِ والبُرُوزِ كما في "البدائع"^(٣)، فكانَ هذا التَّعْرِيفُ مُناسِباً للمعنى اللُّغَوِيِّ لا الشَّرْعِيِّ.

الثالث: أَنَّهُ كَانَ يَبْغِي تعريفُهُ بِأَنَّهُ رَفْعُ عَقْدِ النِّكَاحِ بِلَفْظٍ مُخْصُوصٍ ولو مَلاً)) اهـ.

أقول: والجوابُ عن الأولِ أَنَّ الطَّلَاقَ اسْمٌ بمعنى المَصْدَرِ الَّذِي هو التَّطْلِيقُ، كَالسَّلَامِ والسَّرَّاحِ، بمعنى التَّسْلِيمِ والتَّسْرِيحِ، أو مَصْدَرُ طَلَّقْتُ بِضَمِّ اللامِ أو فَتَحَها طَلَقاً كَالْفَسَادِ كَذَا في "الفتح"^(٤)، وتَقَدَّمَ أَنَّهُ لُغَةٌ: رَفْعُ الْوِثَاقِ مُطْلَقاً، أي: حِسْباً كَوِثَاقِ البَعِيرِ والأسِيرِ، ومعنَوياً كَمَا هُنَا، وَأَنَّ المعنى الشَّرْعِيَّ مُسْتَعْمَلٌ في اللُّغَةِ أيضاً، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ حَقِيقَةَ الطَّلَاقِ الشَّرْعِيِّ هو الحَدَثُ الَّذِي هو مَدْبُولُ المَصْدَرِ لا نَفْسُ اللَّفْظِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ أَمراً معنَوياً لا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِلَفْظِهِ المُسْتَعْمَلِ فِيهِ قِيلَ: إِنَّ رُكْنَهُ اللَّفْظُ، فَلَيْسَ اللَّفْظُ حَقِيقَتُهُ، بَلْ دَالٌّ عَلَيْهِ، فَلِذَا قالَ "المَصْنُفُ" تَبَعاً لـ "الفتح"^(٥):

٤١٤/٢

(قوله: كما في "البدائع") تَعَامَ عِبَارَتُهُ هُنَا: ((وَرَفَعُهُ يَحْصُلُ بِالْإِذْنِ لَهَا بِالخُرُوجِ والبُرُوزِ، فكانَ هذا (الخ)، ثُمَّ إِنَّ الاعتِرَاضَ الثَّالِثَ ثَمَرَةُ الثَّانِي وَمُتَفَرِّعٌ عَلَيْهِ.

(١) أي: في "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما بيان ركن الطلاق ٩٨/٣.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٢/٣ وما بعدها بتصرف.

(٣) "البدائع": كتاب النكاح - فصل: ومن ملك الحبس والقيد ٣٣١/٢.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق ٣٢٥/٣.

(٥) أي: في "الفتح".

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق ٣٢٥/٣.

((أنه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص)).

وعن الثاني والثالث^(١) أن المراد بالقيد العقد؛ ولذا قال في "الجمهرة"^(٢): ((هو في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقد النكاح))، فقد فسره بالمعنى المصدرى كما قلنا أولاً، وعبر عن رفع القيد بحل العقد، أي: بفك رابطة النكاح [١٧٨٣/٣] استعارة، والمراد برفع العقد رفع أحكامه؛ لأن العقود كلمات لا تبقى بعد التكلم بها كما حققه في "التلويح"^(٣) في بحث العلل، وعن هذا قال في "البدائع"^(٤): ((وأما بيان ما يرفع حكم النكاح فالطلاق))، وقال^(٥) قبله: ((للنكاح الصحيح أحكام، بعضها أصلي، وبعضها من التوابع، فالأول جل الوطء إلا لعارض، والثاني جل النظر وملك المتعة وملك الحبس وغير ذلك)) اهـ.

وأما ما أورده في "البحر"^(٦) - من أن آثار العقد العدة في المدخول بها؛ فلذا لم يفسروه برفع العقد - فيه أن العدة ليست من أحكام النكاح؛ لأنه غير موضوع لها، وكونها من آثاره لا ينافي وجودها بعد رفع أحكامه، كما أن نفس الطلاق من آثار عقد النكاح، ولا يصح أن يكون من أحكامه.

(قوله: فالأول جل الوطء إلخ) الظاهر أن جل الوطء من التوابع، وملك المتعة من الأصلي.
(قوله: وأما ما أورده في "البحر" إلخ) أي: ذكره، وعبارته: ((وقد يقال: إنما لم يقولوا: رفع العقد لبقاء آثاره من العدة، إلا أنه يخص المدخول بها، وأما غير المدخول بها فلا أثر بعد الطلاق)).

(١) أي: والجواب عن الثاني والثالث.

(٢) "الجمهرة النيرة": كتاب الطلاق ٩٩/٢.

(٣) "التلويح": الركن الرابع في القياس - العلة ١٣٢/٢.

(٤) "البدائع": كتاب النكاح - فصل: وأما بيان ما يرفع حكم النكاح ٣٣٦/٢.

(٥) أي: في "البدائع": كتاب النكاح - فصل: وأما بيان حكم النكاح ٣٣١/٢ بصرف.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٣/٣.

في الحالِ بالبائنِ (أو المآلِ) بالرجعيّ (بلفظٍ مخصوص).....

بيان ذلك أنّ العقودَ عللٌ لأحكامها كما صرّحوا به، وقالوا أيضاً: إنّ الخارجَ المتعلّق بالحكم إنّ كان مؤثراً فيه فهو العلة، وإن كان مُفضيًّا إليه بلا تأثير فهو السبب، وإن لم يكن مؤثراً فيه ولا مُفضيًّا إليه فإن توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط، وإلا فإن دُلَّ عليه فهو العلامة، وتماثله في كتب الأصول، ولا شبهة أنّ عقد النكاح علةٌ لحلّ الوطء ونحوه، لا لرفع الحِلِّ، بل رفع الحِلِّ علته الطلاق؛ لأنّه وضع له، نعم النكاح شرطه، كما أنّ الطلاق شرطٌ لوجوب العدة الواجبة لأجله، فقد صرّحوا في باب العدة أنّ شرطها رفع النكاح أو شبهته^(١)، فالنكاح شرطٌ لانقضاء الطلاق شرطاً^(٢) للعدة، فصَحَّ كونها من آثاره بهذا الاعتبار، فافهم.

[١٢٩٠٥] (قوله: في الحالِ بالبائنِ) متعلّقان بـ (رفع).

[١٢٩٠٦] (قوله: أو المآلِ) أي: بعد انقضاء العدة أو انضمام طَلقتين إلى الأولى، وعليه فلو ماتت في العدة أو بعد ما راجعها ينبغي أن يتبيّن عدم وقوع الطلقة الأولى، حتّى لو خَلَفَ أنّه لم يوقع عليها طلاقاً قط لا يَحْتَ، "بحر"^(٣)، وفيه^(٤): أنّ المراجعة تقتضي وقوع الطلاق، فقد صرّح "الزَيْلَعِي"^(٥) وغيره بأنّ المراجعة بدون وقوع الطلاق مُحَالٌ، "مقدسي"، فالصواب في تعريفه الشامل لنوعه ما في "الفهستاني"^(٦) من أنّه: ((إزالة النكاح أو نقصان حِلِّه بلفظٍ مخصوص)).

قلت: ولذا قال في "البدائع"^(٧): ((أما الطلاق الرجعيّ فالحكم الأصليّ له: نقصان العدد،

(قوله: فقد صرّحوا في باب العدة أنّ شرطها رفع النكاح إلخ) وسيبها: عقد النكاح المتأكّد بالتسليم، وما جرى مجراه من موت أو خلوة.

(١) أي: أو شبهة رفع النكاح.

(٢) (شرطاً) مفعولٌ لـ (انقضاء).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٣/٣.

(٤) هذا لإيراد على صاحب "البحر".

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق ١٩٣/٢.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الطلاق ٣٠١/١.

(٧) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما بيان حكم الطلاق ١٨٠/٣ ينصرف.

هو ما اشتمل على الطلاق، فخرَجَ الفُسُوخُ كخيارِ عتيٍّ وبلوغٍ وردٍّ، فإنه فسخٌ لا طلاقٌ،.....

[١٧٨ق/ب] فأما زوالُ الملكِ وحلُّ الوطءِ فليسَ بحكمٍ أصليٍّ لهُ لازمٌ حتَّى لا يثبتُ للحالِ، بل بعدَ انقضاءِ العدةِ وهذا عندنا، وعندَ الشافعيِّ زوالُ حلِّ الوطءِ من أحكامِهِ الأصليةِ لهُ حتَّى لا يحلَّ لهُ وطؤها قبلَ الرجعة^(١).

[١٢٩٠٧] (قوله: هو ما اشتمل على الطلاق) أي: على مادةٍ (ط ل ق) صريحاً، مثل أنتِ طالق، أو كنايةً كمطلقةٍ بالتخفيف، [وهجاء طالق بلا تركيب]^(٢) كانت (ط ل ق)^(٣)، وغيرهما كقولِ القاضي: فرقتُ بينهما، عندَ إباءِ الزوجِ الإسلامَ والعنةَ واللَّعانِ وسائرِ الكناياتِ المفيدةِ للرجعةِ والنيونةِ ولفظِ الخلعِ، "فتح"^(٤)، لكن قوله: ((وغيرهما)) - أي: غير الصريح والكناية - يفيدُ أنَّ قولَ القاضي: فرقتُ والكناياتِ ولفظِ الخلعِ ممَّا اشتملَ على مادةٍ ((ط ل ق))، وليسَ كذلك، فالنَّاسِبُ عطفُهُ على ((ما اشتمل))، والضَّميرُ عائِدٌ على ((ما))، وثناؤه نظراً للمعنى؛ لأنَّهُ واقعٌ على الصريحِ والكناية.

[١٢٩٠٨] (قوله: فخرَجَ الفُسُوخُ إلخ) قال في "الفتح"^(٥): ((فخرَجَ تفريقُ القاضي في إياها، وردُّ أحدِ الزوجينِ، وتباينِ الدَّارينِ حقيقةً وحكماً، وخيارُ البلوغِ، والعِتقُ، وعدمُ الكفاعةِ، ونقصانُ المهرِ؛ فإنَّها ليستَ طلاقاً)) اهـ.

وقد مرَّ^(٦) نظماً في باب الوليِّ ما هو طلاقٌ، وما هو فسخٌ، وما يُشترطُ فيه قضاءُ القاضي،

(١) في "ب": ((الراجعة))، وهو خطأ، وفي "م": ((المراجعة))، وما أثبتاه من "الأصل" و"٣" هو الموافق لما في "البدائع".

(٢) ما بين المنكسرين من "الفتح"، والسياق يقتضيها لتوضيح المعنى؛ إذ النقلُ عن "الفتح".

(٣) في النسخ جميعها: ((ط ل ق))، وما أثبتاه من "الفتح" هو الصواب.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق ٣/٣٢٥.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق ٣/٣٢٥.

(٦) "در" ٨/٢٤٤ وما بعدها.

وبهذا عُلِمَ أنَّ عبارة "الكنز"^(١) و"الملتقى" منقوضة طرداً وعكساً، "بحر"^(٢).
 (وإيقاعه مباح) عند العامة؛ لإطلاق الآيات، "أكمل". (وقيل) قائله "الكمال"
 (الأصح حظه) أي: منعه (إلا لحاجة) كريمة وكبير، والمذهب الأول كما في "البحر"،

وما لا يشترط، فراجعته.

[١٢٩٠٩] (قوله: وبهذا) أي: بزيادة قوله: ((أو المآلر))، وقوله: ((بلفظ مخصوص)).
 [١٢٩١٠] (قوله: عبارة "الكنز"^(٣)) و"الملتقى"^(٤) هي رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح.
 [١٢٩١١] (قوله: منقوضة طرداً وعكساً) أي: أنها غير مانعة لدخول الفسوخ فيها، وغير
 جامعة لخروج الرجعي.

[١٢٩١٢] (قوله: كريمة) هي الظن والشك، أي: ظن الفاحشة.
 [١٢٩١٣] (قوله: والمذهب الأول) لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَطُلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق - ١]
 ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ﴾ [البقرة - ٢٣٦]، ولأنه ﷺ طلق "حفصة"^(٥) لا لرؤية ولا كبير،

(١) في "د" زيادة: ((قوله: وبهذا عُلِمَ أنَّ عبارة "الكنز" إلخ، قال في "البحر": هو رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح،
 فخرج ((بالشرعي)): القيد الحسي، و((بالنكاح)): العتق، ولو اقتصر على رفع قيد النكاح لخرجا به، ويرد عليه أنه
 منقوض طرداً وعكساً: أمّا الأول: فبالفسخ كتفريق القاضي بإبائها عن الإسلام، وردة أحد الزوجين، وخيار البلوغ
 والعتق، فإن تفريق القاضي ونحوه فيه فسخ وليس بطلاق، وقد وجد الحد ولم يوجد الحدود. وأمّا الثاني: فبالطلاق
 الرجعي فإنه ليس فيه رفع قيد، فقد انتفى الحد ولم ينتفِ الحدود، فالحد الصحيح قولنا: ((رفع قيد النكاح حالاً
 أو مآلاً بلفظ مخصوص)) فخرج بقيد ((النكاح)): الحسي والعتق، و((بلفظ المحصور)): الفسخ؛ لأن المراد به ما
 اشتمل على مادة الطلاق صريحاً وكتابة، وسائر الكنايات الرجعية والباتنة، ولفظ الخلع، وقول القاضي: فرقت بينكما
 عند إبقاء الزوج عن الإسلام، وفي اللغة واللعان، ودخل الرجعي بقولنا: أو مآلاً انتهى)). ق ١٧٥/ب.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٢/٣.

(٣) انظر "شرح المعنى على الكنز": كتاب الطلاق ١٦٩/١.

(٤) "ملتقى الأبحر": كتاب الطلاق ٢٥٩/١.

(٥) أخرجه أبو داود (٢٢٨٣) كتاب الطلاق - باب في الرجعة، والنسائي ٢١٣/٦ كتاب الطلاق - باب الرجعة -
 ووقع فيه: عن ابن عباس عن ابن عمر، - وهو تحريف -، وابن ماجه (٢٠١٦) كتاب الطلاق وابن حبان
 (٤٢٧٥) كتاب الطلاق - باب الرجعة، وأبو يعلى (١٧٣)، والحاكم في "المستدرک" ١٩٧/٢ وقال: صحيح على
 شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٢١/٧ - ٣٢٢ كتاب الخلع والطلاق -
 باب بإحالة الطلاق. كلهم من حديث عمر رضي الله عنه. وفي الباب عن أنس، وعمار بن ياسر.

وقولهم: الأصل فيه الخطرُ معناه: أنَّ الشارع تركَ هذا الأصلَ فأباحه،.....

وَكَذَا فَعَلَهُ الصَّحَابَةُ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اسْتَكْتَرَا النَّكَاحَ وَالطَّلَاقَ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الطَّلَاقُ»^(١) فَلَمَّا رُذِّ بِالْحَلَالِ مَا لَيْسَ فَعَلُهُ بِإِلاَزمٍ، الشَّامِلُ لِلْمَنَاحِ وَالْمُنْدُوبِ وَالْمَكْرُوهِ كَمَا قَالَهُ "الشُّعْبِيُّ" "بِحَرْ" ^(٢) مُلْخَصًا.

قلت: لكنَّ حاصلَ الجوابِ أنَّ كونهَ مَبْغُوضًا لَا يُبَاقِي كونهَ حَلَالًا؛ فَإِنَّ الْحَلَالَ بِهَذَا الْمَعْنَى يَشْمَلُ الْمَكْرُوهَ وَهُوَ مَبْغُوضٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُريدَ بِالْحَلَالِ مَا لَا [١٧٩/٣] يَرْجَحُ تَرْكُهُ عَلَى فَعْلِهِ، وَأَنْتَ خَيْرٌ أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ مُؤَيَّدٌ لِلْقَوْلِ الثَّانِي، وَيَأْتِي بَعْدَهُ تَأْيِيدُهُ أَيْضًا، فَافْهَمْ.

٤١٥/٢

[١٢٩١٤] (قَوْلُهُ: وَقَوْلُهُمْ إِنْ جَوَابٌ عَنْ قَوْلِهِ فِي "الْفَتْحِ" ^(٣)): إِنَّ قَوْلَهُمْ بِإِبَاحَتِهِ وَإِبْطَالَهُمْ قَوْلَ مَنْ قَالَ: لَا يُبَاحُ إِلَّا لِكَبِيرٍ أَوْ رِيَّةٍ بِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَلَّقَ "حَفْصَةَ" وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنَافٍ لِقَوْلِهِمْ: الْأَصْلُ فِيهِ الْخَطَرُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كُفْرَانِ نِعْمَةِ النَّكَاحِ وَالْإِبَاحَةِ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْخَلَاصِ؛ وَلِحَدِيثِ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ»، وَأَجَابَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٤) ((بِأَنَّ هَذَا الْأَصْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَحْظُورٌ شَرْعًا، وَإِنَّمَا يَفِيدُ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْخَطَرُ، وَتُرِكَ ذَلِكَ بِالشَّرْعِ، فَصَارَ الْحِلُّ هُوَ الْمَشْرُوعُ، فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ: الْأَصْلُ فِي النَّكَاحِ الْخَطَرُ، وَإِنَّمَا أُبَيِّحَ لِلْحَاجَةِ إِلَى التَّوَالِدِ وَالتَّنَاسُلِ، فَهَلْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مَحْظُورٌ؟! فَالْحَقُّ إِبَاحَتُهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ طَلَبًا لِلْخَلَاصِ مِنْهَا؛ لِلدَّلِيلَةِ الْمَارَّةِ)) اهـ.

أقول: لَا يَخْفَى مَا بَيْنَ الْأَصْلَيْنِ مِنَ الْفَرْقِ، فَإِنَّ الْخَطَرَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي النَّكَاحِ قَدْ زَالَ

(١) أخرجه أبو داود (٢١٧٨) كتاب الطلاق - باب في كراهية الطلاق، وابن ماجه (٢٠١٨) كتاب الطلاق والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٢٢/٧ كتاب الخلع والطلاق - باب ما جاء في كراهية الطلاق، والحاكم ١٩٦/٢، والبيهقي في "شرح السنة" ١٥٩/٩ من حديث معروف بن واصل وعبيد الله الصامي عن معارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً، وقد اختلف على معروف في وصله وإرساله ولفظ الحاكم: ((ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من (الطلاق)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٥٣ - ٢٥٤.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق ٣/٣٢٦ - ٣٢٧ بتصريف.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٥٤ - ٢٥٥.

بالكَلْيَةِ، فلم يَنْقَ فيه حظراً أصلاً إلا لعارض خارجي، بخلاف الطلاق فَقَدْ صَرَّحَ في "الهداية"^(١): ((بأنه مشروع في ذاته مِنْ حيثُ إنه إزالة الرِّقِّ^(٢)))، وأنَّ هذا لا يُنَاقِي الحظرَ لمعنى في غيره، وهو ما فيه مِنْ قَطْعِ النِّكَاحِ الَّذِي تَعَلَّقَتْ بِهِ الْمَصَالِحُ الدِّينِيَّةُ وَالدُّنْيَوِيَّةُ)) اهـ.

فهذا صريح في أنه مشروع ومحظور من جهتين، وأنه لا مُنَافَاةَ في اجتماعيهما؛ لاختلاف الحَيْثِيَّةِ كَالصَّلَاةِ في الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ، فكونُ الأصلِ فيه الحظرَ لم يَزُلْ بالكَلْيَةِ، بل هو باقٍ إلى الآن، بخلاف الحظرِ في النِّكَاحِ؛ فإنه مِنْ حيثُ كونه انتفاعاً بجزءِ الْأَدَمِيِّ الْمُحْتَرَمِ، وإطلاعاً على الْعَوْرَاتِ قد زالَ للحاجةِ إلى التَّوَلُّدِ وبقاءِ الْعَالَمِ، وأما الطُّلَاقُ فَإِنَّ الْأَصْلَ فيه الحظرُ، بمعنى أنه محظورٌ إلا لعارضٍ يُبَيِّحُهُ، وهو معنى قولهم: الْأَصْلُ فيه الحظرُ، والإباحةُ للحاجةِ إلى الْخُلَاصِ، فإذا كَانَ بلا سببٍ أصلاً لم يَكُنْ فيه حاجةٌ إلى الْخُلَاصِ، بل يكونُ حُمَقاً وسَفَاهَةً رأيٍ ومجرّدَ كُفْرَانِ النِّعْمَةِ وإخلاصِ الْإِنْيَاءِ بِهَا وبأهلها وأولادها؛ وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّ سَبِيَّهُ الْحَاجَةُ إِلَى الْخُلَاصِ عِنْدَ تَبَايُنِ الْأَخْلَاقِ وَعُرُوضِ الْبُغْضَاءِ الْمَوْجِبَةِ عَدَمَ إِقَامَةِ حُدُودِ [١٧٩٣/٣] اللَّهُ تَعَالَى، فليستِ الْحَاجَةُ مَخْتَصَّةً بِالْكَثِيرِ وَالرَّيَّةِ كَمَا قِيلَ، بل هي أَعْمُ كَمَا اخْتَارَهُ في "الفتح"^(٣)، فحيثُ مَجْرَدُ عَنِ الْحَاجَةِ الْمُبِيحَةِ لَهُ شُرْعاً يَنْقَى عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْحَظَرِ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَطَقْنَاكُمْ فَلَا يَبْعُوْا عَلَيْهِنَّ سَبِيْلًا﴾ [النساء - ٣٤] أي: لَا تَطْلُبُوا الْفِرَاقَ، وعليه حديثُ: ((أَبْغَضُ الْحَالِلِ إِلَى اللَّهِ الطُّلَاقُ))، قال في "الفتح"^(٤):

((وَيُحْمَلُ لَفْظُ الْمَبَاحِ عَلَى مَا أُبَيِّحَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، أَعْنِي: أَوْقَاتَ تَحَقُّقِ الْحَاجَةِ الْمُبِيحَةِ)) اهـ.

وإذا وَجَدْتَ الْحَاجَةَ الْمَذْكُورَةَ أُبَيِّحَ، وعليها يُحْمَلُ مَا وَقَعَ مِنْهُ ﷺ وَمِنْ أَصْحَابِهِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَكْمَةِ صَوْنًا لَهُمْ عَنِ الْعَبَثِ وَالْإِنْيَاءِ بلا سببٍ، فَقَوْلُهُ في "البحر"^(٥): ((إِنَّ الْحَقَّ إِبَاحَتُهُ لغيرِ حَاجَةٍ

(١) "الهداية": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٢٢٧/١ بتصرف.

(٢) قال "العيني": ((أي: إزالة قيد النكاح)) وقال "الكامل": ((فإنه في ذاته إزالة الرِّقِّ لما قدمنا من أن النكاح نوع

رق)). انظر "البنية": ١٠/٥، "الفتح": ٣٣٢/٣.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق ٣٢٧/٣.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق ٣٢٧/٣.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٥/٣.

طلباً للخلاص منها)) إن أراد بالخلّاص منها الخلاص^(١) بلا سبب كما هو المتبادر منه فهو ممنوع؛ لمخالفته لقولهم: إن إباحته للحاجة إلى الخلاص، فلم يُبيحوه إلا عند الحاجة إليه، لا عند مجرد إرادة الخلاص، وإن أراد الخلاص عند الحاجة إليه فهو المطلوب.

وقوله في "البحر"^(٢) أيضاً: ((إن ما صحّحه في "الفتح" اختيار للقول الضعيف وليس المذهب عن علمائنا)) فيه نظر؛ لأن الضعيف هو عدم إباحته إلا لكبر أو رية، والذي صحّحه في "الفتح"^(٣) عدم التقيد بذلك كما هو مقتضى إطلاعهم الحاجة، وبما قرّره أيضاً زال التناهي بين قولهم بإباحته وقولهم إن الأصل فيه الحظر؛ لاختلاف الحيثية، وظهر أيضاً أنه لا مخالفة بين ما ادّعى أنه المذهب وما صحّحه في "الفتح"، فاعتنم هذا التحرير؛ فإنه من فتح القدير.

(قوله: وظهر أيضاً أنه لا مخالفة بين ما ادّعى أنه المذهب وما صحّحه في "الفتح" إلخ) فيه أن الذي يفيدُه كلام "الفتح" اختيار القول بالحظر إلا لحاجة أي حاجة كانت، وهذا هو المذهب على ما يفيد تحقيق "المحشي"، ومقابلته: القول بإباحته ولو لدون حاجة وهو الضعيف، وإن ادّعى صاحب "البحر" أنه المذهب كما يفيد عبارته ذلك، وليس لهم قول بعدم إباحته إلا لكبر أو رية دون غيرهما، حتى يصح أن يقال: لا مخالفة بين ما ادّعى في "البحر" أنه المذهب، وبين ما صحّحه في "الفتح"، تأمل، وليس في قول "البحر" - نقلاً عن "المعراج": ((إيقاع الطلاق مباح، وإن كان مبغضاً في الأصل عند عامة العلماء، ومن الناس من يقول: لا يسّاح إيقاعه إلا لضرورة من كبر سين أو رية)) - إحد - ما يدل على أنه لا يسّاح لغيرهما من الحاجات، بل مراده: أنه يسّاح عند تحقق إحدى الحاجتين المذكورتين أو نحوهما، فحين ما ادّعى في "البحر": ((أنه المذهب من أنه يسّاح ولو بثون حاجة))، وبين ما صحّحه في "الفتح" مخالفة ظاهرة، نعم إذا قيّد قولهم: ((إباحته)) بما إذا وجدت الحاجة تزول المخالفة، لكنه خلاف تصريح "البحر" بالإباحة ولو بثون حاجة.

(١) ((منها الخلاص)) سابق من "الأصل".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٥٤.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق ٣/٣٢٧.

بل يُسْتَحَبُّ لو مؤذية أو تاركة صلاة، "غاية". ومفاده أن لا إثم بمعاشرة مَنْ لا تصلي.
ويجب لو فات الإمساك بالمعروف، ويحرم لو بذعياً.....

[١٢٩١٥] (قوله: بل يُسْتَحَبُّ) إضراب انتقالي، "ط"^(١).

[١٢٩١٦] (قوله: لو مؤذية) أطلقه فشمل المؤذية له أو لغيره بقولها أو بفعلها، "ط"^(٢).

[١٢٩١٧] (قوله: أو تاركة صلاة) الظاهر أن ترك الفرائض غير الصلاة كالصلاة، وعن ابن

مسعود^(٣): ((لأن ألقى الله تعالى وصداقها بذممي خير من أن أعاشر امرأة لا تصلي))، "ط"^(٤).

[١٢٩١٨] (قوله: ومفاده) أي: مفاد استحباب طليعها، وهذا قاله في "البحر"^(٥) وقال:

((ولهذا قالوا في "الفتاوى": له أن يضربها على ترك الصلاة، ولم يقولوا^(٦) عليه، مع أن في ضربها

على تركها روايتين ذكرهما "قاضي خان"^(٧)) اهـ.

[١٢٩١٩] (قوله: لو فات الإمساك بالمعروف) كما لو كان خصياً أو محبباً أو عنيماً أو

شكازاً أو مسحراً، والشكاز - بفتح الشين المضممة [١٨٠ ق/٣] وتشديد الكاف وبالزاي -: هو الذي

تتشير آله للمرأة قبل أن يخاطبها، ثم لا تتشير آله بعده لجماعها، والمسحر بفتح الحاء المشددة وهو

المسحور، ويسمى المربوط في زماننا، "ح"^(٨) عن "شرح الوهبانية"^(٩).

[١٢٩٢٠] (قوله: لو بذعياً) يأتي^(١٠) بيانه.

(١) "ط": كتاب الطلاق ١٠٢/٢.

(٢) "ط": كتاب الطلاق ١٠٢/٢.

(٣) لم نعر عليه فيما بين أيدينا من المصادر الحديثة.

(٤) "ط": كتاب الطلاق ١٠٢/٢.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٥/٣.

(٦) في "ب": ((يعرلوا))، وهو تحريف.

(٧) "الحانية": كتاب النكاح - باب النفقة - فصل في حقوق الزوجة ٤٤٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "ح": كتاب الطلاق ق/١٧٥ - ب.

(٩) "تفصيل عقد الرائد": فصل من كتاب الطلاق ق/٩٤ بتصرف.

(١٠) ص ١٠٧ - وما بعدها "در".

وَمِنْ مُحَاسِنِهِ التَّخْلُصُ بِهِ مِنَ الْمَكَارِهِ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ طُلَاقَ الدَّوْرِ بِنَحْوِ:
إِنْ طَلَّقْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا.....

[١٢٩٢١] (قوله: وَمِنْ مُحَاسِنِهِ التَّخْلُصُ بِهِ مِنَ الْمَكَارِهِ) أي: الدِّينِيَّةُ والدُّنْيَوِيَّةُ، "بحر" (١)، أي: كَأَنَّ عَجَزَ عَنْ إِقَامَةِ (٢) حَقُوقِ الزَّوْجَةِ (٣)، أَوْ كَانَ لَا يَشْتَهِيهَا، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" (٤): ((ومنها: أي: مِنْ مُحَاسِنِهِ جَعَلَهُ يَبِيدُ الرَّجَالَ دُونَ النِّسَاءِ لِاخْتِصَاصِهِنَّ بِنُقْصَانِ الْعَقْلِ وَغَلْبَةِ الْهَوَى وَنُقْصَانِ الدِّينِ (٥)، وَمِنْهَا: شَرْعُهُ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ النَّفْسَ كَذُوبَةً، رُبَّمَا تَظْهَرُ عَدَمَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، ثُمَّ يَحْصُلُ النَّدَمُ، فَشَرَعَ ثَلَاثًا لِيُجَرِّبَ نَفْسَهُ أَوَّلًا وَثَانِيًا)) اهـ مُلَخَّصًا.

مطلب في (٦) طلاق الدَّوْرِ

[١٢٩٢٢] (قوله: وَبِهِ) أي: بِكَوْنِ التَّخْلُصِ الْمَذْكُورِ مِنْ مُحَاسِنِهِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَقَعْ طُلَاقُ الدَّوْرِ لَفَاتَتْ هَذِهِ الْحِكْمَةُ اهـ "ح" (٧)، وَسُمِّيَ بِالدَّوْرِ؛ لِأَنَّهُ دَارُ الْأَمْرِ بَيْنَ مُتَنَافِسِينَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ وَقُوعِ الْمُنْجَزِ وَقُوعُ الثَّلَاثِ الْمُعْلَقَةِ قَبْلَهُ، وَيَلْزَمُ مِنْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ قَبْلَهُ عَدَمُ وَقُوعِهِ، فَلَيْسَ الْمَرَادُ الدَّوْرَ

٤١٦/٢

(١) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٥/٣.

(٢) في "م": ((إقامته)).

(٣) في "ب" و"ب": ((الزوجية)).

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق ٣٢٧/٣.

(٥) روى البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال لجمع من النساء في حديث طويل: ((...)) ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن)). فتوهم بعضهم أن الإسلام ينقص المرأة أحياناً من ظاهر ما ورد في هذا الحديث. وليس الأمر كذلك، فأما وصف النبي ﷺ المرأة بالنقصان في العقل، فما هو معلوم في مبادئ علم النفس التربوي أن المرأة أقوى عاطفة من الرجل، وعليه فالمقصود من نقص عقلها غلبة عاطفتها على عقلها، وبهذا التقابل التكاملي بين غلبة عاطفة المرأة على عقلها وغلبة عقل الرجل على عاطفته يكمن سرُّ سعادته كُلُّ مُنْهَمَا بِالْآخِرِ.

وأما وصف النبي ﷺ المرأة بالنقصان في الدين فإنه يعني أن الله خفف عنها بعض التكاليف الدينية فهي لَا تُكَلِّفُ مثلاً بالصلاة والصيام أثناء الحيض والنفاس، وعلى ذلك فلا ينقص من ثوابها شيء بهذا الذك، والمتأمل لرواية الحديث بتماها يظهر له ذلك واضحاً جلياً والله تعالى أعلم.

انظر كتاب "المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني" للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي صـ ١٧٣ وما بعدها.

(٦) ((في)) ليست في "ب" و"م".

(٧) "ح": كتاب الطلاق ١٧٥/ب.

واقع إجماعاً كما حرّره "المصنّف" معزياً لـ "جواهر الفتاوى"، حتى لو حكّم بصحّة
الدّور حاكماً لا ينفذ أصلاً.....

المُصْطَلَح عليه في علم الكلام، وهو توقّف كلّ من الشّيين على الآخر، فيلزم توقّف الشّيء على نفسه وتأخّره إمّا مرتبة أو مرتبتين، "ط" (١).

[١٢٩٢٣] (قوله: واقع) أي: إذا طلقها واحدة يقع ثلاث، الواحدة المنحّزة وثنان من المعلقة، ولو طلقها اثنين وقعاً واحدة من المعلقة، أو طلقها ثلاثاً يقعن، فينزل الطلاق المعلق لا يصادف أهلية فيلغو، ولو قال: إن طلقتك فانت طالق قبله، ثم طلقها واحدة وقع ثنان، المنحّزة والمعلقة، وقس على ذلك، كذا في "فتح القدير" (٢).

[١٢٩٢٤] (قوله: حتى لو حكّم إلخ) تفرّيع على قوله: واقع إجماعاً، ثم هذا ذكره "المصنّف" أيضاً عن "جواهر الفتاوى"، فإنه قال: ((ولو حكّم حاكم بصحّة الدور وبقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه، ويجب على حاكم آخر تفريقهما؛ لأنّ مثل هذا لا يمدّ خلافاً؛ لأنّه قولٌ مجهولٌ باطلٌ فاسدٌ ظاهرٌ البطلان))، ونقل قبله عن "جواهر الفتاوى" أنّ هذا القول لـ "أبي العباس ابن سريج" (٣) من أصحاب "الشافعي"، وأنّه أنكر عليه جميع أئمة المسلمين، وأنّه قولٌ مخترعٌ؛ فإنّ الأئمة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف من "أبي حنيفة" و"الشافعي" وأصحابهما [١٨٠ ق/٣ ب] أجمعت على أنّ طلاق المكلّف واقعٌ. اهـ.

قلت: لكنّ يشكّل على الإجماع أنّ كثيراً من أئمة الشافعية قالوا بصحّة الدور، كـ "المرّني" و"ابن الحداث" و"القفال" والقاضي "أبي الطيّب" و"البيضاوي"، وكذا "الغزالي" و"السبكي"، لكنهما رجّحا عنه، وقد عزّا في "فتح القدير" (٤) القول ببطلان الدور إلى بعض المتأخّرين من مشايخنا، والقول بصحّته وأنّها لا تطلق إلى أكثرهم، وانتصر له صاحب "البحر"،

(١) "ط": كتاب الطلاق ١٠٣/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣٧١/٣ بتصرف.

(٣) أبو العباس، أحمد بن عمر بن سريج البغداديّ القاضي الشافعي (ت ٣٠٦هـ). ("سير أعلام النبلاء" ٢٠١/١٤، "طبقات الشافعية الكبرى" ٢١/٣، "الوفاي بالوفيات" ٢٦٠/٧).

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣٧٢/٣.

لكن رأيت مؤلفاً حافلاً للعلامة "ابن حجر المكي" (١) في بطلانيه، ((وأنه قول أكثر الشافعية، وأن "القرافي" من المالكية نقل عن شيخه "العز بن عبد السلام" الشافعي الملقب بـ "سلطان العلماء" أنه لا يصح، بل يحرم تقليد القائل بصحة، ويُنفَضُ قضاء القاضي به؛ لمخالفته لقواعد الشرع، وقال: إنه شنع على القائل به جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة، وأنه نقل بعض الأئمة عن "أبي حنيفة" وأصحابه الاتفاق على فسَادِ النُّور، وإنما وقعَ عنهم في وقوع الثلاث أو المنحَرِ وحده، وأن شارح (٢) "الإرشاد" قال: إنَّ المعتمد في الفتوى وقوع المنحَر، وعليه العمل في الديار المصرية والشامية، وعزاه "الرافعي" إلى "أبي حنيفة"، وأنه بالغ "السروجي" من الحنفية فقال: إنه يشبه مذاهب النصاري أنه لا يُمكن الرُّوج إيقاع طلاق على زوجته مدَّة عمره)) اهـ ملخصاً، وذكر في "فتح القدير" (٣) أيضاً أنَّ القول بصحة النُّور مخالفٌ لحُكْمِ اللُّغَةِ، ولحُكْمِ العقل، ولحُكْمِ الشرع، وقرَّره بما لا مزيدَ عليه، فارجع إليه.

(تنبيه)

قد بَانَ لَكَ أنَّ المعتمدَ عند الشافعية وقوع المنحَر فقط، بناءً على إبطال الكلام كله، وهو جملة التعليق، وقد مرَّ (٤) عن "الفتح" الجزم بوقوع الثلاث عندنا، بناءً على إبطال لفظ (قبله) فقط؛ لأنَّ النُّورَ إنما حصلَ به، ونقل "ابن حجر" عن "مغني الحنابلة" (٥) حكاية القولين عنهما، وقمنا (٦) عنه (٧) ما يفيد أنَّ الخلاف ثابتٌ عندنا أيضاً، والله أعلم.

(١) وهذا للؤلؤ الحافل ضمن "تأواه الكبرى". انظر "الفتاوى الكبرى": كتاب الطلاق ١٧٩/٤ وما بعدها.

(٢) هو كمال الدين موسى بن زين العابدين ابن الرِّداد البكري الصِّديقي الشافعي (ت ٩٢٣هـ) واسم الكتاب: "الكوكب الوقاد في شرح الإرشاد". و"الإرشاد" لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن المقرئ اليمني الشافعي (ت ٨٣٦هـ). ("كشف الظنون" ٦٩/١، "النور السافر" ص ١١٥، "إيضاح المكنون" ٣٩٥/٢).

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣٧١/٣.

(٤) المقولة [١٢٩٢٣] قوله: ((واقع)).

(٥) "المغني" لابن قدامة: كتاب الطلاق - فصل: وإن قال لزوجته إذا طلقك ٢١٠/١٠ - ٢١١.

(٦) في المقولة نفسها.

(٧) أي: عن ابن حجر. ولفظة ((عنه)) ساقطة من "ب" و"م".

(وأقسامه ثلاثة: حسن، وأحسن، وبذعي) يائمه به، وألفاظه: صريح، وملحق به، وكناية (ومحله المنكوحه).....

(١٢٩٢٥) (قوله: وأقسامه ثلاثة إلخ) يأتي^(١) بيانه قريباً.

(١٢٩٢٦) (قوله: صريح) هو ما لا يستعمل إلا في حل عقدة النكاح، سواء كان الواقع به

رجعياً أو بائناً، كما سيأتي^(٢) بيانه في الباب الآتي. [١/١٨١ ق/٣]

(١٢٩٢٧) (قوله: وملحق به) أي: من حيث عدم احتياجه إلى النية كلفظ التحريم، أو من

حيث وقوع الرجعي به وإن احتاج إلى نية كاعتدائي، واستبرئي رجماً، وانت واحدة، أفاده "الرحمني".

(١٢٩٢٨) (قوله: وكناية) هي: ما لم يوضع للطلاق واحتمله غيره، كما سيأتي^(٣) في بابيه.

(١٢٩٢٩) (قوله: ومحله المنكوحه) أي: ولو معتلة عن طلاق رجعي، أو بائن غير ثلاث في

حرره، وتبين في أمه، أو عن فسح بتفريق إباء أحدهما عن الإسلام، أو بارتداد أحدهما، ونظم ذلك "المقدس" بقوله:

بعدوه عن الطلاق يلحق
أو ردّه أو بالإبسا يفرق^(٤)

بخلاف عدّه الفسخ بحرمه مؤبد كقبيل ابن الزوج، أو غير مؤبد كالفسخ بخيار عتيق، ويُلَوِّغ، وعدم كفاؤه، ونقصان مهر، وسي أحدهما ومهاجرته، فلا يقع الطلاق فيها كما حرره

(قوله: أو من حيث وقوع الرجعي به إلخ) الظاهر دعول هذا القسم في الكناية، لا في الملحق بالصريح.

(١) ص ١٠١ — وما بعدها "در".

(٢) المقولة [١٣٠٥٩] قوله: ((ما لم يستعمل إلا فيه)).

(٣) ص ٣٠٥ — "در".

(٤) في "ب" و"م": ((بالإباء يفرق)).

وأهلُه زَوْجٌ عاقلٌ بالغٌ مُستيقظٌ، وركنُه لفظٌ مخصوصٌ.....

في "البحر" ^(١) عن "الفتح" ^(٢)، وكذا ما سيأتي ^(٣) آخر الباب: لو حرّرت زوجها حين ملكته، فطلقها في العدة لا يقع، ويأتي ^(٤) تمام الكلام عليه آخر الكنايات.

[١٢٩٣٠] (قوله: وأهلُه زَوْجٌ عاقلٌ إلخ) احتزّر بالزوج عن سيّد العبدِ والِدِ الصّغيرِ، وبالعاقلِ ولو حكماً عن المجنونِ والمعتوهِ والمدهوشِ والمُبرّسمِ ^(٥) والمغمى عليه، بخلاف السّكرانِ مضطرباً أو مُكرهاً، وبالبالغِ عن الصّبيِّ ولو مراهقاً، وبالمستيقظِ عن النائمِ، وأفاد أنه لا يشترطُ كونه مُسليماً صحيحاً طائعاً جاداً عابداً، فيقع طلاقُ العبدِ والسّكرانِ بسببِ محظورٍ، والكافرِ والمريضِ والمُكرهِ والهازلِ والمُخطئِ كما سيأتي ^(٦).

[١٢٩٣١] (قوله: وركنُه لفظٌ مخصوصٌ) هو ما جعلَ دلالةً على معنى الطلاقِ مِنْ صريحٍ أو كنايةٍ، فخرجَ الفسوخُ على ما مرَّ ^(٧)، وأراد اللفظَ ولو حكماً ليدخلَ الكتابةُ المُستيقظةُ، وإشارةُ الأخرسِ، والإشارةُ إلى العدديّ بالأصابعِ في قوله: أنتِ طالقٌ هكذا كما سيأتي ^(٨)، وبه ظهرَ

٤١٧/٢

(قوله: والإشارةُ إلى العدديّ بالأصابعِ إلخ) وذلك لأنّ الإشارةَ بالأصابعِ تفيدُ العلمَ بالمعدودِ عرفاً وشرعاً إذا اقترنتْ بالاسمِ المُبهمِ؛ فالعدّدُ الذي يقعُ به الطلاقُ مُفادٌ كميّتهُ بالأصابعِ المُشارِ إليها بهذا، لكنّ في كونِ الوقوعِ بغيرِ اللفظِ تأمّلٌ، بل به؛ وذلك لأنّه نطقٌ بصيغةِ الطلاقِ وهو: أنتِ طالقٌ، وذكرَ اسميّ مُبهميّ، وبينهُ بالإشارةِ إلى الأصابعِ فيقعُ الطلاقُ بعددِ الاسمِ المُبهمِ المُبينِ بالإشارةِ، وغايتهُ: أنّ غيرَ اللفظِ يبيّنُ اللفظَ، ويردُّ على قولهم: ركنُه اللفظُ، أنّها تبيّنُ مُضميَّ مدّةِ الإيلاءِ، ولا لفظُ منه لا حقيقةً ولا حكماً.

(١) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٥/٣.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق ٣٢٦/٣.

(٣) صـ ١٤٧-١٤٨- "در".

(٤) المقولة [١٣٥٥١] قوله: ((وخيار بلوغ وعق)).

(٥) البرسام: علّةٌ يَهْدَى فيها. "القاموس": مادة (برسم).

(٦) صـ ١١٦- وما بعدها "در".

(٧) صـ ٩٠- "در".

(٨) صـ ٢٣٥- وما بعدها "در".

عالم عن الاستثناء.

(طَلَّقَهُ) رَجَعِيَّةٌ.....

أَنْ مَنْ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ، فَأَعْطَاهَا ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ يَنْوِي الطَّلَاقَ وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظًا لَا صَرِيحًا وَلَا كِتَابِيَةً لَا يَقَعُ عَلَيْهِ، كَمَا أَقْبَى بِهِ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ"^(١) وَغَيْرُهُ، وَكَذَا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ سُكَّانِ الْبُوَادِي مِنْ أَمْرِهَا بِحُلْقِي شَعْرِهَا لَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ وَإِنْ نَوَاهُ.

[١٢٩٣٢] (قوله): محال عن الاستثناء؛ أما إذا صاحبه استثناء بشروطه فلا يتحقق طلاق، كقوليه: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ [٣/١٨١ب] إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، زَادَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) وَأَنْ لَا يَكُونَ الطَّلَاقُ انْتِهَاءً غَايَةً؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ لَمْ تَقَعِ الثَّلَاثَةُ^(٣) عِنْدَ الْإِمَامِ، "ط"^(٤).

مطلب في تقسيم الطلاق إلى أحسن وحسن وبدعي^(٥)

[١٢٩٣٣] (قوله): طَلَّقَهُ التَّاءُ لِلْوَحْدَةِ، وَقِيْدَ بِهَا؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَيْهَا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِذُعْيٍ، وَمُتَفَرِّقًا لَيْسَ بِأَحْسَنَ، "بَحْر"^(٦).

[١٢٩٣٤] (قوله): رَجَعِيَّةٌ فَالْوَحِدَةُ الْبَائِنَةُ بِذُعْيَةٍ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَفِي رَوَايَةِ "الزِّيَادَاتِ": لَا تُكْرَهُ، "بَحْر"^(٧) عَنْ "الْفَتْح"^(٨)، ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ "الْمَحِيط" ((أَنَّ الْخُلْعَ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ لَا يُكْرَهُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَحْصِيلَ الْعَوَضِ إِلَّا بِهِ)) اهـ، وَسَيَذْكُرُهُ "الشَّارِحُ"، وَيَأْتِي تَمَامُهُ^(٩).

(١) "الفتاوى الخيرية": كتاب الطلاق ٣٨/١.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٥/٣ معزياً إلى "البدائع".

(٣) في "ب" و"م": ((الثالثة))، وما أئتمناه من "الأصل" و"ت" هو الموافق لعبارة "البحر" و"ط"، والله أعلم.

(٤) "ط": كتاب الطلاق ١٠٤/٢.

(٥) هذا المطلب ليس في "ب" و"م" و"ت".

(٦) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٦/٣.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٧/٣ بصرف.

(٨) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٣٣٢/٣ بصرف.

(٩) المقولة [٢٩٦١] قوله: ((لا يكره)).

(فقط في طهرٍ لا وطء فيه).....

(قوله: في طهرٍ) هذا صديقٌ بأوله وآخره، قيل: والثاني أولى احترازاً من تطويل العدة عليها، وقيل: الأول، قال في "الهداية"^(١): ((وهو الأطهرُ مِنْ كلامٍ "محمد")، "نهر"^(٢)، واحترازٌ به عن الحيض؛ فإنه فيه بذعيٌّ كما يأتي^(٣)).

(قوله: لا وطء فيه) جملة في عملٍ جرَّ صفةً لـ (طهرٍ)، ولم يقل (منه) ليُدخل في كلامه ما لو وطئت بشبهة؛ فإن طلاقها فيه حيث بذعيٌّ، نصَّ عليه "الإسبحاني" لكن يردُّ عليه الزنا؛ فإن الطلاق في طهرٍ وقع فيه سُنيٌّ، حتى لو قالَ لها: أنت طالق للسنة، وهي طاهرة ولكن وطئها غيره فإن كان زناً وقع، وإن بشبهة فلا، كذا في "المحيط"، وكان الفرق أن وطء الزنا لم يترتب عليه أحكام النكاح فكان هناءً بخلاف الوطء بشبهة، وبهذا عُرِف أن كلام "المصنف" أولى من قول غيره^(٤) لم يجامعها فيه، لكن لا بد أن يقول: (ولا في حيض قبله، ولا طلاق فيها،

(قوله: وكان الفرق أن وطء الزنا إلخ) مُحَرَّد هذا لا يكفي للفرق بين وطء الزنا والشبهة، ولا يثبت أن وطء الشبهة كوطء الزوج، ولعل وجه إلحاق الوطء بشبهة به أنه ربما كان الحامل له على الطلاق نفرةً طبعيةً منها لما رآه من وطء غيره لها وطأً معتبراً مُلَحَقاً بالوطء الذي لا شبهة فيه، فإذا تأخر إلى الطهر الثاني يزول ما قام به، بخلاف وطء الزنا فإنه هناءٌ لا يترتب عليه أحكام النكاح ولا يتفرع منه طبعاً، كوطء بشبهة؛ لعدم من يشاركه في فرائضه.

(قوله: وبهذا عُرِف أن كلام "المصنف" أولى من قول غيره: لم يجامعها فيه إلخ) فيه أن كلام "المصنف" يردُّ عليه مسألة الزنا أيضاً، فكل من العبارتين واردٌ عليه شيء، فليست إحداهما أولى من الأخرى.

(١) "الهداية": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٢٢٧/١، وقد عو بالاطهر دون التصريح بأنه الأطهر من كلام

محمد، إلا أن شراح الهداية صرحوا بذلك. انظر "الفتح": ٣٢٩/٣.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٠/ب.

(٣) ص ١٠٩ - "در".

(٤) في "د": ((أولى من قول غيره: كـ "الكثر"))). ق ١٧٥/ب.

وَتَرَكُهَا حَتَّى تَمْضِيَ عِدَّتُهَا (أَحْسَنُ^(١)) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ.....

وَلَمْ يَظْهَرْ حَمْلُهَا، وَلَمْ تَكُنْ آيَسَةً وَلَا صَغِيرَةً) كَمَا فِي "الْبِدَائِعِ"^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا فِي طَهْرٍ وَطَهْرًا فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ كَانَ بِذَعِيًّا، وَكَذَا لَوْ كَانَ قَدْ طَلَّقَهَا فِيهِ وَفِي هَذَا الطَّهْرِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ تَطْلِيقَتَيْنِ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ مَكْرُوهٌ عِنْدَنَا، وَلَوْ طَلَّقَهَا بَعْدَ ظُهُورِ حَمْلِهَا، أَوْ كَانَتْ ثَمَّنُ لَا تَحِيضُ فِي طَهْرٍ وَطَهْرًا فِيهِ لَا يَكُونُ بِذَعِيًّا لِعَدَمِ الْعِلَّةِ، أَعْنَى: تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا، "نَهْر"^(٣).

(قَوْلُهُ: وَتَرَكُهَا حَتَّى تَمْضِيَ عِدَّتُهَا) مَعْنَاهُ التَّرُكُ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ آخَرَ، لَا التَّرُكُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَاجَعَهَا لَا يَخْرُجُ الطَّلَاقُ عَنْ كَوْنِهِ أَحْسَنَ، "بَحْر"^(٤).

(قَوْلُهُ: أَحْسَنُ) أَي: مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الثَّانِي، فَإِنَّ [١٨٢/٣] "مَالِكًا" قَالَ بِكَرَاهِيَتِهِ؛ لِاتِّفَاعِ الْحَاجَةِ بِوَاحِدَةٍ، "بَحْر"^(٥) عَنْ "الْمَعْرَاجِ".

(قَوْلُهُ: بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ) أَي: لَا أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ حَسَنٌ، فَانْدَقَعَ بِهِ مَا قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ حَسَنًا مَعَ أَنَّهُ أَبْغَضُ الْحَالِ!! وَهَذَا أَحَدُ قِسْمَيْ الْمُسْنُونِ، وَمَعْنَى الْمُسْنُونِ هُنَا مَا نَبَتَ عَلَى وَجْهِ لَا يَسْتَوْجِبُ عِتَابًا، لَا أَنَّهُ الْمُسْتَعْقِبُ لِلنَّوَائِبِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ عِبَادَةً فِي نَفْسِهِ لِيُثَبِّتَ لَهُ نَوَائِبُ، فَالْمَرَادُ هُنَا الْمُبَاحُ، نَعَمْ لَوْ وَقَعَتْ لَهُ^(٦) دَاعِيَةٌ^(٧) أَنْ يُطَلِّقَهَا بِذَعِيًّا

(قَوْلُهُ: قَدْ طَلَّقَهَا فِيهِ، وَفِي هَذَا) عِبَارَةٌ "النَّهْر": ((أَوْفَى إلخ)).

(١) فِي "و": ((حَسَن)).

(٢) "الْبِدَائِعِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ ٨٨/٣ - ٨٩ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "النَّهْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ ق ٢٠٠/ب.

(٤) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ ٢٥٦/٣.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ ٢٥٦/٣.

(٦) أَي: لَوْ وَقَعَتْ الطَّلَقَةُ لَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ: (دَاعِيَةٌ أَنْ يُطَلِّقَهَا...) كَمَا فِي "الْفَتْحِ".

(٧) أَي: حَالُ كَوْنِ الزَّوْجَةِ دَاعِيَةً لَهُ.

وطلقةً لغير موطوءة ولو في حيضٍ (ولموطوءة تفريق الثلاث).....

فَمَنَعَ نَفْسَهُ إِلَى وَقْتِ السُّنِّيِّ^(١) يُثَابَ عَلَى كَفِّ نَفْسِهِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ لَا عَلَى نَفْسِ الطَّلَاقِ، كَكَفِّ نَفْسِهِ عَنِ الزَّانَا مَثَلًا^(٢) بَعْدَ تَهْيِئِ أَسْبَابِهِ وَوُجُودِ الدَّاعِيَةِ، فَإِنَّهُ يُثَابُ لَا عَلَى عَدَمِ الزَّانَا؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْمَكْلَفَ بِهِ الْكَفُّ لَا الْعَدَمُ كَمَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ، "بِحَرِّ"^(٣) و"فَتْح"^(٤).

[١٢٩٤٠] (قوله: وطلقةً مبتدأ، و(لغير موطوءة) أي: غير^(٥) مدخولٍ بها متعلقٌ بمحذوفٍ صفةٌ له، وكذا الجارُّ في قوله: (ولو في حيضٍ)، وقوله: (ولموطوءة) متعلقٌ بـ(تفريقٍ)، أو حالٌ منه على رأي، و(تفريقٍ) معطوفٌ بهذه الواوِ على المبتدأ قبله، وقوله: (في ثلاثة أظهارٍ) متعلقٌ بـ(تفريقٍ) أيضاً، وقوله: (فيمَنَّ حيضٌ) حالٌ من (الثلاث) المضافِ إليه (تفريقٍ) لكونه مفعولاً في المعنى، وقوله: (وفي ثلاثة أشهر) عطفتُ على (في ثلاثة أظهارٍ) وقوله: (حَسَنٌ) خبرُ المبتدأ وما عطفتُ عليه.

وحاصله: أَنَّ السُّنَّةَ فِي الطَّلَاقِ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْعَدَدِ وَالْوَقْتِ، فَالْعَدَدُ - وَهُوَ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى الْوَاحِدَةِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ - لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْمَدْخُولَةِ وَغَيْرِهَا، لَكِنَّهُ فِي الْمَدْخُولَةِ خَاصٌّ بِمَا إِذَا كَانَ فِي طَهْرٍ لَا وَطْءَ فِيهِ، وَلَا فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ كَمَا مَرَّ^(٦)، وَإِلَّا فَهُوَ بِدْعِيٌّ، وَفِي غَيْرِهَا لَا فَرْقَ

(قوله: بها متعلقٌ بمحذوفٍ إلخ) أو: بطلقة، والجارُّ لتقوية العايل.

(١) أي: ثم طلقها واحدةً و في طهرٍ لا جَمَاعَ فِيهِ، كما في "الفتح".

(٢) (مثلاً) ليست في "الأصل".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٦/٣.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٣٢٨/٣ بتصرف.

(٥) (غير) ليست في "ب" و"م".

(٦) المقولة [٢٩٣٦] قوله: ((لا وطء فيه)).

في ثلاثة أطهارٍ لا وطءٍ فيها) ولا في حيضٍ قبلها ولا طلاقٍ فيه (فيمَن تحيضُ و) في ثلاثة أشهرٍ.....

يَن كونه في طهرٍ أو في حيضٍ؛ لأنَّ الوقتَ - أعني الطَّهرَ الخاليَ عن الجَماعِ - خاصٌّ بالمدخولةِ فلَزِمَ في المدخولةِ مراعاةُ الوقتِ والعددِ؛ بأنَّ يطلَّقَهَا واحدةً في الطَّهرِ المذكورِ فَقَطْ وهو السُّنِّيُّ الأحسنُ، أو ثلاثاً مفرقةً في ثلاثة أطهارٍ أو أشهرٍ وهو السُّنِّيُّ الحسنُ، وذكر في "البحر" ^(١) عن "المعراج" أنَّ الخلوةَ كالوطءِ هُنَا، وتقدَّم ^(٢) التصريحُ بذلك في أحكامِ الخلوةِ من كتابِ النِّكاحِ.

[١٢٩٤١] (قوله: في ثلاثة أطهارٍ) أي: إنَّ كانت [١٨٢٣/ب] حُرَّةً، وإلا ففِي طُهْرَيْنِ، "برجندي"، والخلافُ للتقدَّم ^(٣) في أوَّلِ الطَّهرِ وآخرِهِ يَجْزِي هُنَا كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ في "البحر" ^(٤).

[١٢٩٤٢] (قوله: ولا طلاقٍ فيه) أي: في الحيضِ؛ لأنَّهُ بمنزلةِ ما لو أَوْقَعَ التَّطْلِيقَيْنِ في هذا الطَّهرِ، وهو مكروهٌ، وإنَّمَا لَمْ يَقُلْ: ولا طلاقٍ فِيهِ ولا في الطَّهرِ؛ لأنَّ الموضوعَ تَفْرِيقُ الثَّلَاثِ في ثلاثة أطهارٍ، "ط" ^(٥).

[١٢٩٤٣] (قوله: وفي ثلاثة أشهرٍ) أي: هلاليَّةٌ إنَّ طَلَّقَهَا في أوَّلِ الشَّهْرِ وهو اللَّيْلَةُ الَّتِي رُبِمَا فِيهَا الْهَلَالُ، وإلاَّ اعتَبِرَ كُلُّ شَهْرٍ ثَلَاثِينَ يَوْمًا في تَفْرِيقِ الطَّلَاقِ اتِّفَاعًا، وَكَذَا في حَقِّ انقضاءِ الْعِدَّةِ عندهُ، وَعَنْهُمَا شَهْرٌ بِالْأَيَّامِ وشهرانِ بِالْأَهْلِةِ ^(٦)، قال في "الفتح" ^(٧): ((قيل: الفتوى على قوليهما؛ لأنَّهُ أسهلُّ، وليسَ بشيءٍ)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٨/٣.

(٢) المقولة [١٢٠١٤] قوله: ((وكذا في وقوع طلاق بالآخر إلخ)).

(٣) المقولة [١٢٩٣٥] قوله: ((في طهر)).

(٤) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٦/٣.

(٥) "ط": كتاب الطلاق ١٠٤/٢.

(٦) في "د" زيادة: ((وكذا في "المبسوط"، وفي "الكافي": الفتوى على قولهما؛ لأنه أسهل. والمراد بأول الشهر الليلة التي

رؤي فيها الهلال، كما في "فتح القدير"، انتهى)). ق ١٧٥/ب.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٣٣٥/٣.

(في) حقٍّ (غيرها حسنٌ وسُنِّيٌّ، فعَلِمَ أَنَّ الأوَّلَ سُنِّيٌّ بالأوَّلِ).

(وَحَلَّ طَلَقَهُنَّ) أَي: (الْأَيْسَةَ) وَالصَّغِيرَةَ وَالْحَامِلَ (عَقِبَ وَطِيَ).....

[١٢٩٤٤] (قَوْلُهُ: فِي حَقِّ غَيْرِهَا) أَي: فِي حَقِّ مَنْ بَلَغَتْ بِالسِّنِّ وَلَمْ تَرَ دَمًا، أَوْ كَانَتْ حَامِلًا، أَوْ صَغِيرَةً لَمْ تَبْلُغْ تِسْعَ سِنِينَ عَلَى الْمُخْتَارِ، أَوْ أَيْسَةً بَلَغَتْ خَمْسًا وَخَمْسِينَ سَنَةً عَلَى الرَّاجِحِ، أَمَّا مِمْتَلَأَةُ الطُّهْرِ فَمِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ؛ لِأَنَّهَا شَابَةٌ رَأَتْ الدَّمَ، فَلَا يَطْلُقُهَا لِلْسِّنَةِ إِلَّا وَاحِدَةً مَا لَمْ تَدْخُلْ فِي حَدِّ الْإِيْلَاسِ؛ إِذِ الْخِيضُ مَرْجُوٌّ فِي حَقِّهَا، صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، "نَهْر"^(١)، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((فَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ قَدْ جَامَعَهَا فِي الطُّهْرِ وَامْتَدَّ لَا يُمَكِّنُ تَطْلُقَهَا لِلْسِّنَةِ حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ، وَهِيَ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ فِي الشَّابَّةِ الَّتِي لَا تَحِيضُ زَمَانَ الرُّضَاعِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَتَقْيِيدُ الصَّغِيرَةِ بِالَّتِي لَمْ تَبْلُغْ تِسْعًا يَفِيدُ أَنَّ الَّتِي بَلَغَتْهَا لَا يُفَرَّقُ طَلُقُهَا عَلَى الْأَشْهُرِ^(٣)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَطْهَرُ فَالْدُّهُ فِي قَوْلِهِ بَعْدَهُ: (وَحَلَّ طَلَقَهُنَّ عَقِبَ وَطِيَ) كَمَا تَعْرِفُهُ.

[١٢٩٤٥] (قَوْلُهُ: بِالْأَوَّلَى) لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ مِنْهُ، وَهَذَا جَوَابٌ لِصَاحِبِ "النَّهْرِ"^(٤) عَنْ قَوْلِ "الْفَتْحِ"^(٥): ((لَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِ هَذَا بِاسْمِ طَلَاقِ السَّنَةِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَيْضًا كَذَلِكَ، فَلَا مَنَاسِبَ تَمْيِيزُهُ بِالْمَفْضُولِ مِنْ طَلَاقِ^(٦) السَّنَةِ)) اهـ.

[١٢٩٤٦] (قَوْلُهُ: أَي: الْأَيْسَةَ وَالصَّغِيرَةَ وَالْحَامِلَ) أَي: الْمَفْهُومَاتِ مِنْ قَوْلِهِ: (فِي غَيْرِهَا)، وَكَانَ الْأَوَّلَى لِلْمَصْنُوفِ التَّصْرِيحُ بِهِنَّ هُنَاكَ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ فِي طَلَاقِهِنَّ إِلَى مَذْكُورٍ صَرِيحًا، وَلَوْلَا يَرِدُ عَلَيْهِ مَنْ بَلَغَتْ بِالسِّنِّ وَامْتَدَّ طَهْرُهَا، أَوْ بَلَغَتْ تِسْعًا كَمَا يَظْهَرُ ثُمَّ بَعْدَهُ [١/١٨٣ ق/٣]

(١) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠١/أ.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٩/٣ باختصار.

(٣) فِي "الْأَصْل": ((الْأَكْثَرُ)) بَدَل ((الْأَشْهُرِ)).

(٤) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٠/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - بَاب طَلَاقِ السَّنَةِ ٣٤٢/٣.

(٦) فِي "م": ((طَلَاق)).

لأنَّ الكراهة فيمنَّ تحيضُ لتوَّهم الحَبَل، وهو مفقودٌ هنا.

(والبُدعيُّ ثلاثٌ) متفرقةٌ (أو إثنان بمرّةٍ أو مرّتين).....

(١٢٩٤٧) (قوله: لأنَّ الكراهة إلخ) أي: لأنَّ كراهة الطَّلَاقِ في طَهْرِ جَمَاعٍ فِيهِ ذَوَاتُ الْحَيْضِ لتوَّهم الحَبَلِ، فيشتبه وجهُ العِدْوِ أَنَّهَا بِالْحَيْضِ أَوْ بِالْوَضْعِ، قَالَ فِي "الْفَتْح" ^(١): ((وهذا الوجه يقتضي - في التي لا تحيضُ لا لصِغَرٍ ولا لِكِبَرٍ، بَلْ اتَّفَقَ امْتِدَادُ طَهْرِهَا مُتَّصِلًا بِالصِّغَرِ، وَفِي الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ بَعْدَ وَقْدٍ وَصَلَتْ إِلَى سِنِّ الثَّلَاثِ - أَنْ لَا يَجُوزَ تَعْقِيبُ وَطِئِهَا بِطَلَاqِهَا لِتَوَّهْمِ الْحَبَلِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا)) اهـ.

وَقَالَ قَبْلَهُ ^(٢): ((وَيُحْتَمَلُ "الْحَيْضُ": قَالَ "الْحُلُولَانِي" ^(٣): هَذَا فِي صَغِيرَةٍ لَا يُرْجَى حَبْلُهَا، أَمَّا فِيمَنْ يُرْجَى فَالْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ وَطِئِهَا وَطَلَاqِهَا بِشَهْرٍ كَمَا قَالَ "زُفَرٌ"، وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَ "زُفَرٍ" لَيْسَ هُوَ أَفْضَلُيَّةُ الْفَصْلِ، بَلْ لُزُومُهُ)) اهـ.

وَأَجَابَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٤): ((بِأَنَّ التَّشْبِيهَ إِنَّمَا هُوَ بِأَصْلِ الْفَاصِلِ وَهُوَ الشَّهْرُ، لَا فِي الْأَفْضَلِيَّةِ)) اهـ.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (مُتَّصِلًا بِالصِّغَرِ) - أَي: بِأَنْ بَلَغَتْ بِالسِّنِّ وَامْتَدَّتْ طَهْرُهَا - عَمَّنْ امْتَدَّتْ طَهْرُهَا بَعْدَ مَا بَلَغَتْ بِالْحَيْضِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُطَلَّقُ لِلْسِّنِّ إِلَّا وَاحِدَةً كَمَا مَرَّ ^(٥)؛ لِأَنَّهَا شَابَةٌ قَدْ رَأَتْ الدَّمَ وَهُوَ مَرَجُّوهُ الْوُجُودِ سَاعَةً فَسَاعَةً، فَبَقِيَ فِيهَا أَحْكَامُ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ، بِخِلَافِ مَنْ بَلَغَتْ وَلَمْ تَرَ الدَّمَ أَصْلًا.

(١٢٩٤٨) (قوله: والبُدعيُّ) منسوبٌ إِلَى الْبِدْعَةِ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا: الْحَرَمَةُ لِتَصَرُّفِهِمْ بَعْضِيَانِهِ، "بِحَرْ" ^(٦).

(١٢٩٤٩) (قوله: ثلاثٌ متفرقةٌ) وَكَذَا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِالْأَوَّلَى، وَعَنِ الْإِمَامِيَّةِ: لَا يَقَعُ بِلَفْظِ الثَّلَاثِ، وَلَا فِي حَالَةِ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ مُحَرَّمَةٌ، وَعَنْ "ابْنِ عَبَّاسٍ": يَقَعُ بِهِ وَاحِدَةً، وَبِهِ قَالَ

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٣/٣٣٦.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٣/٣٣٥.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٥٩.

(٤) للمقولة [١٢٩٤٤] قوله: ((حي حق غيرها)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٥٧.

"ابن إسحق" و"طارس" و"عكرمة"؛ لِمَا في "مسلم" ^(١) أَنَّ "ابنَ عُبَّاسٍ" قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ "عُمَرَ" طَلَاقٌ ^(٢) الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ "عُمَرُ": إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْلَجُوا فِي أَمْرِ كَانَ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَاْمَضَاهُ عَلَيْهِمْ، وَذَهَبَ جَمْهُورُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنَّهُ يَفْعُ ثَلَاثَ، قَالَ فِي "الفتح" ^(٣) بَعْدَ سَوَقِ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ: ((وَهَذَا يُعَارِضُ مَا تَقَدَّمَ، وَأَمَّا إِمضَاءُ "عُمَرَ" ﷺ الثَّلَاثِ عَلَيْهِمْ مَعَ عَدَمِ مَخَالَفَةِ الصَّحَابَةِ لَهُ وَعِلْمِهِ بِأَنَّهَا كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا وَقَدْ أَطْلَعُوا فِي الزَّمَانِ الْمُتَأَخَّرِ عَلَى وَجُودِ نَاسِخٍ، أَوْ لِعِلْمِهِمْ بِانْتِهَاءِ الْحُكْمِ لِذَلِكَ لِعِلْمِهِمْ بِإِنَاطَتِهِ بِمَعَانٍ عَلِمُوا انْتِفَاعَهَا فِي الزَّمَنِ الْمُتَأَخَّرِ، وَقَوْلُ بَعْضِ الْخُنَابِلَةِ: - تَوَفَّى [٣/١٨٣/ب] رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مِائَةِ أَلْفٍ عَيْنٍ رَأَتْهُ، فَهَلْ صَحَّ لَكُمْ عَنْهُمْ أَوْ عَنْ عَشْرِ عَشْرِ عَشْرِهِمُ الْقَوْلُ بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ - بِاطِلْ.

أَمَّا أَوَّلًا: فَإِجْمَاعُهُمْ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ خَالَفَ "عُمَرَ" حِينَ أَمْضَى الثَّلَاثَ، وَلَا يَلِمْ فِي نَقْلِ الْحُكْمِ الْإِجْمَاعِيِّ عَنْ مِائَةِ أَلْفٍ تَسْمِيَةَ كُلِّ فِي مَجْلَدٍ كَبِيرٍ لِحُكْمٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ سُكُوتِيٌّ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَالْعِبْرَةُ فِي نَقْلِ الْإِجْمَاعِ نَقْلُ مَا عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَالْمِائَةُ أَلْفٌ لَا يَبْلُغُ عِدَّةَ الْمُجْتَهِدِينَ الْفُقَهَاءِ مِنْهُمْ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرِينَ، كَالْخُلَفَاءِ وَالْعِبَادِلَةِ وَ"زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ" وَ"مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ" وَ"أَنْسِ" وَ"أَبِي هُرَيْرَةَ"، وَالْبَاقُونَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِمْ وَيَسْتَفْتُونَ مِنْهُمْ، وَقَدْ ثَبَتَ النُّقْلُ عَنْ أَكْثَرِهِمْ صَرِيحًا بِإِقْبَاعِ

(١) أخرجه مسلم (١٤٧٢) كتاب الطلاق - باب نسخ المراجعة بعد التظليلات الثلاث، وأخرجه أحمد ٣١٤/١ وانظر التعليق على هذا الحديث في مسنده ٦٣-٦٢/٥ (طبعة الرسالة)، والنسائي ١٤٥/٦ كتاب الطلاق - باب طلاق المتفرقة قبل الدخول بالزوجة، وعبد الرزاق (١١٣٣٦) و(١١٣٣٧)، والطبراني في "الكبير" (١٠٩١٦) (١٠٨٤٧) و(١٠٩٧٥)، والحاكم في "المستدرک" ١٩٦/٢ وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٣٦/٧، وابن شيبة ٢٦/٥، والدارقطني ٤٦/٤ - ٥١ كتاب الطلاق.

(٢) ((عُمَرَ طَلَاقٌ)) ساقط من "الأصل".

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٣٢٩/٣-٣٣٠.

في طُهْرٍ^(١) واحدٍ (لا رجعة فيه، أو واحدة في طُهْرٍ وُطِّتْ فيه، أو) واحدة في (حيضٍ موطوءٍ) لو قال: والبدعيُّ ما خالفهما لكان أَوْجَزَ وَأَفْوَدَ.....

الثلاث، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ مَخَالَفٌ، فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ، وَعَنْ هَذَا قُلْنَا: لَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسُوغُ الْجَاهِدُ فِيهِ، فَهُوَ خِلَافٌ لَا اخْتِلَافٌ، وَغَايَةُ الْأَمْرِ فِيهِ أَنْ يَصِيرَ كِبَاعُ امْتِهَاتِ الْأَوْلَادِ، أُجْمِعَ عَلَى نَفْيِهِ وَكُنَّ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ يُعَيِّنُ)) اهـ ملخصاً، ثُمَّ أَطَالَ فِي ذَلِكَ.

[١٢٩٥٠] (قوله: في طُهْرٍ واحدٍ) قِيْدٌ لِلثَّلَاثِ وَالتَّثْنَيْنِ.

[١٢٩٥١] (قوله: لا رجعة فيه) فلو تَحَلَّلَ بَيْنَ الطَّلَقَيْنِ رَجْعَةٌ لَا يُكْرَهُ إِنْ كَانَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ

بِنَحْوِ الْقَبْلَةِ أَوْ اللَّتْسِ عَنْ شَهْوَةٍ، لَا بِالْجَمَاعِ إجماعاً؛ لِأَنَّهُ طُهْرٌ فِيهِ جَمَاعٌ، وَهَذَا عَلَى رِوَايَةِ "الطَّحَاوِيِّ" الْآتِيَةِ^(٢)، وَظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّ الرِّجْعَةَ لَا تَكُونُ فَاصِلَةً، وَكَذَا لَوْ تَحَلَّلَ النِّكَاحُ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣).

٤١٩/٢

[١٢٩٥٢] (قوله: وُطِّتْ فيه) أي: وَلَمْ تَكُنْ حُبْلَى، وَلَا آيِسَةً، وَلَا صَغِيرَةً لَمْ تَبْلُغْ تِسْعَ سِنِينَ

كَمَا مَرَّ^(٤).

[١٢٩٥٣] (قوله: في حَيْضٍ مَوْطُوءٍ) أي: مَدْخُولٍ بِهَا، وَمِثْلُهَا الْمُخْتَلَى بِهَا كَمَا مَرَّ^(٥).

[١٢٩٥٤] (قوله: لَكَانَ أَوْجَزَ وَأَفْوَدَ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ يَنْتَحِلُ مَا ذَكَرَهُ،

وَيَشْمَلُ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ كَمَا مَرَّ^(٦)، وَمَا لَوْ طَلَّقَهَا فِي النَّفْسِ؛ فَإِنَّهُ بَدْعِيٌّ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٧)، وَمَا لَوْ طَلَّقَهَا فِي طُهْرٍ لَمْ يَجَامِعْهَا فِيهِ بَلْ فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ، وَمَا لَوْ طَلَّقَهَا فِي طُهْرٍ طَلَّقَهَا فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ، فَافْهَمْ.

(١) في "ط": ((طر)) وهو مخربف.

(٢) المقولة [١٢٩٥٨] قوله: ((فإذا طهرت طلقها إن شاء)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق ٢٥٨/٣ بتصرف.

(٤) المقولة [١٢٩٤٤] قوله: ((في حق غيرها)).

(٥) المقولة [١٢٩٤٠] قوله: ((وطلقة)).

(٦) المقولة [١٢٩٣٤] قوله: ((رجعية)).

(٧) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٠/٣.

(وَتَجِبُ رَجْعُهَا) عَلَى الْأَصَحِّ (فيه) أَي: فِي الْحَيْضِ رَفْعاً لِلْمَعْصِيَةِ.....

[١٢٩٥٥] (قَوْلُهُ: وَتَجِبُ رَجْعُهَا) أَي: الْمَوْطُوعَةُ الْمُطْلَقَةُ فِي الْحَيْضِ.

[١٢٩٥٦] (قَوْلُهُ: عَلَى الْأَصَحِّ) مُقَابِلُهُ قَوْلُ "الْقُدُورِيِّ"^(١): "إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ وَقَعَتْ، فَتَعَذَّرَ ارْتِفَاعُهَا، وَوَجَّهَ الْأَصَحُّ قَوْلُهُ ﷺ لـ "عُمَرَ" فِي حَدِيثِ "ابْنِ عُمَرَ" فِي الصَّحِيحَيْنِ: ((مُرِ ابْنُكَ فَلْيَرَا جَعْلَهَا))^(٢) حِينَ طَلَّقَهَا فِي حَالَةِ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى وَجُوبَيْنِ: صَرِيحٍ وَهُوَ الْوُجُوبُ عَلَى "عُمَرَ" أَنْ يَأْمُرَ، وَضَمْنِيٍّ وَهُوَ مَا [١٨٤ق/٣] يَتَعَلَّقُ بَابِنِهِ عِنْدَ تَوْجِيهِ الصَّيْغَةِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ "عُمَرَ" نَائِبٌ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ كَالْمُبْلَغِ، وَتَعَذَّرَ ارْتِفَاعُ الْمَعْصِيَةِ لَا يَصْلُحُ صَارِفاً لِلصَّيْغَةِ عَنِ الْوُجُوبِ؛ لِحَوَازِ إِبْجَابِ رَفْعِ أَثَرِهَا وَهُوَ الْعِدَّةُ وَتَطْوِيلُهَا؛ إِذْ بَقَاءُ الشَّيْءِ بَقَاءً مَا هُوَ أَثَرُهُ مِنْ وَجْهِ، فَلَا تُتْرَكُ الْحَقِيقَةُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٣).

[١٢٩٥٧] (قَوْلُهُ: رَفْعاً لِلْمَعْصِيَةِ) بِالرَّاءِ، وَهِيَ أَوْلَى مِنْ نَسَخَةِ الدَّالِّ، "ط"^(٤)، أَي: لِأَنَّ الدَّفْعَ بِالذَّالِّ لِمَا لَمْ يَقَعْ، وَالرَّفْعُ بِالرَّاءِ لِلْوَاقِعِ، وَلِلْمَعْصِيَةِ هُنَا وَقَعَتْ، وَالْمَرَادُ رَفْعُ أَثَرِهَا وَهُوَ الْعِدَّةُ وَتَطْوِيلُهَا كَمَا عَلِمْتَ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الطَّلَاقِ بَعْدَ وَقُوعِهِ غَيْرُ مَحْكُونٍ.

(قَوْلُهُ: وَوَجَّهَ الْأَصَحُّ: قَوْلُهُ ﷺ (لَمْ يَنْبَغِ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ إِذَا كَانَ مَشْهُوراً).

(١) انظر "النياب": كتاب الطلاق ٣/٣٩.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٥١) كتاب الطلاق - باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ امْرَأَتَكُمْ﴾، ومسلم (١٤٧١) كتاب الطلاق - باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأبو داود (٢١٨٢) كتاب الطلاق - باب في طلاق السنة، والزمذني (١١٧٦) كتاب الطلاق واللعان - باب ما جاء في طلاق السنة، وقال حديث حسن صحيح، والنسائي ٢١٢/٦ كتاب الطلاق - باب الرجعة، وابن ماجه (٢٠١٩) كتاب الطلاق - باب السنة في الطلاق، وأحمد ١٢٨/٢ و ١٣٠-١٤٥-١٤٦، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٥٢/٣، وابن حبان (٤٢٦٣) كتاب الطلاق - ذكر الأمر لمن أراد أن يطلق امرأته أن يطلقها في طهرها لا في حيضها، وأبو يعلى (٥٦٥٠) عن نافع وسالم ويونس ابن جبير عن ابن عمر ... فذكره.

(٣) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٣/٣٣٨-٣٣٩.

(٤) "ط": كتاب الطلاق ٢/١٠٥.

(فَإِذَا طَهَّرَتْ) طَلَّقَهَا (إِنْ شَاءَ) أَوْ أَمْسَكَهَا.....

[١٢٩٥٨] (قوله: فَإِذَا طَهَّرَتْ طَلَّقَهَا إِنْ شَاءَ) ظاهرُ عبارته أَنَّهُ يُطَلِّقُهَا فِي الطَّهْرِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِي حَيْضِهِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَهُ "الطَّحَاوِيُّ"^(١)، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ أَثَرِ الطَّلَاقِ انْعَدَمَ بِالْمُرَاجَعَةِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْهَا فِي هَذِهِ الْحَيْضَةِ، فَيُسَنُّ تَطْلِيقُهَا فِي طَهْرٍ، لَكِنِ الْمَذْكُورُ فِي "الْأَصْلِ" وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي "الْكَافِي"^(٢) وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَقَوْلُ الْكُلِّ كَمَا فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٣) أَنَّهُ إِذَا رَاجَعَهَا فِي الْحَيْضِ أَمْسَكَ عَنْ طَلَاقِهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرُ، فَيَطْلُقُهَا ثَانِيَةً، وَلَا يُطَلِّقُهَا فِي الطَّهْرِ الَّذِي يَطْلُقُهَا فِي حَيْضِهِ؛ لِأَنَّهُ بِنَحْيٍ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤) وَ"الْمَنْحِ"^(٥)، وَعِبَارَةُ "الْمُصَنِّفِ" تَحْتَمِلُهُ اهـ "ح"^(٦).

وَيَذَلُّ لَظَاهِرِ الرِّوَايَةِ حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ^(٧): ((مُرِ ابْنَكَ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهَرَ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا^(٨)، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ)) "بِحَرْ"^(٩)، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(١٠): ((وَيُظْهِرُ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ تَقْيِيدَ الرَّجْعَةِ بِذَلِكَ الْحَيْضِ الَّذِي أَوْقَعَ فِيهِ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ إِذَا تَوَمَّلَ، فَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى طَهَّرَتْ تَقَرَّرَتْ الْمَعْصِيَةُ)) اهـ.

(١) "شرح معاني الآثار": كتاب الطلاق - باب الرجل يطلق امرأته وهي حائض إلخ ٥٣/٣.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الطلاق ١/١ ق ١٢٨/أ.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٣٣٩/٣.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق ٣٦٠/٣ بتصرف.

(٥) "المنح": كتاب الطلاق ١/١ ق ١٣٥/ب.

(٦) "ح": كتاب الطلاق ١٧٥/ب.

(٧) تقدم تخريجه في المقالة [١٢٩٥٦].

(٨) من ((ثم تحيض فتطهر)) إلى ((أن يمسخها)) ساقط من "ح".

(٩) "البحر": كتاب الطلاق ٣٦٠/٣.

(١٠) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٣٤٠/٣ بتصرف.

قَيْدَ بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ التَّخْيِيرَ وَالِاخْتِيَارَ وَالْخَلْعَ فِي الْحَيْضِ.....

وقد يُقَالُ: هذا ظاهرٌ على رواية "الطَّحَاوِيِّ"، أمَّا على المذهب فينبغي أن لا تتقرَّرَ المعصية حتَّى يَأْتِيَ الطَّهَرُ الثَّانِي، "بحر" (١).

قلت: وفيه نظر؛ فإنه حيث كان ذلك هو المفهوم من الحديث وكلام الأصحاب يُحْمَلُ المذهب عليه، فتأمل.

(١٢٩٥٩) (قوله: قَيْدَ بِالطَّلَاقِ) أي: في قوله: ((أو في حيضٍ موطوءة))، والمراد أيضاً بالطَّلَاقِ الرَّجْعِيُّ احترازاً عن البَائِنِ؛ فإنه يدعي في ظاهر الرواية وإن كان في الطَّهَرِ كَمَا مرَّ (٢).

(١٢٩٦٠) (قوله: لِأَنَّ التَّخْيِيرَ إلخ) أي: قوله لها: اختاري [٣/١٨٤ق/ب] نفسك وهي حائضٌ، وكذا لو اختارت نفسها، قال في "الذَّخِيرَةِ" عن "المنتقى": ((ولا بأس بأن يخلعها في الحيض إذا رأى منها ما يُكره، ولا بأس بأن يخيِّرها في الحيض، ولا بأس بأن تختارَ نفسها في الحيض، ولو أدركت فاختارتَ نفسها فلا بأس للقاضي أن يفرِّقَ بينهما في الحيض)) اهـ.

وفي "البدائع" (٣): ((وكذا إذا أُعْتِقَتْ فلا بأس بأن تختارَ نفسها وهي حائضٌ، وكذا امرأَةُ العَيْنِ)) اهـ، وكذا الطَّلَاقُ على مالٍ لا يُكره في الحيض كَمَا صرَّحَ بِهِ في "البحر" (٤) عن "المعراج"، والمراد بالخلع ما إذا كان خلْعاً بمالٍ؛ لِمَا قَدْ مَنَاهُ (٥) عن "المحيط" من تعليل عدم كراهيته بأنَّه لا يُمكنُ تحصيلُ العَوَضِ إلَّا بِهِ، وفي "الفتح" (٦) من فصلِ المشيئة عن "الفوائد الطَّهْرِيَّة": ((لو قالَ لها: طَلَّقِي نفسك (٧) مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتُ، فطَلَّقَتْ نفسها ثلاثاً على قوليهما أو شتينٍ على قوله لا يُكره؛ لأنَّها مُضْطَرَّةٌ، فإنَّهَا لو فَرَّقَتْ خَرَجَ الْأَمْرُ مِنْ يَدَيْهَا)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٦٠.

(٢) المقولة [١٢٩٣٤] قوله: ((رجعية)).

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأمَّا طلاق البدعة ٩٤/٣ نقلاً عن "العيون".

(٤) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٦٠.

(٥) المقولة [١٢٩٣٤] قوله: ((رجعية)).

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق ٣/٤٣٩.

(٧) في "ب": ((نفسكي)) بالياء، وهو خطأ.

لا يُكره، "يجتنبى". والنَّفَاسُ كالحَيْضِ، "جوهره"^(١). (قال لموطوعته وهي) حال كونها (من تحيض: أنت طالق ثلاثاً) أو ثنتين (للسنة وقع عند كل طهر طلقاً)....

[١٢٩٦١] (قوله: لا يُكره) لأنَّ عِلَّةَ الكراهَةِ دَفْعُ الضَّرَرِ عنها بتطويلِ العِدَّةِ؛ لأنَّ الحِيضَةَ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الطَّلَاقُ لَا تُحَسَّبُ مِنَ العِدَّةِ، وبالاختيارِ والخَلْعِ قَدْ رَضِيَتْ بِذَلِكَ، "رحمى"، وفيه: أَنَّهُ يَلْزِمُهُ جُلُّ الطَّلَاقِ مطلقاً في الحِيضِ إِذَا رَضِيَتْ بِهِ، مَعَ أَنَّ إِطْلَاقَهُمُ الكراهَةَ يَنَافِيهِ، فالأظهرُ تعليلُ الخَلْعِ والطَّلَاقِ بعوضٍ بِمَا مَرَّ^(٢) عن "المحيط"، وبأنَّ التَّخْيِيرَ لَيْسَ طلاقاً بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَطْلُقُ مَا لَمْ تَحْتَرَفْ نَفْسَهَا، فَصَارَتْ كَأَنَّهَا أَوْقَعَتْ الطَّلَاقَ عَلَى نَفْسِهَا فِي الحِيضِ، والممنوعُ هُوَ الرَّجُلُ لَا هِيَ أَوْ الْقَاضِي، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فَنَأْمَلُ.

[١٢٩٦٢] (قوله: والنَّفَاسُ كالحَيْضِ) قال في "البحر"^(٣): ((وَلَمَّا كَانَ الْمَنْعُ مِنَ الطَّلَاقِ فِي الحِيضِ لِتَطْوِيلِ العِدَّةِ عَلَيْهَا كَانَ النَّفَاسُ مِثْلَهُ كَمَا فِي "الجوهره"^(٤)).
[١٢٩٦٣] (قوله: قَالَ لِمَوْطُوعَتِهِ أَي: وَلَوْ حُكِّمًا كَالْمُخْتَلَى بِهَا، كَمَا مَرَّ^(٥)).

[١٢٩٦٤] (قوله: لِلسَّنَةِ) اللَّامُ فِيهِ لِلْوَقْتِ، وَلَيْسَتْ اللَّامُ بَقِيْدٍ، فَمِثْلُهَا (فِي السَّنَةِ) أَوْ (عَلَيْهَا)

(قوله: اللَّامُ فِيهِ لِلْوَقْتِ إلخ) هَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي "الْمَدَائِيَةِ"، وَاعْتَرَضَهُ فِي "الْفَتْحِ": ((بَأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْجَوَابُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ ثَلَاثًا لَوْقَتِ السَّنَةِ، وَهَذَا يُوجِبُ تَقْيِيدَ الطَّلَاقِ بِإِحْدَى جِهَتَيْ السَّنَةِ، وَهُوَ السَّنِيُّ وَقَتًا، فَمُؤَدَّاهُ ثَلَاثًا فِي وَقْتِ السَّنَةِ، فَيُصَدَّقُ بِوُقُوعِهَا جُمْلَةً فِي طَهْرٍ بِلَا جِمَاعٍ))، وَقَالَ: ((التَّحْقِيقُ أَنَّ اللَّامَ لِلَاخْتِصَاصِ، فَالْمَعْنَى: الطَّلَاقُ الْمَخْتَصُّ بِالسَّنَةِ، وَهُوَ مُطْلَقٌ، فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ، وَهُوَ السَّنِيُّ عِدَّةً وَوَقْتًا، فَوَجَبَ جَعْلُ الثَّلَاثِ مُفْرَقًا عَلَى الْأَطْهَارِ)) اهـ.

(١) "الجوهره النيرة": كتاب الطلاق ١٠٠/٢.

(٢) المقولة [١٢٩٣٤] قوله: ((رجعية)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٠/٣.

(٤) "الجوهره النيرة": كتاب الطلاق ١٠٠/٢.

(٥) المقولة [١٢٩٤٠] قوله: ((وطلقة)).

وتقع أولاهها في طهرٍ لا وطء فيه، فلو كانت^(١) غير موطوءة أو لا تحيض تقع واحدة للحال،.....

أو ((معها))، وكذا السنة ليست بقيد، بل مثلها ما في معناها ك: طلاق^(٢) العدل، وطلاقاً عدلاً، وطلاق العدة، أو للعدة، وطلاق الدين، أو الإسلام، أو أحسن الطلاق، أو أجمله، أو طلاق الحق، أو القرآن، أو الكتاب، وتماؤه في "البحر"^(٣).

٤٢٠/٢

[١٢٩٦٥] قوله: «وتقع أولاهها» أي: أولى المذكورات من الثلاث أو التنتين، [١٨٥٠ق/٣] فافهم، وقوله: ((في طهرٍ لا وطء فيه)) أي: ولا في حيض قبله كما يفيد ما تقدم^(٤)، فإن كان ذلك الطهر هو الذي طلقها فيه تقع فيه واحدة للحال، ثم عند كل طهر آخرى، وإن كانت حائضاً أو جامعها فيه لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر، كما في "البحر"^(٥).

[١٢٩٦٦] قوله: «فلو كانت غير موطوءة» محترز قوله: ((لموطوءته)) وقوله: ((أو لا تحيض)) محترز قوله: ((وهي ممن تحيض))، وشمل ((من لا تحيض)) الحامل، خلافاً لـ "محمد" كما في "البحر"^(٦). [١٢٩٦٧] قوله: «تقع واحدة للحال» أي: في الصورتين، وأطلق في الحال فشمل حالة الحيض.

قال في "البحر": ((وجوابه: أنه يلزم من السنّي وقتاً السنّي عدداً؛ إذ لا يمكن إيقاع ثلاث على وجه السنّة أصلاً، وأما عدداً فلا يلزم منه السنّي وقتاً، فإن الواحدة تكون سنة في طهر فيه جماع في الآيسة والصغيرة)) اهـ.

وقال "المقدسي": ((لا شك أنه إذا وقع الثلاث في طهرٍ لا جماع فيه ولا طلاق يكون سنة من حيث الوقت وإن كان غير سنّي من حيث العدد)).

(١) ((كانت)) ليست في "د" و"و".

(٢) أي: طلقك طلاق العدل.

(٣) انظر "البحر": كتاب الطلاق ٢٦١/٣.

(٤) المقولة [١٢٩٣٦] قوله: ((لا وطء فيه)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦١/٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦١/٣.

ثُمَّ كُلَّمَا نَكَحَهَا^(١) أَوْ مَضَى شَهْرٌ تَقَعُ (وإن نَوَى أَنْ تَقَعَ الثَّلَاثُ السَّاعَةَ^(٢)) أَوْ أَنْ تَقَعَ عِنْدَ رَأْسِ (كُلِّ شَهْرٍ وَاحِدَةٍ صَحَّتْ نَيْتُهُ) لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ كَلَامِهِ.....

[١٢٩٦٨] (قوله: ثُمَّ كُلَّمَا نَكَحَهَا) راجع للصورة الأولى، أي: فإذا وقعت عليها واحدة للحال بانته منهُ بلا عِدَّةٍ؛ لِأَنَّهُ طَلَّاقٌ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَلَا يَقَعُ غَيْرُهَا مَا لَمْ يَتَزَوَّجْهَا تَقَعُ أُخْرَى بِلَا عِدَّةٍ، فَإِذَا تَزَوَّجَهَا أَيْضاً وَقَعَتِ الثَّالِثَةُ^(٣)، وَعَلَّلَهُ فِي "البحر"^(٤) بـ ((أَنَّ زَوَالَ الْمَلِكِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَا يُطِيلُهَا)) اهـ، فَنَاقِلٌ.

[١٢٩٦٩] (قوله: أَوْ مَضَى شَهْرٌ) يَرْجِعُ إِلَى الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ.

[١٢٩٧٠] (قوله: وإن نَوَى إلخ) أَفَادَ أَنَّ وَقَعَ الثَّلَاثِ عَلَى الْأَطْهَارِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا نَوَاهُ أَوْ أَطْلَقَ، أَمَّا إِذَا نَوَى غَيْرَهُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ، "نهر"^(٥).

[١٢٩٧١] (قوله: لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ كَلَامِهِ) وَهَذَا لِأَنَّ اللَّامَ كَمَا جَازَ أَنْ تَكُونَ لِلْوَقْعِ جَازَ

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قوله: ثُمَّ كُلَّمَا نَكَحَهَا، أَي: غَيْرَ الْمَوْطُوءَةِ إلخ. قَالَ فِي "البحر": لَا يَقَعُ عَلَيْهَا قَبْلَ السَّتْرِ شَيْءٌ، وَلَا تَحِلُّ الْيَمِينُ؛ لِأَنَّ زَوَالَ الْمَلِكِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَا يُطِيلُهَا، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا وَقَعَ الثَّانِيَةِ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا أَيْضاً وَقَعَتِ الثَّالِثَةُ، فَيُفَرِّقُ الثَّلَاثَ عَلَى الزَّوْجَاتِ كَمَا فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ". فَمَا فِي "المعراج" مِنْ أَنَّهُ يَقَعُ الثَّلَاثُ لِلْحَالِ بِالْإِجْمَاعِ سَهْوً ظَاهِراً، انْتَهَى)). ق ١٧٦/أ.

(٢) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قوله: وَإِنْ نَوَى أَنْ يَقَعَ الثَّلَاثُ السَّاعَةَ إلخ، قَالَ فِي "البحر": وَهَذَا لِأَنَّ الثَّلَاثَ وَقَعُهُ بِالسَّاعَةِ تَصَحُّحُ إِيرَادَتِهِ، وَتَكُونُ اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ، أَي: لِأَجْلِ السَّاعَةِ الَّتِي أَوْجَبَتْ وَقَعَ الثَّلَاثَ، فَإِنَّ وَقْعَهَا مِنْهُبٌ أَهْلُ السَّنَةِ خِلَافاً لِلرَّوَافِضِ؛ وَلِأَنَّ وَقَعَ الطَّلَاقِ لِجَمْعِ سَنَةٍ عِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ فَيَحْمِلُ عَلَيْهِ عِنْدَ النِّبَةِ، وَعِنْدَ عَمَلِهَا يَحْمِلُ عَلَى الْكَامِلِ، وَهُوَ سَنِيٌّ وَقَعاً وَإِقْبَاعاً. فَإِنْ قِيلَ: الْوُقُوعُ بِدُونِ الْإِقْبَاعِ مُحَالٌ. فَلَمَّا كَانَ الْوُقُوعُ سَنِيّاً كَانَ الْإِقْبَاعُ سَنِيّاً لَامْتِنَاعِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ سَنِيّاً وَلَازِمَهُ بَدْعِيّاً. قُلْتُ: الْوُقُوعُ لَا يُوصَفُ بِالْحَرَمَةِ؛ لِأَنَّهُ حَكْمٌ شَرْعِيٌّ لَا اخْتِيَارٌ لِلْعِدِّ فِيهِ، وَحَكْمُ الشَّرْعِ لَا يُوصَفُ بِالْبِدْعَةِ، وَالْإِقْبَاعُ فِعْلٌ الْعِدِّ فَيُوصَفُ بِالْحَرَمَةِ وَالْبِدْعَةِ، فَكَانَ الْوُقُوعُ أَشْبَهَ بِالسَّنَةِ الْمَرْضِيَّةِ، كَذَا فِي "الفوائد الظهيرية"). ق ١٧٦/أ.

(٣) فِي "م": ((الثَّلَاثَةُ)).

(٤) "البحر": كِتَابُ الطَّلَاقِ ٣/٢٦١.

(٥) "النهر": كِتَابُ الطَّلَاقِ ق ٢٠١/ب.

(ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل) ولو تقديرًا، "بدائع"^(١)؛ ليدخل السكران (ولو عبداً أو مكرهاً) فإن طلاقه صحيح.....

أَنْ تَكُونَ لِلتَّغْلِيلِ، أَي: لِأَجْلِ السَّنَةِ الَّتِي أَوْجَبَتْ وَقُوعَ الثَّلَاثِ، وَإِذَا صَحَّتْ نَيْتُهُ لِلْحَالِ فَأَوَّلَى أَنْ تَقَعَ عِنْدَ كُلِّ رَأْسِ شَهْرٍ، قَبْدَ بَذَرِ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَذْكُرْهَا وَقَعَتْ وَاحِدَةً لِلْحَالِ إِنْ كَانَتْ فِي طَهْرٍ لَمْ يَجَامِعْهَا فِيهِ، وَإِلَّا فَحَتَّى تَطْهَرَ، وَلَوْ نَوَى ثَلَاثًا مُفْرَقَةً عَلَى الْأَطْهَارِ صَحَّ، وَلَوْ جُمْلَةً فَقَوْلَانِ، وَرَجَّحَ فِي "الْفَتْحِ"^(٢) الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَتَمَامُهُ فِي "النَّهْرِ"^(٣).

[١٢٩٧٢] (قوله): وَيَقَعُ طُلَاقُ كُلِّ زَوْجٍ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مَنْقُوضَةٌ بِزَوْجِ الْمُبَانَةِ؛ إِذَا لَا يَقَعُ طُلَاقُهُ بَإِنْتَاءٍ عَلَيْهَا فِي الْعِدَّةِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، أَوْ أَنَّ امْتِنَاعَهُ لِعَارِضٍ هُوَ: لَزُومُ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ، ثُمَّ كَلَامُهُ شَامِلٌ لِمَا إِذَا وَكَّلَ بِهِ أَوْ أَجَازَهُ مِنَ الْفَضُولِيِّ، "نَهْر"^(٤)، وَسَيَأْتِي^(٥).

[١٢٩٧٣] (قوله): لِيَدْخُلَ السَّكَرَانُ أَي: فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ الْعَاقِلِ زَجَرًا لَهُ، فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلَيْهِ: ((عَاقِلٌ)) وَقَوْلِهِ الْآتِي^(٦): ((أَوْ سَكَرَانٌ)).

مطلب في الإكراه على التوكيل بالطلاق والنكاح والعتاق

[١٢٩٧٤] (قوله): فَإِنَّ طُلَاقَهُ صَحِيحٌ أَي: طُلَاقُ الْمَكْرُوهِ، وَشَمِلَ مَا إِذَا أَكْرَهَ عَلَى التَّوَكُّلِ بِالطَّلَاقِ فَوَكَّلَ فَطُلِّقَ الْوَكِيلُ فَإِنَّهُ يَقَعُ، "بَحْر"^(٧)، قَالَ مُحَشِّيهِ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((وَمِثْلُهُ الْعِتَاقُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَأَمَّا التَّوَكُّلُ بِالنِّكَاحِ [١٨٥ ق/٣ ب] فَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَخَالِفُهُمَا

(قوله): وَإِذَا صَحَّتْ نَيْتُهُ لِلْحَالِ فَأَوَّلَى أَنْ تَقَعَ عِنْدَ كُلِّ رَأْسِ شَهْرٍ (الخ) لِأَنَّ رَأْسَ الشَّهْرِ إِنْ كَانَ زَمَنَ طَهْرٍهَا فَهُوَ سُنِّيٌّ وَقُوعًا وَإِقَاعًا، وَإِلَّا كَانَ سُنِّيًّا وَقُوعًا.

(١) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما شرائط الركن فأنواع ٩٩/٣ بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ٣٤١/٣.

(٣) انظر "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠١ ب - ق ٢٠٢ أ.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٢ أ.

(٥) المقولة [١٣٠٢٦] قوله: ((فكان النكاح)).

(٦) المقولة [١٢٩٩٨] قوله: ((أو سكران)).

(٧) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٤/٣.

لا إقراره بالطلاق، وقد نظم في "النهر"^(١) ما يصح مع الإكراه، فقال: [طويل]

في ذلك لتصريحهم بأن الثلاث تصح مع الإكراه استحساناً، وقد ذكر "الزيلعي"^(٢) في مسألة الطلاق أن الوقوع استحساناً، والقياس أن لا تصح الوكالة؛ لأن الوكالة تبطل بالهزل، فكذا مع الإكراه كالبيع وأمثاله، وجه الاستحسان أن الإكراه لا يمنع انعقاد البيع، ولكن يوجب فساداً، فكذا التوكيل ينعقد مع الإكراه، والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة؛ لكونها من الإسقاطات، فإذا لم تبطل فقد نفذ تصرف الوكيل اهـ.

فانظر إلى علة الاستحسان في الطلاق تجنباً في النكاح، فيكون حكمهما واحداً، تأمل). اهـ كلام "الرملي".

قلت: وسيأتي^(٣) تمام الكلام على ذلك في كتاب الإكراه إن شاء الله تعالى.
[١٢٩٧٥] (قوله: لا إقراره بالطلاق) قيد بالطلاق؛ لأن الكلام فيه، وإلا فيأقار المكره بغيره

(١) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٢/ب.

(٢) في "د" زبادة: ((قوله: وقد نظم في "النهر" إلخ، لكن قال: ولا يخفى أن الطلاق ولو على مال، والعنق كذلك - يشمل المعلق والمنحجر، وكذلك النذر يشمل إيجاب الصدقة فهي ستة عشر - ثم أسقط قبول الإيداع مستنداً لـ "البرازية" فصارت خمسة عشر، وقد غيرت بعض نظمته مقتضراً على تلك الخمسة عشر، فقلت: [طويل]

طلاق وإيلاء ظهار ورخصة	نكاح مع استيلاد عفو عن العمد
رضاع وإيمان وفيء ونذرة	قبول لصالح العمد تدبير للعبد
وعتق وإسلام فذلك خمسة	وعشر مع الإكراه صحت بلا نقد

والمذكور في عامة الكتب عشرة نظمها في "الفتح" بقوله: [طويل]

يصح مع الإكراه عتق ورجعة	نكاح وإيلاء طلاق مفارق
وفيء ظهار واليمين ونذرة	وعفو لقتل شاب منه مفارق

ونعمتها بقولي: [طويل]

رضاع وتدبير قبول لصالحه	وإسلام واستيلاد والنظم رائق
-------------------------	-----------------------------

كذلك إيلاد والإسلام فارق)) ق ١٧٦/أ.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الإكراه ١٨٨/٥.

(٤) المقولة [٣٧٣٧] قوله: ((وتوكيله بطلاق وعتاق إلخ)).

طلاق وإيلاءٍ ظَهَارَ وَرَجْعَةٌ نِكَاحٌ

لا يَصِحُّ أَيْضاً^(١)، كَمَا لو أَقَرَّ بِعَقْدٍ، أو نِكَاحٍ، أو رَجْعَةٍ، أو فِي، أو عَقَرٍ عن دَمِ عَمَلٍ، أو بِعَمَلِهِ أَنَّهُ ابْنُهُ، أو جَارِيَتُهُ أَنَّهُمَا أُمُّ وَلَدِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ "الْحَاكِمُ" فِي "الْكَافِي"، هَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((أَنَّ الْمُرَادَ الْإِكْرَاهَ عَلَى التَّلَفُّظِ بِالطَّلَاقِ، فَلَوْ أُمِرَّ عَلَى أَنْ يَكْتَسِبَ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ فَكَتَبَ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ أُقِيمَتْ مَقَامَ الْعِبَارَةِ بِاعْتَابَرِ الْحَاجَةِ، وَلَا حَاجَةَ هُنَا، كَذَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٣)، وَلَوْ أَقَرَّ بِالطَّلَاقِ كَاذِباً أَوْ هَازِلاً وَقَعَ قَضَاءً لَا دِيَانَةً)) اهـ، وَيَأْتِي^(٤) تَمَامُهُ.

مطلب في المسائل التي تصحُّ مَعَ الْإِكْرَاهِ

[١٢٩٧٦] (قَوْلُهُ: طَلَاقٌ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ الْبَائِنَ بِقِسْمَيْهِ وَالرَّجْعِيَّ، وَهُوَ مَعَ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: تَصِحُّ مَعَ الْإِكْرَاهِ، ذَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ آخِرًا: ((فَهَذِهِ تَصِحُّ مَعَ الْإِكْرَاهِ))، ثُمَّ إِنَّ كَانَ الزَّوْجُ قَدْ وَطِئَ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْمَكْرِهِ، وَإِلَّا فَلَهُ الرُّجُوعُ بِنَصْفِ الْمُسَمَّى، كَذَا ذَكَرَهُ "المُصَنَّفُ"^(٥) فِي الْإِكْرَاهِ، "ط"^(٦).

[١٢٩٧٧] (قَوْلُهُ: وَإِيلَاءٌ) فَإِنْ تَرَكْتَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ بَانَتْ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا وَجَبَ نِصْفُ الْمَهْرِ وَلَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الَّذِي أَكْرَهَهُ، "كَافِي".

[١٢٩٧٨] (قَوْلُهُ: نِكَاحٌ) يَشْمَلُ مَا إِذَا أُمِرَّ الزَّوْجُ أَوْ الزَّوْجَةُ عَلَى عَقْدِ النِّكَاحِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ، خِلَافًا لِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَصِحُّ إِذَا أُمِرَّتْ هِيَ عَلَيْهِ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ^(٧)

(١) ((لا يصح أيضاً)) ساقط من "الأصل".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - ٢٦٤/٣ بتصرف.

(٣) "الحانية": كتاب الطلاق - فصل في الطلاق بالكتابة ٤٧٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) المقولة [١٢٩٩٥] قوله: ((أو هازلاً)).

(٥) "المنح": ٣/٢٨.

(٦) "ط": كتاب الطلاق ١٠٦/٢.

(٧) المقولة [١١٢٠٧] قوله: ((ليتحقق رضاهما)).

..... مع استيلاد عفو عن العمد

رَضَاعٌ

في النكاح قبيل قوله: (وشرط حضور شاهدين) فافهم.

[١٢٧٩] (قوله: مع استيلاد) بكسر الدال من غير تنوين لضرورة النظم، "ح" (١). وصورته: أن يُكرهه على استيلاد أمه، فلماذا [١٨٦/٣] وطمها وأتت بولد بُت منه، ولا يجوز له نفيه، "ط" (٢). وفيه: أن هذا إكراه على فعل جسي وهو الوطء ترتب عليه حكم آخر وهو صيرورتها أم ولد، وأمثلته كثيرة، كما لو أكره على دخول دار علق عتق عبده على دخولها، فإنه يعتق ولا يضمن له المكره شيئاً، أو أكره على شراء عبد علق عتقه على ملكه له، فإنه يعتق وعليه قيمته للبائع، ولا يرجع على المكره بشيء كما في "كافي الحاكم" من الإكراه، قال: ((وكذا لو أكرهه على شراء ذبي رجم محرّم منه، أو أمة قد ولدت منه، أو أمة قد جعلها مدبرة إذا ملكها)) اهـ. وصورة "الرحمي" بأن يُكره على أن يُقر بأنها أم ولده، وفيه ما علمته مما نقلناه قبله عن "الكافي" أيضاً، والله أعلم.

٤٢١/٢

[١٢٨٠] (قوله: عفو عن العمد) أي: لو وجب له على رجل قصاص في نفس أو فيما دونها، فأكره بوعيد تلف أو حبس حتى عفا فلعفو جائر، ولا ضمان له على الجاني، ولا على المكره؛ لأنه لم يُتلف له مالا، وكذلك الشهود إذا رجعوا فلا ضمان عليهم، ولو وجب له على رجل حق من مال أو كفالة بنفس أو غير ذلك، فأكره بوعيد يقتل أو حبس حتى أبرأه من ذلك كانت البراءة باطلة، كذا في "الكافي". وبه عليم أنه احتزر بالعمد عن الخطأ؛ لأن موجبته المال، فلا تصح البراءة منه.

[١٢٨١] (قوله: رَضَاعٌ) يراد عليه ما ذكرناه في الاستيلاد، فإنه أيضاً فعل جسي ترتب عليه حكم آخر، وهذا لا ينحصر كما علمته، وكذا يقال مثله ما لو أكره على الخلوة بزوجته

(١) "ح": كتاب الطلاق ق ١٧٥/ب.

(٢) "ط": كتاب الطلاق ١٠٦/٢.

..... وأيمانٌ وفِيءٌ ونَذْرُهُ قبولٌ لإيداعٍ

أو على وطئها، فإنه يقرَّرُ عليه جميعُ المهرِ، وكذا لو أكرهَ على وطئِ أمٍّ زوجته أو بنتها تحرمُ عليه زوجته. [١٢٩٨٢] (قوله: وأيمانٌ) جمعُ يمينٍ، قال في "الكافي" في باب الإكراه على النذرِ واليمين: ((ولو أكرهَ رجلٌ بوعيدٍ تَلَفٍ حتى جَعَلَ على نفسه صَدَقَةً لله تعالى، أو صَوْمًا، أو حَجًّا، أو عمرة، أو غزوةً في سبيلِ الله تعالى، أو بَذَنَةً، أو شيئاً يُتَقَرَّبُ به إلى الله تعالى لِرِمَّةِ ذَلِكَ، ولا ضَمَانَ على المُكرِه، وكذلك لو أكرهَهُ على اليمينِ بشيءٍ من ذلك أو بغيرِهِ من الطاعاتِ أو المعاصي)) اهـ.

[١٢٩٨٣] (قوله: وفِيءٌ) أي: في الإيلاءِ بقولٍ أو فعلٍ، ذكره^(١) "الشارح" في الإكراه.

[١٢٩٨٤] (قوله: ونَذْرُهُ) قدَّمنا^(٢) الكلامَ عليه قريباً.

[١٢٩٨٥] (قوله: قَبُولٌ لإيداعٍ) [٣/١٨٦ق/ب] أَخَذَهُ في "البحر"^(٣) مِنْ قَوْلِهِ في "القنية"^(٤): ((أُكْرِهَ على قبولِ الوَدِيعَةِ فَتَلَفْتُ في يَدِهِ فَلِمُسْتَحِقِّهَا تَضَمُّنُ الْمُوَدَّعِ)) اهـ. بناءً على أنَّ الْمُوَدَّعَ يَفْتَحُ الدَّالَّ.

قال في "النهر"^(٥) بعدَ نقلِهِ: ((ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّهُ بِكسْرِ الدَّالِّ، فليسَ مِنَ الْمَوَاضِعِ في شيءٍ، وذلكَ أَنَّهُ في "البرازية"^(٦)) قال: أُكْرِهَ بالحسْبِ على إيداعِ مالِهِ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ، وَأُكْرِهَ الْمُوَدَّعَ

(قوله: أُكْرِهَ بالحسْبِ على إيداعِ مالِهِ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ إلخ) في "الهندية": ((ولو أنَّ لَصًا أُكْرِهَ رجلاً بالحسْبِ على أنْ يُودَّعَ مَالَهُ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ، فَأودَّعَهُ فَهَلَكَ عِنْدَ الْمُسْتَوْدَعِ وَهُوَ غَيْرُ مُكْرِهٍ لم يَضْمَنْ الْمُسْتَوْدَعُ ولا الْمُكْرِهَ شيئاً، فإنْ أُكْرِهَ بوعيدٍ تَلَفٍ فَلِزَبِّ الْمَالِ أنْ يَضْمَنْ الْمُسْتَوْدَعُ، وإنْ شاءَ الْمُكْرِهَ، وَاتَّهِمَ ضَمْنَ لم يرجعْ على صاحِبِهِ بشيءٍ، كذا في "المبسوط") اهـ. فعَدَّمَ الضَّمَانَ في عبارة "البرازية" لعدمِ كَوْنِ الإكْرَاهِ بِالْمُلْجِي، فيكونُ الإيداعُ صحيحاً من المَالِكِ.

(١) انظر "الدر" عند المَقُولَةِ [٣٠٧٣٤] قوله: ((بقول أو فعل)).

(٢) للمَقُولَةِ [١٢٩٨٢] قوله: ((وأيمان)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٦٥.

(٤) "القنية": كتاب الإكراه ص ١٦٥.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٢/ب.

(٦) "البرازية": كتاب الإكراه ١٣٢/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

..... كذا الصلح عن عمدٍ

..... طلاقٌ على جُعِلٍ

أيضاً على قبوله، فَضَاعَ لا ضماناً^(١) على المَكْرَه والقَابِض؛ لأنَّه ما قبضَهُ لنفسِهِ، كَمَا لو هَبَّتِ الرِّيحُ فَأَلْقَتْهُ فِي حِجْرِهِ، فَأَخَذَهُ لِيَرَدُّهُ، فَضَاعَ فِي يَدِهِ لَا يَضْمَنُ)) اهـ.

قلت: وحاصله: أَنَّ التَّعْلِيلَ الْمَذْكُورَ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ لِلْوَدِيعَةِ فِي مَسْأَلَةِ "الْقَنِيَةِ" لَيْسَ لَهُ تَضْمِينُ الْمُوَدَّعِ - بِالْفَتْحِ - لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُكْرَهًا عَلَى قَبُولِهَا لَمْ يَكُنْ قَابِضًا لِنَفْسِهِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا بِاخْتِيَارِهِ فَلِلْمُسْتَحَقِّ تَضْمِينُهُ، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا أَيْضًا لَوْ صَحَّ قِرَاءَتُهُ بِالْفَتْحِ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَصِحُّ مَعَ الْإِكْرَاهِ، وَتَضْمِينُهُ يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ قَبُولُهُ لِلْوَدِيعَةِ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْمُوَدَّعِ - بِالْفَتْحِ - عَدَمُ الضَّمَانِ بِالتَّلَفِ، فَتَأَمَّلْ.

[١٢٩٨٦] (قوله: كَذَا الصَّلْحُ عَنْ عَمْدٍ أَي: قَبُولُ الْقَاتِلِ الصَّلْحَ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ عَلَى مَالٍ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢)). أَي: إِذَا اكْتَرَهَ عَلَى أَنْ يُصَالِحَ صَاحِبَ الْحَقِّ عَلَى مَالٍ أَكْثَرَ مِنْ الدِّيَةِ أَوْ أَقْلَ، فَصَالِحُهُ بَطُلَ الدَّمِ وَلَمْ يَلِزمِ الْجَانِي شَيْءٌ كَمَا فِي "كَافِي الْحَاكِمِ"، وَذَكَرَ قَبْلَهُ: ((أَنَّهُ لَوْ اكْتَرَهَ وَلِيُّ دَمِ الْعَمْدِ عَلَى أَنْ صَالَحَ مِنْهُ عَلَى الْفَرِّ فَلَا شَيْءَ لَهُ غَيْرُ الْأَلْفِ)) اهـ.

وَأَمَّا لَزِمَ الْمَالُ الْقَاتِلَ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكْرَهٍ.

[١٢٩٨٧] (قوله: طَلَاقٌ عَلَى جُعِلٍ أَي: قَبُولُ الْمَرْأَةِ الطَّلَاقِ عَلَى مَالٍ، "بَحْرٌ"^(٣). فَيَقَعُ الطَّلَاقُ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهَا مِنَ الْمَالِ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ التَّطْلِيقَةِ خُلْعٌ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ كَانَ الطَّلَاقُ بَاطِلًا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، وَلَوْ كَانَ هُوَ الْمَكْرَهَ عَلَى الْخُلْعِ عَلَى الْفَرِّ وَقَدْ دَخَلَ بِهَا وَهِيَ غَيْرُ مُكْرَهَةٍ وَقَعَ الْخُلْعُ، وَلَزِمَ الْأَلْفُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْكَافِي".

(قوله: وَتَضْمِينُهُ يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ قَبُولُهُ إِنْجِ التَّضْمِينُ لَا يُدُلُّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ الْقَبُولِ مَعَ الْإِكْرَاهِ؛ لِمَا أَنَّ الْإِدْعَاءَ هُنَا مِنْ غَيْرِ الْمَالِكِ، وَعَدَمُ الضَّمَانِ إِذَا كَانَ الْمُوَدَّعُ الْمَالِكُ؛ لِأَنَّ مُوَدَّعَ الْغَاصِبِ ضَامِنٌ.

(١) ((لا ضمان)) ساقطة من نسخة "البرازية" التي بين أيدينا.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٥/٣.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٥/٣.

..... عَيْنٌ بِهِ أَتَتْ
كَذَا الْعِتْقُ وَالْإِسْلَامُ تَدْبِيرٌ لِلْعَبْدِ
وإِجَابٌ إِحْسَانِ

[١٢٩٨٨] (قوله: عَيْنٌ بِهِ أَتَتْ) أي: بالطلاق، وفاعِلُ ((أَتَتْ)) ضميرُ اليمين، "ح" ^(١). والمرادُ بِه تعليقُ الطلاقِ على شيء، كَمَا إِذَا أُكْرِهَ عَلَى أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَرُوحَتِي كَذَا.
[١٢٩٨٩] (قوله: كَذَا الْعِتْقُ) أي: الإكراهُ على اليمينِ بالعِتْقِ، وأَمَّا الإكراهُ على نفسِ العِتْقِ فسيأتي ^(٢)، فافهم. [١٨٧/٣] كَمَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى أَنْ قَالَ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ، أَوْ إِنْ صَلَّيْتُ أَوْ أَكَلْتُ أَوْ شَرَبْتُ فَفَعَلْتُ يَعْتِقُ الْعَبْدَ، وَيَغْرَمُ الَّذِي أَكْرَهَهُ قِيَمَتَهُ، وَتَمَامُهُ فِي "الكافي".
[١٢٩٩٠] (قوله: وَالْإِسْلَامُ) وَلَوْ مِنْ ذِمِّيٍّ كَمَا أَطْلَقَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَائِخِ، وَمَا فِي "الْحَانِيَّة" ^(٣) - مِنْ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الذِّمِّيِّ فَلَا يَصِحُّ، وَالْحَرَبِيُّ يَصِحُّ - فقياسٌ، والاستحسانُ صِحَّتُهُ مُطْلَقًا، أَفَادَهُ ^(٤) "الشَّارَحُ" فِي الْإِكْرَاهِ، "ط" ^(٥). وَلَوْ كَانَ أَكْرَهَهُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْإِسْلَامِ فِيمَا مَضَى فَلَا إِقْرَارَ بِاطِّلٍ، كَذَا فِي "الكافي".

[١٢٩٩١] (قوله: تَدْبِيرٌ لِلْعَبْدِ) بضمِّ الرَّاءِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ لِلضَّرُورَةِ، "ح" ^(٦). وَتَقْيِيدُهُ بِالْعَبْدِ لِمُنَاسَبَةِ الرُّوْيِ، وَالْأَمَةُ مِثْلُهُ، "ط" ^(٧).

[١٢٩٩٢] (قوله: وَإِجَابٌ إِحْسَانٍ) أي: إِجَابُ صَدَقَةٍ، "بج" ^(٨). وَتَقْدَمُ ^(٩) نَقْلُهُ عَنْ "الكافي".

(١) "ح": كتاب الطلاق ق ١٧٥/ب.

(٢) المقولة [١٢٩٩٣] قوله: ((وَعَتَّقَ)).

(٣) "الحانية": كتاب السير - باب ما يكون كفرًا من المسلم وما لا يكون ٥٧٧/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) انظر "الدر" عند المقولة [٣٧٣] قوله: ((وما في "الحانية" من التفصيل)).

(٥) "ط": كتاب الطلاق ١٠٧/٢.

(٦) "ح": كتاب الطلاق ق ١٧٥/ب.

(٧) "ط": كتاب الطلاق ١٠٧/٢.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٥/٣.

(٩) المقولة [١٢٩٨٢] قوله: ((وَأَمَّا)).

..... وَعِتَّقَ فَهَذِهِ تَصَحُّ مَعَ الْإِكْرَاهِ عَشْرِينَ فِي الْعَدِّ

[١٢٩٩٣] (قوله: وَعِتَّقَ) وَيَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ عَلَى الْمَكْرِهِ إِذَا أَعْتَمَهُ لِغَيْرِ كِفَارَةٍ، وَإِلَّا فَلَا رَجوعَ كَمَا ذَكَرَهُ^(١) "المصنف" فِي الْإِكْرَاهِ، "ط"^(٢). وَشَمِلَ الْعِتْقُ بِالْفِعْلِ كَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى شِرَاءٍ مَحْرُومِهِ، لَكِنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمَكْرِهِ بِشَيْءٍ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٣) عَنِ "الكافي"، وَبِهِ صَرَّحَ فِي "الْبَزَارِيَّةِ"^(٤) مِنَ الْإِكْرَاهِ، خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ مَا نَقَلَهُ^(٥) "الشارح" فِي الْإِكْرَاهِ عَنْ "ابن الكمال"، فَافْتَهُم.

[١٢٩٩٤] (قوله: عَشْرِينَ فِي الْعَدِّ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ ((تَصِحُّ))، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٦): ((وَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى سِتَّةَ عَشَرَ لِدُخُولِ إِبْجَابِ الْإِحْسَانِ فِي النَّذْرِ، وَدُخُولِ الطَّلَاقِ عَلَى جُعْلٍ وَالْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ فِي الطَّلَاقِ، وَدُخُولِ الْيَمِينِ بِالْعِتْقِ فِي الْعِتْقِ))^(٧)، أَه، "ح"^(٨). وَتَقَدَّمَ^(٩) عَنِ "النَّهْرِ" أَنَّ قَبُولَ الْإِيْدَاعِ لَيْسَ مِنْهَا فِعَاذَتٌ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ، وَقَدَّمْنَا^(١٠) أَنَّ اسْتِيلَادَ الرِّضَاعِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْجِسِّيَّةِ الْمُرْتَبِ عَلَيْهِا أَمْرٌ آخَرٌ، فَلَا يَنْبَغِي تَخْصِيصُهَا بِالذِّكْرِ فِعَاذَتٌ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ، وَقَدْ زِدْتُ عَلَيْهَا خَمْسَةَ آخَرَ التَّعْطُّلُ مِنَ إِكْرَاهٍ "كافي الحاكم".

الأُولَى: الْخُلْعُ عَلَى مَالٍ، بَأَنَّ أَمْرَهُ عَلَى خُلْعِ امْرَأَتِهِ عَلَى الْفَيْ، وَقَدْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ، وَدَخَلَ بِهَا، وَالْمَرْأَةُ غَيْرُ مُكْرَهَةٍ فَالْخُلْعُ وَاقِعٌ، وَلَهَا عَلَيْهِ^(١١) الْآلْفُ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الَّذِي

(قوله: وَلَهَا عَلَيْهِ الْآلْفُ إلخ) فِيهِ قَلْبٌ.

(١) انظر "الدر" عند المقولة [٣٠٧٢٨] قوله: ((وارجع بقيمة العبد)).

(٢) "ط": كتاب الطلاق ١٠٧/٢.

(٣) المقولة [١٢٩٧٩] قوله: ((مع استيلاد)).

(٤) "البرازية": ١٣٣-١٣٢/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) انظر "الدر" عند المقولة [٣٠٧٢٦] قوله: ((وصح نكاحه)).

(٦) "النهر": كتاب الطلاق ٢٠٢/ب.

(٧) عبارة "م": ((في العتق بالعتق)).

(٨) "ح": كتاب الطلاق ق ١٧٥/ب - ق ١٧٦/أ.

(٩) المقولة [١٢٩٨٥] قوله: ((قبول لإيداع)).

(١٠) المقولة [١٢٩٧٩] قوله: ((مع استيلاد)) والمقولة [١٢٩٨١] قوله: ((رضاع)).

(١١) في هامش "م": ((قوله: (ولها عليه) لعل الصواب: (وله عليها)، تأمل)).

أكرهه، ولو كانت هي المكرهه كان الطلاق بائناً، ولا شيء عليها.
 الثانية: الفسخ، كما لو اعتقت ولها زوج حر لم يدخل بها، فأكرهت على أن اختارت
 نفسها في مجلسها بطل المهر عن الزوج [٣/١٨٧ق/ب]، ولا شيء على المكره، ولو كان دخل
 بها الزوج قبل ذلك فالمهر لمولها على الزوج، ولا يرجع على المكره.

الثالثة: التكفير، كما لو أكره بوعيد تلف على أن يكفر يمناً قد حثت فيها، ولا رجوع
 له على المكره، وإن أكرهه على عتق عبده هذا عنها لم يجزوه، وعلى المكره قيمته، ولو أكره
 بالحبس أجزأه عنها، وكذلك كل شيء وحسب عليه الله تعالى من نذر أو هدي أو صدقة
 أو حج فأكرهه على أن يفضيه ولم يأمره المكره بشيء بعينه أجزأه، ولا ضمان على المكره.

الرابعة: ما كان شرطاً لغيره، كما لو علق عتق عبده على شرائه، أو طلاق زوجته على
 دخول الدار، فأكرهه على الشراء أو الدخول، أو أكرهه على شراء ذبي محرمة أو أمة قد ولدت
 منه، ونحو ذلك، ويدخل فيه الرضاع؛ فإنه شرط للمحرمية، والاستيلاء أي: الوطء لطلب
 الولد؛ فإنه شرط لثبوته منه أيضاً.

الخامسة: ما قلناه^(١) من التوكيل بالطلاق والعتق، فقد صارت ثمان عشرة صورة
 نظمناها بقولي: [الطويل]

طَلاقٌ وَإِعْتاقٌ بِنِكَاحٍ وَرَجْعَةٌ	ظَهَارٌ وَإِبْلَاءٌ وَعَفْوٌ عَنِ الْعَمْدِ
يَمِينٌ وَإِسْلَامٌ وَبَيَّةٌ وَنَذْرٌ	قَبُولٌ لِصُلْحِ الْعَمْدِ تَدْبِيرٌ لِلْعَبْدِ
ثَلَاثٌ وَعَشْرٌ صَحَّحُوهَا لِمُكْرَهٍ	وَقَدْ زِدْتُ خَمْسًا وَهِيَ خُلْعٌ عَلَى نَقْدٍ
وَفَسْخٌ وَتَكْفِيرٌ وَشَرْطٌ لْغَيْرِهِ	وَتَوْكِيلٌ عِنْدِي أَوْ طَلَاقٌ فَبَحْذُ عَدِّي

(١) المَقُولَةُ [١٢٩٧٤] قَوْلُهُ: ((فَإِنْ طَلَّاقَهُ صَحِيحٌ)).

(أو هازلاً) لا يَقْصِدُ حَقِيقَةَ كَلَامِهِ (أو سفيهاً).....

[١٢٩٩٥] (قوله: أو هازلاً) أي: فيَقَعُ قَضَاءٌ وَدِيَانَةٌ كَمَا يَذْكُرُهُ^(١) "الشَّارِحُ"، وَبِهِ صَرَخَ فِي "الْخُلَاصَةِ" مُعَلِّلاً بِأَنَّهُ مُكَابِّرٌ بِاللَّفْظِ فَيَسْتَحِقُّ التَّغْلِيظَ، وَكَذَا فِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٢)، وَأَمَّا مَا فِي إِكْرَاهِ "الْحَانِيَّةِ"^(٣):- لَوْ أُمِرَّ عَلَى أَنْ يُقَرَّ بِالطَّلَاقِ فَأَقْرَبُ لَا يَقَعُ كَمَا لَوْ أَقْرَبُ^(٤) بِالطَّلَاقِ هَازِلاً أَوْ كَاذِباً - فَقَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥): ((إِنَّ مَرَادَهُ بِعَدَمِ الْوُقُوعِ فِي الْمَشَبِّهِ بِهِ عَدَمُهُ دِيَانَةً))، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ "الْبِرَازِيَّةِ"^(٦) وَ"الْقَنِيةِ"^(٧): (لَوْ أَرَادَ بِهِ الْخَبَرَ عَنِ الْمَاضِي كَذِباً لَا يَقَعُ دِيَانَةً، وَإِنْ أَشْهَدَ قَبْلَ ذَلِكَ لَا يَقَعُ قَضَاءٌ أَيْضاً)) اهـ.

وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا فِي "الْحَانِيَّةِ" عَلَى مَا إِذَا أَشْهَدَ عَلَى أَنَّهُ يُقَرُّ بِالطَّلَاقِ هَازِلاً، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ مَا مَرَّ^(٨) عَنْ "الْخُلَاصَةِ" إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَوْ أُنْشَأَ الطَّلَاقُ هَازِلاً، وَمَا فِي "الْحَانِيَّةِ" فِيمَا لَوْ أَقْرَبُ بِهِ هَازِلاً، فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا، قَالَ فِي "التَّلْوِيحِ"^(٩): ((وَكَمَا أَنَّهُ يَبْطُلُ الْإِقْرَارُ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ مُكْرَهاً كَذَلِكَ يَبْطُلُ الْإِقْرَارُ بِهِمَا هَازِلاً [١/١٨٨ق/٣]؛ لِأَنَّ الْهَزْلَ دَلِيلُ الْكُذْبِ كَالْإِكْرَاهِ، حَتَّى لَوْ أَحَازَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّ الْإِحَازَةَ إِنَّمَا تَلْحَقُ سَبَباً مُنْعَقِداً يَحْتَمِلُ الصَّحَّةَ وَالْبُطْلَانَ، وَبِالْإِحَازَةِ لَا يَصِيرُ الْكُذْبُ صِدْقاً، وَهَذَا بِخِلَافِ إِنْشَاءِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَغَوِيهِمَا مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ الْقَسْخَ، فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ فِيهِ لِلْهَزْلِ)) اهـ. وَبِهَذَا انْدَفَعَ مَا أوردَهُ "الرَّمْلِيُّ" مِنَ الْمَنَافَاةِ بَيْنَ عِبَارَةِ "الْحَانِيَّةِ" وَغَيْرِهَا.

[١٢٩٩٦] (قوله: لا يَقْصِدُ حَقِيقَةَ كَلَامِهِ) بَيَّانٌ لِمَعْنَى الْهَازِلِ، وَفِيهِ قُصُورٌ؛ فَنُفِي "التَّحْرِيرِ"

(١) -٤٢٥- "در".

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - فصل في محله ١٧٨/٤ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الحانية": ٤٨٣/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) عبارة "م": ((أقره)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٤/٣.

(٦) "البرازية": كتاب الطلاق - فصل في محله ١٧٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "القنية": كتاب الطلاق - باب في طلاق السكران وما يقصد به الكذب ٤١/٤/أ بتصرف.

(٨) في هذه المقولة.

(٩) "التلويح": العوارض المكتسبة - منها الهزل ١٩٠/٢.

خفيف العقل (أو سكران).....

و"شرحه"^(١): ((الهزل لغة: اللَّعِبُ، واصطلاحاً: أن لا يُرَادَ بِاللَّفْظِ ودَلَالَتُهُ المعنى الحقيقي ولا المجازي، بل أُرِيدَ بِهِ غيرُهُمَا، وهو ما لا تصحُّ إرادته مِنْهُ، وَضِدُّهُ الجِدُّ، وهو أن يُرَادَ بِاللَّفْظِ أَحَدُهُمَا)).

[١٢٩٩٧] (قوله: خفيف العقل) في "التحرير" و"شرحه"^(٢): ((السَّفَهُ في اللُّغَةِ: الخِفَّةُ، وفي اصطلاح الفقهاء: خِفَّةٌ تَبَعَتْ الإنسانَ على العَمَلِ في مَالِهِ بِخِلَافِ مُقْتَضَى العَقْلِ)).

مطلب في تعريف السكران وحكمه^(٣)

[١٢٩٩٨] (قوله: أو سكران) السكر: سُرُورٌ يُزِيلُ العَقْلَ، فلا يُعْرَفُ بِهِ السَّمَاءُ مِنَ الأَرْضِ، وقالوا: بل يُغْلِبُ على العقلِ فَيَهْدِي في كلامِهِ، وَرَجَّحُوا قولَهُمَا في الطَّهَارَةِ والأَيْمَانِ والحدودِ، وفي "شرح بكر": السكر الذي تصحُّ بِهِ التَّصَرُّفَاتُ أن يصيرَ بِحَالٍ يَسْتَحْسِنُ ما يَسْتَبْجُهِ النَّاسُ وبالعكسِ، لكنَّهُ يُعْرَفُ الرَّجُلُ مِنَ المِرَاقَةِ، قال في "البحر"^(٤): ((والمُعْتَمَدُ في المذهب الأول))، "نهر"^(٥).

قلت: لكن صرَّحَ المحقِّقُ "ابن الهمام" في "التحرير"^(٦) أنَّ تعريفَ السكرِ بما مرَّ عن الإمامِ إِنَّمَا هو في السكرِ الموجِبِ للحدِّ؛ لأنَّهُ لو مِيزَ بَيْنَ الأَرْضِ والسَّمَاءِ كان في سُكْرِهِ نَقْصَانٌ، وهو شُبْهَةُ العَدَمِ، فيندري بِهِ الحدُّ، وأما تعريفُهُ عندهُ في غيرِ وجوبِ الحدِّ مِنَ الأحكامِ فالمُعْتَبَرُ فِيهِ عندهُ: اختلاطُ الكلامِ والهِذْيَانِ كَقَوْلِهِمَا، ونَقَلَ شارحُهُ "ابن أمير حاج"^(٧) عنه: ((أنَّ المراد أن يكونَ

(١) "التقرير والتحرير": المقالة الثانية في أحوال الموضوع - الباب الأول في الأحكام - الفصل الرابع في المحكوم عليه ١٩٤/٢.

(٢) "التقرير والتحرير": المقالة الثانية في أحوال الموضوع - الباب الأول في الأحكام - الفصل الرابع في المحكوم عليه ٢١٠/٢.

(٣) نقول: الذي نراه واحداً هو عدم وقوع طلاق السكران، وهو قول عثمان وابن عباس رضي الله عنهما، واختاره الطحاوي والكرخي كما سيأتي، وهو أحد قولَي الشافعي وأحمد، وقول طائوس والليث وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وزفر والقاسم بن محمد وربيع بن عبد الرحمن ومحمد بن سلمة وجمهرة من التابعين والسلف، وسيأتي في كلام الشارح عن "التاترخانية" أنه المفتى به وإن خالفه ابن عابدين رحمه الله.

وذلك أنَّ الإسلام لا يعاقب عقوبتين على جرمٍ واحدٍ؛ إذ لا يجتمع قطع وضمان عند الحنفية، وقد كفل الشرعُ زجرَةً بالحدِّ فيكتفى به، وفي إيقاع طلاق السكران زجرٌ لأسرته وتشريعٌ لها بغير ذنبٍ اقترفته، والله تعالى أعلم.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٦/٣.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق ٢٠٢/ب/ب تصرف.

(٦) "التحرير": المقالة الثانية في أحوال الموضوع - الباب الأول في الأحكام - الفصل الرابع في المحكوم عليه ٢٨٥.

(٧) "التقرير والتحرير": المقالة الثانية في أحوال الموضوع - الباب الأول في الأحكام - الفصل الرابع في المحكوم عليه ١٩٣/٢.

ولو يَنْبِذُ.....

غالبُ كلامِهِ هَذَا، فلو نَصَفَهُ مُسْتَقِيمًا فَلَيْسَ بِسُكْرٍ، فَيَكُونُ حُكْمُ حُكْمِ الصَّحَاةِ فِي إِقْرَارِهِ بِالْحُدُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السُّكْرَانَ فِي الْعُرْفِ مَنْ اخْتَلَطَ جَدُّهُ بِهِزْلِهِ، فَلَا يَسْتَقِرُّ عَلَى شَيْءٍ، وَمَالَ أَكْثَرَ الْمَشَايِخِ إِلَى قَوْلِهِمَا، وَهُوَ قَوْلُ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ، وَاخْتَارُوهُ لِلْفَتْوَى؛ لِأَنَّهُ الْمُتَعَارَفُ، وَتَأْيِيدُ بَقَوْلِ "عَلِيٍّ" عليه السلام إِذَا سَكِرَ هَذَا، رَوَاهُ "مَالِكٌ" وَ"الشَّافِعِيُّ" ^(١)، وَلِضَعْفِ ^(٢) وَجْهِ قَوْلِهِ، ثُمَّ يَبَيِّنُ [١٨٨ق/٣] وَجْهَ الضَّعْفِ فَرَاجَعَهُ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ الْمُخْتَارَ قَوْلُهُمَا فِي جَمِيعِ الْأُبُوابِ، فَافْهَمْ. وَيَبَيِّنُ فِي "التَّحْرِيرِ" ^(٣) حُكْمَهُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ سُكْرُهُ بِطَرِيقِ عَرْمٍ لَا يَبْطُلُ تَكْلِيفُهُ، فَتَلَزُمُ الْأَحْكَامُ، وَتَصِحُّ عِبَارَتُهُ مِنَ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَالْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ وَتَرْوِيجِ الصَّغَارِ مِنْ كَفِّهِ وَالْإِقْرَاضِ وَالِاسْتِقْرَاضِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ قَائِمٌ، وَإِنَّمَا عَرَضَ فَوَاتُ فَهْمِ الْخِطَابِ بِمَعْصِيَتِهِ، فَبَقِيَ فِي حَقِّ الْإِثْمِ وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ، وَتَصِحُّ إِسْلَامُهُ كَالْمُكْرَهِ، لَا رَدُّهُ لِعَدَمِ الْقَصْدِ، وَأَمَّا الْهَازِلُ فَإِنَّمَا كَفَرَ مَعَ عَدَمِ قَصْدِهِ لِمَا يَقُولُ بِالِاسْتِخْفَافِ؛ لِأَنَّهُ صَدَرَ مِنْهُ عَنْ قَصْدٍ صَحِيحٍ اسْتِخْفَافًا بِالذِّينِ، بِخِلَافِ السُّكْرَانِ.

[١٢٩٩ق] (قَوْلُهُ: وَلَوْ يَنْبِذُ) أَي: سَوَاءٌ كَانَ سُكْرُهُ مِنَ الْخَمْرِ أَوِ الْأَشْرَبَةِ الْأَرْبَعَةِ الْحَرَمَةِ

(قَوْلُهُ: سَوَاءٌ كَانَ سُكْرُهُ مِنَ الْخَمْرِ أَوِ الْأَشْرَبَةِ الْأَرْبَعَةِ الْحَرَمَةِ) (لِخ) أَي: أَوْ بَاقِي الْأَشْرَبَةِ الْأَرْبَعَةِ الْحَرَمَةِ، وَإِلَّا فَالْخَمْرُ مِنْهَا، فَإِنَّهَا الْخَمْرُ وَالطَّلَاءُ وَالسُّكْرُ وَنَقِيعُ الزَّبِيبِ، وَيُنْظَرُ وَجْهُ عَدَمِ الْوُقُوعِ عَلَى قَوْلِهِمَا، فَإِنَّ النَّبِذَ وَإِنْ كَانَ حَلَالًا عَنْهُمَا إِلَّا أَنَّ السُّكْرَ مِنْهُ حَرَامٌ، وَيُنْظَرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّكْرِ مِنَ الْبَنْجِ أَوِ الْكُفْرِ إِذَا تَنَازَلَهُ لِلتَّدَاوِي، حَيْثُ كَانَ الْأَوَّلُ فِيهِ الْخِلَافُ وَالْقِسْمُ الثَّانِي لَا خِلَافَ فِي عَدَمِ الْوُقُوعِ عَلَى مَا يَأْتِي لَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي "الْمَوْطَأَ" ٦٤٢/٢ فِي الْأَشْرَبَةِ بَابِ مَا جَاءَ فِي حَدِّ الْخَمْرِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ كَمَا فِي "مُسْنَدِهِ" ٩٠/٢ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدٍ الدِّلِيِّ أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ فَقَالَ عَلِيٌّ: ... وَرَوَاهُ يَحْيَى عَنْ ثَوْرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٥٢٨٨) وَالْحَاكِمُ ٣٧٥/٤، وَالدَّارَقُطْنِيُّ ١٦٦/٣، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ ٣٢١/٨، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "الْمُلْكِي" ٧٥/٤، وَفِي صَحْتِهِ نَظَرٌ، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٣٥٤٢) عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ فَذَكَرَهُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٩) فِي الْحُدُودِ بَابِ إِذَا تَابَعَ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ ١٥٧/٣، وَالْحَاكِمُ ٣٧٥/٤، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ ٣٢١/٨، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "الْمُلْكِي" ٧٥/٤، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَرِينَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ فَذَكَرَ الْخَمْرَ، ثُمَّ قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَحَدَّثَنِي حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ وَبَرَةَ الْكَلْبِيِّ قَالَ: أُرْسِلَنِي خَالِدٌ فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُنْذَرِ كَمَا فِي "الْبَرِّ الْمَشْهُورِ" ٦٨/٢ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ عَمَارٍ بْنِ دُثَارٍ فَذَكَرَ قِصَّةَ تَابَعَ الْخَمْرَ ثُمَّ قَالَ عُمَرُ لِعَلِيٍّ: مَا تَرَى...

(٢) أَي: وَاخْتَارُوا قَوْلَ الصَّاحِحَيْنِ لِضَعْفِ وَجْهِ قَوْلِهِ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى: ((لِأَنَّهُ الْمُتَعَارَفُ)).

(٣) "التَّحْرِيرُ": الْمَقَالَةُ الثَّانِيَّةُ فِي أَحْوَالِ الْمَوْضُوعِ - الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي الْأَحْكَامِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ص ٢٨٤-٢٨٥.

أو حشيش.....

أو غيرها من الأشربة المتخذة من الحبوب والعسل عند "محمد"، قال في "الفتح"^(١): ((وبقوله يُفتى؛ لأنَّ السكر من كُلِّ شرابٍ مُحَرَّمٌ))، وفي "البحر"^(٢) عن "البرازية"^(٣): ((المختار في زماننا لزوم الحدِّ ووقوع الطلاق)) اهـ.

وما في "الخانية"^(٤) من تصحيح عدم الوقوع فهو مبني على قولهما من أنَّ النبيَّ حلالٌ، والمُفتى به خلافه، وفي "النهر"^(٥) عن "الجمهرة"^(٦) أنَّ الخلاف مُقيَّدٌ بما إذا شربه للتداوي، فلو للهِو والطرب فيقع بالإجماع.

مطلب في الحشيشة والأفيون والبنج^(٧)

[١٣٠٠٠] (قوله: أو حشيش^(٨)) قال في "الفتح"^(٩): ((اتَّفَقَ مَشَايِخُ المَذْهَبَيْنِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ والحَنَفِيَّةِ بِوقوع طلاق مَنْ غَابَ عقله بِأكل الحشيش، وهو المسمَّى بِورقِ القَنَبِ^(١٠)؛ لفتواهم

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: قوله: ولا يقع طلاق الصبي ٣/٣٤٨.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٦٦.

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ٤/١٧١ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الخانية": كتاب الطلاق - فصل في طلاق من لا يعقل ١/٤٧١، وكتاب الأشربة - فصل في تصرفات السكران ٣/٢٣٣-٢٣٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٢/ب.

(٦) "الجمهرة النيرة": كتاب الأشربة ٢/٢٧٠.

(٧) نقول: الذي نراه أنَّ غياب العقل بِأكل الحشيشة وتعاطي المخدرات كغيبابه بالسكر من الخمر وغيره، وانظر تعليقنا ص ١٢٦، والله أعلم.

(٨) في النسخ جميعها: ((وحشيش))، وما أثبتناه هو الموافق لنسخ "الدر" التي بين أيدينا، وقد أشار إلى ذلك مصحح "م".

(٩) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: قوله: ولا يقع طلاق الصبي ٣/٣٤٦.

(١٠) قال في "المصباح المنير" مادة (قنب): ((القَنَبُ بفتح النون مُشَدَّدَةٌ: نَبَاتٌ يُؤْخَذُ لِحَاوُهُ ثُمَّ يُغْتَلُ جَيَالًا، وَلَهُ حَبٌّ يُسَمَّى الشَّهْدَانِجَ)).

أو أفيون^(١) أو بنج زجراً، به يُفتى، "تصحیح القدوري". واختلف التصحيح^(٢)
فیمن سکر مکرهاً أو مضطراً.....

بحرمته بعد أن اختلفوا فيها، فأتى "المزني"^(٣) بحرمها، وأتى "أسد بن عمرو"^(٤) بجلبها؛ لأنَّ المتقدمين لم يتكلموا فيها بشيء؛ لعدم ظهور شأنها فيهم، فلما ظهر من أمرها من الفساد كثير وفشاً عاد مشايخ المذهبين إلى تحريمها، وأتوا بوقوع الطلاق ممن زال عقله بها)) اهـ.

[١٣٠٠١] (قوله: أو أفيون أو بنج الأفيون: ما يخرج من الخشخاش، والبنج بالفتح: نبت مُسبِّت، وصرَّح في "البدائع"^(٥) وغيرها بعدم وقوع الطلاق بأكليه؛ معللاً بأنَّ زوال عقله لم يكن بسبب هو معصية، والحق التفصيل، وهو: إن كان للتداوي لم يقع لعدم المعصية، وإنَّ للهو وإدخال الآفة قصداً فينبغي أن لا يُتردَّد في الوقوع، وفي "تصحیح القدوري" عن "الجواهر" [١/١٨٩ق/٣]: ((وفي هذا الزمان إذا سكر من البنج والأفيون يقع زجراً، وعليه الفتوى)) وعامته في "النهر"^(٦).
[١٣٠٠٢] (قوله: زجراً) أشار به إلى التفصيل المذكور، فإنه إذا كان للتداوي لا يزجر عنه؛ لعدم قصد المعصية، "ط"^(٧).

[١٣٠٠٣] (قوله: واختلف التصحيح إلخ) فصَّحَّ في "التحفة"^(٨) وغيرها عدم الوقوع، وحزَمَ

(١) في "د" زيادة: ((يحرم شربه إذا لم يُقصد به التداوي، فإن قصد فلا يحرم؛ لأنَّ زوال العقل مضاف إلى الصداق لا إلى الشرب، "فتح")). ق ١٧٦ب.

(٢) في "د" زيادة: ((قوله: واختلف التصحيح، قال في "البحر": وقد حزم في "الخلاصة" بالوقوع معللاً بأنَّ زوال العقل حصل بفعل هو محظور في الأصل وإن كان مباحاً بعارض الإكراه، ولكنَّ السبب الداعي للمحظور قائم، فأنثر قيام السبب في حق الطلاق انتهى. وصحَّحه الشُّعْبِيُّ، وصحَّح قاضيان في "شرح الجامع الصغير" و"تناواه" عدم الوقوع. وكذا في "غاية البيان" معزياً إلى "التحفة"، قال الكمال: إنه الأحسن، وفي "المحيط": إنه حسن لكنه خلاف إجماع الصحابة رضي الله عنهم. انتهى)). ق ١٧٦ب.

(٣) المزني من أصحاب الإمام الشافعي، وأسد بن عمرو صاحب الإمام أبي حنيفة. اهـ منه.

(٤) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما شرائط ركن الطلاق ١٠٠/٣.

(٥) انظر "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٢ب.

(٦) "ط": كتاب الطلاق ١٠٧/٢.

(٧) "تحفة الفقهاء": كتاب الطلاق - باب الاستثناء - طلاق المكره ١٩٥/٢.

نعم لو زال عقله بالصداع أو بمباح لم يقع.....

في "الخلاصة" ^(١) بالوقوع، قال في "الفتح" ^(٢): «(وَالأَوَّلُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ مُوجِبَ الْوُقُوعِ عِنْدَ زَوَالِ الْعَقْلِ لَيْسَ إِلَّا التَّسَبُّبُ فِي زَوَالِهِ بِسَبَبٍ مَحْظُورٍ، وَهُوَ مُتَنَفِيٌّ)، وَفِي "النَّهْرِ" ^(٣) عَنْ "تَصْحِيحِ الْقُدُورِيِّ": «(أَنَّهُ التَّحْقِيقُ)».

[١٣٠٠٤] (قوله): نَعَمْ لو زال عقله بالصداع (لأنَّ علَّةَ زَوَالِ الْعَقْلِ الصَّدَاعُ، وَالشُّرْبُ علَّةُ الْعِلَّةِ، وَالْحُكْمُ لَا يُضَافُ إِلَى علَّةِ الْعِلَّةِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ صَلَاحِيَةِ الْعِلَّةِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ" ^(٤)).

هذا وقد فَرَضَ الْمَسْأَلَةُ فِي "الْفَتْحِ" ^(٥) وَ"الْبَحْرِ" ^(٦) فِيمَا إِذَا شَرِبَ حَمَرًا فَصَدَّعَ ^(٧)، وَيَخَالِفُهُ مَا فِي "الْمُلْتَقَطِ": «(لو كَانَ النَّبِيذُ غَيْرَ شَدِيدٍ فَصَدَّعَ فَلَنَهَبَ عَقْلُهُ بِالصَّدَاعِ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيذُ شَدِيدًا حَرَامًا فَصَدَّعَ فَلَنَهَبَ عَقْلُهُ يَقَعُ طَلَاقُهُ)» اهـ.

فقد فَرَّقَ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ بِطَرِيقِ مُحَرَّمَ وَغَيْرِ مُحَرَّمَ كَمَا تَرَى، فَتَأَمَّلْ.

[١٣٠٠٥] (قوله): أَوْ بِمَبَاحٍ كَمَا إِذَا سَكَّرَ مِنْ وَرَقِ الرُّمَّانِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ وَلَا عِتَاقُهُ، وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ "التَّهْذِيبِ" كَذَا فِي "الْمُهَنْدِيَّةِ" ^(٨)، "ط" ^(٩).

(قوله): وَجَزَمَ فِي "الْخُلَاصَةِ" بِالْوُقُوعِ عِلَّةُهُ فِي "الْخُلَاصَةِ": «(بِأَنَّ زَوَالَ عَقْلِهِ حَصَلَ بِفَعْلٍ هُوَ مُحْظُورٌ وَإِنْ كَانَ مَبَاحًا بَعَارِضِ الْإِكْرَاهِ، لَكِنَّ السَّبَبَ الدَّاعِيَ لِلْحَظَرِ قَائِمٌ، فَأَثَرُ فِي حَقِّ الطَّلَاقِ)».

(١) عبارة "الخلاصة" التي بين أيدينا: ((لا يقع))، وهو خطأ؛ إذ تعليل المسألة بعد يقتضي الوقوع لا عدمه، ويؤيد ذلك أنَّ صاحب "البحر" في كتاب الطلاق ٢٦٦/٣ نقل عن "الخلاصة" الوقوع مع التعليل المذكور. انظر "مخلاة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول ق ٩٢/١.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: قوله: ولا يقع طلاق الصبي ٣٤٧/٣.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٣/١.

(٤) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: قوله: ولا يقع طلاق الصبي ٣٤٧/٣.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: قوله: ولا يقع طلاق الصبي ٣٤٧/٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٦/٣.

(٧) «(الصَّدَاعُ وَخَمُّ الرَّأْسِ، يُقَالُ مِنْهُ: صَدَّعَ تَصْدِيعًا بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ)» "المصباح المنير": مادة ((صدع)).

(٨) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - فصل: فِيمَنْ يَقَعُ طَلَاقُهُ وَفِيمَنْ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ ٣٥٣/١.

(٩) "ط": كتاب الطلاق ١٠٨/٢.

وفي "القهستاني" معزياً لـ "الزاهدي": ((أنه لو لم يُميز ما يقوم به الخطابُ كان تصرفه باطلاً)) انتهى. واستثنى في "الأشباه" من تصرفات السكران سبع مسائل، منها: ((الوكيل بالطلاق صاحباً))،

قلت: وكذا لو سكرَ بِنَجٍّ أو أَفْيُونٍ تَنَاولَهُ لا على وَجْهِ المَعْصِيَةِ بل لِلتَّداوِي كَمَا مرَّ^(١).
[١٣٠٠٦] (قوله: وفي "القهستاني"^(٢)) (إلخ) هذا مبنيٌّ على تعريفِ السَّكَرَانِ الَّذِي تَصِحُّ تصرفاته عندنا: بأنه مَنْ مَعَهُ مِنَ العَقْلِ ما يَقُومُ بِهِ التَّكْلِيفُ، وتَحَبُّبُ مَنْهُ في "الفتح"^(٣) وقال: ((إنه لا شَكَّ على هذا التَّقْدِيرِ لا يَتَجَهَّ لأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لا تَصِحُّ تصرفاته)).
[١٣٠٠٧] (قوله: منها الوكيل بالطلاق صاحباً) أي: فإنه إذا طَلَّقَ سَكْرَانٌ لا يَقَعُ، ومنها: الرَّدَّةُ، ومنها: الإقرارُ بالحدودِ الخالصةِ، ومنها: الإشهادُ على شهادةٍ نفسه، ومنها: تزويجُ الصَّغِيرَةِ بأَقْلٍ مِنْ مَهرٍ المِثْلِ أو الصَّغِيرِ^(٤) بأَكْثَرٍ فإنه لا يَنْفَعُ، ومنها: الوكيلُ بالبيعِ لو سَكِرَ فَبَاعَ لَمْ يَنْفَعُ على مَوَكِّلِهِ، ومنها: الغَضَبُ مِنْ صَاحِبٍ وَرَدُّهُ عَلَيْهِ وهو سَكْرَانٌ، كَذَا في "الأشباه"،^(٥) "ح"^(٦).
قلت: لكنْ اعْتَرَضَهُ مُحَشِّيه [٣/١٨٩ق/ب] "الحَمَوِي"^(٧) في الأخيرة بأنَّ النَقْصُولَ في "العِمَادِيَّةِ" أَنَّ الغَاصِبَ يَرُدُّ بِالرَّدِّ عَلَيْهِ مِنَ الضَّمَانِ، فَحُكْمُهُ فِيهَا كَالصَّاحِبِ، وَكَذَا في مَسْأَلَةِ الوَكَالَةِ بِالطَّلَاقِ: بأنَّ الصَّحِيحَ الوقوعُ، نَصٌّ عَلَيْهِ في "الخَانِيَّةِ"^(٨) و"البحر"^(٩).

(١) المقولة [١٣٠٠١] قوله: ((أو أَفْيُونٍ أو بِنَجٍّ)).

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطلاق ٣٠١/١.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: ويقع طلاق كلِّ زوجٍ إذا كان عاقلاً بالغاً ٣٤٦/٣.

(٤) ((الصغير)) ليست في "ح".

(٥) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - أحكام السكران ٣٦٩-٣٧٠.

(٦) "ح": كتاب الطلاق ١/١٧٦.

(٧) "غمر عيون البصائر": الفن الثالث - أحكام السكران ٣٣٢/٣ بتصرف.

(٨) "الخانية": كتاب الطلاق - فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة ٥٢٤/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٦٧.

لكن قَيْدُهُ "الْبِرَّازِيُّ" بكونِهِ على مال، وإِلَّا وَقَعَ مُطْلَقاً، ولم يُوقِعِ "الشَّافِعِيُّ" طُلَاقَ السُّكْرَانِ^(١)، واختارَهُ "الطَّحَاوِيُّ"^(٢) و"الكرخي"^(٣)، وفي "التَّاتَارِخَانِيَّة" عن "التَّفْرِيقِ":

[١٣٠٠٨] (قَوْلُهُ: لَكِنْ قَيْدُهُ "الْبِرَّازِيُّ") قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٤) عَنِ "الْبِرَّازِيَّةِ"^(٥): «وَكَلَّهُ بِطَلَّاقِهَا عَلَى مَالٍ، فَطَلَّقَهَا فِي حَالِ السُّكْرِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ، وَإِنْ كَانَ التَّوَكُّلُ وَالْإِيقَاعُ حَالَ السُّكْرِ وَقَعَ، وَلَوْ بِلَا مَالٍ وَقَعَ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّ الرَّأْيَ لَا يَبْدُ مِنْهُ لَتَقْدِيرِ الْبَدَلِ)) اهـ.
أَقُولُ: وَالتَّعْلِيلُ يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ وَكَلَّهُ بِطَلَّاقِهَا عَلَى أَلْفٍ فَطَلَّقَهَا فِي حَالِ السُّكْرِ وَقَعَ مُطْلَقاً،
"ح" (٤).

[١٣٠٠٩] (قَوْلُهُ: وَاخْتَارَهُ "الطَّحَاوِيُّ"^(٦) و"الكرخي"^(٧)) وَكَذَا "مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ"، وَهُوَ قَوْلُ "زُفَرٍ" كَمَا أَفَادَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٨).
[١٣٠١٠] (قَوْلُهُ: عَنِ التَّفْرِيقِ) صَوَابُهُ عَنِ التَّفْرِيدِ^(٩) بِالذَّالِ آخِرُهُ لَا بِالْقَافِ كَمَا رَأَيْتُهُ فِي نُسْخِ "التَّاتَارِخَانِيَّةِ"^(١٠).

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((وَأَنْ خَالَعَ الْأَبَ عَلَى ابْنِهِ الصَّغِيرَ لَا يَصْغُرُ؛ لِأَنَّ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِالْقَبُولِ فَلَا يَصْغُرُ كَمَا لَا يَصْغُرُ مِنْ الصَّغِيرِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ خُلْعُ الصَّغِيرِ عَلَى إِجَازَةِ الْأَبِ. خُلِعَ السُّكْرَانُ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ تَصَرُّفَاتِهِ إِلَّا الرَّدَّ، وَالْإِقْرَارَ، وَالْحُلُودَ)). ق ١٧٦/ب.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٣/أ.

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق - نوع في التوكيل وكنائنه ١٨٤/٤ يتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "ح": كتاب الطلاق ق ١٧٦/أ.

(٥) "شرح مشكل الآثار": باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في أحكام أقوال السكران وأفعاله ٢٤٣/١٢.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: ويقع طلاق كل زوج إذا كان عاقلاً بالغاً ٣٤٥/٣.

(٧) "التفريد" للسلطان محمود بن شيبكين الغزنوي الحنفي ثم الشافعي (ت ٤٢١هـ، وقيل: ٤٢٢). ("كشف الظنون"

٤٢٦/١، "المواهر المضية" ٤٣٨/٣، "طبقات الشافعية الكبرى" ٣١٤/٥ وما بعدهما، "شذرات الذهب" ١٠٧/٥).

(٨) "التاتارخانية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في بيان مَنْ يَقَعُ طَلَاقُهُ وَمَنْ لَا يَقَعُ ٢٥٦/٣.

((والفتوى عليه)). (أو أحرس) ولو طارئاً^(١) إن دام للموت، به يُفتى، وعليه فتصرُّفاته موقوفة، واستحسن "الكمال" اشتراط كتابته.....

[١٣٠١١] (قوله: والفتوى عليه) قد عُلِمَتْ مخالفتُهُ لسايرِ الْمُتَوَنِّ، "ح"^(٢). وفي "التاترخانية"^(٣) أيضاً: ((طلاق السُّكْرَانِ واقعٌ إذا سَكِرَ مِنَ الْخَمْرِ أو التَّبْيِلِ وهو مذهبُ أَصْحَابِنَا)).

[١٣٠١٢] (قوله: إن دام للموت) قُبِدَ في (طارئاً) فقط، "ح"^(٤). قال في "البحر"^(٥): ((فَعَلَى هَذَا إِذَا طُلِّقَ مَنْ اعْتَقِلَ لِسَانُهُ، تَوَقَّفَ، فَإِنْ دَامَ بِهِ إِلَى الْمَوْتِ نَقَذَ، وَإِنْ زَالَ بَطَلَ)) اهـ.

قلت: وكذا لو تزوج بالإشارة لا يحلُّ لَهُ وطؤها لعدم نفاذِهِ قبل الموت، وكذا سائر عقودِهِ، ولا يخفى ما في هذا مِنَ الْحَرَجِ.

[١٣٠١٣] (قوله: به يُفتى) وقدَّرَ "الثمراتشي" الامتدادَ بِسَنَةِ "بهر"^(٦). وفي "التاترخانية"^(٧) عَنِ "الْبَيْنَانِي": وَيَقَعُ طَلَاؤُ الْأَحْرَسِ بِالْإِشَارَةِ، يُرِيدُ بِهِ الَّذِي وَلَدَ وَهُوَ أَحْرَسٌ، أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَدَامَ حَتَّى صَارَتْ إِشَارَتُهُ مَفْهُومَةً، وَإِلَّا لَمْ تُعْتَبَرِ.

[١٣٠١٤] (قوله: واستحسن "الكمال") (إلخ) حيث قال^(٨): ((وقال بعضُ الشَّافِعِيَّةِ: إِنْ كَانَ يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ لَا يَقَعُ طَلَاؤُهُ بِالْإِشَارَةِ؛ لِانْتِفَاعِ الضَّرُورَةِ بِمَا هُوَ أَذْلُّ عَلَى الْمُرَادِ مِنَ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ قَوْلُ حَسَنٍ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا)) اهـ.

قلت: بل هذا القولُ تصريحٌ بِمَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، ففي "كافي الحاكم الشهيد" ما نصُّهُ: ((فَإِنْ كَانَ الْأَحْرَسُ لَا يَكْتُبُ، وَكَانَ لَهُ إِشَارَةٌ تُعْرَفُ فِي طَلَاغِهِ وَنِكَاحِهِ وَشَرَائِهِ وَبَيْعِهِ

(١) في "ب": ((ظارئاً))، وهو تصحيف.

(٢) "ح": كتاب الطلاق ق ١٧٦/أ.

(٣) "التاترخانية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في بيان مَنْ يَقَعُ طَلَاغُهُ وَمَنْ لَا يَقَعُ ٢٥٦/٣.

(٤) "ح": كتاب الطلاق ق ١٧٦/أ.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٨/٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٨/٣.

(٧) "التاترخانية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في بيان مَنْ يَقَعُ طَلَاغُهُ وَمَنْ لَا يَقَعُ ٢٥٨/٣.

(٨) أي: في "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: ويقع طلاق كلِّ زوج إذا كان عاقلًا إلخ ٣٤٨/٣.

(بإشارته) المعهودة، فإنها تكون كعبارة الناطق استحساناً (أو مخطئاً^(١)) بأن أراد التكلّم بغير الطلاق^(٢) فجرى على لسانه الطلاق، أو تلفظ به.....

فهو جائز، وإن كان لم يُعرف ذلك منه أو شك فيه فهو باطل)) اهـ.

فقد رتب جواز الإشارة على عجزه عن الكتابة، فيفيد أنه إن كان يُحسِن الكتابة لا يجوز إشارته، ثم الكلام - كما في "النهر"^(٣) - إنما هو في قصر صحيّة تصرّفاته على الكتابة، [١٩٠ق/٣] وإلا فغيره يقع طلاقه بكتابه كما يأتي^(٤) آخر الباب فما باله ١١٩؟

١٣٠١٥ (قوله: بإشارته المعهودة) أي: المقرنة بتصويته منه؛ لأن العادة منه ذلك، فكانت الإشارة بياناً لما أجمله الأخرس، "بحر"^(٥) عن "الفتح"^(٦). وطلاقه المفهوم بالإشارة إذا كان دون الثلاث فهو رجعي، كذا في "المصمّرات"، "ط"^(٧) عن "الهندية"^(٨).

١٣٠١٦ (قوله: بأن أراد التكلّم بغير الطلاق) بأن أراد أن يقول: سبحان الله، فجرى على لسانه: أنت طالق تطلق؛ لأنه صريح لا يحتاج إلى التبيّة، لكن في القضاء كطلاق الهازل واللاعب،

(١) في "د" زيادة: ((قوله: أو مخطئاً، قال العيني في "شرح البخاري": إنما يصح طلاق المخطئ؛ لأن القصد أمر باطئ لا يُوقَفُ عليه، بل يتعلق بالسبب الظاهر الدالّ، وهو أهلية القصد بالعقل والبلوغ، فإن قيل: على هذا ينبغي أن يقع طلاق النائم.

والجواب: أن النوم ينافي أصل العمل بالعقل؛ لأن النوم مانع من استعمال نور العقل، فكانت أهلية القصد معدومة ييقن، فافهم، سيّد أحمد الحموي، "حاشية الأشباه))." ق ١٧٦ ب.

(٢) قوله: ((بغير الطلاق)) ساقط من "د" و"و".

(٣) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٣/٢.

(٤) المقولة [١٣٠٥٢] قوله: ((كتب الطلاق إلخ)) وما بعدها.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٧/٣.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: وقعه طلاق كل زوج إذا كان عاقلاً بالغاً ٣٤٨/٣.

(٧) "ط": كتاب الطلاق ١٠٨/٢.

(٨) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - فصل: فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه ٣٥٤/١.

غير عالمٍ بمعناه، أو غافلاً، أو ساهياً،.....

"ط" (١) عَنْ "المنح" (٢). وقوله: ((كطلاقِ المازِلِ واللاعِبِ)) مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمْنَاهُ (٣) وَلِمَا يَأْتِي (٤) قَرِيباً، وَفِي "فتح القدير" (٥) عَنْ "الحاوي" مَعْرِياً إِلَى "الجامع الأصغر" أَنَّ "أَسَدًا" سُئِلَ عَمَّنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: زَيْنَبُ طَالِقٌ، فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ: عَمْرُهُ، عَلَى أَنَّهُمَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؟ فَقَالَ: فِي الْقَضَاءِ تَطْلُقُ الَّتِي سَمَى، وَفِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَطْلُقُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا، أَمَّا الَّتِي سَمَى فَلَأَنَّهُ لَمْ يُرِدْهَا، وَأَمَّا غَيْرُهَا فَلَأَنَّهَا لَوْ طَلَّقَتْ طَلَّقَتْ بِمَجَرَّدِ النَّيَّةِ (٦).

[١٣٠١٧] (قوله: غير عالمٍ بمعناه) كَمَا لَوْ قَالَتْ لِرُوحِهَا: اقْرَأْ عَلَيَّ: اغْتَدِي أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، ففَعَلَتْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا فِي الْقَضَاءِ، لَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الزَّوْجُ وَلَمْ يَنْوِ، "بِحَرْ" (٧) عَنْ "الخلاصة" (٨).

[١٣٠١٨] (قوله: أو غافلاً أو ساهياً) فِي "المصباح" (٩): ((الْعَفْلَةُ: غَيْبَةُ الشَّيْءِ عَنْ بَالِ الْإِنْسَانِ

(قوله: وقوله: ((كطلاقِ المازِلِ واللاعِبِ)) مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمْنَاهُ إلخ) تَدْلِيغُ الْمُخَالَفَةِ بِأَنَّ التَّشْبِيهَ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ: ((تَطْلُقُ)) فَقَطْ، لَا لِقَوْلِهِ: ((فِي الْقَضَاءِ)).

(١) "ط": كتاب الطلاق ١٠٨/٢.

(٢) "المنح": كتاب الطلاق ١/١ ق ١٣٥ ب نقلاً عن "البحر" بتصرف يسير.

(٣) المقولة [١٢٩٩٥] قوله: ((أو هَازِلًا)).

(٤) المقولة [١٣٠٢١] قوله: ((واللاعِبِ)).

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٢/٣.

(٦) أي: لأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي اللَّفْظِ، فَلَوْ أَوْقَعْنَا عَلَيْهِ الطَّلَاقَ يَكُونُ وَقَعًا بِالنَّيَّةِ فَقَطْ، وَلَا قَائِلَ بِهِ.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق ٢٧٨/٣.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ق ٩٣/أ.

(٩) "المصباح المنير": مادة (غفل).

أو بالفاظٍ مُصحَّفةٍ يَقَعُ قضاءً فقط، بخلافِ الهازلِ.....

وَعَدَمَ تَذَكُّرِهِ لَهُ))، وفيه^(١) أيضاً: ((سَهَا عَنِ الشَّيْءِ يَسْهُو: غَفَلَ قَلْبُهُ عَنْهُ حَتَّى زَالَ عَنْهُ فَلَمْ يَتَذَكَّرْهُ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ السَّاهِيِ وَالنَّاسِيِ بِأَنَّ النَّاسِيَّ إِذَا ذُكِّرَ تَذَكَّرَ، وَالسَّاهِيَّ بِخِلَافِهِ)) اهـ.

فالظاهرُ: أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالْغَاوِلِ النَّاسِيَّ بِقَرِينَةِ عَطْفِ السَّاهِيِ عَلَيْهِ، وَصَوْرَتُهُ: أَنَّ يُعْلَقَ طَلَاقُهَا عَلَى دُخُولِ الدَّارِ مَثَلًا، فَدَخَلَهَا نَاسِيًا التَّعْلِيْقَ أَوْ سَاهِيًا.

[١٣٠١٩] (قوله: أو بالفاظٍ مُصحَّفةٍ نحو طَلاَع، وَتَلاَغ، وَطَلاَك، وَتَلاَك، كَمَا يَذْكُرُهُ^(٢))

أَوَّلُ الْبَابِ الْآتِي.

[١٣٠٢٠] (قوله: يَقَعُ قَضَاءً) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُخْطِئِ وَمَا بَعْدَهُ، "ح"^(٣). لكن في وقوعه في

السَّاهِيِ وَالْغَاوِلِ عَلَى مَا صَوَّرْنَاهُ لَا يَظْهَرُ التَّقْيِيدُ بِالْقَضَاءِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ فِي مَبَاشَرَةِ سَبَبِ الْحِنْثِ بَيْنَ التَّعَمُّدِ وَغَيْرِهِ.

(تنبیه)

في "الحاوي الزاهدي": ((ظَنَّ أَنَّهُ وَقَعَ الثَّلَاثُ عَلَى أَمْرَاتِهِ بِإِفْتَاءٍ مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْفَتْوَى، وَكَلَّفَ الْحَاكِمُ كِتَابَتَهَا فِي الصَّلَاةِ، فَكُتِبَتْ، ثُمَّ اسْتَفْتَى مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِلْفَتْوَى، فَاذْنَى بِأَنَّهُ لَا تَقَعُ، وَالتَّطْلِيقَاتُ [٣/١٩٠] بِالثَّلَاثِ مَكْتُوبَةٍ فِي الصَّلَاةِ بِالظَّنِّ، فَلَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهَا دِيَانَةً، وَلَكِنْ لَا يُصَدِّقُ فِي الْحُكْمِ)) اهـ.

(قوله: وَصَوْرَتُهُ: أَنَّ يُعْلَقَ طَلَاقُهَا عَلَى دُخُولِ الدَّارِ مَثَلًا، فَدَخَلَهَا نَاسِيًا إلخ) هذا خلاف ما يتبادر، بل الظاهرُ أَنَّ الْمُرَادَ: سَاهِيًا أَوْ غَافِلًا عَنْ مَعْنَى الطَّلَاقِ، وَبِهَذَا صَرَّحَ "البَقْلِيُّ" فِي "شرح الأَشْبَاهِ" حَيْثُ قَالَ: ((فَلَوْ طَلَّقَ غَافِلًا عَنْ مَعْنَاهُ غَيْرَ مُتَذَكِّرٍ لَهُ إِذَا أَرَادَ، أَوْ نَاسِيًا لِمَعْنَاهُ غَيْرَ مُتَذَكِّرٍ لَهُ إِلَّا بَعْدَ تَكَرُّرٍ وَكَسْبٍ جَدِيدٍ إلخ)) اهـ.

(١) أي: في "المصباح": مادة ((سَهَا)) بتصرف.

(٢) المقولة [١٣٠٦٤] قوله: ((ويدخل نحو طَلاَغ وتَلاَغ إلخ)).

(٣) "ح": كتاب الطلاق ١٧٦/ب.

واللاعجب، فإنه يقع قضاءً وديانةً؛ لأنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ هَزْلَهُ بِهِ جِدًّا، "فتح" (١).
(أو مريضاً أو كافراً) لوجود التَّكْلِيفِ، وأمَّا طلاقُ الفُضُولِيِّ والإجازةُ قولاً وفعلاً
فكالنِّكَاحِ، "بِرَّازِيَّة" (٢).

(و) بناءً على اعتبارِ الزَّوْجِ المذكور (لا يقع طلاقُ المولى على امرأةٍ عبده)...

[١٣٠٢١] (قوله: واللاعجب) الظاهر أنه عطف على المازل للتعسير، "ح" (٣).

[١٣٠٢٢] (قوله: جَعَلَ هَزْلَهُ بِهِ جِدًّا) لأنه تَكَلَّمَ بالسَّبَبِ قَصْدًا، فليزِمَهُ حُكْمُهُ وإن لَمْ يَرْضَ
به؛ لأنه ثَمًّا لَا يَحْتَمِلُ النِّقْضَ كَالْعِتَاقِ وَالنَّزْرِ وَالْيَمِينِ.

[١٣٠٢٣] (قوله: أو مريضاً) أي: لَمْ يَزَلْ عَقْلُهُ بِالرَّضِ بِدَلِيلِ التَّعْلِيلِ، "ط" (٤).

[١٣٠٢٤] (قوله: أو كافراً) أي: وَقَدْ تَرَفَّعَا إِلَيْنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِالْفُرْقَةِ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ كَمَا مَرَّ
فِي نِكَاحِ الْكَافِرِ، "ط" (٥).

[١٣٠٢٥] (قوله: لوجود التَّكْلِيفِ) عِلَّةٌ لَهُمَا، وَهُوَ جَرَيٌّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِي الْكُفَرِ أَنَّهُمْ
مُكَلَّفُونَ بِأَحْكَامِ الْفُرُوعِ اعْتِقَادًا وَأَدَاءً، "ط" (٦).

[١٣٠٢٦] (قوله: فَكَالْنِكَاحِ) أي: فَكَأَنَّ نِكَاحَ الْفُضُولِيِّ صَحِيحٌ مَوْقُوفٌ عَلَى الْإِجَازَةِ
بِالْقَوْلِ أَوْ بِالْفِعْلِ فَكَذَا طَلَّاقُهُ، "ح" (٧). فلو حَلَفَ لَا يُطَلِّقُ، فَطَلَّقَ فُضُولِيٌّ إِنْ أَجَازَ بِالْقَوْلِ حَيْثُ،

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٢/٣ بتصرف.

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل السادس - نوع في تعليقه بالملك ٢٥٥/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "ح": كتاب الطلاق ق ١٢٦/ب.

(٤) "ط": كتاب الطلاق ١٠٩/٢.

(٥) "ط": كتاب الطلاق ١٠٩/٢.

(٦) "ط": كتاب الطلاق ١٠٩/٢.

(٧) "ح": كتاب الطلاق ق ١٢٦/ب.

لحديث "ابن ماجه": ((الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ)).....

وبالفعل لا، "بحر"^(١). والإجازة بالفعل يُمكن أن تكون بأن يدفع إليها مؤخر صدأقها بعدما طلقَ
الفضولي كما أفاده في "النهر"^(٢)، لكن في "حاشية الخسِر الرُملي": ((أنه نقل في "جامع
الفصولين"^(٣)) عن فوائد^(٤) "صاحب المحيط" أن بعث المهر إليها ليس بإجازة لوجوبه قبل الطلاق،
بخلاف النكاح، وأنه نقل عن "مجموع النوازل" في الطلاق والخلع قولين في قبض المَعْل، هل هو
إجازة أم لا ؟ فراجعته)) اهـ.

قلت: وقد يحتمل ما في الفوائد على بعث المَعْل، فلا يُنافي ما في "النهر"، تأمل.
[١٣٠٢٧] (قوله): لحديث "ابن ماجه"^(٥) رواه عن "ابن عباس" من طريق فيها "ابن لهيعة"،
ورواه "الدَّار قُطَني"^(٦) أيضاً من غيرها كما في "الفتح"^(٧)، ومراذه تقوية الحديث؛ لأن "ابن لهيعة"
مُتَكَلِّم فيه، فقد اختلف المحدثون في جرحه وتوثيقه^(٨).
[١٣٠٢٨] (قوله): الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ كناية عن مُلْكِ الْمُتَعَةِ.

(قوله): وقد يحتمل ما في "الفوائد" على بعث المَعْل إلخ) فيه أن تعليل "الفوائد" بقوله: ((لوجوبه
قبل الطلاق)) يُبعد هذا الحمل.

(١) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٦٣.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٢/٢.

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والعشرون في تصرفات الفضولي وأحكامها ١/٣١٢.

(٤) صرح صاحب "جامع الفصولين" بأنها فوائد مسموعة من صاحب "المحيط".

(٥) أخرجه ابن ماجه (٢٠٨١) كتاب الطلاق - باب طلاق العبد، من طريق ابن لهيعة عن موسى بن أيوب عن عكرمة عن ابن
عبس فذكره مرفوعاً في قصة، والدراقطي ٣٧/٤، والبيهقي ٣٦٠/٧ عن ابن لهيعة، به رسلاً، ولم يذكر ابن عبس، وأخرجه
من طريق بقية حدثنا أبو الحجاج المهري عن موسى، به موصولاً، وهذا من شيوخ بقية المجاهيل كما في "نصب الرابة"
١٦٥/٤، ووصله أيضاً يحيى بن يعلى - مضرب الحديث - عن موسى، به عند الطبراني (١١٨٠٠)، وأخرجه الدراقطي
٣٧/٤، والطبراني ٤٧٣/١٧، وابن عدي ١٤/٦ من طريق الفضل بن المختار عن عبيد الله بن مؤتب عن عصمة بن مالك
القطامي نحوه مرفوعاً، قال ابن حجر في "الإصابة" ٤٨٢/٢، مداره على الفضل وهو ضعيف جداً، قال أبو حاتم: أحاديثه
منكرة. كلهم من حديث ابن عبس، وإسناد هذا الحديث بجميع طرقه ضعيف. وفي الباب عن عصمة بن مالك رحمته الله.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: ويقع طلاق كل زوج إذا كان عاقلاً بالغاً ٣/٣٥٠.

(٧) انظر "تهذيب التهذيب" ٤١١/٢ - ٤١٣، و"ميزان الاعتدال" ٤٧٥/٢ - ٤٨٢.

إِلَّا إِذَا قَالَ^(١): زَوَّجْتُهَا مِنْكَ عَلَى أَنْ أَمْرَهَا بِيَدِي أُطْلِقُهَا كُلَّمَا شِئْتُ، فَقَالَ الْعَبْدُ: قَبِلْتُ، وَكَذَا إِذَا قَالَ الْعَبْدُ: إِذَا تَزَوَّجْتُهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِكَ أَبَدًا كَانَ كَذَلِكَ، "خَانِيَّة"^(٢).....

[١٣٠٢٩] (قوله: إِلَّا إِذَا قَالَ) أي: المولى عند تزويج أمته من عبده، وصورها بما إذا بدأ المولى؛ لأنه لو بدأ العبد فقال: زَوَّجْنِي أَمْتِكَ هَذِهِ عَلَى أَنْ أَمْرَهَا بِيَدِكَ، تُطْلِقُهَا كُلَّمَا شِئْتُ، فَرَوَّجَهَا مِنْهُ بِجَوِزِ النِّكَاحِ، وَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ بِيَدِ الْمَوْلَى، كَمَا فِي "البحر"^(٣) عن "الخانيّة"، وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الْفَرْقِ، وَذِكْرُهُ فِي "الخانيّة" فِي مَسْأَلَةِ قَبْلَهَا، وَهِيَ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا طَالِقٌ حَازَ النِّكَاحَ وَبَطَلَ الطَّلَاقُ، وَقَالَ "أَبُو الْلَيْثِ" [١/١٩١/٣]: ((هَذَا إِذَا بَدَأَ الزَّوْجُ وَقَالَ تَزَوَّجْتُكَ عَلَى أَنَّكَ طَالِقٌ، وَإِنْ ابْتَدَأَتِ الْمَرْأَةُ فَقَالَتْ: زَوَّجْتُ نَفْسِي مِنْكَ عَلَى أَنِّي طَالِقٌ، أَوْ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِيَدِي أُطْلِقُ نَفْسِي كُلَّمَا شِئْتُ، فَقَالَ الزَّوْجُ: قَبِلْتُ حَازَ النِّكَاحَ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ، وَيَكُونُ الْأَمْرُ بِيَدِهَا؛ لِأَنَّ الْبِدَاعَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الزَّوْجِ كَانَ الطَّلَاقُ وَالتَّفْوِضُ قَبْلَ النِّكَاحِ فَلَا يَصِحُّ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مِنَ الْمَرْأَةِ بَصِيرَ التَّفْوِضِ بَعْدَ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَمَّا قَالَ بَعْدَ كَلَامِ الْمَرْأَةِ: قَبِلْتُ، وَالْجَوَابُ يَتَضَمَّنُ إِعَادَةَ مَا فِي السُّؤَالِ صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: قَبِلْتُ عَلَى أَنَّكَ طَالِقٌ، أَوْ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِيَدِكَ، فَيَصِيرُ مُفَوَّضًا بَعْدَ النِّكَاحِ)) اهـ.

[١٣٠٣٠] (قوله: وَكَذَا إلخ) هَذِهِ الصُّورَةُ حِيلَةٌ لِمَصِيرِ امْرَأَةِ الْأَمْرِ بِيَدِ الْمَوْلَى بَلَا تَوْقُفٍ عَلَى قَبُولِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى قَدْ تَمَّ النِّكَاحُ بِقَوْلِ الْمَوْلَى: زَوَّجْتُكَ أَمْتِي، فَيُمْكِنُ الْعَبْدُ أَنْ لَا يَقْبَلَ، فَلَا يَصِيرُ الْأَمْرُ بِيَدِ الْمَوْلَى، أَفَادَهُ فِي "البحر"^(٤).

(١) فِي "د" وَ"و": ((إِلَّا إِذَا شَرَطَ فَقَالَ)).

(٢) "الخانيّة": كِتَابُ النِّكَاحِ - الْبَابُ الْأَوَّلُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ انْتِقَادُ النِّكَاحِ - فَصْلُ فِي النِّكَاحِ عَلَى الشَّرْطِ ٣٣٠/١

بِاخْتِصَارِ (هَامِشِ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٣) "البحر": كِتَابُ الطَّلَاقِ ٢٦٩/٣.

(٤) "البحر": كِتَابُ الطَّلَاقِ ٢٦٩/٣.

(والمجنون) إِلَّا إِذَا عَلَّقَ عَاقِلًا، ثُمَّ جُنُّ فَوَجِدَ الشَّرْطَ، أَوْ كَانَ عَيْنِيًّا، أَوْ مَحْبُوبًا، أَوْ أَسْلَمَتْ وَهُوَ كَافِرٌ وَأَبَى أَبَوَاهُ الْإِسْلَامَ وَقَعَ الطَّلَاقُ، "أشباه" (١).....

[١٣٠٣١] (قوله: والمجنون) قَالَ فِي "التلويح" (٢): ((الْجُنُونُ اخْتِلَالُ الْقُوَّةِ الْمَيَّزَةِ بَيْنَ الْأُمُورِ الْحَسَنَةِ وَالْقَبِيحَةِ الْمُدْرِكَةِ لِلْعَوَاقِبِ؛ بَأَنَّهُ لَا تَظْهَرُ أَثَارُهَا وَتَتَعَطَّلُ أَعْمَالُهَا، إِذَا لُفِقَ صَاحِبُهَا جَبَلٌ عَلَيْهِ دِمَاعُهُ فِي أَصْلِ الْخَلْقَةِ، وَإِذَا خَرُجَ مِزَاجُ الدِّمَاغِ عَنِ الْاعتِدَالِ بِسَبَبِ خَلَطٍ أَوْ أَفَةٍ، وَإِذَا لَاسْتِيلَاءِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهِ وَإِلْقَاءِ الْحَيَالَاتِ الْفَاسِدَةِ إِلَيْهِ، بِحَيْثُ يَفْرَحُ وَيَفْزَعُ مِنْ غَيْرِ مَا يَصْلُحُ سَبَبًا)) اهـ.

وَفِي "الْبَحْرِ" (٣) عَنِ "الْحَانِيَّةِ" (٤): ((رَجُلٌ عَرِفَ أَنَّهُ كَانَ مَجْنُونًا، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: طَلَّقْتَنِي الْبَارِحَةَ، فَقَالَ: أَصَابَنِي الْجُنُونُ، وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَوْلِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ)) اهـ.

[١٣٠٣٢] (قوله: إِلَّا إِذَا عَلَّقَ عَاقِلًا إلخ) كَقَوْلِهِ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ، فَدَخَلَهَا مَجْنُونًا، بِخِلَافِ: إِنْ جُنِنْتُ فَأَنْتَ طَلِيقٌ فَحُجْنٌ لَمْ يَقَعْ، كَذَا ذِكْرُهُ (٥) "الشَّارِحُ" فِي بَابِ نِكَاحِ الْكَافِرِ، فَالْمُرَادُ إِذَا عَلَّقَ عَلَى غَيْرِ جُنُونِهِ.

[١٣٠٣٣] (قوله: أَوْ كَانَ عَيْنِيًّا) أَي: وَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ بِطَلَبِهَا بَعْدَ تَأْجِيلِهِ سَنَةً؛ لِأَنَّ الْجُنُونَ لَا يَغْدِمُ الشَّهْوَةَ، كَمَا سَيَأْتِي (٦) فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[١٣٠٣٤] (قوله: أَوْ مَحْبُوبًا) أَي: وَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا فِي الْحَالِ بِطَلَبِهَا.

[١٣٠٣٥] (قوله: وَقَعَ الطَّلَاقُ) جَوَابُ ((إِذَا))، وَوَقُوعُهُ فِي الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ لِلْحَاجَةِ وَدَفْعِ الضَّرَرِ لَا يُنَافِي عَدَمَ أَهْلِيَّتِهِ لِلطَّلَاقِ فِي غَيْرِهَا، كَمَا مَرَّ (٧) تَحْقِيقُهُ فِي بَابِ نِكَاحِ الْكَافِرِ.

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الطلاق ص ٢٠٨.

(٢) "التلويح على التوضيح": فصل في الأمور المعترضة على الأهلية - منها الجنون ١٦٧/٢.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٨/٣.

(٤) "الحانية": كتاب الطلاق ٤١١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) ٦٣٤/٨ "در".

(٦) للمقولة [١٥١١٠] قوله: ((ولو المحبوب صغيراً)).

(٧) للمقولة [١٢٥٩٨] قوله: ((وقع)).

(والصبي) ولو مراحقاً أو أجازَهُ بعد البلوغ، أمّا لو قال: أوقعتُهُ وقَع؛ لأنّه ابتداء إيقاع، وجوّزَهُ الإمام "أحمد" (والمعتوه) من العتّة، وهو اختلالٌ في العقل.....

[١٣٠٣٦] (قوله: والصبي) [٣/١٩١ب] أي: إلّا إذا كانَ مَحْبُوباً وفُرّقَ بينهما، أو أَسْلَمَتِ زوجته ففرض الإسلامُ عليه مُمِيزاً فأبى وقَع الطلاقُ، "رملِي". قال: ((وقد أفتيتُ بعدم وقوعه فيما إذا زوّجَهُ أبوه امرأة، وعلّقَ عليه متى تزوّجَ أو تسرّى عليها فكذا، فكبير، فتزوّجَ عالماً بالتعليقِ أولاً)) اهـ.

[١٣٠٣٧] (قوله: أو أجازَهُ بعد البلوغ) لأنّه حينَ وقوعه وقَع باطلاً، والباطلُ لا يُحَازَر، "ط" (١).

[١٣٠٣٨] (قوله: لأنّه ابتداء إيقاع) لأنّ الضميرَ في ((أوقعتُهُ)) راجعٌ إلى جنسِ الطلاق، ومثله ما لو قال: أوقعتُ ذلكَ الطلاقَ، بخلافِ قوله: أوقعتُ الذي تلفظتُهُ، فإنّه إشارةٌ إلى المعينِ الذي حكمَ بطلانه، فأشبهَ ما إذا قال: أنتَ طالقُ ألفاً، ثم قال: ثلاثاً عليكِ والباقي على ضرأتكِ، فإنّ الزائدَ على الثلاثِ مُلغى، أفادته في "البحر" (٢).

[١٣٠٣٩] (قوله: وجوّزَهُ الإمام "أحمد") أي: إذا كانَ مُمِيزاً يعقلُهُ؛ بأن يعلمَ أنّ زوجته تيسُنُ منه، كما هو مقررٌ في متونٍ منهية، فافهم.

[١٣٠٤٠] (قوله: من العتّة) بالتحريك من بابِ تَعَب، "مصباح" (٣).

[١٣٠٤١] (قوله: وهو اختلالٌ في العقل) هذا ذكرُهُ في "البحر" (٤) تعريفاً للجنون، وقال: ((ويدخلُ فيه المعتوه، وأحسنُ الأقوالِ في الفرقِ بينهما: أنّ المعتوه هو القليلُ الفهمِ المُختلِطُ الكلامِ الفاسدُ التدبيرِ، لكن لا يضربُ ولا يَشْتَمُ، بخلافِ المجنون)) اهـ.

(١) "ط": كتاب الطلاق ١٠٩/٢.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٨/٣.

(٣) "المصباح النير": مادة (عتته).

(٤) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٨/٣.

(والمُبْرَسَمُ) من البرسام بالكسر: علة كالجنون (والمُعَمَى عليه) هو لغة: المُعْشِي (والمدهوش) "فتح"^(١). وفي "القاموس": ((دَهِشَ الرَّجُلُ: تَحْيَرٌ، وَدَهِشَ الْبِنَاءُ لِلْمَفْعُولِ^(٢)، فَهُوَ مَذْهُوشٌ، وَأَذْهَشَهُ اللَّهُ)).

وَصَرَّحَ الْأَصُولِيُّونَ بِأَنَّ حَكْمَهُ كَالصَّبِيِّ، إِلَّا أَنَّ "الدَّبُوسِيَّ" قَالَ: تَجِبُ عَلَيْهِ الْعِبَادَاتُ احتياطاً، وَرَدَّهُ "صدر الإسلام" بِأَنَّ الْعَتَةَ نَوْعُ جُنُونٍ، فَيَمْنَعُ وَجُوبَ آدَاءِ الْحَقُوقِ جَمِيعاً، كَمَا بَسَطَهُ فِي "شرح التحرير"^(٣).

[١٣٠٤٢] (قوله: بالكسر إلخ) أي: كسر الباء، قَالَ فِي "البحر"^(٤): ((وَفِي بَعْضِ كُتُبِ الطَّبِّ أَنَّهُ وَرَمَ حَارًّا يَعْزُضُ لِلْجَنَابِ الَّذِي بَيْنَ الْكَبِدِ وَالْأَمْعَاءِ ثُمَّ يَتَّصِلُ بِالدِّمَاغِ))، "ط"^(٥).

[١٣٠٤٣] (قوله: هو لغة المُعْشِي) قَالَ فِي "التَّحْرِيرِ"^(٦): ((الْإِعْمَاءُ آفَةٌ فِي الْقَلْبِ أَوْ الدِّمَاغِ تُعْطِلُ الْقُوَى الْمُدْرِكَةَ وَالْمُحَرِّكَ عَنْ أَعْمَالِهَا مَعَ بَقَاءِ الْعَقْلِ مَغْلُوبًا، وَإِلَّا عُصِمَ مِنْهُ الْأَنْبِيَاءُ، وَهُوَ فَوْقَ النَّوْمِ، فَلَزِمَتْهُ مَا لَزِمَتْهُ وَزِيَادَةُ كَوْنِهِ حَدَثًا وَلَوْ فِي جَمِيعِ حَالَاتِ الصَّلَاةِ، وَمَنْعُ الْبِنَاءِ^(٧)، بِخِلَافِ النَّوْمِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا اضْطَجَعَ حَالَةَ النَّوْمِ لَهُ الْبِنَاءُ)).

مطلب: في طلاق المذْهُوشِ

[١٣٠٤٤] (قوله: وفي "القاموس"^(٨): دَهِشَ) أي: بالكسر كَفَرَحَ، ثُمَّ إِنَّ اقْتِصَارَهُ عَلَى ذِكْرِ

(١) "الفتح": كتاب الطلاق ٣/٣٤٣.

(٢) في "د" و"و": ((بِنَاءِ الْمَفْعُولِ)).

(٣) "التقرير والتحير": المقالة الثانية في أحوال الموضوع - الباب الأول في الأحكام - الفصل الرابع في المحكوم عليه ١٧٦/٢.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٦٨.

(٥) "ط": كتاب الطلاق ٢/١١٠.

(٦) "التحرير": المقالة الثانية في أحوال الموضوع - الباب الأول في الأحكام - الفصل الرابع في المحكوم عليه ص ٢٧٤.

(٧) في "ب": ((الْبِنَاءِ)).

(٨) "القاموس": مادة ((دهش)).

٤٢٦/٢

التَّحْيِيرُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّهُ فِي "الْقَامُوس" ^(١) قَالَ بَعْدَهُ: ((أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنْ ذَهَلٍ أَوْ وَلَّى)) اهـ.
بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا فِي "المَصْبَاح" ^(٢) [٣/١٩٢ق/١] فَقَالَ: ((دَهَشَ دَهْشًا مِنْ بَابِ تَعَبٍ: ذَهَبَ عَقْلُهُ حَيًّا أَوْ خَوْفًا)) اهـ.

وهذا هو المراد هنا؛ وَلِذَا جَعَلَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٣) دَاخِلًا فِي المَجْنُونِ، وَقَالَ فِي "الْخَيْرِيَّة" ^(٤): ((غَلِطَ مَنْ فَسَّرَهُ هُنَا بِالتَّحْيِيرِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّحْيِيرِ - وَهُوَ التَّرَدُّدُ فِي الْأَمْرِ - ذَهَابُ الْعَقْلِ ^(٥)))، وَسُئِلَ نَظْمًا فَيَمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي وَهُوَ مُعْتَاطٌ مَدْهُوشٌ، فَأَجَابَ نَظْمًا ^(٦) أَيْضًا بِ: ((أَنَّ الدَّهْشَ مِنْ أَقْسَامِ المَجْنُونِ فَلَا يَقَعُ، وَإِذَا كَانَ يَعْتَادُهُ - بِأَنْ عَرَفَ مِنْهُ الدَّهْشَ مَرَّةً - يُصَدِّقُ بِلَا بُرْهَانٍ)) اهـ.
قُلْتُ: وَلِلْحَافِظِ "ابْنِ الْقَيْمِ الحَنْبَلِيِّ" رِسَالَةٌ فِي طَلَاقِ الْعَضْبَانِ ^(٧) قَالَ فِيهَا: ((إِنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ

أقسام:

(١) "القاموس": مادة ((دهش)).

(٢) "المصباح المنير": مادة ((دهش)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٦٨.

(٤) "الفتاوى الخيرية": كتاب الطلاق ١/٤٠.

(٥) فِي "د" زِيَادَةُ: ((قَالَ فِي "الْقَامُوس": دَهَشَ كَفَرِحَ، فَهُوَ دَهْشٌ، تَحْيَرٌ أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ فِي ذَهَلٍ أَوَّلَهُ، انْتَهَى. فَالْمَدْهُوشُ هُنَا: الذَّاهِبُ الْعَقْلُ بِسَبَبِ أَحَدِهِمَا، فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ التَّسْوِيَةَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ طَلَاقِ المَجْنُونِ وَبَيْنَ طَلَاقِ مَنْ ذَكَرَ. وَالْحُكْمُ فِي المَجْنُونِ إِذَا عَرِفَ أَنَّهُ جُنُنٌ مَرَّةً فَطَلَّقَ، وَقَالَ: عَاوَدَنِي المَجْنُونُ فَتَكَلَّمْتُ بِذَلِكَ وَأَنَا مَجْنُونٌ، أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ لِيَمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ بِالمَجْنُونِ مَرَّةً لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ، كَمَا فِي "الْحَايَةِ" وَ"النَّاتِرِخَانِيَّةِ" وَغَيْرِهِمَا. فَظَهَرَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَدْهُوشَ إِنْ عَرَفَ مِنْهُ الدَّهْشَ مَرَّةً فَالْقَوْلُ لَهُ لِيَمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ قَضَاءً إِلَّا بَيِّنَةً؛ إِذِ الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ عَيْنًا أَمَا دِيَانَةٌ يَقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِنَفْسِهِ. فَانْتَفَتَمَ هَذَا التَّحْيِيرُ فَإِنَّهُ مَقْرَدٌ، انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ عَمْرِو الدِّينِ فِي "فَتَاوَاهُ".

قُلْتُ: وَلِرَوَاجِ أَحْكَامِ الْمَدْهُوشِ مِنْ كِتَابِ الْحَنَابِلَةِ فَإِنَّ فِيهَا تَفْصِيلًا يَتَخَرَّجُ عَنْهُ عَلَى مَذْهَبِنَا. ق ١٧٧/١.

(٦) انظر "الفتاوى الخيرية": كتاب الطلاق ١/٤١.

(٧) الْمَسْمَاةُ: "إِغَاثَةُ اللُّهُفَانِ فِي حُكْمِ طَلَاقِ الْعَضْبَانِ": ص ٣٢-، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، شَمْسِ الدِّينِ الْمَعْرُوفِ بَابِنِ قَيْمِ الْجَوْزِيَّةِ الْحَنْبَلِيِّ (ت ٧٥١ هـ) ("الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ" ٣/٤٠، "شَذَرَاتُ الذَّهَبِ" ٨/٢٨٧، "هُدْيَةُ الْعَارِفِينَ" ٢/١٥٨).

أحدهما: أن يحصل له مبادئ الغضب بحيث لا يتغير عقله، ويعلم ما يقول ويقصده، وهذا لا إشكال^(١) فيه.

الثاني: أن يبلغ النهاية، فلا يعلم ما يقول ولا يريد، فهذا لا ريب أنه لا ينفذ شيء من أقواله.

الثالث: من توسط بين المرتبتين بحيث لم يصير كالمجنون، فهذا محل النظر، والأدلة تدل على عدم نفوذ أقواله)) اهـ ملخصاً من "شرح الغاية الحنبليّة"^(٢)، لكن أشار في "الغاية" إلى مخالفته في الثالث؛ حيث قال: ((ويقع طلاق من غضب خلافاً لـ "ابن القيم")) اهـ.

وهذا الموافق عندنا لما مر^(٣) في المدهوش، لكن يرد عليه أنا لم نعتبر أقوال المعتوه مع أنه لا يلزم فيه أن يصل إلى حالة لا يعلم فيها ما يقول ولا يريد، وقد يحاب بأن المعتوه لما كان مستمراً على حالة واحدة يمكن ضبطها اعتبرت فيه، واكتفى فيه بمجرد نقص العقل، بخلاف الغضب؛ فإنه عارض في بعض الأحوال، لكن يرد عليه الدهش فإنه كذلك، والذي يظهر لي أن كلاً من المدهوش والغضبان لا يلزم فيه أن يكون بحيث لا يعلم ما يقول، بل يكفي فيه بغلبة الهذيان واختلاط الجد بالهزل كما هو المفتى به في السكران على ما مر^(٤)، ولا ينافيه تعريف الدهش بذهاب العقل؛ فإن الجنون فنون؛ ولذا فسرته في "البحر"^(٥) باختلال العقل، وأدخل فيه العته والبرسام والإغماء والدهش، ويؤيد ما قلنا قول بعضهم: العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادراً، والمجنون ضده، وأيضاً فإن بعض المجانين يعرف ما يقول ويريد ويذكر ما يشهد الجاهل به بأنه عاقل،

(١) في "ب": ((أشكال))، وهو خطأ.

(٢) المسمى "مطاب أولي النهى في شرح غاية المنتهى": لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي الحنبلي (ت ١٢٤٣هـ).
 و"غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى": لمرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرسي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ).
 ("إيضاح المكنون" ١٤٢/٢ و ٤٩٥، "خلاصة الأثر" ٣٥٨/٤، و"منتجبات التواريخ لدمشق" ٦٧٨/٢، "هدية العارفين" ٤٢٦/٢، "علماء دمشق في القرن الثالث عشر ٣٤٤/١).

(٣) في هذه المقولة.

(٤) للمقولة [١٢٩٩٨] قوله: ((أو سكران)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٨/٣.

ثُمَّ يَظْهَرُ مِنْهُ فِي مَجْلِسِهِ مَا يُنَافِيهِ، فَإِذَا [١٩٢ق/٣] كَانَ الْمَجْنُونُ حَقِيقَةً قَدْ يَعْرِفُ مَا يَقُولُ وَيَقْصِدُهُ
فَغَيْرُهُ بِالْأَوَّلَى، فَالَّذِي يَنْبَغِي التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ فِي الْمَذْهُوَشِ وَغَوِيهِ إِبَاطَةُ الْحُكْمِ بِعَلَبَةِ الْخَلَلِ فِي أَقْوَالِهِ
وَأَفْعَالِهِ الْخَارِجَةِ عَنْ عَادَتِهِ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَنْ اخْتَلَّ عَقْلُهُ لِكِبَرٍ أَوْ لِمَرَضٍ أَوْ لِمُصِيبَةٍ فَاجَأَتْهُ، فَمَا دَامَ
فِي حَالِ غَلَبَةِ الْخَلَلِ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ لَا تَعْتَبَرُ أَقْوَالُهُ وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُهَا وَيُرِيدُهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ
وَالْإِرَادَةَ غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ لِعَدَمِ حُصُولِهَا عَنْ إِدْرَاكِ صَحِيحٍ، كَمَا لَا تَعْتَبَرُ مِنَ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ، نَعَمْ يُشْكَلُ
عَلَيْهِ مَا سَيَأْتِي ^(١) فِي التَّعْلِيلِ عَنِ "الْبَحْرِ"، وَصَرَّحَ بِهِ فِي "الْفَتْح" ^(٢) وَ"الْخَانِيَّة" ^(٣) وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ:
(لَوْ طَلَّقَ فَتَشْهَدُ عَنْهُ اثْنَانِ أَنْكَ اسْتَنْتَيْتَ وَهُوَ غَيْرُ ذَاكِرٍ، إِنْ كَانَ يَحِثُّ إِذَا غَضِبَ لَا يَدْرِي مَا
يَقُولُ وَسِعَةُ الْأَخْذِ بِشَهَادَتِهِمَا، وَإِلَّا لَا)) اهـ.

فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ يَقَعُ طَلَاقُهُ، وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْأَخْذِ بِقَوْلِهِمَا
أَنَّكَ اسْتَنْتَيْتَ، وَهَذَا مُشْكَلٌ جَدًّا إِلَّا أَنْ يُجَابَ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِهِ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ أَنَّهُ لِقُوَّةِ غَضَبِهِ
قَدْ يَنْسَى مَا يَقُولُ وَلَا يَتَذَكَّرُهُ بَعْدُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ صَارَ يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ مَا لَا يَفْهَمُهُ
أَوْ لَا يَقْصِدُهُ؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّهُ حَيْثُ يُكُونُ فِي أَعْلَى مَرَاتِبِ الْجُنُونِ، وَيُؤَيَّدُ هَذَا الْحَمْلُ أَنَّهُ فِي هَذَا
الْفَرْعِ عَالِمٌ بِأَنَّهُ طَلَّقَ وَهُوَ قَاصِدٌ لَهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَذَكَّرِ الْإِسْتِثْنَاءَ لَشِدَّةِ غَضَبِهِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي
تَحْرِيرِ هَذَا الْمَقَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْمَرَامِ.

ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيَّدُ ذَلِكَ الْجَوَابَ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ فِي "الْوَلُولِجِيَّة" ^(٤): ((إِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ غَضِبَ
يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ مَا لَا يَحْفَظُهُ بَعْدَهُ حَازَ لَهُ الْإِعْتِمَادُ عَلَى قَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ))، فَقَوْلُهُ: (لَا يَحْفَظُهُ
بَعْدَهُ) صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ص ٥٢٥ - "در".

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٤/٣.

(٣) "الخانية": كتاب الطلاق - باب التعليق ٥٠٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الولولجية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في الاستثناء وغيره ١/٧٠ ب.

(والنائم) لانتفاء الإرادة، ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبير ولا إنشاء، ولو قال: أجزئته أو أوقعته لا يقع؛ لأنه أعاد الضمير إلى غير معتبر، "جوهره"^(١).
ولو قال: أوقعته ذلك الطلاق.....

[١٣٠٤٥] (قوله: لأنه أعاد الضمير إلى غير معتبر) أشار به إلى أن الفرق بين كلام الصبي وبين كلام النائم هو: أن كلام الصبي معتبر في اللغة والنحو، غاية الأمر أن الشارع ألغاه، بخلاف كلام النائم؛ فإنه غير معتبر عند أحد اهـ "ح"^(٢).

قلت: وهو مأخوذ من قول "الشارح": ((ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبير ولا إنشاء))، وفي "التحريم"^(٣): ((وتبطل عبارته من الإسلام والردّة والطلاق، ولم توصف بخير وإنشاء وصدق وكذب كالخائن الطيور)) اهـ.

ومثله في "التلويح"^(٤)، فهذا صريح في أن كلام النائم لا يُسمّى [١٩٣ق/٣] كلاماً لغة ولا شرعاً بمنزلة المَهْمَل، وأمّا إفساد^(٥) صلاته به فلا يُفسدُها لا يتوقف على كون الكلام مُعْتَبَرًا في اللغة أو الشرع؛ لأنها تفسدُ بالمهمَل أكثر من غيره، فقد اتّضح الفرق بين كلاميه وكلام الصبي، فافهم.

ثم لا يخفى أنه لا حاجة إلى الفرق بينهما في قوله: أجزئته؛ لأنه لا يقع فيهما؛ لأن الإجازة لما يتعقّد موقوفاً، وكلٌّ من طلاق الصبي والنائم وقع باطلاً لا موقوفاً، كما هو الحكم في تصرفات الصبي التي هي ضرر محض كالطلاق والعتيق، بخلاف التردّد بين النفع والضرر كالبيع

(١) "الجوهره النيرة": كتاب الطلاق ١٠٢/٢ بتصرف.

(٢) "ح": كتاب الطلاق ق ١٧٦/ب.

(٣) "التحريم": المقالة الثانية في أحوال الموضوع - الباب الأول في الأحكام - الفصل الرابع في المحكوم عليه ص ٢٧٣.

(٤) "التلويح على التوضيح": باب المحكوم عليه - فصل في الأمور المعترضة على الأهلية - منها النوم ١٦٩/٢.

(٥) في "م": ((فساد)).

أو جعلته طلاقاً وقَع، "بحر"^(١).

(وإذا ملك أحدهما الآخر) كله (أو بعضه بطل النكاح، ولو حرّرتُه حين ملكته فطلقها في العدة، أو خرّجت الحريّة) إلينا (مسلمة ثم خرّج زوجها كذلك) مسلماً..

والشراء والنكاح، فإنه ينعقد موقوفاً، حتى لو بلغ فأجازه صحّ كما قدّمناه^(٢) قبيل باب المهر، وإنما يحتاج إلى الفرق بينهما في قوله: أوقعته، فإنه قدّم في الصبي أنه يقع؛ لأنه ابتداء إيقاع، ولم يجعل في النائم كذلك، وتوضيح الفرق أن كلام الصبي له معنى لغوي وإن لم يلزمه الشرع بموجبه، فصَحَّ عود الضمير في: ((أوقعته)) إلى جنس الطلاق الذي تضمنه قوله لزوجه: طلقك، بخلاف النائم؛ فإنّ كلامه لمّا لم يغيّر لغة أيضاً كان مهملاً لم يتضمن شيئاً، فقد عاد الضمير على غير^(٣) مذكور أصلاً، فكانه قال: أوقعته بدون ضمير، فلم يصحّ جعله ابتداء إيقاع.

(١٣٠٤٦) (قوله: أو جعلته طلاقاً) كذا عبارة "البحر"^(٤)، والذي رأيته في "التاترخانية"^(٥):

((أو قال جعلت ذلك الطلاق طلاقاً)) باسم الإشارة كآتي قبلها.

قلت: ويشكل الفرق، فإن اسم الإشارة كالضمير في عودِهِ إلى ما سبق، فينبغي عدم الوقوع هنا أيضاً، وقد يُجاب بأن اسم الإشارة لمّا لغا مرجعه اعتبر لفظ الطلاق المذكور بعده فصار كأنه قال: أوقع الطلاق أو جعلت الطلاق طلاقاً، فصَحَّ جعله ابتداء إيقاع، بخلاف الضمير إذا لغا مرجعه كما قرّرناه، وفي "التاترخانية"^(٦): ((ولو قال: أوقع ما تلفّظت به حالة النوم لا يقع شيء)) اهـ. وهو ظاهر كما مرّ^(٧) في طلاق الصبي.

(١٣٠٤٧) (قوله: وإذا ملك أحدهما الآخر) يعني: ملكاً حقيقياً، فلا تقع الفرقة بين المكاتب

(١) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٨/٣.

(٢) المقولة [١١٨٥٣] قوله: ((إن لها مجيز)).

(٣) ((غير)) ساقطة من الأصل.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٨/٣.

(٥) "التاترخانية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في بيان من يقع طلاقه ومن لا يقع ٢٥٦/٣.

(٦) "التاترخانية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في بيان من يقع طلاقه ومن لا يقع ٢٥٦/٣.

(٧) المقولة [١٣٠٣٨] قوله: ((لأنه ابتداء إيقاع)).

(فطَلَّقَهَا فِي الْعِدَّةِ الْغَاةِ "الثَّانِي" فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ (وَأَوْقَعَهُ "الثَّالِثُ") فِيهِمَا.
(واعتبارُ عدِّهِ بالنِّسَاءِ) وعند "الشَّافِعِيِّ" بِالرِّجَالِ (فطَلَّاقٌ حُرَّةٌ ثَلَاثٌ،
وطَلَّاقٌ أَمَةٌ ثَنَتَانِ).....

وزوجته إذا اشتراها؛ لقيام الرقِّ، والثابتُ له حقُّ الملك، وهو لا يمنعُ بقاء النكاح كما في
"الفتح" ^(١)، "الشَّرْئِيَّة" ^(٢).

[١٣٠٤٨] (قوله: الْغَاةُ "الثَّانِي") أَي: قَالَ "أَبُو يُونُسَ": لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَأَوْقَعَهُ
"مُحَمَّدٌ" فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ قَائِمَةً، وَالْمَعْتَدَّةُ [٣/١٩٣ ب] مَحَلٌّ لِلطَّلَاقِ، وَلِأَنَّ "أَبِي يُونُسَ" أَنَّ الْفُرْقَةَ
وَقَعَتْ بِمِلْكِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبُهُ، أَوْ بَتَّائِنِ الدَّارَيْنِ، فَخَرَجَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ مَحَلِّيَةِ الطَّلَاقِ، وَبِالْعِدَّةِ
لَا تَبْتُغِي الْمَحَلِّيَّةَ كَمَا فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ، فَيَدُّ بِالتَّحْرِيرِ وَالْمُهَاجَرَةِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَهُمَا لَا يَقَعُ
اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهَا فِي حَقِّ الطَّلَاقِ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ أَثَرُهَا فِي حَقِّ التَّزْوِجِ بِزَوْجٍ آخَرَ،
كَذَا فِي "الْمُصَنَّفِ" أَهـ. "ابن مَلِكٍ" عَلَى "الْمُجْمَعِ".

(تَنْبِيهِ)

قَالَ فِي "الشَّرْئِيَّة" ^(٣): ((لَمْ يَذْكُرِ "الْمُصَنَّفُ" عَكْسَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَهُوَ مَا لَوْ حَرَّرَهَا بَعْدَ
شَرَايِهِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا فِي الْعِدَّةِ، وَالْحُكْمُ وَقُوعُ الطَّلَاقِ فِي قَوْلِ "مُحَمَّدٍ" وَ"أَبِي يُونُسَ" الْأَوَّلِ، وَرَجَعَ
"أَبُو يُونُسَ" عَنْ هَذَا، وَقَالَ: لَا يَقَعُ، وَهُوَ قَوْلُ "زُفَرٍ"، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، قَالَهُ "قَاضِي خَان" ^(٤)، فَعَلَيْهِ
تَكُونُ الْفَتْوَى عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ "الْمُصَنَّفُ" تَبَعًا لِ"الْمُجْمَعِ" مِنْ عَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ فِيمَا لَوْ حَرَّرَتْهُ
هِيَ بَعْدَ شَرَايِهَا إِيَّاهُ)) أَهـ.

مطلب: اعتبارُ عددِ الطَّلَاقِ بالنِّسَاءِ

[١٣٠٤٩] (قوله: واعتبارُ عدِّهِ بالنِّسَاءِ) لقوله ﷺ: «طَلَّاقُ الْأَمَةِ ثَنَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حِيضَتَانِ»

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: ومن قال لامرأته أنا منك طالق إلخ ٣/٣٨٢.

(٢) "الشَّرْئِيَّة": كتاب الطلاق ١/٣٦٠ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "الشَّرْئِيَّة": كتاب الطلاق ١/٣٦١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "الحانية": كتاب الطلاق - باب الإيلاء - فصل في الفرقة بين الزوجين يملك أحدهما صاحبه وبالكفر ١/٥٤٦

(هامش "الفتاوى الهندية").

مطلقاً.

(وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِلَفْظِ الْعَتَقِ) بَيِّنَةٌ أَوْ دَلَالَةٌ حَالٍ (لَا عَكْسِيهِ) لِأَنَّ إِزَالَهَ الْمَلِكِ أَقْوَى مِنْ إِزَالَةِ الْقَيْدِ.....

رواه "أبو داود" و"الترمذي" و"ابن ماجه" و"الدارقطني" عن عائشة ترفعهُ، وقال "الترمذي": حديث غريب، والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وفي "الدارقطني": قال "القاسم" و"سالم" و"سالم": عمل به المسلمون^(١)، وعمامة في "الفتح"^(٢)، وحقق أنه إن لم يكن صحيحاً فهو حسن.

[١٣٠٥٠] (قوله: مُطلقاً) راجع إلى الحرية والأمة، أي: سواء كانت الحرية أو الأمة تحت حر أو عبد، "ط"^(٣).

[١٣٠٥١] (قوله: وَيَقَعُ الطَّلَاقُ) (لُح) يعني: إذا قال لامرأته: أعتقتك تطلق إذا نوى أو دل عليه

(١) أخرجه أبو داود (٢١٨٩) في الطلاق - باب سنة طلاق العبد، والترمذي (١١٨٢) في الطلاق - باب طلاق الأمة تطليقتان، وابن ماجه (٢٠٨٠) في الطلاق - باب طلاق الأمة وعدتها، والدارقطني ٣٩/٤، والحاكم ٢/٢٠٥، والبيهقي في "الكبرى" ٣٧٠/٧ وغيرهم من طرق عن أبي عاصم وابن جريح وسليمان بن موسى وشُعْبَةَ بن سنان قبل: والثوري عن مُطَّاهِر بن أسلم عن القاسم عن عائشة فذكره مرفوعاً، قال الترمذي: غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مُطَّاهِر، وقال أبو داود: وهو حديث مجهول وحديث منكر، ومع أن الحاكم وابن حبان صححا له، ضعفه البخاري وأبو حاتم وابن معين واستنكره أبو عاصم وقال أبو بكر النيسابوري: والصحيح عن القاسم خلاف هذا - أي: موقوف عليه - ثم أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث زيد بن أسلم قال: سئل القاسم عن الأمة تطلق، قال: طلاقها اثنتان وعدتها حيضتان، ثم روى عن القاسم وسالم وقالوا: لا نعلم - لا نجد - ذلك في كتاب الله ولا سنة رسوله، وأخرجه ابن ماجه (٢٠٧٩)، والدارقطني والبيهقي عن عمر بن شبيب عن عبد الله بن عيسى عن عطية العوفي عن ابن عمر مرفوعاً، وصحح الدارقطني وقَّعَهُ، كما رواه سالم ونافع عن ابن عمر قوله. أخرج عبد الرزاق (١٢٩٥٧)، وابن أبي شيبة ٦٤/٤، والدارقطني والبيهقي من طرق عن الزهري عن سالم ونافع (ح) وإسماعيل بن أمية وعبيد الله عن نافع كلاهما عن ابن عمر وأخرجه مالك ٥٠٥ - كتاب الطلاق - باب طلاق العبد، عن نافع عن ابن عمر كذلك، قال الدارقطني: وهذا هو الصواب.

(٢) انظر "الفتح": كتاب الطلاق ٣/٣٤٩.

(٣) "ط": كتاب الطلاق ١١١/٢.

(فروع) كَتَبَ الطَّلَاقُ^(١) إِنَّ مُسْتَبِينًا عَلَى نَحْوِ لَوْحٍ وَقَعَ إِنَّ نَوَى.....

الحال، وإذا قالَ لَأَمْتِهِ طَلَقْتُكَ لَا تَعْنِي؛ لِأَنَّ إِزَالَهَ الْمَلِكِ أَقْوَى مِنْ إِزَالَةِ الْقَيْدِ، وَلَيْسَتْ الْأَوَّلَى لَازِمَةً لِلثَّانِيَةِ، فَلَا تَصِحُّ اسْتِعَارَةُ الثَّانِيَةِ لِلأَوَّلَى، وَيَصِحُّ الْعَكْسُ، "درر"^(٢).

مطلب في الطلاق بالكتابة

[١٣٠٥٢] (قوله: كَتَبَ الطَّلَاقُ إلخ) قَالَ فِي "الْمُهَنْدِيَةِ"^(٣): ((الكتابة على نوعين: مرسومة وغير مرسومة، ونعني بالمرسومة: أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا وَمُعْتَوًّا مِثْلَ مَا يُكْتُبُ إِلَى الْعَائِبِ، وَغَيْرِ الْمَرْسُومَةِ أَنْ لَا يَكُونَ مُصَدَّرًا وَمُعْتَوًّا، وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

مُسْتَبِينٌ، وَغَيْرُ مُسْتَبِينٍ، فَالْمُسْتَبِينُ: مَا يُكْتُبُ عَلَى الصَّحِيفَةِ وَالْحَائِطِ وَالْأَرْضِ عَلَى وَجْهِ يُمَكِّنُ فِيهِمُ قِرَاءَتَهُ، وَغَيْرُ الْمُسْتَبِينِ: مَا يُكْتُبُ عَلَى الْهَوَاءِ وَالْمَاءِ، وَشَيْءٍ لَا يُمَكِّنُ فِيهِمُ قِرَاءَتَهُ، فَفِي غَيْرِ الْمُسْتَبِينِ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَإِنْ نَوَى، وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَبِينَةً [١٩٤ق/٣] لَكُنْهَا غَيْرَ مَرْسُومَةٍ: إِنَّ نَوَى الطَّلَاقَ يَقَعُ، وَإِلَّا لَا، وَإِنْ كَانَتْ مَرْسُومَةً يَقَعُ الطَّلَاقُ نَوَى أَوْ لَمْ يَنْوِ، ثُمَّ الْمَرْسُومَةُ لَا تَخْلُو: إِمَّا أَنْ^(٤) أَرْسَلَ الطَّلَاقَ بِأَنْ كَتَبَ: أَمَّا بَعْدُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَكَمَا كَتَبَ هَذَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَتَلَزِمُهَا الْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ الْكِتَابَةِ، وَإِنْ عُلِقَ طَلَاقُهَا بِمَجْمَعِي الْكُتَابِ بِأَنْ كَتَبَ: إِذَا جَاءَكَ كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَجَاءَهَا الْكِتَابُ فَقَرَأَتْهُ أَوْ لَمْ تَقْرَأْ يَقَعُ الطَّلَاقُ، كَذَا فِي "الْخُلَاصَةِ"^(٥))). "ط"^(٦).

[١٣٠٥٣] (قوله: إِنَّ مُسْتَبِينًا) أَي: وَلَمْ يَكُنْ مَرْسُومًا، أَي: مُعْتَادًا، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْبِذْهُ بِهِ لِفَهْمِهِ

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((رَجُلٌ حَكِيَ عَنْ بَيْنِ رَجُلٍ فَلَمَّا بَلَغَ إِلَى ذِكْرِ الطَّلَاقِ خَطَرَ بِيَالِهِ امْرَأَتَهُ: إِنَّ نَوَى عِنْدَ ذِكْرِ الطَّلَاقِ عَدَمَ الْحِكَايَةِ وَاسْتَأْنَفَ الطَّلَاقَ فَكَانَ الْكَلَامُ مُوَصَّلًا بِمِثِّهِ يَصْلُحُ لِلإِقْبَاعِ عَلَى امْرَأَتِهِ يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَ، وَإِنْ لَمْ يَنْسُو شَيْئًا لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْحِكَايَةِ. "وَلَوْالْجِيَّةُ")). ق ١٧٧/ب.

(٢) "الدَّرَر": كِتَابُ الطَّلَاقِ ١/٣٦١.

(٣) "الْفَتَاوَى الْمُهَنْدِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الطَّلَاقِ الْبَالِغَةِ ١/٣٧٨.

(٤) أَي: إِمَّا أَنْ يَكُونَ أُرْسِلَ إلخ، وَعِبَارَةُ الْفَقْهَاءِ لَا تَغْلُو مِنْ التَّسَاهُلِ قَصْدًا لِلإِخْتِصَارِ.

(٥) "خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي صَرِيحِ الطَّلَاقِ - جِنْسُ آخِرِ فِي التَّوَكُّلِ - وَمَا يَتَصَلُّ بِهَذَا ق ٩٦/ب بِتَصْرِفٍ.

(٦) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ ١١١/٢.

وقيل: مطلقاً، ولو على نحو الماء فلا مطلقاً، ولو كُتِبَ على وجه الرسالة والخطاب - كأن يكتب: يا فلانة، إذا أتاك كتابي هذا فأنت طالق - طُلِّقَ بوصول الكتاب، "جوهره"^(١).

من مُقَابِلِهِ، وهو قوله: ((ولو كُتِبَ على وجه الرسالة)) إلخ، فإنه المراد بالمرسوم.
(١٣٠٥٤) قوله: مُطْلَقاً المراد به في الموضعين، نَوَى أو لَمْ يَنْوَ، وقوله: ((ولو على نحو الماء)) مُقَابِلُ قوله: ((إن مُسْتَبِيناً)).

(١٣٠٥٥) قوله: طُلِّقَ بِوُصُولِ الْكِتَابِ أي: إليها، ولا يحتاج إلى النية في المُسْتَبِينِ المرسوم، ولا يُصَدِّقُ فِي الْقَضَاءِ أَنَّهُ عَنَى تَحْرِيرَ الْخَطِّ، "بحر"^(٢). ومفهومه: أَنَّهُ يُصَدِّقُ دِيَانَةً فِي الْمَرْسُومِ، "رحمته". ولو وَصَلَ إِلَى أَيِّهَا فَمَزَّقَهُ وَلَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهَا: فَإِنْ كَانَ مُتَصَرِّقاً فِي جَمِيعِ أُمُورِهَا، فَوَصَلَ إِلَيْهِ فِي بَلَدِهَا وَقَعَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا مَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا، وَإِنْ أَخِيرَهَا بِوُصُولِهِ إِلَيْهِ وَدَفَعَهُ إِلَيْهَا مُمَزَّقاً: إِنْ أَمَكَّنَ فَهَمُّهُ وَقَرَأَتْهُ وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا، "ط"^(٣) عَنِ "الْمُهَنْدِيَّةِ"^(٤). وفي "التَّارِخَانِيَّةِ"^(٥): ((كُتِبَ فِي قِرْطَاسٍ: إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ نَسَخَهُ فِي آخَرٍ، أَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِنَسْخِهِ وَلَمْ يُعْمِلْ عَلَيْهِ، فَأَتَاهَا الْكِتَابَانِ طُلِّقَتْ يُنْتَبِهُنِ قَضَاءٌ إِنْ أَقَرَّ أَنَّهُمَا كِتَابَاهُ أَوْ بَرَهَنْتِ، فِي الدِّيَانَةِ تَقَعُ وَاحِدَةً بَأَيِّهِمَا أَتَاهَا، وَيُطْلَأُ الْآخَرُ، وَلَوْ قَالَ لِلْكَاتِبِ: أَكْتُبْ طَلَاقَ امْرَأَتِي، كَانَ إِفْرَاراً بِالطَّلَاقِ وَإِنْ لَمْ يَكْتُبْ، وَلَوْ اسْتَكْتَبَ مِنْ آخَرَ كِتَاباً بِطَلَاقِهَا، وَقَرَأَهُ عَلَى الزَّوْجِ، فَأَخَذَهُ الزَّوْجُ وَخَتَمَهُ وَعَنُونَهُ وَبَعَثَ بِهِ إِلَيْهَا، فَأَتَاهَا وَقَعَ إِنْ أَقَرَّ الزَّوْجُ أَنَّهُ كِتَابُهُ أَوْ قَالَ لِلرَّجُلِ: إِنِّعْتُ بِهِ إِلَيْهَا، أَوْ قَالَ لَهُ: أَكْتُبْ نَسْخَةً وَابْعَثْ بِهَا إِلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يُقَرَّرْ أَنَّهُ كِتَابُهُ وَلَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ لَكُنْهُ وَصَفَ الْأَمْرَ عَلَى وَجْهِهِ لَا تَطْلُقُ قَضَاءً وَلَا دِيَانَةً، وَكَذَا كُلُّ كِتَابٍ

٤٢٨/٢

(١) "الجوهر النيرة": كتاب الطلاق ١٠٩/٢ بتصرف يسير.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٧/٣.

(٣) "ط": كتاب الطلاق ١١١/٢ بتصرف.

(٤) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الفصل السادس في الطلاق بالكاتب ٣٧٨/١ بتصرف نقلاً عن "الحانية".

(٥) "التارخانية": كتاب الطلاق - الفصل السادس في إيقاع الطلاق بالكاتب ٣٧٩/٣ نقلاً عن "المنتقى".

وفي "البحر"^(١): ((كَتَبَ لَامْرَأَتِهِ: كُلُّ امْرَأَةٍ لِي غَيْرِكَ وَغَيْرِ فُلَانِيَةِ طَالِقٌ، ثُمَّ مَحَا اسْمَ الْأَخِيرَةِ وَبَعَثَهُ لَمْ تَطْلُقْ، وَهَذِهِ حِيلَةٌ عَجِيبَةٌ))، وسيجيء ما لو استثنى بالكتابة، والله أعلم^(٢).

لَمْ يَكْتَبْ بِخَطِّهِ، وَلَمْ يُعْلِلْ بِنَفْسِهِ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ مَا لَمْ يَقْرَأْ أَنَّهُ كِتَابُهُ)) اهـ مُلَخَّصًا.
[١٣٠٥٦] (قوله: كَتَبَ لَامْرَأَتِهِ إلخ) صورته: لَهُ امْرَأَةٌ تُدْعَى زَيْنَبَ، ثُمَّ تَزَوَّجَ فِي بَلَدٍ أُخْرَى امْرَأَةً تُدْعَى عَائِشَةَ، فَبَلَغَ زَيْنَبَ فُخَافَ مِنْهَا فَكَتَبَ إِلَيْهَا: كُلُّ امْرَأَةٍ لِي غَيْرِكَ وَغَيْرِ عَائِشَةَ طَالِقٌ، ثُمَّ مَحَا قَوْلَهُ: وَغَيْرِ عَائِشَةَ [٣/١٩٤ق/ب] اهـ، "ح"^(٣).
قلت: وينبغي أن يُشْهَدَ عَلَى كِتَابَةِ مَا مَحَاهُ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ الْحَالُ فَيَحْكَمُ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِطَلَاقِ عَائِشَةَ، تَأْمَلْ.

[١٣٠٥٧] (قوله: عَجِيبَةٌ) وَجْهُ الْعَجَبِ: نَفَعُ الْكِتَابَةَ بَعْدَ مَحْوِهَا، "ط"^(٤).
[١٣٠٥٨] (قوله: وَسَيَجِيءُ)^(٥) مَا لَوْ اسْتَثْنَى بِالْكِتَابَةِ أَي: فِي بَابِ التَّعْلِيلِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَّصِلًا)) اهـ، "ح"^(٦). وفي "الهندية"^(٧): ((وَإِذَا كَتَبَ الطَّلَاقَ وَاسْتَثْنَى بِلِسَانِهِ، أَوْ طَلَّقَ بِلِسَانِهِ وَاسْتَثْنَى بِالْكِتَابَةِ: هَلْ يَصِحُّ؟ لَا رِوَايَةٌ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ، كَذَا فِي "الظَّهْرِيَّةِ"^(٨))) "ط"^(٩). والله سبحانه أعلم.

(١) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٧/٣ بتصرف.

(٢) ((والله أعلم)) ليست في "د" و"ب" و"ط".

(٣) "ح": كتاب الطلاق ق ١٧٦/ب.

(٤) "ط": كتاب الطلاق ١١١/٢.

(٥) ص ١٦٥ - وما بعدها "در".

(٦) "ح": كتاب الطلاق ق ١٧٦/ب.

(٧) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الفصل السادس في الطلاق بالكتابة ٣٧٨/١ بتصرف.

(٨) "الظهيرية": كتاب الطلاق - الفصل الرابع في إيقاع الطلاق بالكتابة ق ٩٢/أ.

(٩) "ط": كتاب الطلاق ١١١/٢.

﴿بابُ الصَّرِيحِ﴾

(صريحُهُ ما لم يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِيهِ) ولو بالفارسيَّة (ك: طَلَّقْتُكِ وَأَنْتِ طَالِقٌ وَمُطَلَّقَةٌ)

﴿بابُ الصَّرِيحِ﴾

لَمَّا قَدَّمَ ذِكْرَ الطَّلَاقِ نَفْسِهِ وَأَقْسَامِهِ الْأَوَّلِيَّةَ السَّنِيَّ وَالْبِدْعِيَّ وَبَعْضَ أَحْكَامِ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ ذَكَرَ أَحْكَامَ بَعْضِ جُزْئِيَّاتِهِ مَضَافَةً إِلَى الْمِرْقَاءِ، أَوْ إِلَى بَعْضِهَا، وَمَا هُوَ صَرِيحٌ مِنْهَا، أَوْ كِنَايَةٌ، فَصَارَ كَتَفْصِيلٍ يَعْقُبُ إِجْمَالًا.

[١٣٠٥٩] (قوله: ما لم يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِيهِ) أي: غَالِبًا كَمَا يَفِيدُهُ كَلَامُ "البحر"^(١)، وَعَرَفَهُ فِي "التحريم"^(٢) بِمَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ الشَّرْعِيُّ بِلا يَتِيَّةٍ، وَأَرَادَ بِ(ما): اللَّفْظُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامُهُ^(٣) مِنْ الْكِتَابَةِ الْمُسْتَنِيَّةِ أَوْ الْإِشَارَةِ الْمَفْهُومَةِ، فَلَا يَقَعُ يَلْقَاءُ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ إِلَيْهَا، أَوْ بِأَمْرٍهَا بِحَلْقٍ شَفْعِهَا وَإِنْ اعْتَقَدَ الْإِلْقَاءَ وَالْحَلْقَ طَلَاقًا كَمَا قَدَّمَاهُ^(٤)؛ لِأَنَّ رَكْنَ الطَّلَاقِ اللَّفْظُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِمَّا ذُكِرَ كَمَا مَرَّ^(٥).

مطلب: سن بوش^(٦) يَقَعُ بِهِ الرَّجْعِيُّ

[١٣٠٦٠] (قوله: ولو بالفارسيَّة) فَمَا لَا يُسْتَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا فِي الطَّلَاقِ فَهُوَ صَرِيحٌ يَقَعُ بِلا يَتِيَّةٍ، وَمَا اسْتُعْمِلَ فِيهَا اسْتِعْمَالُ الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ كِنَايَاتِ الْعَرَبِيَّةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، "بحر"^(٧). وَفِي "حاشيته" لـ "الخَيْرِ الرَّمْلِيِّ" عَنْ "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٨): ((أَنَّهُ ذَكَرَ كَلَامًا بِالْفَارْسِيَّةِ

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٦٩/٣.

(٢) "التحريم": الفصل الخامس: في تقسيم المفرد إلى حقيقة ومجاز - تمة ص: ١٨٤-.

(٣) في "د" زيادة: ((وقد أفتى بمثله الخَيْرِ الرَّمْلِيُّ في "فتاواه"، مثلاً علي)). ق. ١٧٧/ب.

(٤) المقولة [١٢٩٣١] قوله: ((وركنه لفظ مخصوص)).

(٥) المقولة [١٢٩٣١] قوله: ((وركنه لفظ مخصوص)).

(٦) كلمة تركية معناها: أنت طالق.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٢٣/٣ نقلاً عن "المراج".

(٨) لم نعر عليها في نسخة "جامع الفصولين" التي بين أيدينا.

معناه: إِنْ فَعَلَ كَذَا تَجَرَّى كَلِمَةُ الشَّرْعِ بَيْنِي وَبَيْنَكَ يَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ الِیْمِیْنُ عَلَى الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَارَفٌ بَيْنَهُمْ فِيهِ)) اهـ.

قلت: لَكِنْ قَالَ فِي "نُورِ الْعَيْنِ"^(١): ((الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِیْمِیْنُ لِمَا فِي "الْبَزَازِيَّةِ"^(٢) مِنْ كِتَابِ أَلْفَاظِ الْكُفْرِ أَنَّهُ قَدْ اشْتَهَرَ فِي رَسَائِقِ شَرْوَانَ^(٣) أَنَّ مَنْ قَالَ: جَعَلْتُ كَلِمًا، أَوْ عَلَيَّ كَلِمًا؛ أَنَّهُ طَلَّاقٌ ثَلَاثٌ مُعَلَّقٌ، وَهَذَا بَاطِلٌ وَمِنْ هَذَيَانَاتِ الْعَوَامِّ)) اهـ، فَتَأَمَّلْ.

(تنبيه)

قَالَ فِي "الشَّرْئِبْلَائِيَّةِ"^(٤): ((وَقَعَ السُّؤَالُ عَنِ التَّطْلِيقِ بِلُغَةِ التُّرْكِ: هَلْ هُوَ رَجْعِيٌّ بِاعْتِبَارِ الْقَصْدِ، أَوْ بَائِنٌ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولِ (سَن بوش) أَوْ (بوش أول)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: خَالِيَةٌ أَوْ خَلِيَّةٌ،

﴿بَابُ الصَّرِيحِ﴾

قَوْلُهُ: لَكِنْ قَالَ فِي "نُورِ الْعَيْنِ": الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِخْ وَنَصُّ عِبَارَةِ "نُورِ الْعَيْنِ": ((الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِیْمِیْنُ بِقَوْلِهِ بِالْتُّرْكِيَّةِ: (كَلِمًا أَوْ لِسُونِ أَوْ كَلِمَايَ شَرْعِي أَوْ لِسُونِ) بِلَا نِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي "الْخُلَاصَةِ": ((أَنَّ مَنْ قَالَ بِالْتُّرْكِيَّةِ: (تَلَمْ أَوْج) يَقَعُ ثَلَاثًا إِذَا نَوَى)) انْتَهَى.

ثُمَّ إِنَّهُ ذَكَرَ فِي كِتَابِ أَلْفَاظِ الْكُفْرِ مِنْ "الْفَتَاوَى الْبَزَازِيَّةِ": ((أَنَّهُ قَدْ اشْتَهَرَ فِي رَسَائِقِ شَرْوَانَ: أَنَّ مَنْ (جَعَلْتُ كَلِمًا أَوْ عَلَيَّ كَلِمًا) أَنَّهُ طَلَّاقٌ ثَلَاثٌ مُعَلَّقٌ، وَهَذَا بَاطِلٌ وَمِنْ هَذَيَانَاتِ الْعَوَامِّ)) اهـ.

(١) "نور العين في إصلاح جامع الفصولين": للمولى محمد بن أحمد المعروف بـ: نشاغي زاده، محيي الدين الرومي التوقيعي (ت ١٠٣١هـ)، و"جامع الفصولين" للقاظمي بدر الدين محمود بن إسرائيل الشهر باين سماونة (ت ٨٢٣هـ)، "كشف الظنون" ٥٦٦/١، "العقد المنظوم" ص ٩١-٩٢، "هدية العارفين" ٢/٢٧٢.

(٢) "البزازية": الفصل الحادي عشر فيما يكون خطأ ٣٤٧/٦ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) شَرْوَانَ: مدينة من نواحي باب الأبواب الذي تسميه الفرس الدَّرْبَنْد، بناها أُنُوشَرْوَانَ فُسِّمَتْ بِاسْمِهِ. ("معجم البلدان" ٣/٣٨٤).

(٤) "الشَّرْئِبْلَائِيَّةِ": كتاب الطَّلَاق - باب إيقاع الطَّلَاق ٣٦٨/١ (هامش "الدرر والغرر").

بالتشديد، قَبِدَ بخطابها لأنه لو قال: إن خرجتِ يقع الطلاق، أو لا تخرجي إلا بإذني فلإني حلفتُ بالطلاق، فخرجتُ لم يقع؛ لتركه الإضافة إليها.....

فَلْيَنْظُرْ^(١) اهـ.

قلت: وأفتى "الرَّحِمِيُّ" تلميذ "الخير الرَّمْلِيِّ" بأنه رَجَعِيٌّ، وقال: كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ "أَبُو السُّعُودِ"، وَنَقَلَ مِنْهُ شَيْخُ مَشَايِخِنَا "التُّرْكَمَانِيُّ" عَنْ "فَتَاوَى عَلِيِّ" أَفَنْدِيِّ "مُفْتِي دَارِ السُّلْطَنَةِ" وَعَنِ "الْحَامِدِيِّ"^(٢). [١٩٥/٣/٣]

[١٣٠٦١] (قوله: بالتشديد) أي: تشديد اللام في: ((مُطَلَّقةً))، أَمَا بِالتَّخْفِيفِ فَيُلْحَقُ بِالْكِنَايَةِ، "بِحَرْ" ^(٣). وسيدكره في بابها.

[١٣٠٦٢] (قوله: لتركه الإضافة) أي: المعنوية، فإنها الشرط، والخطاب من الإضافة المعنوية، وكذا الإشارة نحو: هذه طالق، وكذا نحو: امرأتي طالق وزينب طالق اهـ، "ح" ^(٤).

أقول: وما ذكره "الشارح" من التعليل أصله لصاحب "البحر" ^(٥) أخذاً من قول "البرازية" ^(٦) في الإيمان: ((قَالَ لَهَا: لَا تَخْرُجِي مِنَ الدَّارِ إِلَّا بِإِذْنِي فَلِإِنِّي حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ، فَخَرَجَتْ لَا يَقَعُ لَعْدِمِ ذِكْرِ حَلْفِهِ بِطَلَّاقِهَا، وَيَحْتَمِلُ الْخَلْفَ بِطَلَّاقِ غَيْرِهَا، فَالْقَوْلُ لَهُ)) اهـ.

(١) في "ب" و"م": ((فينظر))، وما أثبتته هو الموافق لما في "الشرنبلالية".

(٢) انظر "العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية": كتاب الطلاق ٤٣/١.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٦٩/٣.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٦/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٣/٣.

(٦) "البرازية": النوع الثاني في الرأفة ٢٧٠/٤.

ومثله في "الخانية"^(١)، وفي هذا الأخذ نظر؛ فإن مفهوم كلام "البرازية" أنه لو أراد الخلف بطلاقها يقع؛ لأنه جعل القول له في صرفه إلى طلاق غيرها، والمفهوم من تعليل "الشارح" تبعاً لـ "البحر"^(٢) عدم الوقوع أصلاً؛ لفقد شرط الإضافة مع أنه لو أراد طلاقها تكون الإضافة موجودة، ويكون المعنى: فإني خلقت بالطلاق منك أو بطلاقك، ولا يلزم كون الإضافة صريحة في كلامه؛ لما في "البحر"^(٣): ((لو قال: طالق، فقيل له: من عني؟ فقال: امرأتي، طلقت امرأتك)) اهـ، على أنه في "القنية"^(٤) قال عازياً إلى "البرهان" صاحب "المحيط"^(٥): ((رجل دعته جماعة إلى شرب الخمر، فقال: إني خلقت بالطلاق أني لا أشرب، وكان كاذباً فيه، ثم شرب طلقت))، وقال صاحب "التحفة"^(٦): ((لا تطلق ديانة)) اهـ.

وما في "التحفة" لا يخالف ما قبله؛ لأن المراد طلقت قضاءً فقط لما مر^(٧) من أنه لو أخبر بالطلاق كاذباً لا يقع ديانة، بخلاف الهازل، فهذا يدل على وقوعه وإن لم يضمنه إلى المرأة صريحاً، نعم يمكن حملهُ على ما إذا لم يقل: إني أردت الخلف بطلاق غيرها، فلا يخالف

٤٢٩/٢

(قوله: نعم يمكن حمله إلخ) أي: ما في "القنية"، وفيه أنه بعد الحمل المذكور ما زالت المخالفة لما في "البرازية" موجودة، فإن مقتضى ما فيها عدم وقوع الطلاق على الزوجة المعلومة له إلا بإرادتها منه، وأنه إذا لم يقل: إني أردت الخلف بطلاق غيرها لا يقع على المعينة، بل الأمر موقوف، نعم إذا أَرَادَهَا وقع عليها.

(١) "الخانية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ٤٦٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٣/٣.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٣/٣.

(٤) "القنية": كتاب الطلاق - باب فيما يكون إيقاعاً وفيما لا يكون ق ٤٠/ب.

(٥) لم نثر عليها في مخطوطة "المحيط البرهاني" التي بين أيدينا.

(٦) لم نثر عليها في نسخة "تحفة الفقهاء" التي بين أيدينا.

(٧) المقولة [١٢٩٩٥] قوله: ((أو هازل)).

(وَيَقَعُ بِهَا) أي^(١): بهذه الألفاظ وما بمعناها من الصريح،.....

مَا فِي "الْبِرَازِيَّةِ"، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((لو قَالَ: امْرَأَةٌ طَالِقٌ، أَوْ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَةً ثَلَاثًا، وَقَالَ: لَمْ أَغْنِ امْرَأَتِي يُصَدِّقْ)) اهـ.

وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ تَطَلَّقْ امْرَأَتَهُ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ مَنْ لَهُ امْرَأَةٌ إِنَّمَا يَحْلِفُ بِطَلَّاقِهَا لَا بِطَلَّاقِ غَيْرِهَا، فَقَوْلُهُ: إِنِّي حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهَا مَا لَمْ يُرَدَّ غَيْرُهَا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ ذَكَرَ اسْمَهَا أَوْ اسْمَ أَبِيهَا أَوْ أُمِّهَا أَوْ وَلِيَّهَا فَقَالَ: عَمْرُو طَالِقٌ، أَوْ بِنْتُ فُلَانٍ، أَوْ بِنْتُ^(٣) فُلَانَةٍ، أَوْ أُمُّ فُلَانٍ، فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهَا تَطَلَّقَتْ، وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: لَمْ أَغْنِ امْرَأَتِي لَا يُصَدِّقُ [٣/١٩٥ق/ب] قَضَاءً إِذَا كَانَتْ امْرَأَتُهُ كَمَا وَصَفَ كَمَا سَيَأْتِي^(٤) فَيُتْلَى الْكِتَابَاتِ، وَسَيَذْكُرُ^(٥) قَرِيباً أَنَّ مِنَ الْأَلْفَافِ الْمُسْتَعْمَلَةِ: الطَّلَاقُ يَلْزُمُنِي، وَالْحَرَامُ يَلْزُمُنِي، وَعَلَيَّ الطَّلَاقُ، وَعَلَيَّ الْحَرَامُ، فَيَقَعُ بِلَا نِيَّةٍ لِلْعُرْفِ إِنْ جَاءَ فَأَوْقَعُوا بِهِ الطَّلَاقَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا صَرِيحاً، فَهَذَا مُؤَيِّدٌ لِمَا فِي "الْقَنِيَّةِ"^(٦)، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ فِي أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ امْرَأَتَهُ لِلْعُرْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١٣٠٦٣] (قَوْلُهُ: وَمَا بِمَعْنَاهَا مِنَ الصَّرِيحِ) أي: مثل ما سيذكره^(٧) مِنْ نَحْوِ: كُونِي طَالِقاً، وَاطْلُقِي، وَيَا مُطَلَّقةً بِالنَّشِيدِ، وَكَذَا الْمُضَارِعُ إِذَا غَلَبَ فِي الْحَالِ مِثْلُ: أَطْلُقْكِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٨). قُلْتُ: وَمِنْهُ فِي عُرْفِ زَمَانِنَا: تَكُونِي طَالِقاً، وَمِنْهُ: خُذِي طَلَّاقَكَ، فَقَالَتْ: أَخَذْتُ،

(١) ((أي)) ساقطة من "د" و"و".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٣/٣.

(٣) فِي "م": ((بِنْتُ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) [١٣٤٠٠] قَوْلُهُ: ((وَلَمْ يَسْمُ)).

(٥) ص ١٦٨-١٦٩ - "در".

(٦) "القنية": كتاب الطلاق - باب فيما يكون إيقاعاً وفيما لا يكون ق ٤٠/٤.

(٧) ص ١٧٧ - "در".

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٣/٣.

ويدخل نحو: طَلاغ^(١)، وتَلاغ، وطلاك، وتلاك،.....

فقد صَحَّ الوقوعُ بِهِ بلا اشتراطِ نِيَّةٍ كَمَا فِي "الفتح"^(٢)، وَكَذَا لَا يُشْتَرَطُ قَوْلُهَا: أَخَذْتُ كَمَا فِي "البحر"^(٣)، وَأَمَّا مَا فِي "البحر" - مِنْ أَنَّ مِنْهُ: شَفْتُ طَلَاقَكَ، وَرَضَيْتُ طَلَاقَكَ - ففِيهِ خِلَافٌ، وَجَزَمَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٤) بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِمَا مِنَ النِّيَّةِ كَمَا ذَكَرَهُ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ"^(٥)، أَي: فَيَكُونُ كِتَابَةً، لِأَنَّ الصَّرِيحَ لَا يَخْتِاجُ إِلَى النِّيَّةِ، وَأَمَّا مَا فِي "البحر"^(٦) أَيْضاً - مِنْ أَنَّ مِنْهُ: وَهَبْتُ لَكَ طَلَاقَكَ، وَأَوْدَعْتُكَ طَلَاقَكَ، وَرَهَنْتُكَ طَلَاقَكَ - فَسَيَذْكُرُ^(٧) "الشَّارِحُ" تَصْحِيحَ عَدَمِ الْوُقُوعِ بِهِ، وَأَمَّا أَنْتِ الطَّلَاقُ فَلَيْسَ بِمَعْنَى الْمَذْكُورَاتِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا يَقَعُ بِهِ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً وَإِنْ نَوَى خِلَافَهَا كَمَا صَرَّحَ^(٨) بِهِ "المصنف"، وَأَنْتِ الطَّلَاقُ تَصِحُّ فِيهِ نِيَّةُ الثَّلَاثِ كَمَا ذَكَرَهُ عَقِيْبُهُ، وَأَمَّا أَنْتِ أَطْلُقُ مِنْ فَلَانَةٍ فَفِي "النَّهْرِ"^(٩) عَنِ "الْوَلُولِجِيَّةِ"^(١٠) أَنَّهُ كِتَابَةٌ، قَالَ: ((فَإِنْ كَانَ جَوَاباً لِقَوْلِهَا: إِنَّ فَلَاناً طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَقَعَ وَلَا يَدِينُ، كَمَا فِي "الْخِلَاصَةِ"^(١١)؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْحَالِ قَائِمَةً مَقَامَ النِّيَّةِ، حَتَّى لَوْ لَمْ تَكُنْ قَائِمَةً لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِالنِّيَّةِ)) اهـ، فَافْتَهُم.

مطلب: مِنْ الصَّرِيحِ الْأَلْفَاظُ الْمُصَحَّفَةُ

[١٣٠٦٤] (قوله): ويدخل نحو طَلاغ وتَلاغ (الح) أي: بالغين الْمُعْجَمَةِ، قَالَ فِي "البحر"^(١):

(١) فِي "و": ((طلاغ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) "الفتح": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ ٣/٣٥٤.

(٣) "البحر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ٣/٢٧٠.

(٤) "تبيين الحقائق": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الْكُتَابَاتِ - فَصْلٌ فِي الْمَشْيَةِ ٢/٢٢٨.

(٥) "البحر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ٣/٢٧٣.

(٦) ١٧٩ - "در".

(٧) ١٦٧ - "در".

(٨) "النهر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ٣/٢٠٣ ب.

(٩) "الولولجية": كِتَابُ الطَّلَاقِ ق ٦١/أ.

(١٠) "خلاصة الفتاوى": كِتَابُ الطَّلَاق - جِنْسٌ آخَرُ فِي أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ ق ٩٣/أ.

(١١) "البحر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ٣/٢٧١.

أو ط ل ق^(١).....

((ومنه الألفاظ المصحفة، وهي خمسة))، فَرَادَ عَلَى مَا هُنَا (تَلَاقَ)، وَرَادَ فِي "النَّهْرِ"^(٢) إِبْدَالَ الْقَافِ لَامًا، قَالَ "ط"^(٣): ((وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ فَاءَ الْكَلِمَةِ إِمَّا طَاءٌ أَوْ تَاءٌ، وَاللَّامُ إِمَّا قَافٌ أَوْ عَيْنٌ أَوْ غَيْنٌ أَوْ كَافٌ أَوْ لَامٌ، وَاثْنَانِ فِي حِمْسَةٍ بَعْشَرَةٍ، تِسْعَةٌ مِنْهَا مُصَحَّفَةٌ، وَهِيَ مَا عَدَا الطَّاءَ مَعَ الْقَافِ)) اهـ. [١٣٠٦٥] قَوْلُهُ: أَوْ ط ل ق) ظَاهِرٌ مَا هُنَا وَمِثْلُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٤) وَ"الْبَحْرِ"^(٥) أَنْ يَأْتِيَ بِمُسَمًى أَحْرَفِ الْهِجَاءِ، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَسْمَائِهَا، فَفِي "الدَّخِيرَةِ" مِنْ كِتَابِ الْعِتْقِ: ((وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ" فَيَمَنْ قَالَ لَأَمْتِي: أَلِفٌ نُونٌ تَاءٌ حَاءٌ رَاءٌ هَاءٌ، أَوْ قَالَ لَامَرْتِي: أَلِفٌ نُونٌ تَاءٌ طَاءٌ أَلِفٌ لَامٌ [١/١٩٦ق/٣] أَنَّهُ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ وَالْعِتَاقَ تَطَلَّقَ الْمَرْأَةُ وَتَعِتَّقَ الْأَمَةُ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْكِنَايَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ يُفْهَمُ مِنْهَا مَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ صَرِيحِ الْكَلَامِ إِلَّا أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ كَذَلِكَ، فَصَارَتْ كَالْكِنَايَةِ فِي الْإِفْتِقَارِ إِلَى النَّيَّةِ)) اهـ.

وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ إِذَا افْتَقَرَ إِلَى النَّيَّةِ لَا يُنَاسِبُ ذِكْرُهُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَقَعُ بِهِ الرَّجْعِيَّةُ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ، وَسَيَصْرَحُ^(٦) "الشَّارِحُ" أَيْضًا بَعْدَ صَفْحَةٍ بِإِفْتِقَارِهِ إِلَى النَّيَّةِ، وَذِكْرُهُ^(٧) أَيْضًا فِي بَابِ الْكِنَايَاتِ^(٨)، وَقَدْ مَنَاهُ^(٩) أَيْضًا أَوَّلَ الطَّلَاقِ عَنِ "الْفَتْحِ"، وَفِي "الْبَحْرِ"^(١٠): ((وَيَقَعُ بِالتَّهَجِّيِّ

(١) فِي "و": ((ط ل ق)).

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٣/ب.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٢/٢.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق ٣/٣٢٥.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٣/٢٧٠ بتصرف.

(٦) ص ١٧٦ - وما بعدها "در".

(٧) ص ٣٢٦ - وما بعدها "در".

(٨) فِي "م": ((الكناية)).

(٩) الْمُقُولَةُ [١٢٩٠٧] قَوْلُهُ: ((وَهُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى الطَّلَاقِ)).

(١٠) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٣/٢٧٠.

أو طلاقٍ بَشْ بلا فرقٍ بين عالِمٍ وجاهلٍ، وإن قال: تعمَّدتُه تخويفاً لم يُصدِّق قضاءً، إلا إذا أشهدَ عليه قَبْلَهُ، به يُفتَى، ولو قيل له: طَلَّقْتَ امرأتك؟ فقال: نعم أو بلى بالهجاء

كانت ط ل ق، وكذا لو قيل لَهُ: طَلَّقَتْها؟ فقال: ن ع م، أو ب ل ي بالهجاء وإن لم يتكلَّم به، أطلقه في "الخائِية"^(١) ولم يشترطِ النِّيةَ، وشرَطَها في "البدائع"^(٢) اهـ.

قلت: عَدَمُ التَّصْرِيحِ بالاشتراطِ لا يُنافي الاشتراطَ، على أنَّ الذي في "الخائِية" هو مسألةُ الجوابِ بالتَّهَجِّي، والسؤالُ بقولِ القائلِ: طَلَّقَتْها؟ قرينةٌ على إرادةِ جوابِهِ فَيَقَعُ بِلا نِيةٍ، بخلافِ قولِهِ ابتداءً: أَنْتَ طالقٌ بالتَّهَجِّي، تأملْ.

[١٣٠٦٦] (قوله: أو طلاقٍ بَشْ) كَلِمَةٌ فارسيَّةٌ، قالَ في "الذَّخِيرة": ((ولو قالَ لَهَا: سَه طلاقٍ بَشْ^(٣)، أو قالَ: بِطَلاقٍ بَشْ تُحَكِّمُ النِّيةَ، وكانَ الإمامُ "ظهيرُ الدِّينِ" يُفتِي بالوقوعِ في هذِهِ الصُّورَةِ بِلا نِيةٍ.

[١٣٠٦٧] (قوله: بلا فرقٍ إلخ) هذا ذِكرُوه^(٤) في الألفاظِ المُصَحَّحَةِ، فكانَ عَلِيهِ ذِكرُهِ عَقبَها

بِلا فاصِلٍ.

[١٣٠٦٨] (قوله: تعمَّدتُه) أي: التَّصْغِيفَ تَخويفاً لَهَا بِلا قَصْدِ الطَّلَاقِ.

[١٣٠٦٩] (قوله: طَلَّقْتَ امرأتك؟) وكذا تَطَلَّقْ لو قيلَ لَهُ: أَلَسْتَ طَلَّقْتَ امرأتك؟ على ما بَحَثَهُ

(قوله: على أنَّ الذي في "الخائِية" هو مسألةُ الجوابِ إلخ) لكنَّ المعمولَ به ما في "البدائع" من اشتراطِ

النِّيةِ، ولا يُكفَى بالقرينةِ المذكورةِ اتِّباعاً للمنصوصِ.

(١) "الخائِية": كتاب الطلاق ٤٥٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البدائع": كتاب الاعتاق - فصل: فأما ركن الاعتاق ٥٣/٤.

(٣) معناها بالعربية: أَنْتَ طالق ثلاثاً. "المعجم الذهبي" مادة (سه، طلاق، بَشْ)).

(٤) في "م": ((ذكره)).

طَلَّقْتُ، "بحر" ^(١). (واحدة رجعية.....)

في "الفتح" ^(٢) مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ فِي الْعُرْفِ بَيْنَ الْجَوَابِ بِ(نَعَمْ) أَوْ (بَلَى) كَمَا سَيَأْتِي ^(٣) فِي الْفُرُوعِ آخِرَ هَذَا الْبَابِ.

[١٣٠٧٠] (قَوْلُهُ: طَلَّقْتُ) أَي: بِلَا نِيَّةٍ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ ^(٤) أَنْفَاءً.

[١٣٠٧١] (قَوْلُهُ: وَاحِدَةً) بِالرَّفْعِ: فَاعِلٌ قَوْلُهُ: (وَيَقَعُ)، وَهُوَ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَخْلُوفٍ، أَي: طَلَقَةً وَاحِدَةً، أَفَادَهُ "الْفَهْسْتَانِي" ^(٥).

مطلب: الصريح نوعان: رجعي وبائني

[١٣٠٧٢] (قَوْلُهُ: رَجْعِيَّةٌ) أَي: عِنْدَ عَدَمِ مَا يَجْعَلُهُ ^(٦) بَائِنًا، فَقِي "الْبَدَائِع" ^(٧): ((أَنَّ الصَّرِيحَ نَوْعَانِ: صَرِيحٌ رَجْعِيٌّ، وَصَرِيحٌ بَائِنٌ، فَالْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بِمَحْذُوفِ الطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ حَقِيقَةً، غَيْرَ مَقْرُونٍ بِعَوْضٍ، وَلَا بَعْدَ الثَّلَاثِ، لَا نَصًّا وَلَا إِشَارَةً، وَلَا مَوْصُوفٍ بِصِفَةٍ تَنْبِيءُ عَنِ الْبَيْنُونَةِ أَوْ تَدُلُّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَلَا مُشَبَّهٍ بِعَدِيدٍ أَوْ صِفَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهَا. وَأَمَّا الثَّانِي: فَبِخِلَافِهِ وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ بِمَحْذُوفِ [ب/١٩٦ق/٣] الْإِبَانَةِ وَبِمَحْذُوفِ الطَّلَاقِ لَكِنْ قَبْلَ الدُّخُولِ حَقِيقَةً أَوْ بَعْدَهُ، لَكِنْ مَقْرُونًا بِعَدَدِ الثَّلَاثِ نَصًّا أَوْ إِشَارَةً، أَوْ مَوْصُوفًا بِصِفَةٍ تَنْبِيءُ عَنِ الْبَيْنُونَةِ، أَوْ تَدُلُّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ حَرْفِ الْعَطْفِ، أَوْ مُشَبَّهًا بِعَدِيدٍ أَوْ صِفَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهَا)) اهـ.

وَيُعْلَمُ مُحْتَزَرُ الْقِيُودِ مِمَّا يَذْكُرُهُ ^(٨) "المصنف" آخِرَ الْبَابِ مِنْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ فِي: أَنْتَ هَكَذَا

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٠/٣ بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٤/٣.

(٣) ص ٢٦٣ - "در".

(٤) المقولة [١٣٠٦٥] قوله: ((أَوْ ط ل ق)). انظر الصحيفة نفسها

(٥) "جامع الرموز": كتاب الطلاق ٣٠٣/١ بتصرف.

(٦) في "م": ((يجعل)).

(٧) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما بيان صفة الواقع بها إلخ ١٠٩/٣.

(٨) ص ٢٣٥ - "در".

وإن نوى خلافها).....

مُشِيرًا بِأَصَابِعِهِ، وَوُقُوعَ الْبَائِنِ فِي: أَنْتَ طَالِقٌ بَائِنٌ، بِخِلَافِهِ: وَبَائِنٌ، وَبَائِنٌ طَالِقٌ كَأَنْفِي، أَوْ تَطْلِيقَهُ طَوِيلَةً، وَاخْتَارَ فِي "الْفَتْحِ" ^(١) أَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِي لَيْسَ مِنَ الصَّرِيحِ، فَلَا حَاجَةَ لِلَاَحْزَازِ عَنْهُ، وَاسْتَظْهَرَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٢) مَا فِي "الْبِدَائِعِ" ^(٣) مُعْلَلًا بِأَنَّ حَدَّ الصَّرِيحِ يَشْمَلُ الْكُلَّ، قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٤): ((لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ عَلَى مَالٍ وَغَوِ ذَلِكَ لَيْسَ كِنَايَةً، وَإِلَّا لَاحْتَاجَ إِلَى النِّيَّةِ أَوْ دَلَالَةِ الْحَالِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا، إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا)) اهـ.

وفيه ^(٥) عَنِ "الصَّرِيفِيِّ": ((لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتَ طَالِقٌ وَلَا رَجْعَةَ لِي عَلَيْكَ فَرَجْعِيَّةٌ، وَلَوْ قَالَ: عَلَى أَنْ لَا رَجْعَةَ لِي عَلَيْكَ فَبَائِنٌ)) اهـ. وَسَيَأْتِي ^(٦) آخِرَ الْبَابِ تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى الْفَرْعِ الْأَخِيرِ.

(١٣٠٧٣) (قَوْلُهُ: وَإِنْ نَوَى خِلَافَهَا) قَيَّدَ بَيِّنَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: جَعَلْتُهَا بَائِنَةً أَوْ ثَلَاثًا كَانَتْ كَذَلِكَ عِنْدَ "الإِمَامِ"، وَمَعْنَى جَعَلَ الْوَاحِدَةَ ثَلَاثًا عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ أَلْحَقَ بِهَا اثْنَتَيْنِ، لَا أَنَّهُ جَعَلَ الْوَاحِدَةَ ثَلَاثًا، كَذَا فِي "الْبِدَائِعِ" ^(٧)، وَوَاقَفَهُ "الثَّانِي" فِي الْبَيِّنَاتِ دُونَ الثَّلَاثِ، وَفَهَّمَهَا "الثَّالِثُ"، "نَهْر" ^(٨)، وَتَمَامُهُ فِيهِ وَفِي "الْبَحْرِ" ^(٩)، وَسَيَذْكُرُهُ ^(١٠) "الْمُصَنِّفُ" فِي بَابِ الْكِنَايَاتِ، وَعُلِمَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَوْ قَرَنَهُ بِالْعَدَدِ ابْتِدَاءً فَقَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ، أَوْ قَالَ: ثَلَاثًا، يَقَعُ لِمَا سَيَأْتِي ^(١١) فِي الْبَابِ الْآتِي: أَنَّهُ مَتَى قَرَنَ

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣/٣٦٧.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٣/٢٧٥.

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما النوع الثاني منه ٣/١٠٩.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٤/١.

(٥) أي: فِي "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٤/٢٠٤.

(٦) ص ٢٤٩ - وما بعدها "در".

(٧) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: ومنها النية ٣/١٠٥.

(٨) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٤/٢٠٤.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٣/٢٧٥.

(١٠) ص ٣٣٢ - وما بعدها "در".

(١١) المقولة [١٣٣٦٦] قوله: ((والطلاق يقع بعدد قَرَنَ بِهِ لَا بِه)).

من البائن أو أكثر خلافاً لـ "الشافعي" (أو لم ينو شيئاً) ولو نوى به الطلاق.....

بالعدد كان الوقوع به، وسندكر^(١) في الكتابات ما لو ألحق العدد بعد ما سكت.

[١٣٠٧٤] (قوله: من البائن أو أكثر) بيان لقوله: (خلافاً)؛ فإن الضمير فيه للواحدة الرجعية، فـخلاف الواحدة الأكثر رجعيّاً أو بآئناً، وخلاف الرجعية البائن، ففي كلامه لفٌ ونشْرٌ مشوّشٌ، وفيه أيضاً إشارة إلى أنه لا يشمل نية المكره الطلاق عن وثاق، فلا يرد أنه تصح نية قضاء كما يأتي^(٢) قريباً، فافهم.

[١٣٠٧٥] (قوله: خلافاً للشافعي) راجع إلى قوله: (أو أكثر) فقط، والأولى أن يقول: خلافاً للأئمة الثلاثة كما يقاد من "البحر"^(٣)، وهو القول الأول للإمام؛ لأنه نوى محتمل لفظه، "ط"^(٤).

مطلب في قول "البحر": إن الصريح يحتاج في وقوعه ديانة إلى النية

[١٣٠٧٦] (قوله: أو لم ينو شيئاً) لما مر^(٥) أن الصريح لا يحتاج إلى النية، ولكن لا بُدَّ في وقوعه قضاءً وديانة من قصد إضافة لفظ الطلاق إليها [١٩٧/٣] عالماً بمعناه، ولم يصرّفه إلى ما يحتمله، كما أفاده في "الفتح"^(٦) وحققه في "النهر"^(٧)، احترازاً عما لو كرّر مسائل الطلاق بحضرتها، أو كتب ناقلاً من كتاب: امرأتي طالق مع التلّفظ، أو حكى يمين غيره؛ فإنه لا يقع أصلاً ما لم يقصد زوجته، وعما لو لقّنته لفظ الطلاق فتلفظ به غير عالم بمعناه، فلا يقع أصلاً على ما أفنى به مشايخ أوزجند صيانة عن التلبّيس^(٨)، وغيرهم عن الوقوع قضاءً فقط، وعما لو سبق لسانه

(قوله: وغيرهم عن الوقوع إلخ) نسخة الخط: ((وغيرهم على الوقوع إلخ)).

(١) المقولة [١٣٠٤] قوله: ((طلّقها واحدة إلخ)).

(٢) المقولة [١٣٠٧٦] قوله: ((أو لم ينو شيئاً)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٥/٣.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٣/٢.

(٥) المقولة [١٣٠٦٣] قوله: ((وما بمعناه من الصريح)).

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٢/٣.

(٧) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٤/ب.

(٨) في "ب": ((التلبّيس)) بتقديم الباء المتناة على الباء الموحدة، وهو تحريف.

عن وثاقٍ دُيِّنَ إنَّ لم يَقْرِنْهُ بعددٍ، ولو مُكْرَهًا.....

مِنْ قول: أَنْتَ حَائِضٌ مَثَلًا إِلَى: أَنْتَ طَالِقٌ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ قَضَاءُ قَطْعٍ، وَعَمَّا لَوْ نَوَى بِرَأْسِ طَالِقٍ الطَّلَاقَ مِنْ وَثَاقٍ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ قَضَاءُ قَطْعٍ أَيْضًا، وَأَمَّا هَا زِلُ فَيَقَعُ طَلَاقُهُ قَضَاءً وَدِيَانَةً؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ السَّبَبَ عَالِمًا بِأَنَّهُ سَبَبٌ، قَرَّبَ الشَّرْعُ حَكْمَهُ عَلَيْهِ، أَرَادَهُ أَوْ لَمْ يَرِدْهُ كَمَا مَرَّ^(١)، وَبِهَذَا ظَهَرَ عَدَمُ صِحَّةِ مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢) وَ"الْأَشْبَاهِ"^(٣) مِنْ أَنَّ قَوْلَهُمْ: ((إِنَّ الصَّرِيحَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ)) إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَضَاءِ، أَمَّا فِي الدِّيَانَةِ فَمُحْتَاجٌ إِلَيْهَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: لَوْ نَوَى الطَّلَاقَ عَنْ وَثَاقٍ أَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى لَفْظِ الطَّلَاقِ يَقَعُ قَضَاءُ قَطْعٍ، أَيْ: لَا دِيَانَةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ وَقُوعِهِ دِيَانَةً فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ صُرِفَ اللَّفْظُ إِلَى مَا يَحْتَمِلُهُ، وَفِي الثَّانِي لَعَدِمَ قَصْدَ اللَّفْظِ، وَاللَّازِمُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي وَقُوعِهِ دِيَانَةُ قَصْدِ اللَّفْظِ وَعَدَمُ التَّأْوِيلِ الصَّحِيحِ، أَمَّا اشْتِرَاطُ نِيَّةِ الطَّلَاقِ فَلَا؛ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الطَّلَاقَ عَنِ الْعَمَلِ لَا يُصَدَّقُ وَيَقَعُ دِيَانَةً أَيْضًا كَمَا يَأْتِي^(٤)، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَنْوِ مَعْنَى الطَّلَاقِ، وَكَذَا لَوْ طَلَّقَ هَا زِلًا.

(١٣٠٧٧) (قوله: عَنْ وَثَاقٍ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَكَسْرِهَا: الْقَيْدُ، وَجَمْعُهُ وَثَقٌ، كَرِبَاطٍ وَرُبُطٍ، "مَصْبَاح"^(٥)). وَعِلْمٌ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الطَّلَاقَ عَنْ قَيْدٍ دُيِّنَ أَيْضًا.

(١٣٠٧٨) (قوله: دُيِّنَ) أَيْ: تَصَحَّحَ نِيَّتُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ، فَيَكْتَفِيهِ الْمُتَنَبِّي بِعَدَمِ الْوُقُوعِ، أَمَّا الْقَاضِي فَلَا يُصَدِّقُهُ وَيَقْضِي عَلَيْهِ بِالْوُقُوعِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ بِلَا قَرِينَةٍ.

(١٣٠٧٩) (قوله: إِنَّ لَمْ يَقْرِنْهُ بِعَدَدٍ) هَذَا الشَّرْطُ ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) وَغَيْرِهِ فِيمَا لَوْ صَرَّحَ

(١) المقولة [١٢٩٩٥] قوله: ((أَوْ هَا زِلًا)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٥/٣.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفصل الأول في القواعد الكلية - القاعدة الأولى: لا ثواب إلا بالنية ص ١٩.

(٤) المقولة [١٣٠٨٤] قوله: ((دُيِّنَ فَقَطْ)).

(٥) "المصباح المنير": مادة ((وثق))، بإيضاح من ابن عابدين رحمه الله.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٦/٣.

صُدِّقَ قَضَاءُ أَيضاً، كما لو صرَّحَ بالوِّثاقِ أو القيدِ، وكذا لو نَوَى طلاقَها من زوجها الأولِ على الصَّحيح، "خائِثَةً".....

بالوِّثاقِ أو القيدِ بأنَّ قالَ: أنتَ طالقٌ ثلاثاً مِنْ هَذَا القيدِ، فَيَمُتَّ قَضَاءُ وَدِيَانَةُ كَمَا فِي "الْبَزَازِيَّةِ"^(١)، وَعَلَّلَهُ فِي "المَحِيطِ": ((بأنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ رَفْعُ القيدِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَانصَرَفَ إِلَى قَيْدِ النِّكَاحِ؛ كَيْلَا يُلْغَوْ^(٢))). اهـ. قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((وهَذَا التَّعْلِيلُ [١٩٧ق/٣ب] يُفِيدُ اتِّحَادَ الحُكْمِ فِيمَا لَوْ قَالَ مَرَّتَيْنِ)) اهـ.

وَلِذَا أُطْلِقَ "الشَّارِحُ" العَدَّةَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا انصَرَفَ إِلَى قَيْدِ النِّكَاحِ بِسَبَبِ العَدَّةِ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالْقَيْدِ فَمَعَ عَدَمُهُ بِالْأَوَّلَى.

[١٣٠٨١] (قَوْلُهُ: صُدِّقَ قَضَاءُ أَيضاً) أَي: كَمَا يُصَدِّقُ دِيَانَةُ؛ لَوْجُودِ القَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ

إِرَادَةِ الإيقاعِ، وَهِيَ الإِكْرَاهُ، "ط"^(٤).

[١٣٠٨١] (قَوْلُهُ: كَمَا لَوْ صرَّحَ بِإِلْح) أَي: فَإِنَّهُ يُصَدِّقُ قَضَاءَ وَدِيَانَةَ إِلَّا إِذَا قَرَنَهُ بِالْعَدَّةِ

فَلَا يُصَدِّقُ^(٥) أَصْلًا كَمَا مَرَّ^(٦).

[١٣٠٨٢] (قَوْلُهُ: وَكَذَا لَوْ نَوَى إِلْح) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٧): ((وَمِنْهُ أَي: مِنَ الصَّرِيحِ: يَا طَالِقُ،

(قَوْلُهُ: لَوْجُودِ القَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ الإيقاعِ، وَهِيَ الإِكْرَاهُ) قَالَ "السَّنْدِيُّ": ((وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ

"الرَّحْمَتِيِّ": أَنَّهُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقْرَنْهُ بِعَدَّةٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَرِينَةَ الإِكْرَاهِ تُؤَيِّدُ مَا نَوَاهُ وَلَوْ قَرَنَ العَدَّةَ، خُصُوصاً إِذَا كَانَ الظَّاهِرُ لَا يَرْفَعُ يَدَهُ عَنْهُ، إِلَّا إِذَا قَالَ: ثَلَاثاً؛ لِأَنَّهُ لَا تَبْقَى لَهُ رَجْعَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيُراجِعُ)) اهـ.

(١) "البزازیة": كتاب الطلاق الفصل الأول في صريح الطلاق ١٧٤/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "م": ((يلغو)) بالعین المهمله، وهو تحريف.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٤/ب.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٣/٢.

(٥) من ((قضاء)) إِلَى ((فلا يصدق)) ساقط من "الأصل".

(٦) المقولة [١٣٠٧٣] قوله: ((وإن نوى خلافها)).

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٠/٣.

ولو نَوَى عن العمل لم ^(١) يُصَدَّقُ أصلاً، ولو صرَّح به دُيِّنَ فقط.....

أو يا مُطَلَّقةً بالتَّشديد، ولو قال: أَرَدْتُ الشَّمَّ لَمْ يُصَدَّقْ قَضَاءٌ وَدُيِّنَ، "خلاصة" ^(٢). ولو كَانَ لَهَا زَوْجٌ طَلَّقَهَا قَبْلُ فَقَالَ: أَرَدْتُ ذَلِكَ الطَّلَاقَ صَدَّقَ دِيَانَةً بِاتِّفَاقِ الرُّوَايَاتِ، وَقَضَاءً فِي رِوَايَةِ أَبِي سَلِيمَانَ ^(٣)، وَهُوَ حَسَنٌ كَمَا فِي "الْفَتْحِ" ^(٤)، وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي "الْحَانِيَّةِ" ^(٥)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ لَا يُصَدَّقُ، وَكَذَا لَوْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ قَدْ مَاتَ)) اهـ.

قلت: وقد ذكروا هذا التفصيل في صُورَةِ النَّدَاءِ كَمَا سَمِعْتُ، وَلَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ فِي الْإِخْبَارِ كَانَتْ طَالِقٌ، فَتَأَمَّلْ.

[١٣٠٨٣] (قوله: لَمْ يُصَدَّقْ أصلاً) أي: لَا قَضَاءٌ وَلَا دِيَانَةٌ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٦): ((لَأَنَّ الطَّلَاقَ لِرَفْعِ الْقَيْدِ، وَهِيَ لَيْسَتْ مُعَقِّدَةً بِالْعَمَلِ، فَلَا يَكُونُ مُحْتَمَلٌ اللَّفْظُ، وَعَنْهُ: أَنَّهُ يُدَيِّنُ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ لِلتَّخْلُصِ)).

[١٣٠٨٤] (قوله: دُيِّنَ فَقَطْ) أي: وَلَا يُصَدَّقُ قَضَاءً؛ لِأَنَّهُ يُظَنُّ أَنَّهُ طَلَّقَ ثُمَّ وَصَلَ لَفْظَ الْعَمَلِ اسْتِدْرَاكًا، بِخِلَافِ مَا لَوْ وَصَلَ لَفْظَ الْوَتَاقِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ قَلِيلاً، "فتح" ^(٧).

وَالْحَاصِلُ: كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٨): أَنَّ كُلَّ مَنِ الْوَتَاقِ وَالْقَيْدِ وَالْعَمَلِ إِمَّا أَنْ يُذَكَّرَ أَوْ يُنَوَى، فَإِنْ ذُكِّرَ فَإِمَّا أَنْ يُقَرَّنَ بِالْعَدَدِ أَوْ لَا، فَإِنْ قُرِّنَ بِهِ وَقَعَ بِلَا نِيَّةٍ، وَإِلَّا فَفِي ذِكْرِ الْعَمَلِ وَقَعَ

(١) ((لم)) ساقطة من "ط".

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ق ٩٣/١.

(٣) موسى بن سليمان الجوزجاني البغدادي صاحب أبي يوسف وعمد (ت بعد ٢٠٠هـ). ("سير أعلام النبلاء" ١٠/١٩٤، "الجواهر المضية" ٣/٥١٨، "تاج الزاخر" ص ٢٦-).

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣/٣٥٣.

(٥) "الحانية": كتاب الطلاق ١/٤٥٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣/٣٥٣.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣/٣٥٣.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٣/٢٧٦ - ٢٧٧.

(وفي: أنتِ الطَّلَاقُ) أو طلاق أو أنتِ طالق الطَّلَاقُ (أو أنتِ طالق طلاقاً يقع^(١))
واحدة رجعية إن لم ينو شيئاً أو نوى) يعني: بالمصدر؛ لأنه لو نوى بـ ((طالق))
واحدة وبـ ((الطلاق)) أخرى وقَعْنَا رجعتين لو مدخولاً بها كقوله: أنتِ طالق
أنتِ طالق، "زبلي" ^(٢). (واحدة.....)

قَضَاءً قَطْعًا، وفي لَفْظِي الوَثَاقِ والقَيْدِ لَا يَقَعُ أَصْلًا، وإنْ لَمْ يَذْكُرْ بَلْ نَوَى لَا يُدْنِي فِي لَفْظِ الْعَمَلِ،
وَدْنَى فِي الْوَثَاقِ والقَيْدِ، وَيَقَعُ قَضَاءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُكْرَهًا، والمرأة كالقاضي إذا سمعته أو أخبرها
عَدْلٌ لَا يَجِلُّ لَهَا تَمَكُّيْنُهُ، والفتوى على أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا قَتْلُهُ وَلَا تَقْتُلُ نَفْسَهَا، بَلْ تَقْدِرُ نَفْسَهَا. عمال أو
تَهْرُبُ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ قَتْلُهَا إِذَا حَرَمَتْ عَلَيْهِ وَكُلَّمَا هَرَبَ رَدَّتْهُ بِالسَّحْرِ، وفي "البرازية" ^(٣) عَنْ
"الأَوْزَجَنِيِّ" أَنَّهَا تَرْفَعُ الْأَمْرَ لِلْقَاضِي، فَإِنْ حَلَفَ وَلَا بَيِّنَةً لَهَا فَالْإِثْمُ عَلَيْهِ)) اهـ.

قلت: أي: إذا لم تقدر على الفداء أو الهرب ولا على منعه عنها، فلا يتأفي ما قبله.

[١٣٠٨٥] (قوله: وفي أنت الطَّلَاقُ أو طلاق إلخ) بيان لما إذا أُخْبِرَ عنها بمصدرٍ مُعْرِفٍ أو
مُنْكَرٍ، أو اسم [١٩٨ق/٣] فاعِلٍ بعده مصدرٌ كَذَلِكَ.

[١٣٠٨٦] (قوله: يعني بالمصدر إلخ) الأولى ذكره بعد قول "المصنف": ((أو تنتين)).

[١٣٠٨٧] (قوله: وَقَعْنَا رَجْعَتَيْنِ) هذا ما مَشَى عَلَيْهِ في "الهداية" ^(٤)، وَيُرْوَى عَنْ "الثاني"، وبه
قال "أبو جعفر"، ومقتضى الإطلاق عَدَمُ الصَّحَّةِ، وبه قال "فخر الإسلام"، وأيده في "الفتح" ^(٥)،
وذكر في "النهر" ^(٦) أَنَّهُ الْمُرْجَحُ فِي الْمَذْهَبِ.

[١٣٠٨٨] (قوله: لو مدخولاً بها) وإلا بانَّتْ بالأوَّلِ فَيَلْغُو الثَّانِي.

(١) في "و": ((تقع)).

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الطلاق ١٩٩/٢ بتصريف.

(٣) لم نعر عليها في نسخة "البرازية" التي بين أيدينا.

(٤) "الهداية": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٢٣١/١.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٨/٣.

(٦) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠/ب.

أو ثنتين) لأنه صريحٌ مصدرٌ لا يحتملُ العددَ (فإن نَوَى ثلاثاً فثلاثٌ)^(١) لأنه فردٌ حكميٌّ (و) لذا كان (الثَّتان في الأَمَّة) وكذا في حُرَّةٍ تَقَدَّمَهَا واحدةٌ، "جوهره"^(٢). لكن حَزَمَ في "البحر": ((أنه سهوٌ)) (بمَنْزِلَةِ الثَّلاثِ في الحُرَّة) ومن الألفاظِ المستعملة: الطَّلَاقُ يُلْزِمُنِي، والحرامُ يُلْزِمُنِي، وعليَّ الطَّلَاقُ، وعليَّ الحرامُ،

[١٣٠٨٩] (قوله: أو ثنتين) أي: في الحُرَّة.

[١٣٠٩٠] (قوله: لأنه صريحٌ مصدرٌ) عِلَّةٌ لقوله: (أو ثنتين) يعني: أنَّ المصدرَ مِنَ الألفاظِ الوُحْدَانِ لا يُرَاعَى فيها العَدَدُ الْمُحْضُ بَلِ التَّوْحِيدُ، وهو بالفَرْدِيَّةِ الحَقِيقِيَّةِ أو الجِنْسِيَّةِ، والثَّانِي بِمَعْرِزِلِ عَنْهُمَا، "نهر"^(٣).

[١٣٠٩١] (قوله: لأنه فردٌ حكميٌّ) لأنَّ الثَّلاثَ كُلُّ الطَّلَاقِ، فَبِهِ الْفَرْدُ الْكَامِلُ مِنْهُ، فَإِذَا رَأَتْهَا لَا تَكُونُ إِرَادَةُ الْعَدَدِ، "ط"^(٤).

[١٣٠٩٢] (قوله: ولذا كَانَ) أي: للفَرْدِيَّةِ الْحُكْمِيَّةِ.

[١٣٠٩٣] (قوله: لكن حَزَمَ في "البحر") أنه سَهَوٌ حيثُ قال: ((وَأَمَّا مَا فِي "الْجَوْهَرَةِ" مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْحُرَّةِ وَاحِدَةٌ فَإِنَّهُ يَقَعُ ثِنْتَانِ إِذَا نَوَاهُمَا، يَعْنِي مَعَ الْأُولَى - فَسَهَوَ ظَاهِرٌ)) اهـ. وَنَظَرَ فِيهِ صَاحِبُ "النَّهْرِ"^(٥): ((بأنه إِذَا نَوَى الثَّانِي مَعَ الْأُولَى فَقَدْ نَوَى الثَّلاثَ، وَإِذَا لَمْ يَتَّقِ فِي مَلِكِهِ إِلَّا ثِنْتَانِ وَقَعَتَا)) اهـ "ح"^(٦).

(١) في "د" زيادة: ((قوله: فإن نوى الثلاث فثلاث، قيل: يعني إذا لم يكن طلقها قبل ذلك واحدة. وأما إذا طلقها قبل ذلك تقع واحدة؛ لأنه فردٌ حقيقة ولو نوى الثنتين، كما ذكره الشَّرف الغزَّيُّ)). ق ١٧٨/أ.

(٢) "الجوهره النيرة": كتاب الطلاق ١٠٣/٢ بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٥/أ، وفيه: ((والجنسية)) بالواو.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الصَّريح ١١٤/٢.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٩/٣.

(٦) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٥/أ.

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٧/أ.

فيقَعُ بلا نيةٍ للعُرف، فلو^(١) لم يكن له امرأة.....

أقول: إن كان المراد أنه نوى التئيم مضمومتين إلى الأولى لم يخرج بذلك عن نية التئيم، وذلك عددٌ محضٌ لا تصحُّ نية، وإن كان المراد أنه نوى الثلاث التي من جملتها الأولى فهو صحيح؛ لأن الثلاث فردٌ اعتباريٌّ، قال في "الذخيرة": ((ولو طلق الحرة واحدة ثم قال لها: أنت علي حرام ينوي تئيم نيتين لا تصحُّ نية، ولو نوى الثلاث تصحُّ نية وتقع تطليقتان أخرتان)) اهـ، فافهم.

(فرع)

في "البرازية"^(٢): ((قال لامرأته: أنتما علي حرام، ونوى الثلاث في إحداهما والواحدة في الأخرى صحَّت نية عند الإمام، وعليه الفتوى)).

مطلب: في قولهم علي الطلاق علي الحرام

[١٣٠٩٤] (قوله: فيقَعُ بلا نيةٍ للعُرف) أي: فيكون صريحاً لا كناية؛ بدليل عدم اشتراط النية وإن كان الواقع في لفظ الحرام البائن؛ لأنَّ الصريح قد يقع به البائن كما مرَّ^(٣)، لكن في وقوع البائن به بحثٌ سنذكره^(٤) في باب الكينات، وإنما كان ما ذكره صريحاً؛ لأنه صار فاشياً في العُرف في استعماله في الطلاق، لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره، ولا يخلف به إلا الرجال، وقد مرَّ^(٥) أنَّ الصريح ما غلبَ [٣/١٩٨ب] في العُرف استعماله في الطلاق، بحيث لا يستعمل عرفاً إلا فيه من أي لغة كانت، وهذا في عُرف زماننا كذلك، فوجب اعتباره صريحاً كما أفتى المتأخرون في: أنت علي حرام بأنه طلاق بائن للعُرف بلا نية، مع أنَّ المنصوص عليه عند المتقدمين توقُّفه على النية، ولا ينافي ذلك ما يأتي^(٦) من أنه لو قال: طلاقك علي لم يقع؛ لأنَّ ذلك عند عدم

(١) في "د" و"و": ((ولو)).

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكينات ١٩٤/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) المقولة [١٣٠٧٢] قوله: ((رجعية)).

(٤) المقولة [١٣٤٤٦] قوله: ((حرام)).

(٥) المقولة [١٣٠٥٩] قوله: ((ما لم يستعمل إليه)).

(٦) ص ١٧٥ - "در".

غَلَبَةُ الْعُرْفِ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا أَفْتَى بِهِ الْعَلَامَةُ "أَبُو السُّعُودِ أَفندي" مُفْتِي الرُّومِ مِنْ أَنَّ عَلَيَّ الطَّلَاقَ أَوْ يُلْزَمُنِي الطَّلَاقُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كِتَابِيَّةٍ، أَيْ: لِأَنَّهُ لَمْ يُتَعَارَفْ فِي زَمَنِهِ، وَلِذَا قَالَ "الْمُصَنِّفُ" فِي "مِنْجِه" ^(١): ((إِنَّهُ فِي دِيَارِنَا صَارَ الْعُرْفُ فَائِضًا فِي اسْتِعْمَالِهِ فِي الطَّلَاقِ، لَا يَعْرِفُونَ مِنْ صَيَغِ الطَّلَاقِ غَيْرَهُ، فَيَجِبُ الْإِفْتَاءُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نَبْذٍ كَمَا هُوَ الْحُكْمُ فِي: الْحَرَامُ يُلْزَمُنِي، وَعَلَيَّ الْحَرَامُ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ بِهِ لِلتَّعَارُفِ الشَّيْخُ "قَاسِمٌ" فِي "تَصْحِيحِهِ"، وَإِفْتَاءُ "أَبِي السُّعُودِ" مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ اسْتِعْمَالِهِ فِي دِيَارِهِمْ فِي الطَّلَاقِ أَصْلًا كَمَا لَا يَخْفَى)) اهـ، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ "قَاسِمٌ" ذَكَرَهُ قَبْلَهُ شَيْخُهُ الْمُحَقِّقُ "ابْنُ الْهَمَّامِ" فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ" ^(٢)، وَتَبِعَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٣) وَ"النَّهْرُ" ^(٤)، وَلَسِيْدِي "عَبْدُ الْغَنِيِّ النَّابِلَسِي" رِسَالَةً فِي ذَلِكَ سَمَّاهَا "رَفْعُ الْأَنْغِلَاقِ" ^(٥) ^(٦) فِي: عَلَيَّ الطَّلَاقِ، وَنَقَلَ فِيهَا الْوُقُوعَ عَنْ بَقِيَّةِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ.

أَقُولُ: وَقَدْ رَأَيْتُ الْمَسْأَلَةَ مَنْقُولَةً عِنْدَنَا عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَفِي "الذَّخِيرَةِ": ((وَعَنِ "ابْنِ سَلَامٍ" فَيَمَنْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَتَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ عَلَيَّ، أَوْ قَالَ: عَلَيَّ وَاجِبَاتٌ يُعْتَبَرُ عَادَةً أَهْلُ الْبَلَدِ، هَلْ غَلَبَ ذَلِكَ فِي أَيْمَانِهِمْ؟)) اهـ، وَكَذَا ذَكَرَهَا "السَّرُوجِيُّ" فِي "الْعَايَةِ" كَمَا يَأْتِي ^(٧)، وَمَا أَفْتَى

(قَوْلُهُ: أَيْ: لِأَنَّهُ لَمْ يُتَعَارَفْ فِي زَمَنِهِ إِنْج) عَدَمُ التَّعَارُفِ فِي زَمَنِهِ إِنَّمَا يَنْفِي كَوْنَهُ صَرِيحًا، وَلَا يَنْفِي كَوْنَهُ كِتَابِيَّةً، فَلَا يَظْهَرُ نَفْيُ كَوْنِهِ كِتَابِيَّةً فِي زَمَنِهِ.

(١) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الصريح ١/١٣٦ ب.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣/٣٥٤.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكتابات في الطلاق ٣/٣٢٤، وباب الطلاق الصريح ٣/٣٠٢.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢/٢٠٣ ب.

(٥) في "سلك الدرر": ٣/٣٠ فتح الانغلاق في مسألة عليَّ الطلاق، وفي "إيضاح المكنون": ٢/١٥٩ فتح الأغلاق في

مسألة عليَّ الطلاق، لعبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣ هـ).

(٦) في "ب": ((الانغلاق)) بالفاء بدل العين، وهو تحريف.

(٧) في المقالة نفسها.

به في "الخيرية"^(١) مِنْ عَدَمِ الْوُقُوعِ تَبَعًا لـ "أبي السُّعُودِ أَفندي" فَقَدْ رَجَعَ عَنْهُ، وَأَفْتَى عَقِبَهُ بِخِلَافِهِ وَقَالَ: ((أَقُولُ: الْحَقُّ الْوُقُوعُ بِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ؛ لِاسْتَهَارِهِ فِي مَعْنَى التَّطْلِيقِ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ وَالتَّعْوِيلُ عَلَيْهِ عَمَلًا بِالاحتياطِ فِي أَمْرِ الْفُرُوجِ)) اهـ.

(تنبيه)

عبارة المحقق "ابن الهمام" في "الفتح"^(٢) هَكَذَا: ((وَقَدْ تُعَوِّفُ فِي عُرْفِنَا فِي الْحَلْفِ: الطَّلَاقُ يَلْزُمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا، يُرِيدُ إِنْ فَعَلْتَهُ لَزِمَ الطَّلَاقُ وَوَقَعَ، فَيَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: إِنْ فَعَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَكَذَا تَعَارَفَ أَهْلُ الْأَرْيَافِ الْحَلْفَ [٣/١٩٩ق] بقوله: عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ)) اهـ. وهذا صريح في أَنَّهُ تَعْلِيلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى فِعْلِ الْحُلُوفِ عَلَيْهِ بِغَلَّةِ الْعُرْفِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَدَاءٌ تَعْلِيلٍ صَرِيحًا، وَرَأَيْتُ التَّصْرِيحَ بِأَنَّ ذَلِكَ مُعْتَبَرٌ فِي الْفَصْلِ التَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ "النَّاتِرِخَانِيَّةِ"^(٣)، حَيْثُ قَالَ: ((وَفِي "الْحَاوِي"^(٤)) عَنْ "أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِي"^(٥) فَيَمَنْ أَتَاهُمْ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الْغَدَاةَ فَقَالَ: عَبْدُهُ حُرٌّ أَوْ قَدْ صَلَّاهَا، وَقَدْ تَعَارَفُوهُ شَرْطًا فِي لِسَانِهِمْ، قَالَ: أُخْرِجِي أَمْرَهُمْ عَلَى الشَّرْطِ عَلَى تَعَارُفِهِمْ، كَقَوْلِهِ: عَبْدِي حُرٌّ إِنْ لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ الْغَدَاةَ وَصَلَّاهَا لَمْ يَغْنَى، كَذَا هُنَا)) اهـ. وَفِي "الْبَزَازِيَّةِ"^(٦): ((وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ لَوْ دَخَلْتَ الدَّارَ لَطَلَّقْتُكَ، فَهَذَا رَجُلٌ حَلَفَ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ لَيَطْلُقَنَّهَا إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: عَبْدُهُ حُرٌّ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ لِأَصْرَبْنَلْكَ، فَهَذَا رَجُلٌ حَلَفَ بِعَقْدِ عِبْدِهِ لَيَضْرِبَنَّهَا إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، فَإِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ لَزِمَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَإِنْ مَاتَ أَوْ مَاتَتْ فَقَدْ فَاتَ الشَّرْطُ فِي آخِرِ الْحَيَاةِ)) اهـ. أَي: فَيَبْعَ الطَّلَاقُ كَمَا فِي "مَنِةِ الْمُفْتَى".

(١) "الفتاوى الخيرية": كتاب الطلاق ٤٨/١.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٤/٣.

(٣) بل هي في الفصل السابع عشر، انظر "الناترخانية": الفصل السابع عشر في الإيمان بالطلاق ٥٢٠/٣.

(٤) لم نعر عليها في نسخة "الحاوي القدسي" التي بين أيدينا.

(٥) من ((معتمد)) إلى ((الكرخي)) ساقط من "الأصل".

(٦) "البزازية": كتاب الطلاق - الفصل السادس في دعواه ٢٥١/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

قلت: فيصير بمنزلة قوله: إن دخلت الدار ولم أطلقك فانت طالق، وإن دخلت الدار ولم أضربك فعبدي حر، وذكر الحنابلة في كتبهم أنه جار مجزئ القسم، بمنزلة قوله: والله فعلت كذا، قال: في "النهر"^(١): ((ولو قال: علي الطلاق، أو الطلاق يلزمني، أو الحرام، ولم يقل: لا أفعل كذا لم أجده في كلامهم)) اهـ. وفي "حواشي مسكين"^(٢): ((وقد ظفر به^(٣) شيخنا مصرحاً به في كلام "الغاية" لـ "السروجي" معزياً إلى "الغني"، ونصه: الطلاق يلزمني أو لازم لي صريح؛ لأنه يقال لمن وقع طلاقه: لزمه الطلاق، وكذا قوله: علي الطلاق)) اهـ.

ونقل السيّد الحموي عن "الغاية" معزياً إلى "الجواهر": ((الطلاق لسي لازم: يقع بغير نيّة)) اهـ.

قلت: لكن يُحتمل أن يكون مراد "الغاية" ما إذا ذكر المحلوف عليه؛ لما علمت من أنه يراد به في العرف التعليق، وأن قوله: علي الطلاق لا أفعل كذا بمنزلة قوله: إن فعلت كذا فانت طالق، فإذا لم يذكر: لا أفعل كذا بقي قوله: علي الطلاق بدون تعليق، والمتعارف استعماله في موضع التعليق دون الإنشاء، فإذا لم يتعارف استعماله في الإنشاء مُنجزاً لم يكن صريحاً، فينبغي أن يكون على الخلاف الآتي^(٤) فيما لو قال: طلاقك علي، ثم رأيت سيدي "عبد الغني" ذكر نحوه في رسالته^(٥).

(قوله: قلت: لكن يُحتمل أن يكون مراد "الغاية" إلخ) لكن يُبطل هذا الاحتمال لتعليل "الغاية" بقوله: ((لأنه يقال لمن وقع طلاقه: لزمه الطلاق))، فإن مقتضاه أن قوله: علي الطلاق ونحوه مُتضمن للإخبار بوقوع الطلاق منه، فيحكم عليه به.

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٣/ب.

(٢) "فتح المعين": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ١١٣/٢.

(٣) في "ب" و"م": ((فيه)).

(٤) المقولة [١٣٠٩٧] قوله: ((ولو قال طلاقك علي لم يقع)).

(٥) أي: السابقة المسماة: "فتح الانطلاق في مسألة علي الطلاق".

يكون يمينا، فيكفر بالحنث، "تصحیح القدوري"^(١). وكذا: عليّ الطلاق
من ذراعي، "بحر".....

(تتمّة)

ينبغي أنه لو نوى الثلاث أن^(٢) تصح نيته؛ لأنّ الطلاق مذكور بلفظ المصدر، وقد علمت
صحتها فيه، وكذا في قوله: عليّ الحرام، فقد صرحوا بأنه تصح نيته الثلاث [١٩٩ق/ب] في: أنت
عليّ حرام.

[١٣٠٩٥] (قوله: يكون يمينا إلخ) يعني في صورة الحلف بالحرام، فإنه المذكور في "الذخيرة"
وغيرها، ثم رأيت في "البرازية"^(٣) قال في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام: ((إن لم تكن له
امراة إن حيث لزمت الكفارة، والنسفي" على أنه لا يلزم)) اهـ.

مطلب: في قوله: عليّ الطلاق من ذراعي

[١٣٠٩٦] (قوله: وكذا عليّ الطلاق من ذراعي) هذا بحث لصاحب "البحر"^(٤)، أخذه مما
مر^(٥) من أنه لو قال: أنت طالق من هذا العمل ولم يقرنه بالعدي وقع قضاء لا ديانة، قال: ((فإنه
يدلّ على الوقوع قضاء هنا بالأولى))، وردّه العلامة "المقدسي"^(٦): ((بأنه في المقيس عليه خاطب
المرأة التي هي محلّ للطلاق، ثم ذكر العمل الذي^(٧) لم تكن مقيدة به جساً ولا شرعاً، فلم
يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف إلى غيره بلا دليل، بخلاف المقيس؛ لأنه أضاف

(١) في "د" زيادة: ((وتمام عبارته - بعد نقله عن "مختارات النوازل" -: وهكذا ذكر الصلر الشهيد في "واقعاته"، وبه كان يعني
الأوزجندی، وكان الفقيه أبو جعفر يقول: إذا لم تكن له امرأة وقت اليمين وتزوج امرأة تطلق، ويصير تقدير كلامه:

كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وكان نجم الدين النسفي يقول: إذا لم يكن له امرأة يطل ولا يجعل يمينا)). ق ١٧٨/أ.

(٢) ((أن)) ساقطة من "م".

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكتابات ١٨٩/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٦/٣.

(٥) المقولة [١٣٠٨٤] قوله: ((دین فقط)).

(٦) في "الأصل" و"ب" و"ب": ((التي)).

الطَّلَاقَ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ وَهُوَ ذِرَاعُهُ، مَعَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ يَلْغُو)) اهـ مُلْحَصًا، وَذَكَرَ نَحْوَهُ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ".

قُلْتُ: وَقَدْ يُقَالُ: لَيْسَ فِيهِ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لِمَا مَرَّ^(١) مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ كَذَا، مَمْنَزِلَةٌ: إِنَّ فَعَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَهُوَ فِي الْعُرْفِ مُضَافٌ إِلَى الْمَرْأَةِ مَعْنَى، وَلَوْلَا اعْتِبَارُ الْإِضَافَةِ الْمَذْكُورَةِ لَمْ يَقَعْ فَكَذَلِكَ صَارَ هَذَا مَمْنَزِلَةً قَوْلِهِ: إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ مِنْ ذِرَاعِي، فَسَاوَى الْمَقِيسَ عَلَيْهِ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَهُ: أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ فِيهِ وَصْفُ الرَّجُلِ بِالطَّلَاقِ صَرِيحًا، فَلَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ صِفَةً لِلْمَرْأَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ فَإِنَّ مَعْنَاهُ وَقُوعُ طَّلَاقِ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ، فَلَيْسَ فِيهِ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ، بَلْ إِلَى مَحَلِّهِ مَعَ إِضَافَةِ الْوُقُوعِ إِلَى مَحَلِّهِ أَيْضًا، فَإِنَّهُ شَاعَ فِي كَلَامِهِمْ قَوْلُهُمْ: إِذَا قَالَ كَذَا وَقَعَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، نَعَمْ قَالَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((إِنَّ الْخَالِيفَ بِقَوْلِهِ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ مِنْ ذِرَاعِي لَا يُرِيدُ بِهِ الزَّوْجَةَ قَطْعًا؛ إِذْ عَادَةُ الْعَوَامِّ الْإِعْرَاضُ بِهِ عَنْهَا خَشْيَةَ الْوُقُوعِ، فَيَقُولُونَ تَارَةً: مِنْ ذِرَاعِي، وَتَارَةً: مِنْ كَشْتَوَانِي، وَتَارَةً: مِنْ مَرُوتِي، وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ بَعْدَ ذِكْرِهِ: لِأَنَّ النِّسَاءَ لَا خَيْرَ فِي ذِكْرِهِنَّ)) اهـ.

٤٣٣/٢

(قَوْلُهُ: وَقَدْ يُقَالُ: لَيْسَ فِيهِ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ إلخ) وَقَالَ فِي "حَاشِيَةِ الْبَحْرِ": ((قُلْتُ: إِنْ كَانَ الْعُرْفُ كَمَا قَالَ "الرَّمْلِيُّ" مِنْ عَدَمِ قَصْدِ الزَّوْجَةِ فَيُحْتَمَلُ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الطَّلَاقِ مِنْ أَلْفَاظِ الصَّرِيحِ، وَمَعْنَى: عَلَيَّ الطَّلَاقُ أَنَّ الطَّلَاقَ عَلَيَّ وَاقِعٌ أَوْ لَازِمٌ أَوْ ثَابِتٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يُنَاسِبُ، وَلَيْسَ فِيهِ خِطَابُ أَمْرِيَّةٍ وَلَا إِضَافَةٌ إِلَيْهَا، فَهُوَ مِثْلُ مَا مَرَّ عَنْ "الْبَزْزَازِيَّةِ" مِنْ قَوْلِهِ: لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي فَإِنِّي حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ، فَخَرَجَتْ لَا يَقَعُ لِعَدَمِ ذِكْرِ حَلْفِهِ بِطَلَاقِهَا. وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعُرْفُ ذَلِكَ فَلَا ظَهَرَ الْوُقُوعِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَمْنَزِلَةً: إِنَّ فَعَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ، كَمَا مَرَّ عَنْ "الْفَتْحِ"، فَقَوْلُهُ بَعْدَهُ: مِنْ ذِرَاعِي مِثْلُ قَوْلِهِ: مِنْ هَذَا الْعَمَلِ)).

(١) المقولة [١٣٠٩٤] قوله: ((يقع بلا نية للعرف)).

ولو قال: طلاقك عليّ لم يَقَعْ، ولو زاد: واجب، أو لازم، أو ثابت، أو فرض هل يَقَعْ؟ قال "البرزاني"^(١): ((المختار لا))،.....

قلت: إن كانَ العرفُ كذلكَ فينبغي أن لا يتردّدَ في عَدَمِ الوُفُوعِ؛ لأنّه أَوْقَعَ الطَّلَاقَ على ذِراعِهِ ونحوه لا على المرأة، ثُمَّ قَالَ "الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا مِنْ ذِراعِي، فَلِلْقَوْلِ بِوُفُوعِهِ وَجْهٌ؛ لِأَنّ ذِكْرَ الثَّلَاثِ يُعَيِّنُهُ، فَتَأْمَلُ)) اهـ.

[١٣٠٩٧] (قوله: ولو قال: طلاقك عليّ لم يَقَعْ) قَالَ فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٢): ((ولو قال: طلاقك عليّ: ذَكَرَ فِي "الأصل" [٢٠٠ق/٣] على وَجْهِ الاستشهادِ، فَقَالَ: أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ طلاقاً امرأتِي لا يلزمُهُ شيء)) اهـ.

قلت: ومُفْتَضَّاهُ أَنَّ عِلَّةَ عَدَمِ الوُفُوعِ فِي: طلاقك عليّ أَنَّهُ صِبْغَةٌ نَذَرٍ كَقَوْلِهِ: عَلَيَّ حَجَّةٌ، فَكَأَنَّهُ نَذَرُ أَنْ يُطَلَّقَهَا، وَالنَّذَرُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي عِبَادَةٍ مَقْصُودَةٍ، وَالطَّلَاقُ أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَلَيْسَ عِبَادَةٌ؛ فَلِذَا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

[١٣٠٩٨] (قوله: ولو زاد إلخ) ظاهره: أَنَّ قَوْلَهُ: طلاقك عليّ بدونِ زيادةٍ لَيْسَ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ "الْحَانِيَّةِ"^(٣) وَ"الْخِلَاصَةِ"^(٤) أَيْضاً، لَكِنْ نَقَلَ سَيِّدِي "عَبْدُ الْغَنِيِّ" عَنْ "أَدَبِ الْقَاضِي" لـ "السَّرْحَسِيِّ"^(٥): رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: طلاقك عليّ فرضٌ أو لازمٌ، أو قال:

(١) "البرزانية": كتاب الطلاق - نوع آخر في ألفاظه ١٧٤/٤ يتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الحانية": كتاب الطلاق ٤٥٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الحانية": كتاب الطلاق ٤٥٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - جنس آخر في ألفاظ الطلاق ق ٩٣/٢.

(٥) للسرخسي شرحان على "أدب القاضي": الأول: "شرح على أدب القاضي" للإمام أبي يوسف (ت ١٨٣هـ).

والثاني: شرح على "أدب القاضي" لأبي بكر الحصاف (ت ٢٦١هـ). ولم يبين لنا أيهما المراد. "كشف الظنون"

٤٦/١، "الجواهر المضية" ٢٣٠/١، ٧٨/٣، "هدية العارفين" ٧٦/٢.

وقال القاضي^(١) "الخاصي": ((المختار نعم))، ولو قال: طَلَّقَكَ اللَّهُ هل يَفْتَقِرُ لِنَيْةٍ؟ قال "الكمال"^(٢): ((الحق نعم)).....

طَلَّقَكَ عَلَيَّ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقَعُ فِي الْكُلِّ، بِخِلَافِ الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَجِبُ فَجَعَلِ إِجْبَارًا، وَنَقَلَ مِثْلَهُ عَنْ "مختصر المحيط".

[١٣٠٩٩] (قوله): وقال "الخاصي": المختار نعم عبارة فتاوى "الخاصي"^(٣): ((قال لها: طَلَّقَكَ عَلَيَّ وَاجِبٌ، أَوْ قَالَ: طَلَّقَكَ لِزِمٍّ لِي يَقَعُ بِلَا نِيَّةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَبِهِ قَالَ "محمد بن مقاتل"، وعليه الفتوى)) اهـ. وأنت خير بأن لفظ الفتوى أَكَّدَ ألفاظ التصحيح، وَنَقَلَ فِي "الخاتية"^(٤) عَنِ الْفَقِيهِ "أبي جعفر" أَنَّهُ يَقَعُ فِي قَوْلِهِ: وَاجِبٌ، لِتَعَارُفِ النَّاسِ، لَا فِي قَوْلِهِ: نَابِتٌ أَوْ فَرَضٌ أَوْ لِزِمٍّ؛ لَعَدَمِ التَّعَارُفِ، وَمُقْتَضَاةِ الْوُقُوعِ فِي قَوْلِهِ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَعَارَفُ فِي زِمَانِنَا كَمَا عَلِمْتُ، وَعَلَّلَ "الخاصي" الْوُقُوعَ بِقَوْلِهِ: ((لَأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ وَاجِبًا أَوْ نَابِتًا، بَلْ حَكَمُهُ، وَحَكَمُهُ لَا يَجِبُ وَلَا يُثَبِّتُ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوعِ))، قَالَ فِي "الفتح"^(٥): ((وهذا يُفِيدُ أَنَّ ثُبُوتَهُ اقْتِضَاءً، وَبِتَوْقُفٍ عَلَى نِيَّتِهِ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ غُرْفٌ فَلَشِ، فَيَصِيرُ صَرِيحًا، فَلَا يَصْدُقُ قَضَاءٌ فِي صَرْفِهِ عَنْهُ، وَفِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ قَصَدَهُ وَقَعَ، وَإِلَّا لَا، فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ: هَذَا الْأَمْرُ عَلَيَّ وَاجِبٌ، بِمَعْنَى يَنْبَغِي أَنْ أَفْعَلَهُ، لَا أَنِّي فَعَلْتُهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَنْبَغِي أَنْ أُطَلِّقَكَ)) اهـ.

[١٣١٠٠] (قوله): قال "الكمال": الحق نعم نقله عنه في "البحر"^(٦) و"النهر"^(٧) وأقره عليه بعد

(١) ((القاضي)) ليست في "د".

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٤/٣ بتصريف.

(٣) "فتاوى الخاصي": لـ يوسف بن أحمد بن أبي بكر الخوارزمي، نجم الدين الخاصي الشهير بـ: فطيس (ت ٦٣٤هـ).

(٤) "كشف الظنون" ١٢٢٢/٢، "الجواهر المضية" ٦١٧/٣، "تاج التراجم" ص ٢٨٦، "هدية العارفين" ٥٥٤/٢.

(٥) "الخاتية": كتاب الطلاق ٤٥٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٤/٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٠/٣.

(٧) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٣/ب.

ولو قال لها: كوني طالقاً، أو اطلقي، أو يا مُطلقةً.....

حكايتهما الخلاف، ووجهه أنه يحتمل الدعاء فتوقف على التبيّة، وفي "التارخانية"^(١) عن "العتابية": ((المختار عدم توقّعه عليها، وبه كان يُفتي "ظهر الدين"، قال "المقدسي": ويقع في عصرنا، نظير هذا: يطلب الرجل من المرأة البراءة^(٢) فتقول: أبرأك الله، وكانت حادثة الفتوى، وكتبت بصحتها لتعارفهم بذلك)) اهـ.

قلت: ومثله في "فتاوى قارئ الهداية"^(٣) [٣/٢٠٠ ب] والمنظومة المحيية^(٤)، وسيأتي تمامه في الخلع.

[١٣١٠١] (قوله: كُوني طالقاً أو اطلقي) قال في "الفتح"^(٥): ((عن "عمد" أنه يقع؛ لأنّ (كُوني) ليس أمراً حقيقة لعدم تصوّر كونها طالقاً منها، بل عبارة عن إثبات كونها طالقاً، كقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [الأنعام - ٧٣] ليس أمراً، بل كناية عن التكوين، وكونها طالقاً يقتضي إيقاعاً قبل، فيتضمن إيقاعاً سابقاً، وكذا قوله: اطلقي، ومثله للأمة: كُوني حرةً)).

[١٣١٠٢] (قوله: أو يا مُطلقةً) قدّمنا أنه لو كان لها زوج طلقها قبل فقال: أردت ذلك الطلاق صدق ديانةً، وكذا قضاءً في الصحيح، وفي "التارخانية"^(٦) عن "الحيط"^(٨) قال: أنت طالق، ثم قال:

(قوله: وكونها طالقاً يقتضي إيقاعاً قبل إلخ) مُقتضى كون صيغة الأمر المذكورة عبارة عن إثبات كونها طالقاً عدم الاحتياج لدعوى أنّ كونها طالقاً يقتضي إيقاعاً قبل إلخ؛ إذ الاحتياج لهذه الدعوى إنما يفترق إليه إذا لم تكن صيغة الأمر عبارة عن إثبات كونها طالقاً، تأمل.

(١) "التارخانية": كتاب الطلاق - الفصل الرابع فيما يرجع إلى صريح الطلاق ٢٦٧/٣ بتصرف.

(٢) ((البراءة)) ساقطة من "م".

(٣) "فتاوى قارئ الهداية": مسألة في إبراء الزوجة لزوجها ص ٢٢.

(٤) "المنظومة المحيية": كتاب الطلاق ق ١/٦.

(٥) المقولة [١٤٨٧٧] قوله: ((ذكره البهنسي)).

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٤/٣.

(٧) "التارخانية": كتاب الطلاق - فصل فيما يرجع إلى صريح الطلاق ٢٦٢/٣.

(٨) "الحيط البرهاني": كتاب الطلاق - الفصل الرابع فيما يرجع إلى صريح الطلاق ١/٢٣١ ب.

بالتشديد وَقَعَ، وكذا: يا طَال بكسرِ اللامِ وضمِّها؛ لأنَّه ترخيمٌ، أو أنتِ طَالِ بالكسرِ، وإلَّا تَوَقَّفَ على النِّيةِ،.....

يا مُطَلَّقةُ لا تَقَعُ أُخْرَى^(١).

[١٣١٠٣] (قوله: بالتشديد) أي: تشديد اللام، أمَّا بتخفيفها فهو مُلْحَقٌ بِالكِتَابَةِ كَمَا قَدَّمَاهُ^(٢)

عَنْ "البحر".

[١٣١٠٤] (قوله: وَقَعَ) أي: مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ.

[١٣١٠٥] (قوله: بكسرِ اللامِ وضمِّها) ذِكْرُ الضَّمِّ بِحَثِّ لِصَاحِبِ "النَّهْرِ"^(٣) حَيْثُ قَالَ: ((ويُنبِئُ أَنْ يَكُونَ الضَّمُّ كَذَلِكَ؛ إِذْ هُوَ لُغَةٌ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ، بِخِلَافِ "الْفَتْحِ" فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ أَهـ. وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي تَوَقُّفُ الضَّمِّ أَيْضاً عَلَى النِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْتَظِرِ الْآخِرَ لَمْ تَكُنْ مَادَّةُ (ط ل ق) مَوْجُودَةً وَلَا مُلَاحَظَةً، فَلَمْ يَكُنْ صَرِيحاً، بِخِلَافِ الْكُسْرِ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ)) أَهـ.

قُلْتُ: قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الضَّمَّ فِي نِدَاءِ التَّرْخِيمِ لَمَّا كَانَ لُغَةً ثَابِتَةً لَمْ يَخْرُجْ بِهِ اللَّفْظُ عَنْ إِرَادَةِ مَعْنَاهُ الْمُرَادِ بِهِ قَبْلَ النَّدَاءِ، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ سَمِعَ اللَّفْظَ لِمُرَحَّمٍ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ نِدَاءُ تِلْكَ الْمَادَّةِ، وَأَنَّ ائْتِظَارَ الْمُخْلُوفِ وَعَدَمَهُ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ قَدْ رَوَّهَ لَيْسُوا عَلَيْهِ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمُنَادَى اسماً آخَرَ غَيْرَ الْمَقْصُودِ نِدَاؤُهُ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فَتَأَمَّلُهُ.

[١٣١٠٦] (قوله: أو أنتِ طَالِ بالكسرِ) أي: فَإِنَّهُ يَقَعُ بِلا نِيَّةٍ، بِخِلَافِ: أَنْتِ طَاقٌ بِحَذْفِ

اللامِ، فَلَا يَقَعُ وَإِنْ نَوَى؛ لِأَنَّ حَذْفَ آخِرِ الْكَلَامِ مُعْتَادٌ عَرَفًا، "تَارِخَانِيَّة"^(٤).

[١٣١٠٧] (قوله: وإلَّا تَوَقَّفَ على النِّيَّةِ) أي: وَإِنْ لَمْ يَكْسِرِ اللامَ فِي غَيْرِ الْمُنَادَى تَوَقَّفَ الْوُقُوعُ

(قوله: أي: وَإِنْ لَمْ يَكْسِرِ اللامَ فِي غَيْرِ الْمُنَادَى إلخ) الْمُنَاسِبُ جَعْلُ قَوْلِ "الشَّارِحِ": ((وإلَّا)) رَاجِعاً

لِجَمِيعِ مَا قَبْلَهُ، أَعْنِي: مَسْأَلَةَ التَّرْخِيمِ فِي النَّدَاءِ وَمَسْأَلَةَ حَذْفِ الْآخِرِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ.

(١) قَالَ فِي "الْمُحِيطِ الْبَرْهَانِي" مُعْلَلًا: ((لأنَّه صَادِقٌ فِي مَقَالَتِهِ)).

(٢) الْمَقْرُوءَةُ [١٣٠٦١] قَوْلُهُ: ((بِالتَّشْدِيدِ)).

(٣) "النَّهْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ق ٢٠/١.

(٤) "التَّارِخَانِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - فَصْلٌ فِيمَا يَرْجَعُ إِلَى صَرِيحِ الطَّلَاقِ ٢٧٢/٣ - ٢٧٣. بِتَصْرِفٍ.

كما لو تَهَجَّى به أو بالعق، وفي "النهر" عن "التصحیح": ((الصَّحِيحُ عَدَمُ الْوُقُوعِ بِ: وَهَبْتُكَ^(١) طَلَاكَ وَنَحْوَهُ)).....

على زِيَّةِ الطَّلَاقِ، أي: أو ما في حكمها كالمذاكرة والغَضَبِ كَمَا فِي "الْحَانِيَّة"^(٢)، وَفِي كَيْنَايَاتِ "الْفَتْحِ"^(٣): ((أَنَّ الْوَجْهَ إِطْلَاقُ التَّوَقُّفِ عَلَى النِّيَّةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ بِلَا قَافٍ لَيْسَ صَرِيحًا بِالِاتِّفَاقِ لِعَدَمِ غَلْبَةِ الْاسْتِعْمَالِ، وَلَا التَّرْخِيمِ لِفِعْلٍ جَائِزٍ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، فَانْتَفَى لَفْظٌ وَغُرْفًا، فَيُصَدَّقُ قَضَاءُ مَعَ الْيَمِينِ، إِلَّا عِنْدَ الْغَضَبِ أَوْ مَذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ فَيَقَعُ قَضَاءُ أَسْكَنْهَا أَوْ لا))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

قُلْتُ: وَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٤) أَيْفَاءً عَنِ "التَّارِخَانِيَّةِ" [٣/٢٠١ ق] مِنْ أَنَّ حَذْفَ آخِرِ الْكَلَامِ مُعْتَادٌ غُرْفًا يُفِيدُ الْجَوَابَ، فَإِنَّ لَفْظَ طَالِقٍ صَرِيحٌ قَطْعًا، فَإِذَا كَانَ حَذْفُ الْآخِرِ مُعْتَادًا غُرْفًا لَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ صَرَاحَتِهِ، وَقَدْ عُدَّ حَذْفُ آخِرِ الْكَلِمَةِ مِنْ مُحَسِّنَاتِ الْكَلَامِ، وَعَدَّهُ أَهْلُ الْبَدِيعِ مِنْ قِسْمِ الْاِكْتِفَاءِ، وَنَظَّمُ فِيهِ الْمُؤَلِّدُونَ كَثِيرًا، وَمِنْهُ: [الْكَامِلُ]

أَيْنَ النَّجَاةُ لِعَاشِقٍ أَيْنَ النَّجَاةُ؟

وأيضاً فَإِنَّ إِيْدَالَ الْآخِرِ بِحَرْفٍ غَيْرِهِ كَالْأَلْفَاظِ الْمَصْحُفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ صَرَاحَتِهِ مَعَ عَدَمِ غَلْبَةِ الْاسْتِعْمَالِ فِيهَا، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِكُونِهَا أُرِيدَ بِهَا الْفِعْلُ الصَّرِيحُ، وَأَنَّ التَّصْحِيْفَ عَارِضٌ لِحُرَايَةِ عَلَى اللِّسَانِ خَطَأً أَوْ قَصْداً لِكُونِهِ لَفْظاً مُتَكَلِّمًا، هَذَا مَا ظَهَرَ لِفَهْمِي الْقَاصِرِ.

[١٣١٠٨] (قوله: كما لو تَهَجَّى به) أي: فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ، وَقَدْ مَرَّ^(٦) بَيَانُهُ، فَافْهَمْ.

[١٣١٠٩] (قوله: وفي "النهر" عن "التصحیح" إلخ) أي: "تصحیح القُدُوري" لِلْعَلَامَةِ "قَاسِمٍ"،

(قوله: وَمَا قَدَّمْنَاهُ أَيْفَاءً عَنِ "التَّارِخَانِيَّةِ": مِنْ أَنَّ حَذْفَ إِلْخ) مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ "التَّارِخَانِيَّةِ" إِنَّمَا يُفِيدُ أَنَّ حَذْفَ الْآخِرِ مُعْتَادٌ غُرْفًا، وَالْاِعْتِبَادُ لَا يُفِيدُ غَلْبَةَ الْاسْتِعْمَالِ حَتَّى يَكُونَ صَرِيحًا.

(١) فِي "ب" وَ"و" وَ"ط": ((ب: رَهْنْتُكَ)).

(٢) "الْحَانِيَّة": كِتَابُ الطَّلَاقِ ٤٦٣/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٣) "الْفَتْح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الضَّرْبُ الثَّانِي وَهُوَ الْكُنَايَاتُ ٤٠٣/٣.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٣١٠٦] قَوْلُهُ: ((أَوْ أَنْتَ طَالٌ بِالْكَسْرِ)).

(٥) لَمْ تَقِفْ عَلَى تَحْرِيجِهِ.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٣٠٦٥] قَوْلُهُ: ((أَوْ ط ل ق)).

(وإذا أضافَ الطَّلَاقَ إليها) ك: أنتِ طالقٌ (أو) إلى (ما يُعَبَّرُ به عنها).....

وَقَصَدَ بِهِ الرَّدَّ عَلَى مَا فَهَمَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(١) مِنْ أَنَّ: وَهَبْتُكَ طَلَّاقَكَ مِنَ الصَّرِيحِ وَكَذًا أَوْدَعْتُكَ وَرَهَنْتُكَ، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٢): ((نَقَلَ فِي "تَصْحِيحِ الْقُدُورِيِّ" عَنْ "قَاضِي خَانَ"^(٣): وَهَبْتُكَ طَلَّاقَكَ الصَّحِيحَ فِيهِ عَدَمُ الْوُقُوعِ أَه. فَفِي أَوْدَعْتُكَ وَرَهَنْتُكَ بِالْأَوَّلَى، وَسَيَأْتِي أَنَّ رَهَنْتُكَ كَنَاءَةً، وَفِي "الْمَحِيطِ": لَوْ قَالَ: رَهَنْتُكَ طَلَّاقَكَ قَالُوا: لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ لَا يُقَيَّدُ زَوَالَ الْمِلْكِ)) أَه.

قُلْتُ: وَمُقْتَضَى كَوْنِهِ كَنَاءَةً أَنَّهُ يَقَعُ بِشَرْطِ النِّيَّةِ، وَقَدْ عَدَّه فِي "الْبَحْرِ"^(٤) فِي بَابِ الْكَنَائَاتِ مِنْهَا، وَكَذًا عَدَّ مِنْهَا: وَهَبْتُكَ طَلَّاقَكَ، وَأَوْدَعْتُكَ طَلَّاقَكَ، وَأَقْرَضْتُكَ طَلَّاقَكَ، وَسَيَأْتِي^(٥) تَمَامُهُ هُنَاكَ.

[١٣١١٠] (قَوْلُهُ: كَأَنْتِ طَالِقٌ) وَكَذًا لَوْ أَتَى بِالضَّمِيرِ الْغَائِبِ، أَوْ اسْمِ الْإِشَارَةِ الْعَائِدِ إِلَيْهَا، أَوْ بِاسْمِهَا الْعَلَمِيِّ وَخَوِ ذَلِكِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ جُمْلَتِهَا وَضَعًا، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (أَوْ إِلَى مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْهَا) مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ الْجُمْلَةِ بِطَرِيقِ التَّجَوُّزِ كَرَفَيْتُكَ، وَإِلَّا فَالْكُلُّ يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ الْجُمْلَةِ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٦)، وَهُوَ أَظْهَرُ مِمَّا فِي "الزَّيْلَعِيِّ"^(٧) مِنْ أَنَّ الرُّوحَ وَالْبَدَنَ وَالْجَسَدَ مِثْلُ أَنْتِ

(قَوْلُهُ: وَهُوَ أَظْهَرُ مِمَّا فِي "الزَّيْلَعِيِّ" الْخ) عِبَارَةُ "الزَّيْلَعِيِّ" عِنْدَ قَوْلِ "الْكُنْزِ": ((وَأِنْ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى جُمْلَتِهَا أَوْ مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْهَا)): ((أَمَّا إِذَا أَضَافَهُ إِلَى جُمْلَتِهَا - بَأَنَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ - فظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ أَنْتِ ضَمِيرٌ الْمُخَاطَبَةِ، وَكَذَا الرُّوحَ وَالْبَدَنَ وَالْجَسَدَ)) أَه.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٠/٣.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٠٣/ب وعبارته: ((الصحيح فيه الوقوع))، وهي خلاف ما نقله ابن عابدين عن "النهر".

(٣) "شرح الجامع الصغير": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١١١/ب و"الحانية": كتاب الطلاق - ٤٥٢/١، وكتاب الطلاق - مسائل اختلفوا فيها ٤٦٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية")، وفي "شرح الجامع الصغير": ((أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ)).

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٢٣/٣.

(٥) المقولة [١٣٤٨٢] قوله: ((وغير ذلك الخ)).

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٩/٣.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الطلاق ١٩٧/٢.

كالرَّبْقَةِ والعُنُقِ والروحِ والبَدَنِ والجَسَدِ الأطرافُ داخلَةٌ في الجَسَدِ دونَ البدنِ (والفرجِ

كَمَا في "البحر"^(١)؛ لأنَّ الرُّوحَ بعضُ الجَسَدِ، وكَذَا الجَسَدُ باعتبارِ الروحِ والبَدَنُ لا تدخُلُ فيه الأطرافُ، أفادَهُ في "النهر"^(٢).

[١٣١١١] (قوله: كالرَّبْقَةِ إلخ) فَإِنَّهُ عَبَّرَ بِهَا عَنِ الْكُلِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَتَحَرَّيْ رَقَبَتَهُ﴾ [النساء - ٩٢]، والعنقُ في: ﴿قَطَلَتْ أَعْنَاقَهُمْ لَمِخْضٍ بَيْنَ﴾ [الشعراء - ٤] لوصفها بِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ الموضوع للعقال، والعقلُ للذَّوَاتِ لا للأعضاءِ، والروحُ في قولهم: هَلَكْتَ رُوحُهُ أي: نَفْسُهُ، ومثلُهَا النَّفْسُ كَمَا في ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة - ٤٥].

[١٣١١٢] (قوله: الأطراف إلخ) أي: اليَدَانِ والرَّجُلَانِ [٢٠١/٣] والرَّأْسُ، وَهَذِهِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْجَسَدِ وَالْبَدَنِ عَزَاهَا في "النهر"^(٣) إلى "ابنِ كَمَالٍ" في "إيضاحِ الإصْلَاحِ"، وعَزَاهَا "الرَّحْمَتِيُّ" إلى "الفائق" لـ "الرُّخْشَرِي"^(٤) و"المصباح"^(٥)، ورَأَيْتُ في فَصْلِ الْعِدَّةِ مِنَ "الذَّخِيرَةِ": قَالَ "مُحَمَّدٌ": وَالْبَدَنُ هُوَ مِنَ النَّبْتِ إِلَى مَنْكِبَيْهِ.

[١٣١١٣] (قوله: والفرج) عَبَّرَ بِهِ عَنِ الْكُلِّ فِي حَدِيثِ^(٦): «لَعَنَ اللَّهُ الْفُرُوجَ عَلَى السُّرُوجِ»، قَالَ في "الفتح"^(٧): ((إِنَّهُ حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا)).

(قوله: لأنَّ الرُّوحَ بعضُ الجَسَدِ) عبارة "النهر": ((الإنسان)).

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨١/٣.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٥/ب.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٥/ب.

(٤) لم نثر عليها في نسخة "الفائق" في غريب الحديث" التي بين أيدينا.

(٥) "المصباح المنير": مادة ((بدن)).

(٦) أورده الزيلعي في "نصب الرأية" ٢٢٨/٣ وقال: غريب جداً، وابن حجر في "الدراية" ٧١/٢ وقال: لم أحده

والذي وجدناه من حديث ابن عباس رفعه: ((نهى ذوات الفروج أن يركبن السروج)) أخرجه ابن عدي

١٨٤/٥، بإسناد ضعيف وليس في لفظه المقصود اهـ.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٩/٣.

وَالْوَجْهَ وَالرَّأْسَ) وكذا الاستُ، بخلاف البُضْع والدُّبُر.....

[١٣١١٤] (قوله: وَالْوَجْهَ وَالرَّأْسَ) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ وَهَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص - ٨٨] ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن - ٢٧] أي: ذاته الكريمة، وأعتق رأساً ورأسين مِنَ الرِّقِيقِ، وأنا بخير ما دامَ رَأْسُكَ سَلَامًا، يُقَالُ مُرَادًّا بِهِ الذَّاتُ أَيْضًا، "فتح" ^(١). قَالَ فِي "البحر" ^(٢): ((وفي "الفتح" ^(٣) مِنْ كِتَابِ الْكَفَالَةِ: وَلَمْ يَذْكُرْ "مُحَمَّدٌ" مَا إِذَا كَفَلَ بَعِيْنَهُ، قَالَ "البلخي": لَا يَصِحُّ كَمَا فِي الطَّلَاقِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِهِ الْبَدَنَ، وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يَصِحَّ ^(٤) فِي الْكَفَالَةِ وَالطَّلَاقِ؛ إِذِ الْعَيْنُ مِمَّا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ، يُقَالُ: عَيْنُ الْقَوْمِ، وَهُوَ عَيْنٌ فِي النَّاسِ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا فِي زَمَانِهِمْ، أَمَّا فِي زَمَانِنَا فَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ)) اهـ.

[١٣١١٥] (قوله: وَكَذَا الْاِسْتُ إلخ) قَالَ فِي "البحر" ^(٥): ((فَالَاِسْتُ وَإِنْ كَانَ مُرَادًّا لِلدُّبُرِ لَا يَلْزَمُ مَسَاوَأُتُهُمَا فِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِبَارَ هُنَا لِكُونَ اللَّفْظِ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْبُضْعَ مُرَادًّا لِلْفَرْجِ وَلَيْسَ حُكْمُهُ هُنَا كَحُكْمِهِ فِي التَّعْبِيرِ)) اهـ.

والحاصل: أَنَّ الْاِسْتَ وَالْفَرْجَ يُعْبَرُ بِهِمَا عَنِ الْكُلِّ ^(٦)، فَيَقَعُ إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِمَا، بِخِلَافِ مُرَادِّهِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الدُّبُرُ وَمُرَادِّهِ الثَّانِي وَهُوَ الْبُضْعُ، فَلَا يَقَعُ لِعَدَمِ التَّعْبِيرِ بِهِمَا عَنِ الْكُلِّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّرَادُّفِ الْمُسَاوَاةُ فِي الْحُكْمِ، لَكِنْ أوردَ فِي "الفتح" ^(٧): ((أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُعْتَبَرُ اشْتِهَارَ التَّعْبِيرِ يَجِبُ أَنْ لَا يَقَعُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْفَرْجِ، أَيْ: لِعَدَمِ اشْتِهَارِ التَّعْبِيرِ بِهِ عَنِ الْكُلِّ،

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣/٣٥٩.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٣/٢٨٢.

(٣) "الفتح": ٢٨٦/٦.

(٤) المصدرُ المؤوَّلُ مِنْ أَنْ وَ مَا بَعْدَهَا هُوَ خَيْرُ (الَّذِي)، أَيْ: وَ الَّذِي يَجِبُ صِحَّتُهُ فِي الْكَفَالَةِ وَ النِّكَاحِ.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٣/٢٨٢.

(٦) مِنْ (أَلَا تَرَى) إِلَى ((عَنِ الْكُلِّ)) سَاقِطٌ مِنْ "الأصل".

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣/٣٦١ بتصرف.

وإنَّ كَانَ الْمُتَعَبِّرُ وَقَوْعَ الِاسْتِعْمَالِ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ اللِّسَانِ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ فِي الْيَدِ بِلاَ خِلَافٍ؛
لثُبُوتِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْكُلِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتِ يَدَاكَ﴾ [الحج - ١٠] أي: قَدَّمْتِ،
وقوله ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تَرُدَّ»^(١) اهـ.

قلت: قد يُجَابُ بأنَّ الْمُتَعَبِّرَ الْأَوَّلَ، لَكِنْ لَا يَلَزِمُ اشْتِهَارُ التَّعْبِيرِ بِهِ عَنِ الْكُلِّ عِنْدَ جَمِيعِ
النَّاسِ، بَلْ فِي عَرَفِ الْمُتَكَلِّمِ فِي بَلَدِهِ مَثَلًا، فَيَقَعُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْيَدِ إِذَا اشْتَهَرَ عِنْدَهُ التَّعْبِيرُ بِهَا عَنْ
الْكُلِّ، وَلَا يَقَعُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْفَرَجِ إِذَا لَمْ يَشْتَهَرْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ "الْفَتْحِ" مَا يُفِيدُ ذَلِكَ
حَيْثُ قَالَ^(٢): «(وَوُقُوعُهُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الرَّأْسِ بِاعتِبَارِ كَوْنِهِ مُعَبَّرًا بِهِ عَنِ الْكُلِّ، لَا بِاعتِبَارِ نَفْسِهِ
مُقْتَصَرًّا، وَلِذَا لَوْ قَالَ الرَّوْجُ: عَنَيْتُ الرَّأْسَ مُقْتَصَرًّا؟ قَالَ "الْحُلَوَانِيُّ": لَا يَتَعَدَّى أَنْ يُقَالَ: لَا يَقَعُ،
لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ دِيَانَةً، أَمَّا فِي الْقَضَاءِ [٣/٢٠٢] إِذَا كَانَ التَّعْبِيرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ عَرَفًا
مُشْتَهَرًّا لَا يُصَدَّقُ، وَلَوْ قَالَ: عَنَيْتُ بِالْيَدِ صَاحِبَتَهَا كَمَا أُريدُ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ، وَتَعَارَفَ
قَوْمٌ التَّعْبِيرَ بِهَا عَنْ الْكُلِّ وَقَعَ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعَرَفِ، وَلِذَا لَوْ طَلَّقَ النُّبُطِيُّ بِالْفَارَسِيَّةِ
يَقَعُ، وَلَوْ تَكَلَّمَ بِهِ الْعَرَبِيُّ وَلَا يَذَرِيهِ لَا يَقَعُ)» اهـ.

٤٣٥/٢

(١) أخرجه أحمد ٨/٥ - ١٢ - ١٣، وابن أبي شيبة ٦٦/٥ كتاب البيوع والأفضية - باب في العارية من كان
لا يضمناها ومن كان يفعل، وأبو داود (٣٥٦١) كتاب البيوع والإجازات - باب تضمين العارية، والترمذي
(١٢٦٦) كتاب البيوع - باب العارية موداة، وقال: حسن صحيح، والنسائي في "الكبرى" (٥٧٨٣) كتاب
العارية - باب المنيحة، وابن ماجه (٢٤٠٠) كتاب البيوع والإجازات - باب في تضمين العارية، والدارمي
٧١٥/٢ كتاب البيوع - باب في العارية موداة، والطبراني في "الكبير" ٢٠٨/٧ (٦٨٦٢)، والحاكم ٤٧/٢
كتاب البيوع - وقال: صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في "السنن
الكبرى" ٩٠/٦ كتاب العارية - باب العارية مضمونة، و٢٧٦/٨ كتاب السرقة - باب غرم السارق. كلهم من
حديث الحسن البصري، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦١/٣.

والدَّم على المختار، "خلاصة"^(١). (أو) أضافه (إلى جزءٍ شائعٍ منها) كتنصيفها وتلخيصها إلى عشرها (وقع) لعدم تحزيبه،

فقد قيد الوقوع قضاءً في الإضافة إلى الرأس أو اليد بما إذا كان التعبير به عن الكل متعارفاً، وصرح أيضاً بقوله: وتعارف قوم التعبير بها أي: باليد، فأفاد أنه عند عدم تعارف ذلك عندهم لا يقع مع أن التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لفةً وشرعاً، والله تعالى أعلم.

[١٣١١٦] (قوله: والدَّم) كان المناسب إسقاطه؛ حيث ذكره في محله فيما سيأتي^(٢)، وأما ذكر البضع واليد هنا فلذكر مراديهما، "ح"^(٣).

[١٣١١٧] (قوله: كتنصيفها وتلخيصها إلى عشرها) وكذا لو أضافه إلى جزءٍ من ألف جزءٍ منها كما في "الخاتمة"^(٤)؛ لأن الجزء الشائع محل لسائر التصرفات كالبيع وغيره، "هداية"^(٥). قال "ط"^(٦): ((إلا أنه يتجزأ في غير الطلاق، وقال "شيخ زاده": إنه يقع في ذلك الجزء، ثم يسري إلى الكل لشيوعه في الكل)).

[١٣١١٨] (قوله: لعدم تحزيبه علة لقوله: أو إلى جزء شائع منها، "ط"^(٧). وفيه^(٨): أنه يلزم

(قول "الشارح": لعدم تحزيبه إلخ) قال "الرحمي": ((صوابه: لعدم تحزيبها فيه؛ إذ الكلام هنا في إضافته إلى جزءها الشائع لا في جزء الطلاق)) اهـ. وقد يقال: إن الطلاق يقع على جملة المرأة، وإذا أضافه إلى الجزء الشائع يكون قد فصلت تجزئته بتجزئة محله، فيكون كأنه أوقع جزء الطلاق، وهو لا يتجزأ فيتكامل.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - جنس آخر في الإضافة ق ٩٤/ب.

(٢) ص ١٨٩ - "در".

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٧/ب.

(٤) "الخاتمة": كتاب الطلاق - مسائل اختلفوا فيها ٤٥٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الهداية": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٢٣٢/١.

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٦/٢.

(٧) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٦/٢.

(٨) هذا لإيراد من ابن عابدين على الطحاوي رحمه الله.

ولو قال: نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل ثنتين وَقَعَتْ بِبَحَارِي،
فَأَنْتَى بَعْضُهُمْ بِطَلْقِهِ، وبعضهم بثلاث عملاً بالإضافتين، "خلاصة"^(١).
(وإذا قال: الرُّقْبَةُ منك.....)

منهُ وَقُورُ الطَّلَاقِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِصْبَعِ مَثَلًا، فَمَا لِنَاسِبِ التَّعْلِيلِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ^(٢) أَنْفَا عَنْ
"الهداية".

[١٣١١٩] (قوله: ولو قال إلخ) أشار به إلى أن تقييد الجزء بالشائع ليس للاحتراز عن المعين
لِما ذُكِرَ مِنَ الْفَرْعِ، أفاده في "البحر"^(٣).

[١٣١٢٠] (قوله: وَقَعَتْ بِبَحَارِي) أي: وَلَمْ يُوجَدْ فِيهَا نَصٌّ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَلَا عَنِ الْمُتَأَخِّرِينَ،
"تاترخانية"^(٤).

[١٣١٢١] (قوله: عملاً بالإضافتين) أي: لِأَنَّ الرَّأْسَ فِي النِّصْفِ الْأَعْلَى، وَالْفَرْجَ فِي الْأَسْفَلِ،
فِيصِيرُ مُضَيِّفًا الطَّلَاقَ إِلَى رَأْسِهَا وَإِلَى فَرْجِهَا، "ط"^(٥) عَنْ "المحيط"^(٦). قَالَ فِي "البحر"^(٧): ((وقد
عَلِمَ بِهِ أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا وَقَعَتْ وَاحِدَةً اتِّفَاقًا)) اهـ. وهو ممنوع في الثاني كما هو
الظاهر، "نهر"^(٨). أي: لِأَنَّ مَنْ أَوْقَعَ وَاحِدَةً بِالْإِضَافَتَيْنِ لَمْ يَحْتَسِبْ كَوْنَ الْفَرْجِ فِي الثَّانِيَةِ، فَإِذَا اقْتَصَرَ
عَلَى الْإِضَافَةِ الثَّانِيَةِ فَقَطْ كَيْفَ يَقَعُ بِهَا اتِّفَاقًا؟ نَعَمْ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِضَافَةِ الْأُولَى يَقَعُ اتِّفَاقًا،

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - جنس آخر في العدد ق ٩٤/ب معزيًا إلى "المحيط" بتصرف.

(٢) المقولة [١٣١١٧] قوله: ((كتصفها أولئها إلى عشرها)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٢/٣.

(٤) "التاترخانية": كتاب الطلاق - الفصل الرابع فيما يرجع إلى صريح الطلاق ٢٨٦/٣.

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٦/٢.

(٦) "المحيط البرهاني": كتاب الطلاق - الفصل الرابع فيما يرجع إلى صريح الطلاق ١/٢٣٣.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨١/٣.

(٨) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٦/٢٠.

نَمْ اَعْلَمْ أَنَّ كَلًّا مِنَ الْقَوْلَيْنِ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ النِّصْفَ الْأَعْلَى أَوْ الْأَسْفَلَ لَيْسَ جُزْءًا شَائِعًا وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا مِمَّا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ، وَوُجُودُ الرَّأْسِ فِي الْأَوَّلِ وَالْفَرْجِ فِي الثَّانِي لَا يُصَيِّرُهُ مُعْبَرًا بِهِ عَنِ الْكُلِّ؛ لِأَنَّ مَا مَرَّ^(١) مِنْ أَنَّهُ يَقَعُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى جُزْءٍ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ عَلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ، أَيْ: اسْمِ جُزْءٍ كَمَا [٢٠٢/٣ ب] أَفَادَهُ فِي "الْفَتْح"^(٢)، وَقَالَ: ((فَإِنَّ نَفْسَ الْجُزْءِ لَا يُتَصَوَّرُ التَّعْبِيرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ)) اهـ. وَحِينَئِذٍ فَاَلْمَوْجُودُ فِي النِّصْفِ الْأَعْلَى نَفْسُ الرَّأْسِ، وَفِي الْأَسْفَلِ نَفْسُ الْفَرْجِ لَا اسْمُهُمَا الَّذِي يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ، وَلِهَذَا لَوْ وُضِعَ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهَا وَقَالَ: هَذَا الرَّأْسُ طَالِقٌ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ وُضْعَ الْيَدِ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ نَفْسِ الرَّأْسِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَضَعْهَا عَلَيْهِ كَمَا يَأْتِي^(٣)؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعْنَى هَذِهِ الذَّاتِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(قوله: نَمْ اَعْلَمْ أَنَّ كَلًّا مِنَ الْقَوْلَيْنِ مُشْكِلٌ إلخ) قد يُوجَّهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ بِالْإِضَافَتَيْنِ تَحَقَّقَ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَى الْجَسَدِ بِتَمَامِهِ فُوجِدَ شَرْطُ الْوُقُوعِ، وَانْفَرَدَ النِّصْفُ الْأَسْفَلُ بِزِيَادَةِ طَلْقِهِ فَتَلَوَّ؛ لِعَدَمِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ النِّصْفُ الْمُعَيَّنُ مِمَّا لَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ. وَيُوجَّهُ الثَّانِي بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْجُزْءِ الشَّائِعِ الَّذِي يَصِحُّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ لَهُ مَا يَشْمَلُ الْمُعَيَّنَ، أَوْ يُدْعَى أَنَّ النِّصْفَ مِمَّا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ النِّصْفَ الْأَعْلَى اسْمٌ لِهَذَا الْجُزْءِ لَا نَفْسُهُ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّهُ فِي حُكْمِ الْجُزْءِ الشَّائِعِ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي "الْفَتْحِ" فِي تَوْجِيهِ الْوُقُوعِ: ((إِذَا أُضِيفَ لِلْجُزْءِ الشَّائِعِ، بِخِلَافِ الْجُزْءِ الشَّائِعِ؛ إِذَا لَا وَجُودَ لِلْمُسَمَّى بِدُونِهِ، فَكَانَ مُحَلًّا لِلنِّكَاحِ، فَكَذَا الطَّلَاقُ)) اهـ، وَلَا شَكَّ أَنَّ النِّصْفَ لَا وَجُودَ لِلْمُسَمَّى بِدُونِهِ أَيْضًا، وَمَعْنَى الشُّيُوعِ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الذَّاتِ، وَبِهَذَا تَضَيُّحُ هَذِهِ الْحَادِثَةِ وَيَسْقُطُ الْإِشْكَالُ، وَعَلَى هَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى إِحْدَى الْعِبَارَتَيْنِ لَا يَقَعُ شَيْءٌ عَلَى الْأَوَّلِ، وَعَلَى الثَّانِي إِنْ ذَكَرَ الصَّدْرَ وَقَعَ وَاحِدَةً وَلَا فِتْنَتَانِ، وَلَا نَفَرٌ لَوْجُودِ الرَّأْسِ أَوْ الْفَرْجِ فِي وَقُوعِ الْوَاحِدَةِ أَوْ الثَّلَاثِ، نَمْ رَأَيْتُ فِي "الرُّبُودِ" نَقْلًا عَنْ "الْبَيَانِيَعِ": ((إِنْ أَضَافَهُ إِلَى عُضْوٍ لَا يَقْبَلُ الْإِنْسَانُ بِفَقْدِهِ يَقَعُ، وَإِنْ بَقِيَ بِفَقْدِهِ لَا يَقَعُ))، وَمِثْلُهُ فِي الْعُنُقِ لَا يَقْبَلُ الْإِنْسَانُ بِفَقْدِهِ، قِيلَ: وَيَرِدُ عَلَيْهِ الْقَلْبُ، قَالَ "الرَّغُيْنَانِي": ((لَا رَوَايَةَ فِي الْقَلْبِ)) اهـ.

(١) المقولة [١٣١١٥] قوله: ((وَكَذَا الْأَسْتِ إلخ)).

(٢) "الْفَتْح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ ٣/٣٦١.

(٣) ص-١٨٧ - "در".

أو الوجه، أو وضع يده على الرأس أو العنق أو الوجه (وقال: هذا العضو طالق لم يَقَعْ في الأصح) لأنه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض^(١)، حتى لو لم يضع يده بل قال: هذا الرأس طالق، وأشار إلى رأسها وقع في الأصح ولو نوى^(٢) تخصيص العضو ينبغي أن يدّين، "فتح". (كما لا يقع لو أضافه إلى اليد).....

[١٣١٢٢] (قوله: أو الوجه) أي: منك، "ط"^(٣).

[١٣١٢٣] (قوله: بل عن البعض) بقية ذكر (منك) في الأول ووضح اليد في الأخير.

[١٣١٢٤] (قوله: بل قال: هذا الرأس) ومثله فيما يظهر: هذا الوجه أو هذه الرقبة.

والظاهر أنه هنا لا بد من التعبير باسم الرأس ونحوه، وأنه لو عبّر عنه بقوله: هذا العضو لم يَقَعْ؛ لأن المعبر به عن الكل هو اسم الرأس ونحوه لا اسم العضو، نظير ما قدمناه^(٤) آنفاً، تأمل. [١٣١٢٥] (قوله: وقع في الأصح) ولهذا لو قال لغيره: بعث منك هذا الرأس بألف درهم، وأشار إلى رأس عبده، فقال المشتري: قبّلت حاز البيع، "بحر"^(٥) عن "الحائية"^(٦).

[١٣١٢٦] (قوله: "فتح") قدمناه^(٧) عبارة قبل صفحة.

[١٣١٢٧] (قوله: كما لا يقع لو أضافه إلى اليد) لأنه لم يشتهر بين الناس التعبير بها عن الكل، حتى لو اشتهر بين قوم وقع كما قدمناه^(٨) عن "الفتح".

(١) في "و": ((العضو)).

(٢) في "ط": ((لوى))، وهو تحريف.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٦/٢.

(٤) المقولة [١٣١٢١] قوله: ((عملاً بالإضافتين)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨١/٣.

(٦) "الحائية": كتاب الطلاق ٤٥٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) المقولة [١٣١١٥] قوله: ((وكذا الامت إلخ)).

(٨) المقولة [١٣١١٥] قوله: ((وكذا الامت إلخ)).

إِلَّا بَنِيَّةَ الْحَاجِزِ (وَالرَّجُلِ، وَالدُّبْرِ، وَالشَّعْرِ، وَالْأَنْفِ، وَالسَّاقِ، وَالْفَخِذِ، وَالظُّهْرِ، وَالْبَطْنِ، وَاللِّسَانِ، وَالْأُذُنِ، وَالْفَمِ، وَالصَّدْرَ، وَالذَّقْنَ، وَالسِّنَّ، وَالرِّقَّ، وَالْعَرَقَ)....

[١٣١٢٨] (قوله: إِلَّا بَنِيَّةَ الْحَاجِزِ أي: بإطلاقِ الْبَعْضِ عَلَى الْكُلِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشْتَهَرًا، فَلَوْ اشْتَهَرَ بِذَلِكَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى نِيَّةِ الْحَاجِزِ، وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ" ^(١) مَا حَاصِلُهُ: ((أَنَّهُ عِنْدَ "الشَّافِعِيِّ" يَقَعُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَنَحْوِهِمَا حَقِيقَةٌ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ مَحَلُّهُ الْمَرْأَةُ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ النِّكَاحِ، وَمَحَلُّهُ أَجْزَائُهَا لِلنِّكَاحِ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِالإِضَافَةِ إِلَى ذَاتِهَا أَوْ إِلَى جِزءٍ شَائِعٍ مِنْهَا هُوَ مَحَلٌّ لِلتَّصَرُّفَاتِ، أَوْ إِلَى مُعَيَّنٍ غَيْرِهِ عَنِ الْكُلِّ، حَتَّى لَوْ أُرِيدَ نَفْسُهُ لَمْ يَقَعْ، فَالْخِلَافُ فِي أَنَّ مَا يُمْلِكُ تَبَعًا هَلْ يَكُونُ مَحَلًّا لِإِضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَيْهِ عَلَى حَقِيقَتِهِ دُونَ صِيغَتِهِ بِعَارَةِ عَنِ الْكُلِّ؟ فَعِنْدَهُ نَعَمْ، وَعِنْدَنَا لَا، وَأَمَّا عَلَى كَوْنِهِ مَحَازًا عَنِ الْكُلِّ فَلَا إِشْكَالَ أَنَّهُ يَقَعُ، يَدًّا كَانَ أَوْ رَجُلًا بَعْدَ كَوْنِهِ مُسْتَقِيمًا لُغَةً)) اهـ. أي: بِمُخَالَفَةِ نَحْوِ الرِّقِّ وَالظُّفْرِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِِرَادَةُ الْكُلِّ بِهِ.

وَالْحَاصِلُ - كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٢) -: أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ ثَلَاثَةٌ: صَرِيحٌ يَقَعُ قَضَاءً بِلَا نِيَّةٍ كَالرَّقَبَةِ، وَكِنَايَةٌ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ كَالْيَدِ، وَمَا لَيْسَ صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً لَا يَقَعُ بِهِ وَإِنْ نَوَى كَالرِّقِّ وَالسِّنِّ وَالشَّعْرِ وَالظُّفْرِ وَالْكَيْدِ ^(٣) وَالْعَرَقِ وَالْقَلْبِ.

[١٣١٢٩] (قوله: وَالذَّقْنَ) قُلْتُ: إِطْلَاقُ الذَّقْنِ مُرَادٌ بِهَا الْكُلُّ [٢/٢٠٣ق/٣] عُرِفَ مُشْتَهَرُ الْآنَ، فَإِنَّهُ يُقَالُ: لَا أَزَالُ بَخِيرَ مَا دَامَتْ هَذِهِ الذَّقْنُ سَالِمَةً، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ كَالرَّأْسِ.

(قوله: فَإِنَّهُ يُقَالُ: لَا أَزَالُ بَخِيرَ مَا دَامَتْ هَذِهِ الذَّقْنُ سَالِمَةً إلخ) قَالَ "السَّنْدِيُّ": ((إِنَّمَا يُرَادُ بِهَا فِي هَذَا الْمَثَلِ اللَّحْيَةُ)).

(١) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ إِقَاعِ الطَّلَاقِ ٣/٣٦٠ - ٣٦١ بِتَصْرِفٍ.

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ٣/٢٨٢.

(٣) فِي "م": ((وَالْكَيْدُ)).

وكذا التَّذْيِي والدَّم، "جوهرة"؛ لأنه لا يُعْبَرُ به عن الجملة، فلو عبّر به قوم^(١) عنها وَقَعَ، وكذا كلُّ ما كان من أسباب الحرمة لا الحلَّ اتفاقاً.....

[١٣١٣٠] (قوله: وكذا التَّذْيِي والدَّم "جوهرة") أقول: الذي في "الجوهرة"^(٢): ((إذا قال: دُمُكَ فِيهِ رَوَاتِنِ الصَّحِيحَةُ مِنْهُمَا يَقَعُ؛ لأنَّ الدَّمَّ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ، يُقَالُ: ذَهَبَ دَمُهُ هَذَا)) اهـ. وهكذا نَقَلَ عَنْ "الجوهرة" في "البحر"^(٣) و"النهر"^(٤)، ونَقَلَ فِي "النهر" عَنْ "الخلاصة"^(٥) تصحيحَ عَدَمِ الْوُقُوعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمُتَوْنِ.

[١٣١٣١] (قوله: لأنه لا يُعْبَرُ بِهِ) أي: بالذكور مِنْ هَذِهِ الْأَفْظَانِ، "ط"^(٦).

[١٣١٣٢] (قوله: فلو عبّر به قوم) أي: بِمَا ذَكَرَ، وَلَا خُصُوصَ لَهُ، بَلْ لَوْ عَبَّرُوا بِأَيِّ عَضْوٍ كَانَ فَهُوَ كَذَلِكَ، ذَكَرَ "أَبُو السُّعُودِ"^(٧) عَنْ "الدُّرِّ"^(٨)، وَنَقَلَ "الْحَمَوِيُّ" عَنْ "الْمَحَاكِمَاتِ"^(٩) لـ "جَلال زَاذَه" مَا نَصَّهُ: ((يَجِبُ أَنْ يُحْتَطَأَ فِي أَمْرِ الطَّلَاقِ إِذَا أَضِيفَ إِلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ بِاللَّسَانِ التَّرْمِيْ؛ فَإِنَّهُمَا فِيهِ يُعْبَرُ بِهِمَا عَنِ الْجُمْلَةِ وَالذَّاتِ)) اهـ "ط"^(١٠).

[١٣١٣٣] (قوله: وكذا إلخ) أصلُ هَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(١١)، حَيْثُ ذَكَرَ ((أَنَّ مَا لَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ

(١) فِي "و": ((قوم به)).

(٢) "الجوهرة الثيرة": كتاب الطلاق ١٠٧/٢.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨١/٣.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٦/٢.

(٥) "علاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق - جنس آخر في الإضافة ق ٩٤/ب.

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٦/٢.

(٧) "فتح المعين": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ١١٧/٢.

(٨) "الدُّرِّ": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٢/١.

(٩) لم نهتد إلى معرفتها.

(١٠) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٦/٢.

(١١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٠/٣.

(وجزءُ الطَّلَاقِ) ولو من ألفٍ جزءٍ (تطليقة) لعدمِ التجزئِ،.....

كالبَيْدِ والرَّجُلِ والإصْبَحِ والدُّبْرِ لا يَقَعُ الطَّلَاقُ بإضافتهِ إليه خلافاً لـ "زُفَر" و"الشَّافِعِي" و"مَالِكٌ" و"أَحْمَدٌ"، ولا خلافٌ أَنَّهُ بالإضافةِ إلى الشَّعْرِ والظُّفْرِ والسِّنِّ والرِّيْقِ والعَرَقِ^(١) لا يَقَعُ، ثُمَّ قَالَ: ((وَالْعِتَاقُ وَالظُّهَارُ وَالْإِيلَاءُ وَكُلُّ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْحَرَمَةِ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ، فَلَوْ ظَاهَرَ أَوْ آلَى أَوْ أَعْتَقَ إصْبَعَهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَنَا، وَيَصِحُّ عَنْدهُمْ، وَكَذَا الْعَفْوُ عَنِ الْقِصَاصِ، وَمَا كَانَ مِنْ أَسْبَابِ الْحِلِّ كَالنِّكَاحِ لَا يَصِحُّ إِضافتهُ إِلَى الْجُزْءِ الْمُعَيَّنِ الَّذِي لَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ بِلا خِلَافٍ)) اهـ.

قُلْتُ: وَلَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ حُكْمُ الإِضافَةِ إِلَى جُزْءٍ شَائِعٍ أَوْ مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ فِي النِّكَاحِ، وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ^(٢) قَوْلُهُ: ((وَلَا يُعْقَدُ بَتْرَؤُجَتْ نِصْفُكَ فِي الْأَصَحِّ احْتِياطاً، "حَاشِيَةً"^(٣). بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُضَيِّفَهُ إِلَى كُلِّهَا أَوْ مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ، وَمِنْهُ: الظُّهْرُ وَالْبَطْنُ عَلَى الْأَشْبَهِ، "ذَخِيرَةً". وَرَجَحُوا فِي الطَّلَاقِ خِلَافَهُ، فَيَحْتَاجُ لِلْفَرَقِ)) اهـ. وَقَدَّمْنَا^(٤) الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّ مَنْ اخْتَارَ صِحَّةَ النِّكَاحِ بِالْإِضافَةِ إِلَى الظُّهْرِ وَالْبَطْنِ اخْتَارَ الْوُقُوعَ فِي الطَّلَاقِ، وَمَنْ اخْتَارَ عَدَمَ الصَّحَّةِ فِي النِّكَاحِ اخْتَارَ عَدَمَ الْوُقُوعِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْفَرَقِ.

[١٣١٣٤] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مِنْ أَلْفٍ جُزْءٍ) بِأَنَّ يَقُولَ: أَنْتِ طَالِقٌ جُزْءاً مِنْ أَلْفٍ جُزْءٍ مِنْ طَلْقَةٍ،

"ط"^(٥).

[١٣١٣٥] (قَوْلُهُ: لِعَدَمِ التَّجْزِئِ) أَي: فِي الطَّلَاقِ، فَذَكَرُ جُزْءَهُ كَذِكْرِ كُلِّهِ صَوْنًا لِكَلَامِ الْعَاقِلِ

عَنِ الْإِلْعَافِ؛ وَلِنَا جَعَلَ الشَّارِعُ الْعَفْوَ عَنْ بَعْضِ الْقِصَاصِ [٣/٢٠٣ ب] عَفْوًا عَنْ كُلِّهِ، "نَهْر"^(٦).

(١) فِي "الْفَتْحِ": ((وَالْحَمْلُ)).

(٢) ٤٦/٨ وَمَا بَعْدَهَا "دَرْ".

(٣) "الْحَاشِيَةُ": كِتَابُ النِّكَاحِ - الْبَابُ الْأَوَّلُ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِهِ انْتِقَادُ النِّكَاحِ ٣٢٨/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٤) الْمَقُولَةُ [١١١٦٩] قَوْلُهُ: ((وَرَجَحُوا فِي الطَّلَاقِ خِلَافَهُ)) وَمَا بَعْدَهَا.

(٥) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الصَّرِيحِ ١١٦/٢.

(٦) "النَّهْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ق ٢٠٦/ب.

فلو زادتِ الأجزاء وَقَعَ أخرى وهكذا ما لم يقل: نصفَ طَلْقَةٍ وثَلثَ طَلْقَةٍ وسدسَ طَلْقَةٍ.....

وعلى هَذَا لو قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً وَرُبْعاً أَوْ نِصْفاً طَلَقْتِ طَلَقَتَيْنِ، "جوهره"^(١).
[١٣١٣٦] (قوله: فَلَوْ زَادَتْ الْأَجْزَاءُ^(٢)) أَي: مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ كَأَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ وَثُلُثَهَا وَرُبْعَهَا، فَقَدْ زَادَتْ الْأَجْزَاءُ عَلَى الْوَاحِدَةِ بِنِصْفِ السُّدُسِ، فَتَقَعُ بِهِ طَلْقَةٌ أُخْرَى، "ط"^(٣).
[١٣١٣٧] (قوله: وَهَكَذَا) يَعْنِي لَوْ زَادَتْ الْأَجْزَاءُ عَلَى الطَّلَقَتَيْنِ وَقَعَ ثَلَاثُ نَحْو: أَنْتِ طَالِقٌ ثُلُثِي طَلْقَةٍ وَثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهَا وَأَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهَا، "ح"^(٤). قَالَ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٥): ((إِلَّا أَنَّ الْأَصَحَّ فِي اتِّحَادِ الْمَرْجِعِ وَإِنْ زَادَتْ أَجْزَاءٌ وَاحِدَةً أَنْ تَقَعَ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْأَجْزَاءَ إِلَى وَاحِدَةٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي "الْمَبْسُوطِ"^(٦)، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمَشَائِخِ)) اهـ. قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٧): ((وَعَلَى الْأَصَحِّ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَنِصْفَهَا تَقَعُ وَاحِدَةً كَمَا فِي "الذَّخِيرَةِ"، بِخِلَافِ وَاحِدَةٍ وَنِصْفًا)) اهـ. وَمَا فِي "الذَّخِيرَةِ" عَرَاهُ فِي "الْهِنْدِيَّةِ"^(٨) إِلَى "الْمَحِيطِ"^(٩) وَ"الْبَدَائِعِ"^(١٠)، لَكِنَّ الَّذِي رَأَيْتُهُ

(قوله: قَالَ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ": إِلَّا أَنَّ الْأَصَحَّ فِي اتِّحَادِ الْمَرْجِعِ إلخ) عبارة "الفتح" هكذا: ((ولو زاد جزءً الواحدية مثل: نصفَ طَلْقَةٍ وسدسِها وثُلُثِها ورُبُعِها وَقَعَتْ ثِنْتَانِ؛ لِلزُّومِ كَوْنِ الْجُزْءِ الْآخِرِ مِنْ أُخْرَى، وَعَلَى هَذَا لَوْ قِيلَ: تَقَعُ ثَلَاثٌ إِذَا قَالَ: نِصْفَ طَلْقَةٍ وَثُلُثَهَا وَسَبْعَةَ ثَمَانِيهَا لَمْ يُعَدَّ، إِلَّا أَنَّ الْأَصَحَّ فِي اتِّحَادِ إلخ)).

(١) "الجوهره النيرة": كتاب الطلاق ١٠٨/٢ بتصرف.

(٢) فِي "ب": ((الْأَجْزَاءُ)) بِالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ بَدَلِ الزَّايِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٦/٢.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٨/أ.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٣/٣.

(٦) "المبسوط": كتاب الطلاق - باب من الطلاق ١٣٩/٦.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٣/٣ بتصرف.

(٨) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الباب الثاني فِي إيقاع الطلاق - الفصل الأول فِي الطلاق الصريح ٣٦١/١.

(٩) "المحيط البرهاني": كتاب الطلاق - الفصل الرابع فيما يرجع إلى صريح الطلاق - نوع آخر فِي إيقاع بعض التطلقة ١/٢٣٥ ب.

(١٠) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما بيان ركن الطلاق ٩٨/٣.

فيقعُ الثلاثُ، ولو بلا واوٍ فواحدةٌ، ولو قال: طَلَقَهُ وَنَصَفَهَا ففُتِنَتَانِ عَلَى الْمُخْتَارِ، "جوهره"^(١). وكذا لو كان مكانَ السُّلُسِ ربعاً ففُتِنَتَانِ عَلَى الْمُخْتَارِ، وقيل: واحدةٌ، "فهستاني"

في "البدائع"^(٢): ((ولو تجاوزَ العددَ عَنْ وَاحِدَةٍ لَمْ يُذَكَّرْ هَذَا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: تَقَعُ تَطْلِيقَتَانِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَاحِدَةً)) اهـ.

[١٣١٣٨] (قوله: فَيَقَعُ الثَّلَاثُ) لِأَنَّ الْمُنْكَرَ إِذَا أُعِيدَ مُنْكَرًا كَانَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ، فَيَتَكَامَلُ كُلُّ جُزْءٍ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ وَثُلُثَهَا وَسُدُسَهَا، حَيْثُ تَقَعُ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الثَّانِي وَالثَّلَاثَ عَيْنَ الْأَوَّلِ، وَهَذَا فِي الْمَدْخُولِ بِهَا، أَمَّا غَيْرُهَا فَلَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةٌ فِي الصُّورِ كُلِّهَا، "بحر"^(٣).

[١٣١٣٩] (قوله: ولو بلا واوٍ فواحدةٌ) أي: بَأَنَّ قَالَ: نِصْفَ طَلَقَةٍ ثُلُثَ طَلَقَةٍ سُلُسَ طَلَقَةٍ؛ لِدَلَالَةِ حَذْفِ الْعَاطِفِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَجْزَاءَ مِنْ طَلَقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنَّ الثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ، وَالثَّلَاثُ بَدَلٌ مِنَ الثَّانِي، وَالبَدَلُ هُوَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ أَوْ بَعْضُهُ.

[١٣١٤٠] (قوله: عَلَى الْمُخْتَارِ) أي: عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمَشَايخِ، وَقَدْ عَلِمْتَ عَنِ "الْمَبْسُوطِ"^(٤) أَنَّ الْأَصْحَحَ خِلَافُهُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْمَرْجِعِ، وَأَنَّهُ جَرَى عَلَيْهِ فِي "الدَّخِيرَةِ" وَ"الْمَحِيطِ".

[١٣١٤١] (قوله: وكذا لو كان مكانَ السُّلُسِ ربعاً إلخ) نَصُّ عِبَارَةِ "الْفَهْهُسْتَانِي"^(٥) نَقْلًا عَنْ "الْمَحِيطِ"^(٦): ((لو قَالَ: نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ وَثُلُثَ تَطْلِيقَةٍ وَرُبْعَ تَطْلِيقَةٍ ففُتِنَتَانِ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الرَّبْعِ سُدُسًا ثَلَاثًا، وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ)) اهـ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ سَبَقَ قَلَمُ مِنْ "الْفَهْهُسْتَانِي"؛ فَإِنَّهُ فِي الثَّانِيَةِ لَمْ تَرِدْ إِلَّا جُزْءًا عَلَى الْوَاحِدَةِ، وَجَعَلَ الْوَاقِعَ فِيهَا ثَلَاثًا، وَفِي الْأَوَّلَى زَادَتْ وَجَعَلَ الْوَاقِعَ ثَنَيْنِ، مَعَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ [٣/٢٠٤] يَكُونَ الْوَاقِعُ

(١) "الجوهره النيرة": كتاب الطلاق ١٠٨/٢.

(٢) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما بيان ركن الطلاق ٩٩/٣ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٣/٣ بتصرف.

(٤) "المبسوط": كتاب الطلاق - باب من الطلاق ١٣٩/٦.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الطلاق ٣٠٤/١.

(٦) "المحيط البرهاني": كتاب الطلاق - الفصل الرابع فيما يرجع إلى صريح الطلاق - نوع آخر في إيقاع بعض التغطية ٢٣٥/ب.

ثلاثاً في الصورتين؛ لأن اعتبار الأجزاء إنما هو عند اتحاد المرجع، أمّا عند الإتيان بالاسم النكرة فيعتبر كل جزء بطلقة كما تقدّم^(١)، على أن عبارة "المحيط" كما نقله "ط"^(٢) عن "الهندية"^(٣) هكذا: ((لو قال: أنت طالق نصف تطلقة وثلاث تطلقة وسئس تطلقة يقع ثلاث؛ لأنه أضاف كل جزء إلى تطلقة منكّرة، والنكّرة إذا كرّرت كانت الثانية غير الأولى، ولو قال: نصف تطلقة وثلاثها وسئسها يقع واحدة، فإن جاوز مجموع الأجزاء تطلقة بأن قال: نصف تطلقة وثلاثها وربعمها، قيل: تقع واحدة، وقيل: ثتان وهو المختار، كذا في "محيط السرخسي" وهو الصحيح، كذا في "الظهريّة"^(٤))). اهـ. وقدّمنا^(٥) عن "الفتح" أنه في "المبسوط" صحّح وقوع الواحدة، وعلى كل فموضوع الخلاف هو الإضافة إلى الضمير لا إلى الاسم المنكّر، لكن رأيت في "التارخانية"^(٦) عن "المحيط"^(٧) ما نصّه: ((وذكر "الصدر الشهيد" في "واقعاته": إذا قال لها: أنت طالق نصف تطلقة وثلاث تطلقة وربّع تطلقة تقع ثتان هو المختار، فعلى قياس ما ذكر "الصدر الشهيد" ينبغي في قوله: أنت طالق نصف تطلقة وثلاث تطلقة وسئس تطلقة تقع تطلقة واحدة)). اهـ. وهذا أقل إشكالاً، وكأنه مبني على اعتبار الأجزاء في الإضافة إلى الاسم النكرة أيضاً كالإضافة إلى الضمير، لكنه خلاف ما حرّم به في "البدائع"^(٨) و"الفتح"^(٩) و"البحر"^(١٠) و"النهر"^(١١) من الفرق بينهما.

(١) المقولة [١٣١٣٨] قوله: ((فيقع الثلاث)).

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٧/٢.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الباب الثاني في إيقاع الطلاق - الفصل الأول في الطلاق الصريح ٣٦٠/١.

(٤) "الظهريّة": كتاب الطلاق - القسم الثاني - الفصل الثالث في إضافة الطلاق إلى أجراء المرأة إلخ ق ٩٧/١.

(٥) المقولة [١٣١٣٧] قوله: ((وهكذا)).

(٦) "التارخانية": كتاب الطلاق - الفصل الرابع فيما يرجع إلى صريح الطلاق ٣٠٢/٣.

(٧) "المحيط البرهاني": كتاب الطلاق - الفصل الرابع فيما يرجع إلى صريح الطلاق - نوع آخر في إيقاع بعض التطلقة ٢٣٥/١ ق ٢٣٥/ب.

(٨) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما بيان ركن الطلاق ٩٨/٣.

(٩) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٢/٣.

(١٠) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٣/٣.

(١١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٦/ب.

وسيجيء أن استثناء بعض التطلق لغو بخلاف إيقاعه.

(و) يَقَعُ بقوله: (من واحدة إلى ثنتين أو ما بين واحدة إلى ثنتين واحدة،
(و) بقوله: من واحدة أو ما بين واحدة (إلى ثلاث ثنتان) الأصل فيما أصله الحظر
دخول الغاية الأولى فقط عند "الإمام"،.....

[١٣١٤٢] (قوله: وَسَيَجِيءُ^(١)) أي: مَتْنًا في آخر التعليق حيث قال: (إخراج^(٢)) بعض التطلق لغو، بخلاف إيقاعه، فلو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا نصف تطلقه وَقَعَ الثلاث في المختار (هـ). قال في "الفتح"^(٣): ((وقيل: على قول "أبي يوسف" ثنتان؛ لأنَّ التَّطْلُقَ لَا يَتَحَرَّى فِي الْإِقَاعِ فَكَذَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا وَاحِدَةً)).

[١٣١٤٣] (قوله: بخلاف إيقاعه) أي: إيقاع البعض، وهو ما ذكره هنا.
[١٣١٤٤] (قوله: وَيَقَعُ إلخ) كَانَ الْأَوَّلَى بالمصنف تأخير هذه المسألة عمّا بعدها كَمَا فَعَلَ فِي "الهداية"^(٤) و"الكنز"^(٥)؛ يَقَعُ الكلام على الأجزاء متصلاً.

[١٣١٤٥] (قوله: فِيمَا أَصْلُهُ الْحَظَرُ) أي: بأن لا يباح إلا لنفع الحاجة كالطلاق.
[١٣١٤٦] (قوله: عِنْدَ "الإمام") وقالوا: بِدُخُولِ الْغَايَتَيْنِ، فَيَقَعُ فِي الْأَوَّلَى ثَنَانٌ، وَفِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثٌ، وَقَالَ "زُفَرٌ": لَا يَقَعُ فِي الْأَوَّلَى شَيْءٌ، وَيَقَعُ فِي الثَّانِيَةِ وَاحِدَةً، وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِغَدَمِ دُخُولِ الْغَايَتَيْنِ فِي الْحُدُودِ (٣/٢٠٤ ب) كِبَعْتُكَ مِنْ هَذَا الْحَائِطِ إِلَى هَذَا الْحَائِطِ، وَقَوْلُ الثَّلَاثَةِ اسْتِحْسَانٌ بِالْعُرْفِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَتَى ذُكِرَ فِي الْعُرْفِ، وَكَانَ بَيْنَ الْغَايَتَيْنِ عَدَدٌ يُرَادُ بِهِ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأَقْلُ، وَالْأَقْلُ مِنَ الْأَكْثَرِ كَقَوْلِكَ: سِنِي مِنْ سِتِّينَ إِلَى سَبْعِينَ، أَيْ: أَكْثَرُ مِنْ سِتِّينَ وَأَقْلُ مِنْ سَبْعِينَ

(١) ص ٥٤٧ - "در".

(٢) (حيث قال إخراج) ساقط من "الأصل".

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٧/٣.

(٤) "الهداية": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٢٣٢/١.

(٥) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٧٤/١.

وفيما مرجّعه الإباحة ك: خُذْ مِنْ مَالِي مِنْ مِائَةٍ إِلَى أَلْفٍ الْغَايَتَيْنِ اتِّفَاقاً.
(و) يَقَعُ (بِثَلَاثَةِ أَنْصَافٍ طَلْقَتَيْنِ ثَلَاثَةً)^(١) وَقِيلَ: نِثْنَانِ (وَبِثَلَاثَةِ أَنْصَافٍ طَلْقَةٍ)

فَفِي غَوْ طَالِقٍ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى نِثْنَيْنِ انْتَهَى ذَلِكَ الْعُرْفُ عِنْدَ "الإمام"، فَوَجِبَ إِعْمَالُ طَالِقٍ، فَوَقَعَ بِهِ وَاحِدَةً، وَيَذْخُلُ الْكُلُّ فِيهَا أَصْلُهُ الْإِبَاحَةُ كَخُذْ مِنْ مَالِي مِنْ دَرَاهِمٍ إِلَى دَرَاهِمِينَ، أَمَّا مَا أَصْلُهُ الْحَظَرُ فَلَا^(٢)، فَإِنَّ حَظْرَهُ قَرِيبَةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ الْكُلِّ، إِلَّا أَنَّ الْغَايَةَ الْأُولَى دَخَلَتْ ضَرُورَةً؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهَا لِيَتَرْتَّبَ عَلَيْهَا الطَّلُوقُ الثَّانِي؛ إِذْ لَا ثَانِيَةَ بِلَا أُولَى، بِخِلَافِ الْغَايَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ ثَلَاثٌ؛ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَقُوعُ الثَّانِيَةِ بِلَا ثَالِثَةٍ، أَمَّا فِي صُورَةٍ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى نِثْنَيْنِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِدْخَالِهَا لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَتَمَامُ تَقْرِيرِهِ فِي "الفتح"^(٣).

[١٣١٤٧] (قَوْلُهُ: الْغَايَتَيْنِ) أَي: دُخُولُ الْغَايَتَيْنِ، فَلَهُ أَخَذَ الْكُلَّ، أَي: الْأَلْفُ فِي الْمَشَالِ الْمَذْكُورِ كَمَا أَفَادَهُ فِي "البحر"^(٤)، فَافْهَمْ.

[١٣١٤٨] (قَوْلُهُ: ثَلَاثَةٌ إلخ) لِأَنَّ يَصِفَ التَّطْلِيقَتَيْنِ وَاحِدَةً، فَثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ تَطْلِيقَتَيْنِ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ ضَرُورَةً، "نهر"^(٥).

[١٣١٤٩] (قَوْلُهُ: وَقِيلَ: نِثْنَانِ) لِأَنَّ التَّطْلِيقَتَيْنِ إِذَا نُصِفَتَا كَانَتْ أَرْبَعَةَ أَنْصَافٍ، فَثَلَاثَةٌ مِنْهَا

(١) فِي "ذ" زِيَادَةٌ: ((قَوْلُهُ: وَيَقَعُ بِثَلَاثَةِ أَنْصَافٍ طَلْقَتَيْنِ ثَلَاثَةً، أَقُولُ: قَدْ سَلْتُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِرُؤُوسِهِ: يَا مِائَةً أَوْ أَنْتَ مِائَةٌ طَلَقَ، فَأَنْتَ بِقَوْلِكَ الثَّلَاثِ، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّافِعِيُّ بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ فِيهَا، قَالُوا: لَتَضْمُنُ ذَلِكَ أَنْصَافَهَا بِإِيقَاعِ الثَّلَاثِ بِخِلَافٍ: أَنْتَ كَمَا أَنَّ طَالِقَ لَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةً حَمَلًا لِلتَّشْبِيهِ عَلَى أَصْلِ الطَّلَاقِ دُونَ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّيَقُنِ، كَذَا فِي "شرح النّهاج" لِمُرْلِي وَابْنِ حَجَرٍ. وَقَوَاعِدُنَا لَا تَأْبَاهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. انْتَهَى. خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ)). ق ١٧٩/أ.

(٢) عِبَارَةٌ "الأصل": ((فَلَا يَدْخُلُ عِنْدَهُ)).

(٣) "الفتح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ ٣/٣٦٤.

(٤) فِي "ذ" زِيَادَةٌ: ((فَرُغَ: فِي "النَّاتِرِ خَانِيَةِ" عَنْ "الْمُنْتَقَى": إِذَا خَاطَبَ الرَّجُلُ غَيْرَهُ وَقَالَ: أَمْرَاتِي طَالِقٌ أَوْ بَيْعُ عَبْدِي هَذَا، فَبَاعَ عَبْدُهُ سَقَطَ الطَّلَاقُ عَنْ أَمْرَاتِهِ. اهـ.)). ق ١٧٩/أ.

(٥) "البحر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ٣/٢٨٤.

(٦) "النهر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ق ٢٠٦/ب.

أَوْ نِصْفَيَّ طَلَقْتَيْنِ (طَلَقْتَانِ، وَقِيلَ: يَقَعُ ثَلَاثٌ) وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ (وَبِوَاحِدَةٍ فِي ثَنَيْنِ وَاحِدَةٍ إِنْ لَمْ يَنْوَ أَوْ نَوَى الضَّرْبَ).....

طَلَقَهُ نَصْفًا، فَتَكْمَلُ طَلِيقَتَيْنِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ هَذَا التَّوَهُّمَ مَنْشُؤُهُ اشْتِبَاهُ قَوْلِنَا: نَصَفْنَا تَطْلِيقَتَيْنِ وَنَصَفْنَا كِلَا مِنْ تَطْلِيقَتَيْنِ، وَالثَّانِي هُوَ الْمَوْجِبُ لِلأَرْبَعَةِ أَنْصَافٍ، وَاللَّفْظُ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُهُ - وَلِذَا لَوْ نَوَاهُ دَيْنٌ - لَكِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، "نَهْر"^(١). قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٢): ((لَأَنَّ الظَّاهِرَ هُوَ أَنَّ نَصْفَ التَّطْلِيقَتَيْنِ تَطْلِيقَةٌ لَا نَصْفًا تَطْلِيقَتَيْنِ)).

[١٣١٥٠] (قوله: أو نصفَي طَلْقَتَيْنِ) وَكَذَا نِصْفُ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، وَلَوْ قَالَ: نِصْفُ تَطْلِيقَتَيْنِ فَوَاحِدَةً، أَوْ نِصْفَي ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ فَثَلَاثٌ، "بِحَرْفِ (ث)".

[١٣١٥١] (قوله: طَلَّقَتَانِ) لَأَنَّهَا طَلَّقَتْ وَنِصْفَ، فَيَتَكَامَلُ النِّصْفُ، وَفِي نِصْفِي طَلَّقَتَيْنِ يَتَكَامَلُ كُلُّ نِصْفٍ، فَيَحْصُلُ طَلَّقَتَانِ.

قلت: وينبغي أن يكون: أربعة أثلاث طَلَقَةٍ وخمسة أرباع طَلَقَةٍ مثل ثلاث أنصاف طَلَقَةٍ، تأمل.

(قوله: [١٣١٥٢] وَقِيلَ: يَقَعُ ثَلَاثٌ) لَأَنَّ كُلَّ نَصْفٍ يَتَكَامَلُ فِي نَفْسِهِ، فَتَصِيرُ ثَلَاثًا.

«(قوله: وَالْأَوَّلُ أَصْحٰهُ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((وَهُوَ الْمُنْقُولُ فِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ"^(٥)، وَاخْتَارَهُ "النَّاطِقِي"، وَصَحَّحَهُ "الْعَتَائِي") اهـ. ثُمَّ ذَكَرَ لِلتَّصْوِيفِ (٣/٢٠٥ق/٢) اثْنَيْ عَشَرَ^(٦) صُورَةً، وَذَكَرَ أَحْكَامَهَا فَرَّاجِعَةً.

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٦/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣/٣٦٢.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٢/٣.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٢/٣.

(٥) لم نعرّض عليها في "الجامع الصغير"، بل رأيناها في "شرحها" لقاضي خان، انظر "شرح الجامع الصغير": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ق ١٠٥/ب.

(٦) في "الأصل" و"آ" و"ب": ((اثنى عشر)).

لأنه يُكثَرُ الأجزاء لا الأفراد (وإن نوى واحدة وشتين فتلاث).....

[١٣١٥٤] (قوله: لأنه يُكثَرُ الأجزاء إلخ) أي: أن الضرب يُؤثَرُ في تكثيرِ أجزاءِ المضروب لا في زيادةِ العدَد، والطلقة التي جعلَ لها أجزاء كثيرة لا تزيدُ على طلقة، ولو زادَ في العدَد لم يَنَقُ في الدنيا فقير؛ لأنه يضربُ درهمه في مائة فيصيرُ مائة، ثم المائة في ألف فتصيرُ مائة ألف، وقال "زفر" و"الحسن بن زياد" و"الأئمة الثلاثة": يَقَعُ ثَلاثان؛ لأنَّ عَرَفَ أَهْلَ الْحِسَابِ فِيهِ تَضْعِيفُ أَحَدِ الْعَدَدَيْنِ بَعْدَ الْآخَرِ، وَرَجَّحَهُ فِي "الفتح" ^(١) بِأَنَّ الْعَرَفَ لَا يَمْتَنِعُ، وَالْفَرَضُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِعَرَفِهِمْ وَأَرَادَهُ، فَصَارَ كَمَا لَوْ وَقَعَ بِلُغَةٍ أُخْرَى فَارِسِيَّةٌ أَوْ غَيْرَهَا وَهُوَ يَدْرِيهَا، وَالْإِلْزَامُ - بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَنَقُ فِي الدُّنْيَا فَقِيرٌ - غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ ضَرْبَ دَرَاهِمِهِ فِي مِائَةٍ إِنْ كَانَ إِخْبَارًا كَقَوْلِهِ: عِنْدِي دَرَاهِمٌ فِي مِائَةٍ فَهُوَ كَضَرْبٍ، وَإِنْ كَانَ إِنْشَاءً كَجَعْلَتُهُ فِي مِائَةٍ لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْجَلِلُ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ، وَاخْتَارَهُ أَيْضًا فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ"، وَمَا أَحْبَابَ بِهِ فِي "البحر" ^(٢) - مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ: ((فِي ثَلاثين)) ظَرْفٌ حَقِيقَةٌ، وَهُوَ لَا يَصْلُحُ لَهُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ صَالِحًا لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ الْعَرَفُ وَلَا النِّتْيَةُ، كَمَا لَوْ نَوَى بِقَوْلِهِ: اسْتَقْبَتِي الْمَاءَ الطَّلَاقَ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ - رَدُّهُ "المقدسي" بِأَنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ، أَيْ: حَقِيقَةٌ غَرِيبَةٌ لِأَهْلِ الْحِسَابِ، صَرِيحٌ فِي مَعْنَاهُ الْعَرَفِيُّ، وَكَذَا رَدُّهُ فِي "النهر" ^(٣) و"المنح" ^(٤)، قَالَ "الرَّحْمَنِيُّ": ((فَتَزَادُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى الْمَسَائِلِ الْمَفْتَى بِهَا بِقَوْلِ "زَفَر" اهـ. أَيْ: لِأَنَّ الْحَقِيقَ "ابْنَ الْهَمَامِ" مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ صَاحِبُ "البحر" ^(٥) فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ.

[١٣١٥٥] (قوله: فتلاث) لأنه يَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ، فَإِنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ، وَالظَّرْفُ يَجْمَعُ الْمَظْرُوفَ، فَصَحَّ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَعْنَى الْوَاوِ، "بحر" ^(٦). وَفِيهِ تَشْدِيدٌ عَلَى نَفْسِهِ، "نهر" ^(٧).

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣/٣٦٦.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٣/٢٨٥. بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٧/١.

(٤) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الصريح ١/١٣٧.

(٥) "البحر": فصل: يجوز تقليد من شاء من المجتهدين ٦/٢٩٣ وعبارته: ((لكن هو أهل للنظر في الدليل)).

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٣/٢٨٥.

(٧) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٧/١.

لو مدخولاً بها (وفي غير الموطوعة واحدة ك) قوله لها: (واحدةً وثنتين) لأنه لم يبق للثنتين محلٌّ (وإن نوى مع الثنتين فتلاثاً) مطلقاً.
(و) يقع (بثنتين) في ثنتين ولو (بنية الضرب ثنتان) لما مرَّ، ولو نوى معنى الواو أو مع فكما مرَّ (و) بقوله: (من هنا إلى الشام).....

[١٣١٥٦] (قوله: لو مدخولاً بها) أي: ولو حكماً؛ ليشمل المختل بها؛ فإن الطلاق في العدة يلحقها احتياطاً، وهو الأقرب للصواب كما تقدم^(١) في أحكام الخلوة من باب المهر، وبسطنا الكلام عليه هناك.

[١٣١٥٧] (قوله: كقوله لها) أي: لغير الموطوعة: أنت طالق واحدةً وثنتين، فإنها تبين بقوله: واحدةً لا إلى عده، فلا يلحقها ما بعدها.

[١٣١٥٨] (قوله: فتلاث) لأن إرادة معنى ((مع)) بـ ((في)) ثابت كقوله تعالى: ﴿وَنَجَاوَزَ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْحَنَةِ﴾ [الأحقاف - ١٦] فصار كما إذا قال لها: أنت طالق واحدةً مع ثنتين، أفاده في "البحر"^(٢).

[١٣١٥٩] (قوله: مطلقاً) أي: مدخولاً بها أو لا، "ح"^(٣).

[١٣١٦٠] (قوله: لما مرَّ^(٤)) أي: من قوله: ((لأنه يكثر الأجزاء لا الأفراد))، "ح"^(٥).

[١٣١٦١] (قوله: فكما مرَّ^(٦)) أي: يقع [٢٠٥/٣] في صورة معنى ((الواو)) ثلاث في المدخول بها، وثنتان في غيرها، وفي صورة معنى ((مع)) ثلاث مطلقاً، "ح"^(٧).

(١) المقولة [١٢٠٤٩] قوله: ((ولا عدة عليها)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٥/٣.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٨/أ.

(٤) ص ٩٧ - "در".

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٨/أ.

(٦) ص ٩٧-٩٨ - "در".

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٨/أ.

واحدة رجعيةً ما لم يصفها بطول أو كثير فبائنة.

(و) أنت طالق (مكة، أو في مكة، أو في الدار، أو الظل، أو الشمس، أو ثوب كذا تنجيز) يقع للحال (كقوله: أنت طالق مريضة أو مصلية) أو وأنت مريضة، أو وأنت تصلين.

(ويصدق في الكل (ديانة) لا قضاء (لو قال: عنيت: إذا) دخلت أو إذا لبست أو إذا مرضت) ونحو ذلك، فيتعلق به.....

[١٣١٦٢] (قوله: واحدة رجعية لأنه وصفه بالقصر؛ لأنه متى وقع في مكان وقع في كل الأماكن، فتخصيصه بالشام تقصير بالنسبة إلى ما وراءه، ثم لا يحتمل القصر حقيقة فكان قصر حكمه، وهو بالرجعي، وطوله بالباين، ولأنه لم يصفها بعظم ولا كثير، بل ملأها إلى مكان وهو لا يحتمله، فلم يثبت به زيادة شدة، "نهر"^(١).

[١٣١٦٣] (قوله: أو ثوب كذا) أي: وعليها ثوب غير، "نهر"^(٢).

[١٣١٦٤] (قوله: يقع للحال) تفسير لقوله: ((تنجيز))، وذلك لأن الطلاق الذي هو رفع القيود الشرعي معدوم في الحال، وقد جعل الشارع لمن أراد أن يعلق وجوده بوجود أمر معدوم يوجد الطلاق عند وجوده، والأفعال والزمان هما الصالحان لذلك؛ لأن كلا منهما معدوم في الحال ثم يوجد، بخلاف المكان الذي هو عين ثابتة، فإنه لا يتصور الإناطة به، وقامه في "الفتح"^(٣).
[١٣١٦٥] (قوله: لا قضاء) لما فيه من التخفيف على نفسه، "بحر"^(٤).

[١٣١٦٦] (قوله: فيتعلق عطف على قوله: (ويصدق))، وقوله: (به) أي: بالشرط المذكور في الصور، "ط"^(٥).

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٧/ب.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٧/ب.

(٣) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣/٣٦٨.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٣/٢٨٦.

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ٢/١١٨.

كقوله: إلى سنة أو إلى رأس الشهر أو الشتاء.
(وإذا دخلت مكة تعليقاً) وكذا: في دخولك الدار، أو في لبسك ثوب كذا،
أو في صلاتك ونحو ذلك؛.....

[١٣١٦٧] (قوله: كقوله إلى سنة إلخ) في "التارخانية" ^(١) عن "المحيط" ^(٢): ((ولو قال: أنت طالق إلى الليل، أو إلى شهر، أو إلى سنة، أو إلى الصيف، أو إلى الشتاء، أو إلى الربيع، أو إلى الخريف، فهو على ثلاثة أوجه:

إما أن ينوي الوقوع بعد الوقت المضاف إليه فيقع الطلاق بعد مضيئه.
أو ينوي الوقوع ويجعل الوقت للامتداد فيقع للحال.
أو لا تكون له نية أصلاً فيقع بعد الوقت عندنا، وللحال عند "زفر"، قاسه على ما إذا جعل الغاية مكاناً كلياً مكة أو إلى بغداد، فإنه تبطل الغاية ويقع للحال) اهـ.
[١٣١٦٨] (قوله: تعليقاً لوجود حقيقته، "بحر" ^(٤)).

[١٣١٦٩] (قوله: وكذا إلخ) أي: فيتعلق بالفعل فلا تطلق حتى تفعل، "بحر" ^(٥).
[١٣١٧٠] (قوله: أو في صلاتك) ^(٦) ولا تطلق حتى تركع وتسجد، وقيل: حتى ترفع رأسها من السجدة، وقيل: حتى توجد القعدة، "تارخانية" ^(٧).

[١٣١٧١] (قوله: ونحو ذلك) كقوله: في مرضك أو وجعلك، فإنه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كما في "البحر" ^(٨)، "ط" ^(٩).

(١) ((إلى)) ليست في "و".

(٢) "التارخانية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث عشر في طلاق الغاية والظرف ٢٧/٣ - ٤٢٨ تنصرف.

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب الطلاق - الفصل الثالث عشر في طلاق الغاية والظرف ١/٢٥٦ أ تنصرف.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٦/٣.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٦/٣.

(٦) هذه المقولة مؤخرة عن التي بعدها في "الأصل" و"ب"، وما أثنائه من "ب" و"م" هو الموافق لسياق "الدر".

(٧) "التارخانية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث عشر في طلاق الغاية والظرف ٢٨/٣.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٦/٣.

(٩) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٨/٢.

لأنَّ الظَّرْفَ يُشَبِّهُ الشَّرْطَ، ولو قال: لدخولك أو لحيضك تنجيزٌ، ولو بالباء تعليقٌ^(١)، وفي حيضك وهي حائضٌ فحتى تحيضُ أخرى، وفي حيضتك فحتى تحيضَ وتطهرَ،.....

[١٣١٧٢] (قوله: لأنَّ الظَّرْفَ يُشَبِّهُ الشَّرْطَ) مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَظْرُوفَ لَا يُوجَدُ بَدُونَ الظَّرْفِ، كَالْمَشْرُوطِ لَا يُوجَدُ بَدُونَ الشَّرْطِ، فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ مَعْنَاهُ، أَعْنَى: الظَّرْفُ، "نهر"^(٢).

[١٣١٧٣] (قوله: تَنْجِيزٌ الْأَوَّلَى) ((تَنْجِزَ)) عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ جَوَابُ [٢٠٦/٣] (لو) كَمَا قَالَ بَعْدَهُ: ((تَعْلَقُ)) بِصِغَةِ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا تَنْجِزُ؛ لِأَنَّهُ أَوْفَعَ الطَّلَاقَ لِلْحَالِ، وَعَلَّلَهُ بِمَا ذَكَرَ، فَيَقَعُ سَوَاءً وَجَدَ الدُّخُولُ أَوْ الْحَيْضُ أَوْ لَا، "رحمته".

قُلْتُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَعْلَقَ لَوْ نَوَى بِاللَّامِ التَّوَقُّعَ كَمَا فِي: «أَقْرِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ» [الإسراء - ٧٨].

[١٣١٧٤] (قوله: ولو بالباء تعلق) لَأَنَّهُا لِلإِلصَاقِ، وَقَدْ أَوْفَعَ عَلَيْهَا طَلَاقًا مُلْصَقًا بِمَا ذَكَرَ فَلَا يَقَعُ إِلَّا بِهِ، "رحمته".

[١٣١٧٥] (قوله: وفي حيضك إلخ) قَالَ فِي "الْبِدَائِعِ"^(٣): ((وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي حَيْضِكَ أَوْ مَعَ حَيْضِكَ فَحِينَ مَا^(٤) رَأَتْ الدَّمَ تَطْلُقُ، بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَمِرَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ ((فِي)) لِلظَّرْفِ، وَالْحَيْضُ لَا يَصْلُحُ ظَرْفًا فَيَحْتَمِلُ شَرْطًا، وَكَلِمَةُ ((مَعَ)) لِلْمُقَارَنَةِ، فَإِذَا اسْتَمَرَ ثَلَاثًا تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ حَيْضًا مِنْ حِينَ وَجُودِهِ فَيَقَعُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَوْ قَالَ: فِي حَيْضَتِكَ فَمَا لَمْ تَحِضْ وَتَطْهَرْ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَةَ اسْمٌ لِلْكَامِلِ، وَذَلِكَ بِاتِّصَالِ الطَّهْرِ بِهَا، وَلَوْ كَانَتْ

(١) فِي "ب" وَ"م": ((تَعْلَقُ)).

(٢) "النهر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ق ٢٠٧/ب، وَمِنْ «الظَّرْفِ» إِلَى «الْبَدُونِ» سَاقَطَ مِنْ مَخْطُوطَةٍ "النهر" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٣) "الْبِدَائِعِ": كِتَابُ الطَّلَاق - فَصْل: وَأَمَّا الرِّسَالَةُ ١٣١/٣ بِتَصْرِفٍ.

(٤) فِي "م": ((فَحَيْثُ)).

وفي ثلاثة أيام تنجيز، وفي مجيء ثلاثة أيام تعليق. ^(١) معجىء الثالث ^(٢) سوى يوم حليفه...

حائضاً في هذه الفصول كلها لا يقع ما لم تطهر وتحيض ^(٣) أخرى؛ لأنه جعل الحيض شرطاً للوقوع، والشرط ما يكون معدوماً على خطر الوجوه، وهو الحيض المستقبلي لا الموجود في الحال)) اهـ.

قلت: وينبغي الوقوع لو نوى في منه حيضك الموجود، تأمل. وفي "الجوهرة" ^(٤): ((ولو قال لها وهي حائض: إذا حضت فهو علي حيض مستقبلي، فإن عني ما يحدث من هذا الحيض فكما نوى؛ لأنه يحدث حالاً فحالاً، بخلاف قوله للحبلى: إذا حبلى ونوى هذا الحبلى لا يحدث؛ لأنه ليس له أجزاء متعددة)) اهـ. وفي "الحائض" ^(٥): ((قال لحائض: إذا حضت فأنت طالق فهو علي حيض مستقبلي، ولو قال لها: إذا حضت غداً فهو علي دوام ذلك الحيض إلى فجر الغد؛ لأنه لا يتصور حدوث حيض في الغد فيحمل على الدوام، وكذا إذا مرضت وهي مريضة، بخلاف قوله للصحيحة: إذا صححت فقع كما سكت؛ لأن الصحة أمر يمتد، فلذاته حكم الابتداء كقوله للقائم: إذا قمت، وللقاعد إذا فعلت، وللمملوك إذا ملكك، والحيض والمرض وإن كان يمتد إلا أن الشرع لما علّق بالجمله أحكاماً لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئاً واحداً)) اهـ.

[١٣١٧٦] (قوله: وفي ثلاثة أيام تنجيز) لأن الوقت يصلح ظرفاً لكونها طالقاً، ومتى طلقت في وقت طلقت في سائر الأوقات، "بحر" ^(٦).

[١٣١٧٧] (قوله: معجىء الثالث) لأن المجيء فعل، فلم يصح ظرفاً فصراً شرطاً، "بحر" ^(٧).

(١) في "ب": ((الثلاث)).

(٢) في النسخ جميعها: ((تحيض)) بالرّفع، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ١١٤/٢ بتصرف يسير.

(٤) "الحائض": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٨٧/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٦/٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٦/٣ بتصرف يسير.

لأنَّ الشُّرُوطَ تُعْتَبَرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَعَوْ، وَقَبْلَهُ تَنْحِيزٌ، أَيْ: حَالًا^(١)،
وَفِي طَالِقٍ تَطْلِيقَةً حَسَنَةً فِي دُخُولِكِ الدَّارِ إِنْ رَفَعَ حَسَنَةً تَنْحِيزًا، وَإِنْ نَصَبَهَا تَعَلُّقًا.
وَسَأَلَ "الْكَسَائِي" "مُحَمَّدًا" عَمَّنْ قَالَ لَامِرًا نَهْيًا:.....

[١٣١٧٨] (قوله: لأنَّ الشُّرُوطَ تُعْتَبَرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: (سَوَى يَوْمٍ حَلْفِهِ)، فَإِنَّ بَعْضَ
الْيَوْمِ عِبَارَةٌ عَنْ بَعْضِ أَوَّلِ جُزْئِهِ، يُقَالُ: جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَمَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَالْيَوْمُ الْأَوَّلُ قَدْ مَضَى
أَوَّلُ جُزْئِهِ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢).

وَمُفَادُهُ أَنَّ هَذَا فِيمَا لَوْ حَلَفَ نَهَارًا، وَفِي "النَّاتِرِ حَانِيَةً"^(٣): ((وَلَوْ قَالَ فِي اللَّيْلِ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي
بَعْضِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ طَلَّقْتَ كَمَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، وَلَوْ قَالَ: فِي مُضِيِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِنْ قَالَ ذَلِكَ
لَيْلًا طَلَّقْتَ بَغْرُوبِ شَمْسِ الثَّلَاثِ، هَكَذَا فِي بَعْضِ نُسَخِ "الْجَامِعِ"، وَفِي بَعْضِهَا لَا تَطْلُقُ حَتَّى تَحِيَّاءَ
سَاعَةِ حَلْفِهِ مِنَ اللَّيْلِ الرَّابِعَةِ، وَهَكَذَا ذَكَرَهُ "الْقُدُورِيُّ"^(٤)) اهـ.

[١٣١٧٩] (قوله: لَعَوْ) لأنَّ التَّكْلِيفَ رُفِعَتْ فِيهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْتَحِزْ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْوُقُوعَ فِي زَمَانٍ
مَعَيَّنٍ، وَالزَّمَانُ يَصْلُحُ لِلْإِقْبَاعِ، إِلَّا أَنَّهُ مَنَعَ مَانِعٌ مِنْ إِقْبَاعِهِ فِيهِ، "ط"^(٥).

[١٣١٨٠] (قوله: وَقَبْلَهُ تَنْحِيزٌ) لأنَّ الْقَبْلِيَّةَ ظَرْفٌ مُتَّسِعٌ، فَيَصْدُقُ بِحِينَ التَّكَلُّمِ، "ط"^(٥).

[١٣١٨١] (قوله: إِنْ رَفَعَ إلخ) الْفَرْقُ أَنَّهُ عَلَى الرَّفْعِ يَكُونُ نَعْتًا لِلْمَرْأَةِ فَكَانَ فَاصِلًا، وَعَلَى
النَّصْبِ يَكُونُ نَعْتًا لِلتَّطْلِيقِ فَلَمْ يَكُنْ فَاصِلًا، "نَهْر"^(٦) عَنْ "الْحَيْطِ"، أَيْ: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَاصِلٌ أَجْنَبِيٌّ
لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: فِي دُخُولِكِ مُسْتَأْنَفًا، بَلْ يَتَعَلَّقُ بِ(طَالِقٍ)، فَيَتَقَيَّدُ بِهِ.

[١٣١٨٢] (قوله: وَسَأَلَ "الْكَسَائِي" "مُحَمَّدًا" إلخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى رَدِّ مَا ذَكَرَهُ "ابْنُ هِشَامٍ"

(١) (أَي: حَالًا) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"و" وَ"ط".

(٢) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ٢٨٦/٣.

(٣) "النَّاتِرِ حَانِيَةً": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الْحَادِي عَشَرَ فِي إِضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَى الْأَوْقَاتِ ٤٢٣/٣ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الصَّرِيحِ ١١٨/٢.

(٥) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الصَّرِيحِ ١١٨/٢.

(٦) "النَّهْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ق ٢٠٧/ب.

(٧) فِي "ب": ((الْكَسَائِي)).

في "المغني"^(١) مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ بَحْثِ اللَّامِ: ((أَنَّهُ كَسَبَ الرَّشِيدُ إِلَى أَبِي يَوْسُفَ "يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ فقهيةٌ، وَلَا أَمْنٌ مِنَ الْخَطَأِ إِنْ قُلْتُ فِيهَا، فَسَأَلْتُ الْكَسَائِيَّ فَقَالَ: إِنْ رَفَعَ ثَلَاثًا طَلَّقْتَ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ طَلَّاقٌ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ الطَّلَاقَ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ^(٢)، وَإِنْ نَصَبَهَا طَلَّقْتَ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَمَا بَيْنَهُمَا جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ)) اهـ مُلَخَّصًا.

قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((وَهُوَ بَعْدَ كَوْنِهِ غَلَطًا بَعِيدٌ عَنْ مَعْرِفَةِ مَقَامِ الاجْتِهَادِ، فَإِنَّ مِنْ شَرْطِهِ مَعْرِفَةَ الْعَرِيَّةِ وَأَسَالِيهَا؛ لِأَنَّ الاجْتِهَادَ يَقَعُ فِي الْأَدْلَةِ السَّمْعِيَّةِ الْعَرِيَّةِ، وَالَّذِي نَقَلَهُ أَهْلُ الثَّبَاتِ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ قُرَأِ الْفَتَوَى حِينَ وَصَلَتْ خِلَافُهُ، وَأَنَّ الْمُرْسِلَ "الْكَسَائِيَّ" إِلَى "مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ"، وَلَا دَخَلَ لـ "أَبِي يَوْسُفَ" أَصْلًا وَلَا لـ "الرَّشِيدِ"، وَلَمَقَامُ "أَبِي يَوْسُفَ" أَجَلٌ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ مَعَ إِمَامَتِهِ وَاجْتِهَادِهِ وَبِرَاعَتِهِ فِي التَّصَرُّفَاتِ مِنْ مَقْضِيَّاتِ الْأَلْفَاظِ، فَقِي "الْمَبْسُوطِ"^(٤): ذَكَرَ "ابْنُ سَمَاعَةَ" أَنَّ "الْكَسَائِيَّ" بَعَثَ إِلَى "مُحَمَّدٍ" بِفَتَوَى، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ^(٥) فَقَرَأَهَا عَلَيْهِ، فَكَتَبَ فِي جَوَابِهِ مَا مَرَّ، فَاسْتَحْسَنَ "الْكَسَائِيَّ" جَوَابَهُ)) اهـ.

وَذَكَرَ "ح"^(٦) عَنْ "حَاشِيَةِ الْمُغْنِيِّ"^(٧) لـ "الْجَلَالِ السِّيُوطِيِّ": ((أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرْوِيُّ [٣/٢٠٧] فِي "تَارِيخِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ"^(٨))).

(١) "مغني اللبيب": الباب الأول - من بحث ((أل)) ص ٧٦-.

(٢) في "الأصل" و "ب" و "ب": ((أشام)) بدل ((الثام ثلاث))، وما أثبتناه من "م" هو الموافق لعبارة "المغني".

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٢٠٨/٣.

(٤) "المبسوط": كتاب الطلاق - باب ما تقع به الفرقة فيما يشبه الطلاق ٧٧/٦ بتصرف يسير.

(٥) في "م": ((لي)).

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٩/أ.

(٧) المسماة "الفتح القريب في حواشي مغني اللبيب": لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). ("كشف الظنون" ١٧٥٣/٢، "الضوء اللامع" ٦٥/٤، "النور السافر" ص ٥٤ - وما بعدها).

(٨) "تاريخ بغداد": ٤١٣/١١.

فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالرَّفْقُ أَيْسَرُ وَإِنْ تَحْرِقِي يَا هِنْدُ فَالْحَرْقُ أَشْأَمُ
فَأَنْتِ طَلَّاقٌ فَأَنْتِ طَلَّاقٌ

[١٣١٨٣] (قوله: فَإِنْ تَرَفَّقِي إلخ) بَعْدَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ ثَلَاثٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: [طويل]

فِيْنِي بِهَا أَنْ كُنْتُ غَيْرَ رَفِيقَةٍ وَمَا لِمَرِيٍّ^(١) بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمٌ^(٢)

قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((وَفِي "شرح الشَّوَاهِدِ" لـ "الجلال": الرَّفْقُ ضِدُّ العُنْفِ، يُقَالُ: رَفَقَ بفتح الفاء يَرَفُقُ بضمها، والحَرْقُ بالضم وسكون الراء: الاسْمُ مِنْ حَرَقَ بالكسر يَحْرِقُ بالفتح حَرْقًا بفتح الحاء والراء، وهو ضِدُّ الرَّفْقِ، وَفِي "القاموس"^(٤): أَنْ مَاضِيَهُ بالكسر كَفَرَحَ، وبِالضَّم كَكَرَمَ، وَأَيْمَنُ مِنَ الْيَمْنِ وَهُوَ الْبِرْكَةُ، وَأَشْأَمُ مِنَ الشُّؤْمِ وَهُوَ ضِدُّ الْيَمْنِ، وَذَكَرَ "ابنُ يَعِيشَ"^(٥): أَنَّ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي حَذْفَ الْفَاءِ وَالْمَبْدِ^(٦)، أَي: فَهُوَ أَعْقَى، وَ((أَنْ)) تَعْلِيلِيَّةٌ وَاللَّامُ مُقَدَّرَةٌ، أَي: لِأَجْلِ كَوْنِكِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ، وَالْمُقَدَّمُ مُصَدَّرٌ مِمِّيٍّ مِنْ قَدَّمَ بِمعنى تقدَّم، أَي: لَيْسَ لِأَحَدٍ تَقَدَّمَ إِلَى الْعَشْرَةِ وَالْأَلْفَةِ بَعْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ؛ إِذْ بِهَا^(٧) تَمَامُ الْفُرْقَةِ)) اهـ.

مطلب: فِي قول الشَّاعِرِ: فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَّاقُ عَزِيمَةٌ

[١٣١٨٤] (قوله: فَأَنْتِ طَلَّاقٌ) يُقَالُ فِيهِ مَا قِيلَ فِي: زَيْدٌ عَدْلٌ، "ط"^(٨).

(١) فِي "٣" وَ"م": ((لِرء)).

(٢) الْبَيْتُ بِلا نِسْبَةٍ فِي "شرح شواهد المغني": ١/١٦٨.

(٣) "النهر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - باب الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ق ٢٠٥/ب.

(٤) "شرح شواهد المغني": لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). ("كشف الظنون" ١٧٥٣/٢، "الضوء اللامع" ٦٥/٤، "النور السافر" ص ٥٤ - وما بعدها).

(٥) "القاموس": مَادَّةُ (حَرْقَ) وَ((يَنْ)) وَ((شَامَ)).

(٦) هُوَ أَبُو الْبَقَاءِ يَعِيشُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَعِيشَ، مَوْفِقُ الدِّينِ الْمُوصِلِيُّ الْحُلَيْيُّ الْأَسَدِيُّ النَّحْوِيُّ (ت ٦٤٣٠هـ). ("وفيات الأعيان" ٤٦/٧، "إنباه الرواه" ٣٩/٤، "سير أعلام النبلاء" ١٤٤/٢٣).

(٧) فِي "ب": ((وَلِلمبتدأ)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٨) ((ثَلَاثَ إِذْ بِهَا تَمَامَ)) سَاقِطٌ مِنَ "الأصل".

(٩) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - باب الصَّرِيحِ ١١٩/٢.

..... والطلاق عزيمة ثلاثٌ ومن يَحْرِقُ أَعْقُ وَأَظْلَمُ
 كم يَقَعُ؟ فقال: إن رَفَعَ ثلاثاً فواحدة، وإن نَصَبَهَا فثلاث، وتَمَامُهُ
 في "المغني" وفيما علقناه على "المنتقى" ^(١).
 (و) بقوله: (أنت طالقٌ غداً أو في غدٍ.....)

[١٣١٨٥] (قوله: والطلاق عزيمة) أي: مَعزُومٌ عليه ليس بَلْعُو ولا لَعِبٌ، "نهر" ^(٢).
 [١٣١٨٦] (قوله: وتَمَامُهُ في "المغني" ^(٣)) حيث قال: ((أقول: إنَّ الصَّوابُ أنَّ كُلاً مِنَ الرَّفْعِ
 والنَّصْبِ مُحْتَمَلٌ لوقوعِ الثلاثِ والواحدة، أمَّا الرَّفْعُ فَلأنَّ ((أل)) في: ((والطلاق)) إمَّا لِحَاجِزِ الجنسِ
 كَرِيذِ الرَّجُلِ، أي: هو الرَّجُلُ المَعْتَدُ به، وإمَّا لِلْعَهْدِ الذَّكْرِيِّ، أي: وهذا الطَّلَاقُ المذكورُ عزيمةٌ
 ثلاثٌ، فعلى الْعَهْدِيَّةِ تقعُ الثلاثُ، وعلى الجِنْسِيَّةِ تقعُ واحدةٌ، وأمَّا النَّصْبُ فإنه يَحْتَمِلُ أن يكونَ
 على المفعول المطلق، فيقتضي وقوعَ الثلاثِ؛ إذ المعنى: فأنت طالقٌ ثلاثاً، ثم اعترضَ بينهما
 بقوله: والطلاق عزيمة، وأن يكونَ حالاً مِنَ الْمُسْتَبَرِّ في عزيمة، وحينئذٍ لا يلزمُ وقوعُ الثلاثِ؛ لأنَّ
 المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، بل يَقَعُ ما نَوَاهُ، هذا ما يقتضيه اللَّفْظُ، والذي أَرَادَهُ الشَّاعِرُ
 الثلاثُ؛ لقوله: فبيني بها إلخ)) اهـ.

وذكرَ في "الفتح" ^(٤): ((أنَّ الظَّاهرَ في النَّصْبِ المفعولُ المطلق، وفي الرَّفْعِ الْعَهْدُ الذَّكْرِيُّ، فيقعُ
 الثلاثُ، ولذا ظَهَرَ مِنَ الشَّاعِرِ أَنَّهُ أَرَادَهُ)).
 [١٣١٨٧] (قوله: وبقوله: أنت إلخ) هذا عَقْدُ لَهُ في "الهداية" ^(٥) وغيرها فصلاً في إضافةِ الطَّلَاقِ
 إلى الزَّمانِ.

(١) انظر "الدر المنتقى": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٩٢/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٢) "نهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح في ٢٠٥/ب.

(٣) "مغني اللبيب": الباب الأوَّل - بحث ((أل)) ٧٧- بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٨/٣ بتصرف.

(٥) "الهداية": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٢٣٤/١.

يَقَعُ (عند) طُلُوعِ (الصُّبْحِ، وَصَحَّ فِي الثَّانِي نَيَْةُ الْعَصْرِ) أَي: آخِرِ النَّهَارِ (قَضَاءً، وَصُدِّقَ فِيهِمَا دِيَانَةً) وَمِثْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ شَعْبَانٌ.....

مطلب: في إضافة الطَّلَاقِ إِلَى الزَّمَانِ

[١٣١٨٨] (قَوْلُهُ: يَقَعُ عِنْدَ طُلُوعِ الصُّبْحِ) أَي: الْفَجْرِ الصَّادِقِ لَا الْكَاذِبِ، وَلِكُونِهِ أَحْصَى مِنْ الْفَجْرِ عِبْرَتَهُ، وَوَجَّهَ الْوُقُوعَ عِنْدَ طُلُوعِهِ أَنَّهُ وَصَفَهَا بِالطَّلَاقِ فِي جَمِيعِ الْغَدِ، فَيَتَعَيَّنُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ لِعَدَمِ الْمَزَاحِمِ، "بِحَرْ" (١).

[١٣١٨٩] (قَوْلُهُ: وَصَحَّ فِي الثَّانِي نَيَْةُ الْعَصْرِ) [٣/٢٠٧ب] لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِهِ فِي جُزْءٍ مِنْهُ، "بِحَرْ" (٢).

[١٣١٩٠] (قَوْلُهُ: أَي: آخِرِ النَّهَارِ) تَفْسِيرٌ مُرَادٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ وَقْتَ الضُّحَاةِ أَوْ الزَّوَالِ صُدِّقَ كَذَلِكَ، "ط" (٣).

[١٣١٩١] (قَوْلُهُ: قَضَاءً) وَقَالَا: لَا تَصِيحُ كَالْأَوَّلِ، وَلَا خِلَافَ فِي صِحَّتِهَا فِيهِمَا دِيَانَةً، وَالْفَرْقُ لَهُ عُمُومٌ مُتَعَلِّقٌ بِدُخُولِهَا مُقَدَّرَةٌ لَا مَلْفُوظٌ بِهَا؛ لِلْفَرْقِ لُغَةً بَيْنَ صُمْتُ سَنَةً وَفِي سَنَةٍ، وَشَرْعًا بَيْنَ الْأَصُومِ عُمَرِيٍّ حَيْثُ لَا يَبْرُ إِلَّا بِصَوْمٍ كُلِّهِ، وَفِي عُمَرِيٍّ حَيْثُ يُبْرُ بِسَاعَةٍ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: إِنْ صُمْتُ شَهْرًا فَعَبْدُهُ حُرٌّ حَيْثُ يَقَعُ عَلَى صَوْمٍ جَمِيعِهِ، بِخِلَافِ: إِنْ صُمْتُ فِي هَذَا الشَّهْرِ حَيْثُ يَقَعُ عَلَى صَوْمٍ سَاعَةٍ مِنْهُ كَمَا فِي "الْمِخْطُطِ"، فَنَيَْةُ جُزْءٍ مِنَ الزَّمَانِ مَعَ ذِكْرِهَا نَيَْةُ الْحَقِيقَةِ، وَمَعَ حَذْفِهَا نَيَْةُ تَحْصِيسِ الْعَامِ فَلَا يُصَدِّقُ قَضَاءً، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَا يَتَحَرَّى الزَّمَانُ فِي حَقِّهِ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْحَذْفِ وَالْإِتْبَاطِ كَصُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ فِي يَوْمِهَا، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ" (٤) وَ"النَّهْرِ" (٥).

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٧/٣ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٧/٣.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١١٩/٢.

(٤) انظر "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٨/٣.

(٥) انظر "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٠٨/٢.

أو في شعبان.

(وفي: أنت طالق اليوم غداً أو غداً اليوم اعتبر اللفظ الأول) ولو عطف بالواو يقع في الأول واحدة وفي الثاني ثتان كقوله: أنت طالق بالليل والنهار، أو أول النهار و^(١) آخره،

قلت: وكذا لا فرق بينهما في ما يتجزئ زمانه مع العلم بعدم شموله مثل: أكلت يوم الجمعة أو في يومها.

[١٣١٩٢] (قوله: أو في شعبان) فإذا لم تكن له نية طلق حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب، وإن نوى آخر شعبان فهو على الخلاف، "فتح"^(٢).

[١٣١٩٣] (قوله: اعتبر اللفظ الأول) فيقع في اليوم في الأول، وفي غد في الثاني؛ لأنه بذكره اللفظ الأول ثبت حكمه تنجيذاً في الأول، وتعليقاً في الثاني، فلا يحتمل التغيير بذكر الثاني؛ لأن المنجز لا يقبل التعليق، ولا المعلق التنجيز، "نهر"^(٣).

[١٣١٩٤] (قوله: ولو عطف إلخ) قال في "التبيين"^(٤): ((لأن المعطوف غير المعطوف عليه، غير أنه لا حاجة لنا إلى إيقاع الأخرى في الأولى لإمكان وصفيها غداً بطلاق واقع عليها اليوم، ولا يمكن ذلك في الثانية فبقعان)) اهـ "ح"^(٥).

[١٣١٩٥] (قوله: كقوله أنت طالق بالليل والنهار) أي: فإنه يقع واحدة إذا كانت هذه المقالة في الليل، وكذا في أول النهار وآخره إن كانت هذه المقالة في أول النهار، "ح"^(٦).

(١) في "ط": ((أو)).

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣٧١/٣.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٨/١.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٢٠٥/٢.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٩/١ وفي مخطوطة "ح" هنا سقط فليعلم!

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٩/١.

وعكسيه، أو اليوم ورأس الشهر، والأصل أنه متى أضاف الطلاق لوقتین كائن
ومستقبل بحرف عطف فإن بدأ بالكائن اتحد، أو بالمستقبل تعدد، وفي: أنت طالق
اليوم وإذا جاء غد، أو أنت طالق لا بل غداً.....

[١٣١٩٦] (قوله: وعكسيه) بالجر عطف على مذكور الكاف، يعني: إذا قال: أنت طالق
بالنهار والليل، أو آخر النهار وأوله طلقت شيئين إذا كانت هذه المقالة بالليل وأول النهار أيضاً، فلو
كانت هذه المقالة بالنهار أو آخر النهار انعكس الحكم في الكل كما في "البحر"^(١)، "ح"^(٢).
قلت: وهذا إذا لم يصرخ في المعطوف بلفظ (في) لِمَا في "الذخيرة": ((ولو قال ليلاً: أنت
طالق في ليلك وفي نهارك، أو قال نهاراً: أنت طالق في نهارك وفي ليلك طلقت في كل
وقت تطليقة، فإن نوى واحدة ذن؛ لأنه يحتمله لفظه بحمل لفظ (في) على معنى (مع)))).
[١٣١٩٧] (قوله: أو اليوم ورأس الشهر) أي: فيقع واحدة، ولو قال: رأس الشهر واليوم
فنتنان، فكان الأولى تقديمه على قوله: ((وعكسيه)) كما لا يخفى.

[١٣١٩٨] (قوله: كائن ومستقبل) كالיום وغداً، وأما الماضي والكائن كأمس واليوم ففيه
كلام يأتي^(٣) قريباً في الشرح، وفي "الحانية"^(٤): ((قال لها في وسط النهار: أنت طالق أول هذا
اليوم وآخره فهي واحدة، ولو عكس فنتنان؛ لأن الطلاق الواقع في آخر اليوم لا يكون^(٥)) واقعا في
أوله فيقع طلاقاً)).
[١٣١٩٩] (قوله: اتحد) لأنها إذا طلقت اليوم تكون طالقاً في غد، فلا حاجة إلى التعدد،

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٢٩٠/٣.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٩/١، وفيه سقط فليعلم!

(٣) ص ٢١١ - وما بعدها "در".

(٤) "الحانية": كتاب الطلاق - فصل في الكنايات والمبدلات ٤٧٠/١، بتصرف، (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) عبارة "الحانية": ((يكون واقعاً)) بالإبتات.

طَلَّقَتْ واحدةً للحال^(١) وأخرى في الغد.

(أنتِ طالقٌ واحدةٌ أو لا، أو مع موتي، أو مع موتكِ لغوٌ) أمَّا الأوَّلُ فلحرفِ الشَّكِّ،

لكنَّ في "البحر"^(٢) عَنِ "الحَنَانِيَّةِ"^(٣): ((أنتِ طالقُ اليومَ وبعدَ غَدٍ طَلَّقْتَ نَتْنينِ في قولِ "أبي حنيفة" و"أبي يوسف"، ولعلَّ وجهَهُ أَنَّ اليومَ وغداً بمنزلةِ وقتٍ واحدٍ لدُخُولِ اللَّيْلِ فيه، بخلاف: وبعدَ غَدٍ، فهُمَا كوقتَيْنِ؛ لأنَّ تركَهُ يوماً مِنَ البَيْنِ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَتِهِ تَطْلِيقاً آخَرَ في بعدِ الغَدِ كَمَا يَأْتِي^(٤) قريباً ما يُؤَيِّدُهُ، لكنَّ يُشْكِلُ عَلَيْهِ وقوعُ الواحدةِ في اليومِ ورأسِ الشَّهْرِ، إلَّا أَنَّ يُحَابَّ بأنَّ المرادَ ما إذا كَانَ الحَلْفُ في آخِرِ يومٍ مِنَ الشَّهْرِ فَلَا يُوجَدُ فَاصِلٌ، تَأَمَّلْ.

[١٣٢٠٠] (قوله: طَلَّقْتَ واحدةً للحالِ وأخرى في الغدِ) أمَّا في قوله: أنتِ طالقُ اليومَ وإذا جَاءَ غَدٌ فَلأَنَّ المجيءَ شَرْطُ معطوفٍ على الإيقاعِ، والمعطوفُ غيرُ المعطوفِ عليه، والمَوْقِعُ للحالِ لَا يَكُونُ مُتَعَلِّقاً بشرطٍ، فلا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ الْمُتَعَلِّقُ تَطْلِيقَةً أُخْرَى، فَإِنَّ لَمْ يَذْكُرِ الْوَاوُ لَا تَطْلُقُ إِلَّا بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، فَتَوْقُفُ الْمُنْحَزِّ لِاتِّصَالِ مُغَيِّرِ الْأَوَّلِ بِالْآخِرِ، كَذَا فِي "البحر"^(٥)، وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا بَلَّ غَدًا فَلأنَّهُ أَرَادَ بِالْإِضْرَابِ إِبْطَالَ الْمُنْحَزِّ، وَلَا يُمْكِنُهُ إِبْطَالُهُ، وَيَقَعُ بِقَوْلِهِ: بَلَّ غَدًا أُخْرَى، "ح"^(٦).

[١٣٢٠١] (قوله: فَلِحَرْفِ الشَّكِّ) هَذَا قَوْلُ "الإمام" و"الثاني" آخِرًا، وَقَالَ "عَمَدٌ" و"الثاني" أَوَّلًا: تَطْلُقُ رَجْعِيَّةً؛ لِأَنَّهُ ادْخَلَ الشَّكَّ فِي الْوَاحِدَةِ، فَبَقِيَ قَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَلَهُمَا: أَنَّ الْوَصْفَ مَتَى قُرِنَ بِذِكْرِ الْعَدَدِ كَانَ الْوُقُوعُ بِالْعَدَدِ؛ بِدَلِيلِ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لغيرِ

(١) في "و": ((في الحال)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٩٠/٣.

(٣) "الحَنَانِيَّة": كتاب الطلاق - فصل في الكنايات والمدلولات ٤٧٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) المغفلة [١٣٢١٨] قوله: ((أو رأس كل شهر)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل أنت طالق غداً ٢٩٠/٣.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٩/ب.

وأما الثاني فلاضافته لحالة منافية للإيقاع أو الوقوع^(١) (كذا: أنت طالق قبل أن أتزوجك أو أمس و) قد (نكحها اليوم).....

المَدْخُولُ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَقَعَرٌ، وَلَوْ كَانَ الْوُقُوعُ بِالْوَصْفِ لَلَّغَا ذِكْرُ الثَّلَاثِ، "نَهْر"^(٢). وَقَيَّدَ بِالْعَدِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: [ب/٢٠٨ق/٣] أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ لَا لَا يَقَعُ فِي قَوْلِهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ الشُّكَّ فِي الْإِيقَاعِ، وَكَذَا: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ، وَكَذَا: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ كَانَ، أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ، أَوْ لَوْلَا؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ، وَالْإِيقَاعُ إِذَا لَحِقَهُ اسْتِثْنَاءٌ أَوْ شَرْطٌ لَمْ يَبْقَ إِيقَاعًا، "بَحْر"^(٣). وَتَمَامُ فُرُوعِ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ. ٤٤١/٢

(قَوْلُهُ: [١٣٢٠٢] حَالَةُ مُنَافِيَةٍ لِلْإِيقَاعِ أَوْ الْوُقُوعِ) نَشَرْتُ مُرْتَبِّ، "ح"^(٤). أَي: لِأَنَّ مَوْتَهُ مُنَافٍ لِلْإِيقَاعِ الطَّلَاقِ مِنْهُ، وَمَوْتُهَا مُنَافٍ لَوُقُوعِهِ عَلَيْهَا.

(قَوْلُهُ: [١٣٢٠٣] كَذَا: أَنْتِ طَالِقٌ إلخ) لِأَنَّهُ أَسْنَدَ الطَّلَاقَ إِلَى حَالَةٍ مَعْهُودَةٍ مُنَافِيَةٍ لِمَالِكِيَّةِ الطَّلَاقِ، فَكَانَ حَاصِلُهُ إِنْكَارُ الطَّلَاقِ فَيُلْغَوُ؛ وَلِأَنَّهُ حِينَ تَعَذَّرَ تَصْحِيحُهُ إِنْشَاءً أَمْكَنَ تَصْحِيحُهُ إِحْبَارًا عَنْ عَدَمِ النِّكَاحِ، أَي: طَالِقٌ أَمْسَ عَنْ قَيْدِ النِّكَاحِ إِذْ لَمْ تُنْكَحِ بَعْدَ، أَوْ عَنْ طَّلَاقٍ كَانَ لَهَا إِنْ كَانَ أَهً، "فَتْح"^(٥). وَقَيَّدَ بِكَوْنِهِ لَمْ يُعْلَقْهُ بِالتَّزْوُجِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عُلِقَ بِهِ كَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ إِذَا تَزَوَّجْتُكَ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا تَزَوَّجْتُكَ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ، فَفِيهِمَا يَقَعُ عِنْدَ التَّزْوُجِ اتِّفَاقًا

(قَوْلُهُ: وَكَذَا أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ إلخ) سَيَذْكُرُ فِي التَّعْلِيلِ: ((أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَعَنُوا لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ مَا أَرْسَلَ الْكَلَامَ إِرْسَالًا، وَكَذَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَوْلَا أَوْ إِلَّا أَوْ إِنْ كَانَ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ)). (قَوْلُهُ: أَوْ عَنْ طَّلَاقٍ كَانَ لَهَا إِنْ كَانَ) عِبَارَةُ الْأَصْلِ: ((أَوْ عَنْ طَّلَاقٍ زَوْجٍ كَانَ لَهَا إِنْ كَانَ)).

(١) فِي "د" وَ"و": ((لِلْوُقُوعِ)).

(٢) "نَهْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ق ٢١٠/أ.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ٣٠٣/٣ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الصَّرِيحِ ق ١٧٩/ب.

(٥) "الْفَتْح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي إِضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَى الرِّمَانِ ٣٧١/٣.

ولو نكحها قبل أمس وقَعَ الآن؛ لأنَّ الإنشاء في الماضي إنشاءً في الحال، ولو قال:

وتلغو القبلية، وإنَّ آخرَ الجزاءِ كانَ تزوجتك فانت طالق قبل أن أتزوجك لم يقع خلافًا لـ"أبي يوسف"؛ لأنَّ الفاءَ رجعت الشرطية، والمعلق بالشرط كالمُنجز عند وجوده، فصار كأنه قال بعد التزوج: أنت طالق قبل أن أتزوجك، وتأماته في "البحر"^(١).

[١٣٢٠٤] (قوله: ولو نكحها قبل أمس إلخ) لم أرَ ما لو نكحها في أمس، ومقتضى قول "الفتح" المذكور آنفًا: ((ولأنه حين تعدر تصحيحه إنشاءً)) إلخ: أنه يقع؛ لأنه لم يتعدر، تأمل. ثم رأيت التصريح بالوقوع في "شرح دُرر البحار"^(٢) حيث قال: ((ولو تزوجها فيه أو قبله تنجز)).

[١٣٢٠٥] (قوله: لأنَّ الإنشاء في الماضي إنشاءً في الحال) لأنه ما أسنده إلى حالة مُناقية، ولا يمكن تصحيحه إخبارًا؛ لكنَّه وعدم قدرته على الإسناد، فكان إنشاءً في الحال، وعلى هذِهِ النكحة حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور بالوقوع، وحكم أكثرهم بعده، وتأماته في "الفتح"^(٣) و"البحر"^(٤) و"النهر"^(٥)، وقدَّمنا^(٦) الكلامَ عليها مُستوفى أوَّلَ الطلاق.

(قوله: وتلغو القبلية إلخ) وذلك أنه في الصورة الثانية: تمَّ الشرط والجزاء فصَحَّ التعليق، ويقول: قبل أن أتزوجك قصد به إبطاله؛ لأنه أثبت وصفًا للجزاء لا يليق به وأنه لا يمكن قلنًا، وفي الصورة الأولى: التعليق المتأخر ناسخ للإضافة قبله، فصار كما لو قال: أنت طالق قبل أن تدخلني الدار إن دخلتها تعلق بدخولها ولغا قوله: قبل أن تدخلني. اهـ "سيندي".

(١) انظر "البحر": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٢٩٢/٣ بتصرف.

(٢) "غرر الأذكار": كتاب الطلاق - ذكر الصريح ق ٢١١/أ بتصرف.

(٣) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣٧١/٣.

(٤) انظر "البحر": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٢٩٤/٣.

(٥) انظر "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٨/ب.

(٦) المقولة [١٢٩٢٤] قوله: ((حتى لو حكم إلخ)).

أَمْسِ وَالْيَوْمَ تَعَدَّدَ، وَبِعَكْسِيهِ اتَّحَدَ، وَقِيلَ: بِعَكْسِيهِ (أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ، أَوْ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي، أَوْ طَلَقْتِكِ وَأَنَا صَيٌّ أَوْ نَائِمٌ) أَوْ بِمَجْنُونٍ وَكَانَ مَعْهُوداً كَانَ لَعَوْاً (بِخِلَافٍ) قَوْلِهِ: (أَنْتَ حُرٌّ قَبْلَ أَنْ أُشْتَرِيكَ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ أَمْسِ وَقَدْ اشْتَرَاهُ الْيَوْمَ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ كَمَا) يَعْتَقُ (لَوْ أَقَرَّ لَعَبْدٌ ثُمَّ اشْتَرَاهُ) لِإِقْرَارِهِ بِمَجْرِيَّتِهِ.

[١٣٢٠٦] (قَوْلُهُ: تَعَدَّدَ) لِأَنَّ الْوَاقِعَ فِي الْيَوْمِ لَا يَكُونُ وَاقِعاً فِي الْأَمْسِ فَاقْتَضَى أُخْرَى، "بِحَرْ" (١) عَنِ "الْحَيْطِ". قَالَ فِي "النَّهْرِ" (٢): ((أَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ الْعِلَّةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْأَمْسِ وَالْيَوْمِ تَأْتِي فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ، فَتَدْبُرُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ عَلَى أَنَّ مُقْتَضَى الْأَصْلِ - أَيِ: الْمُتَقَدِّمِ قَرِيباً - وَقَوْعُ وَاحِدَةٍ فِي الْأَمْسِ وَالْيَوْمِ (٣)؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ بِالْكَائِنِ)) اهـ، تَأَمَّلْ.

[١٣٢٠٧] (قَوْلُهُ: وَقِيلَ بِعَكْسِيهِ) حَرَّمَ بِهِ فِي "الْخَانِيَّة" (٤)، [٢/٢٠٩ق/٣] وَقَالَ فِي "الدَّخِيرَةِ" عَازِياً إِلَى "الْمُنْتَقَى": ((أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسِ وَالْيَوْمَ يَقَعُ وَاحِدَةً، وَفِي عَكْسِيهِ: ثَنَانٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَهَا وَاحِدَةً)) اهـ. قَالَ "ح" (٥): ((وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ؛ لِأَنَّ إِيقَاعَهُ فِي الْأَمْسِ إِيقَاعٌ فِي الْيَوْمِ كَمَا قَالَ "الْمُقَدِّسِيُّ" (٦)).

[١٣٢٠٨] (قَوْلُهُ: وَكَانَ مَعْهُوداً) أَيِ: الْجُنُونُ وَلَوْ بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ عَلَيْهِ.

[١٣٢٠٩] (قَوْلُهُ: كَانَ لَعَوْاً) لِأَنَّ حَاصِلَهُ إِنْكَارُ الطَّلَاقِ كَمَا مَرَّ (٦).

[١٣٢١٠] (قَوْلُهُ: لِإِقْرَارِهِ بِمَجْرِيَّتِهِ) عِلَّةٌ لِلصُّورِ الثَّلَاثِ، "ط" (٧).

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً ٢٩٠/٣.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٨/١ بتصرف.

(٣) فِي "م" (وَالْيَوْمِ)).

(٤) "الخانية": كتاب الطلاق - فصل فِي الْكُنَايَاتِ وَالْمُدْلُولَاتِ ٤٧٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٧٦/١ بتصرف.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٣٢٠٣] قَوْلُهُ: ((كَذَا أَنْتَ طَالِقٌ (إِلْح)).

(٧) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٠/٢.

(أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَمَاتَ قَبْلَ مُضِيِّ شَهْرَيْنِ لَمْ تَطْلُقِي)
 لانتفاء الشرط (وإن مات بعده طَلَّقَتْ مُسْتِنْدًا) لأَوَّلِ المَدَّةِ لا عند الموت (و^(١))
 فائدته: أنه (لا ميراث لها) لأنَّ العِدَّةَ قد تنقضي.....

[١٣٢١١] (قوله: قَبْلَ مَوْتِي) مثله: قَبْلَ مَوْتِكَ، "ط"^(٢).

[١٣٢١٢] (قوله: لانتفاء الشرط) اعترض بأنَّ الموتَ كائناً لا محالةً، فليسَ بِشَرْطٍ ولا في معناه، بل هو مُعْرِفٌ للوقتِ المُضَافِ إِلَيْهِ الطَّلَاقُ؛ وَلِذَا يَقَعُ مُسْتِنْدًا لو ماتَ بعدَ الشَّهْرَيْنِ، بخلافِ القُدُومِ كَمَا سَيَأْتِي^(٣)، وأجاب "الرَّحْمَنِي": ((بأنَّ المراد: لانتفاء شرطِ صحَّةِ الاستناد؛ لأنَّ شرطه وجودُ زمانٍ يَسْتَتِدُّ إِلَيْهِ الوقوعُ قَبْلَ الموتِ، وهو المَدَّةُ المَعْيَنَةُ)) اهـ.

قلت: على أنَّ الشرطَ ليسَ هو الموتُ بل مُضِيُّ شهرينَ بعدَ الحِلْفِ، وهذا مُحْتَمِلُ الوقوعِ وعدمه، فإذا لَمْ يَمْضِ لَمْ يُوَجِّدِ الشرطُ، فإن قيل: يُمكنُ تكميلُ ذلكَ مِنَ الماضي كأنَّتِ طالقٌ أمسٍ قلت: هُنَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَمُوتَ بعدَ شهرينِ، فاعتبرَ حقيقةَ كلامِهِ بخلافِ الأَمْسِ، تأملْ.

[١٣٢١٣] (قوله: مُسْتِنْدًا لأَوَّلِ المَدَّةِ) هَذَا قولُ "الإمام"، وعندهمَا يَقَعُ عِنْدَ الموتِ مُقْتَصِرًا، وقد انتفتَ أهْلِيَةُ الإيقاعِ أو الوقوعِ فَيَلْعُو، فقوله: ((لا عند الموت)) رَدٌّ لِقَوْلِهِمَا، "رحمى".

[١٣٢١٤] (قوله: وفائدته: أنه لا ميراثَ لَهَا إلخ) اعترضه "الشَّرْنِبِلَالِي"^(٤) بِمَا حَاصِلُهُ: ((أَنَّ عَدَمَ ميراثِهَا بِنَاءً عَلَى إِمْكَانِ انْقِضَاءِ العِدَّةِ بِشَهْرَيْنِ ضَعِيفٌ، والصَّحِيحُ الْمُفْتَى بِهِ اقْتِصَارُ العِدَّةِ عِنْدَ "الإمام" عَلَى وَقْتِ الموتِ فَتَرْتُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي "شرح الجامع الكبير"؛ إِذْ لَا يَظْهَرُ الاستنادُ فِي الميراثِ كَمَا فِي الطَّلَاقِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّهَا، وَمَعَ ضَعْفِهِ فَوْجَهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ عِدَّةَ زَوْجَةِ الفَارِّ أَبْعَدَ الأَجَلِينَ، وَبِمُضِيِّ ثَلَاثِ حِيْضٍ فِي شَهْرَيْنِ حَقِيقَةُ لَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا، وَيَبْقَى شَهْرَانِ

(١) فِي "و" بِالْفَاءِ بَدَلَ الْوَاوِ.

(٢) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الصَّرِيحِ ١٢٠/٢.

(٣) الْمُقُولَةُ [١٣٢٢٤] قَوْلُهُ: ((وَقَعَ الطَّلَاقُ مُقْتَصِرًا)).

(٤) "الشَّرْنِبِلَالِي": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ إِيْقَاعِ الطَّلَاقِ ٣٦٤/١ بِتَصْرِفِ (هَامِشِ "الدَّرَرِ وَالْفَرَرِ").

بشهرين بثلاثٍ حيضٍ (قال لها: أنتِ طالق كلَّ يومٍ) أو كلَّ جمعةٍ.....

وعشرته أيامٍ لإتمامِ أبعَدِ الأجلينِ فترتهُ، فكيف تُمنعُ بإمكانِ الثلاثِ في شهرينِ)) اهـ. وأوضحه "الرحمني" بأنَّ الطلاقَ يقعُ عندهُ مُستنداً لأوَّلِ المدَّة، فإنَّ كانَ فيها مريضاً إلى الموتِ فقد تحقَّقَ الفِرَارُ منه، وإلاَّ فكذلك؛ لأنَّه لا يُعلمُ وقوعُ طلاقِهِ إلاَّ بموتهِ وتعلُّقِ حقِّها بماله، ولا يتأتَّى موتهُ بعدَ العِدَّة؛ لأنَّها تحبُّ بالموتِ عندهُ على الصَّحيح؛ لأنَّها لا تُثبتُ [٣/٢٠٩ ب] معَ الشَّكِّ في وجودِ سببِها، وعلى الضَّعيفِ مِنْ أنَّها تستندُ إلى حينِ الوقوعِ فإنَّها تكونُ بأبعدِ الأجلينِ، لا بمجرَّدِ ثلاثِ حيضٍ في شهرينِ، ولو سلَّم فلا بُدَّ مِنْ تحقُّقِ ذلكِ بأنَّ تعرفَ بأنَّها حاضتْ ثلاثاً، لا بمضيِّ الشهرينِ، بل ولا بمضيِّ السَّنةِ والسَّنتينِ، فما ذكره "المصنفُ" تبعاً لـ "الدرر" ^(١) لا ينطبقُ على قواعدِ الفقهِ بوجهٍ، فليُنبَّهْ له)) اهـ.

[١٣٢١٥] (قوله: بشهرينِ بثلاثِ حيضٍ) الباءُ الأولى للتَّعديَّةِ مُتعلِّقةٌ بـ ((تنقضي))، والثَّانيةُ

للمُصاحبةِ في موضعِ الحالِ مِنْ ((شهرينِ))، فافهم.

[١٣٢١٦] (قوله: أنتِ طالق كلَّ يومٍ) قال في "البحر" ^(٢): ((وإذا تفرَّعَ على حَذْفِ ((في))

٤٤٢/٢

وإثباتِها لو قال: أنتِ طالق كلَّ يومٍ تقعُ واحدةٌ عندَ أُمِّينَا الثلاثِ، وقال "زُفَرٌ": تقعُ ثلاثٌ في ثلاثةِ أيَّامٍ، ولو قال: في كلِّ يومٍ طلَّقتْ ثلاثاً في كلِّ يومٍ واحدةٌ إجماعاً كما لو قال: عندَ كلِّ يومٍ، أو كلَّما مضى يومٌ، والفرقُ لنا أنَّ (في) للظرفِ، والزَّمانُ إنَّما هو ظرفٌ مِنْ حيثِ الوقوعِ، فيلزمُ مِنْ كلِّ يومٍ فيه وقوعُ تعدُّدِ الواقعِ، بخلافِ كلِّ يومٍ فيه الاتِّصافُ بالواقعِ، فلو نوى أنْ تطلقَ كلَّ يومٍ تطليقةً أُخرى صحَّحتْ نِيَّتُهُ)) اهـ.

[١٣٢١٧] (قوله: أو كلَّ جُمُعَةٍ) محلُّه ما إذا نوى كلَّ جمعةٍ ^(٣) تمرُّ بأيَّامِها على النَّهرِ، أو

لَمْ تَكُنْ لَهُ يَتَّةٌ، وإنَّ كانتْ يَتَّةً على كلِّ يومٍ جُمُعَةٌ فهي طالقٌ في كلِّ يومٍ جمعةٍ حتَّى تَبَيَّنَ بثلاثِ،

(١) "الدرر": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٤/١ - ٣٦٥.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٨٩/٣.

(٣) من ((عله)) إلى ((جمعة)) ساقط من "الأصل".

أو رأس كل شهر (ولا نَبَّهَ له تقع واحدة) فإن نَوَى^(١) كل يوم، أو قال: في كل يوم، أو مع، أو عند، أو كلما مَضَى يوم يقع ثلاث في أيام ثلاثة، والأصل أنه متى ترك كلمة الظرف اتحد، وإلا تعدد،.....

"ط"^(٢) عَنِ "البحر"^(٣).

وحاصله: إن نَوَى بالجمعة الأسبوع أو أطلق فواحدة، وإن نَوَى اليوم المخصوص فلا ت؛ لوجود الفاصل بين الأيام كما يتضح^(٤) قريباً.

[١٣٢١٨] (قوله: أو رأس كل شهر) الصواب حذف ((رأس))، ففي "الذخيرة" و"الهندية"^(٥) و"التاترخانية"^(٦): ((أنت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثاً في رأس كل شهر واحدة، ولو قال: أنت طالق كل شهر طلقت واحدة؛ لأن في الأول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك الثاني)) اهـ. أي: لأن رأس الشهر أوله، وبين رأس الشهر ورأس الآخر فاصل، فاقضى إيقاع طلقه في أول كل شهر، ونظيره ما مر^(٧) عَنِ "الخانية" في: أنت طالق اليوم وبعد غد، بخلاف قوله: في كل شهر؛ فإن الوقت المضاف إليه الطلاق متصل، فصار بمنزلة وقت واحد، فكان الواقع في أوله واقعاً في كله، ونظيره: أنت طالق اليوم وغداً، هذا ما ظهر لي.

[١٣٢١٩] (قوله: فإن نَوَى كل يوم) أي: نَوَى أن يقع تطلقه في كل يوم أو في كل جمعة أي: أسبوع، وكذا لو نَوَى بالجمعة يوماً المخصوص كما مر^(٨).

[١٣٢٢٠] (قوله: أو قال في كل يوم) لأنه جعل كل يوم ظرفاً للوقوع فيتعدّد الواقع.

(١) في "د" و"و": ((نواه)).

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢١/٢.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٨٩/٣.

(٤) المقولة [١٣٢١٩] قوله: ((فإن نوى كل يوم)).

(٥) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الباب الثاني في إيقاع الطلاق - الفصل الثاني في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣٦٧/١.

(٦) "التاترخانية": كتاب الطلاق - الفصل الحادي عشر في إضافة الطلاق إلى الأوقات ٤٢٢/٣.

(٧) المقولة [١٣١٩٩] قوله: ((اتحد)).

(٨) المقولة [١٣٢١٧] قوله: ((أو كل جمعة)).

وفي "الخلاصة": ((أنت طالق مع كل يوم تطليقة وَقَعَ ثلاثٌ للحال)).
 (قال: أطولكما عُمرًا طالقُ الآنَ لا تطلقُ حتى تموتَ إحداهما فتطلقُ
 الأخرى) لوجودِ شرطِهِ حينئذٍ.
 (قال: أنت طالق قبلَ قُدُومِ زيدٍ بشهرٍ، فقدمَ بعد شهرٍ.....)

[١٣٢٢١] (قوله: وفي "الخلاصة" إلخ) [٣/٢١٠ ق/٢١] كذا وَقَعَ في "البحر" ^(١)، وَبَعَهُ "الشارح"،
 وفيه تحريفٌ بزيادةِ لَفْظَةِ ((يوم))، فإنَّ عبارةَ "الخلاصة" ^(٢): ((أنت طالق مع كلِّ تطليقةٍ)) بدونِ
 لَفْظَةِ ((يوم))، وحينئذٍ فلا يَنَاقِضُ قوله: ((أَوْ مَعَ))، فَافْهَمْ.
 [١٣٢٢٢] (قوله: فَتَطْلُقُ الأُخْرَى) أي: مُسْتِنْدًا عِنْدَهُ، وَمُقْتَصِرًا عِنْدَهُمَا، "فتح" ^(٣). قَالَ
 "المقدسي" ^(٤): ((قُلْتُ: فَيَلْزِمُهُ العُفْرُ لَوْ وَطَّئَهَا بَيْنَهُمَا لَوْ كَانَ بَانًا، وَيُرْاجِعُ لَوْ رَجَعًا، وَلَوْ قَالَ نَظِيرُهُ
 لِأَحَدٍ أَمْنِيهِ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ، فَلْيَتَأَمَّلْ)) اهـ. وَقَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أي: بَيْنَ الحَلْفِ والمَوْتِ.
 [١٣٢٢٣] (قوله: لَوْجُودِ شَرْطِهِ) أي: المعنوي، وَهُوَ طَوْلُ العُمَرِ، وَقَوْلُهُ: (حينئذٍ) أي: حينَ إِذْ
 مَاتَتِ الأُخْرَى قَبْلَهَا، "ط" ^(٥). وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِأَطْوَلِكُمَا عُمَرًا: مَنْ تَأَخَّرَتْ حَيَاتُهَا عَنْ
 حَيَاةِ الأُخْرَى، لَا مَنْ زَادَ عُمَرُهَا مِنْ حِينَ المَوْلِدِ إِلَى حِينَ الوَفَاةِ عَلَى عَمَرِ الأُخْرَى، وَإِلَّا فَقَدْ
 تَكُونُ الَّتِي مَاتَتْ أَوَّلًا أَطْوَلَ عُمَرًا مِنَ الأُخْرَى، كَأَنَّ مَاتَتِ الأَوَّلَى فِي سِنِّ السَّبْعِينَ مَثَلًا، وَكَانَتِ
 الأُخْرَى فِي سِنِّ العَشْرِينَ، فَلَوْ كَانَ المُرَادُ الثَّانِي لَمْ تَطْلُقِ الباقيةُ حَتَّى يَزِيدَ سِنُّهَا عَلَى السَّبْعِينَ، وَكُلُّ
 مِنَ المَعْنَيْنِ مُسْتَعْمَلٌ فِي العُرْفِ، والأَقْرَبُ للمُرَادِ هُنَا تَعْبِيرُ "الفتح" ^(٦) وَغَيْرِهِ بِقَوْلِهِ: ((أَطْوَلِكُمَا

(قوله: أنت طالق مع كلِّ تطليقةٍ إلخ) أي: مع كلِّ تطليقةٍ تطليقةً. اهـ "رحمى".

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣/٢٨٩.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ق ٩٥/١ بتصرف يسير.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣/٣٧٨.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ٢/١٢١.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣/٣٧٨.

وَقَعَ الطَّلَاقُ مُقْتَصِرًا) اعلم أنَّ طريقَ ثبوتِ الأحكامِ أربعة: الانقلاب، والاقتصار^(١)، والاستناد،.....

حياة، فإنَّ المتبادرَ منه مَنْ تأخَّرتْ حياتُها عَنْ حياةِ الأخرى، فكانَ الأوَّلَى لـ "المصنِّفِ" التعبيرُ بِهِ.

مطلب: الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين

[١٣٢٢٤] (قوله: وَقَعَ الطَّلَاقُ مُقْتَصِرًا) وقال "زُفَرٌ": مُسْتِنَدًا، وإنَّ قال: قبلَ موتِ زيدٍ بشهرٍ وَقَعَ مُسْتِنَدًا عندَ "أبي حنيفة"، وقالوا: مُقْتَصِرًا على الموتِ، وفائدةُ الخلافِ تظهَرُ في اعتبارِ العِدَّةِ، فعندَ "أبي حنيفة" تُعْتَبَرُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ، فلو كانَ وَطِئَها في الشَّهْرِ يَصِيرُ مُرَاجِعًا إِنْ كانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، ولو كانَ ثَلَاثًا وَوَطِئَها فِيهِ غَرِمَ العُقْرُ، وعندهما تُعْتَبَرُ العِدَّةُ مِنَ الحَالِ، ولا يَصِيرُ مُرَاجِعًا، ولا يلزمُهُ عُقْرٌ، وقيل: تُعْتَبَرُ العِدَّةُ مِنْ وَقْتِ الموتِ اتِّفَاقًا احتياطًا، ولو ماتَ زيدٌ قَبْلَ تَمَامِ الشَّهْرِ لا تَطْلُقُ لَعَدَمِ شَهْرِ قَبْلَ الموتِ، ولو ماتَ بَعْدَ العِدَّةِ فيما إذا طَلَّقَها في أَثناءِ الشَّهْرِ، ثُمَّ وَضَعَتْ حَمْلَها، أو لَمْ تَكُنْ مدخولًا بها فَلَمْ تَحِبْ عِدَّةٌ لا يَقَعُ لَعَدَمِ الحِلِّ؛ إِذِ الْمُسْتَقْبَلُ يَبْثُ لِلحَالِ ثُمَّ يَسْتِنَدُ، كَذَا في "الجامع الكبير"^(٢) و"الأسرار"، والفرقُ لـ "أبي حنيفة" بَيْنَ القُدومِ والموتِ أَنَّ الموتَ مُعَرَّفٌ، والجَزَاءُ لا يَقْتَصِرُ على المُعَرَّفِ، كَمَا لو قال: إِنْ كانَ زيدٌ في الدَّارِ فَأَنْتِ طالقٌ فَحَرَجَ منها آخِرَ النَّهارِ [٣/٢١٠ ق/ب] طَلَّقَتْ مِنْ حِينَ تَكَلَّمُ، وهذا لأنَّ الموتَ في الابتداءِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الشَّهْرِ فلا يُوجَدُ الوقتُ أصلاً، فأشبهَ سائرَ الشُّرُوطِ في احتمالِ الخطَرِ، فإذا مَضَى شَهْرٌ فَقَدْ عَلِمْنَا بِوُجُودِ شَهْرِ قَبْلَ الموتِ؛ لأنَّ الموتَ كائِنْ لا محالةٍ إِلَّا أنَّ الطَّلَاقَ لا يَقَعُ في الحَالِ؛ لأنَّنا نَحْتَاجُ إلى شَهْرِ يَصِلُ بالموتِ، وأَنَّهُ غَيْرُ ثابتٍ، والموتُ يَعْرِفُهُ، ففارقَ مِنْ هَذَا الوجهِ الشَّرْطَ وأشبهَ الوقتَ في قولِهِ: أَنْتِ طالقٌ قَبْلَ رمضانَ بِشَهْرٍ، فَقُلْنَا بِأَمْرِ بَيْنَ الظُّهُورِ والاقتصارِ وهو الاستنادُ، ولو قال: قَبْلَ رمضانَ بِشَهْرٍ وَقَعَ في شعبانَ اتِّفَاقًا، وتَمَامُهُ في "الفتح"^(٣).

[١٣٢٢٥] (قوله: أَنَّ طريقَ ثبوتِ الحُكْمِ أربعة) المرادُ جنسُ الطَّرِيقِ فَصَحَّ الإخبارُ بقولِهِ:

(١) في "و": ((الانقضاء)) بدل ((الاقتصار)).

(٢) لم نَعثر عليها في نسخة "الجامع الكبير" التي بين أيدينا.

(٣) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣/٣٧٨.

والتبيين.

فالانقلاب: صيرورة ما ليس بعلة علة كالتعليق.

والاقتصار: ثبوت الحكم في الحال.

والاستناد: ثبوته في الحال مستنداً إلى ما قبله.....

((أربعة))، "ط"^(١).

[١٣٢٢٦] (قوله: والتبيين) كذا عبارتهم، فهو مصدر بمعنى التبيين، أي: الظهور.

[١٣٢٢٧] (قوله: كالتعليق) كما في: أنت طالق إن دخلت الدار، فإن: أنت طالق علة لثبوت

حكمه وهو الطلاق، مثل: بعت: علة لثبوت الملك، وأعتقت: علة لثبوت الحرية، لكنه بالتعليق

لم ينعقد علة إلا عند وجود شرطه وهو دخول الدار، وعند الشافعي "يُنعقد علة في الحال،

والتعليق يؤخر نزول حكمه إلى وجود الشرط، وثمره الخلاف في قوله: إن تزوجتك فانت طالق،

فإنه يصح عندنا لانعقاده علة في وقت الملك، لا عنده لعدمه كما بسط في الأصول، فافهم.

[١٣٢٢٨] (قوله: ثبوت الحكم في الحال) كإنشاء البيع والطلاق والعناق وغيرها، "ح"^(٢) عن

"المنح"^(٣).

[١٣٢٢٩] (قوله: والاستناد إلخ) قال في "الأشباه"^(٤): ((وهو دائر بين التبيين والاقتصار،

وذلك كالمضمونات تملك عند أداء الضمان مستنداً إلى وقت وجود السبب، كالنصاب فإنه

تجب الزكاة عند تمام الحول مستنداً إلى وقت وجوده، وكطهارة المستحاضة والمتمم تنقض عند

خروج الوقت ورؤية الماء مستنداً إلى وقت الحدث؛ ولهذا لا يجوز المسح لهما.

(قوله: ولهذا لا يجوز المسح لهما) أي: لأجل استناد انتقاض طهارتهما إلى الحدث السابق، لا إلى خروج

(١) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢١/٢.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٨٠/ب.

(٣) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الصريح ١/ق ١٣٨/أ.

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - الجمع والفرق - الأحكام الأربعة ص ٣٧٢-٣٧٤.

بشرط بقاء المحل كل المدّة، كلزوم الزكاة.....

[١٣٢٣٠] (قوله: بشرط بقاء المحل إلخ) هذا الشرط هو الفارق بين الاستناد والتبيين كما أوضحه "ح" (١) (٢) عن "المنح" (٣)، ومن فروع المسألة ما قالوه: لو قال لأمتي: أنت حرّة قبل موت فلان بشهر، ثم ولدت ولداً، ثم باعتهما، أو لم يبعهما، أو باع [٣/٢١١] الأم فقط، أو بالعكس عتق الولد عنده لا عندهما، وعتقت الأم بالإجماع لو لم يبعها، وهذا؛ لأن عنده لماً استند العتق سرى إلى الولد، وعندهما لا يسري؛ لعدم الاستناد، ولو باعها في وسط الشهر، ثم اشتراها، ثم مات فلان لتمام الشهر فعنده لا تعق؛ لعدم إمكان الاستناد إلى أول الشهر، لزوال الملك في أنائه، وعندهما تعق؛ لأنه مقتصر، وتمام الفروع في "حواشي الأشباه".

الوقت ورؤية الماء لا يجوز إلخ، وفيه بالنسبة لمسألة التيمم نظراً؛ إذ لا أثر لاستناد الانتقاض إلى الحديث السابق؛ إذ لو كان اللبس بعد التيمم لم يوجد شرط المسح، وهو اللبس على طهارة كاملة، ولو كان بعد طهارة الوضوء ثم أحدث فتيمم لعدم الماء ثم وجده يتوضأ ويمسح ما دامت مدّة المسح باقية، ولا أثر لرؤيته له في منعه منه، سواء قلنا: بانتقاض تيممه مقتضراً على وجدانه أو مستنداً للحديث السابق، وحيث لا يستقيم ما قاله "الحموي" في "حواشي الأشباه" من الفن الثالث: ((من أن صورته: أنه توضأ ولبس الخف على طهارة كاملة، ثم أحدث ولم يجد الماء فتيمم، ثم وجده فانتقضت مستنداً إلى الحديث السابق فليس له أن يتوضأ ويمسح عليهما)) اهـ، وإن تبعه "البغلي"، نعم قد يصور كلام "الأشباه" بما لو توضأ ولبس خفيه، ثم اجتب ولم يجد ماء فتيمم، ثم وجده ماء يكفي للوضوء فإنه يتوضأ به، ولا يمسح؛ لحلول الجنابة القدم وانتقاض طهارة رجله بوجدان الماء مستنداً إلى الجنابة السابقة.

(قوله: لو قال لأمتي: أنت حرّة قبل موت فلان بشهر، ثم ولدت إلخ) عبارة "البغلي": ((فقيماً إذا باعها لا عتق لأحدهما؛ لعدم المحلّية، وإن لم يبعهما أو باع الأم دون الولد عتق الولد عند "أبي حنيفة"، لا عندهما، وعتقت الأم بإجماع لو لم يبعها، وهذا؛ لأن عنده لماً استند العتق سرى إلى الولد إلخ)).

(١) ("ح") ساقطة من "ب" و"م".

(٢) "ح": كتاب الطلاق ق ١٨٠/ب.

(٣) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الصريح ١/ق ١٣٨/أ.

حين الحول مُستنداً لوجود النّصاب.

والقّبين: أن يظهرَ في الحال تقدّم الحكم كقوله: إن كان زيدٌ في الدّار فأنّت طالق، وتبيّن في الغد وجوده فيها تطلّق من حين القول، فتعدّ منه.
(أنت طالق ما لم أطلقك، أو متى لم أطلقك، أو متى ما لم أطلقك وسكت طلّقت) للحال بسكوته.....

[١٣٢٣١] (قوله: حين الحول) أي: حين تمامه.

[١٣٢٣٢] (قوله: مُستنداً لوجود النّصاب) أي: في أوّل الحول بشرط وجود النّصاب كُلّ المدّة، قال "ط"^(١): ((والمراد أن لا يُعَدَم كُلُّهُ في الأثناء؛ لأنّه إذا عَدِمَ جميعه ثم ملك نصاباً آخر ولو بعد الأوّل بساعةٍ اعتبرَ حوْلٌ مُستأنَفٌ)).

[١٣٢٣٣] (قوله: تطلّق من حين القول) أي: بلا اشتراط بقاء المحلّ، حتّى لو حاضّت بعد القول ثلاثاً، ثم طلقها ثلاثاً، ثم ظهر أنّه كان في الدّار لا تقع الثلاث؛ لأنّه تبيّن وقوع الأوّل، وأنّ إيقاع الثاني كان بعد انقضاء العِدّة كما في "المنح"^(٢) عن "الأكمل".

[١٣٢٣٤] (قوله: فتعدّ منه) أي: من حين القول.

[١٣٢٣٥] (قوله: وسكت) مُحَرَّرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي^(٣): ((وفي قوله: أنت طالق ما لم أطلقك أنت

طالق)).

[١٣٢٣٦] (قوله: طلّقت للحال) وكذا لو قال: أنت طالق زمان لم أطلقك أو حيث لم أطلقك أو يوم لم أطلقك؛ لأنّه أضاف الطلاق إلى زمان أو مكان خالٍ عن طلاقها، وبمحرّر سكوته وجِدَ المضاف إليه فيقع (وما) وإن كانت مصدريةً إلا أنّها تأتي نابعة عن ظرف الزمان، ومنه: ﴿مَادُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم - ٣١]، وهي وإن استعملت للشرط إلا أنّ الوضع للوقت؛

(١) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢١/٢.

(٢) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الصريح ١/١٣٨.

(٣) ص ٢٢ - "در".

(وفي: إن لم أطلقك لا) تطلق بالسكوت، بل يمتد النكاح (حتى يموت أحدهما^(١)) قبله أي: قبل تطليقه، فتطلق قبل^(٢) الموت لتحقق الشرط،.....

لأن التطبيق استدعى الوقت لا محالة، فرجحت جهة الوقت، وعامه في "النهر"^(٣)، وفيه: ((ثم لا يخفى أن الفرق بين البر والحنث لا يظهر له أثر في: أنت طالق ما لم أطلقك ونحوه، ومن ثم قيد بعض المتأخرين موضوع المسألة بقوله: ثلاثاً، وهو الأولى، نعم لو قال: كلما لم أطلقك فأنت طالق وقع الثلاث متتابعات، ولذا لو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة لا غير)) اهـ.

[١٣٢٣٧] (قوله: وفي: إن لم أطلقك ذكرهم^(٤) ((إن)) و((إذا)) هنا بالتبعية، وإلا فالمناسب لهما باب التعليق، "ط"^(٥) عن "البحر"^(٥)).

[١٣٢٣٨] (قوله: لا تطلق بالسكوت إلخ) لأن شرط البر تطبيقه إياها في المستقبل، وهو ممكن في كل وقت يأتي ما لم يموت أحدهما، فيتحقق [ب/٢١١ق/٣] شرط الحنث، وهو عدم التطبيق، وهذا عند عدم النية أو دلالة الفور كما يأتي^(٦) في ((إذا)).

[١٣٢٣٩] (قوله: حتى يموت أحدهما) أشار به إلى أن موته كموتها، وهو الصحيح خلافاً لرواية النوادر، بخلاف قوله: إن لم أذخل الدار فأنت طالق، حيث يقع بموتها؛ لأنه بعد موتها يمكنه الدخول، فلا يتحقق اليأس بموتها فلا يقع، أما الطلاق فإنه يتحقق اليأس عنه بموتها، "فتح"^(٧).

[١٣٢٤٠] (قوله: لتحقق الشرط) أي: شرط الحنث، أمّا في موته فظاهراً، وأمّا في موتها فلتحقق اليأس عنه، قال في "الفتح"^(٨): ((وإذا حكمنا بوقوعه قبل موتها لا يرثها الزوج؛

(١) في "ط": ((أحدهما)).

(٢) في "ب" ((قبيل)).

(٣) انظر "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٨/ب.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٢/٢.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٩٤/٣.

(٦) ص ٢٢٣ - "در".

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣٧٣/٣.

(٨) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣٧٣/٣.

ويكونُ فارًّا.

(وإذا ما، وإذا بلا نيةٍ مثلُ إنَّ عنده، و) مثلُ (متى عندهما) وقد مرَّ^(١) حكمهما..

لأنَّها بانت قبل الموت، فلم تبقَ بينهما زوجيةٌ حالة الموت، وإنَّما حكمنا بالبينونة وإن كان المعلق صريحاً؛ لانتفاء العدة كغير المدخولِ بها؛ لأنَّ الفرض أنَّ الوقوعَ في آخرِ جزءٍ لا يتجزأ، فلم يَلِهْ إلا الموت، وبه تبيَّن)، قال في "البحر"^(٢): ((وقد ظهر أنَّ عدمَ إرثِهِ منها مُطلق، سواء كانت مدخولاً بها أو لا، ثلاثاً أو واحدة، وبه ظهر أنَّ تقييدَ "الزَّيلعي"^(٣) عدمَهُ بعدمِ الدُّخولِ أو الثلاثِ غيرُ صحيح)) اهـ. ومثله في "النهر"^(٤).

[١٣٢٤١] (قوله: ويكونُ فارًّا) أي: إذا كان هو الميت؛ لوقوع طلاقِهِ في حال إشرافِهِ على الموت، ويأتي^(٥) في باب طلاقِ المريضِ: لو علَّقَ الطلاقَ في صحبِهِ وحيث مريضاً كان فارًّا، وهذا منه، "رحمته". فإن كانت مدخولاً بها ورثته بحكم الفِرارِ وإن كان الطلاقُ ثلاثاً، وإلا لا ترثه، "بجر"^(٦).

[١٣٢٤٧] (قوله: مثلُ إنَّ عنده إلخ) أي: فلا تطلقُ عنده ما لم يمت أحدهما، وتطلقُ عندهما للحالِ بسكوتِهِ.

والخاصُّ: أنَّ (إذا) عنده هنا حرفٌ لمجردِ الشرط؛ لأنَّها تستعملُ ظرفاً وحرفاً، فلا يقع الطلاقُ للحالِ بالشكِّ، وهذا قولُ بعضِ النحاة كما في "المغني"^(٧)، لكن ذكر أنَّ جمهورهم على أنَّها متضمنةٌ معنى الشرط، ولا تخرجُ عن الظرفية، قال في "البحر"^(٨): ((وهو مرجَّح لقولِهِما هنا،

(١) ص ٢٢١-٢٢٢ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٩٥/٣.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الطلاق ٢٠٦/٢.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ١/٢٠٩.

(٥) ص ٦٠٣ - "در".

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٩٥/٣.

(٧) "مغني اللبيب": الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها (إذا - إذا) ص ١٢٩-١٢٩.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٩٥/٣.

(وإن نوى الوقت أو الشرط اعتبرت) نيته اتفاقاً ما لم^(١) تقم قرينة الفور.....

وقد رجّحه في "فتح القدير"^(٢).

[١٣٢٤٣] (قوله: وإن نوى الوقت أو الشرط إلخ) قال في "البحر"^(٣): ((وقيدنا بعدم النية؛ لأنه لو نوى به (إذا) معنى ((متى)) صدق اتفاقاً قضاءً وديانةً لتشديده على نفسه، وكذا إذا نوى به (إذا) معنى ((إن)) على قولهما، وينبغي أن يصدق عندهما ديانة فقط؛ لأنها عندهما ظاهرة في الظرفية، والشرطية احتمالاً، فلا يصدقها [١/٢١٢/٣] القاضي)) اهـ. والبحث أصله لصاحب "الفتح"^(٤)، وانظر لو نوى به ((إن)) الفور هل يصح؟ الظاهر نعم؛ كما لو قامت قرينة عليه.

[١٣٢٤٤] (قوله: ما لم تقم قرينة الفور) وهي قد تكون لفظية، وقد تكون معنوية، فمن الأول: طلقني طلقني، فقال: إن لم أطلقك فانت كذا كان على الفور كما في "القنية"^(٥)، ومن الثاني: ما لو طلب جماعها فأتت، فقال: إن لم تدخلي البيت فأتت كذا فدخلته بعدما سكنت شهوته طلقت، والبول لا يقطعه، وينبغي أن يكون الطيب وخوّه وكل ما كان من دواعي الجماع كذلك، وفي الصلاة خلاف، "نهر"^(٦). أي: إذا خافت خروج وقتها، قال: "الحسن": لا تقطع الفور، وبه يفتى، وقال "نصير"^(٧): تقطع، وستأتي^(٨) مسائل الفور في آخر باب اليمين على الدخول والخروج إن شاء الله تعالى، "بحر"^(٩). وفي المثاليين دلالة على اعتبار قرينة الفور في: ((إن)) وإن كانت لمحض الشرط اتفاقاً.

(١) عبارة "و": ((حيث ما لم)).

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣٧٤-٣٧٥.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٩٦/٣.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣٧٤/٣.

(٥) لم نعر عليها في نسخة "القنية" التي بين أيدينا.

(٦) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٩/٢.

(٧) هو أبو بكر نصير بن يحيى، البلخي، وتقدمت ترجمته ٦٤٦/١.

(٨) المقولة [١٧٥٩٥] قوله: ((فورا)).

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٩٦/٣ بتصرف.

فعلى الفور (وفي) قوله: (أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق مع الوصل) بقوله: ما لم أطلقك (طلقت بـ) المنجزة (الأخيرة) فقط استحساناً.
(فرغ) قال: إن لم أطلقك اليوم ثلاثاً فأنت طالق ثلاثاً فحيلته أن يطلقها على ألف ولا تقبل المرأة، فإن مضى اليوم لا تطلق، به يُفتى، "خاتية"^(١)؛

[١٣٢٤٥] (قوله: فعلى الفور) جواب شرطٍ مُقَدَّر، أي: فإن قامت قرينة الفور فتطلق على الفور، "ط"^(٢).

[١٣٢٤٦] (قوله: مع الوصل)^(٣) فلو كان مفصلاً وَقَعَ المنجز والمعلق، "بحر"^(٤).
[١٣٢٤٧] (قوله: فقط) أي: دون المعلقة، وفائدة وقوع المنجزة دون المعلقة أن المعلق لو كان^(٥) ثلاثاً وقعت واحدة بالمنجزة فقط، "بحر"^(٦).

قلت: بل تظهر فائدته وإن كان المعلق واحدة؛ حيث لم تقع المعلقة أيضاً، بل هذه فائدة تنجيز الواحدة موصلاً، فإنه لولا إيقاعه الواحدة موصلاً لَوَقَعَ الثلاث المعلقة، أما لو كان المعلق واحدة فلا فرق بين تنجيز الواحدة وعدمه إلا على قول "زفر" الآتي^(٧)، فافهم.
[١٣٢٤٨] (قوله: استحساناً) والقياس أن يقع المضاف والمنجز جميعاً إن كانت مدحولاً بهاً، وإلا وقع المضاف وحده وهو قول "زفر"؛ لأنه وجد زمان لم يطلقها فيه وإن قل، وهو زمان قوله: أنت طالق قبل أن يفرغ منه.

(١) "الخاتية": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٧٤/١ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٣/٢.

(٣) هذه المقولة ساقطة من "الأصل".

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٩٨/٣.

(٥) ((أن المعلق لو كان)) ساقط من "الأصل".

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٩٨/٣.

(٧) في المقولة الآتية.

لأنَّ التَّطْلِيقَ الْمُقَيَّدَ يدخلُ تحتَ المطلقِ.

(أنت طالقٌ يومَ أتزوَّجُكِ، فنكحَها ليلاً حَتَّى بخلافِ الأمرِ باليدِ) أي: أمركُ بيدِكَ يومَ يَقدُمُ زيدٌ، فقديمٌ ليلاً لم تتخيَّرْ، ولو نهاراً بقي للغروب، والأصلُ أنَّ اليومَ

وجهُ الاستحسان أنَ زمانَ البرِّ مُستثنى بدلالةِ حالِ الحالِفة؛ لأنَّ مقصودَهُ باليمينِ البرِّ، ولا يُمكنُ إلَّا بمَعْلَى هَذَا الْقَدَرِ مُسْتثنى، وتَمَامُهُ في "الفتح" ^(١).

[١٣٢٤٩] (قوله: لأنَّ التَّطْلِيقَ الْمُقَيَّدَ) أي: بقوله: على ألفٍ يدخلُ تحتَ المطلقِ، أي: الذي في قوله: إنَّ لَمْ أَطْلُقْكِ، فإنه صادقٌ بالمقيدِ وغيرِهِ، فإذا وَجَدَ التَّطْلِيقَ ولو مُقَيِّداً انعدمَ شرطُ الحِنْثِ وهو عدمُ التَّطْلِيقِ.

[١٣٢٥٠] (قوله: والأصلُ أنَّ اليومَ إلخ) قَيَّدَ باليومِ؛ لأنَّ الليلَ لا يُستعملُ لمطلقٍ [٣/٢١٢ب/الوقتِ، بل هو اسمٌ لسَوَادِ الليلِ وضِعاً وغُرْفاً، فلو قال: إن دخلتُ ليلاً لَمْ تطلقِ إن دخلتُ نهاراً، أمَّا لفظُ اليومِ فيُطلقُ على بَيَاضِ النَّهَارِ حقيقةً اتِّفاقاً، قيل: وعلى مُطلقِ الوقتِ حقيقةً أيضاً، فيكونُ مشترَكاً، وقيل: مجازاً وهو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الجَازَ أَوْلَى مِنَ الاشتراكِ، أي: لعدمِ احتياجِهِ إلى تَكَرُّرِ الوَضْعِ، والمشهورُ أنَّ اليومَ مِنْ طُلُوعِ الفجرِ إلى غروبِ الشَّمْسِ، والنَّهارَ مِنْ طُلُوعِهَا إلى غُرُوبِهَا، ولو نَوَى باليومِ بَيَاضَ النَّهَارِ صُدِّقَ قضاءً؛ لأنَّهُ نَوَى حقيقةً كلامِهِ، فُيَصَدَّقُ وإن كَانَ فِيهِ تَخْفِيفٌ على نَفْسِهِ، ذَكَرَهُ "الزَّيْلَعِيُّ" ^(٢). ثُمَّ اليومُ إِنَّمَا يَكُونُ لمُطلقِ الوقتِ فيما لا يَمْتَدُّ إِذَا كَانَ مُنْكَراً، فلو عَرَّفَ بِ(أل) الَّتِي لِلْعَهْدِ الحَضُورِيِّ مِثْلَ: لا أَكَلَمُكَ اليومَ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِبَيَاضِ النَّهَارِ، وتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٣)، وما فِي "النَّهْرِ" ^(٤) - مِنْ أَنَّهُ لو خَرَجَ الْفَرَعُ الْمَذْكُورُ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مِمَّا يَمْتَدُّ لاسْتغْنَى عَنِ هَذَا التَّقْيِيدِ - فِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ يَقْتَضِي دُخُولَ اللَّيْلِ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْكَلَامَ لا يَمْتَدُّ، مَعَ أَنَّ اليومَ

(١) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣/٣٧٦.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٢/٢٠٧ - ٢٠٨.

(٣) انظر "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣/٢٩٩.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢٠٩/ب، بتصرف.

متى قَرَنَ بفعلٍ^(١) مُمتدٍّ^(٢) يَسْتَوْعِبُ المَدَّةَ يُرَادُ به النَّهَارُ كَالأَمْرِ بِالْيَدِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ جَعْلُهُ بِيَدِهَا يَوْمًا أَوْ شَهْرًا، أَوْ متى قَرَنَ بفعلٍ لَا يَسْتَوْعِبُهَا يُرَادُ به مطلقُ الوقتِ....

مُعَرَّفَ بِالْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ، فَكَيْفَ يَكُونُ لغيرِهِ؟ فَالْحَقُّ مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣)، نَعَمْ قَدْ يَدْخُلُ اللَّيْلُ إِذَا اقْتَرَنَ الْمُعَرَّفُ بِمَا يَدْخُلُهُ، كَمَا فِي: أَمْرُكَ بِيَدِكَ الْيَوْمَ وَغَدًا، فَفِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ"^(٤): دَخَلَتْ فِيهِ اللَّيْلَةُ. قَالَ فِي "التَّلْوِيحِ"^(٥): ((وَلَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ الْيَوْمَ مُطْلَقُ الْوَقْتِ، بَلْ عَلَى أَنَّهُ مَمْنَزَلَةٌ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ يَوْمِينَ، وَفِي مِثْلِهِ يَسْتَشْبَعُ اسْمُ الْيَوْمِ اللَّيْلَةَ، بِخِلَافِ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ الْيَوْمَ وَبَعْدَ غَدٍ، فَإِنَّ الْيَوْمَ الْمُنْفَرِدَ لَا يَسْتَشْبَعُ مَا يَلِيزُهُ مِنَ اللَّيْلِ)) اهـ.

مطلب في قولهم: اليوم متى قرن بفعل ممتد

[١٣٢٥١] (قوله: متى قَرَنَ بفعلٍ مُمتدٍّ إلخ) المراد بِالْمُتَمَدِّ مَا يَصِحُّ ضَرْبُ المَدَّةِ لَهُ كَالسَّيْرِ وَالرُّكُوبِ وَالصَّوْمِ وَتَغْيِيرِ الْمَرَاةِ وَتَقْوِيضِ الطَّلَاقِ، وَبِمَا لَا يَمْتَدُّ عَكْسُهُ كَالطَّلَاقِ وَالتَّرَوُّجِ وَالكَلَامِ وَالعِتَاقِ وَالدُّخُولِ وَالخُرُوجِ، "بَحْر"^(٦). يُقَالُ: لَيْسَتْ الثُّوبُ يَوْمِينَ وَرَكِبْتَ الْفَرَسَ يَوْمًا، بِخِلَافِ: قَدِمْتُ يَوْمِينَ وَدَخَلْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، "تَلْوِيح"^(٧). وَذَكَرَ بَعْضُ مُحَشِّهِ أَنَّ الْمَرَادَ بِامْتِنَادِ اللَّبْسِ وَالرُّكُوبِ امْتِنَادًا بِقَائِمِهِمَا بِجَازٍ، وَالْقَرِينَةُ التَّقْيِيدُ بِالْيَوْمِ لَا أَصْلُهُمَا، أَيْ: لِأَنَّ حَقِيقَةَ الرُّكُوبِ الْحَرَكَةَ الَّتِي يَصِيرُ بِهَا فَوْقَ الدَّابَّةِ، وَاللَّبْسُ جَعْلُ الثُّوبِ عَلَى بَدَنِهِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُتَمَدٍّ، وَأَشَارَ "الشَّارِحُ"

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَوْلُهُ: مَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةُ الْفُورِ، زَادَ هَذَا الْقَيْدَ فِي "الْمَبْتَنَى" بِالْمَعْجَمَةِ فَقَالَ: ((لَوْ قَالَ لَهَا: إِنْ لَمْ تَغْيِرْبَنِي بِكَذَا فَانْتَ طَائِقٌ، فَهُوَ عَلَى الْأَبَدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَا يَدُلُّ عَلَى الْفُورِ. وَاسْتَحْسَنَهُ فِي "الْفَتْحِ"، كَذَا فِي "الْبَحْرِ". وَفِي "النَّهْرِ" (الدَّلَالَةُ قَدْ تَكُونُ لَفْظِيَّةً...)). ق ١٨٠/ب.

(٢) ((مُتَمَدٍّ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "و".

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْلُ: أَنْتَ طَائِقٌ غَدًا إلخ ٢٩٩/٣ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "الْجَامِعُ الصَّغِيرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْكُنَايَاتِ ص ٢٠٧-.

(٥) "التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ": التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ بِاعْتِبَارِ وَضْعِ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى - فَصْلُ فِي أَنْوَاعِ عِلَاقَاتِ الْجَازِ ٩١/١.

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْلُ: أَنْتَ طَائِقٌ غَدًا إلخ ٢٩٨/٣.

(٧) "التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ": التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ بِاعْتِبَارِ وَضْعِ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى - فَصْلُ فِي أَنْوَاعِ عِلَاقَاتِ الْجَازِ ٨٩/١.

بقوله: [٣/٢١٣] (يُسْتَوْعَبُ الْمُدَّةُ) إلى ما في "شرح الوقاية"^(١): ((مِنْ أَنَّ الْمَرَادَ امْتِدَادُ يُمَكِّنُ أَنَّ يَسْتَوْعَبُ النَّهَارَ لَا مُطْلَقُ الْاِمْتِدَادِ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّكَلُّمَ مِنْ قَبِيلِ غَيْرِ الْمَمْتَدِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَمْتَدُّ زَمَانًا طَوِيلًا، لَكِنْ لَا يَحِثُّ يَسْتَوْعَبُ النَّهَارَ)) اهـ. وَجَزَمَ فِي "الْهُدَايَةِ"^(٢) بِأَنَّ التَّكَلُّمَ غَيْرُ مَمْتَدٍّ، وَقَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((إِنَّهُ الْحَقُّ))، وَجَزَمَ "الْهِنْدِيُّ"^(٤) فِي "شرح المغني" بِأَنَّهُ مَمْتَدٌّ، وَجَعَلَ مَا فِي "الْهُدَايَةِ" ظَنًّا لِبَعْضِ الْمَشَايِخِ، وَرَجَّحَهُ أَيْضًا فِي "الْفَتْحِ"^(٥)، وَعَلَيْهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْيِيدِ الْاِمْتِدَادِ بِنَهَارٍ، بَلْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ كَمَا حَقَّقَهُ صَاحِبُ "النَّهْرِ"^(٦) وَ"الْمُقَدَّسِيُّ"^(٧)، وَيُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ "التَّلْوِيحِ"^(٨): ((مَا يَصِحُّ ضَرْبُ الْمُدَّةِ لَهُ))، تَأْمَلُ. وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: ((كَالْأَمْرِ بِالْيَدِّ)) إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْفِعْلِ الْمَمْتَدِّ الْمَظْرُوفِ، أَيْ: الْعَامِلُ فِي الْيَوْمِ، لَا الَّذِي أُضْيِفَ إِلَيْهِ الْيَوْمُ؛ فَإِنَّهُ لَا غَيْرَةَ بِامْتِدَادِهِ وَعَدَمِهِ^(٩) عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَظْرُوفًا أَيْضًا لَكُنْهُ ذِكْرٌ لِتَعْيِينِ الظَّرْفِ، وَالْمَقْصُودُ بِذِكْرِ الظَّرْفِ إِنَّمَا هُوَ إِفَادَةُ وَقُوعِ الْعَامِلِ فِيهِ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الصُّورَ أَرْبَعَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَمَظْرُوفُ الْيَوْمِ مِمَّا يَمْتَدُّ كَأَمْرُكَ بِإِلَافَةِ يَوْمٍ يَرْكَبُ زَيْدٌ، وَقَدْ يَكُونَانِ مِنْ غَيْرِ الْمَمْتَدِّ كَأَنْتَ طَالِقٌ يَوْمَ يَقْدُمُ زَيْدٌ، وَفِي هَذَيْنِ لَا فَرْقَ بَيْنَ اعْتِبَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوِ الْمَظْرُوفِ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَظْرُوفُ مَمْتَدًّا وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ غَيْرَ مَمْتَدٍّ كَأَمْرُكَ

(١) "شرح الوقاية": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ١٩٣/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٢) "الهداية": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٢٣٦/١ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٩٨/٣.

(٤) من ((في "الهداية")) إلى ((وجزم)) ساقط من "الأصل".

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٣٧٧/٣.

(٦) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٠٩/ب.

(٧) "التلويح على التوضيح": التقسيم الأول باعتبار وضع اللفظ للمعنى - فصل في أنواع علاقات المجاز ٨٩/١.

(٨) في "د" زيادة: ((كما نبه عليه في "المنح" وغيره، "ج" (")). ق ١٨٠/ب.

كإيقاع الطلاق، فإنه لو قال: طَلَّقْتُكِ شهراً كان ذكرُ المدَّةِ لغواً، وتطلَّقَ للحال...

بيدك يومَ يقدُّمُ زيدٌ، أو بالعكس كانت حرَّ يومَ يركبُ زيدٌ، وفي هذين يظهر الفرق، واتَّفَقُوا فهما على اعتبار المظروف، فإذا قَدِمَ زيدٌ أو رَكِبَ ليلاً لا يكون الأمرُ بيدها ولا يعتقُ العبدُ^(١) اتِّفاقاً، ووقَّعَ في كلام بعضهم أنَّ المُعْتَبَرِ المضافُ إليه، لكنَّهُ لَمْ يَعتَبِرْهُ في هَذينِ بل اعتبرهُ في الأولين، وقد علمتُ أَنَّهُ لا فرقَ فيهِمَا بين اعتبارِ المضافِ إليه أو المظروفِ، فعلى هذا لا خلافَ في الحقيقةِ كَمَا في "الكشف"^(٢) و"التلويح"^(٣) وغيرهما، وبه يُردُّ على مَنْ حَكَّى الخلافَ، وعلى ما في "الزَّيْلَعِي"^(٤) و"شرح الوقاية"^(٥) مِنْ ترجيحِ اعتبارِ الممتدِّ منهما كَمَا في "البحر"^(٦).

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ ما ذَكَرَ مِنَ الْأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالْخُلُوعِ مِنَ الْمَوَانِعِ، فَلَا تَمْتَنِعُ مَخَالَفَتُهُ لِلْقَرْنَةِ، فَكثيراً ما يمتدُّ الفعلُ معَ كَوْنِ الْيَوْمِ لِمَطْلَقِ الْوَقْتِ، مِثْل: ارْكَبُوا يَوْمَ يَأْتِيكُمْ الْعَدُوُّ، وَأَحْسِنُوا الظَّنَّ بِاللَّهِ يَوْمَ يَأْتِيكُمْ الْمَوْتُ، وبالعكس، مِثْل: أَنْتَ طَلَّقْتَ يَوْمَ يَصُومُ زَيْدٌ، وَأَنْتَ حَرٌّ يَوْمَ تُكْسَفُ الشَّمْسُ، أَفَادَهُ في "التلويح"^(٧). [٣/٢١٣ق/ب]

(١٣٢٥٢)، (قوله: كإيقاع الطلاق) أشارَ به إلى أَنَّ قَوْلَهُمْ: الطَّلَاقُ مِمَّا لَا يَمْتَدُّ الْمُرَادُ بِهِ إِيقَاعُهُ لَا كَوْنُ الْمَرْأَةِ طَالِقًا؛ لِأَنَّهُ يَمْتَدُّ بَلْ هُوَ أَمْرٌ مُسْتَمِرٌّ لَا فَائِدَةَ فِي تَعْلِيلِ الظَّرْفِ بِهِ كَمَا أَفَادَهُ "صدرُ الشَّريعة"^(٨).

(قوله: ولا يعتقُ العبدُ إلخ) حقه: حذف لا.

(١) في هامش "م": (قوله: لا يكون الأمرُ بيدها ولا يعتقُ العبدُ إلخ) لعلَّ الصواب إسقاطُ لا فيهما، تأمل (هـ).

(٢) "كشف الأسرار": باب أحكام الحقيقة والمجاز والصريح والكناية ٩٧/٢-٩٨.

(٣) "التلويح على التوضيح": التقسيم الأول باعتبار وضع اللفظ للمعنى - فصل في أنواع علاقات المجاز ٨٩/١.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٢٠٧/٢.

(٥) "شرح الوقاية": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ١٩٣/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٢٩٩/٣.

(٧) انظر "التلويح على التوضيح": التقسيم الأول باعتبار وضع اللفظ للمعنى - فصل في أنواع علاقات المجاز ٩٠/١.

(٨) انظر "التلويح على التوضيح": التقسيم الأول باعتبار وضع اللفظ للمعنى - فصل في أنواع علاقات المجاز ٩٠/١.

(أنا منك طالق) أو بريء (ليس بشيء ولو نوى) به الطلاق.
(وتبين في البائن والحرام) أي: أنا منك بائن، أو أنا عليك حرام إن نوى؛
لأن الإبانة لإزالة الوصلة، والتحریم لإزالة الحل،.....

والحاصل: أن المراد إنشاء الطلاق وهو لا يمتد، بل ينقضي بمجرد صدوره، لا أثره وهو كونها طالقاً.

[١٣٢٥٣] (قوله: أو بريء) بخلاف: أنت بريء؛ فإنه يقع به البائن كما يأتي في الكنايات،
أفاده "ح" ^(١).

[١٣٢٥٤] (قوله: ليس بشيء) لأن حلية الطلاق قائمة بها لا به، فالإضافة إليه إضافة إلى
غير حله فيلغو، "نهر" ^(٢). ولهذا لو ملكها الطلاق فطلقته لا يقع، "بحر" ^(٣).

[١٣٢٥٥] (قوله: أو أنا عليك حرام) الأولى: (وأنا) بالواو كما في بعض النسخ.

[١٣٢٥٦] (قوله: لأن الإبانة) أي: لفظها موضوع لإزالة وصلة النكاح: من البين ^(٤)،

(قول "الشارح": أو بريء) وذلك أنه يقال: برئ زيد من دينه براءة من باب تعب: سقط عنه
طلبه، فقوله: أنا منك بريء، أي: ساقط مالك علي من حق، وهو النكاح، وليس حق النكاح عليه بل
له، فبريء ك: طالق، لا يقع به وإن نوى، بخلاف: أنت بريء، فإنه يحتمل إسقاط حق النكاح وغيره
كالدَّين، فصحت فيه نية أحد محتملتيه. اهـ من "السندي".

(قوله: الأولى: وأنا، بالواو إلخ) لعل الأولى: ما فعله الشارح إشارة إلى أن المراد من قول
"المصنف": ((وتبين في البائن والحرام)) أنها تبين بأحدهما.

(١) "ح": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ١٨١ / بإيضاح من ابن عابدين.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: يعني في إضافة الطلاق إلى الزمان ق ٢٠٩/ب.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣/٣٠٣.

(٤) في النسخ جميعها: (البون)، وما أثبتناه هو الصواب، قال في "المصباح": ((البين: من الأضداد، يُطلق على
الوصل وعلى الفرقة))، ومثله في "اللسان" و"القاموس"، أما البون فقال في "المصباح": ((البون: الفصل
والزينة، وهو مصدر بأنه يؤنّه بوناً، إذا فضله))، ومثله في "اللسان" و"القاموس".

وهما مُشتركان، فتصحُّ الإضافةُ إليه، حتَّى لو لم يُقَلْ: منك أو عليك لم يَقَعْ، بخلاف: أنتِ بائِنٌ أو حرامٌ، حيث يقع إذا^(١) نَوَى.....

وهو الفصل، وكذا يُقال في التحريم.

[١٣٢٥٧] (قوله: وهما مُشتركان) بفتح الرَّاءِ مَبْنًى للمجهول، أي: الوُصْلَةُ والتَّحْرِيمُ مُشتركانِ

بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، أو بكسرها مَبْنًى للمعلوم، أي: الزَّوْجَانِ مُشتركانِ في الوُصْلَةِ والتَّحْرِيمِ.

[١٣٢٥٨] (قوله: حتَّى لو لم يَقُلْ إلخ) أي: بأن قال: أنا بائِنٌ أو أنا حرامٌ، ثُمَّ الأوَّلَى أَنْ

يقول: ولو لم يَقُلْ؛ لِأَنَّهُ مَحْزَرُ التَّقْيِيدِ بِ(منك) و(عليك) كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢)، "ط"^(٣). وَيُوجَدُ فِي

بعض^(٤) النُّسخ: (ولو لمْ يَدُونْ (حتَّى)).

[١٣٢٥٩] (قوله: لَمْ يَقَعْ بخلافِ إلخ) قالَ فِي "التَّبْيِينِ"^(٥): ((والفرقُ أَنَّ البَيِّنَةَ أو الحَرَامَ إِذَا

كَانَ مُضَافًا إِلَيْهَا تَعَيَّنَ لِإِزَالَةِ مَا يَبْتَهِمَا مِنَ الوُصْلَةِ وَالْحِلِّ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ لَا تَعَيَّنَ؛ لَجَوَازِ أَنْ تَكُونَ لَهُ امْرَأَةٌ أُخْرَى، فَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ: أَنَا بَائِنٌ، مِنْهَا، أَوْ حَرَامٌ، عَلَيْهَا)) اهـ "ح"^(٦).

[١٣٢٦٠] (قوله: إِذَا نَوَى) هَذَا الْقَيْدُ جَارٍ فِي: أَنْتَ حَرَامٌ عَلَى أَصْلِ الْمَذْهَبِ، أَمَّا فِي الْفَتْوَى

فَيَقَعُ بِلا نِيَّةٍ كَمَا يَأْتِي فِي الْإِيْلَاءِ. اهـ "ح"^(٧).

(قوله: والفرقُ أَنَّ البَيِّنَةَ أو الحَرَامَ إِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَيْهَا إلخ) مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْفَرْقِ غَيْرُ كَافٍ؛ إِذْ

احْتِمَالُ إِيرَادِهِ غَيْرَهَا إِذَا أَضَافَ إِلَيْهِ مُنْذِفٌ بِالنِّيَّةِ.

(١) فِي "و": ((إِنَّ)).

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْل: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا إلخ ٣/٣٠٢.

(٣) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ ٢/١٢٣.

(٤) فِي "ب": ((بَعْدَ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ - فَصْل فِي إِضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَى الزَّمَانِ ٢/٢٠٨.

(٦) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ ١/١٨١.

(٧) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ ١/١٨١.

وإن لم يقل: مني، نعم لو جعل أمرها بيدها شرط قولها: بائن مني، ويقع بـ: أبرأتك عن الزوجية بلا نية.

(أنت طالق تنتين مع عتي مولاك إياك، فأعتق) سيدها طلقت تنتين، (وله الرجعة) لوجود التطليق بعد الإعتاق؛.....

[١٣٢٦١] (قوله: وإن لم يقل: مني) رد على ما في "خزانة الأكمل" * لـ "أبي عبد الله الجرجاني" حيث ذكر أنه إذا لم يقل: (مني) يكون باطلاً، وهو سهو، ومحلّه في الصورة المذكورة بعد كما أوضحه في "البحر" ^(١) عن "القنية" ^(٢).

[١٣٢٦٢] (قوله: نعم إلخ) قال في "البحر" ^(٣): ((والحاصل أنه إذا أضاف الحرمة أو البيونة إليها كانت بائن أو حرام وقع من غير إضافة إليه، وإن أضاف إلى نفسه كانا حرام أو بائن لا يقع من غير إضافة إليها، وإن خيرها فأجابت بالحرمة أو البيونة فلا بُد من الجمع بين الإضافتين: أنت حرام علي، أنا حرام عليك، أنت بائن مني، أنا بائن منك.

[١٣٢٦٣] (قوله: بلا نية) في حال الغضب وغيره، "تاترخائية" ^(٤)، [٣/٢١٤] ومقتضاه أنه طلاق صريح، وفيه نظر، وفي كنيات "الجوهرة" ^(٥): ((أنا بريء من نكاحك يقع إن نوى،

(قوله: وفيه نظر) لا نظر في كون ما ذكره الشارح صريحاً؛ إذ هو في إفادة رفع قيد النكاح كـ: أنت طالق، بل أصرح منه في إفادة المقصود، وقوله: أنا بريء من نكاحك أسند البراءة إلى نفسه، وهو غير مقيد بالنكاح، بل هي، فلذا لم يكن صريحاً.

* ((خزانة الأكمل: اسم كتاب في ست مجلدات، تصنيف أبي عبد الله يوسف بن علي بن محمد الجرجاني، ونسب لأبي الليث، والصحيح أنه لهذا، كذا في "تاج التاجم" للعلامة قاسم)) اهـ منه.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل أنت طالق غداً إلخ ٣/٢٠٢.

(٢) "القنية": كتاب الطلاق - باب الكنيات ٤٢٢/ب.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣/٣٠٣.

(٤) لم نثر عليها في نسخة "التاترخائية" التي بين أيدينا.

(٥) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ١٠٤/٢.

لأنه شرط، ونقل ابن الكمال أن كلمة مع إذا أقحم بين جنسين مختلفين يحل محل الشرط (ولو علق) بالبناء للمجهول (عقها وطلاقها محجى الغد) فجاء الغد (لا) رجعة له لتعلقهما بشرط واحد (وعدها).....

وفي: أنا بريء من طلاقك لا يقع؛ لأن البراءة من الشيء ترك له). اهـ.

(١٣٢٦٤) (قوله: لأنه شرط) لأنه علق التطبيق بالإعتاق، غير أنه عبر عنه بالعق مجازاً من استعارة الحكم للعق، والمعلق يوجد بعد الشرط، فتطلق وهي حرة؛ وهذا لأن الشرط ما يكون معدوماً على خطر الوجود وللحكم تعلق به، والمذكور بهذه الصفة، وأورد أن كلمة (مع) للقرآن فيكون منافياً لمعنى الشرط، وأجيب بأنها قد تذكر للمتأخر تنزيلاً له منزلة المقارن لتحقيق وقوعه، ومنه: ﴿إِنْ مَعَ الْقُسْرِ ضَرَرٌ﴾ [الشرح - ٦]، وصير إليه هنا لموجب هو وجود معنى الشرط لها، وعامته في "النهر" (١).

(١٣٢٦٥) (قوله: بين جنسين) كالطلاق والعقاق والعسر واليسر، "ط" (٢).

(١٣٢٦٦) (قوله: يحل محل الشرط) فكانه قال: إن اعتقك، فتكون (مع) بمعنى (بعد)،

"ح" (٣).

(١٣٢٦٧) (قوله: ولو علق إلخ) أي: علق الزوج والسيد بأن قال السيد: إذا جاء الغد فأنت حرة، وقال الزوج: إذا جاء الغد فأنت طالق تنتين، "ط" (٤).

(١٣٢٦٨) (قوله: محجى الغد) أي: مثلاً؛ إذ المداور اتحاد المعلق عليه، أفاده "ط" (٥).

(١٣٢٦٩) (قوله: لا رجعة له) أي: اتفاقاً في رواية، وفي رواية: أن عند "محمد" له الرجعة؛ لأن الطلاق والعق لما تعلقا بشرط واحد وجب أن تطلق زمان نزول الحرية، فيصادفها وهي حرة لاقتزائهما وجوداً، فلا تحرم بهما حرمة غليظة، ولهما أن زمان ثبوت العقق هو زمان ثبوت الطلاق

(١) انظر "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢١٠/ب.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٤/٢.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٨١/أ.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٤/٢.

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٤/٢.

في المسألتين (ثلاث حيض) احتياطاً (ولو) كان الزوج (مريضاً لا ترث منه).....

ضرورة تعلقهما بشرط واحد، ولا خفاء أن العتق في زمان ثبوته ليس بثابت، لإطباق العقلاء على أن الشيء في زمان ثبوته ليس بثابت، فلا تصادفها التطليقتان وهي حرّة، بخلاف المسألة الأولى؛ لأن العتق ثمة شرط فيقع الطلاق بعده، وتماؤه في "النهر"^(١).

[١٣٢٧٠] (قوله: في المسألتين) أي: اتفاقاً، "بحر"^(٢) عن "الحيط".

[١٣٢٧١] (قوله: ثلاث حيض) أي: إن كانت من ذوات الحيض، وإلا فثلاثة أشهر، أو وضع

الحمل، "ط"^(٣).

[١٣٢٧٢] (قوله: احتياطاً) متعلق بالمسألة الثانية فقط، "ح"^(٤). يعني أن التعليل بالاحتياط

لوجوب الاعتداد بثلاث حيض خاص بالثانية؛ لأن مقتضى وقوع الطلاق عليها - وهي أمة - أن تكون عدتها حيضتين، ولذا بانت بالطليقتين، لكن وجبت العدة بثلاث حيض للاحتياط، ولعل وجه أنها وإن طلقت في حال [٣/٢١٤ق/ب] الرقية لكن لما أعقبه الحرية بلا مهلة وجبت العدة عليها وهي حرّة؛ لأن الطلاق وإن كان علة لوجوب العدة والعلة مقارنة للمعلول في الزمان لكنه متأخر عنها في الرتبة، تأمل. أمّا في المسألة الأولى فوجوب الاعتداد بثلاث حيض ظاهر؛ لأن وقوع الطلاق عليها بعد الإعتاق من كل وجه؛ ولذا لم تبين بالطليقتين كما مر^(٥).

[١٣٢٧٣] (قوله: ولو كان الزوج مريضاً) أي: وقت التعليق.

[١٣٢٧٤] (قوله: لا ترث منه) إنّما يظهر في الصورة الثانية، "ط"^(٦). ويدل عليه التعليل، أمّا

في الصورة الأولى فالظاهر أنها ترث؛ لأن التطليق فيها بعد الإعتاق كما مر^(٧)، والطلاق رجعي،

(١) انظر "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢١١/أ.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً ٣٠٨/٣.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٤/٢.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٨١/أ.

(٥) المقولة [١٣٢٦٩] قوله: ((لا رجعة له)).

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٤/٢.

(٧) المقولة [١٣٢٦٩] قوله: ((لا رجعة له)).

لوقوعه وهي أمة، فلا تَرِثُ، "مبسوط"^(١).

(أنتِ طالقٌ هكذا مُشِيرًا بالأصابع) المنشورة (وقَعَ بعده) بخلاف: مثلَ هذا، فإنه إن نَوَى ثلاثًا وَقَعْنَ، وإلا فواحدة؛.....

فيكون قد مات عنها وهي حرةٌ في عِدَّةٍ طلاقٍ رَجَعِيٍّ قَرَّتْ منه.

[١٣٢٧٥] (قوله: لوقوعه) أي: الطلاق وهي أمة، أي: والأمة لا تَرِثُ فلا يتحقق الفرار، قال في "النهر"^(٢): ((ومُقْتَضَى ما مرَّ عَنْ "عَمْدٍ" أَنْ تَرِثُ)) اهـ. أي: لأنَّ عنده يَقَعُ الطَّلَاقُ عليها وهي حرةٌ ويملك الرجعة قَرَّتْ، وهذا مُؤَيِّدٌ لِمَا قُلْنَا في الصُّورَةِ الْأُولَى. [١٣٢٧٦] (قوله: المنشورة) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ "المصنّف": (وَتُعْتَبَرُ المنشورة).

[١٣٢٧٧] (قوله: وقَعَ بعده) أي: بعدد ما أشارَ إليه من الأصابع الإشارةَ اللَّغَوِيَّةَ، أو بعدد ما أشارَ به منها الإشارةَ الحِسِّيَّةَ، تأمل. فإن أشارَ ثلاثَ فهي ثلاث، أو بشتين فتنتان، أو بواحدة فواحدة كَمَا في "الهداية"^(٣). قال في "البحر"^(٤): ((لأنَّ هذا تشبيهٌ بعددِ المُشَارِ إليه، وهو العَدَدُ المُفَادُ كَمِثَّةِ الأصابعِ المُشَارِ إليه بـ (ذا)؛ لأنَّ الهاءَ للتَّنبِيهِ والكافَ للتَّشْبِيهِ، و(ذا) للإشارة)) اهـ. وانظُرْ هل الإشارةُ إلى غيرِ الأصابعِ مِنَ المَعْدُودَاتِ كَذَلِكَ أَمْ لَا؛ لاختصاصِ إرادةِ العَدَدِ في العَادَةِ بالأصابعِ؟ تأمل.

[١٣٢٧٨] (قوله: بخلافِ مِثْلَ هَذَا) أي: بخلافِ قَوْلِهِ: أنتِ طالقٌ مِثْلَ هَذَا، وأشارَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثِ، "بحر"^(٥).

[١٣٢٧٩] (قوله: وإلا فواحدة) أي: بآئنة كقوله: أنتِ طالقٌ كَأَلْفٍ، "بحر"^(٦) عَنْ "الحِطِّ".

(١) "المبسوط": كتاب الطلاق - باب العدة وخروج المرأة من بيتها ٣٨/٦ بصرف.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢١١/٢.

(٣) "الهداية": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٢٣٨/١.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣٠٩/٣.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣٠٩/٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣١٠/٣.

لأنَّ الكاف للتشبيه في الذات، و"مثل" للتشبيه في الصفات، ولذا قال "أبو حنيفة":
إيماني كإيمان جبريل، لا مثلُ إيمان جبريل، "بحر"^(١).
(وتُعتبر المنشورة) لا المضمومة إلاَّ ديانة.....

وبَيَّانُهُ: ما نقلَهُ أيضاً عَنْ "البدائع"^(٢): ((مِنْ أَنَّهُ أَيْ: هَذَا اللَّفْظُ يَحْتَمِلُ التَّشْبِيهَ فِي الْعَدَدِ، أَوْ فِي (٣)
الْصِّفَةِ وَهِيَ الشَّدَّةُ، فَأَيُّهُمَا نَوَى صَحَّ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ رِيَّةٌ يُحْمَلُ عَلَى التَّشْبِيهِ فِي الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ
أَدْنَى)) اهـ. أَيْ: إِنْ لَمْ يَنْوَ يُحْمَلْ عَلَى أَنَّ الْوَاقِعَ طَلَقٌ وَاحِدَةً شَبِيهَةً لِلثَّلَاثِ فِي الشَّدَّةِ وَهِيَ الْبَيِّنَةُ.
[١٣٢٨٠] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْكَافَ) أَيْ: فِي (هَكَذَا)^(٤)، "ط"^(٥).

[١٣٢٨١] (قَوْلُهُ: وَلِذَا) أَيْ: لِلْفَرْقِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ الْكَافِ وَمِثْلٍ، "ط"^(٥).

مطلب: في قول "الإمام": إيماني كإيمان جبريل

[١٣٢٨٢] (قَوْلُهُ: كإيمان جبريل) فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ فِي الْفَرْقَيْنِ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ [٣/٢١٥ق] التَّصْدِيقُ

الْجَازِمُ.

[١٣٢٨٣] (قَوْلُهُ: لَا مِثْلُ إِيْمَانِ جَبْرِيلَ) لِزِيَادَتِهِ فِي الصِّفَةِ مِنْ كَوْنِهِ عَنْ مَشَاهِدَةٍ، فَيَحْصُلُ بِهِ زِيَادَةُ

الْإِطْمِنَانِ كَمَا أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة - ٢٦٠]،
وَبِهِ يَحْصُلُ زِيَادَةُ الْقُرْبِ وَرَفْعُ الْمَنْزِلَةِ، لَكِنْ مَا نُقِلَ عَنِ "الإمام" هُنَا يَخَالِفُهُ مَا فِي "الخلاصة"^(٦)

(قول "الشارح": لأنَّ الكاف للتشبيه في الذات إلخ) فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ طَلَاقاً ذَاتُهُ كَذَاتِهِ هَذِهِ

الْأَصَابِعُ فَيُتَعَبَّرُ عَدَدُهَا، "مِنْدِي".

(١) "البحر": كتاب الطلاق - فصل أنت طالق غداً إلخ ٣/٣١٠ بتصرف.

(٢) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما الكناية فنوعان - وأما بيان صفة الواقع بها ٣/١١١ بتصرف.

(٣) ((ب)) ليست في "م".

(٤) في "م": ((هذا))، وهو خطأ.

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ٢/١٢٤.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الكراهية - الفصل الثاني في العبادات ق ٣٠٨/ب.

ككف، والمعتمد في الإشارة بالكف^(١) نشر كل الأصابع،.....

من قوله: ((قال "أبو حنيفة"^(٢): أكره أن يقول الرجل: إيماني كليمان جبريل، ولكن يقول: آمنت بما آمن به جبريل)) اهـ. وكذا ما قاله "أبو حنيفة" في كتاب "العالم والمتعلم"^(٣): ((إن إيماننا مثل إيمان الملائكة؛ لأننا آمنّا بوحداية الله تعالى وربوبيته وقدرته وما جاء من عند الله عز وجل بمثل ما أقرت به الملائكة وصدقت به الأنبياء والرسل، فمن هاهنا إيماننا مثل إيمانهم؛ لأننا آمنّا بكل شيء آمنت به الملائكة مما عاينته من عجائب الله تعالى ولم نعاينه نحن، ولهم بعد ذلك علينا فضائل في الثواب على الإيمان وجميع العبادات إلخ))، ولا يخفى أن بين هذه العبارات الثلاث تحالفاً بحسب الظاهر، ويمكن التوفيق بحمل الأولى على العالم؛ لأنه قال: أقول: إيماني كليمان جبريل، ولا أقول: مثل إيمان جبريل، والثانية على غيره لقوله: أكره أن يقول الرجل، والثالثة على ما إذا فصل وصرح بالمؤمن به، وإن كان بلفظ المثلية لعدم الإيهام بعد التصريح فيجوز للعالم والجاهل وللعلامة "ابن كمال باشا" رسالة في هذه المسألة، هذا خلاصة ما فيها.

[١٣٢٨٤] (قوله: ككف) يعني: إذا نوى الكف صدق ديناً ووقعت عليه واحدة؛ لأن الكف

واحدة، "ح"^(٤).

٤٤٧/٢

[١٣٢٨٥] (قوله: والمعتمد إلخ) لم أر من صرح بهذا الاعتماد، وكأنه فهمه من عبارة

"البحر"^(٥)، وهو فهم في غير محله كما تعرفه. وفي "الهداية"^(٦): ((والإشارة تقع بالمنشورة منها، فلو نوى الإشارة بالمضمومين يصدق ديناً لا قضاء، وكذا إذا نوى الإشارة بالكف، حتى تقع في الأولى ثنتان، وفي الثانية واحدة؛ لأنه يجمعه، لكنه خلاف الظاهر)) اهـ. قال في "غاية البيان": ((وأراد بالأولى ثنية الإشارة بالمضمومين، وبالثانية نيتها بالكف، فلا يصدق قضاء في صورتين،

(١) في "ب" و"و" و"ط": ((في الكف)).

(٢) كذا في النسخ جميعها، وفي "الخلاصة": ((قال محمد)).

(٣) "العالم والمتعلم": ص ١٦١ - يتصرف.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٨١/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣٠٩/٣.

(٦) "الهداية": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٢٣٨/١ يتصرف.

وَتَطْلُقُ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهُ أَشَارَ إِلَيْهَا بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثِ الْمُنَشُورَةِ)) اهـ. وفي "كافي الحاكم": ((وَأِنْ كَانَ يَعْنِي بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ أَنَّهَا وَاحِدَةٌ وَيَقُولُ: إِنَّمَا أَشْرْتُ بِالْكَفِّ ذَيْنَ وَلَا يُصَدِّقُ قَضَاءً)). فهذا صريحٌ في أنَّ إِرَادَةَ الْكَفِّ تَصِحُّ دِيَانَةً مَعَ الْإِشَارَةِ بِثَلَاثِ [٣/٢١٥ق/ب] أَصَابِعٍ قَطُّ. وعِبَارَةُ "الْبَحْرِ"^(١): ((وَالْإِشَارَةُ تَقَعُ بِالْمُنَشُورَةِ مِنْهَا دُونَ الْمَضْمُونَةِ لِلْعُرْفِ وَلِلسِّنَّةِ، وَلَوْ نَوَى الْإِشَارَةَ بِالْمَضْمُونَتَيْنِ صُدِّقَ دِيَانَةً لَا قَضَاءَ، وَكَذَا لَوْ نَوَى الْإِشَارَةَ بِالْكَفِّ، وَالْإِشَارَةُ بِالْكَفِّ أَنْ تَقَعَ الْأَصَابِعُ كُلُّهَا مَنْشُورَةً، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ، وَهَنَّاكَ أَقْوَالٌ ذَكَرَهَا فِي "المعراج":
الْأَوَّلُ: لَوْ جَعَلَ ظَهَرَ الْكَفِّ إِلَى الْمِرَاةِ وَبُطِنُونَ الْأَصَابِعِ الْمُنَشُورَةِ إِلَيْهِ صُدِّقَ قَضَاءٌ، وَبِالْعَكْسِ لَا.

الثَّانِي: لَوْ بَاطَنَ كَفَّهُ إِلَى السَّمَاءِ فَالْعِرَةُ لِلنَّشْرِ، وَإِنْ لِلْأَرْضِ فَلِلضَّمِّ.
الثَّالِثُ: إِنْ نَشَرَ عَنْ ضَمٍّ فَالْعِرَةُ لِلنَّشْرِ، وَإِنْ ضَمًّا عَنْ نَشْرِ فَلِلضَّمِّ)) اهـ مُلَخَّصًا. فقوله: ((وهذا هو المعتمد)) راجع لقوله: ((وَالْإِشَارَةُ تَقَعُ بِالْمُنَشُورَةِ))، أي: بَدُونِ تَفْصِيلٍ بَقَرِينَةٍ حَكَايَتِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةَ بَعْدَهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٢) بَعْدَ حَكَايَتِهِ الْأَقْوَالِ الْمَذْكُورَةِ: ((وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ "الْمُصَنَّفِ"))، أي: أَنَّ الْعِرَةَ لِلْمَنْشُورَةِ مُطْلَقًا، وَلَيْسَ رَاجِعًا لِقَوْلِهِ: ((وَالْإِشَارَةُ بِالْكَفِّ أَنْ تَقَعَ الْأَصَابِعُ كُلُّهَا مَنْشُورَةً)) كَمَا فَهِمَهُ "الشَّارِحُ"؛ لِمَا عَلِمْتُ وَلِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ صَرِيحَ "الْهُدَايَةِ" وَ"غَايَةِ الْبَيَانِ" وَ"كَافِي الْحَاكِمِ" صِحَّةُ إِرَادَةِ الْكَفِّ دِيَانَةً مَعَ نَشْرِ الثَّلَاثِ قَطُّ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ اشْتِرَاطِ نَشْرِ الْأَصَابِعِ كُلِّهَا عَزَاهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٣) إِلَى "معراج الدَّارِيَّةِ"، وَلَعَلَّهُ قَوْلٌ آخَرُ، أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ حِينَئِذٍ يُصَدِّقُ قَضَاءً كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُ "الْفَتْحِ" كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِيمَا عُلِقَتْهُ

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣/٣٠٩.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٣/٣٨٧.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووضعه ٣/٣٨٧.

ونَقَلَ "القَهْستاني": ((أَنَّهُ يُصَدِّقُ قَضَاءَ بَنِيَّةِ الإِشَارَةِ بِالْكَفِّ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ))، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: هَكَذَا يَقَعُ وَاحِدَةٌ؛ لَفَقَدَ التَّشْبِيهَ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ هَكَذَا مُشْبِهَةٌ، وَلَمْ يَقُلْ: طَالِقٌ لَمْ أَرَهُ.....

على "البحر" ^(١)، فَيُوافِقُ مَا يَأْتِي ^(٢) عَنِ "القَهْستاني"، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّ نَشْرَ الْكُلِّ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الثَّلَاثَ بَلِ الْكَفَّ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ نَشْرِ الْبَعْضِ؛ إِذْ لَوْ ضَمَّ الْكُلُّ فَهُوَ أَظْهَرُ فِي إِرَادَةِ الْكَفِّ دُونَ الثَّلَاثِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذَا الْمَحَلِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٣٢٨٦) (قَوْلُهُ: وَنَقَلَ "القَهْستاني" ^(٣) إِيْلَاحٍ) قَدْ عَلِمْتَ ظُهُورَ وَجْهِهِ، فَافْهَمْ.

(١٣٢٨٧) (قَوْلُهُ: وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: هَكَذَا) أَيُّ: بَأَنَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَأَشَارَ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ وَنَوَى الثَّلَاثَ وَلَمْ يَذْكُرْ بِلِسَانِهِ فَإِنَّهَا تَطْبُقُ وَاحِدَةً، "خَانِيَّة" ^(٤)).

(١٣٢٨٨) (قَوْلُهُ: لِفَقْدِ التَّشْبِيهِ) أَيُّ: بِالْعَدَدِ، قَالَ "القَهْستاني" ^(٥): ((لَأَنَّهُ كَمَا لَا يَتَحَقَّقُ الطَّلَاقُ بِدُونِ اللَّفْظِ لَا يَتَحَقَّقُ عَدْدُهُ بِدُونِهِ)).

(١٣٢٨٩) (قَوْلُهُ: لَمْ أَرَهُ) كَذَا قَالَ فِي "الْأَشْيَاءِ" ^(٦) مِنْ أَحْكَامِ الإِشَارَةِ، وَجَزَمَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ" بِأَنَّهُ لَعَوَ وَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ، وَقَالَ: ((لَأَنَّ اللَّفْظَ لَا يُشْعِرُ بِهِ، وَالنِّيَّةُ لَا تُؤَثِّرُ بغيرِ اللَّفْظِ،

(١) "حَاشِيَةُ مَنْحَةِ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْلٌ: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا إِيْلَاحٍ ٣/٣٠٩.

(٢) فِي "الدَّر" مِنْ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ.

(٣) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ ص ٣٠٧.

(٤) "الْخَانِيَّة": كِتَابُ الطَّلَاقِ ١/٤٦٣ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٥) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((وَبِهِ يُعْلَمُ جَوَابُ مَا يَقَعُ مِنَ الْأَثَرِ مِنْ رَمِي ثَلَاثِ حَصَوَاتٍ قَائِلًا: أَنْتِ هَكَذَا، وَلَا يَنْطِقُ بِلَفْظَةِ الطَّلَاقِ، وَهِيَ عَدَمُ الرُّقُوعِ. تَأْمَلُ: خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ)). ق ١٨١/أ.

(٦) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ ص ٣٠٧.

(٧) "الْأَشْيَاءُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُّ الثَّلَاثُ - الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ - أَحْكَامُ الإِشَارَةِ ص ٤٠٨.

قال "الرَّيْلِيُّ"^(١) في تعليل أصل المسألة: لأنَّ الإشارةَ بالأصابع تُفِيدُ العلمَ بالعددِ عرفاً وشرعاً إذا اقترنت بالاسم المبهِّمِ اهـ. ولا طلاقَ هنا يُشارُ إليه به، [٢/٢١٦ ق/٣] فتأمل. وقد رأيتُ كما ذكرته بالعلَّة المذكورة في كُتُبِ الشَّافِعِيِّ^(٢) اهـ كلامُ "الرَّيْلِيِّ" ملخصاً.

ورأيتُ بخطَّ "السَّيْحَانِيِّ": ((مُقْتَضَى ما في "الخائِئَةِ" - مِنْ قولِهِ: ولو قالَ لامرأَتِهِ: أنتِ بثلاثٍ، قالَ "ابنُ الفَضْلِ": إذا نَوَى يَقَعُ - أَنَّهُ يَقَعُ هُنا إذا نَوَى، وفيها^(٣) أيضاً: إذا قالَ: طالقٌ، فقيلَ: مَنْ عَنَيْتَ؟ فقالَ: امرأتِي، طَلَّقْتَ، ولو قالَ: أنتِ مِنِّي ثلاثاً طَلَّقْتَ إِنْ نَوَى، أو كانَ في مَذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ، وإلا قالوا: يُخْشَى أَنْ لا يُصَدَّقَ قضاءً)) اهـ. وكذا نقلَ "الرَّحْمِيُّ" عبارةَ "الخائِئَةِ" الأولى ثُمَّ قالَ: ((والظاهرُ أَنَّ قولَهُ: هَكَذَا مثلُ قولِهِ: بثلاثٍ)) اهـ.

أقول: أي: لأنَّ كلاً منهما مرتبطٌ بلفظٍ: (طالِق) مُقَدَّرًا، وقولُ "الرَّيْلِيِّ": ((أَنَّ اللَّفْظَ لا يُشْعِرُ بِهِ)) غيرُ مسلمٍ، وما نقلَهُ عَنِ "الرَّيْلِيِّ" لا يُنْفِيهِ؛ لأنَّ المرادَ بالاسمِ المبهِّمِ لفظُ: (هكذا) المرادُ بِهِ العددُ الَّذِي أُشِيرَ بِهِ إِلَيْهِ، وسَمَّاهُ مِنْهُمَا لكونِهِ لَمْ يُصَرِّحْ بِكَمِّيَّتِهِ كَمَا حَقَّقَهُ في "النَّهْرِ"^(٤)، والاسمُ المبهِّمُ مذكورٌ في مسألتينَا، فيفيدُ العلمَ بعددِ الطَّلَاقِ المُقَدَّرِ الَّذِي نَوَاهُ المتكلمُ، كَمَا أَنَّ قولَهُ: (بثلاثٍ) دلٌّ على عددٍ طلاقٍ مُقَدَّرٍ نَوَاهُ المتكلمُ، ولا فرقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا مِنْ جِهَةِ أَنَّ العددَ في أَحَدِهِمَا صريحٌ، وفي الآخرِ غيرُ صريحٍ، وهذا الفرقُ غيرُ مؤثِّرٍ؛ بدليلِ أَنَّهُ لا فرقَ بَيْنَ قولِهِ: أنتِ طالقٌ هَكَذَا - مُشِيرًا إلى الأصابعِ الثلاثِ - وبين قولِهِ: أنتِ طالقٌ بثلاثٍ، هَذَا ما ظَهَرَ لِي، فافهم.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٢/٢١١.

(٢) في "د" زيادة: (كشرح الروض لشيخ الإسلام زكريا وغيره، ولا شيء من قواعدنا ينفيه، فتأمل. انتهى)).

ق ١٨١/ب.

(٣) "الخائِئَةِ": كتاب الطلاق ١/٤٦١ و ٤٦٣ و ٤٦٥ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢١١/أ.

(ولو أشارَ بظهورِها فالمضمومةُ) للعرف، ولو كان رؤوسُها نحوَ المخاطبِ فإنَّ نَشْرًا عن ضمِّ الفاعلةِ للنَّشْرِ، وإنَّ ضَمًّا عن نَشْرِ فالضمُّ، "ابن كمال".
(و) يَقَعُ (ب) قَوْلُهُ: (أنتِ طالقٌ بائنٌ).....

[١٣٢٩٠] (قَوْلُهُ: ولو أشارَ بظهورِها فالمضمومةُ) أَرَادَ بِهِ تَقْيِيدَ قَوْلِهِ قَبْلَهُ: ((وَتُعْتَبَرُ الْمُنْشُورَةُ لَا الْمَضْمُومَةُ)) أَيْ: تُعْتَبَرُ إِذَا أَشَارَ بِظُورِهَا بِأَنْ جَعَلَ بَاطِنَ الْمُنْشُورَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ وَظَهَرَهَا إِلَى نَفْسِهِ، أَمَّا لَوْ أَشَارَ بِظُورِهَا - بِأَنْ جَعَلَ ظَهَرَهَا إِلَى الْمَرْأَةِ وَبَاطِنَهَا إِلَيْهِ - فَالْمُعْتَبَرُ الْمَضْمُومَةُ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ عِبَرٌ عَنْهُ فِي "الْهُدَايَةِ" ^(١) (ب) (قِيلَ)، وَصَرَّحَ فِي "الشَّرْئِیْلَالِيَّةِ" ^(٢) بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَقَالَ: ((إِنَّ الْمُعْتَبَرَ الْمُنْشُورَةُ مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ الْمَعْوَلُ، فَلَا تُعْتَبَرُ الْمَضْمُومَةُ مُطْلَقًا قَضَاءً لِلْعُرْفِ وَالسُّنَّةِ، وَتُعْتَبَرُ دِيَانَةً كَمَا فِي "التَّيْنِ" ^(٣) وَ"الْمَوَاهِبِ" وَ"الْخَانِيَّةِ" ^(٤) وَ"الْبَحْرِ" ^(٥) وَ"الْفَتْحِ" ^(٦)، وَقِيلَ: النَّشْرُ لَوْ عَنْ طَيٍّ، وَالطَّيُّ لَوْ عَنْ نَشْرِ، وَقِيلَ: إِنَّ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ لِلْمُنْشُورِ، وَإِنْ لِلْأَرْضِ فَالْمَضْمُومَةُ)) اهـ. وَكَذَا قَدَّمْنَا ^(٧) عَنْ "الْبَحْرِ" أَنَّ الْمُعْتَمَدَ الْإِطْلَاقَ، وَعَنِ "الْفَتْحِ" ^(٨) أَنَّهُ الْمَعْوَلُ عَلَيْهِ، فَالْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ الْمُفْصَلَةُ ضَعِيفَةٌ وَإِنْ مَشَى عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهَا فِي "الْوَقَايَةِ" ^(٩) وَ"الدَّرَرِ" ^(١٠)، فَافْهَمْ.

[١٣٢٩١] (قَوْلُهُ: وَيَقَعُ (لِخ) شُرُوعٌ فِي بَيَانِ وَقُوعِ الْبَائِنِ بِوَصْفِ الطَّلَاقِ بِمَا يُنْبِئُ عَنْ الشُّدَّةِ

(١) "الهداية": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٢٣٨/١.

(٢) "الشَّرْئِیْلَالِيَّةِ": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٦/١ (هامش "الدَّرَرِ والغَرَر").

(٣) "تَيْنِ الْحَقَائِقِ": كتاب الطلاق - باب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٢١١/٢.

(٤) "الْخَانِيَّةِ": كتاب الطلاق - فصل في الكنايات والمندلولات ٤٧٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الْبَحْرِ": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣٠٩/٣.

(٦) "الْفَتْحِ": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٣٨٧/٣.

(٧) في المقالة السابقة.

(٨) "الْفَتْحِ": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٣٨٧/٣.

(٩) "الْوَقَايَةِ": كتاب الطلاق - باب طلاق الصريح ١٩٤/١ (هامش "كشف الحقائق").

(١٠) "الدَّرَرِ": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٦/١.

أَوْ أَلْبَتَّ) وَقَالَ "الشَّافِعِيُّ": يَقَعُ رَجْعِيًّا لَوْ مَوْطُوءَةً (أَوْ أَفْحَشَ الطَّلَاقِ، أَوْ طَلَاقَ الشَّيْطَانِ، أَوْ الْبِدْعَةِ، أَوْ أَشَرَّ الطَّلَاقِ،.....

وَالزِّيَادَةُ، [٣/٢١٦ب] "نَهْر" ^(١). وَفَاعِلُ (يَقَعُ) قَوْلُهُ الْآتِي ^(٢): (وَاحِدَةً بَاتَّةً).

[١٣٢٩٢] (قَوْلُهُ: أَلْبَتَّ) مُصْدَرُ بَتَّ أَمْرُهُ إِذَا قَطَعَ بِهِ وَجَزَمَ، "نَهْر" ^(٣).

[١٣٢٩٣] (قَوْلُهُ: وَقَالَ "الشَّافِعِيُّ" إِنْ كَانَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: وَاحِدَةً بَاتَّةً، وَذَكَرَهُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ دُونَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي بَعْدَهُ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ "الْهَدَايَةِ" ^(٤))، لَكِنْ كَلَامُ "دُرِّ الْبَحَارِ" وَ"شَرْحِهِ" ^(٥) يُفِيدُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْكُلِّ.

[١٣٢٩٤] (قَوْلُهُ: أَوْ أَفْحَشَ الطَّلَاقِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى كُلِّ وَصْفٍ عَلَى (أَفْعَلٍ) مِمَّا يَأْتِي ^(٦)؛ لِأَنَّهُ لِلتَّفَاوُتِ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِالْبَيِّنَةِ، وَهُوَ أَفْحَشُ مِنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، "بَحْر" ^(٧).

[١٣٢٩٥] (قَوْلُهُ: أَوْ طَلَاقَ الشَّيْطَانِ أَوْ الْبِدْعَةِ) إِنَّمَا وَقَعَ بَاتًّا؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّ سُنِّيٌّ غَالِبًا، فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ فِي الطَّلَاقِ الْبِدْعِيُّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أُنْسِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ، أَوْ طَلَاقُ الْبِدْعَةِ، وَلَا نِيَّةَ لَهُ، فَإِنْ كَانَ فِي طَهْرٍ فِيهِ جَمَاعٌ، أَوْ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ وَقَعَتْ وَاحِدَةً مِنْ سَاعِيهِ، وَإِنْ كَانَ فِي طَهْرٍ لَا جَمَاعَ فِيهِ لَا يَقَعُ فِي الْحَالِ حَتَّى تَحِيضَ أَوْ يَجَامِعَهَا فِي ذَلِكَ الطَّهْرِ. قُلْتُ: لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا؛

(قَوْلُهُ: لَكِنْ كَلَامُ "دُرِّ الْبَحَارِ" وَ"شَرْحِهِ" يُفِيدُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْكُلِّ) كَذَلِكَ كَلَامُ "الرَّيْلَعِيِّ" يُفِيدُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْكُلِّ.

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢١١/ب.

(٢) ص ٢٤٤ - "در".

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢١١/ب.

(٤) "الهداية": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٢٣٨/١.

(٥) "غرر الأذكار": كتاب الطلاق - ذكر الصريح والكناية ق ٢١٠/أ.

(٦) ص ٢٤٤-٢٤٥ - "در".

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣١٠/٣.

أو كالجبل،.....

لأن ما ذكروه هنا هو وقوع الواحدة البائدة بلا نية أعم من كونه تقع الساعة أو بعد وجود شيء، "بحر"^(١). لكن قال في "النهر"^(٢): ((مقتضى كلام "المصنف" وقوع بائدة للحال وإن لم تتصرف بهذا الوصف؛ لأن البدعي لم ينحصر فيما ذكره؛ إذ البائن بدعي كما مر)) اهـ.

قلت: وبوقوع البائدة للحال صرح في "شرح ثمر البحار"^(٣)، ويرد عليه أيضاً ما في "البدائع"^(٤) من هذا الباب: ((ولو قال: أنت طالق للبدعة فهي واحدة رجعية؛ لأن البدعة قد تكون في البائن، وقد تكون في الطلاق حالة الحيض، فيقع الشك في البيوتة، فلا تثبت بالشك، وكذا إذا قال: طلاق الشيطان، ورؤي عن "أبي يوسف" في: أنت طالق للبدعة إذا نوى واحدة بائة صح؛ لأن لفظة يحتمل ذلك)) اهـ. لكن في "الهداية"^(٥) ذكر أولاً وقوع البائن، ثم ذكر ما عن "أبي يوسف"، ثم قال: ((وعن "محمد" يكون رجعية))، فعلم أن ما ذكره أولاً قول "الإمام"، وعليه المتون، وما في "البدائع"^(٦) أولاً قول "محمد"، وما نقله في "البحر" فالظاهر أنه مبني على قول "أبي يوسف"؛ لأنه لم يوقع البائن إلا بنيته، فإذا لم ينو فهو على التفصيل الذي ذكره في "البحر"، تأمل.

(١٣٢٩٦) (قوله: أو كالجبل) قال في "البحر"^(٧): ((الحاصل أن الوصف بما ينبيء عن الزيادة

(قوله: فعلم أن ما ذكره أولاً قول "الإمام" إلخ) ما ذكره من التوفيق غير ظاهر من هذه العبارات التي نقلها.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غدا إلخ ٣١١/٣ بتصرف.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢١١/ب.

(٣) "غرر الأذكار": كتاب الطلاق - ذكر الصريح والكناية ق ٢١٠/أ.

(٤) "البدائع": كتاب الطلاق - وأما الألفاظ التي يقع بها طلاق البدعة ٩٦/٣.

(٥) "الهداية": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٢٣٩/١.

(٦) "البدائع": كتاب الطلاق - وأما الألفاظ التي يقع بها طلاق البدعة ٩٦/٣.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل أنت طالق غدا إلخ ٣١٢/٣ بإيضاح من ابن عابدين رحمه الله تعالى.

أو كآلفٍ، أو ملء البيت، أو تطليقةً شديدةً، أو طويلةً، أو عريضةً، أو أسوأه، أو أشدّه،

يُوجِبُ البَيِّنُونَةَ، والتَّشْبِيهُ كَذَلِكَ أَي شَيْءٍ كَانَ الْمُشَبَّهُ^(١) بِهِ كَرَأْسِ إِبْرَةٍ وَكَحَبِيَّةِ خَرْدَلٍ وَكَمِسْمِمْةٍ؛ لاقْتِضَاءِ التَّشْبِيهِ [٣/٢١٧ق/٢/١] الزَّيَادَةَ، وَاشْتَرَطَ "أَبُو يُونُسَ" ذِكْرَ الْعِظَمِ مُطْلَقًا، وَ"زُفَرٌ" أَنَّ يَكُونَ عَظِيمًا عِنْدَ النَّاسِ، فَرَأْسُ إِبْرَةٍ بَاطِنٌ عِنْدَ "الْأَوَّلِ" فَقَطْ، وَكَالْجَبَلِ عِنْدَ "الْأَوَّلِ" وَ"الثَّلَاثِ" فَقَطْ^(٢)، وَكَعِظَمِ الْجَبَلِ عِنْدَ الْكُلِّ، وَكَعِظَمِ إِبْرَةٍ عِنْدَ "الْأَوَّلَيْنِ"، وَ"مُحَمَّدٌ" قِيلَ: مَعَ "الْأَوَّلِ"، وَقِيلَ: مَعَ "الثَّانِي" ((.

[١٣٢٩٧] (قَوْلُهُ: أَوْ كَأَلْفٍ) لِحَتْمَالِ كَوْنِ التَّشْبِيهِ فِي الْقُوَّةِ أَوْ فِي الْعَدَدِ، فَإِنَّ نَوَى الثَّانِي وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَإِلَّا يَثْبُتُ الْأَقْلُ وَهُوَ الْبَيِّنُونَةُ، وَكَذَا فِي: مِثْلَ أَلْفٍ وَمِثْلَ ثَلَاثٍ، بِخِلَافِ: كَعَدَدِ الْأَلْفِ أَوْ كَعَدَدِ الثَّلَاثِ فَثَلَاثٌ بِلَا نِيَّةٍ، وَفِي: وَاحِدَةٌ كَأَلْفٍ وَاحِدَةٌ اتِّفَاقًا، وَإِنْ نَوَى الثَّلَاثَ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ لَا تَحْتَمِلُ الثَّلَاثَ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣).

[١٣٢٩٨] (قَوْلُهُ: أَوْ مِلءَ الْبَيْتِ) وَجْهُ الْبَيِّنُونَةِ بِهِ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَمْلَأُ الْبَيْتَ لِعِظَمِهِ فِي نَفْسِهِ، وَقَدْ يَمْلَأُهُ لِكَثْرَتِهِ، فَأَيُّهُمَا نَوَى صَحَّتْ نِيَّتُهُ، وَعِنْدَ عَدَمِهَا يَثْبُتُ الْأَقْلُ، "بَحْرٌ"^(٤).

[١٣٢٩٩] (قَوْلُهُ: أَوْ تَطْلِيقَةً شَدِيدَةً) (إِلْح) لِأَنَّ مَا يَصْعُبُ تَدَارُكُهُ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ، وَيُقَالُ فِيهِ: لِهَذَا الْأَمْرِ طُولٌ وَعَرَضٌ، وَهُوَ الْبَاطِنُ، "بَحْرٌ"^(٥). وَقَدْ بَذَرَ التَّطْلِيقَةَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قُوَّةً أَوْ شَدِيدَةً أَوْ طَوِيلَةً أَوْ عَرِيزَةً كَانَ رَجْعِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ صِفَةً لِلطَّلَاقِ بَلْ لِلْمَرَأَةِ، قَالَهُ "الْإِسْبَاحِيُّ"، وَبِـ(طَوِيلَةً)^(٦) لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: طُولٌ كَذَا أَوْ عَرَضٌ كَذَا لَمْ تُصَحَّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ وَإِنْ كَانَتْ بَاطِنَةً أَيْضًا، "نَهْرٌ"^(٧).

(١) فِي "م": ((الشَّيْءُ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) فِي "الْبَحْرِ": ((وَكَاغِبِلْ عِنْدَهُ وَعِنْدَ زُفَرٍ فَقَطْ)) وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي "الْجَوْهَرَةِ النُّورَةِ": ١٠٦/٢.

(٣) انْظُرْ "الْبَحْرَ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْلُ أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا إِلْح ٣/٣١١.

(٤) "الْبَحْرَ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْلُ أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا إِلْح ٣/٣١٢.

(٥) "الْبَحْرَ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْلُ أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا إِلْح ٣/٣١٢. وَعِبَارَتُهُ: ((لَأَنَّ مَا لَا يُمَكِّنُ تَدَارُكُهُ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْبَاطِنُ، وَمَا يَصْعُبُ تَدَارُكُهُ يُقَالُ فِيهِ: لِهَذَا الْأَمْرِ طُولٌ وَعَرَضٌ، فَهُوَ الْبَاطِنُ أَيْضًا)).

(٦) أَي: وَقَدْ يَقُولُهُ: طَوِيلَةً، كَمَا فِي الْبَحْرِ.

(٧) "النَّهْرَ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ق ٢/١٢٢.

أو أَحَبَّتْهُ) أو أَحْسَنَتْهُ (أو أَكْبَرَتْهُ، أو أَعْرَضَتْهُ، أو أَطْوَلَتْهُ، أو أَغْلَظَتْهُ، أو أَعْظَمَتْهُ واحدةً
بائنةً) في الكل؛ لأنه وَصَفَ الطَّلَاقَ بما يَحْتَمِلُهُ (إِنْ لَمْ يَنْوِ ثَلَاثًا) في الحُرَّةِ، وَثْنَتَيْنِ
في الأَمَةِ^(١)، فيصَحُّ^(٢) لِمَا مرَّ.....

[١٣٣٠٠] (قوله: أو أَحْسَنَتْهُ) بالشَّيْنِ المعجمة قبل النون، وَيَرْجِعُ إلى معنى الأَشَدِّية،
ط" (٣).

[١٣٣٠١] (قوله: أو أَكْبَرَتْهُ) بالبَاءِ الموحدة، أما أَكْثَرُهُ بالثَّنَاءِ أو^(٤) المثلثة فيأتي^(٥) قريباً.
[١٣٣٠٢] (قوله: لأنه وَصَفَ الطَّلَاقَ بما يَحْتَمِلُهُ) وهو البينونة، فإنه يثبتُ بِهِ البينونة قبل
الدُّخُولِ للحال، وكَذَا عِنْدَ ذِكْرِ المَالِ وبعده إذا انقَضَتِ العِدَّةُ، "بحر"^(٦).
[١٣٣٠٣] (قوله: فيصَحُّ لِمَا مرَّ^(٧)) أي: في أوَّلِ هَذَا البابِ مِنْ أَنَّهُ مصدرٌ يَحْتَمِلُ الفَرْدَ
الاعتباريَّ وهو الثلاثة في الحُرَّةِ وَالثَّنَتَانِ في الأَمَةِ، فتصحُّ ثبُتُهُ، والفاءُ في جوابِ شرطِ
محذوفٍ، أي: فَإِنْ نَوَى مَا ذَكَرَ صَحَّ، أفادَهُ "ح"^(٨). فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ يَذْكُرِ المصدرَ في نحو:
طالقٌ أَشَدُّ الطَّلَاقِ، قلتُ: قَالَ في "الفتح"^(٩): ((إِنَّ المعنى طالقٌ طلاقاً هو أَشَدُّ الطَّلَاقِ؛ لأنَّ
أَفْعَلَ التَّنْفِصِيلِ بعضُ ما أُضِيفَ إِلَيْهِ، فكانَ - ((أَشَدُّ)) - معيّراً بِهِ عَنِ المصدرِ الَّذِي هو
الطَّلَاقُ)).

(١) في "د": ((الفنة)).

(٢) في "ب": ((فتصح)).

(٣) ط: "كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٥/٢".

(٤) في "٣" بالواو بدل (أو).

(٥) ص-٢٥٢ وما بعدها "در".

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣١٠/٣.

(٧) ص-٦٨١ - "در".

(٨) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٨١/أ.

(٩) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٣٩٠/٣.

(تنبيه)

ظاهر كلامه صحة نيّة الثلاث في جميع ما مرّ، وقال في "النهر"^(١): ((لكن قال "العنابي": الصحيح أنها لا تصحّ في: تطليقة شديدة [٣/٢١٧ب] أو طويلة أو عريضة؛ لأنّ النيّة إنّما تعمل في المحتمل، و(تطليقة) بناء الوحدّة لا تحتمل الثلاث، ونسبته إلى "السرخسي") اهـ. ومثله في "الفتح"^(٢) و"البحر"^(٣).

قلت: لكن المتون على خلافه، وقد يحاب بأنّ التاء لا يلزم أن تكون هنا للوحدّة، بل لتأنيث اللفظ، أو زائدة كقولهم في الذنب:^(٤) ذنبه، وفي أمثال العرب: (إذا أخذت بذنب الضبّ أغضبت) ذكره "الزمخشري"^(٥)، ولو سلم أنّ التاء هنا للوحدّة فيحاب: بأنهم قد عللوا صحة نيّة الثلاث في جميع ما مرّ بأنه وصف الطلاق بالبينونة، وهي نوعان: خفيفة وغلظة، فإذا نوى الثانية صحّ، فيقال حينئذ: إنّ تاء الوحدّة لا تنافي إرادة البينونة الغليظة، وهي ما لا تحلّ له المرأة معها إلاّ بزوج آخر، فليس المراد أنّه نوى بها أنت طالق ثلاث طلاقات، بل نوى حكم الثلاث

٤٤٩/٢

(قوله: لكن المتون على خلافه إلخ) الأظهر تخصيص المتون بما ليس فيه تاء الوحدّة، فصحة نيّة الثلاث خاصّ بالمحتمل، وكون التاء لتأنيث اللفظ أو زائدة خلاف الأصل والطاهر بحسب الاستعمال، وبهذا القدر لا يصير اللفظ مُحتملاً، ولا شك أنّ التطليقة الواحدة لا تحتمل البينونة الغليظة، فلا تصحّ نيّتها بوجه.

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢/٢١٢ أ.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٣/٣٩١.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣/٣١٢.

(٤) في "ب": ((الذنب)) بالبدال.

(٥) في كتابه "المستقصى في أمثال العرب": ١/١٢٢.

كما لو نَوَى بَطَالِقٍ واحدةً، وبنحوِ بَائِنٍ أخرى، فيقعُ شَتَانٌ بَائِنَتَانِ، ولو عَطَفَ وقال^(١): «وبَائِنٌ أَوْ شَمَ بَائِنٌ وَلَمْ يَنْوَ شَيْئاً فَرَجَعِيَّةً، وَلَوْ بِالْفَاءِ فَبَائِنَةٌ، ذَخِيرَةٌ».....

وهو البيونة الغليظة، ونظيره قولهم: لو نَوَى الثَّلَاثَ بَائِنَ بَائِنٍ أَوْ حَرَامَ فِيهِ ثَلَاثَ فَإِنَّ مَعْنَاهُ لَوْ نَوَى حُكْمَ الثَّلَاثِ لَا لَفْظَهَا؛ لِأَنَّ لَفْظَ «(بَائِنٍ)» وَ«(حَرَامٍ)» لَا يُفِيدُ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ هُنَا، عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَ فَرْدٌ اعْتِبَارِيٌّ؛ وَلِهَذَا صَحَّ إِرَادَتُهُ بِالْمَصْدَرِ وَلَمْ تَصَحَّ إِرَادَةُ الثَّانِيَيْنِ بِهِ؛ لِأَنَّهُمَا عَدَدٌ مُحَضَّرٌ، وَفَرْدِيَّتُهُ بِاعْتِبَارِ مَا قُلْنَا، فَلَا يُنَافِي تَاءَ الْوَحْدَةِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي.

[١٣٣٠٤] (قوله: كَمَا لَوْ نَوَى) تشبيه في الصَّحَّةِ، "ط"^(٢).

[١٣٣٠٥] (قوله: وبنحوِ بَائِنٍ أَيْ: مِنْ كُلِّ كِنَايَةٍ قُرِئَتْ بِ«(طَالِقٍ)» كَمَا فِي «الْفَتْحِ»^(٣)

"البحر"^(٤).

[١٣٣٠٦] (قوله: فَيَقَعُ شَتَانٌ بَائِنَتَانِ أَيْ: عَلَى أَنَّ التَّرْكِيبَ خَيْرٌ بَعْدَ خَيْرٍ، ثُمَّ بَيَّنُونَهُ الْأَوَّلَى

ضرورة بيونة الثانية؛ إِذْ مَعْنَى الرَّجْعِيِّ كَوْنُهُ بِحَيْثُ يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا، وَذَلِكَ مُتَسَوِّفٌ بِاتِّصَالِ الْبَائِنَةِ الثَّانِيَةِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي وَصْفِهَا بِالرَّجْعِيَّةِ، «فَتْح»^(٥).

[١٣٣٠٧] (قوله: وَلَوْ عَطَفَ إِنْجَ) مَحْزَرُ تَقْيِيدِ «الْمَصْنُفِ» الْمَسْأَلَةَ بِدُونِ عَطْفٍ.

[١٣٣٠٨] (قوله: فَرَجَعِيَّةٌ) أَيْ: فِيهِ طَالِقٌ طَلَقَهُ رَجْعِيَّةً، «ذَخِيرَةٌ».

[١٣٣٠٩] (قوله: وَلَوْ بِالْفَاءِ فَبَائِنَةٌ) أَيْ: إِذَا لَمْ يَنْوَ شَيْئاً كَمَا أَفَادَهُ فِي «الذَّخِيرَةِ» بِقَوْلِهِ: (وَلَوْ

عَطَفَ بِالْفَاءِ وَبَاقِي الْمَسْأَلَةِ بِجَالِهَا فِيهِ طَالِقٌ طَلَقَهُ بَائِنَةً) اهـ.

ولعل وجه الفرق أَنَّ الْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ بِمَا مُهْلَةٌ، وَالطَّلَاقُ الَّذِي يَعْقِبُهُ الْبَيُونَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَائِنًا،

(١) فِي «د» وَ«و»: ((فَقَالَ)).

(٢) «ط»: كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الصَّرِيحِ ١٢٥/٢.

(٣) «الْفَتْح»: كِتَابُ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي تَشْبِيهِ الطَّلَاقِ وَوَصْفِهِ ٣٨٩/٣.

(٤) «البحر»: كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْلُ: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا إِنْجَ ٣١٠/٣.

(٥) «الْفَتْح»: كِتَابُ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي تَشْبِيهِ الطَّلَاقِ وَوَصْفِهِ ٣٨٨/٣.

(كما) يقع البائن (لو قال: أنت طالق طلاقاً^(١) تملكى بها نفسك).....

أما الواو فلا تقتضي التعقيب، بل تصلح له وللتراخي الذي هو معنى (ثم)، والطلاق الذي تترأخى عنه البيونة لا يلزم كونه بائناً، فيكون قوله: (وبائن) لغواً، ولا تحمل الواو على التعقيب؛ لأنه عند الاحتمال يراد الأدنى وهو [٣/٢١٨ق/١] الرجعي هنا، كما لا يراد تكرير الإيقاع لعدم النية، وانظر لم لم يتعين تكرير الإيقاع مع وجود مذاكرة الطلاق؟ فإن الأصل في العطف المغايرة، فكان ينبغي وقوع بائنتين مع الواو و^{ثم}، ومفهوم التقييد بعدم النية أنه لو نوى تكرير الإيقاع مع الحروف الثلاثة أو نوى بالبائن الثلاث أنه يقع ما نوى.

(١٣٣١١) (قوله: كما لو قال إلخ) يشعر كلام "المصنف" في "المنح"^(٢) أن هذا الفرع غير منقول؛ حيث قال: ((فإنه يقع به الطلاق البائن كما أفنى به مولانا صاحب "البحر")^(٣)، واستظهر له بما في "البدائع"^(٤) من قوله: ((إذا وُصف الطلاق بصفة تدل على البيونة كان بائناً)) إلخ. (١٣٣١١) (قوله: تملكى بها نفسك) حقه أن يقال: تملكين؛ لأنه مضارع مرفوع بالنون، نعم سمع حذفه في قول الشاعر: [الرجز]

أَينْتُ أُسْري وتَيْسِي تَدْلِكِي وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ والمِسْكِ الزَّيْجِي^(٥)

وهو لغة خرج عليها بعض المحققين حديث: «كما تكونوا يوَلِّي عليكم»^(٦)، وحديث:

(١) في "و": ((تطبيقاً)).

(٢) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الصريح ١/١٣٩ق/١.

(٣) انظر "رسائل ابن نجيم": الرسالة السابعة في الطلاق المعلق على الإبراء ص ٦٥ - وما بعدها.

(٤) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما الكناية فنوعان - فصل وأما بيان صفة الواقع بها ١٠٩/٣

(٥) البيت بلا نسبة في "لسان العرب" مادة ((ذلك)).

(٦) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٧٣٩١)، والديلمي في "مسند الفردوس" (٤٩١٨) من طريق يحيى بن هاشم - معزوك - ثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبيه مرسلأ، قال البيهقي: هذا منقطع - يريد مرسل - لكن إسناده الديلمي ((عن أبيه أظنه عن أبي بكرة))، وأخرجه القضاعي في "الشهاب" (٥٧٧) بإسناد مسلسل بالمجاهل عن الكرماني بن عمرو عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً ((كما تكونون)) بإثبات النون، قال الحافظ في تخريج "الكشاف" ٢٥/٤ في إسناده إلى المبارك بمجاهل، قال ابن طاهر: فأنه على من رواه عن المبارك فإنهم بمجاهل، كما في "الفيض" ٤٧/٥. وانظر "معني اللبيب" ص ٩١، و"الفتاوى الحديثة للسيوطي" كما في "كشف الحفاء" (١٩٧٧).

لأنها لا تملك نفسها إلا بالبائن، ولوقال: أنت طالق على أن لا رجعة لي عليك له الرجعة، وقيل: لا، "جوهرة"^(١). ورجع في "البحر" الثاني،

«لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»^(٢).

[١٣٣١٢] قوله: لأنها لا تملك نفسها إلا بالبائن صرح به في "البدائع"^(٣)، وقال أيضاً: ((إذا وُصف الطلاق بصفة تدل على البيونة كان بائناً)) اهـ. وهذه الصفة بمعنى قوله: أنت طالق طلاقاً بائناً؛ لأن ملكها نفسها ينافي الرجعي الذي يملك هو رجعتها فيه بدون رضاها.

[١٣٣١٣] قوله: ورجع في "البحر" الثاني، وذلك أنه تقدم^(٤) أنه إذا وُصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن عندنا، وقال "الشافعي": يقع به الرجعي؛ لأنه خلاف المشروع فيلغو، كما إذا قال: أنت طالق على أن لا رجعة لي عليك، وردة في "الهداية"^(٥) بأنه وُصف بما يحتمله، وبأن مسألة الرجعة ممنوعة، أي: لا نسلم أنه يقع فيها الرجعي، بل تقع واحدة بائنة كما في "العناية" و"الفتح"^(٦) و"غاية البيان" و"التبيين"^(٧)، قال في "البحر"^(٨): ((فقد علمت أن المذهب في مسألة الرجعة وقوع^(٩) البائن)).

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ١٠٧/٢ بنصرف.

(٢) أخرجه أحمد ٣٩١/٢ و٤٧٧ و٤٤٢ و٥١٢، وابن أبي شبة ٣٢٤/٨ و٦٢٥، ومسلم (٥٤) كتاب الإيمان - باب في بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأبو داود (٥١٩٣) كتاب الأدب - باب في إنشاء السلام، والزمذي (٢٦٨٨) كتاب الاستئذان - باب ما جاء في إنشاء السلام، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٦٨) المقدمة، و(٣٦٩٢) كتاب الأدب - باب إنشاء السلام، وابن حبان (٢٣٦)، والبيهقي في "الشعب" (٨٧٤٥)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٢٦٠) باب التحاب بين الناس، و(٩٨٠) باب إنشاء السلام، وأبو عوانة ٣٠/١. كلهم من حديث الأعمش وعاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة، أما شريك ووكيع وبعض نسخ أحمد فيالبون ((لا تدخلون)).

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما الكناية فنوعان - فصل: وأما بيان صفة الواقع بها ١٠٩/٣.

(٤) ص ٢٤١ - وما بعدها "در".

(٥) "الهداية": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٢٣٨/١.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل فيه متفرقات من الإيقاع ٣٨٨/٣.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الطلاق - فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٢١١/٢.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل أنت طالق غداً إلخ ٣١٤/٣.

(٩) في "م": ((وقول)) بدل ((وقوع))، وهو خطأ.

وخطأً مَنْ أفتى بالرجعيّ في التعلّيقِ وقولِ المؤثّقين: تكونُ طالقاً^(١) طلقاً تمليكُ بها نفسَها إلخ، لكن في "البرزّازيّة"^(٢) وغيرها: ((قال للمدخولة: إنّ طَلَقْتُكِ واحدةً فهي بائنةٌ أو ثلاثٌ،.....

[١٣٣١٤] (قوله: وخطأً) أي: نسبته إلى الخطأ، مثل: فسقته: نسبته إلى الفسق، وقوله: ((وقولِ المؤثّقين)) بالجرّ، قال "ح"^(٣): ((عطفُ تفسيرٍ على التعلّيق، وهو بكسر الشاء المثناة، وهم عدولُ دارِ القاضي، ويسمّون بالشهود، وسمّوا مؤثّقين؛ لأنهم يؤثّقون مَنْ يشهدُ ببيانِ أنّه ثقةٌ)) اهـ، أو لأنهم يكتبون صكوكَ الوثائق، أفاده "ط"^(٤).

قلت: وأصلُ المسألة التي ذكرها صاحبُ "البحر" - وقد أُلّفَ فيها [٣/٢١٨ ب] رسالة^(٥) أيضاً هي: ((أنّ رجلاً قال لزوجته: متى ظهرَ لي امرأةٌ غيرُكِ وأُبرأتني^(٦) من مهرِكِ فأنتِ طالقٌ واحدةٌ تملكين بها نفسك، ثمّ ظهرَ له امرأةٌ غيرها وأُبرأتَه مِنْ مهرِها))، فأجابَ فيها: ((بأنّه بائنٌ، وردَّ على مَنْ أفتى بأنّه رجعيٌّ)).

[١٣٣١٥] (قوله: لكن في "البرزّازيّة" إلخ) انتصارٌ لذلك المُفتي، وردّه "الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ" في "حواشي

(١) في "د" زيادة: ((قوله: وقولِ المؤثّقين تكون طالقاً، أي: وخطأً المؤثّقين في قولهم: تكوني طالقاً طلقاً تملك بها نفسها؛ لأنها لا توجب البينة. وقد سئل خير الرملي في رجل قال لزوجته: تروحي ثمانين طالقاً، ولا نية له، هل تطلق حالاً أو مآلاً أو لا تطلق حالاً ولا مآلاً؟ أجاب: صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما صرح الكمال بن الهمام إلا إذا غلب في الحال. وصرح بعضهم بأنه لا تطلق ب: ((تكوني طالق)) حيث لا نية له لا في الحال ولا في المآل، وأنت على علم بأنه يدئ على كل حال، أي: ولو غلب في الحال، فافهم، والله تعالى أعلم)). ق ١٨١/ب.

(٢) "البرزّازيّة": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ١٨٢/٤ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٨١/أ.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٥/٢.

(٥) سماها: "الطلاق المعلق على الإبراء": لزين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري المشهور بابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)،

(الطبقات السنية ٢٧٥/٣، "خلاصة الأثر" ٢٠٦/٣، "هدية العارفين" ٧٩٦/١).

(٦) في النسخ جميعها: ((أو أبرأتني))، وما أبتناهُ من "رسالة ابن نجيم" السابقة ص ٦٥، وهو الصواب الموافق لنتمة النقل، وقد أشار إليه مصحح "م" في الهامش، فليتنبه له.

ثُمَّ طَلَّقَهَا يَقَعُ رَجْعِيًّا؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ لَا يَسْبِقُ الْمَوْصُوفَ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: إِنَّ دَخَلْتَ الدَّارَ فَكَذَا، ثُمَّ قَبْلَ دُخُولِهَا الدَّارَ قَالَ: جَعَلْتُهُ بَائِنًا أَوْ ثَلَاثًا لَا يَصَحُّ؛ لِعَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا)) انتهى.

وَمُفَادُهُ وَقُوعُ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فِي: مَتَى تَزَوَّجْتُ عَلَيْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً.....

المنح: ((بأنَّ المعلق في حادثة التعليق هو الطلاق الموصوف بالبينونة، وفي مسألة "البرازية" المعلق وصف البينونة فقط، والموصوف لم يُوجد بعد، فهو في مسألة التعليق كأنه قال: إن تزوجت عليك فأنت طالق بائناً، ولا قائل بمنعه، تأمل)) اهـ.

٤٥٠/٢

والحاصل: أنه في مسألة "البرازية" الأولى قد عُلِّقَت الصِّفَةُ وحدها على وجود الموصوف، والحكم في المعلق أنه لولا التعليق لوجد في الحال، ولا يمكن أن يُوجد في الحال بينونة طلاق غير موجودة، ولا كونها ثلاثاً؛ لأنَّ الوصف لا يسبق موصوفه، وكذا في المسألة الثانية جعل الطلقة المعلقة بائنة أو ثلاثاً قبل وجودها، فيلزم أيضاً سبق الصِّفَةِ موصوفها، فافهم.

(١٣٣١٦) (قوله: ومُفَادُهُ إلخ) هذه عبارة "المصنّف" في الكنايات مع بعض تغيير، وقد علمت الفرق بين المقيسة والمقيس عليها.

(قول "الشَّارِح": يَقَعُ رَجْعِيًّا؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ لَا يَسْبِقُ إلخ) قال "السُّنْدِيُّ": ((فيه أن الوقوع إنما هو بوجود الشرط، وحين وجوده يقع متصفاً بتلك الصِّفَةِ، فلم يسبق الوصف الموصوف))، كما نقلناه عن "الخَيْرِ الرَّمْلِيِّ" في آخر باب الرجعة، وقال "أبو الطَّيِّبِ السُّنْدِيُّ": ((الظاهر أن ههنا سقطاً، ويدل عليه ما في "المنح" ونص عبارته: ولو قال لها بعد الدُّخُولِ: إِذَا طَلَّقْتُكَ وَاحِدَةً فَهِيَ بَائِنٌ أَوْ هِيَ ثَلَاثٌ، فطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَإنه يملك الرجعة، ولا تكون بائناً ولا ثلاثاً؛ لأنه قد تمَّ القول قبل نزول الطلاق، ولو قال لها: إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: جَعَلْتُ هَذِهِ الطَّلَاقَ بَائِنَةً لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا، كذا في "الحاشية"، وعُلِّلَ في بعض المعتبرات بأنَّ الوصف لا يسبق الموصوف اهـ، ومدار السَّقْطِ على أن قوله: لِأَنَّ الْوَصْفَ إلخ لا يصحُّ أن يكون عِلَّةً لِلأَوَّلِ؛ لأنَّ فيه بينونة وقعت أولاً، والجزاء مرتب على الشرط، إلَّا أنه لَمَّا كَانَ الْقَوْلُ صَدَرَ مِنْهُ قَبْلَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ فَكَانَهُ لَمْ يَقَعِ التَّغْيِيرُ إِلَّا قَبْلَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ، بخلاف الصورة الثانية، فإنه لم تقع البينونة جزءاً، بل غيّر الوصف قبل وقوع الطلاق)) اهـ. ما ذكره "السُّنْدِيُّ" فيما يأتي.

تَمْلِكِينَ بِهَا نَفْسَكَ؛ إِذْ غَايَتُهُ مَسَاوَاتُهُ لِدَ: أَنْتِ بَائِنٌ، وَالْوَصْفُ لَا يَسْبِقُ الْمَوْصُوفَ، كَذَا حَرَرُهُ "المُصْنَفُ" هُنَا وَفِي الْكُنَايَاتِ^(١) (بِخِلَافِ) أَنْتِ طَالِقٌ (أَكْثَرُهُ) أَي: الطَّلَاقُ..

[١٣٣١٧] (قَوْلُهُ: مَسَاوَاتُهُ لِأَنْتِ بَائِنٌ) كَانَ حَقُّ التَّعْيِيرِ أَنْ يَقَالَ: مَسَاوَاتُهُ لَـ ((هُوَ بَائِنٌ)) بِنَاءً عَلَى مَا فَهِمَهُ مِنْ أَنَّهُ تَعْلِيْقٌ لَوْصِفِ الطَّلَاقِ فَقَطْ، وَقَدْ عَلِمْتَ عَدَمَ الْمَسَاوَاةِ، نَعَمْ هُوَ مُسَاوٍ لَـ ((أَنْتِ بَائِنٌ)) عَلَى مَا قَالَهُ صَاحِبُ "الْبَحْرِ"^(٢): ((مَنْ أَنَّهُ تَعْلِيْقٌ لِلْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ مَعاً))، فَصَارَ فِي مَعْنَى: مَتَى تَزَوَّجْتُ عَلَيْكَ فَأَنْتِ بَائِنٌ، فَهَذَا نَطَقٌ بِالْحَقِّ بِلَا قَصْدٍ.

[مَطْلَبٌ: فِي قَوْلِهِمْ: أَنْتِ طَالِقٌ تَجْلِي لِلْخَنَازِيرِ وَتَحْرُمِي عَلَيَّ]

[وَأَنْتِ طَالِقٌ لَا يَرُدُّكَ قَاضٍ وَلَا عَالِمٌ]

(تَمَّةٌ)

يَقَعُ كَثِيرٌ^(٣) فِي كَلَامِ الْعَوَامِّ: أَنْتِ طَالِقٌ تَجْلِي لِلْخَنَازِيرِ وَتَحْرُمِي عَلَيَّ، وَأُنْتِ فِي "الْخَيْرِيَّةِ"^(٤): ((بَأَنَّهُ رَجَعِي؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَتَحْرُمِي عَلَيَّ إِنْ كَانَ لِلْحَالِ فِخْلَافٌ الْمَشْرُوعُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا تَحْرُمُ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَإِنْ كَانَ لِلْاِسْتِقْبَالِ فَصَحِيحٌ وَلَا يُبَاقِي الرِّجْعَةَ))، وَكَذَلِكَ أَفْتَى^(٥) ((بِالرَّجْعِيِّ فِي قَوْلِهِمْ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا يَرُدُّكَ قَاضٍ وَلَا عَالِمٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِخْرَاجَهُ عَنْ مَوْضِعِهِ الشَّرْعِيِّ))، وَأَيَّدَهُ فِي "حَوَاشِيهِ" عَلَى "الْمَنْحِ" بِمَا فِي "الصَّبْرِ" قِيَّةً: ((لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَلَا رَجْعَةَ لِي عَلَيْكَ فَرَجْعَةٌ، وَلَوْ قَالَ: عَلَى أَنْ لَا رَجْعَةَ لِي عَلَيْكَ فَبَائِنٌ)) اهـ.

وَقَالَ: ((إِنَّ قَوْلَهُمْ: لَا يَرُدُّكَ قَاضٍ إِخْلُ مِثْلُ قَوْلِهِ: [٢/٢١٩ق/٣] وَلَا رَجْعَةَ لِي عَلَيْكَ - لِأَنَّ حَذْفَ الْوَاوِ كِتَابِيَّتُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ - لَا مِثْلُ: عَلَى أَنْ لَا رَجْعَةَ)) اهـ.

قُلْتُ: وَالْفَرْقُ: ((أَنَّ عَلَى أَنْ لَا رَجْعَةَ)) قَيْدٌ لِلطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ فِيهِ، فَهُوَ فِي مَعْنَى: أَنْتِ

(١) "المنح": كتاب الطلاق باب في بيان أحكام الصريح ١/١٣٩ - ب، وباب في بيان أحكام الكنايات ١/١٤١ ب/ب بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣/٣١٤ بتصرف.

(٣) في "ب": ((كثير)).

(٤) "الفتاوى الخيرية": كتاب الطلاق ١/٤٦.

(٥) أي: في "الفتاوى الخيرية": كتاب الطلاق ١/٣٦.

طالق طلاقاً مشروطاً فيه عدم الرجعة، أي: طلاقاً بائناً، فهو داخل تحت القاعدة من أنه إذا وُصِفَ الطَّلاقُ بضرْبٍ من الشَّدْوِ والزَّيَادَةِ يَقَعُ به البائنُ كما مرَّ^(١) عن "الهداية"، أمّا: (ولا رجعة لي عليك) فليس صفةً للطَّلاق، بل هو كلامٌ مُستأنَفٌ أُخِيرَ به عمّا هو خلافُ الشرع، فإنَّ الشرع هو وقوعُ الرَّجْعِيِّ بِ: أنْتِ طالق، فقوله: ولا رجعة لغوٌ مثلُ قوله: أنْتِ طالق وبائنٌ أو أنْتِ بائنٌ بلا نيةٍ كما مرَّ^(٢)، وكذا قولهم: لا يُؤْذِكُ قاضٍ إلخ ليس صفةً للطَّلاق، بل هو صفة^(٣) للمرأة، فلم يدخل تحت القاعدة المذكورة، ومثله: تجلّي للخنازير وتحرمي عليّ. وقد خفي ذلك على "الرحمّي"، فحزَمَ: ((بأنّ هذا وما في "الصّريفة" من الفرق بين المسألتين مخالفٌ للقاعدة المذكورة))، نعم لو قصد بقوله: وتحرمي عليّ إيقاع الطَّلاق وقَعَ به أخرى بائنة ما لم ينوِ به الثلاث فتلاث كما في: أنْتِ طالق وبائنٌ كما قدّمناه^(٤)، ومثله قولُ العوامِّ في زماننا أيضاً: أنْتِ طالق كلُّما أحلّك شيخٌ حرّمك شيخٌ، فإنَّ مرادهم بالثاني تأييدُ الحرمة، فهو بمنزلة قوله: كلُّما خلّلت لي حرمتي عليّ، فكلمًا عقَدَ عليها بآنت منه، إلّا أنّ يريد بذلك الكلام الإخبار عن الطَّلاق المذكور دون إنشاء التحريم، ودون جعل هذه الجملة صفةً للطَّلاق المذكور فلا تحرُّمٌ أبداً؛ لأنّه إخبارٌ بخلاف المشروع، لكنّ العامّي لا يفهم ذلك، بل الظاهر أنّه يريد إنشاء تأييد الحرمة، فما وقَعَ في "فتاوى" الشيخ "إسماعيل الحائلي"^(٥) من وقوع الرَّجْعِيِّ بِه فقط مرّةً واحدةً غيرُ ظاهرٍ، فاغتنم تحريرَ هذا المحلِّ، فإنّه ممّا يخفى.

(١) المقولة [١٣٣١٣] قوله: ((ورجح في "البحر" الثاني)).

(٢) ص ٢٤٧ - "در".

(٣) ((لطلاق بل هو صفة)) ساقط من "الأصل".

(٤) المقولة [١٣٣٠٩] قوله: ((ولو بالفاء فبائنة)).

(٥) هو أبو سعد إسماعيل بن علي بن رجب المعروف بالحايك العيني الدمشقي (ت ١٠١٣ هـ). ("سلك الدرر"

٢٥٦/١، "منتخبات التواريخ لدمشق" ٦١٨/٢، "هدية العارفين" ٢١٩/١).

(بالتَّاءِ المثنَّاة من فوق، فإنه يقع به الثلاث، ولا يُدَيَّنُ في) إرادة (الواحدة) كما لو قال: أكثر الطلاق، أو أنتِ طالقٍ مراراً.....

[١٣٣١٨] (قوله: بالتَّاءِ المثنَّاة من فوق) الظاهر أنه قيَّد بذلك ليعلم بالأوَّلَى ما إذا قاله بالتَّاءِ المثلثة، وليفيد أنَّ هذا التحريف هنا لا يضرُّ؛ لأنَّ ذلك صار لغةً عامَّةً^(١)، وقد مرَّ^(٢) أنَّ الطلاق يقع بالألفاظِ المصحَّفة، فلا يرُدُّ ما اعترض به في "الخيرية"^(٣) على "المصنّف": ((من أنَّ هذا ذهولٌ منه، وأنَّ المذكور في كلامهم ضبطه بالمثلثة، ولم نرَ أحداً ضبطه^(٤) بالمشَّاة))، وعبارة "البحر"^(٥): ((إلا أكثره بالتَّاءِ المثلثة، فإنه يقع به الثلاث، ولا يُدَيَّنُ إذا قال: نَوَيْتُ واحدةً)).

[١٣٣١٩] (قوله: ولا يُدَيَّنُ في إرادة الواحدة) مفهومه أنه يُدَيَّنُ في إرادة التَّتين، ووجهه أنَّ [٣/٢١٩ق] أفعال التَّفضيل قد يراوُ به أصلُ الفعل، أي: كثيرُ الطلاق، فكان مُحتمَلٌ كلامه، فيُصدَّقُ ديانةً. اهـ "ح"^(٦).

قلت: لكن يأتي^(٧) ترجيحُ أنَّ الكثير ثلاث لا ثنتان، وحيثُ فلا فرق بين أكثر وكثير، فافهم.

[١٣٣٢٠] (قوله: كما لو قال: أكثر الطلاق) أي: بالتَّاءِ المثلثة، وأشار به إلى ما قلنا من أنَّ ضبطه بالمشَّاة ليس للاحتراز عن المثلثة.

[١٣٣٢١] (قوله: أو أنتِ طالقٍ مراراً) في "البحر"^(٨) عن "الجوهرة"^(٩): ((لو قال: أنتِ طالقٍ مراراً تطلق ثلاثاً إن كانت مدخولاً بها، كذا في "النهاية") اهـ.

(١) في "ب": ((عامه)).

(٢) المقولة [١٣٠٦٤] قوله: ((ويدخل نحو طلاغ وتلاغ إلح)).

(٣) "الفتاوى الخيرية": كتاب الطلاق ١/٥٣-٥٤.

(٤) ((بالمثلثة، ولم نرَ أحداً ضبطه)) ساقط من "٣".

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلح ٣/٣١٠.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٨١/أ.

(٧) المقولة [١٣٣٢٣] قوله: ((أو لا قليل إلح)).

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلح ٣/٣١٣.

(٩) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق - الضرب الثاني - الكنايات ص ١٠٦-١٠٧.

أو ألوفاً،

وذكرَ في "البحر"^(١) قبلَه بأكثرَ مِنْ ورقةٍ عَنِ "الْبِرَازِيَّةِ"^(٢): ((أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ أَلْفَ مَرَّةٍ تَقَعُ وَاحِدَةً)) اهـ. وما في "الْبِرَازِيَّةِ" ذِكْرُهُ في "الذَّخِيرَةِ" أيضاً، وَذِكْرُهُ^(٣) "الشَّارِحُ" آخِرَ بَابِ الْإِيْلَاءِ. أَقُولُ: وَلَا يُعَالَفُ مَا فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(٤)؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَلْفَ مَرَّةٍ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِهِ مِرَاراً مُتَعَدِّدَةً، وَالْوَاقِعُ بِهِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ طَلَاقٌ بَاطِنٌ، فَفِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ لَا يَقَعُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْبَاطِنَ لَا يَلْحَقُ الْبَاطِنَ إِذَا أُمِكنَ جَعْلُ الثَّانِي خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ كَمَا فِي: أَنْتِ بَاطِنٌ أَنْتِ بَاطِنٌ كَمَا يَأْتِي^(٥) يَبَانُهُ فِي الْكُنَايَاتِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَى الثَّلَاثَ بِ: أَنْتِ حَرَامٌ أَوْ بِ: أَنْتِ بَاطِنٌ، فَإِنَّهُ يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ وَاحِدٌ صَالِحٌ لِلْمِثْلَةِ الصَّغِيرَى وَالْكَبِيرَى، وَقَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ مِرَاراً بِمَنْزِلَةِ تَكَرُّرِ هَذَا اللَّفْظِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَأَكْثَرُ، وَالْوَاقِعُ بِالْأَوَّلَى رَجْعِيٌّ، وَكَذَا بِمَا بَعْدَهَا إِلَى الثَّالِثَةِ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ، وَالصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَلِذَا قِيِدَ بِالْمُدْحُولِ بِهَا؛ لِأَنَّ غَيْرَهَا تَبَيَّنَ بِالْمَرَّةِ الْأَوَّلَى لَا إِلَى عِدَّةٍ، فَلَا يَلْحَقُهَا مَا بَعْدَهَا، فَاغْتَنِمَ تَحْرِيرَ هَذَا الْمَقَامِ، فَقَدْ خَفِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَفْهَامِ.

[١٣٣٢٢] (قَوْلُهُ: أَوْ أَلُوفًا) جَمْعُ أَلْفٍ، "ح"^(١)، أَي: فَيَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ وَيَلْغُو الزَّائِدُ.

(قَوْلُهُ: فَاغْتَنِمَ تَحْرِيرَ هَذَا الْمَقَامِ إلخ) لَكِنْ فِي "حَاشِيَةِ الْبَحْرِ" عَنِ "الْمُنْتَقَى" عَنِ "مُحَمَّدٍ": ((أَذْهَبِي أَلْفَ مَرَّةٍ يَنْوِي بِهِ طَلَاقًا، فَبِئْسَ ثَلَاثٌ)) اهـ. وَهَذَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْعُرْفِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْصِدُ بِذَلِكَ إِلَّا إِبْقَاعَ الْكُلِّ دَفْعَةً، لَا التَّكْرِيرَ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غدا إلخ ٣/٣١١.

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات ١٨٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) انظر "الدر" عند المقولة [١٤٥٤٥] قَوْلُهُ: ((تَقَعُ وَاحِدَةً)).

(٤) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق - الضرب الثاني - الكنايات ص ١٠٦-.

(٥) ص ٣٤٠- وما بعدها "در".

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٨١/أ.

أو لا قليل ولا كثير ثلاث، هو المختار كما في "الجوهرة"، ولو قال: أقلّ الطلاق.....

[١٣٣٢٣] (قوله: أو لا قليل إلخ) عبارة "الجوهرة"^(١): ((وإن قال: أنت طالق لا قليل ولا كثير تقع ثلاثاً، هو المختار؛ لأنّ القليل واحدة والكثير ثلاث، فإذا قال أولاً: لا قليل فقد قصّد الثلاث، ثم لا يعمل قوله: ولا كثير بعد ذلك)) اهـ.

قلت: لكن في "الخلاصة"^(٢) و"البرازية"^(٣): ((يقع الثلاث في المختار، وقال الفقيه "أبو جعفر": ثنتان في الأشبه)) اهـ.

وذكر في "الذخيرة": ((أنّ الأول اختيار "المصدر الشهيد")، وعلله بما مر^(٤)، ثم قال: ((وحكي عن "أبي جعفر الهندواني" أنه يقع ثنتان؛ لأنه كما قال: لا قليل فقد قصّد إيقاع الثنتين؛ لأنّ الثنتين كثير، فلا يعمل قوله: ولا كثير بعد ذلك، وهذا القول أقرب إلى الصواب)) اهـ. وفي "الحاشية"^(٥): ((أنّه أظهر)) اهـ.

وبه علّم أنّهما قولان مرجحان، ومبناهما [٢٢٠/٣] على الاختلاف في الكثير، ففي "البحر"^(٦) عن "الحيط": ((ولو قال: أنت طالق كثيراً ذكر في "الأصل" أنه يقع الثلاث؛ لأنّ الكثير هو الثلاث، وذكر "أبو الليث" في "الفتاوى": يقع ثنتان^(٧))) اهـ.

قلت: وينبغي أرجحية القول الأول؛ لأنّ "الأصل" من كتب ظاهر الرواية، وهو مقدّم على ما في "الفتاوى".

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق - الضرب الثاني - الكتابات ص ١٠٦.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ق ٩٥/١.

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ١٨١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) في المقالة نفسها.

(٥) "الحاشية": كتاب الطلاق ٤٥٤/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق المصريح - فصل أنت طالق غداً إلخ ٣١٢/٣.

(٧) في "ب": ((ثنتان))، وهو خطأ.

فواحدة، ولو قال: عامة الطلاق، أو أحله، أو لوّنين منه، أو أكثر الثلاث، أو كبير الطلاق فثنتان، وكذا لا كثير^(١) ولا قليل على الأشبه، "مضمرات". وفي "القنية"^(٢):

[١٣٣٢٤] (قوله: فواحدة) أي: رجعية لعدم ما يُفيد البائن، ولأنَّ الرَّجْعِيَّ أَقْلُ الطَّلَاقِ.

[١٣٣٢٥] (قوله: ولو قال: عامة الطلاق) إِنَّمَا وَقَعَ بِهِ ثِنْتَانِ لَكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْغَالِبِ، وَغَالِبُ الطَّلَاقِ ثِنْتَانِ، "ط"^(٣).

[١٣٣٢٦] (قوله: أو أحله) كَأَنَّهُ تَحْرِيفٌ مِنَ الْكَاتِبِ، وَالَّذِي فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((حُلُّهُ)) بَضْمٌ الْجَلِيمِ وَتَشْدِيدُ اللَّامِ، وَكَذَا فِي "الذَّخِيرَةِ"، وَحُلُّ الشَّيْءِ: مَعْظُمُهُ، أَمَّا الْأَجَلُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا، "رَحْمِيَّ". وَالْأَحْسَنُ مَا قَالَهُ "ط"^(٥): ((مِنْ أَنَّهُ إِنْ نَوَى بِالْأَجَلِ الْأَعْظَمَ مِنْ جِهَةِ الْكَمِّ فَثَلَاثٌ، أَوْ مِنْ جِهَةِ مُوَافَقَتِهِ لِلْسَّنَةِ فَوَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ فِي طَهْرٍ لَا وَطءٍ فِيهِ وَلَا فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ)).

[١٣٣٢٧] (قوله: أو لوّنين مِنْهُ) وَهُمَا طَلَقَتَانِ رَجْعِيَّتَانِ، وَلَوْ قَالَ: ثَلَاثَةُ الْوَانِ فَثَلَاثَةٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: الْوَانَا مِنَ الطَّلَاقِ فَثَلَاثَةٌ، وَإِنْ نَوَى الْوَانُ الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ صَحَّ دِيَانَةٌ، وَكَذَا ضَرْوُبَا أَوْ أَنْوَاعَا أَوْ وَجُوهَا مِنَ الطَّلَاقِ، "ذَخِيرَةٌ".

قُلْتُ: وَيَنْبَغِي فِيمَا لَوْ نَوَى الْوَانُ الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ وَاحِدَةً بَائِنَةً لِمَا مَرَّ^(٦) مِنْ أَصْلِ "الْإِمَامِ" فِيمَا إِذَا وَصَفَ الطَّلَاقَ.

[١٣٣٢٨] (قوله: وكذا لا كثير ولا قليل) الَّذِي فِي "الْبَحْرِ"^(٧) عَنِ "الْحَيْطِ": ((أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَوْلُهُ: وَكَذَا لَا كَثِيرٌ إِخْ، أَيْ: يَقَعُ ثِنْتَانِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ اخْتِيَارَ وَقُوعِ الثَّلَاثِ فِي عَكْسِهِ مَبْنًى عَلَى مَا فِي "الْأَصْلِ": مِنْ أَنَّ الْكَثِيرَ ثَلَاثٌ، وَمَقْتَضَاهُ: أَنَّ يَقَعُ هُنَا وَاحِدَةً، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْجَوْهَرَةِ"، أَمَّا وَقُوعُ الثَّلَاثَيْنِ فَالظَّاهِرُ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو الْوَلِيدِ مِنْ أَنَّ الْكَثِيرَ ثِنْتَانِ، وَلِذَا قَالَ فِي "الْبَحْرِ" عَنِ "الْحَيْطِ": وَعَلَى قِيَاسِ مَا قَالَهُ أَبُو الْوَلِيدِ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعُ ثِنْتَانِ إِذَا قَالَ: لَا قَلِيلَ وَلَا كَثِيرَ)). ق ١٨٢/١.

(٢) لَمْ نَعْرِ عَلَيْهَا فِي مَخْطُوطَةِ "الْقَنِيَّةِ" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٣) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الصَّرِيحِ ١٢٦/٢.

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْل: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا إِخْ ٣١٢/٣.

(٥) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الصَّرِيحِ ١٢٦/٢.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٣٣٢٣] قَوْلُهُ: ((أَوْ لَا قَلِيلَ إِخْ)).

(٧) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْل: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا إِخْ ٣١٣/٣.

((طَلَّقْتُكَ آخِرَ الثَّلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ فَثَلَاثٌ، وَطَالِقٌ آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ فَوَاحِدَةٌ،
وَالْفَرْقُ دَقِيقٌ حَسَنٌ)).....

واحدة))، وكَذَا فِي "الذَّخِيرَةِ" وَ"الْبِرَازِيَّةِ"^(١) وَ"الْخُلَاصَةِ"^(٢) وَ"الْجَوْهَرَةِ"^(٣) وَغَيْرِهَا، فَلْيُرَاجَعْ كِتَابُ
"الْمُضْمَرَاتِ"، نَعَمْ لِكُلِّ وَجْهٍ: فَوَجْهُ الْوَاحِدَةِ أَنَّهُ لَمَّا نَفَى الْكَثِيرَ أَثَبَتَ الْقَلِيلَ، فَلَا يَفِيدُ نَفْيُهُ بَعْدَ،
وَجْهَهُ الثَّانِي أَنَّ الْكَثِيرَ ثَلَاثٌ وَالْقَلِيلَ وَاحِدَةٌ، فِإِذَا نَفَاهُمَا ثَبَتَ مَا بَيْنَهُمَا.

[١٣٣٢٩] (قَوْلُهُ: وَالْفَرْقُ دَقِيقٌ حَسَنٌ) وَجْهُ الْفَرْقِ أَنَّهُ أَضَافَ الْآخِرَ إِلَى ثَلَاثٍ مَعْهُودَةٍ،
وَمَعْهُودِيَّتُهَا بِوُقُوعِهَا بِخِلَافِ الْمُنْكَرِ. اهـ "ح"^(٤).

أَقُولُ: هَذَا بَعْدَ تَسْلِيمِهِ إِنَّمَا يَتِمُّ بِنَاءٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" تَبَعًا لـ "الْبَحْرِ"^(٥) فِي أَوَّلِ بَابِ
الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ مِنْ تَعْرِيفِ لَفْظِ ثَلَاثٍ فِي الْأَوَّلَى وَنُكْرِهِ فِي الثَّانِيَةِ مَعَ أَنَّهُ مُنْكَرٌ فِي الصُّورَتَيْنِ كَمَا
رَأَيْتُهُ فِي عِدَّةٍ كَتَبَ كـ "التَّاتِرْخَانِيَّةِ"^(٦) وَ"الْهِنْدِيَّةِ"^(٧) وَ"الذَّخِيرَةِ" وَ"الْبِرَازِيَّةِ"^(٨)، وَقَدْ ذَكَرَ الْفَرْقَ فِي
"الْبِرَازِيَّةِ"^(٩): ((بِأَنَّ الْآخِرَ هُوَ الثَّالِثُ، وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِتَقَدُّمِ مِثْلِهِ عَلَيْهِ، [٣/٢٢٠ ب] لَكِنَّهُ فِي
الْأَوَّلَى أَخْبَرَ عَنْ إِيقَاعِ الثَّلَاثِ، وَفِي الثَّانِيَةِ وَصَفَ الْمَرْأَةَ بِكَوْنِهَا آخِرَ الثَّلَاثِ بَعْدَ الْإِيقَاعِ وَهِيَ
لَا تُوصَفُ بِذَلِكَ، فَبَقِيَ: أَنْتَ طَالِقٌ، وَبِهِ تَقَعُ الْوَاحِدَةُ)) اهـ.

فَمَنَاطُ الْفَرْقِ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي فِي الْأَوَّلِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ فِي الثَّانِي، لَا مِنَ التَّعْرِيفِ

(١) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ١٨١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ق ٩٥/١.

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق - الضرب الثاني - الكنيات ١٠٦/٢ معزياً إلى "الوقعات".

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٨١/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٠/٣.

(٦) "التاترخانية": كتاب الطلاق - الفصل الرابع فيما يرجع إلى صريح الطلاق ٢٩٨/٣.

(٧) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه ٣٧٢/١ نقلاً عن "المحيط".

(٨) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل السادس في دعواه - نوع من الألفاظ التي يقع بها الثلاث ٢٤٩/٤ (هامش

"الفتاوى الهندية").

(فروع) يقع به: أنت طالق كلَّ التَّطْلِيقِ واحدةً، وكلَّ تَطْلِيقٍ ثلاثٌ، وعدَدُ التُّرابِ واحدةً.....

والتَّكْيِيرُ، فافهم. لكن^(١) مُقْتَضَاهُ أَنَّ لَفْظَ (أَجِيرَ) فِي الثَّانِيَةِ مَرْفُوعٌ خَبِراً ثَانِياً عَنْ: أَنْتَ؛ لِيَصِيرَ وَصْفاً لِلْمَرَأَةِ، أَمَّا لَوْ كَانَ مَنْصُوباً يَكُونُ وَصْفاً لِلطَّلَاقِ، فَيَسَاوِي الصُّورَةَ الْأُولَى، وَاحْتِمَالُ كَوْنِهِ مَنْصُوباً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ خَبِراً ثَانِياً بَعِيداً.

[١٣٣٣٠] (قوله: يقع به: أنت طالق إلخ) لأنَّ كُلَّاً إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مُعَرَّبٍ أَفَادَتْ عُمُومَ الْأَجْزَاءِ، وَأَجْزَاءُ الطَّلَاقِ لَا تَزِيدُ عَلَى طَلْقَةٍ، وَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مُتَكْرِرٍ أَفَادَتْ عُمُومَ الْأَفْرَادِ. اهـ "ح" (٢). وَلِذَا كَانَ قَوْلُكَ: كُلُّ الرُّمَانِ مَا كَوَّلَ كَاذِباً؛ لِأَنَّ قِشْرَهُ لَا يُوسِّكُلُ، بِخِلَافِ: كُلُّ رَمَانٍ بِالتَّكْيِيرِ، وَهَذَا عِنْدَ الْخَلْوِ عَنْ الْقَرَأَيْنِ كَمَا حَرَّرْنَاهُ^(٣) فِي بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِيِّينَ.

(تنبيه)

ذَكَرَ فِي "الذَّخِيرَةِ": ((لَوْ قَالَ: كُلُّ الطَّلَاقِ فَوَاحِدَةٌ))، وَهَكَذَا نَقَلَ عَنْهَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤)، لَكِنْ فِي "مَخْتَارَاتِ النِّوَازِلِ"^(٥): أَنَّهُ يَقَعُ ثَلَاثٌ.

قُلْتُ: وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُصَدَّرٌ بِحَتْمِلِ الثَّلَاثِ بِخِلَافِ الطَّلْقَةِ، عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَ فِي "الذَّخِيرَةِ" أَيْضاً: ((أَنْتَ طَالِقٌ الطَّلَاقُ كُلُّهُ فَهُوَ ثَلَاثٌ))، وَلَا فَرْقَ يَظْهَرُ بَيْنَ: كُلِّ الطَّلَاقِ وَالطَّلَاقِ كُلُّهُ، تَأَمَّلْ.

[١٣٣٣١] (قوله: وعدَدُ التُّرابِ واحدةً) قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((لَوْ شَبَّهَ بِالْعَدَدِ فِيمَا لَا عَدَدَ لَهُ فَقَالَ: طَالِقٌ كَعَدَدِ الشَّمْسِ أَوْ التُّرابِ أَوْ مِثْلَهُ، فَعِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ": رَجْعِيَّةٌ، وَاخْتَارَهُ "إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ"

(١) عبارة "ب": ((يمكن هـ))، وعبارة "م": ((يمكن و)). وفي هامش "م": ((قوله: يمكن) هكذا بالأصل المقابل على خطه، فليحذر)).

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٨١/ب.

(٣) المقولة [٢٥٢٥] قوله: ((على كلِّ عصابة)).

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أنت طالق غداً إلخ ٣١٣/٣.

(٥) "مختارات النوازل": كتاب الطلاق - فصل في الإضافة ق ٦٢/أ.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في تشبيه الطلاق ووصفه ٣٩٠/٣.

وعدد الرَّمْلِ ثلاثٌ، وعددُ شعرِ إبليسَ أو عددُ شعرِ بطنِ كُفَيٍّ واحدةٌ، وعددُ شعرِ ظَهِرِ كُفَيٍّ أو ساقِيٍّ أو ساقِيكُ أو فَرْجِي^(١)، أو عددُ ما في هذا الخوضِ من السَّمَكِ...

٤٥٢/٢

مِنَ الشَّافِعِيَّةِ؛ لَأَنَّ التَّشْبِيهَ بِالْعَدَدِ فِيمَا لَا عَدَدَ لَهُ لَفَوْ، وَلَا عَدَدَ لِلتَّرَائِبِ، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ": يَقَعُ ثَلَاثُ، وَهُوَ قَوْلُ "الشَّافِعِيِّ" وَ"أَحْمَدُ"؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِالْعَدَدِ إِذَا ذُكِرَ الْكَثْرَةُ، وَفِي قِيَاسِ قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ": وَاحِدَةٌ بَائِتَةٌ؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ يَقْتَضِي ضَرْبًا مِنَ الزِّيَادَةِ كَمَا مَرَّ، أَمَّا لَوْ قَالَ: مِثْلُ التَّرَائِبِ يَقَعُ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" اهـ.

[١٣٣٢٦] (قَوْلُهُ: وَعَدَدُ الرَّمْلِ ثَلَاثٌ) أَي: لِإِجْمَاعٍ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢) عَنِ "الْجَوْهَرَةِ"^(٣)، وَإِنَّمَا كَانَ التَّرَائِبُ غَيْرَ مَعْدُودٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ إِفْرَادِيٍّ، بِخِلَافِ رَمْلٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ جَمْعِيٍّ لَا يَصْدُقُ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، "نَهْر"^(٤).

وحاصله: أَنَّ مَا ذَلَّ عَلَى الْمَاهِيَّةِ صَادِقًا عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ كَالْتَّرَائِبِ وَالْمَاءِ وَالْعَسَلِ [١/٢٢١ ق/٣] فَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ إِفْرَادِيٍّ، بِخِلَافِ مَا لَا يَذُلُّ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ وَمُيَازٍ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ بِالنَّاءِ كَالرَّمْلِ وَالتَّمْرِ فَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ جَمْعِيٍّ، وَالْجَمْعُ ذُو أَفْرَادٍ أَقْلَهَا ثَلَاثٌ، فَيَقَعُ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ إِلَيْهِ ثَلَاثٌ.

[١٣٣٣٣] (قَوْلُهُ: وَعَدَدُ شَعْرِ إِبْلِيسَ إِخ) أَي: تَقَعُ وَاحِدَةٌ لَوْ أُضَافَتْهُ إِلَى عَدَدٍ مَجْهُولِ النَّفْيِ وَالْإِبْتِاتِ، أَوْ إِلَى عَدَدٍ مَعْلُومِ النَّفْيِ كَالْمَالِينِ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٥)، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا بَائِتَةٌ أَوَّلًا، وَمُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ فِي عَدَدِ التَّرَائِبِ أَنَّهَا بَائِتَةٌ فِي قِيَاسِ قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَرَجْعِيَّةٌ عِنْدَ "أَبِي يُونُسَ"، وَيَذُلُّ

(١) فِي "ب" ((فَرْجُكَ)).

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْل: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا إِخ ٣/٣١٢.

(٣) "الْجَوْهَرَةُ النُّورَةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ ٢/١٠٦.

(٤) "النَّهْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ق ٢١١/ب.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي تَشْبِيهِ الطَّلَاقِ وَوَصْفِهِ ٣/٣٩٠.

وَقَعَ بَعْدِيهِ إِنْ وُجِدَ، وَإِلَّا لَا. لَسْتُ لَكَ بِزَوْجٍ أَوْ لَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ، أَوْ قَالَتْ لَهُ:
لَسْتُ لِي بِزَوْجٍ فَقَالَ: صَدَقْتَ.....

عليه ما نذكره^(١) قريبا عن "الحيط" مِنْ أَنَّهُ يَلْعُو ذَكَرَ الْعَدَدِ وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ.

[١٣٣٤] (قوله: وَقَعَ بَعْدِيهِ)^(٢) أي: مِمَّا يَقْبَلُهُ الْمَحَلُّ، وَالزَّائِدُ لَعْوٌ، "ط"^(٣).

[١٣٣٥] (قوله: وَإِلَّا لَا) أي: وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنَ الشَّعْرِ بِأَنْ أُطْلَى بِالنُّورِ^(٤) مَثَلًا، وَلَا وَجَدَ شَيْءٌ مِنَ السَّمَكِ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ، وَهَذَا صَحِيحٌ فِي غَيْرِ مَسْأَلَةِ السَّمَكِ، أَمَّا فِيهَا فَقَدْ ذَكَرَ فِي "الجوهرة"^(٥) وَكُنَّا فِي "البحر"^(٦) عَنِ "الظَّهْرِيَّةِ"^(٧): ((أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَوْضِ سَمَكٌ تَقَعُ وَاحِدَةً، فَكَانَ الصَّوَابُ ذِكْرَهَا مَعَ مَسْأَلَةِ شَعْرِ إِبْلِيسَ وَشَعْرِ بَطْنِ كَفِّي، وَقَدْ ذَكَرَ فِي "النَّهْرِ"^(٨) أَنَّهُ عَلَّلَ فِي "الحيط" مَسْأَلَةَ السَّمَكِ وَشَعْرَ إِبْلِيسَ وَبَطْنَ كَفِّي بِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ شَعْرٌ وَلَا سَمَكٌ لَمْ يُعْتَبَرْ ذَكَرَ الْعَدَدِ، بَلْ يَصِيرُ لَعْوًا، وَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ)) اهـ. وَفِي "البحر"^(٩) عَنِ "حَمْدٍ" فِي الْفَرْقِ بَيْنَ مَسْأَلَةِ ظَهْرِ كَفِّي وَقَدْ أُطْلَى وَمَسْأَلَةِ بَطْنِ كَفِّي: ((أَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى لَا يَقَعُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى عَدَدِ الشُّعُورِ الثَّابِتَةِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَعْرٌ لَمْ يُوجَدْ الشَّرْطُ، وَفِي الثَّانِيَةِ تَقَعُ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَى عَدَدِ الشَّعْرِ)) اهـ.

(١) المقولة [١٣٣٥] قوله: ((وإلا لا)).

(٢) هذه المقولة ساقطة من "الأصل".

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٦/٢.

(٤) قَالَ فِي "المصباح" مادة (نور): ((النُّورُ بِالضَّمِّ: حَجَرُ الْكِلْسِ، ثُمَّ غَلَبَتْ عَلَى اخْتِلَاطِ تَضَافٍ إِلَى الْكِلسِ مِنْ زُرْنِخٍ وَغَيْرِهِ، وَتُسَمَّيْ لِمَا زَالَهُ الشَّعْرُ)).

(٥) "الجوهرة الثمينة": كتاب الطلاق ١٠٦/٢.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا ٣١١/٣.

(٧) "الظهيرية": كتاب الطلاق - القسم الأول - الفصل الرابع في إيقاع الطلاق بالكتابة وفي التشبيه عما له عدد وعما لا عدد له ق ٩٢/ب.

(٨) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ق ٢١١/ب.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا ٣١١/٣.

طلاقاً إن نَوَاهُ خلافاً لهما، ولو أَكَّدَهُ^(١) بالقَسَمِ، أو سُئِلَ: أَلَيْكَ امْرَأَةٌ^(٢)؟ فقال: لا لا تَطْلُقُ اتِّفَاقاً وإن نَوَى؛ لأنَّ اليمين والسؤال.....

قلت: وحاصلة: أنَّ ظَهَرَ الْكَفِّ - ومثله: السَّاقِ والْفَرْجُ - لَمَّا كَانَ مَحَلَّ الشَّعْرِ غَالِباً، وزَوَالُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَارِضٍ صَارَ الْعَدَدُ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ، فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ عِنْدَ عَدَمِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مَعْلُومُ الْإِنْتِفَاءِ كَشَعْرٍ بَطْنٍ كَفِّيٍّ، أو مَجْهُولُهُ - وَلَا يُمَكِّنُ عِلْمُهُ كَشَعْرٍ إِبِلَيْسَ، أو يُمَكِّنُ لَكِنْ إِنْتِفَاؤُهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى عَارِضٍ كَسَمَكِ الْحَوْضِ - فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَجُودِ عَدَدٍ، بَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ مُطْلَقاً، لَكِنْ فِي مَسْأَلَةِ السَّمَكِ لَمَّا امْكَنَ وَجُودَ الْعَدَدِ فَإِذَا وَجَدَ وَقَعَ بِقَدْرِهِ.

[١٣٣٣٦] (قوله: طَلَّاقٌ إِنْ نَوَاهُ) لَأَنَّ الْجُمْلَةَ تَصْلُحُ لِإِنْتِشَاءِ الطَّلَاقِ كَمَا تَصْلُحُ لِإِنْكَارِهِ، فَيَنْعَيْنُ الْأَوَّلُ بِالنَّيَّةِ، وَقَدْ بَالِغَةُ، لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ بِدُونِهَا اتِّفَاقاً لِكُونِهِ مِنَ الْكِنَايَاتِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقُومُ مَقَامُهَا دَلَالَةُ الْحَالِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيْمَا يَصْلُحُ جَوَاباً فَقَطْ، وَهُوَ الْفَاطُ لَا يَسَ هَذَا مِنْهَا، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: [٣/٢٢١/ب] طَلَّاقٌ إِلَى أَنَّ الْوَاقِعَ بِهَذِهِ الْكِنَايَةِ رَجْعِيٌّ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣) مِنْ بَابِ الْكِنَايَاتِ.

[١٣٣٣٧] (قوله: لَا تَطْلُقُ اتِّفَاقاً وَإِنْ نَوَى) ومثله قوله: لَمْ أَتَزَوَّجْكَ، أو لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا نِكَاحٌ، أو لَا حَاجَةَ لِي فَيْلِي، "بِدَائِع"^(٤). لَكِنْ فِي "الْمَحِيطِ" ذَكَرَ الْوُقُوعَ فِي قَوْلِهِ لَا عِنْدَ سُؤَالِهِ، قَالَ: ((وَلَوْ قَالَ: لَا نِكَاحَ بَيْنَنَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَالْأَصْلُ أَنَّ نَفْسَ النِّكَاحِ أَصْلًا لَا يَكُونُ طَلَاقاً بَلْ يَكُونُ جُحُوداً، وَنَفْسُ النِّكَاحِ فِي الْحَالِ يَكُونُ طَلَاقاً إِذَا نَوَى، وَمَا عَدَاهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ)) اهـ، "بَحْر"^(٥).

(١) فِي "ط": ((أَكَّدَ)).

(٢) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَوْلُهُ: أَوْ سُئِلَ أَلَيْكَ امْرَأَةٌ؟ إِيخ، وَقَالَ فِي "الْجَوْهَرَةِ": إِنْ نَوَى كَانَ طَلَاقاً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ: لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ طَلَاقاً وَلَوْ نَوَى، انْتَهَى. فَقَوْلُ الشَّارِحِ: ((وَإِنْ نَوَى)) عَمَلٌ عَلَى قَوْلِهِمَا، تَامَلَ اهـ)). ق ١٨٢/١.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ ٣/٣٢٣.

(٤) "الْبِدَائِع": كِتَابُ الطَّلَاقِ - فَصْلٌ وَأَمَّا الْكِنَايَةُ فَنُوعَانِ ١٠٧/٣ يَنْتَصِرُ.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْكِنَايَاتِ فِي الطَّلَاقِ ٣/٣٣٠.

قريتنا لإرادة النفي فيهما، وفي "الخلاصة": ((قيل له: أَلَسْتَ طَلَّقْتَهَا^(١)؟ تَطَلَّقُ بـ: بلى لا بـ: نعم))، وفي "الفتح": ((ينبغي عدم الفرق للعرف))، وفي "البرازية"^(٢):

[١٣٣٣٨] (قوله: قريتنا لإرادة النفي فيهما) وذلك لأن اليمين لتأكيد مضمون الجملة الخبرية، فلا يكون جوابه إلا خيراً، وكذا جواب السؤال، والطلاق لا يكون إلا إنشاءً، فوجب صرفه إلى الإخبار عن نفي النكاح كاذباً.

مطلب: العرف معتبر في أحكام الشرع

[١٣٣٣٩] (قوله: وفي "الخلاصة" إلخ) عبارة "الخلاصة"^(٣): ((أَلَسْتَ طَلَّقْتَهَا؟))، ووجد كذلك في بعض النسخ^(٤) كما يُبيده ما في "ح"^(٥)، قال صاحب "البحر" في شرحه على "المنار"^(٦): ((ودُكر في التحقيق: أن موجب (نعم) تصديق ما قبلها من كلام منفي أو مثبت، استهماً كان أو خيراً كما إذا قيل لك: قام زيد، أو أقام زيد، أو لم يَمْ زيد فقلت: نعم كان تصديقاً لما قبله وتحقيقاً لما بعد الهمزة، وموجب (بلى) إيجاب ما بعد النفي استهماً كان أو خيراً، فإذا قيل: لم يَمْ زيد، فقلت: بلى كان معناه: قد قام، إلا أن المعتبر في أحكام الشرع العرف، حتى يُقام كل واحدٍ منهما مقام الآخر)) اهـ.

[١٣٣٤٠] (قوله: وفي "الفتح"^(٧)) إلخ عبارته: ((والذي ينبغي عدم الفرق، فإن أهل العرف لا يفرقون، بل يفهمون منهما إيجاب المنفي)).

[١٣٣٤١] (قوله: وفي "البرازية"^(٨)) أي: في أوائل كتاب النكاح.

(١) كذا في النسخ جميعها، وفي مخطوطة "د": ((أَطَلَّقْتَهَا)) بدون ((لست)).

(٢) "البرازية": كتاب النكاح - نوع آخر: قالت له: أنا امرأتك، فقال لها: أنت طالق فيكون إقراراً بالنكاح إلخ ١١١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ق ٩٤/١.

(٤) هذا الكلام قاله ابن عابدين رحمه الله تعالى بناء على ما في نسخه من "الدر": ((أَطَلَّقْتَهَا)).

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٨١/ب.

(٦) "فتح الغفار": العام إذا خرج مخرج الجزاء أو مخرج الجواب، أو لم يستقل بنفسه يختص بسببه ٥٩/٢ بتصرف.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٥٤/٣.

(٨) "البرازية": كتاب النكاح - الفصل الأول في الآلة ١١١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

((قالت له: أنا امرأتك، فقال لها: أنت طالق كان إقراراً بالنكاح، وتطلق؛ لاقتضاء الطلاق النكاح وضعاً)). عِلِمَ أَنَّهُ حَلَفَ وَلَمْ يَذَرِ بَطْلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ لَهَا، كَمَا لَوْ شَكَّ أَطْلَقَ أَمْ لَا؟ وَلَوْ شَكَّ أَطْلَقَ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ بَنَى عَلَى الْأَقْلَى، وَفِي "الْجَوْهَرَةِ"^(١): ((طَلَّقَ الْمُنْكَوحَةَ فَاسِدًا ثَلَاثًا.....

[١٣٣٤٢] (قوله: كَانَ إِقْرَارًا بِالنَّكَاحِ وَتَطْلُقُ) أَي: فَإِذَا أَنْكَرَهُ يُلْزِمُهُ مَهْرُهَا وَنَفَقَةُ عِدَّتِهَا، وَتَرْتَبُ لَوْ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا.

[١٣٣٤٣] (قوله: لاقتضاء الطلاق النكاح وضعاً) لأنَّ الطلاق لغةً وشرعاً: رَفْعُ الْقَيْدِ الثَّابِتِ بِالنَّكَاحِ، فَلَا بُدَّ لَصِحَّتِهِ مِنْ سَبْقِ النَّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى مَا يُقَدَّرُ لَصِحَّةِ الْكَلَامِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: نَعَمْ أَنْتَ امْرَأَتِي وَأَنْتَ طَالِقٌ، كَمَا قَالُوا فِي أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي بِالْفَو.

قُلْتُ: وَهَذَا حَيْثُ لَا مَانِعَ، فَمَنِي "الْخَلَاصَةُ"^(٢) مِنَ النَّكَاحِ عَنِ الْمُتَقَيِّ: ((قَالَ لَهَا: مَا أَنْتَ لِي بِزَوْجَةٍ وَأَنْتَ طَالِقٌ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ بِالنَّكَاحِ))، قَالَ فِي "الْبَزَائِيَّةِ"^(٣): ((لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى أَنَّهُ مَا أَرَادَ الطَّلَاقَ حَقِيقَةً)) اهـ. أَي: لِأَنَّ تَصْرِيحَهُ بِنَفْسِ الزَّوْجِيَّةِ يُنَافِي اقْتِضَاءَهَا، فَلَا يَكُونُ الطَّلَاقُ مُرَادًا بِهِ حَقِيقَةً.

[١٣٣٤٤] (قوله: بَنَى عَلَى الْأَقْلَى) أَي: كَمَا ذَكَرَهُ "الإِسْبِيحَانِيُّ"^(٤)، [٣/٢٢٢] إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ بِالْأَكْثَرِ، أَوْ يَكُونُ أَكْبَرَ ظَنٍّ، وَعَنِ "الإِمَامِ الثَّانِي": إِذَا كَانَ لَا يَذَرِي أَثْلَاثَ أَمْ أَقْلَ يَتَحَرَّى، وَإِنْ اسْتَوَيَا عَمِلَ بِأَشَدِّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، "أَشْبَاهُ"^(٥) عَنِ "الْبَزَائِيَّةِ"^(٦). قَالَ "ط"^(٧): ((وَعَلَى قَوْلِ "الثَّانِي" اقْتَصَرَ "قَاضِي خَان"^(٨))، وَلَعَلَّهُ لِأَنَّهُ يُعْمَلُ بِالِاحْتِيَاظِ خُصُوصًا فِي بَابِ الْفُرُوجِ)) اهـ.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الرجعة ١٢٩/٢ بتصرف.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب النكاح - الفصل الأول في جواز النكاح ق ٧٥/أ.

(٣) "البزائية": كتاب النكاح - الفصل الأول في الآلة ١١١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثالثة: اليقين لا يزول بالشك ص ٦٧ - بتصرف.

(٥) "البزائية": كتاب النكاح - الفصل الأول في الآلة - نوع آخر قالت له: أنا امرأتك ١١١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٧/٢.

(٧) "الحانية": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٧٨/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

له تزوّجها بلا مُحَلِّلٍ))، ولم يَحْكُ خِلافاً.

قلت: ويُمكنُ حَمْلُ الأوَّلِ على القَضَاءِ والثَّانِي على الدِّيَانَةِ^(١)، ويؤيِّدُهُ مسألةُ الْمُتَوْنِ في بابِ التَّعليقِ: لو قال: إِنْ وَلَدْتَ ذَكَراً فَانْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً، وَإِنْ وَلَدْتَ أُنْثَى فَانْتِ طَالِقٌ ثَنَيْنِ، فَوَلَدَتْهُمَا وَلَمْ يَذَرِ الأوَّلُ تَطَلُّقَ وَاحِدَةٍ قَضَاءً وَثَنَيْنِ تَنْزُهاً، أَي: دِيانَةً.

هَذَا فِي "الْأَشْيَاءِ"^(٢) أَيْضاً: ((وإِنْ قَالَ: عَزَمْتُ عَلَى أَنَّهُ ثَلَاثٌ يَتَرُكُهَا، وَإِنْ أَخْبَرَهُ عُذُولٌ حَضَرُوا ذَلِكَ الْمَجْلِسَ بِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ وَصَلَّوْهُمْ أَخَذَ بِقَوْلِهِمْ)).

[١٣٣٤٥] (قوله: لَهُ تَزَوُّجُهَا بِلا مُحَلِّلٍ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا يُلْحَقُ الْمُنْكَوحَةَ نِكَاحاً صَحِيحاً، أَوْ الْمُعْتَدَّةَ بَعْدَهُ الطَّلَاقِ أَوْ الْفَسْخَ بِالرُّدَّةِ أَوْ الْإِبَاءِ عَنِ الْإِسْلَامِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ "الْبَحْرِ"، "ح"^(٣). أَي: وَالْمُنْكَوحَةُ فَاسِدَةٌ لَيْسَتْ وَاحِدَةً مِمَّنْ ذَكَرَ، "ط"^(٤). أَي: فَلَا يَتَحَقَّقُ الطَّلَاقُ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ، وَلَا يُقْصَرُ عَدَدًا؛ لِأَنَّهُ مُتَارِكَةٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٥) عَنِ "الْبَحْرِ" وَ"الْبَزْلَزِيَّةِ" فِي بَابِ الْمَهْرِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى النِّكَاحِ الْفَاسِدِ، فَحِثُّ كَانَ مُتَارِكَةً لَا طَلَاقاً حَقِيقَةً كَانَ لَهُ تَزَوُّجُهَا بِعَقْدٍ صَحِيحٍ بِلا مُحَلِّلٍ، وَيَمْلِكُ عَلَيْهَا ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) قال مصحح "فتح المعين": قلت: ويمكن حمل القول بالبناء على الأقل على القضاء، والقول بالبناء على الأكثر على

الدِّيَانَةِ. (انظر "فتح المعين" ١٢٧/٢).

(٢) "الأشياء والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثالثة: اليقين لا يزول بالشك ص ٦٧.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الصريح ق ١٨١/ب.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الصريح ١٢٧/٢.

(٥) للمقولة [١٢١٢٦] قوله: ((أو متاركة الزوج)).

﴿باب طلاق غير المدخول بها﴾

(قال لزوجته غير المدخول بها: أنت طالق) يا زانية (ثلاثاً) فلا حد ولا لعان؛
لوقوع الثلاث عليها وهي زوجته، ثم بانت بعده،.....

﴿باب طلاق غير المدخول بها﴾

[١٣٣٤٦] (قوله: فلا حد ولا لعان إلخ) أي: عند "الإمام" بناءً على أنه كلام واحد، وأن قوله: يا زانية ليس بفصل بين الطلاق والعدد، ولا بين الجزاء والشرط في مثل: أنت طالق يا زانية إن دخلت الدار، فيتعلق الطلاق بالدخول، ويقع الثلاث في: أنت طالق يا زانية ثلاثاً، ولا حد عليه لوقوع القذف وهي زوجته؛ لما يأتي^(١) من أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به، ولا لعان أيضاً؛ لأن أثره التفريق بينهما، وهو لا يتأتى بعد البيونة، وهو لا يصح بثون أثره، ومثله: يا زانية أنت طالق ثلاثاً، بخلاف: أنت طالق ثلاثاً يا زانية، حيث يحذف كما في لعان "البحر"^(٢)؛ لوقوع القذف بعد الإبانة، وعند "أبي يوسف" يقع في مسائلنا واحدة، وعليه الحد؛ لأنه جعل القذف فاصلاً، فيلغو قوله: ثلاثاً، وكان الوقوع بقوله: أنت طالق، فكان بعد الطلاق الباقي؛ لأنها غير مدخول بها، فوجب الحد. اهـ "ح"^(٣) ملخصاً مع زيادة.

[١٣٣٤٧] (قوله: لوقوع الثلاث إلخ) كذا [٣/٢٢٢ق/ب] في "البرزانية"^(٤)، وصوابه: لوقوع القذف، ويكون الضمير في ((للقذف كما ظهر لك مما قرأناه.

﴿باب طلاق غير المدخول بها﴾

(قوله: وصوابه: لوقوع القذف إلخ) فيه أنه يلزم من وقوع الثلاث عليها وهي زوجته وقوع القذف عليها وهي زوجته؛ إذ وقوع الثلاث عليها إنما هو بالعدد، ووقوع القذف قبله بقوله: يا زانية، فتعليل "البرزاني" صحيح على هذا باعتبار لازمه، وحينئذ يكون ضمير ((بعده) لوقوع الثلاث.

(١) ص ٢٦٨ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ١٢٤/٤.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ق ١٨١/ب.

(٤) "البرزانية": كتاب الطلاق - الفصل الخامس في الاستثناء والشرط - نوع آخر أنت طالق إلخ ٢٤٧/٤ (هامش

"الفتاوى الهندية").

وكذا: أنتِ طالقٌ ثلاثاً يا زانيةُ إن شاء الله تعلق الاستثناء بالوصف، "بِزَازِيَّة" (١)...

[١٣٤٨] (قوله: وكذا إلخ) أي: يقع الثلاث، ولا حد ولا إعان كما هو مقتضى التشبيه، بناءً على أنَّ المراد بالوصف ما وصفها به في قوله: يا زانية، وهو القذف، فإذا انصرف الاستثناء إليه ينتفي الحد واللعان؛ لأنه لم يبقَ قذفاً منجزاً، وتقع الثلاث لعدم تعلقها بالاستثناء، وهذا التقرير هو الموافق لما في "شرح" على "الملتقى" (٢)، ولعبارة "البِزَازِيَّة" (٣)، ونصها: ((أنتِ طالقٌ ثلاثاً يا زانيةُ إن شاء الله يقع، وصرف الاستثناء إلى الوصف، وكذا: أنتِ طالقٌ يا طالقُ إن شاء الله، وكذا: أنتِ طالقٌ يا خبيثة (٤) إن شاء الله، يُصرف الاستثناء إلى الكل، ولا يقع الطلاق، كأنه قال: يا فلانة، والأصل عنده أنَّ المذكورَ في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاقٌ أو يلزم به حدٌ كقوله: يا طالق، يا زانيةُ فلا استثناء على الوصف، وإن كان لا يجبُ به حدٌ ولا يقعُ به طلاقٌ كقوله: يا خبيثةُ فلا استثناء على الكل)) اهـ.

لكنَّ قوله: ((وكذا: أنتِ طالقٌ يا خبيثة)) صوابه: ولو قال: أنتِ طالقٌ يا خبيثة كما عبرَ في "الذخيرة" وغيرها، لكنَّه تساهل؛ لظهور المراد بذكر الأصل المذكور، وقوله: ((يقع)) - أي: الطلاق - دليلٌ على أنَّ المراد بالوصف القذف لا الطلاق، وإلاَّ لم يصحَّ قوله: ((وصرف الاستثناء إلى الوصف))، وكذا ما قرره من الأصل، وأصرح منه قوله في "الذخيرة" وغيرها: ((فلا استثناء على الآخر وهو القذف، ويقع الطلاق))، فافهم.

ثم أعلم أنَّ هذا الذي ذكره "الشارح" عن "البِزَازِيَّة" عزاه في "الذخيرة" إلى "النوادر"،

(١) "البِزَازِيَّة": كتاب الطلاق - الفصل الخامس في الاستثناء والشرط - نوع آخر أنت طالق غداً إلخ ٢٤٧/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الدر الملتقى": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في طلاق غير المدخول بها ٣٩٩/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) "البِزَازِيَّة": كتاب الطلاق - الفصل الخامس في الاستثناء والشرط - نوع آخر أنت طالق إلخ ٢٤٧/٤ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية")، ومن قوله: ((على الوصف...)) إلى قوله: ((يا خبيثة فلا استثناء)) ليست في نسخة "البِزَازِيَّة" التي بين أيدينا.

(٤) في "البِزَازِيَّة": ((يا صبية)) بدل ((يا خبيثة)).

(وَقَعْنَ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ مَتَى ذُكِرَ الْعَدْدُ كَانَ الْوُقُوعُ بِهِ،.....

الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ كد: أَنْتَ طَالِقٌ يَا زَانِيَةُ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، أَوْ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالِاسْتِثْنَاءِ كد: أَنْتَ طَالِقٌ يَا زَانِيَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْغًا فِي الْأَصْحَ، وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُمَا كَانَ قَدْغًا فِي الْحَالِ، وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ" أَنَّ الْمُتَخَلَّلَ لَا يُفْصَلُ، فَلَا يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ بِلِ يَقْعُ لِلْحَالِ، وَيَجِبُ اللَّعَانُ، وَعَنْ "جَمْعِدٍ" يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ وَيَجِبُ اللَّعَانُ. وَجْهُ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ: أَنَّ: يَا زَانِيَةَ نَدَاءٌ لِلْإِعْلَامِ بِمَا يُرَادُ بِهِ، فَلَا يُفْصَلُ، وَيَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ بِالشَّرْطِ، فَيَتَعَلَّقُ الْقَدْغُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الشَّرْطِ ((أَهْ مُلْخَصًا)).

فهذا تصريحٌ بأنَّ انصرافَ الاستثناءِ إلى الكلِّ هو الأصحُّ وظاهرُ الرَّوَايَةِ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي "الذَّخِيرَةِ" [١٣٣٤٩] (قَوْلُهُ: وَقَعْنَ) جَوَابُ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرِ فِي قَوْلِ الْمُتَن: ((قَالَ لِرُوحَتِهِ))، وَكَانَ الْأَوَّلَى

لِ "الشَّارَحِ" ذِكْرُهُ عَقِبَ قَوْلِهِ: ((ثَلَاثًا)).

[١٣٣٥٠] (قَوْلُهُ: لِمَا تَقَرَّرَ الْخُ) لِأَنَّ الْوَاقِعَ عِنْدَ ذِكْرِ الْعَدْدِ مُصَدَّرٌ مُوصُوفٌ بِالْعَدْدِ، أَيْ: تَطْلِيقًا ثَلَاثًا، فَتَصِيرُ الصَّيْغَةُ الْمَوْضُوعَةُ لِإِنْشَاءِ الطَّلَاقِ مُتَوَقِّفًا حُكْمُهَا عِنْدَ ذِكْرِ الْعَدْدِ عَلَيْهِ، "بَحْرُ" (٢). قَالَ فِي "الْفَتْحِ" (٣): ((وَبِهِ ائْتَفَقَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ "وَعَطَاءٌ" وَ"جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ" (٤): إِنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهَا وَاحِدَةٌ لَبَيْنُونَتِهَا ب: طَالِقٌ، وَلَا يُؤَثِّرُ الْعَدْدُ شَيْئًا، وَنَصَّ "مُحَمَّدٌ" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ:

(قَوْلُهُ: أَنَّ الْمُتَخَلَّلَ لَا يُفْصَلُ فَلَا يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ، بَلْ يَقَعُ لِلْحَالِ وَيَجِبُ اللَّعَانُ) لِعَلِّ الْأَصُوبِ: الْإِبَاتَاتُ فِي: ((يُفْصَلُ))، وَالنَّفْيُ فِي: ((يَجِبُ اللَّعَانُ)).

(١) ص ٥١٩ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣١٤.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣٩٢.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢١/٤ عن طريق قتادة عن طاوس وعطاء وجابر بن زيد قالوا: إذا طلقها ثلاثاً قبل أن يدخل بها فهي واحدة، وأخرجه عبد الرزاق (١١٠٨٠) عن عمرو بن دينار عنهم به، وسعيد بن منصور (١٠٧٧) عن عمرو بن عطاء وجابر، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة عن ليث عن طاوس وعطاء أنها قالوا ذلك.

وروى عبد الرزاق (١١٠٨١) عن معمر بن ابن طاوس أن عكرمة سئل عن طلاق البكر قبل أن يدخل بها فقال: إن كان جميعاً لم تحل له وإن كان فرقها بانت بالأولى قال: فذكرت ذلك لأبي فقال: سواء هُنَّ واحدة في كل حال مع أن الحسين ابن علي الكرابيسي في "أدب القضاء" قال: حدثني علي بن المديني عن عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاوس أنه قال: من =

وإذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا جَمِيعًا فَقَدْ خَالَفَ السُّنَّةَ وَأَثَمَ، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ سِوَاءَ، بَلَّغْنَا ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنْ "عَلِيٍّ" وَ"ابْنِ مَسْعُودٍ" وَ"ابْنِ عَبَّاسٍ" وَغَيْرِهِمْ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ^(١).

- حدثك عن طائوس أنه كان يروي في طلاق الثلاث واحدة كَذْبُهُ كَذَا في "الإشفاق" للكوثر ص ٣١-، وأخرج عبد الرزاق (١١٠٧٧) و عنه إسحاق بن راهويه كما في "المطالب العالية" المسندة لابن حجر (١٧١٧) عن الحسن بن مسلم بن يقاق عن ابن شهاب أن ابن عباس قال إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَلَمْ يَجْمَعْ كُنْ ثَلَاثًا قَالَ الحسن: وكان من العلماء بطائوس فأخبرت بذلك طائوسا فقال: فأشهد ما كان ابن عباس يراهن إلا واحدة. ثم رواه (١١٠٧٨) عن أيوب قال: دخل الحكم على الزهرني فذكر نحوه، ثم سأل الحكم طائوسا فرفع يديه تعجباً من ذلك وقال: والله ما كان ابن عباس يجعلها إلا واحدة، وسيأتي تحريرو مذهب ابن عباس وتأويل هذا في آخر البحث. أما الحسن: فأخرج عبد الرزاق (١١٠٦٧) عن معمر بن قتادة قال سألت الحسن عن الرجل يُطَلِّقَ الْبِكْرَ ثَلَاثًا فَقَالَتْ أُمُّ الْحَسَنِ: وما بعد الثلاث؟ قال: صدقت فأنتى بذلك زماناً ثم رجع فقال واحدة تبينها و يخطبها فقال به حياته. وأخرج سعيد بن منصور (١٠٨٨) عن حميد عن الحسن قال: رَغِمَ أَنْفُهُ، بَلَغَ حَلَّتْهُ حَتَّى تَكْحَاجَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ(١٠٨٩) عن منصور عن الحسن أنه قال بعد ذلك: إِنْ شَاءَ خَطْبُهَا، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٣/٤ عن الحسن أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْفًا فَقَالَ لَهُ: بَانَثُ مِنْكَ الْعَجُوزُ، وَ(١١/٤) قَالَ الْحَسَنُ: كَانُوا يَنْكُلُونَ فِيمَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ. وَأَمَّا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ فَقَالَ: إِنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَلَمْ يَجْمَعْ فَأَثَمَ هِيَ وَاحِدَةٌ، بَلَغَنِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١١٠٧٦) وَإِنْ أَرَادَ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ فُسَيَّيْتُ كَلَامَهُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. والتفريق بين الثلاثة تَرْتِي وَ بَيْنَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَرَدَّ عَنْ أُمِّةِ التَّابِعِينَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَمَسْرُوقَ وَ الْحَكَمَ بِنِ عَتِيَّةَ وَحَمَادَ وَمُغِيرَةَ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلِ الْمَزْنِيِّ، وَكَذَلِكَ رَوَى جَابِرُ الْجَعْفِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ الْحَكَمَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدٍ، أَمَّا بَقِيَّةُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَلَمْ يَرَوْا عَنْهُمْ تَفْصِيلٌ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ الْبِكْرَ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا تَبَيَّنَ إِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا عَلَى خِلَافٍ فِي الْعَصِيَّةِ وَ عَدَمِهَا.

(١) أَمَّا الْأَثَمُ فَقَدْ وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ لُبَيْدٍ مَرْفُوعاً وَلَمْ تَصَحَّ لَهُ رُؤْيَا وَ لَا سَمَاعٌ. أخرجه النسائي ١٤٢/٦ في الطلاق باب طلاق الثلاث مجموعة و"الكبرى" ٣٤٩/٣ عن حمزة بن بكر عن أبيه عن محمود قال: أخبرني رسول الله ﷺ عن رجل طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا فَقَامَ غَضَبَانِ ثُمَّ قَالَ أَيْلَعِبُ بَكْتَابِ اللَّهِ وَ أَنَا بَيْنَ أَطْهَرِكُمْ! لكن حمزة لم يسمعن من أبيه إنما أخذ كتبه - وجادة -

- أمّا الموقوف - الإثم و الوقوع - حديث علي و عثمان [لم يفرق المصنف بين البكر و غيرها و الطلاق ثلاثة مُجتمعة أو متفرقة فسنذكرها كالمصنف مع تبين الألفاظ و حين نذكر هذه الأسانيد فالخجة في التصل منها و المرسل لأنه حجة عند الحنفية]

أخرج عبد الرزاق (١١٣٤١) عن إبراهيم بن محمد عن شريك بن أبي نمر قال: جاء رجل إلى علي فقال: إني طلق امرأتي عدد العرفج؟ قال: تأخذ من العرفج ثلاثاً و تدع سائر، قال إبراهيم: و أخبرني أبو الحويرث عن عثمان مثل ذلك، و أخرجه ابن أبي شيبة ١٣/٤ عن عثمان بن رجل طلق امرأته مئة فقال: ثلاث تحرمتها عليك و سبعة وتسعون فضل.

و أخرج ابن أبي شيبة ١٨/٤ و البيهقي ٣٤٣/٧ عن الأعمش عن حبيب عن بعض أصحابه قال: جاء رجل إلى علي فقال: طلق امرأتي ألفاً قال... نحوه.

و أخرجا عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي، و البيهقي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي فيمن طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها قال: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

حديث ابن مسعود: روي من طرق عدة عنه بالوقوع في حوادث مختلفة في البكر و غيرها و فيه أن ما وراء الثلاث مضمية

أخرج ابن أبي شيبة ١٢/٤-١٣، و عبد الرزاق (١١٣٤٣)، و الطحاوي ٥٨/٣، و سعيد بن منصور (١٠٧٦) (١٠٦٣) (١١٩٣) و البيهقي ٣٣٢/٧ ٣٣٥، و إسحاق بن راهويه كما في "المطالب" (١٧١٦) من طرق عن إبراهيم و ابن سيرين عن علقمة عن ابن مسعود أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته مئة؛ فقال: ثلاث تبيها معك و سائرها عدوان.

وفي رواية ابن سيرين: أنه طلق امرأته عدد النجوم و فيه: فقال عبد الله: قد بين الله الطلاق فمن كسر جعلنا به كبسه و الله لا تلبسون على أنفسكم فاحتمله عنكم... مختصر. و صحح إسناده ابن حجر و البوصري.

و أخرجه البيهقي ٣٣٢/٧ عن مسروق عنه، و أخرج الطحاوي ٥٨/٣، و سعيد بن منصور (١٠٧٦)، و ابن أبي شيبة ١٩/٤ و عبد الرزاق (١١٠٦٤)، و البيهقي ٣٣٥/٧ من طرق عن عاصم و منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود في التي تطلق ثلاثاً قبل الدخول قال: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، و رواه الثوري عن عاصم عن زر عن عبد الله قال: إذا طلق ثلاثاً قبل أن يدخل بها كان يراها بمنزلة التي قد دخل بها، و أخرج سعيد بن منصور (١٠٨٥) عن عروة عن ابن مسعود نحو حديث أبي وائل و (١٠٨٦) عن خُصيف عن ابن أبي مريم عن ابن مسعود قال: هي ثلاث فإن طلق واحدة ثم شئ ثم قلت لم يقع عليها لأنها بآنت بالأولى.

حديث ابن عباس: أخرج أبو داود (٢١٩٧) و الطحاوي ٥٨٠/٣، و الدارقطني ٦٠/٤-٦١، و عبد الرزاق (١١٣٥٢) و البيهقي ٣٣٧/٧ من طرق عبد الله بن كبر و ابن جريج و ابن أبي نجيح و حميد الأعرج كلهم عن مجاهد عن ابن عباس -

- أن رجلاً قال له: يا أبا العباس طَلَّقْتُ امرأتي ثلاثاً فقال: يا أبا عباس !؟ يُطَلِّقُ أحداكم امرأته فَيَسْتَحِقُّ ثُمَّ يَقُولُ يا ابن عباس؟ عَصَيْتَ رَبِّكَ وَفَارَقْتَ امْرَأَتَكَ، لَمْ تَقِ اللَّهَ فَلَمْ يَجْعَلْ لَكَ مَخْرَجاً.

وعن طاوس عن ابن عباس: لو اتَّقَيْتَ اللَّهَ جَعَلَ لَكَ مَخْرَجاً، أخرجه عبدالرزاق (١١٣٤٦).

وأخرج ابن أبي شيبة (١١/٤)، وسعيد بن منصور (١٠٦٤)، والطحاوي (٥٧/٣)، والبيهقي (٣٣٧/٧) من طريق الأعمش عن مالك بن الحارث قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنَّ عَمَّتِي طَلَّقَتْ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَقَالَ: إِنَّ عَمَّتَكَ عَصَى اللَّهَ وَأَطَاعَ الشَّيْطَانَ لَمْ يَقِ اللَّهَ فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَبَاتَتْ مِنْهُ امْرَأَتُهُ.

لكن رواه سعيد بن منصور (١٠٦٥) عن الأعمش عن عمران بن الحارث بَدَلَ مَالِك.

وأخرج ابن أبي شيبة (١٢/٤) عن هارون بن عنترة عن أبيه عن ابن عباس نحوه.

وعن مجاهد أن ابن عباس سئل عن رجلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ عِدَّةَ النُّحُومِ فَقَالَ: إِنَّمَا يَكْفِيهِ مِنْ ذَلِكَ رَأْسُ الْجُوزَاءِ، وَقَالَ: ثَلَاثُ تَحْرِمُهَا وَبَقِيَّتُهَا عَلَيْكَ وَزَرَأْتُ اخْتَضَتْ آيَاتُ اللَّهِ هَرَوًّا، أخرجه عبد الرزاق (١١٣٤٧) (١١٣٥١) وأخرجه ابن أبي شيبة (١٤/٤)، والبيهقي (٣٣٧/٧) عن عمرو بن دينار عن ابن عباس.

وأخرج عبدالرزاق (١١٣٥٠) (١١٣٥٣)، وابن أبي شيبة (١٢/٣) والطحاوي (٥٨/٣)، والبيهقي (٣٣٧/٧) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلاً طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْفًا - مَرَّةً - فَقَالَ لَهُ تَأْخُذُ ثَلَاثَةً وَتَدَعُ تَسْمَعَةً وَسَبْعَ وَتَسْعِينَ.

وعن عطاء عنه نحوه عند البيهقي وعبدالرزاق (١١٣٤٨) ومحمد في "الآثار" (٤٨٦).

وأخرج البيهقي (٣٥٥/٧) عن عبد الوهاب بن عطاء أخبرنا سعيد عن قتادة عن عكرمة وطاوس وعطاء وجابر بن زيد كلهم يروونه عن ابن عباس قال: هي واحدةٌ بَائِنَةٌ يعني في الرَّجُلِ يُطَلِّقُ زَوْجَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، قَالَ البيهقي فهذا يحتمل أن يكون إذا فَرَّقَهُنَّ فلا يكون مخالفاً حديث ابن عباس، ثُمَّ أَخْرَجَ البيهقي وكذلك عبدالرزاق (١١٠٧٠) عن جابر الجعفي لكنه متروك عن الشعبي عن ابن عباس قال: إذا كَانَتْ تَرَى فليست بشيء إذا قال: أُنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ فَإِنَّهَا تَبَيَّنَ بِالْأَوَّلَى وَلَيْسَتْ التَّانِي بِشَيْءٍ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢١/٤)، لكن عن جابر عن عطاء عنه، وعن الحكم عن ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت قالوا في امرأة طَلَّقَهَا زَوْجَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَا تَحُلْ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

أخرجه عبدالرزاق (١٨٠٨٤) وابن أبي شيبة (١٨/٤)، وسعيد بن منصور (١٠٨٠).

وقَدْ مَرَّ فِي مَذْهَبِ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ أَنَّهُمَا رَوَيَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ كَانَتْ وَاحِدَةً، وَهُوَ يَقُولُ بِالثَّلَاثِ فَمَا زَادَ إِنَّهَا ثَلَاثَةٌ إِذَا فُتِحَ عَلَيْهِ حِمْلُهُ عَلَى الَّتِي فَرَّقَهَا.

لكن أخرجه عبدالرزاق (١١٠٧٩) وإسحاق بن راهويه كما في "المطالب" (١٧١٧) عن أبي عياض عن ابن عباس قال: التي لم يدخل بها والتي قد دخل بها سواء - تحُرِّفُ اللفظ عند عبد الرزاق -

وأخرج ابن أبي شيبة (٢١/٤) عن سعيد بن جبير عنه قال: لا تحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره.

- وأخرج أبو داود (٢١٩٨)، والطحاوي (٥٧/٣)، والشافعي كما في "مسنده" (١١٣)، ومالك (٥٧٠/٢)، وعبد الرزاق (١١٠٧١) (١١٠٧٣) (١١٠٧٢) وابن أبي شيبة (١٩/٤)، وسعيد بن منصور (١٠٧٥) من طرق عن أبي سلمة وعبد الرحمن بن ثوبان والنعمان ومعاوية ابن عياش - أن محمد بن إياس بن البكير جاء إلى عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر فقال: إن رجلاً من أهل البادية - مزينة - طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فمأذا تريان فأرسلاه إلى ابن عباس وأبي هريرة وعائشة وابن عمر وعبد الله بن عمرو فقال ابن عباس لأبي هريرة قد جاعلت معضلة فأفتته، فقال أبو هريرة الواحدة تبينها والثلاث تحرمها، فقال ابن عباس: نورتها أو زنتها - أي: أحسنت - وفي رواية: ((كلهم قال: لا تغل له حتى تنكح زوجاً غيره)) وهذا كله دليل على أن حديث مسلم عن طاوس عن ابن عباس في الطلاق الثلاث مؤول فيما إذا فرقتها فإن كان قد دخل بها فلم يُدَيَّنْ على نيته بل أوقعها عليه ثلاثاً تغليظاً.

أما عن ابن عمر: فأخرجه عبد الرزاق (١١٠٦١) (١١٠٦٢) (١١٠٦٣)، وابن أبي شيبة (١٩/٤)، والبيهقي (٣٣٥/٧) عن أيوب وعبد الله عن نافع عن ابن عمر في البكر إذا طلقها ... نحوه وقال عبد الله: وهي حائض. وأخرج ابن أبي شيبة (١١/٤) عن أشعث عن نافع عن ابن عمر قال: من طلق امرأته ثلاثاً فقد عصي ربه وبانت امرأته، وعبد الرزاق (١١٣٤٤) عن سالم عنه فذكره.

وأخرج ابن أبي شيبة (١٣/٤)، وسعيد بن منصور (١٠٦٦) عن أبي معشر - ضعيف - عن سعيد المقري أن رجلاً طلق امرأته مئة فسال ابن عمر فقال: بانت بثلاث، و سيع وتسعون الله يحاسبك الله عليها يوم القيامة.

وعن عبد الله بن عمرو: أخرجه عبد الرزاق (١١٠٧٤) ومالك (٧٥٠/٢) والشافعي (١١٤) (١١٥) كما في "مسنده" وسعيد بن منصور (١٠٩٥) وابن أبي شيبة (١٨/٤)، والطحاوي (٥٨/٣)، والبيهقي (٣٣٥/٧) عن عطاء بن يسار أنه سئل عن طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسه فقال عطاء: الثلاث والواحدة للبكر سواء فقال له عبد الله ابن عمرو: إنما أنت قاصٍ ولست بمفتٍ، الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره.

وروي عن أنس: أخرجه سعيد بن منصور (١٠٧٣) (١٠٧٤) والطحاوي (٥٩/٣) وابن أبي شيبة (١٩/١١/٤) عن سفيان عن شقيق بن أبي عبد الله عن أنس قال: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وكان عمر بن الخطاب إذا ظفر يرحل طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره.

وأخرجه عبد الرزاق (١١٠٦٥) عن شيخ يقال له سفيان - لعله تحريف عن شقيق - و (١١٣٤٥) عن عبيد الله بن أبي العزير عن أنس نحوه، وعن عمر أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/٤)، وعبد الرزاق (١١٣٤٠) عن زيد بن وهب أن رجلاً لعاباً - بطلاً - طلق امرأته ألفاً فرجع إلى عمر فقال: إنما كنت ألعب فعلا رأسه بالدرّة و فرق بينهما.

وانظر سعيد بن منصور (١٠٦٨) (١٠٦٩) عن الحسن أن عمر كتب إلى أبي موسى.. فذكره في الطلاق الثلاث.

- وأخرج ابن أبي شيبة ١٩/٤ عن الشعبي عن عبد الله بن مُغفَلٍ فيمن طَلَّق امرأته قبل أن يدخل بها قال: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

وأخرج ابن أبي شيبة ١٣/٤، والبيهقي ٣٣٦/٧ عن قيس بن أبي حازم قال: سأل رجل المغيرة بن شعبة - وأنا شاهد - عن رجل طَلَّق امرأته مئة فقال: ثلاث تحرم و سبع وتسعون فضل .

وأخرج ابن أبي شيبة ١٩/٤ عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال: سمعت أم سلمة سُئِلَت عن رجل طَلَّق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فقالت: لا تحل له حتى يطأها زوجها - أي: الآخر -.

وأخرج ابن أبي شيبة ١٠/٤، والبيهقي ٣٣٢/٧ عن عبد الوهاب بن عطاء عن حميد بن واقع بن سحبان أن رجلاً سأل عمران ابن حصين عن طلاق امرأته ثلاثاً وهو في مجلس فقال: أثم يربّه وحرمت عليه امرأته فانطلق الرجل إلى أبي موسى فذكر ذلك فقال: أكثر الله فينا مثل أبي نجيده - يعني: عمران بن حصين -

وقد تأول الأئمة أجمع رواية طائوس لحديث ابن عباس بأن الناس لم يعلموا الناسخ كما في حديث المنعة وأخرج البيهقي ٣٣٧/٧ دليلاً على ذلك عن عكرمة عن ابن عباس قال: ﴿ويعولنهن أحق بردهن﴾ الآية وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعتهما وإن طلقها ثلاثاً، فُنسخ ذلك فقال: ﴿الطلاق مرتان﴾ الآية وأكد الشافعي النسخ ثم قال: لا يشبه أن يروي ابن عباس شيئاً ثم يخالفه بشيء لم يعلمه كان من النبي ﷺ فيه خلافه قال الشافعي: فإن قيل فلعل هذا شيء روي عن عمر فقال فيه ابن عباس بقول عمر؟ قيل: قد علمنا أن ابن عباس يخالف عمر في نكاح المنعة وبيع الدينار بالدينار وبيع أمهات الأولاد فكيف يوافق في شيء يروي عن النبي ﷺ فيه خلافه؟ ، أما قول ابن عباس إنَّ الثلاث والواحدة سواء ، فقد قال الشافعي: فلعلله أجاب على أنَّ الثلاث والواحدة سواء وإذا جعل الله عز وجل عدد الطلاق على الزوج وأن يطلق متى شاء فسواء الثلاث والواحدة وأكثر من الثلاث في أن يقضي بطلانه.

قال البيهقي: ويحتمل أنه عبر بالطلاق الثلاث عن طلاق ألبنة، ونقل عن أبي زرعة أنه قال: معنى هذا الحديث عندي أن ما تطلقون أنتم ثلاثاً كانوا يطلقون واحدة في زمن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، وذهب الساجي إلى أن معناه إذا فرقها للبرك فغلظ عليه عمر فجعلها ثلاثاً، ثم أخرج البيهقي عن أيوب عن غير واحد عن طائوس عن ابن عباس أن أبا الصهباء قال: أما علمت أن الرجل كان إذا طَلَّق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة، قال البيهقي: أي: ترى والله أعلم اهد باختصار.

قال الطحاوي ٥٦/٣: فخطب عمر بذلك الناس جميعاً وفيهم أصحاب رسول الله ﷺ الذين علموا ما تقدم من ذلك في ذلك في زمن رسول الله ﷺ فلم ينكروه عليهم منهم منكر، ولم يدفعه دافع، فكان ذلك أكبر الحجة في نسخ ما تقدم من ذلك لأنه إذا نقل أصحاب رسول الله ﷺ جميعاً فعلا يجب به الحجة كان كذلك أيضاً إجماعهم على القول إجماعاً يجب به الحجة وكما كان إجماعهم على النقل برتباً من الوهم والزلل كان كذلك إجماعهم على الرأي برتباً من الوهم والزلل ... فلا يجوز لنا خلافه إلى غيره ... والله أعلم.

وما قيل من ^(١) أنه لا يَقَعُ لنزول الآية في الموطوءة باطلٌ محضٌ، مَنْشُؤُهُ الغفلةَ عَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ العبرةَ.....

[١٣٣٥١] (قوله: وما قيل إلخ) رَدُّ على ما نقلَهُ في "شرح المجمع" عن كتاب "المشكلات" ^(٢) وأقرَّهُ عليه، حيث قال: ((وفي "المشكلات": مَنْ طَلَّقَ امرأتهُ الغيرَ المدخولَ بها ثلاثاً فله أن يَتَزَوَّجَهَا بلا تحليل، وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة - ٢٣٠] ففي حقِّ المدخولِ بها)) اهـ.

وجهُ الرَّدِّ: أَنَّهُ مخالفٌ للمذهب؛ لأنَّهُ إمَّا أن يَريدَ عدمَ وقوعِ الثلاثِ عليها، بل تمنعُ واحدةً كما هو قولُ "الحسن" وغيره، وقد علمتَ رَدَّهُ، أو يَريدُ أَنَّهُ لا يَقَعُ شيءٌ أصلاً، وعبارَةُ "الشارح" تحتُمِلُ الوجهين، لكنَّ كلامَ "الدُّرر" ^(٣) يُعَيِّنُ الأوَّلَ، أو يَريدُ وقوعَ الثلاثِ مع عدمِ اشتراطِ المُحلِّ.

وقد بالغَ المحقِّقُ "ابن الهمام" ^(٤) في رَدِّهِ، حيث قال في آخرِ بابِ الرَّجعة: ((لا فَرْقَ في ذلك - أي: اشتراطِ المُحلِّ - بين كونِ الطَّلَاقِ مدخولاً بها أو لا؛ لصريحِ إطلاقِ النَّصِّ، وقد وَقَعَ في بعضِ الكتبِ أن غيرَ المدخولِ بها تحِلُّ بلا زوج، وهو زَلَّةٌ عظيمةٌ مُصادِمةٌ للنَّصِّ والإجماعِ، لا يحِلُّ لمسلمٍ رآه أن ينقلَهُ فضلاً عن أن يعتبرَهُ؛ لأنَّ في نقلِهِ إشاعتهُ، وعند ذلك يَفْتَحُ بابُ الشَّيْطَانِ في تخفيفِ الأمرِ فيه، ولا يخفى أنَّ مثلهُ ممَّا لا يَسُوغُ الاجتهادُ فيه؛ لفَوَاتِ شرطِهِ من عدمِ مخالفةِ الكتابِ والإجماعِ، نعوذُ بالله من الزَّيغِ والضَّلالِ، والأمرُ فيه من ضرورياتِ الدِّينِ لا يَعُدُّ إكفاراً مُخالِفَةً)) اهـ.

(١) ((من)) ليست في "د" و"و" و"ط".

(٢) "مشكلات القدوري": لأحمد بن مظفر الرازي، شمس الأئمة الكردري (ت ٦٤٢هـ). ("كشف الفلوسون" ١٦٣٢/٢).

(٣) "الدُّرر والغرر": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٦/١ و ٣٧١.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق ٣١/٤ ينصرف.

لعموم اللفظ لا لخصوص السبب، وَحَمَلَهُ في "غرر الأذكار" على كونها متفرقة، فلا يَقَعُ إِلَّا الأولى فقط.

(وإنْ فَرَّقَ) بوصفٍ.....

[١٣٣٥٢] (قوله: لعموم اللفظ) أي: لفظ النص، فإنه يعم غير المدخول بها، وفيه أن الآية صريحة في المدخول بها؛ لأن الطلاق ذكر فيها مفرقاً، [ب/٢٢٣ق/٣] وتفرقة يخصها، ولا يكون في غير المدخول بها إلا بتجديد النكاح، فالأولى الاستناد إلى السنة، وهو ما ذكر عن الإمام "محمد"، "ط" ^(١).

[١٣٣٥٣] (قوله: وَحَمَلَهُ في "غرر الأذكار" ^(٢)) حيث قال: ((ولا يُشكّل ما في "المشكلات"؛ لأن المراد من قوله: ثلاثاً ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة كتب الحنفية)) اهـ، فافهم.

قلت: يؤيد هذا الحمل قوله في "المشكلات": ((وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ إلخ [البقرة - ٢٣٠] فإنه ذكر في الآية مفرقاً))، فلذا أجاب عنه صاحب "المشكلات" بأن ما في الآية وارد في المدخول بها، فتأمل.

[١٣٣٥٤] (قوله: وإنْ فَرَّقَ بوصفٍ) نحو: أنت طالق واحدةً واحدةً، أو خبير نحو: أنت طالق طالق طالق، أو جمل، نحو: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، "ح" ^(٣)، ومثله في "شرح المنتقى" ^(٤).

(١) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ١٢٨/٢.

(٢) "غرر الأذكار": كتاب الطلاق - ذكر طلاق غير الموطوءة وبين الطلاق ق ٢١٢/١ بتصرف.

(٣) في "الأصل" و"٢" و"ب": (الكتب).

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ق ١٨٢/١ بتصرف يسير.

(٥) "الدر المنقذ": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في طلاق غير المدخول بها ٤٠٠/١ (هامش "جمع الأنهر").

أو خَبِرَ أو جُمِلَ^(١) بعطْفٍ أو غيرِهِ (بانتَ بالأولى) لا إلى عِدَّةٍ (و) لذا (لم تَقَعِ الثانيةُ) بخلافِ الموطوعة.....

[١٣٣٥٥] (قوله: بعطفٍ) أي: في الثلاثة سواءً كان بالواو، أو الفاء، أو ثَمَّ، أو بل، "ح" (٢).
وسيدكر^(٣) "المصنّف" مسألة العطفِ مُنْجَرَةً ومُعلّقةً مع تفصيلٍ في المُعلّقة.
[١٣٣٥٦] (قوله: أو غيرِهِ) الأولى: أو ذُوْنِهِ، "ط" (٤).

[١٣٣٥٧] (قوله: بانتَ بالأولى) أي: قبل الفراغ من الكلامِ الثاني عند "أبي يوسف"، وعند "محمدٍ" بعده؛ لجوازِ أنْ يُلْحِقَ بكلامِهِ شرطاً أو استثناءً، ورجَّحَ "السَّرْحَسِيُّ"^(٥) الأولَ، والخلافُ عند العطفِ بالواو، وثمَرَتُهُ فَيَمْنُ ماتَتْ قبلَ فراغِهِ من الثاني وَقَعَ عند "أبي يوسف" لا عند "محمدٍ"، وتَمَامُهُ في "البحر"^(٦) و"النهر"^(٧).

[١٣٣٥٨] (قوله: ولذا) أي: لكونها بانتَ لا إلى عِدَّةٍ، "ح" (٨).
[١٣٣٥٩] (قوله: لم تَقَعِ الثانيةُ) المرادُ بها ما بعدَ الأولى، فَيَشْمَلُ الثالثةَ.
[١٣٣٦٠] (قوله: بخلافِ الموطوعة) أي: ولو حكماً كالمُختلَى بها، فإنَّها كالموطوعةِ في لزومِ العِدَّةِ، وكذا في وقوعِ طلاقٍ بائنٍ آخرَ في عِدَّتِها، وقيل: لا يقعُ، والصَّوابُ الأولُ كما مرَّ^(٩) في بابِ المهرِ نظماً، وأوضحناه هناك.

(١) في "ب" : ((جمل)).

(٢) "ح" : كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ق ١٨٢/أ.

(٣) ص ٢٨١ - وما بعدها "در".

(٤) "ط" : كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ١٢٨/٢ بتصرف.

(٥) "الميسوط" : كتاب الطلاق - باب من الطلاق ٨٩/٦.

(٦) انظر "البحر" : كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣١٦/٣.

(٧) انظر "النهر" : كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ق ٢١٢/ب وعزاه إلى

"الظهيرية" و"الدراية".

(٨) "ح" : كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ق ١٨٢/أ.

(٩) ص ٤٠٨ - وما بعدها "در".

حيث يَقَعُ الكلُّ، وَعَمَّ التَّفْرِيقَ قَوْلُهُ: (وَكَذَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا مُتَفَرِّقَاتٍ) أَوْ ثُنْتَيْنِ
مَعَ طَلَاقِي إِيَّاكِ، فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً وَقَعَ (وَاحِدَةً) كَمَا لَوْ قَالَ: نِصْفًا وَوَاحِدَةً عَلَى
الصَّحِيحِ، "جَوْهَرَةٌ"^(١). وَلَوْ قَالَ: وَاحِدَةً وَنِصْفًا فَثُنْتَانِ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ،
وَلَوْ قَالَ: وَاحِدَةً وَعَشْرِينَ أَوْ ثَلَاثِينَ فَثَلَاثٌ.....

(قَوْلُهُ: حَيْثُ يَقَعُ الْكُلُّ) أَي: فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِبَقَاءِ الْعِدَّةِ، وَلَا يُصَدِّقُ
قَضَاءُ أَنَّهُ عَنَى الْأَوَّلَى كَمَا سَيَأْتِي^(٢) فِي الْفُرُوعِ، إِلَّا إِذَا قِيلَ لَهُ: مَاذَا^(٣) فَعَلْتَ؟ فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا، أَوْ
قَدْ قُلْتُ: هِيَ طَالِقٌ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ عَنِ الْأَوَّلِ، فَانْصَرَفَ الْجَوَابُ إِلَيْهِ، "بِحَرْ" (٤).

(قَوْلُهُ: أَوْ ثُنْتَيْنِ مَعَ طَلَاقِي إِيَّاكِ إلخ) أَي: لِأَنَّ ((مَعَ)) هُنَا بِمَعْنَى: بَعْدَ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي
قَوْلِهِ: ((مَعَ عِتِي مَوْلَاكِ إِيَّاكِ)) اهـ "ح" (٥)، أَي: فَيَكُونُ الطَّلَاقُ شَرْطًا، فَإِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً لَا تَقَعُ
الثُّنْتَانِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ قَبْلَ الْمَشْرُوطِ.

(قَوْلُهُ: كَمَا لَوْ قَالَ: نِصْفًا وَوَاحِدَةً) أَي: تَقَعُ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ، فَلَمْ يُجْعَلْ كُلُّهُ كَلَامًا وَاحِدًا، [٣/٢٢٤ق/٢٢٤] وَغَرَاهُ فِي "الْمَحِيطِ" إِلَى "مَحْمَدٍ"، "بِحَرْ" (٦)، أَي:
لِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ عَطْفُ الْكَسْرِ عَلَى الصَّحِيحِ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ) لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ الْإِيْقَاعَ بِهِمَا لَيْسَ لِهَذَا عِبَارَةً يُمَكِّنُ النُّطْقُ
بِهَا أَحْصَرُ مِنْهُمَا، وَكَذَا لَوْ قَالَ: وَاحِدَةً وَأُخْرَى وَقَعَ ثُنْتَانِ؛ لَعَلِمَ اسْتِعْمَالُ أُخْرَى ابْتِدَاءً، "نَهْر" (٧).

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ١١٥/٢، وفيها خلاف الصاحبين: ((فَعَدَّ "أَبِي يُوسُفَ" وَقَعَ ثُنَانِ، وَعِنْدَ "عُمَدٍ" وَاحِدَةً
وَهُوَ الصَّحِيحُ. كَذَا فِي "الرُّكَعِيَّيْنِ"))، انْتَهَى كَلَامُ "الْجَوْهَرَةِ"، وَانْظُرْ تَقَامُ الشَّرْحَ وَالتَّعْلِيلَ فِي "الْبَدَائِعِ" ١٤١/٣.

(٢) ص ٢٩٦-٢٩٧- "در".

(٣) فِي "م": ((مَا إِذَا))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْلُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدِّخُولِ ٣١٥/٣ بِتَصْرِفٍ.

(٥) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ طَلَاقِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا ق ١٨٢/١.

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْلُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدِّخُولِ ٣١٧/٣.

(٧) "النَّهْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ - فَصْلُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدِّخُولِ ق ٢١٢/ب وَغَرَاهُ إِلَى "تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ".

لِما مرَّ.....

٤٥٥/٢

لا يقال: أنت طالق ثنتين أحصرُ منهما؛ لأنَّ الكلام عند إرادة الإيقاع بالصَّحيح والكسر وبلغْظٍ أخرى، فقد يكونُ له فيه غَرَضٌ، على أنَّه إن لم يكن له غَرَضٌ صحَّحَ فالعبرةُ بلفظِ، ولفظُ: ثنتين لا يُؤدِّي معنى النَّصفِ ومعنى أخرى لغةً وإن كان المرادُ بهما طَلْقَةً بخلاف: أنت طالق واحدةً وواحدةً، فإنَّه يُعني عنه: طالق ثنتين، فعُدَّوْهُ عن ثنتين إليه قرينةً على إرادة التفریق، وكذا: نصفاً، وواحدةً؛ لأنَّ نصفَ الطَّلَاقِ في حكم الطَّلَاقِ كما مرَّ^(١) في محله، فصار بمنزلة: واحدةً وواحدةً، وهو من المُتفرِّقِ بقرينة العُدُولِ عن الأصلِ من تقديم الصَّحيح على الكسر، فافهم.

[١٣٣٦٥] (قوله: لِما مرَّ^(٢)) أي: من قوله: ((لأنَّه جملةً واحدةً)) اهـ "ح" ^(٣)، أي: لأنَّه أحصرُ ما يُلَفِّظُ به إذا أراد الإيقاع بهذه الطَّرِيقَةِ، وهو مختارٌ في التَّعبيرِ لغةً. اهـ "بحر" ^(٤). لكنَّه ذَكَرَ ذلك في إحدى وعشرين لا في واحدةٍ وعشرين، ثُمَّ نَقَلَ عن "المحيط": ((لو قال: واحدةً وعشرًا وَفَعَتْ واحدةً، بخلاف: أحدَ عشرَ ثلاثٍ لعدمِ العطف، وكذا لو قال: واحدةً ومائة، أو واحدةً وألفًا، أو واحدةً وعشرين تقعُ واحدةً؛ لأنَّ هذا غيرُ مُستعملٍ في المُعْتادِ، فإنَّه يُقالُ في العادة: مائةً وواحدةً، وألفٌ وواحدةً، فلم تُجْعَلْ هذه الجملةُ كلاماً واحداً، بل اعتُبرَ عطفُ، وقال "أبو يوسف": يقعُ الثلاثُ؛ لأنَّ قوله: واحدةً ومائةً، ومائةً وواحدةً سواءً)) اهـ.

وظاهرُهُ: أنَّ قول "أبي يوسف" في هذه المسائلِ غيرُ المعتمدِ، لكنَّ قال في "النَّهر" ^(٥): ((وَجَزَمَ "الزَّيْلَعِي" ^(٦) به في واحدةٍ وعشرين يُؤمِّي إلى ترجيحِهِ)).

(١) صـ ٢٧٧ - "در".

(٢) صـ ٢٧٧ - "در".

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ق ١٨٢/١.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣١٧.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ق ٢١٢/ب.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٢/٢١٣.

(وَالطَّلَاقُ يَقَعُ بَعْدَ قُرْنٍ بِهِ لَا بِهِ) نَفْسِهِ.....

مطلب: الطلاق يقع بعد قرْنٍ به لا به

[١٣٣٦٦] (قوله: وَالطَّلَاقُ يَقَعُ بَعْدَ قُرْنٍ بِهِ لَا بِهِ) أي: متى قُرِنَ الطَّلَاقُ بِالْعَدِّ كَانَ الْوُقُوعُ بِالْعَدِّ، بدليل ما أجمعوا عليه من أنه لو قال لغير المدخول بها: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا طَلَّقْتَ ثَلَاثًا، ولو كان الوقوع ب: طَالِقٌ لَبَّائَتْ لَا إِلَى عِدَّةٍ، فَلَمَّا الْعَدُّ، وَمِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ، ولو كان الوقوع ب: طَالِقٌ لَكَانَ الْعَدُّ فَاصِلًا فَوْقَهُ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْوُقُوعَ أَيْضًا بِالصَّدْرِ عِنْدَ ذِكْرِهِ، وَكَذَا بِالصِّفَةِ عِنْدَ ذِكْرِهَا، كَمَا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ [ب/٢٢؛ ق/٣] طَالِقٌ الْبَيْتَةُ، حَتَّى لَوْ قَالَ بَعْدَهَا: إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَّصِلًا لَا يَقَعُ، وَلَوْ كَانَ الْوُقُوعُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ لَوَقَعَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا فِي "الْمَحِيطُ": ((لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسِّنَةِ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ بَائِنٌ، فَمَاتَتْ قَبْلَ قَوْلِهِ: لِلْسِّنَةِ أَوْ بَائِنٌ لَا يَقَعُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلْإِقْبَاعِ لَا لِلتَّطْلِيقِ، فَيَتَوَقَّفُ الْإِقْبَاعُ عَلَى ذِكْرِ الصِّفَةِ، وَإِنَّهُ لَا يَتَوَصَّرُ بَعْدَ الْمَوْتِ)) اهـ. وَكَذَا مَا فِي عِتْقِ "الْخَانِيَّة" ^(١): ((قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتِ حُرٌّ الْبَيْتَةُ، فَمَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ: الْبَيْتَةُ يَمُوتُ عَبْدًا))، "بِحَرْ" ^(٢)، مِنَ الْبَابِ الْمَارِّ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً أَوْ لَا))، وَقَالَ هُنَا ^(٣): ((وَيَدْخُلُ فِي الْعَدِّ أَصْلُهُ وَهُوَ الْوَاحِدُ، وَلَا يَدْخُلُ مِنْ اتِّصَالِهِ بِالْإِقْبَاعِ، وَلَا يَنْصَرِفُ انْقِطَاعُ النَّفْسِ، فَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: ثَلَاثًا فَوَاحِدَةً، وَلَوْ انْقَطَعَ النَّفْسُ أَوْ أَخَذَ إِنْسَانٌ فَمَهُ ثُمَّ قَالَ: ثَلَاثًا عَلَى الْفَوْرِ فَثَلَاثٌ، وَلَوْ قَالَ لغير المدخولة: أَنْتِ طَالِقٌ يَا فَاطِمَةُ أَوْ يَا زَيْنَبُ ثَلَاثًا وَقَعْنَ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَشْهَدُوكَ ثَلَاثًا فَوَاحِدَةً، وَلَوْ قَالَ: فَاشْهَدُوا فَثَلَاثٌ، كَذَا فِي "الظَّهْرِيَّة" ^(٤))) اهـ.

قُلْتُ: وَحَاصِلُهُ أَنَّ انْقِطَاعَ النَّفْسِ وَإِسْكَاتَ الْفَمِ لَا يَقْطَعُ الْإِتِّصَالَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَعَدِّهِ، وَكَذَا النَّدَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَتَعْيِينَ الْمُخَاطَبَةِ، وَكَذَا عَطْفُ: فَاشْهَدُوا بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَعْلُقُ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا، فَصَارَ الْكُلُّ كَلَامًا وَاحِدًا.

(١) "الْخَانِيَّة": فصل في صريح العربية ٥٦٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا إلخ ٣٠٣/٣ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣١٦-٣١٥/٣ بتصرف.

(٤) "الظهيرية": كتاب الطلاق - القسم الثاني - الفصل الأول: في إيقاع الطلاق على غير المدخول بها ق ٩٣/أ.

عند ذكر العدد، وعند عديمه الوقوع بالصيغة (فلو ماتت) يعم الموطوعة وغيرها (بعد الإيقاع قبل تمام العدد لعمري) لما تقرر.....

[١٣٣٦٧] (قوله: عند ذكر العدد) أي: عند التصريح به، فلا يكفي قصده كما يأتي^(١) فيما لو مات أو أخذ أحد فمته، فافهم.

[١٣٣٦٨] (قوله: بعد الإيقاع) المراد به ذكر الصيغة الموضوعية للإيقاع لولا العدد.

[١٣٣٦٩] (قوله: قبل تمام العدد) قدر لفظ: ((تمام)) تبعاً لـ "البحر"^(٢) احترازاً عما لو قال: أنت طالق أحد عشر، فماتت قبل تمام العدد.

[١٣٣٧٠] (قوله: لعمري) أي: فلا يقع شيء، "نهر"^(٣). فثبت المهر بتمامه، ويترث الزوج منها، "ط"^(٤).

[١٣٣٧١] (قوله: لما تقرر) أي: من أن الوقوع بالعدد، وهي لم تكن مَحلاً عند وقوع العدد، "ح"^(٥). أو لما تقرر من أن صدر الكلام يَقُوفُ على آخره لوجود ما يغيّره كالشرط والاستثناء، حتى لو قال: أنت طالق إن دخلت الدار أو إن شاء الله، فماتت قبل الشرط أو الاستثناء لم تطلق؛ لأن وجودهما يخرج الكلام عن أن يكون إيقاعاً، بخلاف: أنت طالق ثلاثاً يا عمره، فماتت قبل قوله: يا عمره طلقت؛ لأنه غير مُعَيَّر، وكذا: أنت طالق وأنت [٢٢٥ق/٣] طالق، فماتت قبل الثاني؛ لأن كل كلام عامل في الوقوع إنما يعمل إذا صادفها وهي حيّة، ولو قال: أنت طالق وأنت طالق إن دخلت الدار، فماتت عند الأول أو الثاني لا يقع لما مر^(٦)، كما في "البحر"^(٧) عن "الدخيرة".

(قوله: لا يقع لما مر) الخ) لأن الكلام إذا غُطِفَ بعبءه على بعض واتصل الشرط بآخره يخرج عن كونه إيقاعاً.

(١) ص ٢٨١ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣١٥.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٢١٢/ب بتصرف.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ١٢٨/٢ وعزاه إلى أبي السعود.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ١٨٢/أ.

(٦) في المقالة نفسها.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣١٦.

(ولو مات) الزَّوْجُ أَوْ أَخَذَ أَحَدُ فَمَهُ قَبْلَ ذِكْرِ الْعَدَدِ (وَقَعَ وَاحِدَةً) عَمَلًا بِالصَّيْغَةِ؛
لَأَنَّ الْوُقُوعَ بِلَفْظِهِ لَا بِقَصْدِهِ (ولو قال) لغيرِ الموطوءة: (أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ
وَوَاحِدَةً) بِالْعَطْفِ.....

[١٣٣٧٢] (قوله: أَوْ أَخَذَ أَحَدُ فَمَهُ) أَي: وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَدَدَ عَلَى الْفَوْرِ عِنْدَ رَفْعِ الْيَدِ عَنْ فَمِهِ،
أَمَّا لَوْ قَالَ: ثَلَاثًا مَثَلًا عَلَى الْفَوْرِ وَقَعَنَ كَمَا مَرَّ^(١).

[١٣٣٧٣] (قوله: عَمَلًا بِالصَّيْغَةِ) أَشَارَ إِلَى وَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَوْتِهَا وَمَوْتِهِ، وَهُوَ أَنَّ الزَّوْجَ وَصَلَ
لَفْظَ الطَّلَاقِ بِذِكْرِ الْعَدَدِ فِي مَوْتِهَا، وَلَمْ يَتَّصِلْ فِي مَوْتِهِ بِذِكْرِ الْعَدَدِ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ، فَقِيَ قَوْلُهُ: أَنْتِ
طَالِقٌ، وَهُوَ عَامِلٌ بِنَفْسِهِ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ كَمَا فِي أَخْذِ الْقِسْمِ إِذَا لَمْ يُقَلَّ بَعْدَهُ شَيْئًا، حَيْثُ تَقَعُ
وَاحِدَةً، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) عَنْ "المعراج".

[١٣٣٧٤] (قوله: لَأَنَّ الْوُقُوعَ بِلَفْظِهِ لَا بِقَصْدِهِ) الضَّمِيرَانِ لِلزَّوْجِ أَوْ لِلْعَدَدِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ
يَكُونُ التَّعْلِيلُ لِنُطْقِ الْعِلَّةِ الَّتِي قَبْلَهُ، وَعَلَى الثَّانِي لِمَفْهُومِهَا، وَهُوَ عَدَمُ الْعَمَلِ بِالْعَدَدِ الَّذِي
قَصَدَ، فَافْهَمْ.

[١٣٣٧٥] (قوله: بِالْعَطْفِ) أَي: بِالْوَاوِ، فَتَقَعُ وَاحِدَةً؛ لَأَنَّ الْوَاوَ لِلْمُطْلَقِ الْجَمْعِ أَعْمُ مِنْ كَوْنِهِ
لِلْمَعْيَةِ أَوْ لِلتَّقَدُّمِ أَوْ التَّأَخُّرِ، فَلَا يَتَوَقَّفُ الْأَوَّلُ عَلَى الْآخِرِ إِلَّا لَوْ كَانَتْ لِلْمَعْيَةِ، وَهُوَ مُتَنَفٍ، فَيَعْمَلُ
كُلُّ لَفْظٍ عَمَلَهُ، فَتَبَيَّنَ بِالْأَوَّلِ، فَلَا يَقَعُ مَا بَعْدَهَا. وَمِثْلُ الْوَاوِ الْعَطْفُ بِالْفَاءِ وَثُمَّ بِالْأَوَّلِ؛ لِاِقْتِضَاءِ
الفاءِ التَّعْقِيبَ، وَثُمَّ التَّارِخِيَّ مَعَ التَّرْتِيبِ فِيهِمَا، وَأَمَّا بَلْ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً لَا بَلْ نَتَيْنِ فَكَذَلِكَ؛
لَأَنَّهَا بَأَنْتَ^(٣) بِالْأَوَّلِ، وَلَوْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا تَقَعُ ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ غَلَطَ فِي إِيقَاعِ الْوَاحِدَةِ،
وَرَجَعَ عَنْهَا إِلَى إِيقَاعِ الثَّانِيَةِ بِذَلِكَ، فَصَحَّ إِيقَاعُهُمَا دُونَ رَجُوعِهِ، نَعَمْ لَوْ قَالَ لَهَا: طَلَّقْتُكِ أَمْسٍ

(١) المقولة [١٣٣٦٦] قوله: ((والطلاق يقع بعدد قرن به لا به)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣١٦.

(٣) في "م": ((باق))، وهو خطأ.

(أو قَبْلَ واحدةٍ، أو بعدها واحدةً يَقَعُ واحدةً) بآئنة، ولا تَلَحُّقُهَا الثَّانِيَةَ لعدمِ الْعِدَّةِ (وفي) أَنْتِ طَالِقٌ واحدةً (بعدَ واحدةٍ، أو قَبْلَها واحدةً، أو معَ واحدةٍ، أو معها واحدةً ثنتان^(١)).....

واحدة لا بل ثنتين تقع ثنتان؛ لأنه خبرٌ يَقْبَلُ التَّدَارُكُ في الغَلَطِ بخلافِ الإنشاء، "بحر"^(٢) ملخصاً.
[١٣٣٧٦] (قوله: أو قبلَ واحدةٍ إلخ) الضَّابِطُ: أَنَّ الظَّرْفَ حَيْثُ ذُكِرَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِنْ أُضِيفَ إِلَى ظَاهِرٍ كَانَ صِفَةً لِلأَوَّلِ كـ: جَاءَنِي زَيْدٌ قَبْلَ عَمْرٍو، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى ضَمِيرِ الأَوَّلِ كَانَ صِفَةً لِلثَّانِي كـ: جَاءَنِي زَيْدٌ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ عَمْرٍو؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ ذُكِرَ خَبَرٌ عَنِ الثَّانِي، وَالْخَبَرُ وَصَفٌ لِلْمَبْدَأِ، وَالْمَرَادُ بِالْصِفَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِالْوَصْفِيَّةِ هُوَ الظَّرْفُ فَقَطْ، وَإِلَّا فَالْجُمْلَةُ فِي: قَبْلَهُ [٣/٢٢٥ب] عَمْرٍو حَالٌ مِنْ زَيْدٍ لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ، وَالْحَالُ وَصَفٌ لِمُصَاحِبِهَا، فَفِي: واحدةً قَبْلَ واحدةٍ أَوْ قَعُ الأَوَّلَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ فَبَانتَ بَها، فَلَا تَقَعُ الثَّانِيَةُ، وَفِي: بَعْدَهَا ثَانِيَةً كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ الثَّانِيَةَ بِالْبَعْدِيَّةِ، وَلَوْ لَمْ يَصِفْهَا بِهَا لَمْ تَقَعْ، فَهَذَا أَوَّلَى، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا، وَفِي الْمَدْخُولِ بِهَا تَقَعُ ثَنَتَانِ لَوْ جُودَ الْعِدَّةُ كَمَا يَأْتِي^(٣).

[١٣٣٧٧] (قوله: ثنتان) لأنه في: واحدةً بَعْدَ واحدةٍ جَعَلَ الْبَعْدِيَّةُ صِفَةً لِلأَوَّلَى، فَاقْتَضَى إِيقَاعَ الثَّانِيَةِ قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الإِيقَاعَ فِي الْمَاضِي إِيقَاعٌ فِي الْحَالِ لَامْتِنَاعِ الاسْتِنَادِ إِلَى الْمَاضِي فَيَقْتَرِنَانِ، فَتَقَعُ ثَنَتَانِ،

(قوله: لأنه خبرٌ يَقْبَلُ التَّدَارُكُ إلخ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا سَبَقَ مِنْهُ طَلَاقٌ فِيمَا مَضَى، وَإِلَّا يُجَعَلُ الْكُلُّ إِنْشَاءً؛ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الإِيقَاعَ فِي الْمَاضِي إِيقَاعٌ فِي الْحَالِ.
(قوله: لِأَنَّ الإِيقَاعَ فِي الْمَاضِي إِيقَاعٌ فِي الْحَالِ إلخ) لَا يُنَاسِبُ التَّعْلِيلُ، وَالْمُنَاسِبُ: أَنْ يَأْتِيَ بِالْوَاوِ، فَيَقُولُ: وَالْإِيقَاعُ إلخ.

(١) في "ب": ((ثنتان واحدة))، وفيه تقديم وتأخير.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣١٦ - ٣١٧ وعزا تمامه إلى "المحيط".

(٣) ٢٨٤ - "در".

الأصل أنه متى أوقع^(١) بالأوّل لغا الثاني، أو بالثاني اقترنا؛ لأنّ الإيقاع في الماضي إيقاع في الحال.

(و) يَقَعُ (ب: أنت طالق واحدةً وواحدةً إن دخلت الدار ثنتان لو دخلت) لتعليقهما بالشرط دفعةً.....

وكذا في: واحدةً قبلها واحدة؛ لأنه جعل القبلية صفةً للثانية، فاقضى إيقاعها قبل الأولى فيقرنان^(٢)، وأما مع فللقران، فلا فرق فيها بين الإتيان بالضمير أو لا، فاقضى وقوعهما معاً تحقيقاً لمعناها.

(قوله: متى أوقع بالأوّل) كما في: قبل واحدة، أو بعدها واحدة، فإنّ الأولى فيهما هي الواقعة؛ لوصفها بأنها قبل الثانية أو بأنّ الثانية بعدها، وهو معنى كونها قبل الثانية، فتكون الثانية متأخرة في الصورتين فلفت.

(قوله: أو بالثاني اقترنا) المراد بالثاني المتأخر في إنشاء الإيقاع لا في اللفظ، وذلك كما في: بعد واحدة أو قبلها واحدة، فإنه أوقع فيهما واحدة، وهي الأولى الموصوفة بأنها بعد الثانية، أو بأنّ الثانية قبلها، وهو معنى كونها بعد الثانية فيقرنان، ويحتمل أن يراد بالثاني اللفظ المتأخر، فإنه سابق في الإيقاع من حيث الإخبار؛ لتضمن الكلام الإخبار عن إيقاع الثانية قبل الأولى.

(قوله: ويقع إلخ) من عطف الخاص على العام؛ لدخوله تحت قوله: ((وإن فارق))، فكان الأولى ذكره عقبه.

(قوله: ثنتان أي: إن اقتصر عليهما، وإن زاد فثلاث.

(قوله: لتعليقهما بالشرط دفعةً) لأنّ الشرط مُغيّر للإيقاع، فإذا اتصل المغيّر توقّف صدر الكلام عليه، فيتعلّق به كلّ من الطلقتين معاً، فيقعان عند وجود الشرط كذلك، بخلاف ما لو قدّم الشرط، فلا يتوقّف لعدم المغيّر.

(١) في "د" و"و" و"ط": ((وقع)).

(٢) في "ب": ((فقرنان))، وهو خطأ.

(و) تَقَعُ (واحدةٌ إِنْ قَدَّمَ الشَّرْطَ) لِأَنَّ المَعْلُقَ كَالْمُنَجَّزِ (و) يَفَعُ (في الموطوءة ثنتان في كلها) لوجود العِدَّةِ، ومن مسائل (القبل) و((بعد)) ما قيل: [خفيف]
 ما يقول الفقيه أَيْدَهُ اللَّـهُ هُ وَلَا زَالَ عِنْدَهُ الْإِحْسَانُ
 فِي فِتْنَى عُلِقَ الطَّلَاقُ بِشَهْرِ قَبْلَ مَا بَعْدَ قَبْلِهِ رَمَضَانُ

[١٣٣٨٣] (قوله: وتقع واحدةٌ إِنْ قَدَّمَ الشَّرْطَ) هذا عنده، وعندهما ثنتان أيضاً، ورجَّحه "الكامل" (١)، وأقرَّه في "البحر" (٢). وقوله: ((لأنَّ المَعْلُقَ كَالْمُنَجَّزِ)) أي: يصيرُ عند وجود شرطه كَالْمُنَجَّزِ (٣)، ولو نَحَزَهُ حقيقةٌ لم تقع الثانيةُ، بخلافِ ما إذا أَخَّرَ الشَّرْطَ لوجود [١/٢٢٦ق/٣] المُعَيَّرِ، "زيلعي" (٤).

(تنبيه)

العطفُ بالفاءِ كالواوِ، فَتَقَعُ واحدةٌ إِنْ قَدَّمَ الشَّرْطَ اتِّفَاقاً عَلَى الْأَصَحِّ وَتَلْعَوُ الثَّانِيَةُ، وَثَنَانٌ إِنْ أَخَّرَهُ، وَفِي الْعُطْفِ ي: ثُمَّ إِنْ أَخَّرَهُ تَنَجَّزَتْ واحدةٌ ولغا ما بعدها، ولو موطوءةٌ تَعْلُقُ الْأَخِيرَ وَتَنَجَّزُ ما قبله، وَإِنْ قَدَّمَ الشَّرْطَ لَغَا الثَّالِثُ وَتَنَجَّزَ الثَّانِي وَتَعْلُقُ الْأَوَّلُ، فَيَقَعُ عِنْدَ الشَّرْطِ بَعْدَ التَّرْجُوحِ الثَّانِي، وَلَوْ مَوْطُوءَةٌ تَعْلُقُ الْأَوَّلَ وَتَنَجَّزُ ما بعده، وعندهما تَعْلُقُ الْكُلُّ بِالشَّرْطِ قَدَمَهُ أَوْ أَخْرَهُ، إِلَّا أَنَّ عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ تَطْلُقُ المَوْطُوءَةُ ثَلَاثاً وَغَيْرُهَا واحدةً، وَتَمَامُهُ فِي "البحر" (٥).

[١٣٣٨٤] (قوله: في كلها) أي: كُلُّ الصُّوَرِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الْعُطْفِ بِلا تَعْلِيْقٍ بِشَرْطٍ، وَفِي: قَبْلُ وَبَعْدُ، وَفِي الشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمِ أَوْ الْمُتَأَخِّرِ.

مطلبٌ في: قَبْلَ ما بَعْدَ قَبْلِهِ رَمَضَانُ

[١٣٣٨٥] (قوله: ومن مسائل قبلُ وبعْدُ ما قيل) أي: ما قاله بعضهم نَظْماً من بحرِ الخفيف،

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣٩٥.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣١٩.

(٣) من (أي) إلى ((كالمُنَجَّز)) ساقط من "الأصل".

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٢/٢١٤ بتصرف.

(٥) انظر "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣٢٠.

وَيُنْشَدُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجِهِ، فَيَقَعُ بِمَحْضٍ ((قبل)) فِي ذِي الْحِجَّةِ، وَبِمَحْضٍ ((بعد)) فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ، وَبِ ((قبل)) أَوَّلًا أَوْ وَسْطًا أَوْ آخِرًا فِي شَوَّالٍ،.....

وَرَأَيْتُ فِي "شرح المجموع"^(١) لـ "الأشموني" شارح "الألفية": ((أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ رُفِعَ^(٢) لِلْعَلَّامَةِ "أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْحَاجِبِ" بِأَرْضِ الشَّامِ، وَافْتَى فِيهِ وَأَبْدَعَ، وَقَالَ: إِنَّهُ مِنَ الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ الَّتِي لَا يَعْرِفُهَا أَحَدٌ فِي مِثْلِ هَذَا الزَّمَانِ، وَإِنَّهُ يُنْشَدُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجِهِ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (مَا) قَدْ يَكُونُ قَبْلَيْنِ، أَوْ بَعْدَيْنِ، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهِ كُلُّ مِثْلٍ مِنْهَا قَدْ يَكُونُ قَبْلَهُ قَبْلُ أَوْ بَعْدَ صَارَتْ ثَمَانِيَةً، وَالْقَاعِدَةُ فِي الْجَمِيعِ أَنَّهُ كُلَّمَا اجْتَمَعَ فِيهِ مِنْهَا قَبْلٌ وَبَعْدٌ فَأُلْعِجُمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ شَهْرٍ حَاصِلٌ بَعْدَ مَا هُوَ قَبْلُهُ، وَحَاصِلٌ قَبْلَ مَا هُوَ بَعْدُهُ، وَلَا يَبْقَى حَيْثُذِلَا: بَعْدُهُ رَمَضَانٌ فَيَكُونُ شَعْبَانٌ، أَوْ: قَبْلُهُ رَمَضَانٌ فَيَكُونُ شَوَّالًا إِيحَ)).

[١٣٣٨٦] (قَوْلُهُ: فِي ذِي الْحِجَّةِ) لِأَنَّ قَبْلَهُ ذَا^(٣) الْقَعْدَةِ، وَقَبْلَ هَذَا الْقَبْلِ شَوَّالٌ، وَقَبْلَ قَبْلِ الْقَبْلِ رَمَضَانٌ، "ط"^(٤).

[١٣٣٨٧] (قَوْلُهُ: فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ) لِأَنَّ بَعْدَهُ رَجَبًا، وَبَعْدَ ذَلِكَ الْبَعْدِ شَعْبَانٌ، وَبَعْدَ بَعْدِ الْبَعْدِ رَمَضَانٌ، "ط"^(٥).

[١٣٣٨٨] (قَوْلُهُ: فِي شَوَّالٍ) صَوَابُهُ: فِي شَعْبَانَ، "ح"^(٦)، أَيْ: لِأَنَّ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ قَبْلًا ذَكَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَتَكَرَّرَ بَعْدُ، فَيُلْعَى لَفْظُ قَبْلٍ وَلَفْظُ بَعْدٍ مَرَّةً، وَيَبْقَى لَفْظُ بَعْدٍ الثَّانِي هُوَ الْمُتَعَبِّرُ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ: بَعْدُهُ رَمَضَانٌ، وَهُوَ شَعْبَانٌ كَمَا مَرَّ^(٧).

٤٥٧/٢

(١) الْمُسَمَّى "الْبَيُوعُ فِي شَرْحِ الْمَجْمُوعِ": لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، نَوْرِ الدِّينِ الْأَشْمُونِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت فِي حُدُودِ ٩٠٠ هـ) وَ"الْمَجْمُوعُ": لِأَبِي عَلِيٍّ حُسَيْنِ بْنِ شُعَيْبٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِالسَّجَّحِيِّ (ت ٤٣٠ هـ). ("كَشْفُ الظُّلُومِ" ١٦٠٦/٢، وَ"فَيَاتُ الْأَعْيَانِ" ١٣٥/٢، "طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى" ٣٤٤/٤، "النُّزُوءُ اللَّامِعُ" ٥/٦، "الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ" ٢٨٤/١).

(٢) فِي "الْأَصْل" وَ"ت": ((وَقَعَ)).

(٣) فِي "ب": ((ذِي)) بِالْيَاءِ.

(٤) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ طَلَاقِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا ١٢٩/٢.

(٥) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ طَلَاقِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا ١٢٩/٢.

(٦) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ طَلَاقِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا ١٨٢/ب.

(٧) (الْمَقُولَةُ [١٣٣٨٥] قَوْلُهُ: ((وَمِنْ مَسَائِلَ قَبْلَ وَبَعْدَ مَا قَبْلَ)).

وب ((بعد)) كذلك في شعبان لإلغاء الطرفين، فيبقى قبله أو بعده رمضان.
 (ولو قال: امرأتي طالق، وله امرأتان أو ثلاث تطلق واحدة) منهن (وله خيار
 التعيين) اتفاقاً^(١)،

[١٣٣٨٩] (قوله: وب: بعد^(٢) كذلك) أي: أولاً أو وسطاً أو آخرًا، "ح"^(٣).

[١٣٣٩٠] (قوله: في شعبان) صوابه: في شوال، "ح"^(٤)، أي: لنظير ما قلنا.

[١٣٣٩١] (قوله: لإلغاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد، وكأنه إنما أطلق عليهما طرفين لما
 بينهما من التقابل، وعبارة "الفتح"^(٥): ((يلغى قبل ب: بعد))، وعبارة "النهر"^(٦): ((يلغى قبل وبعد؛
 لأن كل شهر [ب/٢٢٦٣/٣] بعد قبله وقبل بعده، فيبقى قبله رمضان وهو شوال، أو بعده رمضان
 وهو شعبان))، "ح"^(٧).

قلت: وأما ما في "البحر"^(٨): ((من أن الملقى الطرفان الأولان)) يعني: الخاليتين عن الضمير
 سواء اختلفا أو اتفقا، وفرغ عليه معتبراً للأخير المضاف للضمير فقط فهو خطأ مخالفاً لما قرره
 نفسه أولاً ولما قرره غيره.

(تنبيه)

هذا كله مبني على أن ما ملغاة لا محل لها من الإعراب، ويحتمل أن تكون موصولة أو نكرة
 موصوفة، فتكون في محل جر بإضافة الظرف الذي قبلها إليها، وفيه الأوجه الثمانية، لكن أحكامها

(١) ((اتفاقاً)) ليست في "ب" و "و".

(٢) في "م": ((يبعد))، وهو خطأ.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ق/١٨٢/ب.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ق/١٨٢/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣٩٤.

(٦) "النهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ق/٢١٣/أ.

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ق/١٨٢/ب.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣١٨.

تَحْتَلِفُ، ففي محضٍ قبلِ يقعُ في شَوَّالٍ، وفي محضٍ بعدِ في شعبانَ، وفي قبلِ ثُمَّ بَعْدَيْنِ في جُمادى الآخرةَ، وفي بعدِ ثُمَّ قَبْلَيْنِ في ذي الحِجَّةِ، وفي الصُّورِ الأربعةِ الباقيةِ على عكسٍ ما مرَّ^(١) في إلغاءِ ماءٍ أي: فما وَقَعَ منها في شَوَّالٍ أو في شعبانَ على تقديرِ الإلغاءِ يقعُ بعكسِهِ على تقديرِ الموصوليَّةِ أو الموصوفيَّةِ كما ذكره العلامةُ "بدرُ الدِّينِ الغَزِّيُّ"^(٢) الشَّافِعِيُّ، ورأيتُهُ يخطُّه مَعْرِياً إلى العلامةِ "ابن الحاجب"، وقال: ((إنَّ لـ "السُّبْكِيَّ" في ذلك مُؤلَفاً)).

قلت: وقد أوضحتُ هذه المسألةَ في رسالةٍ كنتُ سَمَّيْتُها: "إتحافُ الذَّكِيِّ النَّبِيِّ بِمَجْوابِ ما يقولُ الفقيهُ"^(٣)، وَبَيَّنْتُ فيها المقامَ بما لا مَزِيدَ عليه، وخلاصةُ ذلك: ((أَنَّ قولَهُ: بشهرٍ قبلَ ما قبلَ قبْلِهِ رمضانَ على كونِ ما زائدةٌ يكونُ رمضانُ مبتدأً، والظُّرفُ الأوَّلُ خِسرٌ^(٤) عنه، وهو مضافٌ إلى الثاني؛ لأنَّ ما الزَّائدةُ لا تَكُفُّ عن العملِ نحو: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾ [آل عمران- ١٥٩]، و: غيرُ ما رجلٍ، والثَّاني مضافٌ إلى الثَّالثِ، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ صفةٌ شهرٍ، والرَّابِطُ الضَّميرُ المضافُ إليه الظُّرفُ الأخيرُ، والمعنى: بشهرِ رمضانَ كائنٍ قبلَ قبلِ قبْلِهِ وهو ذو الحِجَّةِ، وعلى كونِ

(قوله: ففي مَحْضٍ: قبلُ إلخ) قال في "رِسالَتِهِ": ((ففي قبلِ ما بعدَ بعْدِهِ رمضانُ يقعُ في جُمادى الآخِيرةِ؛ لأنَّ الشَّهْرَ الَّذِي بعدَ بعْدِهِ رمضانُ هو رَجَبٌ، فالَّذِي قبْلَهُ جُمادى الآخِيرةُ، وفي عَكْسِ هذِهِ الصُّورَةِ: وهي بعدُ ما قبلَ قبْلِهِ رمضانُ يقعُ في ذي الحِجَّةِ؛ لأنَّ الشَّهْرَ الَّذِي قبلَ قبْلِهِ رمضانُ هو ذو القَعْدَةِ، فالَّذِي بعدَهُ ذو الحِجَّةِ).

وفي محْضٍ: قبلُ يقعُ في شَوَّالٍ؛ لأنَّ الشَّهْرَ الَّذِي قبلَ قبْلِهِ رمضانُ هو ذو القَعْدَةِ، فالَّذِي قبْلَهُ شَوَّالٌ، وفي عَكْسِهِ - يعني: محْضٍ - بعدُ - يقعُ في شعبانَ؛ لأنَّ الشَّهْرَ الَّذِي بعدَ بعْدِهِ رمضانُ هو رَجَبٌ، فالَّذِي بعدَهُ شعبانُ، فهذه أَرْبَعُ صُورٍ)) اهـ.

(قوله: قبلُ قبْلِهِ هو ذو الحِجَّةِ إلخ) حقُّهُ: ذو القَعْدَةِ، والذي قبْلَهُ شَوَّالٌ.

(١) المقولة [١٣٣٨٥] قوله: ((ومن مسائل قبل وبعد ما قيل)).

(٢) تقدَّمتُ ترجمته ٨٩/١.

(٣) انظر مجموع "رسائل ابن عابدين": الرسالة العاشرة ٢٥٥/١.

(٤) في "٣": ((خبراً)).

ما موصولةً يكون الظرف الأولُ صفةً لشهرٍ، وهو مضافٌ إلى الموصولِ، والظرفُ الثاني المضافُ إلى الثالثِ خبرٌ مُقدَّمٌ عن رمضانَ، والجملةُ صلةٌ ما، والعائدُ الضميرُ الأخيرُ، والمعنى: بشهرِ كائِنَ قبلَ الشَّهرِ الذي رمضانُ كائِنَ قبلَ قبيلِهِ، فالشَّهرُ الذي رمضانُ قبلَ قبيلِهِ هو ذو الحِجَّةِ، فالذي قبلَهُ هو شَوَّالٌ، وكذا يُقالُ على تقديرِ ما نكرةٌ موصوفةٌ، وعلى هذا القياسُ في باقي الصُّورِ)). وقد نظمتُ جميعَ ما مرَّ^(١) من الصُّورِ فقلت: [خفيف]

خُذْ جَوَاباً عَقُودَهُ الْمَرْجَاؤُ	فِيهِ عَمَّا طَلَبَتْهُ تَبَيَّانُ ^(٢)
فَجُمَادَى الْأَخِيرُ فِي مَحْضٍ بَعْدِ	وَلْعَكْسٍ ذُو حِجَّةٍ إِيَّانُ
ثُمَّ شَوَّالٌ لَوْ تَكَرَّرَ قَبْلُ	مَعَ بَعْدٍ وَعَكْسُهُ شَعْبَانُ [٣/٢٢٧ق]
أَلْفٌ ضَيْدٌ بَضِيدٌ وَهُوَ بَعْدُ	مَعَ قَبْلِ وَمَا بَقِيَ الْمِيزَانُ
ذَاكَ إِنْ تُلْغِ مَا وَأَمَّا إِذَا مَا	وَصَلَّتْ أَوْ صَفَّتْهَا فَالْيَبَّانُ
جَاءَ شَوَّالٌ فِي تَمَحُّضٍ قَبْلِ	وَلْعَكْسٍ شَعْبَانُ جَاءَ الزُّمَانُ
وَجُمَادَى لَقَبْلٍ مَا بَعْدَ بَعْدِ	ثُمَّ ذُو حِجَّةٍ لِعَكْسٍ أَوَّانُ
وَسِوَى ذَا بَعْكَسٍ إِغَائِيهَا افْهَمُ	فَهُوَ تَحْقِيقُ مَنْ هُمُ الْفُرْسَانُ

وتوضيحُ ذلك في رسالتين المذكورتين، والحمدُ لله ربَّ العالمين.

(قوله: وتوضيحُ ذلك في "رسالتين" إلخ) قالَ فيها بعدَ بيانِ الأربعِ الصُّورِ السَّابِقَةِ: ((وبقيَ أربعٌ سيواها: الأولى: قبلَ ما قبلَ بعديهِ، الثانية: عكسُها، أعني: بعدَ ما بعدَ قبيلِهِ، الثالثة: قبلَ ما بعدَ قبيلِهِ، الرابعة: عكسُها، أعني: بعدَ ما قبلَ بعديهِ، وحُكْمُ الأربعِ عكسُ ما مرَّ فيما إذا أَلْفِيَتْ: ما، ففي الصُّورة الأولى من هذه الأربعِ: إذا كانتَ ما مُلغاةً يقعُ في شَوَّالٍ، كأنه قال: قبلَ قبلِ بعديهِ رمضانُ، فرمضانُ مبتدأ،

(١) صـ ٢٨٥-٢٨٦ "در".

(٢) في "ب": ((بيان)).

وأوّل الظروف المضاف بعضها إلى بعضٍ خبره، والجملة صفة لـ ((شهر)) الواقع في السؤال، وضمير (بعده) عائد على (شهر)، فيلغى (قبل) ما أضيف إليه وهو (بعد)؛ لأنه هو عين المراد من الضمير المضاف إليه (بعد)، فيصير كأنّ قبلاً الأولى قد أُضيفت إلى ذلك الضمير، فكانه قال: شهر قبله رمضان وذلك سؤال، وعلى هذا الوجه يكون الظرف الواقع بعد (ما) مجزواً، وإذا كانت موصولة أو موصوفة يقع في شعبان، كأنه قال: بشهر قبل شهر قبل بعده رمضان، أو بشهر قبل الشهر الذي قبل بعده رمضان، فـ(قبل) المضاف إلى (ما) صفة لـ(شهر) الواقع في السؤال، وضميره المستقر فيه عائد إلى الموصول، و(قبل) المضاف إلى (بعد) خبر مقدّم، وضميره المستقر فيه عائد على رمضان، ورمضان مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر صلة أو صفة لـ (ما)، والضمير المضاف إليه (بعد) عائد على (ما)، والمعنى: علّق الطلاق بشهر موصوف بكونه قبل الشهر الآخر الذي رمضان استقرّ قبل بعد ذلك الشهر الآخر، فيلغى (قبل) بـ (بعد) كما مر؛ لأنّ الشهر الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه، فبقيت (ما) موصولة أو موصوفة عبارة عن رمضان، فبإضافة (قبل) إليها يصير كأنه قال: علّقه بشهر قبل رمضان وذلك هو شعبان، وهكذا الكلام في الصور الثلاث الباقية، ففي كلّ صورة منها كان الجواب فيها سؤالاً أو شعبان على تقدير إلغاء (ما) يكون الجواب فيها بالعكس على تقدير موصوليتها أو موصوفيتها، ففي الصورة الثانية منها: أعني: بعد ما بعد قبليه رمضان على الإلغاء يقع في شعبان؛ لأنّ المعنى: بعده رمضان وذلك شعبان، وعلى أنّها موصولة يقع في سؤال؛ لأنّ الذي بعد قبليه رمضان هو رمضان نفسه، فالذي بعده هو سؤال، وفي الثالثة: أعني: قبل ما بعد قبليه رمضان على الإلغاء يقع في سؤال؛ لأنّ المعنى: قبله رمضان وذلك سؤال كما مر، وعلى الموصوليّة يقع في شعبان؛ لأنّ الذي بعد قبليه رمضان هو رمضان نفسه كما مر، فالذي قبله هو شعبان، وفي الرابعة: أعني: بعد ما قبل بعده رمضان على الإلغاء يقع في شعبان؛ لأنّ المعنى: بعده رمضان وذلك شعبان، وعلى الموصوليّة يقع في سؤال؛ لأنّ الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه، فالذي بعده سؤال، وهكذا تقول على تقديرها نكرة موصوفة، فحكمها حكم الموصولة)) اهـ.

وأما تصحيح "الزَّلَيعِي" فإنما هو في غير الصَّرِيح ك: امرأتي حرام كما حرره
"المصنّف"^(١)، وسيجيء^(٢) في الإيلاء.....

مطلب فيما لو قال: امرأته طالق وله امرأتان أو أكثر تطلق واحدة

[١٣٣٩٢] (قوله: وأما تصحيح "الزَّلَيعِي" إلخ) ردّ على صاحب "الدُّرِّ" ^(٣)، حيث ذكر ما ذكره
"المصنّف" وقال: ((هو الصحيح احترازاً عما قيل: يقع على كل واحدة طلاق))، وعزاه إلى إيلاء
"الزَّلَيعِي"، واعترضه في "المنح"^(٤): ((بأن عبارة "الزَّلَيعِي"^(٥) هكذا: وذكر في "الفتاوى": إذا قال
لامرأته: أنت علي حرام، والحرام عنده طلاق، ولكن لم ينو الطلاق وقع الطلاق، ولو كان له أربع
نسوة والمسألة بحالها تقع على كل واحدة منهن طلاقاً بآنة، وقيل: تطلق واحدة منهن، وإليه البيان،
وهو أظهر والأشبه. وفي إيلاء "الفتح"^(٦) و"البحر"^(٧): أن في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام
إن كان له أكثر من زوجة واحدة تقع على كل تطليقة واحدة، بخلاف الصريح نحو: امرأته طالق
وله أكثر من واحدة، فلا تقع إلا واحدة. وأجاب "الأوزجدي": أنه لا يقع إلا على واحدة،
وهو الأشبه، وعزاه في "البحر"^(٨) إلى "اليزازية"^(٩) و"الخلاصة"^(١٠) و"الذخيرة"، وفي "الفتح"^(١١):

(١) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام طلاق غير المدخول بها ١/١٤٠ ب.

(٢) انظر "الدُّرِّ" عند المقالة [١٥٣٨] قوله: ((والمسألة بحالها)).

(٣) "الدُّرِّ والغرر": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ١/٣٦٧.

(٤) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام طلاق غير المدخول بها ١/١٤٠ أ - ب.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الإيلاء ٢/٢٦٧ باختصار.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق ٤/٥٦.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق ٤/٧٥ - ٧٦.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الإيلاء ٤/٧٥.

(٩) "اليزازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات وفيه أجناس: الأول... ١٨٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(١٠) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات ومشمّل على أجناس - الجنس الأول في الحلال

والحرام ق ٩٧ ب.

(١١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيلاء ٤/٥٦.

الأشبه عندي ما في "الفتاوى"؛ لأن قوله: حلالٌ الله أو حلالٌ المسلمين يُعْمُ كلَّ زوجة على سبيل الاستغراق كقولهِ: هُنَّ طَوَائِقُ، لا البدلِ كـ: إحدائُنَّ طالق، وحيث وَقَعَ بهذا اللَّفْظِ وَقَعَ بآثاء. وفي "الخاتية"^(١): امرأته طالق وله امرأتان معروفتان له أن يصْرِفَ الطَّلَاقَ إلى أَيْتَمَا شاء، ولم يَحُلْهُ خلافاً. فظَهَرَ أَنَّ التَّصْحِيحَ في غيرِ الصَّرِيحِ كحلالِ المسلمين ونحوهِ؛ لكونِهِ يُعْمُ كلَّ زوجة لا كما زعمَ في "الدرر" ((أهـ كلام "المنح" ^(٢) ملخصاً.

٤٥٨/٢

وسياتي ^(٣) في الإيلاء عن "النهر": ((أَنَّ قول "الزَّيْلَعِيَّ" هنا: والمسألةُ بِجَالِهَا يعني: التَّحْرِيمَ لا بَقْيَدٍ: أنتَ عليَّ حَرَامٌ مُخَاطَبَةً لواحِدَةٍ، بل يَجِبُ فيه أن لا يَقَعَ إِلَّا على المُخَاطَبَةِ)) أهـ. أقول: والخاصُّ أَنَّهُ لا خِلافَ في: امرأته طالق أَنَّهُ لَها أن يصْرِفَهُ إلى أَيْتَمَا شاء خلافاً لما في "الدرر" ^(٤)، ولا في: أنتَ عليَّ حَرَامٌ أَنَّهُ لا يَقَعُ إِلَّا على المُخَاطَبَةِ فَقَطْ خلافاً لما يُوهِمُهُ كلامُ "الزَّيْلَعِيَّ"، وإِنما الخِلافُ فيما يُعْمُ كلَّ زوجة على سبيلِ الاستغراقِ، فاختار "الأَوْزَجَنَدِيَّ": ((أَنَّهُ لا يَقَعُ إِلَّا على واحدةٍ))، فله صَرَفُهُ [٣/٢٢٧ب] إلى أَيْتَمَا شاء نظراً إلى أَنَّهُ لَفْظٌ مُفْرَدٌ، واختار المحقِّقُ "ابن الهمام" ^(٥): ((أَنَّهُ يَقَعُ على الكلِّ لاستغراقِهِ))، وهذا هو الظَّاهِرُ، ويدلُّ على أَنَّهُ محلُّ الخِلافِ ما قلنا أَنَّهُ في "الذَّخِيرَةِ" حَكَاهُ في: حلالٌ المسلمين عليَّ حَرَامٌ، وهو صريحٌ تعليلٍ "الفتح". والظَّاهِرُ: أَنَّهُ لا خِلافَ في: كلُّ حِلٍّ عليَّ حَرَامٌ؛ لأنَّهُ بعدَ التَّصْرِيحِ بِأَدَاءِ العمومِ لا يُمكنُ حملهُ على فَرْدٍ خاصٍّ بخِلافِ العمومِ المُستفادِ من الإضافة.

(١) "الخاتية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ٤٥٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام طلاق غير المدخول بها ١/٤٠ ق/١.

(٣) انظر "الدرر" عند المقولة [١٤٥٤٢] قوله: ((لكن في "النهر" إلح)).

(٤) "الدرر": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٧/١، حيث أشعر صاحب "الدرر" بقوله: ((هو الصحيح)) أَنَّ

في المسألة خلافاً وليس كذلك.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيلاء ٥٦/٤.

وَيُظْهِرُ لِي: أَنَّ عَدَمَ الْخِلَافِ فِي الصَّرِيحِ لَا لخصوص صراحته، بَلْ لكونِهِ بلفظٍ: امرأتِي الَّذِي عَمُومُهُ بَدَلِيٌّ، أَي: صَادَقٌ عَلَى وَاحِدَةٍ لَا بَعَيْنِهَا أَيُّ وَاحِدَةٍ كَانَتْ مِثْلَ قَوْلِهِ: إِحْدَاهُنَّ طَالِقٌ، حَتَّى لَوْ كَانَ الصَّرِيحُ بِلَفْظٍ عَمُومِيهِ اسْتِغْرَاقِيًّا مِثْلَ: حَلَالٌ اللَّهُ طَالِقٌ، أَوْ مَنْ يَجِلُّ لِي طَالِقٌ، أَوْ مَنْ فِي عَقْدٍ نِكَاحِي طَالِقٌ جَرَى فِيهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ، وَكَانَ فِيهِ تَرْجِيحُ "ابنِ الْهَمَامِ" أَظْهَرَ. وَيُظْهِرُ مِنْ هَذَا: أَنَّ قَوْلَهُ: امرأتِي حَرَامٌ لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ؛ لِمَا عَلِمْتُ مِنْ أَنَّ عَمُومَهُ بَدَلِيٌّ لَا اسْتِغْرَاقِيٌّ، فَهُوَ مِثْلُ: امرأتِي طَالِقٌ.

وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ حَمْلَ "الشَّارَحِ" تَصْحِيحَ "الزَّيْلَعِيِّ" عَلَى: امرأتِي حَرَامٌ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلْمَقَامِ، وَقَوْلُهُ: ((كَمَا حَرَّرَهُ "المَصْنَفُ" [إلخ]) فِيهِ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا قَدَّمَاهُ^(١)) عَنْ "المَصْنَفِ" مِنْ قَوْلِهِ: ((فَظْهَرَ أَنَّ التَّصْحِيحَ فِي غَيْرِ الصَّرِيحِ كَحَلَالِ الْمُسْلِمِينَ وَنَحْوِهِ؛ لكونِهِ يَعْصِمُ كُلَّ زَوْجَةٍ))، فَالَّذِي حَرَّرَهُ "المَصْنَفُ" هُوَ الْحَمْلُ عَلَى الْعَامِّ الْاسْتِغْرَاقِيِّ كَمَا اخْتَارَهُ "ابنُ الْهَمَامِ"، فَافْهَم.

وَيُظْهِرُ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ أَيْضًا: أَنَّ قَوْلَهُ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ وَوَقَعَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مُحْتَمِلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ الْمُرَادُ: لَزِمَ الطَّلَاقُ مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ مِنْ أَكْثَرٍ، وَلَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَثْبُتَ لَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَنْ شَاءَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: عَلَيَّ الْحَرَامُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ: إِنْ فَعَلَ كَذَا فَامْرَأَتُهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ.

(تَنْبِيْهُ)

لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُعْلَقِ وَالْمُنَجَّرِ، وَكَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ حَلِيفَةٍ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ، فَلَهُ صَرْفُ الْأَكْثَرِ إِلَى وَاحِدَةٍ، فَيُفِي "الْبَزَازِيَّةُ"^(٢) عَنْ "فَوَائِدِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ": ((قَالَ: حَلَالٌ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَامٌ إِنْ فَعَلَ كَذَا

(١) فِي الْمَقُولَةِ نَفْسُهَا.

(٢) الْمَقُولَةُ [١٣٠٩٤] قَوْلُهُ: ((يُقْبَعُ بِلَا نِيَّةٍ لِلْعَرَفِ)).

(٣) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِي الْكُتَايَاتِ - وَفِيهِ أَجْنَاسُ الْأَوَّلِ.. ١٩٢/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْمَهْنَدِيَّة").

(قال لنسائه الأربع: بينكنَّ طليقةً طَلَّقْتُ كُلَّ واحدةٍ طليقةً، وكذا لو قال: بينكنَّ طليقتان أو ثلاث أو أربع، إلَّا أن ينويَ قسمةً كُلِّ واحدةٍ بينهنَّ،.....)

وفعلُهُ، وحَلَفَ بطلاقِ امرأتهِ إنْ فَعَلَ كذا وفَعَلَهُ وله امرأتان، فأَرَادَ أنْ يَصْرِفَ هَذَيْنِ الطَّلَاقَيْنِ فِي واحدةٍ مِنْهُمَا أَشَارَ فِي "الزِّيَادَاتِ" إِلَى أَنَّهُ يَمْلِكُ ذَلِكَ)) اهـ. لكنْ إِذَا بَانَتْ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ وَقُوعِ الثَّانِي لَيْسَ لَهُ صَرْفُهُ إِلَيْهَا، فِي "الزِّيَادَةِ"^(١) أَيْضًا مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ: ((إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فامرأَتُهُ طَالِقٌ، وَلَهُ امْرَأَتَانِ ٢/٢٢٨ق/٣) أَوْ أَكْثَرَ طَلَّقْتُ وَاحِدَةً، وَإِلَيْهِ الْبَيَانُ، وَإِنْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا بَانَتْ أَوْ رَجَعِيًّا وَمَضَتْ عِدَّتُهَا، ثُمَّ وَجَدَ الشَّرْطَ تَعَيَّنَ الْاِخْرَى لِلطَّلَاقِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ تَقْضِ الْعِدَّةُ فَالْبَيَانُ إِلَيْهِ)) اهـ.

بَقِيَ شَيْءٌ، وَهُوَ مَا لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا فَهَلْ لَهُ أَنْ يُوقَعَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ طَلْقَةً، أَمْ لَا بَدَأَ أَنْ يَجْمَعَ الثَّلَاثَ عَلَى وَاحِدَةٍ؟ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَلْ تَكُونُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ بَانَةً لثَلَاثِ يَلْعَوُ وَصْفُ الْبَيُونَةِ وَهِيَ صِفَةُ الْأَصْلِ، أَوْ تَكُونُ رَجْعِيَّةً نَظَرًا لِلْوَاقِعِ؟ وَرَأَيْتُ بِمِخْطَطِ شَيْخِ مَشَايخُنَا "السَّيَّاحِي" عَنْ "الْمَنِيَّةِ": ((لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ ثَلَاثُ نِسَاءٍ، فَقَالَ: امْرَأَتِي ثَلَاثُ طَلِيقَاتٍ يَقَعُ ثَلَاثُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ، وَعِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ" لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلَاقٌ بَائِنٌ، وَهُوَ الْأَصَحُّ)) اهـ. وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا قَدَّمَاهُ^(٢) مِنْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ لَهُ صَرْفَهُ إِلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ^(٣)، فَلْيَتَأَمَّلْ.

[١٣٣٩٣] (قَوْلُهُ: قَالَ لِنِسَائِهِ إِنْ) وَجْهٌ وَقُوعِ الْوَاحِدَةِ فِي هَذِهِ الصُّورِ أَنَّ بَعْضَ الطَّلِيقَةِ طَلْقَةً كَمَا مَرَّ، فَيُصِيبُ كُلَّ وَاحِدَةٍ فِي إِيقَاعِ طَلْقَةٍ بَيْنَهُنَّ رَجْعِيًّا، وَفِي طَلْقَتَيْنِ نِصْفُ طَلْقَةٍ، وَفِي ثَلَاثٍ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ طَلْقَةٍ، وَفِي أَرْبَعٍ طَلْقَةً كَامِلَةً.

(قَوْلُهُ: وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ إِنْ) فَعَلَى مَا فِي "الْمَنِيَّةِ" يَكُونُ مَا فِي "الدَّرَرِ" مِنْ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَنِّ صَحِيحًا.

(١) "الزِّيَادَةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ فِي بَيْنِ الطَّلَاقِ - وَفِيهِ: ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: الثَّالِثُ فِي الْمُتَّفَرِّقَاتِ ٢٧٥/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْمَهْدِيَّة").

(٢) فِي الْقَوْلَةِ نَفْسُهَا.

(٣) ((مِنْهُنَّ)) لَيْسَتْ فِي "الْأَصْلِ" وَ"ب" وَ"م".

فَنَطْلُقُ كُلَّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا، وَلَوْ قَالَ: بَيْنَكَ خَمْسُ تَطْلِيقَاتٍ يَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ طَلَاqَانِ، هَكَذَا إِلَى ثَمَانِي تَطْلِيقَاتٍ، فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا طَلَّقَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: أَشْرَكْتُكَ فِي تَطْلِيقَةٍ، "خَانِيَّة" ^(١). وفيها ^(٢): (قال لامرأتين لم يدخل بواحدة منهما: امرأتي طالق امرأتي طالق، ثم قال: أرَدْتُ واحدةً منهن لا يُصَدِّقُ، ولو مدخولتين فله إيقاع الطلاق على إحداهما).....

[١٣٣٩٤] (قوله: فَنَطْلُقُ كُلَّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا) أي: إلَّا فِي التَّطْلِيقَتَيْنِ، فَيَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلَقَانِ، كَذَا فِي "كَافِي الْحَاكِمِ الشَّهِيدِ"، وَمِثْلُهُ فِي "الْفَتْح" ^(٣) وَ"الْبَحْر" ^(٤).

[١٣٣٩٥] (قوله: يَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ طَلَاqَانِ إلخ) لِأَنَّهُ يَصِيبُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فِي الْخَمْسِ طَلَقَةٌ وَرَبْعٌ طَلَقَةٌ، وَفِي السَّتِّ طَلَقَةٌ وَنِصْفٌ، وَفِي السَّبْعِ طَلَقَةٌ وَثَلَاثَةٌ أَرْبَاعٌ، وَفِي الثَّمَانِ طَلَقَتَانِ، وَهَذَا حَيْثُ لَا نَبِيَّ لَهُ كَمَا فِي "الكَافِي" وَ"الْفَتْح" ^(٥)، احْتِرَازًا عَمَّا إِذَا نَوَى قِسْمَةَ كُلِّ وَاحِدَةٍ بَيْنَهُنَّ، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا.

[١٣٣٩٦] (قوله: ثَلَاثًا) لِأَنَّهُ يَصِيبُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّمَانِيَةِ طَلَقَتَانِ، وَتُقَسَّمُ التَّاسِعَةُ بَيْنَهُنَّ، فَيَقَعُ عَلَى كُلِّ طَلَقَةٍ ثَلَاثَةٌ.

[١٣٣٩٧] (قوله: وَمِثْلُهُ) أي: مِثْلُ يَتْنِ، قَالَ فِي "الْفَتْح" ^(٦): ((فَلْفِظْتُ: يَتْنِ، وَلَفْظُ الْإِشْرَاكِ سَوَاءٌ، بِخِلَافِ مَا لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَيْنِ كُلَّ وَاحِدَةٍ وَاحِدَةً، ثُمَّ قَالَ لِثَلَاثَةٍ: أَشْرَكْتُكُمْ فِيمَا أَوْقَعْتُ عَلَيْهِمَا يَقَعُ عَلَيْهَا تَطْلِيقَتَانِ)) اهـ، وَتَمَامُهُ فِيهِ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي الْبَابِ السَّابِقِ: ((وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثَةً أَنْصَابٍ تَطْلِيقَةٍ)).

[١٣٣٩٨] (قوله: امْرَأَتِي طَالِقٌ امْرَأَتِي طَالِقٌ) مِثْلُهُ مَا لَوْ قَالَ: وَامْرَأَتِي بِالْعَطْفِ كَمَا

(١) "الخانية": كتاب الطلاق ٤٥٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) أي: "الخانية": كتاب الطلاق ٤٥٣/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٣/٣.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٨٣/٣.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٣/٣.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٦٣/٣.

لصحة تفريق الطلاق على المدخولة لا على غيرها.
 قال: امرأته طالق ولم يُسمَّ وله امرأة معروفة (طلَّقت امرأته).....

في "الذخيرة".

[١٣٣٩٩] (قوله: لصحة تفريق الطلاق إلخ) كذا علَّل في "البحر"^(١) بعد نقله المسألة عن "الذخيرة"، أي: لأن المدخولة محل لإيقاع الثانية بسبب العدة، فله إيقاع الطلاقين عليها بخلاف غير المدخولة؛ [٣/٢٢٨ق] لأنها باتت بالأول، فلا يُصدَّق في إرادته لها بالثاني، كما لو كان طلق المدخولة بائناً أو رجعيّاً وانقضت عدتها، فلا تصح إرادتها بالأول ولا بالثاني كما يُعلم مما نقلناه^(٢) قريباً عن "البرازية".

بقي ما إذا كانت إحداها مدخولاً بها فقط وهي في نكاحه، فإن أرادها بالطلاق صحَّ، وإن أراد غير المدخول بها لا يُصدَّق في الثاني؛ لأنها لم تبقَ امرأته، بل الثانية امرأته، فيقع عليها الثاني كما هو ظاهر.

[١٣٤٠٠] (قوله: ولم يُسمَّ) أمّا لو سمّاها باسمها فكذلك بالأول، ويقع على التي عنها أيضاً لو كانت زوجته، قال في "البرازية"^(٣): «(ولو قال: فلانة بنت فلان طالق، ثم قال: أردت امرأة أخرى أجنبية بذلك الاسم والنسب لا يُصدَّق، ويقع على امرأته، بخلاف ما إذا أقر بمال لمسمّى، فادّعى رجل أنه هو وأنكر يُصدَّق بالخلف ما له عليّ هذا المال، لا ما هو فلان، وكذا لو قال: زينب طالق - وهو اسم امرأته - ثم قال: أردت به غير امرأتي لا يُصدَّق، ويقع عليها إن كانت زوجة له^(٤))، وكذا لو نسبها إلى أمّها أو أختها أو وليها وهي كذلك، ولو حلف إن خرج من المصر فامرأته عائشة كذا واسمها فاطمة لا تطلق إذا خرج» اهـ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣١٥.

(٢) المقولة [١٣٣٩٢] قوله: «(وأما تصحيح "الربيعي" إلخ)».

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق - نوع آخر في الإضافة ٤/١٧٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) في النسخ جميعاً: (يقع عليهما إن كانتا زوجة له) وما أثبتناه هو من عبارة "البرازية".

استحساناً (فإن قال: لي امرأة أخرى وإياها عَنَيْتُ لا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ، ولو) كان
(له) امرأتان كلتاها معروفة له صَرَفُهُ إِلَى أَيُّهُمَا شَاءَ "حَانِيَّة" ^(١)، ولم يَحْكُ خِلَافاً.
(فروغ) كَرَّرَ لَفْظَ الطَّلَاقِ وَقَعَ الْكُلُّ،.....

[١٣٤٠١] (قَوْلُهُ: استحساناً) كذا في "البحر" ^(٢) عن "الظهيرية" ^(٣)، ومثله في "الحانية" ^(٤)،
ومقتضاه أن القياس خلافه، تأمل.

[١٣٤٠٢] (قَوْلُهُ: كلتاها معروفة) احتراز عما لو كانت إحداها معروفة فقط، وهو المسألة
التي قبلها، وأما المجهولتان فكال معروفتين. ثم هذه المسألة - كما قال "ح" ^(٥) - ((مُكَرَّرَةٌ مع قوله: ولو
قال: امرأتي طالق وله امرأتان أو ثلاث)).

[١٣٤٠٣] (قَوْلُهُ: ولم يَحْكُ خِلَافاً) رَدُّ عَلَى صَاحِبِ "الدَّرَرِ" كما مرَّ ^(٦) تقريره.

[١٣٤٠٤] (قَوْلُهُ: كَرَّرَ لَفْظَ الطَّلَاقِ) بأن قال للمدخولة: أنتِ طالق أنتِ طالق، أو قد طَلَّقْتِ
قد طَلَّقْتِ، أو أنتِ طالق قد طَلَّقْتِ، أو أنتِ طالق وأنتِ طالق، وإذا قال: أنتِ طالق، ثم قيل له: ما
قلت؟ فقال: قد طَلَّقْتُهَا أو قلت: هي طالق فهي طالق واحدة؛ لأنه جواب، كذا في "كافي الحاكم".

(قول "الشارح": كَرَّرَ لَفْظَ الطَّلَاقِ وَقَعَ الْكُلُّ إلخ) قال "سعدي أفندي": ((أقول: لك أن تقول:
لِمَ لا يجوز أن يكون من قبيل قوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: ((فَيَكَاخُهَا بِاطِلٍ بِاطِلٍ))؟ واحتساباً كَرْنِهَا جَمَلًا
لا يُجْدِي نفعاً؛ إذ الطَّلَاقُ لا يَبْتُ بِالشُّكِّ مع أن الحَذَفَ خِلَافُ الْأَصْلِ، واللاتِّقُ بِحالِ المسلم أن لا يَجْمَعَ
الثَلَاثُ في وقتٍ، ثم فائدة ما قلنا تَظْهَرُ في اللَّحْوَلة)) اهـ.

(١) "الحانية": كتاب الطلاق ٤٥٢/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٣/٣.

(٣) لم نثر على المسألة في مخطوطة "الظهيرية" التي بين أيدينا.

(٤) "الحانية": كتاب الطلاق - الفصل الأول: في صريح الطلاق ٤٥٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ق ١٨٣/أ.

(٦) المقولة [١٣٣٩٢] قوله: ((وأما تصحيح "الزبلي" إلخ)).

وإن^(١) نَوَى التَّأكِيدَ دُيِّنَ. كَانَ اسْمُهَا طَالِقٌ أَوْ حُرَّةٌ فَنَادَاهَا، إِنَّ نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ الْعِتَاقَ وَقَعَا، وَإِلَّا لَا. قَالَ لَامْرَأَتِهِ: هَذِهِ الْكَلْبَةُ طَالِقٌ طَلَّقْتُ، أَوْ لِعَبْدِهِ: هَذَا الْحِمَارُ حُرٌّ عَتَقَ. قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ،.....

[١٣٤٠٥] (قَوْلُهُ: وَإِنْ نَوَى التَّأكِيدَ دُيِّنَ) أَي: وَوَقَعَ الْكُلُّ قَضَاءً، وَكَذَا إِذَا أَطْلَقَ، "أَشْبَاهُ"^(٢)، أَي: بِأَنْ لَمْ يَتَوَّاسُتَنَافَا وَلَا تَأْكِيدًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّأْكِيدِ.

[١٣٤٠٦] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا لَا) أَي: بِأَنْ قَصَدَ النَّدَاءَ أَوْ أَطْلَقَ، فَلَا يَقَعُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ، "أَشْبَاهُ"^(٣) فِي الْعَاشِرِ مِنْ مَبَاحِثِ النِّيَّةِ، وَذَكَرَ^(٤) قَبْلَهُ فِي التَّاسِعِ: ((أَنَّهُ فَرَّقَ "الْمُحْبُوبِيَّ" فِي "التَّنْقِيحِ"^(٥)) بَيْنَ الطَّلَاقِ فَلَا يَقَعُ وَبَيْنَ الْعِتْقِ فَيَقَعُ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ)) اهـ. [٢/٢٢٩٣/٣]

قُلْتُ: وَفِي عِبَارَةِ "الأَشْبَاهِ" قَلْبٌ؛ لِأَنَّ "الْمُحْبُوبِيَّ" فَرَّقَ: ((بِأَنَّ الْحُرَّ اسْمٌ صَالِحٌ لِلتَّسْمِيَةِ، وَهُوَ اسْمٌ لِبَعْضِ النَّاسِ، بِخِلَافِ: طَالِقٌ أَوْ مُطْلَقَةٌ، فَالنَّدَاءُ بِهِ يَقَعُ عَلَى إثْبَاتِ الْمَعْنَى، فَتَطْلُقُ بِخِلَافِ الْحُرِّ))، وَيُؤَافِقُهُ مَا فِي "الْخِلَاصَةِ"^(٦): ((أَشْهَدُ أَنَّ اسْمَ عَبْدِهِ حُرٌّ، ثُمَّ دَعَاهُ: يَا حُرُّ لَا يَعْتِقُ، وَلَوْ سَمَى امْرَأَتَهُ طَالِقًا ثُمَّ دَعَاهَا: يَا طَالِقُ تَطْلُقُ)).

[١٣٤٠٧] (قَوْلُهُ: قَالَ لَامْرَأَتِهِ: هَذِهِ الْكَلْبَةُ طَالِقٌ طَلَّقْتُ إلخ) لِمَا قَالُوا مِنْ أَنَّهُ لَا تُعْتَبَرُ الصِّفَةُ وَالتَّسْمِيَةُ مَعَ الْإِشَارَةِ، كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ امْرَأَةٌ بَصِيرَةً، فَقَالَ: امْرَأَتُهُ هَذِهِ الْعَمِيَاءُ طَالِقٌ، وَأَشَارَ إِلَى الْبَصِيرَةِ تَطْلُقُ، وَلَوْ رَأَى شَخْصًا ظَنَّ أَنَّهُ امْرَأَتُهُ عَمْرَةً فَقَالَ: يَا عَمْرَةُ أَنْتِ طَالِقٌ، وَلَمْ يُشِيرْ

(١) فِي "ذ" وَ"و": ((فَإِنْ)).

(٢) "الأَشْبَاهُ وَالنِّظَاطُ": الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: الْأُمُورُ بِمُقَاصِدِهَا - الْمُبْحَثُ الْعَاشِرُ فِي شُرُوطِ النِّيَّةِ - فُرُوعٌ ص ٥٧.

(٣) "الأَشْبَاهُ وَالنِّظَاطُ": الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: الْأُمُورُ بِمُقَاصِدِهَا - الْمُبْحَثُ الْعَاشِرُ فِي شُرُوطِ النِّيَّةِ - فُرُوعٌ ص ٥٧. بِتَصَرُّفٍ.

(٤) "الأَشْبَاهُ وَالنِّظَاطُ": الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: الْأُمُورُ بِمُقَاصِدِهَا - الْمُبْحَثُ التَّاسِعُ بَيَانُ مَحَلِّهَا ص ٤٨.

(٥) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ ١/١٢٠.

(٦) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: (("التَّنْقِيحُ"))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصُّوَابُ الْمَوَاقِفَ لِعِبَارَةِ "الأَشْبَاهِ".

(٧) "خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الْعِتْقِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي أَلْفَاظِ الْعِتْقِ صَرِيحِهِ وَكُنْيَتِهِ ق ٣٣/ب.

وَعَنَى بِهِ^(١) الإِخْبَارَ كَذِباً وَقَعَ قَضَاءً، إِلَّا إِذَا أَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ، وَكَذَا الْمَظْلُومُ إِذَا أَشْهَدَ عِنْدَ اسْتِحْلَافِ الظَّالِمِ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ يَحْلِفُ كَاذِباً صَدَّقَ قَضَاءً وَدِيَانَةً، "شرح وهبانية"^(٢). وفي "النهر"^(٣):

إلى شخصها فإذا الشَّخْصُ غَيْرُ امْرَأَتِهِ تَطَلَّقَ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ عِنْدَ عَدَمِ الْإِشَارَةِ الْأِسْمُ، وَقَدْ وَجَدَ كَمَا فِي "الْحَنَانِيَّة"^(٤)، وَقَدَّمْنَا^(٥) بَسْطَ الْكَلَامِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْإِشَارَةِ وَالتَّسْمِيَةِ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ.

[١٣٤٠٨] (قَوْلُهُ: وَعَنَى الْإِخْبَارَ كَذِباً إلخ) قَدَّمْنَا الْكَلَامَ^(٦) عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ الطَّلَاقِ.

[١٣٤٠٩] (قَوْلُهُ: عَلَى ذَلِكَ) أَي: عَلَى أَنَّهُ يُخْبِرُ كَذِباً

[١٣٤١٠] (قَوْلُهُ: وَكَذَا الْمَظْلُومُ إِذَا أَشْهَدَ إلخ) أَقُولُ: التَّقْيِيدُ بِالْإِشْهَادِ إِذَا كَانَ مَظْلُوماً غَيْرُ

لَا زِمَ، فَفِي "الْأَشْيَاءِ"^(٧): ((وَأَمَّا نِيَّةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ فِي الْيَمِينِ فَمَقْبُولَةٌ دِيَانَةً اتِّفَاقاً وَقَضَاءً عِنْدَ "الْخَصَّافِ"، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِ إِنْ كَانَ الْحَالِفُ مَظْلُوماً، كُنْكَلَ اخْتَلَفُوا هَلِ الْإِعْتِبَارُ لِنِيَّةِ الْحَالِفِ أَوِ الْمُسْتَحْلِفِ؟ وَالْفَتْوَى عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ إِنْ كَانَ مَظْلُوماً لَا إِنْ كَانَ ظَالِماً كَمَا فِي "الْوَلَوَالِجِيَّةِ"^(٨) وَ"الْخِلَاصَةِ"^(٩)) اهـ. وَفِي "حَوَاشِيهِ" عَنْ "مَالِ الْفَتَاوَى": ((التَّحْلِيفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ظُلْمٌ، وَالنِّيَّةُ نِيَّةُ الْحَالِفِ وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَحْلِفُ مُحِقّاً)).

[١٣٤١١] (قَوْلُهُ: أَنَّهُ يَحْلِفُ) مُتَعَلِّقٌ بـ ((أَشْهَدَ))، "ح"^(١٠).

(١) ((ب)) ليست في "ب" و"ط".

(٢) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الطلاق ق ٩٦/ب.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٤/ب. بتصرف.

(٤) "الحنانية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ٤٥٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) المقولة [٥٠٨٧] قوله: ((أو طلب الماء بالإشارة)).

(٦) المقولة [١٢٩٩٥] قوله: ((أو هازلاً)).

(٧) "الأشياء والنظائر": القاعدة الثانية: الأمور بمقتضاها - المبحث العاشر في شروط النية - قاعدة في الإيمان

ص ٥٦٦-٥٧٠.

(٨) "الولوالجية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني فيما يصح تعليقه وفيما لا يصح ق ٦٦/ب.

(٩) "خلاصة الفتاوى": كتاب الإيمان - الفصل الأول في المقدمة ق ١١٠/أ.

(١٠) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ق ١٨٣/أ.

((قال: فلانة طالق واسمها كذلك، وقال عَنَيْتُ غَيْرَهَا دَيْنَ، ولو غَيْرُهُ صُدِّقَ قَضَاءً، وعلى هذا لو حَلَفَ لِدَائِيهِ بِطَلَاقي امْرَأَتِي فَلَانَةَ واسمها غَيْرُهُ لَا تَطْلُقُ)). وقد كَثُرَ في زَمَانِنَا قَوْلُ الرَّجُلِ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى الْأَرْبَعَةِ مَذَاهِبَ، قال "المصنّف"^(١): ((وينبغي الجزمُ بِوقوعِهِ قَضَاءً وَدِيَانَةً)). ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ.....

[١٣٤١٢] (قوله: قال: فلانة) أي: زينب مثلاً، وقوله: ((واسمها كذلك)) أي: زينب، وضمير (غَيْرُهُ) عائذٌ إليه، أفادته "ح"^(٢).

[١٣٤١٣] (قوله: وعلى هذا إلخ) أي: لأنَّ الْمُعْتَبَرَ الاسمُ عندَ عَدَمِ الإِشَارَةِ كما ذكرناه^(٣) آنفاً، وهذا الفرعُ منقولٌ ذكرناه^(٤) قريباً عن "البرازية"، فافهم.

[١٣٤١٤] (قوله: وينبغي الجزمُ بِوقوعِهِ قَضَاءً وَدِيَانَةً) ولا شبهةَ في كونه رجعيّاً لا بائناً؛ لِاتِّفَاقِ الْمَذَاهِبِ كُلِّهَا عَلَى وَقُوعِ الرَّجْعِيِّ بـ: أَنْتِ طَالِقٌ، وعَمَامَتِهِ في "الخيرية"^(٥)، وكذا: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى مَذْهَبِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كما أَقْنَى بِهِ "الخير الرَّمْلِيُّ"^(٦) أيضاً، وكذا: أَنْتِ طَالِقٌ لَا يَرُدُّكَ قَاضٍ وَلَا عَالِمٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ تَحِلِّي لِلْخَنَازِيرِ وَتَحْرُمِي عَلَيَّ، فيقعُ بِالْكَلِّ طَلْقَةٌ رَجْعِيَّةٌ كما قَدَّمْنَاهُ^(٧) قبلَ هذا الباب.

(قوله: وينبغي الجزمُ بِوقوعِهِ إلخ) لأنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ عَلَيْهَا بِاتِّفَاقِهِمْ. اهـ "منح".

(١) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام طلاق غير المدخول بها ١/١٤٠ ق/١ بتصرف.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ق/١٨٣.

(٣) المقولة [١٣٤٠٧] قوله: ((قال لامرأته: هذه الكلية طالق طَلَّقْتُ إلخ)).

(٤) المقولة [١٣٤٠٠] قوله: ((وَلَمْ يُسَمِّ)).

(٥) انظر "الفتاوى الخيرية": كتاب الطلاق ٤٦/١.

(٦) "الفتاوى الخيرية": كتاب الطلاق ٤٧/١.

(٧) المقولة [١٣٣١٧] قوله: ((مساواته لأنت بائن)).

في قول الفقهاء أو فلان القاضي أو المفتي دُيِّنَ. قال: نساء الدنيا أو نساء العالم طَوَّلْتُ لم تَطْلُقِ امرأته، بخلاف: نساء الحلة والدار والبيت، وفي نساء القرية والبلدة خلاف "الثاني"، وكذا العتق. قالت لزوجها: طَلَّقَنِي.....

[١٣٤١٥] (قوله: في قول الفقهاء إلخ) وكذا: في قول القضاة، أو المسلمين، أو القرآن، فَطَلَّقُ قِضَاءً، وَلَا تَطْلُقُ دِيَانَةً إِلَّا بِالنِّيَّةِ، "خائِئَةً"^(١). لكن في "الفتح"^(٢) "أَوَّلَ الطَّلَاقِ: ((ولو قال: ٤٦٠/٢ [٣/٢٢٩ب] طالق في كتاب الله، أو بكتاب الله، أو معه فإن نَوَى طلاقَ السُّنَّةِ وَقَعَ في أوقَاتِهَا، وَإِلَّا وَقَعَ في الحَالِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ يَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ لِلْسُّنَّةِ وَالدَّعَةِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ، وَلَوْ قَالَ: عَلَى الْكِتَابِ، أَوْ بِهِ، أَوْ عَلَى قَوْلِ الْقَضَاةِ، أَوْ الْفُقَهَاءِ، أَوْ طَلَاقِ الْقَضَاةِ أَوْ الْفُقَهَاءِ فَإِنْ نَوَى السُّنَّةَ دُيِّنَ، وَفِي الْقِضَاءِ يَقَعُ في الحَالِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ: الْقَضَاةِ وَالْفُقَهَاءِ يَقْتَضِي الْأَمْرَيْنِ، فَإِذَا خَصَّصَ دُيِّنَ، وَلَا يُسْمَعُ فِي الْقِضَاءِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ)) اهـ فتأمل.

[١٣٤١٦] (قوله: قال: نساء الدنيا إلخ) في "الأشباه"^(٣) عن عتق "الخائِئَةَ"^(٤): ((رَجُلٌ قَالَ: عَيْدُ أَهْلِ بَغْدَادٍ أَحْرَارٌ، وَلَمْ يَنْوِ عِبْدَهُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا، أَوْ قَالَ: كُلُّ عَيْدٍ أَهْلِ بَغْدَادٍ أَوْ كُلُّ عَيْدٍ فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي الدُّنْيَا قَالَ "أَبُو يُوسُفَ": لَا يَعْتَقُ عَبْدُهُ، وَقَالَ "حَمَّادٌ": يَعْتَقُ، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الطَّلَاقُ، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ "أَبِي يُوسُفَ"، وَلَوْ قَالَ: كُلُّ عَيْدٍ فِي هَذِهِ السَّكَّةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ حُرٌّ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ، وَلَوْ قَالَ: كُلُّ عَيْدٍ فِي هَذِهِ الدَّارِ وَعَيْدُهُ فِيهَا عَتَقُوا فِي قَوْلِهِمْ، لَا لَوْ قَالَ: وَلَدْتُ أَدَمَ كُلَّهُمْ أَحْرَارٌ فِي قَوْلِهِمْ)) اهـ.

(١) "الخائِئَةُ": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق - مطلب: وهذه مسائل اختلفوا فيها ٤٦٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الفتح": ٣/٢٢٩ب.

(٣) "الأشباه والنظائر": القاعدة الثانية: الأمور بمقاصدها - المبحث التاسع في بيان عمل النية ص ٤٧-٤٨-.

(٤) "الخائِئَةُ": فصل في صريح العربية ٥٦٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

فقال: فَعَلْتُ طَلَّقْتُ، فَإِنْ قَالَتْ: زِدْنِي فَقَالَ: فَعَلْتُ طَلَّقْتُ أُخْرَى، وَلَوْ قَالَتْ: طَلَّقْنِي طَلَّقْنِي طَلَّقْنِي فَقَالَ: طَلَّقْتُ فَوَاحِدَةً إِنْ لَمْ يَنْوِ الثَّلَاثَ، وَلَوْ عَطَفَتْ بِالْوَاوِ ثَلَاثًا. وَلَوْ قَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي فَأَجَارَ طَلَّقْتُ اعْتِبَارًا بِالْإِنْشَاءِ، كَذَا أَبْنَتْ نَفْسِي

وهو صريحٌ في جريان الخلافِ في المَحَلَّةِ كالبلدة؛ لأنها بمعنى السَّكَّةِ، لكن ذَكَرَ في "الذَّخِيرَةِ" أَوْلَا الخلافِ في: نساءِ أهلِ بغدادَ طالقٌ، فعند "أبي يوسف" وروايةٍ عن "محمدٍ": لَا تَطْلُقُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ عَامٌّ، وَعَنْ "محمدٍ" أَيْضًا تَطْلُقُ بِلَا نِيَّةٍ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ "قتاوى سمرقند": ((أَنْ فِي الْقَرْيَةِ اخْتِلَافٌ الْمَشَايخِ، مِنْهُمْ مَنْ أَحَقَّهَا بِالْبَيْتِ وَالسَّكَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَحَقَّهَا بِالْمَصْرِ)) اهـ، وَمُقْتَضَاهُ عَدَمُ الْخِلَافِ فِي السَّكَّةِ. ثُمَّ عَلَّلَ عَدَمَ الْوُقُوعِ فِي الْمَصْرِ وَأَهْلِ الدُّنْيَا: ((بِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ بِهِ لَكَانَ إِنْشَاءً فِي حَقِّهِ، فَيَكُونُ إِنْشَاءً أَيْضًا فِي حَقِّهِمْ، وَهُوَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى إِجَازَتِهِمْ وَهِيَ مُتَعَذِّرَةٌ)).

(قوله: [١٣٤١٧]) فقال: فَعَلْتُ أَي: طَلَّقْتُ بِقَرِينَةِ الطَّلَبِ.

(قوله: [١٣٤١٨]) فوَاحِدَةً إِنْ لَمْ يَنْوِ الثَّلَاثَ أَي: بَأَنْ نَوَى الْوَاحِدَةَ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ بِذَوْنِ الْعَطْفِ يُحْتَمَلُ تَكْرِيرُ الْأَوَّلِ وَيُحْتَمَلُ الْإِبْتِدَاءُ، فَأَيُّ ذَلِكَ نَوَى الزَّوْجُ صَحَّتْ نِيَّتُهُ، كَذَا فِي "عَيُونِ الْمَسَائِلِ"، وَفِي "الْمُنْتَقَى": ((أَنَّهُ تَعَقُّ الثَّلَاثُ))، وَلَمْ يَشْتَرِطْ نِيَّةَ الزَّوْجِ، "ذَخِيرَةٌ".

(قوله: [١٣٤١٩]) وَلَوْ عَطَفَتْ بِالْوَاوِ ثَلَاثًا لِأَنَّهُ قَرِينَةُ التَّكْرَارِ، فَيُطَابِقُهُ الْجَوَابُ، وَفِي "الْحَاتِيَّةِ" ^(١): ((قَالَتْ لَهُ: طَلَّقْنِي ثَلَاثًا، فَقَالَ: فَعَلْتُ، أَوْ قَالَ: طَلَّقْتُ وَغَعَنَ، وَلَوْ قَالَ مُجِيبًا لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ فَأَنْتِ طَالِقٌ تَقَعُ وَاحِدَةً)) اهـ، أَي: وَإِنْ نَوَى [٣/٢٣٠] الثَّلَاثَ.

وَالْفَرْقُ: أَنَّ طَلَّقْنِي أَمْرٌ بِالْطَّلِيقِ، وَقَوْلُهُ: طَلَّقْتُ تَطْلِيقٌ، فَصَحَّ جَوَابًا، وَالْجَوَابُ يَتَضَمَّنُ إِعَادَةَ مَا فِي السُّؤَالِ بِخِلَافٍ: أَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنَّهُ إِجْبَارٌ عَنْ صِفَةِ قَائِمَةٍ بِالْحُلِّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ التَّطْلِيقُ اقْتِضَاءً تَصَحِيحًا لِلوصفِ، وَالثَّابِتُ اقْتِضَاءُ ضَرْوَرِيٍّ، فَيَثْبُتُ التَّطْلِيقُ فِي حَقِّ صَحَّةِ هَذَا الْوَصْفِ لَا فِي حَقِّ كَوْنِهِ جَوَابًا، بَقِيَ: أَنْتِ طَالِقٌ كَلَامًا مُبْتَدَأً، أَوْ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَ، أَفَادَهُ فِي "الذَّخِيرَةِ".

(قوله: [١٣٤٢٠]) اعْتِبَارًا بِالْإِنْشَاءِ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ إِنْشَاءَ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا، فَيَمْلِكُ الْإِجَازَةَ الَّتِي

(١) "الْحَاتِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي صَرِيحِ الطَّلَاقِ ٤٥٣/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

إذا نَوَى ولو ثلاثاً بخلاف الأول، وفي اختَرَتْ لا يَقَعُ؛ لأنه لم يُوضَع إلا جواباً.
وفي "البرازية"^(١): ((قال بين أصحابه: مَنْ كانت امرأته عليه حراماً فليفعل هذا الأمر، ففعلهُ واحدٌ منهم.....

هي أضعفُ بالأولى، "شرح تلخيص الجامع" لـ "الفارسي".

[١٣٤٢١] (قوله: إذا نَوَى) صوابه: إذا نَوَى بضميرِ المثني كما هو في "تلخيص الجامع"، قال "الفارسي" في "شرحِه": ((وكذا لو قالت المرأة: أَبْنْتُ نفسي، فقال الزوج: أجزت؛ لما قلنا، لكن بشرط نية الزوج والمرأة الطلاق، وتصح هنا نية الثلاث، أما اشتراط نية الزوج فلأن لفظ بينونة من كنايات الطلاق، وأما نية المرأة فلم يذكُر "حمداً" في "الكتاب"، وقالوا: يجب أن يُشترط حتى يقع التصرف تطبيقاً فيتوقف على الإجازة، وأما بلون نيتها يقع إخباراً عن بينونة الشخص أو بينونة شيء آخر كما لو كان من جانب الزوج، فلا يحتمل الإجازة فلا يتوقف، وأما صحة نية الثلاث فلما عُرف من احتمال لفظ هذه الكناية الثلاث)) اهـ.

[١٣٤٢٢] (قوله: بخلاف الأول) لأن قوله: أجزت بمنزلة قوله: طَلَّقْتُ، فلا يحتاج إلى نية، ولا تصح فيه نية الثلاث، "ح"^(٢).

[١٣٤٢٣] (قوله: وفي: اختَرَتْ لا يَقَعُ إلخ) أي: لو قالت المرأة: اختَرْتُ نفسي منك، فقال الزوج: أجزت ونوى الطلاق لا يَقَعُ شيء؛ لأن قولها: اختَرْتُ لم يُوضَع للطلاق لا صريحاً ولا كناية، ولهذا لو أنشأ بنفسه فقال لها: اختَرْتُك أو اختَرْتُ نفسك ونوى الطلاق لم يَقَعُ شيء؛ لأنه نوى ما لا يحتمله لفظه ولا عُرف في إيقاع الطلاق به، إلا إذا وقع جواباً لتعيير الزوج إياها في الطلاق، "شرح التلخيص".

[١٣٤٢٤] (قوله: مَنْ كانت امرأته عليه حرام) كذا في بعض النسخ برفع ((حرام))، والصواب

(١) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - وفيه أجناس - الجنس الأول: أنت عليّ حرام ١٩٣/٤

(هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدعول بها ١٨٣/١ بتصرف.

فهو إقرارٌ منه بجرمتها، وقيل: لا)) انتهى. وسُئِلَ "أبو الليث" عَمَّنْ قال لجماعة: كُلُّ مَنْ له امرأةٌ مُطَلَّقةٌ فليُصَفِّقْ بيده، فصَفَّقُوا، فقال: طَلَّقَنَ، وقيل: ليس هو بإقرار. جماعةٌ يتحدثون في مجلس، فقال رجلٌ منهم: مَنْ تَكَلَّمَ بعد هذا فامرأته طالق، ثُمَّ تَكَلَّمَ الخالفُ طَلَّقَتِ امرأته؛ لأنَّ كلمة ((مَنْ)) للتعميم،.....

ما في أكثر النسخ من النَّصْب؛ لأنه خبرٌ ((كان)).

(١٣٤٢٥) (قوله: فهو إقرارٌ منه بجرمتها) عبارة "البزازية" (١): ((قال في المحيط: فهذا إقرارٌ منه

بجرمتها عليه في الحكم)) اهـ.

وأفاد قوله: ((في الحكم)) - أي: في القضاء - أنها لا تحرم ديانةً إذا لم يكن حرماً من قبل كما لو أخبر بطلاقها كاذباً، لا يقال: إنَّ هذه تصلح لغزاً؛ لأنه وقع الطلاق بلا لفظ أصلاً لا صريح ولا كناية، وبلا ردِّه [٣/٢٣٠ ب] وإبائه؛ لأننا نقول: هذا إقرارٌ عن تحريم منه سابق لا لإنشاء طلاقٍ في الحال بغير لفظ، نعم يقال: هذا إقرارٌ بغير لفظ بل بالفعل، وقد صرَّحوا بأنَّ الإقرار قد يكون بالإشارة، وقد يكون بلا لفظ ولا فعل كالسكوت في بعض المواضع، فافهم.

(١٣٤٢٦) (قوله: وقيل: لا) بناءً على أنَّ هذا الفعل لا يكون إقراراً، فافهم.

(١٣٤٢٧) (قوله: وسُئِلَ إلخ) تأييدٌ لما قبله وبيانٌ لعدم الفرق بين الفعل من واحدٍ أو أكثر،

وبين التحريم المفيد البائن والتطليق المفيد الرجعي.

(١٣٤٢٨) (قوله: طَلَّقَنَ أي: طَلَّقَ نساءً كلٌّ من المصَفِّقِينَ، بناءً على أنَّ هذا التصديق إقرارٌ.

٤٦١/١

(١٣٤٢٩) (قوله: ثُمَّ تَكَلَّمَ الخالف) سَكَتَ عما إذا تَكَلَّمَ غيره، والظاهر أنه لا يقع؛ لأنَّ تعليق

المتكلم لا يسري حكمه إلى غيره إلا إذا قال الغير: وأنا كذلك مثلاً، وأما الفرعان السابقان فجعلنا من الإقرار لا الإنشاء، والتعليق إنشاءً، "ط" (٢).

(١) "البزازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - وفيه أحسن: الجنس الأول: أنت علمي حرام ١٩٣/٤

(هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق غير المدخول بها ١٣١/٢.

والخالف لا يُخرج نفسه عن اليمين فيحنت، والله تعالى أعلم^(١).

قلت: يُؤيده ما في إيمان "البرازية"^(٢): ((جماعة كان يصفع بعضهم بعضاً، فقال واحد منهم: مَنْ صَفَعَ صاحبه بعده فامرأته طالق، فقال واحد: هلا، ثم صَفَعَ القائلُ صاحبه لا يَقَع؛ لأنَّ هلا ليس بيمين)) اهـ، وهلا: كلمة فارسية.

[١٣٤٣٠] (قوله): والخالف لا يُخرج نفسه عن اليمين أشار بهذا إلى أنَّ دخول الخالف هنا في عموم كلامه لقرينة إن قلنا: إنَّ المتكلم لا يدخل في عموم كلامه، وفي "التحرير"^(٣): ((أنَّ دخوله قول الجمهور))، والله تعالى أعلم.

(قوله): فقال واحد: هلا إلخ هو تحريف، وحقه: بلي بالباء والياء الساكنة، بمعنى: نعم، كما في "المندبي".

(١) ((والله تعالى أعلم)) ليست في "ب" و"د" و"ط".

(٢) "البرازية": الفصل الثاني فيما يكون ميمناً - النوع الثاني في البراءة ٢٧٠/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "التحرير": الفصل الرابع - البحث الثالث: ليس الجمع المنكر عاماً - مسألة: المخاطب داخل في عموم خطابه عند الأكثر ص ٩٢ - بتصرف.

﴿باب الكنايات﴾

(كنايته) عند الفقهاء (ما لم يُوضَّعَ له) أي: الطَّلَاقِ (واحتَمَلَهُ وَغَيْرُهُ فـ)

الكناياتُ (لا تَطْلُقُ بها).....

﴿باب الكنايات﴾

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ أَحْكَامِ الصَّرِيحِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ لِمَا أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلإِفْهَامِ - وَالصَّرِيحُ أَدْخَلَ فِيهِ - شَرْعٌ فِي الْكُنَايَاتِ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ: كُنَّا يَكُونُ إِذَا سَتَرَ، "نَهْر"^(١).

(قوله: ١٣٤٣١) كُنَايَتُهُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ أَي: كُنَايَةُ الطَّلَاقِ الْمُرَادَةُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، وَإِلَّا فَمَعْنَاهَا عِنْدَهُمْ مُطْلَقًا كَالْأَصُولَيْنِ: مَا اسْتَرَّ الْمَرَادُ مِنْهُ فِي نَفْسِهِ، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٢): ((وَوَجَّهَ بِالْأَحْيَرِ مَا لَوْ اسْتَرَّ الْمَرَادُ فِي الصَّرِيحِ بِوَسْطَةِ نَحْوِ غَرَابَةِ اللَّفْظِ، أَوْ انْكَشَفَ الْمَرَادُ فِي الْكُنَايَةِ بِوَسْطَةِ التَّفْسِيرِ)).

وَالصَّرِيحُ وَالْكُنَايَةُ مِنْ أَقْسَامِ الْحَقِيقَةِ وَالْجَازِ، فَالْحَقِيقَةُ الَّتِي لَمْ تُهَجَّرْ صَرِيحًا، وَالْمُهَجَّورَةُ الَّتِي غَلَبَ مَعْنَاهَا الْجَازِي^(٣) كُنَايَةً، وَالْجَازِ الْغَالِبُ الْإِسْتِعْمَالِ صَرِيحًا، وَغَيْرُ الْغَالِبِ كُنَايَةً. اهـ "ح"^(٤).

(قوله: ١٣٤٣٢) مَا لَمْ يُوضَّعْ لَهُ (إِلْخ) أَي: بَلْ وَضِعَ لِمَا هُوَ أَعْمُ مِنْهُ وَمِنْ حُكْمِهِ؛ لِأَنَّ مَا سِوَى الثَّلَاثِ الرَّجْعِيَّةِ الْآتِيَةِ لَمْ يُرَدِّ بِهِ الطَّلَاقُ أَصْلًا، بَلْ هُوَ حُكْمُهُ مِنَ الْبَيْنُونَةِ مِنَ النِّكَاحِ،

﴿باب الكنايات﴾

(قوله: بَلْ وَضِعَ لِمَا هُوَ أَعْمُ مِنْهُ (إِلْخ) عِبَارَةُ "الْفَتْح": ((بَلْ هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِمَا هُوَ أَعْمُ مِنْهُ أَوْ مِنْ حُكْمِهِ، وَالْأَعْمُ فِي الْمَادَّةِ الْإِسْتِعْمَالِيَّةِ يَحْتَمِلُ كُلًّا مِنْ مَاصِنَاتِيهِ (إِلْخ))، وَالْمَقْصُودُ تَنْوِيعُ الْكُنَايَةِ إِلَى نَوْعَيْنِ: الْأَوَّلُ: مَا هُوَ أَعْمُ مِنَ الطَّلَاقِ وَهُوَ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثُ، وَالثَّانِي: مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ حُكْمِهِ وَهُوَ بَاقِي الْأَلْفَاظِ، فَتَكُونُ الْوَاوُ فِي قَوْلِ "الْمُحْشَى": ((وَمِنْ حُكْمِهِ)) بِمَعْنَى: أَوْ، تَأْتِلُ.

(قوله: بَلْ هُوَ حُكْمُهُ (إِلْخ) عِبَارَةُ "الْفَتْح": ((بَلْ مَا هُوَ حُكْمُهُ)).

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٣/١.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٣/١ بتصرف.

(٣) في "م": ((الجاز)).

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣/١ بتصرف.

وعليه ففي قوله: ((واحتَمَلَه)) تساهلٌ، والمراد: احتَمَلَهُ مُتَعَلِّقًا لمعناه، أفادَهُ في "الفتح"^(١). وأشار به إلى عدم حَصَرِهَا، ولذلك قال في "شرح الملتقى"^(٢): ((نَمَّ ألفاظُ الكِنَايَةِ كثيرةٌ ترتقي [٢/٣١٣] إلى أَكْثَرِ من خَمْسَةِ وخَمْسِينَ لفظًا على ما في "النَّظْم" و"النَّتْف" و"زَيْدٌ غَيْرُهَا، فَتَبَّهْ)) اهـ. ومنها: عَدَّتْ عنها، فيَقَعُ به البَائِنُ بِالنِّيَّةِ كما أَفْتَى به الشَّيْخُ "إِسْمَاعِيلُ الْحَالِثُ".

قلت: ومنها: أَنْتَ خَالِصَةُ الْمُسْتَعْمَلِ في زماننا، فَإِنَّه في معنى: خَلِيفَةُ وَبَرِّيَّةٌ، تَأْمَلُ. وفي "الْبِرَازِيَّة"^(٣): ((قال لآخر: إِنْ كُنْتَ تَضْرِبُنِي لِأَجْلِ فَلَانَةٍ الَّتِي تَزَوَّجْتُهَا فَإِنِّي تَرَكْتُهَا فَخَذْتُهَا، وَنَوَى الطَّلَاقَ فَتَقَعُ وَاحِدَةً بَائِنَةً)).

(تنبيه)

أَفْتَى بعضُ المتأخِرِينَ بأنَّ منها: عَلَيَّ يَمِينٌ لَا أَفْعَلُ كَذَا نَاوِيًا الطَّلَاقَ، فَتَقَعُ به وَاحِدَةً بَائِنَةً؛ لقولهم: الكِنَايَةُ مَا احْتَمَلَ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ، وَرَدَّهُ عَصْرِيَّةُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٌ أَبُو السُّعُودِ "في حاشية مسكين"^(٤): ((بأنَّه لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا كَفَّارَةُ يَمِينٍ؛ لَأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ فِي تَعْرِيفِ الكِنَايَةِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِلَفْظٍ يَصْحُحُ خَطَابُهَا بِهِ، وَيَصْلُحُ لِإِنْشَاءِ الطَّلَاقِ الَّذِي أَضْمَرَهُ، أَوْ لِإِخْبَارٍ بِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُخَاطَبَ بِهَا: أَنْتَ يَمِينٌ فَضْلًا عَنْ إِرَادَةِ إِنْشَاءِ الطَّلَاقِ بِهِ أَوْ إِخْبَارٍ بِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ، حَتَّى لَوْ قَالَ: أَنْتَ يَمِينٌ لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ لَا يَصِحُّ، فَلَيْسَ كُلُّ مَا احْتَمَلَ الطَّلَاقَ مِنْ كِنَايَتِهِ، بَلْ بِهِذِينَ الْقَيْدَيْنِ، وَلَا بَدٌّ مِنْ ثَالِثٍ هُوَ كَوْنُ اللَّفْظِ مُسَبِّبًا عَنِ الطَّلَاقِ وَنَاشِئًا عَنْهُ كَالْحَرَمَةِ فِي: أَنْتَ حَرَامٌ. وَنَقَلَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) عَدَمَ الْوُقُوعِ بِهِ: لَا أَحْبَبُكَ، لَا أَشْهِيكَ، لَا رَغْبَةَ لِي فِيكَ وَإِنْ نَوَى.

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٣٩٨.

(٢) "الدر المنلقى": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ ١/٤٠٣ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكُنَايَاتِ ٤/١٩٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "فتح المعين": كتاب الطلاق - باب الكُنَايَاتِ ٢/١٣٥.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكُنَايَاتِ ٣/٣٢٧.

ووجهه أن معاني هذه الألفاظ ليست ناشئة عن الطلاق؛ لأن الغالب السدوم بعده، فتشأ الحجة والاشتفاء والرغبة بخلاف الحرمة، فإذا لم يقع بهذه الألفاظ مع احتمال أن يكون المراد: لأنني طلقْتُك ففي لفظ اليمين بالأولى، ولأنهم قسموا الكناية ثلاثة أقسام كما يأتي^(١): ما يصلح جواباً لسؤال الطلاق لا غير ك: اعتدي، وما يصلح جواباً ورداً لسؤالها ك: اخرجي، وما يصلح جواباً وسباً ك: خيئة، ولا شك أن هذا اللفظ غير صالح لشيء من الثلاثة؛ لأنها إذا سألته الطلاق لا يصلح جوابها بقوله: عليّ يمين لأفعلن كذا؛ لأن الجواب يكون بما يدل على إنشاء الطلاق إجابة لسؤالها ك: اعتدي، أو على عدمه ردّاً لطلبها ك: اخرجي، أو سباً لها ك: خيئة وعليّ يمين لا يدل على إنشاء الطلاق)) اهـ مُلخصاً مع زيادة. ثم قال^(٢): ((وبه ظهر أن ما نقل عن "فتاوى الطوري": إذا قال: أيمان المسلمين تزلزمني تطلق امرأته خطأ فاحش)).

مطلب: فتاوى "الطوري" كفتاوى "ابن نجيم" لا يؤتق بها

وسمعت كثيراً من شيخنا: ((أن فتاوى "الطوري" كفتاوى "ابن نجيم" لا يؤتق بها إلا إذا تأيدت بنقل آخر)) اهـ.

واعترضه "ط"^(٣): ((بأن: عليّ يمين يحتمل الطلاق وغيره؛ [٣/٢٣١/ب] لأنه يكون به وبالله تعالى، فحيث نوى الطلاق عملت نيته، وكأنه قال: عليّ الطلاق لا أفعلن كذا، وتقدم أن: عليّ الطلاق من التعليق المعنوي، وما في "فتاوى الطوري" من تخصيصه بالطلاق للعرف ك: حلال المسلمين عليّ حرام)) اهـ.

أقول: والحاصل أن: عليّ يمين ليس كناية لما مر^(٤)، وليس صريحاً أيضاً؛ لأنه ما لا يستعمل إلا في الطلاق، وهذا ليس كذلك، وهو ظاهر، لكن لفظ اليمين جنس من أفرادهِ الحلف بالطلاق،

(١) المقولة [١٣٤٣٨] قوله: ((والكنايات ثلاث إلخ)).

(٢) "فتح المعين": كتاب الطلاق - باب الكنايات ١٣٥/٢ - ١٣٦ بتصرف.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٩/٢ بتصرف.

(٤) في المقولة نفسها.

قضاء (إلا بنية).....

٤٦٢/٢

فإذا عيّنه بالنية صار كأنه قال: عليّ خِلفٌ بالطلاق لا أفعلُ كذا، وهو لو صرّح بهذا النووي صار حالاً به، والأعمُّ إذا أُريدَ به الأخصُّ ثبتَ به حكمُ ذلك الأخصِّ، والأخصُّ هنا طلاقٌ صريحٌ، ففَعُ به واحدة رجعية لا بآنية. وفي إيمان "البرازية" من الفصل الثاني^(١): ((قال: لي خِلفٌ، أو قال، لي خِلفٌ بالطلاق أن لا أفعلُ كذا، ثم فَعَلَ طَلَّقْتُ وَحَيْثَ وَإِنْ كَانَ كاذباً))، وقدّمنا^(٢) في أوّل فصل الصريح عن "جامع الفصولين": ((إن فَعَلْتُ كَذَا تَحْرِي كَلِمَةُ الشَّرْعِ بَيْنِي وَبَيْنَكَ يَنْبَغِي أَنْ يَصَحَّ الْيَمِينُ عَلَى الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَارَفٌ بَيْنَهُمْ فِيهِ))، وقدّمنا^(٣) هناك أيضاً عن "الذخيرة": ((لو قال لها: ألف نون تا طا ألف لام قاف إن نوى الطلاق تطلق؛ لأنّ هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من الصريح، إلا أنها لا تستعمل كذلك، فصارت كالكناية في الافتقار إلى النية))، فهذا يدلُّ على أنّه لو أراد باليمين الطلاق يصحُّ ويقع به رجعية إذا حثّ، وأمّا إيمان المسلمين فإنّه جمع يمين، والإضافة إلى المسلمين قرينة على أنّه أراد جميع أنواع الأيمان التي يحلفُ بها المسلمون كاليمين بالله تعالى والطلاق والعنق المعلقين، وسيأتي^(٤) لهذا زيادة بيان في كتاب الأيمان إن شاء الله تعالى^(٥).

[١٣٤٣٣] (قوله: قضاء) قيد به؛ لأنّه لا يقع ديانة بدون النية ولو وجّدت دلالة الحال، فوقوعه بواحدٍ من النية أو دلالة الحال إنما هو في القضاء فقط، كما هو صريح "البحر"^(٦) وغيره.

(قوله: وأمّا إيمان المسلمين فإنّه جمع يمين إلخ) وإذا أراد بإيمان المسلمين طلاقاتهم أو كان الغرض ذلك يقع به الثلاث، كما وقع الرجعية بلفظ اليمين المفرد عند النية أو الغرض.

(١) "البرازية": فيما يكون ميئاً ٢٦٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) المقولة [١٣٠٦٠] قوله: ((ولو بالفارسية)).

(٣) المقولة [١٣٠٦٥] قوله: ((أو ط ل ق)).

(٤) ٤٧/٣ وما بعدها "در".

(٥) من ((إلى النية)) إلى نهاية المقولة ساقط من "الأصل".

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ٣٢٢/٣.

أو دلالة الحال) وهي حالة مذاكرة الطلاق.....

[١٣٤٣٤] (قوله: أو دلالة الحال) المراد بها الحالة الظاهرة المفيدة المقصودة^(١)، ومنها تقدّم ذكر الطلاق، "بحر"^(٢) عن "المحيط". ومقتضى إطلاقه هنا كـ "الكنز"^(٣) أنّ الكنايات كلّها يقع بها الطلاق بدلالة الحال، قال في "البحر"^(٤): ((وقد يتبع في ذلك "القدوري"^(٥) و"السرخسي" في "المبسوط"^(٦)، وخالفهما "فخر الإسلام" وغيره من المشايخ فقالوا: بعضها لا يقع بها إلا بالنية)) اهـ. وأراد بهذا البعض ما يحتمل الردّ كـ: اخرجني، واذهي، وقومي. لكنّ "المصنّف" وافق المشايخ في التفصيل الآتي^(٧)، فبقى الاعتراض على عبارة "الكنز"^(٨). وأجاب عنه في "النهر"^(٩) بما ذكره "ابن كمال باشا" في "إيضاح الإصلاح": ((بأنّ صلاحية هذه الصور للردّ كانت معارضة لحال مذاكرة الطلاق، فلم يبق الردّ دليلاً، فكانت الصور المذكورة خالية عن دلالة الحال، ولذلك توقّف فيها على النية)) اهـ.

[١٣٤٣٥] (قوله: وهي حالة مذاكرة الطلاق) أشار به إلى ما في "النهر"^(١٠): ((من أنّ دلالة الحال [١/٢٣٢ق/٣] تعمّ دلالة المقال))، قال^(١١): ((وعلى هذا فتفسّر المذاكرة بسؤال الطلاق

(قوله: المفيدة المقصودة) عبارة "البحر": ((لمقصودة)).

(قوله: فلم يبق الردّ دليلاً إلخ) عبارة "النهر": ((فلم يبق دليلاً، والضّعيف فيه راجع لحال المذاكرة.

(١) في الأصل "م": ((لمقصودة)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ٣/٣٢٢.

(٣) انظر "شرح المعني على الكنز": كتاب الطلاق - باب في أحكام الكنايات ١/١٧٩.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ٣/٣٢٦.

(٥) انظر "اللباب": كتاب الطلاق - الطلاق على ضربين: صريح وكناية - الضرب الثاني في الكنايات ٣/٤١.

(٦) "المبسوط": كتاب الطلاق - باب ما تقع به الفرقة مما يشبه الطلاق ٦/٨١، ٩١.

(٧) المقولة [١٣٤٣٩] قوله: ((فتنحو: اخرجني واذهي وقومي)).

(٨) انظر "شرح المعني على الكنز": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الكنايات ١/١٧٩.

(٩) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٣/ب.

(١٠) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٣/ب.

(١١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٣/ب.

أو الغضب، فالحالات ثلاث: رضى وغضب ومذاكرة، والكنايات ثلاث: ما يحتمل الرد، أو ما يصلح للسب، أو لا ولا.....

أو تقديم الإيقاع كما في: اعتدي ثلاثاً))، وقال^(١) قبله: ((المذاكرة: أن تسأله هي أو أجنيء الطلاق)).

[١٣٤٣٦] (قوله: أو الغضب) ظاهره أنه معطوف على ((مذاكرة))، فيكون من دلالة الحال.
[١٣٤٣٧] (قوله: فالحالات ثلاث) لما كان الغضب يُقابلُه الرضا فهو مفهوم منه صح التفریع، وفي "الفتح"^(٢): ((واعلم أن حقيقة التقسيم في الأحوال قسمان: حالة الرضا، وحالة الغضب، وأما حالة المذاكرة فتصدق مع كل منهما، بل لا يتصور سؤالها الطلاق إلا في إحدى الحالتين؛ لأنهما ضِدَّان لا واسطة بينهما))، قال في "البحر"^(٣) بعد نقله: ((وبه عُلِمَ أنَّ الأحوال ثلاثة: حالة مُطلقة عن قِيْدِي الغضب والمذاكرة، وحالة المذاكرة، وحالة الغضب)) اهـ.
وفي "النهر"^(٤): ((وعندي أنَّ الأولى هو الاقتصارُ على حالة الغضب والمذاكرة؛ إذ الكلام في الأحوال التي تؤثر فيها الدلالة لا مطلقاً، ثم رأيتُ في "البدائع"^(٥) بعد أن قَسَمَ الأحوالَ ثلاثة قال: ففي حالة الرضا يُدَيَّنُ في القضاء، وإن كان في حال مذاكرة الطلاق أو الغضب فقد قالوا: إنَّ الكُنَايَاتِ أَقْسَامٌ ثَلَاثَةٌ إلخ، وهذا هو التحقيق)) اهـ.
[١٣٤٣٨] (قوله: والكنايات ثلاث إلخ) حاصله أنها كلها تصلح للجواب، أي: إجابته لها

(قوله: لما كان الغضب يُقابلُه الرضا إلخ) لكن من عطف ما بعد الرضا عليه يُعَلَمُ أنَّ المراد به الرضا الخالي عن المذاكرة، كما أنه يُعَلَمُ مِنْ ذِكْرِ المذاكرة بعدهما أنَّ المراد بها الحالية عنهما، وكذلك يُعَلَمُ أنَّ المراد بالغضب الغضب المجرد عنهما، ويدل لذلك ما يأتي لـ "الشارح" من تفسير حالة الرضا بغير الغضب والمذاكرة.

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٣/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠١/٣.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٣٢٦/٣ بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٣/ب.

(٥) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما الكناية فنوعان ١٠٦/٣.

(فنجوُ اخرجي واذهي وقومي) تَقْنِي، تَحْمَرِي، اسْتَرِي،

في سؤاليها الطَّلَاقَ منه، لكنَّ منها قسمٌ يَحْتَمِلُ الرَّدَّ ايضاً - أي: عدمُ إجابةِ سؤاليها، كأنَّه قال لها: لا تَطْلُبِي الطَّلَاقَ فإِنِّي لا أَفْعَلُهُ - وقسمٌ يَحْتَمِلُ السَّبَّ والشَّتْمَ لها دُونَ الرَّدِّ، وقسمٌ لا يَحْتَمِلُ الرَّدَّ ولا السَّبَّ، بل يَتَمَحَّضُ للجوابِ كما يُعَلِّمُ من "الفهستاني"^(١) و"ابن الكمال"، ولذا عَبَّرَ بلفظِ ((يَحْتَمِلُ)). وفي "أبي السَّعُود"^(٢) عن "الحُمُويِّ": ((أَنَّ الاحتمالَ إمَّا يَكُونُ بينَ شَيْئَيْنِ يَصْدُقُ بهما اللَّفْظُ الواحدُ معاً، ومن ثَمَّ لا يَقَالُ: يَحْتَمِلُ كَذَا أو كَذَا كما نَبَّهَ عليه "العصامُ" في "شرح التلخيص"^(٣) من بحثِ المُسْنَدِ إليه)).

[١٣٤٣٩] (قوله: فنجوُ اخرجي واذهي وقومي) أي: من هذا المكانَ لَيَنْقَطِعَ الشَّرُّ، فيكونُ رَدًّا، أو لأنَّه طَلَّقَهَا فيكونُ جواباً، "رحمته". ولو قال: فَيُعَيِّي الثَّوبَ لا يَقَعُ وإنَّ نَوَى عند "أبي يوسف"؛ "لأنَّ معناه غُرفاً: لأجلِ البِيعِ، فكان صريحُهُ خِلافَ المَنَوِيِّ، ووافقه "زفرُّ"، "نهر"^(٤). ولو قال: اذهبي فَتَزَوَّجِي بالفاءِ أو الواوِ فسيأتي^(٥) الكلامُ عليه في الفروع.

[١٣٤٤٠] (قوله: تَقْنِي، تَحْمَرِي، اسْتَرِي) أَمَرٌ بِأَخْذِ القِنَاعِ - أي: الخمارِ - على الوجهِ، ومثله: تَحْمَرِي، وأَمَرٌ بِالاستِئْثَارِ. قال في "البحر"^(٦): ((أي: لِأَنَّكَ بِنْتُ وَحَرْمَتِ عَلِيٍّ بِالطَّلَاقِ، أو لئلاَّ يَنْظُرَ إِلَيْكَ أَجْنَبِيٌّ)) اهـ. فهو على الأوَّلِ جوابٌ، وعلى الثاني رَدٌّ.

(قوله: وعلى الثاني رَدٌّ إلخ) لا يَظْهَرُ احتمالُ الرَّدِّ على الثاني، بل احتمالُهُ جَاءَ مِنْ أَخْذِ الفِعْلِ مِنَ القِنَاعِ، أي: كُنْفِي عن هذا الكلامِ، أو مِنْ جَعْلِهِ كِنَايَةً عَنْ اسْتِخْفَى؛ لِأَنَّ مَنْ اسْتَخْفَى يَغْطِي وَجْهَهُ، نَعَمْ قد يُقَالُ: العُرْفُ أَنَّهُ لا يَأْمُرُهَا بِالسَّتْرِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ زَوْجَةً لَهُ، ففيه دلالةٌ على الرَّدِّ، لكنَّه بعيدٌ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الطلاق ٣٠٨/١-٣٠٩.

(٢) "فتح المعين": كتاب الطلاق - باب الكنايات ١٣٠/٢.

(٣) "شرح تلخيص المفتاح": المسمى "بالأطول": لإبراهيم بن محمد بن عرشاه، عصام الدين الإسفراييني الخراساني (ت ٩٤٥هـ، وقيل: في حدود ٩٥١هـ). ("كشف الظنون" ٤٧٣/١-٤٧٧، "شذرات الذهب" ٤١٧/١٠، "هدية

العارفين" ٢٦/١).

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٤/ب بتصرف يسير.

(٥) المقولة [١٣٥٥٩] قوله: ((تقع واحدة بلا نيّة)).

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ٣٢٥/٣.

انتَقَلِي، انطَلَقِي، اغْرُبِي، اعْرُبِي، من الغربة أو من^(١) العُزُوبَة (يَحْتَمِلُ رَدًّا، ونحو: خَلِيَّةٌ..

وفي "البحر"^(٢) عن "شرح قاضي خان"^(٣): ((لو قال: اسْتَبْرِي مَنِّي خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ كَنَاءَةً)) اهـ.
وهل المرادُ عدمُ الوقوع به أصلاً، أو أنه يقعُ بلا نية؟ والظاهرُ الثاني، وعليه فهل الواقعُ بائنٌ
[٣/٢٣٢ ب] أو رجعي؟ والظاهرُ البائن؛ لكونِ قولِهِ: مَنِّي قَرِينَةً لَفْظِيَّةً عَلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ بمنزلةِ
المذكورة، تأمَّل.

[١٣٤٤١] (قوله: انتَقَلِي، انطَلَقِي) مثل: اخرُجِي، وقد تقدَّم^(٤)، "ح"^(٥).

[١٣٤٤٢] (قوله: من الغُربة) بالغين المعجمة والراء راجعٌ للأوَّل^(٦)، وقوله: ((أو من العُزُوبَة))
بالمهملة والزَّاي راجعٌ للثاني، من: عَزَبَ عَنِّي فلا نَيعُزُبُ، أي^(٧): فمعناه أيضاً: تباعدِي، "ح"^(٨)
بزيادة. ففيه ما في: اخرُجِي أيضاً من الاحتمالين.

[١٣٤٤٣] (قوله: يَحْتَمِلُ رَدًّا) أي: وَيَصْلُحُ جواباً أيضاً، ولا يَصْلُحُ سَبًّا ولا^(٩) شَتْمًا،
"ح"^(١٠).

[١٣٤٤٤] (قوله: خَلِيَّةٌ) بفتح الحاء المعجمة: فَعِيلَةٌ بمعنى فاعِلَةٍ، أي: خالِيةٌ إمَّا عن النِّكَاحِ أو
عن الخَيْرِ، "ح"^(١١)، أي: فهو على الأوَّلِ جوابٌ، وعلى الثاني سَبٌّ وشَتْمٌ، ومثله ما يأتي^(١٢).

(١) ((من)) ليست في "و".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ٣/٣٢٦.

(٣) "شرح الجامع الصغير": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١١١/أ بتصرف.

(٤) المقولة [١٣٤٣٩] قوله: ((فنجو: اخرجي واذهبي وقومي)).

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣ ب.

(٦) في "ح": ((راجع للأوَّل ومعناه: تباعدي. وقوله: ...)).

(٧) في "ح": ((أي: بُعدَ فمعناه: ...)).

(٨) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣ ب.

(٩) ((ولا)) ليست في "الأصل" و"٣".

(١٠) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣ ب.

(١١) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣ ب.

(١٢) المقولة [١٣٤٤٩] قوله: ((يصلح سبًّا)).

بَرِيَّةٌ، حَرَامٌ،.....

[١٣٤٤٥] (قوله: بَرِيَّةٌ^(١)) بالهمز وتركه، أي: مُنفصلة إما عن قَيْدِ النِّكَاحِ أو حُسْنِ الخلق،

"ح"^(٢).

[١٣٤٤٦] (قوله: حَرَامٌ) من: حَرُمَ الشَّيْءُ بالضمِّ حَرَامًا: امتنع، أُريدَ بها هنا الوصف، ومعناه:

المنوع، فَيُحْتَمَلُ على ما سَبَقَ، وسيأتي وقوعُ البائنِ به بلا نيةٍ في زماننا للتعارُفِ، لا فَرَقَ في ذلك بين: مُحَرَّمَةٍ وَحَرْمَتِكَ، سواءَ قال: عليٌّ أَوْ لَا، أو حلالٌ للمسلمين عليٌّ حَرَامٌ، وكلُّ جِلٍّ عليٌّ حَرَامٌ، وأنتَ معي في الحرام، وفي قوله: حَرَّمْتُ نفسي لا بدُّ أن يقولَ: عليٌّ. وأوردَ أنه إذا وَقَعَ الطَّلَاقُ بهذه الألفاظِ بلا نيةٍ ينبغي أن يكونَ كالصَّريحِ في إعقابهِ الرَّجْعَةَ، وأجيب: بأنَّ المُتَعَارَفَ إنما هو إيقاعُ البائنِ لا الرَّجْعِيَّ، حتَّى لو قال: لم أنوِّ لم يُصدَّقْ، ولو قال مرتين ونَوَّى بالأولى واحدةً وبالثانية ثلاثاً صَحَّتْ نِيَّتُهُ عند "الإمام"، وعليه الفتوى كما في "البَرْازِيَّة"^(٣)، "ح"^(٤) عن "النَّهْرِ"^(٥).

قلت: لكنَّ عبارة "البَرْازِيَّة"^(٦): ((قال لامرأته: أنتما عليٌّ حَرَامٌ ونَوَّى الثَّلاثَ في إحداهما والواحدةَ في الأخرى صَحَّتْ نِيَّتُهُ عند "الإمام"، وعليه الفتوى)).

مطلب: بل الواقع بقوله: عليٌّ الحرام في زماننا بائنٌ أو رجعيٌّ

ثمَّ اعلم أنَّ ما ذكره من الإيرادِ والجوابِ مذكورٌ في "البَرْازِيَّة"^(٧) أيضًا، ومقتضى الجوابِ

(قوله: فَيُحْتَمَلُ على ما سَبَقَ) أي: في عبارة "النَّهْرِ"، لا في عبارة "المَحْتَمِيِّ"، لكنَّ عبارة "النَّهْرِ": ((فَيُحْتَمَلُ ما سَبَقَ إلخ)).

(١) في "٣": ((برية)).

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣/ب.

(٣) "البَرْازِيَّة": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - وفيه أجناس ١٨٨/٤ - ١٨٩ (هامش الفتاوى الهندية).

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣/ب.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٤/أ.

(٦) "البَرْازِيَّة": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - وفيه أجناس ١٩٤/٤ (هامش الفتاوى الهندية).

(٧) "البَرْازِيَّة": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - وفيه أجناس ١٨٩/٤ (هامش الفتاوى الهندية).

وقوع الرجعي به في زماننا؛ لأنه لم يُتعارَفَ إيقاعُ البائن به، فإنَّ العاميَّ الجاهل الذي يحلفُ بقوله: عليَّ الحرام لا أَفْعَلُ كذا لا يُمَيِّزُ بين البائن والرجعيِّ فضلاً عن أن يكونَ عُرْفُهُ إيقاعُ البائن به، وإنما المعروفُ عنده أنَّ مَنْ حَنَثَ بهذا اليمينِ يَقَعُ عليه الطَّلَاقُ، مثل قوله: عليَّ الطَّلَاقُ لا أَفْعَلُ كذا، وقد مرَّ^(١) أنَّ الوقوع بقوله: عليَّ الطَّلَاقُ إنما هو للعُرف؛ لأنه في حكم التعليق، وكذا: عليَّ الحرام، وإلاَّ فالأصلُ عدمُ الوقوع أصلاً كما في: طلاقك عليَّ كما تقدَّم^(٢) تقريرُهُ، فحيث كان الوقوعُ بهذين اللَّفظين للعُرفِ ينبغي أن [٢/٢٣٣ق/٣] يقعَ بهما المُتعارَفُ، فلا فَرْقَ بينهما وإن كان الحرام في الأصل كنايةً يَقَعُ بها البائن؛ لأنه لَمَّا غَلَبَ استعمالُهُ في الطَّلَاق لم يَتَقَّ كنايةً، ولذا لم يَتَوَقَّفْ على النِّية أو دلالة الحال، ولا شيء من الكناية يَقَعُ به الطَّلَاقُ بلا نيةٍ أو دلالة الحال كما صرَّحَ به في "البدائع"^(٣)، وبدلُ على ذلك ما ذكره "البرزاي"^(٤) عقبَ قوله في الجوابِ المارَّ: ((إنَّ المُتعارَفَ به إيقاعُ البائن لا الرجعيِّ))، حيث قال ما نصَّه: ((بخلافِ فارسيَّةِ قوله: سَرَحْتُك، وهو بها يله كردم^(٥)؛ لأنه صار صريحاً في العُرفِ على ما صرَّحَ به "نجم الزَّاهدي" الخوارزميُّ في "شرح القدوري") اهـ.

وقد صرَّحَ "البرزاي"^(٦) أولاً بأنَّ: حلالُ الله عليَّ حرامٌ بالعبودية أو الفارسية لا يحتاجُ إلى نيةٍ، حيث قال^(٧): ((ولو قال: حلالٌ إيزد بروي، أو حلالُ الله عليه حرامٌ لا حاجةَ إلى النية، وهو الصحيح المفتي به للعُرف))، و ((أنَّه يَقَعُ به البائن؛ لأنه المُتعارَفُ))، ثم فَرَّقَ بينه وبين: سَرَحْتُك، فإنَّ: سَرَحْتُك كنايةٌ، لكنَّه في عُرْفِ الفُرسِ غَلَبَ استعمالُهُ في الصَّرِيح، فإذا قال: رها كردم - أي: سَرَحْتُك - يقعُ به الرجعيُّ مع أنَّ أصلَهُ كنايةٌ أيضاً، وما ذاك إلاَّ لأنه غَلَبَ في عُرْفِ الفُرسِ

(١) المقولة [١٣٠٩٤] قوله: ((يقع بلا نية للعُرف)).

(٢) المقولة [١٣٠٩٧] قوله: ((ولو قال: طلاقك عليَّ لم يقع)).

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما الكناية فنوعان... ١٠٦/٣.

(٤) "البرزاية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - وفيه أجناس ١٨٩/٤ بتصريف يسير. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) ((وهو رها...)) كذا في النسخ جميعها، وما أثبتناه هو الموافق لعبارة "البرزاية".

(٦) "البرزاية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - وفيه أجناس ١٨٩-١٨٨/٤ بتصريف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "البرزاية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - وفيه أجناس ١٨٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

استعماله في الطلاق، وقد مرَّ^(١) أن الصريح ما لم يستعمل إلا في الطلاق من أي لغة كانت، لكن لما غلب استعمال: حلال الله في البائن عند العرب والفرس وقَعَ به البائن، ولولا ذلك لوقع به الرجعيُّ. والخاص: أن المتأخرين خالفوا المتقدمين في وقوع البائن بالحرام بلا نية، حتى لا يُصدق إذا قال: لم أنو؛ لأجل العرفِ الحادث في زمان المتأخرين، فيتوقف الآن وقوع البائن به على وجود العرفِ كما في زمانهم، وأمّا إذا تُعورِف استعماله في مجرد الطلاق لا بقيّد كونه بائناً يتعيّن^(٢) وقوع الرجعيِّ به كما في فارسيّة: سَرَحْتُكَ، ومثله ما قدّمناه^(٣) في أوّل باب الصريح من وقوع الرجعيِّ بقوله: سَنَ بُوْشْ أو بُوْشْ أَوَّلْ في لغة التُّرك، مع أن معناه العربي: أنت خلية، وهو كناية، لكنّه غلب في لغة التُّرك استعماله في لغة الطلاق، هذا ما ظهر لفهمي القاصر، ولم أر أحداً ذكره، وهي مسألة مهمّة كثيرة الوقوع، فتأمل.

ثمّ ظهر لي بعد مدّة ما عسى يصلح جواباً، وهو أن لفظ: حرام معناه: عدم جِلّ الوطء ودواعيه، وذلك يكون بالإيلاء مع بقاء العقد، وهو غير متعارف، ويكون بالطلاق الرافع للعقد، وهو قسمان: بائن ورجعي، لكن الرجعي لا يُحرّم الوطء، فتعيّن البائن، وكونه [٢٣٣/ب] التّحقّق بالصريح للعرف لا ينافي وقوع البائن به، فإن الصريح قد يقع به البائن كطليقة شديدة ونحوه، كما أن بعض الكنايات قد يقع به الرجعي مثل: اعتدّي، واستبري رجلك، وأنت واحدة. والخاص: أنه لما تُعورِف به الطلاق صار معناه تحريم الزّوجة، وتحريمها لا يكون إلا بالبائن،

(قوله: والخاص أنه لما تُعورِف به الطلاق إلخ) فعلى ذلك يكون التعارف إنما هو في وقوع الطلاق بدون تعرّض لمبفّته، فتبقى صفته على ما كانت عليه قبل التعارف وهي البينة؛ حيث لم يتعارف خلافها، تأمل، ومقتضى ما قرّره وقوع البائن بقوله: أنت خالصة، المتعارف بإقاع الطلاق به بدون تعارف على كونه بائناً وأنه لا يحتاج لنية.

(١) المقولة [١٣٠٥٩] قوله: ((ما لم يستعمل إلا فيه)).

(٢) في "ب": ((تعيّن)).

(٣) المقولة [١٣٠٦٠] قوله: ((ولو بالفارسية)).

بائن)) ومرادفها كَبَتَّةٌ بَتْلَةٌ (يَصْلُحُ سَبًّا).....

هذا غاية ما ظهر لي في هذا المقام، وعليه فلا حاجة إلى ما أحاب به في "البرازية"^(١): ((من أن المتعارف به إيقاعُ البائن))؛ لما علمت مما يردُّ عليه، والله سبحانه أعلم.

[١٣٤٤٧] (قوله: بائن) من: بأنَّ الشيء: انفصل، أي: مُنفصلةً من وُصلةِ النِّكاحِ أو عن الخير،

"ح"^(٢).

[١٣٤٤٨] (قوله: كَبَتَّةٌ) من البَتِّ بمعنى القطع، فيَحْتَمِلُ ما احْتَمَلَهُ البائن، وأوجب

"سيبويه"^(٣) فيه الألفَ واللامَ، وأجاز "الفرَّاء" إسقاطَهما. و((بَتْلَةٌ)) من البَتْلِ وهو الانقطاعُ،

وبه سُمِّيَتْ "مريم" لانقطاعِها عن الرِّجال، و"فاطمة الزَّهراء" لانقطاعِها عن نساءِ زمانِها

فضلاً ودينًا وحسبًا، وقيل: عن الدُّنيا إلى ربِّها، وفيه من الاحتمالِ ما مرَّ، "ح"^(٤) عن

"النَّهر"^(٥).

[١٣٤٤٩] (قوله: يَصْلُحُ سَبًّا) أي: ويصلحُ جواباً أيضاً، ولا يَصْلُحُ رَدًّا، "ح"^(٦). ومثله في

"النَّهر"^(٧) و"ابن الكمال" و"البدائع"^(٨) خلافاً لما يَظْهَرُ من "البحر"^(٩): ((من أنه يَصْلُحُ لِلرَّدِّ

أيضاً)).

(١) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - وفيه أجناس ١٨٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣/ب.

(٣) "كتاب سيبويه": ٢/٢٦٥.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣/ب.

(٥) "النَّهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٤/أ.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣/ب.

(٧) "النَّهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٣/ب.

(٨) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما الكناية فنوعان... ١٠٧/٣.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ٣/٣٢٦.

ونحو: اعتدّي، واستبرّئي رَحِمَكِ، أنتِ واحدةٌ، أنتِ حُرَّةٌ،

[١٣٤٥٠] (قوله: اعتدّي) أمرٌ بالاعتدال الذي هو من العِدَّة أو من العَدِّ، أي: اعتدّي نَعَمي

عليك، "بدائع"^(١).

[١٣٤٥١] (قوله: واستبرّئي^(٢)) أمرٌ بتعرّفِ براءة الرّجَم وهي طهارتها من الماء، وإنه كناية عن

الاعتدال الذي هو من العِدَّة، ويَحْتَمِلُ: استبرّئي لأُطْلَقَكَ، "بدائع"^(٣).

مطلب: لا اعتبار بالإعراب هنا

[١٣٤٥٢] (قوله: أنتِ واحدةٌ) أي: طالقٌ تطليقةً واحدةً، ويَحْتَمِلُ: أنتِ واحدةٌ عندي أو في

قومك مدّحاً أو ذمّاً، فإذا نوى الأوّل فكانه قاله، ولا اعتبار بإعراب الواحدة عند عامّة المشايخ،

وهو الأصح؛ لأنّ العوام لا يميّزون بين وجوهه، والخصوص لا يَلْتَرِمْونه في مخاطباتهم، بل تلك

صناعتهم، والعرف لغتهم، ولذا ترى أهل العلم في مجاري كلامهم لا يَلْتَرِمْونه، على أنّ الرّفْعَ

لا يُنافي الوقوع؛ لاحتمال أن يريد: أنتِ طَلقةً واحدةً، فجعلها نفس الطَّلقة مبالغةً كَرَجُلٍ عَدَلٍ،

لكن قد اعتبروا الإعراب في الإقرار فيما لو قال: له عليّ درهمٌ غير دَائِنٍ رُفْعاً ونصباً، فَيُطْلَبُ

الفرق، وكأنه عملاً^(٤) بالاحتياط في البابين، فتدبره، وتأمّله في "النهر"^(٥).

[١٣٤٥٣] (قوله: أنتِ حُرَّةٌ) أي: لبراعتك من الرّقّ أو من رِقِّ النّكاح، واعتقتك مثل: أنتِ

(قوله: وكأنه عملاً بالاحتياط إلخ) مُقتَضَى الاحتياط في مسألة الإقرار لزوم درهمٍ كاملٍ، مع

نصبٍ (غير)؛ مع أنّ المنقول عدم لزومه بتمامه مع النّصب.

(١) "البدايع": كتاب الطلاق - فصل: وأما الكناية فنوعان ١٠٥/٣... بتصرف.

(٢) في "٣": ((واستبرّئي رَجَمَلي)).

(٣) "البدايع": كتاب الطلاق - فصل: وأما الكناية فنوعان ١٠٥/٣... بتصرف يسير.

(٤) كذا في النسخ جميعها بالنصب، ولعلّ التقدير: وكأنه جُعلَ كذلك عملاً بالاحتياط إلخ والاولى الرّفْع، والله تعالى أعلم.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٤/١.

اختاري، أَمْرُكَ يَدِيكَ، سَرَّحْتُكَ، فَارَقْتُكَ لَا يَحْتَمِلُ السَّبَّ وَالرَّدَّ، ففِي حَالَةِ الرُّضَى أَي: غَيْرِ الغَضَبِ والمَذَاكِرَةِ (تَتَوَقَّفُ الأَقْسَامُ) الثَّلَاثَةُ.....

حُرَّةٌ كَمَا فِي "الْفَتْح" ^(١)، وَكَذَا: كُونِي حُرَّةً أَوْ اعْتِقِي كَمَا فِي "الْبِدَائِع" ^(٢)، "نَهْر" ^(٣).

[١٣٤٥٤] (قَوْلُهُ: اخْتَارِي، أَمْرُكَ يَدِيكَ) [٣/٢٣٤ق] كِتَابَتَانِ عَنْ تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ، أَي: اخْتَارِي نَفْسَكَ بِالْفِرَاقِ، أَوْ فِي عَمَلٍ، أَوْ أَمْرُكَ يَدِيكَ فِي الطَّلَاقِ، أَوْ فِي تَصَرُّفٍ آخَرَ، وَفِي "النَّهْرِ" ^(٤) عَنْ "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّة" ^(٥): ((وَهَذَا لَا يُنَاسِبُ ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَلَقَدْ وَقَعَ بِسَبَبِ ذَلِكَ خَطَأٌ عَظِيمٌ مِنْ بَعْضِ الْمُتَبِينَ، فَرَعَمَ أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَأَقْبَى بِهِ وَحَرَمَ حَلَالًا، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ)) اهـ. وَقَدْ ثَبَّهَ عَلَيْهِ "الشَّارَحُ" عِنْدَ قَوْلِهِ: ((حَلَا اخْتَارِي)) "ح" ^(٦)، أَي: حَيْثُ ذَكَرَ: ((أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِمَا الطَّلَاقُ مَا لَمْ تُطَلِّقِ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا))، أَي: مَعَ ثَبَّةِ الزَّوْجِ تَفْوِيضَ الطَّلَاقِ لَهَا أَوْ دَلَالَةَ الْحَالِ مِنْ غَضَبٍ أَوْ مُذَاكِرَةٍ كَمَا بَأْتِي ^(٧) فِي الْبَابِ الْآتِي وَيُعْلَمُ مِمَّا هُنَا.

[١٣٤٥٥] (قَوْلُهُ: سَرَّحْتُكَ) مِنَ السَّرَاحِ بِفَتْحِ السِّينِ، وَهُوَ الْإِرْسَالُ، أَي: أَرْسَلْتُكَ لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ أَوْ لِحَاجَةٍ لِي، وَكَذَا: فَارَقْتُكَ لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ أَوْ فِي هَذَا الْمَنْزِلِ، "نَهْر" ^(٨).

[١٣٤٥٦] (قَوْلُهُ: لَا يَحْتَمِلُ السَّبَّ وَالرَّدَّ) أَي: بَلْ مَعْنَاهُ الْجَوَابُ فَقَطْ، "ح" ^(٩)، أَي: جَوَابُ

(قَوْلُهُ: أَي: بَلْ مَعْنَاهُ الْجَوَابُ فَقَطْ) اِلْحَاقُ قَالَ "الرَّحْمَنِيُّ": ((قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ: أَنْتَ وَاحِدَةٌ يَحْتَمِلُهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْمَبْنِيِّ"، وَمِثْلُهُ: اعْتَدِي؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَرَادَ: اعْتَدِي مَا صَدَرَ مِنْكَ مِنَ الْقَبَاحِ)) اهـ "سَنَدِي".

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٠/٣.

(٢) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: ومنها النية في أحد نوعي الطلاق وهو الكناية ١٠١/٣.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٤/ب.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٤/ب.

(٥) "الحواشي السعدية": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٠/٣ (هامش "فتح القدير").

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣/ب.

(٧) المحققة [١٣٥٧٣] قوله: ((فَلَا يَعْمَلَانِ بِلَا نِيَّةٍ)).

(٨) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٤/ب بتصرف.

(٩) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٣/ب.

تأثيراً (على نيّة) للاحتمال، والقول له.....

طلب الطلاق، أي: التّطليق، "فتح" (١).

[١٣٤٥٧] (قوله: تأثيراً) تمييزٌ مُحوّلٌ عن الفاعل، أي: يتوقّف تأثير الأقسام الثلاثة على نيّة،

"ط" (٢).

[١٣٤٥٨] (قوله: للاحتمال) لما ذكرنا من أنّ كلّ واحدٍ من الألفاظِ يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ،

والحالّ لا تدلُّ على أحدهما، فُيَسْأَلُ عن نيّته، وَيُصَدَّقُ في ذلك قضاءً، "بدائع" (٣). قال "ط" (٤):

((فإن قلت: إنّ ما يصلح جواباً ينبغي الوقوع به وإن لم تكن نيّة، قلت: ليس المراد بكونه جواباً أنّه

جوابٌ لتحصيل الطلاق، بل هو جوابٌ لكلاهما بغير السؤال، أمّا إذا تكلّمتُ بسؤال الطلاق فقد

حصّلت المذاكرة، وفيها لا يتوقّف على نيّة إلاّ الأوّل كما يأتي (٥)) اهـ.

قلت: لكنّه يخالف لما ذكرناه (٦) آنفاً عن "الفتح" من تفسيره المحتمل للجواب: ((بأنّه جوابٌ

طلب الطلاق))، أي: التّطليق، فالأولى الجواب عن الإيراد بأنّ يقال: إنّ نحو: اعتدّي تَمَحَّضٌ

للتّطليق إجابة لسؤالها، أي: أنّه إنّ كان هناك سؤال الطلاق تَمَحَّضٌ للتّطليق، ولا يَزِمُ وجود سؤال

الطلاق في جميع الحالات؛ لأنّه قد تكون الحالة حالة رضا فقط أو حالة غضبٍ فقط بدون سؤال

الطلاق، ومع ذلك لا يخرجُ نحو: اعتدّي عن كونه مُتَمَحِّضاً للجواب، بمعنى أنّه لو كان سؤالٌ

لَتَمَحَّضَ جواباً له، ولذا يقع (٧) بلا توقّفٍ على نيّة في حالة الغضبِ المجردة عن السؤال، تأمل.

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠١/٣ ينصرف.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٣/٢.

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما الكناية فنوعان... ١٠٦/٣.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٣/٢-١٣٤.

(٥) في المقولة نفسها.

(٦) المقولة [١٣٤٥٦] قوله: ((لا يحتمل السبّ والرّد)).

(٧) في "ب" و"ت": ((ويقع به)).

بيمينه في عدم النية، ويكفي تحليفها له في منزله، فإن أبى رَفَعْتُهُ للحاكم، فإن نَكَلَ^(١) فَرَّقَ بينهما، "مجتبى". (وفي الغضب) تَوَقَّفَ (الأوَّلَانِ) إِنْ نَوَى وَقَعَ، وإِلَّا لَا (وفي مذاكرة الطلاق) يَتَوَقَّفُ (الأوَّلُ فقط) ويقع بالأخيرين وإن لم ينو؛...

[١٣٤٥٩] (قوله: يمينه) فاليمين لازمة له سواء ادَّعَى الطلاق أم لا حقاً لله تعالى، "ط"^(٢)

عن "البحر"^(٣).

[١٣٤٦٠] (قوله: فإن نَكَلَ أي: عند القاضي؛ لأن النكول عند غيره لا يُعتبر، "ط"^(٤)).

[١٣٤٦١] (قوله: تَوَقَّفَ الأوَّلَانِ) أي: ما يصلح ردّاً وجواباً، وما يصلح سبّاً وجواباً،

[٣/٢٣٤ب] ولا يتوقف ما يتعين للجواب.

بيان ذلك: أنَّ حالة الغضب تصلح للردِّ والتبديد، وللسبِّ^(٥) والشتم، كما تصلح للطلاق، وألفاظُ الأوَّلَيْنِ يَحْتَمِلَانِ ذلك أيضاً، فصار الحال في نفسه مُحْتَمِلاً للطلاق وغيره، فإذا عَنَى به غيره فقد نَوَى ما يَحْتَمِلُهُ كلامُهُ ولا يُكْذِبُهُ الظاهر، فيُصَدَّقُ في القضاء بخلاف ألفاظِ الأخير، أي: ما يتعين للجواب؛ لأنها وإن احْتَمَلَتِ الطلاقَ وغيره أيضاً لكنها لما زال عنها احتمالُ الردِّ والتبديد، والسبِّ والشتم اللذين احْتَمَلْتَهُمَا حال الغضب تعيَّنَتِ الحال دالة على إرادة الطلاق، فترجَّحَ جانبُ الطلاق في كلامه ظاهر، فلا يُصَدَّقُ في الصِّرفِ عن الظاهر، فلذا وَقَعَ بها قضاء بلا توقفٍ على النية كما في صريح الطلاق إذا نَوَى به الطلاق عن وثاق.

[١٣٤٦٢] (قوله: يتوقف الأوَّلُ فقط) أي: ما يصلح للردِّ والجواب؛ لأن حالة المذاكرة تصلح

للردِّ والتبديد كما تصلح للطلاق دون الشتم، وألفاظُ الأوَّلِ كذلك، فإذا نَوَى بها الردَّ لا الطلاق

(١) في "ط": ((لكل))، وهو تعريف.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٤/٢.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٢١/٣.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٤/٢.

(٥) ((وللسب)) ساقطة من "الأصل".

فقد نَوَى مُحْتَمَلٌ كَلَامِهِ بِلا مَخَالِفَةٍ لِلظَّاهِرِ، فَتَوَقَّفَ الْوُقُوعُ عَلَى النِّيَّةِ بِمَخْلَافِ الْفَاطِ الْأَخِيرِينَ، فَإِنَّهَا وَإِنْ احْتَمَلَتِ الطَّلَاقَ لَكُنْهَا لَا تَحْتَمِلُ مَا تَحْتَمِلُهُ الْمَذَاكِرَةُ مِنَ الرَّدِّ وَالتَّبْعِيدِ، فَتَرَجَّحَ جَانِبُ الطَّلَاقِ ظَاهِرًا، فَلَا يُصَدَّقُ فِي الصَّرْفِ عَنْهُ، فَلِذَا وَقَعَ بِهَا قَضَاءٌ بِلا نِيَّةٍ.

والحاصل: أَنَّ الْأَوَّلَ يَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ فِي حَالَةِ الرِّضَا والغَضَبِ والمَذَاكِرَةِ، وَالثَّانِي فِي حَالَةِ الرِّضَا والغَضَبِ فَقَطْ، وَيَقَعُ فِي حَالَةِ الْمَذَاكِرَةِ بِلا نِيَّةٍ، وَالثَّالِثُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا فِي حَالَةِ الرِّضَا فَقَطْ، وَيَقَعُ فِي حَالَةِ الغَضَبِ والمَذَاكِرَةِ بِلا نِيَّةٍ، وَقَدْ نَظَّمْتُ ذَلِكَ بِقَوْلِي^(١): [رجز]

نَحْوُ اخْرَجِي قَوْمِي اذْهَبِي رَدًّا يَصِحَّ خَلِيَّةٌ بَرِيَّةٌ سَبًّا صَلَحَ
وَاسْتَبْرَيْتِي اعْتَدِّي جَوَابًا قَدْ حُجِمَ فَالْأَوَّلُ الْقَصْدُ لَهُ دَوْمًا لَزِمَ
وَالثَّانِي فِي الغَضَبِ وَالرِّضَا انْتَبَهَ لَا الذِّكْرَ وَالثَّالِثُ فِي الرِّضَا فَقَطْ

وَرَسَمْتُهَا فِي شَبَّاكِ لِإِزَادَةِ الْإِبْصَاحِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ:

الحالات ^(٢)	رَدٌّ وَجَوَابٌ:	سَبٌّ وَجَوَابٌ:	جَوَابٌ فَقَطْ: اعْتَدِّي
اخْرَجِي اذْهَبِي	خَلِيَّةٌ بَرِيَّةٌ	استبرئي	
رِضَا:	تَلَزَمُ النِّيَّةُ	تَلَزَمُ النِّيَّةُ	تَلَزَمُ النِّيَّةُ
غَضَبٌ:	تَلَزَمُ النِّيَّةُ	تَلَزَمُ النِّيَّةُ	يَقَعُ بِلا نِيَّةٍ
مَذَاكِرَةٌ:	تَلَزَمُ النِّيَّةُ	يَقَعُ بِلا نِيَّةٍ	يَقَعُ بِلا نِيَّةٍ

(١) فِي هَامِشِ "أ": ((وَنَظَّمُهَا الْعَلَّامَةُ نُورُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ غَانِمٍ الْمَقْدِسِيُّ فَقَالَ:

بَعْضُ الْكِتَابَاتِ جَوَابًا يَرُدُّ وَبَعْضُهَا سَبًّا وَبَعْضُ رَدٍّ
فَاشْطَرَطَ النِّيَّةَ لِلطَّلَاقِ فِي كُلِّ الْأَقْسَامِ لَدَى الْإِطْلَاقِ
وَمَا أَتَى لِلرَّدِّ فِي الْمَذَاكِرَةِ صَدَّقَهُ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ أَنْكَرَهُ
وَلَا تَصَدَّقُ حَالَةُ الغَضَبِ فِي كُلِّ مَا يَخْتَصُّ بِالْجَوَابِ

(٢) فِي "الْأَصْلِ" وَ"ب" وَ"و" فَرَاغَ.

لأنَّ مع الدَّلالة لا يُصدَّق قضاءً في نفي النِّية؛ لأنَّها أقوى؛ لكونها ظاهرةً والنِّية باطنةً، ولذا تُقبَلُ بَيِّنَتُها على الدَّلالة لا على النِّية، إلَّا أن تُقامَ على إقراره بها، "عماديَّة".

ثمَّ في كلِّ موضعٍ تُشترطُ النِّيةُ فلو السُّؤالُ بـ ((هل)) يَقَعُ بقول: ((نعم))، إنَّ نَوَيْتَ، ولو بـ ((كَمْ)) يَقَعُ بقول: واحدة، ولا يتعرَّضُ لاشتراطِ النِّيةِ، "بَرَازِيَّة"^(١)، فليحفظ.....

[١٣٤٦٣] (قوله: لأنَّ مع الدَّلالة) اسمُ ((أَنَّ)) ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ.

[١٣٤٦٤] (قوله: لأنَّها) أي: الدَّلالة.

[١٣٤٦٥] (قوله: بَيِّنَتُها) أي: المرأة.

[١٣٤٦٦] (قوله: على الدَّلالة) أي: الغضبِ أو المذاكرة.

[١٣٤٦٧] (قوله: لا على النِّية) أي: لو بَرَهَنْتَ فيما يتوقَّفُ على نِيَّةِ الطَّلَاقِ على أَنَّهُ نَوَيْتَ لا تُقبَلُ.

[١٣٤٦٨] (قوله: فلو السُّؤالُ بـ: هل يَقَعُ) يعني: إذا قال [٢/٢٣٥ ق/٣] السَّائلُ: قلتَ كذا، هل يَقَعُ عليَّ الطَّلَاقُ؟ يقولُ^(٢) المُفتي: نعم إنَّ نَوَيْتَ، "ح"^(٣).

[١٣٤٦٩] (قوله: ولو بـ: كَمْ يَقَعُ) يعني: لو قال السَّائلُ: قلتَ كذا، كم يَقَعُ عليَّ؟ يقولُ له المُفتي: يَقَعُ واحدة، ولا يتعرَّضُ لاشتراطِ النِّيةِ، يعني: لا يقولُ له المُفتي تقعُ واحدة إنَّ نَوَيْتَ، "ح"^(٤).

(١) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - وفيه أجناس ١٨٩/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "٣" و "ب": ((يقول)).

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ١/١٨٤.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ٢/١٨٤.

(وتقع رجعية بقوله: اعتدي واستبرئي رجمك وأنت واحدة) وإن نوى أكثر، ولا عبرة بإعراب ((واحدة)) في الأصح (و) يقع (بإيهما) أي: باقي ألفاظ الكنايات المذكورة، فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكنايات أيضاً.....

[١٣٤٧٠] (قوله: تقع رجعية) أي: وإن نوى البائن، "ح" (١).

[١٣٤٧١] (قوله: بقوله: اعتدي) لأنه من باب الإضمار، أي: طلقك فاعتدي، أو اعتدي لأنني طلقك، ففي المدخول بها يثبت الطلاق وتجب العدة، وفي غيرها يثبت الطلاق عملاً بنيتي، ولا تجب العدة، كذا في "التلويح" (٢)، وتماه في "النهر" (٣).

[١٣٤٧٢] (قوله: واستبرئي رجمك) قدمنا (٤) عن "البدائع": ((أنه كناية عن الاعتداد من العدة))، فيقال فيه ما قلناه آنفاً في: اعتدي.

[١٣٤٧٣] (قوله: وأنت واحدة) لأنه إذا نوى الطلاق صار لفظ ((واحدة)) صفة لمصدر محذوف، أي: طالق طلقة واحدة، وصريح الطلاق يعقب الرجعة، والمصدر وإن احتمل ثية الثلاث لكن التخصيص على الواحدة يمنع إرادة الثلاث.

[١٣٤٧٤] (قوله: في الأصح) كذا صححه في "المهادية" (٥) وغيرها، وقدمنا (٦) الكلام عليه.

[١٣٤٧٥] (قوله: فلا يرد إلخ) أي: إذا علمت أن الضمير في ((بإيهما)) عائد إلى الألفاظ المذكورة في المتن فلا يرد أن غيرها من ألفاظ الكنايات قد يقع به الرجعي من كل كناية كان فيها ذكر الطلاق، لكن جعلها في "البحر" (٧) داخلة بالأولى تحت الألفاظ الثلاثة الواقعة بها الرجعي؛ لأن علّة وقوع الرجعي بها وجود الطلاق مقتضى أو مضمرًا، فما ذكر فيها الطلاق يقع بها الرجعي بالأولى.

(١) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٤/أ.

(٢) "التلويح": الركن الأول في الكتاب - الباب الأول: في إفادة الكتاب المعنى - فصل في الصريح والكناية ١٢٤/١.

(٣) انظر "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٣/ب.

(٤) المقولة [١٣٤٥٠] قوله: ((اعتدي)).

(٥) "المهادية": كتاب الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٢٤١/١.

(٦) المقولة [١٣٤٥٢] قوله: ((أنت واحدة)).

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٢٣.

نحو: أنا بريء من طلاقك،.....

[١٣٤٧٦] (قوله: نحو: أنا بريء من طلاقك) أي: يقع به الرجعي إذا نوى، "فتح" (١)، لكن في "الجوهره" (٢): ((ولو قال: أنا بريء من نكاحك وقَعَ الطلاق إذا نواه، وإن قال: أنا بريء من طلاقك لا يقع شيء؛ لأن البراءة من الشيء ترك له)) اهـ.

وذكر في "البرازية" (٣) اختلاف التصحيح في: برئت من طلاقك، وحزم في "الخاتبة" (٤) بتصحيح عدم الوقوع به، لكن قال في "الفتح" (٥): ((وفي "الخلاصة" (٦): اختلف في: برئت من طلاقك، والأوجه عندي أن يقع بآثاء؛ لأن حقيقة تبرئته منه تستلزم عجزه عن الإيقاع - وهو بالبينونة بانقضاء العدة أو الثلاث - أو عدم الإيقاع أصلاً، وبذلك صار كناية، فإذا أراد الأول وقَعَ وصُرف إلى إحدى البينوتين، وهي التي دون الثلاث)) اهـ.

قلت: مقتضى هذا وقوع واحدة بآثاء؛ لأن الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ: برئت، تأمل.

(قول "الشارح" أنا بريء من طلاقك) أي منزلة عنه ومتباعد، ويحتمل أن المراد: أنني أوفيت بإيقاعه، فيقع به الرجعي إذا نوى. اهـ "سيندي".

(قوله: والأوجه عندي: أن يقع بآثاء إلخ) فيه أن المنقول هو الاختلاف في وقوع واحدة رجعية وعدمه أصلاً، وما ذكره من توجيه وقوع البائن غير ظاهر؛ إذ عجزه عن الإيقاع بالبينونة بسبب انقضاء العدة لا يقتضي وقوع البائن، وإنما جاءت البينونة من انقضاء العدة.

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٠/٣.

(٢) "الجوهره النيرة": كتاب الطلاق - قوله: والضرب الثاني الكنايات ١٠٣/٢.

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات ١٩٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الخاتبة": كتاب الطلاق - فصل في الكنايات والمطلقات ٤٦٨/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٠/٣ يتصرف.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق - جنس آخر في ألفاظ الطلاق ق ٩٣/ب.

وَحَلَّيْتُ سَبِيلَ طَلَاكِ، وَأَنْتِ مُطَلَّقةٌ بِالتَّخْفِيفِ، وَأَنْتِ أَطْلُقُ مِنْ امْرَأَةٍ فُلَانٍ وَهِيَ مُطَلَّقةٌ،

[١٣٤٧٧] (قوله: وَحَلَّيْتُ سَبِيلَ طَلَاكِ) [٣/٢٣٥ب] وكذا: حَلَّيْتُ طَلَاكِ أَوْ تَرَكْتُ طَلَاكِ إِنْ نَوَى وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا، "خاتية"^(١).

[١٣٤٧٨] (قوله: بِالتَّخْفِيفِ) أي: تخفيف اللام، أمَّا بالتَّشْدِيدِ فهو صريحٌ يَقَعُ بِهِ بِلَا نِيَّةٍ كَمَا مَرَّ^(٢) فِي بَابِهِ.

[١٣٤٧٩] (قوله: وَأَنْتِ أَطْلُقُ مِنْ امْرَأَةٍ فُلَانٍ) فَإِنْ كَانَ جَوَابًا لِقَوْلِهَا: إِنْ فُلَانًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَقَعَ، وَلَا يُدَيَّنُ؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْحَالِ قَائِمَةٌ مَقَامَ النِّيَّةِ، حَتَّى لَوْ لَمْ تَكُنْ قَائِمَةً لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، "نهر"^(٣) فِي بَابِ الصَّرِيحِ عَنِ "الخلاصة"^(٤). فليس من الصَّرِيحِ، وَإِلَّا لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى النِّيَّةِ، وَعَلَّلَهُ فِي "الفتح"^(٥): ((بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّنْضِيلَ لَيْسَ صَرِيحًا))، فَافْهَم.

[١٣٤٨٠] (قوله: وَهِيَ مُطَلَّقةٌ) أي: والحالُ أَنَّ امْرَأَةَ فُلَانٍ مُطَلَّقةٌ، وَإِلَّا فَلَا يَقَعُ، وَهَذَا الْقَيْدُ ذِكْرُهُ فِي "البحر"^(٦)، لَكِنْ فِي "الفتح"^(٧) فِي أَوَّلِ بَابِ الصَّرِيحِ: ((أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا مُطَلَّقةً أَوْ لَا))، قَالَ: ((وَالْمَعْنَى عِنْدَ عَدَمِ كَوْنِهَا مُطَلَّقةً: لِأَجْلِ فُلَانٍ))، يَعْنِي: أَنَّ ((مِنْ)) فِي قَوْلِهِ: ((مِنْ امْرَأَةٍ فُلَانٍ)) لِلتَّعْلِيلِ.

(قولُ "الشَّارِحِ": وَحَلَّيْتُ سَبِيلَ طَلَاكِ) أي: تَرَكْتُهُ وَتَبَاعَذْتُ عَنْهُ، أَوْ حَلَّيْتُ سَبِيلَهُ فَخَرَجَ وَوَقَعَ.

(١) "الخاتية": كتاب الطلاق - فصل في الكنايات والمدلولات ٤٦٨/١ تنصرف (هامش "الفتاوى الهندية")، وعبارتها: ((...)) يقع الطلاق، وإن قال: لم أُنِي الطلاق لا يصدَّقُ قضاءً)).

(٢) المقرلة [١٣٠٦١] قوله: ((بِالتَّشْدِيدِ)).

(٣) "نهر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٠٣ب.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق - جنس آخر في ألفاظ الطلاق ٩٣ق/أ.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٠٤/٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٢٣/٣.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٠٤/٣.

وَأَنْتِ طَالِقٌ (١) وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا صَرَّحُوا بِهِ.....

[١٣٤٨١] (قوله: وَأَنْتِ طَالِقٌ) قَدْ قُلْنَا (٢) فِي بَابِ الصَّرِيحِ عَنِ "الذَّخِيرَةِ" تَعْلِيلُهُ: ((بَأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ يُفْهَمُ مِنْهَا مَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ صَرِيحِ الْكَلَامِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ كَذَلِكَ، فَصَارَتْ كَالْكُنَايَةِ فِي الْإِفْتِقَارِ إِلَى النَّيَّةِ)).

[١٣٤٨٢] (قوله: وَغَيْرِ ذَلِكَ إلخ) مثل: الطَّلَاقُ عَلَيْكَ، وَهَبْتُكَ طَلَاقَكَ، بِعَثْكَ طَلَاقَكَ إِذَا قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ، خُذِي طَلَاقَكَ، أَقْرَضْتُكَ طَلَاقَكَ، قَدْ شَاءَ اللَّهُ طَلَاقَكَ، أَوْ قَضَاهُ، أَوْ شِئْتَ، فَفِي الْكَلِّ يَقَعُ بِالنِّيَّةِ رَجْعِيٌّ كَمَا فِي "الْفَتْحِ" (٣)، زَادَ فِي "الْبَحْرِ" (٤): ((الطَّلَاقُ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، أَنْتِ طَالِقٌ بِحَذْفِ الْآخِرِ، لَسْتُ لِي بِأَمْرَاءَ، وَمَا أَنَا لَكَ بِزَوْجٍ، أَعْرَلْتُكَ طَلَاقَكَ، وَيَصِيرُ الْأَمْرُ يَبْدِيهَا عَلَى مَا فِي "الْحَيْطِ") اهـ.

وَمِثْلُهُ: طَلَّقَكَ اللَّهُ، وَهُوَ الْحَقُّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: لَا تُشَرِّطُ لَهُ النَّيَّةَ كَمَا قَدَّمَهُ (٥) "الشَّارِحُ" فِي بَابِ الصَّرِيحِ، لَكِنْ قَدْ قُلْنَا (٦) هُنَاكَ تَصْحِيحٌ عَدِمَ اشْتِرَاطُ النَّيَّةِ فِي: خُذِي طَلَاقَكَ، فَهُوَ مِنَ الصَّرِيحِ، وَأَمَّا مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ مِنَ الصَّرِيحِ أَيْضًا فِي الْأَصَحِّ: أَعْرَلْتُكَ طَلَاقَكَ، وَوَهَبْتُ لَكَ، وَشِئْتَ طَلَاقَكَ فَقَدْ قُلْنَا (٧) تَصْحِيحٌ خِلَافَهُ هُنَاكَ، فَافْهَمْ.

وَقَدْ قُلْنَا (٨) "الشَّارِحُ" هُنَاكَ: ((أَنْ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ بِالْكَسْرِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى النَّيَّةِ، وَإِلَّا تَوَقَّفَ))، وَقَدْ قُلْنَا (٩) الْكَلَامَ عَلَيْهِ ثَمَّةً، وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ" (١٠) هُنَاكَ: ((لَوْ قَالَ: أَنْتِ بَثَلَاثٍ وَقَعَتْ ثَلَاثٌ

(١) فِي "ب" : ((ط ل ق)).

(٢) الْمَقُولَةُ [١٣٠٦٥] قَوْلُهُ: ((أَوْ ط ل ق)).

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ ٣/٤٠٠.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْكُنَايَاتِ فِي الطَّلَاقِ ٣/٣٢٣.

(٥) ص ١٧٦ - "دَرْ".

(٦) الْمَقُولَةُ [١٣٠٦٣] قَوْلُهُ: ((وَمَا يَمْنَعُهَا مِنَ الصَّرِيحِ)).

(٧) الْمَقُولَةُ [١٣١٠٩] قَوْلُهُ: ((وَوَيْ "النَّهْرُ" عَنْ "التَّصْحِيحِ" إلخ)).

(٨) ص ١٧٨ - "دَرْ".

(٩) الْمَقُولَةُ [١٣١٠٧] قَوْلُهُ: ((وَأَنْتِ طَالِقٌ بِالْكَسْرِ)).

(١٠) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ ٣/٣٥٤.

(خلا اختاري) فإنَّ نِيَّةَ الثَّلَاثِ لا تصحُّ فيه أيضاً، ولا تقعُ به^(١)، ولا بد: أمركُ بيدك ما لم تُطَلِّقِ المرأةَ نفسها كما يأتي (البائنُ إنَّ نَوَاهَا أو الثنتين).....

إنَّ نَوَى؛ لَأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ لَفْظُهُ، ولو قال: لم أَنُوْ لا يُصَدَّقُ إذا كان في حالِ مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْتَجِلُ الرَّدُّ، وَإِلَّا صُدِّقَ)).

[١٣٤٨٣] (قوله: خلا اختاري) استثناء من قوله: ((وبياقها)) بالنظرِ إلى قوله الآتي: ((وثلاثُ إنَّ نَوَاهُ))، ولو أخره بعده - بأن يقول: وثلاثُ إنَّ نَوَاهُ إِلَّا في اختاري - لكان [٣/٢٣٦] أولى، "ط"^(٢).

[١٣٤٨٤] (قوله: لا تصحُّ فيه أيضاً) أي: كما لا تصحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ في الألفاظِ الثلاثةِ السابقة، "ط"^(٣).

[١٣٤٨٥] (قوله: ما لم تُطَلِّقِ المرأةَ نفسها) أي: مع نِيَّةِ الرِّجَالِ الطَّلَاقِ أو دلالةِ الحال؛ لأنَّ ذلك كنايةٌ تفويض لا كنايةٌ إيقاعٍ كما يأتي^(٤) في البابِ الآتي.

[١٣٤٨٦] (قوله: البائنُ) بالرَّفْعِ فاعلُ ((يقعُ)) في قوله: ((ويقعُ بياقها)).

[١٣٤٨٧] (قوله: إنَّ نَوَاهَا) أي: نَوَى الواحدة، وليس الضَّميرُ للبائن، وأنشئه لكونه بمعنى الطَّلَاقِ؛ لأنَّ وقوعَ البائنِ لا يتوقَّفُ على نِيَّتِهِ، وقوله: ((أو الثنتين)) عطفٌ على الهاء.

وحاصله: أنه إذا نَوَى الواحدة أو الثنتين لا تقعُ إِلَّا واحدة، حتَّى لو طَلَّقَ الحُرَّةَ واحدةً ثمَّ أبانها ونوى ثنتين كانت واحدة، ولو نَوَى الثَّلَاثَ وَقَعَ لحصولِ البيِّنَةِ في حقِّها بالثنتين وبالواحدة السابقة، "بحر"^(٥) عن "المحيط". وتقدَّم^(٦) في باب الصَّرِيحِ أنَّ ما في "الجوهرة" سهوٌ، وقدَّمنا الكلامَ عليه.

(١) ((٤)) ساقطة من "ط".

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٥/٢.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٥/٢.

(٤) المقولة [١٣٧٣٧] قوله: ((ولا كناية)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٢٤.

(٦) المقولة [١٣٠٩٣] قوله: ((لكن حزم في "البحر" أنه سهو)).

لِما تَقَرَّرَ أَنَّ الطَّلَاقَ مُصَدَّرٌ لَا يَحْتَمِلُ مُحَضَّ العَدَدِ (وثلثاً إن نَوَاهُ) للوحدة الجنسية، ولذا صَحَّ في الأُمَّة نِيَّةُ التَّنْتِنِ.
 (قال: اعتدِّي ثلاثاً ونَوَى بالأوَّلِ طلاقاً وبالباقِي حيضاً صَدُقَ) قضاءً لِنِيَّتِهِ حَقِيقَةً كَلَامِيَّةً (وإن لم يَنْوِ به) أي: بالباقِي (شيئاً فثلاثٌ) لدلالة الحالِ بِنِيَّةِ الأوَّلِ،.....

[١٣٤٨٨] (قوله: لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الطَّلَاقَ مُصَدَّرٌ) فِيهِ أَنَّ أَلْفَاظَ الْكُنَايَاتِ سِوَى الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ غَيْرُ مُتَضَمِّنَةٍ لِلْفَظِّ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهَا كُنَايَةٌ عَمَّا هُوَ أَعْمُ مِنْهُ وَمِنْ حَكِيمِهِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ يَرُدَّ بِهَا الطَّلَاقُ أَصْلًا بَلِ الْبَيْنُونَةُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(١) أَوَّلَ الْبَابِ، وَالْأَمْرُ لَكَانِ الْوَاقِعُ بِهَا رَجْعِيًّا كَالْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ وَالْأَلْفَاظِ الْمَصْرُوحِ فِيهَا بِذِكْرِهِ، فَالْمُنَاسِبُ التَّعْبِيرُ بِالْبَيْنُونَةِ، فَإِنَّهَا مُصَدَّرٌ، وَالْمُصَدَّرُ مِنْ أَلْفَاظِ الْوُحْدَانِ لَا يُرَاعَى فِيهَا الْعَدَدُ الْمُحَضُّ بَلِ التَّوْحِيدُ، وَهُوَ بِالْفَرْدِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ أَوْ الْجِنْسِيَّةِ، وَالْمُتَشَبِّهِ بِمَعْرَلٍ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ عَدَدٌ مُحَضٌّ، ثُمَّ رَأَيْتُ صَاحِبَ "الْجَوْهَرَةِ"^(٢) عَبَّرَ بِالْبَيْنُونَةِ كَمَا قُلْنَا بِدَلِّ الطَّلَاقِ.
 وَمِمَّا قَرَّرْنَاهُ عِلْمٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمُصَدَّرِ نَفْسَ أَلْفَاظِ الْكُنَايَةِ حَتَّى يُعْتَزَّضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ نَحْوَ: سَرَحْتُكَ، فَارَقْتُكَ، حَلَيْتُ، بَرَيْتُ لَا مُصَدَّرَ فِيهَا، فَافْهَمِ.

[١٣٤٨٩] (قوله: وَلِذَا صَحَّ فِي الْأُمَّةِ إِنْجَ) لِأَنَّ التَّنْتِنِ فِي حَقِّهَا كُلِّ الْجِنْسِ كَالثَّلَاثِ لِلْحُرَّةِ.

[١٣٤٩٠] (قوله: قَالَ: اعْتَدِّي ثَلَاثًا) أَي: قَالَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

[١٣٤٩١] (قوله: وَبِالباقِي حَيْضًا) هَذَا إِذَا كَانَ الْخُطَابُ مَعَ مَنْ هِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ، فَلَوْ كَانَتْ أَيْسَةً أَوْ صَغِيرَةً فَقَالَ: أَرَدْتُ بِالْأَوَّلِ طَلَاقًا وَبِالباقِي تَرْبُصًا بِالأَشْهُرِ كَانَ حَكْمُهُ كَذَلِكَ، "فَتَح"^(٣).

[١٣٤٩٢] (قوله: لِنِيَّتِهِ حَقِيقَةً كَلَامِيَّةً) وَهُوَ إِزَادَتُهُ أَمْرًا بِالْإِعْتِدَادِ بِالْحَيْضِ بَعْدَ الطَّلَاقِ.

[١٣٤٩٣] (قوله: بِنِيَّةِ الأوَّلِ) أَي: دَلَالَةِ الْحَالِ بِسَبَبِ نِيَّتِهِ الْإِيقَاعَ بِالْأَوَّلِ، قَالَ فِي "فَتَحِ"

(١) المَقُولَةُ [١٣٤٣٢] قَوْلُهُ: ((مَا لَمْ يُوَضَّحْ لَهُ إِنْجَ)).

(٢) "الْجَوْهَرَةُ النَّبَرَةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - ١٠٣/٢ وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ إِيْقَاعِ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ ٤٠٧/٣ - ٤٠٨.

حَتَّى لو نَوَى بِالثَّانِي فَقَطْ فَتَنَتَانِ، أَوْ بِالثَّلَاثِ فَوَاحِدَةٌ، وَلَوْ لَمْ يَنْوِ بِالْكَلِّ لَمْ يَقَعْ، وَأَقْسَامُهَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ذَكَرَهَا "الْكَمَالُ"^(١)، وَيُزَادُ: لَوْ نَوَى بِالْكَلِّ وَاحِدَةً.....

الْقَدِيرُ^(٢): ((فَقَدْ ظَهَرَ مَا ذُكِرَ أَنَّ حَالَةَ مُذَاكَرَةِ الطَّلَاقِ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى السُّؤَالِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا قَدَّمَوهُ مِنْ أَنَّهَا حَالٌ سَوَالِهَا أَوْ سَوَالِ [ب/٢٣٦ ق/٣] أَجَنِي طَلَاقَهَا، بَلْ هِيَ أَعْمُ مِنْهُ وَمِنْ مَجَرَّدِ ابْتِدَاءِ الْإِقَاعِ)).

[١٣٤٩٤] (قَوْلُهُ: حَتَّى) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا فَهِمَ مِنْ اعْتِبَارِ دَلَالَةِ الْحَالِ، "ط"^(٣).

[١٣٤٩٥] (قَوْلُهُ: لَوْ نَوَى بِالثَّانِي فَقَطْ) أَي: نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ وَلَمْ يَنْوِ بغيرِهِ شَيْئاً ((فَتَنَتَانِ))،

أَي: يَقَعُ بِهِ وَاحِدَةٌ، وَكَذَا بِالثَّلَاثِ أُخْرَى وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ لِدَلَالَةِ الْحَالِ بِإِقَاعِ الثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِالْأَوَّلِ شَيْئاً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ بِهِ وَدَلَالَةِ الْحَالِ وَجَدَتْ بَعْدَهُ.

[١٣٤٩٦] (قَوْلُهُ: أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ) حَاصِلُهَا: أَنَّهُ إِذَا أَنْ يَنْوِيَ بِالْكَلِّ طَلَاقاً، أَوْ بِالْأَوَّلِ طَلَاقاً

أَوْ حَيْضاً لَا غَيْرَ، أَوْ بِالْأَوَّلِينَ طَلَاقاً لَا غَيْرَ، أَوْ بِالْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ كَذَلِكَ، أَوْ بِالثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثِ طَلَاقاً^(٤) وَبِالْأَوَّلِ حَيْضاً، فَفِي هَذِهِ السَّعَةِ تَقَعُ الثَّلَاثُ.

أَوْ بِالثَّانِيَةِ طَلَاقاً لَا غَيْرَ، أَوْ بِالْأَوَّلِ طَلَاقاً وَبِالثَّانِيَةِ حَيْضاً لَا غَيْرَ، أَوْ بِالْأَوَّلِ طَلَاقاً وَبِالثَّانِيَةِ

حَيْضاً لَا غَيْرَ، أَوْ بِالْأَوَّلِينَ طَلَاقاً لَا غَيْرَ، أَوْ بِالْأَوَّلِينَ حَيْضاً لَا غَيْرَ، أَوْ بِالْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ حَيْضاً

لَا غَيْرَ، أَوْ بِالْأَوَّلِ^(٥) وَالثَّانِيَةِ طَلَاقاً وَبِالثَّلَاثِ حَيْضاً، أَوْ بِالْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ طَلَاقاً وَبِالثَّانِيَةِ حَيْضاً،

أَوْ بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِيَةِ حَيْضاً وَبِالثَّلَاثِ طَلَاقاً، أَوْ بِالْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ حَيْضاً وَبِالثَّانِيَةِ طَلَاقاً، أَوْ بِالثَّانِيَةِ حَيْضاً

لَا غَيْرَ، فَهَذِهِ إِحْدَى عَشْرَةَ تَقَعُ فِيهَا^(٦) ثَنَتَانِ.

٤٦٧/١

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤/٤٠٧ بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٣/٤٠٨ بتصرف يسير.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ٢/١٣٥.

(٤) ((طَلَاقاً)) ساقطة من "الأصل".

(٥) ((وَالثَّلَاثَةَ حَيْضاً لَا غَيْرَ أَوْ بِالْأَوَّلِ)) ساقطة من "الأصل".

(٦) ((فِيهَا)) لَيْسَتْ فِي "الأصل".

أو بكلٍّ منها حيضاً، أو بالثالثة طلاقاً، أو حيضاً لا غير، أو بالثانية طلاقاً وبالثالثة حيضاً لا غير، أو بالأخرين حيضاً لا غير، أو بالأولى طلاقاً وبالثانية والثالثة حيضاً، وفي هذه الستة تقع واحدة.^(١) والرابعة والعشرون: أن لا ينوي بكلٍّ منها شيئاً، فلا يقع شيء، والأصل أنه إذا نوى الطلاق بواحدة ثبتت مذكرة الطلاق، فإذا نوى بما بعدها الحيض صدق لظهور الأمر بالاعتداد بالحيض عقب الطلاق، ولا يصدق في عدم نية شيء بما بعدها، وإذا لم ينو الطلاق بشيء صح، وكذا كل ما قبل المنوي بها، ونية الحيض بواحدة غير مسبقة بواحدة ينو بها الطلاق يقع بها الطلاق، وتثبت حالة المذاكرة، فيجري فيها الحكم المذكور، بخلاف ما إذا كانت مسبقة بواحدة أُريد بها الطلاق، حيث لا تقع بها الثانية، كذا في "النهر"^(٢) عن "الفتح"^(٣) "ح" (٣).

قلت: ولنبين هذا الأصل في بعض الصور المارة لزيادة التوضيح، فإذا نوى بالأولى حيضاً لا غير وقع الثلاث؛ لأنه لما نوى بالأولى الحيض وقعت طلاقاً؛ لأنها غير مسبقة بإيقاع، ولما نوى بالثانية والثالثة الحيض [٢/٢٣٧ ق ٣] أيضاً صححت نيته لوقوع الأولى

(قوله: وإذا لم ينو الطلاق بشيء صح إلخ) أي: فلا يقع عليه شيء، لكن هذا ظاهر إذا كان الحال حال رضا فقط؛ إذ حال المذاكرة أو الغضب لا يتوقف ما هو متمحض للجواب على النية، ومنه: اعتدّي كما تقدم، ولا يظهر الوقوع إذا نوى الحيض بواحدة غير مسبقة بواحدة ينوي بها الطلاق، إلا إذا كانت الحال حال مذاكرة أو غضب؛ إذ في حال الرضا تنوقف الأقسام كلها على النية، تأمل، ثم ظهر أن وجه الوقوع الاقتضاء، ولذا قال في "العناية": ((وبناء هذه الوجوه على الاقتضاء وعلى حال مذاكرة الطلاق وعلى أن النية تبطل مذكرة الطلاق)) اهـ.

(قوله: ولما نوى بالثانية والثالثة الحيض إلخ) لا يُناسب ذكر هذه العبارة هنا؛ إذ موضوع المسألة التي ذكرها نية الحيض بالأولى لا غير.

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكتابات ٢١٥/١.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٧/٣.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الكتابات ١٨٤/١ - ب.

فواحدة ديانة وثلاث قضاء، ولو قال: أنت طالق اعتدي، أو عطفه بالواو أو الفاء فإن نوى واحدة فواحدة أو ثنتين وقعتا، وإن لم ينو ففي الواو ثنتان، وفي الفاء....

قبلهما^(١)، وإذا نوى بالأولى طلاقاً وبالثانية حيضاً لا غير يقع ثنتان؛ لأن نية الحيض بالثانية صحيحة لسبقها بإيقاع الأولى، ولما لم ينو بالثالثة شيئاً وقع بها أخرى لبوت المذاكرة بوقوع الأولى، وإذا نوى بالكل حيضاً تقع واحدة، وهي الأولى؛ لعدم سبقها بإيقاع، وصحت نية بالثانية والثالثة الحيض لسبق الإيقاع بواحدة قبلهما، وعلى هذا القياس.

[١٣٤٩٧] (قوله: فواحدة ديانة) لاحتمال قصده التأكيد ك: أنت طالق طالق، "فتح"^(٢).

[١٣٤٩٨] (قوله: وثلاث قضاء) لأنه يكون نواياً بكل لفظ ثلث تطليقة، وهو مما لا يتجزئ، فيتكامل فيقع الثلاث، "بحر"^(٣) عن "المحيط". قال في "الفتح"^(٤): ((والتأكيد خلاف الظاهر، وعلمت أن المرأة كالقاضي لا يحل لها أن تمكنه إذا علمت منه ما ظهره خلاف مدعاه)) اهـ. وفي "البحر"^(٥) عن "المحيط": ((لو قال: عنت تطليقة تعدت بها ثلاث حيض يصدق؛ لأنه محتمل، والظاهر لا يكذب)) اهـ.

قلت: ومثله في "كافي الحاكم الشهيد".

[١٣٤٩٩] (قوله: فإن نوى واحدة) أي: بأن نوى ب: اعتدي في الصور الثلاث الأمر بالعدية بالحيض دون الطلاق، فيصدق لظهور الأمر فيه عقب الطلاق كما مر^(٦).

[١٣٥٠٠] (قوله: وقعتا) وتكونان رجعتين؛ لأن: اعتدي لا يقع به البائن كما علمت.

[١٣٥٠١] (قوله: ففي الواو ثنتان) وكذا في صورة عدم العطف أصلاً؛ لأنه في الصورتين

(١) في "الأصل" و"٦": ((قبلها)).

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٨/٣ بتصرف يسير.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٢٩/٣.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٧/٣ بتصرف يسير.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٢٩/٣.

(٦) المقولة [١٣٤٩٦] قوله: ((أربعة وعشرون)).

قيل: واحدة، وقيل: ثنتان.

(طَلَّقَهَا وَاحِدَةً) بعد الدُّخُولِ (فَجَعَلَهَا ثَلَاثًا صَحَّ، كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا فَجَعَلَهُ) قَبْلَ الرَّجْعَةِ (بِاثْنًا) أَوْ ثَلَاثًا، وَكَذَا لَوْ قَالَ فِي الْعِدَّةِ: أَلَزِمْتُ امْرَأَتِي ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ، أَوْ أَلَزِمْتُهَا بِتَطْلِيقَتَيْنِ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ.....

يَكُونُ امْرَأً مُسْتَأْنَفًا وَكَلَامًا مُبْتَدَأً، وَهُوَ فِي حَالِ مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ، فَيُحْمَلُ عَلَى الطَّلَاقِ، "بِحَرِّ" (١)

عن "المحيط".

[١٣٥٠٢] (قَوْلُهُ: قِيلَ: وَاحِدَةً) حَزَمَ بِهِ فِي "المحيط" عَلَى أَنَّهُ الْمَذْهَبُ مُعَلَّلًا: ((بِأَنَّ الْفَاءَ لِلْوَصْلِ))، أَي: فَتَفِيدُ حَمْلَ الْأَمْرِ عَلَى الْإِعْتِدَادِ بِالْخِيضِ.

[١٣٥٠٣] (قَوْلُهُ: وَقِيلَ: ثَنَانٌ) مَشَى عَلَيْهِ فِي "الْحَاثِيَةِ" (٢)، وَوَجْهُهُ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَى الطَّلَاقِ لِلْمُذَاكِرَةِ.

قُلْتُ: وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ، تَأَمَّلْ.

[١٣٥٠٤] (قَوْلُهُ: طَلَّقَهَا وَاحِدَةً) الْخِ عِبَارَةٌ "الذَّخِيرَةُ" وَغَيْرُهَا: ((طَلَّقَهَا رَجْعِيَّةً ثُمَّ قَالَ فِي الْعِدَّةِ: جَعَلْتُ هَذِهِ التَّطْلِيقَةَ بَائِنَةً أَوْ ثَلَاثًا صَحَّ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"))، وَهِيَ أَخْصَرُ مِنْ عِبَارَةِ "المَصْنَفِ" وَأَظْهَرُ. وَقَيَّدَ بِقَوْلِهِ: ((فِي الْعِدَّةِ)) لِأَنَّهُ بَعْدَهَا تَصِيرُ الْمَرْأَةُ أَجْنَبِيَّةً، فَلَا يُمْكِنُ جَعْلُ طَلَاقِهَا ثَلَاثًا أَوْ بَائِنًا، وَلِذَا قَيَّدَ "الشَّارْحُ" بِقَوْلِهِ: ((بَعْدَ الدُّخُولِ))؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَبْلَهُ لَا يُمْكِنُ جَعْلُهَا ثَلَاثًا لَكُونَهَا بَائِنَةً قَبْلَ الْجُعْلِ لَا إِلَى عِدَّةٍ، وَبِقَوْلِهِ: ((قَبْلَ الرَّجْعَةِ)) لِأَنَّهُ بَعْدَهَا يَطْلُ عَمَلُ الطَّلَاقِ، [٣/٢٣٧ق/٤] فَيَتَعَرَّضُ جَعْلُهَا بَائِنَةً أَوْ ثَلَاثًا أَيْضًا، وَإِذَا جَعَلَهَا بَائِنَةً فِي الْعِدَّةِ فَالْعِدَّةُ مِنْ يَوْمِ إِيقَاعِ الرَّجْعِيِّ كَمَا ذَكَرَهُ فِي "الْبِرَازِيَّةِ" (٣)، أَي: لَا مِنْ يَوْمِ الْجُعْلِ، وَقَدْ مَنَّا (٤) فِي أَوَّلِ بَابِ الصَّرِيحِ عَنْ "الْبِدَائِعِ": ((أَنَّ مَعْنَى جَعْلِ الْوَاحِدَةِ ثَلَاثًا أَنَّهُ أَخْلَقَ بِهَا اثْنَتَيْنِ، لَا أَنَّهُ جَعَلَ الْوَاحِدَةَ ثَلَاثًا)).

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٢٩.

(٢) "الحاشية": كتاب الطلاق - فصل: في الكنايات والمذلولات ١/٤٧٠ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الأول: في صريح الطلاق ٤/١٨٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) المقولة [١٣٠٧٣] قوله: ((وإن نوى خلافتها)).

مطلبٌ فيما لو طَلَّقَهَا وقال: ثلاثاً بعدما سكَّت^(١)

(تنبيه)

ذَكَرَ الطَّلَاقُ بلا عددٍ، فقليل له بعدما سكَّت: كم؟ فقال: ثلاثاً وَقَعَ ثلاثٌ عندهما خلافاً لـ "حميدٍ"، ولو لم يُسألْ وقال بعدما سكَّت: ثلاثاً إِنْ كَانَ سَكُوتُهُ لَانْقِطَاعِ النَّفْسِ تَطْلُقُ ثلاثاً؛ لأنَّه مُضْطَرٌّ لَهُ، فلا يُعَدُّ فاصلاً، وإلا فواحدةٌ كما في "البرازية"^(٢)، وفي "الجوهرة"^(٣): ((قال: أنتِ طالقٌ، فقليل له بعدما سكَّت: كم؟ فقال: ثلاثٌ فعنده ثلاثٌ^(٤)))، وفي "الحانية"^(٥): ((ويَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا قَوْلَ "أبي حنيفة"، فَإِنَّ عِنْدَهُ إِذَا طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ: جَعَلْتُهَا ثلاثاً تصيرُ ثلاثاً)) اهـ. ومن هنا يُعْلَمُ حُكْمُ مَا لَوْ قِيلَ لِلْمُطَلَّقِ: قُلْ بِالثَّلَاثِ، فقال: بالثلاثِ أَنَّهُ يَقَعُ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْجَعْلَ فِيهِ أَظْهَرَ، وفي "البرازية"^(٦): ((قال لها: أنتِ طالقٌ واحدةً، فقالت: هزار، فقال: هزار فعلى ما نَوَى، وإلا فلا شيء)) اهـ. وهزار بالفارسية: أَلْفٌ.

(قوله: ويَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا قَوْلُ "أبي حنيفة" إلخ) يُبَيِّنُ هَذَا الاحْتِمَالَ جَعْلُ "أبي يُوسُفَ" مَعَ "الإمام"، وَالظَّاهِرُ أَنَّ وَجْهَ الْوُقُوعِ عَلَى قَوْلِهِمَا أَنَّ السُّؤَالَ يَتَضَمَّنُ الطَّلَاقَ، كَأَنَّهُ قَالَ: كَمْ طَلَّقْتُ؟ وَالْجَوَابُ: يَتَضَمَّنُ مَا فِي السُّؤَالِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: طَلَّقْتُ ثلاثاً، وَيُظْهِرُ مِنْ عِبَارَةِ "البرازية" الثَّانِيَةِ أَنَّ حَلَّ عَدَمِ الْوُقُوعِ بَعْدَ السُّكُوتِ إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِلْحَاقَ، وَإِلَّا فَيَقَعُ الْعَدَدُ وَيَلْتَحِقُ بِالصِّغَةِ، وَإِلَّا فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَسْأَلَةِ "البرازية" هَذِهِ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ السُّكُوتِ؟

(١) هذا المطلب في "الأصل" دون باقي النسخ.

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ١٨١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق - ١٠٧/٢.

(٤) عبارة "الجوهرة": ((فقال: ثلاث، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف يقع ثلاث)).

(٥) "الحانية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق وما يقع به واحدة أو أكثر ٤٦٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ١٨١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

فهو كما قال، ولو قال: إن طَلَّقْتُكَ فهي بائنٌ أو ثلاثٌ، ثُمَّ طَلَّقَهَا يَقَعُ رَجْعِيًّا؛ لأنَّ الوصف لا يَسْبِقُ الموصوفَ كما مرَّ^(١)، فتَذَكَّرْ.

(الصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ).....

ولا يخالفُ هذا ما فهمناه؛ لأنها لم تأمره أن يجعله ألفاً، وإنما تعرَّضَتْ تعريضاً مُحْتَمَلاً، وفيما نحن فيه أمرٌ بأن يُصَيِّرَهُ ثلاثاً فأجاب، والجوابُ يتضمنُ ما في السؤالِ، كذا بخطَّ شيخ مشايخنا "السَّائِحَانِي".

قلت: والذي يظهرُ أنَّ قولها له: قُلْ بالثلاثِ أمرٌ يلحقُ العددِ بأوَّلِ كلامِهِ، فلا يُلْحَقُ، كما لو تكلمَ به بعدَ سكوتِهِ بلا طلبٍ، نعم لو قال لها: أَنْتِ طالقٌ، فقالت: طَلَّقْنِي بالثلاث، فقال: بالثلاث فإنه لا شبهة في كونه جعلاً وإنشاءً؛ لأنَّه جوابٌ للطلبِ، والله أعلم.

[١٣٥٠٥] (قوله: فهو كما قال) أي: فهي ثلاثٌ في الأوَّلِ وثتان في الثاني كما في "الحاشية"^(٢) و"البرازية"^(٣)، وعليه فيكونُ قد ألحِقَ بالطلقةِ الأوَّلِ طلقتين في الأوَّلِ وطلقةً في الثاني.

٤٦٨/٢

[١٣٥٠٦] (قوله: كما مرَّ) أي: قبيلَ طلاقٍ غيرِ المدخولِ بها، "ح"^(٤). وقوله: ((فتَذَكَّرْ))

أشارَ به إلى البحثِ السَّابِقِ هناك مع صاحب "البحر" في مسألةِ التَّعَالِيْقِ، وقد علمتَ ما فيه.

مطلب: الصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ والباينَ

[١٣٥٠٧] (قوله: الصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ) كما لو قال لها: أَنْتِ طالقٌ، ثُمَّ قال: أَنْتِ طالقٌ، أو طَلَّقَهَا على مالٍ وَقَعَ الثاني، "بحر"^(٥). فلا فَرْقٌ في الصَّرِيحِ الثاني بين كونِ الواقعِ به رجعيًّا أو بائناً.

(١) ص ٢٥٠-٢٥١ - "در".

(٢) "الحاشية": كتاب الطلاق - الفصل الأول: في صريح الطلاق وما يقع به واحدة أو أكثر ٤٥٨/١ - ٤٥٩ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ١٨٣/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٤/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٣٠.

(و) يَلْحَقُ (البائن) بشرط العِدَّة (والبائن يَلْحَقُ الصَّرِيحَ) الصَّرِيحُ: ما لا يَحْتَاجُ إلى نِيَّةٍ..

[١٣٥٠٨] (قوله: وَيَلْحَقُ البائن) كما لو قال لها: أَنْتِ بَائِنٌ أَوْ خَالَعُهَا عَلَى مَالٍ، ثُمَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ هَذِهِ طَالِقٌ، "بحر" ^(١) عن "البزازیة" ^(٢)، ثُمَّ قَالَ ^(٣): ((وَإِذَا لَحِقَ الصَّرِيحُ البائنَ كَانَ [٢٣٨ق/٣] بَائِنًا؛ لِأَنَّ البَيْنُونَ السَّابِقَةَ عَلَيْهِ تَمَنَعُ الرَّجْعَةِ كَمَا فِي "الخلاصة" ^(٤)))، وَقَالَ ^(٥) أَيْضًا: ((فَيَدْنَا الصَّرِيحَ اللَّاحِقَ للبائن بِكَوْنِهِ خَالَعُهَا بِهِ وَأَشَارَ إِلَيْهَا لِلَاِحْتَازِ عَمَّا إِذَا قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ لَهُ طَالِقٌ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَى الْمُخْتَلَعَةِ (إِلخ))، وَسِذْكَرُهُ ^(٦) "الشَّارِح" فِي قَوْلِهِ: ((وَيُسْتَنَى مَا فِي "البزازیة" (إِلخ))، وَيَأْتِي ^(٧) الْكَلَامُ فِيهِ.

[١٣٥٠٩] (قوله: بشرط العِدَّة) هَذَا الشَّرْطُ لَا بَدْلَ مِنْهُ فِي جَمِيعِ صُورِ اللَّحَاقِ، فَالْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْهَا. اهـ "ح" ^(٨).

[١٣٥١٠] (قوله: الصَّرِيحُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ) ^(٩) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ: ((عَلَى الْمَشْهُورِ)) كَانَ الْوَاجِبُ ذِكْرُهُ قَبْلَ قَوْلِهِ: ((وَالْبَائِنُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ))؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى، أَعْنِي: قَوْلُهُ: ((الصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ وَالْبَائِنُ))، وَلِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّرِيحِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ خُصُوصُ الرَّجْعِيِّ كَمَا تَعْرِفُهُ قَرِيبًا ^(١٠)، يَعْنِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّرِيحِ هُنَا حَقِيقَتُهُ لَا نَوْعٌ خَاصٌّ مِنْهُ - وَهُوَ مَا وَقَعَ بِهِ الرَّجْعِيُّ فَقَطْ - بَلِ الْأَعْمُ، وَأَمَّا الْكُنَايَاتُ الرَّوَاجِعُ كَ: اعْتَدَيْ، وَاسْتَبْرَيْ رَجِمْتُ، وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ وَمَا لُحِقَ بِهَا

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٣٠.

(٢) "البزازیة": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق ٤/١٧٤ يتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٣١.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في الخلع - الجنس السادس في بدل الخلع ق ١٠٣/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٣٠.

(٦) ص ٣٥٠ - "در".

(٧) المقولة [١٣٥٤٢] قوله: ((ويستثنى إلخ)).

(٨) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٤/ب يتصرف.

(٩) (قوله: الصريح ما لا يحتاج إلى نية) ساقط من "الأصل".

(١٠) المقولة [١٣٥١٧] قوله: ((لا يلحق البائن البائن)).

بائناً كان الواقع به أو رجعيًا، "فتح" (١).....

فإنها وإن كانت تَلَحُّقُ البائنَ في ظاهر الرواية بشرطِ النِّيةِ لكنها لَمَّا وَقَعَ بها الرَّجْعِيُّ كَانَتْ في معنى الصَّرِيحِ كما في "البدائع" (٢)، أي: فهي مُلْحَقَةٌ بالصَّرِيحِ في حَكَمِ اللَّحَاقِ للبائنِ، أَفَادَهُ في "البحر" (٣). وقال في "المنع" (٤): ((إِنَّ صَحَّةَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ بِالْإِضْمَارِ، فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: أَنْتَ وَاحِدَةٌ: أَنْتَ طَالِقٌ طَلْقَةً وَاحِدَةً، فَيَصِيرُ الْحُكْمُ لِلصَّرِيحِ، لَكِنْ لَا بَدَأَ مِنَ النِّيةِ لِيُثَبَّتَ هَذَا الْمُضْمَرُّ)) اهـ.

فَأَفَادَ وَجْهَ كَوْنِهَا فِي حَكَمِ الصَّرِيحِ وَهُوَ كَوْنُهُ مُضْمَرًا فِيهَا، وَأَنَّ الْإِقْيَاعَ إِنَّمَا هُوَ بِهِ لَا بِهَا نَفْسِهَا، لَكِنْ كِبُوتُهُ مُضْمَرًا تَوَقَّفَ عَلَى النِّيةِ، وَبَعْدَ بُتُوتِهِ بِالنِّيةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ، قَالَ "ح" (٥): ((وَلَا يَرِدُ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ مِنْ عَدَمِ تَوَقُّفِهِ عَلَى النِّيةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنُ وَلَا يَلْحَقُهُ الْبَائِنُ لِكَوْنِهِ بَائِنًا؛ لِمَا أَنَّ عَدَمَ تَوَقُّفِهِ عَلَى النِّيةِ أَمْرٌ عَرَضَ لَهُ لَا بِحَسَبِ أَصْلٍ وَضَعِهِ)) اهـ.

[١٣٥١١] (قَوْلُهُ: بَائِنًا كَانَ الْوَاقِعُ بِهِ أَوْ رَجْعِيًّا) يُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ (٦) فِي أَوَّلِ فَصْلِ الصَّرِيحِ عَنْ "البدائع": ((مَنْ أَنَّ الصَّرِيحَ نَوْعَانِ: صَرِيحٌ رَجْعِيٌّ، وَصَرِيحٌ بَائِنٌ))، وَحَيْثُذُ فَيَدْخُلُ فِيهِ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَالطَّلَاقُ عَلَى مَالٍ، وَكَذَا مَا مَرَّ (٧) قَبْلَ فَصْلِ طَلَاغٍ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا مِنْ أَلْفَافِ الصَّرِيحِ الْوَاقِعِ بِهَا الْبَائِنُ مِثْلُ: أَنْتَ طَالِقٌ بَائِنٌ، أَوْ أَلْتَبَّةٌ، أَوْ أَفْحَشُ الطَّلَاقِ، أَوْ طَلَاغُ الشَّيْطَانِ، أَوْ طَلْقَةً طَوِيلَةً، أَوْ عَرِيضَةً إلخ، فَهَذَا كُلُّهُ صَرِيحٌ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيةِ، وَيَقَعُ بِهِ الْبَائِنُ، وَيَلْحَقُ الصَّرِيحَ وَالْبَائِنُ. قَالَ فِي "الخلاصة" (٨): ((وَالصَّرِيحُ يَلْحَقُ الْبَائِنَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ [ب/٢٣٨ق/٣] رَجْعِيًّا. هَذَا:

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل المدخول ٤٠٩/٣ - بتصرف.

(٢) "البدائع": كتاب الطلاق - شرائط ركن الطلاق - فصل: وأما الذي يرجع إلى المرأة ١٣٥/٣.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٣٠/٣.

(٤) "المنع": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الكنايات ١/١٤١ق/ب.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٤/ب.

(٦) المقولة [١٣٠٧٢] قوله: ((رجعية)).

(٧) ص ٢٤١ - وما بعدها "در".

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق - جنس آخر في البائن والرجعي ق ٩٥/١

معزياً إلى "الزيادات".

فَمِنْهُ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ فَيَلْحَقُهَا،.....

وفي "المُتْصَوِّرِيَّ شرح المُسَوْدِيَّ" للرَّاسِخِ المُحَقِّقِ "أَبِي مَنْصُورِ السَّجِسْتَانِيَّ": "المُتَخَلِّعَةُ يَلْحَقُهَا صَرِيحُ الطَّلَاقِ إِذَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَالْكَنَاءَةُ أَيْضاً تَلْحَقُهَا إِذَا كَانَتْ فِي حَكْمِ الصَّرِيحِ كَذَلِكَ: اعْتَدَى الْخَلْعَ، ثُمَّ قَالَ: وَالْكَنَائَاتُ وَالْبَوَائِنُ لَا تَلْحَقُهَا، أَيْ: الْمُتَخَلِّعَةُ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيّاً يَلْحَقُهَا الْكَنَائَاتُ؛ لِأَنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ بَاقٍ. قَالَ فِي "عَقْدِ الْفَرَائِدِ"^(١): وَهَذَا مُؤَيَّدٌ لِمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٢)، وَمَعْنَى الْعَطْفِ فِي قَوْلِ "الْمُتْصَوِّرِيَّ": وَالْبَوَائِنُ: مَا أَوْقَعَ مِنَ الْبَوَائِنِ لَا بِلَفْظِ الْكَنَاءَةِ، فَإِنَّهُ يَلْعُو ذِكْرُ الْبَائِنِ كَمَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ)) اهـ. وَنَقَلَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٣) وَأَقْرَأَهُ.

أَقُولُ: وَالصَّوَابُ أَنَّ الْوَائِيَّ فِي ((وَالْبَوَائِنُ)) زَائِدَةٌ مِنَ النَّاسِخِ، وَأَنْ مَرَادَ "الْمُتْصَوِّرِيَّ" الْكَنَائَاتُ الْبَوَائِنُ الْمَقَابِلَةُ لِلْكَنَائَاتِ الرَّجْعِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا قَبْلَهُ؛ لِمَا عَلِمْتُهُ مِنْ أَنَّ الْبَوَائِنَ بَغَيْرِ لَفْظِ الْكَنَاءَةِ مِنَ الصَّرِيحِ الَّذِي يَلْحَقُ الْبَائِنَ، وَإِلَّا صَارَ مُنَافِياً لِكَلَامِ "الْفَتْحِ"^(٤) لَا مُؤَيِّداً لَهُ، فَتَدَبَّرْ.

[١٣٥١٢] (قَوْلُهُ: فَمِنْهُ الْخَلْعُ) أَيْ: إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ: ((الصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ وَالْبَائِنَ)) الْمُرَادُ بِالصَّرِيحِ فِيهِ مَا ذُكِرَ ظَهَرَ أَنَّ مِنْهُ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ، فَيَلْحَقُهَا، أَيْ: يَلْحَقُ الصَّرِيحَ وَالْبَائِنَ، فَإِذَا أَبَانَ امْرَأَتُهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثاً فِي الْعِدَّةِ وَقَعَ، وَهِيَ وَاقِعَةٌ حَلْبٌ^(٥). قَالَ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٦): ((الْحَقُّ أَنَّهُ يَلْحَقُهَا؛ لِمَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَّ الصَّرِيحَ وَإِنْ كَانَ بَائِناً يَلْحَقُ الْبَائِنَ، وَمِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَائِنِ الَّذِي لَا يَلْحَقُ هُوَ مَا كَانَ كَنَاءَةً)) اهـ.

وَتَبِعَهُ تَلْمِيذُهُ "ابْنُ الشُّحْنَةِ" فِي "عَقْدِ الْفَرَائِدِ"^(٧)، وَكَذَا صَاحِبُ "الْبَحْرِ"^(٨) وَ"النَّهْرِ"^(٩)

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الطلاق ق ٩٥/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٩/٣.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٥/ب.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٩/٣.

(٥) ذكرها ابن الحنبل في "الفتح": ٤٠٩/٣، وهي: ((أَنَّ رَجُلًا أَبَانَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي الْعِدَّةِ))، فَوَقَعَ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٩/٣.

(٧) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الطلاق ق ٩٥/أ.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٣٠/٣.

(٩) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٥/ب.

وكذا الطلاق على مالٍ، فيلحق الرجعي ويحب المال، والبائن^(١) ولا يلزم المال كما في "الخلاصة"^(٢)،

و"المنح"^(٣) و"المقدسي"^(٤) و"الشربلالي"^(٥) وغيرهم، وهو صريح ما نقلناه^(٦) آنفاً عن "الخلاصة"، وأيده صاحب "الدُرر والغرر" كما نذكره^(٧) قريباً خلافاً لمن رجح عدم وقوع الثلاث، فإنه خلاف المشهور كما يأتي.

[١٣٥١٣] قوله: وكذا الطلاق على مالٍ أي: أنه أيضاً من الصريح وإن كان الواقع به باتناً.

[١٣٥١٤] قوله: والبائن: بالنصب معطوف على قوله: ((الرجعي)).

[١٣٥١٥] قوله: ولا يلزم المالٍ أي: إذا أبانها ثم طلقها في العدة على مال وقع الثاني أيضاً،

ولا يلزمها المال؛ لأن إعطاءه لتحصيل الخلاص المنجز، وأنه حاصل كما في "البحر"^(٨) عن

"البرازية"^(٩)، أي: بخلاف ما قبله، فإنه إذا طلقها رجعيًا توقف الخلاص على انقضاء العدة، فإذا^(١٠)

طلقها بعده مال في العدة لزم المال؛ لأنها بانت منه في الحال. قال في "البحر"^(١١): ((ثم أعلم أنَّ

المال وإن لم يلزم - أي: في مسألتنا - فلا بد في الوقوع من قبولها؛ لأن قوله: [٣/٢٣٩] أنت طالق

على ألفٍ تعليق طلاقها بالقبول، فلا يقع بلا وجود الشرط كما في "البرازية"^(١٢))).

(١) عبارة "ب": ((والبائن يقع)).

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في الخلع - الجنس السادس في بدل الخلع ق ١٠٣/ب.

(٣) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الكنايات ١/ق ١٤١/ب - ١/١٤٢/أ.

(٤) "المقدسي": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٧١/١ (هامش "الدُرر والغرر").

(٥) "الشربلالي": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٧١/١ (هامش "الدُرر والغرر").

(٦) المقولة [١٣٥١١] قوله: ((باتناً كان الواقع به أو رجعيًا)).

(٧) المقولة [١٣٥١٦] قوله: ((على المشهور)).

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٣٢.

(٩) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في الخلع ٤/٢١٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(١٠) في "م": ((إذا)) بدل ((فإذا)).

(١١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٣٢.

(١٢) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في الخلع ٤/٢١٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

فالمعتبر فيه اللفظ لا المعنى على المشهور.....

[١٣٥١٥] قوله^(١): فالمعتبر فيه أي: في الصريح هنا ((اللفظ)) أي: كونه من ألفاظ الصريح وإن كان معناه - أي: الواقع به - البائن، والمراد باللفظ ما يشمل المضمّر كما في الكنايات الرجعية كما مر^(٢).

[١٣٥١٦] قوله: على المشهور ردّ على ما ذكره بعضهم في واقعة حلب المذكورة آنفاً من أنه لا يقع الثلاث؛ لأنه بائن في المعنى، والبائن لا يلحق البائن، واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ وجعله الأصح المفتى به، أفاده "المصنف"^(٣).

قلت: وفي "الحاوي الزاهدي" عازياً إلى "الأسرار" - "نجم الدين": ((قال لها: أنت بائن، ثم قال في العدة: أنت طالق ثلاثاً لا يقع الثلاث عند "أبي حنيفة"؛ لكون الثلاث بينونة غليظة في المعنى، وعندهما يقع لكونها في اللفظ صريحاً، والأصح قوله؛ لأن الاعتبار للمعنى دون اللفظ))، ثم عزّا إلى "شرح العيون" مثله، ثم عزّا إلى كتاب آخر: ((قال "محمد": لا يقع الثلاث، والفتوى على قوله))، ثم قال: ((وفي "فصول الأسر وشي"^(٤) مثله)) اهـ.

وقد تكفل برده "المصنف" في "المنح"^(٥)، ونقله عنه في "الشربلية"^(٦) وأقره، وقد تقرّر^(٧) أن "الزاهدي" ينقل الروايات الضعيفة، فلا يتابع فيما ينفرد به، وقد وجد النقل عن "الخلاصة"

(١) لفظة ((قوله)) ليست في "ب" و"م".

(٢) ص-٣٢٣- "در".

(٣) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الكنايات ١/ق ١٤١/ب.

(٤) تقدمت ترجمته ٥٦٨/١.

(٥) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الكنايات ١/ق ١٤١/ب.

(٦) "الشربلية": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٧١/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) في "م": ((تكرر)).

(لا) يَلْحَقُ البَائِنُ (البائِن).....

و"الْبَرَازِيَّة" وغيرهما بما يُخَالِفُهُ كما قَدَّمَاهُ^(١)، وقد اسْتَدَلَّ في "الدُّرَر" و"اليعقوبِيَّة" على خِلافِهِ أيضاً كما نَذَرَهُ^(٢) قَريباً، ويَكْفِينَا قُدْوَةً ما ذَكَرَهُ في "فتح القدير" وتَابَعَهُ عَلَيْهِ مَنْ بَعْدَهُ كما قَدَّمَاهُ^(٣)، فلذا اعْتَمَدَهُ "الشَّارَحُ" وجَعَلَهُ المَشْهُورَ، ومَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَطْعاً أَنَّهُ لو طَلَّقَهَا ثُمَّ خَلَعَهَا، ثُمَّ قَالَ في عِدَّةِ الخُلْعِ: أَنْتِ طَالِقٌ فَهَذَا صَرِيحٌ لَفْظاً بِائِنٌ مَعْنَى، وهو واقعٌ قَطْعاً، فقد اسْتَدَلُّوا على لُحُوقِ الصَّرِيحِ البَائِنِ بقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة - ٢٢٩]، يعني: الخُلْعِ، ثُمَّ قَالَ تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا عَمَلَ لَكُمْ مِنْ بَعْدِ﴾ [إخ [البقرة - ٢٣٠]، والفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ، قَالَ في "الفتح"^(٤): ((فهو نصٌّ على وقوعِ الثالثةِ بعدَ الخُلْعِ)) اهـ. ومثْلُهُ في "الدُّرَر"^(٥) عن "التَّلْوِيج"^(٦).

وفي "حواشي الخير الرَّمْلِي" قَالَ في "مُشْتَمِلِ الأحكام"^(٧): ((والبائِنُ لا يَلْحَقُ البَائِنَ، يعني: البَائِنَ اللَّفْظِيَّ، أمَّا البَائِنُ المَعْنَوِيُّ يَلْحَقُ اللَّفْظِيُّ مثلُ الثَّلَاثِ، من "الميسُوط"^(٨)) اهـ.

[١٣٥١٧] (قَوْلُهُ: لا يَلْحَقُ البَائِنُ البَائِنَ) المرادُ بالبائِنِ الذي لا يَلْحَقُ: هو ما كان بلفظِ الكِتَابَةِ؛ لأنَّهُ هو الذي ليس ظاهراً في إنْشاءِ الطَّلَاقِ، كذا في "الفتح"^(٩). وقَيَّدَ بقَوْلِهِ: ((الذي لا يَلْحَقُ)) إشارةً إلى أنَّ البَائِنَ لِلْوَقْعِ أَوَّلًا أَعْمٌ من كونه بلفظِ الكِتَابَةِ أو بلفظِ الصَّرِيحِ المَفِيدِ لِلْبَيِّنَةِ كَالطَّلَاقِ

(١) المقولة [١٣٥١٢] قَوْلُهُ: ((فمنه [إخ]) فما بعدها.

(٢) في المقولة نفسها.

(٣) المقولة [١٣٥١٢] قَوْلُهُ: ((فمنه [إخ])).

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٨/٣.

(٥) "الدُّرَر والغَرَر": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٧٠/١.

(٦) "التَّلْوِيج": الركن الأول في الكتاب - الباب الأول في إفادة الكتاب المعنى - فصل في حكم الخاص ٣٦/١ - ٣٧.

(٧) "مُشْتَمِلِ الأحكام في الفتاوى الحنفية": لِيَحْيَى بن عبد الله الرُّومِيّ، فخر الدين (ت ٨٦٤هـ). ("كشف الفتنون"

١٦٩٢/٢، "هدية العارفين" ٥٢٨/٢).

(٨) "الميسُوط": كتاب الطلاق - باب ما تقع به الفرقة تما يشبه الطلاق ٨٣/٦ - ٨٤ بتصرف.

(٩) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٨/٣.

[٣/٢٣٩ق/ب] على مال، وحينئذ فيكون المراد بالصَّرِيح في الجملة الثانية - أعني قولهم: والبائن يَلْحَقُ الصَّرِيحَ لا البائن - هو الصَّرِيح الرَّجعيُّ فقط دون الصَّرِيحِ البائن.

وبه ظهر أنَّ ما نقله "الشارح" أولاً عن "الفتح": ((من أنَّ الصَّرِيحَ ما لا يحتاجُ إلى نَيْسَةٍ بائنًا كان الواقعُ به أو رجعيًّا)) خاصُّ بالصَّرِيحِ في الجملة الأولى، أعني قولهم: الصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ والبائن كما دلَّ عليه كلامُ "الفتح"^(١) الذي ذكرناه هنا.

ويدلُّ عليه أيضاً أمورٌ، منها ما أطبقوا عليه من تعليلهم عدمَ لُحُوقِ البائنِ البائنِ بإمكانِ جَعْلِ الثاني خبراً عن الأول، ولا يخفى أنَّ ذلك شاملٌ لما إذا كان البائنُ الأولُ بلفظِ الكناية أو بلفظِ الصَّرِيحِ.

ومنها ما في "الكافي" لـ "الحاكم الشهيد" الذي هو جمعُ كلامِ "محمد" في كتبه "ظاهر"^(٢) الرواية، حيث قال: ((وإذا طَلَّقَهَا تطليقةً بائنةً، ثم قال لها في عِدَّتِها: أنتِ عليّ حرامٌ، أو خَلِيَّةٌ، أو بَرِيَّةٌ، أو بائنٌ، أو بَتَّةٌ أو شبه ذلك، وهو يريدُ به الطَّلَاقَ لم يَقَعْ عليها شيءٌ؛ لأنَّه صادقٌ في قوله: هي عليّ حرامٌ، وهي منِّي بائنٌ)) اهـ، أي: لأنَّه يمكنُ جَعْلُ الثاني خبراً عن الأول. وظاهرُ قوله: ((طَلَّقَهَا تطليقةً بائنةً)) أنَّ المراد به الصَّرِيحُ البائنُ بقرينةِ مقابليتهِ له بِالْفَاطِطِ الكناية، تأمل.

ومنها قولُ "الزيلعي"^(٣): ((أمَّا كونُ البائنِ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ فظاهرٌ؛ لأنَّ القيدَ الحكميَّ باقٍ من كلِّ وجهٍ لبقاءِ الاستمتاع)) اهـ. فهذا صريحٌ في أنَّ المراد بالصَّرِيحِ في الجملة الثانية هو الصَّرِيحُ الرَّجعيُّ؛ إذ لا يخفى أنَّ بقاءَ قيدِ النِّكاحِ من كلِّ وجهٍ وبقاءَ الاستمتاع لا يكونُ بعدَ الصَّرِيحِ البائنِ.

ومنها ما قدَّمناه^(٤) من قولِ "المنصوري": ((وإنَّ كان الطَّلَاقُ رجعيًّا يَلْحَقُها الكناياتُ؛

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٩/٣.

(٢) في "الأصل" و"ب" و"م": ((ظاهرة)).

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الكنايات ٢١٩/٢.

(٤) المقولة [١٣٥١١] قوله: ((بائناً كان الواقعُ به أو رجعيًّا)).

لأنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ باقٍ))، فتقيدهُ بالرَّجْعِيِّ دليلٌ على أنَّ الصَّرِيحَ البائنَ لا يَلْحَقُهُ الكِنَايَاتُ، وكذا تعليلُهُ دليلٌ على ذلك.

ومنها ما في "التاترخانية"^(١) قبيل الفصل السادس: ((ولو طَلَّقَهَا على مالٍ أو خَلَعَهَا بعد الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ يَصَحُّ، ولو طَلَّقَهَا بِمَالٍ ثُمَّ خَلَعَهَا فِي الْعِدَّةِ لَا يَصَحُّ)) اهـ.

فانظر كيف فرَّقَ بين الرَّجْعِيِّ والصَّرِيحِ البائنِ - وهو الطَّلَاقُ على مالٍ - حيث جعلَ الخُلْعَ واقعاً بعد الأوَّلِ لا بعد الثاني، فهذا صريحٌ فيما قلناه أيضاً من أنَّ المراد بالصَّرِيحِ هنا الرَّجْعِيُّ فقط، وبالبائنِ الأوَّلِ ما يَشْمَلُ البائنَ الصَّرِيحَ.

ومنها فرعان ذكرهما في "البحر"^(٢):

الأوَّلُ: ما في "الفنية"^(٣) عن "الأوزجندی": ((طَلَّقَهَا على ألفٍ قَبِلْتُ، ثُمَّ قالَ في عِدَّتِهَا: أَنْتِ بَائِنٌ لَا يَقَعُ اهـ.

والثاني: ما في "الخلاصة"^(٤) من الجنسِ السَّادسِ من الخُلْعِ: ((لو طَلَّقَهَا بِمَالٍ [٢٤٠ ق/٣] ثُمَّ خَلَعَهَا فِي الْعِدَّةِ لَمْ يَصَحِّ)) اهـ. فهذا أيضاً صريحٌ فيما قلناه.

وبه سقطَ ما في "البحر"^(٥) - وَتَبَعُهُ فِي "النَّهْر"^(٦) - من استشكله الفرعين بناءً على فهمه أنَّ المراد بالصَّرِيحِ ما يَشْمَلُ الصَّرِيحَ البائنَ، قال: ((وقد جعلوا الطَّلَاقَ على مالٍ من قِبَلِ الصَّرِيحِ، وقالوا: إنَّ البائنَ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ، فينبغي الوقوعُ في الفرعِ الأوَّلِ وصحَّةُ الخُلْعِ في الفرعِ الثاني))، ثُمَّ قالَ في "البحر"^(٧): ((وَلَا مَخْلَصٌ إِلَّا بِكَوْنِ الْمُرَادِ بِعَدَمِ صَحَّةِ الخُلْعِ عَدَمَ لُزُومِ الْمَالِ، والدَّلِيلُ

٤٧٠/٢

(١) "التاترخانية": كتاب الطلاق - الفصل الخامس في الكنايات - وما تحصل بهذه المسائل ٣٧٦/٣ - ٣٧٧.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٣١/٣ - ٣٣٢.

(٣) "الفنية": كتاب الطلاق - باب في إيقاع الطلاق على المبانة والمختلعة ق ٤٣/ب.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق ق ١٠٣/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٣١/٣.

(٦) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٥/ب.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٣٢/٣.

عليه أنَّ صاحب "الخلاصة" صرَّحَ في عكسيه - وهو ما إذا طَلَّقَهَا بِمَالٍ بَعْدَ الْخُلْعِ - أَنَّهُ يَقَعُ وَلَا يَجِبُ الْمَالُ، وَلَا فَرْقٌ بَيْنَهُمَا كَمَا لَا يَخْفَى)) اهـ.

أقول: وهذا عجيبٌ من مثله! أمَّا أَوَّلًا فَلأنَّ المراد بالصَّرِيحِ في الجملة الثانية هو الرَّجْعِيُّ فقط بخلاف الصَّرِيحِ في الجملة الأولى كما دَلَّ عليه ما ذكرناه من تعليلاتهم وفروعهم، وعليه فلا إشكال في الفرعين أصلاً، بل هما دليلان على ما قلناه، وأمَّا ثانياً فَلأنَّ ما ذكره من المَخْلَصِ بعيدٌ جداً، بل المَخْلَصُ ما قلناه، وأمَّا ثالثاً فَلأنَّ دَعْوَاهُ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا الْفَرْعِ وَعَكْسِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ؛ لِلْفَرْقِ الْوَاضِحِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا بِمَالٍ بَعْدَ الْخُلْعِ إِنَّمَا لَا يَجِبُ الْمَالُ لِأَنَّ إعطاءَ المالِ لتحصيلِ الْخُلَاصِ الْمُنَجَّرِ، وَهُوَ حَاصِلٌ كَمَا قُلْنَا^(١)، يَبْأَنُهُ، أمَّا إِذَا طَلَّقَهَا عَلَى مَالٍ قَبْلَ الْخُلْعِ فَلَا وَجْهَ لِسُقُوطِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَبْنُوهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْخُلَاصُ الْمُنَجَّرُ، بَلْ يَتَوَقَّفُ إِلَى انقضاءِ الْعِدَّةِ، فَقَدْ حَصَلَ بِالْمَالِ مَا هُوَ الْمَطْلُوبُ بِهِ، وَلَا يَطْلُ بِالْخُلْعِ الْعَارِضِ بَعْدَهُ بَعْدَ تَحْقُقِ الْمَطْلُوبِ بِهِ، بَلْ يَطْلُ الْخُلْعُ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّ الْخُلَاصَ الْمُنَجَّرَ حَاصِلٌ قَبْلَهُ، فَلَا يَفِيدُ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَقَامِ، الَّذِي زَلَّتْ فِيهِ أَقْدَامُ الْأَفْهَامِ، فَاعْتِمِدْهُ فَإِنَّهُ مِنْ جَمَلَةٍ مَا اخْتَصَّ بِهِ هَذَا الْكِتَابُ، يَعُونِ الْمَلِكُ الْوَهَّابُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الْحَوَاشِي الْعِقُوبِيَّةِ" عَلَى "صَدْرِ الشَّرِيعَةِ" مَا نَصَّهُ: ((وَأَيْضاً قَوْلُهُمْ: وَالْبَائِنُ الْغَيْرُ الصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُ الصَّرِيحُ الْبَائِنَ لِاحْتِمَالِ الْخَبَرَةِ عَنِ الْأَوَّلِ كَمَا لَا يَخْفَى، إِلَّا أَنْ يُدْعَى الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَائِنَيْنِ فَلَا يَصِحُّ الْخَبَرُ بِأَحَدِهِمَا

(قوله: للفرق الواضح بينهما إلخ) كلام "البحر" في قياس مسألة الخلع على عكسيها في أنه يقع بها الطلاق ولا يجب المال، وما أبداه "المحشي" لا يصلح فرقا بينهما فيما ذكر، بل يظهر أن الفرق هو أن المال لَمَّا لَعَا بَقِيَ لَفْظُ الْخُلْعِ، وَهُوَ كِتَابَةٌ لَا تَلْحَقُ مَا قَبْلَهَا، وَهَذَا فِي الْخُلْعِ، وَفِي عَكْسِيهَا بَقِيَ لَفْظُ الطَّلَاقِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فَيَلْحَقُ، تَأَمَّلْ.

(١) المقولة [١٣٥١٥] قوله: ((ولا يلزم المال)).

إذا أمكن جعله إخباراً عن الأول ك: أنتِ بائنٌ بائنٌ،.....

عن الآخر)) اهـ. وهذا عين ما فهمتهُ بحمد الله تعالى من أنَّ المراد بالصريح في الجملة الثانية الصريح الرجعي فقط، وقوله: ((إلا أن يدعى الفرق إلخ)) قد علمت مما قررناه أولاً عدم الفرق، فإنه لا شبهة فيه لذي فهم، والله سبحانه أعلم.

[١٣٥١٨] (قوله: إذا أمكن إلخ) قيد في عدم لحاق البائن البائن، وحترز ما [٣/٢٤٠ ب] أفاده بقوله: ((بمخلاف: أبتك بأخرى إلخ))، "ط"^(١). قال في "البحر"^(٢): ((وينبغي أنه إذا أبانها ثم قال لها: أنتِ بائنٌ ناولياً طلقاً ثانية أن تقع الثانية بنيتي؛ لأنه بنيتي لا يصلح خبراً، فهو كما لو قال: أبتك بأخرى، إلا أن يقال: إن الوقوع إنما هو بلفظ صالح له وهو: أخرى، بخلاف مجرد النية)) اهـ. وفيه أنَّ اللفظ الثاني صالح، ولو أبدل ((صالح)) ب: معين له لكان أظهر، "ط"^(٣).

أقول: ويدفع البحث من أصله تعبيرهم بالإمكان، وبأنه لا حاجة إلى جعله إنشاءً متى أمكن جعله خبراً عن الأول؛ لأنه صادق بقوله: أنتِ بائنٌ، على أنَّ البائن لا يقع إلا بالنية، فقولهم: البائن لا يلحق البائن لا شك أنَّ المراد به البائن المنوي؛ إذ غير المنوي لا يقع به شيء أصلاً، ولم يشترطوا أن ينوي به الطلاق الأول، فعلم أن قولهم: ((إذا أمكن)) إلخ احتراز عما إذا لم يمكن جعله خبراً كما في: أبتك بأخرى، لا عما إذا نوى به طلاقاً آخر، فتدبر. وأمّا: اعتدّي اعتدّي فإنه ملحق بالصريح كما تقدّم^(٤)، فلا ينافي ما هنا حيث أوقفوا به مكرراً، تأمل.

[١٣٥١٩] (قوله: ك: أنتِ بائنٌ بائنٌ)^(٥) كذا في بعض النسخ مكرراً، وفي بعضها: ((ك: أنتِ

(قوله: ويدفع البحث من أصله تعبيرهم بالإمكان إلخ) قد يقال: بوقوع أخرى قياساً على ما إذا نوى الثلاث، فقد اعتبروا المنوي فيها، ولم يعتبر مجرد الإمكان مع قطع النظر عن النية، تأمل حتى يظهر فرق.

(١) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٧/٢ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٣٢ - ٣٣٣.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٧/٢.

(٤) ص ٣٢٨ - وما بعدها "در".

(٥) ((بائن)) الثانية ساقطة من "الأصل" و"٣".

أو أَبْتَنَيْتُكَ بتطليقة، فلا يقع؛ لأنه إخبار، فلا ضرورة في جعله إنشاءً بخلاف: أَبْتَنَيْتُكَ بأخرى،

بائن)) بدون تكرار، وهو الأصوب؛ لأنَّ المقصود التمثيل لإيقاع البائن على المبانة، ولأنَّه - كما قال "ط"^(١) -: ((ليس المراد الإخبار النحوي، بل الإخبار عما صدر أولاً، ولأنَّه يُؤهِمُّ أَنْ يَلْزَمَ كونه في مجلس واحد، وهو غير لازم)) اهـ.

[١٣٥٢٠] (قوله: أو أَبْتَنَيْتُكَ بتطليقة) عطف على ((بائن)) الثانية، أي: أنت بائن أَبْتَنَيْتُكَ بتطليقة. اهـ "ح"^(٢).

وأشار به إلى أنه لا يشترط اتحاد اللفظين، فشمل ما إذا كان الأول بلفظ الكناية البائنة، أو الخلع، أو الطلاق الصريح إذا كان على مال أو موصوفاً بما ينبئ عن البيونة كما عُلِمَ مما قدَّمناه^(٣)، بعد كون الثاني بلفظ الكناية البائنة كالخلع ونحوه مما يتوقف على النية ولو باعتبار الأصل ك: أنت حرّامٌ بخلاف الكنايات الرجعية، فإنها في حكم الصريح، فتلحقُ البائن كما مرَّ^(٤).

[١٣٥٢١] (قوله: فلا يقع) أي: وإن نوى؛ لما في "البحر"^(٥) عن "الحاوي": ((ولا يقع بكنايات الطلاق شيء وإن نوى)) اهـ "ط"^(٦).

[١٣٥٢٢] (قوله: لأنه إخبار) أي: يجعل إخباراً؛ لأنه أمكن ذلك.

[١٣٥٢٣] (قوله: بخلاف: أَبْتَنَيْتُكَ بأخرى) أي: لو أباها أولاً ثم قال في العدة: أَبْتَنَيْتُكَ بأخرى وقع؛ لأنَّ لفظ: أخرى مُنافٍ لإمكان الإخبار بالثاني عن الأول.

(قوله: بل الإخبار عما صدر أولاً إلخ) لا شك أنَّ الإخبار عما حصل أولاً متحقق بلفظ بائن بعد الجملة الأولى، ففيما فعله حصل تمثيل للإيقاع أولاً وثانياً.

(١) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٧/٢.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٤/ب.

(٣) المقولة [١٣٠٧٢] قوله: ((رجعية)).

(٤) المقولة [١٣٥١٠] قوله: ((الصريح ما لا يحتاج إلى نية)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣٣٢/٣.

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٧/٢.

أو أنت طالق بائن، أو قال: نَوَيْتُ الْبَيْنُونَةَ الْكَبْرَى؛

[١٣٥٢٤] (قوله: أو أنت طالق بائن) لأن وقوعه ب: أنت طالق، وهو صريح، ويلغو قوله: ((بائن)) لعدم الحاجة إليه؛ لأن الصريح بعد البائن بائن، كذا في "شرح المنار" ^(١) لصاحب "البحر"، وهو إشارة إلى ما ذكره في "البحر" ^(٢) عن "الذخيرة" [٣/٢٤١ق] من الفرق بين هذا وبين قوله للمبائنة: أبنتك بتطبيقه، وهو: ((أنه إذا ألغينا: بائناً يبقى قوله: طالق، وبه يقع، ولو ألغينا: أبنتك يبقى قوله: بتطبيقه، وهو غير مفيد)) اهـ.

قلت: لكن يُشكّل عليه ما قدّمناه ^(٣) في باب طلاق غير المدخول بها من أن الطلاق متى قُبِدَ بعده أو وصف أو مصدر فالوقوع بالقيّد، حتى لو قال: أنت طالق وماتت قبل قوله: ثلاثاً أو بائن لم يقع، فهذا يُباني ما أطبقوا عليه من إلغاء الوصف هنا، إلا أن يجاب بأن اعتبار الوقوع به هنا لا يصح لسبق البينونة قبله ولو وقع البائن بالصريح هنا وإن لم يُوصَف، فتعين إلغاء الوصف كما علمت آنفاً، وبقي إشكال آخر مذكور مع جوابه في "البحر" ^(٤).

[١٣٥٢٥] (قوله: أو قال: نَوَيْتُ) أي: بالبائن الثاني ((البينونة الكبرى))، أي: الحرمة الغليظة، وهي التي لا حلّ بعدها إلا بنكاح زوج آخر، وهذا هو المعتمد كما في "البحر" ^(٥)، وقيل: لا يقع؛ لأن التغليظ صفة البينونة، فإذا لغت النية في أصل البينونة لكونها حاصلة لغت في إثبات وصف التغليظ، "محيط". وهذا صريح في إلغاء نية البينونة، ومثله ما قدّمناه ^(٦) آنفاً عن "الحاوي"، فلا تصح نية بينونة أخرى خلافاً لما بحثه في "البحر" كما مر ^(٧). قال في "الدرر" ^(٨): ((أقول: وهذا يدلّ

(١) "فتح القفار": حكم الخاص ٢٥/١ نقلاً عن "فتح القدير".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكتابات في الطلاق ٣/٣٣٢.

(٣) المقولة [١٣٣٦٦] قوله: ((والطلاق يقع بعدد قرن به لا به)).

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكتابات في الطلاق ٣/٣٣١.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكتابات في الطلاق ٣/٣٣٢.

(٦) المقولة [١٣٥١٦] قوله: ((على المشهور)).

(٧) المقولة [١٣٥١٨] قوله: ((إذا أمكن إلح)).

(٨) "الدرر والغرر": كتاب الطلاق - باب إيقاع الطلاق ٣٧١/١ بتصرف.

لَتَعَذِّرَ حَمِلِهِ عَلَى الْإِخْبَارِ، فَيُجْعَلُ إِنْشَاءً، وَلِذَا وَقَعَ الْمُعْلَقُ كَمَا قَالَ (إِلَّا إِذَا كَانَ) الْبَائِنُ (مُعْلَقًا بِشَرْطٍ) أَوْ مضافاً (قَبْلَ) إِيجَادِ (الْمَنْجَرِ الْبَائِنِ) كَقَوْلِهِ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ بَائِنٌ نَاقِيًا، ثُمَّ أَبَانَهَا ثُمَّ دَخَلْتَ، و^(١) بَأْنَتْ بِأُخْرَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ إِخْبَارًا،...

قَطْعًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَبَانَهَا ثُمَّ قَالَ فِي الْعِدَّةِ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَقَعُ الثَّلَاثُ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَةَ الْعَلِيظَةَ إِذَا بَيَّنَّتْ بِمَحَرِّدِ النَّيَّةِ بِلَا ذِكْرِ الثَّلَاثِ لَعَدَمِ ثُبُوتِهَا فِي الْحَلِّ فَلَا تَنْتَبِثُ إِذَا صَرَّحَ بِالثَّلَاثِ أَوَّلًا))، وَنَمَاهُ فِيهِ، وَنَحْوُهُ فِي "الْيَقُونِيَّةِ".

[١٣٥٢٦] (قَوْلُهُ: لَتَعَذِّرَ إِنْشَاءً) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ((بِخِلَافِ إِنْشَاءً)).

[١٣٥٢٧] (قَوْلُهُ: وَلِذَا) أَيُّ: لَتَعَذِّرَ حَمِلَهُ عَلَى الْإِخْبَارِ.

[١٣٥٢٨] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا كَانَ الْبَائِنُ مُعْلَقًا) إِنْ شَمِلَ مَا إِذَا آتَى مِنْ زَوْجَتِهِ ثُمَّ أَبَانَهَا قَبْلَ مُضِيِّ

أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ مَضَتْ قَبْلَ أَنْ يَتَرَبَّعَ وَهِيَ^(٢) فِي الْعِدَّةِ فَإِنَّهُ يَقَعُ خِلَافًا لـ "زَفَر"، "بَحْر"^(٣).

[١٣٥٢٩] (قَوْلُهُ: قَبْلَ إِيجَادِ الْمَنْجَرِ) سَيَذْكُرُ^(٤) "الشَّارْحُ" مُحْتَرِزَ الْقَبْلِيَّةِ، وَتَنْجِيزَ الثَّانِي غَيْرَ قَبْلِهِ،

بَلْ لَوْ عَلَّقَهُ قَبْلَ وَقْعِ الْمُعْلَقِ الْأَوَّلِ فَكَذَلِكَ كَمَا يَذْكُرُهُ أَيْضًا.

[١٣٥٣٠] (قَوْلُهُ: نَاقِيًا) لِأَنَّهُ كَنَاءَةٌ، فَلَا بَدْلَ لَهُ مِنْ نَيَّةٍ.

[١٣٥٣١] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ إِخْبَارًا) أَيُّ: لِأَنَّ التَّعْلِيلَ قَبْلُ، فَلَا يَصِحُّ إِخْبَارًا عَنْهُ،

وَكَذَا الْإِضَافَةُ، "ح"^(٥). وَأَعَادَ التَّعْلِيلَ وَإِنْ عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ سَابِقًا: ((وَلِذَا وَقَعَ الْمُعْلَقُ)) لَطُولِ

الْفَصْلِ، فَافْهَمِ.

(قَوْلُهُ: أَوْ هِيَ فِي الْعِدَّةِ) إِنْشَاءً فِي "الْبَحْرِ": التَّعْبِيرُ ((بِالْوَاوِ)) أَه، ثُمَّ رَأَيْتُ نَسْخَةَ الْخَطِّ بِـ ((بِالْوَاوِ)).

(١) ((و)) لَيْسَتْ فِي "د" وَ"و".

(٢) فِي "ب": ((أَوْ هِيَ)) بَدَلَ الْوَاوِ، وَهُوَ خَطَأٌ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الرَّافِعِي.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْكُنَايَاتِ فِي الطَّلَاقِ ٣/٣٣٣.

(٤) ص ٣٤٨ - "دَرْ".

(٥) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْكُنَايَاتِ ق ١٨٤/ب.

ومثله المضاف ك: أنتِ بائنٌ غداً، ثم أبانها، ثم جاء الغدُ يقعُ أخرى.
وفي "البحر" ^(١) عن "الوهبانية" ^(٢): ((أنتِ بائنٌ كنايةً مُعلّقاً كان أو مُنحزراً))،
فَيَقْتَرُ لِلْنِّبَةِ، ولو قال: إِنَّ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ بائنٌ، ثم قال: إِنَّ ^(٣) كَلَّمْتَ زَيْدًا
فَأَنْتِ بائنٌ، ثم دَخَلْتَ وَبَأَنْتَ ^(٤)،.....

[١٣٥٣٧] (قوله: ومثله المضاف) الأولى: ومثال المضاف؛ لأنَّ المماثلة في الحكمِ فُهِمَتْ من
قوله سابقاً: ((أو مضافاً))، "ط" ^(٥).

[١٣٥٣٨] (قوله: وفي "البحر" إلخ) مراده بهذا النقل الاستدلالُ على قوله: ((ناوياً))، "ح" ^(٦).
[١٣٥٣٩] (قوله: مُعلّقاً) ^(٧) مثله المضاف [٣/٢٤١ ب] كما عرّفت، "ط" ^(٨).
[١٣٥٤١] (قوله: فَيَقْتَرُ لِلْنِّبَةِ أي: أو المذاكرة.

[١٣٥٤٥] (قوله: ولو قال: إِنَّ دَخَلْتَ) بيانٌ لما إذا كانا مُعلّقين كما في "البحر" ^(٩).
[١٣٥٤٦] (قوله: ثم دَخَلْتَ وَبَأَنْتَ) أشار بالعطف بـ ((ثم)) إلى أنه لا بدّ من كون التعليق الثاني
قبل وجود شرط الأول؛ لأنها لو دَخَلْتَ وَبَأَنْتَ ثم قال: إِنَّ كَلَّمْتَ زَيْدًا فَكَلَّمْتُهُ لا يقع؛ لأنَّ
الأولَ لَمَّا وَجَدَ شرطه قبل تعليق الثاني صار مُنحزراً، والمُعلّق لا يُلْحَقُ إلّا إذا كان التعليقُ قبلَ
إيجادِ المنحزِر كما علمتُه من كلام المتن؛ لأنَّ قوله ثانياً: فَأَنْتِ بائنٌ صادقٌ بَيُوتِ البَيُونَةِ أولاً،

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٢٤.

(٢) العبارة المذكورة هي من عبارة "البحر" فقط، وليست في "الوهبانية"، فنقل صاحب "البحر" عبارة "ابن الشحنة"
واهما أنها لابن وهبان في "مظلومته"، انظر "البحر": ٣/٣٢٤، و"تفصيل عقد الفرائد": ٩٤ ب/ ٩٥ ب،
وتصحیح "ابن الشحنة" لهذا البيت.

(٣) ((إن)) ساقطة من "ط".

(٤) عبارة "و": ((ثم دخلت الدار فبان)) بالفاء.

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ٢/١٣٧.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ١٨٤ ق/ب.

(٧) هذه المقولة ساقطة من "ب" و"م"، ولذلك لم تأخذ رقماً جديداً، فليتنبه.

(٨) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ٢/١٣٧. يتصرف.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٣٣.

ثُمَّ كَلَّمْتُ يَقَعُ أُخْرَى، "ذخيرة". وفي "البَرَازِيَّة" ^(١): ((إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَحَلَالُ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ، ثُمَّ قَالَ كَذَلِكَ لِأَمْرِ أُخْرَى، فَفَعَلَ أَحَدَهُمَا بَأْتٌ،.....

فَيَصْلُحُ كَوْنُ الثَّانِي خَيْرًا عَنِ الْأَوَّلِ، وَبِهِ سَقَطَ مَا قِيلَ: إِنَّ كَلَامَهُ شَامِلٌ لِكَوْنِ التَّعْلِيقِ الثَّانِي بَعْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ الثَّانِي ^(٢) أَوْ قَبْلَهُ، وَكَذَا سَقَطَ قَوْلُ هَذَا الْقَائِلِ: إِنَّ تَعَدُّرَ جَعْلِهِ إِجْبَارًا عَنِ الْأَوَّلِ مَوْجُودٌ فِي الْمَعْلُوقِ وَالْمُضَافِ سِوَاءٍ كَانَ التَّعْلِيقُ أَوْ الْإِضَافَةُ قَبْلَ التَّنْجِيزِ أَوْ بَعْدَهُ، فَيَنْبَغِي عَدَمُ الْفَرْقِ وَإِنْ اتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَى اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ قَبْلَ إِجْبَادِ الْمُتَجَزِّهِ أَهْ، إِذْ لَا يَخْفَى أَنَّ التَّعْلِيقَ بَعْدَ إِجْبَادِ الْمُتَجَزِّهِ يَصْلُحُ كَوْنُ الْمَعْلُوقِ فِيهِ - وَهُوَ الْبَيِّنُونَةُ الثَّانِيَّةُ - خَبَرًا عَنِ الْمُتَجَزِّهِ الثَّابِتِ أَوَّلًا بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ، فَالْوَجْهُ مَا قَالُوهُ دُونَ مَا قَالَهُ ^(٣)، فَتَدْبِيرُ.

[١٣٥٣٧] (قَوْلُهُ: ثُمَّ كَلَّمْتُ) فَلَوْ عَكَسَتْ - أَي: بِأَنَّ كَلِمَتَهُ أَوَّلًا ثُمَّ دَخَلَتْ - فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ لَوْجُودِ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ تَعْلِيقِهِ لَا يَصْلُحُ إِجْبَارًا عَنِ الْآخَرِ لِعَدَمِ كَوْنِهَا طَالِقًا عِنْدَ كُلِّ مِنَ التَّعْلِيقَيْنِ. أَهـ "ح" ^(٤).

[١٣٥٣٨] (قَوْلُهُ: وَفِي "البَرَازِيَّة" (إِلْح) لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فِي "الذَّخِيرَةِ" إِلَّا فِي لَفْظِ الْبَائِنِ

(قَوْلُهُ: بَعْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ الثَّانِي) حَقُّهُ: الْأَوَّلِ.

(قَوْلُهُ: إِذْ لَا يَخْفَى أَنَّ التَّعْلِيقَ بَعْدَ إِجْبَادِ الْمُتَجَزِّهِ (إِلْح) فِيهَا قَالَهُ تَأْمُلُ؛ إِذْ لَا يَتَجَهُّ جَعْلُ الْمَعْلُوقِ بَعْدَ إِجْبَادِ الْمُتَجَزِّهِ خَبَرًا عَنِ الْبَيِّنُونَةِ الْمُتَجَزَّةِ، فَالْبَحْثُ مُتَجَهٌّ؛ إِذْ لَوْ قَالَ: أَهْبَتُكُلُّ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ بَائِنٌ أَوْ بَائِنٌ رَأْسُ الشَّهْرِ لَا يَتَأْتِي جَعْلُهُ إِجْبَارًا عَنِ الْأَوَّلِ، وَلَا يُقَالُ: الْمَعْلُوقُ أَوْ الْمُضَافُ لشيءٍ كَالْمُتَجَزِّهِ عِنْدَهُ، فَكَأَنَّهُ عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ أَوْ الْوَقْتِ تَجَزَّهْ، وَهُوَ يَصْلُحُ حَبِيبًا خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اعْتَبِرَ هَذَا لَرِمَ أَيْضًا عَدَمُ الْوُقُوعِ فِيهِمَا لَوْ عُلِقَ ثُمَّ تَجَزَّهْ ثُمَّ وَجِدَ الشَّرْطُ فِي الْعِدَّةِ. (قَوْلُهُ: فَالْوَجْهُ: مَا قَالُوهُ دُونَ مَا قَبْلَهُ) نَسَخَةُ الْخَطِّ: ((دُونَ مَا قَالَهُ)).

(١) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكتابات - الجنس الأول: أنت علي حرام ١٩٠/٤ يتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "م": ((الأول)) بدل ((الثاني))، وهو الصواب كما أشار إليه الراجعي رحمه الله.

(٣) في "ب" و"م": ((دون ما قبله)).

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الكتابات ق ١٨٤/ب.

وكذا لو فعلَ الثاني)) على الأشبه، فليحفظ. قَيَّدَ بِالْقَبْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَبَانَهَا أَوَّلًا ثُمَّ أَضَافَ الْبَائِنَ أَوْ عَلَّقَهُ لَمْ يَصَحَّ كَتَنجِيزِهِ، "بدائع"^(١). وَيُسْتَنَى مَا فِي الْبِرَازِيَّةِ^(٢) (٣): ((كُلُّ امْرَأَةٍ لَهَا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ عَلَى الْمُخْتَلَعَةِ))، وَلَوْ قَالَ: إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا فَاِمْرَأَتُهُ كَذَا لَمْ يَقَعْ عَلَى مُعْتَدَةِ الْبَائِنِ،.....

والحرام، وفي إفادته أَنَّهُ يَقَعُ بِأَيُّهُمَا سَبَقٌ مِنْ قَوْلِهِ: ((فَعَلَّ أَحَدَهُمَا))، وَهَذَا مُؤَيَّدٌ لِمَا بَحَثَهُ "المحشي"، أَفَادَةُ "ط"^(٤).

[١٣٥٣٩] (قَوْلُهُ: وَكَذَا لَوْ فَعَلَ الثَّانِي) أَرَادَ بِالثَّانِي^(٥) الْآخَرَ لَا التَّرْتِيبَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ((أَحَدَهُمَا))، "ح"^(٦).

[١٣٥٤٠] (قَوْلُهُ: قَيَّدَ بِالْقَبْلِيَّةِ) أَيُّ: بِقَوْلِهِ فِي الْمَنْ: ((قَبْلَ الْمُنْجَرِّ الْبَائِنِ)).

[١٣٥٤١] (قَوْلُهُ: لَمْ يَصَحَّ) لِأَنَّهُ يُمْكِنُ جَعْلُهُ خَيْرًا عَنِ الْأَوَّلِ الْمُنْجَرِّ كَمَا قُلْنَا.

مطلب: الْمُخْتَلَعَةُ وَالْمَبَانَةُ لَيْسَتْ امْرَأَةً مِنْ كُلِّ وَجْهِ

[١٣٥٤٢] (قَوْلُهُ: وَيُسْتَنَى (لِخ) أَيُّ: مِنْ قَوْلِهِمْ: ((الصَّرِيحُ يَلْحَقُ الْبَائِنَ))، وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّهُ إِنَّمَا

لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ لَعَدَمِ تَنَاوُلِ لَفْظِ الْمَرْأَةِ مُعْتَدَةَ الْبَائِنِ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَذْكَرْ لَفْظُ الْمَرْأَةِ وَقَعَ، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٧): ((وَفِي "الْمَنْصُورِيِّ" شَرْحِ الْمَسْعُودِيِّ: "الْمُخْتَلَعَةُ يَلْحَقُهَا صَرِيحُ الطَّلَاقِ إِذَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ)) اهـ "ح"^(٨).

(١) "البدائع": كتاب الطلاق - شرائط ركن الطلاق - فصل: وأما الذي يرجع إلى المرأة فمنها للملك إلخ ١٣٨/٣ - ١٣٩ - بتصرف.

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الأول: في صريح الطلاق - نوع في محله ١٧٤/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) عبارة "و": ((قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ)).

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٧/٢.

(٥) ((أَرَادَ بِالثَّانِي)) سَاقَطَ مِنْ "الْأَصْلِ".

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٥/١.

(٧) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ٢١٥/١.

(٨) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٥/١.

وَيَضِطُّ الْكُلَّ.....

وحاصله: أنَّ عدم الوقوع لكونها ليست امرأة له من كل وجه، بل تُسمى مُختلَعته ومُباتَّته وإن كان أثر النكاح - وهو العدة - باقياً، حتى لحقها [٢/٢٤٢ق/٣] الصريح إذا أضافه إليها بخطابٍ أو إشارة، وكذا لو نَوَّاهَا بالطلاق كما صرح به في "كافي الحاكم"، ومثله في "الذخيرة" حيث قال: ((كلُّ امرأةٍ لي لا تدخلُ المِبانَةَ بالخلع والإيلاءِ إلَّا أنَّ يُعَيَّنَهَا))، أي: فعند عدم النية صارت في حكم الأجنبية، فلا تُسمى امرأته، ولذا قال في "حاوي الزَّاهدي": ((قال لامرأته: أنتِ طالقٌ واحدة، ثم قال: إن كنتِ امرأةً لي فأنتِ طالقٌ ثلاثاً إن كان الطلاقُ الأوَّلُ بائناً لا يقعُ الثاني، وإن كان رجعيّاً يقعُ الثاني)) اهـ.

لكن يُشكِّلُ على هذا ما في تعليق "البحر"^(١) عن "المحيط": ((لو حلفَ لا تخرجُ امرأته من هذه الدَّارِ، فطلَّقَهَا وانقضَّتْ عِدَّتُهَا وَخَرَجَتْ يَحْنُ، وكذا لو قال: إن قَبِلْتُ امرأتي فعبدي حرٌّ فقبَّلَهَا بعدَ البينونة؛ لأنَّ الإضافةَ للتعريف لا للتقييد)) اهـ، أي: لتعيين ذاتِ المحلوفِ عليها لا بقيد كونها امرأةً له، فإذا كان لفظُ المرأةَ شاملاً لها بعدَ البينونة وانقضاءِ العدةِ ففي حالِ بقاءِ العدةِ كما في مسائلنا بالأولى.

وقد يجابُ بأنَّ المُعْتَبَرَ في المُعْلَقِ حالةُ التعلُّقِ لا حالةُ وجودِ الشَّرْطِ، وهي في حالةِ التعلُّقِ كانت امرأةً له من كلِّ وجه، ولذا وَقَعَ البائنُ المُعْلَقُ قَبْلَ وجودِ البائنِ^(٢) المُنْجَزُ كما مرَّ^(٣)، وسنذكر^(٤) تحقيقَ المسألةِ إن شاء الله تعالى في التعلُّقِ عند قوله: ((وَزَوَّالُ الْمَلِكِ لَا يُطْلَقُ الْيَمِينُ)).
[١٣٥٤٣] (قوله: وَيَضِطُّ الْكُلَّ) بضمِّ الباء وكسرها، والمرادُ بِالْكُلِّ صُورُ اللَّحَاقِ والمستثنى منها، "ط"^(٥).

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٣/٤.

(٢) ((المعلق قبل وجود البائن)) ساقط من "الأصل".

(٣) ص-٣٤٧ - "در".

(٤) المقولة [١٣٨٨٢] قوله: ((وَزَوَّالُ الْمَلِكِ لَا يُطْلَقُ الْيَمِينُ)).

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب الكناية ١٣٧/٢ بتصرف يسير.

ما قيل:

كُلًّا أَجَزَ لَا بَائِنًا مَعَهُ مِثْلِهِ إِلَّا إِذَا عَلَّقَتْهُ مِنْ قَبْلِهِ

[١٣٥٤٤] (قوله: ما قيل) البيت الأول لوالد شيخ الإسلام "عبد البر" شارح "النظم الوهباني" كما في "المنح"^(١)، والبيت الثاني لصاحب "النهر"^(٢)، "ح"^(٣).
[١٣٥٤٥] (قوله: كُلًّا أَجَزَ) أي: أَجَزَ كُلًّا من وقوع الصريح والبائن بعد الصريح والبائن، "ح"^(٤). ولا يخفى ما في قوله: ((كُلًّا)) من الإبهام، "نهر"^(٥).

قلت: وفي كثير من نسخ الشرح: ((لُحُوقًا)) بدل ((كُلًّا))، ولا يستقيم معه الوزن. [١٣٥٤٦] (قوله: لَا بَائِنًا عَطَفَ عَلَى ((كُلًّا))، و((مَعُ)) بسكون العين للوزن، بمعنى بعد كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح - ٦]، نعت لقوله: ((بَائِنًا))، أي: لَا تُجَزُّ بَائِنًا كائناً بعد مثله، وهذا العطف كالاستثناء في المعنى، كأنه قال: كُلًّا أَجَزَ إِلَّا بَائِنًا بعد مثله، وقوله: ((إِلَّا إِذَا عَلَّقَتْهُ مِنْ قَبْلِهِ)) استثناء من العطف الذي هو بمنزلة الاستثناء، أي: لَا تُجَزُّ بَائِنًا بعد بائنٍ إِلَّا إِذَا عَلَّقَتْ الْبَائِنُ الْوَاقِعَ بعد المثل قبل المثل، فضمير ((عَلَّقَتْهُ)) للبائن الأول، وضمير ((قَبْلِهِ)) للمثل الذي هو البائن الثاني. اهـ "ح"^(٦).

والتعبير بالمثل مُشْعِرٌ بإخراج البيونة الكبرى، ولا يخفى ما في البيت من التعقيد، والأوضح ما

قيل: [طويل]

صَرِيحٌ طَلَاقٍ الْمَرْءِ يَلْحَقُ مِثْلُهُ وَيَلْحَقُ أَيْضًا بَائِنًا كَانَ قَبْلَهُ
كَذَا عَكْسُهُ لَا بَائِنٌ بَعْدَ بَائِنٍ سَوَى بَائِنٍ قَدْ كَانَ عُلِقَ قَبْلَهُ

[٣/٢٤٢ق/ب]

(١) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الكنايات ١/ ١٤٢.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ٢/ ٢١٥ - ٢/ ٢١٦.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ١/ ١٨٥.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ١/ ١٨٥.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب الكنايات ٢/ ٢١٦.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ١/ ١٨٥.

إِلَّا ب: كُلُّ امْرَأَةٍ وَقَدْ خَلَعَ وَالْحَقَّ الصَّرِيحَ بَعْدَ لَمْ يَقَعْ
 ((كُلُّ فُرْقَةٍ هِيَ فَسْخٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ كِلَا سَلَامٍ.....

[١٣٥٤٧] (قَوْلُهُ: إِلَّا ب: كُلُّ امْرَأَةٍ) اسْتِثْنَاءُ ثَانٍ مِنْ قَوْلِهِ: ((كُلًّا أَجْزُ))، فَإِنَّهُ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْبَائِنِ بَعْدَ الْبَائِنِ مِنْهُ بَقِيَ الْبَائِنُ بَعْدَ الصَّرِيحِ، وَالصَّرِيحُ بَعْدَ الصَّرِيحِ، وَالصَّرِيحُ بَعْدَ الْبَائِنِ، فَاسْتِثْنَى مِنْهُ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْأَخِيرِ مَا فِي "الْبَرْزَايَةِ"^(١) مِنْ قَوْلِهِ: ((كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ وَكَانَ لَهُ مُخْتَلَعَةً))، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ لِحَقِّ بَائِنًا وَلَمْ يَقَعْ لِمَا قَدْ مَنَعْنَا^(٢). وَبَاءَ ((ب: كُلُّ))، مَعْنَى فِي، وَ((كُلُّ)) بِالضَّمِّ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ: ((وَقَدْ خَلَعُ)) لِلْحَالِ، وَ((الْحَقُّ)) مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ مَعْطُوفٌ عَلَى ((خَلَعُ))، وَ((بَعْدُ)) مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ؛ لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ وَثَبَّتَ مَعْنَاهَا، وَهُوَ ظَرَفٌ لـ ((الْحَقِّ))، أَيْ: وَالْحَقَّ الصَّرِيحَ بَعْدَ الْخُلْعِ، "ح"^(٣).

[١٣٥٤٨] (قَوْلُهُ: كُلُّ فُرْقَةٍ إِنْجَ) أَفَادَ بِهِ أَنَّ قَوْلَهُ: ((وَالصَّرِيحُ يُلْحَقُ الصَّرِيحَ إِنْجَ)) إِنَّمَا هُوَ فِي الطَّلَاقِ لَا الْفَسْخِ.

هَذَا، وَيَرِدُ عَلَى الْكَلْبِيِّ الْأَوَّلَى إِبَاءُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْإِسْلَامِ وَارْتِدَادُ أَحَدِهِمَا، وَعَلَى الثَّانِيَةِ الْفُرْقَةُ كَاللَّعَانِ كَمَا يَأْتِي^(٤) بَيَانُهُ.

[١٣٥٤٩] (قَوْلُهُ: كِلَا سَلَامٍ) أَيْ: إِسْلَامُ الزَّوْجِ لَوْ امْرَأَتُهُ بِمُجُوسِيَّةٍ أَيْتَ الْإِسْلَامَ، أَوْ إِسْلَامُ زَوْجَةٍ حَرَبِيٍّ هَاجَرَتْ إِلَيْنَا دُونَهُ، كَذَا بِحُطِّ "السَّائِحَانِي"، وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥) أَوَّلَ كِتَابِ الطَّلَاقِ: ((إِذَا سَبَّيَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ عَلَيْهَا، وَكَذَا لَوْ هَاجَرَ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا أَوْ ذَمِيًّا، أَوْ خَرَجَا مُسْتَأْمِنَيْنِ فَاسْلَمَ أَحَدُهُمَا أَوْ صَارَ ذَمِيًّا فَهِيَ امْرَأَتُهُ حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثَ حِيضٍ، فَتَقَعُ الْفُرْقَةُ بِلا طَلَاقٍ،

(١) "الْبَرْزَايَةِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي صَرِيحِ الطَّلَاقِ - نَوْعٌ فِي عَمَلِهِ ١٧٤/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْمُنْدَبَةِ").

(٢) الْمَقُولَةُ [١٣٥٠٨] قَوْلُهُ: ((وَيُلْحَقُ الْبَائِنُ)).

(٣) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْكُنَايَاتِ ق ١٨٥/١.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٣٥٥٣] قَوْلُهُ: ((وَكُلُّ فُرْقَةٍ هِيَ طَلَاقٌ)).

(٥) "الْفَتْحُ": ٣٢٦/٣.

وَرَدَّةٌ مَعَ لَحَاقٍ.....

فلا يقع عليها طلاقه))، ثم قال^(١): ((إذا أسلم أحد الزوجين النسيين وُفِرَقَ بينهما بإبائه الآخر فإنه يقع عليها طلاقه وإن كانت هي الآبئة))، أي: وإن كانت بحوسية، قال: ((وبه يتقضى ما قيل: إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه)) اهـ.

قلت: وهو رد على ما في "البرازية"^(٢): ((إذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه))، وبعه "الشارح"، لكن ذكر "الخير الرملي"^(٣): ((أن موضوع ما في "البرازية" في طلاق أهل الحرب)).

قلت: وعليه فكان لفظ ((أسلم)) مُحَرَّفٌ عن ((سبي))، تأمل. ومسألة الإباء الواردة على "المصنف"؛ لأنها فسخ وُلِحِقَ فيها الطلاق.

(قوله: [١٣٥٥٠]) وردة مع لحاق أي: إذا ارتد ولحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع، وإن عاد مسلماً فطلقها في العدة يقع، والمردة إذا لحقت فطلقها زوجها، ثم عادت مسلمة قبل الحيض فعنده لا يقع، وعندهما يقع، "حاشية"^(٣). وقيد باللحاق إذ بدونه يقع؛ لأن الحرمة غير متأبدة، فإنها

(قوله: قلت: وعليه فكان لفظ: أسلم مُحَرَّفٌ عن: سبي إلخ) لا حاجة لحمله على التخرين، بل الظاهر إيقاؤه على ظاهره، ويكون موضوع ما في "البرازية" إسلام أحد الزوجين الحربيين وهما في دار الحرب إذا كانا بحوسيين، فإنه بإسلام أحدهما تبين منه تحضي ثلاث حيض، فإذا طلقها عقبتها لا يلحقها الطلاق؛ لأن هذه الفرقة فسخ لا طلاق، كما تقدم ما يفيد في باب الولي عند ذكر النظم فيه، ويظهر أن قول "الفتح": ((أو خرجا مستأمنين إلخ)) إنما هو إذا كانا بحوسيين، وإلا فلو ذميين وأسلم الزوج تبقى زوجة له، وعُلِّلَ في "الفتح" مسألة ما إذا أسلم أحد المستأمنين أو صار ذمياً بقوله: ((لأن المصير منهما كأنه في دار الحرب لئتمكنه من الرجوع)).

(١) "الفتح": كتاب الطلاق ٣٢٦/٣.

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الأول: في صريح الطلاق - نوع في محله ١٧٣/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الحاشية": كتاب الطلاق - الفصل الأول: في صريح الطلاق وما يقع به واحدة أو أكثر ٤٦٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

وَحْيَارٍ^(١) بُلُوغٍ وَعَتِيٍّ (لا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي عَدَّتِهَا) مُطْلَقاً (وَكُلُّ فَرْقَةٍ هِيَ طَلَاقٌ يَقَعُ)
الطَّلَاقُ (فِي عَدَّتِهَا).....

تَرْتَفِعُ بِالإِسْلَامِ، [١/٢٤٣ق/٣] "فَتَح"^(٢)، وَمَرَّ^(٣) نَمَامُهُ فِي بَابِ نِكَاحِ الْكَافِرِ. وَفِي "الذَّخِيرَةِ": ((وَلَوْ ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ وَلَمْ تَلْحَقْ وَطَلَّقَهَا فِي الْعِدَّةِ وَقَعَ لَا لَوْ خَالَعَهَا؛ لِأَنَّهَا بِالْإِرْتِدَادِ بَأَنْتٌ، وَالْمَبَانَةُ يَلْحَقُهَا صَرِيحُ الطَّلَاقِ لَا الْخُلْعِ)) اهـ.

وَلَا يَجْنِي أَنَّ الْفَرْقَةَ بِالرَّدَّةِ فَسَخَّ وَلَوْ بُدُونِ لِحَاقٍ، فَهِيَ وَارِدَةٌ عَلَى "الْمَصْنَفِ".
[١٣٥٥١] (قَوْلُهُ: وَخِيَارٌ بُلُوغٍ وَعَتِيٍّ) وَكَذَا الْفَرْقَةُ بِمَحْرَمَةِ الْمُصَاهَرَةِ كَقَبِيلِ ابْنِ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهَا حَرَمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ، فَلَا يَفِيدُ الطَّلَاقُ فَائِدَتَهُ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٤) أَوَّلَ الطَّلَاقِ، وَصَرَّحَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(٥):
((بَأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي الْفَرْقَةِ بِاللَّعَانِ؛ لِأَنَّهُ حَرَمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ أَيْضاً)).

قُلْتُ: وَمِثْلُهُ الْفَرْقَةُ بِالرِّضَاعِ، وَصَرَّحَ أَيْضاً بِعَدَمِ اللَّحَاقِ فِي الْفَسْخِ بِعَدَمِ الْكِفَاءَةِ وَنَقْصَانِ الْمَهْرِ، وَذَكَرَ فِي "الذَّخِيرَةِ" أَيْضاً عَدَمَ اللَّحَاقِ فِي مِلْكِيهَا زَوْجَهَا وَقَدْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ تُتَبَّعَهُ أَوْ تُحَقِّقَهُ، لَا لَوْ أُخْرِجَتْ عَنْ مِلْكِيهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، فَإِنَّهُ يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ عَبْدًا هَا لَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ هَا وَلَا سُكْنَى، فَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَتْهُ أَوْ أَعْتَقَتْهُ فَيَقَعُ.

[١٣٥٥٢] (قَوْلُهُ: مُطْلَقاً) أَي: صَرِيحاً أَوْ كُنَايَةً، "ح"^(٦). وَيَفِيدُهُ مَا بَعْدَهُ.
[١٣٥٥٣] (قَوْلُهُ: وَكُلُّ فَرْقَةٍ هِيَ طَلَاقٌ) كَالْفَرْقَةِ فِي الْإِيْلَاءِ وَاللَّعَانِ وَالْجَبِّ وَالْعَنْتَةِ، وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْمَهْرِ نِظْمًا^(٧) بَيَانُ الْفَرْقِ، وَبَيَانُ مَا يَكُونُ مِنْهَا فَسْخًا، وَمَا يَكُونُ طَلَاقًا، وَمَا يَتَوَقَّفُ مِنْهَا

(١) فِي "ب": ((حْيَارٍ)) بِالْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ نِكَاحِ أَهْلِ الشَّرْكِ - فَرْع ٢٩٠/٣.

(٣) الْمَقُولَةُ [١٢٩٥٠] قَوْلُهُ: ((طَلَاقٌ يَنْقُصُ الْعِدَّةَ)).

(٤) "الْفَتْحُ": ٣٢٦/٣.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ الْأَوْلِيَاءِ وَالْإِكْفَاءِ ١٧٦/٣.

(٦) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْكُنَايَاتِ ق ١٨٥/١.

(٧) نَقُولُ: بَلْ تَقْدَمُ فِي بَابِ الْوَلِيِّ ٢٤٣/٨ وَمَا بَعْدَهَا "دَر".

على نحو ما بينا.

(فروع^(١)) إنما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق،.....

على قضاء القاضي، وما لا يتوقف، وصرح في "الذخيرة": ((بأن معتدة اللعان يلحقها الطلاق))، وهو خلاف ما قدمناه^(٢) آنفاً عن "الفتح"، مع أن الفرقة باللعان طلاق لا فسخ، لكن تعليقه: ((بأنها حرمة مؤبدة)) يرجح ما قاله، لكن سيأتي^(٣) في بابها أنها حرمة مؤبدة ما دام أهلاً للعان، فإذا خرجا عن أهلية اللعان أو أحدهما له أن ينكحها، وكذا لو أكذب نفسه حذوله أن ينكحها، تأمل.

[١٣٥٥٤] (قوله: على نحو ما بينا) أي: من قوله: ((الصريح يلحق الصريح إلخ))، "ح"^(٤).

[١٣٥٥٥] (قوله: إنما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق إلخ) اعترضه في أول طلاق "الفتح"^(٥): ((بأنه غير حاصر؛ لأن العدة قد تتحقق بدون الطلاق والوطء، كما لو عرض الفسخ بخيار بعد مجرد الخلوة، إلا أن إيجاب بأن الخلوة ملحة بالوطء، ثم يقتضي أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق مع أنه منقوض بما إذا أسلم أحدهما وأبت عن الإسلام، فإنه يقع طلاقه عليها مع أن الفرقة فيها فسخ، وما إذا ارتد أحدهما فإنه يقع طلاقه مع أن الفرقة برده فسخ خلافاً لـ "أبي يوسف"، وكذا بردها [٢/٤٣ق/٣] إجماعاً) اهـ. وهذا النقض وارد أيضاً على عبارة المتن كما قدمناه^(٦).

(قوله: ثم يقتضي أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق إلخ) إيجاب عن الإراد الثاني: أن الحصر في كلامه إضافي، أي: بالنسبة لمعتدة الوطء، فلا ينافي هذا أن معتدة الفسخ قد يلحقها الطلاق.

(١) في "ط": ((فروع)).

(٢) المقولة [١٣٥٥١] قوله: ((وخيار بلوغ وعق)).

(٣) انظر "الدر" عند المقولة [١٥٠٤٨] قوله: ((وإن أكذب نفسه حذ)).

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الكنايات ق ١٨٥/١.

(٥) "الفتح" ٣٢٦/٣ بتصرف.

(٦) المقولة [١٣٥٥٠] قوله: ((وردة مع لحاق)).

أُمًّا الْمُعْتَدَّةُ لِلوِطْءِ فَلَا يُلْحَقُهَا^(١)، "خلاصة"^(٢). وفي "القنية"^(٣): ((زَوْجَ امْرَأَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا^(٤)))، ثُمَّ رَقَمَ: ((إِنْ نَوَى طَلَّقَتْ)). ذهبي وتزويجي.....

فصار الحاصل: أَنَّ الطَّلَاقَ يُلْحَقُ فِي عِدَّةٍ فُرْقَةٍ عَنْ طَلَاقٍ، أَوْ إِبَاءٍ، أَوْ رِدَّةٍ بَلُونِ لِحَاقٍ بِدَارِ الْحَرْبِ، وَنَظُمْتُ ذَلِكَ بِقَوْلِي: [رجز]

وَيُلْحَقُ الطَّلَاقُ فُرْقَةً الطَّلَاقِ أَوْ الْإِبَاءِ أَوْ رِدَّةٍ بِلَا لِحَاقٍ

وهو أحسن من قول "المقدسي": [رجز]

فِي عِدَّةٍ عَنِ الطَّلَاقِ يُلْحَقُ أَوْ رِدَّةٍ أَوْ بِالْإِبَاءِ يُفَرَّقُ

[١٣٥٥٦] (قوله: أُمًّا الْمُعْتَدَّةُ لِلوِطْءِ فَلَا يُلْحَقُهَا) مثاله: لو طَلَّقَهَا بَائِنًا أَوْ خَالَعَهَا، ثُمَّ بَعْدَ مُضَيِّ حَيْضَتَيْنِ مِنْ عِدَّتِهَا مَثَلًا وَطَفَّهَا عَالِمًا بِالْحُرْمَةِ، فَلَزِمَهَا عِدَّةٌ ثَانِيَةٌ وَتَدَاخَلَتَا، فَإِذَا حَاضَتِ الثَّالِثَةُ فِيهِمَا مِنْهُمَا، وَلَزِمَهَا حَيْضَتَانِ أَيْضًا لِإِكْمَالِ الثَّانِيَةِ، فَلَوْ طَلَّقَهَا فِي الْحَيْضَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهَا عِدَّةٌ وَطِءٍ لَا طَلَاقٍ، أَفَادَهُ فِي "الذَّخِيرَةِ".

[١٣٥٥٧] (قوله: ثُمَّ رَقَمَ) أي: رَمَزَ عَازِيًا إِلَى كِتَابٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ عَادَتَهُ ذِكْرُ حُرُوفٍ اصْطَلَحَ عَلَيْهَا يَرْمِزُ بِهَا إِلَى أَسْمَاءِ الْكُتُبِ.

[١٣٥٥٨] (قوله: إِنْ نَوَى طَلَّقَتْ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ قَوْلَهُ: زَوْجَتُكَ امْرَأَتِي فَلَانَةَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرٍ: إِنْ صَحَّ تَزْوِيجُهَا مِنْكَ، أَوْ تَقْدِيرٍ: لِأَنَّهَا طَالِقٌ مِنِّي، فَإِذَا نَوَى الطَّلَاقَ تَعَيَّنَ الثَّانِي فَطَلَّقُ.

(١) فِي "و": ((يُلْحَقْ)).

(٢) "خلاصة الفتاوى": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي صَرِيحِ الطَّلَاقِ - جَنْسٍ آخَرَ فِيمَنْ يَكُونُ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ

ق ٩٢/ب بتصرف.

(٣) "القنية": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ فِي الْكُنَايَاتِ ٤٣/أ.

(٤) فِي "ب": ((طَلَاقْ)).

تَقَعُ وَاحِدَةً بِلَا نِيَّةٍ. اذهبى إلى جهنم يقع إن نوى، "خلاصة"^(١). وكذا: اذهبى عني، وأفلحي، وفَسَخْتُ النِّكَاحَ، وَأَنْتِ عَلَيَّ كَالْمَيْتَةِ^(٢)، أو كلحم الخنزير، أو حرام كالماء..

[١٣٥٥٩] (قوله: تقع واحدة بلا نية) لأنَّ ((تَرْوِجِي)) قرينة، فإنَّ نوى الثلاث فتلأ، "بِرَازِيَّة"^(٣). ويُخَالَفُهُ ما في "شرح الجامع الصغير" لـ "قاضي خان"^(٤): ((ولو قال: اذهبى فستروِجِي، وقال: لم أُنَوِّ الطَّلَاقَ لا يقع شيء؛ لأنَّ معناه: إنَّ أَمَكَّنَكَ)) اهـ. إلَّا أنَّ يُفَرَّقَ بين النواو والفاء، وهو بعيد هنا، "بحر"^(٥).

على أنَّ: تَرْوِجِي كناية مثل: اذهبى، فَيَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ، فَمِنْ أَيْنَ صَارَ قَرِينَةً عَلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ بِ: اذهبى مع أنَّه مذكور بعده، والقريضة لا بدَّ أنَّ تَتَقَدَّمَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ^(٦) فِي: اعْتَدَيْ ثَلَاثًا؟! فالأوجه ما في "شرح الجامع"، ولا فَرَقَ بين النواو والفاء، وَيُؤَيِّدُهُ ما في "الذخيرة": ((اذهبى وتَرْوِجِي لا يقع إلَّا بالنية، وإنَّ نَوَى فِيهَا واحدةً باتَّةً، وإنَّ نَوَى الثَّلَاثَ فَتَلَأ)).

[١٣٥٦٠] (قوله: وأفلحي) في "البدائع"^(٧): ((قال "محمد": قال لها: أفلحي يريدُ الطَّلَاقَ يقع؛ لأنَّه بمعنى: اذهبى، تقول العرب: أفلح بخير، أي: ذهب بخير، ويَحْتَمِلُ: إِظْفَرِي بِمِرَادِكِ، يُقَالُ: أَفْلَحَ الرَّجُلُ إِذَا ظَفَرَ بِمِرَادِهِ))، "بحر"^(٨).

[١٣٥٦١] (قوله: وَأَنْتِ عَلَيَّ كَالْمَيْتَةِ) أي: يقع إنَّ نَوَى، والمرادُ التَّشْبِيهُ بما هو مُحَرَّمُ الْعَيْنِ

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - جنس آخر: وفي الفتاوى: رجل قال لامرأته ق ٩٩/١ بتصرف.

(٢) في "د" زيادة: ((قوله: وَأَنْتِ عَلَيَّ كَالْمَيْتَةِ، أقول: ولم أَرِ ما لو قال لها: أَنْتِ كَالْمَيْتَةِ بدون ((علي))، وينبغي أن ينوي أيضاً؛ لأنَّ خلافاً الظرف جازئ. خير الدين الرملي)). ق ١٨٥/ب.

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكنايات - نوع آخر: اذهبى وتروِجِي إلخ ١٩٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "شرح الجامع الصغير": كتاب الطلاق - باب الكنايات ١/ق ١١١/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٢٦.

(٦) ص ٣٢٨ - "در".

(٧) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما الكناية فنوعان ٣/١٠٧.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الكنايات في الطلاق ٣/٣٢٦.

لأنه تشبيه بالسُرعة. ولا يقع بـ: أربعة طرقٍ عليك مفتوحة وإن نَوَى ما لم يَقُلْ: خُذِي أَيَّ طريقٍ شئت.

كالخمرِ والخنزيرِ والميتة، فالحكمُ فيه كالحكمِ في: أنتِ عليّ حرامٌ، بخلاف ما لو قال: أنتِ عليّ كمتاعٍ [٣/٢٤٤] فلان فلا يقع وإن نَوَى، أفادته في "الدَّخيرة"، أي: لأنَّ متاعَ فلان ليس مُحَرَّم العَيْنِ، وجَعَلُهُ كـ: أنتِ عليّ حرامٌ مَبْنِيٌّ على مذهبِ المتقدمين من توقُّفِ الوقوع به على النِّية.

[١٣٥٦٢] (قوله: لأنه تشبيه بالسُرعة) الأولى: في السُرعة، كأنه قال: أنتِ حرامٌ سريعاً كسرعةِ الماءِ في جَرِيهِ، وقد مرَّ^(١) أن: أنتِ حرامٌ مُلْحَقٌ بالصَّريحِ، فلا يَحْتَاجُ إلى نِيةٍ، فلعلَّ هذا مَبْنِيٌّ على غيرِ المفتي به، "ط"^(٢).

قلت: وهو المُتَعَيَّن.

[١٣٥٦٣] (قوله: ما لم يقل: خُذِي أَيَّ طريقٍ شئت) أي: فإن نَوَى يَقَعُ ثلاثٌ في روايةٍ "أسد"^(٣) عن "محمد"، وقال "ابن سلام"^(٤): أخافُ أن يَقَعَ ثلاثٌ لمعاني كلامِ النَّاسِ، كأنه يريدُ أنَّ مرادَ النَّاسِ بِمَثَلِهِ: اسْلُكِي الطَّرِيقَ الأَرَبَ، وإلَّا فاللَّفْظُ إنما يُعْطَى الأمرُ بِسلوكِ أحدها، والأوجهُ أن يَقَعَ واحدةً بآئنة، "فتح"^(٥)، والله سبحانه أعلم.

٤٧٤/٢

(١) المقولة [١٣٠٩٤] قوله: ((فيقع بلا نية للعرف)).

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الكنايات ١٣٨/٢.

(٣) أبو عبد الله، أسد بن الفرات الحراني ثم المغربي، القاضي الأمير (ت ٢١٣هـ). ("وفيات الأعيان" ٨٢/٣، "سير

أعلام النبلاء" ٢٢٥/١٠، "شذرات الذهب" ٦٠/٣).

(٤) تقدمت ترجمته ٤٦٠/١.

(٥) "الفتح": باب إيقاع الطلاق - فصل في الطلاق قبل الدخول ٤٠٢/٣.

﴿بابُ تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ﴾

لَمَّا ذَكَرَ مَا يُوقَعُ بِنَفْسِهِ بِنَوْعِهِ ذَكَرَ مَا يُوقَعُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ.

وَأَنْوَاعُهُ ثَلَاثَةٌ: تَفْوِيضٌ، وَتَوَكُّلٌ،.....

﴿بابُ تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ﴾

أي: تَفْوِيضُهُ لِلزَّوْجَةِ أَوْ غَيْرِهَا صَرِيحاً كَانَ التَّفْوِيضُ أَوْ كِنَايَةً، يُقَالُ: فَوَّضَ لَهُ الْأَمْرَ، أَي: رَدَّهُ إِلَيْهِ، "حموي". فَالْكِنَايَةُ قَوْلُهُ: اخْتَارِي أَوْ أَمْرُكِ يَيْدِكَ، وَالصَّرِيحُ قَوْلُهُ: طَلَّقِي نَفْسَكَ، "أَبُو السَّعْدِ"^(١).

[١٣٥٦٤] (قَوْلُهُ: بِنَوْعِهِ) أَي: الصَّرِيحُ وَالْكِنَايَةُ، "ح"^(٢).

[١٣٥٦٥] (قَوْلُهُ: وَأَنْوَاعُهُ) الصَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى مَا يُوقَعُ الْغَيْرُ لَا لِلتَّفْوِيضِ، وَإِلَّا يَلِزَمُ تَقْسِيمُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى غَيْرِهِ، "أَبُو السَّعْدِ"^(٣).

[١٣٥٦٦] (قَوْلُهُ: تَفْوِيضٌ وَتَوَكُّلٌ) الْمُرَادُ بِالتَّفْوِيضِ تَمْلِيكُ الطَّلَاقِ كَمَا يَأْتِي^(٤)، وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥) فِي فَصْلِ لِلْمَشْيَةِ: ((أَنَّ صَاحِبَ "الْهِدَايَةِ" جَعَلَ مَنَاطَ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّمْلِيكِ وَالتَّوَكُّلِ مَرَّةً بَأَنَّ الْمَالِكَ يَعْمَلُ بِرَأْيِ نَفْسِهِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ، وَمَرَّةً بَأَنَّهُ عَامِلٌ لِنَفْسِهِ بِخِلَافِهِ، وَمَرَّةً بَأَنَّهُ يَعْمَلُ بِمَشْيَةِ نَفْسِهِ بِخِلَافِهِ))، قَالَ^(٦): ((وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرَّأْيِ وَالْمَشْيَةِ: أَنَّ الْعَمَلَ بِالرَّأْيِ عَمَلٌ مِمَّا يَرَاهُ أَصُوبٌ بِلَا عَتَبَارٍ كَوْنِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، وَالْعَمَلَ بِمَشْيَتِهِ أَي: بِاخْتِيَارِهِ ابْتِدَاءً بِلَا عَتَبَارٍ مُطَابَقَةً أَمْرِ الْأَمْرِ وَلَا عَتَبَارٍ مَعْنَى الْأَصُولِيِّ))، ثُمَّ قَالَ^(٧) بَعْدَمَا بَحَثَ فِي الْأَوَّلَيْنِ: ((إِنَّ الْفَرْقَ الثَّلَاثَ أَصُوبٌ)).

(١) "فتح المعين": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٣٦/٢.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ١٨٥/أ.

(٣) "فتح المعين": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٣٦/٢.

(٤) ص ٣٦٥ - "در".

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٤٣٠/٣.

(٦) أي: صاحب "الفتح": ٤٣٠/٣ بتصرف.

(٧) أي: صاحب "الفتح" أيضاً ٤٣١/٣ وعبارة: ((الثالث أقرب)).

ورسالة. وألفاظُ التفويضِ ثلاثة: تخييرٌ، وأمرٌ بيدي، ومشيفةٌ.

(قال لها: اختاري أو أمرك بيدك.....)

[١٣٥٦٧] (قوله: ورسالة) كأن يقول لرجلي: اذهب إلى فلانة وقل لها: إن زوجك يقول لك:

اختاري، فهو ناقلٌ للسلام المرسل لا مُنشيئٌ للكلام، بخلاف المالك والوكيل؛ لأنهم قالوا: إن الرسول مُعبرٌ وسفيرٌ، هذا ما ظهر لي.

[١٣٥٦٨] (قوله: ثلاثة) أي: بالاستقراء، بدأ "المصنف" منها بالاختيار لثبوته بصريح الإخبار،

ولم يجعل له فضلاً على حدة - كصاحب "الهداية"^(١) - لأنه لم يسبقه شيء يُغفل به عما قبله بخلاف الأخيرين، فاكفَى فيه بالباب، "نهر"^(٢).

وحاصله: أن التفويض أعم [٣/٢٤٤ق/ب] فناسب أن يُترجم له بالباب، والثلاثة أنواعه

فناسب أن يُترجم لكل منها بفصل، لكن لم يُترجم به للتخيير لأنه لم يسبقه كلام^(٣)، وبه ظهر أن ترجمة "المصنف" للثاني بالباب غير مناسبة.

[١٣٥٦٩] (قوله: قال لها: اختاري) أشار بعدم ذكر قولها إلى أنه تمليك يتم بالمملك وحده،

فلو رجع قبل انقضاء المجلس لم يصح، وقيد باقتصار على التخيير المطلق لأنه لو قال لها: اختاري الطلاق، فقالت: اخترت الطلاق فهي واحدة رجعية؛ لأنه لما صرح بالطلاق كان التخيير بين الإتيان بالرجعي وتركه، "ط"^(٤) عن "البحر"^(٥).

[١٣٥٧٠] (قوله: أو أمرك بيدك) لا حاجة إليه لذكر أحكام الأمر باليد في فصل مُستقل

يأتي^(٦)، "ط"^(٧).

(١) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٢٤٣/١.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض ٣١٦/أ.

(٣) ((كلام)) ساقطة من "الأصل".

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٣٩/٢.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٣٦/٣ يتصرف.

(٦) ص ٣٩١ - وما بعدها "در".

(٧) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٣٩/٢.

يُنَوِّى) تفويضَ (الطَّلَاقِ) لأنَّهما كنايةٌ، فلا يَعمَلانَ بلا نيةٍ (أو طَلَّقِي نفسَكِ فلها أنْ تُطَلِّقَ.....

[١٣٥٧١] (قوله: تفويضَ الطَّلَاقِ) دلَّ على هذا المضافِ عَقْدُ البابِ له كما في "النَّهر"^(١)،
ح"^(٢).

[١٣٥٧٢] (قوله: لأنَّهما كنايةٌ) أي: من كُنَايَاتِ التَّفْوِيضِ، "شَرْنَبَالِيَّةً"^(٣).
[١٣٥٧٣] (قوله: فلا يَعمَلانَ بلا نيةٍ) أي: قَضَاءٌ وديانةٌ في حالة الرِّضَا، أمَّا في حالة الغَضَبِ أو المَذَاكِرَةِ فلا يُصدِّقُ قَضَاءٌ في أَنَّهُ لم يَنْوِ الطَّلَاقَ؛ لأنَّهما مِمَّا تَمَحَّضُ لِلجَوَابِ كما مرَّ^(٤)، ولا يَسَعُهَا المَقَامُ معه إلَّا بِنِكَاحٍ مُسْتَقْبَلٍ؛ لأنَّها كَالْقَاضِي، أَفَادَهُ في "الْفَتْح"^(٥) و"الْبَحْر"^(٦).
ثمَّ اعْلَمْ أَنَّ اشْتِراطَ النِّيَّةِ إِنَّمَا هو فيما إذا لم يَذْكُرِ النَّفْسَ أو ما يَقُومُ مَقَامَهَا في كَلَامِهِ، وإِنَّمَا ذُكِرَتْ في كَلَامِهَا فَقَطْ كما يَأْتِي^(٧) تَحْرِيرُهُ، فَتَبَيَّنَ لذلِكَ، فَإِنِّي لم أرَ مَنْ بَثَّ عَلَيْهِ.
[١٣٥٧٤] (قوله: أو طَلَّقِي نفسَكِ) هذا تَفْوِيضٌ بِالصَّرِيحِ، ولا يَحْتَاجُ إلى نِيَّةٍ، والوَاقِعُ به رَجْعِيٌّ، وَتَصَحُّ فِيهِ نِيَّةُ الثَّلَاثِ كما سيَذْكُرُهُ^(٨) "المَصْنَفُ" أوَّلَ فِصلِ المَشْيَةِ.

﴿بابُ تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ﴾

(قوله: ثمَّ اعْلَمْ أَنَّ اشْتِراطَ النِّيَّةِ إِنَّمَا هو إِخْرَاجُ كَلِمَاتِهِمْ مُتَّفَقَةً عَلَى اشْتِراطِ النِّيَّةِ وَذِكْرِ النَّفْسِ أو ما يَقُومُ مَقَامَهَا، والاكْتِفَاءُ بِذِكْرِ النَّفْسِ عَنِ النِّيَّةِ يَكُونُ مُخَالَفَةً لِمَا اتَّفَقُوا عَلَى اشْتِراطِهِ، فلا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

(١) "النَّهر": كتاب الطَّلَاق ق ٣١٦؛ إِذْ قال: ((بابُ التَّفْوِيضِ)).

(٢) "ح": كتاب الطَّلَاق - بابُ تَفْوِيضِ الطَّلَاق ق ١٨٥/أ.

(٣) "الشَّرْنَبَالِيَّة": كتاب الطَّلَاق - بابُ التَّفْوِيضِ ٣٧١/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) ص ٣١٧ - وما بَعْدُها "در".

(٥) "الْفَتْح": كتاب الطَّلَاق - بابُ تَفْوِيضِ الطَّلَاق - فِصلُ في الاختِيَارِ ٤١٢/٣.

(٦) "الْبَحْر": كتاب الطَّلَاق - بابُ تَفْوِيضِ الطَّلَاق ٣٣٥-٣٣٦/٣.

(٧) المَقُولَةُ [١٣٦٤٤] قَوْلُهُ: ((بِلا نِيَّةٍ)).

(٨) ص ٤١٢ - "در".

في مجلسٍ عليها به) مشافهةً أو إخباراً (وإن طال) يوماً أو أكثر ما لم يُؤقَّته ويمضي الوقت

[١٣٥٧٥] (قوله^(١)): في مجلسٍ عليها) أفاد أنه لا اعتبار بمجلسه، فلو خيَّرها ثم قام هو لم يَطلَّ بخلاف قيامها، "بحر"^(٢) عن "البدائع"^(٣)، "ط"^(٤).

[١٣٥٧٦] (قوله: مشافهةً) أي: في الحاضرة ((أو إخباراً)) في الغائبة، منصوبان على الحالية من ((عليها)).

[١٣٥٧٧] (قوله: ما لم يُؤقَّته إلخ) فلو قال: جعلتُ لها أن تُطلِّق نفسها اليوم اعتبرَ مجلسُ عليها في هذا اليوم، فلو مضى اليوم ثم علمت خراج الأمر عن يديها، وكذا كلُّ وقتٍ قيَّدَ التفويض به وهي غائبة ولم تعلم حتى انقضى بطلَّ خيارها، "فتح"^(٥) و"بحر"^(٦)، وسيأتي^(٧) فروع في التوقيف آخر الباب، وأنه لا يَطلُّ الموقت بالإعراض.

[١٣٥٧٨] (قوله: ويمضي الوقت) معطوفٌ على ((يؤقَّته)) المجزوم، وإثبات الباء فيه من تحريف النسخ، أو على لغة كما هو أحد الأوجه التي يجاب بها عن قوله تعالى: ﴿لَئِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف - ٩٠] في قراءة [٢٤٥ق/٣] رفع ﴿وَيَصْبِرْ﴾، فالمعنى: لها أن تُطلِّق في المجلس وإن طال مدة عدم توقيفه ومضي الوقت، بأن لم يُؤقَّته، أو وقَّته ولم يمض، فإن وقَّته ومضى سقط الخيار. وأمَّا جعله مرفوعاً والواو فيه للحال فهو فاسدٌ صناعةً ومعنى، أمَّا الأول فلأنَّ جملة الحال التي فعلها مضارعٌ مثبتٌ لا تقرُّن بالواو، وأمَّا الثاني فلضرورة المعنى: مدةً لم يُؤقَّت في حالٍ مضى الوقت، وإذا لم يُؤقَّت كيف يمضي الوقت؟! فافهم. نعم في بعض النسخ: ((بمضي الوقت)) بالفاء والباء الجارَّة للمصدر، والمعنى: فإن وقَّت فينتهي المجلس بمضي الوقت.

(١) ((قوله)) ساقطة من "م".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٣٦/٣.

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما قوله: أمر ك يبدك ١١٣/٣.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٣٩/٢.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ٤١٢/٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٣٦/٣.

(٧) ص ٣٨٨ - وما بعدها "در".

قبل عِلْمِهَا (ما لم تَقُمْ) لتبْدُلِ مجلسِها حقيقةً (أو) حكماً، بأن (تَعْمَلَ ما يَقْطَعُهُ)...

[١٣٥٧٩] (قوله: قبلَ عِلْمِهَا) ليس قيداً احترازياً، بل هو تنبيهٌ على الأخصى لِيُعْلَمَ مُقَابِلُهُ بالأولى كما هو عادةُ "الشَّارح" في مواضع لا تُحصى، فافهم.

[١٣٥٨٠] (قوله: ما لم تَقُمْ إلخ) الأولى أنْ يَذْكُرَ له عاطفاً يَعْطِفُهُ على قوله: ((ما لم يُوقَّتْ))، ولو

قال: ما لم تَفْعَلْ ما يدلُّ على الإعراضِ لكانَ أخصراً وأقوَدَ؛ لِيَصِحَّ عطفُ قوله: ((أو حكماً)) على ٤٧٥/٢ ((حقيقةً))، ولأنَّه يُغْنِيهِ عن قوله: ((أو تَعْمَلُ ما يَقْطَعُهُ))، ولأنَّ بطلانَهُ بكلِّ قيامٍ مطلقاً قولُ البعضِ، والأصحُّ - كما في "البحر" ^(١) و"النهر" ^(٢) -: ((أنَّه لا بدُّ أنْ يَدُلَّ على الإعراضِ))، وأثرُ الخلافِ يَظْهَرُ فيما لو قَامَتْ لِدَعْوِ الشُّهُودِ كما يأتي ^(٣)، ولو أقامَها أو جامعَها بطلَ كما يأتي ^(٤)؛ لَتَمَكُّنُهَا من المبادرةِ إلى اختيارِها نفسَها، فعُدَّ ذلك دليلُ الإعراضِ.

[١٣٥٨١] (قوله: لتبْدُلِ مجلسِها حقيقةً) أفادَ أنَّ القيامَ يَخْتَلِفُ به المجلسُ حقيقةً، وهو خلافُ ما في "إيضاح الإصلاح"، فإنه قال: ((إنَّ المجلسَ وإنْ لم يَتَبَدَّلْ مَحْجَرُ القيامِ إلَّا أنَّ الخيارَ يَطْلُ بِه؛ لأنَّه يدلُّ على الإعراضِ، وهذا ظاهرٌ من كلامِ صاحبِ "الهداية" ^(٥)، وفي "التبيين" ^(٦): المجلسُ يَتَبَدَّلُ

(قوله: ولو قال: ما لم تَفْعَلْ ما يدلُّ على الإعراضِ لكانَ أخصراً وأقوَدَ إلخ) لم يَظْهَرْ وجهُ كونِ ما ذَكَرَهُ أَقْوَدَ من عبارةِ "المصنّف"، بل هي مفيدةٌ ما أفادَهُ كلامُ "المصنّف"، نعم هو أظهرٌ من عبارةِ "المصنّف"، ولعلَّه المرادُ من قوله: ((أقوَدَ)).

(قوله: لِيَصِحَّ عطفُ إلخ) فيه خفاءٌ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٣٨.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض ق ٢١٦/ب.

(٣) المحقولة [١٣٥٨٢] قوله: ((وما يدلُّ على الإعراضِ)).

(٤) ص ٣٧٢ - "در".

(٥) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١/٢٤٣.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٢/٢٢٤.

مَّا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكَ - فَيَتَوَقَّفُ عَلَى قَبُولِهَا^(١) فِي الْمَجْلَسِ - لَا تَوْكِيلٌ،

تَارَةً حَقِيقَةً بِالتَّحْوِيلِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ، وَتَارَةً حَكَمًا بِالْأَخْذِ فِي عَمَلٍ آخَرَ)) اهـ "ط"^(٢).

قُلْتُ: وَكَأَنَّ "الشَّارَحَ" حَمَلَ الْقِيَامَ عَلَى التَّحْوِيلِ - فَإِنَّهُ يُقَالُ: قَامَ عَنْ مَجْلِسِهِ إِذَا تَحَوَّلَ عَنْهُ - لَا يَجْرِدُ الْقِيَامَ عَنْ قُعُودٍ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ بَطْلَانَهُ بِكُلِّ قِيَامٍ مُطْلَقًا خِلَافُ الْأَصَحِّ.
(١٣٥٨٢) (قَوْلُهُ: مَّا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ خَيَّرَهَا فَلَبَسَتْ ثَوْبًا أَوْ شَرِبَتْ لَا يَطْلُ خِيَارُهَا؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ قَدْ يَكُونُ لِدَعْوَى شُهَدَاءَ، وَالْعَطَشَ قَدْ يَكُونُ شَدِيدًا يَمْنَعُ مِنَ التَّأَمُّلِ. وَدَخَلَ فِي الْعَمَلِ الْكَلَامُ الْأَجْنَبِيُّ، وَهَذَا فِي التَّخْيِيرِ الْمَطْلُوقِ، أَمَّا الْمَوْقُوتُ بِشَهْرٍ مَثَلًا فَلَا يَطْلُ بِذَلِكَ مَا دَامَ الْوَقْتُ بَاقِيًا كَمَا مَرَّ^(٣)، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٤)، [٣/٢٤٥ق/ب] وَيَأْتِي^(٥) تَمَامُ الْكَلَامِ فِيمَا يَكُونُ إِعْرَاضًا وَمَا لَا يَكُونُ.

(١٣٥٨٣) (قَوْلُهُ: فَيَتَوَقَّفُ عَلَى قَبُولِهَا فِي الْمَجْلَسِ) أَرَادَ بِالْقَبُولِ الْجَوَابَ، وَالضَّمِيرُ فِي ((يَتَوَقَّفُ)) عَائِدٌ عَلَى التَّطْلِيقِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: ((فَلَهَا أَنْ تُطْلَقَ)) لَا عَلَى التَّمْلِيكِ؛ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّ هَذَا التَّمْلِيكَ يَتِمُّ بِالْمَلِكِ وَحْدَهُ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ؛ لِكُونِهَا تُطْلَقُ بَعْدَ التَّفْوِيزِ، وَهُوَ بَعْدَ تَمَامِ التَّمْلِيكِ كَمَا أَوْضَحَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٦) وَ"النَّهْرِ"^(٧). وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ هَذَا التَّمْلِيكَ لَا يَتَوَقَّفُ تَمَامُهُ عَلَى الْقَبُولِ وَلَا عَلَى الْجَوَابِ فِي الْمَجْلَسِ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ - أَي: التَّطْلِيقَ - بَعْدَ تَمَامِهِ، وَإِنَّمَا التَّوَقُّفُ عَلَى الْجَوَابِ هُوَ صَحَّةُ التَّطْلِيقِ، فَافْهَم.

(١) فِي "ط": ((قَوْلُهَا)).

(٢) "ط": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِيزِ الطَّلَاق ١٤٠/٢.

(٣) ص ٣٦٣ - "د".

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِيزِ الطَّلَاق ٣/٢٣٧ - ٣٣٨ نَقْلًا عَنْ "الْجَوْهَرَةِ" عَنْ "الْخَالِصَةِ".

(٥) ص ٣٧١ - "د".

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِيزِ الطَّلَاق - فَصْلُ فِي الْإِخْتِيَارِ ٣/٤١١ - ٤١٢.

(٧) "النَّهْرُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ التَّفْوِيزِ ق ٢١٦/أ.

فلم يصحّ رجوعه، حتّى لو خيّرها ثمّ حلفَ أن لا يُطلقها فطلّقت لم يحنث في الأصحّ.
(لا) تطلّق (بعده) أي: المجلس (إلا إذا زاد) على قوله: طلّقي نفسك.....

[١٣٥٨٤] (قوله: فلم يصحّ رجوعه) تفرّيع على كونه ليس توكيلاً، فإنّ الوكالة غير لازمة، فلو كان توكيلاً لصحّ عزّلها، قال في "البحر"^(١) عن "جامع الفصولين"^(٢): ((تفويض الطلاق إليها قيل: هو وكالة يملك عزّلها، والأصحّ أنه لا يملكه)) اهـ.
لكنّ إذا كان تملكاً لا يلزم منه عدم صحّة الرجوع كما في "المعراج"، قال: ((لانتقاضيه بالهبة، فإنّها تملك ويصحّ الرجوع)) اهـ.

وعلّل له في "الذخيرة": ((بأنّه بمعنى اليمين؛ إذ هو تعليق^(٣) الطلاق بتطليقها نفسها))، واعترضه في "الفتح"^(٤): ((بأنّ هذا يجري في سائر الوكالات لتضمّنه معنى: إذا بعته فقد أجزّته، مع أنّ الرجوع عنها صحيح، وإنما العلة هي كونه تملكاً يتمّ بالملك وحده بلا قبول))، وعمّاه في "النهر"^(٥)، فافهم.

[١٣٥٨٥] (قوله: حتّى لو خيّرها إلخ) تفرّيع ثانٍ على عدم كونه توكيلاً بل هو تملك، فإنّ علّة الحنث - وهو قول "محمد" - كونها نائبة عنه، وهو ممنوع كما في "الفتح"^(٦) عن "الزيادات"^(٧)

(قوله: لانتقاضيه بالهبة فإنّها تملك إلخ) يدفع بالفرق، وهو: أنّه إنّما ملك الرجوع في الهبة؛ لاحتمال قصده المعاوضة فيها، ولذلك لا يملك الرجوع في الرّجيم المحرّم والزّوجة؛ لعدم هذا القصد عادةً، وما ذكر غير موجود في مسائلنا؛ فإنّه لم تجرِ العادة أنّه يملكها الطلاق في أمل أن تعوضه، تأمل.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٣٦.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والعشرون في الأمر باليد ومتعلقه ١/٢٩١.

(٣) في "ب": ((تطبيق))، وهو خطأ.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ٣/٤١٢.

(٥) انظر "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض ٢/٢١٦.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ٣/٤١١.

(٧) أي: "شرح زيادات" الإمام محمد، لأبي المعالي محمود (وقيل: محمد) بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، برهان الدين البحاري المرقيناني (ت ١١٦٦هـ). ("كشف الظنون" ٢/٩٦٣، "الفوائد البهية" ص ٢٠، "هدية العارفين" ٢/٤٠٤، "الأعلام" ٧/١٦١).

وأخواته: (متى شئت أو متى ما شئت، أو إذا شئت أو إذا ما شئت) فلا يتقيّد بالجلس^(١) (و لم يصحّ رجوعه) لما مرّ^(٢) (و) أمّا (في: طلقني ضرّتك).....

لصاحب "المخيط"، أي: لكونها صارت مالكة، وعليه فلو وكلّ رجلاً بطلاقها يحنث كما سيأتي^(٣) في الأيمان إن شاء الله تعالى عند ذكر ما يحنث فيه بفعل مأموره.

[١٣٥٨٦] (قوله: وأخواته) الأولى: وأختيه، وهما: اختاري، وأمرّك يبدلك.

واعلم أنّ ما ذكر^(٤) "المصنّف" هنا إلى قوله: ((وجلوس القائمة)) سيذكر^(٥) أيضاً في فصل

المشيقة.

[١٣٥٨٧] (قوله: فلا يتقيّد بالجلس) أمّا في ((متى)) و((متى ما)) فلائهما لعموم الأوقات،

فكأنه قال: في أيّ وقت شئت، فلا يقتصر على المجلس، وأمّا في ((إذا)) و((إذا ما)) فإنّهما ومتى سواء عندهما، وأمّا عنده فيستعملان للشرط كما يستعملان للظرف، لكن الأمر صار بيدهما، فلا يخرج بالشك، "ح"^(٦) عن "المنح"^(٧).

[١٣٥٨٨] (قوله: لما مرّ أي: من أنه ليس توكيلاً، بل لو صرّح بتوكيلها بطلاقها يكون

تليكاً لا توكيلاً كما في "البحر"^(٨) عن "الفصولين"^(٩).

(١) في "د" زيادة: ((قوله: أو إذا ما شئت فلا يتقيّد بالجلس، قال الشُّنِّي: ((بخلاف: إن شئت، فإنّه يتقيّد بمجلس

علمها لعدم ما يدلّ على عموم الوقت، انتهى)). ق ١٨٦/أ.

(٢) ص ٣٦٥-٣٦٦- "در".

(٣) المقولة [١٧٩٨٧] قوله: ((الأصل فيه إلح)).

(٤) في "م": ((ذكره)).

(٥) ص ٤٢٧- وما بعدها "در".

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ١٨٥/أ.

(٧) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام تفويض الطلاق ق ١/١٤٢.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٣٦.

(٩) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والعشرون في الأمر باليد ومتعلقه ٢٩١/١.

(أو قوله لأجنبي: طلق امرأتي) فد (يصح رجوعه) عنه (ولم يقيد بالمجلس) لأنه توكيل محض، وفي: طلقي نفسك وضرتك كان تملكاً في حقها توكيلاً في حق ضرتها، "جوهرة"^(١). (إلا إذا علّقهُ بالمشيئة) فيصير تملكاً.....

[١٣٥٨٩] (قوله: أو قوله لأجنبي: طلق امرأتي) قيد بالطلاق لأنه لو قال: أمر امرأتي بيدك يقتصر على المجلس، ولا يملك الرجوع على الأصح، "بجر"^(٢) عن "الخلاصة"^(٣) في فصل المشيئة. ولو جمع له بين [٢/٢٤٦ق/٣] الأمر باليد والأمر بالتطبيق ففيه تفصيل مذكور هناك.

[١٣٥٩٠] (قوله: فيصح رجوعه) زاد "الشارح" الفاء لتكون في جواب ((أما)) التي زادها قبل. [١٣٥٩١] (قوله: لأنه توكيل محض) أي: بخلاف: طلقي نفسك؛ لأنها عاملة لنفسها، فكان تملكاً لا توكيلاً، "بجر"^(٤).

[١٣٥٩٢] (قوله: كان تملكاً في حقها) لأنها عاملة فيه لنفسها، وقوله: ((توكيلاً في حق ضرتها)) لأنها عاملة فيه لغيرها.

والظاهر: أنه ليس من عموم المجاز، ولا من استعمال المشترك في معنيين؛ لأن حقيقة^(٥) قوله: (طلقي) واحدة، وهي الأمر بالتطبيق وإن اختلف الحكم المرتب عليه باختلاف متعلقه^(٦)، كما لو قال لآخر: طلق امرأتي وامراتك، فإنه وكيل وأصيل، فافهم.

[١٣٥٩٣] (قوله: فيصير تملكاً) فلا يملك الرجوع؛ لأنه قوض الأمر إلى رأيه، والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته، والوكيل مطلوب منه الفعل شاء أو لم يشأ، "ط"^(٧) عن "المنح"^(٨).

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ١٢١/٢ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٥٧/٣.

(٣) "حلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الرابع في الأمر باليد ق ١٠٤/ب.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق فصل في المشيئة ٣٥٦/٣.

(٥) في "ب": ((حقيقته)).

(٦) في "ب": ((متعلقة)).

(٧) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٤٠/٢.

(٨) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الطلاق ق ١/١٤٢/ب.

لا توكيلاً، والفرق بينهما في خمسة أحكام: ففي التملك لا يرجع، ولا يعزل، ولا يطل بجنون الزوج، ويتقيد بمجلس لا بعقل، فيصح تفويضه لمجنون وصي لا بعقل

[١٣٥٩٤] (قوله: لا توكيلاً) أي: وإن صرح بالوكالة، "بحر"^(١) عن "الخاتية"^(٢).

[١٣٥٩٥] (قوله: لا يرجع ولا يعزل) لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك العزل؛ لأنه لو قال لأجنبي: أمر امرأتي بيدك، ثم قال: عزلتك وجعلته بيدها لا يصح عزله، مع أنه لم يرجع عن التفويض بالكلية، فافهم.

[١٣٥٩٦] (قوله: ولا يطل بجنون الزوج) نظراً إلى أنه تعليق، "ط"^(٣).

[١٣٥٩٧] (قوله: لا بعقل) هو الخامس، "ط"^(٤).

[١٣٥٩٨] (قوله: فيصح) تفرغ على الخامس، ويأنه ما في "البحر"^(٥) عن "المحيط": ((لو جعل أمرها بيد صي لا يعقل أو مجنون فذلك إليه ما دام في المجلس؛ لأن هذا تملك في ضمنه تعليق، فإن لم يصح باعتبار التملك يصح باعتبار معنى التعليق، فصححناه باعتبار التعليق، فكأنه قال: إن قال للرجل المجنون: أنت طالق فانت طالق، وباعتبار معنى التملك يقتصر على المجلس عملاً بالشبهين)) اهـ "ط"^(٦).

قال في "الذخيرة": ((ومن هذا استخرجنا جواب مسألة صارت واقعة الفتوى، صورتها: إذا قال لامرأته الصغيرة: أمرك بيدك ينوي الطلاق، فطلقت نفسها صح؛ لأن تقدير كلامه: إن طلقت نفسك فانت طالق)).

[١٣٥٩٩] (قوله: وصي لا يعقل) بشرط أن يتكلم، فيصح أن يقع عليها الطلاق، ولا يلزم

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق فصل في المشية ٣/٣٥٦.

(٢) "الخاتية": كتاب الوكالة - فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعناق ٣/٥٠ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٢/١٤٠.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٢/١٤٠.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشية ٣/٣٥٨.

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٢/١٤٠.

بخلاف التوكيل، "بحر"^(١). نَعَمْ لو جُنَّ بعد التفويض لم يَقَعْ، فهنا تُسَمَّحُ ابتداءً لا بقاءً عكس القاعدة، فليحفظ.....

من التعبير العقل، "ط"^(٢) عن "البحر"^(٣).

[١٣٦٠٠] (قوله: بخلاف التوكيل) أي: في المسائل الخمس، لكن في الأخيرة بحثٌ سأذكره^(٤)

في فصل المشقة.

[١٣٦٠١] (قوله: نَعَمْ لو جُنَّ) أي: المُفَوَّضُ إليه، "ط"^(٥).

[١٣٦٠٢] (قوله: فهنا تُسَمَّحُ إلخ) نظيرة - كما في البحر^(٦) من فصل المشقة -: ((لو جُنَّ الوكيل بالبيع جنوناً يعقل فيه البيع والشراء، ثم باع لا ينعقد بيعه، بخلاف ما لو [٣/٢٤٦ق/ب] وكُلَّ مجنوناً بهذه الصفة؛ لأنه في الأول كان التوكيل بيعاً تكون العهدة فيه على الوكيل، وبعدها جُنَّ تكون العهدة على الموكِّل فلا ينفذ، وفي الثاني إنما وكلَّ ببيع عهده على الموكِّل، فينفذ عليه كما في "الحائية"^(٧)، وفي تفويض الطلاق وإن كان لا عهدة أصلاً لكن الزوج حين التفويض لم يعلق إلا على كلام عاقل، فإذا طلق وهو مجنون لم يوجد الشرط، بخلاف ما إذا فوّض إلى مجنون ابتداءً وإن لم يعقل أصلاً، فإنه يصحُّ باعتبار معنى التعليق، وفي التوكيل بالبيع لا يصحُّ إلا إذا كان يعقل البيع والشراء كما مرَّ^(٨)، وكأنه بمعنى المعنوية. ومن قرع التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه تُسَمَّحُ في الابتداء ما لم يُتَسامَحَ في البقاء، وهو خلاف القاعدة الفقهية من أنه يُتَسامَحُ في البقاء ما لم يُتَسامَحَ في الابتداء)) اهـ ما في "البحر"^(٩) ملخصاً.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشقة ٣٥٨-٣٥٧/٣ تصرف.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٤٠/٢.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشقة ٣٥٨/٣.

(٤) المقولة [١٣٧٤٣] قوله: ((وإذا قال لرجل ذلك)).

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٤٠/٢.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٥٨/٣.

(٧) "الحائية": كتاب الطلاق - فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة ٥٢٨/١.

(٨) في المقولة نفسها.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشقة ٣٥٨/٣.

(وجلسُ القائمة، واتكأُ القاعدة، وقعودُ المتكئة، ودعاءُ الأب) أو غيره (للمشورة) بفتح فضم: المشاورة (و) دعاء (شهودٍ للإشهاد) على اختيارها الطلاق

قلت: وهذه القاعدة عُبِّرَ عنها في "الأشباه"^(١) بقوله: ((الرابعة: يُغْتَفَرُ في التَّوَابِعِ ما لا يُغْتَفَرُ في غيرها))، ثُمَّ فُرِّعَ عليها فروعاً، ثُمَّ فُرِّعَ على عكسيها فرعين غير هذين الفرعين، فتصيرُ فروعُ العكس أربعةً بزيادة هذين الفرعين.

[١٣٦٠٣] (قوله: وجلسُ القائمة) في "جامع الفصولين"^(٢): ((ولو مَشَتْ في البيت من جانبٍ إلى جانبٍ لم يَطُلْ)) اهـ.

قال في "البحر"^(٣): ((ومعناه: أَنْ يُخَيَّرَهَا وهي قائمةٌ فَمَشَتْ من جانبٍ إلى آخر، أما لو خَيَّرَهَا وهي قاعدةٌ في البيتِ فقامتْ بَطُلَ خيارها بمجرد قيامها؛ لأنه دليلُ الإعراض)) اهـ. قلت: وفيه أَنَّ هذا قولُ البعض، وأنَّ الأصحَّ أَنَّهُ لا بدَّ أَنْ يكونَ مع القيام دليلُ الإعراض كما مرَّ^(٤).

[١٣٦٠٤] (قوله: واتكأُ القاعدة) أما لو اضطجعتُ فقليل: لا يَطُلُ، وقيل: إنَّ هيأتِ الوسادة كما يُفَعَّلُ للنومِ بَطُلَ، "بحر"^(٥) عن "الخلاصة"^(٦). [١٣٦٠٥] (قوله: للمشورة) فلو دَعَتْه لغيرها بَطُلَ؛ لِما مرَّ^(٧) من أَنَّ الكلامَ الأجنبيَّ دليلُ الإعراض.

[١٣٦٠٦] (قوله: بفتح وضم) أي: فتح الميم وضمَّ الشَّيْنِ، وكذا بسكونِ الشَّيْنِ مع فتحِ الميمِ

(١) "الأشباه والنظائر": النوع الثاني من القواعد - القاعدة الرابعة ص ١٣٥ -.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والعشرون في الأمر باليد ومتعلقه ٢٩١/١.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣٥١/٣.

(٤) المقولة [١٣٥٨١] قوله: ((لتبديل مجلسها حقيقة)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣٥١/٣ بتصرف يسير.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الرابع في الأمر باليد - الجنس الخامس في بطلان الأمر ١٠٦/١، معزباً إلى "المحيط".

(٧) المقولة [١٣٥٨٢] قوله: ((بما يدلُّ على الإعراض)).

إذا لم يكن عندها مَنْ يدعُوهم، سواءً تحوَّلت عن مكانها أو لا في الأصح، "خلاصة"^(١). (وإيقافُ دأبِّها هي رابَّتُها لا يقطعُ) المجلس، ولو أقامها أو جامعها مكرهةً بطلَ لتمكُّينها من الاختيار.

(والفلُّكُ لها كالبيت، وسَيَرُ دأبِّها كسَيَرِها) حتَّى لا يتبدَّلَ المجلسُ بجَرِيِ الفلُّك، ويتبدَّلَ بسَيَرِ الدَّأبِّ لإضافته إليها.....

والواو كما في "المصباح"^(٢).

[١٣٦٠٧] (قوله: إذا لم يكن عندها مَنْ يدعُوهم) صادقٌ بما إذا لم يكن عندها أحدٌ أصلاً، أو عندها ولا يدعُوهم، فلو عندها مَنْ يدعُوهم فدَعَتْ بنفسِها بطلَ، والظاهرُ أنَّ هذا الحكمُ يجري في دعاءِ الأبِّ للمَشُورَةِ، "ط"^(٣).

[١٣٦٠٨] (قوله: في الأصح) وقيل: إنَّ تحوَّلت بطلَ بناءً على أنَّ المعتبرَ إمَّا تبدُّلُ المجلسِ أو الإعراضِ، والأصحُّ اعتبارُ^(٤) الإعراضِ، أفادتهُ في "البحر"^(٥).

[١٣٦٠٩] (قوله: لتمكُّينها من الاختيار) أي: اختيارِها نفسها، فعدمُ ذلك دليلُ الإعراضِ، [٣/٢٧٤ق/٢٧٤] "بحر"^(٦).

[١٣٦١٠] (قوله: والفلُّكُ أي: السفينة).

[١٣٦١١] (قوله: حتَّى لا يتبدَّلَ الخ) لأنَّ سَيَرها غيرُ مضافٍ إلى رابِّها، بل إلى غيره من الرِّيحِ ودفعِ الماء، فلا يطلُّ الخيارُ بسَيَرِها بل يتبدَّلُ المجلسُ، "فتح"^(٧).

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الخامس في المشيئة والخيار ق ١٠٦/ب بتصرف معزياً إلى "الأصل" من نسخة الإمام خواهر زاده.

(٢) "المصباح المنير": مادة ((شور)).

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٤١/٢.

(٤) في "ب": ((عُتبار)) بغير ألف.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣٥٠/٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣٥٠/٣.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٤٢٦/٣.

إِلَّا أَنْ تُجِيبَ مَعَ سَكُوتِهِ، أَوْ يَكُونَ فِي مَحْمَلٍ يَقُودُهُمَا الْجَمْعُ فَإِنَّهُ كَالسَّفِينَةِ.
(وفي: اختاري نفسك لا تصح نية الثلاث).....

(١٣٩١٢) (قوله: إِلَّا أَنْ تُجِيبَ مَعَ سَكُوتِهِ) لأنها لا يُمكنُها الجوابُ بأسرع من ذلك، فلا يَتَبَدَّلُ حكماً؛ لأنَّ اتِّحَادَ المجلسِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ لِصِرِّ الجوابِ مُتَّصِلًا بِالخُطَابِ، وقد وَجِدَ إِذَا كَانَ بلا فصلٍ، كَذَا في "الفتح" ^(١). وَفَسَّرَ الإسْرَاعُ في "الخلاصة" ^(٢): ((بأنَّ يَسِيقَ جَوَابُهَا خَطَوَاتَهَا))، "نهر" ^(٣). وظاهر قول "الفتح": ((فلا يَتَبَدَّلُ حكماً)) أَنَّهُ لَا يُشْرَطُ هَذَا السُّبْقُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ التَّبَدُّلُ لَا حَقِيقَةً وَلَا حَكْماً.

(١٣٩١٣) (قوله: فَإِنَّهُ كَالسَّفِينَةِ) يعني: بِجَمَاعٍ أَنَّ السَّيْرَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا غَيْرُ مُضَافٍ إِلَى رَاكِبٍ، وَقياسُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ عَلَى دَائِبَةٍ وَثَمَّةٌ مَن يَقُودُهَا أَنْ لَا يَطْلُ بِسَيْرِهَا، "نهر" ^(٤)، وَأَقْوَاهُ "الرَّمْلِيُّ".
قلت: قد يقال: إِنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارَقِ، فَإِنَّهُمَا لَوْ كَانَا فِي مَحْمَلٍ يَقُودُهُمَا آخَرُ يُنْسَبُ السَّيْرُ إِلَى الْقَائِدِ؛ لَعَدِمَ تَمَكُّنُ رَاكِبِ الْمَحْمَلِ مِنْ تَسْيِيرِ الدَّائِبَةِ بِخِلَافِ رَاكِبِ الدَّائِبَةِ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُهُ التَّسْيِيرُ، فَيُنْسَبُ إِلَيْهِ وَإِنْ قَادَهُ غَيْرُهُ، تَأَمَّلْ.

قال "الرحماني": ((وَيَنْبَغِي أَنَّ الدَّائِبَةَ لَوْ جَمَحَتْ وَعَجَزَتْ عَنْ رَدِّهَا أَنْ تَكُونَ كَالسَّفِينَةِ؛ لِأَنَّ فَعْلَهَا حَيْثُ لَا يُنْسَبُ إِلَى الرَّاكِبِ، كَمَا يَأْتِي فِي الْجَنَائِثِ)).

٤٧٧/

(تَمَمَّةٌ)

لَا يَطْلُ خِيَارُهَا فِيمَا لَوْ نَامَتْ قَاعِدَةٌ، أَوْ كَانَتْ تُصَلِّيُ الْمَكْتُوبَةَ أَوْ الْوَتَرَ فَأَتَمَّتْهَا، أَوْ السُّنَّةَ الْمُؤَكَّدَةَ فِي الْأَصْحَ، أَوْ ضَمَّتْ إِلَى النَّافِلَةِ رَكْعَةً أُخْرَى، أَوْ لَبَسَتْ مِنْ غَيْرِ قِيَامٍ، أَوْ أَكَلَتْ قَلِيلاً،

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٤٢٦/٣.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الرابع في الأمر باليد - الجنس الخامس في بطلان الأمر ق ١٠٦/١، معزياً إلى "المحيط".

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في الأمر باليد ق ٢١٩/١.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في الأمر باليد ق ٢١٩/١.

لعدم تنوع الاختيار، بخلاف: أنتِ بائنٌ أو أمرُكِ بيدكِ (بل تَبَيَّنُ) بواحدةٍ (إنْ قالت: اخترتُ) نفسي (أو) أنا (أخترتُ نفسي) استحساناً، بخلافِ قولِهِ: طَلَّقِي نَفْسَكَ،

أو شَرِّتِ، أو قرأتُ قليلاً، أو سَبَّحتُ، أو قالت: لِمَ لا تُطَلِّقِي بِلِسَانِكَ؟ قال في "الفتح"^(١): ((لأنَّ المَبْدَلَ للمجلس ما يكون قطعاً للكلام الأول وإفاضةً في غيره، وليس هذا كذلك، بل الكلُّ يَتَعَلَّقُ بمعنى واحدٍ وهو الطلاقُ))، وتامَّه في "النهر"^(٢).

[١٣٦١٤] (قوله: لعدم تنوع الاختيار) لأنَّ اختيارها إنما يُفِيدُ الخُلُوصَ والصِّفَا، والبيנוة تُثَبِّتُ به مُقْتَضَى ولا عمومَ له، "نهر"^(٣)، أي: معنى اخترتُ نفسي: اصطَفَيْتُها من مِلِكٍ أحَدٍ لها، وذلك بالبيנוة، فصارت البيנוة مُقْتَضَى، وهو ما يُقدَّرُ ضرورةً تصحيح الكلام، فإنَّ اصطفاها نفسها مع مِلِكٍ الزَّوْجِ لا يُمكنُ، فيُقدَّرُ: لأنِّي أبنتُ نفسي، والمُقْتَضَى لا عمومَ له؛ لأنَّه ضروريٌّ، فيُقدَّرُ بقَدْرِ الضَّرورةِ وهو البينوَّةُ الصَّغرى؛ إذ بها تَسْتَخْلَصُ نفسها وتَصْطَفِيها من مِلِكِ الزَّوْجِ، فلا تصحُّ نِيَّةُ الكبرى لعدم احتمالِ اللَّفْظِ لها، "رحمته".

[١٣٦١٥] (قوله: بخلاف: أنتِ بائنٌ) لأنَّه ملفوظٌ به لا مانعٌ من عمومِهِ، فإذا أُطْلِقَ انصَرَفَ إلى الأدنى وهو البينوَّةُ الصَّغرى، ولو نَوَى [٣/٢٤٧ق/ب] الكبرى صحَّ؛ لأنَّه نَوَى مُحْتَمَلٌ لَفْظِهِ، وكذا قولُهُ: أمرُكِ بيدكِ، ولا يصحُّ إيقاعُ الرَّجعيِّ به؛ لأنَّه تفويضٌ بلفظِ الكناية، والواقعُ بها البائنُ، وهو يَحْتَمِلُ البينوتَينِ فينصَرِفُ إلى الصَّغرى، وإنْ نَوَى الكبرى فأوَقَعْتَهَا بلفظِها أو بِنَيْتِها صحَّ لِمَا قلنا، أفادَهُ "الرحمته".

[١٣٦١٦] (قوله: استحساناً) راجعٌ إلى قولِهِ: ((أو أنا أختارُ نفسي))، أي: لو ذَكَرْتَ بلفظِ

(قول "الشَّارح": بخلاف: أنتِ بائنٌ إلخ) ذَكَرَ في "الفتح" وجَّهَ عدم صحَّةِ نِيَّةِ الثَّلَاثِ في: أنتِ طالقٌ، ووجهَ صحَّتِها في: أنتِ بائنٌ ونحوه من ألفاظِ الكناياتِ أوَّلَ الطَّلَاقِ، فانظُرْهُ.

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٤٢٦/٣.

(٢) انظر "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في الأمر باليد ٢١٨ق/ب/٢١٩/١.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض ٢١٦ق/ب.

المضارع سواءً ذَكَرَتْ: أنا أو لا ففي القياس لا يقع؛ لأنه وعدٌ، ووجه الاستحسان قولُ "عائشة" رضي الله عنها لَمَّا خَيْرَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «بَلْ أَحْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ^(١)»، واعتبرَهُ ﷺ جواباً، ولأنَّ المضارعَ حقيقةً في الحالِ مجازاً في الاستقبالِ كما هو أحدُ المذاهبِ، وقيل بالقلب، وقيل: مُشْتَرَكٌ بينهما، وعلى الاشتراكِ يُرْجَحُ هنا إرادةُ الحالِ بقرينةِ كونه إخباراً عن أمرٍ قائمٍ في الحالِ، وذلك ممكنٌ في الاختيارِ؛ لأنَّ محلَّ القلبِ، فيصحُّ الإخبارُ باللسانِ عمّا هو قائمٌ بمحلٍّ آخرَ حالِ الإخبارِ كما في الشهادةِ، بخلاف قولها: أَطْلُقُ نفسي، لا يُمكنُ جَعْلُهُ إخباراً عن طلاقٍ قائمٍ؛ لأنَّه إنما يقومُ باللسانِ، فلو جازَ لقامَ به الأمرانِ في زمنٍ واحدٍ وهو مُحالٌ، وهذا بناءٌ على أنَّ الإيقاعَ لا يكونُ بنفسٍ: أَطْلُقُ لعدمِ التعارفِ، وقدّمنا أَنَّهُ لو تُعْرِفُ حازَ، ومقتضاهُ أَنَّ يقعَ به هنا إنَّ تُعْرِفُ^(٢)؛ لأنَّه إنشاءٌ لا إخبارٌ، كذا في "الفتح"^(٣) ملخصاً.

(قوله): ولأنَّ المضارعَ حقيقةً في الحالِ مجازاً في الاستقبالِ إلخ الأوضحُ في الاستدلالِ ما ذكره "الزيلعي"؛ حيث قال: ((ولأنَّ هذه الصيغةَ غلبَ استعمالُها في الحالِ، كما في كلمةِ الشهادةِ وأداءِ الشاهدِ الشهادةَ، يُقالُ: فلانٌ يَخْتَارُ كذا يريدونَ تحقيقَها، فيكونُ كنايةً عن تحقيقِها في القلبِ، بخلاف قولها: أنا أَطْلُقُ نفسي؛ لأنَّه لا يُمكنُ أنْ يُجْعَلَ حكايةً عن تطبيقِها في تلكِ الحالةِ؛ لعدمِ تصوُّره ولأنَّ الطلاقَ فعلُ اللسانِ، فلا يُمكنُها أنْ تنطبقَ به مع نطقِها بهذا الخبرِ، بخلافِ الاختيارِ؛ لأنَّه فعلُ القلبِ، فلا يستحيلُ اجتماعُهما، كما في كلمةِ الشهادةِ لَمَّا كانت حكايةً عن التصديقِ بالقلبِ لم يستحيلُ اجتماعُهما، فجُعِلَتْ إخباراً عمّا في ضميره)) اهـ.

(١) أخرجه أحمد ١٨٥/٦، والبخاري (٢٤٦٨) كتاب المظالم - باب إمطة الأذى - في حديث طويل - ومسلم (١٤٧٩) كتاب الطلاق - باب في الإيلاء، واعتزال النساء وتغييرهن، والنسائي ١٦٠/٦ كتاب الطلاق - باب التوقيت بالخيار، و"الكبرى" (٩٢٠٨) كتاب عشرة النساء، باب إذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته هل يُخَيِّرُ امرأته، وابن ماجه (٢٠٥٣) كتاب الطلاق - باب الرجل يغير امرأته، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٧/٧ كتاب النكاح - باب ما وجب عليه من تغيير النساء. وفي الباب عن جابر وعمر رضي الله عنهما.

(٢) ((إن تعورف)) ساقط من "م".

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ٤١٥/٣ - ٤١٦.

فقالت: أنا طالقٌ أو أنا أُطْلِقُ نفسي لم يقع؛ لأنه وعدٌ، "جوهرة"، ما لم يُتعارَفْ أو تَتَوَّ الإنشاء، "فتح".....

قال في "النهر"^(١): ((وَقِيَدَ الْمَسْأَلَةَ فِي "المعراج" بما إذا لم يَنْوِ إنشاءَ الطَّلَاقِ، فإِنْ نَوَاهُ وَقَعَ)) اهـ. والمناسبُ التعبيرُ بضميرِ المؤنث؛ لأنَّ المسألةَ هي قولُ المرأة: أُطْلِقُ نفسي، تأمَّل.
[١٣٦١٧] (قوله: أنا طالق) ليس هذا في "الجوهرة" ولا في "البحر" و"النهر" و"المنح" و"الفتح"، بل صرَّحَ في "البحر"^(٢) في الفصل الآتي نقلاً عن "الاختيار"^(٣) وغيره - وسيدكره^(٤) "الشَّارحُ" أيضاً هناك: ((أَنَّهُ يَقَعُ بِقَوْلِهَا: أَنَا طَالِقٌ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تُوصَفُ بِالطَّلَاقِ دُونَ الرَّجُلِ)) اهـ.
وعبارةُ "الجوهرة"^(٥): ((وَإِنْ قَالَ: طَلَّقْتُ نَفْسِي، فَقَالَتْ: أَنَا أُطْلِقُ لَمْ يَقَعْ قِيَاساً وَاسْتِحْسَاناً)) اهـ.

نعم ذَكَرَ في "البحر"^(٦) في فصل المشيئة عن "الحانية"^(٧): ((قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ شِئْتَ، فَقَالَتْ: أَنَا طَالِقٌ لَا يَقَعُ شَيْءٌ)) اهـ.

لكنَّ عدمَ الوقوعِ لأنَّه علَّقَ الثلاثَ على مشيئتها الثلاثِ، ولا يمكنُ إيقاعُ الثلاثِ بلفظٍ: طالقٌ، فلا يَقَعُ شَيْءٌ؛ لأنَّه لم يُوجَدِ المُعْلَقُ عليه، ولذا قال في "الذخيرة": ((لَا يَقَعُ إِلَّا أَنْ تَقُولَ: أَنَا طَالِقٌ ثَلَاثًا))، وبه عَلِمَ أَنَّ نَفْظَ: أَنَا طَالِقٌ يَصْلُحُ جواباً، وإنَّما لم يَقَعْ هنا لِمَا قلنا، فتدبَّر. [١٣٦١٨] (قوله: أو تَتَوَّ) مضارعٌ مبنيٌّ للمعلوم، فاعلُهُ ضميرُ المرأة، مجزومٌ بحذفِ الياء عطفًا

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض ق٢١٧/أ.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣/٣٤٣.

(٣) "الاختيار": كتاب الطلاق - فصل كتابات الطلاق ٣/١٣٧.

(٤) ٣٩٦ - "در".

(٥) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ٢/١١٩.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٥٦.

(٧) "الحانية": كتاب الطلاق - باب التعليق ١/٥٠٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(وذكرُ النَّفسِ أو الاختيارَ في أحدِ كلاميهما شرطُ) صحَّةُ الوقوعِ بالإجماعِ (ويشترطُ ذكرُها متصلاً، فإن كان منفصلاً فإن في المجلسِ صحَّ) لأنها تَمْلِكُ فيه الإنشاءَ (وإلا لا).....

على ((يتعارف)) المبني للمجهول، "ح" ^(١). ثم هذا ليس من عبارة "الفتح"، بل من زيادة "الشارح" أخذاً مما نقلناه ^(٢) آنفاً عن "النهر" عن "المعراج".

[١٣٦١٩] (قوله: أو الاختيارَ) مصدر: اختاري. وأفاد أن ذكر النفس ليس شرطاً بخصوصه، بل هي أو ما يقوم مقامها مما يأتي ^(٣).

[١٣٦٢٠] (قوله: في أحدِ كلاميهما) وإذا كانت النفسُ في كلاميهما فبالأولى، وإذا خلت عن كلاميهما لم يقع، "بحر" ^(٤).

[١٣٦٢١] (قوله: بالإجماع) لأن وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عُرفَ بإجماع الصحابة، وإجماعهم في اللفظة المفسرة من أحد الجانبين، "ط" ^(٥) عن "إيضاح الإصلاح".

[١٣٦٢٢] (قوله: لأنها تملكُ فيه الإنشاءَ) أي: تملكُ تفسيره أيضاً، "ط" ^(٦). قال في "البحر" ^(٧) عن "المحيط" و"الخانية" ^(٨): ((لو قالت في المجلس: عنيتُ نفسي يقع؛ لأنها ما دامت فيه تملكُ الإنشاءَ)).

(١) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ١٨٥/ب.

(٢) المقولة [١٣٦١٦] قوله: ((استحساناً)).

(٣) ص ٣٧٨ - وما بعدها "در".

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٣٨، معرباً إلى "الفتح".

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٢/١٤٢.

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٢/١٤٢.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٣٨.

(٨) "الخانية": كتاب الطلاق - فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة ١/٥٢٠ بتصرف (هامش

إِلَّا أَنْ يَتَصَادَقَا عَلَى اخْتِيَارِ النَّفْسِ فَيَصُحُّ وَإِنْ خِلَا كِلَاهُمَا عَنْ ذِكْرِ النَّفْسِ، "دَرَر"^(١) و"التَّاجِيَّة"، وَأَقْرَهُ "الْبَهْنَسِيُّ" و"الباقانيُّ"، لَكِنْ رَدَّهُ "الكمال"، وَنَقَلَهُ "الأَكْمَلُ" بـ ((قِيلَ))، فَالْحَقُّ^(٢) ضَعْفُهُ، "نَهْر"^(٣). (فلو قال: اختاري اختيَارَةً أَوْ طَلَقَةً) أَوْ أُمْلِكْ (وَقَعَ لَوْ قَالَتْ: اخْتَرْتُ) فَإِنَّ ذِكْرَ الْاِخْتِيَارَةِ كَذِكْرِ النَّفْسِ؛ إِذِ التَّاءُ فِيهِ لِلْوَحْدَةِ،.....

[١٣٦٢٣] (قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يَتَصَادَقَا) ظَاهِرُهُ: وَلَوْ بَعْدَ الْجُلُوسِ، "بَحْر"^(٤).

[١٣٦٢٤] (قَوْلُهُ: وَ"التَّاجِيَّةُ") نِسْبَةٌ إِلَى "تَاجِ الشَّرِيعَةِ".

[١٣٦٢٥] (قَوْلُهُ: لَكِنْ رَدَّهُ "الكمال"^(٥)) حَيْثُ قَالَ: ((الْإِقْيَاعُ بِالْاِخْتِيَارِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، فَيُقْتَصَرُ عَلَى مَوْرِدِ النَّصِّ فِيهِ، وَلَوْ لَا هَذَا لَأَمَكَّنَ الْاِكْتِفَاءَ بِتَفْسِيرِ الْقَرِينَةِ الْحَالِيَةِ دُونَ الْمَقَالِيَةِ بَعْدَ أَنْ نَوَى الزَّوْجُ وَقَوْعَ الطَّلَاقِ بِهِ وَتَصَادَقَا عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ بَاطِلٌ، وَإِلَّا لَوَقَعَ بِمَجْرَدِ النَّبِيِّ مَعَ لَفْظٍ لَا يَصْلُحُ لَهُ أَصْلًا كـ: اسْقِنِي)) اهـ.

[١٣٦٢٦] (قَوْلُهُ: وَنَقَلَهُ "الأَكْمَلُ") أَي: فِي "العناية"^(٦)، "ط"^(٧).

[١٣٦٢٧] (قَوْلُهُ: فَلَوْ قَالَ (لِخ) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ ذِكْرُ النَّفْسِ أَوْ مَا يَقُومُ

٤٧٨/٢

مَقَامُهَا فِي تَفْسِيرِ الْاِخْتِيَارِ.

[١٣٦٢٨] (قَوْلُهُ: إِذِ التَّاءُ فِيهِ لِلْوَحْدَةِ) أَي: وَاِخْتِيَارُهَا نَفْسَهَا هُوَ الَّذِي يَتَّجِدُ مَرَّةً - بِأَنَّ قَالَ لَهَا:

اِخْتَارِي، فَقَالَتْ: اخْتَرْتُ نَفْسِي تَعْقُ وَاحِدَةً - وَيَتَعَدَّدُ أُخْرَى كـ: اخْتَارِي نَفْسَكَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، فَقَالَتْ: اخْتَرْتُ وَقَعَنْ، فَلَمَّا قَيَّدَ بِالْوَحْدَةِ ظَهَرَ أَنَّهُ أَرَادَ تَخْيِيرَهَا فِي الطَّلَاقِ، فَكَانَ مُفْسِّرًا، وَلَا يَرِدُ

(١) "الدَّرَر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ التَّفْوِضِ ٣٧٤/١.

(٢) "ب" وَ"ط": ((وَالْحَقُّ)).

(٣) "النَّهْر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ التَّفْوِضِ ق ٢١٦/ب.

(٤) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِضِ الطَّلَاق ٣٣٨/٣.

(٥) "الْفَتْح": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِضِ الطَّلَاق - فَصْلُ فِي الْاِخْتِيَارِ ٣٣٨/٣.

(٦) "العناية": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِضِ الطَّلَاق - فَصْلُ فِي الْاِخْتِيَارِ ٤١٣/٣ (هَامِشٌ "فَتْحُ الْقَدِير").

(٧) "ط": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِضِ الطَّلَاق ١٤٢/٢.

وكذا ذكرُ التَّطْلِيقَةِ وتكرارُ لفظِ اختاري، وقولها: اخترتُ أبي أو أمِّي أو أهلي أو الأزواجَ يَقُومُ مَقَامُ ذِكْرِ النَّفْسِ،.....

أَنَّ هَذَا مُنَاقِضٌ لِمَا مَرَّ^(١) مِنْ أَنَّ الْاِخْتِيَارَ لَا يَتَنَوَّعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِزُ مِمَّا ذَكَرْنَا كَوْنُ الْاِخْتِيَارِ نَفْسِيهِ يَتَنَوَّعُ كَالْبَيْنُونَةِ إِلَى غَلِظَةٍ وَخَفِيفَةٍ حَتَّى يُصَابَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْهُ بِالنِّتَةِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ لَفْظٍ آخَرَ، أَفَادَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٢).

[١٣٦٢٩] (قوله): وكذا ذُكِرَ التَّطْلِيقَةُ وتقعُ بآئتهِ إِنْ فِي كَلَامِهَا، بِأَنَّ قَالَتِ: اخترتُ نفسي بتطليقةٍ بخلافها في كَلَامِهِ، فَإِنَّهُ يَقَعُ بِهَا طَلَقَةٌ رَجْعِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ تَفْوِيضٌ بِالصَّرِيحِ، وَتَصَحُّ فِيهِ نِتَةُ الثَّلَاثِ كَمَا مَرَّ^(٣).

[١٣٦٣٠] (قوله): وتكرارُ لفظِ: اختاري) لِأَنَّ الْاِخْتِيَارَ فِي حَقِّ الطَّلَاقِ هُوَ الَّذِي يَتَكَرَّرُ، فَكَانَ مُتَعَيِّنًا، "ط"^(٤) عَنْ "الإيضاح"، [٣/٢٤٨ق/ب] لَكِنْ فِي كَوْنِ التَّكَرُّارِ مُفَسِّرًا كَالنَّفْسِ كَلَامٌ يَأْتِي^(٥) قَرِيبًا.

[١٣٦٣١] (قوله): وقولها: اخترتُ أبي (إلخ) لِأَنَّ الْكَوْنَ عِنْدَهُمْ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْبَيْنُونَةِ وَعَدَمِ الْوُصْلَةِ مَعَ الزَّوْجِ، بِخِلَافِ: اخترتُ قَوْمِي أَوْ ذَا رَجِيمٍ مَحْرَمٍ لَا يَقَعُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَهَا أَبٌ أَوْ أُمٌّ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَكَانَ لَهَا أَخٌ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعُ؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ تَكُونُ عِنْدَهُ عَادَةً، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(٦)، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٧): ((وَلَمْ أَرِ مَا لَوْ قَالَتْ: اخترتُ أَبِي أَوْ أُمِّي وَقَدْ مَاتَا وَلَا أَخَ لَهَا،

(قوله): وتصحُّ فيه نِتَةُ الثَّلَاثِ) أَي: إِذَا قَالَ لَهَا: طَلَّقِي نَفْسَكَ، لَا فِي: اختاري تطليقة.

(١) ص ٣٧٤ - "در".

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ٤١٤/٣.

(٣) المقولة [١٣٥٧٤] قوله: ((أَوْ طَلَّقِي نَفْسَكَ)).

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٤٢/٢.

(٥) فِي الْمَقُولَةِ الْآتِيَةِ.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ٤١٤/٣.

(٧) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض ق ٢١٦/ب.

والشَّرْطُ ذَكَرُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ أَحَدِهِمَا كَمَا مَثَلْنَا، فَلَمْ يَخْتَصَّ اخْتِيَارُهُ بِكَلَامِ الزَّوْجِ كَمَا ظُنُّ، وَلَوْ قَالَتْ: اخْتَرْتُ نَفْسِي وَزَوْجِي، أَوْ نَفْسِي لَا بِلِ زَوْجِي وَقَعَ، وَمَا فِي "الاختيار"^(١) مِنْ عَدَمِ الْوُقُوعِ.....

وَيَبْغِي أَنْ يَقَعَ لِقِيَامِ ذَلِكَ مَقَامَ: اخْتَرْتُ نَفْسِي)) اهـ.

والحاصل: أَنَّ الْمَفْسَّرَ ثَمَانِيَةَ أَلْفَاظٍ: النَّفْسُ، وَالْاِخْتِيَارُ، وَالتَّطْلِيقَةُ، وَالتَّكْرَارُ، وَأَبِي، وَأُمِّي، وَأَهْلِي، وَالْأَزْوَاجُ، وَيُرَادُ تَاسِعٌ وَهُوَ الْعَدُّ فِي كَلَامِهِ، فَلَوْ قَالَ: اخْتَارِي ثَلَاثًا، فَقَالَتْ: اخْتَرْتُ يَقَعُ ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ إِرَادَةِ اخْتِيَارِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَعَدَّدُ، وَقَوْلُهَا: اخْتَرْتُ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ، فَيَقَعُ الثَّلَاثُ، أَفَادَةٌ فِي "البحر"^(٢).

[١٣٦٣٢] (قَوْلُهُ: وَالشَّرْطُ (لِخ) إِنَّمَا اكْتَفَى بِذِكْرِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فِي أَحَدِ الْكَلَامَيْنِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ فِي كَلَامِهِ تَضَمَّنَ جَوَابُهَا إِعَادَتَهُ، كَأَنَّهَا قَالَتْ: فَعَلْتُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي كَلَامِهَا فَقَدْ وَجَدَ مَا يَخْتَصُّ بِالْبَيْنُونَةِ فِي اللَّفْظِ الْعَامِلِ فِي الْإِقْيَاعِ، فَإِذَا وَجِدَتْ نِيَّةَ الزَّوْجِ تَمَّتْ عِلَّةُ الْبَيْنُونَةِ فَتَبَيَّنَتْ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُذَكَّرِ النَّفْسُ وَنَحْوُهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرْفَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُبْهَمَ لَا يُفَسَّرُ الْمُبْهَمَ، وَلِلْإِجْمَاعِ الْمَارِّ^(٣)، وَتَمَامُهُ فِي "الفتح"^(٤).

[١٣٦٣٣] (قَوْلُهُ: فَلَمْ يَخْتَصَّ (لِخ) أَخَذَهُ مِنْ "القهستاني"^(٥)، "ح"^(٦)). وَكَيْفَ يَخْتَصُّ مَعَ مَخَالَفَتِهِ لِقَوْلِ الْمُتَوَّنِ: ((وَذَكَرَ النَّفْسَ أَوْ الْاِخْتِيَارَ فِي أَحَدِ كَلَامَيْهِمَا شَرْطًا))؟

[١٣٦٣٤] (قَوْلُهُ: وَمَا فِي "الاختيار"^(٧)) هُوَ شَرْحُ "الْمُخْتَارِ" لِمَوْلَانِهِ.

[١٣٦٣٥] (قَوْلُهُ: مِنْ عَدَمِ الْوُقُوعِ) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْإِضْرَابِ.

(١) "الاختيار": كتاب الطلاق - فصل كتابات الطلاق ١٣٥/٣.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٣٨/٣.

(٣) ص-٣٧٧ - "در".

(٤) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ٤١٤/٣.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الطلاق - فصل تفويض طلاقها إليها ٣١١/١.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٨٥/ب.

(٧) "الاختيار": كتاب الطلاق - فصل كتابات الطلاق ١٣٥/٣.

سهو، نعم لو عَكَسَتْ لم يقع اعتباراً للمُقَدَّم، وبطلَ أمرُها كما لو عطفت بـ: أو، أو أرشأها لتختارَه فاختارَتْه، أو قالت: ألحقتُ نفسي بأهلي (ولو كرَّرَها) أي: لفظةً اختاري (ثلاثاً).....

[١٣٦٦٦] (قوله: سهو) لمخالفته لما هو المنقول في الكتب المعتمدة، "بحر"^(١).

[١٣٦٣٧] (قوله: لو عَكَسَتْ) بأن قالت: اختَرْتُ زَوْجِي لا بِلِ نفسِي، أو قالت: زَوْجِي ونفسي، "بحر"^(٢).

[١٣٦٣٨] (قوله: اعتباراً للمُقَدَّم) لعدم صحَّة الرجوع عنه.

[١٣٦٣٩] (قوله: وبطلَ أمرُها) عطفتُ على ((لم يَقَعْ))، "ح"^(٣)، أي: خرَجَ الأمرُ من يدها في مسألتي العكس.

[١٣٦٤٠] (قوله: كما لو عَطَفَتْ بـ: أو) أي: فإنَّه لا يَقَعُ وَيُخْرَجُ الأمرُ من يدها؛ لأنَّ أو لأحدِ الشَّيْئَيْنِ، فلم يَعْلَمْ اختيارُها نفسَها ولا زوجها على التَّعْيِينِ، فكان اشتغالاً بما لا يَعْنِيها، فكان إعراضاً. اهـ "ح"^(٤).

[١٣٦٤١] (قوله: أو أرشأها إلخ) أي: جَعَلَها مالاً لتختارَه فاختارَتْه لا يَقَعُ ولا يَجِبُ المَالُ؛ لأنَّه رَشْوَةٌ؛ إذ هو اعتياضٌ عن تركِ حقِّ تَمَلُّكٍ نفْهًا، فهو كالاغتياضِ عن تركِ [٣/٢٤٩ق/١] حقِّ الشُّفْعَةِ، "فتح"^(٥).

[١٣٦٤٢] (قوله: أو قالت إلخ) قال في "البحر"^(٦): ((ولو قال لها: اختاري، فقالت: ألحقتُ نفسي بأهلي لم يقع كما في "جامع الفصولين"^(٧)، وهو مُشْكِلٌ؛ لأنَّه من الكنايات، فهو كقولها:

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٤٢/٣ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٣٦/٣

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ١٨٥/ب.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ١٨٥/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ٤١٤/٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣٤٣/٣، معزياً إلى "الخلاصة".

(٧) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والعشرون في الأمر باليد ومتعلقه ٢٩٥/١.

بعطفٍ أو غيره (فقلت) اخترتُ أو (اخترتُ اختيارةً، أو اخترتُ الأولى، أو الوسطى، أو الأخيرة يقع بلا نيةٍ) من الزوج لدلالة التكرار.....

أنا بائن)) اهـ "ح" (١). وهذا ذكره في "البحر" في الفصل الآتي، وسذكر (٢) جوابه ثمة عند قوله: ((وكل لفظ يصلح للإيقاع إلخ)).

[١٣٦٤٣] (قوله: بعطف) أي: بواو أو فاء أو ثم، وفي "شرح التلخيص" لـ "الفارسي": ((أنه في العطف بـ: ثم لو اختارت نفسها قبل تكلم الزوج بالثانية وهي غير مدخول بها بانت بالأولى، ولم يقع بغيرها شيء))، "بحر" (٣).

[١٣٦٤٤] (قوله: بلا نية) كذا في "الكنز" (٤) و"الهداية" (٥) و"الصدر الشهيد" و"العنابي"، ووجهه ما قاله "الشراح" من دلالة التكرار على إرادة الطلاق، وكذا قال في "تلخيص الجامع الكبير": ((والتعذر - أي: التكرار - خاص بالطلاق، فأغنى عن ذكر النفس والنية))، لكن قال في "غاية البيان": ((إن المصرح به في "الجامع الكبير" (٦) اشتراط النية، وهو الظاهر)) اهـ.

وذهب إليه "قاضي خان" (٧) و"ابو المعين النسفي"، ورجحه في "الفتح" (٨): ((بأن تكرار الأمر بالاختيار لا يصير ظاهرًا في الطلاق؛ لجواز أن يريد: اختاري في المال، أو اختاري في المسكن))، قال في "البحر" (٩): ((والاختلاف في الوقوع قضاءً بلا نية مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الأمر إلا بها، والحاصل: أن المعتمد رواية ودراية اشتراط النية دون النفس)) اهـ.

أقول: والذي مال إليه العلامة "قاسم" و"المقديسي" هو الأول، وقول "البحر" باشتراط النية

(١) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٨٥/ب.

(٢) المقولة [١٣٦٩٠] قوله: ((وكل لفظ إلخ)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٤٠/٣ باختصار.

(٤) انظر "شرح المعين على الكنز": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٨٠/١.

(٥) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ٢٤٤/١.

(٦) "الجامع الكبير": كتاب الطلاق - باب في الطلاق الذي يقع بالمال والذي لا يقع صد - ١٨٤.

(٧) أي: في "شرحه للزيادات" كما صرح به "الكمال" في "الفتح": ٤١٦/٣.

(٨) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ٤١٦/٣.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٣٩/٣ باختصار.

دُونَ النَّفْسِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ بَعْدَهُمْ اشْتَرَاطِ النِّيَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّكْرَارَ دَلِيلُ إِرَادَةِ الطَّلَاقِ يَقُولُ:
لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ النَّفْسِ أَيْضاً بِدَلَالَةِ التَّكْرَارِ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ عِبَارَةِ "التَّلْخِصِ" الْمَارَّةِ^(١) وَصَرِيحُ مَا
مَرَّ^(٢) أَيْضاً مِنْ عَدِّ التَّكْرَارِ مِنَ الْمُفَسِّرَاتِ التَّسْعَةِ، وَمَنْ قَالَ بِاشْتَرَاطِ النِّيَّةِ لَمْ يَجْعَلِ التَّكْرَارَ دَلِيلاً
عَلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ "الْفَتْحِ" الْمَارِّ^(٣)، وَمِثْلُهُ فِي "شرح الزِّيَادَاتِ" لـ "قَاضِي
خَانَ"، فَحَيْثُ لَمْ يَكُنِ التَّكْرَارُ دَلِيلاً عَلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ بَقِيَ لَفْظُ الْاِخْتِيَارِ بِلَا مُفَسِّرٍ، وَتَقَدَّمَ^(٤)
الْإِجْمَاعُ عَلَى اشْتَرَاطِهِ، فَلَزِمَ مِنَ الْقَوْلِ بِاشْتَرَاطِ النِّيَّةِ اشْتَرَاطُ ذِكْرِ النَّفْسِ، وَلَا يَحْصُلُ التَّفْسِيرُ بِالنِّيَّةِ
لِمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٥) حَيْثُ قَالَ: ((وَالْإِيقَاعُ بِالْاِخْتِيَارِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، فَيُقْتَصَرُّ عَلَى مُورِدِ النَّصِّ،
وَلَوْلَا هَذَا لَأَمَكَّنَ الْاِكْتِفَاءُ بِتَفْسِيرِ الْقَرِينَةِ الْحَالِيَةِ دُونَ الْمَقَالِيَةِ إِنَّ نَوَى الزَّوْجِ وَقَوْعَ الطَّلَاقِ بِهِ
وَتَصَادَقَا عَلَيْهِ، [٣/٢٤٩ب] لَكِنَّهُ بَاطِلٌ)) اهـ.

نَعَمْ حَيْثُ كَانَ الْاِخْتِلَافُ الْمَارِّ^(٦) إِنَّمَا هُوَ فِي الْوُقُوعِ قَضَاءً يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذِكْرَ الزَّوْجِ
النَّفْسِ مَعَ التَّكْرَارِ لَا يُشْتَرَطُ مَعَهُ النِّيَّةُ اتِّفَاقاً؛ لِمَا عَلِمْتُهُ مِنْ أَنَّ مَنَاطَ الْاِخْتِلَافِ هُوَ أَنَّ التَّكْرَارَ هَلْ
يَقُومُ مَقَامَ ذِكْرِ النَّفْسِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ أَوْ لَا؟ فَإِذَا وَجِدَ التَّصْرِيحُ بِذِكْرِ النَّفْسِ تَعَيَّنَتْ

(قَوْلُهُ: نَعَمْ؛ حَيْثُ كَانَ الْاِخْتِلَافُ الْمَارِّ الْخ) فِيمَا سَلَكَهُ "الْمُحَسِّنِيُّ" هُنَا مَخَالَفَةٌ ظَاهِرَةٌ لِقَوْلِهِمْ: بِاشْتَرَاطِ النِّيَّةِ
وَذِكْرِ النَّفْسِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا، فَإِنَّ مَقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ، فَدَعَوَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى النِّيَّةِ عِنْدَ ذِكْرِ
النَّفْسِ وَأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ خِلَافُ لِبَارِئِهِمْ هُنَا، تَأَمَّلْ.

(١) فِي الْمَقُولَةِ نَفْسَهَا.

(٢) الْمَقُولَةُ [١٣٦٣١] قَوْلُهُ: ((وَقَوْلُهَا اِخْتَرْتُ أَيْ الْخ)).

(٣) فِي الْمَقُولَةِ نَفْسَهَا.

(٤) ص-٣٧٧- "دَرْ".

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ تَفْوِضِ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي الْاِخْتِيَارِ ٤١٤/٣.

(٦) فِي الْمَقُولَةِ نَفْسَهَا.

((ثلاثاً)) وقالوا: يقع في ((اخترت الأولى)).....

الدلالة على إرادة الطلاق، فلا يبقى محل للخلاف في اشتراط النية قضاء؛ لأن ذكر النفس يكذبه في دعوته أنه لم ينو، كما مر^(١) في كتابات الطلاق من أن الدلالة أقوى من النية لكونها ظاهرة والنية باطنة، فتعين كون الخلاف المار^(٢) في أنه هل تشترط النية في صورة التكرار أو لا تشترط محله ما إذا لم يذكر النفس أو ما يقوم مقامها، هذا ما ظهر لي في هذا المقام، فتدبره فإنه مفرد.

ومن هنا ظهر لك أنه لا تنافي بين قوله هنا: ((بلا نية)) وقوله في أول الباب^(٣): ((ينوي الطلاق))؛ لأن ما ذكره أولاً من اشتراط النية إنما هو فيما إذا لم تذكر النفس ونحوها من المفسرات في كلام الزوج، وإنما ذكرت في كلام المرأة، فتشترط النية لتيمم علة البيونة كما قدمناه^(٤) سابقاً عن "الفتح"، وقدّمنا^(٥) أن الغضب أو المذاكرة يقوم مقام النية في القضاء، أما إذا ذكرت النفس ونحوها في كلامه فلا حاجة إلى النية في القضاء؛ لوجود ما يختص بالبيونة، وهل التكرار في كلامه مفسر كالنفس فيغي عن النية أو لا؟ فيه الخلاف الذي سمعته، وأما إذا لم تذكر النفس ونحوها لا في كلامه ولا في كلامها لا يقع أصلاً وإن نوى كما مر^(٦).

[١٣٦٤٥] (قوله: ثلاثاً) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله: ((بلا نية))، وهو الذي في "المنح"^(٧)، وهو الأنسب؛ لإفادته أن الثلاثة لا تشترط لها النية أيضاً، "ط"^(٨).

[١٣٦٤٦] (قوله: في: اخترت الأولى) قيد به لأن في قولها: اخترت أو اخترت اختياراً يقع

(١) ٣٢٢- "در".

(٢) في المقولة نفسها.

(٣) ٣٦٢- "در".

(٤) للمقولة [١٣٦٣٢] قوله: ((والشرط إلخ)).

(٥) المقولة [١٣٥٧٣] قوله: ((فلا يعملان بلا نية)).

(٦) المقولة [١٣٦٢٥] قوله: ((لكن رده الكمال)). ٤٧٨/٢

(٧) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام تفويض الطلاق ١/ق ١٤٢/ب.

(٨) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٤٢/٢.

إلى آخره واحدةً بائنةً، واختارهُ "الطَّحاوي"^(١)، "بجر"^(٢). وأقرَّهُ الشَّيْخُ "علي"^(٣) المقدسيُّ، وفي "الحاوي المقدسي"^(٤): ((وبه نأخذُ)) انتهى، فقد أفادَ أنَّ قولهما هو المفتى به؛ لأنَّ قولهم: ((وبه نأخذُ)) من الألفاظِ المَعْلَمِ بها على الإفتاءِ، كذا بخطَّ "الشَّرف الغزِّي" مُحشِّي "الأشباه".....

ثلاثُ اتِّفَاقٍ، وكذا: اخترتُ مرَّةً، أو عَمَرَةً، أو دَفْعَةً، أو بَدَنَةً، أو بواحدةً، أو اختياراً واحدةً تَقَعُ الثلاثُ في قولهم، "بجر"^(٥).

[١٣٦٤٧] (قوله: إلى آخره) أي: أو الوسطى أو الأخيرة، والمرادُ أنها قالت: اخترتُ الأولى، أو قالت: اخترتُ الوسطى، أو قالت: الأخيرة، ويَحْتَمِلُ كَوْنُ المرادِ أنها ذَكَرَتِ الثَّلاثَةَ مع العطفِ بـ: أو.

[١٣٦٤٨] (قوله: وأقرَّهُ الشَّيْخُ "علي" المقدسي") فيه أنَّ "المقدسي" في "شرحِهِ" على "نظم الكنز" إنما حَكَى القولين، ثُمَّ ذَكَرَ توجِيهَ قولهما، وأعقَبَهُ بتوجيهِ قولِ "الإمام".

[١٣٦٤٩] (قوله: فقد أفادَ إلخ) فيه أنَّ [٢٥٠/٣] قولُ "الإمام" مَنَى عليه أصحابُ المَثونِ، وأَحَرَّ دَلِيلَهُ في "الهداية"^(٦)، فكان هو المرجَّحُ عنده على عاديهِ، وأطالَ في "الفتح"^(٧) وغيرِهِ

(١) "مختصر الطحاوي": كتاب الطلاق - باب صريح الطلاق وغيره ص ٢٠١-.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٣٩ - ٣٤٠ بتصرف.

(٣) ((الشَّيْخُ علي)) ليست في "و".

(٤) في "د" زيادة: ((عبارة المقدسي في "شرحه": وقالوا واحدة، واختاره الطَّحاوي، وفي "الحاوي المقدسي": وبه نأخذ؛ لأنَّ هذا اللفظ يفيد الإفراد والرتيب، والإفراد من ضروراته، فإذا بطل في حقِّ الأصل بطل في حقِّ التبع؛ لأنَّ ((الأوَّل)) تأنيث ((الأوَّل))، وهو اسم لفرد سابق، و((الوسطى)) تأنيث ((الوسطى))، وهو اسم لفرد بين مثليين، و((الأخيرة)) اسم لفرد لاحق، والرتيب باطل؛ لأنَّه لا يَرْتَبُ فيما ملكته، فيعتبر فيما يفيد، وهو الإفراد، فصار كما لو قالت: طلقت نفسي أو اخترت نفسي بتطبيقه. ثُمَّ ذَكَرَ توجِيهَ قول الإمام)). ق ١٨٧/أ.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٤٠، معزياً إلى "الحيط".

(٦) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ١/٢٤٤.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ٣/٤١٧-٤١٨.

(ولو قالت) في جواب التَّخْيِيرِ المذكور: (طَلَّقْتُ نفسي، أو اخْتَرْتُ نفسي بتطليقة) أو اخْتَرْتُ الطَّلَاقَ الْأَوَّلَى (بانت بواحدة في الأصح) لتفويضه بالباطن، فلا تَمْلِكُ غَيْرَهُ. (أَمْرُكَ بِيَدِكَ في تطليقة أو اختاري تطليقة،.....

في توجيهه ودفع ما يرد عليه، وتبعه في "البحر" ^(١) و"النهر" ^(٢)، فكان هو المعتمد لأصحاب المتون والشروح، فلا يُعارضُهُ اعتمادُ "الحاوي القدسي" ^(٣).

[١٣٦٥٠] (قوله: في جواب التَّخْيِيرِ المذكور) أي: المكرر ثلاثاً كما في "النهر" ^(٤)، وعبارة "البحر" ^(٥): ((في جواب قوله: اختاري)).

[١٣٦٥١] (قوله: في الأصح) الأنسب إيدأه بقوله: هو الصواب؛ لأن ما في "الهداية" ^(٦) وبعض نسخ "الجامع الصغير" ^(٧): ((من أنه يملك الرجعة)) جزم الشارحون بأنه غلط، وما في "البحر" ^(٨): ((من أنه رواية)) رده في "النهر" ^(٩).

[١٣٦٥٢] (قوله: لتفويضه بالباطن) لأن لفظ التَّخْيِيرِ كناية، فيقع به البائن.

[١٣٦٥٣] (قوله: فلا تملك غيره) لأنه لا عبرة لإيقاعها بل لتفويض الزوج، ألا ترى أنه لو أمرها بالباطن أو الرجعي فعكست وقع ما أمر به الزوج؟ "بحر" ^(١٠).

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٣٩-٣٤٠.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض ق ٢١٧/٢.

(٣) "الحاوي القدسي": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل: وقوله: اختاري كقوله أمرك بيدك ق ٨٠/ب.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض ق ٢١٧/أ.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٤٠، معزياً إلى "المعراج".

(٦) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاختيار ١/٢٤٤.

(٧) "الجامع الصغير": كتاب الطلاق - باب الكنايات ص ٢٠، وفيه: ((لا يملك الرجعة)).

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٤١، معزياً إلى "شرح الوقاية".

(٩) "النهر": كتاب الطلاق باب تفويض الطلاق ق ٢١٧/ب.

(١٠) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٤١.

فاختارتَ نفسها طَلَّقَتْ رَجْعِيَّةً لتفويضه إليها بالصَّريح، والمفيدة للبينونة إذا قَرِنَ بالصَّريح صار رجعيًّا كعكسيه. قَيَّدَ بـ: في، ومثلها الباء، بخلاف: تَطَلَّقِي نفسك أو حَتَّى تَطَلَّقِي فهي بائنة، كما لو جعلَ أمرها بيدها^(١) لو لم تَصِلْ نفقتي إليك فطَلَّقِي نفسك متى شئت، فلم تَصِلْ فطَلَّقَتْ كان بائناً؛.....

[١٣٦٥٤] (قوله: فاختارتَ نفسها) أشار إلى أنَّ: اختَرْتُ كما يَصْلُحُ جواباً للاختيارِ يَصْلُحُ جواباً للأمر باليد كما يأتي^(٢)، أفادته "ط"^(٣).

[١٣٦٥٥] (قوله: والمفيدة للبينونة إلخ) جوابٌ عن سؤال هو: أَنَّ كُلاً من: أمرُكِ بيدكِ واختاري يُفيدُ البينونة، فلا يجوزُ صرفُها عنها إلى غيرها، قال "السَّاحَنِي": ((ومن هنا يُعلمُ أَنَّ قوله - لزوجتي: رُوحِي طالقاً - رجعيٌّ)).

[١٣٦٥٦] (قوله: كعكسيه) يعني: أَنَّ الصَّريح إذا قَرِنَ بالكناية كان بائناً نحو: أنتِ طالقٌ بائنٌ، "ح"^(٤).

[١٣٦٥٧] (قوله: بخلاف) الباء للسببية مُتَعَلِّقٌ بـ ((قَيَّدَ))، أي: إنما قَيَّدَ بـ: في بسبب مخالفة إلخ، وقوله: ((ومثلها الباء)) اعتراضٌ، "ح"^(٥).

[١٣٦٥٨] (قوله: فهي بائنة) لأنه فَوُضَ إليها بلفظ البائن، وذكرَ الصَّريحَ علَّةً أو غايةً لا على أَنه هو المَفُوضُ، بخلاف في؛ لأنه جعلَ الأمرَ مَظْروفاً في التَّطْلِيقِ، والباءُ هنا بمعنى في، "رحمتي".

[١٣٦٥٩] (قوله: كما لو جعلَ أمرها بيدها) أي: بأن قال: أمرُكِ بيدكِ لو لم إلخ، فقوله:

(١) في "د" زيادة: ((بخلاف ما لو قال: أمرُكِ بيدكِ بتطليقة واحدة، تَطَلَّقِي نفسك متى شئت، وحيث شئت، تكون رجعيةً "صوفية")). ق ١٨٧/أ.

(٢) المقولة [١٣٦٨٠] قوله: ((وَقَعْنَ)).

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٤٣/٢.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ١٨٥/ب.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ١٨٥/ب.

لأنَّ لفظة الطلاق لم تكن في نفس الأمر.

(فروع) قال لرجل: خير امرأتي فلم تختَر^(١) ما لم يُخَيِّرْها، بخلافٍ أخْبِرْها بالخيار؛ لإقراره به. قال لها: أنت طالق إن شئت واختاري، فقالت: شئت واخترتُ وقَعْتُ ثنتان. قال: اختاري اليوم وغداً.....

((لو لم تصل)) شرط، وقوله: ((أمرُك يبيدُ)) دليلُ جوابه، وقوله: ((فطَلَّقِي)) تفسيرٌ لكونِ أمرها بيدها، "ح"^(٢).

[١٣٦٦٠] (قوله: لأنَّ لفظة الطلاق علةٌ للمسائل الثلاث، "ط"^(٣)).

٤٨٠/٢

[١٣٦٦١] (قوله: لم تكن في نفس الأمر) أي: في نفس الأمر باليد، أي: لم تكن معمولاً له، وليس المراد: بنفس الأمر الواقع، "ح"^(٤).

[١٣٦٦٢] (قوله: فلم تختَر) يعني: لم يكن لها الخيار كما عبّر به في "البحر"^(٥)، وحيث ارتكَبَ "الشَّارَحُ" هذا التركيب كان عليه أن يحذف الفاء كما لا يخفى، "ح"^(٦). وفي بعض النسخ: ((فلا خيار لها ما لم يُخَيِّرْها)).

[١٣٦٦٣] (قوله: بخلاف: أخْبِرْها بالخيار) أي: فقبل أن يُخَيِّرْها سمعت الخبر فاخترتُ نفسها وقَع؛ لأنَّ الأمر بالإخبار يقتضي تقدُّمَ المُخَبِّرِ عنه، [٣/٢٥٠ ق/ب] فكان هذا إقراراً من الزوج بْبُتُوبِ الخيار لها، "بحر"^(٧).

[١٣٦٦٤] (قوله: وقَعْتُ ثنتان) إحداهما بالمشيئة وأخرى بالخيار؛ لأنه فوُضَ إليها طلاقين

(١) في "د": ((تخير)).

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ١٨٥/ب.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٤٣/٢.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ١٨٥/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٤١/٣، معزياً إلى "المحيط".

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ١٨٥/ب.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣٤١/٣ - ٣٤٢، معزياً إلى "المحيط".

اتَّحَدَ، ولو: واختاري^(١) غداً تعدَّد. قال: اختاري اليومَ أو أَمُرُكِ بيديك هذا الشَّهْرَ حَيَّرْتَ في بَقِيَّتِهِمَا، وإنَّ قال: يوماً أو شهراً فَمِنْ سَاعَةٍ تَكَلَّمْ إلى مثلِها من الغدِ،...

أحلَّهُما صريحَ والآخرُ كناية، والكنايةُ حالٌ ذَكَرَ الصَّرِيحَ لَا تَفْتَقِرُ إلى نِيَّةٍ، "بحر"^(٢).
[١٣٦٦٥] (قوله: اتَّحَدَ) حَتَّى إِذَا رَدَّتْ في اليومِ بَطُلَ أَصْلًا، "هندية"^(٣) ومثله إِذَا قال:
اختاري في اليومِ وغداً كما في "البحر"^(٤)، "ط"^(٥).

[١٣٦٦٦] (قوله: ولو: واختاري غداً) بَأَنَّ قال: اختاري اليومَ واختاري غداً فهما خيارانِ بقرينة إعادة ذِكْرِ الاختيار، "ط"^(٦). وسيأتي^(٧) ما يَتَّحِدُ وما يَتَعَدَّدُ في الباب الآتي.
[١٣٦٦٧] (قوله: قال: اختاري اليومَ إلخ) لَمَّا ذَكَرَهُ مُعَرِّفًا انصَرَفَ إلى المَعهودِ وهو الحاضرُ، ولم يُمكن تَحْيِيرُها في الماضي منه، فَكَانَتْ مُخَيَّرَةً إلى انقضاءِها، وذلك بِغُرُوبِ الشَّمْسِ في اليومِ، وبرؤيةِ الهلالِ في الشَّهْرِ، وبتمامِ ذِي الحِجَّةِ في السَّنَةِ، كما لو حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ اليومَ أو الشَّهْرَ أو السَّنَةَ. وأما لو نَكَرَهُ انصَرَفَ إلى كَامِلِهِ، وكان ابتداءُها من حينِ التَّخْيِيرِ، فَيَنْتَهِي عَمَلُهُ من الغدِ، فَيَدْخُلُ ما بينهما من اللَّيْلِ ضرورةً، مع أَنَّ اللَّيْلَ لَا يَتَّبِعُ اليومَ المفردَ، وكانَ هذه المسألةُ مستثناةً من ذلك، "رحمني".

وما ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" مأخوذاً من "الجوهرة"^(٨)، وعبارةً "البحر"^(٩) في الفصل الآتي

(١) في "و": ((ولو قال: واختاري)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٣/٣٤١، معزياً إلى "المحيط".

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الباب الثالث في تفويض الطلاق - الفصل الأول في الاختيار ١/٣٩٠، نقلاً عن "محيط السرخسي".

(٤) "البحر": كتاب الطلاق باب تفويض الطلاق ٣/٣٣٦، نقلاً عن "المحيط".

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٢/١٤٣.

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ٢/١٤٣.

(٧) المقولة [١٣٧٠٩] قوله: ((وَأَنَّهُ في المتحد)).

(٨) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ٢/١١٩.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣/٣٤٨.

وإلى تمام ثلاثين يوماً، ولو جعله لها رأس الشهر خُيرت في الليلة الأولى ويومها، ولا يبطل المؤقت بالإعراض، بل بمضي الوقت عِلِمَتْ أو لا.

عن "الذخيرة": ((لو قال: أمرُك بيدك يوماً أو شهراً أو سنةً فلها الأمرُ من تلك الساعة إلى استكمالِ المدَّةِ المذكورة)) اهـ.

وهذه العبارة تحتمل أن يكون المراد: أنه يُكْمَلُ من الليل، أو يُكْمَلُ من اليوم الثاني مع دخول الليل وعدمه، لكن صرَّحوا في الأيمان في: لا أكلمه يوماً بتكميله من اليوم الثاني مع دخول الليل كما مرَّ^(١) عن "الرحماني".

[١٣٦٦٨] (قوله: وإلى تمام ثلاثين يوماً) لأنَّ التفويضَ حصلَ في بعضِ الشهر، فلا يمكنُ اعتبارَ الأهلةِ فيه، فيُعتَرَّ بالأيامِ بالإجماع، "ذخيرة". ومفهومه أنه لو كان حينَ أهْلِ الهلالِ يُعتَبَرُ بالهلالِ كما في مسألة الإجارة.

[١٣٦٦٩] (قوله: في الليلة الأولى ويومها) لأنَّ الرَّأْسَ الأوَّلَ، ونَحَتَ الشَّهْرِ نوعان: اللَّيْلُ والنَّهَارُ، فأوَّلُ اللَّيْلِ الليلةُ الأولى، وأوَّلُ النَّهْرِ^(٢) اليومُ الأوَّلُ، "ط"^(٣).

[١٣٦٧٠] (قوله: ولا يبطل المؤقت) أي: الخيارُ المؤقتُ بيومٍ أو شهرٍ أو سنةٍ ((بإعراضٍ)) في مجلسِ العِلْمِ، بل بمضيِّ الوقتِ المُعَيَّنِ عِلِمَتْ بالتخييرِ أو لا، أمَّا الخيارُ المُطْلَقُ فيبطلُ بالإعراض، "ط"^(٤)، والله أعلم.

(١) في المقولة نفسها.

(٢) في "ب" و"م" و"ط": ((الأشهر))، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٤٣/٢.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ١٤٣/٢.

﴿باب الأمر باليد﴾

هو كالاختيار إلا في نية الثلاث لا غير.....

﴿باب الأمر باليد﴾

الأمرُ هنا بمعنى الحال، واليدُ بمعنى التصرف، "بحر"^(١) عَنِ [٢/٢٥١٣] "المصباح"^(٢). والمعنى: بابُ بيان حال طلاق المرأة الذي جعلهُ زوجها في تصرفها، "ط"^(٣). وقدّمنا^(٤) أنَّ المناسبَ الترجمةُ هنا بالفصلِ بدَلِ البابِ.

[١٣٦٧١] (قوله: هو كالاختيار) أي: في اشتراطِ النية، وذكرِ النفسِ أو ما يقوم مقامها، وعدمِ ملكِ الزوج الرجوع، وتقيدهِ بمجلسِ التفويضِ أو مجلسِ علمها إذا كانت غائبة، أو بالمدّة إذا كان مؤقتاً.

[١٣٦٧٢] (قوله: إلا في نية الثلاث) فإنها تصبحُ هنا لا في التخيير؛ لأنَّ الأمرَ جنسٌ يحتمِلُ الخصوصَ والعُمومَ، فأيُّهُما نوى صَحَّتْ نِيَّتُهُ، وما في "البدائع"^(٥) مِنْ عَدَمِ اشتراطِ

﴿باب الأمر باليد﴾

(قوله: الأمرُ هنا بمعنى الحال، واليدُ بمعنى التصرف إلخ) نقل في "العناية" عن "شيخ الإسلام" في توجيهِ صحّةِ نيةِ الثلاثِ بالأمرِ باليد: ((أَنَّ الأمرَ باليد اسمُ عامٌ يتناولُ كُلَّ شيءٍ، قال تعالى: ﴿وَالأمرُ يومئذ لله﴾ [الانفطار - ١٩] أرادَ به الأشياءَ كُلَّها، وإذا كانَ اسماً عاماً - يعني: بَدَلِيّاً - صلَحَ اسماً لِكُلِّ فعلٍ، فإذا نوى الطَّلَاقَ صارَ كنايةً عن قولِهِ: طلاقكِ بيدكِ، والطلاقُ يحتمِلُ العمومَ والخصوصَ، فيكونُ نيةُ الثلاثِ نيةَ التعميمِ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣/٣٤٢.

(٢) "المصباح المنير": مادة (أمر)، ((يد)).

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ٢/١٤٣.

(٤) المقولة [١٣٥٦٨] قوله: ((ثلاثة)).

(٥) انظر "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما قوله: أمركِ بيدكِ إلخ ٣/١١٨.

(إذا قال لها) ولو صغيرة؛ لأنه كالتعليق، "بِرَّازِيَّة" ^(١) (أمرُكِ بيدكِ) أو بشمالكِ
أو أنفلكِ ^(٢) أو لسانكِ.....

ذَكَرَ النَّفْسِ هُنَا مُخَالَفَ لِعَامَّةِ الْكُتُبِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٣) وَ"النَّهْرِ" ^(٤).

[١٣٦٧٣] (قوله: ولو صغيرة) هَذِهِ وَاقَعَةُ الْفَتَاوَى الَّتِي قَدَّمْنَاهَا ^(٥) فِي الْبَابِ الْمَارِّ عَنِ
"الذَّخِيرَةِ".

[١٣٦٧٤] (قوله: لأنه كالتعليق) أَي: لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ تَمْلِيكًا لَكِنْ فِيهِ مَعْنَى التَّعْلِيْقِ كَمَا
مَرَّ ^(٦) بَيَانُهُ فِي التَّخْيِيرِ.

[١٣٦٧٥] (قوله: أمرُكِ بيدكِ) مَثَلُهُ الْمُعْلَقُ كَإِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَمْرُكِ بِيَدِكَ، فَإِنْ طَلَّقْتَ
نَفْسَهَا كَمَا وَضَعْتَ الْقَدَمَ فِيهَا طَلَّقْتَ، وَإِنْ بَعْدَ مَا مَشَتْ خُطَوَيْنِ لَمْ تَطْلُقْ؛ لِأَنَّهَا طَلَّقَتْ
بَعْدَ مَا خَرَجَ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا، "بَحْر" ^(٧) عَنِ "الْمَحِيطِ". وَفِي "الْعَتَابِيَّةِ": وَإِنْ مَشَتْ خُطْوَةً بَطَلَتْ،
فِيَحْتَمِلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ رَجُلُهَا فَوْقَ الْعَتَبَةِ وَالْأُخْرَى دَخَلَتْ بِهَا، وَمَا سَبَقَ ^(٨) عَلَى مَا إِذَا
كَانَتْ خَارِجَ الْعَتَبَةِ، فَيَأْوِلُ خُطْوَةً لَمْ تَتَعَدَّ أَوَّلَ الدُّخُولِ، وَبِالثَّانِيَةِ تَتَعَدَّى وَيَخْرُجُ الْأَمْرُ مِنْ
يَدِهَا، "مَقْدِسِي".

[١٣٦٧٦] (قوله: أو بِشِمَالِكَ إلخ) وَفِي "الْبِرَّازِيَّة" ^(٩): ((أمرُكِ فِي عَيْنِكَ وَأَمثَالُهُ يُسْأَلُ

(١) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الرابع في الأمر باليد - النوع الخامس في بطلانه ٢٤٢/٤ بتصريف (هامش)
"الفتاوى الهندية".

(٢) فِي "د" وَ"و": ((أَوْ فَمَكَ)) بَدَلَ ((أَوْ أَنْفَكَ)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب تقويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣/٣٤٢.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب التقويض - فصل في الأمر باليد ٢/٢١٨.

(٥) المَقُولَةُ [١٣٥٩٨] قَوْلُهُ: ((فِيصَح)).

(٦) المَقُولَةُ [١٣٥٩٨] قَوْلُهُ: ((فِيصَح)).

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب تقويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣/٣٤٤.

(٨) أَي: وَيَحْتَمِلُ مَا سَبَقَ عَلَى إلخ....

(٩) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الرابع في الأمر باليد - النوع الأول في المقدمة ٢٢٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(يُنَوِي ثَلَاثًا) أَي: تَفْوِضُهَا (فَقَالَتْ) فِي مَجْلِسِهَا: (اِحْزَرْتُ نَفْسِي بِوَاحِدَةٍ) أَوْ قَبِلْتُ نَفْسِي، أَوْ اِحْزَرْتُ أَمْرِي، أَوْ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ مَنِّي بَائِنٌ، أَوْ أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ أَوْ طَالِقٌ (وَقَعَنْ) وَكَذَا لَوْ قَالَ أَبُوهَا: قَبِلْتُهَا، "خلاصة" ^(١).....

عَنِ النَّيَّةِ))، "بحر" ^(٢).

[١٣١٧٧] (قَوْلُهُ: يُنَوِي ثَلَاثًا) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ التَّفْوِضِ دِيَانَةً، أَوْ دَلَالَةً الْحَالِ قَضَاءً كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٣)، وَسَيَأْتِي ^(٤) مُخْتَرُ قَوْلِهِ: ((ثَلَاثًا)).

[١٣١٧٨] (قَوْلُهُ: أَي: تَفْوِضُهَا) أَي: تَفْوِضُ الثَّلَاثِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ كِتَابَةٌ عَنِ التَّفْوِضِ لَا عَنِ الْإِقْيَاعِ، حَتَّى لَوْ نَوَى بِهَا الْإِقْيَاعَ لَمْ يَقَعْ؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي غَيْرِ الْأَمْرِ بِالْيَدِ، أَمَّا هُوَ فَيَحْتَمِلُ الْإِقْيَاعَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَبَانَهَا كَانَ أَمْرُهَا يَبْدُهَا وَكَانَهُ لَمْ يُجْعَلْ كِتَابَةً عَنْهُ لَعَدَمِ التَّعَارُفِ، "رَحْمَتِي".

[١٣١٧٩] (قَوْلُهُ: فِي مَجْلِسِهَا) اسْتَفِيدَ هَذَا الْقَيْدُ مِنَ الْفَاءِ التَّعْيِينِيَّةِ، "نَهْر" ^(٥). وَهَذَا قَيْدٌ فِي التَّفْوِضِ الْمُطْلَقِ عَنِ الْوَقْتِ كَمَا مَرَّ ^(٦).

[١٣١٨٠] (قَوْلُهُ: وَقَعَنْ) أَي: الثَّلَاثُ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِيَارَ يَصْلُحُ جَوَابًا لِلأَمْرِ بِالْيَدِ لِكُونِهِ تَمْلِكًا كَالْتَحْيِيرِ، وَالْوَاحِدَةُ صِفَةٌ لِلْاِخْتِيَارَةِ، فَصَارَ كَأَنَّهَا قَالَتْ: اِحْزَرْتُ نَفْسِي بِعَمْرٍ وَوَاحِدَةٍ، وَبِذَلِكَ تَقَعُ

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": أَوْ طَالِقٌ) لَا يَظْهَرُ وَقُوعُ الثَّلَاثِ بِهِ.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الرابع في الأمر باليد ق ١٠٤/أ.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣/٣٤٣.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣/٣٤٣.

(٤) المقولة [١٣٦٨٣] قوله: ((وإن لم ينو ثلاثًا)).

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في الأمر باليد ق ١٧٢/ب.

(٦) المقولة [١٣٥٧٨] قوله: ((ويعضي الوقت)).

وينبغي أن يُقيدَ بالصَّغيرة.

(وأعزَّتْكِ طلاقك) وأمرُكِ بيدِ الله ويَدُكِ، وأمرُكِ بيدك على المختار، "خلاصة" (ك: أمرُكِ بيدك) وذكر اسمِه تعالى للتبرُّك، وإن لم ينوِ ثلاثاً فواحدة، ولو طَلَّقَتْ ثلاثاً فقال: نَوَيْتُ واحدةً ولا دَلالةَ حُلْفَ،

الثلاث، "نهر" (١). أمّا: طَلَّقِي نفسك فإن الاختيار لا يصلح جواباً له كما يأتي (٢) في الفصل الآتي. [١٣٦٨١] (قوله: وينبغي إلخ) فيه نظر، وعبارة "الخلاصة" (٣) عَنْ (٣/٢٥١ق) [ب] "المنتقى": ((لو جَعَلَ امرأَةً يَدَ أيها، فقال أبوها: قَبْلَهَا طَلَّقَتْ، وكذا لو جَعَلَ امرأَةً يَدَ أيها فقالت: قَبْلْتُ نفسي طَلَّقْتُ)) اهـ. وفي مثل هذا لا يتوقف على صغرِها؛ لأنه يصحُّ أن يُجْعَلَ الأمرُ بيدِ أجنبي وإن كانت بالغة، وليس في عبارة "الخلاصة" أنه جَعَلَ امرأَةً يَدَ أيها فقَبِلَ أبوها حتى يتأتَّى ما بَحَثُهُ "الشَّارحُ" تَبَعاً لصاحبِ "النهر" (٤)، "رحمته".

قلت: على أنه إذا جَعَلَ امرأَةً يَدَ أيها يكون في معنى التعليق على اختيارِها نفسها، فلا يصحُّ مِنْ أيها ولو كانت صغيرة، وكذا لو جَعَلَ يَدَ أيها لا يصحُّ منها ولو كبيرة؛ لَعَدَمِ وجودِ المعلقِ عليه. [١٣٦٨٢] (قوله: وذكر اسمِه تعالى للتبرُّك) أي: فتنفردُ المحاطبةُ بالأمرِ.

[١٣٦٨٣] (قوله: وإن لم ينوِ ثلاثاً) مُحَرَّرُ قوله: يَنُوي ثلاثاً، وهو صادقٌ بأن لم ينوِ عدداً، أو نَوَى واحدةً أو ثنيتين في الحرَّة، فإنها تَقَعُ واحدةً بائنةً، وقَدَمْنَا (٥) أنه لا بُدَّ مِنْ يَتِيَّةِ التفويضِ إليها دِيانَةً، أو يدلُّ الحالُّ عليه قَضَاءً، "بحر" (٦).

[١٣٦٨٤] (قوله: ولا دَلالةَ) أمّا إذا وُجِدَتْ الدَّلالةُ على الثلاثِ كمُداكَرَتِها أو الإشارةِ

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في الأمر باليد ٢١٨/ب.

(٢) المقولة [١٣٧٣٥] قوله: ((ويقولها في جوابه إلخ)).

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الرابع في الأمر باليد ١٠٤/أ.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في الأمر باليد ٢١٧/ب - ق ٢١٨/أ.

(٥) المقولة [١٣٦٧٧] قوله: ((ينوي ثلاثاً)).

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣٤٢/٣.

وَتَقْبَلُ بَيِّنَتَهَا عَلَى الدَّلَالَةِ كَمَا مَرَّ^(١).

(وَاتِّحَادُ الْمَجْلِسِ وَعِلْمُهَا) وَذِكْرُ النَّفْسِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا (شَرْطٌ، فَلَوْ جَعَلَ أَمْرَهَا يَدِيهَا وَلَمْ تَعْلَمْ) بِذَلِكَ (وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا).....

بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ فَيُعْمَلُ بِهَا، وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ "النَّهْرِ"^(٢): كَمَا إِذَا كَانَ فِي حَالِ الْغَضَبِ أَوْ مُذَاكَرَةِ الطَّلَاقِ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى ثَبُوتِ الثَّلَاثِ، "ط"^(٣).

[١٣٦٨٥] (قَوْلُهُ: وَتَقْبَلُ بَيِّنَتَهَا عَلَى الدَّلَالَةِ) أَيُّ: عَلَى الْغَضَبِ أَوْ الْمَذَاكَرَةِ مَثَلًا، وَلَا تَقْبَلُ عَلَى النَّيَّةِ إِلَّا أَنْ تُقَامَ عَلَى إِقْرَارِهِ بِهَا كَمَا فِي "النَّهْرِ"^(٤) عَنْ "الْعِمَادِيَّةِ".
[١٣٦٨٦] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي أَوَّلِ الْكِتَابَاتِ، "ح"^(٥).

[١٣٦٨٧] (قَوْلُهُ: أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا) كَالِاخْتِيَارَةِ وَاخْتِزَتْ أَمْرِي، "ط"^(٦). وَكَاخْتِزَتْ أَبِي أَوْ أُمِّي أَوْ أَهْلِي أَوْ الْأَزْوَاجَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ^(٧) فِي التَّحْيِيرِ، وَالظَّاهِرُ أَيْضًا أَنَّ التَّكْرَارَ هُنَا مِثْلُهُ هُنَاكَ.

[١٣٦٨٨] (قَوْلُهُ: فَلَوْ جَعَلَ أَمْرَهَا يَدِيهَا إلخ) مُحْتَزَرُ قَوْلِهِ: وَعِلْمُهَا، وَتَرَكَ الْآخِرِينَ لظُهُورِهِمَا، فَلَوْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمَجْلِسِ لَا يَقَعُ، وَهَذَا إِذَا أُطْلِقَ، أَمَّا إِذَا وَقَّتُهُ كَأَمْرِكِ بِيَدِكَ يَوْمًا فَلَهَا الْخِيَارُ مَا دَامَ الْوَقْتُ، وَلَوْ قَالَ لَهَا: أَمْرُكِ بِيَدِكَ، فَقَالَتْ: اخْتِزْتُ وَلَمْ تَقُلْ نَفْسِي وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامَهَا لَمْ يَقَعُ، "رَحِمِي".

(١) ص—٣٢٢—"در".

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في الأمر باليد ق ٢١٨/أ.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ١٤٤/٢.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في الأمر باليد ق ٢١٨/أ.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ق ١٨٥/أ.

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ١٤٤/٢.

(٧) ص—٣٧٩—"در".

لم تطلق^(١) لعدم شرطه، "خائفة"^(٢).

(وكل لفظ يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب منها، وما لا يصلح للإيقاع منه (فلا) يصلح للجواب منها، فلو قالت: أنا طالق أو طَلَّقْتُ نفسي وَقَعَ بخلاف نحو^(٣): طَلَّقْتُكَ؛ لأنَّ المرأة تُوصَفُ بالطلاق دون الرجل، "اختيار". (إلا لفظ الاختيار خاصة)

(قوله: [١٣٦٨٩] لَمْ تَطْلُقْ) كالوكيل لا يصيرُ وكيلًا قبل العلم بالوكالة، حتى لو تصرف لا يصح تصرفه، بخلاف الوصي؛ لأنه خلافة كالورثة، "بِرَازِيَّة"^(٤).

(قوله: [١٣٦٩٠] وَكُلُّ لَفْظٍ إلخ) نَقَلَ هَذَا الْأَصْلَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) عَنْ "الْبِدَائِعِ"^(٦)، وَلَمْ أَرِ مَنْ أَوْضَحَهُ، وَالَّذِي ظَهَرَ لِي فِي بَيَانِهِ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ تَشْجِيسَ اللَّفْظِ بِعَادَتِهِ وَهَيْئَتِهِ وَلَا بِتَغْيِيرِ الضَّمَائِرِ وَالْهَيَاتِ كَمَا قِيلَ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ تَسْنِيدَ اللَّفْظِ إِلَى مَا لَوْ أَسْنَدَهُ إِلَيْهِ الزَّوْجُ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، فَبِهَذَا يَكُونُ مَا يَصْلُحُ لِلإِيقَاعِ مِنْهُ يَصْلُحُ لِلْجَوَابِ مِنْهَا، فَقَوْلُهَا: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ، [٣/٢٥٢] أَوْ أَنْتَ مِنِّي بَائِنٌ، أَوْ أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ يَصْلُحُ لِلْجَوَابِ كَمَا مَرَّ^(٧)؛ لِأَنَّهَا أَسْنَدَتِ الْحُرْمَةَ وَالْبَيْنُونَةَ فِي الْأَوَّلَيْنِ إِلَى الزَّوْجِ، وَهُوَ لَوْ أَسْنَدَهُمَا إِلَيْهِ يَقَعُ، بَأْنٍ قَالَ: أَنَا عَلَيْكَ حَرَامٌ، أَوْ أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ، وَفِي الثَّلَاثِ أَسْنَدَتِ

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَالَ فِي "الْخُلَاصَةِ" عَنِ "الْفَتَاوَى الصَّغْرَى": الْأَمْرُ بِالْيَدِ لَا يَخْلُو إِذَا أَنْ يَكُونَ بِيَدِهَا، أَوْ يَدِ فُلَانٍ، مَرْسَلًا، أَوْ مَعْلَقًا بِشَرْطٍ، أَوْ مَوْقُفًا، فَإِنْ كَانَ مَرْسَلًا أَوْ مَوْقُفًا كَانَ الْأَمْرُ بِيَدِهَا أَوْ يَدِ فُلَانٍ مَا دَامَ الْوَقْتُ بَاقِيًا عِلْمًا بِذَلِكَ أَوْ لَمْ يَعْلَمَا. أَتَوَلَّى: يَقْدِرُ التَّوْفِيقُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا عِلْمًا وَقَدْ تَقَبُّضَ أَوْ لَمْ يَعْلَمَا، وَعِلْمًا بِمَعْنَى الْوَقْتُ أَوْ لَمْ يَعْلَمَا، يَدُّ عَلَيْهِ قَوْلُ "التَّحْرِيدِ" سِوَاهُ عِلْمَتِ أَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ لَمْ تَعْلَمْ. "مَقْدَسِي"). ق ١٨٨/أ.

(٢) "الخائفة": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ التَّعْلِيقِ - فَصْلُ فِي الطَّلَاقِ الَّذِي يَكُونُ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ الْمَرْأَةِ ٥٢١/١ بِتَصْرِفِ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهَنْدِيَّةِ").

(٣) ((نَحْوُ)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"ط".

(٤) "الْبِرَازِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَقْوِيزِ الطَّلَاقِ - النَّوعُ الْأَوَّلُ فِي الْمَقْدَمَةِ ٢٢٩/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهَنْدِيَّةِ").

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَقْوِيزِ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ ٣٤٣/٣.

(٦) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ الطَّلَاق - فَصْلُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ أَمْرُكَ بِبَيْدِكَ إلخ ١١٧/٣.

(٧) ص ٣٩٣ - "د".

فإنه ليس من ألفاظ الطلاق، ويصلح جواباً منها، "بدائع"^(١).....

البينة إلى نفسها، وهو لو أسندَهَا إلى نفسها يَقَعُ، بأن قال: أنت مَنِّي بائن، وكذا قولها: أنا طالق أو طَلَّقْتُ نفسي، أسندتِ الطلاقَ إلى نفسها فيصحُّ جواباً؛ لأنه لو أسندَ الطلاقَ إليها يَقَعُ، بخلاف قولها: طَلَّقْتُكَ، ومثله قولها: أنت مَنِّي طالق؛ لأنها أسندتِ الطلاقَ إليه، وهو لو أسندَهُ إلى نفسه لم يَقَعُ، فحيث لم يكن صالحاً للإيقاع منه لم يصلح للجواب منها، فهذا هو الصواب في تقرير هذا الضابط، وبه سقط ما قيل: إنه منقوض بهذا الأخير؛ لأنه لو قال لها: طَلَّقْتُكَ يَقَعُ، وهو مبني على أن المراد^(٢) تغيير الضمائر والهيئات، وليس كذلك، بل المراد ما ذكرنا، ثم اعلم أن المراد من قولهم: كلُّ ما صلح للإيقاع من الزوج - ما يصلح له بلا توقفٍ على ثبوت بعد طبعها منه الطلاق؛ لِمَا في "جامع الفصولين"^(٣): ((الأصل أن كلَّ شيء من الزوج طلاق إذا سألته فأجابها به، فإذا أوقفت مثله على نفسها بعدما صار الطلاق بيدها تطلق، فلو قالت: طلقني، فقال: أنت حرام، أو بائن، أو خلية، أو برية تطلق، فلو قالت بعدما صار الطلاق بيدها تطلق أيضاً، ولو قالت له: طلقني، فقال: الحقني بأهلك، وقال: لم أنو طلاقاً صدق، فلو قالت بعدما صار الأمر بيدها بأن قالت: ألحقت نفسي بأهلي لا تطلق أيضاً)) اهـ.

أي: لأنه من الكِنَايَاتِ التي تحتلُّ الردَّ فتوقفُ على الثبوت في حالة الغضب والمذاكرة، فلا تتعين للإيقاع بعد سؤالها الطلاق إلا بالثبوت، بخلاف: حرام وبائن، فإنه يقع بلا ثبوت في حال المذاكرة، وبه اندفع ما في "البحر"^(٤) من استشكاله الفرق بين: ألحقت نفسي وأنا بائن، فافهم.

[١٣٦٩١] (قوله): فإنه ليس من ألفاظ الطلاق؛ لأنه لو نوى به الإيقاع لم يَقَعُ؛ لأنه كناية

(قوله): بأن قالت: ألحقت نفسي بأهلي لا تطلق أيضاً الظاهر أن عدم الوقوع إذا لم تنو به الطلاق.

(١) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما قوله: أمرك بيدك إلخ ١١٧/٣.

(٢) عبارة "ب": ((على أن المراد)) بتكرار ((أن)).

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والعشرون في الأمر باليد ومتعلقه ٢٩٥/١ ينصرف.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب تقريض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣٤٣/٣.

لكن يَرُدُّ عليه صحته بقبولها وقبول أبيها كما مر^(١)، فتدبر.

و (في) قولها في جوابه: (طَلَّقْتُ نفسي واحدة، أو اختَرْتُ نفسي بتطليقةٍ بآنتِ بواحدة) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ المَعْتَبَرَ تفويضُ الزَّوجِ لا إيقاعها.
(ولا يَدْخُلُ اللَّيْلُ في) قَوْلِهِ: (أَمْرُكَ بيدِكَ اليومَ وبعد غدٍ).....

تفويض لا إيقاع، لكنَّهُ نَبَتَ بالإجماع على خلافِ القياسِ كَمَا مرَّ^(٢)، ومثله: أَمْرُكَ بيدِكَ، وإنَّما لَمْ يَسْتَتِبْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ جواباً منها بَأَن تَقُولَ: أَمْرِي بيدي كَمَا صَرَّحَ بِهِ في "البحر"^(٣).

(قَوْلُهُ: لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى هَذَا الضَّابِطِ، صِحَّتُهُ أَي: صِحَّةُ الجَوَابِ مِنْهَا بِقَوْلِهَا: قَبِلْتُ أَوْ قَوْلِ أَبِيهَا ذَلِكَ إِذَا كَانَ [٣/٢٥٢ب] التَّفْوِيزُ إِلَيْهِ، مَعَ أَنَّ الْقَبُولَ لَا يَصْلُحُ لِلإِيقَاعِ مِنْهُ، وَهَذَا إِيرادُ لصاحبِ "البحر"^(٤)، وَقَدْ يُحَابُّ عَنْهُ بَأَن قَوْلَهَا: قَبِلْتُ عِبَارَةً عَنِ اخْتَرْتُ نَفْسِي، فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْمُسْتَتَبِ.

(قَوْلُهُ: لِمَا تَقَرَّرَ إلخ) عِلَّةُ لِقَوْلِهِ: بَآنتِ، يَعْنِي: وَإِنْ أَحَابَتْ بِالصَّرِيحِ الْوَاقِعَ بِهِ الرَّجْعِيُّ، لَكِنْ بَقِيَ بَآتًا؛ لِأَنَّ المَعْتَبَرَ تفويضُ الزَّوجِ، وَتَفْوِيزُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْبَآتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَمْرَهَا لَا بِالرَّجْعِيِّ، وَأَمَّا عِلَّةُ وَقُوعِ الْوَاحِدَةِ دُونَ الثَّلَاثِ فَهِيَ أَنَّ الْوَاحِدَةَ فِي كَلَامِهَا صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ هُوَ: طَلَّقَ؛ إِذْ خُصَّصَ الْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ قَرِينَةً خُصَّصَ الْمَقْدَرُ، وَبِهَذَا وَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ: طَلَّقْتُ نَفْسِي بَوَاحِدَةٍ وَاخْتَرْتُ نَفْسِي بَوَاحِدَةٍ، وَانْدَفَعَ مَا قِيلَ: إِنَّهُ يَنْبَغِي وَقُوعُ الْوَاحِدَةِ فِي الثَّانِي أَيْضًا، وَتَمَامُهُ فِي "الفتح"^(٥).

(قَوْلُهُ: وَلَا يَدْخُلُ اللَّيْلُ) أَرَادَ بِاللَّيْلِ الْجِنْسَ، فَيَشْمَلُ اللَّيْلَتَيْنِ، وَكَذَا لَا يَدْخُلُ

(١) ٣٩٣ - "در".

(٢) المَقُولَةُ [١٣٦٤٤] قَوْلُهُ: ((بَلَا نِيَةَ)).

(٣) "البحر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِيزِ الطَّلَاق - فَصْلُ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ ٣/٣٤٢.

(٤) "البحر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِيزِ الطَّلَاق - فَصْلُ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ ٣/٣٤٣.

(٥) انظر "الفتح": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِيزِ الطَّلَاق - فَصْلُ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ ٣/٤٢٠ - ٤٢١.

لأنَّهما تمليكَا (فإن رَدَّتِ الأُمْرَ في يومِها بطلَّ الأُمْرُ في ذلكِ اليومِ، فكان أمرُها بيديها بعدَ غَدٍ) ولو طَلَّقَتْ لَيْلًا لم يَصَحَّ، ولا تُطَلِّقُ إِلَّا مَرَّةً.
(وَيَدْخُلُ اللَّيْلُ (في): أَمْرُكَ بيديكَ اليومَ وغداً،.....)

اليومَ الفاصِلُ، وسَكَتَ عَنْهُ لظُهُورِهِ، "ح" ^(١). وفي "الحاوي القدسي" ^(٢): ((ولا يَدْخُلُ اللَّيْلُ ^(٣) وغَدَ فيه)).

[١٣٦٩٥] (قوله: لأنَّهما تَمَلِيكَا) قَالَ في "البحر" ^(٤): ((لأنَّ عَطْفَ زَمَنِ عَلَى زَمَنِ مُمَاطِلٍ مَفْصُولٍ بَيْنَهُمَا بِزَمَنِ مُمَاطِلٍ لهُمَا ظَاهِرٌ فِي قَصْدِ تَقْيِيدِ الأَمْرِ الْمَذْكُورِ بِالأَوَّلِ، وَتَقْيِيدِ أَمْرٍ آخَرَ بِالثَّانِي، فَيَصِيرُ لَفْظُ اليَوْمِ مَفْرَدًا غَيْرَ مُجْمُوعٍ إِلَى مَا بَعْدَهُ فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ عَطْفَ جَمْلَةٍ عَلَى جَمْلَةٍ، أَيْ: أَمْرُكَ بيديكَ اليَوْمَ وَأَمْرُكَ بيديكَ بعدَ غَدٍ، ولو أَفْرَدَ اليَوْمَ لَا يَدْخُلُ اللَّيْلُ، فَكَذَا إِذَا عَطَفَ جَمْلَةً أُخْرَى)) اهـ "ح" ^(٥).

[١٣٦٩٦] (قوله: فَكَانَ أَمْرُهَا بيديها بعدَ غَدٍ) الَّذِي شَرَحَ عَلَيْهِ "المُصَنَّفُ" ((وَكَانَ)) بِالْوَاوِ، وَهِيَ الأَوَّلَى، "ط" ^(٦). قُلْتُ: وَهِيَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ النُّسخِ.

[١٣٦٩٧] (قوله: وَلَوْ طَلَّقَتْ) مُضَعَّفٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ حَذِيفٌ مَفْعُولُهُ، يَعْنِي: وَلَوْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا لَيْلًا، أَيْ: فِي إِحْدَى اللَّيْلَتَيْنِ لَا يَصِحُّ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِمَا فَهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: ((وَلَا يَدْخُلُ اللَّيْلُ))، "ح" ^(٧).

[١٣٦٩٨] (قوله: وَلَا تُطَلِّقُ إِلَّا مَرَّةً) أَرَادَ بِهَذَا دَفْعَ مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ اقْتِضَاءِ كَوْنِهِمَا تَمَلِيكَيْنِ جَوَازَ أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا مَرَّتَيْنِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً. اهـ "ح" ^(٨).

(١) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ق ١٨٥/ب.

(٢) "الحاوي القدسي": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ٨٠/ب.

(٣) في جميع النسخ: ((الليلا)) وما أثبتناه هو الموافق لما في "الحاوي القدسي".

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣/٣٤٦.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ق ١٨٥/ب - ق ١٨٦/أ.

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ٢/١٤٤.

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ق ١٨٦/أ.

(٨) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ق ١٨٦/أ.

وإن رَدَّتْهُ في يومِها لم يَتَّقَ في الغَدِ) لأنه تفويضٌ واحدٌ (ولو قال: أمركُ بيدك اليومَ وأمرُكُ بيدك غداً.....)

أقول: هذا يحتاجُ إلى نقلٍ صريحٍ بهذا المعنى؛ لأنَّ كونهما تمليكينِ يدلُّ على أنَّ لها أنْ تُطلِّقَ نفسها اليومَ وبعدَ غدٍ، وفي "المنح"^(١): ((لَمَّا بَيَّنَّتْ أَنَّهَا أَمْرَانِ لَانْفِصَالٍ وَتَهِيمَا بَيَّنَّتْ لَهَا الْخِيَارُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَقْتَيْنِ عَلَى حِدَةٍ، فَبَرَدَ أَحَدُهُمَا لَا يَرْتَدُّ الْآخَرُ، وَفِيهِ خِلَافٌ "زُفَرٍ") اهـ.

الظاهر: أنَّ مرادَ "الشارح" أنَّها لا تَطْلُقُ في كُلِّ يَوْمٍ إِلَّا مَرَّةً، قَالَ في "البدائع"^(٢) [٢/٥٣٣/٣]: ((ولو اختارتْ نفسها في الوقتِ مرَّةً ليسَ لها أنْ تختارَ مرَّةً أُخْرَى؛ لأنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِي الْوَقْتَ لَا التَّكَرَّارَ))، ذَكَرَ ذَلِكَ في بحثِ الْمُوقَّتِ كَالْيَوْمِ وَالشَّهْرِ، فَإِذَا كَانَ تَمْلِيكَيْنِ فِي وَاقْتَيْنِ فَلَهَا أَنْ تَخْتَارَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَرَّةً فَقَطْ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا نَذَرْتُهُ^(٣) قَرِيباً عَنِ "البدائع" أَيْضاً، فَافْهَمْ.

[١٣٦٩٩] (قوله: وإن رَدَّتْهُ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَيَدْخُلُ اللَّيْلُ لِبَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ لَهَا أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا لَيْلاً. وَالثَّانِي: لَوْ رَدَّتِ الْأَمْرَ الْيَوْمَ لَمْ تَمْلِكْهُ فِي الْغَدِ، وَبِهِ عِلْمٌ أَنَّ الْعَطْفَ بِالْوَاوِ أَحْسَنُ مِنْهُ بِالْفَاءِ، فَافْهَمْ.

[١٣٧٠٠] (قوله: لَمْ يَتَّقَ فِي الْغَدِ) قَالَ في "الهداية"^(٤): ((هو ظاهرُ الرُّوَايَةِ، وَعَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ":

لَهَا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا غَدًا؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْلِكُ رَدَّ الْأَمْرِ كَمَا لَا تَمْلِكُ رَدَّ الْإِقْبَاعِ)) اهـ.

[١٣٧٠١] (قوله: لِأَنَّهُ تَفْوِيضٌ وَاحِدٌ) لِأَنَّهُ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا يَوْمٌ آخَرُ، وَكَانَ جَمْعًا بِحَرْفِ

الْجَمْعِ فِي التَّمْلِيكِ الْوَاحِدِ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ يَوْمَيْنِ، وَفِيهِ تَدْخُلُ اللَّيْلَةُ الْمُتَوَسِّطَةُ اسْتِعْمَالاً لُغَوِيًّا وَغَرَفِيًّا، "بِحَرْ" ^(٥).

(١) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الأمر باليد ، ١/١٤٣.

(٢) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما قوله: أمرك بيدك إلخ ١١٥/٣.

(٣) المقولة [١٣٧٠٢] قوله: ((فهما أمران)).

(٤) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٢٤٥/١.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣٤٨/٣.

فهما أمران) "خائئة"، ولم يذكر خلافًا، ولا يدخل الليل كما لا يخفى.

(تنبيه) ظاهر ما مر أنه يرتد بردها،.....

[١٣٧٠٢] (قوله: فهما أمران) قال في "البدائع"^(١): ((حتى لو اختارت زوجها اليوم أو ردت الأمر فهي على خيارها غدا؛ لأنه لما كرر اللفظ فقد تعدد التفويض، فرد أحدهما لا يكون رداً للآخر، ولو اختارت نفسها في اليوم الأول فطلقت ثم تزوجها قبل الغد فأرادت أن تختار نفسها فلها ذلك، وتطلق أخرى؛ لأنه ملكها بكل واحد من التفويضين طلاقاً، فالإيقاع بأحدهما لا يمنع الإيقاع بالآخر)) اهـ. فهذا دليل على ما ذكرناه^(٢) في المسألة الأولى من أن لها أن تطلق في كل يوم مرة واحدة.

[١٣٧٠٣] (قوله: ولم يذكر خلافًا) أي: لم يذكر في "الخائئة" خلافاً في كونهما أمرين، فما في "الهداية"^(٣) من تخصيص "أي يوسف" برواية ذلك عنه ليس لإثبات الخلاف، وإنما هو لأنه مخرج الفرع المذكور كما في "الفتح"^(٤).

[١٣٧٠٤] (قوله: ولا يدخل الليل) لأنه أثبت لها الأمر في يوم مفرد، والشأيت في اليوم الذي يليه أمر آخر، فتح^(٥).

[١٣٧٠٥] (قوله: ظاهر ما مر) أي: من قوله: فإن ردت الأمر في يومها بطل الأمر في ذلك اليوم، وإنما قال: ((ظاهر)) لاحتمال أن يراد برد الأمر^(٦) اختيارها زوجها لا قولها: رددته، وستسمع التفصيل فيه، ح^(٧).

(١) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما قوله: أمرك بيدك إلخ ١١٥/٣.

(٢) المقولة [١٣٦٩٨] قوله: ((ولا تطلق إلا مرة)).

(٣) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٢٤٥/١.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٤٢٣/٣.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٤٢٣/٣.

(٦) في "ب": ((الآخر)).

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ١٨٦/٢.

لكن في "العمادية": ((أنه يرتد.....))

[١٣٧٠٦] (قوله: لكن في "العمادية" إلخ) فيه اختصار، فكان عليه أن يقول: وفي "الذخيرة" أنه لا يرتد، ووفق في "العمادية" إلخ، ويأت ذلك: أن الحكم بصحة ردّها [٣/٢٥٣ب] مناقض لما في "الذخيرة": ((من أنه لو جعل أمرها بيدها أو يد أجنبي ثم ردت الأمر أو رده الأجنبي لا يصح؛ لأن هذا تمليك^(١) شيء لازم، فيقع لازماً، والمسألة مروية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى)) اهـ. قال "العمادي" في "فصوله": ((والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التوفيق لا بعد قبوله، نظيره الإقرار، فإن من أقر لإنسان بشيء فصده المقر له، ثم رد إقراره لا يصح الرد)) اهـ.

ومشى على^(٢) هذا التوفيق شراح "الهداية"^(٣)، واختار المحقق "ابن الهمام" في "الفتح"^(٤) توفيقاً آخر، وهو: ((أن المراد بقوله: فإن ردت الأمر في يومها بطل - هو اختيارها زوجها اليوم، وحقيقته انتهاء ملكها، والمراد بما في "الذخيرة" أن تقول: ردت)) اهـ.

واليه يرشد قول "الهداية"^(٥): ((لأنها إذا اختارت نفسها اليوم لا يبق لها الخيار في غد، فكذا إذا اختارت زوجها برّد الأمر))، ووفق في "جامع الفصولين"^(٦): ((بأنه يحتمل أن يكون في المسألة روايتان؛ لأنه تمليك من وجه^(٧)، فيصح رده قبل قبوله نظراً إلى التمليك، ولا يصح نظراً إلى التعليق لا قبله ولا بعده، فرواية صحة الرد نظراً للتمليك، وفساده نظراً للتعليق)) اهـ.

(قوله: فكذا إذا اختارت زوجها برّد الأمر) الذي في "النهر" عن "الهداية" (يرد الأمر بصيغة المضارع).

(١) عبارة "٣": ((لأن هذا التمليك تمليك)).

(٢) (ومشى على) ساقط من "الأصل".

(٣) انظر "الناية" و"الكفاية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل الأمر باليد ٤٢٢/١ (هامش "فتح القدير")، وانظر "البنية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ١٣٨/٥.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٤٢٢/٣ - ٤٢٣.

(٥) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٢٤٥/١.

(٦) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والعشرون في الأمر باليد ومتعلقه ٢٩٦/١.

(٧) عبارة "جامع الفصولين": ((لأنه تمليك من وجه وتعليق من وجه)).

قبل قبوله لا بعده كالإبراء،.....

واستظهره في "البحر"^(١)، وأيده بأنه في "الهداية"^(٢) نقل رواية عن "أبي حنيفة" بأنها لا تملك رد الأمر كما لا تملك رد الإيقاع، وقال: ((فلا حاجة إلى ما تكلفه "ابن الهمام" والشارحون، وأورد قبل ذلك على ما قاله "العمادي" والشارحون أن قولها بعد القبول: ((رددت)) إعراض مبطل لخيارها، وتابعه على هذا الإيراد "المقدسي"، فقال: ((وهذا عجيب؛ حيث أبطلوه بما يدل على الإعراض والرد كالأكل والشرب، ولم يُطْلَوْه بصريح الرد)) اهـ.

أقول: هذا مدفوع بأن الكلام في الوقت، وقد صرحوا بأنه لا يتطل بالقيام عن المجلس والأكل والشرب ما لم يمض الوقت، بخلاف المطلق عن الوقت كما مر^(٣).

[١٣٧٠٧] (قوله: قبل قبوله)^(٤) مصدر مضاف لمفعوله، أي: قبول المرأة التفويض.

[١٣٧٠٨] (قوله: كالإبراء) أي: عن الدين، فإنه بعد ثبوته لا يتوقف على القبول، ويرتد بالرد

لما فيه من معنى الإسقاط والتملك، "فتح"^(٥).

(قوله: أقول: هذا مدفوع بأن الكلام في الوقت إلخ) ليس في عبارة "الذخيرة" ما يدل على أن الكلام في الوقت، بل هي عامة له ولغيره، ويدل لذلك أيضاً ما ذكره فيها من التعليل بقوله: ((لأن هذا تملك إلخ))؛ إذ معناه أن الطلاق لما كان لازماً إذا وقع فيقع تملكه كذلك، أي: أن المرأة لا تملك رد الإيقاع من الزوج لو تجز، فكذا لا تملك رد الأمر؛ لأنه تملك يثبت حكمه لها من الملك بلا قبول كالإيقاع.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣/٣٤٨.

(٢) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ١/٢٤٥.

(٣) ص ٣٦٢ وما بعدها "در".

(٤) في "الأصل": ((موته))، وهو خطأ.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣/٤٢٣ يتصرف يسير.

وأنه في المتَّجِد لا يبقى في الغد)، لكن في "الولوالجية"^(١): ((أمرُك بيدك إلى رأس الشهر، فقالت: اخترت زَوْجِي بطلَ خيارها في اليوم، ولها أن تختارَ نفسها في الغد عند "الإمام")،، ووجهه في "الدَّراية": ((بأنه متى ذُكِرَ الوقتُ اعتُبرَ تعليقاً، وإلا فتمليكاً)).

[١٣٧٠٩] (قوله: وأنه في المتَّجِد عطفٌ على قوله: أنه يرتدُّ بردها، أي: وظاهر ما مرَّ^(٢) أيضاً أنه في المتَّجِد مثل: أمرُك بيدك اليومَ وغداً لا يبقى في الغد، وفيه: أن هذا منصوبٌ في كلام "المصنف" صريحاً، وقوله: (لكن) إلخ استدراكٌ على قوله: [٢/٢٥٤ق/٣] (لا يبقى في الغد).

[١٣٧١٠] (قوله: إلى رأس الشهر) أي: الشهر الآتي.

[١٣٧١١] (قوله: بطلَ خيارها في اليوم إلخ) المراد باليوم والغد المجلس كما عبَّرَ به في "التارخانية"^(٣)، لا خصوصُ اليوم الأول والثاني.

[١٣٧١٢] (قوله: ولها أن تختارَ نفسها في الغد) أي: فقد بقيَ مع أنه من المتَّجِد، "ح"^(٤).

[١٣٧١٣] (قوله: عند "الإمام") وكذا عند "محمد"، وقال "أبو يوسف": "خرج الأمر من يدها في الشهر كله، وذكر في "البدائع"^(٥) أن بعضهم ذكَّرَ الخلافَ على العكس أي: أنه يخرج الأمر في الشهر كله عندهما لا عند "أبي يوسف"، وكذا في "التارخانية"^(٦)، وقال: ((إنه الصحيح)).

[١٣٧١٤] (قوله: بأنه متى ذكَّرَ الوقت) أي: كأمرُك بيدك اليومَ وغداً، أو إلى رأس الشهر اعتُبرَ تعليقاً، أي: والتعليق لا يرتدُّ بالرَّد، وإلا) أي: وإن لم يذكَّرَ الوقت كأمرُك بيدك يُعتبرُ

(١) "الولوالجية": كتاب الطلاق - الفصل الخامس في الأمر باليد إلخ ق ٧٨/١.

(٢) ص ٣٩٩ - وما بعدها "در".

(٣) "التارخانية": كتاب الطلاق - الفصل الخامس في الكتابات - نوع آخر في تفويض الطلاق إلخ ٣/٣٤٢.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ق ١٨٦/١.

(٥) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما قوله: أمرُك بيدك إلخ ٣/١١٥.

(٦) "التارخانية": كتاب الطلاق - الفصل الخامس في الكتابات - نوع آخر في تفويض الطلاق إلخ ٣/٣٤٣.

تمليكاً، أي: والتمليك يرتد قبل قبوله كما مر^(١)، وفيه نظر من وجهين:

الأول: أن القبول هنا بمعنى اختيارها أحد الأمرين نفسها أو زوجها، فإذا قالت: اخترت زوجي وحذ القبول، فلا تملك الرد بعده باختيارها نفسها، فلا فرق حينئذ بين اعتبار التعليق والتمليك، فليتأمل.

الثاني: ما أورده "ح"^(٢) من أن هذا التوجيه لا يدفع التناقض بين ما في المعين وما في "الولوجية"؛ لأنه يقتضي أن يبقى الأمر بيدها في الغد إذا اختارت زوجها اليوم في: أمرك بيدك اليوم وغداً، مع أنه خلاف ما نص عليه "المصنف"، وأجاب "ط"^(٣): ((بأن مقصود "الشارح" ثبوت التناقض لا دفعه)).

أقول: والجواب عن التناقض أن الخلاف جارٍ في مسألة المثني أيضاً كما قدمناه^(٤) عن "الهداية"، وفي "البدائع"^(٥): ((ولو قال: أمرك بيدك اليوم وغداً فهو على ما مر من الاختلاف،

(قوله: وفيه نظر من وجهين: الأول: أن القبول هنا إلخ) الظاهر عدم ورود هذا التنظير على توجيه قول الإمام: بما في "الدراية"؛ وذلك لأنه إذا جعل ذكر الوقت تعليقاً واختارت زوجها أولاً يكون التعليق على حاله؛ لأنه إنما علق طلاقها على اختيارها نفسها، فإذا اختارتها في الغد وحذ المعلق عليه فطلق عنده، بخلاف ما إذا لم يذكر الوقت واختارت زوجها، فإنها قد ردت التمليك فلا تملك الطلاق بعده أو نفسها فلا تملك الرد بعده، نعم يرتد على التوجيه أنه لو كان تعليقاً لصح لها أن تطلق نفسها في المجلس بعد ما اختارت زوجها فيه أولاً، ولعلها هنا يُنظر إلى جهة التمليك، أو يُقال لها ذلك كما يفيدُه التوجيه.

(١) ص ٣٩٩ - وما بعدها "در".

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ١٨٦/ب.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ١٤٥/٢.

(٤) المقولة [١٣٧٠٠] قوله: ((لم يبق في الغد)).

(٥) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما قوله: أمرك بيدك إلخ ١١٦/٣.

بقي لو طَلَّقَهَا بائناً هل يَبْطُلُ أمرُها؟ إِنْ كَانَ التَّفْوِيزُ مُنْجِزاً نَعَمْ، وَإِنْ مُعْلَقاً ك: إِنْ دَخَلَتْ الدَّارَ فَأَمْرُكِ بِيَدِكَ^(١)، أَوْ مُوقَظاً لَا، "عِمَادِيَّة". لَكِنْ فِي "الْبَحْرِ" عَنْ "الْقَنِية": ((ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّ الْمُعْلَقَ كَالْمُنْجِزِ)).

وَصَرَّحَ بِهِ "الْوَلَوَالِجِيُّ"^(٢) أَيْضاً، فَقَالَ فِي مَسْأَلَةِ الْيَوْمِ وَغَدًا: ((لَوْ رَدَّتِ الْأَمْرَ فِي الْيَوْمِ يَبْقَى فِي الْغَدِ، وَفِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ"^(٣): لَا يَبْقَى، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى)) اهـ. وَقَدْ عَلِمْتَ مِمَّا مَرَّ^(٤) مِنْ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّهْرِ أَنَّ الْأَمْرَ لَا يَبْقَى فِي الْغَدِ عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ، فَافْهَمْ.

[١٣٧١٥] (قَوْلُهُ: بَقِيَ لَوْ طَلَّقَهَا بَائِنًا إِنْ خُيِّرَ بِالْبَائِنِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا بَقِيَ أَمْرُهَا قَوْلًا وَاحِدًا، "ح"^(٥)). وَأَرَادَ "الشَّارْحُ" الْجَوَابَ عَنْ مُنَاقَضَةِ أُخْرَى يَبْنِي كَلَامَهُمْ، فَإِنَّ "الْعِمَادِيَّ" ذَكَرَ فِي "فُصُولِهِ": ((أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَمْرُكِ بِيَدِكَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا بَائِنًا خَرَجَ مِنْ يَدِهَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ))، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ((لَا يَخْرُجُ))، ثُمَّ وَفَّقَ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى التَّفْوِيزِ الْمُنْجِزِ، وَالثَّانِي عَلَى الْمُعْلَقِ، [٣/٢٥٤ب] قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٦): ((وَأَصْلُهُ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْبَائِنَ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ إِلَّا إِذَا كَانَ مُعْلَقًا.

[١٣٧١٦] (قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي "الْبَحْرِ" إِنْ خُيِّرَ اسْتَدْرَاكًا عَلَى تَوْفِيقِ "الْعِمَادِيَّ"، فَإِنَّهُ صَرَّحَ فِي "الْقَنِية"^(٧) بِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَمْرُكِ بِيَدِكَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ طَلَقًا بَائِنًا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا يَبْقَى الْأَمْرُ فِي يَدِهَا، ثُمَّ رَفَعَ: لَا يَبْقَى) فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُعْلَقَ يُخْرَجُ كَالْمُنْجِزِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٨): ((فَالْحَقُّ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافَ الرِّوَايَةِ، وَأَنَّ ظَاهِرَ

(١) (فَأَمْرُكِ بِيَدِكَ) لَيْسَتْ فِي "د" وَ"و".

(٢) "الْوَلَوَالِجِيُّ": كِتَابُ الطَّلَاق - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ إِنْ خُيِّرَ ق ٧٧/ب.

(٣) لَمْ نَجِدِ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ فِي نَسَخَةِ "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا، وَلَعَلَّهُ نَقَلَ عَنْ أَحَدِ شُرُوحِهِ، وَهُوَ فِي شَرْحِ "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ" لِقَاضِي عَنَانَ: كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الْكُنَايَاتِ ق ١١٢/ب.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٣٧١٣] قَوْلُهُ: ((عِنْدَ الْإِمَامِ)).

(٥) "ح": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الْأَمْرِ بِالْيَدِ ق ١٨٦/ب.

(٦) "النَّهْرِ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ التَّفْوِيزِ - فَصْلٌ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ ق ٢١٨/ب.

(٧) "الْقَنِية": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِيزِ الطَّلَاقِ ق ٤٢/أ.

(٨) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ تَفْوِيزِ الطَّلَاق - فَصْلٌ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ ٣٤١/٣ بِتَصْرِفٍ.

الرَّوَايَةُ بطلانُهُ بِالْإِبَانَةِ لَوْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا فِي الْعِدَّةِ، لَا بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ زَوَالَ الْمِلْكِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَا يُطِيلُهَا، وَالتَّخْمِيرُ^(١) بِمَنْزِلَةِ التَّعْلِيقِ))، وَأَجَابَ فِي "النَّهْرِ"^(٢): ((بَأَنَّ مَا فِي "الْقَنِيَةِ" مَبْنِيٌّ عَلَى إِطْلَاقِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا مَرَّ مِنَ التَّوْفِيقِ)).

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي "شرح المقدسي" على "الخلاصة"^(٣): ((قَالَ "السَّرْحَسِيُّ"^(٤)): قَالَ لِامْرَأَتِهِ: اخْتَارِي، ثُمَّ طَلَّقَهَا بِأَنَّ بَطْلَ الْخِيَارِ، وَكَذَا الْأَمْرُ بِالْيَدِ، وَلَوْ رَجَعِيَ لَا يُطِيلُ، أَصْلُهُ: أَنَّ الْبَائِنَ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ، فَلَوْ تَزَوَّجَهَا فِي الْعِدَّةِ أَوْ بَعْدَهَا لَا يَعُودُ الْأَمْرُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْأَمْرُ مُعْلَقًا بِشَرْطٍ، ثُمَّ أَبَانَهَا، ثُمَّ وَجَدَ الشَّرْطَ، وَفِي "الإملاء": لَوْ قَالَ: اخْتَارِي إِذَا شِئْتِ، أَوْ أَمْرُكِ يَبْدُكِ إِذَا شِئْتِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً بَائِنَةً، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، وَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: تَطْلُقُ بَائِنًا، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ: لَا^(٥)، قَالَ الْإِمَامُ "السَّرْحَسِيُّ"^(٦): قَوْلُهُ ضَعِيفٌ)) أَه. فَظَهَرَ بِهَذَا قُوَّةُ مَا وَفَّقَ بِهِ فِي "الْفُصُولِ": ((فَإِنْ قُلْتُ: نَفْسُ الْاِخْتِيَارِ فِيهِ مَعْنَى التَّعْلِيقِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ فَرْقٌ، قُلْنَا: الْفَرْقُ

٤٨٤/٢

(قَوْلُهُ: وَأَجَابَ فِي "النَّهْرِ": بَأَنَّ مَا فِي "الْقَنِيَةِ" مَبْنِيٌّ عَلَى إِطْلَاقِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ إلخ) مَا مَالَ إِلَيْهِ فِي "النَّهْرِ" - مِنْ تَرْجِيحِ تَوْفِيقِ "الْعِمَادِيَّةِ" بِالتَّوْفِيقِ بَيْنَ الْمُنْحَزِّ وَالْمُعْلَقِ - لَا يَتِمُّ؛ لِتَصْرِيحِ "الْقَنِيَةِ" بِفَرْضِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمُعْلَقِ، فَعَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ يُخْرِجُ الْأَمْرَ مِنْ يَدِهَا فِي كُلِّ مِنَ الْمُنْحَزِّ وَالْمُعْلَقِ. أَه. سَيَنْدَى. وَذَكَرَ أَيْضًا: أَنَّهُ نَقَلَ فِي "الْعِمَادِيَّةِ" عَنْ "الذَّخِيرَةِ": ((أَنَّهُ يُخْرِجُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَفِي "النُّوَادِرِ" عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَ"أَبِي يُونُسَ": لَا يُخْرِجُ))، قَالَ: ((فَاتَّفَقَ صَاحِبُ "الْقَنِيَةِ" وَ"الْعِمَادِيَّةِ" عَلَى أَنَّ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ هُوَ الْخُرُوجُ)).

(١) فِي "م": ((وَالْتَّخْمِيرُ)) وَهُوَ تَخْرِيفٌ.

(٢) "النَّهْرِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّوْفِيقِ - فَصْلُ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ ق ٢١٨/ب بِتَصْرُفٍ.

(٣) "خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ - الْجَنْسُ الْخَامِسُ فِي بَطْلَانِ الْأَمْرِ ق ١٠٦/أ.

(٤) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْخِيَارِ ٢١٥/٦ بِاخْتِصَارٍ.

(٥) قَوْلُهُ: ((وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ لَا)) سَاقِطٌ مِنْ نَسَخَةِ "الْخِلَاصَةِ" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا، وَإِبَاتُهُ هُوَ الصَّوَابُ كَمَا فِي "الْمَبْسُوطِ".

(فروغ) نَكَحَهَا عَلَى أَنَّ أَمْرَهَا بِيَدِهَا صَحَّ، وَلَوْ ادَّعَتْ جَعْلَهُ أَمْرَهَا بِيَدِهَا لَمْ تُسْمَعْ، إِلَّا إِذَا طَلَّقَتْ نَفْسَهَا بِحُكْمِ الْأَمْرِ ثُمَّ ادَّعَتْهُ فَتُسْمَعُ. قَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي^(١) فِي الْمَجْلِسِ بِلَا تَبَدُّلٍ وَأَنْكَرَ فَاَلْقَوْلُ لَهَا. جَعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا إِنْ ضَرَبَهَا بِغَيْرِ جَنَائَةٍ، فَضَرَبَهَا.....

يِنَّ التَّعْلِيْقِ الصَّرِيحِ وَمَا فِيهِ مَعْنَى التَّعْلِيْقِ ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ عِنْدَهُ نَوْعُ تَحْقِيقٍ، وَلِبَعْضِهِمْ هُنَا كَلَامٌ يُغْنِي النَّظَرَ إِلَيْهِ عَنِ التَّكَلُّمِ عَلَيْهِ)) اهـ.

والظاهر: أَنَّهُ أَرَادَ بِالْبَعْضِ صَاحِبَ "الْبَحْرِ"، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَنْعِزِ وَالْمَعْلَقِ، وَتَقْيِيدِهِ الْبُطْلَانَ بِمَا إِذَا طَلَّقَتْ نَفْسَهَا فِي الْعِدَّةِ لَا بَعْدَهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّخْيِيرَ مِمَّنْزِلَةُ التَّعْلِيْقِ - يَرُدُّهُ صَرِيحُ كَلَامِ "السَّرْحَسِيِّ"، فَافْهَمْ.

[١٣٧١٧] (قَوْلُهُ: صَحَّ) مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا ابْتَدَأَتِ الْمَرْأَةُ فَقَالَتْ: زَوَّجْتُ نَفْسِي مِنْكَ عَلَى أَنَّ أَمْرِي بِيَدِي أَطْلَقَ نَفْسِي كَلِمًا أَرِيدُ، أَوْ عَلَى أَنِّي طَالِقٌ، فَقَالَ الزَّوْجُ: قَبِلْتُ، أَمَّا لَوْ بَدَأَ الزَّوْجُ لَا تَطْلُقُ وَلَا يَصِيرُ الْأَمْرُ بِيَدِهَا كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢) عَنِ "الْخُلَاصَةِ"^(٣) وَ"الْبَزَازِيَةِ"^(٤).

[١٣٧١٨] (قَوْلُهُ: لَمْ تُسْمَعْ) أَي: لَعَدَمِ حُصُولِ ثَمَرَتِهِ، "ط"^(٥).

[١٣٧١٩] (قَوْلُهُ: بِحُكْمِ الْأَمْرِ) الْبَاءُ لِلتَّسْبِيَةِ [٣/٢٥٥ق/١]؛ لِأَنَّ حُكْمَ الشَّيْءِ ثَمَرَتُهُ وَأَثَرُهُ الْمُتَرَتَّبُ عَلَيْهِ، وَحُكْمُ الْأَمْرِ مِنْكُهَا طَلَاقٌ نَفْسِيهَا.

[١٣٧٢٠] (قَوْلُهُ: ثُمَّ ادَّعَتْهُ) أَي: ادَّعَتْ الْجَعْلَ الْمَذْكُورَ أَوْ الطَّلَاقَ.

[١٣٧٢١] (قَوْلُهُ: فَاَلْقَوْلُ لَهَا) لِأَنَّهُ وَجَدَ سَبِيحَهُ بِإِقْرَارِهِ وَهُوَ التَّخْيِيرُ، فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْإِشْتِغَالِ

(١) ((نَفْسِي)) لَيْسَتْ فِي "د" وَ"و".

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ تَقْوِيضِ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ ٣/٣٤٣.

(٣) "خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ النِّكَاحِ - الْفَصْلُ الْعَاشِرُ فِي نِكَاحِ الْعِدِّ وَالْأَمَةِ ق/٨١/أ.

(٤) "الْبَزَازِيَةُ": كِتَابُ النِّكَاحِ - الْفَصْلُ الْعَاشِرُ فِي نِكَاحِ الْعِدِّ وَالْأَمَةِ ١٢٨/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٥) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْأَمْرِ بِالْيَدِ ٢/١٤٥.

ثُمَّ اخْتَلَفَا فَالْقَوْلُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ، وَتَقَبَّلُ بَيْنَتُهَا عَلَى الشَّرْطِ الْمُنْفِيِّ كَمَا سَيَجِيءُ.
طَلَبَ أَوْلِيَاؤُهَا طَلَاقَهَا، فَقَالَ الزَّوْجُ لَأَيُّهَا: مَا تُرِيدُ مِنِّي؟ أَفَعَلُ مَا تُرِيدُ، وَخَرَجَ،
فَطَلَّقَهَا أَبُوهَا لَمْ تَطْلُقْ إِنَّ لَمْ يَرِدِ الزَّوْجُ التَّفْوِيزَ، وَالْقَوْلُ لَهُ فِيهِ، "خِلَاصَةٌ"^(١).

بشيء آخر، "بحر"^(٢). ولأنه لما أقرَّ بالتخيير والطلاق صارَ بإنكاره مُدْعِيًا بطلان السبب، والأصلُ
عدمه، وهذا بخلاف ما لو قال لِقِنِّي: جعلتُ أمركَ بيدك في العتق أمس فلم تُعْتِقْ نفسك، وقالَ
القنُّ: فعلتُ لا يُصدِّق؛ إذ المولى لم يُعَيِّرْ بعقيقه؛ لأنَّ جعلَ الأمرِ بيده لا يُوجبُ العتق ما لم يُعْتِقِ
القنُّ نفسه، والمولى يُنكره، بخلاف الطلاق، فإنه أقرَّ به وادَّعى إبطاله فلم يُقبل منه، كما أوضحه
في "البحر"^(٣) جواباً عما في "جامع الفصولين"^(٤) من أنه ينبغي عدم الفرق.

[١٣٧٢٢] (قوله: ثُمَّ اخْتَلَفَا) أي: قال: ضربتها بجناية، وقالت: بدونها، وينبغي أن يكون ذلك
بعد اختيارها نفسها كما عُلِمَ ممَّا قبله.

[١٣٧٢٣] (قوله: فالتَّوَلَّى لَهُ) لأنه يُنكرُ صيرورة الأمر بيدها وإن لم يبين الجناية، ولو أقامت
بينة على أنه بغير جناية ينبغي أن تقبل وإن قامت على النفي لكونها على الشرط، والشرطُ يجوزُ
إثباته بالبينة وإن كان نفيًا، "نهر"^(٥) عن "العمادية".

[١٣٧٢٤] (قوله: كَمَا سَيَجِيءُ)^(٦) أي: في باب التعليق عند قوله: ((إِلَّا إِذَا بَرَهَتْ))، "ح"^(٧).

[١٣٧٢٥] (قوله: مَا تُرِيدُ مِنِّي؟) استفهام، وقوله: ((أَفَعَلُ مَا تُرِيدُ)) أمر.

[١٣٧٢٦] (قوله: لَمْ تَطْلُقْ (إِلْح) أَي: لأنه وإن كان في مذكرة الطلاق لكنه لا يتعين تفويضاً

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الأول في صريح الطلاق - جنس آخر في التوكيد ٩٦/٩، وفيها:
((إن تطلق)) بدل ((لم تطلق))، وهو خطأ، والله أعلم.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣٥٢/٣، معزياً إلى "جامع الفصولين".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣٥٢/٣.

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والعشرون في الأمر باليد ومتعلقه ٣٠٢-٣٠٣.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب في التفويض - فصل في الأمر باليد ٢٩٩/١.

(٦) ص-٤٨٩ - "در".

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ١٨٦/ب.

لا يدخل^(١) نكاح الفضولي ما لم يقل: **إِنْ دَخَلْتُ امْرَأَةً فِي نِكَاحِي، جَعَلْتُ أَمْرَهَا**
بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَطَلَّقَهَا أَحَدُهُمَا.....

لاحتمال التهكم، أي: **افْعَلْ إِنْ قَدَرْتَ، تَأْمَلْ.**

[١٣٧٧] (قوله: لا يدخل نكاح الفضولي إلخ) في "البحر"^(٢) عَنِ "القنية"^(٣): ((إِنْ تَزَوَّجْتَ عَلَيْكَ امْرَأَةً فَأَمْرُهَا بِيَدِكَ، فَدَخَلْتَ امْرَأَةً فِي نِكَاحِهِ نِكَاحَ الْفُضُولِيِّ، وَأَجَازَ بِالْفِعْلِ لَيْسَ لَهَا أَنْ تُطَلَّقَهَا، وَلَوْ قَالَ: **إِنْ دَخَلْتُ امْرَأَةً فِي نِكَاحِي فَلَهَا ذَلِكَ، وَكَذَا فِي التَّوَكُّلِ بِذَلِكَ**)) اهـ.

أي: **لأنه بعقد الفضولي مع عدم الإجازة بالقول لم يصدق أنه تزوجها، بل صدق أنها دخلت في نكاحه، ومثل (دخلت) قوله: (تحل لي)، لكن سيذكر في آخر كتاب الأيمان عدم الحنث مطلقاً؛ حيث قال: ((كل امرأة تدخل في نكاحي أو تصير حلالاً لي فكذا، فأجاز نكاح فضولي بالفعل لا يحنث، ومثله: **إِنْ تَزَوَّجْتَ امْرَأَةً بِنَفْسِي، أَوْ بَوَكْلِي، أَوْ بَفُضُولِي، أَوْ دَخَلْتُ فِي نِكَاحِي بَوَجْهِ مَا تَكُنْ زَوْجَتُهُ طَالِقاً؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ: أَوْ بَفُضُولِي عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: بِنَفْسِي، وَعَامِلُهُ: تَزَوَّجْتَ، وَهُوَ خَاصٌّ بِالْقَوْلِ، [٣/٢٥٥ق/ب] وَإِنَّمَا يَنْسُدُّ بَابُ الْفُضُولِيِّ لَوْ زَادَ: أَوْ أَجَزْتُ نِكَاحَ فَضُولِي، وَلَوْ بِالْفِعْلِ، وَلَا مَخْلَصَ لَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُعْلَقُ طَلَاقَ الْمُتَزَوِّجَةِ، فَيَرْفَعُ الْأَمْرُ إِلَى شَافِعِي لِيَفْسَخَ الْيَمِينَ الْمُضَافَةَ**)) اهـ.**

وحاصله: أنه إما أن يعلق طلاق زوجته أو طلاق التي يتزوجها، ففي الثاني يرفع الأمر إلى شافعي، وعلم أن في المسألة قولين، ووجه عدم الحنث في: (أو دخلت امرأة في نكاحي) أن دخولها لا يكون إلا بالتزويج، فكانه قال: **إِنْ تَزَوَّجْتُهَا، وَبَتَزْوِيجِ الْفُضُولِيِّ لَا يَصِيرُ مُتَزَوِّجاً،**

(قوله: أن دخولها لا يكون إلا بالتزويج إلخ) ذكر "المحشي" فيما يأتي: ((أنه قد يقال: إن له سببين: التزوج بنفسه والتزويج بلفظ الفضولي، والثاني غير الأول لبديل أنه لا يحنث في حليفه: لا يتزوج)) اهـ، وقد يُدفع بأن المطلق ينصرف للغالب المعهود، تأمل.

(١) في "ط": ((ويدخل)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الأمر باليد ٣/٤٦٣.

(٣) "القنية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق ق ٤١/ب.

لم يَقَعْ.

بخلاف: كُلُّ عَبْدٍ دَخَلَ فِي مِلْكِي، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِعَقْدِ الْفُضُولِيِّ، فَإِنَّ مِلْكَ الْيَمِينِ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّرَاءِ، بَلْ لَهُ أَسْبَابٌ سِوَاهُ، وَقَدْ ذَكَرَ "المَصْنَفُ" الْقَوْلَيْنِ فِي "فَتَاوَاهُ"، وَرَجَّحَ الْقَوْلَ بِعَدَمِ الْحِنْثِ، وَسَيَأْتِي^(١) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْإِيمَانِ.

[١٣٧٢٨] (قَوْلُهُ: لَمْ يَقَعْ) لِأَنَّهُ تَمْلِكُ مِنْهُمَا، وَهُوَ فِي مَعْنَى التَّعْلِيقِ عَلَى فِعْلِهِمَا، فَلَمْ يُوجَدْ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ بِفِعْلِ أَحَدِهِمَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) المَقُولَةُ [١٨٢٩٤] قَوْلُهُ: ((إِنْ الْإِنْتَاءُ كَافٍ)).

﴿فصل في المشيئة﴾

(قال لها: طَلَّقِي نَفْسَكَ لَمْ يَنْوَ أو نَوَى واحدة) أو ثنتين في الحرَّة.....

﴿فصل في المشيئة﴾

هذا هو النوع الثالث من أنواع التفويض، وليس المراد تعليق الطلاق على المشيئة صريحاً، بل ما يَشْمَلُهُ ويشْمَلُ الضَّمْنِيَّ، فقد قال في "كافي الحاكم": ((وإذا قال لها: طَلَّقِي نَفْسَكَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَشِيئَةً فَذَلِكَ بمنزلة المشيئة، ولها ذلك في المجلس)) اهـ.

أي: لأنه موقوف على مشيئتها، وتطليقها مشيئة؛ ولذا قال في "الكافي": ((لو قال لها: طَلَّقِي نَفْسَكَ واحدة إن شِئْتَ، فقالت: قد طَلَّقْتُ نفسي واحدة فهي طالق وقد شاءت حيث طَلَّقْتُ نفسها)) اهـ. وبما قرَّرناه اندفع ما أورده في "النهر" ^(١) عن "العناية" ^(٢): ((من أن المناسب للترجمة الابتداء بمسألة فيها ذِكْرُ المشيئة))، ولا حاجة إلى ما أجاب عنه في "الحواشي السعدية" ^(٣): ((من أن ذِكْرَ ما فيه المشيئة مُنْزَلٌ مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَنْزِلَةَ الْمُرْكَبِ مِنَ الْمَفْرَدِ، يعني: والمفرد يُسَبِّقُ الْمُرْكَبَ، فَكَذَا ما نُزِّلَ مِنْزِلَتُهُ)) اهـ. وإن أقرَّه في "النهر" ^(٤)، نَعَمْ يَصْلُحُ هذا للجواب عما قد يُقَالُ: لِمَ ذَكَرَ مسائل المشيئة ضمناً قبل مسائل المشيئة صريحاً وإن كان كلُّ منهما مقصوداً مِنْ هَذَا الْبَابِ؟ فَافْهَمْ.

[١٣٧٧٩] (قوله: أو نَوَى واحدة) لو حَذَفَ هَذَا لَعُلِمَ بِالْأَوَّلَى، "نهر" ^(٥).

[١٣٧٣٠] (قوله: أو ثنتين في الحرَّة) لأنَّهُمَا في حَقِّهَا عِدَّةٌ مَحْضٌ، بخلافِ الْإِمَةِ فَتَصَحُّ ثِنْتُهُ

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في المشيئة ق ٢١٩/ب.

(٢) "العناية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٤٢٧/٣ (هامش "فتح القدير").

(٣) "الحواشي السعدية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٤٢٧/٣ (هامش "فتح القدير").

(٤) "السياق": ولا حاجة إلى ما أجاب عنه في "الحواشي السعدية" وإن أقرَّه في "النهر"، والله أعلم.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في المشيئة ق ٢١٩/أ.

(فَطَلَّقَتْ وَقَعَتْ رَجْعِيَّةً، وَإِنْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا وَنَوَاهُ وَقَعْنَ).....

الثَّانِينَ فِي حَقِّهَا؛ لِأَنَّهُمَا فَرَدَّ اعْتِبَارِيٌّ كَالثَّلَاثِ فِي حَقِّ الْحُرَّةِ.

[١٣٧٣١] (قَوْلُهُ: فَطَلَّقَتْ) أَي: وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَكُلُّ مَعَ عَدَمِ النِّيَّةِ أَصْلًا أَوْ مَعَ نِيَّةِ الْوَاحِدَةِ أَوْ الثَّانِيَيْنِ [٣/٢٥٦ق/٣] فِي الْحُرَّةِ، فَهِيَ تِسْعَةٌ، وَالْوَاقِعُ فِيهَا طَلَقٌ رَجْعِيَّةٌ، أَمَّا فِي الْأَمَةِ فَالْصُّورُ أَرْبَعٌ، أَفَادَهُ "ح" ^(١)؛ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تُطْلَقَ وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ، وَكُلُّ مَعَ عَدَمِ النِّيَّةِ أَوْ مَعَ نِيَّةِ الْوَاحِدَةِ، لَكِنْ قَوْلُهُ: أَوْ ثَلَاثًا جَارٍ عَلَى قَوْلِهِمَا بِوُقُوعِ وَاحِدَةٍ رَجْعِيَّةٍ، أَمَّا عِنْدَ "الإمام" فَإِنَّهَا إِذَا طَلَّقَتْ ثَلَاثًا وَنَوَى وَاحِدَةً أَوْ لَمْ يَنْوِ أَصْلًا لَا يَقَعُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ مُوجِبَ: طَلْقِي هُوَ الْفَرْدُ الْحَقِيقِيُّ، فَيُبَيِّتُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ، وَالْفَرْدُ الْإِعْتِبَارِيُّ - أَعْنِي: الثَّلَاثَ - مُحْتَمَلُهُ لَا يُبَيِّتُ إِلَّا بِنِيَّتِهِ، فَإِتْيَانُهَا بِالثَّلَاثِ حِينَئِذٍ اشْتِغَالٌ بِغَيْرِ مَا فُوضَ إِلَيْهَا، فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ كَمَا أَفَادَهُ فِي "الشَّرْئِبَلِيَّةِ" ^(٢)، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ إِذَا نَوَى ثِنْتَيْنِ فَطَلَّقَتْ ثَلَاثًا لَا يَقَعُ عِنْدَهُ شَيْءٌ أَيْضًا، فَافْهَمْ.

[١٣٧٣٢] (قَوْلُهُ: وَنَوَاهُ) أَي: الثَّلَاثَ، وَأَفْرَدَ ^(٣) الضَّمِيرَ بِاعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ، أَوْ لِأَنَّهَا فَرَدَّ اعْتِبَارِيٌّ، وَقَبْدَ بِهِ احْتِرَازًا عَمَّا إِذَا لَمْ يَنْوِ أَصْلًا، أَوْ نَوَى وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ عِنْدَهُ كَمَا عَلِمْتَ.

[١٣٧٣٣] (قَوْلُهُ: وَقَعْنَ) أَي: الثَّلَاثُ، سَوَاءً أَوْفَعَتْهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ أَوْ مُتَفَرِّقًا، وَإِنَّمَا صَحَّ إِيرَادُهُ الثَّلَاثَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: طَلَّقِي نَفْسَكُ مَعْنَاهُ: أَفْعَلِي فِعْلًا ^(٤) التَّطْلِيقِ، فَهُوَ مَذْكُورٌ لَعَنَةً؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مَعْنَى

﴿فَصْلٌ فِي الْمَشِيئَةِ﴾

(قَوْلُهُ: لَكِنْ قَوْلُهُ: أَوْ ثَلَاثًا جَارٍ عَلَى قَوْلِهِمَا: بِوُقُوعِ وَاحِدَةٍ رَجْعِيَّةٍ إلخ) انظُرْ مَا يَأْتِي عِنْدَ قَوْلِهِ: ((قَالَ هَا: طَلَّقِي نَفْسَكُ ثَلَاثًا، وَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً)).

(١) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد - فصل في المشيئة ق ١٨٦/ب.

(٢) "الشَّرْئِبَلِيَّةِ": كتاب الطلاق - باب التفويض ٣٧٥/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) في "الأصل": ((إيراد)).

(٤) ((فعل)) ليست في "م".

فَيَدَّ بِخَطَابِهَا لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: طَلَّقْسي أَيَّ نِسَائِي شِئْتَ لَمْ تَدْخُلْ تَحْتَ عَمُومِ خَطَابِهِ (وبقولها) في جوابه: (أَبْنْتُ نَفْسِي طَلَّقْتُ) رَجْعِيَّةٌ إِنْ أَجَاذَهُ؛.....

اللفظ، فَصَحَّ يَتَّى الْعُمُومِ، غَيْرَ أَنَّ الْعُمُومَ^(١) فِي حَقِّ الْأُمَةِ ثِنْتَانِ، وَفِي حَقِّ الْحُرَّةِ ثَلَاثٌ، "فَتَح"^(٢)، وَقَوْلُهُ: أَوْ مَتَرَفَّقًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ نَوَى الثَّلَاثَ فَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ وَقَعَ، وَيَأْتِي^(٣) التَّصْرِيحُ بِوُقُوعِ الْوَاحِدَةِ فِي: طَلَّقْني نَفْسَكُ ثَلَاثًا فَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً، وَيَأْتِي^(٤) عَمَامَةً.

[١٣٧٣٤] (قَوْلُهُ: فَيَدَّ بِخَطَابِهَا) أَي: بِقَوْلِهِ^(٥): نَفْسَكُ، فَافْهَمْ.

[١٣٧٣٥] (قَوْلُهُ: وَبِقَوْلِهَا فِي جَوَابِهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا: طَلَّقْني نَفْسَكُ، فَقَالَتْ فِي جَوَابِهِ: أَبْنْتُ نَفْسِي طَلَّقْتُ رَجْعِيَّةً، وَلَوْ قَالَتْ: اخْتَرْتُ نَفْسِي لَمْ تَطْلُقْ، قَالَ فِي "الْفَتْح"^(٦): ((وَحَاصِلُ الْفَرْقِ أَنَّ الْمَقْضَى الطَّلَاقَ، وَالْإِبَانَةُ مِنَ الْفَاطِئَةِ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ فِي إِيقَاعِهِ كِنَايَةً، فَقَدْ أَجَابَتْ بِمَا فُوضَ إِلَيْهَا، بِخِلَافِ الْاِخْتِيَارِ لَيْسَ مِنَ الْفَاطِئَةِ الطَّلَاقِ لَا صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً، وَلِهَذَا لَوْ قَالَتْ: أَبْنْتُ نَفْسِي تَوَقَّفَ عَلَى إِجَازَتِهِ، وَلَوْ قَالَتْ: اخْتَرْتُ نَفْسِي فَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَا يَلْحَقُهُ إِجَازَةٌ، وَإِنَّمَا صَارَ كِنَايَةً بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ فِيمَا إِذَا جُعِلَ جَوَابًا لِلتَّخْيِيرِ، غَيْرَ أَنَّهَا زَادَتْ وَصَفَ تَعْجِيلِ الْبَيْنُونَةِ فِيهِ فَيُلْغَوِ الْوَصْفَ وَيُثْبِتُ الْأَصْلَ)) اهـ.

وقَوْلُهُ: وَلِهَذَا إِنْ اسْتَدْلَالَ عَلَى إثْبَاتِ الْفَرْقِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ يَثْبِتَاهُ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ مَا لَوْ ابْتَدَأَتْ وَقَالَتْ: أَبْنْتُ نَفْسِي بِدُونِ قَوْلِهِ لَهَا: طَلَّقْني نَفْسَكُ [٢/٢٥٦ق/٣] وَقَعَ إِنْ أَجَاذَهُ، أَي: مَعَ النَّيَّةِ مِنْهُ، وَكَذَا مِنْهَا كَمَا قَدْ مَنَاهُ^(٧) قُبِيلَ الْكِنَايَاتِ عَنْ "تَلْخِيصِ الْجَامِعِ" وَ"شَرْحِهِ"، وَلَوْ ابْتَدَأَتْ

(١) ((غَيْرَ أَنَّ الْعُمُومَ)) سَاقِطٌ مِنَ "الْأَصْلِ".

(٢) "الْفَتْح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ تَقْوِيضِ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي الْمَشْيَةِ ٤٢٧/٣.

(٣) ص ٤٢٠ - "دَرْ".

(٤) الْمَقُولَةُ [١٣٧٤٩] قَوْلُهُ: ((لَا تَهَا)).

(٥) فِي "الْأَصْلِ" وَ"أ": ((بِي قَوْلِهِ)).

(٦) "الْفَتْح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ تَقْوِيضِ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي الْمَشْيَةِ ٤٢٧/٣.

(٧) الْمَقُولَةُ [١٣٤٢١] قَوْلُهُ: ((إِذَا نَوَى)).

لأنه كناية (لا ب: اخترت) نفسي وإن أجازته؛ لأن الاختيار ليس بصريح ولا كناية.

وقالت: اخترت نفسي لا يَقَعُ وإن أجازته مع النية؛ لأن (اخترت) لَمْ يُوضَعْ كناية إلا في جواب التخيير، ولهذا لو قال لها: اخترت لك نائياً الطلاق لَمْ يَقَعْ بخلاف لفظ الإبانة، وقوله: غير أنها إلخ بيان لوقوع الرجعي في مسألتنا، وبما قررناه ظهر لك أنه اشتبه على "الشارح" مسألة الابتداء بمسألة الجواب، فالصواب إسقاط قوله: إن أجازته، وقوله بعده: وإن أجازته؛ لأن ذلك فيما إذا ابتدأت بقولها: أبنت نفسي أو اخترت، وقد ذكر المسألة قبيل الكليات^(١)، وكلامنا الآن فيما إذا قالت ذلك في جواب قوله لها: طلقي نفسك، وذلك لا يتوقف على الإجازة أصلاً ولا على نيتها الطلاق، خلافاً لما في "النهر"^(٢) عن "التلخيص"؛ لأن ما في "التلخيص" من اشتراط نيتها إنما ذكره في مسألة الابتداء لا في مسألة الجواب؛ لأن قولها: أبنت نفسي في جواب قوله: طلقي نفسك غير محتاج إلى النية، وأيضاً فإن الواقع هنا رجعي، وفي مسألة الابتداء بآين^(٣)، ورأيت "ط"^(٤) بته على بعض ما قلنا، وكذا "الرحمي"، فافهم.

[١٣٧٣٦] (قوله: لأنه كناية) علة لقوله: طلقت، وأما علة كونها رجعية فتقدمت^(٥).

[١٣٧٣٧] (قوله: ولا كناية) أي: ليس من كليات الطلاق بل هو كناية تفويض، وإنما

(قوله: فالصواب: إسقاط قوله: إن أجازته إلخ) ذكر "الريعي": ((أنه روي عن "أبي حنيفة": أنه لا يقع شيء بقولها: أبنت نفسي؛ لأنها أتت بغير ما فوض إليها؛ إذ المفاض الطلاق، والإبانة تخالفه حقيقة وحكماً فكان إضراباً منها، حتى يطل خيارها به كما يطل بقولها: اخترت نفسي؛ لا اشتغالها بما لا يعينها)) اهـ، ولعل الأحسن حمل كلام "الشارح" على هذه الرواية؛ فإنه أولى من نسيته إلى الاشتباه؛ إلا أن الأصوب حينئذ: إبدال ((رجعي)) بآينة.

(١) ص ٣٠٢-٣٠١ - "در".

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في المشيئة في ٢١٩/ب.

(٣) من ((وأيضاً)) إلى ((بأن)) ساقط من "الأصل".

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد - فصل في المشيئة ١٤٦/٢.

(٥) في المقولة السابقة.

(ولا يَمْلِكُ) الزَّوْجُ (الرُّجُوعَ عنه) أي: عن التَّفْوِيزِ بأنواعه الثلاثة؛ لِمَا فِيهِ من معنى التَّعليقِ (وتَقْيِدُ بالمجلس) لَأَنَّهُ تَمْلِكُ (إِلَّا إِذَا زَادَ: متى شئت).....

عُرِفَ جواباً للتَّخْيِيرِ بلفظ: اختاري بالإجماع، وأَلْحَقَ بِهِ الأَمْرُ بِالْيَدِ، بِخِلَافِ طَلَّقِي فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الاختيارُ جواباً لَهُ^(١). قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((وَأَفَادَ بَعْدَ صِلَا حَيْثُ لِلْجَوَابِ أَنَّ الأَمْرَ يُخْرَجُ مِنْ يَدِهَا لِاسْتِغَالِهَا بِمَا لَا يَغْنِيهَا^(٣) كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٤)، وَذَلِكَ اقْتِصَارُهُ عَلَى نَفْيِ الاختيارِ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ يَصْلُحُ لِلإيقاعِ مِنَ الزَّوْجِ يَصْلُحُ جواباً لِه: طَلَّقِي نَفْسَكَ، كجوابِ الأَمْرِ بِالْيَدِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْخُلَاصَةِ"^(٥)) اهـ.

[١٣٧٣٨] (قَوْلُهُ: بِأَنْوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ) أَي: التَّخْيِيرِ والأَمْرِ بِالْيَدِ وَالمَشِيَةِ.

[١٣٧٣٩] (قَوْلُهُ: لِمَا فِيهِ مِنْ معنى التَّعليقِ) أَوْ لِكُونِهِ تَمْلِكُ كَأَنَّهُ يَتِمُّ بِالمَمْلُوكِ وَحَدُّهُ لَا تَوْقُفٍ عَلَى

الْقَبُولِ كَمَا عَلَّلَ بِهِ فِي "الْفَتْحِ"، وَقَدَّمَاهُ^(٦) فِي التَّفْوِيزِ. ٤٨٦/٢

[١٣٧٤٠] (قَوْلُهُ: لَأَنَّهُ تَمْلِكُ) أَي: وَإِنْ صَرَّحَ بلفظِ الوَكَالَةِ كَمَا إِذَا قَالَ: وَكَلْتُكَ فِي طَلَاقِكَ

كَمَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٧)، أَي: لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ لِنَفْسِهَا، وَالْوَكِيلُ عَامِلٌ لغيرِهِ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٨)، ثُمَّ قَالَ^(٩): ((وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَعْلِيلِ التَّطْلِيقِ أَوْ الطَّلَاقِ فِي حَقِّ هَذَا الْحُكْمِ، أَي: تَقْيِيدِهِ بِالمَجْلِسِ لِمَا فِي "الْمَحِيطِ": إِذَا قَالَ لَهَا: طَلَّقِي نَفْسَكَ وَلَمْ يَذْكُرْ مَشِيَةً فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ المَشِيَةِ

(١) ((له)) ليست في "ب" و"م".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشية ٣/٣٥٣.

(٣) من ((لا يغنيها)) إلى ((أن الطلاق لا يقع)) من الموقلة [١٣٧٤٦] ساقط من "ت".

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشية ٣/٤٢٧.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الرابع في الأمر باليد - الجنس الرابع فيما يصلح جواباً ق ١٠٥/ب.

(٦) الموقلة [١٣٥٨٤] قوله: ((فلم يصح رجوعه)).

(٧) "الحانية": كتاب الوكالة - فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعناق ٣/٥٠ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشية ٣/٣٥٣.

(٩) أي: في "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشية ٣/٣٥٥.

ونحوه مما يفيد عموم الوقت، فتطلق مطلقاً.

(وإذا^(١) قال لرجلٍ ذلك) أو قال لها: طلقني ضرتك (لم يقيّد بالمجلس).....

إلا في خصلة، وهي أن نية [٢٥٧/٣] الثلاث صحيحة في: طلقني دون: أنت طالق إن شئت اهـ. وظاهره أنها إذا لم تشأ في المجلس خرج الأمر من يدها اهـ.

[١٣٧٤١] (قوله: ونحوه إلخ) كإذا ما شئت، أو إذا ما شئت، أو حين شئت، فإن لها أن تطلق في المجلس وبعده؛ لأن هذه الألفاظ للعموم الأوقات، فصار كما إذا قال: في أي وقت شئت، وكلما كتمت مع إفادة التكرار إلى الثلاث، بخلاف: إن، وكيف، وحيث، وكم، وأين، وأينما، فإنه في هذه يقيّد بالمجلس، "نهر"^(٢). والإرادة والرّضا والمحبة كالمشيئة، بخلاف ما إذا علّقه بشيء آخر من أفعالها كالأكلي، فإنه لا يقتصر على المجلس في الجميع، "بحر"^(٣)، فتأمل.

واعلم أنه متى ذكر المشيئة سواء أتى بلفظ يوجب العموم أو لا إذا طلقت نفسها بلا قصد غلط لا يقع، بخلاف ما إذا لم يذكرها حيث يقع، قال في "الفتح"^(٤): ((وقدّمنا ما يوجب حمل ما أطلق من كلامهم من الوقوع بلفظ الطلاق غلطاً على الوقوع قضاءً لا ديناً))، "نهر"^(٥).

[١٣٧٤٢] (قوله: مطلقاً) أي: في المجلس وبعده.

[١٣٧٤٣] (قوله: وإذا قال لرجلٍ ذلك) اسم الإشارة راجع إلى الأمر بالتطليق، أي: "قال له:

(قوله: فإنه لا يقتصر على المجلس - "نهر" - في الجميع إلخ) الأصوب: حذف قوله: ((نهر))، فإنه لا وجود لهذه العبارة فيه وإن كان صدرها فيه، والعبارة بتمامها في "البحر". اهـ، ثم رأيت نسخة الخط لم تذكر فيها لفظ: ((نهر)).

(١) في "د" و"ز": ((ولو)).

(٢) في "ب" و"م" هنا خلط؛ إذ كلمة ((نهر)) فيها جاءت قبل قوله: ((في الجميع "بحر"))، وما أثبتناه من "الأصل" هو الصواب، وقد نبه عليه صاحب "التقريات"، انظر "النهر": كتاب الطلاق - فصل في المشيئة ق ٢١٩ ب.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٥٥.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٤٢٩.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في المشيئة ق ٢١٩ ب.

لأنه توكيل، فله الرجوع، إلا إذا زاد: وكلما عزلتك فأنت وكيل (إلا إذا زاد: إن شئت)

طلق امرأتي، قيد به احترازاً عما لو قال له: أمر امرأتي بيدك، فإنه يقتصر على المجلس، ولا يملك الرجوع على الأصح، وكذا: جعلت إليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس ويكون رجعيًا، "بحر" (١). وأراد بالرجل العاقل احترازاً عن الصبي والمجنون؛ لأنه لا بد في صحة التوكيل من عقل الوكيل (٢) كما صرح به في كتاب الوكالة (٣)، بخلاف ما إذا جعل أمرها بيد صبي أو مجنون فإنه يصح؛ لأنه تملك في ضمنه تعليق، فكأنه قال: إن قال لك المجنون: أنت طالق فأنت طالق، فهذا مما خالف فيه التملك التوكيل، أفاده في "البحر" (٤). وتقدم (٥) ذلك في باب التفويض، لكن نقل في "البحر" (٦) بعد ذلك عن "البرزازية" (٧): ((التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ الوكيل؛ ولذا يقع منه حال سكره)) اهـ. إلا أن يقال: إن هذا لا يُنافي اشتراط العقل لصحة التوكيل ابتداءً، لكن مقتضى التعليق بلفظ الوكيل عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالتطبيق، وعليه فلا فرق بين التملك والتوكيل في ذلك، فلي تأمل.

(١٣٧٤٤) قوله: (إلا إذا زاد: وكلما عزلتك إلخ) أي: فإنه لا يقبل الرجوع ويصير لازماً كما

قوله: وعليه فلا فرق بين التملك والتوكيل في ذلك، فلي تأمل) قد يقال: إن التوكيل بالطلاق فيه شبهان: شبه الإنابة وشبه التعليق، فنظراً للأول اشترطوا عقل الوكيل، فلو وكل مجنوناً أو صبيّاً لا يعقل وتلفظ بصيغة الطلاق لا يقع، وإذا سكر بعده وطلق يقع نظراً للثاني.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٥٧.

(٢) ((من عقل الوكيل)) ساقط من "الأصل".

(٣) انظر الدر عند المقولة رقم [٢٧٢٥٩] قوله: (فلا يصح توكيل مجنون).

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٥٨.

(٥) المقولة [١٣٦٠٢] قوله: ((فهنا تسومح إلخ)).

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦١.

(٧) "البرزازية": كتاب الوكالة - الفصل السابع في الطلاق والعناق ٥/٤٧٩ - ٤٩٠ (هامش "الفتاوى الهندية").

فَيَتَقَيَّدُ بِهِ.

(ولا يَرَجِعُ) لصيرورته تمليكاً، في "الخائِئَة": ((طَلَّقَهَا إِنْ شَاءَتْ لَمْ يَصِرْ وَكِيلاً مَا لَمْ تَشَأْ، فَإِنْ^(١) شَاءَتْ فِي مَجْلِسِ عِلْمِهَا طَلَّقَهَا فِي مَجْلِسِهِ لَا غَيْرَ،.....

في "الخلاصة"^(٢) وغيرهـا، "نهر"^(٣). ومقتضاه: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ عَزْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَنْوَاعِ الرُّجُوعِ، [٣/٢٥٧ب] وَيُخَالِفُهُ مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤) عَنْ "الخائِئَة"^(٥): ((الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَمْلِكُ عَزْلَهُ، وَفِي طَرِيقِهِ^(٦) أَقْوَالٌ: قَالَ "السَّرْحَسِي"^(٧): يَقُولُ: عَزَلْتُكَ عَنْ جَمِيعِ الْوَكَالَاتِ، فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْمَلْقَى وَالْمُنْجَزِ، وَقِيلَ: يَقُولُ: عَزَلْتُكَ كَمَا وَكَّلْتُكَ، وَقِيلَ: يَقُولُ: رَجَعْتُ عَنْ الْوَكَالَاتِ الْمَعْلُوقَةِ، وَعَزَلْتُكَ عَنْ الْوَكَاةِ الْمُطْلَقَةِ)).

[١٣٧٤٥] (قَوْلُهُ: فَيَتَقَيَّدُ بِهِ إلخ) لِأَنَّهُ عَلَقَهُ بِالمَشِئَةِ، وَالْمَالِكُ هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ عَنْ مَشِئَتِهِ، "هَدَايَة"^(٨). ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: شِئْتُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ أَمْرَهُ بِتَطْلِيقِهَا إِنْ شَاءَ، وَلَمْ يُوجَدْ التَّطْلِيقُ بِقَوْلِهِ: شِئْتُ، وَلَوْ قَالَ: هِيَ طَالِقٌ إِنْ شِئْتُ، فَقَالَ: شِئْتُ وَقَعَ لَوْجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ مَشِئَتُهُ، وَلَوْ قَالَ: طَلَّقَهَا فَقَالَ: فَعَلْتُ وَقَعَ؛ لِأَنَّهُ كِتَابَةٌ عَنْ قَوْلِهِ: طَلَّقْتُ، "بَحْر"^(٩) عَنْ "المَحِيطِ"، وَفِيهِ عَنْ "كَافِي الْحَاكِمِ": لَوْ وَكَّلَهُ أَنْ يُطْلِقَ امْرَأَتَهُ فَطَلَّقَهَا الْوَكِيلُ ثَلَاثاً إِنْ نَوَى الزَّوْجَ الثَّلَاثَ وَقَعْنَ، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ عَنْهُ، وَقَالَ^(١٠): تَقَعُ وَاحِدَةً.

[١٣٧٤٦] (قَوْلُهُ: طَلَّقَهَا فِي مَجْلِسِهِ لَا غَيْرَ) فَلَوْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ بَطَلُ التَّوَكُّلِ، هُوَ الصَّحِيحُ؛

(١) فِي "ذ" وَ"و": ((فَإِذَا)).

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الوكالة - الفصل الأول في التوكيل والعزل ق ٢٤٦ أ.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في المشيئة ق ٢١٩ ب.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦٠.

(٥) "الخائِئَة": كتاب الوكالة - فصل في التوكيل بالنكاح والعناق والطلاق ٣/٥٠ هامش "الفتاوى الهندية".

(٦) أي: وفي طريق العزل أقوال.

(٧) "المبسوط": كتاب الوكالة ١٩/٧.

(٨) "هَدَايَة": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ١/٢٤٨.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٥٨.

(١٠) فِي "م": ((قَالَ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

والوكلاء عنه غافلون)).

(قال لها: طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا) أَوْ ثَنَتَيْنِ (وَطَلَّقْتَ وَاحِدَةً وَقَعْتَ) لِأَنَّهَا بَعْضُ مَا فَوَّضَهُ،

لأنَّ ثُبُوتَ الْوَكَالَةِ بِالطَّلَاقِ بِنَاءً عَلَى مَا فَوَّضَ إِلَيْهَا مِنَ الْمَشِيئَةِ، وَمَشِيئَتُهَا تَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ فَكَذَا الْوَكَالَةُ، كَذَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(١). قَالَ "الْحَلَوَانِيُّ": يَنْبَغِي أَنْ يُحْفَظَ هَذَا فَإِنَّهُ مِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى؛ فَإِنَّ الْوَكَلَاءَ يُؤَخَّرُونَ الْإِيقَاعَ عَنْ مَشِيئَتِهَا وَلَا يَدْرُونَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ، وَهَذَا مِمَّا يُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ: لَمْ يَتَقَيَّدَ بِالْمَجْلِسِ، "نَهْر"^(٢). وَهَذَا مِمَّا يُلْغِزُ بِهِ فَيُقَالُ: وَكَالَةٌ تَقَيَّدَتْ بِمَجْلِسِ الْوَكِيلِ، "بَحْر"^(٣).

[١٣٧٤٧] (قوله: وَطَلَّقْتَ وَاحِدَةً) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالثَّنَتَيْنِ، وَلَوْ قَالَ: وَطَلَّقْتَ أَقْلَ وَقَعَ مَا أَوْفَعْتَهُ لَكَانَ أَوَّلَى، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهَا لَوْ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا فَإِنَّهُ يَقَعُ بِالْأَوَّلَى، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً أَوْ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ)) اهـ.

[١٣٧٤٨] (قوله: وَقَعْتَ) أَي: رَجَعْتَهُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ، كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ.

[١٣٧٤٩] (قوله: لِأَنَّهَا) أَي: الْوَاحِدَةَ، وَقَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥): ((لِأَنَّهَا لَمَّا مَلَكَتْ إِيْقَاعَ الثَّلَاثِ كَانَ لَهَا أَنْ تُوقَعَ مِنْهَا مَا شَاءَتْ كَالزَّوْجِ نَفْسِهِ)) اهـ. قَالَ "الرَّمْلِيُّ": ((مُقْتَضَاهُ أَنَّ فِي مَسْأَلَةٍ مَا إِذَا قَالَ لَهَا: طَلَّقِي نَفْسَكَ وَتَوَى ثَلَاثًا فَطَلَّقْتَ ثَنَتَيْنِ تَقَعُ ثَنَتَانِ؛ لِأَنَّهَا مَلَكَتْ أَيْضًا إِيْقَاعَ الثَّلَاثِ فَكَانَ

(قوله: لِأَنَّ ثُبُوتَ الْوَكَالَةِ بِالطَّلَاقِ بِنَاءً عَلَى مَا فَوَّضَ إِلَيْهَا (الْح) مُجَرَّدٌ مَا ذَكَرَهُ لَا يَكْفِي لِإثْبَاتِ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ، فَلَمْ يُعْلَمْ وَجْهُ اشْتِرَاطِ كَوْنِ مَشِيئَتِهَا فِي الْمَجْلِسِ؛ إِذْ مُجَرَّدُ جَعْلِهَا شَرْطًا لِلْوَكَالَةِ لَا يَقْتَضِي اشْتِرَاطَ تَحْقِيقِهَا فِيهِ، وَأَيْضًا اقْتِصَارُهَا عَلَى الْمَجْلِسِ لَا يَسْتَلْزِمُ اشْتِرَاطَ تَطْلِيقِ الْوَكِيلِ فِيهِ.

(١) "الحانية": كتاب الوكالة - فصل في التوكيل بالنكاح والعناق والطلاق ٥١/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في المشيئة ق ٢٢٠/أ.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٥٩.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦١.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٤٣١.

وكذا الوكيل ما لم يَقُلْ: بألفٍ (لا) يقع شيءٌ (في عكسيه).....

لَهَا أَنْ تُرَوِّعَ مِنْهَا مَا شَاءَتْ، وَلَمْ أَرْ مَنْ بَنَى عَلَيْهِ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ فِيهَا: إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ إِيقَاعِهَا الثَّلَاثَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ أَوْ مُتَفَرِّقَةٍ، فَإِنَّا عِنْدَ التَّفْرِيقِ قَدْ حَكَمْنَا بِوُقُوعِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ الثَّلَاثَةِ، فَلَوْ اقْتَصَرْنَا عَلَى الثَّانِيَةِ تَقَعُ الثَّلَاثَانِ [٣/٢٥٨ق/١] قَطْ، فَلَوْ لَمْ تَمْلِكِ الثَّانِيَتَانِ لَمَّا جَازَ التَّفْوِيضُ، تَأَمَّلْ.)) اهـ.

[١٣٧٥٠] (قوله): وكذا الوكيل (إلخ) قال في "البحر"^(١): ((ولا فرق في هذا الحكم بين التملك والتوكيل، فلو وكله أن يطلقها ثلاثاً فطلقها واحدة وقعت واحدة، فلو وكله أن يطلقها^(٢) ثلاثاً بألف درهم فطلقها واحدة لم يقع شيء إلا أن يطلقها واحدة بكل ألف، كذا في "كافي الحاكم") اهـ. أي: لأن الواحدة وإن كانت بعض ما فوض إليه لكن الزوج لم يرض بالطلاق إلا بوض مخصوص، فلا يصح بدونه.

[١٣٧٥١] (قوله): لا يقع شيء في عكسيه أي: فيما إذا أمرها بالواحدة، فطلقت ثلاثاً بكلمة واحدة عند الإمام، أما لو قالت: واحدةً وواحدةً وواحدةً وقعت واحدة اتفاقاً؛ لامثالها بالأولى ويلغو ما بعده، وكذا لو قال: أمرتك بيدك ينوي واحدة، فطلقت نفسها ثلاثاً، قال في "المبسوط"^(٣): ((تقع واحدة اتفاقاً؛ لأنه لم يتعرض للعديد لفظاً، واللفظ صالح للعموم والخصوص))، وتماه

(قوله): فلو لم تملك الثنتين لما جاز التفويض لعله: التفريق.
(قوله): وكذا لو قال: أمرتك بيدك ينوي واحدة فطلقت نفسها ثلاثاً (إلخ) هذا مخالف لما قدمه أول الفصل عن "الشرع بلال"؛ فيما إذا أوقعت ثلاثاً وقد قال لها طلقي نفسك مع نية الواحدة أو الثنتين أو مع عدم النية؛ حيث قال فيما تقدم: ((أن وقوع الواحدة جار على قولهما، أما عند الإمام^(٤) فإنها إذا طلقت ثلاثاً ونوى واحدة فإنه لا يقع شيء)) اهـ، والظاهر عدم الفرق بين قوله: أمرتك بيدك المذكور هنا وقوله: طلقي نفسك المذكور سابقاً، والعلّة المذكورة ظاهرة فيما تقدم أيضاً، وما نقله "الحاشي" عن "الكافي" قبل هذا يؤايق ما في "الشرع بلال".

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦١.

(٢) من ((فطلقها واحدة)) إلى ((أن يطلقها)) ساقط من "الأصل".

(٣) "المبسوط": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد ٢٢٢/٦ بتصريف.

وقالا: واحدة.

(طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا إِنْ شِئْتَ، فَطَلَّقْتُ وَاحِدَةً وَ) كَذَا (عَكْسُهُ لَا) يَقَعُ فِيهِمَا؛
لاشتراط الموافقة لفظاً؛.....

في "البحر" (١).

[١٣٧٥٢] (قَوْلُهُ: وَقَالَا: وَاحِدَةً) أَي: تَقَعُ وَاحِدَةً.

[١٣٧٥٣] (قَوْلُهُ: طَلَّقِي نَفْسَكَ الْخ) لَا فَرْقَ فِي الْمُعْلَقِ بِالمَشِيئَةِ بَيْنَ كَوْنِهِ أَمراً بِالتَّطْلِيقِ أَوْ نَفْسِ
الطَّلَاقِ، حَتَّى لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ شِئْتَ، أَوْ وَاحِدَةً إِنْ شِئْتَ فَخَالَفَتْ لَمْ يَقَعُ شَيْءٌ،
"بحر" (٢).

[١٣٧٥٤] (قَوْلُهُ: وَكَذَا عَكْسُهُ) بَأَن يَقُولَ: طَلَّقِي نَفْسَكَ وَاحِدَةً إِنْ شِئْتَ فَطَلَّقْتَ ثَلَاثًا،
"بحر" (٣).

[١٣٧٥٥] (قَوْلُهُ: لَا يَقَعُ فِيهِمَا) بِلَا خِلَافٍ فِي الْأَوَّلَى؛ لَأَنَّ تَقْوِيضَ الثَّلَاثِ مُعْلَقٌ بِشَرْطِ هُوَ
مَشِيئَتُهَا إِيَّاهَا؛ لَأَنَّ مَعْنَاهُ: إِنْ شِئْتَ الثَّلَاثَ، فَلَمْ يُوجَدْ الشَّرْطُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَنْشَأْ إِلَّا وَاحِدَةً، بِخِلَافِ
مَا إِذَا لَمْ يَقَعْ بِالمَشِيئَةِ، وَدَخَلَ فِي كَلَامِهِ مَا لَوْ قَالَتْ: شِئْتُ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً وَوَاحِدَةً مُنْفَصِلًا
بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِالسُّكُوتِ؛ لِأَنَّهُ فَاصِلٌ فَلَمْ تُوجَدْ مَشِيئَةُ الثَّلَاثِ، بِخِلَافِ الْمُتَّصِلَةِ بِلَا سُّكُوتٍ؛
لَأَنَّ مَشِيئَةَ الثَّلَاثِ قَدْ وَجِدَتْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْكُلِّ وَهِيَ فِي نِكَاحِهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَدْخُولَةِ
وغيرِهَا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَعَدَمُ الْوُقُوعِ فِيهَا قَوْلُ "الإمام"، وَعِنْدَهُمَا تَقَعُ وَاحِدَةً، "بحر" (٤).

[١٣٧٥٦] (قَوْلُهُ: لاشتراط الموافقة لفظاً) إِنَّمَا تَشْتَرِطُ الْمَوَافَقَةَ لَفْظاً فِيمَا هُوَ أَصْلٌ لَا فِيمَا هُوَ
تَبَعٌ، وَهَذَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِقْيَاعَ بِالْعَدَدِ عِنْدَ ذِكْرِهِ لَا بِالْوَصْفِ، فَإِذَا أَمَرَهَا بِالثَّلَاثِ أَوْ بِالوَاحِدَةِ

(١) انظر "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦١.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦٣.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦٢.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦٢ باختصار.

لِما في تعليق "الخانيّة": ((أمرها بعشرٍ فطلّقت ثلاثاً، أو بواحدةٍ فطلّقت نصفاً لم يقع)).
 (أمرها بباتنٍ أو رجعيٍّ فعكست في الجواب وقع ما أمر الزَّوجُ (به، ويلغو وصفها)

فَعَكَسَتْ تَكُونُ قَدْ خَالَفَتْ فِي الْأَصْلِ الَّذِي بِهِ الْإِقْبَاعُ، بِخِلَافِ مَا مَرَّ^(١) مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا: طَلَّقِي
 نَفْسَكَ، فَقَالَتْ: أَبْنَتْ نَفْسِي؛ [٣/٢٥٨ ب] فَإِنَّهَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهَا خَالَفَتْ فِي الْوَصْفِ قَطْعًا، فَيَلْغُو
 وَيَقَعُ الرَّجْعِيُّ كَمَا مَرَّ^(٢)، لَكِنْ هَذَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْلُومِ بِالمشيئةِ وَغَيْرِهِ مَعَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ^(٣) فِي
 غَيْرِ الْمَعْلُومِ بِهَا كَطَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا وَطَلَّقْتَ وَاحِدَةً أَنَّهُ يَقَعُ وَاحِدَةً، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اشْتِرَاطَ الْمَوَافَقَةِ
 لَفْظًا خَاصًّا بِالْمَعْلُومِ بِالمشيئةِ فَيَكُونُ تَعْلِيْقًا لِلإِثْبَانِ بِصُورَةِ اللَّفْظِ كَمَا يُفِيدُهُ مَا يَذْكُرُهُ^(٤) "الشَّارَحُ"
 قَرِيبًا عَنِ "الخَانِيَّةِ"، فَلْيَتَأَمَّلْ.

[١٣٧٥٧] (قوله: لِمَا في تعليق "الخانيّة")^(٥) عِبَارَتُهُ عَلَى مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٦): ((طَلَّقِي نَفْسَكَ
 عَشْرًا إِنْ شِئْتَ، فَقَالَتْ: طَلَّقْتَ نَفْسِي ثَلَاثًا لَا يَقَعُ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً إِنْ
 شِئْتَ، فَقَالَتْ: شِئْتَ نِصْفَ وَاحِدَةٍ لَا تَطْلُقُ)) اهـ. وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ "الشَّارَحَ" أَسْقَطَ قِيدَ المِشيئةِ،
 وَوَجَّهَ عَدَمَ الْوُقُوعِ الْمُخَالَفَةِ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ وَافَقَ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْعَشْرَةَ لَا يَقَعُ مِنْهَا إِلَّا ثَلَاثَةٌ،
 وَالنِّصْفُ يَقَعُ وَاحِدَةً.

[١٣٧٥٨] (قوله: أَمَرَهَا بِبَاتِنٍ أَوْ رَجْعِيٍّ [إِلخ]) بِأَنْ قَالَ لَهَا: طَلَّقِي نَفْسَكَ بَاتِنَةً، فَقَالَتْ: طَلَّقْتُ
 نَفْسِي رَجْعِيَّةً، أَوْ قَالَ لَهَا: رَجْعِيَّةً، فَقَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي بَاتِنَةً، وَشَمِلَ مَا إِذَا قَالَتْ: أَبْنَتْ نَفْسِي؛
 لِأَنَّهُ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَهُ، وَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا "قَاضِيخَان"^(٧) فِي حَقِّ الْوَكِيلِ فَقَالَ: ((رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ: طَلَّقِ
 أَمْرَاتِي رَجْعِيَّةً، فَقَالَ لَهَا الْوَكِيلُ: طَلَّقْتُكِ بَاتِنَةً تَقَعُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً، وَلَوْ قَالَ الْوَكِيلُ: أَبْنَتْهَا لَا يَقَعُ

(١) المقولة [١٣٧٣٥] قوله: ((وبقوها في جوابه [إلخ])).

(٢) المقولة [١٣٧٣٥] قوله: ((وبقوها في جوابه [إلخ])).

(٣) ص ٤٢٠ - "در".

(٤) في الصحيفة نفسها.

(٥) "الخانيّة": كتاب الطلاق - باب التعليق ٥٠٤/١ - بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦٢.

(٧) "الخانيّة": كتاب الوكالة - فصل في التوكيل بالنكاح والعناق والطلاق ٥١/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

والأصل أن المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب^(١) بخلاف الأصل، وهذا إذا لم يكن معلقاً بمشيتها، فإن علقه فعكست لم يقع شيء؛ لأنها ما أتت بمشيئة ما فوض إليها،.....

شيء)) اهـ. ولعل وجه^(٢) الفرق بين الوكيل والمأمورة أن الوكيل بالطلاق لا يملك الإيقاع بلفظ الكناية؛ لأنها متوقفة على نية، وقد أمره بطلاق لا يتوقف على النية، فكان مخالفاً في الأصل، بخلاف المرأة فإنه ملكها الطلاق بكل لفظ يملك الإيقاع به، صريحاً كان أو كناية، لكنه يتوقف على وجود النقل بأن الوكيل لا يملك الإيقاع بالكناية، "بحر"^(٣). واعتزضه في "النهر"^(٤) بأن ما في "الحاشية" صريح في أن الوكيل يكون مخالفاً بإيقاعه بالكناية، هذا وقيد "الشهاب الشلي" كلام المتن بما إذا قالت: طلق نفسي بائة، بخلاف: أبنت نفسي، فإنه لا يقع شيء، وقال: فاعتنم هذا التحريم؛ فإنك لا تجده في شرح من الشروح، ونقله "الشربلالي"^(٥) وأقره.

قلت: لكن "الشلي" قيد بذلك أخذاً من كلام "قاضيان" في الوكيل، وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما، وفيه ما علمت مع أنه تقدم^(٦) أول الفصل أنها تطلق بقولها: أبنت نفسي، فليتم.

(قوله: والأصل إلخ) قال في "الفتح"^(٧): ((والحاصل [١/٢٥٩ق/٣] أن المخالفة إن كانت في الوصف لا تبطل الجواب. بل يطل الوصف الذي به المخالفة، ويقع على الوجه الذي

(قوله: فكان مخالفاً في الأصل إلخ) كون المخالفة في الأصل غير مسلم، بل هي في الوصف، فإن كون اللفظ متوقفاً على النية أو لا يتوقف وصف له لا أصل، فالفرق المذكور غير تام.

(١) ((الجواب)) ليست في "د" و"و".

(٢) ((وجه)) ليست في "الأصل" و"ب" و"م".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشية ٣/٣٦٣.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في المشية ٢٢٠ق/ب.

(٥) "الشربلالي": كتاب الطلاق - باب التفويض ١/٣٧٦ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) المقولة [١٣٧٣] قوله: ((ويقولها في جوابه إلخ)).

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشية ٣/٤٣٢.

"خائئة"، "بحر".

قال لها: أنت طالق إن شئت، فقالت: شئت إن شئت أنت (فقال: شئت ينوي الطلاق، أو قالت: شئت إن) كان (كذا للمعوم) أي: لم يوجد بعد كذا: إن شاء أبي أو إن جاء الليل وهي في النهار (بطل) الأمر لفقد الشرط.....

فَوْضَ بِهِ، بخلاف ما إذا كانت في الأصل؛ حيث يبطل كما إذا فَوْضَ واحدة فطلقت ثلاثاً على قول "أبي حنيفة"، أو فَوْضَ ثلاثاً فطلقت ألفاً)).

[١٣٧٦٠] (قوله: "خائئة" "بحر") أي: نقله في "البحر" ^(١) عَنِ "الخائئة" ^(٢)، وفي بعض النسخ: ((و"بحر")) بالواو، وهي صحيحة أيضاً، بل أولى؛ لأن ذلك مستفاد من مجموع الكيابين، فإنه في "الخائئة" ذكر في باب التعليق: ((قال لها: طلقي نفسك واحدة بائة إن شئت، فطلقت نفسها رجعة، أو قال: واحدة أمليك الرجعة إن شئت، فطلقت بائة لا يقع شيء في قياس قول "أبي حنيفة"؛ لأنها ما أتت بمشيئة ما فَوْضَ إليها))، فاستببط منه في "البحر" أن ما ذكره "المصنف" مفروض في غير المعلق بالمشيئة، فافهم.

٤٨٨/٢

[١٣٧٦١] (قوله: أي: لم يوجد بعد) لما كان قوله: لمعوم صادقاً على ما مضى وانقطع مع أن التعليق به تنجيز خصصه بقوله: أي: لم يوجد بعد، "ح" ^(٣). وإنما أطلقه "المصنف" اعتماداً على ما ذكره في مقابله.

[١٣٧٦٢] (قوله: كذا: إن شاء الخ) مثل بمثالبين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المعوم محقق الجهيء أو مُحْتَمَلُهُ، "ح" ^(٤).

[١٣٧٦٣] (قوله: بطل الأمر الخ) أي: حال الطلاق، قال في "البحر" ^(٥): ((لأنه علق الطلاق

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦٣.

(٢) "الخائئة": كتاب الطلاق - باب التعليق ١/٥٠٥٠٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد - فصل في المشيئة ق ١٨٧/أ.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد - فصل في المشيئة ق ١٨٧/أ وفيه: ((محرم الجهيء)) بدل ((محقق الجهيء)) وما

أثبتناه هو الصواب.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦٥.

(وإن قالت: شئت إن) كان (الأمرُ قد مَضَى) أرادَ بالماضي المحققَ وجودَهُ ك: إن كان أبي في الدَّار وهو فيها، أو إن كان هذا ليلاً وهي فيه مثلاً (طَلَّقْتُ) لأنَّه تنجيزٌ.....

مَحْشِيَّتِهَا الْمُنْجَزَةُ، وهي أَتَتْ بِالْمُعْلَقَةِ، فَلَمْ يُوجَدْ الشَّرْطُ، فَيَدَّ بِقَوْلِهِ: شِئْتُ مُقْتَصِرَةً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قَالَتْ: شِئْتُ طَلَاقِي إلخ وَقَعَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَذْكُرِ الطَّلَاقَ لَا تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ بِهَا لَفْظٌ صَالِحٌ لِلْإِقْبَاعِ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: شِئْتُ طَلَاقَكَ وَقَعَ بِالنِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ تَنْبِيءٌ عَنِ الْوُجُودِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ الشَّيْءِ وَهُوَ الْمَوْجُودُ، بِخِلَافِ: أَرَدْتُ طَلَاقَكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَيِّنُ عَنِ الْوُجُودِ، فَقَدْ فَرَّقَ الْفُقَهَاءُ بَيْنَ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ فِي صِفَاتِ الْعَبْدِ وَإِنْ كَانَا مُتَرَادِفَيْنِ فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى كَمَا هُوَ اللَّغَةُ فِيهِمَا، وَأَحْبَبْتُ وَرَضِيْتُ مِثْلُ: أَرَدْتُ)) اهـ.

[١٣٧٦٤] (قَوْلُهُ: وَإِنْ قَالَتْ: أَيْ: فِي الْمَجْلِسِ، "بَحْر" ^(١)).

[١٣٧٦٥] (قَوْلُهُ: أَرَادَ بِالْمَاضِي الْحَقِّقَ وَجُودَهُ) أَيْ: سَوَاءٌ وَجِدَ وَانْقَضَى مِثْلُ: إِنْ كَانَ فُلَانٌ قَدْ جَاءَ وَقَدْ جَاءَ، أَوْ كَانَ حَاضِرًا كَمَا مِثْلُ "الشَّارْحِ".

[١٣٧٦٦] (قَوْلُهُ: مَثَلًا رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: لَيْلًا).

[١٣٧٦٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ تَنْجِيزٌ) أَيْ: لِأَنَّ التَّعْلِيلَ ^(٢) بِ(كَائِنْ) تَنْجِيزٌ؛ وَلِذَا صَحَّ تَعْلِيلُ الْإِبْرَاءِ بِ(كَائِنْ)، وَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: هُوَ كَافِرٌ إِنْ كُنْتُ كَذَا، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَهُ، مَعَ أَنَّ الْمُخْتَارَ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ يَنْتَبِي عَلَى تَبَدُّلِ الْإِعْتِقَادِ، وَتَبَدُّلُهُ [ب/٢٥٩ق/٣] غَيْرُ وَاقِعٍ مَعَ ذَلِكَ الْفِعْلِ،

(قَوْلُهُ: فَيَدَّ بِقَوْلِهِ: شِئْتُ مُقْتَصِرَةً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قَالَتْ إلخ) عبارة "الْبَحْر": ((فَيَدَّ بِقَوْلِهِ: فَقَالَتْ: شِئْتُ مُقْتَصِرَةً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قَالَتْ: شِئْتُ طَلَاقِي، فَقَالَ: شِئْتُ نَاوِبًا الطَّلَاقَ وَقَعَ؛ لَكُونِهِ شَايِبًا طَلَاقَهَا لَفْظًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَذْكُرِ الطَّلَاقَ؛ لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الطَّلَاقِ، وَلَا عِبْرَةَ بِالنِّيَّةِ بِهَا لَفْظٌ صَالِحٌ لِلْإِقْبَاعِ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ إلخ)).

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦٥.

(٢) في "م": ((لتعليل)) وهو تحريف.

(قال لها: أنتِ طالق متى شئتِ أو متى ما شئتِ، أو إذا شئتِ أو إذا ما شئتِ،
فردَّت الأمر لا يرتدُّ،.....)

وتمامه في "البحر" ^(١).

[١٣٧٦٨] (قوله: فردَّت الأمر) بأن قالت: لا أشاء، "نهر" ^(٢).

[١٣٧٦٩] (قوله: لا يرتدُّ) فلها بعد ذلك أن تنشأ؛ لأنه لم يملكها في الحال شيئاً، بل أضافه إلى وقت مشيئتها، فلا يكون تملكاً قبله، فلا يرتدُّ بالردِّ، كذا في "الهداية" ^(٣)، وقد يقال: إنه ليس تملكاً في حال أصلاً، بل هو تعليق للطلاق على مشيئتها، وقولها: طَلَّقْتُ إيجاباً للشَّرْطِ الذي هو مشيئتها، وليس الواقع إلا طلاقه المعلق، نعم هذا صحيح في قوله: طَلَّقْتُ نفسك إن شئتِ، "فتح" ^(٤). وأجاب في "البحر" ^(٥) بما في "المحيط": ((من أنه يتضمَّن معنى التعليق، وهو لازم لا يقبل الإبطال ومعنى التملك؛ لأن المالك هو الذي يتصرَّف عن مشيئته وإرادته، وهي عاملة في التطبيق لنفسها، والمالك هو الذي يعمل لنفسه، وجواب التملك يقتصر على المجلس، وفي "الجامع" ^(٦): أنتِ طالق إن شئتِ أو أحببتِ أو هويتِ ليس بيمين؛ لأنه تملك معنى، تعليق صورة؛ ولهذا يقتصر على المجلس، والعبرة للمعنى دون الصورة اهـ. وفائدته: أنه لا يحث في يمينه لا يحلف)) اهـ.

أقول: وقوله: (وجواب التملك يقتصر على المجلس) خاص بما إذا علق بأداة لا تفيد عموم الوقت، كإن وكيف وحيث وكم وأين، بخلاف ما يدل على العموم، وهو المذكور هنا، وتقدم ^(٧) أيضاً أوَّل الفصل.

(١) انظر "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشقة ٣/٣٦٧.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في المشقة ق ٢٢١/٤.

(٣) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشقة ١/٢٤٩ تصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشقة ٣/٤٣٥.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشقة ٣/٣٦٧.

(٦) لم نعر عليها في نسخة "الجامع الصغير" التي بين أيدينا.

(٧) للمقولة [١٣٧٤١] قوله: ((ونحوه [الخ])).

ولا يتقيّد بالجلس، ولا تُطلّق نفسها (إلا واحدة) لأنها تعمّ الأزمان لا الأفعال، فَمِلِكُ التّطليق في كلّ زمان لا تطليقاً بعد تطليق (ولها تفریق الثلاث في: كلما شئت، ولا تحمّم) ولا تُنثني؛.....

[١٣٧٧٠] (قوله): وَلَا يَتَّقِيْدُ بِالْمَجْلِسِ) أَمَا فِي كَلِمَةِ ((مَتَى)) و((مَتَى مَا)) فَلَا نَهَا لِلتَّوَقُّفِ، وَهِيَ عَامَّةٌ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: فِي أَيِّ وَقْتٍ شِئْتِ، وَأَسَا ((إِذَا)) و((إِذَا مَا)) فَكَمَتِي عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ "الإمام" وَإِنْ كَانَتْ تُسْتَعْمَلُ لِلشَّرْطِ، فَكَمَا تُسْتَعْمَلُ لَهُ تُسْتَعْمَلُ لِلتَّوَقُّفِ، لَكِنَّ الْأَمْرَ صَارَ بِيَدِهَا فَلَا يَخْرُجُ بِالْقِيَامِ عَنِ الْمَجْلِسِ بِالشُّكِّ، نَعَمْ لَوْ قَالَ: أَرَدْتُ بِحَرْدِ الشَّرْطِ لَنَا أَنْ نَقُولَ: يَتَّقِيْدُ بِالْمَجْلِسِ وَيَحْلِفُ لِنَفْيِ التَّهْمَةِ، "نَهْر"^(١)، وَتَامَهُ فِي "الْفَتْح"^(٢).

[١٣٧٧١] (قوله: لَأَنْهَا تَعْمُ الْأَرْمَانَ) تعليل لعدم التقييد بالمجلس، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: لَا الْأَعْفَالُ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: وَلَا تَطْلُبُ إِلَّا وَاحِدَةً، "ط" (٣).

[١٣٧٧٢] (قوله: لا تطليقاً) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى التَّطْلِيقِ، وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ لَا تَطْلِيقَ، وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُهُ بِجَعْلِ ((لَا)) نَافِيَةً لِلْحَسَنِ، وَالْخَيْرُ مُحذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا تَطْلِيقَ بَعْدَ تَطْلِيقِ مَمْلُوكٍ لَهَا، فَافْهَمْ.

﴿قَوْلُهُ: وَلَا تَحْمُصْ وَلَا تُنْسِي﴾ عبارة "الهداية"^(٤): ((فَلَا تَلِكُ الْإِيقَاعَ جُمْلَةً وَجَمْعًا))، قَالَ فِي "الْعَنَابَةِ"^(٥): ((قِيلَ: مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، ٣/ق/٢٦٠/١ وَقِيلَ: الْجُمْلَةُ أَنْ يَقُولَ: طَلَقْتُ

(قوله: لَكِنَّ الْأَمْرَ صَارَ بِيَدِهَا فَلَا يَخْرُجُ بِالْقِيَامِ إلخ) كَوْنُهَا صَارَ بِيَدِهَا مُنَافٍ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهَا فِي الْحَالِ شَيْئًا، بَلْ أَضَافَهُ إِلَى وَقْتٍ مُشَبَّهًا. اهـ "مبني".

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في المشيئة ق ٢٢١/أ.

(٢) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٤٣٥/٣.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد - فصل في المشيئة ١٤٨/٢.

(٤) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٢٤٩/١.

(٥) "العناية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٤٣٩/٣ (هامش "فتح القدير").

نفسى ثلاثاً، والجمعُ أن تقول: طَلَّقْتُ واحدةً وواحدةً وواحدةً، هذا هو الظاهرُ) اهـ.

يعني: في تفسير الجمع، فكأنه يُشيرُ إلى ما في "الدَّرَايَةِ"؛ حيثُ فُسِّرَ الجمعُ بأن تقول: طَلَّقْتُ وطلَّقْتُ وطلَّقْتُ، قال: والأوَّلُ أَصَحُّ، يعني: كونهُمَا بمعنى واحدٍ، كَذَا في "النَّهْرِ"^(١)، ويُمكنُ أن يُرادَ بالجملةِ الثَّلاثانِ، وبالجمعِ الثلاثُ، ويكونُ قوله: ((وَلَا تَجْمَعُ وَلَا تُنْتِ)) إشارةً إلى ذلك، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ ما في "الدَّرَايَةِ" - من تفسير الجمع بأن تقول: طَلَّقْتُ وطلَّقْتُ وطلَّقْتُ، وَأَنَّ الأصَحَّ خلافُهُ - يُفِيدُ أَنَّ لَهَا أَنْ تُطَلَّقَ ثلاثاً متفرقةً في مجلسٍ واحدٍ على الأصَحِّ، وإليه يُشيرُ ما في "العناية" أيضاً؛ حيثُ فُسِّرَ بطَلَّقْتُ واحدةً وواحدةً وواحدةً، فإنه جَمَعَ لِاتِّحَادِ الْعَامِلِ، بخلافِ ما في "الدَّرَايَةِ" فإنه يفرِّقُ لَا جَمْعَ لِتَكَرُّرِ الْفِعْلِ، وعلى هذا فما في "القَهْستاني"^(٢) - من قوله: تُطَلَّقُ ثلاثاً متفرقةً، أي: في ثلاثةِ مَجَالِسَ، فلا تُطَلَّقُ نَفْسَهَا في كُلِّ مَجْلِسٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ؛ لَأَنَّ ((كُلَّمَا)) لِعُمُومِ الْأَفْرَادِ، فلا تُطَلَّقُ ثلاثاً مجتمعةً اهـ - مبنيٌّ على خلافِ الأصَحِّ، إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ قوله: ((أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ)) على المجتمعةِ بقرينةِ قوله: ((فَلَا تُطَلَّقُ ثلاثاً مجتمعةً))، تأملُ.

ويدلُّ على ما قلنا ما في "جامعِ الفُصُولِينِ"^(٣): ((أَمْرُكَ بِإِدْرِكَ كُلَّمَا شِئْتَ فَلَهَا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا كُلَّمَا شَاءَتْ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ بَعْدَهُ حَتَّى تَبَيَّنَ ثَلَاثٌ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تُطَلَّقُ نَفْسَهَا فِي دُفْعَةٍ وَاحِدَةٍ أَكْثَرَ^(٤) مِنْ وَاحِدَةٍ)) اهـ فَإِنَّ مَقْضَاهُ أَنَّ لَهَا أَنْ تُطَلَّقَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ثلاثاً متفرقةً، إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَأَمْرُكَ بِإِدْرِكَ، لَكِنْ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ" قال: ((وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ"^(٥)، وَصُورَتُهَا: "مُحَمَّدٌ عَنْ "يَعْقُوبَ" عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" فِي رَجُلٍ قَالَ لِأَمْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ

٤٨٩/٢

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب التفويض - فصل في المشيئة ق ٢٢١/أ.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطلاق - فصل تفويض الطلاق ٣١٣/١.

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والعشرون في الأمر باليد ومتعلقه ٢٩٢/١ بتصرف.

(٤) في "م": ((كثرة)) وهو تحريف.

(٥) "الجامع الصغير": كتاب الطلاق - باب المشيئة ص ٢٠٩-٢١٢ - بتصرف.

كُلَّمَا شَفِيتُ، قَالَ: لَهَا أَنْ تُطَلَّقَ نَفْسَهَا وَإِنْ قَامَتْ مِنْ مَجْلِسِهَا^(١) وَأَخَذَتْ فِي عَمَلٍ آخَرَ وَاحِدَةً
بَعْدَ وَاحِدَةٍ حَتَّى تُطَلَّقَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يَخْلَعْ، قَالَ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": ((لَأَنَّ كَلِمَةَ (كُلَّمَا) لَتَعْمِيمِ الْفِعْلِ،
فَلَهَا مَشِيَّةٌ بَعْدَ مَشِيَّةٍ إِلَى أَنْ تَسْتَوْفِيَ الثَّلَاثَ، فَبِإِذَا قَامَتْ مِنَ الْمَجْلِسِ أَوْ أَخَذَتْ فِي عَمَلٍ آخَرَ
بَطَلَتْ مَشِيَّتُهَا الْمَمْلُوكَةُ لَهَا فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ^(٢) بِوُجُودِ دَلِيلِ الْإِعْرَاضِ، وَلَكِنْ لَهَا مَشِيَّةٌ أُخْرَى
بِحُكْمِ (كُلَّمَا)) اهـ. فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ لَهَا تَفْرِيقَ الثَّلَاثِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ اهـ.

وَأَصْرَحَ مِنْهُ مَا فِي "التَّائِرِ خَانِيَّةِ"^(٣) عَنِ "الْمَحِيطِ"^(٤): ((وَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّمَا
شَفِيتُ فَلَهَا ذَلِكَ أَبَدًا كُلَّمَا شَاءَتْ فِي الْمَجْلِسِ وَغَيْرِهِ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ [ب/٢٦٠ ق/٣] حَتَّى تُطَلَّقَ
ثَلَاثًا)) اهـ فَافْهَمْ.

(تَبْيِيْهٌ)

قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥): ((فَلَوْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا أَوْ بَتْنَيْنِ وَقَعَ عِنْدَهُمَا وَاحِدَةً، وَعِنْدَهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ)) اهـ.
وَفِي "الْبَحْرِ"^(٦) عَنِ "الْمَبْسُوطِ"^(٧): ((كُلَّمَا شَفِيتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَقَالَتْ: شَفِيتُ وَاحِدَةً
فَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى كَلَامِهِ: كُلَّمَا شَفِيتُ الثَّلَاثَ)) اهـ.
قُلْتُ: فَأَفَادَ أَنَّ تَفْرِيقَ الثَّلَاثِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ يُصْرَحْ بِالْعَدَدِ، وَفِي "كَافِي الْحَاكِمِ":
((كُلَّمَا شَفِيتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَشَاءَتْ وَاحِدَةً فَذَلِكَ بَاطِلٌ، وَكَذَا: فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً فَشَاءَتْ

(١) (مَنْ مَجْلِسُهَا) سَاقَطَ مِنْ "الْأَصْلِ".

(٢) فِي "م": ((بِمَجْلِسٍ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) "التَّائِرِ خَانِيَّةِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي الْكِتَابَاتِ - نَوْعٌ آخَرُ فِي تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ بِالْمَشِيَّةِ ٣/٣٦٥.

(٤) "الْمَحِيطُ الرَّهْمَانِيُّ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي الْكِتَابَاتِ - نَوْعٌ آخَرُ يَتَّصِلُ بِهَذَا الْفَصْلِ فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ
بِالْمَشِيَّةِ ١/٢٤٤ ب.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ - فَصْلٌ فِي الْمَشِيَّةِ ٣/٤٣٩.

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ - فَصْلٌ فِي الْمَشِيَّةِ ٣/٣٦٩.

(٧) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْمَشِيَّةِ فِي الطَّلَاقِ ٦/٢٠١.

لأنها لعموم الأفراد (ولو طَلَّقَتْ بعد زوج آخر لا يَقَعُ) إن كانت طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثلاثاً مُتَفَرِّقَةً، وإلا فلها تفريقها بعد زوج آخر،.....

ثلاثاً، وكذا لو قال: فأنت طالق وَلَمْ يَقُلْ ثلاثاً فشاءت ثلاثاً^(١) اهـ. أي: جملة، فلو متفرقة ولو في مجلسٍ جازَ كَمَا عَلِمَتْ.

[١٣٧٧٤] (قوله: لأنها لعموم الأفراد) بكسر الهمزة أي: الانفراد، كَذَا صَبَّطَهُ "الشارح" في شرحه على "المنار"^(٢)، وكَذَا صَبَّطَهُ "ح"^(٣) وقال: ((هو مصدرٌ فيوافقُ تعبيرَهُمُ بالانفراد، ويجوزُ فتحُها)) اهـ.

وفي "شرح العيني"^(٤): ((لأنَّ (كَلِمَةً) نَعْمُ الأوقات والأفعالَ عُمُومَ الانفراد لا عُمُومَ الاجتماع، فيقتضي إيقاعَ الواحدِ في كُلِّ مَرَّةٍ إلى ما لا يَنَاضِي، إلاَّ أنَّ اليمينَ تُصَرَّفُ إلى المَلِكِ القائمِ)) اهـ.

[١٣٧٧٥] (قوله: لا يَقَعُ) لأنَّ التعليلَ إِنَّمَا ينصرفُ إلى المَلِكِ القائمِ وهو الثلاث، فباستغراقِهِ ينتهي التَّفويضُ، "بحر"^(٥).

[١٣٧٧٦] (قوله: وإلاَّ) أي: وإن لَمْ تُطَلَّقْ نَفْسَهَا أصلاً، أو طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثلاثاً في مجلسٍ، أو طَلَّقَتْ نَفْسَهَا واحدةً فقط أو ثَلاثينَ في مجلسٍ، "ح"^(٦).

(١) ((فشاءت ثلاثاً)) ساقط من "الأصل".

(٢) "إفاضة الأنوار": مبحث العموم ص ٦٥ - (هامش "حاشية نسيمات الأسحار").

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد - فصل في المشيئة ق ١٨٧/ب.

(٤) "رمز الحقائق": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ق ١٨٥/١.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ق ٣٦٨/٣.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد - فصل في المشيئة ق ١٨٧/ب.

وهي مسألة الهدم الآتية.

(أنت طالق حيث شئت أو أين شئت لا تطلق إلا إذا شئت في المجلس، وإن قامت من مجلسها قبل مشيئتها (لا) مشيئة لها؛

مطلب: مسألة الهدم

[١٣٧٧٧] (قوله: وهي مسألة الهدم الآتية، أي: في آخر باب الرجعة^(١))، وهي أن الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث، فمن طلق امرأته واحدة أو أكثر، ثم عادت إليه بعد زوج آخر عادت إليه بملك جديد، فيملك عليها ثلاث طلقات، وهذا عندهما، وعند "محمد": إنما يهدم الثاني الثلاث فقط لا ما دونها، فمن طلق امرأته ثنتين، ثم عادت إليه بعد زوج آخر عادت إليه بما بقي وهو طلقة واحدة، فإذا طلقها بعد العود طلقة واحدة لا تحرم عليه حرمة غليظة عندهما، وعنده تحرم، وكذا إذا قال: كلما دخلت الدار فانت طالق، فدخلتها مرتين، ووقع عليها الطلاق، وانقضت عدتها، ثم عادت إليه بعد زوج آخر فعندهما تطلق كلما دخلت الدار إلى أن تبين بثلاث طلقات خلافاً لـ "محمد" كما ذكره "الزليعي"^(٢) في باب التعليق عند قوله: ((ويطيل تحجير الثلاث تعليقه))^(٣)، [٢٦١/٣] وعبارة "البحر"^(٤) هنا: ((قيدنا بكونه بعد الطلاق الثلاث؛ لأنها لو طلقت نفسها واحدة أو ثنتين، ثم عادت إليه بعد زوج آخر فلها أن تفرق الثلاث خلافاً لـ "محمد"، وهي مسألة الهدم الآتية)) اهـ.

وهو موافق لما نقلناه^(٥) عن "الزليعي"، ومثله في "الفتح"^(٦) و"غاية البيان"، وهذا صريح في أنها بعد العود لها أن تطلق نفسها ثلاثاً متفرقة عندهما، وعند "محمد" تطلق ما بقي فقط، فتفرق الثلاث مبني على قولهما لا على قول "محمد"، فافهم.

(١) ص ٦٧٣ وما بعدها "در".

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الطلاق ٢/٢٣٩ - ٢٤٠.

(٣) في النسخ جميعها: ((وتعليق الثلاث يطيل تحجيرها))، وما أثبتناه هو الموافق لعبارة "الكنز" كما في "تبين الحقائق".

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٦٨ - ٣٦٩.

(٥) في المقولة نفسها.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٤٣٩.

لأنهما للمكان، ولا تعلق للطلاق به^(١)، فجُعِلَا مجازاً عن ((إن))؛ لأنها أم الباب (وفي: كيف شئت.....)

نَعَمْ يُشْكَلُ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ الْمَارِ^(٢) بِأَنَّ التَّعْلِيلَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَلِكِ الْقَائِمِ وَهُوَ الثَّلَاثُ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهَا لَوْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثِنْتَيْنِ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تُطْلَقَ نَفْسَهَا أَصْلًا عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّهَا عَادَتْ إِلَيْهِ بِمِلْكٍ حَادِثٍ، وَطَلَّقَاتُ الْمَلِكِ الْأَوَّلِ هَذِمَهَا الزَّوْجُ الثَّانِي، وَلَا إِشْكَالٌ عَلَى قَوْلِ "حَمَلٍ" مِنْ أَنَّهَا تُطْلَقُ وَاحِدَةً فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا الْبَاقِيَةُ لِكُونِ الزَّوْجِ الثَّانِي لَمْ يَهْدِمِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ عِنْدَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَقَّاقَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣) أَفَادَ الْجَوَابَ عَنْ ذَلِكَ فِي بَابِ التَّعْلِيلِ بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ قَوْلَهُمْ: - إِنَّ الْمَعْلُقَ طَلَّقَاتُ هَذَا الْمَلِكِ الثَّلَاثُ - مُقَيَّدٌ بِمَا دَامَ مَالِكاً لَهَا، فِإِذَا زَالَ مِلْكُهُ لِبَعْضِهَا صَارَ الْمَعْلُقُ ثَلَاثًا مُطْلَقًا.

[١٣٧٧٨] (قوله: لأنهما للمكان) فـ: حيثُ ظرفُ مكانٍ مبنيٌّ على الضَّمِّ، و((أين)) ظرفُ مكانٍ يَكُونُ اسْتِفْهَامًا، فِإِذَا قِيلَ: أَيْنَ زَيْدٌ؟ لَزِمَ الْجَوَابُ بِتَعْيِينِ مَكَانِهِ، وَيَكُونُ شَرْطًا أَيْضًا، وَتُرَادُ فِيهِ ((مَا)) فَيَقَالُ: أَيْنَمَا نَقُمُ أَقْمُ، "بِحَرِّ"^(٤) عَنِ "المصباح"^(٥).

[١٣٧٧٩] (قوله: ولا تعلق للطلاق به) وَلِذَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ بِمَكَّةَ أَوْ فِي مَكَّةَ كَانَ تَنْحِيزًا لِلطَّلَاقِ كَمَا مَرَّ^(٦)، فَتَكُونُ طَالِقًا فِي كُلِّ مَكَانٍ فِي الْحَالِ، بِخِلَافِ الزَّمَانِ؛ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَتَعَلَّقُ بِهِ. [١٣٧٨٠] (قوله: فجُعِلَا مجازاً عن إن إلخ) جَوَابٌ عَنْ إِبْرَادِينَ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ إِذَا أُلْغِيَ ذِكْرُ

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قوله: ولا تعلق للطلاق به، قال في "الدرر": حَتَّى لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي الشَّامِ تُطْلَقُ الْآنَ فَيَلْبَسُو.

فَيَبْقَى ذِكْرُ مُطْلَقِ الْمَشْيِئَةِ، فَيَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ بِخِلَافِ الزَّمَانِ، فَإِنَّ لَهُ تَعْلِيلَيْنِ حَتَّى يَقَعَ فِي زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ فَيَجِبُ

اعْتِبَارُهُ، كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا أَوْ عَمُومًا كَمَا لَوْ قَالَ: فِي أَيِّ وَقْتٍ، انْتَهَى)). ق ١٨٩/ب.

(٢) فِي الْمَقُولَةِ نَفْسَهَا.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْإِيمَانِ فِي الطَّلَاقِ ٤٥٨/٣.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ تَقْوِيضِ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي الْمَشْيِئَةِ ٣٦٩/٣.

(٥) "المصباح النير": مَادَّةُ ((حَيْثُ)) وَ((أَيْنَ)).

(٦) ص ١٩٩ - "در".

يَقَعُ في الحال (رجعية، فإن شاعت بائة أو ثلاثاً وَقَعَ ما شاءته (مع نيته).....

المكان صار أنت طالق شئت، وبه يَقَعُ للحال كانت طالق دخلت الدار.

ثانيهما: أنه إذا كان^(١) مجازاً عن الشرط فليَم حُمِلَ على ((إن)) دون ((متى)) مِمَّا لا يَطُلُ بالقيام عن المجلس؟؟ والجواب عن الأول أنه جعل الظرف مجازاً عن الشرط؛ لأنَّ كلاً منهما يُفِيدُ ضرباً من التأخير، وهو أولى من الغايه بالكلية، وعن الثاني بأنَّ حمله على ((إن)) أولى؛ لأنها أم الباب، [٣/٢٦١ب] ولأنها حرف الشرط، وفيه يَطُلُ بالقيام، أفاده في "الفتح"^(٢).

(١٣٧٨١) (قوله: يَقَعُ في الحال رجعية إلخ) أي: تَطُلُقُ طَلْقاً رجعيةً بمجرد قوله ذلك، شاعت أو لا، ثم إن قالت: شئت بائة أو ثلاثاً وقد نوى الزوج ذلك تصير كذلك للموافقة، وهذا عنده، أمّا عندهما فما لم تشأ لم يَقَعْ شيء، فعنده أصل الطلاق لا يتعلق بمشيئتها بل صفتها، وعندهما يتعلقان معاً، وتمامه في "الفتح"^(٣). وكتبت في حاشيتي على "شرح المنار"^(٤): ((الفرق بين هذا

(قول "الشارح": وقع ما شاءته مع نيته) أي: للباية أو الثلاث.

(قوله: وهذا عنده أمّا عندهما فما لم تشأ إلخ) لهما أن هذا تفويض الطلاق إليها على أي وصف شاعت، وإنما يكون كذلك إذا تعلق أصل الطلاق بمشيئتها، ولا يمكن ذلك إلا بتعليق أصله؛ لاستحالة بدون وصف من أوصافه، ولأنه لو لم يتعلق أصله للغا تغييره قبل الدخول بها، وله أن كيف للاستيصاف، ولا يتصور ذلك إلا بعد وجود أصله. اهـ "زليعي".

(قوله: وكتبت في "حاشيتي" على "شرح المنار" الفرق بين هذا التفويض إلخ) فيما قاله نظري، وذلك أنَّ كلاً من الأمر باليد والتفويض بالاختيار يتوقف على نية الطلاق، وتصح نية الثلاث في الأول لا الثاني، وفيما نحن فيه لا حاجة لها أصلاً وإن اشترط موافقة ما أوقعته من بائن أو ثلاث لنيته إذا وجدت منه نية، فما هنا بأه أوسع مما تقدّم، وإن كان مراده بعامة التفويضات التفويضات المذكورة المفيدة لتفويض العدد فهو غير محتاج إليها أيضاً كالتفويض بـ: كيف.

(١) في "٣": ((جعل)).

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٤٣٦/٣.

(٣) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٤٣٨/٣.

(٤) "حاشية نسمات الأسفار": مبحث كيف ص ٩٧.

وإلا فرجعية لو موطوءة، وإلا بآنت وبطل الأمر،.....

التفويض وعامة التفويضات حيث لم تحتج إلى نية الزوج أن المفوض ههنا حال الطلاق، وهو متوَع بين البيونة والعدَّة، فيحتاج إلى النية لتعيين أحدهما، بخلاف عامة التفويضات.

[١٣٧٨٢] (قوله: وإلا فرجعية) صادق بما إذا شاعت خلاف ما نوى، وبما إذا لم ينو شيئا، والمراد الأول لما في "الفتح"^(١): ((وإن اختلفا بأن شاعت بآنت، والزوج ثلاثا، أو على القلب فهي رجعية؛ لأنه لفت مشيتها لعدم الموافقة، فتبي إيقاع الزوج بالصريح، وثبته لا تعمل في جعله بائنا أو ثلاثا، ولو لم تحضر الزوج نية لم يذكره في "الأصل"، ويجب أن تعتبر مشيتها، حتى لو شاعت بآنت أو ثلاثا ولم ينو الزوج يقع ما أوقعت بالاتفاق (الخ) اهـ.

[١٣٧٨٣] (قوله: لو موطوءة) قيد لقوله: رجعية في الموضعين، وتقدم^(٢) في باب المهر نظما أن المختلى بها كالموطوءة في لزوم العدة، وكذا في وقوع طلاق آخر في عدتها، فافهم.

[١٣٧٨٤] (قوله: وإلا أي: بأن كانت غير مدخول بها طلقت بآنت، وخرج الأمر من يدها لفوات محلتيها بعدم العدة، كذا في "الفتح"^(٣)، أمّا المختلى بها فتلزمها العدة كما علمت، فتطلق رجعية، ولا يخرج الأمر من يدها، فافهم.

(قوله: ويجب أن تعتبر مشيتها (الخ) جزأ على موجب التحير؛ لأنه أقامها مقام نفسه، وهو يقدر أن يجعله بائنا أو ثلاثا بعد ما وقع رجعيًا، فكذا من قام مقامه. اهـ "زيلعي".

(قوله: أمّا المختلى بها فتلزمها العدة كما علمت فتطلق رجعية (الخ) الذي تقدم في باب المهر أن طلاق المختلى بها بائن وإن لزمتها العدة ووقع طلاق آخر في عدتها، فقوله: لو موطوءة قيد في كون الطلاق رجعيًا، وهو احتراز عن المختلى بها وغير المدخول بها، فإن طلاقهما بائن، نعم بطلان الأمر من يد غير المدخولة ظاهر، ومن يد المختلى بها لا يظهر في مشيتها الثلاث، فلها ذلك في العدة كما يظهر.

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشينة ٤٣٧/٣.

(٢) ٤٠٨/٨ وما بعدها "در".

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشينة ٤٣٧/٣.

وقول "الزَّيْلَعِي" و"العَيْنِي"^(١): ((قَبْلَ الدُّخُولِ)) صوابه: بعده، فتنبه.

(وفي كَمْ شئتَ أو ما شئتَ لها أن تُطلقَ ما شئتَ).....

[١٣٧٨٥] (قوله: وقول "الزَّيْلَعِي"^(٢)) عبارته: ((وَمَرَّةً الْخِلَافَ تَظْهَرُ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِيمَا إِذَا قَامَتْ عَنِ الْمَجْلِسِ قَبْلَ الْمَشِيئةِ، وَفِيمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَإِنَّهُ يَفْعُ عِنْدَهُ طَلْقَةً رَجْعِيَّةً، وَعِنْدَهُمَا لَا يَفْعُ شَيْءً، وَالرَّدُّ كَالْقِيَامِ)). اهـ "ح"^(٣).

[١٣٧٨٦] (قوله: لَهَا أَنْ تُطْلَقَ مَا شَاءَتْ) أي: واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً، ويتعلق أصلُ الطَّلَاقِ بِمَشِيئَتِهَا بِالْإِتِّفَاقِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةٍ: كَيْفَ شُئْتُ عَلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ ((كَمْ)) اسْمٌ لِلْعَدَدِ، وَمَا شُئْتُ تَعْمِيمٌ لِلْعَدَدِ، وَالْوَاحِدُ عَدَدٌ عَلَى اصطلاح الفقهاء فَكَانَ التَّفْوِيزُ فِي نَفْسِ الْعَدَدِ، وَالْوَاقِعُ لَيْسَ إِلَّا الْعَدَدُ إِذَا ذُكِرَ، فَصَارَ [٢/٢٦٢ ق/٣] التَّفْوِيزُ فِي نَفْسِ الْوَاقِعِ، فَلَا يَفْعُ شَيْءٌ مَا لَمْ تَشَأْ، "فتح"^(٤).

(تنبيه)

لَمْ يَذْكُرْ اشْتِرَاطَ النِّيَّةِ مِنَ الزَّوْجِ، وَشَرَطَهُ "الشَّارْحُ" فِي شَرْحِهِ عَلَى "الْمَنَارِ"^(٥)، وَكَذَا فِي "مَرْحِ الْمَرْقَاةِ"، وَذَكَرَ فِي "الْكَاشِفِ"^(٦) أَنَّهُ رَأَى يَخْطُ شَيْخَهُ مُعَلِّمًا بِعَلَامَةِ "الْبَزْدَوِيِّ": أَنَّ مُطَابَقَةَ إِرَادَةِ الزَّوْجِ شَرْطٌ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِلْعَدَدِ الْمُبْهَمِ احْتِيَجَ إِلَى النِّيَّةِ، وَأَقْرَهُ فِي "التَّقْرِيرِ"، لَكِنْ ظَاهِرُ "الْهِدَايَةِ"^(٧) وَ"الْفَتْحِ"^(٨) وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ، وَاسْتَظْهَرَهُ صَاحِبُ "الْبَحْرِ" فِي شَرْحِهِ عَلَى "الْمَنَارِ"^(٩)؛

(قوله: وَاسْتَظْهَرَهُ "صَاحِبُ الْبَحْرِ" فِي "شَرْحِهِ عَلَى الْمَنَارِ": لِأَنَّهُ لَا اشْتِرَاطَ [إِلخ] فِيهِ أَنَّ الْمَعْلُومَ لَهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ بِالصَّرِيحِ دُونَ الظَّاهِرِ إِذَا تَعَارَضَا، فَالْأَوَّلُ مَا صَرَّحَ بِهِ مِنْ اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الزَّوْجِ عَمَلًا بِالصَّرِيحِ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ.

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ١٨٦/١.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٢٣٠/٢.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد - فصل في المشيئة ق/١٨٧.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٤٣٩/٣ يتصرف.

(٥) "إفاضة الأنوار": مبحث كم ص ٩٧ - (هامش "حاشية نسمات الأسحار").

(٦) "كشف الأسرار" للبزدوي: حروف الشرط ٣٧٨/٢ يتصرف.

(٧) "الهداية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٢٥٠/١.

(٨) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٤٣٩/٣.

(٩) "فتح الغفار": حروف المعاني - الكلام على ((كم وحيث وأين)) ٣٩/٢.

في مجلسها، ولم يكن بدعياً للضرورة (وإن ردت) أو أتت بما يفيد الإعراض (ارتدت) لأنه تملك في الحال، فجوابه كذلك.
(قال لها: طلقني) نفسك (من ثلاث ما شئت تطلق ما دون الثلاث، ومثله: اختاري من الثلاث ما شئت) لأن ((من)) تبعية، وقالوا: بيائته، فتطلق الثلاث،

لأنه لا اشتراك، لأن المفوض إليها القدر فقط، وله أفراد فلا إبهام، بخلافه في ((كيف))؛ لأن المفوض إليها الحال، وهو مشترك كما قدمناه^(١). قلت: وهو ظاهر المتون أيضاً.
[١٣٧٨٧] (قوله: في مجلسها) لأنه تملك فيقتصر عليه كما مر^(٢).

[١٣٧٨٨] (قوله: ولم يكن بدعياً) قال في "البحر"^(٣): ((وأفاد بقوله: ما شئت أن لها أن تطلق أكثر من واحدة من غير كراهة، ولا يكون بدعياً إلا ما أوقعه الزوج؛ لأنها مضطرة إلى ذلك؛ لأنها لو فرقت خرج الأمر من يدها)) اهـ.

قلت: وكذا لو كانت حائضاً، وقد مر^(٤) التصريح به في أول الطلاق، قال "ط"^(٥):
((ويقال نظير ذلك في: كيف شئت السابق إذا أوقعت ثلاثاً مع النية)).

[١٣٧٨٩] (قوله: وإن ردت) بأن قالت: لا أطلق، "فتح"^(٦).

[١٣٧٩٠] (قوله: بما يفيد الإعراض) كالنوم والقيام عن المجلس.

[١٣٧٩١] (قوله: لأنه تملك في الحال) احتراز عن (إذا) و(متى) يعني: هذا تملك منجر غير

مضاف إلى وقت في المستقبل، فاقضى جواباً في الحال، "فتح"^(٧).

(١) المقولة [١٣٧٤١] قوله: ((ونحوه إلخ)).

(٢) ص ٤٦ - "در".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٣٧٠.

(٤) المقولة [١٢٩٦٠] قوله: ((لأن التخيير إلخ)).

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب الأمر بالبدل - فصل في المشيئة ١٤٩/٢.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٤٣٩.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ٣/٤٣٩.

والأوّل أظهر.

(فروغ) قال: أنت طالق إن شئت وإن لم تشائي طَلَقْتَ للحال، ولو قال: إن كنت تُحْيِي الطلاق فانت طالق، وإن كنت تُبْغِضِيه فانت طالق.....

(١٣٧٩٢) (قوله: والأوّل أظهر) لأنه لو كان المراد البيان لكفى قوله: طلقي ما شئت كما في "النهر" ^(١) عن "التحرير" ^(٢)، "ح" ^(٣).

مطلب: أنت طالق إن شئت وإن لم تشائي

(١٣٧٩٣) (قوله: إن شئت وإن لم تشائي) اعلم أنه إذا جعل المشيئة وعدمها شرطاً واحداً، أو المشيئة والإباء فإنها لا تطلق أبداً للتعلّل كانت طالق إن شئت ولم تشائي، أو إن شئت وأبيت، وإن كرّر ((إن)) وقدم الجزاء كانت طالق إن شئت وإن لم تشائي فشاءت في مجلسها، أو لم تشأ تطلق؛ لأنه جعل كلا منهما شرطاً على حدة كقوله: أنت طالق إن دخلت الدار أو لم تدخلها، وإن أحرّ الجزاء كان شئت وإن لم تشائي فانت طالق لا تطلق أبداً؛ لأنه مع التأخير صاراً كشرط واحد وتعلّل اجتماعهما، بخلاف ما إذا أمكن فلا تطلق حتى يوجد كإن أكلت وإن شربت فانت طالق، وإن كرّر ((إن)) وأحدهما المشيئة والآخر الإباء كانت طالق إن شئت وإن أبيت وقّع شاءت أو أبت، وإن [٢٦٢ق/٣] سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع؛ لأن كلا منهما شرط على حدة، والإباء فعل كالمشيئة، فأيهما وجد يقع، وإذا انعدهما لا يقع، وكذا لو لم يكرّر ((إن)) وعطف بأو كانت طالق إن شئت أو أبيت؛ لأنه علقه بأحدهما، ولو قال: إن شئت فانت طالق وإن لم تشائي فانت طالق طَلَقْتَ للحال، بخلاف إن كنت تُحْيِي الطلاق فانت طالق وإن كنت تُبْغِضِينَ فانت طالق؛ لأنه يجوز أن لا تجب ولا تبغض، فلم يتيقن شرط الوقوع، ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء، ^(٤) فيكون أحد الشرطين ثابتاً لا محالة فوقع، ولو قال: أنت طالق إن أبيت

٤٩١/٢

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في المشيئة ق ٢٢١/ب.

(٢) "التحرير": المقالة الأولى في المبادئ اللغوية - الفصل الرابع - التقسيم الثاني - البحث الثالث ص ٧٥.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الأمر باليد - فصل في المشيئة ق ١٨٧/ب.

(٤) عبارة "ب": ((أن تشاء أو لا تشائي))، وعبارة "الأصل" و"آ": ((أو لا تشاء))، وهي الموافقة لنسخة "البحر" التي بين أيدينا، وكلاهما تحريف، وما أثبتناه من "م" هو الصواب الموافق لعبارة "الدر" ونقل "ط" عن "البحر".

لم تَطْلُقْ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا تُحِبَّ وَلَا تُبْغِضَ^(١)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَشَاءَ وَلَا تَشَاءَ. وَلَوْ قَالَ
لَهُمَا: أَشَدُّكُمَا حُبًّا لِلطَّلَاقِ أَوْ أَشَدُّكُمَا بَغْضًا لَهُ طَلَّقَ، فَقَالَتْ كُلٌّ: أَنَا أَشَدُّ حُبًّا لَهُ
لَمْ يَقَعْ لِدَعْوَى كُلٍّ أَنَّ صَاحِبَتَهَا أَقْلُ حُبًّا مِنْهَا،.....

أَوْ كَرِهَتْ فَقَالَتْ: أَيْتُ تَطْلُقُ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ لَمْ تَشَأِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَقَالَتْ: لَا أَشَاءُ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ
(أَيْتُ) صِغَةً لِإِيجَادِ الْإِبَاءِ، فَقَدْ عَلِقَ بِالْإِبَاءِ مِنْهَا، وَقَدْ وَجَدَ فَوْقَ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ تَشَأِي صِغَةً
لِلْعَدَمِ لَا لِلْإِيجَادِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ: إِنْ لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ، وَعَدَمُ الْمَشِيئَةِ لَا يَتَحَقَّقُ بِقَوْلِهَا: لَا أَشَاءُ؛ لِأَنَّ
لَهَا أَنْ تَشَاءَ مِنْ بَعْدِ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِالْمَوْتِ، "بِحَرْ" ^(٢) عَنِ "الْمَحِيطِ"، وَذَكَرَ بَعْدَهُ أَنَّهُ لَوْ عَلَّقَهُ بِعَدَمِ
مَشِيئَةِ نَفْسِهِ فَهُوَ كَذَلِكَ، بِخِلَافِ: إِنْ لَمْ يَشَأْ فَلَانَ فَقَالَ: لَا أَشَاءُ، وَالْفَرْقُ أَنَّ شَرْطَ الْبِرِّ فِي
الْأَجْنَبِيِّ مَشِيئَةُ طَلَّاقِهَا فِي الْمَجْلَسِ، وَقَوْلُهُ: لَا أَشَاءُ تَبَدَّلَ الْمَجْلَسُ؛ لِأَنَّهُ اشْتَغَالَ بِمَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ إِذْ
يَكْفِيهِ فِي الْإِقْبَاعِ السُّكُوتُ حَتَّى يَقُومَ.

[١٣٧٩٤] (قَوْلُهُ: لَمْ تَطْلُقْ) حَلَّةٌ مَا إِذَا قَالَتْ: لَا أُحِبُّ وَلَا أُبْغِضُ، أَوْ سَكَتَتْ، أَمَّا لَوْ قَالَتْ:
أُحِبُّ أَوْ أُبْغِضُ طَلَّقَتْ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ بِالْحُبِّ وَنَحْوِهَا تَعْلِيلٌ عَلَى الْإِخْبَارِ بِذَلِكَ وَلَوْ كَانَ مُخَالَفًا لِمَا
فِي الْوَاقِعِ كَمَا سَيَأْتِي^(٣).

[١٣٧٩٥] (قَوْلُهُ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَشَاءَ وَلَا تَشَاءَ) لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ تُنْبِئُ عَنِ الْوُجُودِ، وَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَ
الْوُجُودِ وَعَدَمِهِ.

[١٣٧٩٦] (قَوْلُهُ: أَوْ أَشَدُّكُمَا بَغْضًا لَهُ) هَذِهِ مَسْأَلَةٌ ثَانِيَّةٌ، وَقَوْلُهُ: ((فَقَالَتْ كُلٌّ: أَنَا أَشَدُّ حُبًّا
لَهُ)) إِنْجَابُ جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَتَرَكَ جَوَابَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ لِكُونِهِ مَعْلُومًا بِالْمَقَاسَةِ، تَقْدِيرُهُ: فَقَالَتْ
كُلٌّ: أَنَا أَشَدُّ بَغْضًا لَهُ لَمْ يَقَعْ لِدَعْوَى كُلٍّ أَنَّ صَاحِبَتَهَا أَقْلُ بَغْضًا مِنْهَا، فَلَمْ يَتِمَّ الشَّرْطُ، "ح" ^(٤).
[١٣٧٩٧] (قَوْلُهُ: فَقَالَتْ كُلٌّ إِنْجَابُ) أَيُّ: وَكَذَبَهُمَا الزَّوْجُ كَمَا قِيْدُهُ فِي "كَافِي الْحَاكِمِ"،

(١) فِي "ب" وَ"ط": ((أَنْ لَا تُحِبَّهُ وَلَا تُبْغِضَهُ)).

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ تَفْوِضِ الطَّلَاقِ - فَصْلُ فِي الْمَشِيئَةِ ٣/٣٦٥ - ٣٦٦ بِتَصْرِفٍ.

(٣) الْمَقُولَةُ [٣٨٠٠] قَوْلُهُ: ((فَيَتَقَيَّدُ بِالْمَجْلَسِ)).

(٤) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْأَمْرِ بِالْيَدِ - فَصْلُ فِي الْمَشِيئَةِ ق ١٨٧/ب.

فلم يَتِمَّ الشرطُ. ثمَّ التعليقُ بالمشيئةِ أو الإرادةِ أو الرضا أو الهوى أو المحبةِ يكونُ تمليكاً فيه معنى التعليق، فيتقيّدُ بالجلسِ ك: أمرُك بيدِكَ.....

ومقتضاهُ لو صدقَهُمَا وَقَعَ عليهما؛ لأنَّ^(١) (أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ) يَنْتَظِمُ الْوَاحِدَ وَالْأَكْثَرَ كَمَا سَيَأْتِي^(٢) فِي الْوَقْفِ، فِيمَا لَوْ شَرَطَ النَّظَرَ لِلأَرَشِدِ، تَأَمَّلْ.

[١٣٧٩٨] (قوله: فَلَمْ يَتِمَّ الشرطُ) لأنها غيرُ مُصدَّقةٍ في الشَّهادةِ على صاحِبَتِهَا، [١/٢٦٣ق/٣] "بجر"^(٣). أي: لأنها لا تكونُ أَشَدَّ حَبًّا أو بُغْضًا إِلَّا إِذَا كَانَتْ الأُخْرَى أَقْلًا، وَهِيَ لَا تُصَدِّقُ عَلَى مَا فِي قَلْبِ الأُخْرَى، فَلَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهَا أَشَدَّ مِنَ الأُخْرَى، وَيُقَالُ فِي الأُخْرَى كَذَلِكَ، فَلَمْ يَثْبُتْ أَشَدِّيَّةُ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، فَلَمْ يَتِمَّ شرطُ الوقوعِ على واحدةٍ مِنْهُمَا، وَمُقْتَضَى التَّعْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ قَالَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا فَقَطْ: أَنَا أَشَدُّ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ فِي دَعْوَى كُلِّ مِنْهُمَا تَكْذِيبَ كُلِّ لِلأُخْرَى، بِخِلَافِ دَعْوَى إِحْدَاهُمَا، وَسَيَأْتِي^(٤) فِي التَّعْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنْ كُنْتَ تُجِيبُنِ كَذَا فَانْتِ كَذَا وَفَلَانَةٌ، فَقَالَتْ: أَحِبُّ تُصَدِّقُ فِي حَقِّ نَفْسِهَا، تَأَمَّلْ.

[١٣٧٩٩] (قوله: ثُمَّ التَّعْلِيلُ بِالْمَشِيئَةِ إلخ) وَكَذَا التَّعْلِيلُ بِكُلِّ مَا هُوَ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا، "بجر"^(٥) "ط"^(٦).

[١٣٨٠٠] (قوله: فَيَتَقَيَّدُ بِالْجَلْسِ) وَكَذَا إِذَا كَانَتْ كَاذِبَةً فِي الْإِخْبَارِ بِالْحَبَّةِ وَالْبُغْضِ يَقَعُ، بِخِلَافِ التَّعْلِيلِ بِالْحَيْضِ وَنَحْوِهِ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى التَّمْلِيكِ، قِيلَ: وَالْأَوَّلَى زِيَادَةٌ: ((وَلَا يَمْلِكُ الرَّجُوعُ عَنْهُ)) لِتَفَرُّغِ عَلَى كَوْنِهِ تَعْلِيلًا، فَإِنَّهُ أَظْهَرَ مِنْ تَفْرِيعِهِ عَلَى التَّمْلِيكِ.

(١) فِي "ب": ((نُ))، وَهُوَ تَعْرِيفٌ.

(٢) الْمَقُولَةُ [٢١٥٠١] قَوْلُهُ: ((غَيْرُ مَأْمُونٍ إلخ)).

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيلِ ٢٩/٤ - ٣٠.

(٤) انْظُرِ الْمَقُولَةَ [١٣٩١٠] قَوْلُهُ (كَقَوْلِهِ إِنْ حَضَتْ إلخ) وَالْمَقُولَةُ [١٣٩١٢] قَوْلُهُ (طَلَقْتَ هِيَ فَقَطْ).

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْأَمْرِ بِالْيَدِ - فَصْلُ فِي الْمَشِيئَةِ ٣٦٥/٣ مَعْرَبًا إِلَى "الْحَيْطُ".

(٦) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْأَمْرِ بِالْيَدِ - فَصْلُ فِي الْمَشِيئَةِ ١٥٠/٢.

بمخلاف التعليق بغيرها.

قلت: وفيه أن المراد بيان ما خالف التعليق بهذه المذكورات التعليق بغيرها، وعدم الرجوع عنه مما توافق فيه الجميع، فافهم.

[١٣٨٠١] (قوله: بمخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق على الحيز أو على دخول الدار، فإنه تعليق محض لا يتقيد بالمجلس، وكذا لا يقع في نفس الأمر بالإخبار كذباً كما سيأتي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

﴿بابُ التَّعليقِ﴾

(هو) لَعْنَةٌ مِنْ عِلْقَةٍ تَعْلِيْقًا: جَعَلَهُ مُعْلَقًا، "قاموس" (٢٧١). واصطلاحاً: (رَبَطُ حَصُولٍ مَضمُونٍ جَمْلَةً بِحَصُولٍ مَضمُونٍ جَمْلَةً أُخْرَى) وَيُسَمَّى يَمِينًا بِجَازٍ، وَشَرَطُ صَحَّتِهِ....

﴿بابُ التَّعليقِ﴾

ذَكَرَهُ بَعْدَ بَيَانِ تَنْجِيزِ الطَّلَاقِ صَرِيحًا وَكِنَايَةً؛ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ ذِكْرِ الطَّلَاقِ وَالشَّرْطِ، فَأَخَّرَهُ عَنْ الْمَفْرَدِ، "نهر" (٣).

[١٣٨٠٢] (قَوْلُهُ: مِنْ: عِلْقَةٍ تَعْلِيْقًا) كَذَا فِي "الْبَحْرِ" (٤)، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَهُوَ مُصَدَّرُ عِلْقَةٍ: جَعَلَهُ مُعْلَقًا، "ط" (٥)، أَيْ: لِأَنَّ كَلَامَهُ يُؤْهِمُ اسْتِقْبَالَ الْمَصْدَرِ مِنَ الْفِعْلِ، وَهُوَ خِلَافُ الْمُخْتَارِ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بَيَانُ الْمَادَّةِ لِإِفَادَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ لَعْنَةٌ مُطْلَقُ التَّعليقِ الشَّامِلِ لِلْجَسِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ.

[١٣٨٠٣] (قَوْلُهُ: وَاصْطِلَاحًا: رَبَطُ (إِلخ) فَهُوَ خَاصٌّ بِالْمَعْنَوِيِّ، وَالْمُرَادُ بِالْجَمْلَةِ الْأَوَّلَى فِي كَلَامِهِ جَمْلَةُ الْجَزَاءِ، وَبِالْثَّانِيَةِ جَمْلَةُ الشَّرْطِ، وَبِالْمَضمُونِ مَا تَضَمَّنَتْهُ الْجَمْلَةُ مِنَ الْمَعْنَى، فَهُوَ فِي مِثْلِ: إِنْ دَخَلَتْ الدَّارُ فَأَنْتَ طَالِقٌ رَبَطُ حَصُولِ طَلَاقِهَا بِحَصُولِ دُخُولِهَا الدَّارَ.

[١٣٨٠٤] (قَوْلُهُ: وَيُسَمَّى يَمِينًا بِجَازٍ) لِمَا فِي "النَّهْرِ" (٦): ((مَنْ أَنَّ التَّعليقَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ شَرَطٌ وَجَزَاءٌ، فِإِطْلَاقُ الْيَمِينِ عَلَيْهِ بِجَازٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى السَّبِيَّةِ)) اهـ.

وَفِيهِ أَنَّ هَذَا بَيَانٌ لِلْجَمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلتَّعليقِ الْمَعْرُوفِ بِالرَّبْطِ الْخَاصِّ كَمَا [ب/٢٦٣ ق/٣] عَلِمْتَ، وَهَذَا الرَّبْطُ يُسَمَّى يَمِينًا، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" (٧): ((إِنَّ الْيَمِينَ فِي الْأَصْلِ الْقُوَّةُ، وَسُمِّيَتْ إِحْدَى

(١) "القاموس": مادة «علق».

(٢) عبارة "ب" و"ط": «(قاموس جعله معلقاً). و لفظة «(قاموس)» ليست في "و".

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢١/ب.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢/٤.

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥٠/٢.

(٦) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٢/أ.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان في الطلاق ٤٤٢/٣ يتصرف.

اليمين باليمين لزيادة قوتها على الأخرى، وسُمِّيَ الحَلْفُ بالله تعالى يميناً لإفادته القوة على المحلوف عليه من الفعلِ أو التَّركِ بعدَ تَرَدُّدِ النَّفْسِ فيه، ولا شكَّ في أنَّ تعليقَ المكروه للنفس على أمرٍ بحيث يَنْزِلُ شرعاً عند نزوله يفيدُ قوَّةَ الامتناع عن ذلك الأمر، وتعليقَ المحبوب لها - أي: للنفس - على ذلك يُفيدُ الحملَ عليه، فكان يميناً)) اهـ، لكنَّ هذا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ أو مجازٌ في اللُّغة.

وفي إيمان "البحر"^(١): ((ظاهرُ ما في "البدايع"^(٢): أنَّ التَّعليقَ يمينٍ في اللُّغة أيضاً، قال: لأنَّ "محمداً" أطلقَ عليه يميناً^(٣)، وقولُهُ حُجَّةٌ في اللُّغة)) اهـ. فأفادَ أَنَّهُ يمينٌ لغةً واصطلاحاً، ولذا قال في "معراج الدُّرَّةِ": ((اليمينُ يَقَعُ على الحَلْفِ بالله تعالى وعلى التَّعليقِ)).

مطلبٌ فيما لو حَلَفَ لَا يَحْلِفُ فَعَلَّقَ

قلت: لكنَّ مقتضى كلام "الفتح" المارَّ^(٤) أنَّ المرادَ به التَّعليقُ على أمرٍ اختياريٍّ للمعلِّقِ، لِيُفِيدَ قوَّةَ الامتناع عن الأمرِ المحلوفِ عليه أو قوَّةَ الحملِ عليه نحو: إنْ بَشَّرْتَنِي بِكَذَا فَأَنْتَ حرٌّ، فغيرُهُ من التَّعليقِ لَا يُسَمَّى يميناً مثل: إنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أو إنْ حِضَّتْ فَأَنْتَ كَذَا، لكنَّ في "تلخيص الجامع" و"شرحه" لـ "الفارسي": ((لو حَلَفَ لَا يَحْلِفُ يمينٍ حِثَّ بتعليقِ الجزاء بما يَصْلُحُ شرطاً، سواءَ كان الشرطُ فِعْلاً نَفْسِيهِ أم فِعْلاً غَيْرِهِ أم مَحْجِيَّ الوقتِ ك: أَنْتَ طَالِقٌ إنْ دَخَلْتُ، أو إنْ قَدِمَ زَيْدٌ، أو إذا جاء غَدٌ، وكذا إذا جاء رأسُ الشَّهْرِ، أو إذا أَهَلَ الهلالُ والمرأةُ من ذَوَاتِ الحَيْضِ دونَ الأشهرِ؛ لوجودِ ركنِ اليمينِ وهو تعليقُ الجزاءِ، ووجودُ اليمينِ شرطُ الحنثِ، فَيَحْنُثُ إِلَّا أَنْ يُعْلَقَ بِعَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ القلبِ ك: إنْ شِئْتُ، أو أَرَدْتُ، أو أَحْبَبْتُ، أو هَوَيْتُ، أو رَضِيتُ، أو مَحْجِيَّ الشَّهْرِ ك: إذا جاءَ رأسُ الشَّهْرِ والمرأةُ من ذَوَاتِ الأشهرِ فلا يَحْنُثُ.

(١) "البحر": ٤/٣٠٠.

(٢) "البدايع": كتاب الإيمان ٣/٣.

(٣) نصُّ محمدٍ على ذلك في كتابيه "الأصل" و"الجامع"، كما في "البدايع".

(٤) في المقولة نفسها.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي التَّمْلِيكِ، وَلِذَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ فَلَمْ يَتِمَحَّضْ لِلتَّلْعِيقِ.

مطلب: لَا يَحْنُثُ بِتَلْعِيقِ الطَّلَاقِ بِالتَّلْعِيقِ

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي بَيَانِ وَقْتِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ رَأْسَ الشَّهْرِ فِي حَقِّهَا وَقْتُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ السُّنِّيِّ، فَلَمْ يَتِمَحَّضْ لِلتَّلْعِيقِ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْنُثْ بِتَلْعِيقِ الطَّلَاقِ بِالتَّلْعِيقِ كَذَلِكَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طَلَّقْتِكِ؛ لِاحْتِمَالِ إِرَادَةِ الْحَاكِمَةِ عَنِ الْوَاقِعِ مِنْ كَوْنِهِ مَالِكًا لِتَطْلِيقِهَا، فَلَمْ يَتِمَحَّضْ لِلتَّلْعِيقِ، [٢/٢٦٤ق/٣] وَلَا بِقَوْلِهِ لِعَبْدِهِ: إِنْ أَذَيْتِ إِلَيَّ أَلْفًا فَأَنْتِ حَرٌّ، وَإِنْ عَجَزْتَ فَأَنْتِ رَقِيقٌ وَإِنْ وَجِدَ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ؛ لِأَنَّهُ تَفْسِيرُ الْكِتَابَةِ، فَلَمْ يَتِمَحَّضْ لِلتَّلْعِيقِ، وَلَا بِقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ حِضَنْتِ حَيْضَةً؛ لِأَنَّ الْحَيْضَةَ الْكَامِلَةَ لَا وَجُودَ لَهَا إِلَّا بِوُجُودِ جُزْءٍ مِنَ الطَّهْرِ، فَيَقَعُ فِي الطَّهْرِ، فَمَا مَكَّنْ جَعَلُهُ تَفْسِيرًا لَطَّلَاقِ^(١) السُّنَّةِ، فَلَمْ يَتِمَحَّضْ لِلتَّلْعِيقِ. وَإِنَّمَا لَمْ نُحِثْهُ بِمَا لَمْ يَتِمَحَّضْ لِلتَّلْعِيقِ فِي هَذِهِ الصُّورِ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ بِالطَّلَاقِ مَحْظُورٌ، وَحَمْلُ كَلَامِ الْعَاقِلِ عَلَى وَجْهِ فِيهِ إِعْدَامُ الْمَحْظُورِ أَوْلَى، وَقَدْ أَمَكَّنْ حَمْلُهُ هُنَا عَلَى مَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ التَّمْلِيكِ أَوْ التَّفْسِيرِ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ، وَإِنَّمَا حَيْثُ فِي قَوْلِهِ: إِنْ حِضَنْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَوْجُودِ شَرْطِ الْحِنْثِ، وَهُوَ الْيَمِينُ بِذِكْرِ رُكْبِهِ وَهُوَ الْجَزَاءُ وَالشَّرْطُ، وَقَوْلُهُ: إِنْ حِضَنْتِ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لِلطَّلَاقِ الْبِدْعِيِّ لِتَنَوُّعِ الْبِدْعِيِّ إِلَى أَنْوَاعٍ، فَلَمْ يُمَكِّنْ جَعَلُهُ تَفْسِيرًا بِخِلَافِ السُّنِّيِّ، فَإِنَّهُ نَوْعٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا حَيْثُ فِيمَا إِذَا قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ مَعَ أَنَّ مَعْنَى الْيَمِينِ - وَهُوَ الْحَمْلُ أَوْ الْمَنْعُ - مَفْقُودٌ، وَمَعَ أَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ مُتَحَقِّقُ الْوُجُودِ لَا يَصْلُحُ شَرْطًا لِأَنَّهُ لَا غَطَرَ فِي وَجُودِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْحَمْلُ وَالْمَنْعُ ثَمَرَةُ الْيَمِينِ وَحِكْمَتُهُ، فَقَدْ تَمَّ الرُّكْنُ فِي الْيَمِينِ

﴿بَابُ التَّلْعِيقِ﴾

(قَوْلُهُ: وَلِهَذَا لَمْ يَحْنُثْ بِتَلْعِيقِ الطَّلَاقِ إلخ) فِي "الْحَاثِيَةِ": ((رَجُلٌ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: إِنْ قَلْتُ لَكَ: أَنْتِ طَالِقٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَ: قَدْ طَلَّقْتِكِ تَطْلُقُ أُخْرَى فِي الْقَضَاءِ، فَإِنْ عَنَى طَلَاقًا بِذَلِكَ الْقَوْلِ دَيْنٌ)) اهـ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ "الْمَحْشِيُّ" حُكْمُ الدِّيَانَةِ إِنْ نَوَى، كَمَا ذَكَرَهُ.

(١) فِي "ب": ((تَفْسِيرُ الطَّلَاقِ))، وَفِي الْعِبَارَةِ قُصُور.

كَوْنُ الشَّرْطِ مَعْدُومًا عَلَى خَطَرِ الوجود.....

دُونَ الثَّمَرَةِ وَالْحِكْمَةِ؛ إِذِ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي الْعُقُودِ الشَّرْعِيَّةِ يَتَعَلَّقُ بِالصُّورَةِ لَا بِالثَّمَرَةِ وَالْحِكْمَةِ، وَلِذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ فَبَاعَ فَاسْدَأَ حَيْثُ؛ لَوْ جُودَ رَكْنُ الْبَيْعِ وَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ - وَهُوَ انْتِقَالُ الْمِلْكِ - غَيْرَ ثَابِتٍ، وَلَا نُسَلَّمَ عَدَمُ الْخَطَرِ لِاحْتِمَالِ قِيَامِ السَّاعَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ)) اهـ، مَلْخَصًا.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ كُلَّ تَعْلِيلٍ يَمِينٌ سَوَاءٌ كَانَ تَعْلِيلًا عَلَى فَعْلِهِ أَوْ فَعْلٍ غَيْرِهِ أَوْ عَلَى جَمْعٍ الْوَقْتِ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ فِيهِ ثَمَرَةٌ الْيَمِينِ وَهِيَ الْحَمْلُ أَوْ الْمَنْعُ، فَيَحْنُثُ بِهِ فِي حَلْفِهِ لَا يَحْلِفُ، إِلَّا إِذَا امْكَنَ صَرْفُهُ عَنِ صُورَةِ التَّعْلِيلِ إِلَى جَعْلِهِ تَمْلِيكًا أَوْ تَفْسِيرًا لِطَلَاقِ السَّنَةِ أَوْ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ أَوْ لِلكِتَابَةِ كَمَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْخَمْسِ الْمُسْتَنَاءَةِ كَمَا سَيَأْتِي^(١) فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَبِهَذَا يَتَضَيِّحُ مَا قَالَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((مَنْ أَنْ تَعْبِيرُ "الْمَصْنَفُ" بِالتَّعْلِيلِ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ "الْهِدَايَةِ": بَابُ الْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ^(٣)؛ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ يَشْمَلُ الصُّورَةَ كَهَذِهِ الْخَمْسِ، وَبَعْضُهَا قَدْ ذُكِرَ فِي هَذَا الْبَابِ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَيِّنًا كَمَا عَلِمْتَ))، وَقَوْلُهُ فِي "النَّهْرِ"^(٤): ((إِنَّهُ لَا يَحْنُثُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَيِّنًا عَرَفًا، فَلَا يُنَاقِ كَوْنُهَا مَيِّنًا فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ)) سَاقِطٌ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ عَدَمَ الْحِنْثِ فِيهَا [٣/٢٦٤ب/٢٦٤ق/٣] لَعَدَمِ تَمَحُّضِهَا تَعْلِيلًا وَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَيِّنًا عَنْدهُمْ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَ ذَلِكَ مَبْنِيًّا عَلَى الْعُرْفِ فَمَا الْفَرْقُ فِي الْعُرْفِ بَيْنَ: إِنْ حِضُنْتَ وَإِنْ حِضُنْتَ حِيضَةً حَتَّى كَانَ الْأَوَّلُ مَيِّنًا دُونَ الثَّانِي؟

[١٣٨٠٥] (قَوْلُهُ: كَوْنُ الشَّرْطِ) أَي: مَدْلُولُ فَعْلِ الشَّرْطِ.

[١٣٨٠٦] (قَوْلُهُ: عَلَى خَطَرِ الوجود) أَي: مُزْدَدًا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ وَأَنْ لَا يَكُونَ، لَا مُسْتَحِيلًا وَلَا مُتَحَقِّقًا لَا مَحَالَةً؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ لِلْحَمْلِ أَوْ^(٥) الْمَنْعِ، وَكُلُّ مَنَّهُمَا لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِمَا، "شرح التحرير"^(٦).

(١) الْقَوْلَةُ [١٧١٢٣] قَوْلُهُ: ((مَذْكُورَةٌ فِي "الْأَشْيَاءِ")).

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيلِ ٢/٤ بَتَصَرَّفَ.

(٣) لَعَلَّهُ قَصْدُ بَهَذَا: الْفَصْلُ الَّذِي عَقَدَهُ صَاحِبُ "الْهِدَايَةِ" الْمُرْغِبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَسَمَّاهُ (بَابُ الْإِيمَانِ فِي الطَّلَاقِ) انْظُرْ "الْهِدَايَةِ":

كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْإِيمَانِ فِي الطَّلَاقِ ١/٢٥٠، وَقَالَ: وَلَنَا أَنَّ هَذَا تَصَرَّفَ يَمِينٍ لَوْ جُودَ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ.

(٤) "النَّهْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ أَحْكَامِ التَّعْلِيلِ ٢/٢٢٢.

(٥) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا بِالْوَاوِ، وَمَا أَتَيْتَاهُ مِنْ "شرح التحرير".

(٦) "التَّقْرِيرُ وَالتَّجْبِيرُ": الْمَقَالَةُ الْأُولَى فِي الْمَبَادِئِ اللَّغَوِيَّةِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ - أَدَوَاتُ الشَّرْطِ ٢/٧٢.

ـ فالحقق^(١) ك: إن كان السماء فوقنا تنجيز، والمستحيل ك: إن دخل الحمل في سم الحياض لغو.....

[١٣٨٠٧] (قوله: فالحقق) محرز قوله: ((معلوماً))، "ح" ^(٢).

[١٣٨٠٨] (قوله: تنجيز) ليس على إطلاقه، بل فيما لبقائه حكم ابتدائه كقوله لعبد: إن ملكك فانت حر عتق حين سكت، وقوله لها: إن أبصرت أو سمعت أو صحت وهي بصيرة أو سمعة أو صحيحة طلقت الساعة؛ لأن ذلك أمر يمتد، فكان لبقائه حكم الابتداء، بخلاف: إن حيت أو مرضت وهي حائض أو مريضة فعلى حيضة مستقبل؛ لأن الحيض والمرض مما لا يمتد، أفاده في "البحر" ^(٣). ووجهه كما في "الحائنة" ^(٤): ((أن الحيض والمرض وإن كان يمتد إلا أن الشرع لما علق بالجملة أحكاماً لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئاً واحداً))، فافهم.

[١٣٨٠٩] (قوله: والمستحيل) محرز قوله: ((على خطر الوجود))، "ح" ^(٥).

[١٣٨١٠] (قوله: لغو) فلا يقع أصلاً؛ لأن غرضه منه تحقيق النفي، حيث علقه بأمر محال، وهذا يرجع إلى قولهما: إمكان البر شرط انعقاد البين، خلافاً لـ "أبي يوسف". وعلى هذا ظهر

٤٩٣/٢

(قوله: ووجهه كما في "الحائنة" أن الحيض والمرض وإن كان يمتد إلخ) فيه نظر، فإن الأحكام كما هي متعلقة بالجملة متعلقة بكل جزء، فيقال: الحيض يمنع صحة الصلاة، وهذا الجزء منه كذلك، وعبارة "اللولو الجلية" أظهر؛ حيث قال: ((الحيض والمرض وإن كان يمتد إلا أن الشارع لما علق بهذه الجملة حكماً جعل حالة الحيض وحالة المرض واحدة)) اهـ.

(قوله: وهذا يرجع إلى قولهما: إمكان البر شرط انعقاد البين، خلافاً لـ "أبي يوسف" إلخ) فإنه بتعليقه

(١) عبارة "و": ((فالحقق)).

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٨٧/ب.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣/٤.

(٤) "الحائنة": كتاب الطلاق - الباب الثامن في الخلع - الفصل الثالث في الطلاق على المال. ٤٩٧/١ بتصرف.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٨٧/ب.

ما في "الحائنة"^(١): ((لو قال لها: إن لم تردّي عليّ الدّينارَ الذي أخذتِه من كَيْسِي فأنتِ طالقٌ فإذا الدّينارُ في كَيْسِه لا تطلّقُ))، "بحر"^(٢). ومنه ما في "القنية"^(٣): ((سكرانٌ طرّقَ البابَ فلم تفتَحْ له، فقال: إن لم تفتَحِي البابَ اللَّيلةَ فأنتِ طالقٌ ولم يكن في الدّارِ أحدٌ لا تطلّقُ))، "نهر"^(٤). ومنه مسائلٌ ستأتي^(٥) في الفروع آخرَ الباب.

مطلب: إن لم تتزوّجِي بفلانٍ فأنتِ طالقٌ

(تنبيه)

في "فتاوى الكازروني" عن "فتاوى المحقّق عبد الرّحمن المرشدي": ((أنّه سُئلَ عَمَّن قال لزوجتِه: أنتِ طالقٌ إن لم تتزوّجِي بفلانٍ، فأجاب: لا خفاءَ في أن مرادَ الرّوجِ بهذا التّعليقِ إنّما هو عدمُ تزوّجها بفلانٍ بعدَ زوالِ سلطانيّهِ عنها بانفصالِ العِصْمَةِ وانقضاءِ العِدَّةِ، وهي حينئذٍ في غيرِ ملكه فيكونُ لغواً، فيلغو الشرطُ ويبقى قوله: أنتِ طالقٌ، فتطلّقُ مُنجزاً كما اختاره بعضُ المتأخّرين من علماء اليمن بناءً على استحالة وجودِ الشرطِ المُعلّقِ عليه الطّلاقُ حاله بقائها في عِصْمَةِ الرّوجِ،

بالمستحيل يقعُ منجزاً عنده، ولم يُشرْ إليه هنا؛ لأنّه غيرُ معمولٍ به. اهـ. "سيندي"، لكنّ الظّاهرَ عدمُ الحِنثِ في مثالِ "الشّارح" على قوله أيضاً؛ لأنّ شرطه الدّخولُ في سَمِ الحياضِ ولم يوجد، نعم يظهرُ الحِنثُ عنده في الشرطِ المنفي؛ لتحقيقه وظهورِ العجزِ عن شرطِ البرّ.

(قوله: فيلغو الشرطُ ويبقى قوله: أنتِ طالقٌ إلخ) في إلغاءِ الشرطِ وإبقاءِ قوله: أنتِ طالقٌ تأمّل، بل مُقتضى النّظرِ أن يلغو هذا التّعليقُ؛ لإضافةِ الطّلاقِ لحالةٍ مُنافيّةٍ له، فهو كما لو علّقَه بالموتِ.

(١) "الحائنة": كتاب الطلاق - باب التعليق ١/٤٩٠ - ٤٩١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ٣/٤.

(٣) "القنية": كتاب الأيمان - باب ما يكون تعليقاً أو تنجزاً ق ١/٥٠ بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢/٢٢٢.

(٥) ص ٥٤٩ - وما بعدها "در".

واختارَ بعضُ منهم صحَّةَ التعليقِ وجَعَلَهُ ممكناً، وأوقعَ الطَّلَاقَ في آخرِ جزءٍ [٣/٢٦٥ق] من حياتِهِ أو حياتِها؛ لأنَّه في معنى العدمِ، والعدمُ مُتَحَقِّقٌ مُسْتَمِرٌّ، لكنَّه لَمَّا عُلِّقَ بالمستقبلِ صَلَحَ لجميعِ زمانِ الاستقبالِ لوجودِهِ، فلا يتعيَّنُ له وقتٌ آخرُ إلى أنْ ينتهيَ إلى آخرِ جزءٍ من الحياة، فيَتَضَيِّقُ فيقعُ، ولَحَظَ بعضهم أنَّه شرطُ إلزاميٍّ، فكأنَّه يريدُ إلزامها بعدمِ تزوُّجِها بفلانٍ، وهو إلزامٌ ما لا يلزمُ، فيلغو ويقع الطَّلَاقُ مُنَحْزَلاً.

أقول: ولو قيل: بأنَّ مرادَ الرُّوجِ التعليقُ بعدمِ إرادتها التزوُّجَ بفلانٍ بعد الطَّلَاقِ صَوْنًا لكلامِ العاقلِ عن الإلغاء لم يَعدُّ، ويكونُ في ذلك القولُ قولُها مع يمينها كما في نظائره من الأمورِ القلبيَّةِ نحو: إن كنتِ تُحِبِّينِي، فإنَّ قالتَ له: لم أُرِدِ التزوُّجَ به بعدك وَقَعَ الطَّلَاقُ، وإلاَّ فلا)) اهـ ملخصاً.

ثمَّ نَقَلَ "الكازروني" هذه المسألةَ ثانياً عن "الحنَّادِي" صاحبِ "الجوهرة"، و((أنَّه أَجَابَ عنها "سراجُ الدِّينِ الهامِلِي" ^(١) روايةً عن شيخِهِ "عليِّ بنِ نوحٍ" بأنَّها تَطْلُقُ وتَزَوُّجُ مَنْ أَرَادَتْ))،

(قوله: وأوقعَ الطَّلَاقَ في آخرِ جزءٍ من حياتِهِ أو حياتِها إلخ) حيثُ كانَ التعليقُ صحيحاً وممكناً إنما يتضَيِّقُ في آخرِ جزءٍ من حياتِها، لا في آخرِ جزءٍ من حياتِهِ؛ لإمكانِ الرِّبِّ بعد موته، فلا يتحقَّقُ عدمُ التزوُّجِ إلّا بموتِها.

(قوله: لكنَّه لَمَّا عُلِّقَ بالمستقبلِ صَلَحَ لجميعِ إلخ) يظهرُ أنَّ اللَّامَ فيه زائدةٌ.

(قوله: نحو: إن كنتِ تُحِبِّينِي، فإنَّ قالتَ له: لم أُرِدِ التزوُّجَ به بعدك وَقَعَ الطَّلَاقُ إلخ) تقدَّمُ أنَّه لو قالَ لها: إن لم تشائي فأنت طالقٌ، فقالت: لا أشاءُ لا تطلقُ؛ لأنَّ عدمَ المشيئةِ لا يتحقَّقُ بقولِها: لا أشاءُ؛ لأنَّ لها أنْ تشاءَ مِنْ بعدُ، وإنما يتحقَّقُ بالموتِ. اهـ "بحر"، والظاهرُ أنَّ ما نحنُ فيه كذلك، وبالحِملَةِ فجميعُ ما قيلَ في جوابِ هذه الحادثةِ لا يخلو عن مناقشةٍ، والأظهرُ أنَّ التعليقَ صحيحٌ، وتطلُّقُ في آخرِ جزءٍ من حياتِها وهي على عِصْمَتِهِ.

(١) أبو بكر بن علي بن موسى، سراج الدين الهاميلي البستاني (ت ٧٦٩هـ). (هدية العارفين ٢٣٥/١، "الأعلام"

وكونه متصلاً إلا لعذر، وأن لا يقصد به المجازاة، فلو قالت: يا سَفَلَةٌ، فقال: إن كنت كما قلتِ فأنتِ كذا.....

قال "الكازروني"^(١): ((وهو الذي ينبغي أن يُعَوَّلَ عليه))، أي: بناءً على أنه تعليق بمسحٍ أو شرط إلزامي^{*}.

[١٣٨١١] (قوله: وكونه متصلاً إلخ) أي: بلا فاصلٍ أجنبيٍّ، وسيأتي^(٢) الكلامُ عليه عند قولِهِ: قال لها: أنتِ طالقٌ إن شاء الله متصلاً.

مطلب: التعليق المراد به المجازاة دون الشرط

[١٣٨١٢] (قوله: وأن لا يقصد به المجازاة إلخ) قال في "البحر"^(٣): ((فلو سئته بنحو: قَرطَانٍ وسَفَلَةٍ، فقال: إن كنتِ كما قلتِ فأنتِ طالقٌ تَنَحَّزْ، سواءً كان الزَّوْجُ كما قالت أو لم يكن؛ لأنَّ الزَّوْجَ في الغالب لا يريدُ إلاَّ إيذاءها بالطلاق، فإنَّ أرادَ التعليقُ يُدَيِّنُ، وفتوى أهلِ بخارى عليه كما في "الفتح"^(٤))) اهـ.

يعني: على أنه للمُجَازاةِ دونَ الشرطِ كما رأيتُهُ في "الفتح"^(٥)، وكذا في "الذَّخِيرَة"، وفيها: ((والمختارُ والفتوى أنه إن كان في حالة الغضب فهو على المجازاة، وإلا فعلى الشرط)) اهـ. ومثله في "التَّائِرُ حَاشِيَةً"^(٦) عن "المحيط".

❖ قوله: ((أو شرطٍ إلزاميٍّ)) قلت: ورأيتُ في وصايا "خزانة الأكمل" ما يؤيِّده، حيث قال: أوصى لأميَّة أن تعتق على أن لا تتزوَّج، ثم مات، فقالت: لا أتزوَّجُ فإنها تعتق من ثلثه، فإن تزوَّجت بعده لم تبطل الوصية، وكذا لو قال: هي حرةٌ على أن تثبت على الإسلام، أو على أن لا ترجع عن الإسلام، فإن أقامت على الإسلام ساعة فهي حرةٌ من ثلثه، ولا تبطل بارتدادها بعد، وكذا نصرانيٌّ قال: إن ثبتت على النصرانية بعده أو على الإسلام. وإن أوصى لأمٍّ ولده إن لم تتزوَّج أبداً إن وقتاً وقتاً فهو كما قال، فإن تزوَّجت بعد ذلك بطلت وصيته، وكذا إن قال لأميَّة: هي حرةٌ إن لم تتزوَّج شهراً اهـ منه.

(١) ص ١٦٥ - وما بعدها "در".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣/٤.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فروع ٣/٤٥٢.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فروع ٣/٤٥٢.

(٥) "التَّائِرُ حَاشِيَةً": كتاب الطلاق - الفصل الحادي والعشرون: في التعليقات إلخ ٣/٥٩١.

تتجيزُ كان كذلك أو لا، وذِكْرُ المشروط، فنحو: ((أنت طالق إن)) لغو، به يُفتى، ووجود رابطٍ حيث تأخرَ الجزاء كما يأتي^(١).
 (شرطه الملك).....

وفي "الولولجية"^(٢): ((إن أراد التعليق لا يقع ما لم يكن سَفَلَةً، وتكلموا في معنى السَفَلَةِ، عن "أبي حنيفة": أنَّ المسلم لا يكون سَفَلَةً، إنما السَفَلَةُ الكافر، وعن "أبي يوسف": أنه الذي لا يُيالي ما قال وما قيل له، وعن "محمد": أنه الذي يلعب بالحمام ويقامر، وقال "خلف": إنه من إذا دُعِيَ لطعام يحمل من هناك شيئاً، والفتوى على ما روي عن "أبي حنيفة"؛ لأنه هو السَفَلَةُ مطلقاً)) اهـ. والقرطبان: الذي لا غيرة له.

- [١٣٨١٣] (قوله: تتجيز الأولى: تتجز بصيغة الماضي؛ لأنه جواب قوله: ((فلو قال)).
 [١٣٨١٤] (قوله: وذِكْرُ المشروط)^(٣) أي: فعل الشرط؛ لأنه مشروط لوجود الجزاء.
 [١٣٨١٥] (قوله: لغو) أي: فلا تطلق؛ لأنه ما أرسل الكلام إرسالاً، وكذا لو قال: أنت طالق ثلاثاً لولا، أو إلّا، [٣/٢٦٥ق/٣] أو إن كان، أو إن لم يكن، "بحر"^(٤).
 [١٣٨١٦] (قوله: به يُفتى) هو قول "أبي يوسف"، وقال "محمد": تطلق للحال، "بحر"^(٥).
 [١٣٨١٧] (قوله: ووجود رابط) أي: كالفاء وإذا الفجائية، "ح"^(٦).
 [١٣٨١٨] (قوله: كما يأتي) أي: عند قوله: ((والفاظ الشرط))، "ح"^(٧).
 [١٣٨١٩] (قوله: شرطه الملك) أي: شرط لزومه^(٨)، فإن التعليق في غير الملك والمضاف إليه

(١) ص ٤٦٨ — وما بعدها "در".

(٢) "الولولجية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني: فيما يصح تعليقه وفيما لا يصح ق ٦٥/أ.

(٣) هذه المقولة مؤخّرة عن التي بعدها في "الأصل" و"٣".

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣/٤.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣/٤.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٨٧/ب.

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٨٧/ب.

(٨) في هامش "م": ((قوله: (أي: شرط لزومه إلخ) لعل هذا التقدير خاص بالمتزوجة، وأمّا الخالية عن الأزواج فبالملك فيه شرط صحّة، حتى لو قال رجل لامرأة خالية عن الأزواج: أنت طالق، أو إن دخلت الدار فانت طالق، كان قوله لاغياً لعدم الملك اهـ)).

حقيقة كقوله لقنّه: **إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ، أَوْ حَكَمًا وَلَوْ حَكَمًا.....**

صحيحٌ موقوفٌ على إجازة الزوج، حتى لو قال أجنبيٌّ لزوجته إنسان: **إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ تَوْقَفٌ عَلَى الْإِجَازَةِ، فَإِنْ أَجَازَهُ لَرِمَ التَّعْلِيقُ، فَتَطْلُقُ بِالدُّخُولِ بَعْدَ الْإِجَازَةِ لَاقِبَلَهَا، وَكَذَا الطَّلَاقُ الْمُنَحَرُّ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الزَّوْجِ، فَإِذَا أَجَازَهُ وَقَعَ مُقْتَصِرًا عَلَى وَقْتِ الْإِجَازَةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ بِالْإِجَازَةِ يَسْتَيْدُّ إِلَى وَقْتِ الْبَيْعِ.**

والضَّابطُ فيه: **أَنْ مَا صَحَّ تَعْلِيقُهُ بِالشَّرْطِ^(١) يَقْتَصِرُ، وَمَا لَا يَصِحُّ يَسْتَيْدُّ، "بِحَرْ" (٢).**

[١٣٨٢٠] **(قوله: حقيقة)** أشار إلى أنَّ المراد ما يَشْمَلُ تَعْلِيقَ الطَّلَاقِ والعقَرِ، وكذا النَّذْرُ ك: **إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا الثَّوبِ اشْتَرَطَ مِلْكُهُ لَهُ حَالَةَ التَّعْلِيقِ، أَفَادَهُ "الرَّحْمِيُّ".**

[١٣٨٢١] **(قوله: أَوْ حَكَمًا) أي: أَوْ كَانَ الْمِلْكُ حَكَمًا كَعِلْكَ النِّكَاحِ، فَإِنَّهُ مِلْكٌ انْتِفَاعٍ بِالْبُضْعِ لَا مِلْكٌ رَقَبَةٍ.**

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحُكْمَ إِنْ كَانَ النِّكَاحُ قَائِمًا فَهُوَ حُكْمٌ حَقِيقَةٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ فَهُوَ حُكْمٌ حَكَمًا، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: ((وَلَوْ حُكَمًا))، "ط" (٣).

(قوله: والضَّابطُ فيه أَنْ مَا صَحَّ تَعْلِيقُهُ بِالشَّرْطِ يَقْتَصِرُ (إِلْخ) وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ تَصَرُّفٍ جُعِلَ سَبَبًا لِحُكْمٍ شَرْعًا إِذَا وَجِدَ مِنْ غَيْرِ وَلَايَةٍ شَرْعِيَّةٍ لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهُ وَتَوَقَّفَ فَإِنْ كَانَ ثَمَّا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ جُعِلَ مَعْلَقًا، وَإِلَّا احْتِجْنَا أَنْ نَجْعَلَهُ سَبَبًا لِلْحَالِ بِتَأَخُّرِ حُكْمِهِ، فَالْبَيْعُ لَا يُعْلَقُ فَيُجْعَلُ سَبَبًا لِلْحَالِ، فَإِذَا زَالَ الْمَانِعُ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ وَقْتِ وَجُودِهِ، وَلِذَا مِلْكُ الزَّوَالِدِ وَالطَّلَاقُ يُعْلَقُ، فَجُعِلَ الْمَوْجُودُ مِنَ الْفَضُولِيِّ مُتَعَلِّقًا بِالْإِجَازَةِ، فَعِنْدَهَا يَثْبُتُ لِلْحَالِ لَا مُسْتَيْدًا، فَلَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ إِلَّا مِنْ وَقْتِ الْإِجَازَةِ.

(١) في هامش "م": **((قوله: (ما صَحَّ تَعْلِيقُهُ بِالشَّرْطِ (إِلْخ) أي: والموقوف معلق في المعنى على إجازة المالك، والتعليق الحقيقي يقتصر على وقت الشرط، فيصح هذا في الطلاق دون البيع، فيستند اهـ)).**

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٦/٤.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢/١٥٠ - ١٥١.

(كقولِه لمنكوحته) أو مُعتدَّته: (إنْ ذهبتِ فأنتِ طالقٌ، أو الإضافةُ إليه) أي: المملِكُ الحقيقيُّ عامًّا أو خاصًّا ك: إنْ ملكْتُ عبداً أو إنْ ملكْتُكُ لمعيّنٍ فكذا، أو الحكميُّ كذلك.....

[١٣٨٢٢] (قوله: لمنكوحته أو مُعتدَّته) فيه نشرٌ مُرتَّب، قال في "البحر"^(١): ((وقدَّمنا^(٢)) آخرَ الكنايات عند قوله: والصَّريحُ يُلحقُ الصَّريحَ أنَّ تعليقَ طلاقِ المُعتدَّةِ فيها صحيحٌ في جميعِ الصُّورِ إلَّا إذا كانت مُعتدَّةً عن بائنٍ وعلقٌ بالثأ كما في "البدائع"^(٣) اعتباراً للتعليقِ بالتَّجنُّج)). ٤٩٤/٢

[١٣٨٢٣] (قوله: أو الإضافةُ إليه) بأنْ يكونَ مُعلَقاً بالمملِكِ كما مثلاً، وكقولِه: إنْ صيرتِ زوجةً لي، أو بسببِ المملِكِ كالنِّكاح - أي: التَّزْوَج - وكالشَّراءِ في: إنْ اشتريتِ عبداً، بخلافِ قوله لِعبدٍ مُورَّثٍ: إنْ مات سيِّدُكَ فأنتِ حرٌّ، فإنه لا يصحُّ التعليقُ؛ لأنَّ الموتَ ليس بموضوعٍ للمعلِّقِ بل لإبطالِهِ.

ثمَّ اعلم أنَّ المراد هنا بالإضافة معناها اللُّغويُّ الشَّامِلُ للتعليقِ المحضِ وللإضافة الاصطلاحية ك: أنتِ طالقٌ يومَ اتَّزَّجْتُكُ كما أشار إليه في "الفتح"^(٤)، وقد أطلال في "البحر"^(٥) في بيانِ الفرقِ بينهما، فراجعهُ.

[١٣٨٢٤] (قوله: فكذا) أي: فهو حرٌّ أو فأنتِ حرٌّ.

[١٣٨٢٥] (قوله: أو الحكميُّ) عطفٌ على ((الحقيقيِّ))، "ح"^(٦).

[١٣٨٢٦] (قوله: كذلك) أي: عامًّا أو خاصًّا، وأشار بذلك إلى خلافِ [٢٦٦٣/٣] "مالك" رحمه الله، حيث حصَّه بالخاصِّ بامرأته أو بمصرٍ أو قبيلةٍ أو بكارةٍ أو ثبوتٍ ك: كلُّ بكْرٍ أو ثيبٍ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤.

(٢) المقولة [١٢٧٠٥] قوله: ((والصَّريح يُلحقُ الصَّريحَ والبائن)).

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - شرائط ركن الطلاق - فصل: وأما الذي يرجع إلى المرأة إلخ ١٣٥/٣.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٤٢/٣.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٨٧/ب.

(ك: إن) نكحت امرأة أو إن (نكحتك فانت طالق) وكذا: كل امرأة، ويكفي معنى الشرط إلا في المعينة.....

[١٣٨٢٧] (قوله: ك: إن نكحت امرأة) أي: فهي طالق، وحذقه لدلالة ما بعده عليه.

[١٣٨٢٨] (قوله: أو إن نكحتك) لا فرق بين كونها أجنبية أو معتدة كما في "البحر"^(١).

[١٣٨٢٩] (قوله: وكذا: كل امرأة) أي: إذا قال: كل امرأة أتزوجها طالق، والحيلة فيه ما في

"البحر"^(٢): ((من أنه يزوجه فضولي ويجزى بالفعل كسوق الواجب إليها، أو يتزوجها بعدما وقع الطلاق عليها؛ لأن كلمة كل لا تقتضي التكرار)) اهـ. وقلمنا^(٣) قبل فصل المشية ما يتعلق بهذا البحث.

(فرغ)

قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كلمت فلانا، فكلم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها، وإن كلم ثم تزوج ثم كلم طلقت المتزوجة بعد الكلام الأول، "خاتية"^(٤). وانظر ما في الفصل العاشر^(٥) من "الدخيرة".

(قوله: قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كلمت فلانا، فكلم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها إلخ) وجهه أنه باعواض الشرط لا تطلق حتى يتحقق وهي في ملكه، فإذا كلمه أولاً لم يوجد الشرط وهي في ملكه، وإن كلمه ثم تزوج ثم كلم تحقق الشرط في الملك فتطلق المتزوجة بعد الكلام الأول، وفي "البحر" عن "المحيط": ((لو قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كلمت فلانا، فتزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعده طلقت التي تزوج قبل الكلام، ولو قدم الشرط طلقت التي تزوجها بعد الكلام، وكذا لو وسطه)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤.

(٣) المقولة [١٣٧٢٧] قوله: ((لا يدخل نكاح الفضولي إلخ)).

(٤) "الخاتية": كتاب الطلاق - باب التعليق ٥٠٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في هامش "م": ((قوله: وانظر ما في الفصل العاشر) حاصل ما ذكره صاحب "البحر" في هذه المسألة: أنه لو قدم الشرط بأن قال: إن كلمت زيداً فكل إلخ يكون الشرط حصول كلام قبل التزوج، وأما لو عكس بأن أخر الشرط انعكس الحكم وكان الشرط حصول كلام بعد التزوج، حتى لو كلم ثم تزوج تطلق في المسألة الأولى دون الثانية، ولو كلم بعد هذا التزوج على المسألة الثانية تطلق لحصول الشرط وهو الكلام بعد التزوج. اهـ)).

باسمٍ أو نسبٍ أو إشارة، فلو قال: المرأة التي أتزوجها طالقُ بتزوجها، ولو قال: هذه المرأة إلخ لا؛ لتعريفها بالإشارة، فلغاً الوصفُ (فلغاً قوله لأجنبيّة: إن زُرتَ زيداً فأنت طالقُ فنكحها فزارت) وكذا: كلُّ امرأةٍ أجمعُ معها في فراشٍ فهي طالقٌ،.....

[١٣٨٣٠] (قوله: باسمٍ أو نسبٍ) الذي في "البحر"^(١) وغيره: ((ونسبٍ)) بالواو، قال: ((فلو قال: فلانة بنتُ فلانٍ التي أتزوجها طالقُ، فتزوجها لم تطلق)) اهـ، أي: لأنّه لمّا لغا الوصفُ بالتزوّج بقي قوله: فلانة بنتُ فلانٍ طالقُ، وهي أجنبيّة، ولم توجد الإضافةُ إلى المِلِكِ، فلا يقعُ إذا تزوّجها.

[١٣٨٣١] (قوله: أو إشارة) التعريفُ بالإشارة في الحاضرة، وبالاسم والنسب في الغائبة، حتّى لو كانت المرأة حاضرةً عند الحلف لا يحصلُ التعريفُ بذكر اسمها ونسبها، ولا تلغو الصّفةُ، ويتعلّقُ الطلاقُ بالتزوّج، وعليه ما في "الجامع": ((رجلٌ اسمهُ محمّدُ بنُ عبد الله، وله غلامٌ، فقال: إن كَلِمَ غلامٌ محمّدُ بنِ عبد الله هذا أحدُ فامرائه طالقُ، و^(٢) أشار الحالفُ إلى الغلامِ لا إلى نفسه، ثمّ كَلِمَ الغلامُ بنفسه تطلقُ؛ لأنّ الحالفَ حاضرٌ، فتعريفه بالإشارة أو الإضافة لم يوجد، فبقي منكراً، فدخل تحت اسم النكرة))، أفادته في "البحر"^(٣) عن "جامع شيخ الإسلام".

[١٣٨٣٢] (قوله: فلغاً الوصفُ) أي: قوله: أتزوجها، فصار كأنه قال: هذه طالقُ، كقولهِ

وفيهِ عنه أيضاً: ((لو قال: إن فعلتُ كذا فكلُّ امرأةٍ أتزوجها طالقُ، فتزوج ثمّ فعل لا تطلقُ؛ لأنّ المُعلّقَ بالفعلِ طلاقُ المتزوّجة بعده ولم يوجد، وإذا نوى تقديمَ النكاحِ على الفعلِ صحّت نيّته؛ لأنّه نوى ما يحتلّه، فصار كأنه قال: كلُّ امرأةٍ أتزوجها طالقُ إن فعلتُ)) اهـ. وفي حاشيته "عن الفتوح": ((أن اعترض الشرط على الشرط كقولهِ: إن تزوّجك فأنت طالقُ إن دخلت الدار لا تطلقُ حتّى يتحقّق مضمون الشرطين)).

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/ ٥٠٤.

(٢) الواو ساقطة من "الأصل" و"ب" و"ب".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/ ٥٠٤.

فَتَزَوَّجَ^(١) لَمْ تَطْلُقْ، ومثله^(٢): كُلُّ جَارِيَةٍ أَطْوَاهَا حُرَّةٌ، فَاشْتَرَى جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا لَمْ تَعْتِقْ؛
لَعْدَمِ الْمِلْكِ وَالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ،.....

لامرأته: هذه المرأة الَّتِي تَدْخُلُ الدَّارَ طَالِقٌ، فَإِنَّهَا تَطْلُقُ لِلْحَالِ دَخَلَتْ أَوْ لَا، "بحر"^(٣). وَإِنَّمَا لَمْ تَطْلُقْ
الْأَجْنَبِيَّةُ لَعْدَمِ الْمِلْكِ وَعَدَمِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ لِإِلْغَاءِ الْوَصْفِ بِخِلَافِ امْرَأَتِهِ.

[١٣٨٣٣] (قوله: لَعْدَمِ الْمِلْكِ وَالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ) أَمَّا فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ فَظَاهِرٌ، وَكَذَا فِيمَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ
الْإِجْتِمَاعَ فِي فَرَاشٍ لَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ عَنْ نِكَاحٍ، كَمَا أَنَّ وَطْءَ الْجَارِيَةِ لَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ عَنْ مِلْكٍ، وَمِثْلُ
ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ لَوَالِدِيهِ: إِنَّ زَوْجَتُمَانِي امْرَأَةٌ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَزَوَّجَاهُ بِلَا أَمْرِهِ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مُضَافٍ إِلَى مِلْكِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ تَزْوِيجَهُمَا لَهُ بِلَا أَمْرِهِ لَا يَصِحُّ، "بحر"^(٤) عَنْ "الْمَحِيطِ"، ثُمَّ قَالَ:
(لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ بِأَمْرِهِ أَوْ بِلَا أَمْرِهِ كَمَا فِي "الْمَعْرَاجِ") اهـ.

قلت: لَكِنْ فِي "الْخَانِيَّةِ"^(٥) فِي صُورَةِ الْأَمْرِ: ((أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ يَصِحُّ الْيَمِينُ وَتَطْلُقُ)) اهـ.
وهو مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي وَجُودِ شَرْطِ التَّعْلِيقِ وَهُوَ الْمِلْكُ أَوْ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ، وَتَزْوِيجُ الْأَبْوَيْنِ
غَيْرُ سَبَبٍ لِلْمِلْكِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِأَمْرِهِ وَيَلُونَهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرَادُ "الْخَانِيَّةِ"
مَا إِذَا قَالَ: إِنَّ زَوْجَتُمَانِي بِأَمْرِي، فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ الْيَمِينُ وَتَطْلُقُ، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِلتَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ

(قوله: اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرَادُ "الْخَانِيَّةِ" مَا إِذَا قَالَ: إِنَّ زَوْجَتُمَانِي بِأَمْرِي إلخ) لَكِنْ عَلَى أَنَّ هَذَا
مَرَادُ "الْخَانِيَّةِ" لَا يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا فِيهِ خِلَافٌ، كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ "الْخَانِيَّةِ": ((الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِحُّ))، وَالظَّاهِرُ
أَنَّ مَرَادَ "الْخَانِيَّةِ" بِالْأَمْرِ بَعْدَ التَّعْلِيقِ بِزَوَاجِهِمَا لَهُ الْمُطْلَقُ عَنِ الْأَمْرِ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِأَمْرِهِ لَا يَنْفَذُ عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُ
لَمْ يَوْجِدْ، وَعِبَارَةُ "الْخَانِيَّةِ" بِالْخُرُوفِ: ((وَكَذَا لَوْ قَالَ لَوَالِدِيهِ: إِنَّ زَوْجَتُمَانِي امْرَأَةٌ فَهِيَ طَالِقٌ، فَزَوَّجَاهُ امْرَأَةٌ
بِأَمْرِهِ، قَالُوا: لَا تَصِحُّ هَذِهِ الْيَمِينُ، وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ "مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ": تَصِحُّ وَتَطْلُقُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛
لِأَنَّ التَّزْوِيجَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالتَّزْوِيجِ)) اهـ، فَتَأَمَّلْ.

(١) فِي "ب" وَ"ط": ((فَتَزَوَّجَهَا)).

(٢) ((مِثْلَهُ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "ب" وَ"ط".

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ٤/٤.

(٤) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ٩/٤.

(٥) "الْخَانِيَّةِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ - مَسَائِلُ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ بِالتَّزْوِيجِ ٥١٢/١ بِإِخْتِصَارِ (هَامِشِ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

وأفاد في "البحر": ((أَنَّ زيارَةَ المرأةِ في عُرفنا لا تكونُ إلَّا بطعامٍ معها يُطَبَّخُ عندَ المَزُورِ))، فليحفظ. (كما لَعَا إيقاعُهُ) الطَّلَاقُ (مُقارِنًا لثبوتِ ملكي) ك: أَنْتِ طالقٌ مع نكاحكِ، ويصحُّ مع تَزَوُّجِي إِيَّاكِ؛ لتمامِ الكلامِ بفاعليهِ ومفعوليهِ (أو زوالهِ).....

قبلَ صَحَّةِ التَّعليقِ، فالأوجهُ ما في "المعراج".

[١٣٨٣٤] (قوله): وأفاد في "البحر" (١) (إلخ) قلت: هذا العُرفُ في دمشق الآنَ غيرُ مُطَّردٍ، بل كان وبانَ، نعم بقيَ بين أطرافِ النَّاسِ، وقال "ط" (٢): ((قلت: العُرفُ الجاري في مصرَ الآنَ أنَّها تُعدُّ زائرةً ولو معها شيءٌ غيرُ ما يُطَبَّخُ)).

[١٣٨٣٥] (قوله): كما لَعَا إلخ أصلُ ذلك ما في "البحر" (٣) عن "المعراج": ((ولو أضافَهُ إلى النِّكاحِ لا يقعُ، كما لو قال: أَنْتِ طالقٌ مع نكاحكِ أو في نكاحكِ، ذكرَهُ في "الجامع"، بخلاف: أَنْتِ طالقٌ مع تَزَوُّجِي إِيَّاكِ، فإنه يقعُ، وهو مُشْكِلٌ، وقيل: الفَرْقُ أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ التَّزَوُّجُ إلى فاعليهِ واستوفى مفعولُهُ جُعِلَ التَّزَوُّجُ مجازًا عن المِلْكِ؛ لأنَّهُ سببُهُ، وحُمِلَ مَعَ على بَعْدَ تصحيحاً له، وفي: نكاحكِ لم يُذَكَّرِ الفاعلُ، فالكلامُ ناقصٌ، فلا يُقدَّرُ: بَعْدَ النِّكاحِ، فلا يقعُ ويصحُّ النِّكاحُ)) اهـ.

وأشار "الشَّارحُ" إلى هذا الفَرْقِ بقولِهِ: ((لتمامِ الكلامِ إلخ))، ومقتضاهُ أَنَّهُ لو قال: مَعَ نكاحي إِيَّاكِ، أو قال: مَعَ تَزَوُّجِكِ انعكسَ الحكمُ، لكنَّ قال "ح" (٤): ((وفي النَّفسِ من هذا التَّعليلِ شيءٌ، فإنَّ قولَهُ: مَعَ نكاحكِ على تقدير: مَعَ نكاحي إِيَّاكِ، والمُقَدَّرُ كالمفوطِ، وإلى هذا الضَّعْفِ أشار بصيغة التَّمْريضِ)) اهـ.

قلت: الأظهرُ الفَرْقُ بأنَّهُ عندَ عدمِ التَّصريحِ بالفاعلِ يُحتمَلُ تَزَوُّجُهُ لها أو تَزَوُّجُ غيره لها، لكنَّ مقتضى هذا عدمُ الفَرْقِ بين النِّكاحِ والتَّزَوُّجِ في أَنَّهُ إنَّ صُرِّحَ بذكرِ الفاعلِ يقعُ فيهما، وإلَّا فلا فيهما، فتأمَّل.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥١/٢ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٨٧/ب - ق ١٨٨/أ بتصرف.

ك: مَعَ مَوْتِي أَوْ مَوْتِكَ.

(فائدة) في "الاحتشائي" عن "محمد" رحمه الله تعالى^(١) في المضافة: ((لَا يَقَعُ، وَبِهِ أَفْتَى أئِمَّةُ خَوَارِزْمِ)) انتهى، وهو قول "الشافعي"،.....

وأقربُ من هذا كله ما استنبطه بعضُ فضلاءِ الدُّرسِ: أَنَّ التَّرْجُوعَ يَعْقُبُ التَّرْجُوعَ، فإِذَا قَارَنَ الطَّلَاقُ التَّرْجُوعَ وَجَدَ الْمَلِكُ قَبْلَهُ بِالتَّرْجُوعِ، فَيَصِحُّ وَتَطْلُقُ، بِخِلَافِ: مَعَ نِكَاحِكَ؛ لِأَنَّهُ مُقَارِنٌ لِلْمَلِكِ^(٢).

[١٣٨٣٦] (قوله: ك: مَعَ مَوْتِي أَوْ مَوْتِكَ) لِإِضَافَتِهِ لِحَالَةِ مُنَافِيَةٍ لِلِإِقْبَاعِ فِي الْأَوَّلِ وَالْوُقُوعِ فِي الثَّانِي، كَمَا تَقَدَّمَ^(٣) فِي بَابِ الصَّرِيحِ.

[١٣٨٣٧] (قوله: في "الاحتشائي" عن "محمد" في المضافة) أَي: فِي الْيَمِينِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْمَلِكِ، وَعِبَارَةُ "الاحتشائي" - عَلَى مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤) -: ((وَقَدْ ظَفِرْتُ بِرَوَايَةٍ عَنْ [٢٦٧ق/٣] "مُحَمَّدٍ": أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَبِهِ كَانَ يُفْتَى كَثِيرٌ مِنْ أئِمَّةِ خَوَارِزْمِ)) اهـ.

(قوله: ما استنبطه بعضُ فضلاءِ الدُّرسِ أَنَّ التَّرْجُوعَ يَعْقُبُ التَّرْجُوعَ إلخ) نَعَمْ الْأَمْرُ كَذَلِكَ بِمَحَسَبِ الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ، لَكِنْ يُرَادُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ بِالتَّرْجُوعِ النِّكَاحُ لَا أَنْزِلُ التَّرْجُوعَ، نَحْمُ إِنَّ مَا قَالَهُ بَعْضُ فَضَلَاءِ الدُّرسِ مَوْضِعُ نَظَرٍ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ مُقَارِنٌ لِلتَّرْجُوعِ لَا سَابِقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَوْجَدُ - عَقِبَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ اللَّذَيْنِ هُمَا مَعْنَى التَّرْجُوعِ - كُلٌّ مِنَ الْمَلِكِ وَالتَّرْجُوعِ بِدُونِ سَبْقٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُمَا أَثَرُهُ، وَسَيَذْكَرُ "الْمَحْشِيُّ" عِنْدَ قَوْلِ "المصنف": ((وَبِ أَنْتَ طَالِقٌ عَشِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى)) ((وَأَنَّ قَوْلَ الْفَتْحِ: فِي تَمَعْنَى الشَّرْطِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِيرُ شَرْطًا مَحْضًا حَتَّى يَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَهُ، بَلْ يَقَعُ مَعَهُ، وَتَظْهَرُ الثَّمَرَةُ فِيمَا لَوْ قَالَ لِأَجَنِيَّةٍ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي نِكَاحِكَ، فَتَرْجُوعُهَا لَا تَطْلُقُ، كَمَا لَوْ قَالَ: مَعَ نِكَاحِكَ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: إِنَّ تَرْجُوعَكَ)) اهـ.

(١) ((رحمه الله تعالى)) ليست في "ب" و"ط".

(٢) من ((وأقرب من هذا)) إلى ((مقارن للملك)) ساقط من "الأصل".

(٣) المقولة [١٣٢٠٢] قوله: ((الحالة منافية للإيقاع أو الوقوع)).

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٧/٤.

وللحنفيّ تقليدهُ بفسخِ قاضٍ،.....

وأما ما في "الظهيرية"^(١): ((من أنه قول "محمد" وبه يُفتى)) فذلك غير ما نحن فيه، كما يأتي^(٢) بيانه قريباً، فافهم.

مطلب في فسخِ اليمينِ المضافةِ إلى الملك

(١٣٨٣٨) (قوله: وللحنفيّ تقليدهُ إلخ) أي: تقليدُ الشافعيّ، قال في "البحر"^(٣): ((وللحنفيّ أن يرفعَ الأمرَ إلى شافعيّ يفسخُ اليمينَ المضافةَ، فلو قال: إن تزوّجتُ فلانةً فهي طالقٌ ثلاثاً، فتزوّجها فخاصمتها إلى قاضٍ شافعيّ، وأدعتِ الطلاقَ، فحكّمَ بأنها امرأته وأن الطلاقَ ليس بشيءٍ حلّ له ذلك، ولو وطّأها الزوجُ بعدَ النكاحِ قبلَ الفسخِ ثم فسّخَ يكونُ الوطءُ حلالاً إذا فسّخَ، وإذا فسّخَ لا يحتاجُ^(٤) إلى تجديدِ العقدِ، ولو قال: كلُّ امرأةٍ أتزوَّجها فهي طالقٌ، فتزوَّجَ امرأةً وفسّخَ اليمينَ، ثم تزوّجَ امرأةً أخرى لا يحتاجُ إلى الفسخِ في كلِّ امرأةٍ، كذا في "الخلاصة"^(٥)، وفي "الظهيرية"^(٦): أنه قول "محمد"، ويقولُه يُفتى)) اهـ.

قلت: ومفهومُه أنَّ عندهما يحتاجُ إلى الفسخِ في كلِّ امرأةٍ، وبه صرّحَ في "الظهيرية"^(٧) أيضاً، فالخلافُ هنا فيما إذا فسّخَ القاضي الشافعيّ اليمينَ في امرأةٍ ثم تزوّجَ الحالفُ امرأةً أخرى، فعندهما لا يكفي الفسخُ الأولُ، بل يقعُ الطلاقُ على الثانيةِ ما لم يفسّخْ ثانياً، وعند "محمد" يكفي؛ لأنها يمينٌ واحدةٌ، فلا يحتاجُ إلى فسْخِها ثانياً، ويقول "محمد" يُفتى.

(١) "الظهيرية": كتاب الطلاق - القسم الثاني: الفصل الثاني: في مسائل التعليق ق ٩٤/ب، معزياً إلى الإمام الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى.

(٢) في المقالة الآتية.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٧/٤.

(٤) عبارة "البحر": ((وإذا فسّخ بعد التزوُّج لا يحتاج إلخ)).

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الرابع في اليمين في النكاح - نوع منه ق ١١٥/أ.

(٦) "الظهيرية": كتاب الطلاق - القسم الثاني: الفصل الثاني: في مسائل التعليق ق ٩٤/ب، معزياً إلى الإمام الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى.

(٧) "الظهيرية": كتاب الطلاق - القسم الثاني - الفصل الثاني في مسائل التعليق ق ٩٤/ب.

ولا يخفى أنَّ هذا مبنيٌّ على صحَّة اليمين عنده، وأنَّه يقعُ بها الطَّلَاقُ، فلا يُبَاقِي ما مرَّ^(١) عن
"الجهتي": ((من أنَّ عدمَ الوقوعِ روايةً عنه))، فمنَّ زعمَ أنَّه في "الظَّهيريَّة" جعلَ عدمَ الوقوعِ قولَ
"محمَّدٍ" لا روايةً عنه وأنَّه المفتى به فقد وَهَمَ، فافهم.

ثمَّ قال في "البحر"^(٢): ((وإذا عَقَّدَ أيماناً على امرأةٍ واحدةٍ فإذا قُضِيَ بصحَّةِ النِّكاحِ
بعدهُ ارتفعت الأيمانُ كُلُّها، وإذا عَقَّدَ على كلِّ امرأةٍ يميناً على حِدَةٍ لا شكَّ أنَّه إذا فسَخَ
على امرأةٍ لا يَنْفَسِخُ على الأخرى، وإذا عَقَّدَ يمينه بكلمةٍ كُلِّما فإنَّه يَحْتَاجُ إلى تكرارِ الفسخِ
في كلِّ يمينٍ اهـ. فهي أربعُ مسائلٍ في "شرح المجمع" لـ "المصنِّف"، فإنَّ أمضاءَ قاضٍ حنفيٍّ
بعدَ ذلك كانَ أحوطاً)) اهـ.

ومحلُّ الفسخِ من الشَّافعيِّ إذا كانَ قبلَ أنْ يُطْلَقَها ثلاثاً؛ لأنَّه لو فسَخَ تَطَلُّقاً ثلاثاً بالتَّنجيزِ بعدَ
النِّكاحِ، فلا يُعِيدُ كما في "الحانية"^(٣)، وفيها^(٤) أيضاً: ((أنَّ شرطه أنْ لا يأخذَ القاضي عليه مالا،
فلو أخذَ لا يَنْفَدُ عندَ الكلِّ إلَّا إنْ أخذَ على الكتابةِ قَدْرَ أجرةِ المثلِ، فلو أزيَدَ لا يَنْفَدُ، والأوَّلُ أنْ
لا يأخذَ مطلقاً)) اهـ.

(تنبيه)

ذَكَرَ في "البحر"^(٥) في كتاب القاضي إلى القاضي عن "الولوالجئية"^(٦): ((لو قال لها: أنتِ
طالقُ ألبتَّة، فترافَعاً [ب/٢٦٧ق/٣] إلى قاضي يراها رجعيةً وهو يراها بائةً فإنه يَتَّبِعُ رأيَ القاضي
عند "محمَّدٍ"، فيجِلُّ له المُقامُ معها، وقيل: إنَّه قولُ "أبي حنيفة"، وعند "أبي يوسف" لا يجِلُّ،

(١) في المقولة السابقة.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٧/٤.

(٣) "الحانية": كتاب الطلاق - باب التعليق - مسائل تعليق الطلاق بالتزوج ٥١٨/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الحانية": كتاب الطلاق - باب التعليق - مسائل تعليق الطلاق بالتزوج ٥١٧/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب القضاء ١٦/٧ بتصرف.

(٦) "الولوالجئية": كتاب القضاء ق ٢١٠/١ بتصرف.

بل مُحَكَّمٌ،

هذا إن قَضَى له، فإن قَضَى عليه بالبينونة والزَّوج لا يراها يَتَّبِعُ رأيَ القاضي إجماعاً، هذا كُلُّهُ إذا كان الزَّوجُ عالِماً له رأيٌ واجتهادٌ، فلو عامياً اتَّبَعَ رأيَ القاضي سواء قَضَى له أو عليه، وهذا إذا قَضَى له، أمّا إن أُنْفَى له فهو على الاختلافِ السَّابِقِ؛ لأنَّ قولَ المفتي في حقِّ الجاهلِ بمنزلة رأيِهِ واجتهادِهِ)) اهـ، أي: فيلزمُ الجاهلُ اتِّباعَ قولِ المفتي كما يلزمُ العالمُ^(١) اتِّباعَ رأيِهِ واجتهادِهِ. وبهذا عُلِمَ أَنَّهُ لا حاجةَ إلى التقليدِ مع القضاء؛ لأنَّ القضاءَ ملزِمٌ سواء وافقَ رأيَ الزَّوجِ أو خالفَهُ، وكذا مع الإفتاءِ لو الزَّوجُ جاهلاً.

[١٣٣٩] (قوله: بل مُحَكَّمٌ) في "الخانية"^(٢): ((حُكْمُ الْمُحَكَّمِ كَالْقَضَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ))، وفي "البرازية"^(٣): ((وعن "المصدر": أقول: لا يَحِلُّ لأحدٍ أَنْ يفعلَ ذلك، وقال "الحلواني": يُعَلَّمُ ولا يُفْتَى به؛ لِقَلَّ يَتَطَرَّقُ الْجُهْلُ إِلَى هِدْمِ الْمَذْهَبِ)) اهـ "بحر"^(٤).

(قوله: فلو عامياً اتَّبَعَ رأيَ القاضي إلخ) المرادُ به غيرُ المجتهدِ بدليلِ المقابلة، فيشملُ العالمَ والجاهلَ، كما يأتي له في القَضَاءِ.

(قوله: أمّا إن أُنْفَى له فهو على الاختلافِ إلخ) هكذا نقلَ هذه العبارةَ "المَحَشِي" في القضاءِ، ولم يَظْهَرْ كَوْنُ الإفتاءِ على الخلافِ السَّابِقِ في القضاءِ بالنسبةِ لِمَنْ له رأيٌ واجتهادٌ، ولتراجعَ عبارةَ "الولولجية"، والتعليلُ المذكورُ بقوله: ((لأنَّ قولَ المفتي إلخ)) لا يوافقُ ما قبله، ثُمَّ بعدَ ذلك راجعْتُ "الولولجية" وظهرَ منها أنَّ ما نقلَهُ عنها صاحبُ "البحر" فيه اختصارٌ مُخِلٌّ، وذكرْتُ نَصَّها فيما يأتي من القضاءِ عندَ قوله: ((ونفَذَ القضاءَ بشهادةِ الزَّورِ ظاهراً وباطناً))، فإنَّ موضوعَ ما فيها ما إذا كانَ للقاضي له جاهلاً لكن استفتى فافتى له مُفْتًى هو أعلمُ من القاضي، فهذه المسألةُ على الاختلافِ؛ لأنَّ الفتوى في حقِّ الجاهلِ بمنزلة رأيِهِ واجتهادِهِ، فصارَ عينَ تلكَ المسألةِ وثمةً على الاختلافِ، فكذا هذا.

(١) من ((اتباع)) إلى ((العالم)) ساقط من "الأصل".

(٢) "الخانية": كتاب الطلاق - باب التعليق - مسائل تعليق الطلاق بالتزوج ٥١٨/١ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية") معزياً إلى شمس الأئمة الحلواني.

(٣) "البرازية": كتاب أدب القاضي - الفصل الخامس: في التحكيم ١٨٠/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٧/٤ بتصرف يسير.

بل إفتاء عدل،.....

[١٣٨٤٠] (قوله: بل إفتاء عدل إلخ) عطف على مجرور الباء، وهو ((فسخ))، وفي "البحر"^(١) عن "البرازية"^(٢): ((وعن أصحابنا^(٣)) ما هو أوسع من ذلك، وهو أنه لو استفتى فقيهاً عدلاً، فأفتاه يُطْلان اليمين حلَّ له العمل بفتواه وإمسائها، ورؤي أوسع من هذا، وهو أنه لو أفتاه مُنْت بالحل، ثم أفتاه آخر بالحرمة بعدما عمِلَ بالفتوى الأولى فإنه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق الأولى، ويعمل بكل الفتوتين^(٤) في حادثتين، لكن لا يُفتي به)) اهـ.

قلت: يعني: أنَّ المفتي صاحب الحادثة بما يتوصل به إلى فسخ اليمين، فلا يقول له: ارفع الأمر إلى شافعي، أو حكّمه في ذلك، أو استفتيه، بل يقول: يقع عليك الطلاق؛ لأنَّ عليه أن يُجيب بما يعتقده، وليس له أن يدّله على ما يهدم مذهبه، وليس المراد^(٥) أنه لا يُفتيه بفسخ اليمين إذا فعل صاحب الحادثة شيئاً من ذلك؛ لما علمت من أنَّ الجاهل يلزمه اتباع رأي القاضي والمفتي، على أنَّ قضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع الخلاف، فإذا فعل شيئاً من ذلك فعلى الحنفي أن يُفتيه بصحة الفسخ، لا يقال: إذا كان ذلك قول "محمد" فكيف لا يُفتيه به؟! لما علمت من أنَّ ذلك رواية عن "محمد"، وأنَّ قوله كقول "الشيخين" بالوقوع، وأنَّ ما في "الظهيرية" لا يُنافي ذلك كما قررناه^(٦) آنفاً، وليس للمفتي الإفتاء بالرواية [٢٦٨ق/٣] الضعيفة، وكونها أفتى بها كثير من أئمة خوارزم لا ينبغي ضعفها، ولذا تقدّم^(٧) عن "الصّدر": ((أنه لا يحل لأحد أن يفعل ذلك))،

٤٩٦/٢

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٧/٤.

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل السادس في دعوى الطلاق - نوع في تعليقه بالملك ٢٥٥/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) قوله: ((وعن أصحابنا .. إلخ)) قاله الحلواني كما في "د" ق ١٩٠/١.

(٤) قول المحشي: ((الفتوتين)) وقع فيما سيعرض به على الشارح من أنَّ الصواب: الفتوين، قاله نصر.

(٥) في "م": ((المران))، وهو خطأ.

(٦) المقولة [١٣٨٣٨] قوله: ((وللحنفي تقليده إلخ)).

(٧) في المقولة السابقة.

وبفتوتين^(١).....

وكذا ما تقدم^(٢) عن "الحلواني": ((من أنه يُعلم ولا يُفتى به))، فلو ثبتت هذه الرواية عن "محمد" أو كانت صحيحةً لبنوا الحكم عليها ولم يحتاجوا إلى بنائه على مذهب "الشافعي"، فهذا يدل على أنها رواية شاذة كما يشير إليه كلام "المجتبى" المار^(٣)، فافهم.

هذا، وفي "البحر"^(٤) عن "البرزانية"^(٥): ((والتزوج فعلاً أولى من فسخ اليمين في زماننا، وينبغي أن يجيء إلى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه إلى نكاح الفضولي، فيزوجهُ العالم امرأةً ويحيز بالفعل، فلا يحث، وكذا إذا قال لجماعة: لي حاجة إلى نكاح الفضولي فزوجهُ^(٦) واحد منهم، أمّا إذا قال لرجل: اعقد لي عقد فضولي يكون توكيلاً)) اهـ^(٧).

[١٣٨٤١] (قوله: وبفتوتين) صوابه: وبفتوتين يباعن إحداهما مُتَقَلِّبةً عن الألف المقصورة، والثانية ياء التثنية، كما في تثنية حبلَى وقُصوى، قال في "الألفية":

(قوله: فلو ثبتت هذه الرواية عن "محمد" إلخ) مجرد ثبوت هذه الرواية عن "محمد" لا يكفي لبناء الحكم عليها؛ لما ذكره من أنه ليس للمفتي الإفتاء بالرواية الضعيفة.

(١) في "و" و"ط": ((وبفتوتين)).

(٢) في المقالة السابقة.

(٣) المقالة [١٣٨٣٧] قوله: ((في المجتبى عن محمد في المضافة)).

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٧/٤.

(٥) "البرزانية": كتاب الطلاق - الفصل السادس في دعوى الطلاق - نوع في تعليقه بالملك ٢٥٥/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) من ((العالم)) إلى ((فزوجهُ)) ساقط من "الأصل".

(٧) في "د" زيادة: ((ووسايتي في آخر الأيمان، كذا في "البحر"، وفي "الظهريّة": تُسمّ الإجازة بالفعل أن يعث إليها شيئاً من المهر ويدفع إليها، فإن لم يدفع المأمور إليها، لا رواية هذا في الكتاب، وقيل: يكون إجازة، ولو دفع إليها وقال: هذا مهر ك يكون إجازة بالقول والفعل، وقال المرغباني: إجازة بالقول. ولو قبلها أو لمسها بشهوة يكون إجازة بالفعل، ولكن يكره كالترجعة بالفعل، ولو خلا بها ذكر السرخسي يكون إجازة)). ق ١٩٠/ب.

في حادثتين، وهذا يُعْلَم ولا يُفْتَى به، "بَرَازِيَّة"^(١).
(وَيُطْلَقُ تَنْحِيزُ الثَّلَاثِ) لِلْحُرَّةِ وَالثَّانِيَنِ لِلْأَمَةِ (تَعْلِيقُهُ) لِلثَّلَاثِ وَمَا دُونَهَا،
إِلَّا الْمُضَافَةُ إِلَى الْمَلِكِ.....

آخَرَ مَقْصُورٍ تُنْتَهِي أَجْعَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَبِإٍ

مطلب في معنى قولهم: ليس للمقلد الرجوع عن مذهبه

[١٣٨٤٢] (قوله: في حادثتين) قِيدَ بِهِ لَأَنَّ الْمُسْتَفْتَى إِذَا عَجَلَ بِقَوْلِ الْمُفْتَى فِي حَادِثَةٍ، فَأَتَاهُ آخَرُ
بِخِلَافِ قَوْلِ الْأَوَّلِ لَيْسَ لَهُ تَقْضُ عَمَلِهِ السَّابِقِ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ، نَعَمْ لَهُ الْعَمَلُ بِهِ فِي حَادِثَةٍ أُخْرَى،
كَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ مَثَلًا مَعَ مَسِّ امْرَأَةٍ أَحْضِيَّةٍ مُقْلِدًا لـ "أَبِي حَنِيفَةَ"، فَقَلَّدَ "الشَّافِعِي" لَيْسَ لَهُ إِطْلَاقُ
تِلْكَ الظُّهْرِ، نَعَمْ يَعْمَلُ بِقَوْلِ "الشَّافِعِي" فِي ظُهُرٍ آخَرَ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: لَيْسَ
لِلْمُقْلِدِ الرَّجُوعُ عَنْ مَذْهَبِهِ، وَتَقَدَّمَ^(٢) تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ أَوَّلَ الْكِتَابِ فِي "رِسْمِ الْمُفْتَى".
[١٣٨٤٣] (قوله: ولا يُفْتَى به) عَلِمْتَ وَجْهَهُ أَنْفَاءً.

[١٣٨٤٤] (قوله: تعلية للثلاث) هَذَا خَاصٌّ بِالْحُرَّةِ، وَقَوْلُهُ: ((وَمَا دُونَهَا)) يَعْنِي الْحُرَّةَ وَالْأَمَةَ،
وَتَقْدِيرُهُ فِي الْأَمَةِ: وَيُطْلَقُ تَنْحِيزُ الثَّانِيَنِ فِي الْأَمَةِ تَعْلِيقَ مَا دُونَ الثَّلَاثِ، وَهُوَ صَادِقٌ بِالثَّانِيَنِ
وَبِالْوَاحِدَةِ، وَظَاهِرُ عِبَارَةِ "الشَّارَحِ" أَنَّ ضَمِيرَ ((تَعْلِيقُهُ)) لِلزَّوْجِ الْمُعْلَقِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ عَوَّدَهُ عَلَى
الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٣)، "ط"^(٤).

[١٣٨٤٥] (قوله: إلَّا المُضَافَةُ إِلَى الْمَلِكِ) أَي: فِي نَحْوِ: كُلَّمَا تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا،
فَطَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَإِنَّهَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ مَا نَحَزَهُ غَيْرُ مَا عَلَّقَهُ، فَإِنَّ الْمُعْلَقَ طَلَاقٌ مِلْكٍ
حَادِثٍ، فَلَا يُعْطَلُّ تَنْحِيزُ طَلَاقِ مِلْكٍ قَبْلَهُ.

(١) "البرازية": كتاب أدب القاضي - الفصل الخامس في التحكيم ١٨٠/٥ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) المقولة [٥٠٢] قوله: ((وَأَنَّ الرَّجُوعَ [إِلَى]...)).

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ١/٢٢٥.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥٢/٢ بتصرف يسير.

كما مرَّ (لا) تنجيزُ (ما دونها) اعلمُ أنَّ التعليقَ يَطلُّ بزوالِ الحِلِّ لا بزوالِ الملكِ، فلو علّقَ الثَّلاثَ أو ما دونها بدخولِ الدَّارِ، ثُمَّ نَحَزَ الثَّلاثَ، ثُمَّ نَكَحَهَا بعد التحليلِ بطلَّ التعليقُ، فلا يقعُ بدخولِها شيءٌ، ولو كان نَحَزَ ما دونها لم يَطلَّ، فيقعُ المعلقُ كُلُّهُ، وأوقعَ "حمَّدٌ".....

[١٣٨٤٦] (قوله: كما مرَّ^(١)) لم يتقدّم ذلك في كلامه صريحاً، ويمكن أن يكون مراده ما قدّمه في فصل المشيئة فيما لو قال لها: أنت طالقُ كُلِّما شئتِ، فطلّقتَ بعدَ زوجٍ آخرَ لا يقعُ إن كانت [٣/٢٦٨ق/ب] طَلّقتَ نفسها ثلاثاً متفرقةً.

[١٣٨٤٧] (قوله: يَطلُّ بزوالِ الحِلِّ) وذلك بوقوعِ الثَّلاثِ، وقوله: ((لا بزوالِ الملكِ)) أي: بوقوعِ ما دونها، فإنَّ الملكَ وإن زال به عند انقضاء العِدَّةِ لكنَّ الحِلَّ ثابتٌ، فإنَّ له أن يعودَ إليها بلا زوجٍ آخرٍ محلَّلٍ بخلافِ الثَّلاثِ، فإنَّ وقوعَهَا يُزيلُ الحِلَّ بالكليّةِ بحيثُ لا يعودُ إلّا بِمحلِّلٍ، ولَمَّا كان المعلقُ هو طَلقاتِ هذا الملكِ بطلَّ التعليقُ بزوالِها لا بزوالِ ما دونها.

[١٣٨٤٨] (قوله: بطلَّ التعليقُ) أي: لزوالِ الحِلِّ بتنجيزِ الثَّلاثِ.

[١٣٨٤٩] (قوله: لم يَطلَّ) لأنّه لم يَزَلِ الحِلُّ بتنجيزِ ما دونِ الثَّلاثِ وإن زالَ الملكُ.

[١٣٨٥٠] (قوله: فيقعُ المعلقُ كُلُّهُ) لأنَّ بطلانَ التعليقِ بزوالِ الحِلِّ، ولم يَزَلِ، فيبقى التعليقُ، فإذا وَجَدَ المعلقُ عليه - وهو دخولُ الدَّارِ - يقعُ المعلقُ وهو الثَّلاثِ، ولا يُنافيه قولهم: إنَّ المعلقَ طَلقاتُ

(قوله: ويمكنُ أن يكونَ مراده ما قدّمه في فصل المشيئة إلخ) لا يصحُّ أن يكونَ هذا مراده، فإنّه ليسَ فيه إضافةٌ للملكِ، بل هو مسألةٌ أخرى، وكتبَ "السُّنْدِيُّ": ((كما مرَّ، أي: في قوله: أو الإضافةُ إليه)) اهـ، أي: فإنّه يُؤخَذُ من صحّةِ الإضافةِ عدمَ البطلانِ بتنجيزِ الثَّلاثِ، تأمّل.

بَقِيَّةَ الْأَوَّلِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْهَدَمِ الْآتِيَةِ^(١). وَثَمَرَتُهُ فَيَمَنَ عَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ نَجَّزَ ثَنَيْنِ، ثُمَّ نَكَحَهَا بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ فَدَخَلَتْ لَهُ رَجَعْتُهَا خِلَافًا لـ "مَحْمَدٍ"،.....

هَذَا الْمِلْكُ وَقَدْ زَالَ بَعْضُهَا؛ لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَتِ الثَّلَاثُ بَاقِيَةً، فَإِذَا زَالَ بَعْضُهَا صَارَ الْمُلْعَقُ ثَلَاثًا مُطْلَقَةً، كَمَا أَفَادَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٢)، وَقَدَّمْنَاهُ^(٣) قَبْلَ هَذَا الْبَابِ.

[١٣٨٥١] (قَوْلُهُ: بَقِيَّةُ الْأَوَّلِ) أَي: مَا بَقِيَ مِنْ طَلَقَاتِ النِّكَاحِ الْأَوَّلِ.

[١٣٨٥٢] (قَوْلُهُ: وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْهَدَمِ الْآتِيَةِ) قَدَّمْنَاهُ^(٤) قَبْلَ هَذَا الْبَابِ الْكَلَامَ عَلَيْهَا، وَحَاصِلُهَا:

أَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَّ يَهْدِمُ الثَّلَاثَ وَمَا دُونَهَا عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ "مَحْمَدٍ" يَهْدِمُ الثَّلَاثَ فَقَطْ.

[١٣٨٥٣] (قَوْلُهُ: وَثَمَرَتُهُ) أَي: ثَمَرَةُ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ الْهَدَمِ.

[١٣٨٥٤] (قَوْلُهُ: لَهُ رَجَعْتُهَا) أَي: عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَّ هَدَمَ الْوَاحِدَةَ الْبَاقِيَةَ، وَعَادَتْ

الْمَرْأَةَ إِلَى الْأَوَّلِ بِمِلْكٍ جَدِيدٍ، فَيَمْلِكُ عَلَيْهَا ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ، فَإِذَا دَخَلَتْ الدَّارَ تَقَعُ وَاحِدَةً مِنَ الثَّلَاثِ وَيَبْقَى مِنْهَا ثَنَانٍ، فَيَمْلِكُ الرَّجُلُ رَجْعَةً.

[١٣٨٥٥] (قَوْلُهُ: خِلَافًا لـ "مَحْمَدٍ") فَعِنْدَهُ لَا تَمْلِكُ الرَّجُلُ رَجْعَةً لِعَوْدِهَا. عَمَّا بَقِيَ مِنَ الْمِلْكِ الْأَوَّلِ

وَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَقَدْ وَقَعَتْ بِالْخُحُولِ، "ط"^(٥).

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَتِ الثَّلَاثُ بَاقِيَةً إلخ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ وَإِنْ زَالَ بِتَنْجِيهِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ

بَعْضُ طَلَقَاتِ هَذَا الْمِلْكِ إِلَّا أَنَّ الزَّوْجَ لَمَّا هَدَمَ هَذَا الْبَعْضَ صَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ، فَبِعَوْدِهَا لِلأَوَّلِ تَعُودُ بِطَلَقَاتِ النِّكَاحِ الْأَوَّلِ، فَلَا حَاجَةَ حِينَئِذٍ لِلدَّعْوَى التَّفْصِيلِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي "الْفَتْحِ".

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَّ هَدَمَ الْوَاحِدَةَ الْبَاقِيَةَ إلخ) لَعَلَّ حَقَّهُ: الثَّنَيْنِ الْمُتَجَزَّئَيْنِ.

(١) ص-٦٧٣- وما بعدها "در".

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٥٨/٣.

(٣) المقولة [١٣٧٧٧] قوله: ((وهي مسألة الهدم الآتية)).

(٤) المقولة [١٣٧٧٧] قوله: ((وهي مسألة الهدم الآتية)).

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥٣/٢.

وكذا يَظُلُّ بِلَحَاقِهِ مُرْتَدًّا بِدَارِ الْحَرْبِ خِلَافًا لِهَمَّا، وَبَقَوَتْ مَحَلُّ الْبِرِّ ك: إِنْ كَلَّمْتُ فَلَانًا أَوْ دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ، فَمَاتَ أَوْ جُعِلَتْ بَسْتَانًا كَمَا بِسَطْنَاهُ فِيمَا عُلَّقْنَاهُ عَلَى "الْمُنْتَقَى"^(١)،

[١٣٨٥٩] (قوله: وكذا يَظُلُّ) أي: التعلُّقُ، وهذا عطفٌ على المتن، "ح"^(٢).

[١٣٨٥٧] (قوله: بِلَحَاقِهِ) بفتح اللام، "ط"^(٣) عن "القاموس"^(٤).

[١٣٨٥٨] (قوله: خِلَافًا لِهَمَّا) أي: لـ "الصَّاحِبِينَ"، فعندهما لا يَظُلُّ التعلُّقُ؛ لِأَنَّ زَوَالَ الْمَلِكِ لَا يَظِلُّهُ، وَلِهَذَا بَقَاءُ تَعْلِيْقِهِ بِاعْتِبَارِ قِيَامِ أَهْلِيَّتِهِ، وَبِالْإِثْبَاتِ أَرْتَفَعَتِ الْعِصْمَةُ، فَلَمْ يَنْقُ تَعْلِيْقُهُ لِفَوَاتِ الْأَهْلِيَّةِ، فَإِذَا عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَمْ يَعُدْ ذَلِكَ التعلُّقُ الَّذِي حَكِمَ بِسُقُوطِهِ، "بحر"^(٥) عن "شرح المجمع" لـ "المصنف".

[١٣٨٥٩] (قوله: وَبَقَوَتْ مَحَلُّ الْبِرِّ إلخ) نقله في "البحر"^(٦) عن "الثاني"، لكن بلفظ: ((وَمَا يَظِلُّهُ فَوْتُ مَحَلِّ الشَّرْطِ كَفَوْتُ مَحَلِّ الْجُزْأِ، كَمَا إِذَا قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُ فَلَانًا إلخ))، وَالتَّمثِيلُ الْمَذْكُورُ لَفَوْتُ مَحَلِّ [١/٢٦٩ق/٣] الشَّرْطِ، فَإِنَّ الشَّرْطَ هُوَ: كَلَّمْتُ وَدَخَلْتُ، أَيْ: مَضْمُونُهُمَا، وَهُوَ الْكَلَامُ وَالدُّخُولُ، وَحُلُّهُمَا هُوَ فَلَانٌ وَالدَّارُ الْمَشَارُ إِلَيْهَا، وَفَوْتُ مَحَلِّ الْجُزْأِ كَمَوْتُ الْمَرْأَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الطَّلَاقِ، فَإِنَّ فَوْتَ هَذَيْنِ الْحُلَيْنِ يَظِلُّ التعلُّقُ؛ لِأَنَّ التعلُّقَ لَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَمْرٍ عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ عَدَمُهُ، وَلَا يَقَالُ: يُمْكِنُ حَيَاةُ زَيْدٍ بَعْدَ مَوْتِهِ وَإِعَادَةُ الْبَسْتَانِ دَارًا؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ انْعَقَدَتْ عَلَى حَيَاةٍ كَانَتْ فِيهِ كَمَا قَالُوا فِي: لَيَقْتُلَنَّ فَلَانًا، وَمَا أُعِيدَ بَعْدَ الْبِنَاءِ دَارٌ أُخْرَى غَيْرَ الْمَشَارِ، إِلَيْهَا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ أَيْضًا فِي: لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ، تَأْمَلْ.

(١) "الدر المنتقى": كتاب الطلاق - باب التعليق ١/٤٢٤ - ٤٢٥ (هامش "جمع الأنهر").

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ١/١٨٨.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١/١٥٣.

(٤) "القاموس": مادة ((الحق)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٧/٤ بتصرف.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٧/٤.

وستحییء مسألة الكؤز بفروعها.....

مطلب في مسألة الكؤز

[١٣٨٦٠] (قوله: وستحییء مسألة الكؤز بفروعها^(١)) أي: في باب اليمين في الأكل والشرب من كتاب الأيمان، وحاصلها: أن إمكان تصوّر البرّ في المستقبل شرط انعقاد اليمين وشرط بقائها خلافاً لـ "أبي يوسف"، فلو حلفَ ليشربن ماء هذا الكؤز اليوم ولا ماء فيه، أو كان فيه فصبّ قبل مضيّ اليوم لا يحنثُ عندهما؛ لعدم انعقادها في الأوّل ولتطلّانها في الثاني، وإن لم يقل: اليوم ولا ماء فيه فكنلك لعدم انعقادها، أمّا إن كان فيه ماء فصبّ فإنه يحنثُ اتفاقاً؛ لانعقادها بإمكان البرّ، ثمّ يحنثُ بالصّب؛ لأنّ البرّ يجبُ عليه كما فرغ، فإذا صبّ فات البرّ فيحنثُ، كما لو مات الحالف والماء باقٍ، بخلاف المؤقّتة، فإنه لا يجبُ عليه البرّ إلا في آخر أجزاء الوقت المعيّن، ومن فروعها: ليقتلن زيدا اليوم أو ليأكلن هذا الرغيف اليوم، أو ليقضين دينه غداً، فمات زيدا، أو أكل الرغيف غيره قبل مضيّ اليوم، أو قضى الدين أو أبرأه فلاّ قبل الغد لم يحنثُ، وعمامه في "البحر"^(٢) من الأيمان.

أقول: وإنما لم يذكّر هذا التفصيل في المسألة السابقة؛ لأنّ شرط الحنث فيها أمرٌ وجوديٌّ وهو الكلام أو الدخول، فإذا مات أو جعلتُ بستاناً فقد فات المحلّ ووقع اليأس من الحنث، فلا فائدة في بقاء اليمين، سواء كانت مؤقّتة أو مطلقة، بخلاف ما إذا كان شرط الحنث أمراً عديماً مثل: إن لم أكتم زيدا أو إن لم أدخل فإنها لا تبطل بغوت المحلّ، بل يتحقّق به الحنث لليأس من شرط البرّ، وهذا إذا لم يكن شرط البرّ مستحيلاً، وإلاّ فهو مسألة الكؤز، وقد علمت ما فيها من التفصيل، وليس منها قوله: لأصعدن السماء، فإنّ اليمين فيها منعقدة، وحنث عقّيبها؛ لأنّ صعود السماء أمرٌ ممكنٌ في نفسه، وقد وقع لبعض الأنبياء (ب/٢٦٩٣/٣) وللملائكة وغيرهم، ولكنّه يحنثُ عقّب اليمين أو في آخر الوقت في المؤقّتة لتحقّق اليأس عادةً، وهذا بخلاف مسألة الكؤز،

(١) انظر "الدر عند الموقلة" [١٧٦١٨] قوله: ((ففي حلقه إلخ)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٥٧/٤.

(فرغ) قال لزوجه الأمة: إن دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً، فعتقت فدخلت له رجعتها، "قنية"^(١).

(والفاظ الشرط).....

فلان شرب ما ليس موجوداً في الكؤز أو ما أريق منه غير ممكن في نفسه ولا في العادة، فلذا تبطل اليمين، ولا يحث إلا إذا صب منه وكانت اليمين مطلقاً، كما سيأتي^(٢) تحقيقه في الإيمان إن شاء الله تعالى، وانظر ما سنذكره^(٣) آخر الباب.

[١٣٨٦١] (قوله: له رجعتها) لأنه لما علق الثلاثة كانت أمة، وهو لا يملك عليها إلا ثنتين، فكان معلقاً ثنتين، "ح"^(٤).

مطلب في ألفاظ الشرط

[١٣٨٦٢] (قوله: وألفاظ الشرط) عدل عن الأسماء والحروف لاشتغالها عليهما، وهو يسكون الرأى مشتقاً اشتقاقاً كبيراً من الشرط محرّكة بمعنى العلامة، سمي بذلك لأنه علامة

(قوله: مشتق اشتقاقاً كبيراً إلخ) الاشتقاق إن اعتبر فيه الموافقة في الحروف الأصول مع الترتيب ك: ضرب وضارب سمي اشتقاقاً أصغر، أو بدون الترتيب نحو: جبد وجذب فصغير، أو المناسبة في الحروف والمعنى نحو: ثلب وثلم فأكبر، وتعتبر في الأصغر موافقته في المعنى وفي الأخيرين مناسبته، والمناسبة أعم، ولا بُد في الاشتقاق من تغيير ما محرّكة أو حرف بزيادة أو نقصان، كذا ذكره "ط" في أول الكتاب: ((يقال: ثلم الإناء كسر حرفه، وثلمه إذا لامه وعابه وطرده وقلبه وثلمه، وجذبه إذا مدّه، والجذب)) اهـ.

وفي "المراح": ((والاشتقاق ثلاثة أنواع: صغير: وهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو: ضرب من الضرب، وكبير: وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو: جبد وجذب، وأكبر: وهو أن يكون التناوب بينهما في المخرج نحو: نَقَعَ من النهق بإبدال العين من الهاء)) اهـ، فتأمل.

(١) لم نعر عليها في مخطوطة "القنية" التي بين أيدينا.

(٢) المقولة [١٧٧٧٤] قوله: ((ففي حلقه إلخ)).

(٣) المقولة [١٤٠٦٨] قوله: ((والأصل إلخ)).

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٨٨/٤.

أي: علاماتُ وجودِ الجزاءِ (إنِ) المكسورة، فلو فَتَحَها وَقَعَ للحال ما لم يَنْوِ التعليقَ فيُبدِئُ،

على ترتيبِ الثانيةِ على الأولى، وسُمِّيَ الثاني جواباً لأنه لَمَّا لَزِمَ على القولِ الأوَّلِ صار كالكلامِ الآتي بعدَ كلامِ السائل، وجزاءٌ تَحَوُّراً؛ لأنه لَمَّا تَرَتَّبَ على فعلٍ آخرَ أشَبَهَ الجزاءَ، كذا^(١) في "النهر"^(٢). فإضافةُ الألفاظِ إلى الشرطِ إضافةُ المسمَّى إلى الاسمِ، "ح"^(٣). وقدَّمنا^(٤) في صدرِ الكتابِ الكلامَ على الاشتقاقِ.

والظاهر: أنه لا اشتقاقَ هنا؛ إذ لا بدُّ من المغايرة لفظاً، بل الشرطُ هنا بمعنى العلامة على شيءٍ خاصٍّ، تأمل.

[١٣٨٦٣] (قوله: أي: علاماتُ وجودِ الجزاءِ) أي: أنَّ هذه الأدواتُ تدلُّ بالذاتِ على وجودِ الجزاءِ كما في "النهر"^(٥)، أي: عندَ وجودِ الشرطِ، "ح"^(٦).

[١٣٨٦٤] (قوله: فلو فَتَحَها وَقَعَ للحالِ) هو قولُ الجمهور؛ لأنها للتعليقِ، ولا يُشترطُ وجودُ العلةِ وقتَ الوقوعِ، بل يقعُ الطلاقُ نظراً لظاهر اللفظِ، وزعمَ "الكسائي" مُناظراً لـ "الشَّيْئَانِي" في مجلس "الرُّشَيْدِ": أنَّها شرطيةٌ بمعنى إذا، وهو منهجُ الكوفيين، ورَّجَحَهُ في "المغني"^(٧)، وعلى كُلِّ

(قوله: فإضافةُ الألفاظِ إلى الشرطِ إضافةُ المسمَّى إلى الاسمِ إلخ) أي: الألفاظُ التي سُمِّيت شرطاً، لكنَّ ما يُعلَمُ من كلماتِهِمْ هو إطلاقُ الشرطِ على الفعلِ الذي يتعلَّقُ به الجزاءُ لا على أداةِ التعليقِ، ولذا قالَ في "الدُّرَرِ": ((والشرطُ ما يتعلَّقُ به الجزاءُ، والأجزيَّةُ تتعلَّقُ بالأفعالِ)) اهـ.

(١) في "م": ((كما)).

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق في ٢٢٢/ب.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق في ١٨٨/أ.

(٤) المقولة [٧٤٣] قوله: ((مشتق إلخ)).

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق في ٢٢٢/ب.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق في ١٨٨/أ.

(٧) "مغني اللبيب": الأدوات - أنَّ المفتوحةَ الهزئة الساكنة النون - تنبيه ص ٥٣ - وما بعدها.

وكذا لو حذف الفاء من الجواب.....

حال إذا نَوَى التعليق ينبغي أن تصحَّ بُيُتُهُ، "نهر"^(١) مختصراً، وإلى ذلك أشار "الشَّارح" بقوله: ((فَيُذْنِ))، "ط"^(٢).

مطلب فيما لو حذف الفاء من الجواب

[١٣٨٦٥] (قوله: وكذا لو حذف الفاء من الجواب) يعني: يقع للحال ما لم يَنْوِ التعليق فَيُذْنِ، وعن "أبي يوسف" أنه يتعلق حملاً لكلامه على الفائدة، فُتَضَرُّ الفاء، والخلاف مبني على جواز حذفها اختياراً، فأجازهُ أهل الكوفة، وعليه فرَّع "أبو يوسف"، ومنعه أهل البصرة، وعليه تفرَّع المذهب، "بحر"^(٣). وذكر^(٤) قبله عن "المغني"^(٥): ((أَنَّ "الأحفش" قال: إِنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي النَّثْرِ الْفَصِيحِ^(٦)، وَإِنْ مِنْهُ: ﴿إِنْ تَرَكَ حَبْرًا أَلْوَصِيَّةً لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة- ١٨٠]، وقال "ابن مالك": يجوزُ فِي النَّثْرِ نَادراً، ومنه حديثُ اللَّقْطَةِ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، [٣/٢٧٠ق/١] وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا» ((اهـ.

قلت: ينبغي في زماننا إذا قال: إِنْ دَخَلْتَ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْ يَتَعَلَّقَ قَضَاءٌ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ لَا يَفْرُقُونَ بَيْنَ دُخُولِ الْفَاءِ وَعَدَمِهِ عِنْدَ قَسْدِ التَّعْلِيْقِ، وَقَدْ صَارَ ذَلِكَ لُغَتَهُمْ، وَلَا سِيَّما مَعَ وَقُوعِهِ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ كَمَا مَرَّ^(٧)، وكما في قوله تعالى: ﴿وَلِنْ أَلْمَسْتُمُوهُمْ لَكُمْ لَبِئْسُ كُفْرُونَ﴾ [الأنعام- ١٢١]، ﴿وَلَا تَنْتَقِلْ عَلَيْهِمْ مَائِنَتَايَسْتَرَفَاكَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ [الحاثية- ٢٥]، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى- ٣٩]

(قوله: فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا) فـ ((استمتع)) جوابُ الشَّرْطِ الْمُدْغَمِ بِـ ((لَا)) النَّاقِيَةِ، وَتَوَوَّلَ الْآيَةُ بِأَنَّ ﴿أَلْوَصِيَّةً﴾ نَائِبٌ فَاعِلٍ ﴿كُتِبَ﴾ [البقرة- ١٨٠].

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق/٢٢٣/١.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥٣/٢.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٣/٤.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٣/٤.

(٥) "مغني اللبيب": الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها ص-٢١٩.

(٦) "شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح": البحث التاسع والأربعون في حذف الفاء والمبتدأ معاً

من جواب الشرط ص-١٣٣-١٣٥، والحديث بإسقاط الفاء في البخاري (٢٤٣٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٧) في المقولة نفسها.

في نحو:

طلبيّةٌ واسميّةٌ وبجامدٍ وعمّا وقد وبلنّ وبالتنقيسِ

كما لخصناه في "شرح المتنقي" (١).

وغير ذلك، وإن ادّعي تأويل الأول بأنه على تقدير القسم، والثاني والثالث على جعل (إذا) مجرّد الوقت بلا ملاحظة الشرط، فإنه مؤيد لقول الكوفيين، والتأويل خلاف الظاهر، وإذا صار ذلك لغة للعلامة ينبغي حمل كلامهم عليه، كما لو تكلم به من كان من أهل تلك اللغة من العرب، وكذا لو كان التعليق بلفظ أعجمي، وقد قال العلامة "قاسم": ((إنه يُحمل كلام كل عاقد وناذر وحالفٍ على لغته))، هذا ما ظهر لي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم رأيت بعد كتابتي لهذا في "شرح نظم الكنز" للعلامة "المقدسي": ((أقول: ينبغي ترجيح قول أبي يوسف لكثرة حذف الفاء كما سمعت، وقالوا: العوام لا يعتبر منهم اللحن في قولهم: أنت واحدة بالنصب الذي لم يقل به أحد)) اهـ.

(تنبيه)

وجوب اقتران الجواب بالفاء حيث تأخر الجواب، كما قدّمه (٢) "الشّارح" أول الباب، وإذا كانت الأداة ((إن)) تقوم إذا الفجائية مقام الفاء في ربط الجواب كما تقرّر في محله.

مطلب في المواضع التي يجب اقترانها بالفاء

[١٣٨٦٦] (قوله: في نحو طليّة (إخ) أي: في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر: ((طليّة (إخ))، فإنها إذا وقعت جواباً يجب اقترانها بالفاء، قال في "النهر" (٣): ((أي: جملة طليّة كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتضيض، والدعاء، وأراد بالجامد: نعم وبس))

(١) "الدر المنقي": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤١٩/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٢) ص ٤٥ - "در".

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ٢٢٢/ب.

(وإذا وإذا ما وكل.....)

وعَسَى وفعلُ التَّعَجُّبِ، وقولُهُ: ((وعما)) أي: وبالجملة الفعلية المقرونة بـ: ما النافية، وبـ: ((قد)) ظاهرة أو مُقْتَرَنَةٌ كما في "التسهيل"^(١)، وعبارَةُ "الرَّضِي"^(٢): كُلُّ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ مُصَدَّرَةٍ بِمَحْرَفٍ سَوَى: ((لا))، و((لم)) في المضارع، سواءً كان الفعلُ المُصَدَّرُ ماضياً أو مضارعاً. فدخَلَ النَّفْيُ بـ: ((إن)) كما زاده "المُرَادِي"^(٣)، وزادَ المقرونة بالقَسَمِ أو رُبَّ، لكنَّ جَعَلَ "ابنُ هِشَامٍ"^(٤) القَسَمِيَّةَ مِنَ الطَّلَبِيَّةِ ((اه، وتَمَامُ ذَلِكَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥)).

والحاصلُ: أنَّ المزيْدَ أربعة: المقرونة بـ: سَوْفَ، أو إِنْ، أو رُبَّ، أو القَسَمِ، فالجملةُ أحدُ عشرَ موضعاً، أشار إليها "الشَّارَحُ" بقولِهِ: ((في نحو: طَلَبِيَّةٍ إلخ))، ونَظَمَهَا الحَقِيقُ "ابنُ الهمام" في "الفتح"^(٦) بقولِهِ: [طويل]

تَعَلَّمَ جَوَابَ الشَّرْطِ حَتَّمُ قِرَائَتُهُ بقاء إذا ما فَعْلُهُ طَلَباً أَتَى [٣/٢٧٠ ب]
كذا جامداً أو مُقْسَماً كَانَ أو بَقْدَ وَرُبَّ وَسِينَ أو بِسَوْفَ أَذِرْ يَا قَتْنَى
أو اسْمِيَّةً أو كَانَ مَنَفِيٍّ مَا وَإِنْ وَلَنْ مَنْ يَحِدُّ عَمَّا حَدَدْنَاهُ قَدْ عَتَى

[١٣٨٦٧] (قوله: وكل) لم يَذْكُرِ النُّحَاةُ كُلاًَّ وكُلِّمَا في أدواتِ الشَّرْطِ؛ لأنَّهما ليسا منها،

وإنَّما ذَكَرَهما الفقهَاءُ لثُبُوتِ معنى الشَّرْطِ معهما، وهو التَّعْلِيقُ بِأَمْرِ عَلَى خَطَرِ الوجودِ، وهو الفعلُ

(١) "التسهيل الفوائد وتكميل المقاصد": باب عوامل الجزم ص ٢٤٠.

(٢) "شرح الرضي على الكافية": قسم الأفعال الجوازم ١١١/٤ وعبارته: ((وتجب الفاء أيضاً في كل فعلية مُصَدَّرَةٍ.....))، ونهاية النقل عند قوله: ((أو مضارعاً)).

(٣) "الجنى الداني في حروف المعاني": ص ٦٨، لأبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري، يدر الدين المعروف بابن أم قاسم (ت ٥٧٩هـ). ("كشف الظنون" ٦٠٧/١، "الدرر الكامنة" ٣٢/٢، "هدية العارفين" ٢٨٦/١).

(٤) "معني اللبيب": الباب الثاني في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها - الجمل التي لها محل من الإعراب ص ٥٣٠.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٣/٤.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان في الطلاق ٤٤٨/٣.

(و) لم تُسمع (كلما) إلا منصوبة ولو مبتدأ؛ لإضافتها لمبني (ومتى ومتى ما) ونحو ذلك..

الواقع صفة الاسم الذي أضيفا إليه، "بحر"^(١).

[١٣٨٦٨] (قوله: ولم تُسمع كلما إلا منصوبة إلخ) قال في "النهر"^(٢): ((نَقَلَ النُّحَاةُ أَنَّ (كُلَّمَا) الْمُقْتَضِيَةَ لِلتَّكَرُّارِ مَنْصُوبَةً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا مَحْذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْتَ طَالِقٌ كُلَّمَا كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَ((مَا)) الَّتِي مَعَهَا هِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ التَّوْقِيئِيَّةُ، وَزَعَمَ "ابن عصفور"^(٣) أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ، وَمَا نَكَرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَالْجَزْءِ فِي مَوْضِعِ الْحَبْرِ، وَرَدَّهُ "أَبُو حَيَّان"^(٤) بَأَنَّ كُلَّمَا لَمْ تُسْمَعْ إِلَّا مَنْصُوبَةٌ. وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ هَذَا بَعْدَ تَسْلِيمِهِ لَا يُنَاقِي كَوْنَهَا مُبْتَدَأٌ؛ إِذِ الْفَتْحَةُ فِيهَا فَتْحَةُ بِنَاءٍ، وَبُيِّنَتْ لِإِضَافَتِهَا إِلَى مَبْنِيٍّ)) اهـ.

فمرادُ "الشَّارِح" بالنَّصْبِ مَا يَشْمَلُ فَتْحَةَ الْإِعْرَابِ وَفَتْحَةَ الْبِنَاءِ كَمَا هُوَ عُرْفُ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَقَوْلُهُ: ((وَلَوْ مُبْتَدَأٌ)) - أَي: كَمَا هُوَ قَوْلُ "ابن عصفور"^(٥) - أَشَارَ بِهِ إِلَى الرَّدِّ عَلَى "أَبِي حَيَّان"، فَإِنَّ الْمَسْمُوعَ فِيهَا فَتْحٌ لِمَاهَا، وَلَا يُنَاقِي ذَلِكَ كَوْنَهَا مُبْتَدَأٌ بِجَعْلِ الْفَتْحَةِ فَتْحَةَ بِنَاءٍ؛ لِإِضَافَتِهَا إِلَى مَبْنِيٍّ، فَقَدْ أَفَادَ مَا فِي "النَّهْرِ" بِأَوْجَزِ عِبَارَةٍ، فَافْهَمْ.

مطلب: ما يكون في حكم الشرط

[١٣٨٦٩] (قوله: ونحو ذلك) أشار به إلى أنه ليس المرادُ حَصْرُ أَلْفَاظِ الشَّرْطِ بِالسُّنَّةِ الْمَذْكُورَةِ،

(قوله: فقد أفاد ما في "النهر" إلخ) إلا أنه فات على "الشَّارِح" أن يُبَيِّنَ عَلَى مَنْعِ دَعْوَى أَنَّهُمَا لَمْ تُسْمَعْ إِلَّا مَنْصُوبَةٌ، فَإِنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ قَوْلِ "النَّهْرِ": ((بَأَنَّ هَذَا بَعْدَ تَسْلِيمِهِ إلخ)) أَنَّهُ يَمْنَعُ دَعْوَى أَنَّهُمَا لَمْ تُسْمَعْ إِلَّا مَنْصُوبَةٌ، وَإِنَّمَا يَقُولُ بِهِ عَلَى طَرِيقِ الْمُجَارَاةِ لِلْخَصْمِ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٢/٤.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ٢/٢٢٣.

(٣) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، المعروف بابن عصفور، النحوي الحزمي، الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ، وقيل غير ذلك). (الرواي بالوفيات ٢٢/٢٦٥، "بغية الوعاة" ٢/٢١٠، "شذرات الذهب" ٧/٥٧٥).

(٤) "ارتشاف الضرب من لسان العرب": ٤/١٨٨٩.

(٥) في "ب": ((عقور)) وهو خطأ.

فإنَّ منها: لو، ومن، وأين، وآيان، وأنَّى، وأيَّ، وما، وفي "الفتح"^(١): ((فرغ: قال: أنتِ طالقٌ لولا دخولك، أو لولا أبوك، أو لولا مهرُك^(٢) لا يقع، وكذا في الإخبار بأن قال: طَلَّقْتُكِ بالأمس لولا كذا)) اهـ.

قلت: ومنها ما أفادَ معناها، ففي "البحر"^(٣): ((أنتِ طالقٌ بدخولِ الدَّارِ أو بِخِصْمِكَ لم تَطْلُقِ حَتَّى تَدْخُلِ أو تَخِصِمَ؛ لأنَّ البَاءَ لِلْوَصْلِ وَالْإِلصَاقِ، وَإِنَّمَا يَتَّصِلُ الطَّلَاقُ وَيُلصَقُ بِالدُّخُولِ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى دُخُولِكِ الدَّارِ إِنْ قِيلَتْ يَقَعُ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الدُّخُولَ اسْتِعْمَالَ الْأَعْوَاضِ، فَكَانَ الشَّرْطُ قَبُولَ الْعَوَاضِ لَا وَجُودَهُ، كَمَا لَوْ قَالَ: عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ)) اهـ.

قلت: وقد يكون الكلامُ مُتَضَمِّناً لِلتَّعْلِيلِ بِذَوْنِ تَصْرِيحٍ بِأَدَاتِهِ كَمَا مَرَّ^(٤) فِي قَوْلِهِ: ((وَيَكْفِي مَعْنَى الشَّرْطِ الْإِلْحَ))، وَمِنْهُ مَا فِي "البحر"^(٥) حَيْثُ قَالَ: ((وَفِي "المَحِيطِ": وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَدَخَلْتُ فِهَذَا يُخَيِّرُ أَنَّهُ دَخَلَ الدَّارَ وَأَكْنَدَهُ بِالْيَمِينِ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ لَمْ أَكُنْ دَخَلْتُ لَدَخَلْتُ ٢٧١/٣ أَوْ الدَّارَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ طَلَّقْتُ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا دَخَلْتُ الدَّارَ يَتَعَلَّقُ بِالدُّخُولِ)) اهـ.

ثُمَّ قَالَ^(٦): ((وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَوَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا فَهُوَ تَعْلِيلٌ وَبَيِّنٌ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا طَلَّقْتُ لِلْحَالِ، ذَكَرَهُمَا فِي "جَوَامِعِ الْفَقْهِ")) اهـ.

قلت: وَالْفَرْقُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْطِفِ الْقِسْمَ تَعَيَّنَ مَا بَعْدَهُ جَوَاباً لَهُ وَصَارَ فَاصِلاً، فَلَمْ يَصْلُحْ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلتَّعْلِيلِ فَتَنَجَّزَ، وَمِنْهُ أَيْضاً: عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ كَذَا.

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان في الطلاق ٤٤٨/٣.

(٢) في النسخ جميعها: ((أو صهرك)) بدل ((لولا مهرك)) وهو خطأ، وما أثبتناه من "الفتح".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥/٤ معزياً إلى "المحيط".

(٤) ص ٤٥٣ - "در".

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٤/٤.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥/٤.

ك: ((لو)): ك: أنت طالق لو دخلت الدار تعلق بدخولها، و: ((من)): نحو: مَنْ دخل منكن الدار فهي طالق، فلو دخلت واحدة مراراً طَلَقْتَ بكلِّ مرّةٍ؛ لأنَّ الدُّخُولَ أَضْيَفَ إلى جماعةٍ، فازدادَ عموماً، كذا في "الغاية"، وهي غريبةٌ،

[١٣٨٧٠] (قوله: ك: لو) هذا ما جزمَ به في "البحر"^(١): ((من أنَّ المنهَبَ أنَّها بمعنى الشرط))، خلافاً لما في "الفتح"^(٢): ((من أنَّها لتحقيقِ عدمِ الشرطِ، فلا تأتي للتعليقي على ما فيه خطَرُ الوجود)).

[١٣٨٧١] (قوله: تعلق بدخولها) كذا في "المحيط"، وفيه: ((وعن أبي يوسف: "أنت طالق لو دخلت الدار لطلقتك، فهذا رجلٌ حلفَ بطلاقِ امرأته ليطلقنها إن دخلت الدار، فإذا دخلت لزمه أن يطلقها، ولا يقع إلا بموت أحدهما كقوله: إن لم أت البصرة)) اهـ "بحر"^(٣)، وقدّمنا^(٤) الكلام في ذلك أوائل باب الصريح.

[١٣٨٧٢] (قوله: فازدادَ عموماً) فيه أنَّ الفعلَ لا عُمومَ له، وعبارةُ "الغاية" - كما في "الفتح"^(٥) و"البحر"^(٦) -: ((لأنَّ الفعلَ - وهو الدُّخُولُ - أَضْيَفَ إلى جماعةٍ، فيُرادُ به عموماً عرفاً مرّةً بعدَ أخرى)) اهـ، فمُرَادُهُ بِالْعُمُومِ التَّكَرُّارُ.

[١٣٨٧٣] (قوله: وهي غريبةٌ) أي: لمخالفتها لقول المتنون، وفيها: تَحَلُّلُ اليمينِ إذا وُجِدَ الشرطُ مرّةً إلا في كَلَمَا، وجزمَ بغراتها في "الفتح"^(٧) و"البحر"^(٨)، واستشكلها "الزيلعي"^(٩).

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٢/٤.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٤٨/٣.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٢/٤.

(٤) المقولة [١٣٠٩٤] قوله: ((يقع بلا نية للعرف)).

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٤٩/٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٢/٤.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٤٩/٣.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٢/٤ معزياً إلى "المعراج".

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٣٤/٢.

وجعلته في "البحر" أحد القولين^(١).

(وفيها) كلها (تَحُلُّ) أي: تَبْطُلُ (اليمين) بِبُطْلَانِ التَّعْلِيْقِ (إذا وَجِدَ الشَّرْطُ مرَّةً..

[١٣٨٧٤] (قوله: وجعلته في "البحر"^(٢) أحد القولين) ذَكَرَ ذلك عند قول "الكنز"^(٣): ((ففيها إن وَجِدَ الشَّرْطُ)) حيث قال^(٤): ((والحقُّ أنَّ ما في "الغاية" أحد القولين، نَقَلَ القولين في "القنية"^(٥) في مسألة صُعُودِ السَّطْحِ)) اهـ. ونَقَلَ^(٦) هنا عن "المعراج" وعن بعضِ الحنابلة: ((أَنَّ (مَتَى) تقتضي التَّكَرَّارَ، والصَّحِيحُ أَنَّ غيرَ (كَلِّمَا) لا يُوجِبُ التَّكَرَّارَ)) اهـ، فأفادَ ضَعْفَ هذا القولِ وَضَعْفَ ما عن بعضِ الحنابلة، فافهم.

[١٣٨٧٥] (قوله: أي: تَبْطُلُ اليمينُ) أي: تَنْتَهِي وَتَيَمُّ، وإذا تَمَّتْ حَيْثُ، فلا يُتَصَوَّرُ الحِنْثُ ثانياً إلَّا بيمينٍ أخرى؛ لأنها غيرُ مُتَضَمِّنةٍ لِلْعُمُومِ والتَّكَرَّارِ لُغَةً، "نهر"^(٧).
[١٣٨٧٦] (قوله: بِبُطْلَانِ التَّعْلِيْقِ) فيه أَنَّ اليمينَ^(٨) هنا هي التَّعْلِيْقِ.

(قوله: وفيه أَنَّ اليمينَ هنا هي التَّعْلِيْقِ) بِحَمْلِ اليمينِ على الأقسامِ وحملِ التَّعْلِيْقِ على جُمْلَتَي الشَّرْطِ والجزاءِ تصيحُ هذه العبارةُ، تأمَّل.

(١) في "د" زيادة: ((قال في "البحر": وفي "الغاية" لو قال لنسوة له: مَنْ دَخَلَ مِنْكَ الدَّارَ فَبِهَا فَدَحَلْتُ واحدةً مِنْهُ الدَّارَ مراراً طَلَّقْتُ لِكُلِّ مرَّةٍ تَطْلِيقاً؛ لِأَنَّ الفِعْلَ - وهو الدَّخُولُ - أَضِيفَ إِلَى جَمَاعَةٍ، فِرَادُ بِهِ تَعْمِيمُ الفِعْلِ عَرَفَاً مرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً﴾ أَفَادَ الْعُمُومَ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرَ فِي "السَّيْرِ الْكَبِيرِ": إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، فَقَتَلَ وَاحِدًا قَتِيلَيْنِ فَلَهُ سَلْبُهُمَا، انْتَهَى. وَهُوَ مُشْكَلٌ؛ لِأَنَّ عُمُومَ الصَّيْدِ لَكُنْ الْوَاجِبُ فِيهِ مَقْدَرًا بِقِيَمَةِ الْمَقْتُولِ. وَفِي السَّلْبِ بَدَلَالَةٌ حَالَةٍ، وَهُوَ أَنَّ مَرَادَةَ التَّشْجِيعِ وَزِيَادَةَ الْقَتْلِ، كُنَّا فِي "النَّبِيِّينَ" ق ١٩١/أ.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعلیق ١٦/٤.

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطلاق - باب التعلیق ١٨٨/١.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعلیق ١٦/٤.

(٥) "القنية": كتاب الإيمان - باب في مسائل متفرقة ق ٥٩/ب - ١/٦٠.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعلیق ١٢/٤.

(٧) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعلیق ق ٢٢٣/ب.

(٨) في هامش "م": ((قوله: فيه أَنَّ اليمينَ إلخ) قال شيخنا: يمكنُ تصحيحُ العبارةِ بأنَّ مُرَادَ باليمينِ فعلُ الفاعلِ -

إِلَّا فِي كُلِّمَا فَإِنَّهُ يَنْحَلُّ بَعْدَ الثَّلَاثِ) لاقْتِضَائِهَا عُمُومَ الْأَفْعَالِ كاقْتِضَاءِ ((كُلُّ))
عُمُومِ الْأَسْمَاءِ.....

[١٣٨٧٧] (قَوْلُهُ: إِلَّا فِي كُلِّمَا) فَإِنَّ الْيَمِينَ لَا تَنْتَهِي بِوُجُودِ الشَّرْطِ مَرَّةً، وَأَفَادَ حَصْرَهُ أَنَّ
مَتَى لَا تُفِيدُ التَّكْرَارَ، وَقِيلَ: تُفِيدُهُ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا إِنَّمَا تُفِيدُ عُمُومَ الْأَوَاقِيتِ، فَفِي: مَتَى خَرَجَتْ
فَأَنْتَ طَالِقٌ الْمَفَادُ أَنَّ أَيَّ وَقْتٍ تَحَقَّقَ فِيهِ الْخُرُوجُ يَقَعُ الطَّلَاقُ، ثُمَّ لَا يَقَعُ بِخُرُوجِ آخَرَ، وَأَنَّ
الْمَقْرُونَةَ [٣/٢٧١ب] بِلَفْظٍ: أَبَدًا ك: مَتَى، فَمَاذَا قَالَ: إِنَّ تَزَوَّجْتَ فَلَانَهُ أَبَدًا فَهِيَ كَذَا،
فَتَزَوَّجَهَا فَطَلَّقْتَ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثَانِيًا لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ التَّأْيِيدَ إِنَّمَا يَنْفِي التَّوَقُّيتَ، فَيَتَأَيَّدُ عَدَمُ التَّزْوِجِ
وَلَا يَتَكَرَّرُ، وَأَيُّ كَذَلِكَ، حَتَّى لَوْ قَالَ: أَيُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى امْرَأَةٍ
وَاحِدَةٍ، كَمَا فِي "الْمَحِيط" وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا، "نَهْر"^(١).

وَالْفَرْقُ: أَنَّ لَفْظَ ((كُلُّ)) لِلْعُمُومِ، وَلَفْظَ ((أَيُّ)) إِنَّمَا يَعْمُومُ الصَّنْغَةَ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي: أَيُّ
عَبِيدِي ضَرْبُهُ فَهُوَ حُرٌّ: لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ أُسْنِدَ إِلَى خَاصٍّ، وَفِي: أَيُّ عَبِيدِي ضَرْبُكَ:
يَعْتَبَرُ الْكُلُّ إِذَا ضَرَبُوا؛ لِإِسْنَادِهِ إِلَى عَامٍّ، وَفِي: أَيُّ امْرَأَةٍ زَوَّجْتَ نَفْسَهَا مِنِّي فَهِيَ طَالِقٌ: يَتَنَاوَلُ
الْجَمِيعَ، وَتَمَامُ تَحْقِيقِهِ فِي "الْبَحْرِ"^(٢).

[١٣٨٧٨] (قَوْلُهُ: كاقْتِضَاءِ كُلِّ عُمُومِ الْأَسْمَاءِ) لِأَنَّ كُلِّمَا تَدْنَحُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ، وَكُلًّا تَدْنَحُلُ

(قَوْلُهُ: وَلَفْظُ أَيُّ إِنَّمَا يَعْمُومُ الصَّنْغَةَ الْخ) عُمُومُ الصَّنْغَةِ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى عَامٍّ، وَخَصَرُصُهَا بِإِسْنَادِهِ إِلَى
خَاصٍّ، وَالَّذِي فِي "الْبَحْرِ": أَنَّهُ اسْتَشْكَلَ الْفَرْقَ فِي "التَّيْيِينَ" وَ"فَتْحِ الْقَدِيرِ" وَلَمْ يُجِيبَا عَنْهُ، وَأَنَّهُ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ
لَا إِشْكَالَ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ، وَأَنَّهُ مَقُولٌ فِي "الْخُلَاصَةِ" وَ"الْوَلَوَالِجِيَّةِ"، ثُمَّ ذَكَرَ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ فِي "الْمَحْشَى".

- الذي هو الإلزام، وبالتعليق نفس جملي الشرط والجزاء اهـ. ويمكن أن يُرَادَ بِالْيَمِينِ نَفْسُ الطَّلَاقِ الْمَعْلُوقِ، وَبِالتَّعْلِيقِ
مَعْنَاهُ الْعَرَفِيُّ الَّذِي هُوَ رِبْطُ الطَّلَاقِ بِدَعْوَلِ النَّارِ مَثَلًا، وَأُظْهِرَ أَنَّ هَذَا أَحْسَنُ؛ لِإِطْلَاقِ الْيَمِينِ عَلَى نَفْسِ الطَّلَاقِ كَثِيرًا فِي
لِسَانِ الْفُقَهَاءِ، تَأَمَّلْ بِإِنْصَافٍ) اهـ.

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ٢٢٣ب/ بتصرف، عازياً جواب المسألة للإمام الإسماعيلي،
وتعليقها للإمام البرازي رحمهما الله.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٧/٤.

على الأسماء، فيفيد كل منهما عموم ما دخلت عليه، فإذا وجد فعل واحد أو اسم واحد فقد وجد المحلوف عليه، فانحلت اليمين في حقّه، وفي حق غيره من الأفعال والأسماء باقية على حالها، فيحنت كلّما وجد المحلوف عليه، غير أنّ المحلوف عليه طلّقات هذا الملك وهي متناهية.

فالحاصل: أنّ كلّما لعموم الأفعال، وعموم الأسماء ضروري، فيحنت بكلّ فعل حتى تنتهي طلّقات هذا الملك، وكلّ لعموم الأسماء، وعموم الأفعال ضروري، ولو قال "المصنف": إلا في كلّ وكلّما لكان أولى؛ لأنّ اليمين في كلّ وإن انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره من الأسماء.

ومن فروعها: لو كان له أربع نسوة فقال: كل امرأة تدخل الدار فهي طالق، فدخلت واحدة طلّقت، ولو دخلن طلقن، فإن دخلت تلك المرأة مرة أخرى لا تطلق، ولو قال: كلّما دخلت، فدخلت امرأة طلّقت، ولو دخلت ثانياً تطلق، وكذا ثالثاً، فإن تزوجت بعد الثلاث وعادت إلى الأول ثم دخلت لم تطلق، خلافاً لـ "زفر".

ومنها: لو قال: كلّما دخلت فامرأتي طالق وله أربع نسوة، فدخل أربع مرّات ولم يعن واحدة بعينها يقع بكلّ دخلة واحدة، إن شاء فرقها عليهن وإن شاء جمّعها على واحدة، "بحر" (١). وفي "الشرنبلالية" (٢): ((فرغ يكثر وقوعه: قال في "السراج" نقلاً عن "المتقى": قال: إن تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً وكلّما حلّت حرمت، فترجّحها فبانت ثلاث، ثم تزوجها بعد زوج يجوز، وإن عني بقوله: كلّما حلّت حرمت الطلاق فليس بشيء، [٣/٢٧٢ق] وإن لم يكن أراد به طلاقاً فهو يمين)) اهـ.

قلت: ولعل وجهه أنّ قوله: وكلّما حلّت حرمت ليس تعليقاً بالملك الخاص؛ لأنّه لا يلزم أن يكون حلّها بالعقد؛ لجواز أن ترتد ثم تسترق، فليتأمل.

(١) ((في حق)) ساقط من "الأصل".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٧/٤ - ١٨ - ١٩.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٧٧/١ (هامش "الدرر والغرر").

(فَلَا يَقَعُ إِنْ نَكَحَهَا بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ إِلَّا إِذَا دَخَلَتْ) كُلَّمَا (عَلَى التَّرْؤُجِ نَحْوُ: كُلَّمَا تَزَوَّجْتُكَ^(١)) فَأَنْتِ كَذَا) لَدُخُولِهَا عَلَى سَبَبِ الْمَلِكِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَنَاهٍ، وَمِنْ لَطِيفِ مَسَائِلِهَا لَوْ قَالَ لِمَوْطَعَتِهِ: كُلَّمَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً تَقَعُ ثِنْتَانِ، وَفِي: كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي يَقَعُ ثَلَاثٌ.....

[١٣٨٧٩] (قَوْلُهُ: فَلَا يَقَعُ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((فَإِنَّهُ يَنْحَلُّ بَعْدَ الثَّلَاثِ))، وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعُ لِأَنَّ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ طَلَّقَاتُ هَذَا الْمَلِكِ، وَهِيَ مُتَنَاهِيَةٌ كَمَا مَرَّ^(٢)، أَمَّا لَوْ كَانَ الزَّوْجُ الْآخَرُ قَبْلَ الثَّلَاثِ فَإِنَّهُ يَقَعُ مَا بَقِيَ.

[١٣٨٨٠] (قَوْلُهُ: لَدُخُولِهَا عَلَى سَبَبِ الْمَلِكِ) أَيِ: التَّرْؤُجِ، فَكُلَّمَا وَجِدَ هَذَا الشَّرْطُ وَجِدَ مَلِكُ الثَّلَاثِ فَيَبْعُهُ جَزَائُهُ، "بِحَرْ" (٣)، وَفِيهِ (٤) عَنْ "الْكَافِي" (٥) وَغَيْرِهِ: ((لَوْ قَالَ: كُلَّمَا نَكَحْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَنَكَحَهَا فِي يَوْمٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَوَطَّعَهَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ طَلَّقْتُ طَلَّقَتَيْنِ، وَعَلَيْهِ مَهْرَانِ وَنِصْفٌ، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": بَأْتَتْ بِثَلَاثٍ، وَعَلَيْهِ أَرْبَعَةُ مُهُورٍ وَنِصْفٌ)) اهـ.

قُلْتُ: وَوَجْهُهُ - كَمَا فِي "الْوَلَوَالِجِيَّةِ" (٦) -: ((أَنَّهُ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَوَّلًا وَقَعَتْ وَاحِدَةً وَوَجِبَ نِصْفُ مَهْرٍ، فَإِذَا دَخَلَ بِهَا وَجِبَ مَهْرٌ كَامِلٌ؛ لِأَنَّهُ وَطَّءَ بِشَبْهَةِ فِي الْمَحَلِّ، وَوَجِبَتِ الْعِدَّةُ،

(قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ كَانَ الزَّوْجُ الْآخَرُ قَبْلَ الثَّلَاثِ فَإِنَّهُ يَقَعُ مَا بَقِيَ) كَذَا ذَكَرَهُ "ط" عَنْ "الْحَلِسِيِّ"، وَمُقْتَضَى مَا قَدَّمَ عَنْ "الْفَتْحِ": ((مِنْ أَنَّ قَوْلَهُمْ: الْمُعْلَقُ طَلَّقَاتُ هَذَا الْمَلِكِ مَقْبُودٌ بِمَا إِذَا كَانَتِ الثَّلَاثُ بَاقِيَةً، فَإِذَا زَالَ بَعْضُهَا صَارَ الْمُعْلَقُ ثَلَاثًا مُطْلَقَةً)) اهـ أَنَّهُ بَعْدَ عَوْدِهَا يَقَعُ الثَّلَاثُ لَا مَا بَقِيَ، وَكَذَا مُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَاكَ، فَتَدْبِيرٌ، نَعَمْ مَا ذَكَرَهُ "الْحَلِسِيُّ" يُوَافِقُ مَا قَالَهُ "مُحَمَّدٌ" مِنْ أَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِي إِنَّمَا يَهْدِمُ الثَّلَاثَ)).

(١) فِي "ب" وَ"ط": ((تَزَوَّجْتُ)).

(٢) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ١٨/٤.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ١٩/٤.

(٥) "كَافِي النَّسَفِيِّ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ق ٤٣/١ بِتَصْرِفٍ.

(٦) "الْوَلَوَالِجِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِيمَا يَصْحُحُ تَعْلِيقُهُ وَفِيمَا لَا يَصْحُحُ ١/٦٨ ب بِتَصْرِفٍ.

لتكرار الوقوع، لكنه لا يزيد على الثلاث.....

فإذا تزوجها ثانياً وقعت أخرى، وهذا طلاق بعد الدخول معنى، فإن من تزوج المعتدة وطلقها قبل الدخول بها يكون عند "أبي حنيفة" و"أبي يوسف" طلاقاً بعد الدخول معنى، فيجب مهرٌ كامل، فصار مهران ونصف، فإذا دخل بها وهي معتدة عن رجعي صار مراجعاً، ولا يجب بالوطء شيء، فإذا تزوجها ثلثاً لم يصح النكاح؛ لأنه تزوجها وهي منكوحته ((اهـ.

[١٣٨٨١] (قوله: لتكرار الوقوع) إشارة إلى الفرق، وحاصله: أنه في الأول علق وقوع الطلاق على إيقاعه الطلاق، فإذا طلق مرة يقع الطلاق عليها مرة أخرى، ولا تقع الثالثة؛ لأن الثانية واقعة وليست بموقعة، بخلاف الثاني فإن المعلق عليه فيه وقوع الطلاق الصادق بالإيقاع، فإن الإيقاع يستلزم الوقوع، فإذا طلقها مرة وجد الشرط فتقع أخرى، وبوقوع الأخرى وجد شرط آخر فتقع أخرى. اهـ "ح" (١).

مطلب: المتعبد بكلمة إيمان منعقدة للحال لا يمين واحدة

(تنبيه)

المتعبد بكلمة إيمان منعقدة للحال؛ لأن كلاً بمنزلة تكرار الشرط والجزاء، وهذه رواية "الجامع"، وعليها الفتوى؛ لأنها أحوط، وفي رواية "المبسوط": ((المتعبد للحال يمين واحدة، ويتجدد انعقادها مرة بعد أخرى كلما حث)) اهـ "محيط" (٢).

وينبغي أن تظهر الثمرة فيما إذا قال: كلما حلفت فانت طالق، ثم علق بكلمة كلما، فيقع الآن ثلاث على الأول [٢٧٢ق/٣] وواحدة على الثاني، وفي قضاء "البرازية" (٣): ((قال: كلما تزوجت فانت كذا ثلاثاً، فتزوجها وفسخ اليمين شافعي، ثم طلقها ثلاثاً، ثم تزوجها بعد زوج

(١) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٨٨ق/ب.

(٢) "المحيط البرهاني": كتاب الطلاق - الفصل السابع عشر في الإيمان في الطلاق - نوع آخر في تعليق الطلاق ١ق/٢٧٥ب - ٢٧٦ق أ بتصرف.

(٣) "البرازية": كتاب أدب القاضي - الفصل الأول: في التقليد - النوع الرابع: فيما يتعلق بقضائه إلخ - نوع في اليمين المضافة ١٧٦ق/٥ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

.....(وزوال الملك)

آخرَ فعلى رواية "الجامع" - وهي الأصح - يحتاج إلى الحكم بالفسخ ثانياً)، "بحر" (١) ملخصاً.

مطلب: زوال الملك لا يبطل اليمين

[١٣٨٨٢] (قوله: وزوال الملك لا يبطل اليمين) أي: زواله بما دون الثلاث كما في "الفتح" (٢)، وأطلقه اكتفاءً بما مر (٣) من أن التعليق يبطل بزوال الحبل، أي: بتجزئ الثلاث، نعم يرد عليه أنه يبطل بالردة مع اللحاق خلافاً لهما، وأجاب في "البحر" (٤): ((بأن البطلان فيه لخروج المعلق عن الأهلية لا لزوال الملك))، واعترضه في "النهر" (٥): ((بأن عتق مدبريه وأمّهات أولاده دليل زوال ملكه)).

وقيد بزوال الملك لأن زوال محل البر يبطل لليمين كما مر (٦).

(قوله: فعلى رواية "الجامع" - وهي الأصح - يحتاج إلى الحكم إلخ) ما ذكره موافق لِمَا في "البحر" و"البرزائية"، إلا أن الظاهر عدم الاحتياج إلى الحكم ثانياً بالفسخ على رواية "الجامع"، ويحتاج إليه على رواية "المبسوط" عكس ما في "البرزائية".

(قوله: واعترضه في "النهر" بأن عتق مدبريه إلخ) قد يدفع بأنه بالارتداد واللاحاق وجذ كل من خروج المعلق عن الأهلية وزوال الملك وبطلان التعليق للأول وعتق المدبرين وأمّهات الأولاد للثاني، ولا مانع من ذلك.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٠/٤.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٥٠/٣.

(٣) ص ٦٤ - "در".

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٣/٤.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٣/ب.

(٦) المقولة [١٣٨٥٩] قوله: ((وبفوت محل البر إلخ)).

فإن قلت: قد جعلوا زوال الملك مُبطلًا لليمين فيما لو حلف لا تخرجُ امرأته إلا بإذنه، فخرَجَتْ بعد الطلاق وانقضاء العدة لم يحنَّ، وبطلت اليمين باليمينونة، حتى لو تزوجها ثانياً ثم خرَجَتْ بلا إذن لم يحنَّ.

قلت: اليمين مُقيّدة بحال ولاية الإذن والمنع بدلالة الحال، وذلك حال قيام الزوجية، فسقط اليمين بزوال الزوجية، كما لو حلف لا يخرجُ إلا بإذن غريمه، فقضى دينه ثم خرج لم يحنَّ بخلاف: إلا بإذن فلان ولا معاملة بينهما؛ لأنها مُطلقة، كما في "المحيط"، "بجر"^(١).

وحاصله: أنها لم تبطل لزوال الملك، بل لفقد شرط قيدت به اليمين، ونظيره لو حلفه الوالي ليعلمنه بكل مُفسدٍ تقيد بحال قيام ولايته، كما سيأتي^(٢) في الأيمان.

(تنبيه)

استثنى في "البحر"^(٣) من عدم بطلانها بزوال الملك فرعاً في "القنية"^(٤): ((إن سكنت^(٥)) في هذه البلدة فامرأته طالق، وخرج على الفور وخلع امرأته، ثم سكنتها قبل انقضاء العدة لا تطلق؛ لأنها ليست امرأته وقت وجود الشرط)) اهـ.

قال في "البحر"^(٦): ((فقد بطلت اليمين بزوال الملك هنا، فعلى هذا يفرق بين كون الجزاء: فأنت طالق، وبين كونه: فامرأته طالق؛ لأنها بعد اليمينونة لم تبق امرأته، فليحفظ هذا، فإنه حسن جداً)) اهـ. وسيدكره^(٧) "الشارح" في الفروع.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٢/٤ - ٢٣.

(٢) المقولة [١٨٢٥٩] قوله: ((تقيد حلفه بقيام ولايته)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٢/٤.

(٤) "القنية": كتاب الأيمان - باب في مسائل متفرقة ق ٥٩/ب.

(٥) في "م": ((سكنت))، وهو تصحيف.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٢/٤.

(٧) ص ٥٤٩ - ٥٥٠ - "در".

وحاصله تقييد قولهم: زَوَّالُ الْمِلْكِ لَا يُطْلَقُ الْيَمِينَ. بما إذا لم يكن الجزاء: فامرأته طالق، أمّا لو كان كذلك فإنّها تبطل.

أقول: ما في "القنية" ضعيف؛ لأنه مبني على اعتبار حالة الشرط، بدليل التعليق بقوله: ((لأنّها وقت وجود الشرط ليست امرأته))، وهو خلاف الأظهر، ففي "القنية" ^(١) أيضاً: ((إنّ فَعَلْتُ كَذَا فَحَلَّالٌ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا فَحَلَّالٌ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ، [٣/٢٧٣ق/٣] ففَعَلَ أَحَدَ الْفَعْلَيْنِ حَتَّى بَانَتْ امْرَأَتُهُ، ثُمَّ فَعَلَ الْآخَرَ قَلِيلٌ: لَا يَقَعُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ امْرَأَتُهُ عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ، وَقِيلَ: يَقَعُ، وَهُوَ الْأُظْهَرُ)) اهـ.

فإذاذ أنّ الأظهر اعتبار حالة التعليق لا حالة وجود الشرط، وهي في حالة التعليق كانت امرأته، فلا يضرّ بينوتها بعده، وهذا هو الموافق لما أطلقه أصحاب المتون هنا، ولما صرّحوا به أيضاً في الكنايات من أنّ البائن لا يلحق البائن إلا إذا كان البائن معلقاً قبل إيجاد المنجز البائن كقوله: **إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَانْتِ بَائِنٌ، ثُمَّ أَبَانَهَا ثُمَّ دَخَلْتُ بَائِنٌ بِأُخْرَى،** وذلك باعتبار حالة التعليق، فإنّها كانت امرأة له من كلّ وجه، ولو اعتبر حالة وجود الشرط لزم أن لا يقع المعلق.

مطلب مهم: الإضافة للتعريف لا للتقييد فيما لو قال: لا تخرج امرأتي من الدار

فقد ظهر أنّ المرجح اعتبار حالة التعليق، وعليه ما في "البحر" ^(٢) عن "الحيط": ((لو حلف: لا تخرج امرأته من هذه الدار، فطلقها وانقضت عِدَّتُهَا وَخَرَجَتْ، أَوْ قَالَ: إِنَّ قَبْلْتُ امْرَأَتِي فَلَانَةٌ فَعَبْدِي حُرٌّ، فَقَبَّلَهَا بَعْدَ الْبَيْنُونَةِ يَحْنُثُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لِلتَّعْرِيفِ لَا لِلتَّقْيِيدِ)) اهـ.

وكذا ما قدّمناه ^(٣) عن "البحر": ((لو قال: كَلَّمَا دَخَلْتُ فَاَمْرَأَتِي طَالِقٌ، وَلَهُ أَرْبَعُ نَسَوَةٍ، فَدَخَلَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ إلخ))، فإنّ تصرّحه بأنّ له أن يجمعها على واحدة يشمل ما إذا كانت غير

٥٠١/٢

(١) "القنية": كتاب الأيمان - باب في مسائل متفرقة ٥٩ق/ب.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٣/٤.

(٣) المقولة [١٣٨٧٨] قوله: ((كاقتضاء كل عموم الأسماء)).

من نكاح أو يمين (لا يُبطلُ اليمينَ) فلو أبانها أو باعها، ثم نكحها أو اشتراها، فوجد الشرط طَلَقَتْ وَعَتَقَ؛ لبقاء التعليق لبقاء محله.
(وتَنَحَّلُ^(١)) اليمينُ (بعدَ) وجودِ (الشرطِ مطلقاً).....

موطوعة، وذلك بناءً على اعتبار حالة التعليق؛ لأنها وقتها كانت امرأته، فدخلت في الأيمان الثلاث؛ لما علمت من ترجيح أن المنعقد بكلمة كلِّما إيماناً منعقدة للحال، وينبغي على القول بأنه كلِّما حيثَ ينعقد يمين آخر أنه لا يملك جمعها على واحدة؛ لأنها بعد الحنث لم تبقَ امرأته، فلا تدخل في اليمين المنعقدة بعده؛ لما قدمناه^(٢) في آخر الكنايات من أنه إذا قال: كلُّ امرأةٍ لي لا تدخلُ المبانة بالخلع والإيلاء إلا أن يعينها، فاعتنم تحقيق هذا المقام، وعليك السلام.

[١٣٨٨٣] (قوله: من نكاح أو يمينٍ بيان لـ ((المللُ))، وقوله: ((فلو أبانها أو باعها إلخ)) تفریع علیهما بطریقِ النَّشْرِ المُرْتَبِ.

[١٣٨٨٤] (قوله: فلو أبانها) أي: بما دون الثلاث.

[١٣٨٨٥] (قوله: وتَنَحَّلُ اليمينُ إلخ) لا تكرر بين هذه وبين قوله فيما سبق: ((وفيها تَنَحَّلُ اليمينُ إذا وُجدَ الشرطُ مرَّةً))؛ لأنَّ المقصودَ هناك الانحلالَ بمرَّةٍ في غيرِ كلِّما، وهنا مجردُ الانحلالِ. اهـ "ح"^(٣)، ولأنَّه هنا يَنَ انحلالُها بوجودِها في غيرِ الملِّك، بخلاف ما سبق، "ط"^(٤).

[١٣٨٨٦] (قوله: مطلقاً) أي: سواء وُجدَ الشرطُ في الملِّك أو لا كما يدلُّ عليه اللَّاحِقُ، [٢٧٣/٣ ب] "ح"^(٥).

(قوله: لأنَّ المقصودَ هناك الانحلالَ بمرَّةٍ إلخ) الأحسنُ في الجوابِ ما ذكره "ط" وما ذكره "ح": ((لا يُدْفَعُ التَّكرارُ، فإنَّه حيثَ قالَ أوَّلاً: بانحلالِها بوجودِ الشرطِ مرَّةً يَعْلَمُ منه انحلالُها بعدَ وجودِها)).

(١) في "و": ((وَنَحَلَ)).

(٢) المقولة [١٣٥٤٢] قوله: ((ويستثنى إلخ)).

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٨٨/ب.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥٥/٢.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٨٨/ب.

لكن إن وُجدَ في الملكِ طَلَقَتْ وَعَتَقَ، وإلاَّ لا، فحيلةٌ مَنْ علقَ الثلاثَ بدخولِ الدَّارِ أنْ يُطْلَقَها واحدةً، ثُمَّ بعدَ العِدَّةِ تَدْخُلُها، فَتَنْحَلُّ اليمينُ فينكِحُها (فإن اختلفا في وجودِ الشرطِ).....

[١٣٨٨٧] (قوله: لكن إن وُجدَ في الملكِ طَلَقَتْ) أطلقَ الملكُ فشمِلَ ما إذا وُجدَ في العِدَّةِ، والمرادُ وجودُ تمامِهِ في الملكِ لا جميعِهِ، حتَّى لو قال: إن حِضَّتْ حِضَّتَيْنِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فحاضتِ الأولى في غيرِ مِلْكِهِ والثَّانِيَةِ في مِلْكِهِ طَلَقَتْ، وتَمَامُهُ في "البحر" ^(١)، وسيأتي ^(٢) عند قولِ "المصنّف": ((علقَ الثلاثَ بشيئين يقعُ المُلْعَقُ إن وُجدَ الثاني في الملكِ، وإلاَّ لا)).

[١٣٨٨٨] (قوله: فحيلةٌ إلخ) تفريعٌ على قوله: ((وإلاَّ لا)).

مطلب: اختلاف الزوجين في وجود الشرط

[١٣٨٨٩] (قوله: في وجودِ الشرطِ) أي: أصلاً أو تحقُّقاً كما في "شرح المجمع"، أي: اختلفا في وجودِ أصلِ التعليقِ بالشرطِ أو في تحقُّقِ الشرطِ بعدَ التعليقِ، وفي "البرازية" ^(٣): ((ادَّعى الاستثناءُ أو الشرطُ فالقولُ له))، ثُمَّ قال: ((وذكرَ "النسفي" ^(٤): ادَّعى الزوجُ الاستثناءَ وأنكرتْ فالقولُ لها، ولا يُصدَّقُ بلا بَيِّنَةٍ، وإن ادَّعى تعليقَ الطَّلَاقِ بالشرطِ وادَّعتِ الإرسالَ فالقولُ له)) اهـ. وسيذكر ^(٥) "المصنّف" الاختلافَ في دَعْوَى الاستثناءِ.

وظاهرُ ما ذكرَ عن "النسفي" ^(٦) أنَّ الاختلافَ غيرُ جاريٍّ في دَعْوَى الشرطِ، تأمَّل. وفي "البحر" ^(٧) عن "القنية" ^(٨): ((ادَّعتِ أَنَّهُ طَلَّقَها من غيرِ شرطٍ، والزَّوجُ يقولُ: طَلَّقَها بالشرطِ

(١) انظر "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٣/٤.

(٢) المقولة [١٣٩٤٣] قوله: ((بتكرار الشرط)).

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل السادس: في دعوى الاستثناء ٢٤٨/٤ هامش "الفتاوى الهندية".

(٤) المقولة [١٣٩٨٢] قوله: ((إن دعاه وأنكرته)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٧/٤.

(٦) "القنية": كتاب الطلاق - باب في البينات ق ٤٤/ب.

أي: ثبوته ليعمَّ العَدَمِيَّ (فالقول له مع اليمين) لإنكاره الطَّلَاقَ، ومُفَادُهُ أَنَّهُ لو عَلَّقَ طلاقها بعدم وصول نفقتها أياماً، فادَّعى الوصول وأنكرت أن القول له،.....

ولم يوجد فاليبنة فيه للمرأة، ولو ادَّعت عليه أَنَّهُ حَلَفَ لَا يَضْرِبُهَا، وادَّعى هو أَنَّهُ لَا يَضْرِبُهَا مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ، وأقاما البيِّنة فَيُبْتُ كِلَا الأمرين، وتَطْلُقُ بَإَيِّهَا كَانَ)) اهـ.

[١٣٨٩٠] (قوله: ليعمَّ العَدَمِيَّ) نحو: إن لم تدخلني الدار اليوم.

[١٣٨٩١] (قوله: فالقول له) أي: إلا إذا لم يعلم وجوذه إلا منها ففيه القول لها في حق نفسها

كما يأتي^(١).

[١٣٨٩٢] (قوله: لإنكاره الطَّلَاق) أي: إنكاره وقوعه، وهذا أولى من التعليل بأنه مُتَمَسِّكٌ

بالأصل وهو عدم الشرط؛ لأنَّهُ لَا يَشْمَلُ مِثْلَ: إن لم أحامعك في حيضتك، فالقول له أَنَّهُ جَامِعُهَا، مع أَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدٌ لَهَا مِنْ وَجْهَيْنِ: كَوْنِ الْأَصْلِ عَدَمِ الْعَارِضِ، وَكَوْنِ الْحَرَمَةِ مَانِعَةً لَهُ مِنَ الْجَمَاعِ.

[١٣٨٩٣] (قوله: ومُفَادُهُ) أي: مُفَادُ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ: ((فالقول له)).

[١٣٨٩٤] (قوله: أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ) بكسر الهمة، والجملة جواب ((لو))، وهي وجوبها خبر

((أَنَّ)) الأولى المفتوحة الهمة، والمصدر المنسبك من المفتوحة وجمليتها خبر المبتدأ وهو: ((مُفَادُ))،

قال في "البحر"^(٢): ((ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ الْمُتَوْنِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لو عَلَّقَ طَلَاقَهَا بِعَدَمِ وَصُولِ نَفَقَتِهَا شَهْرًا،

ثُمَّ ادَّعى الْوَصُولَ وَأَنْكَرَتْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي عَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ، وَقَوْلُهَا فِي عَدَمِ وَصُولِ الْمَالِ (إِلَ)).

[١٣٨٩٥] (قوله: فادَّعى الوُصُولَ)^(٣) أي: بعد مضيَّ الْأَيَّامِ الْمَعْيَنَةِ، كما في "الفنية"^(٤)

(قوله: وهذا أولى من التعليل إلخ) لَمَّا كَانَ الْمَقْصِدُ هُنَا وَقُوعُ الطَّلَاقِ وَكَانَ الْأَصْلُ عَدَمُهُ صَحَّ

التعليل بأنه مُتَمَسِّكٌ بِالْأَصْلِ، وَهُوَ عَدَمُ الطَّلَاقِ لَا عَدَمُ الشَّرْطِ، كَمَا قَالَ "الْحَشَنِي".

(قوله: بكسر الهمة إلخ) مَا سَلَكَهُ "الْحَشَنِي" فِي إِعْرَابِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ خِلَافَ الظَّاهِرِ.

(١) المقولة [١٣٨٩٩] قوله: ((وجزم شيخنا)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٦/٤ معزياً إلى "الفنية".

(٣) ترتيب للمقولات واقع على هذا النحو في النسخ جميعها، وحق هذه المقولة أن تكون مقسمة على التي قبلها موافقةً لسباق الدر.

(٤) "الفنية": كتاب الطلاق - باب في ق ٤٤/ب.

وبه جزمَ في "القنية"^(١)، لكنَّ صحَّحَ في "الخلاصة"^(٢) و"البزازیة"^(٣): ((أَنَّ القَوْلَ لها))، وأقرَّه في "البحر" و"النهر"^(٤)،.....

و"الذخيرة". [٣/٢٧٤ق]

[١٣٨٩٦] قوله: وبه جزمَ في "القنية"^(٥) كذا قاله في "البحر"^(٦) و"النهر"^(٧)، لكنَّ الذي رأيته في "القنية" رمزاً لـ "العيون" ولـ "الأصل": ((القول للمرأة))، ثمَّ رمزَ لـ "المنتقى" على العكس، أي: القول للرجل.

[١٣٨٩٧] قوله: وأقرَّه في "البحر"^(٨) حيث قال في فصل الأمر باليد: ((قيل: القول له؛ لأنه يُذكرُ الوقوع، لكن لا يُثبتُ وُصُولُ النَّفَقَةِ إليها، والأصحُّ أنَّ القولَ قولُها في هذا وفي كلِّ موضعٍ يدَّعي إيفاءً حقٍّ وهي تُذكرُ)) اهـ.

وقال^(٩) هنا: ((وكانه ثبتَ في ضَمَنِ قَبُولِ قولها في عدم وصولِ المالِ)) اهـ. ونقلَ "الخَيْرُ الرَّمْلِي" أيضاً تصحيحه عن "الفيض" و"الفصول".

(١) بل الذي جزم به في "القنية": ((أَنَّ القول للمرأة))، ثم رمز مثله لـ "الأصل"، ورمز بعده لـ "المنتقى" على العكس، أي: القول للرجل، وهو ما أشار إليه ابن عابدين رحمه الله في هذه المقولة، انظر "القنية": كتاب الطلاق - باب في تفويض الطلاق إليها وإلى غيرها ق ٤٢/أ.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل الرابع في الأمر باليد - الجنس الثاني: في أمر الغيبة ق ١٠٥/أ.

(٣) "البزازیة": كتاب الطلاق - الفصل الرابع: في الأمر باليد - النوع الثاني: في الأمر بالغيبة ٢٣١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٤/أ.

(٥) "القنية": كتاب الطلاق - باب في تفويض الطلاق إليها وإلى غيرها ق ٤٢/أ.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٦/٤.

(٧) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٤/أ.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق ٣٤٤/٣.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٦/٤.

وهو يقتضي تخصيص المتون، لكن قال "المصنف"^(١): ((وجزَمَ شيخنا في فتواه بما تفيده المتون والشروح؛ لأنها الموضوعة لنقل المذهب كما لا يخفى)).....

ثم أعلم أنه ذكر في "جامع الفصولين"^(٢) برمز "فوائد صدر الإسلام"^(٣): ((أنه قال في مسألة النفقة: لو نشزت حتى مضت المدة ينبغي أن لا تطلق؛ لأنها لما نشزت لم يبق لها نفقة)).

[١٣٨٩٨] قوله: وهو يقتضي تخصيص المتون أي: تخصيصها بكون القول له إذا لم يتضمن دعوى إيصال مال، حملاً للمطلق على المقيد.

[١٣٨٩٩] قوله: وجزَمَ شيخنا يعني: الشيخ "زين بن نجيم" صاحب "البحر"^(٤)، حيث سئل عن حلف بالطلاق لدائه أنه يدفع له الدين في وقت معين، فأجاب: ((بأنه يصدق في الدفع يمينه بالنسبة إلى عدم وقوع الطلاق، ولا يبرأ من الدين، ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه)) اهـ.

قلت: وهذا نظير المأمور بدفع الدين إذا ادعى الدافع من مال الأمير فإنه يصدق في حق براءة نفسه لا في حق براءة الأمير.

هذا وقد عُلِمَ مما قدّمناه^(٥) عن "القنية" وعن صاحب "البحر" أن في المسألة قولين فقط أحدهما: القول بالتفصيل، والآخر: كون القول للمرأة في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال، وأما كون القول للرجل في الأمرين فلا قائل به، خلافاً لما توهّمه "الخير الرملي"، وكذا صاحب

٥٠٢/٢

(١) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام التعليق ١/١٤٥.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والعشرون في الأمر باليد ومعلقه ١/٢٩٨.

(٣) "الفوائد في الفقه": لطاهر بن محمود بن أحمد بن عبد العزيز صدر الإسلام البخاري (ت ٥٠٤هـ). ("كشف

الظنون" ٢/١٢٩٨، "تاج التراجيم" ص ١١٠، "هدية العارفين" ١/٤٣٠).

(٤) "فتاوى ابن نجيم": كتاب الطلاق ص ٣٨-٣٩. بتصرف (هامش "الفتاوى الغيائية").

(٥) المقولة [١٣٨٩٦] قوله: ((وبه جزم في "القنية")) وما بعدها.

((إِلَّا إِذَا بَرَّهَنْتَ) فَإِنَّ الْبَيِّنَةَ تُقْبَلُ عَلَى الشَّرْطِ وَإِنْ كَانَ نَفِيًّا ك: إِنْ لَمْ تَحِجْ صِهْرَتِي
الْبَيِّنَةُ فَامْرَأَتِي كَذَا، فَشَهَادَاتُهَا لَمْ تَحِجْ قُبِلَتْ وَطَلَّقَتْ، "منح" ^(١). وفي "التبيين" ^(٢):
((إِنْ لَمْ أُحَامِكْ فِي حَيْضَتِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ لِلْسُنَّةِ، ثُمَّ قَالَ: جَامِعُكَ، إِنْ حَاضَتْ
فَالْقَوْلُ لَهُ؛.....

"نور العين" من كلام "جامع الفصولين"، حيث ذَكَرَ: ((أَنَّ الْقَوْلَ لِلرَّجُلِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ
لِلْحُكْمِ))، ثُمَّ ذَكَرَ: ((أَنَّ الْقَوْلَ لَهَا، وَأَنَّهُ الْأَصْحَحُ))، ثُمَّ رَمَزَ لـ "الدَّخِيرَةِ" التَّفْصِيلَ، فَتَوَهَّمَ
مِنْهُ أَنَّ الْأَقْوَالَ ثَلَاثَةٌ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْقَوْلَ لَهُ فِي إِيفَاءِ الْمَالِ إِلَيْهَا أَوْ إِلَى الدَّائِنِ
أَصْلًا؛ إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ مَعَ مَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ اتِّخَاذِ ذَلِكَ حِيلَةً لِكُلِّ مَدْيُونٍ أَرَادَ مَنَعَ الْحَقَّ عَنْ
مُسْتَحَقِّهِ، حَيْثُ يُمْكِنُهُ أَنْ يُعْلَقَ الطَّلَاقُ عَلَى عَدَمِ الْأَدَاءِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ ثُمَّ يَدْعَى الْأَدَاءَ،
وَهَذَا مِمَّا لَا [٣/٢٧٤ق/ب] يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَفَادُ مِنَ الْمَتُونِ وَالشُّرُوحِ،
فَعَلِمَ أَنَّ مَا حَكَاهُ فِي "جامع الفصولين" آخِرًا هُوَ الْمَرَادُ بِالْقَوْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَوَّلًا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ
التَّعْلِيلُ: ((بَأَنَّهُ مُنْكَرٌ لِلْحُكْمِ))، أَيْ: حُكْمِ التَّعْلِيلِ، وَهُوَ الْحِنْثُ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ، فَتَدَبَّرْ.

[١٣٩٠٠] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا بَرَّهَنْتَ) وَكَذَا لَوْ بَرَّهَنَ غَيْرُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْرَطُ دَعْوَى الْمَرْأَةِ لِلطَّلَاقِ،
وَلَا أَنْ تُبْرَهَنَ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى عِنَقِ الْأَمَةِ وَطَّلَاقِ الْمَرْأَةِ تُقْبَلُ حُسْبَةً بِلَا دَعْوَى، أَفَادَهُ فِي
"البحر" ^(٣)، وَلَوْ بَرَّهَنَّا فَالظَّاهِرُ تَرْجِيحُ بُرْهَانِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْقَوْلُ لَهُ كَانَ بُرْهَانُهُ لَعَوًّا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ
أَيْضًا مَا قَدَّمْنَاهُ ^(٤) عَنْ "البحر" عَنْ "القنية" فِيمَا لَوْ ادَّعَتْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا بِلَا شَرْطٍ إلخ.

[١٣٩٠١] (قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ نَفِيًّا) لِأَنَّهَا عَلَى النَّفْيِ صَوْرَةٌ، وَعَلَى إِثْبَاتِ الطَّلَاقِ حَقِيقَةٌ، وَالْعَبْرَةُ
لِلْمَقَاصِدِ لَا لِلصُّوَرِ، كَمَا لَوْ شَهِدَا أَنَّهُ أَسْلَمَ وَاسْتَشْنَى، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ أَسْلَمَ وَلَمْ يَسْتَشْنِ تُقْبَلُ

(١) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام التعليق ١/٤٥ق/ب.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢/٢٣٦ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٢٧.

(٤) المقولة [١٣٨٨٩] قوله: ((في وجود الشرط)).

لأنه يَمْلِكُ الإنشاء، وإلا لا)) انتهى.....

الثانية ولو كان فيها نفي؛ إذ غَرَضُهُما إثباتُ إسلامِهِ، ويُشكِلُ عليه ما سيأتي^(١) في الإيمان: لو قال: عبده حرٌّ إن لم يَحْجُ الْعَامَ، فشهدا بَنَحْرِهِ بالكُفْرَةِ لم يَعتَقْ خلافاً لـ "محمّدٍ"، لأنها شهادةٌ نفسي معنًى؛ لأنها بمعنى: لم يَحْجُ الْعَامَ، فهذا يدلُّ على أنَّ شهادةَ النَّفْسِ لا تُقبَلُ على الشَّرْطِ، ولذا قال في "الفتح"^(٢): ((إنَّ قولَ "محمّدٍ" أوجهٌ))، لكن قيل: إنَّ عِلَّةَ عدمِ العتقِ اشتراطُ الدَّعوى في شهادةِ عتقِ العبدِ، وعليه فلو كانت أَمَةً تَعتِقُ أَتَقَاها؛ إذ لا تُشَرِّطُ دَعْوَاهَا، فحيثُ لا إشكال، أفادَهُ في "البحر"^(٣).
(١٣٩٠٢) (قوله: لأنه يَمْلِكُ الإنشاء) أي: فلا يُتَّهَمُ، أمّا إن كانت طاهرة فلا يُصدَّقُ؛ لأنه يريدُ إبطالَ حكمٍ واقعٍ في الظَّاهر لوجودِ وقتِ السُّنَّةِ وقد اعترفَ بالسَّببِ؛ لأنَّ المضافَ سببٌ للحال، "زيلعي"^(٤).

قلت: وهذا مُشكِلٌ؛ لأنَّ الاعترافَ بالسَّببِ إنما يثبتُ عند ثبوتِ الشَّرْطِ، وقد أنكرَ الشَّرْطَ، نعم هذا يَظْهَرُ لو قال: أنتَ طالقٌ للسُّنَّةِ بثُوبٍ تعليلٍ، ففي "البحر"^(٥) عن "الكافي"^(٦): ((لو قال

(قوله: لكن قيل: إنَّ عِلَّةَ عدمِ العتقِ اشتراطُ الدَّعوى في شهادةِ عتقِ العبدِ إلخ) يُعبدُ أنَّ عِلَّةَ ما ذكرته تعليلُ عدمِ القبولِ بأنها شهادةٌ نفسي معنًى اهـ، فالظَّاهرُ أنَّ المسألةَ خلافيةً.
(قوله: وهذا مُشكِلٌ إلخ) يُدْفَعُ هذا الإشكالُ بأنَّ التعليلَ في كلامِ "الزيلعي" مُستعملٌ في بيانِ طلاقِ السُّنَّةِ فلم يتمحُّصْ للتعليلِ، نظيرَ ما قلَّتمه فيما لو علَّقه بمجيء رأسِ الشَّهْرِ وهي مِن ذواتِ الأشهرِ إلى آخرِ ما قلَّتمه، ويدلُّ لذلك أيضاً تعليلُ "الزيلعي"، وهذا لا يُعَالِفُ ما نقلَهُ عن "الكافي"، فإنه في التعليلِ المحضِ.

(١) المقولة [١٨١٢٣] قوله: ((لم تقبل إلخ)).

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤/٤٥٤.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٢٧.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢/٢٣٦.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٢٥.

(٦) "كافي النسفي": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٣/١ - ب.

قلت: فالمسألة السابقة والآتية.....

لامرأته الموطوءة: أنت طالق للسنة لا يقع إلا في طهر حال عن الطلاق والوطء عقيب حيض حال عن الطلاق والوطء، فإذا حاضت وطهرت وأدعى الزوج جماعها أو طلاقها في الحيض لا يقبل قوله في منع الطلاق [٢٧٥ق/٣] السني؛ لانعقاد المضاف سبباً للحال، وإنما يترأخى حكمه فقط، فدعوى الطلاق أو الجماع بعده دعوى المانع، فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر، لكن يقع طلاق آخر بإقراره بالطلاق في الحيض، وإن ادعى الطلاق أو الجماع وهي حائض صدق، ولو قال: إن لم أحاملك في حيضتك فأنت طالق، فادعى الجماع في الحيض لا تطلق؛ لأنه علق الطلاق بصريح الشرط، والمعلق بالشرط إنما يتعقد سبباً عند الشرط لما عرفت، فإذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله، وكذا لو قال: والله لا أقربك أربعة أشهر، فمضت المدّة ثم ادعى قربانها في المدّة لا يقبل؛ لأن الإيلاء سبب في الحال، لكن تراخى وقوع الطلاق إلى مضي المدّة، وقد مضت المدّة ووقع ظاهراً، فدعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل، ولو ادعى القربان قبل مضي المدّة يقبل قوله؛ لأنه لم يقع الطلاق بعد، وقد أخبر عما يملك إنشاءً، فيقبل قوله، ولو قال: إن لم أقربك في أربعة أشهر فأنت طالق، فمضت المدّة ثم ادعى القربان في المدّة لا يقع؛ لأنه علق الطلاق بصريح الشرط، فمتى أنكر الشرط فقد أنكر السبب، فيقبل قوله)) اهـ. فهذا - كما ترى - مخالف لما مر^(١) عن "الزيلعي"، فليتمأمل.

[١٣٩٠ق] (قوله: فالمسألة السابقة^(٢)) هي قوله: ((فإن اختلفا في وجود الشرط إلخ))، والآتية^(٣) هي قوله: ((إن حضنت)) كما بيّنه "الشارح" فيها، "ح"^(٤)، والأحسن تفسير الآتية^(٥) بقوله: ((وما لا يعلم إلا منها إلخ)).

(١) في المقالة نفسها.

(٢) ص ٤٨٥ - "در".

(٣) ص ٤٩٤ - "در".

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٨٨/ب.

(٥) ص ٤٩٤ - "در".

ليستا على إطلاقهما.

(وما لا يُعلم) وجوده (إلا منها صدقت في حق نفسها خاصة).....

[١٣٩٠٤] (قوله: ليستا على إطلاقهما) فتقيد الأولى بما إذا كان يملك الإنشاء، وتقيد الآتية

بما إذا كان لا يملكه أخذاً من هذا التفصيل المذكور هنا، وما قاله "الشارح" تبع فيه "ابن كمال" في "شرح الإصلاح"، وفيه بحث:

أما أولاً فلما علمت من مخالفة هذا التفصيل، لما ذكرناه^(١) عن "الكافي".

وأما ثانياً فلأن الاختلاف هنا في الجماع لا في الحيض، والجماع ليس مما لا يُعلم وجوده إلا منها؛ لأن الرجل يعلمه لكونه فعلاً.

وأما ثالثاً فلأنه لو سلم هذا التفصيل في هذه المسألة لا يلزم منه تقييد هاتين المسألتين اللتين هما

قاعدتان تحتهما مسائل جزئية هما قد أُطلق بعضهما وصرح في بعضها بما يخالف هذا التفصيل، كما

قدمناه^(٢) في مسألة الثقة عن "الذخيرة" و"القنية" من دعوى الوصول بعد مضي الأيام [٣/٢٧٥ق/ب]

المعينة، وكما قدمناه^(٣) عن "الكافي" - قريباً في قوله: إن لم أقربك في أربعة أشهر - ((من أن

الدعوى^(٤) بعد مضي المدّة))، فقد قبل قوله مع أنه لا يملك الإنشاء، فتدبر.

[١٣٩٠٥] (قوله: وما لا يُعلم إلا منها) قيد به لأنه لو كان يُعلم من غيرها توقف الوقوع على

تصديقه أو البينة كالدخول والكلام اتفاقاً، واختلفوا فيما لو علق بولادتها، فقالا: يقع بشهادة

القابلة، وعنده لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، "جوهره"^(٥). ولا يشمل ما لو قال:

إن شربت مسكراً فغير إذنك فأمرك بيديك، وشرب ثم اختلفا فالقول له؛ لأنه يُذكر وقوع الطلاق،

مع أن الإذن لا يُستفاد إلا منها، لكن يُطْلَع عليه بالقول بخلاف الحيض والخبث^(٦).

(١) أي: في المقالة السابقة.

(٢) المقالة [١٣٨٩٥] قوله: ((فادعى الوصول)).

(٣) المقالة [١٣٩٠٢] قوله: ((لأنه يملك الإنشاء)).

(٤) في "م": ((لدعوى))، وهو تحريف.

(٥) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ١١٣/٢ يتصرف.

(٦) الكلام المذكور هو من كلام "البحر" كما في "د". ق ١٩١/ب.

استحساناً بلا يمين، "نهر" بحثاً.....

[١٣٩٠٦] (قوله: استحساناً) والقياس أن يكون القول قوله؛ لأنها تدعي شرط الحنث على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكّر، فيكون القول قوله، ولا تصدق إلا بحجة كغيره من الشروط. وجه الاستحسان: أن هذا الأمر لا يعرف إلا من قبلها، وقد ترتب عليه حكم شرعي، فيجب عليها أن تخبر كي لا تقع في الحرام؛ إذ الاجتناب عنه واجب عليهما شرعاً، فيجب^(١) طريقه وهو الإخبار، فتعينت^(٢) له، فيجب قبول قولها لتخرج عن عهدة الواجب، "زيلعي"^(٣).

[١٣٩٠٧] (قوله: "نهر"^(٤) بحثاً) أصل البحث لأخيه صاحب "البحر" حيث قال^(٥): ((وظاهره: أنه لا يمين عليها، ويدل عليه قولهم: إن الطلاق معلق بإخبارها وقد وجد، ولا فائدة في التحليف؛ لأنه وقع بقولها، والتحليف لرجاء النكول، وهي لو أخبرت ثم قالت: كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق؛ لتناقضها)) اهـ؛ لكن في "حواشي مسكين"^(٦): ((نقل "الحموي" عن رمز "المقدس"^(٧): أن عليها اليمين بالإجماع؛ إذ ليس هذا من المواضع المستثناة من قولهم: كل من قبل قوله فعليه اليمين)) اهـ.

قلت: ولا يخفى ما فيه؛ إما علمت من عدم الفائدة في التحليف ومن وجه الاستحسان، وعدم ذكرها في المستثنيات لا يدل على عدم^(٨) كونها منها، فكمن أصل استثنائها منه أشياء مع بقاء غيرها لكون ذلك بحسب ما خطر في ذهن المستثنى، ولا سيما مع ظهور الوجه، نعم هذا في القضاء

(١) في "ب": ((فيجب))، وهو تصحيف.

(٢) في "م": ((فتعنت)) بالباء بدل الباء، وهو تصحيف.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٣٦/٢ بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ٤/٢٢٤ ب.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٣٠.

(٦) انظر "فتح المعين على منلا مسكين": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢/١٥٢.

(٧) تقدمت ترجمته ١٠٨/٢.

(٨) من ((الفائدة)) إلى ((على عدم)) ساقط من "الأصل".

ومراقة كبالغة، واحتلام كحيض في الأصح (كقوله: إِنْ حِضَّتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ وفلانته، أو إِنْ كُنْتَ تُحْيِينَ عَذَابَ اللَّهِ فَأَنْتِ كَذَا أو عبده حرٌّ، فلو قالت: حِضَّتْ).....

ظاهر، وأمّا في الديانة فينبغي التفرقة بين الحيض والحجّة؛ لأنّ تعلق الطلاق بإخبارها قضاءً وديانة إنّما هو في الحجّة، أمّا في الحيض فلا تطلق ديانة إلّا إذا كانت صادقة كما تعرفه قريباً، فافهم.

[١٣٩٠٨] (قوله: ومراقة كبالغة) [٢٧٦ق/٣] وأمّا حكم الصغيرة التي لا تحيض مثلها والآيسة فقال في "النهر"^(١): ((لم أره، وينبغي أن يقبل من الآيسة لا الصغيرة)).

[١٣٩٠٩] (قوله: واحتلام كحيض في الأصح) قال في "النهر"^(٢): ((واختلف فيما لو قال لعبده: إِنْ احْتَلَمْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ، فقال: احْتَلَمْتُ، فروى هشام: أنه لا يصدق، والأصح أنه يصدق؛ لأنّ الاحتلام لا يعرفه غيره كالحيض، كذا في "المحيط")).

[١٣٩١٠] (قوله: كقوله: إِنْ حِضَّتْ إلخ) اعلم أنّ التعليق بالحجّة كالتعليق بالحيض إلّا في

شيئين:

أحدهما: أنّ التعليق بالحجّة يقتصر على المجلس؛ لكونه تغييراً، حتّى لو قامت وقالت: أحبك لا تطلق، والتعليق بالحيض لا يطول بالقيام كسائر التعليقات.

الثاني: أنّها إِنْ كانت كاذبة في الإخبار تطلق في التعليق بالحجّة لما قلنا، وفي التعليق^(٣) بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى، "زيلعي"^(٤)، ومثله في "الفتح"^(٥) وغيره. وفي "كافي الحاكم الشهيد": ((ولو قال: أنت طالق إِنْ كنت تحيين كذا وكذا - لشيء يعرف أنّها نجية أو لا نجية كالموت والعذاب - فقالت: أنا أحية فالقول قولها ما دامت في مجلسها، وكذا: إِنْ كنت

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٤/ب.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٤/ب.

(٣) في "ب": ((التعلق))، والأولى ما أثبتناه من بقية النسخ.

(٤) تبين الحقائق: كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٣٧/٢ بتصرف.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان في الطلاق ٤٥٣/٣.

تُبَغِضِينَ كَذَا - لشيءٍ يَعْلَمُ أَنَّهَا تُحِبُّهُ كالحياة والغنى^(١) - فقالت: أنا أَبِغِضُهُ فهي طالق، وإن قال: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ كُنْتِ تُحِبِّينَ كَذَا، فقالت: لَسْتُ أُحِبُّهُ وهي كاذبةٌ لم يَقْع، وكذا لو قال: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ كُنْتُ أَنَا أُحِبُّ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: لَسْتُ أُحِبُّهُ وهو كاذبٌ فهي امرأته، وَيَسَعُهُ فيما بينه وبين الله تعالى أَنْ يَطْلُهَا، وكذلك اليمينُ عَلَى الْبُغْضِ، وكذلك لو قال: إِنْ كُنْتِ تُحِبِّينَ الطَّلَاقَ بِقَلْبِكَ، أَوْ تُرِيدِينَهُ، أَوْ تَهْوَيْنَهُ، أَوْ تَشْتَهِينَهُ بِقَلْبِكَ ذُوْنَ لِسَانِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فقالت: لَا أَشَاءُ، وَلَا أُحِبُّ، وَلَا أَهْوَى، وَلَا أُرِيدُ، وَلَا أَشْتَهِي فهي امرأته، وَلَا تُصَدِّقُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهَا خِلَافًا، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَحَلِّسِهَا ذَلِكَ أَوْ سَكَتَتْ فَلَمْ تَقُلْ شَيْئًا حَتَّى تَقُومَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي قَلْبِهَا خِلَافٌ مَا أَظْهَرَتْ فَإِنَّهُ يَسَعُهَا أَنْ تُقِيمَ مَعَهُ فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"أَبِي يُوسُفَ"، وَقَالَ "عَمَّادٌ": لَا يَسَعُهَا الْمَقَامُ مَعَهُ إِنْ كَانَ مَا فِي قَلْبِهَا خِلَافًا مَا أَظْهَرَتْ عَلَى لِسَانِهَا)) اهـ.

وَذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) فِي مَسْأَلَةٍ: إِنْ كُنْتُ أَنَا أُحِبُّ كَذَا إلخ: ((قال "شمسُ الأئمة": هَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ مَا فِي قَلْبِهِ حَقِيقَةً وَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ مَا فِي قَلْبِهَا، لَكِنْ الطَّرِيقُ مَا قُلْنَا أَنَّ الْحَكَمَ يُدَارُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَهُوَ الْإِخْبَارُ وَجُودًا وَعَدَمًا. وَذَكَرَ [٣/٢٧٦ب] "قَاضِي خَانَ"^(٣): قَالَ لِامْرَأَتِهِ: إِنْ سَرَرْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَضَرَبَهَا فَقَالَتْ: سَرَرْنِي قَالُوا: لَا تَطْلُقِي؛ لِأَنَّا تَتَبَعْنُ بِكَذِبِهَا، قَالَ "قَاضِي خَانَ": وَفِيهِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ السُّرُورَ مِمَّا لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ، فَيَبْغِي أَنْ يَتَعَلَّقَ الطَّلَاقُ بِخَبَرِهَا، وَيُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي ذَلِكَ وَإِنْ كُنَّا نَتَبَعْنُ بِكَذِبِهَا، كَمَا لَوْ قَالَ: إِنْ كُنْتِ تُحِبِّينَ أَنْ يُعَذِّبَكَ اللَّهُ بِنَارِ جَهَنَّمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَتْ: أُحِبُّ يَقْع)) اهـ.

(١) فِي "الأصل" وَ"ب": ((الغناء)).

(٢) "البحر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ التَّعْلِيقِ ٢٩/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الحنفية": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ التَّعْلِيقِ ٤٩٥/١ (هَامِشُ "الفتاوى الهندية").

٥٠٤/٢

قال في "البحر"^(١): ((وهو ممنوع؛ لقول "الهداية"^(٢)): إنه لا يُتَيَقَّنُ بكذِبِها؛ لأنها لَشِدَّةٌ بُغْضِها إِيَّاهُ قد تُجِبُّ التَّخْلُصَ منه بالعذابِ اهـ. وبهذا ظَهَرَ أَنَّهُ لو عَلَّقَ بفعلِ قلبي وأُخْبِرْتُ به فإِنِّي تَيَقَّنُا بكذِبِها لم يقع، وإلَّا وَقَعَ. وفي "البدائع"^(٣)): إِنْ كُنْتَ تَكْرَهُينَ الْجَنَّةَ تَعَلَّقْ بِإِخْبَارِها بِالكَرَاهَةِ مع أَنَّها لا تَصِلُ إلى حَالَةٍ تَكْرَهُ الْجَنَّةَ، فَقَدْ تَيَقَّنَا بِكَذِبِها، وَقَدْ يَقَالُ: إِنَّها لَشِدَّةٌ مَحَبَّتِها لِلْحَيَاةِ الدُّنْيَا تَكْرَهُ الْجَنَّةَ؛ لِأَنَّها لا تَتَوَصَّلُ إِلَيْها إِلَّا بِالمَوْتِ وَهي تَكْرَهُهُ، فَلَمْ يُتَيَقَّنْ^(٤) بكذِبِها، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّها لا تُكْفَرُ بِقولِها: أَنَا أُحِبُّ عَذَابَ جَهَنَّمَ وَأَكْرَهُ الْجَنَّةَ)) اهـ.

وَفَرَّقَ في "النَّهْر"^(٥) بَيْنَهُ وَمِثْلَ مَسْأَلَةِ السَّرُورِ: ((بِأَنَّ إِيلَامَ الضَّرْبِ الْقَائِمَ بِها دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى كَذِبِها، بِخِلَافِ مَجْرَدِ عَجَبِ الْعَذَابِ، فَإِنَّهُ لا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى التَّيَقُّنِ بِكَذِبِها لِمَا مَرَّ)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنْ يَبْقَى الْإِشْكَالُ فِي مَسْأَلَةٍ: إِنْ كُنْتُ أَنَا أُحِبُّ كَذَا إِذَا أُخْبِرْتُ بِخِلَافِ ما فِي قَلْبِي، فَإِنَّهُ يُتَيَقَّنُ بِكَذِبِهِ، وَإِذَا أُدِيرَ الْحُكْمُ عَلَى الْإِخْبَارِ - كَمَا مَرَّ عَنْ "شَمْسِ الْأُمَمِ" - لَمْ يَرِدْ هَذَا، لَكِنْ يَتَوَجَّهُ إِشْكَالُ "قَاضِي خَانَ" فِي مَسْأَلَةِ السَّرُورِ، إِلَّا أَنَّ يُحَاجَّ بِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِالْإِخْبَارِ ما لَمْ يُتَيَقَّنْ

(قَوْلُهُ: لِأَنَّها لَشِدَّةٌ بُغْضِها إِيَّاهُ قد تُجِبُّ التَّخْلُصَ منه بِالْعَذَابِ إلخ) يَقَالُ أَيْضًا: إِنَّها لَشِدَّةٌ بُغْضِها لَهْ فَدُ تَجِبُ التَّخْلُصَ مِنْهُ بِالضَّرْبِ وَتُسَرُّ بِهِ، فَلَمْ يُتَيَقَّنْ بِكَذِبِها أَنَّها سَرَّتْ بِهِ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُسْئَلَتَيْنِ مُشْكِلاً كَمَا قَالَ "قَاضِيخَانَ".

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٩/٤ بتصرف.

(٢) "الهداية": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٢٥٢/١.

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - شرائط ركن الطلاق - فصل: وأما الذي يرجع إلى المرأة ... ١٢٩/٣ بتصرف.

(٤) في "م": ((تتيقن)).

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ٢٢٤/ب، وقوله: ((لما مَرَّ)) ليست في "النهر".

والحيض قائم، فإن انقطع لم يُقْبَل قولها، "زيلي" و"حدادي"^(١) (أو أحِب.....

غير المُعْبِر بِكَذِبِهِ، وبه يَنْدَفِعُ إشكالُ "شمس الأئمة" وإشكالُ "قاضي خان"، فتأمل.

(تنبيه)

قال في "البحر"^(٢): ((قَدْ بَحِثْتُ لَهُ لَوْ عَلَّقَهُ بِمَحَبَّةٍ غَيْرِهَا فظاهراً ما في "المحيط" أنه لا بدَّ من تصديق الزوج، فإنه قال: لو قال: أنت طالق إن لم تكن أمك تهوى ذلك، فقالت الأم: أنا لا أهوى، وكذبها الزوج لا تطلق، فإن صدقها طَلَقَتْ لِمَا عُرِفَ، وَرَوَى "ابن رُسْتَم" عن "حمَّاد": أنه لو قال: إن كان فلان مؤمناً فانت طالق لا تطلق؛ لأنَّ هذا لا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، وَلَا يُصَدِّقُ هُوَ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُصَلِّي وَيُحُجُّ، وَلَوْ قَالَ لآخر: لي إليك حاجة فاقضها لي، فقال: امرأته طالق إن لم أقض حاجتك، فقال: حاجتي أن [٢٧٧ق/٣] تطلق زوجتك فله أن لا يُصَدِّقَهُ فِيهِ، وَلَا تَطْلُقُ زَوْجَتُهُ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ فَلَا يُصَدِّقُ عَلَى غَيْرِهِ)) اهـ.

قال "الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((فَقَدْ عَلِمَ مِنْ هَذِهِ الْفُرُوعِ أَنَّهُ إِنْ عَلَّقَ بِفَعْلٍ الْغَيْرِ لَا يُصَدِّقُ ذَلِكَ الْغَيْرِ عَلَيْهِ سِوَاءَ كَانَ مِمَّا لَا يَعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ أَمْ لَا، وَلَا بَدَّ مِنْ تَصَدِيقِ الزَّوْجِ فِيهِمَا أَوْ الْبَيِّنَةِ فِيمَا يَبْتَئِسُ بِهَا مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي يَعْلَمُ)).

[١٣٩١١] (قوله: لم يُقْبَل قولها) لأنه ضروري، فُشِّرَ طُ فِيهِ قِيَامُ الشَّرْطِ، "زيلي"^(٣)، أي:

لأنَّ قَبُولَ قَوْلِهَا ضَرْوَرَةٌ تَرْتَبُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ عَلَيْهِ، وَيَأْتِي^(٤) تَمَامُهُ.

(قوله: وبه يَنْدَفِعُ إشكالُ "شمس الأئمة" وإشكالُ "قاضيخان") الأظهر في دفع الإشكال أن يُقَالَ:

هذه المسألة فيها طريقتان: الأولى: أن المدارَ على الإخبارِ وجوداً وعدمًا بلا نظرٍ للتيقنِ بالكذبِ وعدمِهِ، والثانية: أن المدارَ عَلَيْهِ أَيْضاً إِذَا تَيَقَّنَ بِالْكَذِبِ، فَلَا يَعْمَلُ بِالْإِخْبَارِ حَيْثُ بَيَّنَّ، وَالظَّاهِرُ اعْتِمَادُ الْأُولَى؛ لِمَوْفَقِيَّتِهَا لـ "كافي الحاكم" الجامعِ لِكُتُبِ "ظاهر الرواية".

(١) "الجوهرية النيرة": كتاب الطلاق ١١٢/٢. يتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٠/٤.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٣٦/٢.

(٤) (المقولة [١٣٩٢٦] قوله: ((ما لم ترَ حيضةً أخرى)).

طَلَّقَتْ هِيَ فَقَطْ) إِنَّ كَذَبَهَا الزَّوْجُ، فَإِنْ صَدَّقَهَا أَوْ عَلِمَ وجودَ الحيض منها طَلَّقَتْ جميعاً، "حدّادي"^(١).

(وفي: إِنَّ حِضَّتْ لَا يَقَعُ بِرُؤْيَةِ الدَّمِ) لاحتمال الاستحاضة (فإن استمرّ ثلاثاً وَقَعَ مِنْ حِينِ رَأَتْ).....

[١٣٩١٢] (قوله: طَلَّقَتْ هِيَ فَقَطْ) أي: دُونَ فَلَانَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَنْظُورَ إِلَيْهِ فِي حَقِّهَا شَرْعاً الْإِخْبَارُ بِهِ؛ لِأَنَّهَا أَمِينَةٌ، وَفِي حَقِّ ضَرَّتِهَا مُتَّهَمَةٌ، وَشَهَادَتُهَا عَلَى ذَلِكَ شَهَادَةُ فَرْدٍ، وَلَا بُعْدَ فِي أَنْ يُقْبَلَ قَوْلُ الْإِنْسَانِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ لَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ، كَأَحَدِ الْوَرِثَةِ إِذَا أَقْرَبَ بَدْنَيْنِ عَلَى الْمَيْتِ اقْتَصَرَ عَلَى نَصِيهِهِ إِذَا لَمْ يُصَلِّدْهُ الْبَاقُونَ، وَتَمَامُهُ فِي "البحر"^(٢).

[١٣٩١٣] (قوله: أَوْ عَلِمَ وَجُودَ الْحَيْضِ مِنْهَا) لَا يُنَافِيهِ مَا تَقَدَّمَ^(٣) مِنْ قَوْلِهِ: ((وَمَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ))؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِيمَا إِذَا أَشْكَلَ أَمْرُهَا، وَذَا فِيمَا لَمْ يُشْكَلْ، بِأَنْ أَحْبَرَتْ فِي وَقْتِ عِدَّتِهَا الْمَعْرُوفَةِ لِزَوْجِهَا وَضَرَّتِهَا، وَشَوْهَدَ الدَّمُ مِنْهَا بِحِثِّ لَمْ يَبْقَ شَكٌّ، تَأْمَلْ، "رملي".

[١٣٩١٤] (قوله: وَفِي: إِنَّ حِضَّتْ إِنْ تَفَصَّلَ) بَيَانٌ لِمَا أَجْمَلَهُ أَوَّلًا، وَمِثْلُهُ التَّعْلِيْقُ بِ: فِي أَوْ مَعَ ك: أَنْتَ طَالِقٌ فِي حَيْضِكَ أَوْ مَعَ حَيْضِكَ، كَمَا فِي "البحر"^(٤).

[١٣٩١٥] (قوله: وَقَعَ مِنْ حِينِ رَأَتْ) لِأَنَّهُ بِالْإِسْتِمْرَارِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيْضٌ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، فَيَحِبُّ عَلَى الْمَفْتِي أَنْ يُعَيِّنَهُ فَيَقُولَ: طَلَّقَتْ مِنْ حِينِ رَأَتْ الدَّمَّ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِسْتِنَادِ، وَإِنَّمَا هُوَ

(قوله: فِي وَقْتِ عِدَّتِهَا الْمَعْرُوفَةِ لِزَوْجِهَا وَضَرَّتِهَا إِنْ لَعَلَّه: فِي عَادَتِهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى مَعْرِفَةِ الزَّوْجِ خَاصَّةً، وَلَا يَشْتَرَطُ مَعْرِفَةَ الزَّوْجَةِ الضَّرَّةَ.

(١) انظر "الجوهرية النيرة": كتاب الطلاق ١١٢/٢ بتصرف.

(٢) انظر "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٧/٤.

(٣) ٤٩٢- "در".

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٠/٤.

وكان بدعيًا.....

من باب التبيين، ولذا قال: ((من حين رأت))، وتأم بيانه في "البحر"^(١)، وفيه^(٢) عن "الكافي"^(٣) في مسألة: إن حُضت فعبدي حرٌّ وضرتك طالق، إذا رأت الدَّم فقالت: حُضتُ وصَدَّقَها: ((أنه قبل الاستمرار يُمنع الزَّوج عن وطءِ المرأة واستخدامِ العبدِ في الثلاثة لاحتمالِ الاستمرار)).

[١٣٩١٦] (قوله): وكان بدعيًا) لوقوعه في الحيض بخلاف: إن حُضت حِيضَةً كما يأتي^(٤)، وهذا بيانٌ لثمرَةِ التَّبيين، وتَظَهَّرَ أيضًا فيما لو كان المَعلَقُ بالحيض عَتَقًا، فحَنَى العبدُ أو جُنِيَ عليه بعدَ رؤيةِ الدَّم، فبالاستمرارِ تكونُ الجنائِيَةُ جَنائِيَةَ الأحرارِ، وفي أنها لا تُحتَسَبُ هذه الحِيضَةُ مِنَ العِدَّةِ؛ لأنَّ الشَّرْطَ حيث كان هو رؤيةِ الدَّم لَزِمَ أن يكونَ الوقوعُ بعدَ بعضها، ولذا قلنا: إنه بدعيٌّ، وفيما إذا خالَها في الثلاثِ حيث يَطلُ الخُلَعُ؛ لأنها مُطلَقَةٌ، [٣/٢٧٧ب] قاله "الحلّادِي"^(٥)، ونظَرَ فيه في "البحر"^(٦): ((بأنَّ الخُلَعُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ))، وأجاب في "النَّهر"^(٧): ((بأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَدْخُولًا بِهَا)).

(قوله): وتَظَهَّرَ أيضًا فيما لو كانَ المَعلَقُ بالحيضِ عَتَقًا إلخ) بيانه أن الاستنادَ إنما هو في الحكم القائم لا في التلاشي.

(قوله): وفي أنها لا تُحتَسَبُ هذه الحِيضَةُ إلخ) عدم الاحتسابِ مِنَ العِدَّةِ لا يَظَهَّرُ كونه ثَمَرَةً للتَّبيين، بل الحكمُ كذلك لو قبل بالاستنادِ، تأمل.

(قوله): وأجاب في "النَّهرِ": بأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ إلخ) الأَظْهَرُ في الجوابِ أن يُقالَ: أن معنى قوله: ((في الثلاثِ)) ما إذا كانَ المَعلَقُ ثلاثًا والمسألةُ بِحَالِها.

(١) انظر "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٠/٤.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣١/٤.

(٣) "كافي النسفي": كتاب الطلاق - باب التعليق في الطلاق ق ١٤٣/ب.

(٤) ص ٥٠١ - "در".

(٥) "الجزهرة النيرة": كتاب الطلاق ١١٣/٢ باختصار.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣١/٤.

(٧) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٥/أ بتصرف.

فإن^(١) غير مدخولة فتزوّجت بآخر في ثلاثة أيام صحّ، فلو ماتت فيها فأرثها للزوج الأول دون الثاني، وتصدّق في حقّها دون ضرّتها.....

[١٣٩١٧] (قوله: فإن غير مدخولة) تفريع على قوله: ((وقع من حين رأته))، واحترز عن المدخول بها ولو حكماً كالمختلّي بها؛ لأنها لا يمكنها التزوُّج بآخر في الأيام الثلاثة؛ لوجوب العدة عليها من الأول.

[١٣٩١٨] (قوله: في ثلاثة أيام) الأولى: في الثلاثة الأيام، وعبارة "النهر"^(٢): ((فتزوّجت حين رأت الدم))، "ح"^(٣).

[١٣٩١٩] (قوله: فأرثها للزوج الأول) لأنه لا يُدرى أكان ذلك حيضاً أو لا؟ "بحر"^(٤)، أي: فلم يتحقّق شرط وقوع الطلاق، فهي باقية على عصمتيه، ومقتضاه أن عقد الثاني عليها باطل، فلا يلزمه المهر.

[١٣٩٢٠] (قوله: وتصدّق في حقّها إلخ) أي: فيما إذا علّق طلاقها وطلاق ضرّتها على حيضها، وهذا يُعني عنه قول "المصنّف" المار^(٥): ((طلّقت هي فقط))، وفي "البحر"^(٦) عن "شرح

(قول الشارح: وتصدّق في حقّها) أي: في الاستمرار، لكنّ قوله: ((دون ضرّتها)) محلّه: إذا لم يُصدّقها في نزول الدم، كما يستفاد من "السندي". ثم إن ما ذكره هنا من قوله: ((وتصدّق إلخ)) لا يُعني عنه قوله المار: ((وما لا يُعلم إلاّ منها إلخ))؛ إذ موضوع السابقي اختلافهما في الحيض بلون أن يوجد منه - يدلّ على تصديقها وهنا إنما اختلفا في الاستمرار.

(١) في "و": ((فلو)).

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٥/٢.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٨٩/١.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣١/٤ نقلاً عن "الحانية".

(٥) ٤٩٨ - "در".

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٠/٤ - ٣١.

(و) في (إِنْ حِضَّتْ حَيْضَةً) أَوْ نَصَفَهَا أَوْ ثَلَّثَهَا أَوْ سُدَّسَهَا لَعَدِمَ تَحْزِيهَا (لَا يَقَعُ حَتَّى تَطْهَرَ مِنْهَا) لِأَنَّ الْحَيْضَةَ.....

الجمع": ((فَإِنْ قَالَ الزَّوْجُ: انْقَطَعَ الدَّمُ فِي الثَّلَاثَةِ وَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ فَالْقَوْلُ لهُمَا؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ أَقْرَبُ بِوُجُودِ شَرْطِ الْعَقْدِ ظَاهِرًا - لِأَنَّ رُؤْيَا الدَّمِ فِي وَقْتِهِ تَكُونُ حَيْضًا، وَلِهَذَا تَوَمَّرُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ - ثُمَّ ادَّعَى عَارِضًا يُخْرِجُ الْمَرْئِيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، فَلَا يُصَدِّقُ، فَإِنْ صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ وَكَذَّبَهُ الْعَبْدُ فِي الْآيَامِ الثَّلَاثَةِ فَالْقَوْلُ لهُمَا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا فَالْقَوْلُ لِلْعَبْدِ)).

(١٣٩٢١) (قَوْلُهُ: وَفِي: إِنْ حِضَّتْ حَيْضَةً إِلْحَ) مِثْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ حَيْضَتِكَ أَوْ فِي حَيْضَتِكَ بِالنَّاءِ، "بِحَرْ" ^(١).

(١٣٩٢٢) (قَوْلُهُ: لَعَدِمَ تَحْزِيهَا) عِلَّةٌ لِمَسَاوَةِ التَّعْبِيرِ بِنَصْفِهَا وَنَحْوِهِ لِلتَّعْبِيرِ بِحَيْضَةٍ، فَإِنَّ ذِكْرَ بَعْضٍ مَا لَا يَتَحْزَى كَذِكْرِ كُلِّهِ، وَفِي "النَّهْرِ" ^(٢) عَنْ "الْجَوْهَرَةِ" ^(٣): ((وَلَوْ قَالَ: إِذَا حِضَّتْ نَصَفَهَا فَأَنْتِ كَذَا، وَإِذَا حِضَّتْ نَصَفَهَا الْآخَرُ فَأَنْتِ كَذَا لَا يَقَعُ شَيْءٌ مَا لَمْ تَحِضْ وَتَطْهَرِ، فَإِذَا طَهَّرْتَ وَقَعَ طَلَقُكَ)).

(١٣٩٢٣) (قَوْلُهُ: لَا يَقَعُ حَتَّى تَطْهَرَ مِنْهَا) إِمَّا بِانْقِطَاعِهِ لِعَشْرَةٍ، أَوْ بِالْاِغْتِسَالِ، أَوْ بِمَا يَقُومُ مَقَامُهُ مِنْ صِرُورَةِ الصَّلَاةِ ذَنْبًا فِي ذِمَّتِهَا فِيمَا إِذَا انْقَطَعَ لِمَا دُونَهَا، "نَهْر" ^(٤).

(١٣٩٢٤) (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْحَيْضَةَ) بَفَتْحِ الْحَاءِ: الْمَرْءَةُ الْوَاحِدَةُ، وَالْحَيْضَةُ بِالْكَسْرِ: الْأَسْمُ، وَالْجَمْعُ: الْحَيْضُ، "بِحَرْ" ^(٥) عَنْ "الصَّحَاحِ" ^(٦).

❖ قَوْلُهُ: ((فَالْقَوْلُ لهُمَا)) أَيُّ: لِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، فَلَا تَطْلُقُ وَلَا يَعْتَقُ الْعَبْدُ أَحَدَ مِنْهُ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٢/٤.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٥/١.

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ١١٤/٢.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٥/١.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٢/٤.

(٦) "الصحاح": مادة ((حيض)).

اسمٌ للكامل، ثمَّ إنما يُقبَلُ قولُها ما لم ترَ حيضةً أخرى، "جوهرة"^(١).....

[١٣٩٢٥] (قوله: اسمٌ للكامل) أي: ولا تكملُ الحيضةُ إلَّا بالطهرِ منها، فلو كانت حائضاً لا تطلقُ حتَّى تطهرَ ثمَّ تحيضَ، فإنَّ نوى ما يحدثُ من هذه الحيضة فهو على ما نوى، وكذا إذا قال: إنَّ حِلَّتْ، إلَّا أنَّ [١/٢٧٨٣/٣] هنا إذا نوى الحَلَّ الذي هي فيه لا يحنثُ؛ لأنَّه ليس له أجزاء مُتعدِّدة بخلافِ الحيضِ، قاله "الخدَّادي"^(٢)، "نهر"^(٣).

[١٣٩٢٦] (قوله: ما لم ترَ حيضةً أخرى) وذلك بأنَّ تُخبرَ وهي مُتلبِّسةٌ بالحيضِ أو بعد الطهرِ منه، أمَّا إذا أخبرت بعد تلبُّسها بحيضةٍ أخرى لا يُقبَلُ قولُها إلَّا إذا طهرت من الحيضة الأخرى، وهذا بخلافِ قوله: إذا حضتْ ولم يقل: حيضةً، فإنَّ الشرطَ إنجبارها حال قيامِ الحيضِ، فلا يُقبَلُ بعده كما مرَّ^(٤)، قال في "الفتح"^(٥): ((لأنَّه ضروريٌّ، فيشترطُ قيامُ الشرطِ، بخلافِ قوله: إنَّ حضتْ حيضةً؛ حيث يُقبَلُ قولُها في الطهرِ الذي يلي الحيضة لا قبله ولا بعده، حتَّى لو قالت بعد مدَّةٍ: حضتْ وطهرت وأنا الآن حائضٌ بحيضةٍ أخرى لا يُقبَلُ قولُها ولا يقع؛ لأنَّها أخبرت عن الشرطِ حال

(قوله: وذلك بأنَّ تُخبرَ وهي مُتلبِّسةٌ بالحيضِ أو بعد الطهرِ منه إلخ) قولُ قولها وهي مُتلبِّسةٌ بالحيضِ يُنافي ما يذكِّره عن "الفتح" من عدمِ قبُولِهِ قبل الطهرِ وهو الحيضُ، والظاهر أنَّ ما قاله في البيان ليس مراداً "الجوهرة"، بل مرادها الاحتراز عن قبُولِ قولها بعد الطهرِ، وعبارتها: ((وإنَّ قال: إنَّ حضتْ حيضةً فأنت طالق، فقالت: حضتْ يُقبَلُ قولُها ما لم ترَ حيضةً أخرى؛ لأنَّ شرطَ الطلاقِ وجودُ الطهرِ، فيُقبَلُ قولُها ما بقي الطهرُ، حتَّى لو قالت: حضتْ وطهرت ثمَّ الآن أنا حائضٌ أو طهرت منها - أي: الثانية - لا يُقبَلُ)) اهـ، والظاهر عدمُ مخالفتها لِمَا في "الفتح" كما هو ظاهر بالتأمُّل.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ١١٣/٢ بتصرف.

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ١١٤/٢ بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق في ٢٢٥/١.

(٤) ٤٩٧- "در".

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل في المشيئة ٤٥٢/٣.

(وفي: إِنْ صُمْتَ يوماً فَأَنْتِ طَالِقٌ تَطْلُقُ حِينَ غَرَبَتْ) الشَّمْسُ (مِنْ يَوْمِ صَوْمِهَا، بِخِلَافِ: إِنْ صُمْتَ) فَإِنَّهُ يَصْدُقُ بِسَاعَةٍ^(١).
 (قال لها: إِنْ وَلَدْتَ غَلاماً فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً، وَإِنْ وَلَدْتَ جَارِيَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَنَيْنِ،.....

عليه، ولا يقع إلا إذا أُخْبِرَتْ عن الطَّهْرِ بعدَ انقضاءِ هذه الحَيْضَةِ، فحينئذٍ يقع؛ لأنها جُعِلَتْ أَمِينَةً شرعاً فيما تُخْبِرُ من الحَيْضِ والطَّهْرِ ضرورةً لإقامة الأحكامِ المتعلقةِ بها^(٢)، فلا تكونُ مُؤْتَمَنَةً حالَ عدمِ تلكِ الأحكامِ؛ لعدمِ الحاجةِ إذا كَذَّبَهَا الزَّوْجُ)) اهـ.

ومفهومُهُ أنها لا تَطْلُقُ بمجردَ طَهْرِهَا من الحَيْضَةِ الأخرى، بل لا بدَّ من الإخبارِ؛ لِما مرَّ^(٣) من أَنَّ ما لا يُعْلَمُ إِلَّا منها يتعلَّقُ بإخبارِها، ويُفهمُ من قوله: ((إِذَا كَذَّبَهَا الزَّوْجُ)) أَنَّهُ إِذَا صَلَّيْتُهَا يَقَعُ وَإِنْ لَمْ تَطْهَرْ مِنَ الثَّانِيَةِ.

[١٣٩١٧] (قوله: وفي: إِنْ صُمْتَ يوماً) نظيره: إِنْ صُمْتَ صوماً لا يقعُ إِلَّا بتمامِ يومٍ؛ لأنَّهُ مُقَدَّرٌ بمعياري. اهـ "فتح"^(٤).

[١٣٩١٨] (قوله: بِخِلَافِ: إِنْ صُمْتَ إلخ) أي: إِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَا يُسَمَّى صوماً في الشَّرْعِ، وَقَدْ وَجَدَ بَرَكِيهَ وَشَرْطِيهَ بِإِمْسَاكِ سَاعَةٍ، فَيَقَعُ بِهِ وَإِنْ قَطَعْتُهُ بَعْدَهُ، وَكَذَا: إِذَا صُمْتَ فِي يَوْمٍ أَوْ فِي شَهْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَطْ إِكْمَالُهُ، وَإِذَا صَلَّيْتُ صَلَاةً يَقَعُ بِرَكْعَتَيْنِ، وَفِي: إِذَا صَلَّيْتُ يَقَعُ بِرَكْعَةٍ، "فتح"^(٥) (٦).

(١) في "ب": ((بِسَاعَتِهِ)).

(٢) عبارة "الفتح": ((المتعلقة بهما)).

(٣) ص ٤٩٢ - "در".

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٥٤/٣.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٥٤/٣ بنصرف.

(٦) ((فتح)) ساقطة من "م".

فَوَلَدَتْهُمَا وَلَمْ يُنْزَرْ الْأَوَّلُ تَلَزُمُهُ طَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ قَضَاءً وَثْنَانِ تَنْزَهُاً أَي: احتياطاً؛ لاحتمال تقدم الجارية (وَمَضَتْ الْعِدَّةُ) بِالثَّانِي، فَلِذَا لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الْمُقَارِنَ لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَا يَقَعُ، فَإِنْ عَلِمَ الْأَوَّلُ فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجِ؛

[١٣٩٢٩] (قَوْلُهُ: فَوَلَدَتْهُمَا) أَي: واحداً بعد واحدٍ، "نهر"^(١)، وَيَأْتِي^(٢) مُحَرَّرُهُ وَمَحَرَّرُ قَوْلِهِ: ((وَلَمْ يُنْزَرْ الْأَوَّلُ)).

[١٣٩٣٠] (قَوْلُهُ: وَثْنَانِ تَنْزَهُاً) أَي: تَبَاعُداً عَنِ الْحَرَمَةِ، "نهر"^(٣). وَفِي "الْمَهْصَنَاتِي"^(٤): ((أَي: دِيَانَةً، يَعْنِي: فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا ذَكَرَهُ "الْمُهَنْصَفُ" وَغَيْرُهُ)) اهـ.

قُلْتُ: وَمَقْتَضَاهُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ طَلْقَةٌ أُخْرَى يَجِبُ عَلَيْهِ دِيَانَةٌ أَنْ يُفَارِقَهَا لِلْإِحْتِيَاظِ وَالتَّبَاعُدِ عَنِ الْحَرَمَةِ وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، بَلْ يُبَيِّتُهُ الْمَفْصِلَ بِذَلِكَ، وَيَدُلُّ عَلَى الْوَجُوبِ تَعْيِيرُ "الْمُهَنْصَفِ" وَغَيْرِهِ بِالزَّوْجِ، لَكِنْ فِي "الْمُهْدَايَةِ"^(٥): ((وَالأَوَّلَى أَنْ يَأْخُذَ بِالثَّانِي تَنْزَهُاً وَاحْتِيَاظاً))، [٣/٢٧٨ب] فَتَأَمَّلْ. وَإِنَّمَا لَمْ تَلْزُمَهُ الثَّانِي فِي الْقَضَاءِ لِأَنَّ وَقُوعَهُمَا غَيْرُ مُحَقَّقٍ، وَالْحِلُّ كَانَ ثَابِتاً يَبْقِيَانِ فَلَا يَزُولُ بِالْإِحْتِمَالِ، قِيلَ: وَلَوْ قَالَ: وَأُخْرَى تَنْزَهُاً لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِإِيْهَامِ الْعِبَارَةِ أَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرُ الْوَاحِدَةِ، وَإِنْ سَلِمَ فَالتَّنْزَهُ إِنَّمَا هُوَ بِوَاحِدَةٍ وَالْأُخْرَى قَضَاءً.

[١٣٩٣١] (قَوْلُهُ: وَمَضَتْ الْعِدَّةُ بِالثَّانِي) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا رَجْعَةَ وَلَا إِرْثَ، "بجر"^(٦).

[١٣٩٣٢] (قَوْلُهُ: فَلَا كَلَامَ) أَي: فَإِنَّهُ يَقَعُ الْمُعْلَقُ بِالسَّابِقِ وَلَا يَقَعُ بِالْآخِرِ شَيْءٌ؛ لِمَا ذَكَرَهُ:

(قَوْلُهُ: وَإِنْ سَلِمَ) أَي: عَدَمُ الْإِيْهَامِ.

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٥/أ.

(٢) ص ٥٠ - "در".

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٥/أ.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الطلاق - فصل التعليق ٣١٦/١.

(٥) "المهداية": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٢٥٢/١ - ٢٥٣.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٣/٤.

لأنه مُنْكَرٌ، وإنْ تَحَقَّقَ ولادتهما معاً وَقَعَ الثَّلاثُ، وَتَعَتَّدُ بِالْأَقْرَاءِ (وإنْ وَلَدَتْ غَلاماً وجاريتين ولا يُدْرَى الْأَوَّلُ يَقَعُ^(١) ثنتان قضاءً وثلاث تَنْزُهاً) وإنْ وَلَدَتْ غَلامين وجاريةً فواحدةً قضاءً وثلاث تَنْزُهاً.

(و) هذا بخلاف ما (لو قال: إنْ كان حَمَلُكَ غَلاماً فَأَنْتِ طالقٌ واحدةً،.....

((من أنَّ الطَّلَاقَ الْمُقَارَنَ إلخ)).

[١٣٩٣٣] (قوله: لأنه مُنْكَرٌ أي: للطلقة الزائدة، وهذا من فروع قوله: ((وإن اختلفا في وجود الشرط إلخ)).

[١٣٩٣٤] (قوله: وإن تَحَقَّقَ ولادتهما معاً إلخ) لم يذكره "المصنف" لاستحاليته عادةً، "نهر"^(٢)، وإنْ وَلَدَتْ خُشْيً وَقَعَتْ واحدةً، وَتَوَقَّفَتْ الأخرى حَتَّى يَتَبَيَّنَ حالُهُ، "هندية"^(٣) عن "البحر الزاخر"، "ط"^(٤).

[١٣٩٣٥] (قوله: يقع ثنتان قضاءً إلخ) لأنَّ الغَلامَ إنْ كان أَوَّلاً أو ثانياً تَطْلُقُ ثلاثاً: واحدةً به وثنيتين بالجارية الأولى؛ لأنَّ العِدَّةَ لا تَنْقُضِي ما بَقِيَ في البُطْنِ وَلَدٌ، وإنْ كان آخِراً يَقَعُ ثنتان بالجارية الأولى ولا يَقَعُ بالثانية شيءٌ؛ لأنَّ اليمينَ بالجارية انْحَلَّتْ بالأولى، ولا يَقَعُ بالغَلامِ شيءٌ؛ لأنَّهُ حالَ انْقِضَاءِ العِدَّةِ، وَتَرَدَّدَ بين ثلاثٍ وثنيتين، فَيُحَكِّمُ بِالْأَقْلِ قضاءً وبالأكثرِ تَنْزُهاً، "فتح"^(٥).

[١٣٩٣٦] (قوله: فواحدةً قضاءً) لأنه إنْ كان الغَلامانِ أَوَّلاً وَقَعَتْ واحدةً بأوَّلهما، ولا يَقَعُ

(١) في "و": ((وقع)).

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ٢٢٥/١.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الباب الرابع في الطلاق بالشرط ونحوه - الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة إن وإلى وغيرهما ٤٢٤/١ وفيه: ((ووقعت الأخرى)).

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥٧/٢.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٥٥/٣.

وإن كان جاريةً فثنتين، فولدت غلاماً وجاريةً لم تطلق (لأن الحمل اسم للكل، فما لم يكن الكل غلاماً أو جاريةً لم تطلق) (وكذا) لو قال: (إن كان ما في بطنك غلاماً) والمسألة بحالها لعموم ((ما))^(١) (بخلاف: إن كان في بطنك) والمسألة بحالها (فإنه يقع الثلاث) لعدم اللفظ العام.....

بالثاني شيء ولا بالجارية الأخيرة لانقضاء العدة، وإن كانت الجارية أولاً أو وسطاً وقع ثنتان بها وواحدة بالغلام بعدها أو قبلها، فتردد بين ثلاثٍ وواحدة.

٥٠٦/٢

[١٣٩٣٧] (قوله: لأن الحمل اسم للكل) لأنه اسم جنس مضاف، فيعم كله، "فتح"^(٢).

[١٣٩٣٨] (قوله: والمسألة بحالها أي: ولدت غلاماً وجاريةً.

[١٣٩٣٩] (قوله: لعموم ما) أي: فيقتضي أن شرط وقوع الواحدة أو الثنتين كون جميع ما في بطنها غلاماً أو جاريةً، ومثله ما في "الفتح"^(٣): ((إن كان ما في هذا العبد حنطة فهي طالق، أو دقيقاً فطالق، فإذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق)).

[١٣٩٤٠] (قوله: لعدم اللفظ العام) أي: ولصدق اللفظ، فإنه يصدق على الجارية والغلام أنهما كانا في البطن، "ط"^(٤). وفي "الجامع"^(٥): ((لو قال: إن ولدت ولداً فأنت طالق، فإن كان الذي تلدينه غلاماً فأنت طالق ثنتين، فولدت غلاماً يقع الثلاث لوجود الشرطين؛ لأن المطلق موجود في المقيد، وهو قول "مالك" و"الشافعي")، "فتح"^(٦).

(١) في "د" زيادة: ((ونظيره: إن كان ما في العبد برأ فطالة، أو دقيقاً فطالق، أو شعراً فطالق، فكان برأً ودقيقاً وشعراً لا تطلق.

قلت: إلا إذا كان الشعر يسيراً مما لا يخلو عنه (البر عادة، مقدسي) ق ١٩٢ ب.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٥٥/٣.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٥٥/٣.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥٧/٢.

(٥) لم نثر عليها في نسخة "الجامع الصغير" و"الجامع الكبير" التي بين أيدينا.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٥٥/٣.

(فروغ) علق طلاقها بحبلها لم تطلق حتى تلد لأكثر من سنتين من وقت اليمين. قال: إن ولدت ولداً فأنت طالق أو حرة، فولدت ولداً ميتاً طلقت وعنت. قال لأم ولده: إن ولدت فأنت حرة.....

[١٣٩٤١] (قوله: لم تطلق حتى تلد إلخ) لأنه علقه بحديث الحبل بعد اليمين، ويؤهم حدوث [٣/٢٧٩] الحبل قبل اليمين إلى سنتين، فوقع الشك في الموضع، فلا يقع بالشك، كذا في "المحيط"، "بحر" (١)، وتنقضي العدة بالولد كما في "كافي الحاكم"، وهو صريح في أن الطلاق لم يقع بعد الولادة، وإلا لم تنقضي العدة بها، بل يقع قبلها بالحبل الحادث بعد اليمين؛ لأنه المعلق عليه، فقوله: ((حتى تلد)) معناه: ظهر بالولادة لأكثر من سنتين من وقت اليمين أن الطلاق قد وقع من أول الحبل، وإنما اشترط كون الولادة لأكثر من سنتين من وقت اليمين ليتحقق حدوث الحبل بعد اليمين؛ إذ لو كانت لأقل من ذلك احتول حدوثه قبل اليمين، فلا يقع بالشك، ثم إذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحبل فوقت الحبل مجهول، فلم يعلم وقت الوقوع، إلا أن يقال بوقوعه قبل الولادة بستة أشهر لتيقن الحبل فيه وما قبله مشكوك فيه، فلا يقع بالشك، كذا بحثه "ح" (٢).

(تبيية)

هذه اليمين لا تحرّم الوطء، لكن يستحب أن لا يطأها إلا بالاستبراء؛ لتصور حدوث الحبل كما في "البحر" (٣) عن "المحيط"، وإنما لم يجب الاستبراء لأن حبل الوطء أصل وحدث الحبل موهم، كما أفاده "ح" (٤).

(قوله: إذ لو كانت لأقل من ذلك احتول حدوثه إلخ) وكذا تمام السنتين؛ إذ يمتثل أنه حدث قبل التعليق بلحظة لطيفة.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٣/٤ - ٣٤.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٨٩ ق/ب.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٣/٤.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٨٩ ق/ب.

تنقضي به العِدَّة، "جوهرة".

(عَلَّقَ) العَتَاقَ أَوْ الطَّلَاقَ وَلَوْ (الثَّلَاثَ بِشَيْئَيْنِ) حَقِيقَةً بِتَكَرُّرِ الشَّرْطِ.....

[١٣٩٤٢] (قَوْلُهُ: تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ) فِي الْعِبَارَةِ سَقَطَ، وَالْأَصْلُ: عَنَقْتُ؛ لِأَنَّهُ وَلَدَتْ تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ، وَعِبَارَةُ "الْجَوْهَرَةُ"^(١) هَكَذَا: ((وَإِذَا قَالَ: إِنَّ وَلَدْتِ وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَوَلَدْتَ وَلَدًا مِتًّا طَلَّقْتَ، وَكَذَا إِذَا قَالَ لِأَمَتِهِ: إِذَا وَلَدْتَ وَلَدًا فَأَنْتِ حُرَّةٌ فَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ مَوْلُودٌ، فَيَكُونُ وَلَدًا حَقِيقَةً، وَيُعْتَبَرُ وَلَدًا فِي الشَّرْعِ حَتَّى تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ، وَالْدَّمُ بَعْدَهُ نَفَاسٌ، وَأُمُّهُ أُمٌّ وَلَدٍ، فَتَحَقَّقَ الشَّرْطُ وَهُوَ وَلَادَةُ الْوَلَدِ)) اهـ.

فقَوْلُهُ: ((حَتَّى تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ)) غَايَةُ لِقَوْلِهِ: ((وَيُعْتَبَرُ وَلَدًا فِي الشَّرْعِ))، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ مَا يُفْهَمُ مِنْ "الشَّرْحِ" مِنْ أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ تَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ تَجِبُ عَقَبَ الْحُرِّيَّةِ، وَالْحُرِّيَّةُ مُعْلَقَةٌ بِالْوِلَادَةِ، فَهِيَ وَاقِعَةٌ عَقِبَهَا، فَالْوِلَادَةُ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى وَجُوبِ الْعِدَّةِ بِمَرَّتَيْنِ، فَكَيْفَ تَنْقُضِي الْعِدَّةَ بِالْوِلَادَةِ؟! كَمَا أَفَادَهُ "ح"^(٢).

مطلبٌ فيما لو تكرر الشرط بعطفٍ أو بدونه

مطلب: لو تكررَت أداءَةُ الشرطِ بلا عطفٍ فهو على التقديمِ والتأخير

[١٣٩٤٣] (قَوْلُهُ: بِتَكَرُّرِ الشَّرْطِ) وَذَلِكَ بِأَنْ عَطَفَ شَرْطًا عَلَى آخَرَ وَأَخَّرَ الْجُزْءَ نَحْوُ: إِذَا قَدِمَ فَلَانَ وَإِذَا قَدِمَ فَلَانٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ حَتَّى يَقْدِمَا؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ شَرْطًا مَخْضًا عَلَى شَرْطٍ لَا حَكَمَ لَهُ ثُمَّ ذَكَرَ الْجُزْءَ، فَيَتَعَلَّقُ بِهِمَا فَصَارَا شَرْطًا وَاحِدًا فَلَا يَقَعُ إِلَّا بِوُجُودِهِمَا، فَإِنْ نَوَى الْوُقُوعَ بِأَحَدِهِمَا صَحَّتْ نِيَّتُهُ [٣/٢٧٩ق/ب] بِتَقْدِيمِ الْجُزْءِ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَفِيهِ تَغْلِيظٌ.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الطلاق ١١٤/٢ ينصرف.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٨٩ق/ب.

أو بأن كرّر أداة الشرط بغير عطف ك: **إِنْ أَكَلْتُ** **إِنْ لَبِسْتُ** فأنت طالق لا تطلق ما لم تلبس ثم تأكل، فتقدم المؤخر، والتقدير: **إِنْ لَبِسْتُ** فإن **أَكَلْتُ** فأنت طالق^(١)، وكذا: كل امرأة أتزوجها **إِنْ كَلَّمْتُ** فلاناً فهي طالق، يقدم المؤخر، فيصير التقدير: **إِنْ كَلَّمْتُ** فلاناً فكل امرأة أتزوجها طالق، وعلى هذا إذا قال: **إِنْ أُعْطِيتُكَ** **إِنْ وَعَدْتُكَ** **إِنْ سَأَلْتَنِي** فأنت طالق لا تطلق حتى تسأله أولاً ثم يعيدها ثم يعطيها؛ لأنه شرط في العطية الوعد وفي الوعد السؤال، فكأنه قال: **إِنْ سَأَلْتَنِي** **إِنْ وَعَدْتُكَ** **إِنْ أُعْطِيتُكَ**، كذا في "الفتح"^(٢).

وهذا إذا لم يكن الشرط الثاني مترتباً على الأول عادةً وكان الجزاء متأخراً عن الشرطين

(قوله: أو بأن كرّر أداة الشرط بغير عطف ك: **إِنْ أَكَلْتُ** **إِنْ لَبِسْتُ** فأنت طالق لا تطلق ما لم تلبس) (إخ قال في "البحر"): ((أصله قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود - ٣٤]، فالمنع: **إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ** فلا ينفعكم نصحي **إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ** لكم، ووجه المسألة أنه لا يمكن أن يجعل الشرطان واحداً؛ لنزول الجزاء لعدم العطف، ولا الشرط الثاني مع ما بعده هو الجزاء لعدم الغاء الرابطة، وثبة التقديم والتأخير أخف من إضمار الحرف؛ لأنه تصحيح المنطوق من غير زيادة شيء آخر، فكان قوله: **إِنْ أَكَلْتُ** مقدماً من تأخير؛ لأنه في حيز الجواب المتأخر، والتقدير: **إِنْ لَبِسْتُ** فإن **أَكَلْتُ** فأنت طالق (إخ) اهـ.

وقد ألف العلامة ابن هشام رسالة في هذه المسألة سماها "اعراض الشرط على الشرط"، ونقلها عنه "السيوطي" في كتابه "الأشباه والنظائر" النحويّة، وتكلّم على ذلك العلامة "الأسنوي" في كتابه "الكوكب السري"، وقد جمع ذلك كله الشيخ "حسن الجبري" في رسالة سماها "مأخذ الضبط في اعتراض الشرط على الشرط". (قوله: وهذا إذا لم يكن الشرط الثاني مترتباً على الأول) قال "المقدسي": ((هذا التقييد نقله "الحصري" عن "الفراء"، وهكذا روي عن "أبي يوسف"، والأصح ما ذكره "محمد" لما ذكرناه، فليحزر. انتهى كلام "ابن الممام" اهـ، لكن لم أره في "الفتح"، ولعله ذكره في غيره.

(١) من (ما لم تلبس) إلى ((فأنت طالق)) ساقط من "الأصل".

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٠٦/٣ - ٤٠٧.

أو لا ك: إن جاء زيد وبكر فانت كذا (يَقَعُ) المعلق.....

أو مُتَقَدِّمًا عليهما، وإلا كان كلُّ شرطٍ في مَوْضِعِهِ ك: إن أكلتَ إن شربتَ فانتَ حرٌّ، حتَّى إذا شَرِبَ ثُمَّ أَكَلَ لم يَعتَقْ، وكذا: إن دَعَوْتَنِي إن أَجَبْتُكَ، أو إن رَكِبْتَ الدَّابَّةَ إن أَتَيْتَنِي يُقَرُّ كلُّ شرطٍ في مَوْضِعِهِ؛ لأنَّهُما إذا كانا مُرتَبَينَ عَرَفَا أَضْمِرَتَ كَلِمَةُ تُمَّ، وكذا إن تَوَسَّطَ الجِزَاءُ بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ يُقَرُّ كلُّ شرطٍ في مَوْضِعِهِ؛ لأنَّهُ تَحَلَّلَ الجِزَاءُ بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ بِحَرْفِ الوَصْلِ وهو الفاء، فيكونُ الأوَّلُ شرطًا لانتِقادِ اليمينِ والثَّاني شرطُ الخنثِ ك: إن دَخَلْتَ الدَّارَ فانتَ طالقٌ إن كَلَّمْتَ فلاتا، ويشترطُ قيامُ المِلْكِ عندَ الشرطِ الأوَّلِ؛ لأنَّهُ جُعِلَ شرطُ انتِقادِ اليمينِ، كأنه قال عند الدُّخُولِ: إن كَلَّمْتَ فلاتا فانتَ طالقٌ، واليمينُ لا تَنعَقِدُ إلَّا في المِلْكِ أو مُضَافَةً إِلَيْهِ، فإنْ كَانَتْ في مِلْكِهِ عِنْدَ دُخُولِ الدَّارِ صَحَّتِ اليمينُ المُتعلِّقَةُ بالكلامِ، فإذا كَلَّمْتَ يَقَعُ، وإلَّا - بأنْ دَخَلْتَ بعدَ الطَّلَاقِ والعِدَّةِ - لم يَصَحَّ وإنْ كَلَّمْتَ، وإذا دَخَلْتَ الدَّارَ في العِدَّةِ وكَلَّمْتَ فِيهَا طَلَّقْتَ.

والحاصل: أَنَّهُ إذا كَرَّرَ أدَاةَ الشرطِ بلا عطفٍ تَوَقَّفَ الوقوعُ على وجودِهما، لكنْ إن قَدَّمَ الجزاءَ عليهما أو أَخَّرَهُ فَاِلمِلْكَ يُشترطُ عندَ أَخْرِجِهما، وهو الملقُوطُ به أوَّلًا على التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ، وإن وَسَّطَهُ فلا بَدَّ من المِلْكِ عندهما، وإنْ كان بالعطفِ تَوَقَّفَ على أَحَدِهما قَدَّمَ الجزاءَ أو وَسَّطَهُ، فإنْ أَخَّرَهُ تَوَقَّفَ عليهما، وإنْ لم يُكرِّرْ أدَاةَ الشرطِ فلا بَدَّ من وجودِ الشَّيْئَيْنِ قَدَّمَ الجزاءَ عليهما أو أَخَّرَهُ، "بحر" ملخصًا، وثمَّاهُ فيه^(١).

[١٣٩٤٤] (قوله: أو لا) عطفٌ على ((حقيقة))، قال في "البحر"^(٢): ((وَأَمَّا الثَّانِي أَعْنِي: ما ليسا شرطَيْنِ حَقِيقَةً - وهو أنْ يكونَ فعلاً مُتعلِّقًا بشيئينِ مِن حيث هو مُتعلِّقٌ بهما نحو: إن دَخَلْتَ هذه الدَّارَ وهذه^(٣)، أو إنْ كَلَّمْتَ أبا عمرو [٣/٢٨٠] وأبا يوسفَ فكلذا - فإنَّهُما شرطٌ واحدٌ

(١) انظر "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٤/٤ وما بعدها.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٦/٤.

(٣) ((وهذه)) ساقطة من "الأصل".

(إنَّ وَجَدَ الشَّرْطُ (الثَّانِي فِي الْمَلِكِ، وَإِلَّا لَا) لاشتراطِ الْمَلِكِ حَالَةَ الْحِنْثِ، وَالْمَسْأَلَةُ رِبَاعِيَّةٌ^(١).)

(عَلَّقَ الثَّلَاثُ أَوْ الْعَتَقَ) لَأَمْتِهِ (بِالْوَطْءِ) حَيْثُ بِالتَّقَاءِ الْخَتَانَيْنِ.....

إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْوُقُوعَ بِأَحَدِهِمَا، فَاشْتَرَطَ لِلْوُقُوعِ قِيَامُ الْمَلِكِ عِنْدَ آخِرِهِمَا، وَكَذَا إِذَا كَانَ فِعْلًا قَائِمًا بِاثْنَيْنِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَائِمٌ بِهِمَا نَحْوُ: إِنْ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو فَكُنَا فَإِنَّ الشَّرْطَ مَحِيْطُهُمَا)) اهـ.

[١٣٩٤٥] (قَوْلُهُ: إِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ الثَّانِي فِي الْمَلِكِ) احْتَزَّازَ عَنِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ عَلَى التَّفْصِيلِ كَمَا عَلِمْتَ، وَأَمَّا أَصْلُ التَّعْلِيْقِ فَشَرَطُ صَحَّتِهِ الْمَلِكُ أَوْ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ، كَمَا مَرَّ^(٢) أَوَّلَ الْبَابِ، فَالْكَلَامُ فِيمَا بَعْدَ صَحَّةِ التَّعْلِيْقِ.

[١٣٩٤٦] (قَوْلُهُ: وَالْمَسْأَلَةُ رِبَاعِيَّةٌ) لِأَنَّهُمَا إِمَّا أَنْ يُوجَدَا فِي الْمَلِكِ، أَوْ خَارِجَهُ، أَوِ الْأَوَّلُ فَقَطْ فِي الْمَلِكِ، أَوْ الْعَكْسُ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي فِي الْمَلِكِ وَقَعَ الطَّلَاقُ سَوَاءً كَانَ الْأَوَّلُ فِي الْمَلِكِ أَوْ لَا، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي خَارِجَ الْمَلِكِ لَا يَقَعُ سَوَاءً كَانَ الْأَوَّلُ فِي الْمَلِكِ أَوْ لَا. اهـ "ح"^(٣). ففِي قَوْلِهِ: إِذَا جَاءَ زَيْدٌ وَبَكْرٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ إِذَا جَاءَا مَعًا وَهِيَ فِي مِلْكِهِ، أَوْ طَلَّقَهَا وَانْقَضَتْ^(٤) عِدَّتُهَا فِجَاءَ زَيْدٍ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فِجَاءَ عَمْرُو طَلَّقْتَ، وَإِنْ جَاءَا بَعْدَ الْعِدَّةِ قَبْلَ التَّزْوُجِ، أَوْ جَاءَ زَيْدٌ فِي الْعِدَّةِ وَعَمْرُو بَعْدَهَا قَبْلَ التَّزْوُجِ لَا تَطْلُقُ.

(قَوْلُهُ: احْتَزَّازَ عَنِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ عَلَى التَّفْصِيلِ إلخ) فِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالثَّانِي مَا وَجَدَ ثَانِيًا وَبِالْأَوَّلِ مَا وَجَدَ أَوَّلًا، وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ اشْتِرَاطِ وَجُودِ الْأَوَّلِ فِي الْمَلِكِ فِي بَعْضِ الْمَسْأَلِ لَا يَسِيءُ فِيهِ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِشَيْئَيْنِ، بَلْ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ شَرْطٌ لِلْإِتْقَانِ وَالثَّانِي شَرْطٌ لِلْحِنْثِ، فَلَمْ يُوجَدْ تَعْلِيْقُ جِزَاءِ بَشَرَتَيْنِ، بَلْ هُمَا تَعْلِيْقَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَلَمْ يَدْخُلْ ذَلِكَ فِي كَلَامِ "الْمُصَنَّفِ" وَ"الشَّارِحِ"، كَمَا يُفِيدُ هَذَا عِبَارَةَ "الْبَحْرِ" السَّابِقَةَ.

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: (قَوْلُهُ: وَالْمَسْأَلَةُ رِبَاعِيَّةٌ، وَهُوَ إِمَّا أَنْ يُوْجَدَ الشَّرْطَانِ فِي الْمَلِكِ فَيَقَعُ اتِّفَاقًا، أَوْ يُوْجَدَ فِي غَيْرِ الْمَلِكِ فَلَا يَقَعُ اتِّفَاقًا، أَوْ يُوْجَدُ الْأَوَّلُ فِيهِ وَالثَّانِي فِي غَيْرِهِ فَلَا يَقَعُ إِلَّا عِنْدَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَالْعَكْسُ، وَهِيَ الْخِلَافَةُ - أَيْ يَبْتَغَا وَبَيْنَ زَفَرٍ - كَذَا ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي "الْبَنَاءِ" ٥/ ١٨٨ - ١٨٩، انْتَهَى)) ق ١٩٢/ب.

(٢) الْمَقُولَةُ [١٣٨١٩] قَوْلُهُ: ((شَرْطُهُ الْمَلِكُ)).

(٣) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيْقِ ق ١٨٩/ب.

(٤) فِي "م": ((وَانْقَضَتْ)) بِالنَّاءِ الْمُتْلِفَةِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(و لم يَجِبْ عليه (العُقْرُ^(١)) في المسألتين (باللَّبْثِ) بعد الإيلاج؛ لأنَّ اللَّبْثَ ليس بوطءٍ (و) لذا (لم يَصِرْ به مُراجِعاً).....

[١٣٩٤٧] (قوله: ولم يَجِبْ عليه العُقْرُ) أشار بنَفْيِ العُقْرِ فقط إلى ثبوتِ الحرمةِ باللَّبْثِ، فإنَّ الواجبَ عليه النَّزْعُ للحالِ. والعُقْرُ بالضمِّ: مهرُ المرأةِ إذا وُطِّئَتْ بشبهةٍ، وبالفتح: الجَرْحُ كما في "الصَّحاح"^(٢)، "بجر"^(٣). وقد مرَّ^(٤) الكلامُ عليه في باب المهر.

[١٣٩٤٨] (قوله: باللَّبْثِ) بفتح اللَّامِ وسكونِ الباءِ: المَكْثُ، من: لَبِثَ كَسَمِعَ، وهو نادر؛ لأنَّ المصدرَ من فَعَلَ بالكسرِ قياسُه التحريكُ إذا لم يَتَعَدَّ، "بجر"^(٥) عن "القاموس"^(٦).

[١٣٩٤٩] (قوله: لأنَّ اللَّبْثَ ليس بوطءٍ) لأنَّ الوطءَ -أي: الجماعَ- إدخالُ الفَرْجِ في الفَرْجِ، وليس له دوامٌ حتَّى يكونَ لدوامِهِ حكمٌ ابتدائِيه، كَمَنْ حَلَفَ لا يَدْخُلُ هذه الدَّارَ وهو فيها لا يَحْتَثُّ بِاللَّبْثِ، "بجر"^(٧).

[١٣٩٥٠] (قوله: لم يَصِرْ به مُراجِعاً) أي: عِنَّا "مَحْمَدٌ"؛ لأنَّه فَعَلَ واحدٌ، فليس لآخرِهِ حكمٌ فَعَلَ على جِدَّةٍ، وقال "أبو يوسف": يَصِرُ مُراجِعاً لَوْجُودِ المسِّ بشهوةٍ، وهو القياسُ، "نهر"^(٨).

(١) في "د" زيادة: ((قوله: ولم يَجِبْ عليه العُقْرُ، أي: في ظاهر الرواية كما في "المواهب". وهو بضمِّ العين: ديةُ الفرجِ المغصوب، وصداقُ المرأةِ، كذا في "القاموس". وفي "المصباح": أنه ديةُ فَرْجِ المرأةِ إذا غُصِبَ، ثم كَثُرَ حتَّى اسْتَعْمَلَ في المهر، وافتتحها الجرح، كذا في "النهر"). ق ١٩٢/ب.

نقول: لم نعر على نقل "المصباح" في النسخة التي بين أيدينا. علماً بأنَّ هذا النقلُ موجودٌ في "البحر" ٣٨/٤ و"النهر" ق ٢٢٦/١.

(٢) "الصَّحاح": مادة (عقر).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٨/٤. بتصرف.

(٤) المقولة [١٢١٥٠] قوله: ((مهر مثلها)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٨/٤.

(٦) "القاموس": مادة ((لبث)) بتصرف.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٨/٤.

(٨) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ١/٢٢٦.

في الطَّلَاقِ (الرَّجْعِيِّ، إِلَّا إِذَا أَخْرَجَ ثُمَّ أَوْلَجَ ثَانِيًا) حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا؛ بِأَنْ حَرَكَ نَفْسَهُ، فَيَصِيرُ مُرَاجِعًا بِالْحَرَكَةِ الثَّانِيَةِ، وَيَجِبُ الْعُقْرُ لَا الْحَدُّ لِاتِّحَادِ الْمَجْلِسِ.
(لَا تَطْلُقُ) الْجَدِيدَةُ (فِي) قَوْلِهِ لِلْقَدِيمَةِ: (إِنْ نَكَحْتُهَا) أَي: فَلَانَةٌ (عَلَيْكَ) فَهِيَ طَالِقٌ إِذَا نَكَحَ فَلَانَةٌ (عَلَيْهَا فِي عِدَّةِ الْبَائِنِ).....

قال في "البحر"^(١): ((وَجَزَمُ "المُصَنَّفُ"^(٢)) بقول "مُحَمَّدٍ" دليلٌ على أنه المختار، وقيل: ينبغي أن يصير مُرَاجِعًا عند الكل؛ لَوْجُودِ الْمَسَاسِ بِشَهْوَةٍ، كَذَا فِي "المعراج"، وينبغي تصحيح قول "أبي يوسف" لظُهُورِ دَلِيلِهِ) اهـ.

[١٣٩٥١] (قَوْلُهُ: فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ) أَي: فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُعْلَقُ عَلَى الْوِطْءِ طَلَاقًا رَجْعِيًّا.
[١٣٩٥٢] (قَوْلُهُ: حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا) (إِلْح) لَا يَصِحُّ جَعْلُهُ تَعْمِيمًا لِقَوْلِهِ: ((ثُمَّ أَوْلَجَ ثَانِيًا)) بَعْدَ قَوْلِهِ: ((إِذَا أَخْرَجَ))؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ لَا يُمَكِّنُهُ تَحْرِيكُ [٣/٢٨٠ ب] نَفْسِهِ إِلَّا بَعْدَ إِيْلَاجِ ثَانٍ حَقِيقَةً، فَيَصِيرُ مُرَاجِعًا بِالْإِيْلَاجِ الثَّانِي لَا بِالتَّحْرِيكِ، فَيَتَعَيَّنُ جَعْلُهُ تَعْمِيمًا لِمَجْمُوعِ قَوْلِهِ: ((أَخْرَجَ ثُمَّ أَوْلَجَ))، وَعَلَى كُلِّ قَوْلٍ: ((فَيَصِيرُ مُرَاجِعًا بِالْحَرَكَةِ الثَّانِيَةِ)) لَا وَجْهَ لَتَقْيِيدِهَا بِالثَّانِيَةِ، إِلَّا أَنْ تُصَوِّرَ الْمَسْأَلَةَ بِمَا إِذَا أَوْلَجَ فَقَالَ: إِنْ جَامَعْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنَّهُ — كَمَا قَالَ فِي "البحر"^(٣) —: ((إِذَا لَمْ يَنْزِعْ وَلَمْ يَتَحَرَّكْ حَتَّى أَنْزَلَ لَا تَطْلُقُ، فَإِنْ حَرَكَ نَفْسَهُ طَلَّقَتْ، وَيَصِيرُ مُرَاجِعًا بِالْحَرَكَةِ الثَّانِيَةِ)).
[١٣٩٥٣] (قَوْلُهُ: وَيَجِبُ الْعُقْرُ) أَي: فِيمَا إِذَا عَلَّقَ الثَّلَاثَ أَوْ عَتَقَ الْأَمَةَ، "ط"^(٤)؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ الْحَرَمَ لَا يَخْلُو عَنْ عُقْرِ أَوْ عُقْرٍ^(٥)، "بَحْر"^(٦).

[١٣٩٥٤] (قَوْلُهُ: لِاتِّحَادِ الْمَجْلِسِ) أَي: لَا يَجِبُ الْحَدُّ بِالْإِيْلَاجِ ثَانِيًا وَإِنْ كَانَ جَمَاعًا؛ لِمَا فِيهِ

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٨/٤.

(٢) أَي: مُصَنَّفُ "الكنز"، وهو موافق لجزء المُصَنَّفِ "التمرتاشي" هنا.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٨/٤.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥٩/٢.

(٥) تَقَدَّمَ شَرْحُ هَذِهِ الْمَعْنَى فِي مَقَالَتِي فِي الْمَقْلُوبَةِ [١٣٩٤٧]، وَالْمُرَادُ الْحَدُّ أَوْ الْمَهْرُ، قَالَ الْكَمَالُ فِي "الْفَتْحِ"

٤٥٩/٣: ((لِأَنَّ التَّصَرُّفَ فِي الْبُضْعِ الْحَرَمِ لَا يَخْلُو عَنْ حَدٍّ زَاجِرٍ أَوْ مَهْرٍ جَائِرٍ)).

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٩/٤.

من شبهة أنه جماعٌ واحدٌ بالنظرِ إلى اتِّحادِ المقصودِ، وهو قضاءُ الشَّهْوَةِ في المجلسِ الواحدِ، وقد كان أوَّلُهُ غيرَ مُوجِبٍ للحدِّ، فلا يكونُ آخرُهُ مُوجِباً له وإن قال: ظننتُ أنها عليّ حرامٌ، وبهذا اندفعَ ما يقال: إنه ينبغي أن يجبَ الحدُّ في العِتْقِ؛ لأنَّ وطءَ لا في ملكٍ ولا في شبهتهِ وهي العِدَّةُ، بخلافِ الطَّلَاقِ لوجودِ العِدَّةِ، أفادَهُ في "المعراج"، لكنْ رُوِيَ عن "حمَّدٍ": لو زَنَى بامرأةٍ^(١) ثُمَّ تَزَوَّجَهَا في تلكِ الحَالَةِ فَإِنَّ لَيْتَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَنْزِعْ وَجَبَ مَهْرَان: مهرٌ بالوطءِ - أي: لسُقُوطِ الحدِّ بالعقدِ - ومهرٌ بالعقدِ وإن لم يَسْتَأْنِفِ الإدخالَ؛ لأنَّ دَوَامَهُ عَلَى ذَلِكَ فَوْقَ الْخُلُوةِ بَعْدَ الْعَقْدِ، قال في "النهر"^(٢): ((وهذا يُشْكِلُ عَلَى مَا مَرَّ؛ إِذْ قَدْ جُعِلَ لآخرِ هَذَا الْفِعْلِ الْوَاحِدِ حَكْمٌ عَلَى حِدَّةٍ)) اهـ.

وأجاب "ح"^(٣) تبعاً لـ "الحموي": ((بأنَّ هَذَا مَرْوِيٌّ عَنْ "حمَّدٍ" وَذَلِكَ قَوْلُهُ، فَلَا تَنَافِيٍّ))، واعتَرَضَهُ "ط"^(٤) بما في "البحر"^(٥) عَقِبَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: ((مَنْ أَنَّ تَخْصِيصَ الرِّوَايَةِ بـ "حمَّدٍ" لَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافٍ، بَلْ لَأَنَّهَا رُوِيَتْ^(٦) عَنْهُ دُونَ غَيْرِهِ)) اهـ، فتأمَّل.

قلت: والجوابُ الحاسمُ للإشْكَالِ مِنْ أَصْلِهِ: أَنَّ اعْتِبَارَ آخِرِ الْفِعْلِ هُنَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ خُلُوةً مُقَرَّرَةً لِلْمَهْرِ بَلْ فَوْقَهَا، لَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ وَطْئاً، وَلَا يُمْكِنُ اعْتِبَارُ ذَلِكَ فِي إِيجَابِ الْحَدِّ وَثُبُوتِ الرَّجْعَةِ؛ لِأَنَّ الْخُلُوةَ لَا تُوجِبُ ذَلِكَ، فَافْهَمْ.

(١) في "الأصل" و"م": ((بامرأتها))، وهو خطأ.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٦/١.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٠/١.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٥٩/٢ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٩/٤.

(٦) في "أ": ((رواية)).

لأنَّ الشَّرْطَ مشاركتها في القَسْمِ ولم يُوجَد (فلو^(١)) نَكَحَ (في عِدَّةِ الرَّجْعِيِّ) أو لم يَقُلْ: عليك (طَلَّقْتُ) الجديدة، ذَكَرَهُ "مسكين"^(٢)، وقِيَدَهُ في "النَّهْرِ"^(٣) بحشاً بما إذا أَرَادَ رجعتها، وإلا فلا قَسَمَ لها كما مرَّ^(٤).....

[١٣٩٥٥] (قوله: لأنَّ الشَّرْطَ إلخ) عبارة "البحر"^(٥): ((لأنَّ الشَّرْطَ لم يوجد؛ لأنَّ التَّزْوِجَ عليها أن يُدخِلَ عليها مَنْ يُنَازِعُها في الفراش ويُزَاجِمُها في القَسَمِ، ولم يوجد)).

[١٣٩٥٦] (قوله: وقِيَدَهُ) أي: قِيَدَ الطَّلَاقَ إذا نَكَحَهَا في عِدَّةِ الرَّجْعِيِّ بما ذَكَرَ أخذاً من مفهوم التعليل، وقال: ((إنَّ هذه وأردت [٣/٢٨١] على "المصنّف")، يعني: صاحب "الكنز".

قلت: وقد يقال: إنَّ الزَّامَةَ في القَسَمِ موجودةٌ حُكْماً وإن لم يُرَدِّ مُراجعتها وقتَ الطَّلَاقِ؛ لاحتمالِ تَغْيِيرِ الإرادة بعده بإرادة المراجعة، كما لو تَزَوَّجَهَا في حالِ سَفَرِهِ أو حالِ نُشُوزِ الأولى، فإنَّ الذي يَظْهَرُ الوقوعُ وإن لم تُوَجَدِ الزَّامَةُ حقيقةً وقتَ التَّزْوِجِ، فتأمَّل.

[١٣٩٥٧] (قوله: كما مرَّ) أي: في بابِ القَسَمِ، "ح"^(٦).

(قوله: لأنَّ التَّزْوِجَ عليها أن يُدخِلَ عليها مَنْ يُنَازِعُها في الفراش إلخ) قال "الرحماني": ((يُشْكِلُ على هذا التعليل أنَّ عدمَ لزومِ القَسَمِ لا يمنعُ ذلك، حتَّى لو تزَوَّجَ عليها في السَّفَرِ طَلَّقَتْ الجديدة ولا قَسَمَ فِيهِ، والأوَّلَى أن يُقالَ: معنى نكاحِها عليها أن يُدخِلَ عليها امرأةً بعقدِ النِّكَاحِ مع بقاءِ نكاحِ الأولى، والمبانة قد انقطع نكاحُها بالكَلَّةِ، ألا يُرى أنَّها لا تطلِّقُ بكلِّ امرأةٍ؟)) اهـ.

(١) في "ذ" و"و": ((ولو)).

(٢) "شرح مثلاً مسكين على الكنز": كتاب الطلاق - باب التعليق ص ١٠٧ - بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٦/أ.

(٤) ص ١٦ - "در".

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٩/٤.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٠/أ.

(قال لها: أنتِ طالقٌ إن شاء الله.....)

مطلب: مسائلُ الاستثناءِ والمشيئة

[١٣٩٥٨] (قوله: قال لها إلخ) شروع في مسائل الاستثناء، وعقد لها في "الهداية"^(١) فصلاً على جنّة، قال في "الفتح"^(٢): ((والحق الاستثناء بالتعليق لاشتراكهما في منع الكلام من إثبات موجب، إلا أن الشرط يمنع الكل والاستثناء البعض، وقدم مسألة: إن شاء الله لمشابقتها الشرط في منع الكل، وذكر أداة^(٣) التعليق - ولكنه ليس على طريقه - لأنه منع لا إلى غاية، والشرط منع إلى غاية تحقيقه، كما يفيد: أكرم بني تميم إن دخلوا، ولذا لم يورده في بحث التعليقات، ولفظ الاستثناء اسم توقيفي، قال تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَوُونَ﴾ [القم-١٨]، أي: لا يقولون: إن شاء الله، وللمشاركة في الاسم أيضاً اتجه ذكره في فصل الاستثناء.

مطلب: الاستثناء يثبت حكمه في صيغ الإخبار لا في الأمر والنهي

وإنما يثبت حكمه في صيغ الإخبار وإن كان إنشاءً إيجاباً لا في الأمر والنهي، فلو قال: أعقبوا عبدي من بعد موتي إن شاء الله لا يعمل الاستثناء، فلهم عتقه، ولو قال: بع عبدي هذا إن شاء الله كان للمأمور بيعه، وعن "الحلواني": ((كل ما يختص باللسان يُطلق الاستثناء كالطلاق والبيع، بخلاف ما لا يختص به كالصوم، لا يرفعه لو قال: نويت صوم غدٍ إن شاء الله تعالى له أدأؤه بتلك النية))، كذا في "الفتح". ومعنى قوله: ((توقيفي)) أنه وارد في اللغة لا اصطلاحياً فقط.

مطلب: الاستثناء يُطلق على الشرط لغةً واستعمالاً

وفي "حاشية البيضاوي" لـ "الحفاجي"^(٥) من سورة الكهف: ((الاستثناء يُطلق على التقييد

(قوله: لا في الأمر إلخ) قال "البيري": ((بطلان الاستثناء في الأوامر قول "محمد" في غير رواية الأصول، وفي الظاهر يصح، ونقل ذلك عن "الإسبحاني") اهـ.

(١) انظر "الهداية": كتاب الطلاق - فصل في الاستثناء ٢٥٤/١.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٠/٣.

(٣) في "ب": ((أداة))، وهو تعريف.

(٤) في "ب": ((ضيق))، وهو تعريف.

(٥) المسماة "عناية القاضي وكفاية الراضي": لأحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الحفاجي المصري (ت ١٠٦٩هـ)، -

متصلًا.....

بالشَّرْطِ فِي اللَّغَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ "السِّيَرَاتِي" فِي "شرح الكتاب" ^(١)، قال "الرَّاعِب" ^(٢):
 الاستثناء رَفْعٌ مَا يُوجِبُهُ عَمُومٌ سَابِقٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ
 يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنَّةٍ﴾ [الأنعام- ١٤٥]، أَوْ رَفْعٌ مَا يُوجِبُهُ اللَّفْظُ كَقَوْلِهِ: امرأتي طالقٌ إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ اهـ. وفي الحديث: «مَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَدْ اسْتَشَى» ^(٣) اهـ.
 وَيَأْتِي الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ إِطَالٌ أَوْ تَعْلِيْقٌ.

مطلب: قال: أنت طالق وسكت ثم قال: ثلاثاً تقع واحدة

[١٣٩٥٩] (قوله: متصلًا) احترازٌ عن المنفصل، بأنَّ وَجَدَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ فَاصِلٌ مِنْ سَكُوتٍ
 بِلَا ضَرُورَةٍ تَنْفَسُ وَنَحْوِهِ أَوْ مِنْ كَلَامٍ لَعُوٍ كَمَا يَأْتِي ^(٤)، وَقَيَّدَ فِي "الفتح" ^(٥) السُّكُوتَ بِالكَثِيرِ،

- على "أنوار التنزيل وأسرار التأويل": لأبي سعيد - وقيل: أبو الخير - عبد الله بن عمر، ناصر الدين المعروف
 بالبيضاوي الشيرازي الشافعي (ت ٦٨٥هـ، وقيل غير ذلك). ("كشف الظنون" ١/١٨٦، "طبقات السبكي"
 ١٥٧/٨، "خلاصة الأثر" ١/٣٣١).

(١) "شرح كتاب سيويه": لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المزيان السَّيرَافِي (ت ٣٦٨هـ). ("كشف الظنون"
 ١٤٢٦/٢، "إنباه الرواة" ١/٣١٣، "سير أعلام النبلاء" ١٦٦/٢٤٧).

(٢) "مفردات ألفاظ القرآن": مادة (نثي) بتصرف.

(٣) أخرجه أحمد ٦٢/١٠ - ٤٩، وأبو داود (٣٢٦١)، والترمذي (١٥٣١)، والنسائي ١٢/٧ - ٢٥، وابن ماجه
 (٢١٠٥) فِي الْإِيمَانِ - باب الاستثناء فِي الْيَمِينِ، وابن حبان (٤٣٣٩) الْإِحْسَانَ، والبيهقي ٤٦/١٠، من طرق عن
 أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، قال الترمذي: حديث حسن، وأخرجه ابن حبان (٤٣٤٠)،
 والبيهقي من طريق أيوب بن موسى عن نافع به، قال البيهقي: إنما يعرف هذا الحديث مرفوعاً من حديث أيوب
 السخيتاني ولا يكاد يصح رفعه إلا من جهة أيوب، نعم أخرجه النسائي ٢٥/٧ والحاكم ٣/٤ والبيهقي عن كثير
 بن فرقد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، قال حماد بن زيد: كان أيوب يرفع هذا الحديث ثم تركه، وكذلك قال إسماعيل
 بن عُلَيْه وأخرجه عبد الرزاق (١٦١٣)، والبيهقي من طريق معمر والثوري عن أيوب (ج) ومالك وأسماء وموسى
 وعبيد الله العمري. كلُّهم عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، قال الترمذي: وهكذا روى سالم عن أبيه.

(٤) المقولة [١٣٩٩٧] قوله: ((فإنه تطليق [إلخ])).

(٥) ص ٥١٩ - "در".

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان فِي الطلاق - فصل فِي الاستثناء ٤٦٢/٣.

إِلَّا لَتَنفُسٍ، أَوْ سُعَالٍ، أَوْ جُشَاءٍ، أَوْ غُطَّاسٍ، أَوْ ثِقَلٍ لِسَانٍ، أَوْ إِمْسَاكِ فِمْ^(١)،
أَوْ فَاصلٍ مُفِيدٍ لَتَأَكِيدُ.....

وفي "الخاتية"^(٢): [٣/٢٨١ق/ب] ((قال لزوجتي: أنت طالق وسكت، ثم قال: ثلاثاً إن كان سكوتُهُ لا ينقطع النفس تطلق ثلاثاً، وإلا تقع واحدة))، وفي إيمان "البرازية"^(٣): ((أخذهُ الوالي وقال: بالله، فقال مثله، ثم قال: لتأتين يوم الجمعة، فقال الرجل مثله فلم يأت لم يحث؛ لأنه بالحكاية والسكوت صار فاصلاً بين اسم الله تعالى وحلفه، وكذا فيما لو كان الحلف بالطلاق)) اهـ.

[١٣٩٦٠] (قوله: إِلَّا لَتَنفُسٍ أي: وإن كان له منه بُدٌّ بخلاف ما لو سكتَ - قَدَّرَ النَّفْسَ ثُمَّ استنسى لا يصح الاستثناء للفصل، كذا في "الفتح"^(٤)، فعَلِمَ أَنَّ السُّكُوتَ قَدَّرَ النَّفْسَ بِلا تَنفُسٍ كثيرٌ، وَأَنَّ السُّكُوتَ لِلتَّنَفُّسِ - ولو بلا ضرورة - عفوٌ.

[١٣٩٦١] (قوله: أَوْ إِمْسَاكِ فِمْ) أي: إذا أتى بالاستثناء عَقِبَ رفع اليد عن فيه.

[١٣٩٦٢] (قوله: لتأكيد) نحو: أنت طالق طالق إن شاء الله، إذا قصدَ التأكيد فإنه تقدم^(٥) في الفروع قبيل الكنايات: أنه لو كرّر لفظ الطلاق وَقَعَ الكلُّ، فإن نَوَى التأكيد دُيِّنَ اهـ. وكذا: أنت حرٌّ حرٌّ إن شاء الله، كما في "البحر"^(٦)، "ح"^(٧)، ويأتي^(٨) تمام الكلام على ذلك.

(١) في "د" زيادة: ((هذا بخلاف ما لو قال: لله علي أن أتصدق بمائة دينار فأخذ إنسان فمه، وهو يريد أن يقول: إن فعلت كذا، فلا احتياط أن يتصدق؛ لأن الطلاق عَطْوٌّ فيتكلفُ لعدم ما أمكن، فيُحْتَمَلُ هذا الانقطاع غير فاصلي، أمَّا الصدقة فعبادة، فلا يتكلفُ لعدمها، كما سذكروه عن "الولوالجية" قبيل باب اليمين في الدخول)). ق ١٩٣/١.

(٢) "الخاتية": كتاب الطلاق ٤٦٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني: فيما يكون ميمناً - النوع الأول: في لفظه ٢٦٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٢/٣.

(٥) ص ٢٩٦-٢٩٧ - "در".

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٠/٤.

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٠/١ بإيضاح من ابن عابدين.

(٨) ص ٣٢٥ - "در".

أو تكميل، أو حد، أو طلاق، أو نداء ك: أنتِ طالقٌ يا زانية، أو يا طالقُ إن شاء الله صَحَّ الاستثناء، "بِرَّازِيَّة" و "حَائِيَّة"^(١)، بخلاف الفاصلِ اللغو ك: أنتِ طالقٌ رجعيًّا إن شاء الله.....

[١٣٩٦٣] (قوله: أو تكميل) نحو: أنتِ طالقٌ واحدةٌ وثلاثاً إن شاء الله، بخلاف ثلاثاً وواحدةٌ إن شاء الله، فيَقَعُ الثلاثُ كما في "البحر"^(٢)؛ لأنَّ ذَكَرَ الواحدةَ بعدَ الثلاثِ لغوٌ بخلاف العكس.

[١٣٩٦٤] (قوله: ك: أنتِ طالقٌ يا زانية أو يا طالقُ إن شاء الله) مثلاًن لمفيدِ الحدِّ والطلاقِ على سبيلِ النَّشْرِ المرتَّب، قال في "البحر"^(٣)؛ ((وفي "البِرَّازِيَّة"^(٤)): أنتِ طالقٌ ثلاثاً يا زانيةٌ إن شاء الله يَقَعُ، وصُرِفَ الاستثناءُ إلى الوصفِ، وكذا: أنتِ طالقٌ يا طالقُ إن شاء الله، وكذا: أنتِ طالقٌ يا صبيَّةُ إن شاء الله، يُصْرَفُ الاستثناءُ إلى الكلِّ ولا يَقَعُ الطَّلَاقُ، كأنَّه قال: يا فلانة، والأصلُّ عنده: أنَّ المذكورَ في آخرِ الكلامِ إذا كان يَقَعُ به طلاقٌ أو يَلْزِمُهُ حَدٌّ^(٥) كقولِهِ: يا طالقُ، يا زانيةٌ فلاستثناءً على الكلِّ)) اهـ "ح"^(٦).

أقول: في هذه العبارة تحريفٌ وسَقَطٌ، فالأوَّلُ في قولِهِ: ((وكذا: أنتِ طالقٌ يا صبيَّةُ))، فإنَّ صوابَهُ: ولو قال: أنتِ طالقٌ يا صبيَّةُ إلخ، كما عبَّرَ في "الذَّخِيرَةِ"؛ لمحالِفَتِهِ حكمَ ما قبلَهُ، والثَّاني في قولِهِ: ((والأصلُّ إلخ))، فإنَّ قولَهُ: ((فلاستثناءً على الكلِّ)) مخالفٌ لقولِهِ قبلَهُ: ((يَقَعُ، وصُرِفَ الاستثناءُ إلى الوصفِ))، أي: يَقَعُ الطَّلَاقُ بقولِهِ: أنتِ طالقُ، ويُصْرَفُ الاستثناءُ إلى الوصفِ،

(١) "الحائِيَّة": كتاب الطلاق - باب التعليق ٥٠٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٠/٤.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٠/٤.

(٤) "البِرَّازِيَّة": كتاب الطلاق - الفصل الخامس في الاستثناء والشرط - نوع في الفاصل ٢٤٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) عبارة "البِرَّازِيَّة": ((أو يلزم به حد)).

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٠/أ.

وَقَعَ، وبائناً لَا يَقَعُ، ولو قال: رجعيّاً أو بائناً يَقَعُ بِنَّةِ البائِنِ لَا الرَّجْعِيِّ، "قنية"^(١)، ..

أي: ما وصَّفها به من قوله: يا طالق أو يا زانية، فلا يَقَعُ به طلاق ولا يَلْزُمُهُ حَدٌّ، فالصَّوابُ قوله في "الدَّخِيرة": ((وَالأَصْلُ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي آخِرِ الْكَلَامِ إِذَا كَانَ يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ أَوْ يَجِبُ بِهِ حَدٌّ فَلَا اسْتِنَاءَ عَلَيْهِ [٢/٢٨٢ق/٣] نَحْوُ قَوْلِهِ: يَا زَانِيَةً أَوْ يَا طَالِقًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَجِبُ بِهِ حَدٌّ وَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ فَلَا اسْتِنَاءَ عَلَى الْكَلِّ نَحْوُ قَوْلِهِ: يَا خَبِيثَةً)) اهـ.

ثمَّ اعلم أنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ نَقَلَهُ فِي "الدَّخِيرة" بِلَفْظٍ: ((وَفِي "نَوَادِرِ أَبِي الْوَلِيدِ"^(٢) عَنْ أَبِي يُوسُفَ (إِلْحَ))، وَنَقَلَ قَبْلَهُ عَنْ "ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ" انْصِرَافَ الاسْتِنَاءِ إِلَى الْكَلِّ بِدُونِ تَفْصِيلٍ، وَقَالَ: ((إِنَّهُ الصَّحِيحُ))، وَمِثْلُهُ فِي "شَرْحِ تَلْخِيصِ الْجَامِعِ"، فَمَا مَشَى عَلَيْهِ فِي "الْبَزَّازِيَّةِ"^(٣) خِلَافُ الصَّحِيحِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ^(٤) أَوَّلَ بَابِ طَلَاقٍ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا، وَيُؤَيِّقُهُ قَوْلُ "الشَّارِحِ" هُنَا: ((صَحَّ الاسْتِنَاءُ))، فَإِنَّ التَّبَادُلَ مِنْهُ انْصِرَافُ الاسْتِنَاءِ إِلَى الْكَلِّ، أَي: الطَّلَاقِ وَالْوَصْفِ لَا إِلَى الْوَصْفِ فَقَطْ، وَحَيْثُ ذِ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَلَا يَلْزُمُهُ حَدٌّ وَلَا إِعَانٌ، لَكِنَّ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا مَشَى عَلَيْهِ فِي "الْبَزَّازِيَّةِ" كَمَا عَلِمْتَ، فَلَا يُنَاسِبُ عَزْوُ "الشَّارِحِ" الْمَسْأَلَةَ إِلَى "الْبَزَّازِيَّةِ"، فَافْهَمْ.

[١٣٩٦٥] (قَوْلُهُ: وَقَعَ) الْأَوَّلَى: فَإِنَّهُ يَقَعُ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفَاصِلُ هُنَا لُغَوًى؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِ الرَّجْعِيِّ؛ لِكُونِهِ مَدْلُولُ الصَّيْغَةِ شَرْعاً، "ط"^(٥). وَانْظُرْ: لِمَ لَمْ يُجْعَلْ تَاكِيداً أَوْ تَفْسِيراً كَمَا قَالُوا فِي: حُرٌّ حُرٌّ أَوْ حُرٌّ وَعَتِيقٌ؟

(قَوْلُهُ: وَانْظُرْ لِمَ لَمْ يُجْعَلْ تَاكِيداً) (إِلْحَ) يُقَالُ: مَا هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ التَّأْكِيدَ، وَمَا سَبَقَ فِيمَا إِذَا قَصَدَهُ، حَتَّى لَوْ قَصَدَهُ هُنَا وَلَمْ يَقْصِدْهُ فِي السَّابِقِ يَنْعَكِسُ الْحُكْمُ.

(١) "القنية": كتاب الطلاق - باب الاستثناء في الطلاق ق ٤٣/أ.

(٢) "النوادر": لأبي الوليد، بشر بن الوليد بن خالد، الكندي، القاضي (ت ٢٣٨هـ)، وهو أحد أصحاب أبي يوسف خاصة، وعنه أخذ الفقه. ("طبقات الفقهاء" للشيرازي ص ١٣٨، "الجواهر المضية" ٤/٥٢١، "الفوائد البهية" ص ٥٥٥-٥٥٠).

(٣) "البزازية": كتاب الطلاق - الفصل الخامس: في الاستثناء والشرط ٤/٢٤٧ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) المقولة [١٣٣٤٨] قوله: ((وَكَذَا (إِلْحَ)).

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢/١٥٩.

وقوَّاهُ في "النَّهْر"

[١٣٩٦٦] (قَوْلُهُ: وَقَوَّاهُ فِي "النَّهْر" ^(١)) اعْلَمْ أَنَّهُ قَالَ فِي "الْقَنِية" ^(٢): ((لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ يُسْأَلُ عَنْ نَيْتِهِ، فَلِنْ عَنَى الرَّجْعِيَّ لَا يَقَعُ، وَإِنْ عَنَى الْبَائِنَ يَقَعُ وَلَا يَعْمَلُ الْاِسْتِنَاءُ)) اهـ.

قال في "البحر" ^(٣): ((وَصَوَابُهُ: إِنْ عَنَى الرَّجْعِيَّ يَقَعُ لِعَدَمِ صَحَّةِ الْاِسْتِنَاءِ لِلْفَاصِلِ، وَإِنْ عَنَى الْبَائِنَ لَمْ يَقَعْ لَصَحَّةِ الْاِسْتِنَاءِ)) اهـ.

قال في "النَّهْر" ^(٤): ((أَقُولُ: بَلِ الصَّوَابُ مَا فِي "الْقَنِية"، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى كَلَامِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ أَحَدُ هَذَيْنِ، وَبِهَذَا لَا يَكُونُ الرَّجْعِيُّ لَعَوًّا وَإِنْ نَوَّاهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَى الْبَائِنَ، وَأَمَّا الْبَائِنُ ^(٥) فَلَيْسَ لَعَوًّا عَلَى كُلِّ حَالٍ)) اهـ.

أَقُولُ: لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنْ عَدَمِ الْاِلْتِمَامِ، وَالتَّنَاقُضِ السَّامِ، بَيَانُهُ: أَنَّ قَوْلَهُ: ((وَأَمَّا الْبَائِنُ فَلَيْسَ لَعَوًّا عَلَى كُلِّ حَالٍ)) يَمْتَنِزِي عَدَمَ الْوُقُوعِ لَصَحَّةِ الْاِسْتِنَاءِ وَمَسَاوَاتِهِ لِلرَّجْعِيِّ الَّذِي قَالَ فِيهِ: ((إِنَّهُ لَا يَكُونُ لَعَوًّا وَإِنْ نَوَّاهُ))، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَقَعُ فِيهِمَا، وَهُوَ خِلَافُ مَا فِي "الْقَنِية"

(قَوْلُهُ: وَصَوَابُهُ: إِنْ عَنَى الرَّجْعِيَّ يَقَعُ إلخ) وَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الرَّجْعِيِّ كَانَ فَاصِلًا لَعَوًّا، فَكَذَا لَوْ عَنَاهُ هُنَا، فَإِنَّ قَوْلَهُ: أَنْتَ طَالِقٌ يَقَعُ بِهِ الرَّجْعِيُّ، فَكَمَا أَنَّ ذِكْرَ الرَّجْعِيِّ لَا فَائِدَةَ فِيهِ فَكَانَ فَاصِلًا لَعَوًّا فَكَذَا قَوْلُهُ: رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا مَعَ نَيْتِ الرَّجْعِيِّ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْبَائِنِ كَانَ مَفِيدًا، فَصَحَّ الْاِسْتِنَاءُ؛ لِعَدَمِ الْفَاصِلِ، فَكَذَا لَوْ نَوَّاهُ فِي: رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا. اهـ "رحمته".

(١) "النَّهْر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ أَحْكَامِ التَّعْلِيقِ ق ٢٢٧/أ.

(٢) "الْقَنِية": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الْاِسْتِنَاءِ فِي الطَّلَاقِ ق ٤٣/أ.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ التَّعْلِيقِ ٤٠/٤.

(٤) "النَّهْر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ أَحْكَامِ التَّعْلِيقِ ق ٢٢٧/أ.

(٥) قَوْلُهُ: ((وَأَمَّا الْبَائِنُ)) سَاقَطٌ مِنْ "الْأَصْل".

(مسموعاً^(١)) بحيث لو قَرَّبَ شخصٌ أذنه إلى فيه يَسْمَعُ، فصَحَّ استثناءُ الأصمِّ،
"خَانِيَّةٌ"^(٢)، (لا يَقَعُ) لِلشُّكِّ.....

وَمُقَاضٍ لِقَوْلِهِ: ((بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَى الْبَائِنَ))، فافهم. ولذا قال "ح"^(٣): ((إِنَّ الْحَقَّ مَا فِي "الْبَحْرِ"؛
لأنَّهُ إِذَا نَوَى الرَّجْعِيَّ فَجَمَلُهُ: أَنْتَ طَالِقٌ تُقْبِلُهُ، فَكَانَ قَوْلُهُ رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى أَحَدِ هَذَيْنِ
لَعَوًّا^(٤)، بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَى الْبَائِنَ، فَإِنَّ تِلْكَ الْجَمْلَةَ لَا تُقْبِلُهُ، فَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا لَعَوًّا.
فإِنْ قُلْتَ: لَمَّا نَوَى الْبَائِنَ كَانَ قَوْلُهُ: رَجْعِيًّا لَعَوًّا؛ إِذْ كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ [٣/٢٨٢ق/ب] يَقُولَ:
أَنْتَ طَالِقٌ بَائِنًا.

قلت: هو تركيبٌ صحيحٌ لغةً وشرعاً كما في: إحدى امرأتَي طالقٍ، وحيث كان مقصوده
البائِنَ، وكان قَوْلُهُ: أَنْتَ طَالِقٌ غَيْرَ مُقْبِلٍ لِلْبَائِنِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ طَالِقٌ رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا
وَيَنَوِي الْبَائِنَ وَيَبْنِي أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ طَالِقٌ بَائِنًا)) اهـ.
[١٣٩٦٧] (قَوْلُهُ: مَسْمُوعاً) هَذَا عِنْدَ "الْهِنْدَوَانِي"^(٥)، وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي "الْبِدَائِعِ"^(٦)، وَعِنْدَ
"الْكِرْخِي"^(٧) لَيْسَ بِشَرْطٍ.

[١٣٩٦٨] (قَوْلُهُ: بِحَيْثُ (لِخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَسْمُوعِ مَا شَأْنُهُ أَنْ يُسْمَعَ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ
الْمُنْتَعِي لِكَثْرَةِ أَصْوَاتٍ مِثْلًا، "ط"^(٨)).
[١٣٩٦٩] (قَوْلُهُ: لِلشُّكِّ) أَي: لِلشُّكِّ فِي مَشْيِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقِ لِعَدَمِ الْإِطْلَاقِ عَلَيْهَا، "ح"^(٩).

(١) في "ذ" زيادة: ((قَوْلُهُ: مَسْمُوعاً لَخ، وَفِي "الْحَيْطُ": لَوْ حَرَّكَ لِسَانَهُ بِالِاسْتِثْنَاءِ يَصْحُحُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْمُوعاً عِنْدَ
الْكِرْخِي، وَعِنْدَ الْهِنْدَوَانِي: لَا يَصْحُحُ مَا لَمْ يَكُنْ مَسْمُوعاً عَلَى مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ، وَفِي "الْوَلُولِ الْجَمِيَّةِ": إِذَا حَرَّكَ لِسَانَهُ
بِالِاسْتِثْنَاءِ يَصْحُحُ إِذَا تَكَلَّمَ بِالْحُرُوفِ سِوَاءَ مَا كَانَ مَسْمُوعاً أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَذَكَرَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ الْإِسْتِثْنَاءُ
مَا لَمْ يَكُنْ مَسْمُوعاً، أَنْتَهَى. فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَرْجَحِيَّةِ الْأَوَّلِ، تَأْمَلْ. "خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ")). ق ١/١٩٣.

(٢) "الْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - التَّعْلِيقُ ٥٠٧/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٣) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ق ١٩٠/١.

(٤) (لَعَوًّا) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - شُرَاطِيقُ رُكْنِ الطَّلَاقِ - فَصْلٌ: وَأَمَّا الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الرُّكْنِ ... ١٠٥٤/٣ - ١٠٥٥.

(٦) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ١٥٩/٢.

(٧) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ق ١٩٠/١.

(وإن ماتت قبل قوله: إن شاء الله) وإن مات يقع.
(ولا يشترط) فيه (القصد ولا التلفظ) بهما، فلو تلفظ بالطلاق وكتب
الاستثناء موصولاً، أو عكس،.....

[١٣٩٧٠] (قوله: وإن ماتت قبل قوله: إن شاء الله) لأن ما جرى تعليق لا تطبيق، وموتها لا يُنافي التعليق؛ لأنه مبطل، والموت أيضاً مبطل، فلا يتنافيان، فيكون الاستثناء صحيحاً، فلا يقع عليها الطلاق، كذا في "التبيين" (١)، "ح" (٢).

[١٣٩٧١] (قوله: وإن مات يقع) أي: إذا مات الزوج وهو يريد أن يقع؛ لأنه لم يتصل به الاستثناء، وتعلم إرادته بأن يذكر آخر ذلك قبل الطلاق، كذا في "النهر" (٣)، "ح" (٤).

[١٣٩٧٢] (قوله: ولا يشترط فيه القصد) هو الظاهر من المذهب؛ لأن الطلاق مع الاستثناء ليس طلاقاً، قال "شدّاد بن حكيم" (٥) رحمه الله - وهو الذي صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستين سنة - خالفني في هذه المسألة "خلف بن أيوب" الزاهد، فرأيت "أبا يوسف" في المنام، فسألته فأجاب بمثل قولي، وطالبته بالدليل فقال: رأيت لو قال: أنت طالق، فجرى على لسانه: أو غير طالق أيقع؟ قلت: لا. قال: هذا كذلك، "بزازية" (٦) و"فتح" (٧).

[١٣٩٧٣] (قوله: ولا التلفظ بهما) أي: بالطلاق والاستثناء.

[١٣٩٧٤] (قوله: أو عكس) أي: كتب الطلاق وتلفظ بالاستثناء.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢/٢٤١.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٠/١.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٧/١.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٠/١.

(٥) شدّاد بن حكيم البلخي القاضي، من أصحاب زُفر (ت ٢٢٠هـ). ("الجواهر المضية" ٢/٢٤٧، "تاج التراجم"

ص ١٠٠، "الطبقات السنية" ٤/٦٧، "الفوائد البهية" ص ٨٣).

(٦) "البزازية": كتاب الطلاق - الفصل الخامس: في الاستثناء والشرط ٤/٢٤٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٣/٤٦٠.

أو أزال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع، "عمادية" (ولا العلمُ بمعناه) حتى لو أتى بالمشيئة من غير قصد جاهلاً لم يقع خلافاً لـ "الشافعي"، وأفتى الشيخ "الرملّي" الشافعي - فيمن حلف على شيء بالطلاق، فأنشأ له الغير طائناً صحته - بعدم الوقوع، انتهى.....

[١٣٩٧٥] (قوله: أو أزال الاستثناء إلخ) أشار به إلى قسم رابع، وهو ما إذا كتبهما معاً فإنه يصح أيضاً وإن أزال الاستثناء بعد الكتابة، فافهم.

[١٣٩٧٦] (قوله: ولا العلمُ بمعناه) فصار كسكوت اليكسر إذا زوجها أبوها ولا تدري أن السكوت رضا يُمضي به العقد عليها، "فتح"^(١).

[١٣٩٧٧] (قوله: من غير قصدٍ راجع لقوله: ((ولا يُشترطُ القصدُ))، وقوله: ((جاهلاً)) راجع لقوله: ((ولا العلمُ بمعناه))، "ح"^(٢).

مطلب فيما لو حلف وأنشأ له آخر

[١٣٩٧٨] (قوله: وأفتى الشيخ "الرملّي"^(٣) الشافعي إلخ) أعلم أن هذه المسألة مبنية عند الشافعية على أن من أخذ بقول غيره مُعتبداً عليه لا يَحْنُثُ، وفرَّعوا عليه ما لو فعلَ المحلوف عليه مُعتبداً على إفتاء مُفتٍ بعدم حنثه به، وغلبَ على ظنه صدقه لم يَحْنُثُ وإن لم يكن أهلاً للإفتاء؛ إذ المدارُ على غلبة الظنِّ وعدمها لا على الأهلية، قالوا: ومنه قول غير الخالف [٣/٢٨٣ق] له بعد حلفه: إلا أن يشاء الله، ثم يُخبره بأن مشيئة غيره تنفعه، فيفعل المحلوف عليه

(قوله: أشار به إلى قسم رابع: وهو ما إذا كتبهما معاً إلخ) يعني: أن قوله: ((أو أزال الاستثناء إلخ))

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٠/٣.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٩٠/ب.

(٣) "فتاوى الرملّي": كتاب الطلاق ٢٣٢/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الكبرى الفقهية").

قلت: ولم أره لأحدٍ من علمائنا، والله أعلم.

ولو شهد بها وهو لا يذكرها إن كان بحالٍ لا يدري ما يجري على لسانه لغضبٍ جاز له الاعتمادُ عليهما، وإلا لا، "بحر"^(١).....

اعتماداً على خبرٍ المخبرِ اهـ.

وبهذا تعلم ما في عبارة "الشَّارح" من الخفاء؛ لأنَّ قوله: ((ظاناً صِحَّتَهُ)) حالٌ من الضميرِ في ((له))، وهو مشروطٌ بالإخبارِ كما علمته، وقوله: ((بعدمِ الوقوعِ)) متعلِّقٌ بقوله: ((وأنتي)).

[١٣٧٩٧] (قوله: قلت: إلخ) أعلم أنَّ المقرَّرَ عندنا أنَّه يحنثُ بفعلِ المحلوفِ عليه ولو مكرهاً، أو مخطئاً، أو ذاهلاً، أو ناسياً، أو ساهياً، أو مغمى عليه، أو مجنوناً، فإذا كان يحنثُ بفعله مكرهاً ونحوه فكيف لا يحنثُ بفعله قسداً مع ظنٍّ عدمِ الحنثِ؟! نعم صرَّحوا في الإيمان بأنه لو حلفَ على ماضٍ أو حالٍ يُظنُّ نفسه صادقاً لا يؤاخذُ فيها إلا في ثلاث: طلاقٍ وعتاقٍ ونذرٍ، وقد قال "الشَّارحُ" هناك^(٢): ((فيقعُ الطَّلَاقُ على غالبِ الظَّنِّ إذا تبَيَّنَ خلافُهُ، وقد اشْتَهَرَ عن الشَّافِعِيِّ خلافُهُ)) اهـ.

[١٣٩٨٠] (قوله: إنَّ كان بحالٍ إلخ) أمَّا لو لم يكن بتلك الحالٍ لا يجوزُ له الاعتمادُ عليهما

صالحٌ بما إذا تَلَفَّظَ بِالطَّلَاقِ وَكَتَبَ الْإِسْتِنَاءَ، أَوْ كَتَبَهُمَا ثُمَّ أزالَ الْإِسْتِنَاءَ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَشَارَ بِهِ إِلَى قِسْمَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ التَّبَادُّرُ مِنْهُ الْأَوَّلُ يَكُونُ إِفَادَتُهُ لِلثَّانِي بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ. (قوله: نعم، صرَّحوا في الإيمان بأنه لو حلفَ إلخ) أي: فقد نفوا المواحدةَ بظنِّ الصِّدْقِ، فربَّما يُنفَى الْإِنْعِقَادُ بظنِّ صِدْقِ خَيْرِ الْمُسْتَنَى، لَكِنْ بَيْنَ الْمُسْتَلْتَمِينِ بَوْنٌ بَعِيدٌ، تَأَمَّلْ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤٠.

(٢) انظر "الدر" عند الموقلة [١٧١٤٦] قوله: ((فيقع الطلاق)).

(وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنْ ادَّعَاهُ) وَأُنْكِرْتُهُ (فِي ظَاهِرِ الْمَرْوِيِّ) عَنْ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ.....

كما في "الفتح" (١) وغيره.

قلت: ومتقضى هذا الفرع أنَّ مَنْ وَصَلَ فِي الْغَضَبِ إِلَى حَالَةٍ لَا يَدْرِي فِيهَا مَا يَقُولُ يَقَعُ طَلَاقُهُ، وَإِلَّا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى اعْتِمَادِ قَوْلِ الشَّاهِدِينَ: إِنَّهُ اسْتَنْتَى، مَعَ أَنَّهُ مَرَّ (٢) أَوَّلَ الطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقُ الْمَدْهُوشِ، وَأُنْتِ بِهِ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ" (٣) فَيَمَنْ طَلَّقَ وَهُوَ مُعْتَاطٌ مَدْهُوشٌ؛ لِأَنَّ الدَّهْشَ مِنْ أَقْسَامِ الْجُنُونِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَنْ وَصَلَ إِلَى حَالَةٍ لَا يَدْرِي فِيهَا مَا يَقُولُ كَانَ فِي حَكْمِ الْمَجْنُونِ، وَقَدْ مَنَّا (٤) الْجَوَابَ هُنَاكَ بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِمَا هُنَا أَنَّهُ وَصَلَ إِلَى حَالَةٍ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ بَأَنَّ لَا يَقْصِدُهُ وَلَا يَفْهَمُ مَعْنَاهُ بَحِثْ يَكُونُ كَالنَّائِمِ وَالسَّكَرَانِ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ قَدْ نَسِيَ مَا يَقُولُ؛ لِاشْتِغَالِ فِكْرِهِ بِاسْتِثْلَاءِ الْغَضَبِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[١٣٩٨١] (قَوْلُهُ: وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنْ ادَّعَاهُ) قَالَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ" فِي "حَوَاشِي الْمَنْحِ": ((لَمْ يَذْكُرْ: أَهْوَ يَمِينُهُ؟ وَكَذَلِكَ صَاحِبُ "الْبَحْرِ" وَ"النَّهْرِ" وَ"الْكَمَالِ"، وَلَمْ أَرَهُ لِأَحَدٍ، وَيَنْبَغِي - عَلَى مَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ - أَنْ يَكُونَ يَمِينُهُ إِذَا أَنْكَرْتُهُ الزَّوْجَةَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ تُنْكِرْهُ فَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ (٥)، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا اتَّهَمَهُ الْقَاضِي)) أَهـ.

مطلب فيما لو ادَّعى الاستثناء وأنكرته الزوجة

[١٣٩٨٢] (قَوْلُهُ: إِنْ ادَّعَاهُ وَأُنْكِرْتُهُ) أَي: ادَّعَى الاستثناء، ومثله الشرط كما في "الفتح" (٦) وغيره، وفيدل إنكارها لأنه محل الخلاف؛ إذ لو لم يكن له منازع فلا إشكال في أن القول قوله كما صرح به في "الفتح" (٧).

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٤/٣.

(٢) المقولة [١٣٠٤٤] قوله: ((وَيُفِي "الْقَامُوسُ" دَهْشًا)).

(٣) "الفتاوى الخيرية": كتاب الطلاق ٣٩٠/١ - ٤٠٠، معزياً إلى "التاترخانية" نقلاً عن "شرح الطحاوي" وذكر أنه فتوى "ابن الهمام".

(٤) المقولة [١٣٠٤٤] قوله: ((وَيُفِي "الْقَامُوسُ" دَهْشًا)).

(٥) أي: لتصديقها له، كما في "د" ١٩٣/١.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٤/٣.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٤/٣.

قلت: لكن في "التأريخانية"^(١) عن "الملتقط": ((إذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسعها أن تمكّه من الوطء)) (٣/٢٨٣ ب/اهـ، أي: فيلزمها منازعتها إذا لم تسمع، قال في "البحر"^(٢): ((ولو شهدوا بأنه طلق أو خالع بلا استثناء، أو شهدوا بأنه لم يستثن قبل، وهذا مما تقبل فيه البيّنة على النفي؛ لأنه في المعنى أمر وجودي؛ لأنه عبارة عن ضمّ الشّفتين عقيب التّكليم بالموجب، وإن قالوا: طلق ولم نسمع منه غير كلمة الخلع، والزّوج يدعي الاستثناء فالقول له؛ لجواز أنه قاله ولم يسمعه، والشرط سماعه لا سماعهم على ما عرّف في "الجامع الصغير"^(٣)) اهـ. قال في "النهر"^(٤) عقيب: ((وفي "فوائد شمس الإسلام"^(٥): لا يقبل قوله، وفي "الفصول": وهو الصحيح)) اهـ.

قلت: وكذا لا يقبل قوله إذا ظهر منه دليل صحّة الخلع كقبض البدل أو نحوه، كما في "جامع الفصولين"^(٦)، قال في "التأريخانية"^(٧): ((والمراذ ذكر البدل^(٨)) لا حقيقة الأخذ، فعلى هذا

قوله: لكن في "التأريخانية" عن "الملتقط": إذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء إلخ بتقييد الكلام الأوّل بما إذا سمعته المرأة أو غيرها حتى يتصور منازعتها أو منازعة غيرها، والثاني بما إذا لم يسمعه أحد لا يرّد ما في "التأريخانية"، فإن موضوعه ما إذا سمعته فإنها يلزمها منازعتها، ولا يحل لها تمكينه وإن كان القول قوله، وهي نظير من سمعت من الزوج طلاقها وأنكره، فيجري في مسألتنا ما قبل فيها.

(١) "التأريخانية": كتاب الطلاق - الفصل التاسع - في الاستثناء ٣/٣٨٨.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤٠.

(٣) لم نعر عليها في نسخة "الجامع الصغير" التي بين أيدينا.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ٢/٢٢٧ أ.

(٥) "الفوائد": لشمس الإسلام الحسن بن منصور، فخر الدين المعروف بقاضي خان الأوزجسدي الفرغاني (ت ٥٩٢ هـ). ("كشف الظنون" ٢/١٢٩٨، "الجواهر المضية" ٢/٩٣، "تاج الزاجم" ٨٧-٨٨، "كتاب أعلام

الأخبار" برقم (٣٨١)).

(٦) "جامع الفصولين": الفصل الثاني عشر فيما تسمع فيه الشهادة بلا دعوى - فصل في الشهادة على النفي ١/١٧٣.

(٧) "التأريخانية": كتاب الطلاق - الفصل التاسع في الاستثناء في الطلاق - نوع آخر: في دعوى الزوج الاستثناء ٣/٣٩٧.

(٨) عبارة "التأريخانية": (ذكر الجعل)).

(وقيل: لا) يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ (وعليه الاعتماد) والفتوى احتياطاً؛ لغلبة الفساد،
 "حاشية"^(١).....

إذا ذَكَرَ البَدَلَ وَقَتَ الطَّلَاقِ والخُلْعِ لَا يُصَدَّقُ قَضَاءً فِي دَعْوَى الاستثناء)) اهـ.
 [١٣٩٨٣] (قوله: وقيل: لا يُقْبَلُ إلخ) قال "الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ"^(٢): ((أقول: حيثما وَقَعَ خِلَافٌ
 وترجيحٌ لكلٍّ من القولين فالواجبُ الرجوعُ إلى ظاهرِ الرواية؛ لأنَّ ما عداها ليس مذهباً لأصحابنا،
 وأيضاً كما غلبَ الفسادُ في الرجالِ غلبَ في النساءِ، فقد تكونُ كارهةٌ له فتَطْلُبُ الخِلاصَ منه،
 فتَفْزِي عليه، فيُفْهِي المَفْهِي بظاهرِ الرواية الذي هو المذهبُ، ويُفَوِّضُ باطنَ الأمرِ إلى الله تعالى،
 فتأملُ وأنصف من نفسك)) اهـ.

قلت: الفسادُ وإن كان في الفريقين لكنَّ أكثرَ العوامِّ لا يعرفون أنَّ الاستثناءَ مُبْطِلٌ لليمين،
 وإنما يَعْلَمُهُ ذلكَ جِيلَةٌ بعضُ مَنْ لا يخافُ الله تعالى، وأيضاً فإنَّ دَعْوَى الزَّوْجِ خِلَافَ الظَّاهِرِ، فإنه
 بدَعْوَى الاستثناءِ يَدَّعِي إبطالَ المَوْجِبِ بعدَ الاعترافِ به، بخلاف ما مرَّ^(٣) من أنَّ القولَ قَوْلُهُ فِي
 وجودِ الشَّرْطِ كدُخُولِهَا الدَّارَ مثلاً، فإنه بعدَ قوله: إِنَّ دَخَلَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ يَنْعَقِدِ المَوْجِبُ
 للطَّلَاقِ إِلَّا بَعْدَ وجودِ الدُّخُولِ وهو بُكْرُهُ، والظَّاهِرُ يَشْهَدُ له، أمَّا هنا فالظَّاهِرُ خِلَافُ قَوْلِهِ، وإذا
 عَمَّ الفسادُ يَنْبَغِي الرجوعُ إلى الظَّاهِرِ، قال في "الفتح"^(٤): ((نَقَلَ "نَجْمُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ" عن شيخ
 الإسلام "أبي الحسن": أَنَّ مَشَايخَنَا أَجَابُوا فِي دَعْوَى الاستثناءِ فِي الطَّلَاقِ أَنَّ لَا يُصَدَّقُ الزَّوْجُ
 إِلَّا بَيِّنَةً؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وقد فَسَدَ حَالُ النَّاسِ)) اهـ.

(قوله: قلت: الفسادُ وإن كان في الفريقين، لكنَّ أكثرَ إلخ) أقرَّ ما قاله "الرَّمْلِيُّ" "الفتاوى"
 و"الرَّحْمِيُّ"، فحيث اختلفَ التَّرجيحُ يلزَمُ العملُ بظاهرِ الرواية، حتَّى على فَرَضِ ظهورِ وجهٍ مُقابِلِها.

(١) "الحاشية": كتاب الطلاق - باب التعليق ٥٠٨/١ - بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الفتاوى الخيرية": كتاب الطلاق ٥٢/١ - بتصرف.

(٣) ص ٤٨٦-٤٨٧ - "در".

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٤/٣.

وقيل: إن عُرِفَ بالصِّلَاحِ فالقولُ له.

(وَحُكْمُ مَنْ لَمْ يُوقَفْ عَلَى مَشِيئَتِهِ^(١)) فِيمَا ذُكِرَ (كَالْإِنْسِ وَالْجِنِّ) وَالْمَلَائِكَةِ وَالْجِدَارِ وَالْحِمَارِ (كَذَلِكَ) وَكَذَا إِنْ شَرَكَ ك: إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ زَيْدٌ.....

[١٣٩٨٤] (قوله): وقيل: إن عُرِفَ بالصِّلَاحِ (إلخ) قائله صاحبُ "الفتح" حيث قال^(٢) عقب ما نقلناه عنه أنفاً: ((والذي عندي أن [٢٨٤ق/٣] يُنْظَرُ: فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ مَعْرُوفاً بِالصِّلَاحِ وَالشُّهُودِ لَا يَشْهَدُونَ عَلَى النَّفْسِ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّذَ بِمَا فِي "الْمَحِيط" مِنْ عَدَمِ الْوُقُوعِ تَصَدِيقاً لَهُ، وَإِنْ عُرِفَ بِالْفَسْقِ أَوْ جُهْلِ حَالِهِ فَلَا، لِعَلَّةِ الْفَسَادِ فِي هَذَا الزَّمَانِ)) اهـ.

قلت: ولا يخفى أن هذا تحقيقٌ للقول الثاني المفتى به؛ لأنَّ المشايخ علَّوْهُ بفسادِ الزَّمانِ، أي: فيكونُ الزَّوْجُ مُتَّهِماً، وإذا كان صالحاً تَنَفَّى التَّهْمَةُ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ، فلا يكونُ هذا قولاً ثالثاً، فتدبَّر. [١٣٩٨٥] (قوله): وَحُكْمُ مَنْ لَمْ يُوقَفْ عَلَى مَشِيئَتِهِ (إلخ) تعميمٌ بعدَ تخصيصٍ، فَإِنَّ الْبَارِيَّ عَزَّ وَجَلَّ مِمَّنْ لَا يُوقَفُ عَلَى مَشِيئَتِهِ، وَأَفَادَ بِالتَّمَثِيلِ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَعْمُ مَنْ لَهُ مَشِيئَةٌ لَا يُوقَفُ عَلَيْهَا ك: إِنْ شَاءَ الْإِنْسُ، وَمِمَّنْ لَا مَشِيئَةَ لَهُ أصلاً ك: إِنْ شَاءَ الْجِدَارُ، أَفَادَهُ "ط"^(٣).

[١٣٩٨٦] (قوله): فِيمَا ذُكِرَ مُتَعَلِّقٌ بـ ((حُكْمُ))، والمرادُ بما ذُكِرَ التَّعْلِيقُ بِالمَشِيئَةِ، "ح"^(٤).

[١٣٩٨٧] (قوله): كَذَلِكَ) أَي: كَالْمُعْلَقِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي عَدَمِ الْوُقُوعِ، "ح"^(٥).

[١٣٩٨٨] (قوله): وَكَذَا إِنْ شَرَكَ) بَأَنَّ عُلُقَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى مثلاً وَمَشِيئَةَ مَنْ يُوقَفُ عَلَى

٥١١/٢

مَشِيئَتِهِ.

(١) في "د" زيادة: ((قوله: مَنْ لَمْ يُوقَفْ عَلَى مَشِيئَتِهِ، قِيدَ بِهِ فَخَرَجَ مَنْ يُوقَفُ لَهُ عَلَيْهَا كإِنْ شَاءَ زَيْدٍ، فَإِنَّهُ غَلِيظٌ لَهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ بِمَجْلَسٍ عَلَيْهِ، فَإِنْ شَاءَ فِيهِ طَلَّقَتْ، وَإِلَّا خَرَجَ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا.

صورة مشيئة أن يقول: شئتُ ما جعله إلَيَّ فلائ، ولا يشترط فيه ثبوت الطلاق، ولا ذكره، كما في "الجوهرية"، انتهى - "منح" - ق ١٩٣/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٤/٣.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦٠/٢.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٠/ب.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٠/ب.

لم يَقَعْ أصلاً، ومثلُ ((إن))، إلّا، وإن لم، وإذا، وما،

[١٣٩٨٩] (قوله: لم يَقَعْ أصلاً) أي: وإن شاء زيد، "بحر" (١).

[١٣٩٩٠] (قوله: ومثلُ إن: إلّا) أي: إذا قال: إلّا أن يشاء الله تعالى فهو مثل: إن شاء الله،

ويُحتملُ أن يُراد: إلّا المركبة من إن الشرطية ولا النافية كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْعَلُوا مِثْلَ مَا كُنْتُمْ فَعَلُوا﴾ [الأنفال-٧٣].

(تنبيه)

ذكرَ في "اللولؤجية" (٢): ((رَجُلٌ قال: لا أَكَلَمُهُ إلّا ناسياً، فَكَلَمَهُ ناسياً ثُمَّ كَلَمَهُ ذاكراً حَيْثُ، بخلاف: إلّا أنْ أنسى فلا يَحِنُّ، والفرق: أنه في الأولِ أَطْلَقَ واستثنى الكلامَ ناسياً فقط، وفي الثاني وَقَفَ اليمينُ بالنسيان؛ لأنَّ قوله: إلّا أنْ بمعنى حَتَّى، فَيَنْتَهِي اليمينُ بالنسيان)).

[١٣٩٩١] (قوله: وإن لم) أي: إن لم يَشَأْ الله تعالى، فلو قال: أنتِ طالقٌ واحدة إن شاء الله تعالى، وأنتِ طالقٌ ثنتين إن لم يَشَأْ الله تعالى لا يَقَعُ شيءٌ، أمّا في الأولى ففلاستثناء، وأمّا في الثانية فلا تَأْويلٌ أَوْقَعْنَاهُ عَلِمْنَا أَنَّ الله تعالى شاءَهُ؛ لأنَّ الوقوعَ دليلٌ للمشية؛ لأنَّ كُلَّ واقعٍ بمشيئةِ الله تعالى، وهو عُلِقَ بعدمِ مشيئةِ الله تعالى الطَّلَاقَ لا بمشيئتهِ جَلَّ وعلا، فَيُطْلَقُ الإيقاعُ ضرورةً، "بحر" (٣)، وتَمَامُ الكلامِ على هذه المسألةِ في "التلويح" (٤) عند الكلامِ على: في الظرفية.

[١٣٩٩٢] (قوله: وما) أي: ما شاء الله تعالى، فلا يَقَعُ، أمّا على كونها مصدريةً ظرفيةً فظاهرٌ للشكِّ، وأمّا على كونها موصولةً اسمياً فكذلك؛ لأنَّ المراد: أنتِ طالقٌ [٢٨٤ق/٣] الطَّلَاقُ الذي شاءَ الله تعالى، ومشيتُهُ لا تُعَلِّمُ فلا يَقَعُ؛ إذ العِصْمَةُ ثابتةٌ بيقينٍ، فلا تَزُولُ بالشكِّ، أفادَهُ في "النهر" (٥).

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤١/٤.

(٢) "اللولؤجية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني: فيما يصحُّ تعليقه وفيما لا يصحُّ ق ٦٨/ب بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٣/٤-٤٤ بتصرف.

(٤) انظر "شرح التلويح على التوضيح": الباب الأول: في إفادة الكتاب المعنى - التقسيم الثاني: في استعمال اللفظ في

المعنى - حروف المعاني ((في)) للظرف ١١٨/١.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٦/ب.

وما لم يشأ^(١). ومن الاستثناء: أنت طالق لولا أبوك، أو لولا حسنك، أو لولا أني أحبك لم^(٢) يقع، "خاتية"^(٣). ومنه: سبحان الله، ذكره "ابن الهمام" في فتاوه....

[١٣٩٩٣] (قوله: وما لم يشأ) ومعناه: أنت طالق مدة عدم مشيئة الله طلاقك، والوجه في عدم الوقوع ما ذكر في: ((إن لم))، "ط"^(٤).

[١٣٩٩٤] (قوله: لولا أبوك إلخ) إنما كان هذا استثناء؛ لأن ((لولا))^(٥) تدل على امتناع الجزء الذي هو الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الأب أو حسنها، "ط"^(٦).

[١٣٩٩٥] (قوله: ذكره "ابن الهمام" في فتاؤه) كأن "الشارح" رأى ذلك في فتوى معزوة إلى "ابن الهمام"؛ لأننا لم نسمع أن له كتاب فتاوى، والظاهر أن ذلك غير ثابت عنه؛ لمخالفته لما ذكره في "فتح القدير" حيث قال^(٧): ((ويترأى خلاف في الفصل بالذكر القليل، فإنه ذكر في "التوازل": لو قال: والله لا أكلم فلاناً أستغفر الله إن شاء الله تعالى هو مستثنى ديانة لا قضاء، وفي "الفتاوى": لو أراد أن يحلف رجلاً ويخاف أن يستتي في السر يحلفه ويأمره أن يذكر عقيب اليمين^(٨) موصلاً: سبحان الله أو غيره من الكلام، والأوجه أن لا يصح الاستثناء بالفصل بالذكر)) اهـ. فهذا كما ترى صريح في أن نحو: سبحان الله عقيب اليمين فاصل مبطل للاستثناء، أمّا أنه استثناء فلم يقل به أحد، فافهم.

(١) ((يشأ)) ساقطة من "د" و"و".

(٢) في "د": ((فلا)).

(٣) "الخاتية": كتاب الطلاق - باب التعليق ٥١١/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦٠/٢-١٦١.

(٥) في "ط": ((لو)) بدل ((لولا))، وهو خطأ.

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦١/٢.

(٧) الفتح: كتاب الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٢/٣.

(٨) في "ب" و"م": ((الحلف))، وما أثبتناه من "الأصل" و"٣" هو الموافق لعبارة "الفتح".

(قال: أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء الله، أو أنت حرٌّ وحرٌّ إن شاء الله طَلَقْتَ ثلاثاً وعَتَقَ العبدُ) عند "الإمام" (١)؛ لأنَّ اللَّفْظَ الثَّانِي لغوٌ، ولا وجهَ لكونِهِ توكيداً للفصلِ بالواو، وبخلاف قوله: حرٌّ حرٌّ، أو حرٌّ وعتيق؛ لأنَّه توكيدٌ وعطفٌ تفسيري، فيصحُّ الاستثناء.

(وكذا) يَقَعُ الطَّلَاقُ بقوله: (إن شاء الله أنت طالق) فإنه تطليقٌ عندهما.....

[١٣٩٩٦] (قوله: لأنه توكيد) راجع لقوله: ((حرٌّ حرٌّ))، قال في "الفتح" (٢): ((وقياسه إذا كرَّرَ ثلاثاً بلا وَاوٍ أن يكون مثله)) اهـ.

وقوله: ((وعطف تفسير)) راجع لقوله: ((حرٌّ وعتيق))، ففيه لفٌّ ونشْرُ مُرتَّب، وإنما لم يجعل: حرٌّ وحرٌّ من عطف التفسير؛ لأنه إما يكون بغير لفظِ الأوَّل كما في "الفتح" (٣).

مطلبٌ مُهمٌ: لفظُ إن شاء الله هل هو إبطالٌ أو تعليقٌ؟

[١٣٩٩٧] (قوله: فإنه تطليقٌ إلخ) اعلم أنَّ التعليقَ عَشِيْقَةُ الله تعالى إبطالٌ عندهما، أي: رَفْعُ

(قولُ "المُصَنَّف": قال: أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء الله إلخ) هكذا في "الفتح" و"البحر"، والذي في "الحاشية" من التعليق ونقله في "نور العين" في أحكام الاستثناء أنَّ الصَّحِيحَ عَدَمُ الوقوع، ونصُّه: ((قال لعلي: أنت حرٌّ وحرٌّ إن شاء الله، أو قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء الله، قال مشايخنا ومشايخُ بُلُخ: المُكْرَرُ تأكيدٌ لما أفاده اللَّفْظُ الأوَّل، فلا يتغيَّرُ بِوَحْكُمِ الأوَّل، وقال مشايخُ سَمَرْقَنْد: لا تتعَدُّ هذه اليمين؛ لأنَّ اللَّفْظَ الثَّانِي لا يُفِيدُ إلَّا ما أفاده الأوَّل، فيلغو ويصيرُ فاصلاً بين اللَّفْظِ الأوَّل وبين الاستثناء، فينبغي أن لا يصحَّ اليمينُ والاستثناءُ في قول "الإمام"، ويقع الطَّلَاقُ والعاقِبُ، والصَّحِيحُ قولُ مشايخنا: لأنَّ تصحيحَ الكلام واجبٌ ما أمكن، وأمکن تصحيحُه بجعلِ الثَّانِي تأكيداً للأوَّل، ولو كان لغواً فليس كلُّ لغوٍ يكونُ فاصلاً، ألا يرى أنه لو قال لامرأته: أنت طالق يا فلانة إن دخلت الدَّارَ صَحَّ اليمينُ ولا يصيرُ النَّدَاءُ فاصلاً)) انتهى.

(١) في "د" زيادة: ((قوله: عند الإمام، وقال: لا تطلق ولا يعتق؛ لأنَّ التكرارَ شائعٌ في كلامهم، فيحملُ عليه تصحيحاً لكلامه، فلا يطلُ اتصال الشرط، انتهى. "منع")). ق ١٩٣/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٢/٣.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٢/٣.

(٤) الواو ساقطة من مطبوعة "التقاريرات".

لحكم الإيجاب السابق، وعند "أبي يوسف" تعليق، ولهذا شرط كونه متصلاً كسائر الشروط، ولهما أنه لا طريق للوصول إلى معرفة مشيئته تعالى، فكان إبطالاً بخلاف بقية الشروط، وعلى كل لا يقع الطلاق في مثل: أنت طالق إن شاء الله تعالى، نعم تظهر ثمة الخلاف في مواضع:

منها: ما إذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب ك: إن شاء الله أنت طالق، فعندهما لا يقع؛ لأنه إبطال فلا يختلف، وعنده يقع؛ لأن التعليق لا يصح بدون الفاء في موضع وجوبها. ومنها: ما إذا حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حينئذ على التعليق لا الإبطال كما يأتي^(١)، هذا ما قرره "الزيلعي"^(٢) و"ابن الهمام"^(٣) وغيرهما، [٢٨٥ق/٣] ومثله في متن "مواهب الرحمن" حيث قال: ((ويجعل - أي: "أبو يوسف" - إن شاء الله للتعليق، وهما للإبطال، وبه يُفتى، فلو قال: إن شاء الله أنت كذا بلا فاء يقع على الأول ويلغو على الثاني)) اهـ.

لكن ذكر في متن "المجمع" عكس ذلك حيث قال: ((وإن شاء الله أنت طالق يجعله تعليقاً وهما تطبيقاً))، وحمله في "البحر"^(٤) على ما تقدم، وفيه نظر: فإن مقابلة التعليق بالتطبيق تقتضي عدم الوقوع على قول "أبي يوسف" القائل بالتعليق، والوقوع على قولهما، على أنه صرح بذلك صاحب "المجمع" في "شرحه"، ولا يخفى أن صاحب الدار أذرى، وصرح بذلك أيضاً في "شرح درر البحار"^(٥)، حيث ذكر أولاً: ((أن أبا يوسف "يجعله تعليقاً؛ لأن المبطّل لما اتصل بالإيجاب أبطل حكمه))، ثم قال^(٦): ((وجعله تنجيذاً؛ لأنه لما انتفى رابط الجمليتين - وهو الفاء - بقي قوله: أنت طالق منجزاً)) اهـ.

(١) ص ٥٣٦ - "در".

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٤٢/٢ - ٢٤٣.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٢/٣.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤١/٤.

(٥) "غرر الأذكار": كتاب الطلاق - ذكر الاختيار والمشيئة ق ٢١٤/ب.

(٦) أي: في "غرر الأذكار".

وقال في "التأرخانية"^(١): ((وإن قال: إن شاء الله أنت طالق بثون حرفِ الفاء فهذا استثناءٌ صحيحٌ في قول "أبي حنيفة" و"أبي يوسف"، وفي "الولولجية"^(٢): وبه نأخذ، وفي "المحيط": وقال "محمد": هذا استثناءٌ مُنْقَطِعٌ، والطلاقُ واقعٌ في القضاء، ويُدِينُ إنَّ أرادَ به الاستثناء، وذكرَ الخلافُ على هذا الوجهِ في "القدوري"، وفي "الحائنة"^(٣): لا تَطْلُقُ في قولِ "أبي يوسف"، وتَطْلُقُ في قولِ "محمد"، والفتوى على قولِ "أبي يوسف") اهـ، ومثلهُ في "الذخيرة"، وذكرَ في "الحائنة"^(٤) قبل هذا أوَّلَ بابِ التعليقِ مثلَ ما مرَّ^(٥) عن "الزيلعي" وغيره.

والحاصل: أنَّ "أبا يوسف" قائلٌ بأنَّ المنيئةَ تعليقٌ، ولكنَّ احتِلَفَ في التَّخْرِيجِ على قولِهِ، فقبل: تَلَزَمَ الفاءُ في الجوابِ كما في بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ فيقَعُ بدُونِها، وقيل: لا، فلا يَقَعُ، وأنَّ "محمدًا" قائلٌ بأنها إبطالٌ، واحتِلَفَ في التَّخْرِيجِ على قولِهِ، فقبل: إمَّا تكونُ إبطالاً إنَّ صحَّ الرِّبْطُ بوجودِ الفاءِ في الجوابِ، فلو حُذِفَتْ في مَوْضِعِ وجوبِها وَقَعَ مُنَحْزَراً، وهو معنى كونِها حيثُ لا تَطْلُقُ، وقيل: إنَّها عنده للإبطالِ مُطْلَقاً، فلا يَقَعُ وإنَّ سَقَطَتِ الفاءُ، وأمَّا "أبو حنيفة" فقبل: مع "أبي يوسف"، وقيل: مع "محمد".

(قوله: وأمَّا "أبو حنيفة" فقبل: مع "أبي يوسف" إلخ) فيه تأملٌ، فإنَّ "أبا حنيفة" لا يقولُ إلَّا بأنَّ الاستثناءَ للإبطالِ، واحتِلَفَ التَّخْرِيجُ على قولِهِ أيضاً، فقبل: لا يَشْرِطُ ذِكْرَ الرِّبْطِ، وقيل: يَشْرِطُهُ، ولا يلزمُ من موافقَتِهِ لـ "أبي يوسف" في مسألةِ "التأرخانية" أنْ يقولَ - كقولِهِ - : إنَّهُ للتعليقِ؛ إذْ لم يُوَجِّدْ عنه إلَّا أَنَّهُ يقولُ: إنَّهُ للإبطالِ.

(١) "التأرخانية": كتاب الطلاق - الفصل التاسع في الاستثناء في الطلاق ٣/٣٨٩.

(٢) "الولولجية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في الاستثناء وغيره ق ٧٠/١.

(٣) "الحائنة": كتاب الطلاق - باب التعليق ١/٥٠٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الحائنة": كتاب الطلاق - باب التعليق ١/٥٠٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في المَقُولَةِ نفسِها.

تعليقٌ عند "أبي يوسف"؛ لَاتَّصَالِ الْمُبْطِلُ بِالْإِيجَابِ، فَلَا يَقَعُ، كَمَا لَوْ أُخْرَ،.....

وبهذا ظهر أنَّ ما في "البحر"^(١): ((من أنه على القولِ بالتعليقِ لا يقعُ الطَّلَاقُ إذا لم يأتِ بالفاءِ خلافاً لما توهَّمهُ في "الفتح"^(٢) من أنه يقعُ)) فيه نظراً؛ لما علمت من اختلافِ التَّحْرِيجِ، وظهرَ أيضاً أنَّ ما في "الفتح"^(٣): ((من أنَّ "أبا يوسف" قائلٌ بأنها [ب/٢٨٥ق/٣] للإبطالِ، وأنه صرَّحَ في "الخانية" بذلك)) فهو مخالفٌ لما سمعتهُ، على أنَّ الذي رأيتهُ في "الخانية"^(٤) التَّصْرِيحُ: ((بأنَّها عنده للتَّعليقُ))، وكذا ما فيه^(٥): ((من أنَّ ما في "شرح المجمع" غلطٌ)) - وتبعهُ في "النهر"^(٦) - فهو بعيدٌ لما علمت من موافقتهُ لعدَّةٍ كتبٍ معتبرةٍ، ولتصريحِ "القلدوري"^(٧) به، بل هو أحدُ قولين، وقد خفيَ هذا على صاحبِ "الفتح" و"البحر" و"النهر" وغيرهم، فاغتنمَ تحريراً هذا المقام، الذي رَكَتَ فيه أقْدَامُ الأَفْهَامِ.

[١٣٩٩٨] (قوله: لَاتَّصَالِ الْمُبْطِلُ بِالْإِيجَابِ) عِلَّةُ لِقَوْلِهِ: ((تعليقٌ)) كما مرَّ^(٨) عن "شرح درر البحار"، والمرادُ بِالْمُبْطِلِ لَفْظُ: ((إِنْ شَاءَ اللَّهُ))، فَإِنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ صَحِيحٌ وَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ مِنْ جَوَابِهِ كَمَا مرَّ^(٩) عن "التَّاتِرْخَانِيَّةِ"، فَيَلْغُو الإِيجَابُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: أَنْتَ طَالِقٌ فَلَا يَقَعُ، وَاسْتَشْكَلَهُ فِي "البحر"^(١٠): ((بأنَّ مقتضى التَّعليقِ الوقوعُ عندَ عَدَمِ الْفَاءِ لَعَدَمِ الرِّابِطِ))، وَأَجَابَ "الرَّمْلِيُّ" بما في "الوَلُولُجِيَّةِ"^(١١): ((من أنَّ المقصودَ منه إِعْدَامُ الْحُكْمِ لَا التَّعليقُ، وَفِي الْإِعْدَامِ لَا يُحْتَاجُ إِلَى حَرْفِ الْجَزَاءِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: إِنْ دَخَلَتِ الدَّارُ فَأَنْتَ طَالِقٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّعليقِ، فَافْتَرَقَا)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤٣.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٣/٦٢٢.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٣/٦٢٢.

(٤) "الخانية": كتاب الطلاق - باب التعليق ١/٥٠٧ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) أي: في "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٣/٦٢٢.

(٦) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ٢٢٦/ب.

(٧) المقولة [١٣٩٩٧] قوله: ((فإنه تطلق إلخ)).

(٨) المقولة [١٣٩٩٧] قوله: ((فإنه تطلق إلخ)).

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤٣.

(١٠) "الوَلُولُجِيَّة": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في الاستثناء وغيره ٧١/أ.

وقيل: الخلاف بالعكس، وعلى كل فالفتى به عدم الوقوع إذا قَدِمَ المشيئة ولم يأت بالفاء، فإن أتى بها لم يَقَع اتفاقاً كما في "البحر" و"الشُرنبلاية"^(١) و"القَهستاني"^(٢) وغيرها، فليحفظ. وثمرته فيمن حَلَفَ لا يَحْلِفُ بالطلاقِ وَقَالَ حَتَّى عَلَى التَّعْلِيلِ لا الإِبْطَالِ.....

قلت: وهذا على أحدِ التَّخْرِيجِينَ، وهو ما مشى عليه في "المجمع" وغيره، أما على التَّخْرِيجِ الآخر من عدمِ صَحَّةِ التَّعْلِيلِ بِنُحُونِ الْفَاءِ - وهو ما في "الزَّيْلَعِي"^(٣) وغيره - فَيَقَعُ كما مرَّ^(٤)، فافهم.

[١٣٩٩٩] (قوله): وقيل: الخلاف بالعكس) يعني: الخلاف في أنَّ التَّعْلِيلَ بِالمشيئة هل هو إِبْطَالٌ أو تَعْلِيلٌ؟ لا في مسألة المتن، أي: فقيل: إنه إِبْطَالٌ عند "أبي يوسف" تَعْلِيلٌ عند "محمد"، ولم يَذْكُرْ هذا القائل "أبا حنيفة"، ويَحْتَمِلُ إِرَادَةَ الخلافِ في مسألة المتن، أي: قيل: إنه يَقَعُ عند "أبي يوسف" لا عندهما كما مرَّ^(٥) عن "الزَّيْلَعِي" وغيره، فافهم.

[١٤٠٠٠] (قوله): وعلى كلِّ إلخ) أي: سواء قيل: إنَّ التَّعْلِيلَ أو الإِبْطَالَ قولُ "أبي يوسف" أو قولُ غيره ((فالفتى به عدم الوقوع))، فما مشى عليه "المصنّف" خلافُ المفتى به.

[١٤٠٠١] (قوله): لم يَقَعْ اتفاقاً) إذ لا شَكَّ حِينَئِذٍ في صَحَّةِ التَّعْلِيلِ.

[١٤٠٠٢] (قوله): وَثَمَرَتُهُ إلخ) هذا الضَّمِيرُ لا مَرَجِعَ لَهُ في كلامه؛ لأنَّه راجِعٌ إلى أَنَّهُ لو أَخَّرَ الشَّرْطَ وَقَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ قَدَّمَهُ [٢/٢٨٦ق/٣] وَأَتَى بِالْفَاءِ فِي الْجَوَابِ فَهُوَ إِبْطَالٌ

(قوله): هذا الضَّمِيرُ لا مَرَجِعَ لَهُ في كلامه إلخ) بل لَهُ مَرَجِعٌ، وهو الخلافُ عَلَى الاحْتِمَالِ الأوَّلِ، أَوْ مَا يُفْهَمُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الاحْتِمَالِ الثَّانِي، مَعَ أَنَّ "أبا يوسف" - وإنَّ قَالَ بِالتَّعْلِيلِ - يَقُولُ: إِنَّ فِيهِ إِبْطَالاً أَيْضاً، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" مِنَ التَّعْلِيلِ لَهُ بِقَوْلِهِ: ((لَا تَصَالِ إلخ)).

(١) "الشُرنبلاية": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٧٩/١ معزياً إلى "المواهب" (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطلاق - فصل: شرط صحة التعليق ٣١٧/١.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢/٢٤٢ - ٢/٢٤٣.

(٤) للمقولة [١٣٩٩٧] قوله: ((فإنه تطليق إلخ)).

(٥) للمقولة [١٣٩٩٧] قوله: ((فإنه تطليق إلخ)).

(وب: أنتِ طالقٌ بمشيئة الله أو بإرادته أو بمحبته أو برضاه) لا تطلق؛ لأن الباء للإلصاق، فكانت^(١) كالصاقِ الجزاءِ بالشرط.....

عندهما تعليقٌ عند "أبي يوسف"، وقدّمنا^(٢) أن ثمرة الخلافِ تَظْهَرُ في مواضع:

- منها: مسألة المتن، وهي: ما إذا قَدَّمَ الشَّرْطَ ولم يأتِ بالفاءِ في الجوابِ كما قرَرناهُ^(٣) سابقاً.
- ومنها: هذه، ويأنها ما في "الخانية"^(٤) حيث قال: ((ولو قال: إن حَلَفْتُ بطلاقكِ فأنتِ طالقٌ، ثم قال لها: أنتِ طالقٌ إن شاء الله طَلَّقْتُ امرأتَهُ في قول "أبي يوسف"، ولا تَطلقُ في قول "محمدٍ"؛ لأنَّ على قول "أبي يوسف": أنتِ طالقٌ إن شاء الله يمينٌ؛ لوجود الشرطِ والجزاءِ، وعلى قول "محمدٍ" ليس بيمينٍ)) اهـ، أي: لأنَّه عنده للإبطال، وقدّمنا^(٥) أنَّ الفتوى عليه.
- وبما ذَكَرناهُ عَلمَ أنَّ الضَّميرَ في قولِهِ: ((وقالَهُ)) راجعٌ إلى ما لو أختَرَ الشرطَ ك: أنتِ طالقٌ إن شاء الله، أو قَدَّمَهُ وأتى بالفاءِ الرَّابِطةَ ك: إن شاء الله فأنتِ طالقٌ.
- [١٤٠٠٣] (قولُهُ: أو برِضاهُ) الرِّضا: تَرُكُّ الاعتراضِ على الفاعلِ وإن لم يكن معه مَحَبَّةٌ، "ط"^(٦).

[١٤٠٠٤] (قولُهُ: لأنَّ الباءَ للإلصاقِ) أي: هو المعنى الحقيقيُّ لها، فيلتصِقُ وقوْعُ الطلاقِ بِأحدِ هذه الأربعة، وهي غَيْبٌ لا يُطْلَعُ عليها، فلا تَطلقُ بالشُّكِّ، "ط"^(٧).

(قولُهُ: ك: إن شاء الله فأنتِ طالقٌ) وكذا لو أختَرَ الجزاءَ بدونِ فاءٍ.

(١) في "د" و"و": «فكان».

(٢) المقولة [١٣٩٩٧] قوله: ((فإنَّه تَطلقُ إلخ)).

(٣) المقولة [١٣٩٩٧] قوله: ((فإنَّه تَطلقُ إلخ)).

(٤) "الخانية": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٧٥/١ - ٤٧٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) المقولة [١٣٩٩٧] قوله: ((فإنَّه تَطلقُ إلخ)).

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦١/٣.

(٧) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦١/٣.

(وإن أضافه) أي: المذكور من المشيئة وغيرها (إلى العبد كان) ذلك (تمليكا، فيقتصر على المجلس) كما مر^(١) (وإن قال: بأمره، أو بحكمه، أو بقضائه، أو بإذنه^(٢)، أو بعلمه، أو بقدرته يَقَعُ في الحال أضيف إليه تعالى أو إلى العبد) إذ يُرادُ بمثله التَّجْيزُ عُرْفاً (كقوله: أنت طالق) (بحكم القاضي).
(وإن) قال ذلك (باللَّام يَقَعُ في الوُجُوه كلها) لأنه للتعليل (وإن) كان ذلك^(٣) (بحرف ((في)) إن أضافه إلى الله تعالى لا يَقَعُ في الوُجُوه كلها).....

[١٤٠٠٥] (قوله: وإن أضافه) أي: بالباء.

[١٤٠٠٦] (قوله: أي: المذكور) جواب عن "المصنف"، حيث أفرَدَ الضَّمِيرَ وَمَرَجَعَهُ مُتَعَدِّدًا، ط" (٤).

[١٤٠٠٧] (قوله: فيقتصر على المجلس) أي: مجلس علمه، فإن شاء فيه طَلَّقَتْ، وإلا خَرَجَ الأمر من يده.

[١٤٠٠٨] (قوله: كما مر) أي: في فصل المشيئة، "ح" (٥).

[١٤٠٠٩] (قوله: إذ يُرادُ بمثله التَّجْيزُ عُرْفاً) أي: فلا يُصَدَّقُ في إرادة التعليل، والظاهر أنه يُصَدَّقُ ديانةً، تأمل.

[١٤٠١٠] (قوله: وإن قال ذلك) أي: المذكور من الألفاظ العشرة.

[١٤٠١١] (قوله: في الوُجُوه كلها) أي: سواء أضيفت إلى الله تعالى أو إلى العبد.

[١٤٠١٢] (قوله: لأنه للتعليل) أي: تعليل الإيقاع كقوله: طالق لدخولك الدَّارَ، "فتح" (٦).

(١) ٤١٦— "در".

(٢) ((أو بإذنه)) ساقطة من "ب".

(٣) في "ب": ((كذلك)).

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦١/٢.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٩٢/أ.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦١/٣.

لأنَّ في بمعنى الشرط (إلا في العلم^(١)) فإنه يقع في الحال وكذا القدرة إن نوى بها ضد العجز؛ لوجود قدرة الله تعالى قطعاً كالعلم (وإن أضاف إلى العبد كان تملكاً في الأربع الأول) وما بمعناها كالموى والرؤية (تعلقاً غيرها) وهي ستة.....

أي: والإيقاع لا يتوقف على وجود عليه كما مر، فلا يراد أن المشيئة ونحوها غير معلومة، ولا كون محبة الله تعالى للطلاق معلومة؛ لكونه أبغض الحلال إليه تعالى.

[١٤٠١٣] (قوله: لأنَّ في بمعنى الشرط) فيكون تعليقاً بما لا يوقف عليه، "فتح"^(٢). قيل: وفي قوله: ((بمعنى الشرط)) إشارة إلى أنه لا يصير شرطاً محضاً حتى يقع الطلاق بعده، بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما لو قال للأجنبيَّة: أنت طالق في نكاحك فتزوجها لا تطلق، كما لو قال: مَعَ نكاحك، بخلاف: إن تزوجت، "تلويح"^(٣)، أي: لأنَّ الطلاق لا يكون إلا متأخراً عن النكاح. [١٤٠١٤] (قوله: فإنه يقع في الحال) لأنه لا يصح [٢٨٦ق/٣ب] نفيه عن الله تعالى بحال؛ لأنه يعلم ما كان وما لم يكن، فكان تعليقاً بأمر موجود، فيكون إيقاعاً، "زيلعي"^(٤).

[١٤٠١٥] (قوله: إن نوى بها ضد العجز) أي: نوى حقيقتها؛ لأنها صفة منافية للعجز، فيكون تعليقاً بأمر موجود، أمّا لو نوى بها التقدير فلا يقع؛ لأنه تعالى قد يُقدر شيئاً وقد لا يُقدر. [١٤٠١٦] (قوله: والرؤية) الكثير فيها أن تكون مصدر: رأى البصريَّة، ومصدر القلبية: الرؤي،

(١) في "د" زيادة: ((قوله: إلا في العلم إلخ، قال المصنف في "شرحه": لأنه - أي: العلم - يذكر للمعلوم، وهو واقع؛ لأنه لا يصح نفيه عنه تعالى بحال، فكان تعليقاً بأمر موجود فيكون تنجيلاً ولا يلزم القدرة؛ لأنَّ المراد هنا التقدير، وقد يُقدر شيئاً وقد لا يُقدر، حتى لو أراد حقيقة قدرته تعالى يقع في الحال، كما في "الفتح" عن "الكافي". قال: والأوجه أن يراد العلم على مفهومه، وإذا كان في علمه تعالى أنها طالق فهي فرغ تحقيق طلائها. وكذا نقول: القدرة على مفهومها، ولا يقع؛ لأنَّ معنى: - أنت طالق في قدرة الله تعالى - أن في قدرته تعالى وقوعه، وذلك لا يستلزم سبق تحقيقه، يُقال للفاقد الحال: في قدرة الله تعالى صلاحه مع عدم تحققه في الحال، انتهى)). ق ١٩٤/١.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦١/٣.

(٣) "شرح التلويح على التوضيح": الباب الأول في إفادة الكتاب للنعى - فصل: وقد تجري الاستعارة التبعية في الحروف ١١٨/١.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٤٣/٢ - ٢٤٤.

ثمَّ العشرةُ إمَّا أنْ تُضَافَ لله أو للعبدِ، والعشرون إمَّا أنْ تكونَ بـ ((بَاءٍ أو لَامٍ أو فِي))، فهي ستون، وفي "البرزازية"^(١): ((كَتَبَ الطَّلَاقَ وَاسْتَتْنَى بِالْكِتَابَةِ صَحَّ))....

ومصدرُ الحُلُمِيَّةِ: الرُّؤْيَا، وقد يُستعملُ كُلُّ في الآخرِ، وهذا منه؛ لأنَّ رُؤْيَا طَلَقِهَا بِالْقَلْبِ لَا بِالْبَصَرِ، "رحمته".

[١٤٠١٧] (قوله: ثمَّ العشرةُ) الأظهرُ في التَّرْكِيبِ أنْ يقولَ: فالْحَاصِلُ أنَّ العشرةَ^(٢) إلخ كما لا يخفى، "ح"^(٣).

[١٤٠١٨] (قوله: إمَّا أنْ تكونَ بـ) تَرَكَ ((إنَّ)) من التَّقْسِيمِ كما تَرَكَ "المَصْنَفُ" بَقِيَّةَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، وَحَاصِلُ حَكِيمِهَا: أَنَّهَا إِطَالٌ أَوْ تَعْلِيْقٌ فِي الْعَشْرَةِ إِنَّ أُضِيفَتْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَمْلِيْكٌ فِيهَا إِنَّ أُضِيفَتْ إِلَى الْعَبْدِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِنْ أَتَى بِـ: ((إنَّ)) لَمْ يَقَعْ فِي الْكُلِّ)) اهـ، يَعْنِي: إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَالْأَقْسَامُ حِينَئِذٍ ثَمَانُونَ. اهـ "ح"^(٥).

قُلْتُ: الَّذِي ذَكَرَهُ "المَصْنَفُ" كَغَيْرِهِ: ((أَنَّ الْأَرْبَعَةَ الْأَوَّلَ لِلتَّمْلِيكِ))، وَهَذَا وَإِنْ ذَكَرَهُ مَعَ الْبَاءِ وَفِي لَكْتُهُمَا. مَعْنَى الشَّرْطِ، وَأَصْلُ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ هُوَ إِنْ، فَلَا تَكُونُ السَّنَةُ الْبَاقِيَةُ لِلتَّمْلِيكِ أَصْلًا، ثُمَّ رَأَيْتُ "الزَّيْلَعِيَّ" صَرَّحَ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ^(٦): ((فَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ عَشْرَةٌ: أَرْبَعَةٌ

(١) "البرزازية": كتاب الطلاق - الفصل الخامس في الاستثناء والشرط ٢٤٨/٤ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").
(٢) في "د" زيادة: ((وبل ذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا التركيب في "شرحه" [١/١٤٧ق/١] حيث قال: فالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَلْفَاظَ عَشْرَةٌ: أَرْبَعَةٌ مِنْهَا لِلتَّمْلِيكِ، وَهِيَ الْمَشِيَّةُ وَأَخَوَاتُهَا، وَسَنَةٌ لَيْسَتْ لِلتَّمْلِيكِ، وَهِيَ الْأَمْرُ وَإِخْوَتُهُ، وَالْكُلُّ عَلَى وَجْهِهِ. إِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوْ إِلَى الْعَبْدِ، وَكُلُّ وَجْهٍ عَلَى وَجْهِهِ ثَلَاثَةٌ: إِمَّا بِالْبَاءِ أَوْ بِاللَّامِ أَوْ بِفِي، انْتَهَى)). ق ١٩٤/أ.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٢/أ.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤١/٤.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٢/أ يتصرف.

(٦) أي: في "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٤٤/٢.

وعلى ما مر^(١) عن "العماديّة" فهي مائة وثمانون، وفي: كيف شاء الله.....

منها للتّعليك وهي: المشيئة وأحواتها، وسنة ليست للتّعليك وهي: الأمر وأحواته إلخ))، وعلى هذا فإذا أُضيفت إلى العبد بـ: ((إن)) الشرطيّة كانت الأربعة الأولُ للتّعليك فتوقّف على المجلس، والسنة الباقية للتّعليق لا توقّف عليه، فقوله في "البحر": ((لم يَفْعَ في الكل)) أي: لم يَفْعَ أصلاً إن أُضيفت إلى الله تعالى، ولم يَفْعَ في الحال إن أُضيفت إلى العبد، فافهم. لكن يَرِدُ على "البحر" - كما قال ط^(٢) -: ((أنّ هذا يُنافي ما ذكره "المصنّف" في صورة العِلْمِ إذا أُضيف إليه تعالى، فإنه^(٣) يقع، وعلله بأنّه تعليق بامرٍ موجود فيكون تنجزاً)).

(١٤٠١٩) (قوله: وعلى ما مرّ عن "العماديّة") أي: من قوله: ((فلو تَلَفَظَ بِالطَّلَاقِ وَكَبَّ الاستثناء موصولاً، أو عكس، أو أزال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع)).

(١٤٠٢٠) (قوله: فهي مائة وثمانون) صوابه: مائتان وأربعون، لأنّ ما في "البرزانيّة" صورة، وهي كتابة الطَّلَاق والاستثناء معاً، وما في "العماديّة" ثلاثُ صور، وبضرب أربعة في ستين [٢٨٧/٣] تبلغ مائتين وأربعين، وقد تَرِيدُ، وذلك أنّ العشرة إمّا أن تضاف إلى الله تعالى، أو إلى مَنْ يُوقَفُ على مشيئته من العباد، أو مَنْ لا يُوقَفُ، أو إلى الثلاثة، أو إلى اثنين منها، فهي سبعة تُضرب في العشرة تبلغ سبعين، وعلى كلِّ إمّا بـ: ((إن، أو الباء، أو اللام، أو في))، تبلغ مائتين وثمانين، وعلى كلِّ إمّا أن يَتَلَفَظَ بِالطَّلَاقِ والاستثناء وما معناه، أو يَكْتُبُهُمَا، أو يَمْحُوهُمَا بعد الكتابة، أو يَمْحُو الطَّلَاق، أو الإنشاء، أو يَتَلَفَظَ بِالطَّلَاقِ وَيَكْتُبُ الآخر، أو بالعكس، أو يَمْحُو ما كُتِبَ،

(قوله: أو يَكْتُبُهُمَا، أو يَمْحُوهُمَا إلخ) المناسبُ زيادةُ قوله: وَيُنَبِّهُهُمَا قَبْلَ قوله: ((وَيَمْحُوهُمَا))، كما أنّ المناسبَ أيضاً ذِكْرُ: وَيُثَبِّتُ ما كُتِبَ بعدَ قوله: ((أو بالعكس)) لتتِمَّ المقابلة.

(١) ص ٥٢٤-٥٢٥ "در".

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦١/٢.

(٣) عبارة "ط": ((إذا أُضيف إليه تعالى بـ: ((في)) فإنه))، بزيادة لفظة بـ: ((في)).

تَطْلُقُ رَجْعِيَّةً.

(أنتِ طالقٌ ثلاثاً إلاً واحدةً يَقَعُ ثنتان،.....)

فهي ثمانية في مائتين وثمانين تَبْلُغُ أَلْفَيْنِ ومائتين وأربعين.

[١٤٠٢١] (قوله: تَطْلُقُ رَجْعِيَّةً) لَأَنَّ المضافَ إلى مَشِيئةِ اللَّهِ تعالى حالُ الطلاقِ وَكَيْفِيَّتُهُ - من المفردِ والمتعديِّ والرَّجْعِيَّ والباطني - لا أَصلُهُ، فَيَقَعُ أَقلُّهُ؛ لِأَنَّهُ المُتَيَقَّنُ، وهو الواحدةُ الرَّجْعِيَّةُ.

مطلب: أحكام الاستثناء الوضعي

[١٤٠٢٢] (قوله: أنتِ طالقٌ ثلاثاً إلاً واحدةً) شروعٌ في استثناءِ التحصيلِ بعدَ الفراغِ من استثناءِ التعطيلِ كما ذكره "القهستاني"^(١)، وفي "البحر"^(٢): ((الاستثناء نوعان: عَرَفِيٌّ وهو ما مرَّ من التعليقِ بالمشيئة، وَوَضْعِيٌّ وهو المراءُ هُنا، وهو بيانٌ بـ: ((إلا)) أو إحدى أحوالها إنْ ما بعدها لم يُرَدَّ بحكم الصَّدرِ، وَيُطْلَقُ بخمسةٍ: بالسَّكَّةِ اختياراً، وبالزَّيادةِ على المُستثنى منه، وبالمساواة، وباستثناءِ بعضِ الطَّلَقة، وبإبطالِ البعضِ كـ: أنتِ طالقٌ ثنتينِ وثنتينِ إلاً ثلاثاً كما في "الخانية"^(٣)) اهـ.

(قوله: تَبْلُغُ أَلْفَيْنِ ومائتين وأربعين) أَوْصَلَهَا "الرَّحْمِي" إلى مائة ألفٍ وثمانيةِ آلافٍ وثمانين ألفاً وأربعمائة، ونقلَ عبارتهُ "السَّنْدِي".

(قوله: وبإبطالِ البعضِ كـ : أنتِ طالقٌ ثنتينِ وثنتينِ إلاً ثلاثاً إلخ) عبارةُ "البحر": ((زاد في "الخانية" خامساً، فقال: والخامسُ: ما يُؤدِّي إلى تصحيحِ بعضِ الاستثناءِ وإبطالِ البعض)) اهـ. وقال في "حاشيته": ((كَانَ عليه أنْ يقولَ: بعضُ المُستثنى منه، وليس ما نقلَهُ عبارتها، بل عبارتها هكذا^(٤)). والخامسُ: إبطالُ البعضِ كما لو قال (إلخ) اهـ، وبهذا تبيَّن أنَّ علَّةَ بطلانِ الاستثناءِ ما يلزَمُ على صحَّته من إبطالِ إحدى الثَّنتينِ بالكَلْبَةِ، ويظهرُ أَنَّهُ لا حاجةَ لزيادةِ ما في "الخانية"، فإنَّ البُطلانَ للزيادةِ على المُستثنى منه، أو إنَّ إخراجَ الثَّنتينِ من الثلاثِ لغوٌ كما قال "المَحْضِي".

(١) "جامع الرموز": كتاب الطلاق - فصل: شرط صحة التعليق ٣١٨/١.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٤/٤.

(٣) "الخانية": كتاب الطلاق - باب التعليق ٥١١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) أي: "حاشية منحة الخالق" ٤٤/٤.

وفي الاثنتين واحدة^(١)، وفي إلا ثلاثاً يَقَعُ (ثلاثٌ) لأنَّ استثناء الكلِّ باطلٌ إنَّ كان بلفظِ الصِّدْرِ.....

ملخصاً، أي: لأنَّ إخراج الثلاث من إحدى الثنتين لغوٌ.

وفي "الفتح"^(٢) عن "المتقى": ((أنتِ طالقٌ ثلاثاً وثلاثاً إلا أربعاً فهي ثلاثٌ عنده؛ لأنه يصيرُ قوله: وثلاثاً فاصلاً لغوً، وعندهما يَقَعُ ثنتان، كأنه قال: ستاً إلا أربعاً، ولو قال: ثلاثاً إلا واحدةً أو ثنتين طُولِبَ بالبيان، فإن ماتَ قبلَه طَلَّقَتْ واحدةً، هو الصحيح، وفي رواية: ثنتين)).

[١٤٠٢٣] (قوله: وفي الاثنتين واحدةً) أفادَ صحَّةَ استثناء الأكثر^(٣)، وعن "أبي يوسف" لا يصحُّ، وهو قول طائفةٍ من أهل العريَّة، وبه قال "أحمد"، وتحقيق ذلك في "الفتح"^(٤).

[١٤٠٢٤] (قوله: لأنَّ استثناء الكلِّ باطلٌ) هذا مُقَيَّدٌ بما إذا لم يكن بعده استثناء يكونُ حَبِراً للصِّدْرِ، فإنَّ كان صحَّح، وعلى هذا تفرَّع ما لو قال: أنتِ طالقٌ ثلاثاً إلا^(٥) ثلاثاً إلا واحدةً حيث يَقَعُ واحدةً، ولو قال: إلا ثنتين إلا واحدةً وَقَعَ ثنتان، "نهر"^(٦)، وهذا من تعذُّر الاستثناء، [٢٨٧/٣ ب] ويأتي^(٧) بيانه. وإنما بطلَّ استثناء الكلِّ؛ لأنَّه لا يَبْقَى بعده شيءٌ يصيرُ مُتَكَلِّماً به والاستثناء لم يَوْضَعْ إلا للتَّكَلُّمِ بالباقي بعد الثَّنياء، لا لأنَّه رجوعٌ بعد التَّقرُّر كما قيل، وإلا لصَحَّ فيما يَقْبَلُ الرَّجوعُ، كما لو قال: أوصيتُ لفلان بثلثٍ مالي إلا ثلثَ مالي، أفادَهُ في "الفتح"^(٨).

[١٤٠٢٥] (قوله: إنَّ كان بلفظِ الصِّدْرِ أي: كما مُثِّلَ به في^(٩) المتن، وكقولِهِ: نسائي طوالقُ

(١) عبارة "و": ((يقع واحدة)).

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٧/٣ بتصرف.

(٣) ((أفاد صحة استثناء الأكثر)) ساقط من "ب" و"م".

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٤/٣. وفيه: أن زفر رحمه الله قائل بمثل قول الإمام رحمه الله تعالى.

(٥) قوله: ((ثلاثاً إلا)) ساقط من مخطوطة "النهر" التي بين أيدينا.

(٦) "النهر": كتاب الطلاق - باب أحكام التعليق ق ٢٢٧/ب وفيه: ((حبراً)) بدل ((جبراً)).

(٧) ص ٤٦٦ - "در".

(٨) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٦/٣.

(٩) ((في)) ساقطة من "الأصل" و"آ" و"ب".

أو مساويه، وإنْ بغيرهما ك: نسائي طوالقُ إلّا هؤلاءِ أو إلّا زينبَ وعَمْرَةَ وهندَ،
وعبيدي أحرارٌ إلّا هؤلاءِ أو إلّا سالمًا وغانمًا ورashedاً وهم الكلُّ.....

إلّا نسائي، وعبيدي أحرارٌ إلّا عبيدي كما في "البحر" ^(١)، "ح" ^(٢). وفي "الفتح" ^(٣): ((ولو قال: واحدةً وثنيتين إلّا ثنتين، أو قال: ثنتين وواحدةً إلّا ثنتين يقع الثلاثُ، وكذا: ثنتين وواحدةً إلّا واحدةً؛ لأنه في الأوليين إخراجُ الثنتين من الثنتين أو من الواحدة، وفي الثالثة واحدةً من واحدةٍ فلا يصحُّ، بخلاف ما لو قال: واحدةً وثنيتين إلّا واحدةً حيث تطلقُ ثنتين؛ لصحة إخراجِ الواحدة من الثنتين، والأصل أن الاستثناء إنما ينصرفُ إلى ما يليه، وإذا تعقَّب جملاً فهو قيدٌ للأخيرة منها)) اهـ.

٥١٤/٢

(قوله: أو مساويه) نحو: أنت طالقٌ ثلاثاً إلّا واحدةً وواحدةً وواحدةً، وأنت طالقٌ ثلاثاً إلّا ثنتين وواحدةً، ونحو: أنت طالقٌ إلّا زينبَ وعمرَةَ وهنداً وليس له رابعة، وأنت أحرارٌ إلّا سالمًا وغانمًا ورashedاً وليس له رابع. اهـ "ح" ^(٤).

(قوله: وإذا تعقَّب جملاً فهو قيدٌ للأخيرة منها) قال في "البحر" عن "المحيط": ((قال: أنت طالقٌ ثنتين وثنيتين إلّا ثنتين، إن نوى الاستثناء من إحدى الثنتين لم يصح؛ لأنه استثناء الكلِّ من الكلِّ، وإن نوى واحدةً من الأولى وواحدةً من الأخرى يصحُّ، وإن لم يكن له ثبة يصحُّ الاستثناء ويقعُ ثتان، خلافاً لـ "زُفر"؛ لأنه أمكن تصحيح الاستثناء بأن ينصرفَ إلى كلا العددين، فيصيرُ مستثنياً من كلِّ جملةٍ واحدة، فيصرفُ إليهما تصحيحاً لكلاهما)) اهـ، فانظره مع ما أفاده كلامُ "الفتح".

(قوله: ونحو: أنت طالقٌ إلّا زينبَ وعمرَةَ وهندَ وليس له رابعة إلخ) الظاهر أن هذا الاستثناء من الاستثناء بالمساوي سواء كان له رابعة أو لا؛ حيث كان الخطابُ للمستثنيات.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٤/٤.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٩٢/١.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الإيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٦/٣.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٩٢/١.

صَحَّ كما سيحيء^(١) في الإقرار.

(ويعتبر) في المستثنى (كونه كلاً أو بعضاً من جملة الكلام لا من جملة الكلام الذي يُحكّم بصحته) وهو الثلاث، ففي: أنتِ طالقٌ عشراً إلا تسعاً تقع واحدة، وإلا ثماني^(٢) تقع ثنتان، وإلا سبعاً تقع ثلاث،.....

[١٤٠٢٧] (قوله: صحَّ أي: صحَّ الاستثناء في هذه الأمثلة، وكذا قوله: كلُّ امرأةٍ لي طالقٌ إلا هذه، وليس له سواها لا تطلق؛ لأنَّ المساواة في الوجود لا تمنع صحته إن عمَّ وضعاً؛ لأنه تصرفٌ صيغي، "بحر"^(٣)، يعني: أنه يُنظر فيه إلى صيغة المستثنى منه، فإن عمَّت المستثنى وغيره وضعاً صحَّ الاستثناء، فإن: كلُّ امرأةٍ يعمُّ في الوضع هذه وغيرها، وكذا لفظ: نسائي يعمُّ المُسمَّيات وغيرهن بخلاف: أنتن، فإنه لا يعمُّ غير المُسمَّيات المُخاطبات، وبخلاف ما إذا لم يكن فيه عمومٌ أصلاً، ومنه ما في "الفتح" حيث قال^(٤): ((ولو قال: طالقٌ واحدةً وواحدةً وواحدةً إلا ثلاثاً بطلَّ الاستثناء اتفاقاً؛ لعدم تعدُّي يصحُّ معه إخراجُ شيء)) اهـ.

وكذا ما في "البحر"^(٥): ((لو قال للمدخولة: أنتِ طالقٌ أنتِ طالقٌ أنتِ طالقٌ إلا واحدةً تقع الثلاث، وكذا لو قال: أنتِ طالقٌ واحدةً وواحدةً وواحدةً إلا واحدةً؛ لأنه ذكرَ كلماتٍ مُتفرقةً، فيعتبر كلُّ كلامٍ في حقِّ صحة الاستثناء كأنه ليس معه غيره، وكذا: هذه طالقٌ وهذه وهذه إلا هذه، ولو قال: أنتن طالقٌ إلا هذه صحَّ الاستثناء)) اهـ.

[١٤٠٢٨] (قوله: تقع واحدةً) ولو كان المُعتبر ما يُحكّم بصحته من العشرة - وهو الثلاث - [٢٨٨/٢٨٨] لَزِمَ استثناء التسعة من الثلاث، فيلغو ويقع الثلاث.

(١) انظر المقولة [٢٨٢١٦] قوله: ((وإن بغيرهما)).

(٢) في "د" و"ب" و"ط": ((ثمانية)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤٤.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٣/٤٦٦.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٤٥ معزياً إلى "المحيط".

ومتى تعدّد الاستثناء بلا واو كان كلُّ إسقاطاً مما يليه، فيقع ثتان ب: أنتِ طالقٍ عشراً
إلا تسعاً إلا ثمانية إلا سبعة، ويلزمه خمسة ب: له عليّ عشرة إلا ٩، إلا ٨، إلا ٧،
إلا ٦، إلا ٥، إلا ٤، إلا ٣، إلا ٢، إلا واحدة. وتقريبه أن تأخذ العدد الأولَ يمينك،
والثاني يسارك، والثالثَ يمينك، والرابعَ يسارك وهكذا، ثم تسقط ما يسارك مما
يمينك، فما بقي.....

مطلب فيما لو تعدّد الاستثناء

(١٤٠٢٩) (قوله: ومتى تعدّد الاستثناء) أي: وأمكّن استثناء بعضه من بعض، بخلاف ما
لا يمكن ك: قاموا إلا زيدا إلا بكراً إلا عمراً، فإن حكم ما بعد الأول كحكمه، قال في
"الفتح"^(١): ((وأصل صحة الاستثناء من الاستثناء قوله تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمَنَجُّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾
﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾ [الحجر: ٥٨-٥٩]).

(١٤٠٣٠) (قوله: بلا واو) فإن كان بالواو كان الكل إسقاطاً من الصدر نحو: أنتِ طالقٍ
عشراً إلا حساً^(٢) وإلا ثلاثاً وإلا واحدة تقع واحدة، "ح"^(٣).

(١٤٠٣١) (قوله: كان كلُّ) أي: كل واحد من المستثنيات ((إسقاطاً مما يليه)) أي: مما قبله،
فالضمير المستتر في ((يليه)) عائذ على ((كلِّ))، والبارز على ((ما))، فهو صلة جرت على غير من
هي له، لكنّ اللبس مأمون لعدم صحة إسقاط الأكثر من الأقل، فلا يجب إبراز الضمير. اهـ "ح"^(٤).
وبيان ذلك في مسألة الطلاق: أن تسقط السبعة من الثمانية يقي واحد، تسقطه من التسعة
يقي ثمانية، تسقطها من العشرة يقي ثتان.

(١٤٠٣٢) (قوله: أن تأخذ العدد الأول إلخ) بيانه: أن تعدّ الأوتار يمينك - أي: الأول والثالث

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٦/٣.

(٢) في نسخة "ح" التي بين أيدينا: ((أنت طالق حساً إلا عشراً)).

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٢/أ.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٢/أ.

فهو الواقع.

(إخراج بعض التطبيق لغوً بخلاف إيقاعه، فلو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا نصفَ تطليقة وقع الثلاث في المحتار وعن "الثاني": ننتان، "فتح"^(١). وفي "السراجية"^(٢): ((أنت طالق إلا واحدة يقع ننتان)) انتهى،.....

والخامس والسابع والتاسع، وهي تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدة^(٣)، وجملته خمسة وعشرون – وتعدّ الأشفاع يسارك، أي: الثاني والرابع والسادس والثامن، وهي ثمانية وستة وأربعة واثنا، وجملته عشرون، تُسقطها مما باليمين يبقى خمسة.

قلت: وله طريقة ثانية، وهي إخراج الأوتار وإدخال الأشفاع، بأن تخرج كل وتر من شفع قبله، بيانه: أن تخرج التسعة من العشرة يبقى واحد، تضمه إلى الثمانية تصير تسعة، أخرج منها سبعة يبقى اثنان، تضمهما إلى الستة تصير ثمانية، أخرج منها خمسة يبقى ثلاثة، تضمهما إلى الأربعة تصير سبعة، أخرج منها ثلاثة يبقى أربعة، تضمهما^(٤) إلى الاثنين تصير ستة، أخرج منها الواحد يبقى خمسة. والطريقة الثالثة إسقاط كل ما يليه كما مر^(٥)، بأن تُسقط الواحد من الاثنين يبقى واحد، أسقطه من الثلاثة يبقى اثنان، أسقطهما من الأربعة يبقى اثنان أيضاً، أسقطهما من الخمسة يبقى ثلاثة، أسقطها^(٦) من الستة يبقى ثلاثة أيضاً، أسقطها من السبعة يبقى أربعة، أسقطها من الثمانية يبقى أربعة أيضاً، أسقطها من التسعة يبقى خمسة، أسقطها من العشرة يبقى خمسة.

[١٤٠٣٣] (قوله: فهو الواقع) أي: المُقرُّ به، "ط"^(٧).

[١٤٠٣٤] (قوله: وعن "الثاني" ننتان) لأنَّ التطليقة لا تتجزئ في الإيقاع، فكذا في الاستثناء،

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٧/٣.

(٢) "السراجية": كتاب الطلاق - باب التعليق والإضافة ٢٥٤/٢ بنصرف.

(٣) في "ب" و"د" و"و": ((وواحد)).

(٤) من ((إلى الأربعة)) إلى ((تضمها)) ساقط من "الأصل".

(٥) ٥٤٦ - "در".

(٦) في "م": ((أسقطهما))، وهو خطأ.

(٧) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦٢/٢.

فكأنه استثنى من ثلاثٍ مقدّر.

(سألت امرأة^(١) الطلاق^(٢))، فقال: أنت طالق حمسين طليقة، فقالت المرأة: ثلاث تكفيني، فقال: ثلاث لك والبواقي لصواحبك - وله ثلاث نسوة غيرها - تطلق المخاطبة ثلاثاً لا غيرها أصلاً هو المختار^(٣)؛ لصيرورة البواقي لغواً، فلم يقع بصرفه لصواحبها شيء...

فكأنه قال: إلا واحدة، والجواب: أن [٣/٢٨٨ب] الإيقاع إنما لا يتجزئ لمعنى في الموضع، وهو لم يوجد في الاستثناء، فيتجزئ فيه، فصار كلامه عبارة عن تطليقتين ونصف، فتطلق ثلاثاً، كذا في "الفتح"^(٤).

وحاصله: أن إيقاع نصف الطليقة مثلاً غير متصور شرعاً، فكان إيقاعاً للكل بخلاف استثناء النصف، فإنه ممكن، لكنه يلغو؛ لأن النصف الباقي يقع به طليقة.

قلت: والأقرب في الجواب: أنه لما أخرج نصفاً له حكم الكل وأبقى نصفاً كذلك أوقعنا عليه طليقة بما أبقى، ولم يصح إخراجها لأنه لو صحّ لزِم إخراج طليقة حكمية من طليقة حكمية فيلغو.

[١٤٠٣٥] (قوله: فكأنه استثنى من ثلاثٍ مقدّر) قلت: وجهه أن لفظ: طالق لا يحتمل الثنتين؛ لأنهما عدد محض، بل يحتمل الفرد الحقيقي أو الجنس، أعني: الثلاث، والأول لا يصح

(قوله: أو الجنس، أعني: الثلاث إلخ) الذي تقدّم أن: أنت طالق لا يحتمل الجنس، فلذا لا يصحّ ثبة الثلاث منه، فكيف يصحّ الاستثناء منه؟

(١) في "د" و"ز": ((المرأة)).

(٢) في "ب" و"ط": ((الثلاث)).

(٣) في "د" زيادة: ((قوله: هو المختار إلخ، أقول: ذكر في "القنية" خلافاً فقال: فلو قال: أنت طالق حمسين طليقة، فقالت: ثلاث يكفيني، فقال: الباقي لصواحبك، تطلق كل واحدة من البواقي.

وقال الطحاوي ومحمد بن شعاع وأبو علي الرازي والشافعي: لا يقع على صواحبها شيء؛ لأن ما وراء الثلاث غير عامل أصلاً، انتهى. هـ. "ح" (()). ق ١٩٤ب.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق - فصل في الاستثناء ٤٦٦/٣.

(فروع) في إيمان "الفتح" ما لفظه: ((وقد عُرفَ في الطَّلَاقِ أَنَّهُ لو قال: إنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ إنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ إنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ الثَّلَاثُ))، وأقره "المصنّف" ثَمَّةً. إنْ سَكَنْتُ هذه البلدةَ فامرأته طالقٌ، وخرَجَ فوراً وخَلَعَ امرأته، ثُمَّ سَكَنَهَا قَبْلَ الْعِدَّةِ.....

هنا؛ لأنَّه يَلْزَمُ منه إلغاءُ الاستثناءِ فتعيَّنَ الثاني، فافهم.

[١٤٠٣٦] (قوله: في إيمان "الفتح") خبرٌ عن ((ما))، وليس نعتاً لـ ((فروع))؛ لأنَّ الفِرْعَ الأوَّلَ فقط في إيمان "الفتح" ^(١)، "ح" ^(٢).

[١٤٠٣٧] (قوله: وَقَعَ الثَّلَاثُ) يعني: بدخول واحدٍ كما تدلُّ عليه عبارةُ إيمان "الفتح"، حيث قال ^(٣): ((ولو قال ^(٤) لامرأته: والله لا أقربك، ثُمَّ قال: والله لا أقربك ^(٥) فقربها مرةً لزمه كفارتان)) اهـ.

والظاهر: أَنَّهُ إنْ نَوَى التَّكْيِيدَ يُدَيِّنُ، "ح" ^(٦).

٥١٥/٢

قلت: وتصويرُ المسألة بما إذا ذَكَرَ لِكُلِّ شرطٍ جزءاً، فلو اقتصرَ على جزءٍ واحدٍ ففي "البرازية" ^(٧): ((إنْ دَخَلْتَ هذه الدَّارَ إنْ دَخَلْتَ هذه الدَّارَ فعبدي حرٌّ وهما واحدٌ فالقياسُ عدمُ الحنثِ حتَّى تَدْخُلَ دَخْلَتَيْنِ فيها، والاستحسانُ: يَحْنُثُ بدخولٍ واحدٍ، ويُجَعَلُ الباقي تَكَرَّراً

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب ما يكون يمناً وما لا يكون يمناً - فروع ٣٦٤/٤.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٢/ب.

(٣) "الفتح": كتاب الإيمان - باب ما يكون يمناً وما لا يكون يمناً - فروع ٣٦٤/٤.

(٤) ((ولو قال)) ساقط من "الأصل".

(٥) ((ثم قال والله لا أقربك)) ساقط من "الأصل".

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٢/ب.

(٧) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الخامس: في الاستثناء والشرط - نوع في الفصول ٢٤٥/٤ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

لم تَطْلُقْ^(١)، بخلاف: فانت طالق، فليحفظ. إن تزوجت وإن تزوجت فانت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين، بخلاف ما لو قدم^(٢) الجزء، فليحفظ.....

(وإعادة) اهـ. ثم ذكر^(٣) إشكالاً وجوابه، وذكر عبارته بتمامها في "البحر"^(٤) عند قوله: ((والمالك يُشترطُ لآخر الشرطين)). وقوله: ((وهما واحد)) أي: الداران في الموضعين واحدة^(٥)، بخلاف ما لو أشار إلى دارين فلا بد من دخولين كما هو ظاهر.

[١٤٠٣٨] (قوله: لم تطلق) هذا مبني على قول ضعيف كما حققناه عند قوله: ((وزوال الملك لا يبطل اليمين))، فافهم.

[١٤٠٣٩] (قوله: بخلاف ما لو قدم الجزء) هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها: ((بخلاف ما لو لم يؤخر الجزء)) وكلاهما صحيح، وأما ما في بعض النسخ: ((بخلاف ما لو أخر الجزء))

(قوله: ثم ذكر إشكالاً، وجوابه: وذكر عبارته بتمامها في "البحر" الخ) حيث قال: ((لقائل أن يقول: لو جعل الثاني تكراراً لزم ثبوت الحرية حالاً على قول الإمام، ويصير الثاني فاصلاً، كما في: أنت حر وحر إن شاء الله، ويجاب: بأن جعل الثاني تكراراً معنى لا لفظاً؛ لأن الثاني عطف على الأول، ولا يعطف الشيء على نفسه، والعبرة في الباب للفظ، فإذا انتفى التكرار لفظاً كان الثاني حشواً، فصار فاصلاً، وفيما نحن فيه الثاني غير معطوف على الأول، فأمكن جعل الثاني تكراراً، فكانا واحداً معنى فلا يفصل، ونظيره: حر حر إن شاء الله تعالى)) اهـ.

(١) في "د" زيادة: ((قوله: لم تطلق، لأنها ليست بامرأته وقت وجود الشرط، فقد بطلت اليمين بزوال الملك هنا. فعلى هذا يفرق بين كون الجزء فانت طالق، وبين كونه فامرأته طالق؛ لأنها بعد البيونة لم تبقى امرأته، فليحفظ فإنه حسن جداً، انتهى. كذا في "البحر")، ق ١٩٤/ب.

(٢) في "و" ((ولو أخر))، وقد ذكر عشيها "ط" أن الصواب: ((قدم)) كما في سائر النسخ.

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الخامس: في الاستثناء والشرط - نوع في الفاصل ٢٤٥/٤ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) انظر "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٥/٤.

(٥) في "م": ((واحد)).

إِنْ غَبْتُ عَنْكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَأَمْرُكَ بِيَدِكَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا فَاعْتَدْتُ، فَتَزَوَّجْتُ ثُمَّ عَادَتْ
لِلأَوَّلِ، ثُمَّ غَابَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَلَهَا أَنْ تُطَلَّقَ نَفْسَهَا، وَلَوْ احْتَلَعْتُ لَا؛ لِأَنَّهُ تَنْحِيزٌ،
وَالأَوَّلُ تَعْلِيقٌ. دَعَاها لِلوِقَاعِ فَأَبَتْ، فَقَالَ: مَتَى يَكُونُ؟ فَقَالَتْ: غَدًا، فَقَالَ: إِنْ
لَمْ تَفْعَلِي هَذَا الْمَرَادَ غَدًا فَأَنْتِ كَذَا، ثُمَّ نَسِيَاهُ حَتَّى مَضَى الْغَدُ.....

فَقَالَ "ح" ^(١): ((صَوَابُهُ: قَدَّمَ الْجَزَاءَ))، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ مَا إِذَا وَسَطَهُ، قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٢): ((وَفِي
"الْحَيْطِ": لَوْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُكَ وَإِنْ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ حَتَّى يَتَزَوَّجَهَا مَرَّتَيْنِ، بِخِلَافِ
مَا إِذَا [٢٨٩ق/٣] قَدَّمَ الْجَزَاءَ أَوْ وَسَطَهُ)) أَمَّا كَلَامُ "النَّهْرِ".

وَفَصَّلَهُ فِي "الْفَتَاوَى الْمَهْدِيَّة" ^(٣) فَقَالَ: ((وَأِنْ كَرَّرَ بِحَرْفِ الْعُطْفِ فَقَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُكَ وَإِنْ
تَزَوَّجْتُكَ، أَوْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُكَ فَإِنْ تَزَوَّجْتُكَ، أَوْ إِذَا تَزَوَّجْتُكَ، أَوْ مَتَى تَزَوَّجْتُكَ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ حَتَّى
يَتَزَوَّجَهَا مَرَّتَيْنِ، وَلَوْ قَدَّمَ الطَّلَاقَ فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ تَزَوَّجْتُكَ وَإِنْ تَزَوَّجْتُكَ فَهَذَا عَلَى تَزَوُّجِ
وَاحِدٍ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُكَ ^(٤) فَأَنْتِ طَالِقٌ وَإِنْ تَزَوَّجْتُكَ طَلَّقْتُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التَّزَوُّجَيْنِ)).
[١٤٠٤٠] (قَوْلُهُ: إِنْ غَبْتُ عَنْكَ الْإِخ) أَقُولُ: الْمَسْأَلَةُ ذَكَرَهَا فِي "الْبَحْر" ^(٥) عِنْدَ قَوْلِ "الْكَنْزِ":

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": إِنْ غَبْتُ عَنْكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَأَمْرُكَ بِيَدِكَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الْإِخ) ذَكَرَ "الرَّحْمَنِيُّ": ((أَنَّ
غَيْبَتَهُ عَنْهَا بَعْدَ الْفُرْقَةِ لَا تَنْحَلُّ بِهَا الْيَمِينُ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ أَنْ يَغِيْبَ عَنْهَا مَعَ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ، نَظِيرُ مَا لَوْ حَلَفَهُ
وَال لِيُعْلِمَنَّهُ بِكُلِّ دَاخِرٍ يَدْخُلُ الْبَلَدَ فَإِنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِمَالِ قِيَامِ وَلَايَتِهِ، وَهَذَا الْمَرَادُ أَنْ لَا يُوجِبَتْهَا بِالْفُرْقَةِ،
وَأَمَّا تَكُونُ إِحْمَالًا مَعَ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ، فَرَاجِعُهُ وَتَأَمَّلْ)) أَمَّا نَقْلُهُ "السَّنْدِيُّ".
(قَوْلُهُ: وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ مَا إِذَا وَسَطَهُ الْإِخ) لَا يَظْهَرُ أَنَّهُ تَرَكَ مَا إِذَا وَسَطَهُ عَلَى مَا فِي بَعْضِ
النُّسخِ، فَإِنَّهُ صَادِقٌ بِالتَّوَسُّطِ.

(قَوْلُهُ: فَهَذَا عَلَى تَزَوُّجِ وَاحِدٍ الْإِخ) وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَطْلُقُ أَيْضًا بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التَّزَوُّجَيْنِ كَالَّتِي بَعْدَهَا.

(١) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ١٩٢/ب بِتَصْرِفٍ.

(٢) "النَّهْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ أَحْكَامِ التَّعْلِيقِ ٢٢٥/ب.

(٣) "الْفَتَاوَى الْمَهْدِيَّة": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ بِكَلِمَةِ [إِنْ] وَ[إِذَا] وَغَيْرِهِمَا ٤٢٠/١.

(٤) ((وَأِنْ تَزَوَّجْتُكَ)) لَيْسَتْ فِي "ح".

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ٢٣/٤ بِتَصْرِفٍ.

لَا يَقَعُ. حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتِيَهَا، فَاسْتَلْقَى فَجَاءَتْ فَجَامَعَتْ إِنْ مُسْتَقِظًا حَيْثُ. إِنْ
لَمْ أُشْبِعْكَ مِنَ الْجِمَاعِ.....

((وَرَوَاهُ الْمَلِكُ بَعْدَ الْيَمِينِ لَا يُطْلَقُهَا))، وَنَصُّهُ: ((فِي "الْقَنِيَّة" ^(١): لَوْ قَالَ لَهَا: أَمْرُكَ بِيَدِكَ، ثُمَّ
اخْتَلَعَتْ مِنْهُ وَتَفَرَّقَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فِي بَقَاءِ الْأَمْرِ بِيَدِهَا ^(٢) رَوَاتَانِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَبْقَى. قَالَ:
إِنْ غِبْتَ عَنْكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَأَمْرُكَ بِيَدِكَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَتَزَوَّجَتْ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى
الْأَوَّلِ وَغَابَ عَنْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَلَهَا أَنْ تُطْلَقَ نَفْسُهَا أَوْ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ تَنْجِيزٌ لِلتَّخْيِيرِ
فَيُطْلَقُ بِرَوَايَةِ الْمَلِكِ، وَالثَّانِي تَعْلِيلُ التَّخْيِيرِ فَكَانَ يَمِينًا فَلَا يُطْلَقُ)) أَوْ كَلَامُ "الْبَحْر"، وَبِهِ تَعْلَمُ مَا
فِي كَلَامِ "الشَّارَح" مِنَ الْإِيجَازِ الْمُحِيلِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ التَّخْيِيرَ يُطْلَقُ بِالطَّلَاقِ الْبَائِنِ إِذَا كَانَ التَّخْيِيرُ مُنْجَزًا بِخِلَافِ الْمُعْلَقِ، وَهَذَا مَا
وَقَّعَ بِهِ فِي "الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّة" بَيْنَ كَلَامِهِمْ كَمَا حَرَّرْنَاهُ ^(٣) قُبِيلَ فَصْلِ الْمَشِيئَةِ.
[١٤٠٤١] (قَوْلُهُ: لَا يَقَعُ) لِأَنَّ الْحَيْثُ شَرْطُهُ أَنْ يُطْلَبَ مِنْهَا غَدًا وَتَمَتُّعٌ وَلَمْ يُطْلَبْ، "بَحْر" ^(٤).
وَنَحْوُهُ فِي "التَّاتِرْخَانِيَّة" ^(٥) عَنْ "الْمُنْتَقَى".

قُلْتُ: وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ النَّسْيَانَ لَا تَأْتِيهِ لَهُ هُنَا، لَكِنْ سَيَاتِي ^(٦) فِي الْإِيمَانِ تَعْلِيلُهُ بِأَنَّ ^(٧) إِمْكَانَ الْبِرِّ
شَرْطٌ لِبَقَاءِ الْيَمِينِ بَعْدَ انْعِقَادِهَا كَمَا هُوَ شَرْطٌ لَانْعِقَادِهَا خِلَافًا لـ "أَبِي يُوسُفَ"، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ،
فَإِنَّ إِمْكَانَ الْبِرِّ مُحَقَّقٌ بِالتَّذَكُّرِ، عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ النَّسْيَانُ عَذْرًا فِي عَدَمِ الْحِنْسِ فِي غَيْرِ هَذِهِ
الصُّورَةِ أَيْضًا، وَهُوَ خِلَافُ الْمَنْصُوصِ، فَافْهَم.

[١٤٠٤٢] (قَوْلُهُ: إِنْ مُسْتَقِظًا حَيْثُ) لِأَنَّهُ يُسَمَّى إِيثَانًا مِنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَوَّازَرْتُكُمْ أَتَى

سِتْمُكُمْ﴾ [البقرة- ٢٢٣].

(١) "القنية": كتاب الطلاق - باب تفويض الطلاق إليها وإلى غيرها ق ٤٢/أ.

(٢) عبارة "البحر" عن "القنية": ((ففي بقاء الأمر بها)).

(٣) المقولة [١٣٧١٥] قوله: ((بقي لو طلقها بئنا إلخ)).

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٤/٤.

(٥) لم نثر على النقل في نسخة "التاترخانية" التي بين أيدينا.

(٦) المقولة [١٧٨٤٦] قوله: ((بطل اليمين)).

(٧) في "م": ((بأن تعليقه))، وهو خطأ.

فعلى إنزالها. إن لم أجامعك ألف مرة فكذا فعلى المبالغة لا العدد. و^(١) إن وطئتك فعلى جماع الفرج، وإن نوى الدوس بالقدم حيث به أيضاً. له امرأة جنب وحائض ونفساء، فقال: أحببكن طالق طلقت النفساء، وفي: أفحشكن طالق فعلى الحائض. قال: لي إليك حاجة، فقال: امرأته طالق إن لم أقضيها، فقال: هي أن تطلق امرأتك.....

[١٤٠٤٣] (قوله: فعلى إنزالها) أي: تنعقد اليمين على أن يجامعها حتى تنزل؛ لأن شبعها يراد به كسر شهوتها به.

[١٤٠٤٤] (قوله: فعلى المبالغة لا العدد) فلا تقدير لذلك، والسبعون كثير، "خانية"^(٢). والظاهر: أن محله ما لم ينو العدد، فإن نواه عملت نيته؛ لأنه شدد على نفسه، "ط"^(٣). [١٤٠٤٥] (قوله: حيث به أيضاً) [٣/٢٨٩ب] أي: كما يحتمل بالجماع، فلا يصح نفيه المعنى المتبادر، ويؤخذ بما نواه؛ لأنه شدد على نفسه، فأيها فعل حيث به. بقي لو فعل كلا منهما هل يحتمل مرتين؟ الظاهر نعم، وينبغي أن لا يحتمل في الديانة إلا بما نوى، قال "ط"^(٤): ((ولو قال: إن وطئت، من غير ذكر امرأة ولا ضميرها^(٥)) فهو على الدوس بالقدم، هو اللغة والعرف، وذلك باتفاق أصحابنا، ومحل ما لم ينو الجماع، وإلا عملت نيته فيما يظهر)).

[١٤٠٤٦] (قوله: له امرأة إلخ) لا مناسبة لها في هذا الباب؛ إذ ليس فيها تعليق، وقوله: ((طلقت النفساء)) لعل وجهه: أن الخبيث قد يطلق على المستكره ريحه كالثوم والبصل، ودم النفساء مئين لطول مكثه.

[١٤٠٤٧] (قوله: فعلى الحائض) لعل وجهه النهي عنه في القرآن نصاً، أو كثرة وزيادة

(قوله: على أن يجامعها حتى تنزل؛ لأن شبعها يراد به إلخ) أي: فلا يكفي إنزالها بمقدامته، ونقل "الفتاوى": ((أنه إن سبق ماء الرجل ماءها لا يقع، وعلى ضيقه يقع)).

(١) الواو ليست في "د" و"و".

(٢) "الخانية": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤٨٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦٣/٢.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦٣/٢.

(٥) ((ولا ضميرها)) ليست في "ط".

فله أن لا يُصدِّقه. قال لأصحابه: إن لم أذهب بكم الليلة إلى منزلي فامرأته كذا، فذهب بهم بعض الطريق، فأخذهم العسس فحبسوهم^(١) لا يحث. إن عرجت من الدار إلا بإذني.....

أوقاتي، ومنه عُثْبُ فاحش، ثم رأيتُ في "البحر"^(٢) عن "القنية"^(٣) علَّلَ له بقوله: ((لأنه نص)). [١٤٠٤٨] (قوله: فله أن لا يُصدِّقه) ولا تطلق زوجته؛ لأنه مُحْتَمِلٌ للصدق والكذب، فلا يُصدِّقُ على غيره، "بحر"^(٤) عن "المحيط". ولا يقال: إن هذا مما لا يُوقَفُ عليه إلا منه فالقولُ له كقولها: إن كنتِ تحيين، فقالت: أحبُّ؛ لأنَّ ذاك فيما إذا كان المعلق عليه من جهة الزوجة لا من جهة أجنبي كما قلناه^(٥)، وأفاد أنه لو صدَّقه حث. [١٤٠٤٩] (قوله: لا يحث) يُنافي ما يأتي^(٦) قريباً من أن شرط الحث إن كان عديمياً وعجز حث. اهـ "ح"^(٧). وأصله لصاحب "البحر"^(٨).

أقول: لا إشكال؛ لأنه صدَّقَ عليه أنه ذهب، فعلم الحث لوجود البر، ويشهد له ما يأتي^(٩) متناً في الأيمان: ((لا يخرج أو لا يذهب إلى مكة، فخرج يُريدُها، ثم رجع حث^(١٠)) إذا جاوز

(قوله: ثم رجع لا حث إلخ) حقه: حذف ((لا)) النافية، كما هو عبارة "ط".

(١) في "ب" و"و" و"ط": ((فحبسهم)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٣/٤، نقلًا عن "القنية" معرباً فيها إلى "جامع الكرخي".

(٣) "القنية": كتاب الطلاق - باب مسائل متفرقة ق ٤٧/أ.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٣٠/٤.

(٥) المقولة [١٣٩١٠] قوله: ((إن حضت إلخ)).

(٦) المقولة [١٤٠٦٨] قوله: ((والأصل إلخ)).

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب التعليق ق ١٩٢/ب بتصرف يسير.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢١/٤.

(٩) المقولة [١٧٥٥٠] قوله: ((فلو حلف إلخ)).

(١٠) في "الأصل" و"٣" و"ب": ((لا حث))، وما أثبتناه من "م" هو الموافق لعبارة معن "الدر" في الأيمان ولعبارة "ط": ١٦٣/٢.

فَخَرَجَتْ لِحْرِيقِهَا لَا يَحْنُثُ.....

عُمَرَانُ مَصْرُوهُ عَلَى قَصْدِهَا)) اهـ. فَإِنَّ عَدَمَ الْحِنْثِ فِيهَا^(١) لَوْجُودِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، "ط"^(٢).

قلت: وَذَكَرَ فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٣) تَخْرِيجَ عَدَمِ الْحِنْثِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَسَسِ عَلَى قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"عَمَّادٍ" فِيمَا: ((إِذَا حَلَفَ لِشَرْبِ الْمَاءِ الَّذِي فِي هَذَا الْكُوزِ الْيَوْمَ، فَأَهْرَقَهُ قَبْلَ مُضِيِّ الْيَوْمِ لَا يَحْنُثُ عَنْهُمَا)) اهـ. وَفِي "الذَّخِيرَةِ" مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا.

٥١٦/٢

(١٤٠٥٠) (قَوْلُهُ: فَخَرَجَتْ لِحْرِيقِهَا لَا يَحْنُثُ) وَكَذَا لَوْ خَرَجَتْ لِلْعَرَقِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْخُرُوجُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لِغَيْرِ الْعَرَقِ وَالْحَرَقِ، "بِحَرْ" ^(٤)، أَيْ: لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُرَادٍ عُرْفًا، فَلَا يَدْخُلُ فِي الْيَمِينِ، وَكَذَا يَتَقَيَّدُ بِيَقَاءِ النِّكَاحِ كَمَا سَيَأْتِي ^(٥) فِي الْإِيمَانِ، وَعَلَّلَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٦) هُنَاكَ: ((بِأَنَّ الْإِذْنَ إِنَّمَا يُصَحِّحُ لِمَنْ لَهُ الْمَنْعُ، وَهُوَ مِثْلُ السُّلْطَانِ إِذَا حَلَفَ لِإِنْسَانًا لِيَرْفَعَنَّ إِلَيْهِ خَبَرَ كُلِّ دَاعِرٍ فِي [٣/٢٩٠] الْق/الْمَدِينَةِ كَانَ عَلَى مُدَّةٍ وَلَا يَتِيهِ، فَلَوْ أَبَانَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، فَخَرَجَتْ بِهَا إِذْنٌ لَا تَطْلُقُ وَإِنْ كَانَ زَوَّالُ الْمَلِكِ لَا يُطْلُقُ الْيَمِينَ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَعَقَّدْ إِلَّا عَلَى بَقَاءِ النِّكَاحِ)) اهـ.

وَمِثْلُهُ تَحْلِيفُ رَبِّ الدِّينِ الْغَرِيمِ أَنَّ لَا يَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ إِلَّا بِإِذْنِهِ تَقَيَّدَ بِقِيَامِ الدِّينِ كَمَا سَيَأْتِي ^(٧) هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(قَوْلُهُ: وَذَكَرَ فِي "الْحَانِيَّةِ" تَخْرِيجَ عَدَمِ الْحِنْثِ لِحِ الظَّاهِرِ أَنَّ مَا فِي "الْحَانِيَّةِ" مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الذَّهَابَ كَالْإِتْيَانِ، يَتَوَقَّفُ تَحَقُّقُهُ عَلَى الْوَصُولِ حَتَّى يَتَأْتِيَ إِثْبَاتُ الْخِلَافِ.

(١) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُهُ: فَإِنَّ عَدَمَ الْحِنْثِ فِيهَا) أَيْ: فِي أَصْلِ مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ لَا مَسْأَلَةَ دُخُولِ مَكَّةَ)) اهـ.

(٢) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيلِ ١٦٣/٢.

(٣) "الْحَانِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيلِ ٤٩٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهَنْدِيَّةُ").

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيلِ ٢٣/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٧٥٧٩] قَوْلُهُ: ((أَوْ فِرْقَةً)).

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْخُرُوجِ وَالْإِتْيَانِ وَالرُّكُوبِ ٣٩٠/٤.

(٧) الْمَقُولَةُ [١٧٨٥٥] قَوْلُهُ: ((لِتَقَيَّدَهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بِحَالِ إِنْكَارِهِ)).

حَلَفَ لَا يَرْجِعُ الدَّارَ^(١)، ثُمَّ رَجَعَ لشيءٍ نَسِيَهُ لَا يَحْنَتْ. حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ سَاكِنٌ دَارِهِ الْيَوْمَ وَالسَّائِغَ ظَالِمٌ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِخْرَاجُهُ.....

مطلب: اليمينُ تتخصَّصُ بدلالةِ العادةِ والعرفِ

(١٤٠٥١) (قوله: حَلَفَ لَا يَرْجِعُ الدَّارَ) في "الحائِية"^(٢): ((رَجُلٌ حَرَجَ مَعَ الْوَالِي، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَالِي، فَسَقَطَ مِنَ الْحَالِفِ شَيْءٌ فَرَجَعَ لِأَجْلِهِ لَا يَحْنَتْ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُوعَ مُسْتَتَنًى مِنَ الْيَمِينِ عَادَةً)) اهـ، أي: لِأَنَّ الْحَلُوفَ عَلَيْهِ هُوَ الرَّجُوعُ بِمَعْنَى تَرْكِ الذَّهَابِ مَعَهُ^(٣)، فَإِذَا رَجَعَ لِحَاجَةٍ عَلَى نِيَّةِ الْعَوْدِ لَمْ يَتَحَقَّقْ الْحَلُوفُ عَلَيْهِ.

والحاصل: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَالَّتِي قَبْلَهَا تَخَصَّصَتِ الْيَمِينُ فِيهِمَا بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ، وَالْعَادَةُ مُخَصَّصَةٌ كَمَا تَقَرَّرَ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا فِي "الحائِية"^(٤) أَيْضاً: ((رَجُلٌ حَلَفَ رَجُلًا أَنْ يُطِيعَهُ فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُهُ وَيَنْهَاهُ عَنْهُ، ثُمَّ نَهَاهُ عَنْ جِمَاعِ امْرَأَتِهِ لَا يَحْنَتْ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يُرِيدُونَ بِهَذَا النِّهْيِ عَنْ جِمَاعِ امْرَأَتِهِ عَادَةً، كَمَا لَا يُرَادُ بِهِ النِّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ))، وَفِيهَا^(٥) أَيْضاً: ((أَتَهَمَّتْ امْرَأَتُهُ بِجَارِيَةٍ، فَحَلَفَ لَا يَمَسُّهَا انْصَرَفَ إِلَى الْمَسِّ الَّذِي تَكَرَّرَهُ الْمَرْأَةُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: إِنْ وَضَعْتُ يَدِي عَلَى جَارِيَتِي فَهِيَ حُرَّةٌ، فَضَرَبْتُهَا وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا لَا يَحْنَتْ إِنْ كَانَتْ بِمِثْنَةٍ لِأَجْلِ الْمَرْأَةِ، أَوْ لِأَمْرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرِيدُ الْوَضْعَ لِغَيْرِ الضَّرْبِ)) اهـ.

(١) ((الدَّارَ)) لَيْسَتْ فِي "د" وَ"و".

(٢) "الحائِية": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلٌ فِي تَحْلِيلِ الظَّلَمَةِ وَفِيمَا يَنْوِي الْحَالِفُ غَيْرَ مَا يَنْوِي الْمُسْتَحْلِفُ ١٢/٢ بِتَصْرِفٍ هَامِشٍ "الْفَتَاوَى الْمُنْدِيَّة".

(٣) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِذَا رَجَعَ...)) ق ١٩٥/١.

(٤) "الحائِية": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ٤٧٦/١ هَامِشٌ "الْفَتَاوَى الْمُنْدِيَّة".

(٥) "الحائِية": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ٤٨٨/١ هَامِشٌ "الْفَتَاوَى الْمُنْدِيَّة".

فاليَمِينُ عَلَى التَّلْفِظِ بِاللِّسَانِ.....

قلت: ومثله فيما يَظْهَرُ ما ذكره بعض مُحَقِّقِي الخنابلة فيمن قال لزوجه: إن قلت لي كلاماً ولم أَقُلْ لك مثله فأنت طالق، فقالت له: أنت طالق، ولم يقل لها مثله من أنها لا تَطْلُقُ؛ لأنَّ كلامَ الزَّوْجِ مُخَصَّصٌ بما كان سبباً أو دعاءً أو نحوه؛ إذ ليس مرادُه أنها لو قالت: اشتر لي ثوباً أن يقول لها مثله، بل أرادَ الكلامَ الذي كان سببَ حَلْفِهِ اهـ.

مطلب: لا يَدْعُ فُلَاناً يَسْكُنُ فِي هَذِهِ الدَّارِ

[١٤٠٥٢] (قوله: فاليَمِينُ عَلَى التَّلْفِظِ بِاللِّسَانِ) كذا في "القنية"^(١) و"الحاوي" لـ "الزَّاهِدِي" معزياً لـ "الوَبَرِي"، ولعله محمولٌ على ما إذا كان الحالفُ عالماً وقت الحلفِ بأنه لا يُمْكِنُهُ إخراجُه بالفعل، فيَنصَرِفُ إلى التَّلْفِظِ بقوله: اخرج من داري، ولو حِيلَ على اليمينِ الموقَّتة كما في: لأشربن ماء هذا الكؤِزِ اليومَ ولا ماء فيه لكان ينبغي عدمُ الحِنثِ بمُضِيِّ اليومِ وإن لم يقل له: اخرج، ولعله لم يُحْمَلْ عليها لإمكانِ صَرَفِ اليمينِ إلى التَّلْفِظِ المذكورِ بقرينة العجزِ عن الحقيقة، كما لو حَلَفَ لا يَدْعُ فُلَاناً يَسْكُنُ [٣/٢٩٠/ب] في هذه الدَّارِ فقد قالوا: إن كانت الدَّارُ مِلْكاً للحالفِ فالمنعُ بالقولِ والفعلِ، وإلاَ فيالقولِ فقط، أي: لأنه لا يَمْلِكُ منعهُ بالفعل، ومثله ما لو كان أجرة الدَّارِ، فقد صرَّحوا بأنه يَرى بقوله: اخرج من داري، ووجهه أنَّ المُسْتأجِرَ مَلِكُ المنافعِ، فصار الحالفُ كالأجنبيِّ الذي لا يَمْلِكُ له في الدَّارِ.

وأما ما سيذكره^(٢) "الشارح" في آخرِ كتاب الإيمان حيث قال: ((لا يَدْخُلُ فُلَانٌ دارَهُ فيمِينُهُ عَلَى النَّهْيِ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ مِنْهُ، وَإِلَّا فَعَلَى النَّهْيِ وَالْمَنْعِ جَمِيعاً)) فهو غلظٌ لما رأيتُه في كثيرٍ من الكتب من ذكرِ هذا التَّفصيلِ في حَلْفِهِ: لا يَدْعُهُ أو لا يَتْرُكُهُ، ففي "الولوالجية"^(٣): ((قال: إِنْ أَدْخَلْتُ فُلَاناً بَيْتِي، أَوْ قَالَ: إِنْ دَخَلَ فُلَانٌ بَيْتِي، أَوْ قَالَ: إِنْ تَرَكْتُ فُلَاناً يَدْخُلُ بَيْتِي فامرأته طالق فاليَمِينُ فِي الْأَوَّلِ

(١) "القنية": كتاب الإيمان - باب اليمين على فعل يُمنع منه أو يَعْجزُ ق ٥٨/ب.

(٢) المقولة [١٨٣٠٥] قوله: ((لا يَدْخُلُ فُلَانٌ دارَهُ (إلخ))).

(٣) "الولوالجية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني فيما يصحُّ تعليقه وما لا يصحُّ ١/٦٦/ب.

على أن يدخلُ بأمريه؛ لأنه متى دخلَ بأمريه فقد أدخله، وفي الثاني على الدُّخُولِ أَمَرَ الحَالِفُ أو لم يَأْمُرْ، عَلِمَ أو لم يَعْلَمْ؛ لأنه وَجَدَ الدُّخُولَ، وفي الثالث على الدُّخُولِ يَعْلَمُ الحَالِفُ؛ لأنَّ شَرْطَ الحِنْثِ التَّركُ للدُّخُولِ، فمتى عَلِمَ ولم يَمْنَعْ فقد تَرَكَ)) اهـ. ومثله في إيمان "البحر"^(١) عن "المحيط" وغيره.

فتعليقه للثاني: ((بأنه وَجَدَ الدُّخُولَ)) صريحٌ في انعقاد اليمينِ على نَفْسِ فعلٍ الغيرِ، ولذا قال "الشارح" هناك^(٢): ((قال لغيره: والله لَتَفْعَلَنَّ كَذَا فهو حالفٌ، فإذا لم يَفْعَلْهُ المخاطَبُ حِنْثٌ إلخ))، فعَلِمَ أَنَّهُ في حَلْفِهِ: لا يَدْخُلُ فلانٌ دارَهُ يَحْنُثُ بدخوله وإن نَهَاهُ الحَالِفُ؛ لأنه وَجَدَ شَرْطُ الحِنْثِ، بخلاف: لا يَتْرُكُهُ يَدْخُلُ، فإنَّ فيه التَّفْصِيلَ المارَّ^(٣)، ولو جَرَى هذا التَّفْصِيلُ في الحَلِيفِ على فعلٍ الغيرِ لَزِمَ أَنَّهُ لو قال: إنْ دَخَلَ فلانٌ داري فأنْتِ طالقٌ أَنَّهُ لو نَهَاهُ عن الدُّخُولِ ثُمَّ دَخَلَ لا يَقَعُ الطَّلَاقُ، وأنَّهُ لو قال: والله لَتَفْعَلَنَّ^(٤) كَذَا وأمره بالفعل فلم يَفْعَلْ لا يَحْنُثُ، وقد يُجَابُ بِحَمَلٍ قولِ "الشارح" في الأيمان: ((فيمينُهُ على النّهي إنْ لم يَمْلِكْ مَنَعَهُ)) على ما ذكره هنا من كونِ المحلوفِ عليه ظالماً، بقرينة أنْ فَرَضَ المسأَلَةُ في الحَلِيفِ على دارِ الحَالِفِ، فلا يَمْكُنُ حَمْلُهُ على التَّفْصِيلِ المذكورِ فيما إذا كانت الدَّارُ مِلْكَ الحَالِفِ أو مِلْكَ غيرِهِ، وسيأتي^(٥) إن شاء الله تعالى زيادةً تحريراً لهذا المحلِّ في الأيمان، وإنما تَعَرَّضْنَا لذكرِ ذلك هنا؛ لأنَّ بعضَ مُحَشِّي "الأشباه" اغْتَرَّ بعبارَةِ "الشارح" المذكورة في الأيمان، فأفتى بعدمِ الحِنْثِ بعدمِ الدُّخُولِ في قوله: لا يَدْخُلُ فلانٌ داري، وهو ما [٢/٢٩١ق/٣] اشتهر على السَّنةِ العوامِ من أَنَّهُ لا يَحْنُثُ في الحَلِيفِ على ما لا يَمْلِكُهُ، وليس على إطلاقِهِ، فتنبَّه لذلك.

٥١٧/٢

(١) "البحر": باب اليمين في الدخول والخروج إلخ ٣٣١/٤.

(٢) المقولة [١٨٣٠٠] قوله: ((فإن لم يفعله المخاطب حنث)) وما بعدها.

(٣) في المقولة نفسها.

(٤) في "ب": ((تعلن))، وهو خطأ.

(٥) المقولة [١٨٣٠٥] قوله: ((لا يدخل فلان داره إلخ)).

إِنْ لَمْ تَحِثِّي بِفُلَانٍ، أَوْ إِنْ لَمْ تَرُدِّي ثَوْبِي السَّاعَةَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَجَاءَ فُلَانٌ مِنْ جَانِبٍ
آخَرَ بِنَفْسِهِ وَأَخَذَ الثَّوبَ قَبْلَ دَفْعِهَا لَا يَحْنُثُ، كَذَا: إِنْ لَمْ أَدْفَعْ إِلَيْكَ الدِّينَارَ الَّذِي
عَلَيَّ إِلَى رَأْسِ الشَّهْرِ فَكَذَا، فَأَبْرَأْتُهُ قَبْلَ رَأْسِ الشَّهْرِ ^(١) بَطَلَ الْيَمِينُ.
بَقِيَ مَا يُكْتَبُ فِي التَّعَالِيقِ مَتَى نَقَلَهَا أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَأَبْرَأْتُهُ مِنْ كَذَا أَوْ مِنْ
بَاقِي صَدَاقِهَا،

[١٤٠٥٣] (قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ تَحِثِّي) بِفَعْلِ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ لِنَسَائِبِ قَوْلِهِ: ((فَأَنْتِ طَالِقٌ))، "ح" ^(٢).
[١٤٠٥٤] (قَوْلُهُ: السَّاعَةَ) رَاجِعٌ إِلَيْهَا، وَقَيَّدَ بِهَا؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَةَ لَا يَحْنُثُ فِيهَا إِلَّا بِالْيَأْسِ بِنَحْوِ
مَوْتِ الْحَالِفِ أَوْ ضَيَاعِ الثَّوبِ، "ط" ^(٣).
[١٤٠٥٥] (قَوْلُهُ: لَا يَحْنُثُ) لَعْدِمِ امْكَانِ الْبِرِّ، وَقِيلَ: يَحْنُثُ فِيهِمَا، "ط" ^(٤) عَنْ "الْبَحْرِ" ^(٥).
قُلْتُ: وَفِي "الْحَانِيَّة" ^(٦): ((قَالَ لِامْرَأَتِهِ: إِنْ لَمْ تَحِثِّي بِمَتَاعٍ كَذَا غَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَبَعَثَتِ الْمَرْأَةَ
بِهِ عَلَى يَدِ إِنْسَانٍ فَإِنْ كَانَ نَوَى وَصُولَ الْمَتَاعِ إِلَيْهِ غَدًا لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مُحْتَمَلٌ لَفْظِهِ، وَإِنْ
لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَوْ نَوَى حَمْلَهَا بِنَفْسِهَا حَيْثُ، وَلَا يَكُونُ الْيَمِينُ عَلَى الْوَصُولِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ)) اهـ.
[١٤٠٥٦] (قَوْلُهُ: بَطَلَ الْيَمِينُ) لِأَنَّهُ بَعْدَ إِبْرَأَتِهَا مِنْهُ لَمْ يَتَّقَ لَهَا عَلَيْهِ، فَلَا يُمْكِنُ دَفْعُهُ.
[١٤٠٥٧] (قَوْلُهُ: مَا يُكْتَبُ فِي التَّعَالِيقِ) أَي: مَا يَكْتُبُهُ الزَّوْجُ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ خَوْفِ الْمَرْأَةِ مِنْ
نَقْلِهَا أَوْ تَزَوُّجِهَا عَلَيْهَا.
[١٤٠٥٨] (قَوْلُهُ: مَتَى نَقَلَهَا إلخ) جَوَابُ ((مَتَى)) مَحْذُوفٌ، أَي: فَهِيَ طَالِقٌ، وَقَوْلُهُ:
((وَأَبْرَأْتُهُ)) بِالْوَاوِ الْعَاطِفَةِ عَلَى قَوْلِهِ: ((نَقَلَهَا أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا)).

(١) ((رَأْسُ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "د" وَ"و".

(٢) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ق ١٩٢/ب.

(٣) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ٢/١٦٤.

(٤) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ٢/١٦٤.

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ٤/٢٠.

(٦) "الْحَانِيَّة": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ١/٤٨٩ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

فلو دَفَعَ لها الكلَّ هل تَبْطُلُ؟ الظَّاهِرُ لا؛ لتَصْرِيحِهِمْ بِصَحَّةِ بَرَاءَةِ الإسْقَاطِ والرُّجُوعِ بما دَفَعَهُ. حَلَفَ بالله أنه لم^(١) يَدْخُلْ هذه الدَّارَ اليومَ، ثُمَّ قال: عبْدُهُ حرٌّ ولم يكن دَخَلَ لا كَفَّارَةً، ولا يَعْتَقُ عبْدُهُ إمَّا لصدوقه، أو لأنَّها غَمُوسٌ، ولا مَدْخَلَ للقضاء في اليمين بالله، حتَّى لو كانت يَمِينُهُ الأولى بعْتَقٍ أو طلاقٍ.....

[١٤٠٥٩] (قوله: فلو دَفَعَ لها الكلَّ) أي: كُلُّ الدَّيْنِ الْمُعْبَرِ عنه بقوله: ((من كذا))، أو كُلِّ باقِي الصَّدَاقِ.

[١٤٠٦٠] (قوله: هل تَبْطُلُ؟) أي: اليمينُ المذكورة^(٢)، وَوَجْهُ التَّوَقُّفِ: أَنَّ الطَّلَاقَ مُعْلَقٌ عَلَى شَرْطَيْنِ، وهما: النُّقْلُ والإِبْرَاءُ، أو التَّرْجُوعُ والإِبْرَاءُ، فإذا وَجِدَ أَحَدُهُمَا فلا بَدَّ مِنْ وَجُودِ الْآخَرِ وهو الإِبْرَاءُ، مع أَنَّ الْمُبْرَأَ عنه قد دَفَعَهُ لها.

[١٤٠٦١] (قوله: لتَصْرِيحِهِمْ إلخ) قال في "الأشباه"^(٣): ((الإِبْرَاءُ بَعْدَ قِضَاءِ الدَّيْنِ صَحِيحٌ؛ لَأَنَّ السَّقَاطَ بِالْقِضَاءِ الْمَطْلَبَةِ لَا أَصْلَ الدَّيْنِ، فَيَرْجِعُ الْمَدْيُونُ بِمَا أَذَاهُ إِذَا أَبْرَأَهُ بَرَاءَةً إسْقَاطٍ، وَإِذَا أَبْرَأَهُ بَرَاءَةً اسْتِيفَاءٍ فَلَا رُجُوعَ، وَاحْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا أَطْلَقَهَا، وَعَلَى هَذَا لَوْ عُلِقَ طَلَاقُهَا بِإِبْرَائِهَا عَنِ الْمَهْرِ ثُمَّ دَفَعَهُ لَهَا لَا يَطْلُلُ التَّعْلِيقُ، فَإِذَا أَبْرَأَتْهُ بَرَاءَةً إسْقَاطٍ وَقَعَ وَرَجَعَ عَلَيْهَا)) اهـ.

والْحَاصِلُ: أَنَّ الدَّيْنَ وَصَفَ فِي ذِمَّةِ الْمَدْيُونِ، وَالدَّيْنُ يُقْضَى بِمِثْلِهِ، أي: إِذَا أَوْفَى مَا عَلَيْهِ لِعَرِيهِ ثَبَّتَ لَهُ عَلَى عَرِيهِ مِثْلُ مَا لِعَرِيهِ عَلَيْهِ فَتَسْقُطُ الْمَطْلَبَةُ، فَإِذَا أَبْرَأَهُ عَرِيَهُ بَرَاءَةً إسْقَاطٍ سَقَطَ مَا بِذِمَّتِهِ لِعَرِيهِ، فَثَبَّتَ لَهُ مَطْلَبَةُ عَرِيهِ بِمَا أَوْفَاهُ، فَقَدْ صَحَّتْ الْبَرَاءَةُ بَعْدَ الدَّفْعِ، فَلَا تَبْطُلُ الْيَمِينُ، بَلْ يَتَوَقَّفُ الْوُقُوعُ عَلَى الْبَرَاءَةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَبْرَأَهُ بَرَاءَةً اسْتِيفَاءٍ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى إِقْرَارِهِ بِاسْتِيفَاءِ ذَنْبِهِ وَبِأَنَّهُ لَا مَطْلَبَةَ لَهُ عَلَيْهِ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْمَدْيُونُ لِعَدَمِ سُقُوطِ مَا بِذِمَّتِهِ بِذَلِكَ، وَأَمَّا لَوْ أَطْلَقَ فَيَنْبَغِي فِي زَمَانِنَا حَمْلُهَا عَلَى الْاسْتِيفَاءِ لِعَدَمِ فَهْمِهِمْ غَيْرَهَا.

[١٤٠٦٢] (قوله: حَلَفَ بالله أنه لم يَدْخُلْ) [٣/٢٩١ ب] كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا:

(١) فِي "و": ((لَا)).

(٢) فِي "ب" وَ"م": ((الْمَذْكُور)).

(٣) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الْمَدَائِنَاتِ ص ٣١٤ - بِتَصْرِفٍ، نَقْلًا عَنْ "الذَّخِيرَةِ" وَ"شَرْحِ مَنْظُومَةِ ابْنِ وَهْبَانَ".

حَيْثَ فِي الْيَمِينِ لِدُخُولِهَا فِي الْقَضَاءِ. أَخَذَتْ مِنْ مَالِهِ دَرَاهِمًا، فَاشْتَرَتْ بِهِ لَحْمًا، وَخَلَطَهُ اللَّحْمَ بِدَرَاهِمِهِ، وَقَالَ لَهَا ^(١) زَوْجُهَا: إِنَّ لَمْ تَرُدِّيهِ الْيَوْمَ فَأَنْتِ كَذَا فَحِيلَتْهُ أَنْ تَأْخُذَ كَيْسَ اللَّحْمِ وَتُسَلِّمَهُ لِلزَّوْجِ قَبْلَ مُضِيِّ الْيَوْمِ، وَإِلَّا حَيْثَ ^(٢)، وَلَوْ ضَاعَ مِنَ اللَّحْمِ فَمَا لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ أُذِيبَ أَوْ سَقَطَ فِي الْبَحْرِ لَا يَحْنُثُ.....

((لا يَدْخُلُ))، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الثَّانِي تَكُونُ الْيَمِينُ مُتَعَيِّدَةً لَكُونِهَا عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَفَرَضَ الْمَسْأَلَةَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ عَلَى الْمَاضِي لَتَنَاقُضِ الْيَمِينِ الثَّانِيَةِ، فَفِي "الْبَحْرِ" ^(٣) عَنْ "الْمَحِيطِ" مِنْ بَابِ الْأَيْمَانِ الَّتِي يُكْذِبُ بَعْضُهَا بَعْضًا: ((حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ هَذِهِ الدَّارَ الْيَوْمَ، ثُمَّ قَالَ: عَبْدُهُ خُرُّ إِنَّ لَمْ يَكُنْ دَخَلَهَا الْيَوْمَ لَا كُفَّارَةً وَلَا يَعْتِقُ عَبْدُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَحْنُثْ وَلَا كُفَّارَةً، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهِيَ بِعَيْنِ الْغُمُوسِ، فَلَا تُوجِبُ الْكُفَّارَةَ، وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْقَضَاءِ، فَلَمْ يَصِرْ فِيهَا مُكْذِبًا شَرْعًا، فَلَمْ يَتَحَقَّقْ شَرْطُ الْحِنْثِ فِي الْيَمِينِ بِالْعَتَقِ وَهُوَ عَدَمُ الدُّخُولِ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ الْيَمِينُ الْأُولَى بِعَتَقٍ أَوْ طَلَاقٍ حَيْثَ فِي الْيَمِينِينَ؛ لَأَنَّ لَهَا مَدْخَلَ فِي الْقَضَاءِ)) اهـ.

[١٤٠٦٣] (قَوْلُهُ: حَيْثَ فِي الْيَمِينِينَ) لِأَنَّهُ بِكُلِّ زَعَمٍ الْحِنْثُ فِي الْأُخْرَى كَمَا يَأْتِي ^(٤) فِي بَابِ عَتَقِ الْبَعْضِ. اهـ "ح" ^(٥).

[١٤٠٦٤] (قَوْلُهُ: وَلَوْ ضَاعَ مِنَ اللَّحْمِ إلخ) هَذَا نَقْلُهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٦) عَنْ "الْحَانِيَّةِ" ^(٧) فِي الْيَمِينِ

(١) ((لَهَا)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"و" وَ"ط".

(٢) ((قَبْلَ مُضِيِّ الْيَوْمِ، وَإِلَّا حَنْثَ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "د" وَ"و".

(٣) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيلِ ٢٤/٤.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٦٧٠١] قَوْلُهُ: ((عَتَقَ وَطَلَّقَتْ)).

(٥) "ح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيلِ ق ١٩٣/١/بِتَصْرِيفٍ.

(٦) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيلِ ٢١/٤.

(٧) "الْحَانِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيلِ ٤٩٠/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

حَلَفَ إِنْ لَمْ أَكُنْ الْيَوْمَ فِي الْعَالَمِ أَوْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا فَكَذَا يُحْبَسُ وَلَوْ فِي بَيْتٍ حَتَّى يَمُتَ الْيَوْمَ، وَلَوْ حَلَفَ إِنْ لَمْ يُخَرَّبْ بَيْتَ فُلَانٍ غَدًا، فَقَيْدٌ وَمُنْعٌ حَتَّى مَضَى الْغَدُ حَيْثُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ أُخْرَجْ مِنْ هَذَا الْمَنْزِلِ فَكَذَا فَقَيْدٌ، أَوْ إِنْ لَمْ أَذْهَبْ بِكَ إِلَى مَنْزِلِي فَأَخَذَهَا فَهَرَبَتْ مِنْهُ، أَوْ إِنْ لَمْ تَحْضُرِي اللَّيْلَةَ مَنْزِلِي فَكَذَا،.....

المُطْلَقَةُ عَنْ ذِكْرِ الْيَوْمِ، ثُمَّ قَالَ: ((ومفهومه أنه إذا لم يمكن رَدُّه فَإِنَّهُ يَحْتُسُّ، فَعُلِمَ بِهِ أَنَّ قَوْلَهُمْ: يُشْتَرَطُ لِبَقَاءِ الْيَمِينِ إِمْكَانُ الْبِرِّ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَقْيَدَةِ بِالْوَقْتِ، فَعَدَمُهُ مُبْطِلٌ لَهَا، أَمَّا الْمُطْلَقَةُ فَعَدَمُهُ مُوجِبٌ لِلْحَنْتِ)) اهـ.

وحاصله: أنه إذا كانت اليمين مُقَيَّدَةً بِالْوَقْتِ يَحْتُسُّ بِمَضِيِّهِ، إِلَّا إِذَا عَجَزَتْ عَنْ رَدِّهِ بَأَنْ ضَاعَ أَوْ أُذِيبَ، أَمَّا لَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً فَلَا يَحْتُسُّ وَإِنْ ضَاعَ مَا دَامَا حَيًّا لِإِمْكَانِ وَجْدَانِهِ، أَمَّا لَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ عُلِمَ أَنَّهُ أُذِيبَ أَوْ سَقَطَ فِي الْبَحْرِ فَإِنَّهُ يَحْتُسُّ لِتَعَذُّرِ الرَّدِّ، وَبِهِ تَعَلَّمَ مَا فِي كَلَامِ "الشَّارَحِ". [١٤٠٦٥] (قوله: إِنْ لَمْ أَكُنْ إِنْ) كَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(١) عَنْ "الصَّرِيفَةِ"، وَقَدْ رَاجَعْتُ عِبَارَةَ "الصَّرِيفَةِ"، فَرَأَيْتُ فِيهَا: ((إِنْ أَكُنْ)) بِثَوْنٍ ((لَمْ))، وَهُوَ الصَّوَابُ.

مطلب: المحبوس ليس في الدنيا

[١٤٠٦٦] (قوله: يُحْبَسُ إِنْ) سَوَاءٌ حَبَسَهُ الْقَاضِي أَوْ الْوَالِي؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ يُسَمَّى نَفْيًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُنْفَوْنَ مِنْكَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة-٣٣]، "بِحَرْ" ^(٢) عَنْ "الصَّرِيفَةِ"، أَيْ: فَإِنَّ الْآيَةَ مَحْمُولَةٌ

(قَوْلُ "الشَّارَحِ": حَلَفَ: إِنْ لَمْ أَكُنْ الْيَوْمَ فِي الْعَالَمِ أَوْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا فَكَذَا يُحْبَسُ إِنْ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْتُسُّ فِي يَمِينِهِ فِي عُرْفَانَا الْآنَ، لِتَحَقُّقِ شَرْطِهِ، وَالْإِيمَانُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعُرْفِ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦/٤.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ١٦/٤.

فَمَنْعَهَا أَبُوهَا حَيْثُ فِي الْمَخْتَارِ، بخلاف: لَا أَسْكُنُ فَأُغْلِقَ الْبَابَ أَوْ قَيْدٌ لَا يَحْنُثُ فِي الْمَخْتَارِ.

عندنا على الحبس. ورأيتُ في بعض الكتب: أَنَّ الْوَزِيرَ "ابْنَ مُقْلَةَ"^(١) لَمَّا حَبَسَهُ "الرَّاضِي بِالله" ^(٢) سنة اثنتين^(٣) وعشرين وثلاثمائة أُنْشِدَ قَوْلُهُ: [طويل]

خَرَجْنَا مِنَ الدُّنْيَا وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا فَلَسْنَا مِنَ الْمَوْتَى نَعْدُ وَلَا الْأَحْيَا
إِذَا جَاءَنَا السَّجَّانُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ فَرَحْنَا وَقَلْنَا جَاءَ هَذَا مِنَ الدُّنْيَا

٥١٨/٢

[١٤٠٦٧] (قَوْلُهُ: لَا يَحْنُثُ فِي الْمَخْتَارِ) لِأَنَّهُ مُسَكَّنٌ لَا سَاكِنٌ، وَشَرَطُ الْحِنْثِ هُوَ السُّكْنَى، وَإِنَّمَا تَكُونُ السُّكْنَى بِفِعْلِهِ إِذَا كَانَ بِاخْتِيَارِهِ، بخلاف: [٢/٢٩٢ق/٣] إِنْ لَمْ أُخْرَجْ وَغَوَّهِ؛ لِأَنَّ شَرَطَ الْحِنْثِ عَدَمُ الْفِعْلِ، وَالْعَدَمُ يَتَحَقَّقُ بِذَوْنِ الْاخْتِيَارِ، أَفَادَهُ فِي "الدَّخِيرَةِ"، وَأَفَادَ أَيْضًا: ((أَنَّ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا أُغْلِقَ الْبَابُ لَا فِيمَا إِذَا مُنِعَ بَقْيَدٍ))، وَمِثْلُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٤)، وَصَرَحَ بِهِ فِي "الْبَزَازِيَّةِ"^(٥).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَنْعُ حِسِّيًّا لَا يَحْنُثُ بِلَا خِلَافٍ، وَلَوْ كَانَ بَغْيِيرِهِ لَا يَحْنُثُ أَيْضًا فِي الْمَخْتَارِ، وَقِيلَ: يَحْنُثُ.

(قَوْلُهُ: لَا يَحْنُثُ بِلَا خِلَافٍ إلخ) لَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ السُّكْنَى وَغَيْرِهَا فِي هَذَا التَّفْصِيلِ.

(١) أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُقْلَةَ، الْوَزِيرَ (ت٣٣٨هـ). ("وفيات الأعيان" ١١٣/٥، "سير أعلام النبلاء" ٢٢٤/١٥، "الوفاء بالوفيات" ١٠٩/٤).

(٢) أَبُو الْعَبَّاسِ - وَقِيلَ: أَبُو إِسْحَاقَ - مُحَمَّدٌ - وَقِيلَ: أَحْمَدٌ - بْنُ الْمُقْتَدِرِ بِالله جَعْفَرُ بْنُ الْمُعْتَضِدِ بِالله أَحْمَدُ، الرَّاضِي بِالله الْهَاشِمِيُّ، الْخَلِيفَةُ الْعَبَّاسِيَّةُ (ت٣٢٩هـ). ("سير أعلام النبلاء" ١٠٣/١٥، "الوفاء بالوفيات" ٢٩٧/٢، "فوات الوفيات" ٣٢١/٣).

(٣) فِي "الْأَصْلِ" وَ"ب" وَ"ث": ((اثنتين))، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "م".

(٤) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ التَّعْلِيقِ ٢١/٤.

(٥) "الْبَزَازِيَّة": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ فِي الْمَسَاقِئَةِ ٣١٦/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

قلت: قال "ابن الشَّحْنَة": ((وَالْأَصْلُ أَنَّهُ مَتَى عَجَزَ عَنْ شَرْطِ الْحِنْثِ حَيْثُ^(١) فِي الْعَدَمِيِّ لَا الْوُجُودِيِّ))،.....

مطلب: الأصل أن شرط الحِنْث إن كان عَدَمِيًّا وَعَجَزَ لَا يَحْتَضِرُ

[١٤٠٦٨] (قَوْلُهُ: وَالْأَصْلُ إِنْ عَجَزَ عَنْ مَبَاشَرَتِهِ فَاَلْمَخْتَارُ الْحِنْثُ، وَإِنْ كَانَ وَجُودِيًّا وَعَجَزَ فَاَلْمَخْتَارُ عَدَمُ الْحِنْثِ)) اهـ.
قلت: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: ((مَبَاشَرَتِهِ)) يَعُودُ إِلَى شَرْطِ الْبِرِّ لَا شَرْطِ الْحِنْثِ؛ لِأَنَّ الْعَجَزَ عَنِ الشَّيْءِ فَرَعَ عَنْ تَطَلُّبِهِ، وَالْخَالِفُ إِنَّمَا يَطْلُبُ شَرْطَ الْبِرِّ فَيُحْصِلُهُ أَوْ يَعْجِزُ عَنْهُ، فَكَانَ عَلَى "الشَّارِحِ" أَنْ يَقُولَ: مَتَى عَجَزَ عَنْ شَرْطِ الْبِرِّ، فَافْهَمَ.

هَذَا، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) فَرَعَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَسْأَلَةُ الْعَسَسِ الْمَارَّةِ. وَالثَّانِي مَا فِي "الْقَنِيَّةِ"^(٣): ((إِنْ لَمْ أَعْمَلْ هَذِهِ السَّنَةَ فِي الْمَزَارَعَةِ بِتَمَامِهَا، فَمَرِضٌ وَلَمْ يُتِمَّ حَيْثُ، وَلَوْ حَبَسَهُ السُّلْطَانُ لَا يَحْتَضِرُ)) اهـ. قَالَ: ((فَإِنَّ الشَّرْطَ فِيهِمَا الْعَدَمُ وَقَدْ أَثَّرَ فِيهِ الْحَبْسُ)) اهـ.

قُلْتُ: أَمَّا مَسْأَلَةُ الْعَسَسِ فَقَدْ مَرَّ^(٤) الْجَوَابُ عَنْهَا، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ "الْقَنِيَّةِ" فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ

(قَوْلُهُ: وَأَمَّا مَسْأَلَةُ "الْقَنِيَّةِ" فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ إِنْجَ لَا يَظْهَرُ، فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ بَعْدَ الْحِنْثِ - فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَنْعُ غَيْرَ حَسِيٍّ - بَلَزَمَ أَنْ يُقَالَ بِهِ أَيْضًا فِي الْحَسِيِّ بِالْأَوَّلَى كَمَا لَا يَحْفَى، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا قِيلَ: بِالْحِنْثِ فِي الْمَرَضِ؛ لِعَدَمِ تَوْسُطِ الْعَبْدِ فِي هَذَا الشَّرْطِ الْعَدَمِيِّ، فَقَدْ تَحَقَّقَ بِدُونِ وَجُودِ مَا يَقْطَعُ نِسْبَةَ عَدَمِ الْفِعْلِ عَنْهُ، وَبِحَسَبِ السُّلْطَانِ تَوْسُطِ الْعَبْدِ فِي تَحَقُّقِ هَذَا الشَّرْطِ، فَقُطِعَ نِسْبَةُ عَدَمِ الْفِعْلِ عَنِ الْخَالِفِ، فَكَانَ لَمْ يَوْجَدْ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْقَيْدُ مِثْلَ الْحَبْسِ لَا الْمَرَضِ، تَامِلٌ.

(١) ((حَيْثُ)) ساقطة من "ب".

(٢) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الأيمان ق ١٢٠/أ.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢١/٤.

(٤) "القنية": كتاب الأيمان - باب اليمين على فعلٍ فيمنع منه أو ينعجز ق ٥٨/أ معزيا إلى "المحيط".

(٥) المقولة [١٤٠٤٩] قوله: ((لا يحث)).

على خلاف المختار، وهو عدم الحنث فيما إذا كان المنع غير حسي، فلذا فُرقَ بين المنع بالمرض والمنع بحبس السلطان؛ لأنَّ الحبس إغلاق لباب الحبس، فهو منع غير حسي بخلاف المرض، فإنه كالقيء، فهو منع حسي، لكن في إيمان "البرازية"^(١) من الخامس عشر: ((إن لم تحضريني الليلة فكلنا، فقيدت وميتت منعاً حسيّاً ذكر "الفضلي": أنه يحنث، والأصح أنه لا يحنث))، فقد صحح عدم الحنث في المنع الحسي، لكن ذكر في "الذخيرة": ((أن المختار الحنث)) ولم يقيّد بكونها ميتت منعاً حسيّاً، فالظاهر أنه ترجيح لقول "الفضلي"، وهو الموافق لأصل المار^(٢)؛ لأنَّ الشرط هنا عدمي، ويكون التفصيل بين المنع الحسي وغيره خاصاً فيما إذا كان الشرط وجودياً، ويكون ما في "القنية" و"البرازية" مبنياً على إجرائه في العدمي أيضاً، والله أعلم.

(تنبيه)

اعلم أنهم صرحوا بأن قَوَاتِ المحل يُبطلُ اليمين، وبأنَّ العجزَ عن فعلِ المحلوفِ عليه يُبطلُها أيضاً لو مؤقتة لا لو مطلقة، وبأنَّ إمكانَ تصوُّرِ البرِّ شرطٌ لاتِّعَادِها في الابتداء مطلقاً وشرطٌ لبقائها لو مؤقتة، وعلى هذا فقولهم في: لَيْشَرَيْنَ ماءَ هذا الكُوْزِ اليومَ ولا ماءَ فيه: لا يحنثُ وجهه أنها لم تتعقد لعدم إمكان البرِّ ابتداءً، وفيما لو كان فيه ماءً فصُبَّ: تبطل لعدم إمكان البرِّ بعد انعقادها، [٣/٢٩٢ب] والعجز فيه ناشئ عن قَوَاتِ المحلِّ، وفي: إن لم أخرج ونحوه فقيّد ومُنِعَ: يحنثُ لأنَّ العجز لم ينشأ عن قَوَاتِ المحلِّ؛ لأنَّ المحلَّ فيه هو الحالف أو المرأة ونحو ذلك وهو موجود، بخلاف الماء الذي صُبَّ، فإذا لم يخرج تحقّق شرط الحنث لبقاء المحلِّ وإن عجز حقيقة

(قوله: ويكون ما في "القنية" و"البرازية" مبنياً على إجرائه في العدمي أيضاً) فيه أن ما في "القنية" فيه شرط الحنث عدمي، وقد فُرقَ بين المنع الحسي - وهو المرض - وغيره وهو الحبس، وما في "البرازية" شرط الحنث فيه عدمي أيضاً، وذكرنا الاختلاف في الحنث، ولم يتعرّضاً لما إذا كان شرطه وجودياً، وأنه هل يجري فيه التفصيل بين الحسي وغيره أو لا؟

(١) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الخامس عشر في المساكنة ٣١٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في المقولة نفسها.

قال في "النهر": ((ومفادُه الحِنْثُ^(١)) فيمن حلفَ ليؤدِّيَنَّ اليومَ دينَهُ فَعَجَزَ لِفَقْرِهِ وَقَعَدَ مَنْ يَقْرِضُهُ خِلافاً لِمَا بَحَثَهُ في "البحر")، فتدبر.....

لإمكان البرِّ عقلاً، بأن يُطلقَه الحابسُ له، كما في قوله: إن لم أمسَّ السماءَ اليومَ فإنه يَحِنُّ مُضِيَّه؛ لأنه وإن استحالَ عادةً لكنَّه في نفسه ممكنٌ؛ لأنَّه وُجِدَ من بعضِ الأنبياء، بخلاف ما لو صُبَّ الماءُ لأنَّ عَوْدَ الماءِ المحلوفِ عليه غيرُ ممكنٍ أصلاً، وفي: لا أَسْكُنُ فَقِيْدَ وَمُنْعٍ لا يَحِنُّ؛ لأنَّ شرطَ الحِنْثِ وُجُودِيٌّ، وهو سُكُنَاهُ بِنَفْسِيهِ، والوُجُودِيٌّ يمكنُ إعدامُهُ بالإكراهِ والمنع، بأن يُنسَبَ لغيرِهِ وهو المُكْرَهُ بالكسر، بخلاف: لا يَخْرُجُ؛ لأنَّ شرطَ الحِنْثِ عَدَمِيٌّ، وهو لا يمكنُ إعدامُهُ بالإكراهِ لتحقيقِهِ من المُكْرَهِ بالفتح، وهذا معنى قولهم: الإكراهُ يُؤثِّرُ في الوُجُودِيِّ لا في العَدَمِيِّ.

فصار الحاصل: أنَّه إذا كان شرطُ الحِنْثِ عَدَمِيًّا فإنَّ عَجَزَ عن شرطِ البرِّ بِقَوَاتِ مَحَلِّهِ لا يَحِنُّ، وإنَّ مع بقاءِ المَحَلِّ حَيْثُ سَوَاءُ كان المانعُ حَسْبِيًّا أَوْ لا، وكذا لو كان المانعُ كَوْنَهُ مستحيلاً عادةً كَمَسِّ السَّمَاءِ، وإنَّ كان الشرطُ وُجُودِيًّا لا يَحِنُّ مُطْلَقاً ولو كان المانعُ غَيْرَ حَسْبِيٍّ في المختار، هذا ما تحرَّرَ لي من كلامهم، والله تعالى أعلم، فافهم.

[١٤٠٦٩] (قوله: ومفادُه إلخ) أي: لأنَّ شرطَ الحِنْثِ فيه عَدَمِيٌّ وهو عدمُ الأداءِ، والمحلُّ - وهو الخالِفُ - باقٍ، وإذا كان يَحِنُّ في حَلْفِهِ لِيَمَسَّ السَّمَاءَ اليومَ مع كونِ شرطِ البرِّ مستحيلاً عادةً فحِثُّه هنا بالأوَّلِ؛ لأنَّ شرطَ البرِّ ممكنٌ، بأن يَغْضِبَ مالاً، أو يَجِدَ مَنْ يَقْرِضُهُ، أو يَرِثَ قَرِيباً له ونحو ذلك، فإنَّ ذلك ليس بأبعدَ من مَسِّ السَّمَاءِ، ولا يَرِدُ ما قيل: إنَّه يُستفادُ عدمُ الحِنْثِ من قوله في "المنع"^(٢): ((حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّ فَلَانَا دَيْنَهُ غَدًا، ومات أحدهما قبل مُضِيِّ الغدِ، أو قَضَاهُ قَبْلَهُ، أو أَرَاهُ لَمْ تَنْعَقِدْ))؛ اهـ؛ لأنَّ عدمَ الحِنْثِ فيه لِبُطْلَانِ اليمينِ بِقَوَاتِ المَحَلِّ كما لو صُبَّ ما في الكوزِ، فإنَّ شرطَ البرِّ صارَ مستحيلاً عقلاً وعادةً بخلافِ مَسِّ السَّمَاءِ، فإنه ممكنٌ عقلاً وإن استحالَ عادةً،

(١) في "ط": ((أنَّ الحِنْثَ)).

(٢) "المنع": كتاب الإيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل إلخ ١/ق ٢٠٠ ب بتصرف.

وكذا لا يَرُدُّ ما في "الخانية"^(١): ((إِنَّ لم أَكُلْ هذا الرِّغيفَ اليومَ، فأَكَلَهُ غيرُهُ قبلَ الغروبِ لا يَحِثُّ))؛ لأنَّه من فروع مسألة الكُوزِ كما صرَّحوا به؛ لفَوَاتِ المحلِّ وهو الرِّغيفُ، وما استشهدَ به صاحبُ "البحر"^(٢) حيث قال: ((إِنَّ قولَهُ في "القنية"^(٣): متى عَجَزَ عن المخلوفِ عليه واليمينُ موقَّتةٌ فإنَّها تبطلُ يَنْتَضِي بطلانُها في الحادثةِ المذكورةِ)) اهـ فيه نظر؛ لأنَّ مُرادَ "القنية" العجزُ الحقيقيُّ كما في مسألة الكُوزِ، وإلَّا ناقضَهُ ما [٣/٢٩٣ق/١] أَطْبَقَ عليه أصحابُ المتونِ من عدمِ البطلانِ في: لأَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ. ثُمَّ رَأَيْتُ "الرَّمْلِيَّ" نَقَلَ عن "فتاوى صاحب البحر"^(٤): ((أَنَّهُ أَقْبَى بِالْجَنِّ فِي مَسْأَلَتِنَا مُسْتَبْدَأً إِلَى إِمْكَانِ الْبِرِّ حَقِيقَةً وَعَادَةً مَعَ الإِعْسَارِ بِهَبَةٍ أَوْ تَصَدَّقٍ أَوْ إِرْثٍ)) اهـ، وهو عَيْنُ ما قلناه أوَّلًا، والله الحمد.

(١) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل فيما يكون على الفور أو على الأبد ٣٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٢/٤.

(٣) "القنية": كتاب الأيمان - باب اليمين على فعل فيمنع منه أو يعجز ق ٥٨/ب.

(٤) لم نعر على المسألة في نسخة فتاوى صاحب "البحر" التي بين أيدينا.

﴿باب طلاق المريض﴾

عَنَوْنَ به لأصاليه، ويقال له: الفار؛ لفراره من إرثها، فِرْدٌ عليه قصده إلى تمام عِدَّتِها،

﴿باب طلاق المريض﴾

لَمَّا كَانَ الْمَرِضُ مِنَ الْعَوَارِضِ أُخْرَهُ.

[١٤٠٧٠] (قوله: عَنَوْنَ به لأصاليه) أي: اقتصر على ذكر المريض في الترجمة مع أن قوله: ((مَنْ غَالِبٌ حَالِهِ الْهَلَاكُ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ)) صريح في أن الحكم في غير المريض كذلك، ولكن الأصل في هذا الباب المريض، وغيره ممن كان في حكمه ملحق به، وقيل: المراد بالمريض مَنْ غَالِبٌ حَالِهِ الْهَلَاكُ مَجَازاً، فَيَشْمَلُ غَيْرَهُ.

[١٤٠٧١] (قوله: لفراره من إرثها) أي: ظاهراً وإن اتفق أنه لم يقصد الفرار.

[١٤٠٧٢] (قوله: فِرْدٌ عليه قصده) بيان لوجه تورثها منه اعتباراً بقاتل مورثه بجامع كونه فعلاً محرماً لغرض فاسد، وتام تقريره في "الفتح"^(١). وعن هذا قال في "البحر"^(٢): ((وقد عُلِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ الْمَرِيضِ التَّطْلِيقَ لِنَعْلُقِ حَقَّهَا بِمَالِهِ إِلَّا إِذَا رَضِيَتْ بِهِ)) اهـ.

قال في "النهر"^(٣): ((وفيه نظر؛ لأنَّ الشَّارِعَ حَيْثُ رَدَّ عَلَيْهِ قَصْدَهُ لَمْ يَكُنْ آتِياً إِلَّا بِصُورَةٍ الْإِبْطَالِ لَا بِحَقِيقَتِهِ، قَدْ بَيَّنَّا)) اهـ.

وقد يقال: لو لم يكن ذلك القصد محظوراً لم يردده عليه الشَّارِعُ كَقَتْلِ الْمَوْرَثِ اسْتِعْجَالاً لِإِثْرِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "التَّائِرْخَانِيَّةِ"^(٤) عَنْ "الْمُلْتَقَطِ": ((قال "محمد": إِذَا مَرِضَ الرَّجُلُ وَقَدْ دَخَلَ بِأَمْرَاتِهِ أَكْرَهُ لَهُ أَنْ يُطْلَقَ، وَلَوْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا يَكْرَهُ)) اهـ.

[١٤٠٧٣] (قوله: إلى تمام عِدَّتِها) لأنَّ الميراث لا بد أن يكون لنسب أو سبب وهو الزَّوْجِيَّةُ

(١) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٣/٤.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٦/٤.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٢٢٨/أ.

(٤) "التائرخانية": كتاب الطلاق - الفصل العشرون في طلاق المريض ٥٧٧/٣.

وقد يكون الفرار منها كما سيحيء.

(مَنْ غَالِبُ حَالِهِ الْهَلَاكُ بِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ، بِأَنْ أَضْنَاهُ مَرَضٌ عَجَزَ بِهِ عَنْ إِقَامَةِ مَصَالِحِهِ خَارِجَ الْبَيْتِ).....

والعتق، والزَّوْجِيَّةُ تَنْقَطِعُ بِالْبَيْنُونَةِ، وهذا إشارة إلى خلاف "مالك" في قوله بإرثها وإن مات بعد تزويجها كما يأتي^(١).

[١٤٠٧٤] (قوله: كما سيحيء)^(٢) أي: في قول "المصنف": ((ولو باشرت سبب الفرقة وهي مريضة إلخ))، "ط"^(٣).

[١٤٠٧٥] (قوله: بأن أضناه مرض) أي: لازمه حتى أشرف على الموت، "مصباح"^(٤).

[١٤٠٧٦] (قوله: عجز به إلخ) فلو قدر على إقامة مصالحه في البيت كالوضوء والقيام إلى الخلاء لا يكون فاراً^(٥)، وفسره في "الهداية"^(٦): ((بأن يكون صاحب فراش، وهو أن لا يقوم بخواجه كما يعتاده الأصحاء))، وهذا أضيق من الأول؛ لأن كونه ذا فراش يقتضي اعتبار العجز عن مصالحه في البيت، فلو قدر عليها فيه لا يكون فاراً، وصححه في "الفتح"^(٧) حيث قال:

﴿باب طلاق المريض﴾

(قوله: لا يكون فاراً) حقه: حذف ((لا)).

(١) المقولة [١٤١٠٥] قوله: ((وعند أحمد إلخ)).

(٢) ص ٦٠٣ - "در".

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٥/٢.

(٤) "المصباح المنير": مادة ((ضني)).

(٥) في هامش "م": ((قوله: إلى الخلاء لا يكون فاراً) لعل الصواب إسقاط ((لا)) حيث كان مُقْرَعاً على كلام المصنف، تأمل)) اهـ، وانظر "التقريات".

(٦) "الهداية": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤/٢.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٨/٤.

هو الأصحُّ كعجزِ الفقيه عن الإتيانِ إلى المسجد، وعجزِ السُّوقيِّ عن الإتيانِ إلى دُكَّانِهِ، وفي حقِّها أن تعجزَ عن مصالِحِها داخلَهُ كما في "البرازية"^(١)، ومُفَادُهُ أَنَّهَا لو قَدَرَتْ على نحوِ الطَّبْعِ دون صُغُودِ السُّطْحِ لم تكن مريضةً،.....

((فأماً [٢٩٣/٣] ب) إذا أمكنه القيامُ بها في البيتِ لا في خارجِهِ فالصَّحِيحُ أَنَّهُ صحيحٌ)) اهـ.
أقول: ومقتضى هذا كله أَنَّهُ لو كان مريضاً مرضاً يَغْلِبُ منه الهلاكُ لكنَّهُ لم يُعْجِزْهُ عن مَصَالِحِهِ كما يَكُونُ في ابتداءِ المرضِ لا يَكُونُ فارّاً، وفي "نور العين": ((قال "أبو الليث": كونهُ صاحبَ فراشٍ ليس بشرطٍ لكونِهِ مريضاً مرضَ الموت، بل العبرةُ للغلبةِ، لو الغالبُ من هذا المرضِ الموتُ فهو مرضُ الموتِ وإن كان يَخرجُ من البيتِ، وبه كان يُفتي "الصَّدرُ الشَّهيدُ")، ثم نقلَ عن صاحبِ "المحيط": ((أَنَّهُ ذَكَرَ "عَمَدًا" في "الأصل"^(٢) مسائلَ تدلُّ على أَنَّ الشَّرْطَ خوفُ الهلاكِ غالباً لا كونهُ صاحبَ فراشٍ)) اهـ، ويأتي^(٣) تمامُهُ.

[١٤٠٧٧] (قوله: هو الأصحُّ) صحَّحَهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٤)، وقيل: مَنْ لا يُصَلِّي قائماً، وقيل: مَنْ لا يَمشي، وقيل: مَنْ يَزِدُّ مرضُهُ، "ط"^(٥) عن "القَهْستاني"^(٦).

[١٤٠٧٨] (قوله: كَعَجَزِ الفقيهِ إلخ) ينبغي أَن يكونَ المرادُ العجزَ عن نحوِ ذلك من الإتيانِ إلى المسجدِ أو الدُّكَّانِ لإقامةِ المصالحِ القريبةِ في حقِّ الكلِّ؛ إذ لو كان محترفاً بِمُجَرِّفَةٍ شاقَّةٍ كما لو كان

(١) "البرازية": كتاب الطلاق - النوع الثامن في العدة - نوع في حدِّ المرض ٢٦٠/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "د" زيادة: ((وفي "الجامع" ما يدلُّ على أَنَّ الشَّرْطَ خوفُ الهلاكِ على طريقِ الغلبةِ، فإنه قال - في المسلول والمقعد والمفلوج -: ما دام يزداد ما به، فهو في حكم المريض، فإن صار قديماً لا يزداد فهو بمنزلة الصحيح. "تتارخانية" عن "المحيط"). ق ١٩٦/أ.

(٣) المقولة [١٤٠٧٨] قوله: ((كعجزِ الفقيه إلخ)).

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب المريض ٢٤٨/٢.

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٥/٢.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الطلاق - فصل طلاق المريض ٣١٨/١.

مُكَارِباً أَوْ حَمَلاً عَلَى ظَهْرِهِ أَوْ دَقَاقاً أَوْ نَجَّاراً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ إِقَامَتَهُ مَعَ أَدْنَى مَرَضٍ، وَعَجَزَ عَنْهُ مَعَ قَدْرَتِهِ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ السُّوقِ لَا يَكُونُ مَرِيضاً وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ مَصَالِحَهُ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَى الدُّكَّانِ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مِثْلاً مَرَضاً وَغَيْرَ مَرَضٍ بِمَحْسَبِ اخْتِلَافِ الْمَصَالِحِ، فَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ أَيْضاً فِي حَقِّ مَنْ كَانَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الْخُرُوجِ قَبْلَ الْمَرَضِ، أَمَّا لَوْ كَانَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَرَضِ لَكَبِيرٌ أَوْ لَعَلَّةٌ فِي رِجْلَيْهِ فَلَا يَظْهَرُ، فَيَنْبَغِي اعْتِبَارُ غَلَبَةِ الْهَلَاكِ فِي حَقِّهِ، وَهُوَ مَا مَرَّ^(١) عَنْ "أَبِي الْلَيْثِ"، وَيَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يُقْبَى بِهِ "الصَّدْرُ الشَّهِيدُ" وَأَنَّ كَلَامَ "مُحَمَّدٍ" يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَا طَرَادِيهِ فَيَمُنَّ كَانَ عَاجِزاً قَبْلَ الْمَرَضِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ مَنْ أُلْحِقَ بِالْمَرِيضِ كَمَنْ بَارَزَ رَجُلًا وَنَحْوَهُ إِنَّمَا اعْتَبِرَ فِيهِ غَلَبَةُ الْهَلَاكِ دُونَ الْعَجْزِ عَنِ الْخُرُوجِ، وَلَئِنْ بَعْضٌ مَنْ يَكُونُ مَطْعُوناً أَوْ بِهِ اسْتِسْقَاءٌ قَبْلَ غَلَبَةِ الْمَرَضِ عَلَيْهِ قَدْ يَخْرُجُ لِقَضَاءِ مَصَالِحِهِ مَعَ كَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَى الْهَلَاكِ مِنْ مَرِيضٍ ضَعُفَ عَنِ الْخُرُوجِ لَصُدَاعٍ أَوْ هُزَالٍ مِثْلاً.

وَقَدْ يُؤَفِّقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بَأَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّ بِهِ مَرَضاً مُهْلِكاً غَالِباً وَهُوَ يَزْدَادُ إِلَى الْمَوْتِ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ مُهْلِكٌ يُعْتَبَرُ الْعَجْزُ عَنِ الْخُرُوجِ لِلْمَصَالِحِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ مَرَضَ الْمَوْتِ هُوَ الَّذِي يَتَّصِلُ بِهِ الْمَوْتُ، فَمَا فَائِدَةُ تَعْرِيفِهِ [٣/٢٩٤] بِمَا ذُكِرَ؟

قُلْتُ: فَائِدَتُهُ أَنَّهُ قَدْ يَطُولُ سَنَةً فَأَكْثَرَ كَمَا يَأْتِي^(٢)، فَلَا يُسَمَّى مَرَضَ الْمَوْتِ وَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ

٥٢٠/٢

(قَوْلُهُ: قُلْتُ: فَائِدَتُهُ: أَنَّهُ قَدْ يَطُولُ سَنَةً فَأَكْثَرَ [إِلخ]) هَذَا الْجَوَابُ غَيْرُ تَامٍ، فَإِنَّهُ بَطُولُ الْمَرَضِ سَنَةً مِثْلاً مَعَ اتِّصَالِ الْمَوْتِ لَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَرَضَ مَوْتٍ، بَلِ الْأَحْسَنُ فِي الْجَوَابِ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَدَارُ عَلَى مُجَرَّدِ الْإِتِّصَالِ، فَإِنَّ مَنْ بِهِ صُدَاعٌ مِثْلاً لَوْ مَاتَ بِهِ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ يَكُونُ بِهِ فَارًّا، وَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ الْمَوْتُ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ الْمَرَضِ الَّذِي يَكُونُ بِهِ فَارًّا مَعَ اتِّصَالِهِ بِالْمَوْتِ، وَمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ مَا طَالَ سَنَةً فَأَكْثَرَ لَا يُسَمَّى مَرَضَ مَوْتٍ خَاصًّا بِالْمَقْعَدِ وَنَحْوِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُقَعِّدَهُ فِي الْفِرَاشِ، فَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يُسَمَّى مَرَضَ الْمَوْتِ وَإِنْ طَالَ.

(١) فِي الْقَوْلَةِ نَفْسَهَا.

(٢) فِي الْقَوْلَةِ [١٤٠٨٤] قَوْلُهُ: ((وَفِي "الْقَنِيَّةِ" [إِلخ])).

قال في "النهر": ((وهو الظاهر)).

قلت: وفي آخر وصايا المحتجى: ((المرضُ المعتبرُ: المَضْنِي المبيحُ لصلاته قاعداً، والمُقْعَدُ والمفلوجُ والمسلول^(١) إذا تطاول.....

الموت، وأيضاً فقد يموت المريض بسبب آخر كالقتل، فلا بد من حد فاصل تبتنى عليه الأحكام. (١٤٠٧٩) (قوله: قال في "النهر"^(٢)) وهو الظاهر رد على قوله في "الفتح"^(٣): ((أمّا المرأة فإن لم يُمكنها الصعود إلى السطح فهي مريضة))، فإنه يقتضي أنها لو عجزت عنه لا عمّا دونهُ كالطبخ تكون مريضة، مع أنه خلاف ما في "الملتقى"^(٤) وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بمصالح بيتها، تأمل.

(١٤٠٨٠) (قوله: المرضُ مبتدأ، و((المعتبرُ)) صفته، و((المضني)) خبره، وقد علمت أن هذا القول مقابل الأصح.

(١٤٠٨١) (قوله: والمُقْعَدُ هو الذي لا حراكَ به من داء في جسده، كأن الداء أفعده، وعند الأطباء هو الزمن، وبعضهم فرق وقال: المُقْعَدُ: المُتَشَنِّجُ الأعضاء، والزمن: الذي طال مرضه، "مغرب"^(٥)).

(قوله: أمّا المرأة فإن لم يُمكنها الصعود إلى السطح إلخ) وفق "الرحمي" بين القولين في هذه المسألة، فقال: ((إن كانت تستغي عن الصعود إلى السطح إلا نادراً كالشام والرؤم فهي صحيحة وإن عجزت عن الصعود إليه، وإن كانت لا تستغي عنه ولا سيما في الصيف كالحرّمين فهي مريضة، وهذا له وجه وجيه؛ لأن من كثر تردده إلى السطح حتى صار عادةً له لا يُعجزه عنه أدنى مرض، وربما تعجز عنه مع الصحة فلا تكون مريضة)) اهـ.

(١) في "ب": ((بلسلول))، وهو تحريف.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ٢٢٧/ب.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٨/٤.

(٤) "ملتقى الأبحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٢٧٤/١.

(٥) "المغرب": مادة (قعد)).

ولم يُقَعِّدْهُ فِي الْفِرَاشِ كَالصَّحِيحِ))، ثُمَّ رَمَزَ "شَح": ((حُدُّ التَّطَاوُلِ سَنَةً)) انْتَهَى.
وَفِي "الْقَنِيَّة" ^(١): ((الْمُفْلُوجُ وَالْمُقَعَّدُ مَا دَامَ يَزْدَادُ كَالْمَرِيضِ)).....

[١٤٠٨٢] (قَوْلُهُ: وَلَمْ يُقَعِّدْهُ فِي الْفِرَاشِ) احْتِرَازٌ ^(٢) عَمَّا إِذَا تَطَاوَلَ ثُمَّ تَغَيَّرَ حَالُهُ، فَإِنَّهُ إِذَا مَاتَ مِنْ ذَلِكَ التَّغْيِيرِ يُعْتَبَرُ تَصَرُّفُهُ مِنَ الثَّلَاثِ كَمَا فِي "الْخِلَاصَةِ" ^(٣).

[١٤٠٨٣] (قَوْلُهُ: ثُمَّ رَمَزَ: "شَح") أَيْ: شَبَنَ وَحَاءً، وَهُوَ رَمَزٌ لـ "شَمْسِ الْأُئِمَّةِ الْحَوْلَانِيِّ"، وَفِي "الْهِنْدِيَّة" ^(٤) عَنْ "الثَّمُرَتَاشِيِّ": ((وَفَسَّرَ أَصْحَابُنَا التَّطَاوُلَ بِالسَّنَةِ، فِإِذَا بَقِيَ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ سَنَةً فَتَصَرَّفَ بَعْدَهَا كَتَصَرَّفِهِ فِي حَالِ صِحَّتِهِ)) اهـ، أَيْ: مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُهُ كَمَا عَلِمْتَ.

[١٤٠٨٤] (قَوْلُهُ: وَفِي "الْقَنِيَّةِ" (لِخ) قَالَ "ح" ^(٥) أَنْحَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ ^(٦) عَنْ "الْهِنْدِيَّةِ": ((إِنَّ هَذَا لَا يُنَافِي مَا قَبْلَهُ، لِأَنَّ زِيَادَةَ إِلَى السَّنَةِ فَقَطْ)) اهـ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ.

وَفِي "الْهِنْدِيَّة" ^(٧) أَيْضًا: ((الْمُقَعَّدُ وَالْمُفْلُوجُ مَا دَامَ يَزْدَادُ مَا بِهِ كَالْمَرِيضِ، فَلِإِنْ صَارَ قَدِيمًا وَلَمْ يَزِدْ فَهُوَ كَالصَّحِيحِ فِي الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ، كَذَا فِي "الْكَافِي" ^(٨)، وَبِهِ أَحْذَرُ بَعْضُ الْمَشَايخِ، وَبِهِ كَانَ يُفْنِي الصَّدْرُ الشَّهِيدُ "حَسَامُ الْأُئِمَّةِ"، وَالصَّدْرُ الْكَبِيرُ "بِرَهَانَ الْأُئِمَّةِ". وَفَسَّرَ أَصْحَابُنَا)) (لِخ) مَا مَرَّ ^(٩).

(قَوْلُهُ: احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا تَطَاوَلَ ثُمَّ تَغَيَّرَ حَالُهُ (لِخ) جَعَلَهُ "السَّنْدِيُّ": ((احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ تَطَاوَلَ وَأَقْعَدَهُ، فَهُوَ مَرِيضٌ كَذَلِكَ)) اهـ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، أَمَّا إِذَا تَطَاوَلَ ثُمَّ تَغَيَّرَ حَالُهُ فَهُوَ رَاجِعٌ فِي الْمَعْنَى لِمَا نَقَلَهُ عَنْ "الْقَنِيَّةِ".

(١) لَمْ نَعْرِ عَلَيْهَا فِي مَخْطُوطَةِ "الْقَنِيَّةِ" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٢) فِي "م": ((احْتِرَازًا)).

(٣) "خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الْوَصَايَا - الْجِنْسُ الْأَوَّلُ ق ٢٧٥/أ.

(٤) "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاق - الْبَابُ الْخَامِسُ فِي طُلَاقِ الْمَرِيضِ ٤٦٣/١.

(٥) "ح": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ طُلَاقِ الْمَرِيضِ ق ١٩٣/أ.

(٦) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٧) "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاق - الْبَابُ الْخَامِسُ فِي طُلَاقِ الْمَرِيضِ ٤٦٣/١.

(٨) "كَافِي النَّسْفِيِّ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ طُلَاقِ الْمَرِيضِ ق ١٤٨/ب.

(٩) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(أو بَارَزَ رَجُلًا أَقْوَى) منه (أو قُدِّمَ لِيُقْتَلَ).....

قلت: وحاصله: أنه إن صار قديماً - بأن تطاول سنة ولم يحصل فيه ازدياد - فهو صحيح، أما لو مات حالة الازدياد الواقع قبل التطاول أو بعده فهو مريض.

[١٤٠٨٥] (قوله^(١)): أو بَارَزَ رَجُلًا أَقْوَى) بيان لحكم الصحيح الملتحق بالمريض هنا، وهو مَنْ كان غالب حاله الهلاك كما في "النهاية" وغيرها، والأولى أن يقال: مَنْ يُخَافُ عليه الهلاك غالباً على أن غالباً مُتَعَلِّقٌ بالخوف وإن لم يكن الواقع غلبة الهلاك، فإن في المبالغة لا يكون الهلاك غالباً إلا أن يَبْرُزَ لِمَنْ عُلِمَ أنه ليس من أقرانه، بخلاف غلبة خوف الهلاك، كذا في "البحر"^(٢)، ومثله في "الفتح"^(٣). ومقتضاه أن الأولى [ب/٢٩٤/ق/٣] ترك التقييد بكونه أقوى منه، ولذا لم يُقَيَّدْ به في "الكنز"^(٤) وغيره بناءً على أن الاعتبار غلبة خوف الهلاك لا غلبة الهلاك، فإن مَنْ خَرَجَ عن صف القتال وبارز رجلاً يغلب عليه خوف الهلاك وإن لم يكن الرجل أقوى منه، ولا يغلب عليه الهلاك إلا إذا عُلِمَ أنه أقوى منه، فما جَرَى عليه "المصنف" مبيّن على ما في "النهاية": ((من أن الاعتبار غلبة الهلاك))، وعليه جَرَى في "النهر"^(٥) وقال: ((ولنا قيدٌ بعضهم المسألة بما إذا عُلِمَ أن المَبارِزَ ليس أقرانه بل أقوى منه)) اهـ.

وبما قررناه عُلِمَ: أن ما في المتن مخالف لما اختاره في "البحر" تبعاً لـ "الفتح"، فافهم. ويُؤَيِّدُ ما في "الفتح" ما ذكره في "معراج الدّراية" من كتاب الوصايا: ((لو اختلطت الطائفتان للقتال وكلّ منهما مكافئةً للآخرى أو مقهورة فهو في حكم مريض الموت، وإن لم يختلطوا فلا)) اهـ، فإنه يدلُّ على أن المكافأة تكفي.

(١) ((قوله)) ليست في "م".

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥٠/٤.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٩/٤.

(٤) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطلاق - باب المريض ١٩٤/١.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق/٢٢٩/١.

من قِصاصٍ أو رَجَمٍ أو بقي على لوحٍ من السفينة، أو اقترَسَهُ سَبْعٌ وبقيَ في فيه
(فارٌّ بالطلاقِ) خَبِرُ ((مَنْ)).

و (لا يصحُّ تبرُّعُهُ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ،.....)

[١٤٠٨٦] (قوله: مِنْ قِصاصٍ أو رَجَمٍ) وكذا لو قَدَّمَهُ ظَلِمٌ لَيَقْتُلُهُ، "قَهْستاني" (١).

[١٤٠٨٧] (قوله: أو بقيَ على لَوْحٍ من السفينة) يُؤْهِمُ أَنَّ انكسارَ السفينةِ شرطٌ لكونه فارًّا،

وليس كذلك، فقد قال في "المبسوط" (٢): ((فَإِنْ تَلَاطَمَتِ الأمواجُ وَخِيفَ الغَرَقُ فهو كالمرِيضِ))،

وكذا في "البدائع" (٣)، وقِيْدُهُ "الإسبيجاني": ((بأنْ يموتَ من ذلك الموج، أمَّا لو سَكَنَ ثم مات

لا تَرْتُ)) اهـ "بحر" (٤).

قلت: وهذا شرطٌ في المِبارزةِ وغيرها أيضًا كما يأتي (٥).

[١٤٠٨٨] (قوله: وبقيَ في فيه) أمَّا لو تركَهُ فهو كالصَّحيح ما لم يَجْرَحْهُ جَرْحًا يُخَافُ منه

الهلاكُ غالبًا كما يُفْهَمُ مما مرَّ (٦).

[١٤٠٨٩] (قوله: فارٌّ بالطلاقِ) أي: هاربٌ من تورِثها من ماله بسببِ الطلاقِ في هذه الحالة.

[١٤٠٩٠] (قوله: خَبِرُ: مَنْ أي: خَبِرُ ((مَنْ)) الموصولةُ في قوله: ((مَنْ غَالِبٌ حاله الهلاكُ

(الحج).

[١٤٠٩١] (قوله: ولا يصحُّ تبرُّعُهُ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ) أي: كَوَقْفِهِ ومُحَابَاتِهِ وتزوُّجِهِ بأكثرَ من مهرٍ

المثل، واستئْثِيْدَ من هذا أنَّ المرضَ في حقِّ الوصيَّةِ والفرارِ لا يَخْتَلِفُ، "ط" (٧). والمرادُ بقوله:

(١) "جامع الرموز": كتاب الطلاق - فصل طلاق المريض ٣١٨/١.

(٢) "المبسوط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٨/٦.

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل في أحكام العدة ٢٢٤/٣.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥١/٤.

(٥) للقرلة [١٤١٠٠] قوله: ((فلو صح)).

(٦) للقرلة [١٤٠٨٥] قوله: ((أو بارز رجلًا أقوى منه)).

(٧) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٦/٢.

فلو أبانها) وهي من أهل الميراث عِلِمَ بأهلئِها أم لا، كأنْ أَسَلَمَتْ أو أُعَيِّتَتْ ولم يَعَلِمْ
(طائِعاً) بلا رِضاها،.....

((تبرُّعُه)): أي: لأجنبي^(١)، فلو لوارثٍ لم يصحَّ أصلاً.

[١٤٠٩٢] (قوله: فلو أبانها) أي: بواحدة أو أكثر، ولم يقل: أو طَلَّقَها رجعيًّا كما قال في
"الكنز"^(٢) لما قال في "النهر"^(٣): ((وعندي أنه كان ينبغي حذف الرجعي من هذا الباب؛ لأنها فيه
تَرْتُّ ولو طَلَّقَها في الصَّحَّة ما بَقِيَت العِدَّة بخلاف البائن، فإنها لا تَرْتُّه إلا إذا كان في المرض، وقد
أَحَسَّنَ القُدوري^(٤) في اقتصاره على البائن، ولم أر مَنْ ثَبَّه على هذا)) اهـ.

قال "ط"^(٥): ((والطَّلَاقُ ليس بَقِيْدٍ، بل كذلك [٢/٢٩٥ق/٣] لو أبانها بخيارٍ بُلُوغِهِ أو تَقْيِيلِهِ
أُمُّها أو بَنَتها أو رِدَّتِهِ كما في "البدائع"^(٦)، وكأنه كَسَى به عن كلِّ فُرْقَةٍ جَاءَتْ من قَبْلِهِ،
"حموي") اهـ. لكنْ هذا في قول "الكنز": ((طَلَّقَها))، أمَّا قولُ "المصنِّف": ((أبانها)) لا يَحْتَاجُ
إلى دَعْوَى الكِنَايَةِ.

[١٤٠٩٣] (قوله: وهي من أهل الميراث) أي: من وقتِ الطَّلَاقِ إلى وقتِ الموت كما
سَيُوضِحُهُ الشَّارِحُ^(٧).

[١٤٠٩٤] (قوله: عِلِمَ بأهلئِها أم لا إلخ) هذا كُلُّهُ سِيَّاتِي^(٨) متناً وشرحاً، وأشار إلى أنه الأولى
ذَكَرَهُ هُنَا.

(١) في "م": ((الأجنبي)).

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطلاق - باب المريض ١/١٩٣.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ٢٢٨/أ.

(٤) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الطلاق ٣/٥٢.

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٢/١٦٦.

(٦) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل في أحكام العدة ٣/٢٢٠.

(٧) ص ٥٨٤ - "در".

(٨) ص ٥٨٤ - "در".

فلو أكره.....

[١٤٠٩٥] (قوله: فلو أكره) محترز قوله: ((طائعا))، أي: لو أكره على طلاقها البائن لا ترث، وهذا لو كان الإكراه بوعيد تلغى، فلو كان بحبس أو قيد يصير فاراً كما في "الهندية"^(١) عن "العتابية".

ثم أعلم أنه ذكر في "جامع الفصولين"^(٢): ((أنه لا رواية لهذه المسألة في الكتب))، وذكر فيها عن المشايخ قولين: ((الأول أنها ترث؛ لأن الإكراه لا يؤثر في الطلاق، بدليل وقوع طلاق المكره. والثاني: أنه ينبغي أن لا ترث للحجر؛ إذ لو أكره على قتل مورثه يرثه، ولا يرثه المكره - أي: بالكسر - لو وارثاً ولو لم يوجد منه القتل)) اهـ.

واستظهر "الرحمي" الأول؛ لتعلق حقها في إرثه بمرضه، ولم يوجد منها ما يبطئه، إلا إذا كانت هي التي أكرهته على الطلاق، ويؤيده أنه لو جامعها ابنه مكرهه ورثت مع أن الفرقة ليست باختيارهما اهـ.

قلت: الظاهر ترجيح الثاني، ولذا حرم به "الشارح" تبعاً لـ "البحر"^(٣)؛ لأن إرث من أبانها في مرضه لرد قصده عليه وهو فراره من إرثها، ومع الإكراه لم يظهر منه فرار، فيعمل الطلاق عمله فلا ترثه، كما أن علة عدم إرث القاتل لمورثه قصده تعجيل الميراث فيرد قصده عليه، وإذا كان مكرهاً لم يظهر هذا القصد، فيرثه مع أن القتل محظور عليه بخلاف الطلاق، فإنه مع الإكراه غير محظور.

(قوله: لأن إرث من أبانها في مرضه إلخ) ولأنه في "الفصولين" بعد ما ذكر الخلاف نقل عن صاحب "المحيط" القائل: بالإرث، وأنه لا رواية لهذا في الكتب أنه قال بعد ذلك: لا ترث، وأنه وجد مسألة في الفرائض تدل على عدم الإرث.

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الباب الخامس في طلاق المريض ٤٦٣/١.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والثلاثون - كتاب الطلاق ٢٤١/٢ بتصريف، نقلاً عن "فتاوى صاحب المحيط".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٦/٤.

أو رَضِيتُ لم تَرِثْ، ولو أَكْرَهْتُ على رضاها أو جامعها ابنه مُكْرَهَةً ورِثْتُ (وهو كذلك)

وقوله: ((أو جامعها ابنه^(١) مُكْرَهَةً ورِثْتُ)) صوابه: لم تَرِثْ كما يأتي^(٢) التَّنبِيهُ عليه، فهو مُؤَيَّدٌ لِمَا قلنا^(٣).

[١٤٠٩٦] (قوله: أو رَضِيتُ) محزُزٌ قوله: ((بلا رضاها))، أي: كذا: إنْ خَالَعَتْ، وفي حكمه كُلُّ فَرْقَةٍ وَقَعَتْ مِنْ قِبَلِهَا كاختيارِ امرأَةِ الْعَيْنِ نفسها، "قهستاني"^(٤)، "ط"^(٥).

[١٤٠٩٧] (قوله: ولو أَكْرَهْتُ على رضاها) أي: على مُفِيدِ رضاها كسؤالها^(٦) الطَّلَاقَ، ولو قال: على سؤالها الطَّلَاقَ كما قال غيره لكان أولى، "ط"^(٧).

[١٤٠٩٨] (قوله: أو جامعها ابنه مُكْرَهَةً) بحثٌ لصاحب "النهر"^(٨)، وأقره "الحموي" عليه، ويُخَالِفُهُ ما في "البحر"^(٩) عن "البدائع"^(١٠): ((الفرقة [٣/٢٩٥ق/ب] لو وَقَعَتْ بتقبيلِ ابْنِ الزَّوْجِ لا تَرِثُ مطَاوَعَةً كَانَتْ أو مُكْرَهَةً، أَمَّا الْأَوَّلُ فلرضاها بإبطالِ حَقِّهَا، وَأَمَّا الثَّانِي فلم يُوجَدْ من الزَّوْجِ إِبْطَالُ حَقِّهَا المتعلِّقِ بالإرْثِ لوقوعِ الْفَرْقَةِ بفعلٍ غَيْرِهِ)) اهـ. والجماعُ كالتقبيلِ في حُرْمَةِ

(قوله: ولو قالَ على سؤالها الطَّلَاقَ: كما قالَ غيره لكانَ أولى) بل الظَّاهِرُ أنَّ ما أتى به "الشارح" أولى، لعمومه لِمَا إذا قَالَتْ: أنا راضيةٌ بإبائتيكَ لي، فإنه لا ميراثَ لها مع أنه لم يُوجَدْ سؤالٌ.

(١) في "الأصل" و"ب" و"ب": ((لو جامعته ابنته))، وما أئتمناه من "م" هو الموافقُ لعبارة "الدر".

(٢) المقولة [١٤٠٩٨] قوله: ((أو جامعها ابنته مُكْرَهَةً)).

(٣) في المقولة نفسها.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الطلاق - فصل طلاق المريض ٣١٨/١.

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٦/٢.

(٦) في "ب": ((كسؤالها))، وهو خطأ.

(٧) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٦/٢.

(٨) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٢٢٨/١.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥٣/٤.

(١٠) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل في أحكام العدة ٢٢٠/٣.

بذلك الحال (ومات) فيه، فلو صحَّ ثمَّ ماتَ في عِدَّتِها لم تَرِثْ.....

المصاهرة، وليس لنا إلاَّ اتِّباعُ النَّصِّ، "ط"^(١).

قلت: وفي "جامع الفصولين"^(٢) أيضاً: ((جامعها ابنُ مريضٍ مُكرَهةٌ لم تَرِثْهُ إلاَّ إنَّ أَمْرَهُ الأَبُ بذلك، فَيَنْتَقِلُ فَعِلُ الابنِ إلى الأَبِ في حَقِّ الفُرْقَةِ، فَيَصِيرُ فَارِغاً)) اهـ، ومثله في "الذَّخِيرَةُ" معرِّياً لـ "الأصل"، وكذا في "الولولجية"^(٣) و"الهندية"^(٤)، ولـ "الرَّحْمَنِي" هنا كلامٌ مُصادِمٌ للمنقول، فهو غيرُ مقبول.

[١٤٠٩٩] (قوله: بذلك الحال) بدلٌ من قوله: ((كذلك))، والمرادُ به حالُ غَلَبَةِ الهلاكِ من مرضٍ ونحوه، واحتَرَزَ به عمَّا إذا طَلَّقَ في الصَّحَّةِ، ثُمَّ مَرِضَ وماتَ وهي في العِدَّةِ لا تَرِثُ منه، "بحر"^(٥)، أي: إلاَّ^(٦) إذا كان الطَّلَاقُ رجعيًّا، فإنَّها تَرِثُهُ، وكذا يَرِثُها لو ماتَتْ في العِدَّةِ، "جامع الفصولين"^(٧). وفيه^(٨): ((قال في مرضيه: قد كنتُ أبتَنِكُ في صحَّتِي، أو تَزَوَّجْتُك بلا شهودٍ، أو بيننا رِضَاعٌ قَبْلَ النِّكَاحِ، أو تَزَوَّجْتُك في العِدَّةِ وأنكَرْتَ المرأةُ ذلكَ بآثَرِ منه وتَرِثُهُ لا لو صَدَّقْتَهُ)).

[١٤١٠٠] (قوله: فلو صحَّ) الأولى: فلو زالَ ذلك الحالُ. اهـ "ح"^(٩)، أي: لِيَعْمَ ما لو عاد المُبَارِزُ إلى الصَّفِّ، أو أُعِيدَ المُخْرَجُ للقتلِ إلى الحَبْسِ، أو سَكَنَ المَوْجُ ثُمَّ ماتَ، فهو كالْمَرِيضِ إذا بَرِئَ من مرضِهِ كما في "البدائع"^(١٠)، وعزاه إليها في "الفتاوى الهندية"^(١١)، ويُؤَيِّدُهُ ما قَدَّمْنَاهُ^(١٢)

(١) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٦/٤.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والثلاثون - كتاب الطلاق ٢٤٠/٢ نقلًا عن "الأصل".

(٣) "الولولجية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في الاستثناء وطلاق المريض ق ٧١/ب.

(٤) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الباب الخامس في طلاق المريض ٤٦٢/١.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٦/٤.

(٦) ((إلاَّ)) ساقطة من "م".

(٧) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والثلاثون - كتاب الطلاق ٢٣٨/٢ بتصرف، نقلًا عن "محيط الديناري".

(٨) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والثلاثون - كتاب الطلاق ٢٤٠/٢ باختصار، نقلًا عن "الفتاوى الصغرى".

(٩) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ١٩٣/١.

(١٠) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل في أحكام العدة ٢٢٤/٣.

(١١) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الباب الخامس في طلاق المريض ٤٦٣/١.

(١٢) (المقولة [١٤٠٨٧] قوله: ((أو بقي على لوح على السفينة)).

(بذلك السبب) موته^(١) (أو بغيره) كأن يُقتل المريض أو يموت بجهةٍ أخرى (في العدة)...

عن "الإسبيجاني" من التصريح: ((بأنه لو سكن الموج ثم مات لا تَرثُ))، لكن في "الفتح"^(٢): ((ولو قُربَ للقتل فطلق، ثم خَلَّى سبيله أو حُبِسَ، ثم قُتِلَ أو مات فهو كالمرضى تَرثُهُ؛ لأنه ظهرَ فراره بذلك الطلاق ثم ترتب موته، فلا يَأَلَى بكونه بغيره)) اهـ، ومثله في "معراج الدراية" بلونٍ تعليلي، وتبعه في "البحر"^(٣) و"النهر"^(٤).

وهو مُشْكِلٌ لأنه يَلَزِمُ عليه أن المريض لو صَحَّ ثم مات أن تَرثَهُ لصدقِ التعليل المذكور عليه، مع أنه خلاف ما أَطْبَقُوا عليه من اشتراطهم موته في ذلك الوجه، أي: الوجه الذي هو حالة غلبَةِ الهلاك، ولا شَكَّ أنه بعدما خَلَّى سبيله أو أُعِيدَ للحبس ثم مات لم يَمُتْ في ذلك الوجه، بل مات في غيره في حالة لا يَغْلِبُ فيها الهلاك، ولذا لو طَلَّقَ وهو في الحبس قبل إخراجِهِ للقتل لم يكن فاراً، فكذا بعد إعادته إليه، نعم [٢/٢٩٦ق/٣] ما ذَكَرَ من التعليل إنما يصح لموته في ذلك الوجه بسبب آخر كموته المريض بقتل وموت من أخرج للقتل بافتراض سعي ونحوه.

والظاهر: أن في عبارة "الفتح" سَقَطاً من قَلَمِ الناسخ، والأصل في العبارة: فهو كالمرضى إذا برى، بخلاف موته بسبب غيره، فإنها تَرثُهُ؛ لأنه ظهرَ فراره إلخ، فليَنَاقَل.

[١٤١٠١] (قوله: بذلك السبب) متعلق بقوله: ((ومات))، لكن زيادة "الشارح" قوله: ((موته)) اقتضت إعرابه خبراً مَقْتَضِياً، و((موته)) مبتدأ مؤخر، ولا حاجة إلى هذه الزيادة، وقد سَقَطَتْ من بعض النسخ.

[١٤١٠٢] (قوله: في العدة) والقول لها في أنه مات قبل انتضاء العدة مع اليمين، فإن نكَلَتْ فلا إرث لها، ولو تزوجت قبل موته ثم قالت: لم تنقض عِدَّتِي لا يُقبَلُ قولها، ولو كانت أمة

(١) ((موته)) ساقطة من "و".

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٨/٩.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥١/٤.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق/٢٢٩.

للمدخولة (وَرِثَتْ) هي منه لا هو منها؛ لِرِضاهُ بإسقاطِهِ حقِّه، وعند "أحمد" تَرِثُ بعد العِدَّةِ ما لم تتزوَّجْ بآخر.
(وكذا) تَرِثُ (طالبة رجعية).....

قد عَقَّتْ وماتَ الزَّوْجُ، فَادَّعَتْ العِتْقَ في حَيَاتِهِ، وَادَّعَتْ الْوَرِثَةَ أَنَّهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَالْقَوْلُ لَهُمْ، وَلَا يُعْتَبَرُ قَوْلُ الْمَوْلَى، كَمَا إِذَا ادَّعَتْ أَنَّهَا أَسْلَمَتْ في حَيَاتِهِ وَقَالَتْ الْوَرِثَةُ: بَعْدَ مَوْتِهِ فَالْقَوْلُ لَهُمْ، وَتَمَامُهُ ٥٢٢/٢ في "البحر" ^(١) عن "الخانية" ^(٢).

(١٤١٠٣) (قوله: للمدخولة) أي: المدخول بها حقيقة، أعني: الموطوعة؛ لِيُخْرِجَ الْمُخْتَلَى بِهَا، فَإِنَّهَا وَإِنْ رَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ لَكِنَّمَا لَا تَرِثُ كَمَا مَرَّ ^(٣) في باب المهر في الفَرْقِ بَيْنَ الْخُلُوعِ وَالذُّخُولِ، أَفَادَهُ "ط" ^(٤)، فَافْهَم.

(١٤١٠٤) (قوله: لا هو منها) أي: لو أَبَانَهَا في مرضِهِ فَمَاتَتْ هِيَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لَا يَرِثُ مِنْهَا، بِخِلَافِ مَا لَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا كَمَا يَأْتِي ^(٥).

(١٤١٠٥) (قوله: وعند "أحمد" إلخ) وعن "مالك": وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِأَزْوَاجٍ، وَعِنْدَ "الشَّافِعِيِّ" لَا تَرِثُ الْمُخْتَلَعَةُ وَالْمُطَلَّعَةُ ثَلَاثًا، وَغَيْرُهُمَا يَرِثُ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَاتِ عِنْدَهُ رَوَّاجِعُ، "در منتقى" ^(٦).

(١٤١٠٦) (قوله: وكذا تَرِثُ طالبة رجعية) أي: في مرضِهِ كَمَا هُوَ الْمَوْضُوعُ، وَاحْتَرَزَ بِالرَّجْعِيَّةِ عَمَّا لَوْ أَبَانَهَا بِأَمْرِهَا كَمَا يَذْكُرُهُ.

(قوله: فَادَّعَتْ العِتْقَ في حَيَاتِهِ إلخ) أي: قَبْلَ الطَّلَاقِ وَهُوَ مَرِيضٌ، أَوْ قَبْلَ مَرَضِهِ حَتَّى تَتَحَقَّقَ أَهْلِيَّتُهَا لِلْمِيرَاثِ وَقَتَ الطَّلَاقِ؛ إِذَا الشَّرْطُ أَهْلِيَّتُهَا لِلْمِيرَاثِ وَقَتَ الطَّلَاقِ أَيْضًا.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٧/٤.

(٢) "الخانية": كتاب الطلاق - باب العدة - فصل في المعتدة التي تَرِثُ ٥٥٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) المقولة [١٢٠٢٠] قوله: ((والميراث)).

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٦/٢.

(٥) المقولة [١٤١١٠] قوله: ((ويتوارثان في العدة مطلقاً)).

(٦) "الدر المنتقى": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٢٨/١ (هامش "جمع الأنهر").

أو طلاقٍ فقط (طَلَّقَتْ) بائناً أو (ثلاثاً) لأنَّ الرَّجْعِيَّ لا يُزِيلُ النِّكَاحَ، حَتَّى حَلَّ^(١) وطوها، ويتوارثان في العِدَّةِ مطلقاً، وتكفي أهليَّتها للإرثِ وقتَ الموتِ.....

[١٤١٠٧] (قوله: أو طلاقٍ فقط) أي: بأنَّ قالت له في مرضيه: طَلَّقَنِي، فطَلَّقَهَا ثلاثاً فمات في العِدَّةِ تَرْتُهُ؛ إذ صار مُتَبَدِّئاً، فلا يَطْلُ حَقُّهَا في الإرثِ كقولها: طَلَّقَنِي رَجْعِيَّةً فَأَبَانَهَا، "جامع الفصولين"^(٢).

[١٤١٠٨] (قوله: لأنَّ الرَّجْعِيَّ لا يُزِيلُ النِّكَاحَ) أي: قبلَ انقضاءِ العِدَّةِ، أي: فلم تكن راضيةً بإسقاطِ حَقِّهَا بخلافِ ما لو طَلَّبتِ البائنَ.

[١٤١٠٩] (قوله: حَتَّى حَلَّ وطوها) أي: بدُونِ تحديدِ عَقْدٍ، لكنَّ إذا كان الوطءُ قبلَ المراجعةِ بالقول كان هو مُراجعةً مكروهةً.

[١٤١١٠] (قوله: وَيَتَوَارَثَانِ فِي الْعِدَّةِ مُطْلَقاً) أي: سواءَ كان طلاقُهُ لها في صِحَّتِهِ أو مرضيه،

برضاها أو بدُونِهِ [٢٩٦/٣] كما في "البدائع"^(٣)، فأبَيَّهما مات وهي في العِدَّةِ يَرْتُهُ الآخرُ بخلافِ ما بعد العِدَّةِ؛ لأنَّه زالَ النِّكَاحُ، وقَدَّمنا^(٤) قريباً أنَّ القولَ لها في أنَّه مات قبلَ انقضاءِ العِدَّةِ.

بقي هنا مسألةٌ هي واقعةُ الفتوى، سُئِلْتُ عنها ولم أرَها صريحةً: في رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَرِيضَةَ طَلاقاً رَجْعِيّاً ثُمَّ مَاتَتْ بَعْدَ شَهْرَيْنِ، فَأَدَّعَى عَدَمَ انقضاءِ العِدَّةِ لِمَرَّتْ مِنْهَا، وَأَدَّعَى وَرَثَتُهَا انقضاءَهَا، وهي لم تَقْرُ قبلَ موتِها بانقضائها ولم تَبْلُغْ سِنَّ الْيَأْسِ فَهَلِ الْقَوْلُ لَهُ أَوْ لَهُمْ؟ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْقَوْلَ لِلزَّوْجِ؛ لأنَّ سَبَبَ الْإِرْثِ - وَهُوَ الزَّوْجِيَّةُ - كَانَ مُتَحَقِّقاً؛ لأنَّ الرَّجْعِيَّ لا يُزِيلُهُ، فلا يَزُولُ بِالاحْتِمَالِ، وهي لو ادَّعَتْ قبلَ موتِها انقضائها في مَدَّةٍ تَحْتَمِلُهُ يَكُونُ الْقَوْلُ لها؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا بخلافِ وَرَثَتِهَا، فتأمَّل.

(١) في "و": ((بحل)).

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والثلاثون - كتاب الطلاق ٢٤٠/٢ نقلاً عن "قاضي حان".

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل في أحكام العدة ٢١٨/٣.

(٤) المقولة [١٤١٠٢] قوله: ((في العدة)).

بخلاف البائن.

(وكذا) تَرِثُ (مُبَانَّةٌ قَبْلَتْ) أو طَاوَعَتْ (ابنَ زوجِها) لِهَيْءِ الحَرَمَةِ بَيْنُونَتِهِ.
(وَمَنْ لَاعَنَهَا فِي مَرَضِهِ أو آلى مِنْهَا مَرِيضاً كَذَلِكَ) أَي: تَرِثُهُ لِمَا مَرَّ (وإنْ آلى
فِي صَحَّتِهِ وَبَانَتْ بِهِ) بِالْإِيلَاءِ (فِي مَرَضِهِ، أو أَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ فَصَحَّ).....

[١٤١١١] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْبَائِنِ) فَإِنَّ فِيهِ لَا بَدْءَ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْأَهْلِيَّةِ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ إِلَى وَقْتِ
الموت كما يَذْكُرُهُ^(١) قريباً.

[١٤١١٢] (قَوْلُهُ: وَكَذَا تَرِثُ مُبَانَّةٌ إلخ) أَي: مَنْ طَلَّقَهَا بَائِنًا، قَدَّ بِهَا لَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً
رَجْعِيَّةً لَا تَرِثُ كَمَا يَذْكُرُهُ^(٢) "المصنف"، وَكَذَا لَوْ بَانَتْ بِتَقْيِيلِ ابْنِ الزَّوْجِ وَلَوْ مُكْرَهَةً كَمَا مَرَّ^(٣).

[١٤١١٣] (قَوْلُهُ: لِهَيْءِ الْحَرَمَةِ بَيْنُونَتِهِ) أَي: فَكَانَ الْفِرَارُ مِنْهُ.

[١٤١١٤] (قَوْلُهُ: وَمَنْ لَاعَنَهَا فِي مَرَضِهِ) أَطْلَقَهُ فَسَجِلَ مَا إِذَا كَانَ الْقَذْفُ فِي الصَّحَّةِ أو فِي
المرض، وَقَالَ "مَحْمَدٌ": إِنْ كَانَ الْقَذْفُ فِي الصَّحَّةِ وَاللَّعَانُ فِي الْمَرَضِ لَمْ تَرِثْ، "نَهْر"^(٤).

[١٤١١٥] (قَوْلُهُ: أو آلى مِنْهَا مَرِيضاً) أَرَادَ بِهِ أَنْ يَكُونَ مُضِيَّ الْمُدَّةِ فِي الْمَرَضِ أَيْضاً، "بَحْر"^(٥).

[١٤١١٦] (قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ^(٦)) أَي: مِنْ أَنَّ الْفُرْقَةَ جَاءَتْ بِسَبَبٍ مِنْهُ، قَالَ فِي "الْهُدَايَةِ"^(٧):

((وَهَذَا مُلْحَقٌ بِالتَّعْلِيقِ بِفَعْلٍ لَا بَدْءَ مِنْهُ؛ إِذْ هِيَ مُلْحَقَةٌ إِلَى الْخُصُومَةِ لِدَفْعِ الْعَارِ عَنْهَا)).

[١٤١١٧] (قَوْلُهُ: وَإِنْ آلى فِي صَحَّتِهِ إلخ) وَجْهٌ عَدَمُ الْإِرْثِ فِيهَا أَنَّ الْإِيلَاءَ فِي مَعْنَى تَعْلِيقِ

(١) ص ٥٨٤ - "در".

(٢) ص ٥٨٤ - "در".

(٣) المقولة [١٤٠٩٨] قوله: ((أو جامعها ابنه مكروه)).

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ٢٢٩/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥٣/٤.

(٦) انظر "الدر" من نفس الصحيفة.

(٧) "الهداية": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٦/٢.

فمات، أو أباؤها فارتدت فأسلمت فمات (لا) ترثه؛ لأنه لا بد أن يكون المَرَضُ الذي طَلَّقَهَا فيه مَرَضُ الموت، فإذا صَحَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لم يكن مَرَضُ الموت، ولا بدَّ في البائن أن تستمرَّ أهلكتها للإرث من وقت الطلاق إلى وقت الموت، حتى لو كانت كتابية أو مملوكة وقت الطلاق، ثم أسلمت أو أُعْتِقَتْ لم ترث (كما) لا ترث (لو طَلَّقَهَا رجعيًا) أو لم يُطَلِّقَهَا (فطاوَعَتْ) أو قَبِلَتْ (ابنته).....

الطلاقِ بمضي أربعة أشهر خالية عن الوقاع، ولا بدَّ أن يكون التعليقُ والشَرطُ في مرضيه، وهنا وإن تَمَكَّنَ من إبطاله بالفِيءِ لكن بضرر يلزمه وهو وجوب الكفارة عليه، فلم يكن مُتَمَكِّنًا، "بحر"^(١).

[١٤١١٨] (قوله: فمات) أي: في عِدَّتِهَا كما مرَّ^(٢).

[١٤١١٩] (قوله: لأنه لا بدَّ إلخ) تعليل للمسألة الثانية، "ط"^(٣).

[١٤١٢٠] (قوله: ولا بدَّ في البائن إلخ) تعليل للمسألة الثالثة، أي: والرَدَّةُ تَقْطَعُ أَهْلِيَّةَ الإِرْثِ،

"ط"^(٤).

[١٤١٢١] (قوله: أو لم يُطَلِّقَهَا) أي: لا فَرْقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ وَعَدَمِ الطَّلَاقِ أَصْلًا.

[١٤١٢٢] (قوله: فطاوَعَتْ) الْمُطَاوَعَةُ لَيْسَتْ [٢/٢٩٧ق/٣] بِقَيْدٍ؛ إِذْ لو كانت مُكْرَهَةً لَا تَرِثُ

أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ مِنَ الزَّوْجِ إِطْلَالُ حَقِّهَا كَمَا فِي "البحر"^(٥) عَنْ "البدائع"^(٦)، لَكِنْ لو أَمْرَهُ أَبُوهُ بِذَلِكَ وَرِثَتْ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٧).

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥٣/٤.

(٢) ص ٥٧٩ - "در".

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٦/٢.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٧/٢.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥٣/٤.

(٦) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل في أحكام العدة ٢٢٠/٣.

(٧) المقولة [١٤٠٩٨] قوله: ((أو جامعها ابنته مكروه)).

لجيء الفرقه منها (أو أبانها بأمرها) قيد به لأنها لو أبانت نفسها فأجاز ورثت عملاً بإجازته، "قنية"^(١). (أو اختلعت منه أو اختارت نفسها).....

[١٤١٢٣] (قوله: لجيء الفرقه منها) أي: فكانت راضيةً بإسقاط حقها.

[١٤١٢٤] (قوله: أو أبانها بأمرها) يصدق بما إذا سألتها واحدةً بآنةً فطلّقها ثلاثاً، فقوله في

"البحر"^(٢): ((لم أرَ حكمه)) أي: صريحاً، ثم قال - كما يوجد في بعض نسخ "البحر" -: ((وينبغي أن لا ميراث لها؛ لرضاها بالبائن)) اهـ.

[١٤١٢٥] (قوله: عملاً بإجازته) لأنها هي المبطلة للإرث، واعترضه في "النهر"^(٣): ((بأن هذا

لا يجدي نفعاً فيما إذا كان الطلاق في مرضه؛ إذ دليل الرضا فيه قائم)) اهـ.

قلت: فيه نظراً؛ لأنها رضى بطلاق موقوف غير مبطل لحقها، ولا يلزم منه رضاها بما يُبطله، وعبارة "جامع الفصولين"^(٤): ((وليس هذا كطلاق بسؤالها؛ إذ لم ترضَ بعمل المبطّل؛ إذ قولها: طلقت نفسي لم يكن مبطلاً، بل يتوقف على إجازته، فإذا أجاز في مرضه فكأنه أنشأ الطلاق، فكان فاراً)) اهـ، فافهم.

[١٤١٢٦] (قوله: أو اختلعت منه) قيد به لأنه لو خلّعها أجنبي من زوجها المريض فلها الإرث

لو مات في العدة؛ لأنها لم ترضَ بهذا الطلاق، فيصير الزوجُ فاراً، "بحر"^(٥) عن "جامع الفصولين"^(٦).

(١) لم نثر عليها في مظانها من "القنية" بعد طول بحث.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٩/٤.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٢٢٨/ب.

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والثلاثون - كتاب الطلاق ٢٤١/٢، نقلاً عن "فتاوى صاحب المحيط".

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٨/٤.

(٦) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والثلاثون - كتاب الطلاق ٢٣٨/٢ بتصرف.

ولو ببلوغ وعتي وجب وعني لم ترث لرضاها.

(ولو) كان الزوج (محصوراً) بحبس (أو في صف القتال).....

قلت: ومفاد التعليق أن الأجنبي لو خلّعها من زوجها على مهرها وأجازت فعله ترث أيضاً؛ لأن إجازتها حصلت بعد البيونة، فلم تؤثر فيها بل أثرت في سقوط مهرها، فقد ثبتت الفرار قبل الإجازة، فلا يرتفع بها، فلا يصح أن يقال: إنها لا ترث؛ لأن دليل الرضا قائم؛ لأن^(١) المعتبر قيامه قبل البيونة لا بعدها، فافهم.

[١٤١٢٧] (قوله: ولو يبلوغ إلخ) أفاد أنه غير مقصور على اختيار بتفويض الطلاق، لا يقال: إن الفرقة في خيار البلوغ تنوقف على فسخ القاضي فلم تكن بفعلها، فصار كما لو أبانت نفسها فأجازة الزوج؛ لأن فسخ القاضي موقوف^(٢) على طلبها ذلك منه، فصار كطلبها البائن من زوجها، وذلك رضا، هذا ما ظهر لي.

[١٤١٢٨] (قوله: لرضاها) أي: لأن الفرقة وقعت باختيارها؛ لأنها تقدر على الصبر عليه، "بدائع"^(٣).

[١٤١٢٩] (قوله: محصوراً بحبس) عبارته في "الدر المنقى"^(٤): ((في حصن))، وكذا عبارة غيره، والحصن وإن كان بمعنى المنع ويشمل الحبس والحصن لكن مسألة الحبس ذكرها بعد، وقوله: ((أو في صف القتال)) احتراز عما إذا خرج عن الصف [٣/٢٩٧ب] للمبارزة، فإنه يكون فاراً

(قوله: ومفاد التعليق أن الأجنبي لو خلّعها من زوجها على مهرها إلخ) لكن مقتضى قولهم: ((الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة)) أن لا ميراث لها، وهكذا كله على أن الطلاق واقع بدون إجازة، وعلى أنه غير واقع إلا بالإجازة منها فلا ميراث لها، وباتي في الخلع الخلاف في الوقوع.

(١) في "ب": ((لا)) بدل ((لأن)).

(٢) في "ب": ((موقوفاً))، وهو خطأ.

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل في أحكام العدة ٢٢٢/٣.

(٤) "الدر المنقى": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٢٩/١ (هامش "جميع الأنهر").

ومثله حالُ فُشُو الطَّاعُونِ، "أشباه". (أو قائماً بمصالحه خارج البيت مُشتكياً) من أَلَم..

كما مرَّ^(١)، وكذا لو تَحَمَّ القتالُ واختَلَطَ الصَّفَّانِ كما قدَّمناه^(٢) عن "المعراج"، وإنما لم يكن فاراً هنا لما قالوا من أَنَّ الحِصْنَ لنَنفَع بِأَسِ العدوِّ، وكذا المنعة، أي: بِمَنْ معه من المقاتلين، قال في "النهر"^(٣): ((وإطلاقه يُفيدُ أَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ فِتَّةً قَلِيلَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأُخْرَى أَوْ لَا، وَلَمْ أَرَهُ لَهُمْ)) اهـ. قلت: الظَّاهِرُ أَنَّهُ ما دَامَ فِي الصَّفِّ لا فَرْقَ، أَمَّا لو اختَلَطُوا فَقَدْ عَلِمَتْ مِمَّا قَدَّمْنَاهُ^(٤) عن "المعراج" أَنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَرِضِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا غَالِبَةً.

(تَنْبِيْهٌ)

يُثَلُّ مَنْ فِي الصَّفِّ مَنْ كَانَ رَاكِبَ سَفِينَةٍ قَبْلَ خَوْفِ الْغَرَقِ، أَوْ نَزَلَ بِمَسْبَعَةٍ أَوْ مَخِيفٍ^(٥) مِنْ عَدُوٍّ، "بِجَر"^(٦).

مطلب: حالُ فُشُو الطَّاعُونِ هل للصَّحِيحِ حَكْمُ الْمَرِضِ؟

[١٤١٣٠] (قوله: ومثله حالُ فُشُو الطَّاعُونِ) نَقَلَ فِي "الْفَتْحِ"^(٧) عَنِ الشَّافِعِيِّ: ((أَنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَرِضِ))، وَقَالَ: ((وَلَمْ أَرَهُ لِمُشَايَخِنَا)) اهـ. وَقَوَاعِدُ الْحَنْفِيَّةِ تَقْتَضِي أَنَّهُ كَالصَّحِيحِ، قَالَ الْحَافِظُ "العسقلاني" فِي كِتَابِهِ "بَذَلُ الْمَاعُونِ"^(٨): ((وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ لِي جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَائِهِمْ))، وَفِي "الْأَشْبَاهِ"^(٩): ((غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ كَمَنْ فِي صَفِّ الْقِتَالِ، فَلَا يَكُونُ فَارًّا)) اهـ.

(١) المقولة [١٤٠٨٥] قوله: ((أو بارز رجلاً أقوى منه)).

(٢) المقولة [١٤٠٨٥] قوله: ((أو بارز رجلاً أقوى منه)).

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ٢٢٩/١.

(٤) المقولة [١٤٠٨٥] قوله: ((أو بارز رجلاً أقوى منه)).

(٥) المقصود بالمخيف هنا: موضع الخوف من العدو، ويصور التقدير: نزل بمسبعة أو مكان يخاف فيه من العدو.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥١/٤.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٩/٤.

(٨) "بذل الماعون في فضل الطاعون": لأبي الفضل أحمد بن علي، شهاب الدين المعروف بابن حجر العسقلاني

الشافعي (ت ٨٥٢هـ). ("كشف الظنون" ١٢٨/٥، "الضوء اللامع" ٣٦٢/٢، "النبر الطالع" ٨٧/١).

(٩) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث الجمع والفرق - قاعدة ص ٤٥٦ - بتصرف.

(أو محموماً أو محبوساً بقصاصٍ أو رَجْمٍ لا) تَرِثُ.....

وهو الصَّحِيحُ عند "مالكٍ" كما في "الدُّرُّ المُنْتَقَى"^(١)، قال في "الشَّرْهَ النَّبَلَاءِ"^(٢): ((وَلَيْسَ مُسْلِمًا؛ إِذْ لَا مِمَّاثِلَةَ بَيْنَ مَنْ هُوَ مَعَ قَوْمٍ يَدْفَعُونَ عَنْهُ فِي الصَّفِّ وَبَيْنَ مَنْ هُوَ مَعَ قَوْمٍ هُمْ مِثْلُهُ، لَيْسَ لَهُمْ قُوَّةُ النَّفْعِ عَنْ أَحَدٍ حَالَ فُشُوِّ الطَّاعُونَ)) اهـ.

قلت: إِذَا دَخَلَ الطَّاعُونَ مَحَلَّةً أَوْ دَارًا يَغْلِبُ عَلَى أَهْلِهَا خَوْفُ الْهَلَاكِ كَمَا فِي حَالِ التَّحَامِ الْقِتَالِ، بِخِلَافِ الْمَحَلَّةِ أَوْ الدَّارِ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْهَا، فَيَنْبَغِي الْجُرْيُ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الْعَبْرَةَ لَغَلْبَةِ خَوْفِ الْهَلَاكِ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا كُلَّهُ فِيمَنْ لَمْ يُطْعَنَ.

[١٤١٣١] (قوله: أَوْ مَحْمُومًا) عطفٌ على ((مُشْتَكِيًا))، وقوله: ((أَوْ مَحْبُوسًا)) عطفٌ على ((قَائِمًا))، وَلَا يَصِحُّ عَطْفُ ((مَحْمُومًا)) عَلَى ((قَائِمًا))؛ لِأَنَّهُ يَلَزِمُ عَلَيْهِ أَنْ لَا تَرِثَ^(٣) مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِمَصَالِحِهِ خَارِجَ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَحْمُومَ إِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ لَا يَكُونُ مَرِيضًا، وَإِلَّا فَهُوَ مَرِيضٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ عِبَارَةِ "الْمُنْتَقَى"^(٤)، وَأَمَّا مَا فِي "الدَّرَايَةِ" مِنَ التَّصْرِيحِ: ((ب أَنَّ الْمَحْمُومَ مَرِيضٌ)) فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ، فَلَا يُخَالِفُ مَا فِي "الْمُنْتَقَى"، وَأَمَّا مَا فِي "النَّهْرِ"^(٥) مِنْ دَعْوَى الْمُخَالَفَةِ وَالتَّوْفِيقِ بِحَمْلِ مَا فِي "الدَّرَايَةِ" عَلَى مَا إِذَا جَاءَتْ نَوْبَةُ الْحُمَى فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ نَوْبَتُهَا وَلَمْ يَعْجَزْ عَنِ الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ لَمْ يَكُنْ مَرِيضًا بِمَنْزِلَةِ الْحَامِلِ الَّتِي يَأْخُذُهَا الطَّلَقُ ثُمَّ يَسْكُنُ كَمَا يَأْتِي^(٦) قَرِيبًا.

(١) "الدُّرُّ المُنْتَقَى": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٢٨/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٢) "الشَّرْهَ النَّبَلَاءِ": كتاب الطلاق - باب طلاق الفار ٣٨٠/١ (هامش "الدُّرُّ والغرر").

(٣) في "الأصل" و"ب" و"ج": ((أَنْ تَرِثَ))، وَمَا أُثْبِتَهُ مِنْ "م" هُوَ الْمَوَافِقُ لِسِيَاقِ الْكَلَامِ.

(٤) "مُنْتَقَى الْبَحْرِ": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٧٢/١.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ٢٢٩/ب.

(٦) المقولة [١٤١٣٣] قوله: ((وَهُوَ الطَّلَقُ)).

لغلبة السَّلامة.

(والحاملُ لا تكونُ فائِرةً إلَّا بتلبُّسِها بالمخاضِ) وهو الطَّلُق؛ لأنها حينئذٍ كالمرِيضة، وعند "مالكٍ" إذا تَمَّ لها ستَّةُ أشهرٍ.
(إذا عَلَّقَ) المريضُ (طلاقَها) البائنَ (بفعلٍ أجني).....

[١٤١٣٢] (قوله: لغلبة السَّلامة) لأنَّ الحصنَ لدفعِ بأسِ العدو^(١)، وقد يتخلَّصُ من المسبِّعةِ والجَبَسِ بنوعٍ [٣/٢٩٨ق/٣] من الحَيْلِ، "ط"^(٢) عن "الهندية"^(٣).
[١٤١٣٣] (قوله: وهو الطَّلُق) احتلِفَ في تفسيرِ الطَّلُقِ، فقيل: الوَجَعُ الذي لا يَسْكُنُ حتَّى تموتَ أو تَلِدَ، وقيل: وإن سَكَنَ؛ لأنَّ الوَجَعُ يَسْكُنُ تارةً ويَهْجُجُ أخرى، والأوَّلُ أوجهٌ، "بحر"^(٤) عن "المجتبى".

[١٤١٣٤] (قوله: إذا عَلَّقَ المريضُ) أي: مَنْ كان مريضاً عند التعلُّيقِ والشرْطِ أو عند أحدهما احترازاً عمَّا إذا كان صحيحاً عند كلٍّ من التعلُّيقِ والشرْطِ، فليس من صُورِ المسألة، فافهم.
[١٤١٣٥] (قوله: البائن) قَبِدَ به لأنَّ حَكَمَ الفرارِ لا يَبْتُ إلاَّ به، "بحر"^(٥)؛ لأنَّ الرَّجْعِيَّ لا فِرَارَ فيه ولو نَحَزَّه في المرضِ يَلُونِ رضاها كما مرَّ^(٦).

[١٤١٣٦] (قوله: بفعلٍ أجني) سواءً كان له منه بُدٌّ أم لا، "بحر"^(٧). والمرادُ بالفعلِ ما يَعُمُّ التَّرَكُّ كما في "إيضاح الإصلاح"، "ط"^(٨).

(١) (بأس) ساقطة من "ب" و"م"، وما أثبتناه من "الأصل" و"ت" هو الموافق لعبارة "ط".

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٧/٢.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الباب الخامس في طلاق المريض ٤٦٣/١.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥١/٤.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥٢/٤.

(٦) المقولة [١٤١٠] قوله: ((ويتوارثان في العدة مطلقاً)).

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥٢/٤.

(٨) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٧/٢.

أي: غير الزوجين ولو ولدها منه (أو محجي الوقت) الحال أن (التعليق والشرط في مرضيه، أو علق طلاقها (بفعل نفسه وهما في المرض أو الشرط فقط) فيه (أو علق (بفعلها ولا بد لها منه) طبعاً أو شرعاً كأكلي وكلام أبوين (وهما في المرض أو الشرط) فيه فقط

[١٤١٣٧] (قوله: أي: غير الزوجين) دفع به ما يتوهم من إرادة حقيقة الأجنبية، وهو من لا قرابة له، "ط" (١).

[١٤١٣٨] (قوله: أو محجي الوقت) المراد به التعليق بأمر سماوي، أي: ما لا صنع فيه للعبد، وجعله من التعليق لأن المضاف في معنى الشرط من حيث إن الحكم يتوقف عليه كما حققه في "البحر" من باب التعليق (٢)، فافهم.

[١٤١٣٩] (قوله: بفعل نفسه) أي: سواء كان له منه بُد أو لا.

[١٤١٤٠] (قوله: أو الشرط فقط) أي: المعلق عليه كدخول النار مثلاً في: إن دخلت النار.

[١٤١٤١] (قوله: كأكلي وكلام أبوين) لف ونشر مرتب، وكالأبوين كل ذي رجم محرم كما في "الحموي" عن "البرجندي"، "ط" (٣). ومثله الصوم، والصلاة، وقضاء الدين، واستيفاءه، "نهر" (٤). وفي "التاترخانية" (٥): ((لو علقه على الخروج إلى منزل والديها فخرجت تريت؛ لأنه مما لا بُد لها منه)) اهـ. وينبغي تقييده بما إذا خرجت على وجه ليس له منعها منه.

[١٤١٤٢] (قوله: أو الشرط فيه فقط) فيه خلاف "محمد"، فعنده إذا كان التعليق في الصحة

(قوله: فيه خلاف "محمد" إلخ) وجه قول "محمد" أنه لم يوجد من الزوج صنع بعد تعلق حقها بماله، وإنما المرأة أبطلت حقها بإتيانها بذلك الفعل، ووجه قولها أنها مضطرة في تحصيل الشرط من قبل الزوج، فينتقل فعلها إليه كما ينتقل إلى المكره. اهـ من "الزيلي".

(١) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٧/٢.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق ٦/٤.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٧/٢.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ٢٢٩/أ.

(٥) "التاترخانية": كتاب الطلاق - الفصل العشرون في طلاق المريض ٥٨٣/٣.

(وَرَرْتُ) لفرارِهِ، ومنه ما في "البدائع": ((إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ أَوْ إِنْ لَمْ أَنْزُوجْ عَلَيْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَاتَ وَرَرْتُهُ، وَلَوْ مَاتَتْ هِيَ لَمْ يَرِنْهَا)). (وفي غيرها لا) تَرِثُ، وهو ما إذا كانا في الصَّحَّةِ.....

فلا ميراثَ لها مطلقاً، قال في "البحر"^(١): ((وَصَحَّحُوا قَوْلَ "مَحْمَدٍ")، وَنَقَلَ فِي "النَّهْرِ"^(٢) تصحيحَهُ عن "فخر الإسلام".

[١٤١٤٤] (قوله: وَرَرْتُ لفرارِهِ) أمّا إذا كان التعليقُ بفعلٍ أجنبٍ أو بمحييٍ الوقتِ ووُجِدَا في المرضِ فلائِ القصدُ إلى الفرارِ قد تحقّقَ بمباشرةِ التعليقِ في حالِ تعلّقِ حقّها به، ولذا لو كان الموجودُ في المرضِ الشرطَ فقط لم تَرِثْ عندنا خلافاً لـ "زفر"، وأمّا إذا كان بفعلٍ نفسه وکانا في المرضِ أو الشرطُ فيه فقط فلائِ قصدُ إبطالِ حقّها بالتعليقِ والشرطِ أو بالشرطِ وحده، واضطراره لا يطيّلُ حقَّ غيره كإتلافِ مالٍ الغيرِ حالةِ الاضطرارِ، وأمّا إذا كان بفعلها الذي لا بدّ لها منه وكان الشرطُ في المرضِ فلائِ مضطرةً في المباشرةِ لخوفِ الهلاكِ في الدنيا أو في العقبى، "نهر"^(٣) ملخصاً.

[١٤١٤٤] (قوله: ومنه) [٢/٢٩٨ ب] أي: من الفرارِ، وهو من قسمِ التعليقِ بفعلٍ نفسه، وإنما وَرَرْتُهُ لأنّه وَجَدَ الشرطَ، وهو عدمُ التّطليقِ أو عدمُ التّزويجِ قَبيلَ موتهِ وهو وقتُ مرضٍ، فكان فاراً وإن كان التعليقُ في الصَّحَّةِ، وإنما لم يَرِنْها لِرِضاهُ بإسقاطِ حقِّه حيث أحرَّ الشرطُ إلى موتها، وذَكَرَ في "البدائع"^(٤) أيضاً: ((أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنْ لَمْ آتِ الْبَصْرَةَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَأْتِهَا حَتَّى مَاتَ وَرَرْتُهُ لِمَا قُلْنَا، أَمَّا إِذَا مَاتَتْ هِيَ يَرِنْهَا؛ لِأَنَّهَا مَاتَتْ وَهِيَ زَوْجَتُهُ لِعَدَمِ شَرْطِ الْوُقُوعِ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَأْتِيَ الْبَصْرَةَ بَعْدَ مَوْتِهَا)) اهـ، أي: بخلافِ تطليقها وتزويجِ عليها، فإنّه لا يمكنُ بعدَ موتها.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥٢/٤.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ٢٢٩/ب.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ٢٢٩/ب.

(٤) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل في أحكام العدة ٢٢٣/٣.

أو التعلُّيقُ فقط، أو بفعلِها ولها منه بُدٌّ.

وحاصلُها ستة عشر؛ لأنَّ التعلُّيقَ إمَّا بمجيءِ وقتٍ، أو بفعلٍ أجنبيٍّ، أو بفعلِها، أو بفعلِها، وكلُّ وجهٍ على أربعة؛ لأنَّ التعلُّيقَ والشَّرْطَ إمَّا في الصَّحَّةِ أو المرضِ^(١).....

(تنبيه)

تقييدُ "الشَّارح" الطَّلَاقَ بكونه ثلاثاً غيرَ لازمٍ في مسألة موتها؛ لأنَّه لو كان رجعيًّا وحَكَمْنَا بالوقوع في آخرِ جزءٍ من أجزاء حياتها - وهو الجزء الذي يَعبُثُ الموتُ - يكونُ الواقعُ به بائناً لعدم إمكان العِدَّة، كَمَنْ لم يَدْخُلْ بها كما قدَّمناه^(٢) عن "الفتح" في باب الصَّرِيح عند قوله: ((إنَّ لم أَطْلُقْكِ فَأَنْتِ طالقٌ)).

[١٤١٤٥] (قوله: أو التعلُّيقُ فقط) أي: التعلُّيقُ بفعلٍ أجنبيٍّ أو بمجيءِ الوقت كما في "البحر"^(٣)، وهو المفهومُ من المتن فيما مرَّ^(٤)، فالتعلُّيقُ هنا لا يُحْمَلُ على عُموميِّهِ حتَّى يَشْمَلَ فِعْلَ نفسه؛ لأنَّ التعلُّيقَ به إذا وُجِدَ في الصَّحَّةِ فقط - أي: ووُجِدَ الشَّرْطُ في المرضِ - وَرِثَتْ منه، وقد صرَّحَ به المتن، فلا يصحُّ دخوله في العُموم، كذا بخطُّ "السَّاحَنِي"، فافهم.

[١٤١٤٦] (قوله: أو بفعلِها ولها منه بُدٌّ) أي: مطلقاً سواءً كان التعلُّيقُ والشَّرْطُ في المرضِ أو أحدهما أو لا ولا، قال في "التبيين"^(٥): ((وفي غيرها - أي: في غيرِ هذه الصُّور التي ذكرناها - لا تَرِثُ، وهو ما إذا كان التعلُّيقُ والشَّرْطُ في الصَّحَّةِ في الوجوه كُلِّها، أو كان التعلُّيقُ في الصَّحَّةِ فيما إذا عُلِّقَ بفعلٍ أجنبيٍّ أو بمجيءِ الوقت، أو كيفما كان إذا عُلِّقَ بفعلِها الذي لها منه بُدٌّ، فإنَّها لا تَرِثُ في هذه الصُّور كُلِّها. اهـ "ح" ^(٦))).

[١٤١٤٧] (قوله: وحاصلُها ستة عشر) يمكنُ بسطُها إلى ثمانية وعشرين؛ لأنَّه إذا عُلِّقَ

(١) في "و": ((في المرض)).

(٢) المقولة [١٣٢٤٠] قوله: ((لتحقق الشرط)). وانظر ص ٢٢٥ - "د".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٥٢/٤.

(٤) المقولة [١٤١٣٦] قوله: ((بفعل أجنبي)).

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب المريض ٢٥٠/٢.

(٦) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ١٩٣/أ - ب.

أو أحدهما، وقد عَلِمَ حكمُها.

(قال لها في صحَّته: إِنَّ شَفْتُ) أنا (وفلانٌ) فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَرِضَ فِشَاءَ الزَّوْجِ والأَجْنَبِيِّ الطَّلَاقَ معاً، أو شَاءَ الزَّوْجُ ثُمَّ الأَجْنَبِيُّ، ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ لَا تَرِثُ، وَإِنْ شَاءَ الأَجْنَبِيُّ أَوَّلًا ثُمَّ الزَّوْجُ وَرِثْتُ) كَذَا فِي "الْحَاثِيَّة" ^(١)، وَالْفَرْقُ لَا يَخْفَى؛ إِذْ عَمِيشَةُ الأَجْنَبِيُّ أَوَّلًا صَارَ الطَّلَاقُ مُعْلَقًا عَلَى فِعْلِهِ فَقَطْ.....

عَلَى فِعْلِهِ أَوْ فِعْلِهَا أَوْ فِعْلِ أَجْنَبِيٍّ فَالْفِعْلُ إمَّا مِنْهُ بَدُّ أَوْ لَا، فَهَذِهِ سِتَّةٌ تَضَرَّبُ فِي أَوْجُهٍ الشَّرْطِ وَالتَّعْلِيقِ الأَرْبَعَةُ فَبَلَغُ أَرْبَعَةً وَعَشْرِينَ، وَفِي تَعْلِيلِهِ عَلَى الْوَقْتِ أَرْبَعُ صُورٍ، فَبَلَغُ ثَمَانِيَةً وَعَشْرِينَ، لَكِنْ ^(٢) فِي فِعْلِهِ أَوْ فِعْلِ الأَجْنَبِيِّ لَا فَرْقٌ بَيْنَ مَا مِنْهُ بَدُّ أَوْ لَا بِخِلَافِ فِعْلِهَا كَمَا عَلِمْتَ. ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ كَوْنَ كُلٍّ مِنْ [٢/٢٩٩ق/٣] التَّعْلِيقِ وَالشَّرْطِ فِي الصَّحَّةِ لَا دَخَلَ لَهُ فِي طَلَاقِ الْمَرِيضِ، وَلِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي "الْبَحْرِ"، فَلِمَا نَسَبَ إِسْقَاطُهُ، وَتَكُونُ الصُّورُ إِحْدَى وَعَشْرِينَ.

[١٤١٤٨] (قَوْلُهُ: أَوْ أَحَدَهُمَا) بِالنَّصْبِ أَوْ الرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى اسْمِ ((إِنَّ))، أَي: أَوْ أَحَدَهُمَا فِي أَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ، بَأَنَّ يَكُونُ التَّعْلِيقُ فِي الصَّحَّةِ وَالشَّرْطِ فِي الْمَرَضِ أَوْ بِالْعَكْسِ.

[١٤١٤٩] (قَوْلُهُ: قَالَ لَهَا فِي صِحَّتِهِ) أَمَّا إِذَا كَانَ هَذَا التَّعْلِيقُ فِي الْمَرَضِ وَرِثْتُ فِي جَمِيعِ الصُّورِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّعْلِيقِ بِفِعْلِ الأَجْنَبِيِّ وَفِعْلِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الصُّورِ السَّابِقَةِ، "ط" ^(٣).

[١٤١٥٠] (قَوْلُهُ: وَالْفَرْقُ لَا يَخْفَى) قَالَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٤): ((وَحَاصِلُهُ أَنَّ الطَّلَاقَ تَعَلَّقَ عَلَى مَشِيئَتِهِمَا، فَإِذَا شَاءَ مَعًا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ تَمَامَ الْعِلَّةِ، فَلَا يَكُونُ فَرَاً، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَأَخَّرَتْ مَشِيئَةُ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ تَمَّتِ الْعِلَّةُ بِهِ) اهـ، أَي: فَيَكُونُ مِنَ التَّعْلِيقِ بِفِعْلِهِ، فَيَكْفِي فِيهِ كَوْنُ الشَّرْطِ فَقَطْ فِي الْمَرَضِ بِخِلَافِ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، فَإِنَّهُمَا مِنْ قَبِيلِ التَّعْلِيقِ بِفِعْلِ الأَجْنَبِيِّ، فَلَا بَدُّ فِيهِ مِنْ كَوْنِ التَّعْلِيقِ وَالشَّرْطِ فِي الْمَرَضِ، وَالْفَرْضُ أَنَّ التَّعْلِيقَ فِي الصَّحَّةِ.

(١) "الْحَاثِيَّة": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْعِدَّةِ - فَصْلُ فِي الْمَعْنَى الَّتِي تَرْتِ ٥٥٦/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٢) فِي "ب": ((كَنْ))، وَهُوَ غَطًا.

(٣) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ طَلَاقِ الْمَرِيضِ ١٦٨/٢.

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ طَلَاقِ الْمَرِيضِ ٥٢/٤.

(تصادقاً) أي: المريضُ مرضَ الموتِ والزَّوْجَةُ (على ثلاثٍ في الصَّحَّةِ و) على مُضِيِّ العِدَّةِ، ثُمَّ أَقْرَ لها بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ (أَوْ أَوْصَى لها بشيءٍ فلها الأقلُّ منه) أي: مُمَّا أَقْرَ أَوْ^(١) أَوْصَى (ومن الميراثِ) لِلتَّهْمَةِ،.....

[١٤١٥١] (قوله: وعلى مُضِيِّ العِدَّةِ قَيَّدَ به لِيُظْهَرَ خِلَافُ "الصَّاحِبِينَ"، حيث قالوا بجواز إقرارِهِ ووصِيَّتِهِ لانتفاءِ التَّهْمَةِ بانتفاءِ العِدَّةِ كما في "التَّبْيِينَ"^(٢)، فَيُفْهَمُ منه أَنَّهُ لو تصادقا على الثلاثِ في الصَّحَّةِ، ولم يَتَصَادَقَا على انقضاءِ العِدَّةِ يَكُونُ لها الأقلُّ اتِّفَاقاً. اهـ "ح"^(٣)).

[١٤١٥٢] (قوله: فلها الأقلُّ منه ومن الميراثِ) ((من)) في الموضعين بيانٌ للأقلِّ، والواوُ بمعنى أَوْ، و صِلَةٌ ((الأقلُّ)) محذوفةٌ تقديرُها: من الآخرِ، والمعنى: فلها الموصى به الذي هو أقلُّ من الميراثِ، أَوْ الميراثُ الذي هو أقلُّ من الموصى به، ولا يجوزُ أَنْ تكون الواوُ للجمع؛ إذ يصيرُ المعنى حينئذٍ: فلها الميراثُ والموصى به اللذان هما الأقلُّ، وهو فاسدٌ، كما لا يجوزُ أَنْ تكونَ في الموضعين صِلَةٌ ((الأقلُّ)) سواءً كانت الواوُ للجمع أَوْ بمعنى أَوْ؛ إذ يصيرُ المعنى على الأوَّل: فلها الأقلُّ من كلِّ واحدٍ منهما، وعلى الثاني: فلها الأقلُّ من أحدهما، وكلاهما فاسدٌ. اهـ "ح"^(٤)، أي: لأنَّهُ يصيرُ الأقلُّ شيئاً خارجاً عن الميراثِ والموصى به، مع أنَّ المرادُ بالأقلِّ واحدٌ منهما هو أقلُّ من الآخرِ.

٥٢٥/٢

[١٤١٥٣] (قوله: لِلتَّهْمَةِ) أي: تَهْمَةُ مُوَاضَعَةِ الزَّوْجِينَ على الإقرارِ بالفرقةِ وانقضاءِ العِدَّةِ لِيُعْطِيَها الزَّوْجُ زيادةً على ميراثها، وهذه التَّهْمَةُ في الزَّيَادَةِ فقط فَرَدَدْنَاهَا، وقالوا بجوازِ الإقرارِ والوصِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ أَحْبَبُ عِنْدَهُ لِعَدَمِ العِدَّةِ، بِدَلِيلِ كَبُولِ شَهَادَتِهِ لَهَا، وَدَفْعِ [٣/٢٩٩ق/ب] زَكَاتِهِ لَهَا، وَتَزَوُّجِهَا بآخَرٍ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا مُوَاضَعَةَ عَادَةً فِي حَقِّ الزَّكَاةِ وَالشَّهَادَةِ وَالتَّزَوُّجِ، فَلَا تَهْمَةَ، "بحر"^(٥) مُلَخَّصاً عَنْ "الهِدَايَةِ"^(٦) وَشُرُوحِهَا.

(١) في "د" و"ط": ((وَأَوْصَى)).

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الطلاق - باب المريض ٢/٢٤٧ - ٢٤٨.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٣/١٩٣.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٣/١٩٣.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤/٤٩.

(٦) "الهداية": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤/٢.

وَتَعْتَدُ مِنْ وَقْتِ إِقْرَارِهِ، بِهِ يُفْتَى،

[١٤١٥٤] (قوله: «وَتَعْتَدُ مِنْ وَقْتِ إِقْرَارِهِ إلخ») كَذَا ذَكَرَ فِي "الهداية"^(١) و"الخانية"^(٢) فِي بَابِ الْعِدَّةِ: ((أَنَّ الْفَتَاىَ عَلَيْهِ))، وَحَيْثُ فَلَا يُثْبِتُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ آتِئًا، وَلَا تَزَوُّجُهُ بِأَحْتِهَا وَأَرْبَعٍ سِوَاهَا، وَهُوَ خِلَافٌ مَا صَرَّحُوا بِهِ هُنَا، وَبِهِ انْدَفَعَ مَا فِي "غَايَةِ السَّرُوجِي": ((مَنْ أَنَّهُ يَنْبَغِي تَحْكِيمُ الْحَالِ، فَإِنْ كَانَ جَرَى بَيْنَهُمَا خُصُومَةٌ وَتَرَكْتَ خِدْمَتَهُ فِي مَرَضِهِ فَهُوَ دَلِيلٌ عَدَمِ الْمَوَاضَعَةِ فَلَا تَهْمَةٌ، وَإِلَّا فَلَا تَصِحُّ لِلتَّهْمَةِ))، "بَحْرُ"^(٣) مَلْخَصًا، وَأَقْرَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٤).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ مَا قَرَّرُوهُ هُنَا مِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِ لَهَا وَخَوْرِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ يَقْتَضِي أَنَّ ابْتِدَاءَ الْعِدَّةِ يَسْتَنْدُ إِلَى وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَمَا صَحَّحُوهُ فِي بَابِ الْعِدَّةِ مِنْ وَجوبِهَا مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ يَقْتَضِي انْتِفَاءَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ.

أَقُولُ: لَا يَخْفَى أَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا تَجِبُ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَإِذَا أَقَرَّ الزَّوْجَانِ بِمُضِيِّهَا صُنِّقَا فِيمَا لَا تَهْمَةٌ فِيهِ، وَلِذَا صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَا تَجِبُ لَهَا نَفَقَةٌ وَلَا سَكْنَى عَمَلًا بِتَصَدِيقِهَا لَهُ، وَالشَّهَادَةُ وَخَوْرُهَا مُمَّا مَرَّ^(٥) لَا تَهْمَةٌ فِيهَا؛ إِذْ لَا مَوَاضِعَ عَادَةً فِيهَا كَمَا تَقَدَّمَ^(٦) بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ بِمَا زَادَ عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ، فَلَمْ يُصَلِّقَا فِي حَقِّهَا عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَقَدَّرَ أَنَّ الْعِدَّةَ لَمْ تَنْقُضْ لِإِبْطَالِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهَا مَوْضِعُ تَهْمَةٍ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ عَدَمُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ، بَلْ فِي مَوْضِعِ التَّهْمَةِ فَقَطْ، وَبِهِ عَلِمَ أَنَّ كَلَامَ مَنْ الْقَوْلِ بِاعْتِبَارِهَا مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ وَالْقَوْلِ بِاعْتِبَارِهَا^(٧) مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ، وَلِذَا قَالَ

(قوله: «وَلَا فَلَا تَصِحُّ لِلتَّهْمَةِ، "بَحْرُ"» عبارة "البحر": ((فَلَا يَصِحُّ)) بِالْبَيَانِ، أَيْ: الْإِقْرَارُ.

(١) "الهداية": كتاب الطلاق - باب العدة ٣٠/٢.

(٢) "الخانية": كتاب الطلاق - باب العدة - فصل في انتقال العدة ٥٥٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٩/٤.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ٢٢٨/ب.

(٥) في المقالة السابقة.

(٦) في المقالة السابقة.

(٧) ((من وقت الطلاق والقول باعتبارها)) ساقط من "الأصل".

في "فتح القدير" في باب العدة^(١): ((إن فتوى المتأخرين - أي: بوجوبها من وقت الإقرار - مخالفة للائمة الأربعة وجمهور الصحابة والتابعين، وحيث كانت مخالفتهم للثمة فينبغي أن يتحرى به محالها والناس الذين هم مظانها، ولهذا فصل الإمام "السعدي" بحمل كلام "محمد" في "المبسوط": من أن ابتداء العدة من وقت الطلاق على ما إذا كانا متفرقين من الوقت الذي أسند الطلاق إليه، أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر، فلا يصدغان في الإسناد))، قال في "البحر"^(٢) هناك: ((وهذا هو التوفيق)) اه، أي: بين كلام المتقدمين والمتأخرين.

وبه ظهر صحة ما قاله "السروجي": ((من أنه ينبغي تحكيم الحال))، لكن ما قاله: ((من أن الخصومة وترك الخدمة دليل عدم المواضعة)) رده في "الفتح"^(٣): ((بأنه غير ظاهر؛ لأن [١/٣٠٠ ق/٣] وصيته لها بأكثر من الميراث ظاهرة في أن تلك الخصومة حيلة ليست على حقيقتها)) اه. نعم ما ذكره الإمام "السعدي" من التفريق ظاهر في عدم المواضعة لتصح وصيته لها وتزوجها أحتها وأربعاً سواها، والله سبحانه أعلم.

(تنبيه)

اعلم أن ما تأخذه له شبة بالميراث، فلو توي شيء من التركة قبل القسمة كان على الكل، ولو طلبت أخذ الدرهم والتركة عروض لم يكن لها ذلك، وشبة بالدين، حتى كان للورثة أن يعطوها من غير التركة مؤاخذه لها بزعمها أن ما تأخذه دين، كذا أفاده في "فتح القدير"^(٤) و"البحر"^(٥) وغيرهما.

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - ١٥٥/٤.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب العدة - ١٥٨/٤.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٧/٤ بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٧/٤ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض - ٥٠/٤.

ولو مات بعد مُضِيِّهَا فلها جميع ما أقرَّ أو أوصى، "عماديّة". ولو لم يكن بمريض موته صحَّ إقراره ووصيته، ولو كَذَّبَتْهُ لم يصحَّ إقراره، "شرح المجمع". وفي "الفصول": ((ادَّعَتْ عليه مريضاً أنه أبانها، فحجَّه وحلَّفه القاضي فحلف، ثم صدَّقته ومات ترثه لو صدَّقته قبل موته.....

[١٤١٥٥] (قوله: بعد مُضِيِّهَا) أي: مُضِيَ الْعِدَّةِ من وقت الإقرار.

[١٤١٥٦] (قوله: فلها جميع ما أقرَّ أو أوصى) لأنها صارت أجنبيّةً فانتهت التَّهْمَةُ، ومقتضاه أن ما تأخذه لم يبقَ له شبه بالميراث أصلاً، فلا يأتي فيه ما مرَّ^(١)؛ لأنها قبل مُضِيِّ الْعِدَّةِ لم تُعْطَ الزَّائِدَ عَلَى الْمِيرَاثِ لِلتَّهْمَةِ، فكان ما تأخذه إرثاً نظراً للورثة ووصيةً نظراً لزَعْمِهَا، فاعتبر فيه الشُّبْهَان، وبعد مُضِيِّ الْعِدَّةِ لم يبقَ التَّهْمَةُ، فلذا استحقَّتْ جميع ما أقرَّ أو أوصى به، وتَمَحَّضَ كونه دُنيّاً أو وصيةً، وبه عُلِمَ أنَّ مَنْ ذَكَرَ الشُّبْهَيْنِ هنا تبعاً لظاهر عبارة "النَّهْر"^(٢) لم يُصِيبْ، فافهم.

[١٤١٥٧] (قوله: ولو لم يكن بمريض موته الباء بمعنى: في، أي: ولو لم يكن هذا التَّصَادُقُ في مرض موته، بأنَّ صحَّ منه أو كان غير مريض أصلاً، ثم مات في عِدَّتِهَا صحَّ إقراره ووصيته لعدم التَّهْمَةِ.

[١٤١٥٨] (قوله: ولو كَذَّبَتْهُ) محترزُ قوله: ((تَصَادَقَا))، "ط"^(٣).

[١٤١٥٩] (قوله: لم يصحَّ إقراره) أي: ولا وصيته معاملتها بزعمها أنها زوجة، وهي وارثة، ولا وصيةً للوراث ولا إقرار له، "ط"^(٤). وينبغي تقييده بما إذا مات في مرضه قبل مُضِيِّ عِدَّتِهَا من وقت الإقرار؛ لأنه لَمَّا أقرَّ بطلاقها ثلاثاً بانت منه عملاً بإقراره وإن كَذَّبَتْهُ، وصار فارّاً، فيإذا صحَّ

(١) المقولة [١٤١٥٣] قوله: ((لِلتَّهْمَةِ)).

(٢) "النَّهْر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض في ٢٢٨/ب.

(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٨/٢.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٨/٢.

لا لو بعده)). (كَمَنْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا بِأَمْرِهَا فِي مَرَضِهِ ثُمَّ أَوْصَى لَهَا أَوْ أَقَرَّ).....

من مرضه ثم مات في العدة، أو لم يصح ومات بعد العدة لم ترث منه، فتصح وصيته وإقراره لها بالمال، وليس تكذيبها له في الطلاق السابق رضا بالطلاق الواقع الآن كما لا يخفى، هذا ما ظهر لي.

[١٤١٦٠] (قوله: لا لو بعده) أقول: هذا إما يظهر لو ادّعت أن الإبانة كانت في الصحة؛ لأنَّ

دعواها تتضمن اعترافها بأنها لا ترث منه^(١) لكونه غير فار، أمّا لو ادّعت أن الإبانة كانت في ذلك

٥٢٦/٢

المرض الذي مات فيه فلا؛ لأنها ادّعت عليه [٣/٣٠٠ ب] طلاقاً ترث معه، غير أنها لما زعمت

أنها بانّت منه وجب عليها مفارقتها، فإذا ادّعت عليه ذلك الواجب لا يلزم منه أن تكون راضية

بطلاقها كما لا يخفى، فيجب أن ترث سواء أصرّت على دعواها أو صلّته قبل موته أو بعده كما

لو أقر لها بما ادّعت عليه، ولم أر من تعرض لذلك، وكأنهم سكتوا عنه لظهوره، فافهم.

[١٤١٦١] (قوله: كَمَنْ طَلَّقَتْ إلخ) جعل حكم المسألة الأولى مشبهاً بهذه؛ لأنه لا خلاف

فيها بخلاف الأولى كما علمت.

[١٤١٦٢] (قوله: بأمرها) الأولى: برضاها؛ ليشمل اختيارها لنفسها في التفويض، أفادته

"الحموي" عن البرجندي، "ط"^(٢).

(قوله: وليس تكذيبها له في الطلاق السابق رضا إلخ) ليس في ذكر هذه كبير فائدة.

(قوله: هذا إما يظهر لو ادّعت أن الإبانة كانت في الصحة إلخ) ما قاله ظاهر، إلا أنه يقتضي فيما إذا

صلّته في حياته أنها ادّعت الإبانة في صحته، وكيف يكون لها ميراث مع أن دعواها تتضمن أنها لا ميراث

لها؟ فللورثة أن يؤاخذوها بزعمها، ويجاب: بأن تصديقها له في حياته على جحوده ارتفع تناقضها قبل انتقال

الثروة للورثة، بخلاف ما لو صلّته بعد موته لانتقالها لهم، وذكروا في الرضاع أنها إذا قالت: هذا ابني رضاعاً

وأصرّت عليه له أن يتزوجها؛ لأن الحرمة ليست إليها، قالوا: وبه يقتضى، قال في "الحلاصة": ((وفيه دليل على

أنها لو ادّعت الطلقات الثلاث وأنكر الزوج حلّ أن تزوج نفسها منه))، وعلته في "النهر" بأن الطلاق في

حقها ميمّا يخفى؛ لاستقلال الزوج به، فصح رجوعها.

(١) في "م": ((معه))، وهو تحريف.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٩/٢.

فإنَّ لها الأقلَّ.

(قال صحيحٌ لامرأته: إحداكما طالق، ثُمَّ يَبَيِّنُ الطَّلَاقَ (في مرضه) الذي ماتَ فيه (في إحداهما صارَ فارًّا بالبيان، فترتُ منه) "كافي"،.....)

[١٤١٦٣] (قوله: فإنَّ لها الأقلَّ) أي: مما أقرَّ أو أوصى به ومن الإرث، وهذا تصريحٌ بوجهِ الشبهةِ المُفَادِ بالكاف.

[١٤١٦٤] (قوله: قالَ صحيحٌ) قيَّدَ به ليكونَ فراره بالبيان، أمَّا لو كان مريضاً يكونُ فارًّا بذلك القول لا بنفسِ البيان، فافهم.

[١٤١٦٥] (قوله: إحداكما طالق) أي: ثلاثاً كما في عبارة "الفتح" ^(١) عن "الكافي" ^(٢)، وهو المراد؛ لأنَّ الكلامَ فيما يكونُ به فارًّا، ولا فرارَ في الرَّجعيِّ.

[١٤١٦٦] (قوله: فترتُ منه) لأنَّه يَبَيِّنُ الطَّلَاقَ بعدَ تعلُّقِ حقِّها بماله، فيُردُّ عليه قَصْدُهُ كما لو أنشأ، فجعلَ إنشاءً في حقِّ الإرثِ للثَّهْمَةِ، ولو ماتتَ إحداهما قبلَهُ ثُمَّ ماتتَ تعيَّنتِ الأخرى ولم تترتْ؛ لأنَّه بيانٌ حكميٌّ، فانفَتَتِ الثَّهْمَةُ عنه، وتماثتْ في "الفتح" ^(٣).

مطلب: البيان في الطَّلَاقِ المُبْهِمِ إيقاعٌ مُعلَّقٌ، وقيل: إيقاعٌ للحال ^(٤)

قلت: وما ذُكِرَ من أنَّه يصيرُ فارًّا بهذا البيانِ مؤيِّدٌ للقول بأنَّ البيانَ في الطَّلَاقِ المُبْهِمِ إيقاعٌ

(قوله: يكونُ فارًّا بذلك القول لا بنفسِ البيان) فيه تأمُّلٌ، وذلك أنَّه بنفسِ القول لا يكونُ فارًّا؛ لعدمِ وقوعِ الطَّلَاقِ المُعلَّقِ بالبيان، فلا يكونُ فارًّا إلَّا به.

(قوله: مؤيِّدٌ للقول: بأنَّ البيانَ في الطَّلَاقِ المُبْهِمِ إيقاعٌ إلخ) الأصوبُ أن يقول: ((مؤيِّدٌ للقول بأنَّ الطَّلَاقَ المُبْهِمَ إلخ)).

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٣/٤.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ١/١٤٩.

(٣) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٣/٤.

(٤) هذا المطلب ليس في "ب" و"م".

ومُفَادُهُ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ صَاحِبُهَا وَحَيْثَ مَرِيضًا، فَبَيَّنَهُ فِي إِحْدَاهُمَا صَارَ فَارًّا، وَلَمْ أَرَهُ،
"نهر" (١).

(وَلَا يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ) أَي: الزَّوْجُ (بِأَهْلِيَّتِهَا) أَي: الْمَرْأَةُ (لِلْمِيرَاثِ)، فَلَوْ طَلَّقَهَا
بِائْتًا فِي مَرَضِهِ وَقَدْ كَانَ سَيِّدُهَا أَعْتَقَهَا قَبْلَهُ) أَوْ كَانَتْ كِتَابِيَّةً فَأَسْلَمَتْ (وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ
كَانَ فَارًّا) فَتَرْتُهُ، "ظَهْرِيَّة" (٢) (بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لِأَمَتِهِ: أَنْتِ حُرَّةٌ غَدًا، وَقَالَ
الزَّوْجُ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا.....

لِلطَّلَاقِ مُعْلَقًا بِشَرْطِ الْبَيَانِ مَعْنَى، أَي: يَنْعَقِدُ سَبَبًا لِلْحَالِ لَوْ قَوَّعَ الطَّلَاقِ عِنْدَ الْبَيَانِ، فَيَقَعُ عِنْدَ
الْبَيَانِ بِالْكَلَامِ السَّابِقِ، أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ إِيقَاعٌ لِلْحَالِ فِي وَاحِدَةٍ غَيْرِ عَيْنٍ وَالْبَيَانُ تَعْيِينَ لِمَنْ وَقَعَ
عَلَيْهَا الطَّلَاقُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِيرَ فَارًّا؛ لِأَنَّ الْوَقْعَ يَكُونُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ، كَذَا فِي "الْبَدَائِعِ"، وَنَمَامُ
الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ مَبْسُوطٌ فِيهِ (٣).

[١٤١٦٧] (قَوْلُهُ: لَوْ حَلَفَ صَاحِبُهَا) أَي: بَأَنَ عَلَّقَ عَلَى فِعْلِهِ غَيْرِهِ، كَأَنَ قَالَ: إِنْ دَخَلَ زَيْدٌ
دَارَهُ فَوَحْدًا كَمَا طَالِقٌ ثَلَاثًا، أَمَّا لَوْ عَلَّقَ عَلَى فِعْلِهِ صَارَ فَارًّا بِالْفِعْلِ فِي مَرَضِهِ لَا بِنَفْسِ الْبَيَانِ، فَافْهَمِ.
[١٤١٦٨] (قَوْلُهُ: صَارَ فَارًّا) يَظْهَرُ لَكَ وَجْهُهُ، بَمَا ذَكَرْنَاهُ (٤) آتَفًا عَنْ "الْبَدَائِعِ".

[١٤١٦٩] (قَوْلُهُ: وَلَا يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ إلخ) حَاصِلُهُ أَنَّ أَهْلِيَّةَ الزَّوْجَةِ لِلْمِيرَاثِ شَرْطٌ فِي كَوْنِهِ فَارًّا،
فَإِذَا كَانَتْ أَمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً فَأَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ لَمْ تَرِثْ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهَا لِنَدْلِكَ، لَكِنْ لَوْ كَانَتْ أَعْقَبَتْ
أَوْ أَسْلَمَتْ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ فَأَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ صَارَ فَارًّا وَتَرْتُهُ؛ لِتَحَقُّقِ الشَّرْطِ وَقْتُ الْإِبَانَةِ.

(قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ عَلَّقَ عَلَى فِعْلِهِ صَارَ فَارًّا بِالْفِعْلِ إلخ) فِيهِ مَا سَبَقَ.

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ق ٢٢٨/٢ بتصرف. وفيه: ((واحدتان)) عوض ((إحداهما)).

(٢) "الظهيرية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في طلاق المريض ق ١٠١/١. غير أن عبارته: ((فلا الميراث عنه)) وهو

تحريف والصواب: ((فلها الميراث منه)) كما ذكره صاحب "البحر" ٤٦/٤.

(٣) انظر "البدائع": كتاب الطلاق - فصل في أحكام العدة ٢٢٤/٣ وما بعدها.

(٤) المقولة [١٤١٤٤] قوله: ((ومنه)).

بعد غدٍ إن عِلِمَ بكلامِ المولى كان فارًّا، وإلاَّ يَعْلَمَ (لا) تَرِثُ، "حائِثِيَّة" ^(١).....

[١٤١٧٠] (قوله: بعد غدٍ) أمّا لو قال لها أيضاً: أنتِ طالقٌ ثلاثاً غداً يقعُ الطَّلَاقُ [١/٣٠١ ق/٣] والعِتَاقُ معاً ولا ميراثَ لها، ولو قال: إذا أُعْتِقَتْ فانتِ طالقٌ ثلاثاً كان فارًّا، كذا في "الظَهْرِيَّة" ^(٢)، أي: لأنَّ المُلْعَقَ يَعْقُبُ المُلْعَقَ عليه، فيتحقّقُ شرطُ الفِرَارِ قبلَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ بخلافِ ما قبله، فإنَّ المضافينِ إلى الغدِ وَقَعَا معاً.

[١٤١٧١] (قوله: وإلاَّ يَعْلَمَ لا تَرِثُ) لأنَّه وقتَ التعلُّقِ لم يَقْصِدْ إبطالَ حقِّها حيثُ لم يَعْلَمَ وإنْ صارتْ أهلاً قبلَ نزولِ الطَّلَاقِ ولم تكن حرَّةً وقتَ التعلُّقِ؛ لأنَّ عِتْقَها مضافٌ، بخلافِ ما إذا كانتْ حرَّةً وقتَه ولم يَعْلَمَ به؛ لأنَّه أمرٌ حُكْمِيٌّ، فلا يشرُطُ العِلْمُ به، كذا في "البحر" ^(٣)، والأظهرُ أن يقال: لأنَّه أمرٌ ثابتٌ، تأمّل.

(تنبيه)

مقتضى قولِ "المصنّف": ((كان فارًّا)) أنه يقعُ عليها ثلاثُ طَلَقَاتٍ، وإلاَّ كان رجعيًّا؛ لأنَّها صارتْ حرَّةً، ولا فِرَارَ في الرَّجْعِيِّ، فافهم. ويُشكّلُ عليه ما مرَّ ^(٤) قبيلَ ألفاظِ الشرطِ من بابِ التعلُّقِ: ((أنَّه لو قال لزوجتهِ الأُمّةِ: إنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فانتِ طالقٌ ثلاثاً، فَعَتَقْتَ فَدَخَلْتَ له رَجْعَتُها)) اهـ. ومقتضاهُ أن يقعَ هنا طَلَقَتانِ ولا يكونَ فارًّا، وقد يجابُ أخذًا مما قالوا ^(٥) في الفرقِ

(١) "الحائِثِيَّة": كتاب الطلاق - باب العدة - فصل في المعتدة التي تَرِث. ٥٥٦/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الظَهْرِيَّة": كتاب الطلاق - القسم الثالث - الفصل الثالث في طلاق المريض ق ١٠٠/ب.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٧/٤.

(٤) ٤٦٨ - "در".

(٥) في هامش "م": ((قوله: وقد يجابُ أخذًا ممّا قالوا إلخ)) قال شيخنا: التَّحْقِيقُ أنَّ التعلُّقَ والإضافةَ مستويانِ في عدمِ الاعتقادِ إلّا عندَ وجودِ الشرطِ أو الوقتِ، حتّى يملكَ المولى بيعَ المضافِ عتقَه، إلّا إذا كانتِ الإضافةُ إلى ما بعدَ الموتِ، فحينئذٍ يكونُ الإشكالُ باقياً، ويمكنُ دفعُه بأنَّ مسألةَ التعلُّقِ لم يوجد فيها ما يقتضي العتقَ قبلَ التعلُّقِ بخلافِ مسألةِ الإضافة، فإنَّه قد وُجِدَ فيها إضافةُ الطلاقِ قبلَ إضافةِ العتقِ، فنقولُ ابتداءً بإلغاءِ الطَّلَاقِ الرَّأْسَةِ على ما يملكُه في الأولى لعدمِ تقدُّمِ مقتضى العتقِ، وفي الثانيةِ لمّا وُجِدَتِ الإضافةُ المقتضيةُ للعتقِ لم نُقَلِّ بإلغاءِ الثالثةِ ولو كانتِ هذهُ الإضافةُ لا تعملُ إلّا بعدَ وجودِ الوقتِ)) اهـ.

ولو علّقه بعتهها أو عرضه،

بين الإضافة والتعليق أنّ المضافَ ينعقدُ سبباً للحالِ بخلافِ المُعلّق، حتّى لو قال: أنتِ حرٌّ غداً لم يملكِ بيعه اليوم، ويملكه إذا قال: إذا جاء غدٌ كما في طلاق "الأشباه والنظائر"^(١)، ففي مسألتنا لمّا قال لأمتيه: أنتِ حرّةٌ غداً انعقدَ سبباً للحال، فإذا قال الزوج: أنتِ طالقٌ ثلاثاً بعد غدٍ انعقدَ سبباً للطلاق بعد تحقّق سببِ الحرّية، فتطلّق ثلاثاً بخلافِ مسألة التعليق، فإنّه وقتَ التعليق لا يملكُ أكثرَ من طلفتين، ولم يتحقّق سببُ الحرّية وقتَه، فلا يقعُ أكثرُ مما يملكُ، هذا غاية ما ظهر لي، فتأمّله.

(١٤١٧٢) قوله: ولو علّقه أي: الطلاقُ البائن ((بعتهها))، وكان التعليق والشرط في المرض؛ لأنّه تعليقٌ بفعلٍ أجنبيٍّ، "ط"^(٢).

(١٤١٧٣) قوله: أو بمرضه كقوله: إن مرضتُ فانتِ طالقٌ ثلاثاً يكونُ فاراً؛ لأنّه جعلَ شرطَ الحنثِ المرضَ مطلقاً، والمرضُ المطلقُ هو صاحبُ الفراش الذي كان الموتُ غالباً فيه، وذا مرضٍ الموت، كذا في "الولوالجية"^(٣)، ونقل في "البحر"^(٤) تصحيحه عن "الخانية"^(٥).

(قوله: حتّى لو قال: أنتِ حرٌّ غداً لم يملكِ بيعه اليوم إلخ) رأيتُ في هامش "البحر" معزياً لـ "المقديسي" في أوّل التعليق: ((عدمُ جوازِ البيعِ في قوله: أنتِ حرٌّ غداً بخلافِ لكلاميهم))، ومنه ما نقله "المصنّف" في بابِ العتقِ عن "البدائع": ((من أنّ الحكمَ في التعليق والإضافة واحدٌ، فالحكم لا يوجّدُ فيهما إلا بعدَ وجودِ الشرطِ والوقتِ والحلّ قبلَ ذلكَ على حكمِ ملكِ المالكِ في جميعِ الأحكامِ، إلّا في التّديرِ والاستيلاء)) فانظره، وقد يُقال: إنّ الفرغَ المارّاً لا يُباني ما هنا؛ لأنّه في تعليقِ الثلاثِ بدونِ سبقِ تعليقِ الحرّية ولا إضافتها، بخلافِ ما هنا، فالموضوعُ مختلفٌ، تأمّل.

(قوله: كذا في "الولوالجية") وهكذا رأيته فيها، لكنّ العُرفَ الآن لا يُرأى بالمرضى الكامل، بل مطلقَ مرضٍ، فتطلّق به إذا علّقه به.

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني ص ٢٠٨.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٩/٢.

(٣) "الولوالجية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في الاستثناء وغيره ق ٧١/أ.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٧/٤.

(٥) "الخانية": كتاب الطلاق - باب العدة - فصل في المعتدة التي ترضى ٥٥٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

أو وَكَّلَهُ به وهو صحيحٌ، فأوقَعَهُ حالَ مرضِهِ قادراً على عَزْلِهِ كان فاراً.
(ولو باسْرَتْ) المرأة (سببَ الفَرْقَةِ وهي) أي: والحالُ أنَّها (مريضةٌ، وماتَتْ
قبل انقضاءِ العِدَّةِ وَرَثَتُهَا) الزَّوْجُ (كما إذا وَقَعَتِ الفَرْقَةُ) بينهما (باختيارِها نفسَها
في خيارِ البلوغِ والعَتَقِ أو بتَقْبِيلِها) أو مُطَاوَعَتِها (ابنَ زوجها).....

قلت: ومقتضاه أنه لو مَرَضَ قَبْلَهُ ثُمَّ صَحَّ مِنْهُ لم تَطْلُقْ لِحَمْلِهِ المرضَ على المُطَلَّقِ - أي:
الكامِل - منه، وهو الذي يَصِلُ به الموتُ، فليس المرادُ مُطْلَقَ مَرَضٍ، بل المرادُ مَرَضٌ مُطْلَقٌ، وبينهما
فَرْقٌ واضحٌ مثل: ماءٌ مُطْلَقٌ ومُطْلَقُ ماءٍ، فافهم.

[١٤١٧٤] (قوله: أو وَكَّلَ به إلخ) قال في "البدائع"^(١): ((وقالوا فيمنَ فَوَّضَ طلاقَ امرأَتِهِ إلى
أجنبيٍّ في الصَّحَّةِ وَطَلَّقَهَا في المرضِ: إِنَّ التَّفْوِضَ إنَّ كَانَ على وجهٍ لا يَمْلِكُ عَزْلَهُ عنه - بأنْ مَلَكَهُ
الطَّلَاقَ - لا تَرْتَبُ؛ [ب/٣٠١٣/٣] لأنَّهُ لَمَّا لم يَقْدِرْ على فسخِهِ بعدَ مرضِهِ صارَ الإيقاعُ في المرضِ
كالإيقاعِ في الصَّحَّةِ، وإنَّ كَانَ يُمَكِّنُهُ عَزْلَهُ فلم يَفْعَلْ صارَ كإنشاءِ التَّوكِيلِ في المرضِ فَتَرْتَبُ)).

[١٤١٧٥] (قوله: ولو باسْرَتْ إلخ) شروعٌ في كونِ المرأةِ فارةً بعدَ بيانِ كونِ الرَّجُلِ فاراً،
وهذا ما أشارَ إليه في أوَّلِ البابِ^(٢) بقوله: ((وقد يكونُ الفِرارُ منها)).

[١٤١٧٦] (قوله: وَرَثَتُهَا الزَّوْجُ) لأنَّهُ كما تَعَلَّقَ حَقُّهَا بِمَالِهِ في مرضِ مَوْتِهِ تَعَلَّقَ حَقُّهُ بِمَالِهَا في
مرضِ مَوْتِها، "بحر"^(٣).

[١٤١٧٧] (قوله: أو مُطَاوَعَتِها ابنَ زوجها) احترازٌ عما لو أكرهها فإنه لا يَرِثُها لعدمِ
مباشرتها سببَ الفَرْقَةِ، ومثْلُهُ بالأوَّلِ ما لو أَمَرَ ابْنَهُ بِإكراهِها، بخلافِ ما إذا كان هو المريضُ وأَمَرَ
ابْنَهُ بِإكراهِها فإنه يكونُ فاراً وَرَثَتُهُ، وإنَّ لم يَأْمُرْه فلا كما مرَّ^(٤).

(قوله: بأنْ مَلَكَهُ الطَّلَاقَ إلخ) أو غابَ ولا يَقْدِرُ على الوصولِ إليه ولا إيبالِ الخبرِ بعزله.

(١) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل في أحكام العدة ٢٢٢/٣ بتصرف.

(٢) ص ٥٦٩ - "در".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٨/٤.

(٤) المحقولة [١٤٠٩٨] قوله: ((أو جامعها ابنه مكروه)).

وهي مريضة؛ لأنها من قبلها، ولذا لم يكن طلاقاً (بخلاف وقوع الفرقة) بينهما (بالجَبِّ والعَنْة واللَّعَانِ) فإنه لا يَرِثُهَا (على) ما في "الخانية" ^(١) و"الفتح" ^(٢) عن "الجامع" ^(٣)، وجزمَ به في "الكافي"، قال في "البحر" ^(٤): فكان هو (المذهب) لأنها طلاق، فكانت مضافةً إليه. (وقيل) قائله "الزَّيْلَعِيُّ" ^(٥) (هو كالأول) فِيرِثُهَا.....

[١٤١٧٨] (قوله: وهي مريضة) قيد للفروع المذكورة، صرح به ليصح اندراجها تحت الأصل المذكور، وهو قوله: ((ولو باشرت المرأة الخ))، فلا تكرار، فافهم.

[١٤١٧٩] (قوله: لأنها) أي: الفرقة بالأسباب المذكورة، ومثلها ردة المرأة كما يأتي ^(٦).

[١٤١٨٠] (قوله: ولذا) أي: لكونها جاءت من قبلها ((لم تكن طلاقاً)) بل هي فسخ؛ لأن المرأة ليست أهلاً للطلاق.

[١٤١٨١] (قوله: فإنه لا يَرِثُهَا) أي: ولا ترثه كما مر ^(٧) عند قول "المصنف": ((واختلعت منه أو اختارت نفسها))، أي: إذا كان ذلك في مرضيه، "ط" ^(٨). لكن في اللعان ترثه كما مر ^(٩)؛ لأن ابتداءه من جهته.

[١٤١٨٢] (قوله: لأنها طلاق) فيعتبر إيقاعاً من جهته، فلا تكون فارةً لاضطرارها إلى ذلك، أمّا في اللعان فلدفع العار عنها، وأمّا في الجَبِّ والعَنْة فلعدم حصول الإعفاء المطلوب من النكاح، فصار مثل التعليق بفعلها الذي لا بد لها منه، بخلاف ما إذا سألته الطلاق في مرضيه فطلقها؛ لرضاها بإسقاط حقها بلا ضرورة، فلا ترثه وإن كان إيقاعاً من جهته، فافهم.

(١) "الخانية": كتاب الطلاق - فصل في المعتدة التي تراث ٥٥٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٦/٤.

(٣) "الجامع الكبير": كتاب النكاح - باب من الفرقة في المرض ص ١٠٧-.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٨/٤ بتصرف، معزياً إلى "الخانية" نقلاً عن "الفتح" و"الجامع".

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب المريض ٢٤٧/٢ بتصرف.

(٦) ص ٦٠ - "در".

(٧) ص ٥٨ - "در".

(٨) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٩/٢.

(٩) ص ٥٨٣ - "در".

(ولو ارتدَّتْ ثُمَّ مَاتَتْ أَوْ لَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ فَإِنْ كَانَتِ الرَّدَّةُ فِي الْمَرْضِ وَرِثَهَا زَوْجُهَا)

نعم يُشْكِلُ عَدَمُ إِرْثِهَا مِنْ بَاحْتِيَارِ نَفْسِهَا فِي مَرَضِهِ لِلحَبِّ وَالْعَنَةِ، فَإِنَّ عِلَّةَ عَدَمِ إِرْثِهَا كَوْنُهَا رَاضِيَةً كَمَا مَرَّ^(١)، فَبَيْنَا فِي دَعْوَى اضْطِرَارِهَا، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ اضْطِرَارٌ حَقِيقِيًّا، فَلَا مَنَافَاةَ، وَلَوْ سَلَّمْ اضْطِرَارُهَا حَقِيقَةً لَا يَلْزَمُ مِنْ إِرْثِهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ إِرْثَهَا مِنْهُ لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا تَبَتَّ فِرَاؤُهَا، وَلَمْ يَثْبُتْ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْطَرَّهَا إِلَى ذَلِكَ، فَهِيَ كَمَنْ وَطَّئَهَا ابْنُهُ مُكْرَهَةً لَا تَرِثُ مِنْهُ^(٢) إِلَّا إِذَا أَمَرَ ابْنُهُ بِنَلْسِكَ كَمَا مَرَّ^(٣)، فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ اضْطِرَارِهَا فِرَاؤُهَا لَعَدَمِ جَنَابَتِهِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ مَا هُنَا، فَإِنَّ اضْطِرَارَهَا عَذْرٌ فِي نَفْسِ فِرَارِهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِهَتِهَا فَيُؤَثِّرُ فِيهِ، بِخِلَافِ فِرَارِهِ فَإِنَّهُ مِنْ جِهَتِهِ، فَلَا يُؤَثِّرُ اضْطِرَارُهَا فِيهِ كَالْمُكْرَهَةِ، فَإِنَّ اضْطِرَارَهُ إِلَى قَتْلِ غَيْرِهِ إِنَّمَا [١/٣٠٢ ق/٣] يُؤَثِّرُ فِي فَعْلِهِ مِنْ حَيْثُ نَفْيُ الْقَوْدِ عَنْهُ، لَا فِي فَعْلِ غَيْرِهِ وَهُوَ مَنْ أَكْرَهَهُ، وَيُؤَيِّدُ مَا قُلْنَا قَوْلُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٤): ((لَوْ حَصَلَتِ الْفُرْقَةُ فِي مَرَضِهِ بِالْحَبِّ وَالْعَنَةِ وَخِيَارِ الْبُلُوغِ وَالْعَتَى لَا تَرْتَهُ لِرِضَاهَا بِالْمُبْطِلِ وَإِنْ كَانَتْ مُضْطَرَّةً؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْاضْطِرَارِ لَيْسَ مِنْ جِهَتِهِ، فَلَمْ يَكُنْ جَانِبًا فِي الْفُرْقَةِ)) اهـ. هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذَا الْمَحَلِّ، فَتَأَمَّلْهُ.

[١٤١٨٣] (قَوْلُهُ: ثُمَّ مَاتَتْ أَوْ لَحِقَتْ) أَي: قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، "ط"^(٥).

[١٤١٨٤] (قَوْلُهُ: وَرِثَهَا) لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ قَصْدَهَا الْفِرَاؤَ، "ط"^(٦).

(قَوْلُهُ: فَلَا مَنَافَاةَ الْخ) أَي: بِحَمْلِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى عَلَى وَجُودِ الرِّضَا، أَي: عَدَمِ الْإِضْرَارِ حَقِيقَةً، وَحَمْلِ الْإِضْرَارِ فِي الثَّانِيَةِ عَلَى الْحُكْمِيِّ، فَلَا تَنَافِيَّ حَيْثُ يَبَيِّنُ إِثْبَاتِ الرِّضَا فِي الْأُولَى وَالْإِضْرَارِ فِي الثَّانِيَةِ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَدْفَعُ التَّنَافِيَّ وَلَا يُفِيدُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُسْتَلْتَيْنِ، مَعَ أَنَّ الْإِضْرَارَ الْحُكْمِيَّ مَوْجُودٌ فِيهِمَا، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَكَانَ أَوَّلِي، لَكِنْ عَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ تَعْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى بِقَوْلِهِمْ: ((لِرِضَاهَا))، وَلَا قَوْلُهُ فِي "الْفَتْحِ": ((لِرِضَاهَا بِالْمُبْطِلِ وَإِنْ كَانَتْ مُضْطَرَّةً)).

(١) ص ٥٨٦ - "در".

(٢) ((مَنْه)) سَاقِطَةٌ مِنْ "ت".

(٣) الْمَقُولَةُ [١٤٠٩٨] قَوْلُهُ: ((أَوْ جَامِعُهَا ابْنُهُ مُكْرَهَةً)).

(٤) "الْفَتْحِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ طَلَاقِ الْمَرْيُضِ ٥/٤.

(٥) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ طَلَاقِ الْمَرْيُضِ ١٦٩/٢.

(٦) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ طَلَاقِ الْمَرْيُضِ ١٦٩/٢.

استحساناً (ولاً) بأن ارتدت في الصَّحَّة (لا) يرثها بخلاف رَدِّته، فإنها في معنى مرضٍ موته، فترثه مطلقاً، ولو ارتدتاً معاً فإنَّ أسلمت هي ورثته، وإلا لا، "خائنة".
(قال: آخر امرأة أتزوجها طالق ثلاثاً، فنكح امرأة ثم أخرى، ثم مات الزوج) طَلَّقَتِ الأخرى (عند التزوج) و (لا يصير فاراً).....

- [١٤١٨٥] (قوله: استحساناً) والقياس أن لا يرثها لعدم جريانه بين المسلم والكافر، "ط"^(١).
[١٤١٨٦] (قوله: لا يرثها) لأنها بانَّت بنفسِ الرِّدة قبل أن تصير مُشْرِفةً على الهلاك، وليست بالرِّدة مُشْرِفةً عليه؛ لأنها لا تقتل، كذا في "الفتح"^(٢).
[١٤١٨٧] (قوله: بخلاف رَدِّته إلخ) لأنه يقتل إن استدامها، "ط"^(٣).
[١٤١٨٨] (قوله: مطلقاً أي: سواء كانت في الصَّحَّة أو المرض، "ط"^(٤).
[١٤١٨٩] (قوله: ولو ارتدتاً معاً إلخ) قال في "البحر"^(٥): ((وإن ارتدتاً معاً ثمَّ أسلم أحدهما، ثمَّ مات أحدهما إن مات المسلم لا يرث المرتد، وإن كان الذي مات مُرتدّاً هو الزوج ورثته المسلمة، وإن كانت المرتدة قد ماتت فإنَّ كانت رَدَّتْها في المرض ورثها الزوج المسلم، وإن كانت في الصَّحَّة لم ترث، كذا في "الخائنة"^(٦)) اهـ.
[١٤١٩٠] (قوله: طَلَّقَتِ الأخرى) زاد "الشارح" ذلك تبعاً لـ "الدُّرر"^(٧) لإصلاح عبارة المتن؛

(قوله: وإن كانت في الصَّحَّة لم ترث) حقه: لم يرث.

- (١) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٩/٢.
(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤/٤.
(٣) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٩/٢.
(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٩/٢.
(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ٤٨/٤.
(٦) "الخائنة": كتاب الطلاق - باب العدة - فصل في المعتدة التي ترث ٥٥٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").
(٧) "الدُّرر": كتاب الطلاق - باب طلاق الفار ٣٨٣/١.

خلفاً لهما؛ لأنَّ الموت مُعرَّفٌ، واتَّصافُهُ بِالْآخِرِيَّةِ مِنْ وَقْتِ الشَّرْطِ، فَيُثْبِتُ مُسْتَبَدًّا، "در" (١).

(فروغ) أَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ ثُمَّ قَالَ لَهَا: إِذَا تَزَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا فِي الْعِدَّةِ وَمَاتَ فِي مَرَضِهِ.....

لأنَّ قَوْلَهُ: ((عِنْدَ التَّزْوِجِ)) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((طَلَّقْتُ))، وَعَلَى مَا فِي الْمَنْ مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((مَاتَ))، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: ((وَلَا يَصِيرُ فَارًّا)) الْوَائِدُ فِيهِ مِنَ الشَّرْحِ لِلْعَطْفِ عَلَى ((طَلَّقْتُ))، وَإِذَا (١) لَمْ يَصِرْ فَارًّا لَا تَرْتُ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا مَهْرٌ وَنِصْفٌ، فَالْمَهْرُ بِالدُّخُولِ بِشُبْهَةٍ، وَالنِّصْفُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَعِدَّتُهَا بِالْحَيْضِ بِلَا إِحْدَادٍ، "زَيْلَعِي" (٢) مِنْ بَابِ الْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ.

(١٤١٩١) قَوْلُهُ: خَلْفًا لَهَا) فَعِنْدَهُمَا يَقَعُ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي تَحَقَّقَتْ (٣) فِيهِ الْآخِرِيَّةُ، وَيَصِيرُ فَارًّا فَتَرْتُهُ، وَلَهَا مَهْرٌ وَاحِدٌ، وَتَعْتَدُ بِأَيْدِي الْأَحْلِينَ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ وَالْوَفَاةِ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا فَعَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَالْإِحْدَادِ، أَفَادَهُ "الزَيْلَعِي" (٤).

(١٤١٩٢) قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَوْتَ مُعَرَّفٌ (لِخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ "الْإِمَامِ"، أَيْ: يُعْرَفُ بِهِ (٥) أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ آخِرُ امْرَأَةٍ.

(١٤١٩٣) قَوْلُهُ: وَاتَّصَفَهُ) أَيْ: التَّزْوِجُ ((مِنْ وَقْتِ الشَّرْطِ)) وَهُوَ التَّزْوِجُ، "ط" (٦).

(١٤١٩٤) قَوْلُهُ: فَيُثْبِتُ مُسْتَبَدًّا) أَيْ: إِلَى وَقْتِ التَّزْوِجِ، كَمَا لَوْ عُلِقَ الطَّلَاقُ بِمَحْيِضِهَا لَمْ يَحْنَتْ بِرُؤْيَةِ الدَّمِ لِاحْتِمَالِ الْانْقِطَاعِ، فَإِذَا اسْتَمَرَ ثَلَاثًا ظَهَرَ أَنَّهُ وَقَعَ مِنْ أَوَّلِهَا، "زَيْلَعِي" (٧).

(١) "الدر": كتاب الطلاق - باب طلاق الفار ٣٨٣/١.

(٢) في "ب": ((وإذا)).

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الإيمان ١٤٣/٣.

(٤) ((تحققت)) ساقطة من "الأصل".

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الإيمان ١٤٣/٣.

(٦) ((به)) ساقطة من "ب" و"م".

(٧) "ط": كتاب الطلاق - باب طلاق المريض ١٦٩/٢.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الإيمان ١٤٣/٣.

لم تَرِثْ؛ لأنها في عِدَّةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ، وقد حَصَلَ التَّرْجُجُ بِفَعْلِهَا، فلم يكن فراراً خلافاً لـ "محمّد"، "خانية"^(١). كَذَبَهَا الْوَرِثَةُ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي الطَّلَاقِ فِي مَرَضِهِ فَالْقَوْلُ لَهَا كَقَوْلِهَا: طَلَّقَنِي وَهُوَ نَائِمٌ، وقالوا: فِي الْيَقْظَةِ، "ولولاجية"^(٢). طَلَّقَهَا فِي الْمَرَضِ وَمَاتَ بَعْدَ الْعِدَّةِ.....

ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التَّزْوُجِ مريضاً أن يصيرَ فاراً فَرْتَرَةً.

[١٤١٩٥] (قوله: لم تَرِثْ إلخ) [٣/٣٠٢ق/ب] بيّنه: أَنَّ عِدَّتَهَا الْأُولَى قَدْ بَطَلَتْ بِالتَّرْجُجِ، فَبَطَلَ إِرْثُهَا الثَّابِتُ لَهَا بِسَبَبِ الْإِبَانَةِ فِي مَرَضِهِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَرِثُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ وَقَدْ زَالَتْ، وَوَجِبَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ بِالطَّلَاقِ الثَّانِي كَمَا يَأْتِي^(٣) فِي الْعِدَّةِ: أَنَّ مَنْ طَلَّقَ مُعْتَدَّتَهُ قَبْلَ الْوُطْءِ يَجِبُ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَرِثَ بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ شَرْطَ وَقْعِهِ التَّرْجُجُ، وَقَدْ حَصَلَ بِفَعْلِهَا، فَكَانَتْ رَاضِيَةً بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ، وَهَذَا عِنْدَهُمَا، وَ"محمّد" يَقُولُ: تَرِثُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهَا تَمَامَ الْعِدَّةِ الْأُولَى فَقَطْ، فَبَقِيَ حُكْمُ الْفِرَارِ بِالطَّلَاقِ الْأُولَى لِبَقَاءِ عِدَّتَيْهِ، "رحمته".

٥٢٨/٢

[١٤١٩٦] (قوله: كَذَبَهَا الْوَرِثَةُ إلخ) أي: لو ادَّعَتْ أَنَّهُ أَبَانُهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ، وَأَنَّهُ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، وَقَالَتْ الْوَرِثَةُ: بَلْ فِي الصَّحَّةِ فَالْقَوْلُ لَهَا يَمِينُهَا؛ لِإِنْكَارِهَا سُقُوطَ الْإِرْثِ؛ لِأَنَّهَا تُقَرُّ بِطَلَاقٍ لَا يُسْقِطُ الْمِيرَاثَ.

(قوله: ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التَّزْوُجِ مريضاً أن يصيرَ فاراً فَرْتَرَةً) فِيهِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ عَالِمَةً بِخِلَافِهِ وَتَزَوَّجَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَكُونُ مُشَارِكَةً لَهُ فِي الشَّرْطِ وَرَاضِيَةً بِإِسْقَاطِ حَقِّهَا، فَلَا يَكُونُ فَاراً، تَأْمَلْ، وَأَيْضاً هِيَ مُجَرَّدُ تَزَوُّجِهَا بِأَنَّ مِنْهُ لَا إِلَى عِدَّةٍ، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْوُطْءِ بِشَبْهَةٍ.

(١) "الخانية": كتاب الطلاق - باب العدة - فصل في المعتدة التي تَرِثُ ٥٥٥/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "لولولاجية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث في الاستثناء وغيره - وأما طلاق المريض والمجنون والمعتوه في ٧١/ب بتصرف.

(٣) انظر "الدر" عند المقولة [١٥٣٩٤] قوله: ((معتدته)).

فالمُشْكِلُ من متاع البيت لوارث الزوج؛ لصيرورتها أجنبيَّةً بخلافه في العِدَّةِ، "جامع الفصولين".

[١٤١٩٧] (قوله: فالمُشْكِلُ من متاع البيت) هو ما يَصْلَحُ للرجل والمرأة، أمَّا ما يَصْلَحُ لأحدهما فالقول لكلُّ فيما يَصْلَحُ له، وفي المسألة تفصيلٌ سيأتي^(١) إن شاء الله تعالى في باب التحالف من كتاب الدعوى.

[١٤١٩٨] (قوله: لصيرورتها أجنبيَّةً) أي: فلم تَبَقَ ذات يد، بل اليدُ للورثة، والقولُ لذي اليد.

[١٤١٩٩] (قوله: بخلافه في العِدَّةِ) أي: بخلاف موته في عِدَّتِها، فإنَّ المُشْكِلَ حيثنَّزَّ للمراة عند "أبي حنيفة"، لأنها تَرِثُ، فلم تكن أجنبيَّةً، فكانه مات قبل الطلاق، "جامع الفصولين"^(٢)، والله سبحانه أعلم.

(١) المقولة [٢٧٨٢١] قوله: ((صلح له)).

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والثلاثون في الأحكامات - كتاب الطلاق ٢/٢٤٢.

﴿بابُ الرَّجْعَةِ﴾

بالفتح، وتُكْسَرُ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى.

(هي استدامة المِلْكِ القائم).....

﴿بابُ الرَّجْعَةِ﴾

ذَكَرَهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ طَبْعًا فَكَذًا وَضَعًا، "نهر"^(١).

[١٤٢٠٠] (قوله: بالفتح وتُكْسَرُ) قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٢): ((وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْفَتْحَ فِيهَا أَفْصَحُ مِنَ الْكَسْرِ خِلَافًا لِـ "الْأَزْهَرِيِّ"^(٣)) فِي دَعْوَى أَكْثَرِيَّةِ الْكُسْرِ، وَ"لِلْمَكِّي"^(٤) تَبَعًا لِـ "ابْنِ دُرَيْدٍ"^(٥) فِي إِنْكَارِ الْكُسْرِ عَلَى الْفُقَهَاءِ)).

[١٤٢٠١] (قوله: يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى) أَي: يُسْتَعْمَلُ فَعْلُهُ مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ، وَلَا زِمًا فَيَتَعَدَّى (بِـ) (إِلَى)، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((يُقَالُ: رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَرَجَعْتُهُ إِلَيْهِمْ، أَي: رَدَدْتُهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ إِلَهُهُ إِلَى مَلَأْمَةٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة - ٨٣] وَيُقَالُ فِي مَصْدَرِهِ أَيْضًا: رَجَعًا وَرُجُوعًا وَمَرْجِعًا، وَالرَّجْعَةُ وَالرَّجْعِيُّ بِكسرِ الرَّاءِ^(٧)، وَرُبَّمَا قَالُوا: إِلَى اللَّهِ رَجَعَانُكَ^(٨))).

[١٤٢٠٢] (قوله: هي استدامة المِلْكِ) عِبْرٌ بِالْإِسْتِدَامَةِ بِذَلِكَ الرَّدِّ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الرَّجْعَةِ؛ لِأَنَّ التَّبَادُرَ مِنْهُ مَا يَكُونُ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَيُنَافِي قَوْلَهُ: ((القائم))، وَلِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا الْإِبْقَاءُ، قَالَ تَعَالَى:

(١) "نهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٢٩/ب.

(٢) "نهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٢٩/ب.

(٣) "تهذيب اللغة": مادة (رجع) (٣٨٨/١).

(٤) فِي النسخ جميعها: (للمكي)، وما أثبتناه هو الموافق لعبارة "نهر".

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري الشافعي (ت ٣٢١هـ). ("وفيات الأعيان" ٣٢٣/٤، "سير أعلام النبلاء" ٩٦/١٥، "طبقات الشافعية الكبرى" ١٣٨/٣).

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٤/٤.

(٧) تقدّم جواز الوجهين الفتح والكسر، وهي كذلك فِي الْمُفْصَلَاتِ.

(٨) فِي "م": ((رجعناك)).

بلا عِوَضٍ ما دامت (في العِدَّةِ) أي: عِدَّةُ الدُّخُولِ حَقِيقَةً؛ إذ لا رجعة في عِدَّةِ الخلوة،.....

﴿وَيَوْمَئِذٍ أَحْيَوْا رَيْحَنَ﴾ [البقرة - ٢٢٨]، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(١): ((وَالرُّدُّ يَصْدُقُ حَقِيقَةً بَعْدَ انْعِقَادِ سَبَبِ زَوَالِ الْمَلِكِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَالَ بَعْدُ، يُقَالُ: رَدَّ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ فِي بَيْعِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ)) اهـ.
فَهَذَا الرُّدُّ إِقْبَاءٌ لِلْمَلِكِ الْقَائِمِ، أَيْ: إِدَامَةٌ لَهُ. وَإِمْسَاكُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلَ نَوَّاهُ﴾ [البقرة - ٢٣٤] أَيْ قَارِبَ الْبُلُوغِ ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمُزْمَنٍ﴾ [البقرة - ٢٣١] قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٢): ((وَالْإِمْسَاكُ اسْتِدَامَةُ الْقَائِمِ لَا إِعَادَةُ الزَّائِلِ؛ وَلِذَا صَحَّ الْإِبْلَاءُ مِنْهَا وَالظَّهَارُ وَاللَّعَانُ، وَتَنَاقُلَهَا قَوْلُهُ: زَوْجَاتِي طَوَّلْتُ، وَلَمْ يُشْتَرَطْ فِيهَا شُهُودٌ، وَلَمْ يَجِبْ عِوَضٌ مَالِيٌّ، حَتَّى لَوْ رَاجَعَهَا تَوَقَّفَ لُزُومُهُ ^(٣) عَلَى قَبُولِهَا، وَتَجَعَّلَ زِيَادَةً فِي مَهْرِهَا، وَقَالَ "أَبُو بَكْرِ" ^(٤): لَا يَصِيرُ زِيَادَةٌ فَلَا تَجِبُ، وَلَوْ رَاجَعَ الْأُمَّةُ عَلَى الْحُرَّةِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا بَعْدَ طَلَاقِهَا صَحَّ)) اهـ.

[١٤٧٠٣] (قَوْلُهُ: بِلَا عِوَضٍ) أَيْ: بِلَا اشْتِرَاطِ عِوَضٍ، فَالْمُرَادُ نَفْيُ اشْتِرَاطِهِ لَا نَفْيُ وُجُودِهِ لِمَا عَلِمْتُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ تَأَكِيدًا لِلدَّعْوَى قِيَامِ الْمَلِكِ؛ إِذْ لَوْ زَالَ اشْتَرَطَ فِي رَدِّهَا إِلَيْهِ الْعِوَضُ.
[١٤٧٠٤] (قَوْلُهُ: أَيْ عِدَّةُ الدُّخُولِ حَقِيقَةً) أَيْ: الْوُطْءِ، "ح" ^(٥).

[١٤٧٠٥] (قَوْلُهُ: إِذْ لَا رَجْعَةَ فِي عِدَّةِ الْخُلُوةِ) أَيْ: وَلَوْ كَانَ مَعَهَا لَمَسٌ أَوْ نَظَرٌ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ إِلَى الْفَرْجِ الدَّاخِلِ، "ح". وَوَجْهُهُ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي مَشْرُوعِيَةِ الْعِدَّةِ بَعْدَ الْوُطْءِ تَعَرُّفُ بَرَاءَةِ الرَّجْمِ تَحْفَظًا عَنِ اخْتِلَاطِ الْأَنْسَابِ، وَوَجِبَتْ بَعْدَ الْخُلُوةِ بِلَا وُطْءٍ احْتِيَاظًا، وَلَيْسَ مِنَ الْاحْتِيَاظِ تَصْحِيحُ الرَّجْعَةِ فِيهَا، "رَحْمَتِي".

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٤/٤ - ١٥١٠.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣٠/أ.

(٣) عبارة "النهر": ((لزومها)).

(٤) لم نهتد إلى معرفته، ولعله أبو بكر الإسكافي، وتقدمت ترجمته ٦٤٦/١.

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ١٩٣/ب.

"ابن كمال". وفي "البرازية": ((ادعى الوطاء بعد الدخول وأنكرت فله الرجعة لا في عكسه)). وتصح مع إكراهه.....

[١٤٢٠٦] (قوله: "ابن كمال") حيث قال في العدة بعد الدخول: ((لا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ؛ لَأَنَّ الْعِدَّةَ قَدْ تَجِبُ بِالْخُلُوءِ الصَّحِيحَةِ بِلَا دُخُولٍ وَلَا تَصِحُّ فِيهَا الرَّجْعَةُ)) اهـ.
قلت: وتقدم^(١) أيضاً في باب المهر أن الخلوة الصحيحة لا تكون كالوطء في الرجعة اهـ.
وإذا كان ذلك في الخلوة الصحيحة فالفايدة بالأوّل.

[١٤٢٠٧] (قوله: وفي "البرازية"^(٢) إلخ) الأوّل إسقاطه؛ لأنه سيأتي^(٣) متناً وشرحاً، وقوله: بعد الدخول المراد به بعد الخلوة، والأوّل التعبير به كما عبّر به فيما سيأتي^(٤).

[١٤٢٠٨] (قوله: وتصح مع إكراهه إلخ) قال في "البحر"^(٥): ((وَمِنْ أَحْكَامِهَا أَنَّهَا لَا تَصِحُّ إِضَافَتُهَا إِلَى وَقْتٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَا تَعْلِقُهَا بِالشَّرْطِ كَمَا إِذَا قَالَ: إِذَا جَاءَ غَدٌ فَقَدْ رَاجَعْتُكَ، أَوْ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَقَدْ رَاجَعْتُكَ، وَتَصِحُّ مَعَ الْإِكْرَاهِ وَالْهَزْلِ وَاللَّعِبِ وَالْخَطَأِ كَالنِّكَاحِ، كَذَا فِي "الْبَدَائِعِ"^(٦) "ط"^(٧). وفي "القنية"^(٨): ((لَوْ أَجَازَ مُرَاجَعَةَ الْفُضُولِيِّ صَحَّ ذَلِكَ)) "بحر"^(٩).

(١) المقولة [١٢٠١٩] قوله: ((والرجعة)).

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل السابع في الرجعة ٢٥٦/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) ص ٦٣٩-٦٤٠ - "در".

(٤) ص ٦٤٠ - "در".

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٤/٤.

(٦) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما شرائط جواز الرجعة ١٨٥/٣ - ١٨٦.

(٧) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧٠/٢.

(٨) "القنية": كتاب الطلاق - باب في الرجعة ٤٣/ب.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٥/٤.

وَهَزَلَ وَلَعِبَ وَخَطَأَ (بَنَحَوْ) متعلّقٌ بـ ((استدامة)) (رَاجَعْتُكَ) وَرَدَدْتُكَ وَمَسَكْتُكَ
بِلا نِيَّةٍ؛ لَأَنَّهُ صَرِيحٌ.....

[١٤٢٠٩] (قوله: وَهَزَلَ وَلَعِبَ) فَسَّرَهُمَا فِي "الْقَامُوسِ" ^(١) بِضِدِّ الْجِدِّ ^(٢)، أَفَادَهُ "ط" ^(٣).

[١٤٢١٠] (قوله: وَخَطَأَ) كَأَنَّ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: إِسْقَيْنِي الْمَاءَ فَقَالَ: رَاجَعْتُ زَوْجَتِي.

[١٤٢١١] (قوله: بَنَحَوْ رَاجَعْتُكَ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: ((بِالْقَوْلِ نَحْوُ: رَاجَعْتُكَ))، لِيُعْطِفَ عَلَيْهِ

قَوْلُهُ الْآتِي: ((وَبِالْفِعْلِ))، [٣/٣٠٣ ب/ط] ^(٤). وَهَذَا يَبَيِّنُ لُرُكَيْهَا وَهُوَ قَوْلٌ أَوْ فِعْلٌ، وَالْأَوَّلُ

قِسْمَانِ: صَرِيحٌ كَمَا مَثَلٌ، وَمِنْهُ النِّكَاحُ وَالتَّزْوِيجُ كَمَا يَأْتِي ^(٥)، وَبَدَأَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ،

وَكَيَافَةٌ مَثَلٌ: أَنْتَ عِنْدِي كَمَا كُنْتُ، وَأَنْتَ امْرَأَتِي، فَلَا يَصِيرُ مُرَاجِعاً إِلَّا بِالنِّيَّةِ، أَفَادَهُ فِي

"الْبَحْرِ" ^(٦) وَ"النَّهْرِ" ^(٧).

[١٤٢١٢] (قوله: رَاجَعْتُكَ) أَي: فِي حَالِ خِطَابِهَا، وَمَثَلُهُ: رَاجَعْتُ امْرَأَتِي فِي حَالِ غَيْبِهَا

وَحُضُورِهَا أَيْضاً، وَمِنْهُ: ارْتَجَعْتُكَ وَرَجَعْتُكَ، "فَتْح" ^(٨).

[١٤٢١٣] (قوله: وَرَدَدْتُكَ وَمَسَكْتُكَ) قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٩): ((وَفِي "الْمَحِيطِ": مَسَكْتُكَ عَمَزَلَةً

أَمَسَكْتُكَ، وَهُمَا لُغَتَانِ، وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يُشْتَرَطُ فِي رَدَدْتُكَ ذِكْرُ الصَّلَةِ، فَيَقُولُ: إِلَيَّ، أَوْ إِلَى

نِكَاحِي، أَوْ إِلَى عِصْمَتِي، وَهُوَ حَسَنٌ؛ إِذْ مُطْلَقُهُ يُسْتَعْمَلُ لِضِدِّ الْقَبُولِ)) اهـ.

(١) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((لَعِبَ)) وَ((هَزَلَ)).

(٢) فِي "ب": ((الْحَدِّ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرُّجْعَةِ ١٧٠/٢.

(٤) "ط": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرُّجْعَةِ ١٧٠/٢.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٤٢٢٢] قَوْلُهُ: ((بِهِ يَفْتَى)).

(٦) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرُّجْعَةِ ٥٤/٤ - ٥٥.

(٧) "النَّهْرِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرُّجْعَةِ ق ٢٣٠/١.

(٨) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرُّجْعَةِ ١٥/٤.

(٩) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرُّجْعَةِ ١٥/٤ بِاخْتِصَارٍ.

(و) بالفعل مع الكراهة (بكل ما يُوجبُ حرمة المصاهرة).....

[١٤٢١٤] (قوله: وبالفعل) هذا ليس من الصريح ولا الكناية؛ لأنهما من عوارض اللفظ، فافهم. نعم ظاهر كلامهم أن الفعل في حكم الصريح لثبوت الرجعة به من المجنون كما يأتي^(١).
[١٤٢١٥] (قوله: مع الكراهة) الظاهر أنها تنزيهة كما يُشير إليه كلام "البحر"^(٢) في شرح قوله: ((والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء، "رمل"))). ويُؤيده قوله في "الفتح"^(٣) عند الكلام على قول "الشافعي" بحرمه الوطء: ((إنه عندنا يحل لقيام ملك النكاح من كل وجه، وإنما يزول عند انقضاء العدة، فيكون الحل قائماً قبل انقضائها)) اهـ.

ولا يرد حرمة السفر بها؛ لأن ذلك ثابت بالنص على خلاف القيلس كما يأتي^(٤)، ويُؤيده أيضاً قوله في "الفتح"^(٥): ((والمستحب أن يُراجعها بالقول))، فافهم.
[١٤٢١٦] (قوله: بكل ما يُوجبُ حرمة المصاهرة) بدل من الفعل^(٦) بدل بعض من كل، "ح"^(٧). أي: لأن من الفعل ما لا يُوجبُ حرمة المصاهرة كالترؤج والوطء في الدبر؛ ولذا عطفهما "المصنف" على قوله: ((بكل))، فليس مراده الحصر بما يُوجبُ حرمة المصاهرة، فافهم. وباعتبار هذا العطف يصح كونه بدل مفصل من مجمل.

﴿باب الرجعة﴾

(قوله: كالترؤج إلخ) لا يناسب ذكره؛ لأنه من القول.

(١) المقولة [١٤٢٢٠] قوله: ((ورجعة المجنون بالفعل)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦١/٤.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٦/٤.

(٤) المقولة [١٤٣٠٤] قوله: ((ما لم يشهد على رجعتها)).

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧/٤.

(٦) في هامش "ب" و"م": ((قول الحلبي: (بدل من الفعل) فيه جعل كلام المصنف بدلاً من كلام الشارح، إلا أن يقال: لما امتزجا كأنهما اتحداً (نصر)). وعبرة "م": ((كانا كأنهما اه نصر)).

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٩٣/ب.

كَمَسٌ وَلَوْ مِنْهَا اخْتِلَاسًا، أَوْ نَائِمًا، أَوْ مُكْرَهًا، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ مَعْتُوهاً.....

[١٤٢١٧] (قوله: كَمَسٌ) أي: بشهوة كَمَا في "المنح"^(١)، وَيُفِيدُهُ قوله: بِمَا يُوجِبُ حَرَمَةَ الْمُصَاهَرَةِ، "ح"^(٢). قَالَ في "البحر"^(٣): ((وَدَخَلَ الوطءُ وَالتَّقْيِيلُ بِشَهْوَةٍ عَلَى أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، فَمَا أَوْحَدًا أَوْ دَقْنًا أَوْ جَهَةً أَوْ رَأْسًا، وَالْمَسُّ بِلَا حَائِلٍ، أَوْ بِحَائِلٍ يَجِدُ الْحَرَارَةَ مَعَهُ بِشَهْوَةٍ، وَالنَّظَرُ إِلَى دَاخِلِ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ بَأَنِّ كَانَتْ مُتَكَيِّفَةً، وَخَرَجَ مَا إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ أَوْ نَظَرٍ^(٤) إِلَى غَيْرِ^(٥) دَاخِلِ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ إِلَى حَلَقَةِ الدُّبُرِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُرَاجِعًا، لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ كَمَا في "الْوَلُولِجِيَّة"^(٦)))، وَفِي "الْقَنِيَّة"^(٧): ((وَيَصِيرُ مُرَاجِعًا بِوُقُوعِ بَصَرِهِ عَلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ الْمُرَاجَعَةِ)) اهـ.

وَفِي "الْمُحِيطِ": ((وَيُكْرَهُ التَّقْيِيلُ وَاللَّمْسُ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ إِذَا لَمْ يُرِدِ الرَّجْعَةَ)) اهـ.

[١٤٢١٨] (قوله: وَلَوْ مِنْهَا اخْتِلَاسًا) خَلَسْتُ الشَّيْءَ خَلْسًا^(٨) مِنْ بَابِ ضَرْبٍ: اخْتَلَفْتُهُ بِسُرْعَةٍ عَلَى غَفْلَةٍ، وَاخْتَلَسْتُهُ^(٩) كَذَلِكَ، "مَصْبَاح"^(١٠). قَالَ في "البحر"^(١١): ((وَلَا فَرْقَ [٣/٣٠٤] بَيْنَ كَوْنِ التَّقْيِيلِ وَالْمَسِّ وَالنَّظَرِ بِشَهْوَةٍ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا بِشَرْطِ أَنْ يُصَنِّعَهَا، سَوَاءٌ كَانَ بِتَمَكُّينِهِ، أَوْ فَعَلْتُهُ اخْتِلَاسًا، أَوْ كَانَ نَائِمًا، أَوْ مُكْرَهًا أَوْ مَعْتُوهاً، أَمَّا إِذَا ادَّعَتْهُ وَأُنْكَرَتْ لَا تَثْبُتُ الرَّجْعَةُ)) اهـ.

(١) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الرَّجْعَةِ ١/١٤٩.

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ١/٩٣ ب.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ٥٥/٤ بتصرف.

(٤) في "الأصل" و"ب": ((نَظَرًا))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "أ" و"م" هُوَ الْمَوَافِقُ لِعِبَارَةِ "البحر".

(٥) ((غَيْرِ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "م".

(٦) "الْوَلُولِجِيَّة": كتاب الطلاق ١/٧٧، وَعَبَّرَ ((بِالْحَرَمَةِ)) بِدَلِّ ((الْكِرَاهَةِ))، فَلْيَعْلَم.

(٧) "القَنِيَّة": كتاب الطلاق - باب في الرَّجْعَةِ ٤/٤٤ أ.

(٨) عبارة "المصباح المنير": ((خَلَسْتُ الشَّيْءَ خَلْسَةً)).

(٩) عبارة "المصباح المنير": ((وَاخْتَلَسْتُ)).

(١٠) "المصباح المنير": مادة ((خَلَسَ)) بِتَصَرُّفٍ.

(١١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ٥٥/٤.

إِنْ صَدَّقَهَا هُوَ أَوْ وَرَثَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، "جوهرة"^(١). وَرَجَعَةُ الْمَخْنُونِ بِالْفِعْلِ، "بِرَّازِيَّة".

(و) تَصِحُّ (بِتَزْوُجِهَا فِي الْعِدَّة).....

[١٤٢١٩] (قوله: إِنْ صَدَّقَهَا إِيَّاهُ) قَالَ فِي "الْفَتْح"^(٢): ((هَذَا إِذَا صَدَّقَهَا الزَّوْجُ فِي الشَّهْوَةِ، فَإِنْ أَنْكَرَ لَا تُبَيِّنُ الرَّجْعَةَ، وَكَذَا إِنْ مَاتَ فَصَدَّقَهَا الْوَرَثَةُ، وَلَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الشَّهْوَةِ؛ لِأَنَّهَا غَيْبٌ، كَذَا فِي "الْخُلَاصَةِ"^(٣)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنْ مَرَّ فِي عَرْمَاتِ النِّكَاحِ مَتْنًا وَشَرْحًا: ((وإِنْ ادَّعَتِ الشَّهْوَةَ فِي تَقْبِيلِهِ أَوْ تَقْبِيلِهَا ابْنَهُ وَأَنْكَرَهَا الرَّجُلُ فَهُوَ مُصَدِّقٌ لَا عِيٍّ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ إِلَيْهَا مُتَشِيرًا أَلْتَهُ فَيَعَانِفَهَا؛ لِقَرِينَةِ كَذِبِهِ، أَوْ يَأْخُذَ تَدْبِيرَهَا، أَوْ يَرْكَبَ مَعَهَا، أَوْ يَمْسَحَ عَلَى الْفَرْجِ أَوْ يُقْبِلَهَا عَلَى الْفَمِ)) اهـ. وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهَا لَوْ مَسَّتْ فَرْجَهُ، أَوْ قَبَّلَتْهُ عَلَى الْفَمِ أَنْ تُصَدِّقَ وَإِنْ كَذَّبَهَا، وَأَنَّهُ تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الشَّهْوَةِ؛ لِأَنَّهَا بِمَا تُعْرَفُ بِالْإِتِّحَارِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ هُنَاكَ، وَيَأْتِي^(٤) تَمَامُهُ، فَنَاقِلٌ.

[١٤٢٢٠] (قوله: وَرَجَعَةُ الْمَخْنُونِ بِالْفِعْلِ) أَي: إِذَا طَلَّقَ رَجْعِيًّا ثُمَّ جُنَّ، قَالَ فِي "الْفَتْح"^(٥): ((وَرَجَعَةُ الْمَخْنُونِ بِالْفِعْلِ، وَلَا تَصِحُّ بِالْقَوْلِ، وَقِيلَ: بِالْعَكْسِ، وَقِيلَ: بِهِمَا)) اهـ. وَظَاهِرُهُ: تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ "الْبِرَّازِيُّ"^(٦)، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٧): ((وَلَعَلَّهُ الرَّاجِحُ لِمَا عُرِفَ أَنَّهُ مُؤَاخَذٌ بِأَفْعَالِهِ دُونَ أَقْوَالِهِ، وَعَلَّلَهُ فِي "الصَّرِيفَةِ": بِأَنَّ الرِّضَاءَ لَيْسَ بِشَرْطٍ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى الرَّجْعَةِ بِالْفِعْلِ يَصِحُّ)) اهـ.

[١٤٢٢١] (قوله: وَتَصِحُّ بِتَزْوُجِهَا) الْأَوَّلَى حَذَفُ (تَصِحُّ)، لِأَنَّ قَوْلَ "الْمَصْنُفِ" (وَبِتَزْوُجِهَا)

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الرجعة ١٢٥/٢ باختصار.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٦/٤.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل السابع في الرجعة ق ١٠٧/١.

(٤) ١٢٥/٨ وما بعدها "در".

(٥) المقولة [١٤٢٢٤] قوله: ((لأنه لا يخلو عن مسن بشهوة)).

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧/٤.

(٧) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل السابع في الرجعة ٢٥٥/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٥/٤ بتصرف يسير.

به يُفْتَى، "جوهرة"^(١). (وَوَطَّيْهَا فِي الدُّبْرِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ) لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ مَسِّ بِشَهْوَةٍ (إِنْ لَمْ يُطْلَقْ بَائِنًا).....

معطوفٌ على قوله: (بِكُلِّ الْمُتَعَلِّقِ بِقَوْلِهِ: (استدامة)).

[١٤٢٢٢] (قَوْلُهُ: بِهِ يُفْتَى) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، كَذَا فِي "الْبِدَائِعِ"^(٣)، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، كَذَا فِي "الْوَلَوَالِجِيَّةِ"^(٤))، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَذَا فِي "الْبِنَائِيَعِ"، فَقَوْلُ الشَّارِحِينَ - إِنَّهُ لَيْسَ بِرَجْعَةٍ عِنْدَهُ خِلَافًا لـ "مُحَمَّدٍ" - عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ كَمَا لَا يَخْفَى، فَعُلِمَ أَنَّ لَفْظَ النِّكَاحِ يُسْتَعَارُ^(٥) لِلرَّجْعَةِ، وَلَا تُسْتَعَارُ هِيَ لَهُ) أَهْدَ مُلْخَصًا.

قُلْتُ: وَفِيهِ أَنَّهُ صَرَّحَ نَفْسُهُ فِي النِّكَاحِ بِأَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِقَوْلِهِ لِمُبَانَّتِهِ: رَاجِعْتُكَ بِكَذَا، فَافْهَمُ، إِلَّا أَنَّ يُحَابَبَ بِأَنَّ مُرَادَهُ فِي نِكَاحِ الْأَجْنَبِيَّةِ.

[١٤٢٢٣] (قَوْلُهُ: عَلَى الْمُعْتَمَدِ) لِأَنَّ عَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٦) وَ"الْبَحْرِ"^(٧).

[١٤٢٢٤] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ مَسِّ بِشَهْوَةٍ) لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُنَا الْمَسُّ بِالشَّهْوَةِ بِخِلَافِ الْمَصَاهِرَةِ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهَا زِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ شَهْوَةٍ تَكُونُ سَبَبًا لِلْوَلَدِ؛ وَلِذَا لَمْ يُوجِبْهَا ذَلِكَ الْوَطْءُ، كَمَا لَوْ أَتَزَلَّ بَعْدَ الْمَسِّ؛ وَلِذَا لَمْ يَشْرُطْ أَحَدٌ هُنَا عَدَمَ الْإِنْزَالِ بِالْمَسِّ وَنَحْوِهِ.

[١٤٢٢٥] (قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يُطْلَقْ بَائِنًا) هَذَا بَيَانٌ لَشَرْطِ الرَّجْعَةِ، وَلَهَا شَرْطُ خَمْسٍ تُعْلَمُ بِالتَّامُّلِ،

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ مَسِّ بِشَهْوَةٍ) عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ يَكُونُ الْمَوْجِبُ لَهَا نَفْسَ الْمَسِّ، وَهُوَ خَاصٌّ بِالْيَدِ لَا الْوَطْءِ، حَتَّى لَوْ اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ فَجَامَعَهَا يَدَوْنِ لَا يَكُونُ مُرَاجَعًا، وَعَلَى هَذَا لَا خِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّ مَنْ أَثْبَتَهَا إِنَّمَا أَثْبَتَهَا بِالْمَسِّ لَا بِالْوَطْءِ، وَمَنْ نَفَاهَا يَقُولُ: تَثَبُّتَ بِالْمَسِّ إِذَا وَجَدَ مَعَهُ.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الرجعة ١٢٤/٢ وفيه: ((هو المختار)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٥/٤.

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما بيان حكم الطلاق ١٨٣/٣.

(٤) "الولوالجية": كتاب الطلاق ق ١/٧٧.

(٥) في "الأصل": ((يستفاد)).

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧/٤.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٥/٤.

"شربلاية"^(١).

قلت: هي أن لا يكون الطلاق ثلاثاً في الحرّة أو ثنتين في الأمة، ولا واحدة مقرّنة [٣/٢٠٤ ب] بوضّ مالي، ولا بصفة تُنبئُ عن البينة كطويلة أو شديدة، ولا مُشبّهة كطلقة مثل الجَل، ولا كناية يَقَعُ بها بائن، ولا يخفى أن الشرطَ واحدٌ هو كون الطلاق رجعيًا، وهذِهِ شُرُوطُ كونه رجعيًا، متى قُفِدَ منها شرطٌ كان بائناً كما أوضحناه أوّل كتاب الطلاق، وقد استغنى عنها "المصنّف" بقوله: إن لم يُطلّق بائناً، وهو أوّلَى من قول "الكنز"^(٢): إن لم يُطلّق ثلاثاً، لكن قال "الخَيْرُ الرُّملي": ((لا حاجة إلى هذا مع قوله: استدانة المملك القائم في العِدّة؛ لأنّ البائن ليس فيه ملكٌ من كلّ وجهٍ، والكلام في الرجعي لا في البائن، فقد غفَلَ أكثرُهُم في هذا المحلِّ)) اهـ.

لكن لا يخفى أن المسألة في العبارة لزيادة الإيضاح لا بأس بها في مقام الإفادة.

(تنبيه)

شرط كون التنتين في الأمة كالثلاث في الحرّة أن لا يكون رِقْعاً ثابتاً بإقرارها بعدهما، ففي "النهر"^(٣) عن "الحانية"^(٤): ((لو كان اللقيطُ امرأةً أقرّت بالرقّ لآخرَ بعدمَا طَلَقَهَا ثنتين كان له الرجعة، ولو بعدمَا طَلَقَهَا واحدةً لا يَمْلِكُهَا، والفرقُ أَنَّهَا بإقرارها في الأوّلِ تُبْطَلُ حقاً ثابتاً له وهو الرجعة، بخلافه في الثاني؛ إذ لم يثبت له^(٥) حقُّ البتّة)) اهـ.

(قوله: لكن لا يخفى أن المسألة في العبارة لزيادة الإيضاح لا بأس بها إلخ) على أنه ربما يُتوهم من لفظ المملك المملك ولو مِنْ وجهٍ، فزاد قوله: ((إن لم يُطلّق بائناً))؛ لدفع هذا الوهم.

(١) "الشربلاية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٣٨٤/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٩٦/١.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣٠/١.

(٤) "الحانية": كتاب اللقيط ٣٩٩/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في "النهر": ((إذا ثبت له))، وهو خطأ.

فإن أبانها فلا (وإن أبت) أو قال: أبطلت رجعتي، أو لا رجعة لي فله الرجعة بلا عوض، ولو سمي هل يجعل زيادة في المهر؟ قولان،.....

[١٤٢٢٦] (قوله: فلا) أي: فلا رجعة.

[١٤٢٢٧] (قوله: وإن أبت) أي: سواء رضيت بعد علمها أو أبت، وكذا لو لم تعلم بها أصلاً، وما في "العناية"^(١) من أنه يشترط إعلام الغائبة بها - فسهو؛ لما استقر من أن إعلامها إنما هو منسوب فقط، "نهر"^(٢).

[١٤٢٢٨] (قوله: أو قال^(٣)) كذا في بعض النسخ، وفي بعضها قالت بقاء الموثنة، والظاهر أنها تحريف.

[١٤٢٢٩] (قوله: فله الرجعة) لأنه حكم أثبت الشارع غير مقيد برضاها، ولا يسقط بالإسقاط كالمراث، وقد جعل "الشارح" (إن) الوصلية من كلام "المصنف" شرطية، وجعل قوله: فله الرجعة جواباً، "ط"^(٤). ويجوز إبقاؤها وصية، ويكون قوله: فله الرجعة تريعاً على ما فهم مما قبله، وتصريحاً به ليرتب عليه ما بعده.

[١٤٢٣٠] (قوله: بلا عوض) قد تقدم^(٥)، وكأنه أعاده تمهيداً لما بعده، "رحمتي".

[١٤٢٣١] (قوله: قولان) أي: قيل: نعم إن قبلت، وقيل: لا كما قدمناه^(٦)، ووجه الثاني ما في "الجوهرية"^(٧): ((من أن الطلاق الرجعي لا يزيل الملك، والعوض لا يجب على الإنسان في مقابلة ملكه)) اهـ.

(١) "العناية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٥/٤ (هامش "فتح القدير").

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣٠/أ.

(٣) في هامش "ب" و"م": ((على كلام "ط" يكون قول الشارح: ((أو قال)) معطوفاً على قول المتن: ((وإن أبت))، ويكون قول المحقق: ((قوله: وإن قال)) صواباً: ((قوله: أو قال)) حتى يلتم الكلامان، فليأتمل))، كتبه نصر الموريني.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧١/٢ بتصرف.

(٥) صا ٦١١ - "در".

(٦) للمقولة [١١٩٥٧] قوله: ((بشرط قبولها [لخ])).

(٧) "الجوهرية النيرة": كتاب الرجعة ١٢٤/٢.

ويتعجلُ المؤجلُ بالرجعي، ولا يتأجلُ برجعيتها، "خلاصة"^(١). وفي "الصيرفية":
 ((لا يكونُ حالاً^(٢) حتى تنقضي العدة)).....

[١٤٢٣٢] (قوله: ويتعجلُ المؤجلُ بالرجعي) أي: لو طلقها رجعيًا صارَ ما كانَ مؤجلًا بذمته من المهر حالاً، فطالبه به في الحال ولو قبل انقضاء العدة، ولا يعودُ مؤجلًا إذا راجعها في العدة، قال في "البحر"^(٣) من باب المهر: ((يعني إذا كان التأجيلُ إلى الطلاق، أما إذا كانَ إلى مدة معينة فلا يتعجلُ بالطلاق)) اهـ. [١/٣٠٥ ق/٣]

[١٤٢٣٣] (قوله: وفي "الصيرفية" إلخ) قال في "البحر"^(٤) من باب المهر: ((وذكر قولين في الفتاوى الصيرفية في كونه يتعجلُ المؤجلُ بالطلاق الرجعي مطلقاً، أو إلى انقضاء العدة، وجزم في "الفتاوى" ^(٥) بأنه لا يجلُّ إلى انقضاء العدة، قال: وهو قولُ عامة مشايخنا)) اهـ. أي: لأنَّ العادة تأجيله إلى طلاق يُزيلُ الملك، أو إلى الموت، والرجعي لا يُزيلُ الملك إلا بعد مضي العدة، فلا يصيرُ حالاً قبلها، وقد ظهرَ لك بما نقلناه أنَّ ما في "الخلاصة" أحدُ القولين، وأنه ليسَ في كلام "الصيرفية" الذي اقتصرَ عليه "الشارح" ما يُفيدُ حلوله بالمراجعة وإن بطلتِ العدة بها؛ لأنَّ القولَ بحلوله بانقضاء العدة بسببِ حصولِ الفرقة وزوالِ الملك كما قلنا، لا بسببِ زوالِ العدة، ومع المراجعة لا يوجدُ انقضاء العدة المشروطُ لحلوله؛ لأنَّ فائدة هذا الشرطِ عدمُ حلوله بالمراجعة لاحتلاله بها، فافهم.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب النكاح - الفصل الثاني عشر في المهر ق ٨٢/١.

(٢) ((حالياً)) ساقطة من "ط".

(٣) "البحر": كتاب النكاح ١٩٠/٣-١٩١.

(٤) "البحر": كتاب النكاح ١٩١/٣.

(٥) "الفتاوى": كتاب النكاح - باب في المهور ق ٣٥/١.

(وَنُدِبَ لِإِعْلَامُهَا بِهَا) لِأَنَّ تَنْكِحَ غَيْرَهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ، فَإِنَّ نَكَحَتْ فُِرَّقَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ دَخَلَ، "شُئْنِي".

(و) نُدِبَ (الإشهاد) بَعْدَ لَيْنٍ وَلَوْ بَعْدَ الرَّجْعَةِ بِالْفِعْلِ (و) نُدِبَ (عَدَمُ دُخُولِهِ..

[١٤٢٣٤] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ تَنْكِحَ غَيْرَهُ) أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ "الْهَدَايَةِ"^(١): ((لِأَنَّ تَقَعَ فِي الْمَعْصِيَةِ))؛ إِذْ لَا مَعْصِيَةَ فِيهِ مَعَ عَدَمِ عِلْمِهَا بِالرَّجْعَةِ، وَإِنْ أُجِيبَ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَتَقْصِيرُهَا بِتَرْكِ السُّؤَالِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْجَابِ السُّؤَالِ عَلَيْهَا، وَإِتْبَاتِ الْمَعْصِيَةِ بِالْعَمَلِ بِمَا ظَهَرَ عِنْدَهَا، وَعَمَامَتِهِ فِي "الْفَتْحِ"^(٢).

[١٤٢٣٥] (قَوْلُهُ: فُِرَّقَ بَيْنَهُمَا) أَي: إِذَا ثَبَتَتْ الْمُرَاجَعَةُ بِالْبَيِّنَةِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ دَخَلَ أَي: الزَّوْجَ الثَّانِي، وَقَوْلُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((دَخَلَ بِهَا الْأَوَّلُ أَوَّلًا))، لَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ النَّسَاجِ، أَوْ سَبْقُ قَلَمٍ؛ إِذْ لَا رَجْعَةَ مَعَ عَدَمِ دُخُولِ الْأَوَّلِ كَمَا لَا يَخْفَى.

[١٤٢٣٦] (قَوْلُهُ: وَنُدِبَ الْإِشْهَادُ) احْتِزَازًا عَنِ التَّجَاوُزِ وَعَنِ الْوُقُوعِ^(٤) فِي مَوَاقِعِ التَّهْمِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ عَرُفُوهُ مُطْلَقًا، فَبَيَّنَهُمُ بِالْقُعُودِ مَعَهَا، وَإِنْ لَمْ يُشْهِدْ صَحَّ، وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ﴾ [الطَّلَاق - ٢] لِلنُّدْبِ، "زَيْلِي"^(٥).

[١٤٢٣٧] (قَوْلُهُ: وَلَوْ بَعْدَ الرَّجْعَةِ بِالْفِعْلِ) لِأَنَّ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) عَنِ "الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ"^(٧): ((وَإِذَا

(قَوْلُهُ: وَإِنْ أُجِيبَ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَتَقْصِيرُهَا بِتَرْكِ السُّؤَالِ إلخ) وَأَجَابَ "ابْنُ الْكَمَالِ": ((بِأَنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ مَعْصِيَةً وَحَرَامًا غَيْرُ مُشْرُوطٍ بِالْعِلْمِ، نَعَمْ اسْتِحْقَاقُ الْعَذَابِ مُشْرُوطٌ بِهِ، وَهُوَ أَمْرٌ آخَرُ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ فِيهِ مِنْ إِيْجَابِ السُّؤَالِ إلخ) أَي: فِي هَذَا الْجَوَابِ.

(١) "الْهَدَايَةُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ ٧/٢.

(٢) انْظُرْ "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ ١٨/٤.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ ١٨/٤.

(٤) فِي "الزَّيْلِيِّ": ((الْوُقُوفُ)).

(٥) "بَيِّنُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ ٢٥٢/٢ بِإِخْتِصَارٍ.

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ ٥٥/٤.

(٧) "الْحَاوِي الْقُدْسِيُّ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ مَا فِيهِ الرَّجْعَةُ وَمَا لَا رَجْعَةَ فِيهِ ق ٨١/ب.

بلا إذنِها عليها) لتتأهبَّ وإنْ قصدَ رجعتها؛ لكرهيتها بالفعل كما مرَّ^(١).....

راجعتها بقُبلة أو لمسٍ فالأفضلُ أنْ يُراجِعَهَا بالإشهادِ ثانياً)) اهـ.

أي: الإشهاد على القول، فلا يُشهدُ على الوطءِ والمسِّ والنظرِ بشهوةٍ؛ لأنَّه لا عِلْمَ للشَّاهِدِ بِهَا كَمَا أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي "الظَهْرِيَّةِ"^(٢)، "دُرِّ الْمُتَقَى"^(٣). قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((وَأَشَارَ "الْمَصْنَفُ" إِلَى أَنَّ الرَّجْعَةَ عَلَى ضَرِيْن: سُنِّيٍّ وَبِدْعِيٍّ، فَالْسُّنِّيُّ أَنْ يُرَاجِعَهَا بِالْقَوْلِ وَيُشْهَدُ عَلَى رَجْعَتِهَا وَيُعْلَمَهَا، وَلَوْ رَاجَعَهَا بِالْقَوْلِ وَلَمْ يُشْهَدْ أَوْ أَشْهَدَ وَلَمْ يُعْلَمَهَا كَانَ مُخَالِفًا لِلْسُّنَّةِ كَمَا فِي "شرح الطحاوي") اهـ. قُلْتُ: وَكَذَلِكَ رَاجَعَهَا بِالْفِعْلِ وَلَمْ يُشْهَدْ ثَانِيًا، قَالَ "الرَّحْمَنِيُّ"^(٥): ((وَالْبِدْعِيُّ هُنَا خِلَافُ الْمُدَوَّبِ، وَفِي الطَّلَاقِ مَكْرُوهٌ [٣/٣٠٥ ب] تَحْرِيمًا.

[١٤٢٣٨] (قَوْلُهُ: بِلَا إِذْنِهَا) حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: بِلَا إِذْنِهَا، أَيْ: إِعْلَامِهَا؛ إِذْ لَا يُكْرَهُ دُخُولُهُ إِذَا لَمْ تَأْذَنْ لَهُ، وَعِبَارَةُ "الْكُزْ"^(٦): حَتَّى يُؤْذِنَهَا، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٧): ((أَيْ: يُعْلَمَهَا بِدُخُولِهِ إِمَّا بِخَفَقِ النَّعْلِ أَوْ بِالتَّحْنُحِ أَوْ بِالنِّدَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ)).

[١٤٢٣٩] (قَوْلُهُ: وَإِنْ قَصَدَ رَجْعَتَهَا) خِلَافًا لِمَا فِي "الْهُدَايَةِ"^(٨) وَغَيْرِهَا مِنَ التَّقْيِيدِ بِعَدَمِ قَصْدِهَا؛

(قَوْلُهُ: أَيْ: الْإِشْهَادُ عَلَى الْقَوْلِ إلخ) قَالَ "السَّنْدِيُّ" نَقْلًا عَنْ "الْحَمَوِيِّ": ((وَقَيَّدْنَا الْإِشْهَادَ بِكَوْنِهِ عَلَى الْقَوْلِ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ عَلَى الْوَطْءِ لَا يَتَحَقَّقُ، وَلَا تَقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى التَّقْيِيلِ وَاللَّسِّ وَالنَّظَرِ أَنَّهُ بِشَهْوَةٍ، لِأَنَّهُ لَا عِلْمَ لِلشَّاهِدِ بِهَا)) اهـ، لَكِنْ حُلٌّ عَدَمِ عِلْمِ الشَّاهِدِ بِالشَّهْوَةِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا عَلَى مَا يَأْتِي. (قَوْلُهُ: وَكَذَا لَوْ رَاجَعَهَا بِالْفِعْلِ وَلَمْ يُشْهَدْ ثَانِيًا إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَكُونُ بَدْعِيًّا وَإِنْ أَشْهَدَ بَعْدَ الْفِعْلِ.

(١) ص ٦١٤ - "در".

(٢) "الظهرية": كتاب الطلاق - القسم الرابع - الفصل الأول في الرجعة ق ١/٢.

(٣) "الدر المنتقى": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٤٣٣/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٦٥/٤.

(٥) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٩٨/١.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٠/٤.

(٧) "الهداية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٩/٢.

(ادّعاها بعد العِدَّةِ فيها) بأن قال: كنتُ راجعتُكِ في عِدَّتِكَ (فصدَّقته صَحَّ)

بالمصادقة.....

ولذا قال في "البحر"^(١): ((أطلقه فشمِلَ ما إذا قصدَ رجعتها أولاً، فإن كانَ الأوَّلُ فإنه لا يَأْمَنُ أن يرى الفَرَجَ بشهوةٍ، فتكون رجعةً بالفعلِ مِنْ غيرِ إشهادٍ، وهو مكروهٌ مِنْ جِهَتَيْنِ كَمَا قدَّمناه^(٢)، وإن كانَ الثاني فلائِه رُبَّمَا يُؤَدِّي إلى تطويلِ العِدَّةِ عليها بأن يصيرَ مُراجِعاً بالنَّظَرِ مِنْ غيرِ قَصْدٍ ثُمَّ يُطَلِّقَهَا، وذلك إِضرارٌ بِهَا)) اهـ. ٥٣١/٢

وقوله: ((وهو مكروهٌ مِنْ جِهَتَيْنِ)) أي: لكونها رجعةً بالفعلِ وبدونِ إشهادٍ، والكرهَةُ تنزيهيةٌ فيهما كَمَا علمتَ، وبِه اندفعَ ما في "الشَّرْئِلائيَّة"^(٣).

[١٤٢٤٠] (قوله: ادّعاها) أي: الرَّجْعَةُ بعدَ العِدَّةِ، فيها أي: في العِدَّةِ، والظَّرْفُ متعلِّقٌ بِ(ادّعى)، والجارُّ والمحرورُ متعلِّقٌ بِالضَّميرِ العائِدِ على الرَّجْعَةِ، أي: ادّعى بعدَ العِدَّةِ الرَّجْعَةَ في العِدَّةِ، فهو على حَدِّ قولِ الشَّاعِرِ: "[طويل]

وما هو عَنْهَا بالحديثِ المُتَرَجِّمِ^(٤) (٥)

أي: وما الحديثُ عَنْهَا.

[١٤٢٤١] (قوله: صَحَّ بالمُصادَقَةِ) لأنَّ النِّكَاحَ يَثْبُتُ بِتَصَادُقِهِمَا، فالرَّجْعَةُ أَوَّلَى، "بحر"^(٦).

وظاهرُهُ: ولو كانا كاذِبَيْنِ، ولا يَخْفَى أَنَّ هَذَا حَكْمُ الْقَضَاءِ، أمَّا الدِّيَانَةُ فَعَلَى ما في نَفْسِ الْأَمْرِ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٠/٤.

(٢) المحقولة [١٤٢٣٧] قوله: ((ولو بعد الرجعة بالفعل)).

(٣) "الشَّرْئِلائيَّة": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٣٨٤/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) عجز بيتُ لزهير بن أبي سلمى، وصدره: ((وما الحرب إلا ما علمتم وذاقتم))، انظر ديوانه ص ١٨١، و"اللسان":

مادة ((رجم))، ورواية الديوان: ((المُرجَّم)).

(٥) في هامش "م": ((قوله: بالحديثِ المُتَرَجِّمِ) كنّا بالأصلِ المقابلِ على خطِّ المؤلِّف، والمعروف: بالحديثِ المُرجَّمِ،

أي: الذي لا يُوقَفُ على حَقِيقَتِهِ، كما يؤخذ من "الصحاح") اهـ مصحَّحه.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٦/٤.

(ولاً لا) يصح إجماعاً^(١) (و) كذا (لو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عدتها: قد راجعها أو) أنه (قال: قد جامعتها) وتقدم قبولها على نفس اللبس والتقبيل، فليحفظ (كان رجعة) لأن الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة،.....

[١٤٢٤٢] (قوله: وإلا لا يصح) أي: ما ادّعاه من الرجعة؛ لأنه أخبر عن شيء لا يملك إنشاء^(٢) في الحال وهي تنكيره، فكان القول لها بلايين؛ لما عرفت في الأشياء الستة، "بحر"^(٣). أي: الآية في كتاب الدعوى، حيث قال "المصنف" هناك^(٤): ((ولا تحليف في نكاح ورجعة وفي إيلاء واستيلاء ورق ونسب وولاء وحد ولعان، والفتوى على أنه يحلف في الأشياء السبعة)) اهـ. أي: السبعة الأولى، وهذا قولهما، أما الأخيران فلا تحليف اتفاقاً.

[١٤٢٤٣] (قوله: ولذا) أي: لكونه لا يقبل قوله إذا لم تصدقه لو أقام بينة تقبل؛ لأنه إذا كان القول لها نكوح البينة عليه؛ لأن البينة لإثبات خلاف الظاهر، وفي نسخة: وكذا بالكاف، وكلاهما صحيحتان، فافهم.

[١٤٢٤٤] (قوله: وتقدم إلخ) أي: في فصل المحرمات، "ح"^(٥)؛ حيث قال: ((وتقبل الشهادة على الإقرار باللمس والتقبيل عن شهوة، وكذا تقبل على نفس [٣/٣٠٦] اللبس والتقبيل والنظر إلى ذكره أو فرجها عن شهوة في المختار، "تجنيس"؛ لأن الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانتشار أو آثار)) اهـ.

وقدئنا^(٦) قريباً أن القول لمُدعي الشهوة في المعانقة مع الانتشار واللمس للفرج والتقبيل على الفم، وهو مؤيد لقبول الشهادة بالشهوة.

(١) ((إجماعاً)) ليست في "د" و"و".

(٢) في "ب": ((إنشاء)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٦/٤.

(٤) انظر "الدر" عند المقولة [٢٧٦٨٤] قوله: ((ولا تحليف)).

(٥) "ح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ١٩٣/ب.

(٦) المقولة [١٤٢١٩] قوله: ((إن صدقها إلخ)).

وهذا من أعجب المسائل، حيث لا يثبت إقراره بإقراره بل بالبيّنة (كما لو قال فيها: كنتُ راجعُكُمُ أمسٍ) فإنّها تصحُّ (وإنْ كَذَّبْتُهُ) للملكِ الإنشاء في الحال (بخلاف) قوله لها: (راجعُكُم) يريدُ الإنشاء (فقال) على الفور^(١) (مُجِيبَةً لَهُ: قد^(٢) مَضَتْ عِدَّتِي).....

[١٤٢٤٥] (قوله: وَهَذَا مِنْ أَعْجَبِ الْمَسَائِلِ (الخ) نَقُلُوا ذَلِكَ عَنْ "مَبْسُوطِ الْإِمَامِ السَّرْحَسِيِّ"^(٣) أَيْ: لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَكَ: رَجُلٌ أَقْرَأَ بِشَيْءٍ فِي الْحَالِ، فَلَمْ يَثْبُتْ إِقْرَارُهُ، وَلَوْ بَرَهَنَ عَلَى أَنَّهُ أَقْرَأَ بِهِ فِي الْمَاضِي يَثْبُتُ، فَإِنَّكَ تَتَعَجَّبُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ فِي الْحَالِ ثَابِتٌ بِالْمُعَايَنَةِ، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الثَّابِتِ بِالْبَيِّنَةِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْبَيِّنَةَ كَاذِبَةٌ؛ وَلِذَلِكَ لَوْ ادَّعَى عَلَى آخَرَ مَالًا وَبَرَهَنَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَقْرَأَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِهِ بَطَلَتِ الْبَيِّنَةُ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ أَقْوَى، وَهُنَا عَكَسُوا ذَلِكَ، وَوَجْهُهُ: أَنَّ إِقْرَارَهُ - فِي الْحَالِ بِأَنَّهُ أَقْرَأَ فِي الْعِدَّةِ - مَجْرَدُ دَعْوَى، فَلَا تَثْبُتُ بِهَا بَيِّنَةٌ، وَإِذَا ظَهَرَ السَّبَبُ بِطَلِّ الْعَجَبِ، فَيُطْلَقُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِمْ - بِأَنَّهُ لَا عَجَبَ - نَاشِئٌ عَنْ سُوءِ الْأَدَبِ، فَافْهَمُ.

[١٤٢٤٦] (قوله: لِمَلِكِهِ الْإِنشَاءُ فِي الْحَالِ) أَيْ: وَمَنْ مَلَكَ الْإِنشَاءَ مَلَكَ الْإِخْبَارَ كَالْوَصِيِّ وَالْمَوْلَى وَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ وَمَنْ لَهُ الْخِيَارُ، "مَجْر"^(٤) عَنْ "تَلْخِصِ الْجَامِعِ".

[١٤٢٤٧] (قوله: يريدُ الإنشاء) أَمَا إِذَا أَرَادَ الْإِخْبَارَ فَيَرْجِعُ إِلَى تَصْدِيقِهَا، "ط"^(٥).

[١٤٢٤٨] (قوله: فَقَالَتْ مُجِيبَةً لَهُ) أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا قَالَتْهُ مُوَصُولًا كَمَا يَأْتِي مُحْتَزُّهُ^(٦)، وَإِلَى أَنَّ الزَّوْجَ بَدَأَ، فَلَوْ بَدَأَتْ فَقَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي، فَقَالَ الزَّوْجُ: رَاجِعُكُمُ فَالْقَوْلُ لَهَا اتِّفَاقًا^(٧)،

(١) ((على الفور)) ساقطة من "د" و"و".

(٢) ((قد)) ليست في "د" و"ط".

(٣) "المبسوط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٣/٦.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٦/٤.

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧١/٢.

(٦) ص ٦٢٦ - "در".

(٧) من قوله: ((وإلى أن الزوج)) إلى قوله: ((اتفاقاً)) ذكره في "النهر" نقلاً عن "البحر".

فإنها لا تصحُّ عند "الإمام" لمقارنتها لانقضاء العِدَّة، حتَّى لو سَكَتَتْ ثُمَّ أَجَابَتْ
صَحَّتْ اتِّفَاقًا، كما لو نَكَلَتْ عن اليمين.....

وفي "الفتح"^(١): لو وَقَعَ الْكَلَامَانِ مَعًا يَنْبَغِي أَنْ لَا تُثْبِتَ الرَّجْعَةُ، "نهر"^(٢).

[١٤٢٤٩] (قوله: فإنها لا تصحُّ إلخ) لا يخفى أنَّ هَذَا مَقِيدٌ بِمَا إِذَا كَانَتْ الْمُدَّةُ تَحْتَمِلُ الْإِنْقِضَاءَ،
وإِلَّا ثَبَّتَ الرَّجْعَةُ، إِلَّا إِنْ ادَّعَتْ أَنَّهَا وَلَدَتْ وَتَبَّتْ ذَلِكَ، وَعِنْدَهُمَا تَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ إِنْشَاءُ حَالٍ يَمَامُ الْعِدَّةِ
ظَاهِرًا، و"أبو حنيفة" يَمْنَعُ قِيَامَهَا حَالَ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهَا أَمِينَةٌ فِي الْإِخْبَارِ، وَأَقْرَبُ زَمَانٍ يَحَالُ عَلَيْهِ خَبَرُهَا
زَمَانُ تَكْلِيمِهِ، فَتَكُونُ الرَّجْعَةُ مُقَارَنَةً لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَلَا تَصَحُّ، وَتَمَامُهُ فِي "الفتح"^(٣).

[١٤٢٥٠] (قوله: صَحَّتْ اتِّفَاقًا) لِأَنَّهَا مَتَّهَمَةٌ بِسَبَبِ سُكُوتِهَا وَعَدَمِ جَوَابِهَا عَلَى الْفَوْرِ،

"فتح"^(٤).

[١٤٢٥١] (قوله: كَمَا لو نَكَلَتْ إلخ) قَالَ فِي "الفتح"^(٥): ((وَتُسْتَحْلَفُ الْمَرْأَةُ هُنَا بِالْإِجْمَاعِ
عَلَى أَنَّ عِدَّتَهَا كَانَتْ مُنْقِضِيَّةً حَالَ إِخْبَارِهَا، وَالْفَرْقُ لـ "أبي حنيفة" بَيْنَ هَذِهِ وَبَيْنَ الرَّجْعَةِ حَيْثُ
لَا تُسْتَحْلَفُ عِنْدَهُ أَنَّهُ لَمْ يُرَاجَعْهَا [٣/٣٠٦] فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ^(٦) الْإِزَامَ الْيَمِينِ لِفَائِدَةِ النُّكُولِ،
وَهُوَ بَذْلُ عِنْدَهُ، وَبَذْلُ الرَّجْعَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ لَا يَجُوزُ، وَالْعِدَّةُ هِيَ الْإِمْتِنَاعُ عَنِ التَّزْوُجِ
وَالْإِحْتِسَابُ فِي مَنْزِلِ الزَّوْجِ، وَبَذْلُهُ حَائِزٌ، ثُمَّ إِذَا نَكَلَتْ هُنَا تُثْبِتُ الرَّجْعَةُ بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ الْعِدَّةِ

(قوله: لِأَنَّ الْإِزَامَ الْيَمِينِ لِفَائِدَةِ النُّكُولِ إلخ) عِبَارَةُ "الفتح": ((أَنَّ الْإِزَامَ إلخ))، بَدْوَنِ لَامٍ.

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ٢٠/٤.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ق ٢٣٠/ب.

(٣) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ٢٠/٤.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ١٩/٤.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ٢٠/٤.

(٦) فِي "م": ((أَنَّ)).

عن مُضِيِّ الْعِدَّةِ.

(قال زوج الأمة بعدها) أي: العِدَّة (راجعتها فيها، فصَدَّقَهُ السَّيِّدُ وَكَذَّبَتْهُ) الْأُمَّةُ وَلَا بَيِّنَةٌ (أو قالت: مَضَتْ عِدَّتِي وَأَنْكَرَ) الزَّوْجُ وَالْمَوْلَى (فالقول لها) عند "الإمام"؛ لأنها أَمِينَةٌ (فلو كَذَّبَهُ الْمَوْلَى وَصَدَّقَتْهُ الْأُمَّةُ فالقول له).....

لِنُكُولِهَا ضَرُورَةً، كَثُوبِ النَّسَبِ بِشَهَادَةِ الْقَابِلَةِ بِنَاءً عَلَى شَهَادَتِهَا بِالْوِلَادَةِ)) اهـ.

لكن ما ذكره من الإجماع تبعاً لـ "الزيلعي"^(١) و "شرح المجمع" اعترضه في "البحر"^(٢) بأن مذهبهما صِحَّةُ الرَّجْعَةِ هُنَا، فَلَا يُتَصَوَّرُ الاستحلافُ عَنْهُمَا؛ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَى الاستحلافِ عَنْدهُ فِي "البدائع"^(٣) وغيرها.

[١٤٢٥٢] (قوله: عَنْ مُضِيِّ الْعِدَّةِ الْأُولَى عَلَى مُضِيِّ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْيَمِينِ، "ط"^(٤)).

[١٤٢٥٣] (قوله: فَصَدَّقَهُ السَّيِّدُ وَكَذَّبَتْهُ) قِيدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ صَدَّقَاهُ ثَبُتَتْ الرَّجْعَةُ اتِّفَاقًا، وَلَوْ كَذَّبَاهُ لَا ثَبُتُ اتِّفَاقًا، "ط"^(٥) عَنِ "النَّهْرِ"^(٦).

[١٤٢٥٤] (قوله: وَلَا بَيِّنَةٌ) فَلَوْ أَقَامَهَا ثَبُتَتْ الرَّجْعَةُ، "نَهْر"^(٧).

[١٤٢٥٥] (قوله: فالقول لها عند "الإمام") وقالوا: القول للمولى؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَا هُوَ خَالِصٌ حَقٌّ يُقْبَلُ، كَمَا لَوْ أَقْرَأَ عَلَيْهَا بِالنِّكَاحِ، وَلَهُ أَنَّ حُكْمَ الرَّجْعَةِ مِنَ الصَّحَّةِ وَعَدَمِهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْعِدَّةِ مِنْ قِيَامِهَا وَانْقِضَائِهَا، وَهِيَ أَمِينَةٌ فِيهَا مُصَدِّقَةٌ بِالْإِخْبَارِ بِالْانْقِضَاءِ وَالْبَقَاءِ، لَا قَوْلٌ لِلْمَوْلَى فِيهَا أَصْلًا،

(قوله: وهي أَمِينَةٌ فِيهَا مُصَدِّقَةٌ بِالْإِخْبَارِ إلخ) وكذا فيما يَتَبَيَّنُ عَلَيْهَا.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢/٢٥٣.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٤/٥٦.

(٣) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما شرائط جواز الرجعة ٣/١٨٦.

(٤) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢/١٧١ بتصرف.

(٥) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢/١٧١.

(٦) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣٠/ب وقوله: ((ولو كذباه)) ساقط من نسخة "النهر" التي بين أيدينا.

(٧) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣٠/ب.

أي: للمولى على الصحيح؛ لظهور ملكه في البضع، فلا يُمكنُها إبطاله.
 (قالت: انقضت عدتي، ثم قالت: لم تنقض كان له الرجعة) لإخبارها بكذبها
 في حق عليها، "شعني". ثم إنما تعتبر المدة لو بالحيض لا بالسقط، وله تخليفها أنه
 مستبين الخلق، ولو بالولادة لم يقبل إلا بينة ولو حرة، "فتح" (١).....

وإنما قيل قوله في النكاح لانفراده به، بخلاف الرجعة، "نهر" (٢).
 [١٤٢٥٦] (قوله: على الصحيح) أي: عند الكل، قال في "الفتح" (٣): ((إن القول للمولى
 بالاتفاق، وقوله في (٤) الصحيح احتراز عما في "الينابيع" أنه على الخلاف أيضاً)) اهـ.
 [١٤٢٥٧] (قوله: لظهور الخ) قال في "النهر" (٥): ((والفرق لـ "الإمام" بين هذا وما مر أنها
 منقضية العدة في الحال، ويستلزم ظهور ملك المولى المتعة فلا يقبل قولها في إبطاله بخلاف ما مر؛
 لأن المولى بالتصديق في الرجعة مقر بقيام العدة، فلم يظهر ملكه مع العدة يقبل قوله)) اهـ.
 قال في "البحر" (٦): ((فالحاصل أنه لا فرق في الحكم بين المسلتين، وهو عدم صحة الرجعة
 وإن اختلف التصويرون)).

[١٤٢٥٨] (قوله: ثم إنما تعتبر المدة) يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها: انقضت عدتي
 لا بد من كون المدة تحتل ذلك، ثم إنما يشترط احتمال المدة ذلك إذا كانت العدة بالحيض، فلو
 كانت العدة بوضع الحمل ولو سقطاً مستبين الخلق فلا تشترط مدة اهـ "ح" (٧). وسيأتي (٨) آخر

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢١/٤.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣٠/ب بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٠/٤.

(٤) في "م": ((على الصحيح))، وما في باقي النسخ موافق لعبارة "الفتح".

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣٠/ب.

(٦) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٦/٤.

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ١٩٤/أ.

(٨) ص ٦٧٧-٦٧٨ - "در".

(وتنقطع) الرجعة (إذا طهرت من الحيض الأخير) يعُمُّ الأمة (لعشرة) أيامٍ مطلقاً (وإن لم تغتسل أو يمض وقت صلاة^(١)، ولأقل لا) تنقطع (حتى تغتسل) ولو بسور حمار؛ لاحتمال طهارته^(٢) مع وجود المطلق، لكن لا تصلي لاحتمال النجاسة^(٣)، ولا تتزوج احتياطاً.....

الباب بيان المدة.

[١٤٢٥٩] (قوله: يعُمُّ الأمة) لأن عدتها حيضتان، والأخير يشمل الثانية فهو أولى من قول "الهداية"^(٤) من الحيضة الثالثة.

[١٤٢٦٠] (قوله: لعشرة) علة لـ ((طهرت)) أي: لأجل تمامها، سواء انقطع الدم أولاً، "نهر"^(٥). لكن إذا لم ينقطع على العشرة ولها [٣/٣٠٧] عادة انقطعت الرجعة من حين انتهاء عادتها كما في "الدر المنقى"^(٦) عن "الزيلي"^(٧) وغيره.

[١٤٢٦١] (قوله: مطلقاً) يفسره مابعده، ويحتمل أن يكون المراد به: انقطع الدم أولاً، فهو إشارة إلى ما ذكرناه^(٨) آنفاً عن "النهر".

[١٤٢٦٢] (قوله: احتياطاً) راجع لكل؛ لأن سور الحمار مشكوك في طهوريته، فإذا اغتسلت به مع وجود الماء المطلق فالاحتياط انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره، وعدم الصلاة والتزوج لاحتمال عدمه.

(١) (أو يمض وقت صلاة) ساقطة من "ب" و"و" و"ط".

(٢) (لاحتمال طهارته) ساقطة من "و".

(٣) (لاحتمال النجاسة) ساقطة من "و".

(٤) "الهداية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٧/٢.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣٠/ب.

(٦) "الدر المنقى": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٤٣٥/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢/٢٥٤.

(٨) في المقالة السابقة.

(أو يمضي) جميع (وقت صلاة) فتصير ديناً في^(١) ذِمَّتِها، ولو عاودها ولم يُجاوزِ العشرة فله الرجعة (أو) حتى (تتيمم) عند عدم الماء (وتُصلي) ولو نفلاً صلاةً تامّةً.....

[١٤٢٦٣] (قوله: أو يمضي جميع وقت صلاة) المراد خروج الوقت بتمامه، سواء كان الانقطاع قبله في وقت مُهْمَلٍ كوقت الشُّرُوقِ، أو في أوّله، أو في أثانيه احترازاً عن مُضَيِّ زمنٍ منه يسع الصلاة، فإنه لا يُعتبر ما لم يخرج الوقت بتمامه؛ لأنّ المراد أن تصير الصلاة ديناً في ذِمَّتِها؛ ولهذا لو طهرت في آخر الوقت بحيث لم يبقَ منه ما يسع الغسل والتحرمة لا تنقطع الرجعة ما لم يخرج الوقت الذي بعده؛ لأنها بخروج الوقت الأول لم تصير الصلاة ديناً بذِمَّتِها لعدم قدرتها فيه على الأداء، فافهم.

[١٤٢٦٤] (قوله: ولو عاودها إلخ) قال في "البحر"^(٢): ((وإنما شرط في الأقل أحد الشيعين؛ لأنه لما احتمل عود الدّم لبقاء المدّة فلا بدّ من أن يتقوى الانقطاع بحقيقة الاغتسال أو بلزوم شيء من أحكام الطاهرات، فخرجت الكسائية؛ لأنه لا يُتوقع في حقها أمارة زائدة، فاكفينا بالانقطاع، كذا ذكره الشارحون، وظاهره أنّ القاطع للرجعة الانقطاع، لكن لما كان غير محقق اشترط معه ما يحقّقه، فأفاد أنها لو اغتسلت ثم عاد الدّم ولم يُجاوزِ العشرة كان له الرجعة، وتبين أنّ الرجعة لم تنقطع بالغسل، ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقلّ قبل الغسل ومضي الوقت تبين صحة النكاح، هكذا أفاده في "فتح القدير"^(٣) بحثاً، وهو وإن خالف ظاهر المتن لكن المعنى يُساعده، والقواعد لا تأباه)) اهـ.

أي: لأن عبارة المتن تُفيد أنّ القاطع للرجعة هو الاغتسال أو مضي الوقت لا نفس

(قوله: ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقل إلخ) أي: ولو راجعها في هذه الصورة بتبين عدم صحة الرجعة.

(١) في "ط": ((لا)) بدل ((بي)).

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٧/٤ - ٥٨ بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٣/٤.

في الأصح.....

الانقطاع، أي: انقطاع الدَّم، فلو انقطع ثم اغتسلت، أو مضى الوقت ثم راجعها، أو تزوجت ثم عاد الدَّم ولم يحاوز العشرة فظاهر المتون صحة التزوج دون المراجعة، ولو انقطع ولم يعاودها فتزوجت بأخر قبل الاغتسال ومضى الوقت لم يصح التزوج وبقيت الرجعة، ولا شك أن هذا خلاف ما بجده في "الفتح" خلافاً لما فهمه في "النهر"^(١)، وقد يُقال: إن مرادهم بالانقطاع [٣/٣٠٧ق/ب] لما دون العشرة الانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه معاودة؛ لأنه إذا عاودها ولم يحاوز العشرة تبين أن غسلها لم يصح، وأن الصلاة لم تصير ديناً بذمتها، فبقيت الرجعة ولم يصح تزوجها، لكن تبقى المخالفة فيما لو راجعها أو تزوجت قبل الغسل ومضى وقت الصلاة ولم يعاودها الدَّم أصلاً، فإن مقتضى المتون صحة الرجعة دون التزوج، وهذا لا يحتمل التأويل، فمخالفته محرر البحث غير مقبولة، وإذا كان الانقطاع نفسه هو القاطع للرجعة فلا بعد أن يكون مشروطاً بشرط يقويه، وهو حكم الشرع عليها بأخذ أحكام الطاهرات؛ لأنها إذا اغتسلت يجوز لها الشرع القراءة والطواف ونحوهما، وكذا إذا حكم عليها بصيرورة الصلاة ديناً بذمتها، فإن القياس بقاء حضيها ما دامت مدة يعود فيها الدَّم، فإذا حكم الشرع عليها بشيء من أحكام الطاهرات يكون حكماً منه بارتفاع الحيض ما لم يتيقن عدمه بالعود في المدة، فإذا عاد زال الحكم المذكور، وإلا بقي، وحينئذ فلا يعمل الانقطاع عملاً من انقطاع الرجعة وصحة التزوج إلا بهذا الشرط، وهو الحكم المذكور المستمر، فإذا زال يعود الدَّم بطل عمله، وإن بقي الحكم بقي العمل، وعن هذا - والله تعالى أعلم - اقتصر "الشارح" على بعض البحث المذكور الذي يمكن حمل كلامهم عليه، وترك منه ما لا يمكن.

[١٤٢٦٥] (قوله: في الأصح) نقل تصحيحه في "الفتح"^(٢) عن "المبسوط"^(٣)، وكذا في "التبيين"^(٤)

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣٠/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٤/٤.

(٣) "المبسوط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٩/٦-٣٠.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٥٤/٢.

وفي الكتابية بمجرّد الانقطاع، "ملتقى"^(١)؛ لعدم خطابها.

قلت: ومُفادُهُ أنَّ المجنونة والمعتوهة كذلك.

(ولو اغتسلت ونسيّت أقل من عضو.....)

وشرح المجمع، "لكن نَقَلَ في "الجوهرة"^(٢) عَنِ "الفناوى" تصحيح انقطاعها بمجرّد الشروع، ولو مسّت المصحف أو قرأت القرآن أو دخلت المسجد، قال "الكرخي": تنقطع، وقال "الرازي": لا، كَذَا في "الفتح"^(٣) "شربلاية"^(٤). قال في "النهر"^(٥): ((وتقيّد "المصنف" بالصلاة يُؤمُّ إلى اختيار قول "الرازي"، وهذا عندهما، وقال "محمد": تنقطع بمجرّد التيمم، وهو القياس؛ لأنّه طهارة مطلقة، ورجّحه في "الفتح"^(٦)، وأقرّه في "البحر"^(٧) و"النهر"^(٨).

[١٤٢٦٦] (قوله: بِمَجْرَدِ الانْقِطَاعِ) أي: بِلَا تَوَقُّفٍ عَلَى غَسْلٍ أَوْ مَضِيٍّ وَقَبْلِ أَوْ تَيْمُمٍ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٩) عَنِ "البحر"؛ لَعَدَمِ خِطَابِهَا بِالْأَدَاءِ حَالَةَ الْكُفْرِ.

[١٤٢٦٧] (قوله: قُلْتُ: وَمُفَادُهُ) الْبَحْثُ لَصَاحِبِ "النَّهْرِ"^(١٠).

[١٤٢٦٨] (قوله: وَنَسِيَتْ أَقْلَ مِنْ غُضْوٍ) كَالْإَصْبَعِ وَالْإِصْبَعَيْنِ وَبَعْضِ الْعُضْدِ وَالسَّاعِدِ،

(قوله: وَبَعْضِ الْعُضْدِ وَالسَّاعِدِ) عَطَفُ تَفْسِيرٍ، إِذْ هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ؛ إِذِ السَّاعِدُ مِنَ الْمِرْفَقِ إِلَى

الْكُفَيْفِ، وَكَذَا الْعُضْدُ.

(١) "ملتقى الأبحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٧٦/١.

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب الرجعة ١٢٦/٢.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٤/٤.

(٤) "الشربلاية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٣٨٥/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣١/أ.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٣-٢٢/٤.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٨/٤.

(٨) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣١/أ.

(٩) المقولة [١٤٢٦٤] قوله: ((ول عاودها إلخ)).

(١٠) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣٠/ب.

تَنْقَطِعُ) لتسارع الجفاف، فلو تَيَقَّنَتْ عدم الوصول أو تَرَكَتْهُ عَمْدًا لَا تَنْقَطِعُ (ولو) نَسِيَتْ (عضوًا لا) تنقطع، وكلُّ واحدٍ من المضمضة والاستنشاقِ كالأقل؛ لأنهما عضوٌ واحدٌ على الصحيح، "بِهَنْسِي".....

"بحر" (١). والمراد بالنسيان الشك؛ لأنَّ المراد أنَّها وَحَدَتْ بعضَ العضوِ حافًا وَلَمْ [٣/٣٠٨ق/٣] تَدْرِ هَلْ أَصَابَهُ مَاءٌ أَوْ لَا بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ، فَأَدَّاهُ "الرَّحْمِي" و"ط" (٢).

[١٤٢٦٩] (قَوْلُهُ: تَنْقَطِعُ) أَي: الرَّجْعَةُ، وَقَيْدُ يَوْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِرَوْحِهَا قُرْبَانُهَا، وَلَا يَحِلُّ تَزْوُجُهَا بآخَرَ مَا لَمْ تَفْسِلْ تِلْكَ اللَّمْعَةَ أَوْ بَعْضُ (٣) عَلَيْهَا أَدْنَى وَقْتُ صَلَاةٍ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِغْتِمَالِ، "بحر" (٤) عَنِ "الإِسْبَاحِي"، أَي: احتياطًا فِي أَمْرِ الْفُرُوجِ، "نهر" (٥). فَلِذَا لَمْ يُعْتَبَرُوا هُنَا مَا اعْتَبَرُوهُ فِي الطَّهَّارَةِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا شَكَّ قَبْلَ الْفَرَاعِ غَسَلَ مَا شَكَّ فِيهِ، وَلَوْ بَعْدَهُ لَا يُعْتَبَرُ، فَافْهَمْ.

[١٤٢٧٠] (قَوْلُهُ: لِتَسَارُعِ الْجَفَافِ) (٦) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ فِيمَا إِذَا حَصَلَ الشَّكُّ قَبْلَ ذَهَابِ الْبِلَّةِ، فَلَوْ شَكَّتْ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ ذَهَبَتْ فِيهَا الْبِلَّةُ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ اعْتِبَارِهِ، سَوَاءً حَصَلَ الشَّكُّ فِي عُضْوٍ تَامٍ أَوْ أَقْلٍ؛ لِعَدَمِ ظُهُورِ الْعِلَّةِ هُنَا، تَأَمَّلْ.

[١٤٢٧١] (قَوْلُهُ: وَلَوْ نَسِيَتْ عُضْوًا) كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ، "بحر" (٧).

[مُطْلَبٌ: اصطلاح صاحب "الهداية" و"الملفتى" في تصحيح الأقوال في المذهب]

[١٤٢٧٢] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُمَا عُضْوٌ وَاحِدٌ) أَي: بِمَنْزِلَتِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ بَانْفِرَادِهِ بِمَنْزِلَةٍ مَا دُونَ الْعُضْوِ، وَهَذَا قَوْلُ "مُحَمَّدٍ" وَرَوَايَةٌ عَنْ "أَبِي يُوسُفَ"، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: أَنَّ تَرَكَ كُلَّ بَانْفِرَادِهِ كَتَرَكَ عُضْوًا،

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٨/٤.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧٢/٢.

(٣) فِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: ((بَعْضُ)) بِالْيَاءِ، وَالصَّرَافُ الْجَزْمُ عَطْفًا عَلَى ((تَفْسِيلُ))، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٨/٤.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة في ٢٣١/أ.

(٦) هَذِهِ الْقَوْلَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ "ط".

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٨/٤.

(طَلَّقَ حَامِلاً مُنْكِراً وَطَفَّهَا فَرَاغَهَا) قَبْلَ الْوَضْعِ (فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَلِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِداً مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ (صَحَّتْ) رَجْعَتُهُ السَّابِقَةُ، وَتَوَقَّفَ ظُهُورُ صَحَّتِهَا عَلَى الْوَضْعِ لَا يُنَافِي صَحَّتَهَا قَبْلَهُ،

وَأَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِ الْأَوَّلِ فِي "الْمُلْتَقَى" ^(١) حَيْثُ قَدَّمَهُ، وَفِي "الْهِدَايَةِ" ^(٢) حَيْثُ أَخَّرَهُ مَعَ تَعْلِيلِهِ بِأَنَّهُ فِي فَرْضِيَّتِهِ اخْتِلَافٌ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْضَاءِ.

[١٤٢٧٣] (قَوْلُهُ: طَلَّقَ حَامِلاً) أَي: مَنْ ظَهَرَ كَوْنُهَا حَامِلاً وَقَدْ طُلِّقَ بِوِلَادَتِهَا لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ.

[١٤٢٧٤] (قَوْلُهُ: فَرَاغَهَا قَبْلَ الْوَضْعِ) هَذَا زَادَهُ "الْمُصَنَّفُ" تَبَعاً لـ "صَدْرِ الشَّرْعِ" كَمَا يَأْتِي ^(٣)؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْوَضْعِ لَا مُرَاجَعَةَ.

[١٤٢٧٥] (قَوْلُهُ: فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِداً مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ) كَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَلِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِداً مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ، وَهَذِهِ هِيَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ الْوَلَدَ عَلِقَ بَعْدَ النِّكَاحِ قَبْلَ الطَّلَاقِ.

[١٤٢٧٦] (قَوْلُهُ: صَحَّتْ رَجْعَتُهُ السَّابِقَةُ) أَي: الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ: فَرَاغَهَا قَبْلَ الْوَضْعِ، أَي: ظَهَرَ بِهَذِهِ الْوِلَادَةِ أَنَّ تِلْكَ الرَّجْعَةَ كَانَتْ صَحِيحَةً، وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى إِنْكَارِهِ الْوُطْءَ أَنَّهَا لَا تَصِحُّ لِأَنَّهَا عَلَى زَعْمِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَالْمُطَلَّقةُ قَبْلَهُ لَا رَجْعَةَ لَهَا، لَكِنْ لَمَّا نَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ صَارَ مُكْذِباً شَرْعاً فَصَحَّتْ رَجْعَتُهُ.

[١٤٢٧٧] (قَوْلُهُ: وَتَوَقَّفَ ظُهُورُ صَحَّتِهَا إلخ) إِعْلَمَ أَنَّهُ قَالَ فِي "الْوَقَايَةِ" ^(٤): ((طَلَّقَ ذَاتَ حَمْلٍ أَوْ وَلَدٍ وَقَالَ: لَمْ أَطَأْ رَاجِعاً)) اهـ. وَمِثْلُهُ فِي "الْكَنْزِ" ^(٥) وَ"الْهِدَايَةِ" ^(٦) وَغَيْرِهِمَا، وَاعْتَزَّضَهُمُ الْمُحَقِّقُ

(١) "ملتقى الأبحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٧٦/١.

(٢) "الهداية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٨/٢.

(٣) الموقلة [١٤٢٧٧] قوله: ((وتوقف ظهور صحتها إلخ)).

(٤) انظر "شرح الوقاية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٠٩/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٥) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٩٧/١.

(٦) "الهداية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٨/٢.

"صدر الشريعة"^(١) بأن ذات الحمل فيها إشكال، وذلك: أن وجود الحمل وقت الطلاق إنما يُعرف إذا ولدت له لأقل من ستة أشهر [٣/٣٠٨ ب] من وقته، وإذا ولدت انقضت العدة، فكيف يملك الرجعة، ولا يراد أنه يملك الرجعة^(٢) قبل وضع الحمل، أي: بأن يُحكم بصحتها قبله؛ لأنه لما أنكر الوطء لم يكن مكذباً شرعاً إلا بعد الولادة لأقل من ستة أشهر لا قبلها، فالصواب أن يقال: ومن طلق حاملاً منكراً وطأها فراجعها فجاءت بوليد لأقل من ستة أشهر صحَّت الرجعة. اهـ ملخصاً.

وقد تبعه "المصنف" في متبیه كما رأيت، وقد أشار "الشارح" إلى الجواب عن "الوقاية" بأن قوله: ((راجع)) معناه أنه لو راجع قبل الولادة صحَّت رجعته متوقفة على الولادة لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق، وتوقف ظهور صحتها على الولادة لا ينافي صحتها، لكن لا يخفى ما في ذلك من البعد، لكن انتصر في "البحر"^(٣) للمشايع، ورد قول "صدر الشريعة": (أن وجود الحمل إلخ) (بأن الحمل يثبت قبل الوضع، ويثبت به النسب لما صرحوا به في باب خيار العيب أن حمل الجارية المبيعة يثبت بظهوره قبل الوضع، وفي باب ثبوت النسب أنه يثبت بالحبل الظاهر) اهـ. أي: وإذا كان الحمل يثبت قبل الولادة يُمكن الحكم بصحة الرجعة قبلها، وردّه أيضاً "يعقوب باشا" في "حواشيه" عليه من وجهين: أحدهما: ما مرَّ^(٤) عن "البحر"، والثاني: أنه سيحي^(٥)

(قوله: وردّه أيضاً "يعقوب باشا" في "حواشيه" عليه من وجهين إلخ) هكذا في "النهر"، مع أن الوجه الثاني لا دخل له في الرد على "صدر الشريعة"، بل هو مناقشة في قولهم: فجاءت بوليد لأقل من ستة أشهر بأنه لا حاجة إليه، كما سيحي^(٥) في المسألة الثانية، ولتنظر عبارة "يعقوب باشا"، ثم رأيت عبارة "يعقوب باشا" ونصّها: ((قوله: أقول: فله الرجعة تساهل فيه من وجهين:

(١) "شرح الوقاية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٠٩/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٢) ((ولا يراد أنه يملك الرجعة)) ساقط من "الأصل".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٩/٤ باختصار.

(٤) في المقولة نفسها.

(٥) في المقولة نفسها.

في المسألة الآتية أنه لو راجعها ثم ولدته لأقل من عامين ثبت نسبها، قال: ((فعلِمَ أنَّ الحمل يُعرف بالولادة لأكثر من ستة أشهر)) اهـ، وأقره في "النهر"^(١).

مطلب: فيما قيل: إنَّ الحبل لا يثبت إلا بالولادة

أقول: وقد أجاب عن الوجه الأول العلامة "المقدسي" حيث قال: ((إنَّ كلام "صدر الشريعة" تحقيقاً بالقَبُولِ حَقِيقٌ، وقول من رده - بأنَّ الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب به قبله - مردود. أمَّا ما استدلل به في باب خيار العيب فرواية ضعيفة عن "محمد" أنه يردُّ بشهادة المرأة بالعيب، وعن "أبي يوسف" روايتان، أظهرهما أنه إنما يُقبل قولها للخصومة لا للردِّ.

الأول: أنه سيجيء بعيد هذا أن نسب الولد يثبت في أقل من سنتين حملاً لقوله على الحبل، فيكذب الشرع في قوله تصحيحاً لقوله، فعلم منه أن الحمل يُعرف بالولادة لأكثر من ستة أشهر أيضاً، ولهذا قال في "الهداية": لأنَّ الحمل متى ظهر في مدَّة يتصور أن يكون منه، اللهم إلا أن تحمّل هذه المسألة على إقرارها بمضي العدة، لكنه بعيد لا يخفى، وأمَّا الفرق بأنَّ المسألة الآتية في صورة الخلوة - وهذا القيد غير مذكور في هذه المسألة - فليس بمفيد كما لا يخفى، فتدبر.

الثاني: أن وجود الحمل يُعرف بدون الولادة بقول النساء ويحكم به، كما صرحوا به في دعوى العيب بسبب الحمل، وصرح أيضاً في "الهداية" وسائر الكتب في باب ثبوت النسب: بأنه إذا كان الحبل ظاهراً، أو صرَّ الاعتراف من قبل الزوج يثبت النسب قبل الولادة، فيحكم ههنا أيضاً حملاً لقوله على الحبل، فلا يكون في قوله: فله الرجعة تساهل كما لا يخفى، وقول صاحب "الكافي": وظهر ذلك بأن ولدته بعده لأقل من ستة أشهر يؤيد ما ذكره "الشارح" ممّا ذكرناه، وأورد عليه أيضاً كما لا يخفى)) اهـ.

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣١/ب.

* قوله: ((للخصومة لا للردِّ)) يعني: إذا ادّعى المشري الحبل لا تتوجه له الخصومة على المشري ما لم تشهد النساء به، فيحتل بتوجه الخصومة، فيحلف البائع على أنها ليس بها حبل وقت البيع، فإن حلف فيها، وإلا ردّت عليه، وليس المراد أنه يثبت الرد بمجرد شهادة النساء به، ومثل هذا في دعوى الثبوت وغيرها مما لا يطّلع عليه الرجال. اهـ منه.

وأما ما في باب ثبوت النسب من قولهم: الحبل الظاهر فإنما يثبت النسب بالفراش والولادة بقول المرأة، والخلاف هناك معروف أن "أبا حنيفة" يقول: إذا جحد الزوج ولادة المعتدة لا تثبت إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، إلا أن يكون الحبل ظاهراً، فيثبت معه بشهادة المرأة وهي القابلة، فليس في هذا أن الحبل يثبت، وإنما ظهوره يؤيد شهادة المرأة، وأما ثبوته فموقوف على الولادة كما نص عليه في "المبسوط" ^(١) فيما لو قال: إن حبلت فطالقي، فقال: لو وطئها مرة، [١/٣٠٩٣/٣] فالأفضل أن لا يقرَّبها، ثم قال: إن أتت بولد بعد قوله المذكور لأكثر من سنتين يقع الطلاق وتنقضي العدة بالولد، فلم يثبت إلا بالولادة على الوجه المخصوص، وظهوره لا يسمى ثبوتاً، ولا يترتب عليه ما يتوقف على الثبوت)) اهـ.

قلت: وفيه نظر، فإن الذي حرره "الزيلعي" ^(٢) هناك أن الولادة تثبت بقول المرأة: وكذلت إذا كان هناك حبل ظاهراً، أو فراش قائم، أو اعتراف من الزوج بظهور الحبل، حتى لو علق طلاقها بولادتها يقع بقولها: وكذلت عند "أبي حنيفة"، وشهادة القابلة شرط عنده ^(٣) لتعيين الولد، وعندهما لا تثبت الولادة إلا بشهادة القابلة، فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحبل عنده، وقد قال العلامة "قاسم" هناك: إن المراد بظهوره أن تظهر أماراته بحيث يغلب ظن كل من شاهدها بكونها حاملاً، نعم يعتبر ظهوره حيث لم يعارضه غيره كما في مسألتنا، فإن إقراره بأنه لم يطقاً

(قوله: فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحبل عنده إلخ) غاية ما أفادته عبارة "الزيلعي": ((أن الولادة تثبت بقول المرأة: ولدت بشرط ظهور الحبل إلخ))، وليس في هذا دلالة على أنها تثبت بظهور الحبل، بل هو موقوف لقول الأم: ولدت، كما قال "المقديسي": ((إنه موقوف لقول القابلة))، فالاختلاف بين العبارتين فيما يتقوى بالحبل الظاهر، تأمل.

(١) "المبسوط": كتاب الطلاق - باب من الطلاق ١٠٩/٦ بتصرف.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب ثبوت النسب ٤٣/٣ وما بعدها.

(٣) في "الأصل": ((عند أبي حنيفة)).

يُنَافِي صِحَّةَ رَجْعَتِهِ مَا لَمْ يَظْهَرْ كَذِبُهُ بِأَنْ تِلْدَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ^(١)، وَنَظِيرُهُ: مَا لَوْ أُخْبِرَتْ الْمَعْتَدَةُ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، ثُمَّ ادَّعَتْ الْحَبْلَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى ظُهُورِ الْحَبْلِ، وَإِنَّمَا نَظَرُوا إِلَى وِلَادَتِهَا، فإِذَا وَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْإِخْبَارِ ثَبَتَ النَّسَبُ لِلتَّيَقُّنِ بِكَذِبِهَا، وَلَوْ لَأَكْثَرَ فَلَا لِلتَّنَاقُضِ، فَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى ظُهُورِ الْحَبْلِ عِنْدَ التَّنَاقُضِ، وَإِنَّمَا نَظَرُوا إِلَى مَا يَظْهَرُ بِهِ كَذِبُ الْإِخْبَارِ الْأَوَّلِ يَقِينًا، فَهَذَا مُؤَيَّدٌ لِمَا قَالَهُ "صَدْرُ الشَّرِيعَةِ"، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْوَجْهِ الثَّانِي فَهُوَ أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ مَفْرُوضٌ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِالْخُلُوعِ بِهَا، وَالطَّلَاقُ بَعْدَ الْخُلُوعِ مُوجِبٌ لِلْعِدَّةِ، وَمَعْتَدَةُ الرَّجْعِيِّ إِذَا لَمْ يُقَرَّرْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَجَاءَتْ بِوَلَدٍ ثَبَتَ نَسَبُهُ، لَكِنْ إِنْ وَلَدَتْهُ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتِّينَ كَانَتْ الْوِلَادَةُ رَجْعَةً، وَإِلَّا لَا؛ لَجَوَازِ عُلُوقِهِ قَبْلَ الطَّلَاقِ كَمَا سَيَأْتِي^(٢) فِي الْعِدَّةِ، فَإِذَا ثَبَتَ نَسَبُهُ وَكَانَ قَدْ رَاجَعَهَا بِالْقَوْلِ مَثَلًا تَبَيَّنَ صِحَّةُ تِلْكَ الرَّجْعَةِ بِالْوِلَادَةِ لِأَقَلِّ مِنْ عَامَيْنِ، أَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّهُ لَمْ يُقَرَّرْ بِالْخُلُوعِ لِتَلَزِمِهَا الْعِدَّةُ، فَإِذَا طَلَّقَهَا يَكُونُ طَلَاقًا قَبْلَ الدُّخُولِ ظَاهِرًا، فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، فَإِذَا وَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ ثَبَتَ أَنَّ الطَّلَاقَ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَأَنَّهَا مَعْتَدَةٌ، فَإِذَا كَانَ قَدْ رَاجَعَهَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ تَبَيَّنَ صِحَّةُ الرَّجْعَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْعِدَّةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ [٣/٣٠٩ق/ب] مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ الرَّجْعَةَ كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَلَا يَثْبُتُ نَسَبُ الْوَلَدِ؛ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ كُلَّ امْرَأَةٍ لَمْ تَحِبْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ فَإِنَّ نَسَبَ وَلَدِهَا لَا يَثْبُتُ مِنَ الزَّوْجِ إِلَّا إِذَا عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُ مِنْهُ، بِأَنْ تَحْيَا بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي تَوْقُفِ صِحَّةِ الرَّجْعَةِ عَلَى الْوِلَادَةِ وَثُبُوتِ النَّسَبِ، وَأَنَّ النَّسَبَ لَا يَثْبُتُ فِي مَسْأَلَتِنَا إِلَّا بِالْوِلَادَةِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهَا عِلَقَتْ بِهِ قَبْلَ الطَّلَاقِ، وَأَنَّهَا مَعْتَدَةٌ، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ؛ لِأَنَّهَا مَفْرُوضَةٌ فِي الْمُخْتَلَى بِهَا الْوَاجِبُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، فَتَصِحُّ رَجْعَتُهَا وَإِنْ وَلَدَتْ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَاعْتَمِمْ تَحْرِيرَ هَذَا الْمَقَامِ، الَّذِي زَلْتُمْ فِيهِ أَقْدَامَ الْأَفْهَامِ، وَالسَّلَامُ، فَافْهَمُوا.

(١) عبارة "الأصل": ((لأقل من ستة أشهر)).

(٢) انظر "الدر" عند المقولة [١٥٥٤] قوله: ((وفاسد النكاح في ذلك كصحيحه)).

فلا مسامحة في كلام "الوقاية"^(١) (كما) صَحَّتْ (لو طَلَّقَ مَنْ وَلَدَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ) فلو وَلَدَتْ بعده فلا رجعة لمضي العِدَّةِ^(٢) (مُنْكِراً وَطَفْها) لَأَنَّ الشَّرْعَ كَذَّبَهُ بِجَعْلِ الولدِ للفراش، فَبَطَلَ زَعْمُهُ حيث لم يتعلَّقَ بإقرارِهِ حقَّ الغيرِ.
(ولو خلا بها ثُمَّ أَنْكَرَهُ) أي: الوطء (ثُمَّ طَلَّقَهَا لا) يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ؛ لَأَنَّ الشَّرْعَ لم يُكَذِّبْهُ،.....

[١٤٢٧٨] (قوله: مَنْ وَلَدَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ) أي: إذا جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَاتَّكَرَّ مِنْ وَقْتِ

النِّكَاحِ.

[١٤٢٧٩] (قوله: حيثُ لَمْ يتعلَّقَ بإقرارِهِ حقَّ الغيرِ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((وَلَا يَرِدُ مَا أوردَهُ فِي "الكافي" بَأَنَّ مَنْ أَقْرَبَ بَعْدَ لآخر، ثُمَّ اشْتَرَاهُ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ مِنْهُ، ثُمَّ وَصَلَ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالتَّسْلِيمِ إِلَى الْمُقْرَأَةِ وَإِنْ صَارَ مُكَذِّباً شَرْعاً؛ لكونِهِ تَعَلَّقَ بِإقرارِهِ حقَّ الغيرِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الرَّجْعَةِ)) اهـ.
"ح"^(٤).

[١٤٢٨٠] (قوله: لَأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُكَذِّبْهُ) لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ إِلَّا فِي عِدَّةِ الدُّخُولِ، أَيْ: الوطءِ، لَا فِي عِدَّةِ الْخُلُوعِ، وَهُوَ قَدْ أَنْكَرَ الْوُطْءَ فَيُصَدِّقُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَالرَّجْعَةُ حَقُّهُ وَلَمْ يُكَذِّبْهُ الشَّرْعُ فِيهِ، بِخِلَافِ مَا مَرَّ^(٥) وَمَا يَأْتِي^(٦)، فَإِنَّهُ بَيَّنَّ النَّسَبَ صَارَ مُكَذِّباً شَرْعاً، وَلَا يَرِدُ أَنَّهُ بِالْخُلُوعِ

(قوله: بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الرَّجْعَةِ) فِيهِ أَنَّهُ فِيهَا تَعَلَّقَ حقَّ الغيرِ أَيْضاً؛ إِذْ مَلَكَتْ بَعْضَهَا مُتَقَنِّضِي إِقرارِهِ،

نعم دَلَالَةُ الشَّرْعِ أَقْوَى مِنْ صَرِيحِ الْعَبْدِ.

(١) انظر "شرح الوقاية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٠٩/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٢) فِي "ب" وَ"ط": ((المدَّة)).

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةُ ٥٩/٤.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةُ ١٩٤/١ - ب.

(٥) الْمُقُولَةُ [١٤٢٧٧] قَوْلُهُ: ((وَتَوَقَّفَ ظَهْرُ صَحَّتْهَا إِنْ)).

(٦) ص ٦٤٠ - "در".

ولو أقرَّ به وأنكرته فله الرجعة، ولو لم يخلُ بها فلا رجعة له؛ لأنَّ الظاهر شاهد لها، "ولو الحية"^(١). (فإن طلقها فراجعها) والمسألة بحالها (فجاءت بولدٍ لأقل من حولين) من حين الطلاق (صحَّت) رجعته السابقة؛ لصيرورته مكذباً كما مرَّ^(٢).
(ولو قال: إن وكذبت فأنت طالق، فوكذبت) فطلقت فاعتدت (ثم) وكذبت (آخر بيطنين).....

يتأكد المهر وتجب العدة؛ لأنَّ تأكيد المهر يمتن على تسليم المبدل، والعدة تجب احتياطاً لاحتمال الوطء، ولا يلزم من ذلك إثبات الوطء، فلم يكن مكذباً شرعاً بإنكاره، كذا يُفاد من "البحر"^(٣).

[١٤٢٨١] (قوله: فله الرجعة) لأنَّ الظاهر شاهد له، فإنَّ الخلوة دالة الدخول، "بحر"^(٤).

[١٤٢٨٢] (قوله: والمسألة بحالها) يعني: احتل بها وأنكر وطأها.

[١٤٢٨٣] (قوله: صحَّت رجعته) أي: ظهر صحته.

[١٤٢٨٤] (قوله: لصيرورته مكذباً) أي: في قوله: لم أجامعها؛ لأنه بثبوت النسب نُزِلَ

واظناً قبل الطلاق لا بعده وإن أنكر؛ لأنَّ تكذيبه أولى من حملِه على الزنا، "نهر"^(٥). وقدّمنا^(٦) تحقيق المسألة.

[١٤٢٨٥] (قوله: فاعتدت) أي: دخلت في العدة، وهو معنى قول "البحر"^(٧): ((ووجبت

العدة))، وليس معناه مضت عدتها حتى يُقال: إن الصواب حذفه، فافهم.

[١٤٢٨٦] (قوله: بيطنين) حال من مفعول (وكذبت) الأول و (وكذبت) الثاني، لا متعلق بـ (وكذبت).

(١) "الولوالحية": كتاب الطلاق - وأما الرجعة ق ٧٧/أ.

(٢) ص ٦٣٤ - "در".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٩/٤.

(٤) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٩/٤.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ٢٣١/ب.

(٦) المقولة [١٤٢٨٠] قوله: ((لأنَّ الشرع لم يكذبه)).

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٥٩/٤.

يعني: بعد ستة أشهر ولو لأكثر من عشر سنين ما لم تُقرَّ بانقضاء العدة؛ لأن امتداد الطهر لا غاية له إلا اليأس^(١) (فهو) أي: الولد الثاني (رجعة) إذ يجعل العلوق بوطء حادث في العدة، بخلاف ما لو كانا بطن واحد.....

[١٤٢٨٧] (قوله: يعني: بعد ستة أشهر) تفسير لقوله: يَظُنَّ؛ لأنه لو كان [٣/٣١٠ ق] بين الولادين أقل من ذلك تعين كون الثاني موجوداً قبل ولادة الأول، فيكون قد اجتمعا في بطن، فلا تكون ولادة الثاني رجعة؛ لأنه علق^(٢) قبل الطلاق يقيناً.

[١٤٢٨٨] (قوله: فهو رجعة) أي: الوطء - الذي كان الولد منه - رجعة، وأسندها إليه؛ لأن الوطء لم يعلم إلا به.

[١٤٢٨٩] (قوله: بوطء حادث) أي: بعد الطلاق في العدة، فيصير به مراجعاً حملاً لخالهما على الصلاح؛ حيث لم تُقرَّ بانقضاء العدة، كما إذا طلقها رجعياً فولدت لأكثر من سنتين، فإنه يكون بوطء حادث أثبت، بخلاف ما إذا ولدته لأقل من سنتين فإنه لا يكون رجعة؛ لاحتمال علوقه قبل الطلاق كما قدمناه^(٣)، وهذا الاحتمال ساقط هنا؛ لأنهما متى كانا من بطنين كان الثاني من وطء حادث بعد الطلاق أثبت كما ذكره في "الفتح"^(٤)، وبه اندفع ما في "شرح مسكين"^(٥) من دعوى المخالفة.

[١٤٢٩٠] (قوله: بخلاف إلخ) قد علمت وجهه آنفاً.

(قوله: حملاً لخالهما على الصلاح إلخ) لعله: بضمير المؤنث.

(١) في "د" و"ر": ((الإياس)).

(٢) في "ب": ((علو))، وهو تحريف.

(٣) المقولة [١٤٢٧٧] قوله: ((وتوقف ظهور صحتها إلخ)).

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٧/٤.

(٥) "شرح منلا مسكين": كتاب الطلاق - باب الرجعة ص ١٠٩.

(وفي: كُلَّمَا وَلَدَتْ) فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَوَلَدَتْ ثَلَاثَ بُطُونٍ تَقَعُ الثَّلَاثُ، والولدُ الثاني رجعةً) فِي الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ، وَتَطْلُقُ بِهِ ثَانِيًا (كَالْوَلَدِ الثَّلَاثِ) فَإِنَّهُ رَجْعَةٌ فِي الثَّانِي، وَتَطْلُقُ بِهِ ثَلَاثًا^(١) عَمَلًا بِ: كُلَّمَا (وَتَعْتَدُ لِلطَّلَاقِ الثَّلَاثِ (بِالْحَيْضِ) لِأَنَّهَا مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ مَا لَمْ تَدْخُلْ فِي سِنِّ الْيَأْسِ^(٢) فَبِالْأَشْهِرِ، وَلَوْ كَانُوا بِبَطْنٍ يَفْعُ شَتَانِ بِالْأَوَّلَيْنِ لَا بِالثَّلَاثِ؛ لِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِهِ، "فَتَح".....

[١٤٢٩١] (قَوْلُهُ: ثَلَاثَ بُطُونٍ) بَأَنْ كَانَ بَيْنَ كُلِّ وَلادَتَيْنِ سَنَةٌ أَشْهُرٌ فَأَكْثَرُ.

[١٤٢٩٢] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ^(٣)) أَي: مِنْ جَعَلِ الْعُلُوقِ بِوَطْءِ حَادِثٍ فِي الْعِدَّةِ، لَا يُقَالُ فِيهِ: الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْوَطْءِ فِي النَّفَاسِ وَهُوَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ النَّفَاسَ لَيْسَ لِأَقْلِهِ عِدَّةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَرَى دَمًا أَصْلًا، "نَهْر"^(٤).

[١٤٢٩٣] (قَوْلُهُ: ثَلَاثًا) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: (ثَالِثًا) يُؤَوِّقُ قَوْلَهُ: (ثَانِيًا).

[١٤٢٩٤] (قَوْلُهُ: عَمَلًا بِكُلَّمَا) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: وَتَطْلُقُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، أَي: فَإِنْ (كُلَّمَا) تَقْتَضِي التَّكَرُّارَ؛ لِأَنَّهَا لِعُمُومِ الْأَفْعَالِ.

[١٤٢٩٥] (قَوْلُهُ: فَبِالْأَشْهِرِ) أَي: فَتَعْتَدُ بِالْأَشْهِرِ، وَيَطْلُ مَا مَضَى مِنَ الْحَيْضِ إِنْ وُجِدَ مِنْهُ شَيْءٌ، "ط"^(٥).

[١٤٢٩٦] (قَوْلُهُ: وَلَوْ كَانُوا بِبَطْنٍ) بَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ أَقْلٌ مِنْ سَنَةِ أَشْهُرٍ.

[١٤٢٩٧] (قَوْلُهُ: لِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِهِ) فَيَكُونُ وَقْتُ الشَّرْطِ - وَهُوَ الْوَلَادَةُ - قَارَنَ وَقْتَ انْقِضَاءِ

(١) فِي "و": ((ثَالِثًا)).

(٢) فِي "د" وَ"و": ((الْيَأْسِ)).

(٣) ص ٦٤١ - "د".

(٤) "النهر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ فِي ٢٣١/ب.

(٥) "ط": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ ١٧٣/٢.

(والمطلقة الرجعية تزين) ويحرم ذلك في البائن والوفاء (لزوجها) الحاضر لا الغائب لفقد العلة (إذا كانت) الرجعة^(١) (مرجوة) وإلا فلا تفعل، ذكره "مسكين".....

العدة، فلا يقع به شيء، قال في "الدر المنقى"^(٢): ((إلا أن يجيء برابع))، أي: فتطلق بالثالث، ولو لم يلد الثالث لا تطلق بالثاني، ولو كان الأولان في بطن والثالث في بطن تقع واحدة بالأول، وتنقضي العدة بالثاني، ولا يقع شيء بالثالث، ولو كان الأول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثنتان بالأول والثاني، وتنقضي العدة بالثالث فلا يقع شيء، "بحر"^(٣) عن "الفتح"^(٤) اهـ.

[١٤٢٩٨] قوله: والمطلقة الرجعية تزين لأنها حلال للزوج لقيام نكاحها، والرجعة مستحبة، والتزين حامل عليها فيكون مشروعاً، "بحر"^(٥).

[١٤٢٩٩] قوله: ويحرم ذلك في البائن والوفاء أمّا في البائن فلحرمة النظر إليها وعدم مشروعية الرجعة، وأمّا في الوفاء فلو جوب الإحداد، [٣/٣١٠ ب] أفاده في "البحر"^(٦).

[١٤٣٠٠] قوله: لفقد العلة وهي الحمل على المراجعة، "ط"^(٧).

[١٤٣٠١] قوله: وإلا بأن كانت تعلم أنه لا يرأجعها لشدّة بغضها، "بحر"^(٨).

[١٤٣٠٢] قوله: ذكره "مسكين"^(٩) أي: ذكر قوله: إذا كانت الرجعة مرجوة إلخ، وأقره في

"البحر"^(١٠) وغيره.

(١) (الرجعة) ليست في "و".

(٢) "الدر المنقى": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٤٣٧/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٠/٤.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٨/٤.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٠/٤ يتصرف.

(٦) انظر "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٠/٤.

(٧) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧٤/٢.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٠/٤.

(٩) "شرح منلا مسكين": كتاب الطلاق - باب الرجعة ص ١٠٩.

(١٠) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٠/٤.

(ولا يُخرجُها من بيتها) ولو لما دونَ السفرِ للنهي المطلق (ما لم يُشهدْ على رجعتها) فتبطلُ العِدَّةُ، وهذا إذا صرَّحَ بعدمِ رجعتها، فلو لم يصرَّحْ كان السفرُ رجعةً دلالةً.....

[١٤٣٠٣] (قوله: للنهي المطلق) أي: في قوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ (الطلاق - ١) نَزَلَ في المطلقِ رجعيةً، والنهي عن الإخراج مطلقٌ شاملٌ لما دونَ سفرٍ. [١٤٣٠٤] (قوله: ما لم يُشهدْ على رجعتها) لعلَّ الأولى^(١) ما لم يُراجعها؛ لأنَّ الإشهاد مندوبٌ فقط، "ط"^(٢). أي: فلا يحسنُ جعلُ الإشهاد غايةَ حرمةِ الإخراج؛ لأنها تنتهي بالرجعة مطلقاً، وذكرَ في "الفتح"^(٣): ((أَنْ مُتَضَى ما في "الهداية"^(٤)) قَصْرُ كَرَاهَةِ الْمُسَافَرَةِ وَالْخُلُوءِ أَيْضاً عِنْدَ عَدَمِ قَصْدِ الْمُرَاجَعَةِ عَلَى تَقْدِيرِ مَا إِذَا لَمْ يُرَاجَعْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ أَجْنِبَةً؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَمْ يَعْمَلْ عَمَلُهُ، وَالْأَوْجَهُ تَحْرِيمُ السَّفَرِ مُطْلَقاً لِإِطْلَاقِ النَّصِّ فِي مَنْعِهِ دُونَ الْخُلُوءِ لِعَدَمِ النَّصِّ فِيهَا)). اهـ ملخصاً، فافهم.

[١٤٣٠٥] (قوله: فتبطلُ العِدَّةُ) أي: فإنَّ أشهدَ فتبطلُ.

[١٤٣٠٦] (قوله: وهذا إلخ) الإشارةُ إلى ما فهم من قوله: ما لم يُشهدْ مِنْ أَنَّ الإخراجَ ليسَ رجعةً، ففي "البحر"^(٥): ((أَنَّ الْمُرَادَ: إِنْ كَانَ يَصْرِّحُ بِعَدَمِ رَجْعَتِهَا، أَمَّا إِذَا سَكَتَ كَانَتْ الْمُسَافَرَةُ رَجْعَةً دَلَالَةً كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي "الفتح"^(٦)) و"شرح الجامع الصغير" للقاضي^(٧) و"فتاويه"^(٨))

(قوله: والأوجه تحريم السفر مطلقاً) راجعها بعد السفر أو لا.

(١) في "ب": ((الأول))، وهو خطأ.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧٤/٢.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٩/٤.

(٤) "الهداية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٩/٢.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٠/٤ يتصرف.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٩/٤.

(٧) "شرح الجامع الصغير": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ١/٢٤ ب.

(٨) "الحانية": كتاب الطلاق - باب العدة - فصل فيما يجرم على المعتدة ٥٥٤/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

"فتح" بحثاً، وأقره "المصنف"^(١).

(والطلاق الرجعي لا يُحرّم الوطء) خلافاً لـ "الشافعي" رحمه الله (فلو وطئ لا عُقر عليه) لأنه مباح.....

و"البدائع"^(٢) و"غاية البيان" معلّلين بأنّ السّفَر دَلالةُ الرَّجْعَةِ، فانتفى به ما ذكره "الزيلعي"^(٣) مِنْ أَنَّ السّفَر لَيْسَ دَلالةُ الرَّجْعَةِ ((اهـ.

[١٤٣٠٧] (قوله: "فتح" بحثاً) فيه: أنّه ليس في كلام "الفتح" ما يُفيد أنّه بحثٌ منه، كيف وهو مُشارٌ إليه في الكُتُب السّابقة؟! وعبارة "الفتح"^(٤): ((وَلَحُرْمَتِهَا أَي: الْمُسَافَرَةُ بِهَذَا النَّصِّ لَمْ تَكُنْ رَجْعَةً، قِيلَ: وَلَا دَلَالَتُهَا، أَي: وَلَا تَكُونُ دَلالةُ الرَّجْعَةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ يَصْرُحُ بَعْدَ رَجْعَتِهَا، وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ التَّقْيِيلَ بِشَهْوَةٍ وَغَوَةٍ يَكُونُ نَفْسُهُ رَجْعَةً وَإِنْ نَادَى عَلَى نَفْسِهِ بَعْدَ الرَّجْعَةِ، وَجَوَابُهُ الْفَرْقُ بِالْحُلِّ وَالْحَرَمَةِ)) اهـ.

أي: فَإِنَّ التَّقْيِيلَ حَلَالٌ فَيَكُونُ رَجْعَةً، وَالْمُسَافَرَةُ حَرَامٌ فَلَا تَكُونُ رَجْعَةً وَلَا دَلالةُ عَلَيْهَا مَعَ التَّصْرِيحِ بَعْدِهَا، فَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الْكَلَامَ لِحُجْزِ يَفِيدُ أَنَّ ذَلِكَ مَنْقُولٌ لَا بَحْثٌ، فَافْهَمْ.

[١٤٣٠٨] (قوله: خلافاً لـ "الشافعي") مَبْنَى الْخِلَافِ هُوَ: أَنَّ الرَّجْعَةَ عِنْدَنَا اسْتِدَامَةُ الْمُلْكِ الْقَائِمِ، وَعِنْدَهُ اسْتِحْدَاثُ الْحِلِّ الزَّائِلِ، فَيَحِلُّ عِنْدَنَا لِقِيَامِ مِلْكِ النِّكَاحِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَإِنَّمَا يَزُولُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ.

[١٤٣٠٩] (قوله: لأنه مُباح) فيه مُسَامَحَةٌ؛ لِأَنَّ الْوِطْءَ مَكْرُوهٌ عِنْدَنَا لِمُخَالَفَتِهِ لِلسُّنَّةِ كَمَا مَرَّ^(٥) تَحْرِيرُهُ، وَالْمَبَاحُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ خِطَابُ الشَّارِعِ تَخْيِيراً [٣/٣١١ ق/٣] بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ عَلَى السَّوَاءِ، وَالْمَكْرُوهُ - وَلَوْ تَنْزِيهًا - رَاجِعُ التَّرَكِّ، فَلَا يَكُونُ مَبَاحًا، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: لِأَنَّهُ جَائِزٌ، فَإِنَّ الْجَائِزَ يُطْلَقُ

(١) "المنح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١/ق ١٥٠ - ب.

(٢) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل في أحكام العدة ٢٠٦/٣.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٥٦/٢ - ٢٥٧.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٩/٤.

(٥) المقولة [١٤٢١٥] قوله: ((مع الكراهة)).

(لكن تُكره الخلوة بها) تنزيهاً (إن لم يكن من قصده الرجعة^(١))، وإلا لا تُكره (ويثبت القسم لها^(٢)) إن كان من قصده المراجعة، وإلا لا (قسم لها، "بحر"^(٣) عن "البدائع"^(٤))، قال: ((وصرّحوا بأن له ضرب امرأته على ترك الزينة، وهو شامل للمطلقة رجعيًا)).

على ما لا يحرّم شرعاً ولو واجباً أو مكروهاً كما ذكره في "التحرير"^(٥).

[١٤٣١٠] (قوله: لكن تُكره الخلوة بها) الاستدراك مستدرَك، فإن الوطء مثلها كما علمت.

[١٤٣١١] (قوله: إن لم يكن من قصده الرجعة) لأن الخلوة ربما أدت إلى المسّ بشهوة،

فيصير مراجعاً وهو لا يُريدُها، فيطْلُقُها فتطول العنة عليها، "ط"^(٦) عن "البحر"^(٧).

[١٤٣١٢] (قوله: ويثبت القسم لها إلخ) سيأتي^(٨) في الباب الآتي أن المطلقة الرجعية

لا حقّ لها في الجماع لا قضاء ولا ديانة؛ ولذا استحبّ مراجعتها بغيره، وحينئذٍ فالقسم لأجل الاستئناس، تأمل.

[١٤٣١٣] (قوله: وإلا لا) أي: وإن لم يكن من قصده المراجعة لا يثبت القسم؛ لأنه لو ثبت

(قوله: الاستدراك مستدرَك، فإن الوطء مثلها إلخ) قد يقال: يُستفاد من كون الوطء مكروهاً

مطلقاً المُستفاد ذلك من الاقتصاد على نفي الحرمة أن الخلوة كذلك؛ لأنها أختها في كثير من الأحكام، فاستدرَك لدفع هذا التوهم، تأمل.

(١) في "د" و"و": ((المراجعة)).

(٢) ((ها)) ساقطة من "ب".

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦١/٤.

(٤) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما بيان حكم الطلاق ١٨٠/٣.

(٥) "التحرير": الباب الأول في الأحكام - الفصل الثالث في المحكوم فيه ص ٥٧-٢٠٠.

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧٤/٢.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٠/٤ بتصرف.

(٨) المقولة [١٤٤٨٢] قوله: ((لبقاء الزوجية)).

(وَيَنْكِحُ مُبَاتَّتَهُ بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ فِي الْعِدَّةِ، وَبَعْدَهَا) بِالْإِجْمَاعِ، وَمُنْعَ غَيْرِهِ فِيهَا لَاشْتِبَاهِ النَّسَبِ (لَا يَنْكِحُ (مُطْلَقَةً).....

مَعَ عَدَمِ قَصْدِهَا رَبِّمَا أَدَّى إِلَى الْخُلُوةِ فَيَلْزَمُ مَا مَرَّ، "ط" (١).

مطلب: في العقد على المبانة

[١٤٣١٤] (قوله: وَيَنْكِحُ مُبَاتَّتَهُ بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ) لَمَّا ذَكَرَ مَا يُتَدَارَكُ بِهِ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ ذَكَرَ مَا يُتَدَارَكُ بِهِ غَيْرُهُ، "فتح" (٢)؛ وَلِذَا عَقَّدَ لَهُ فِي "الهداية" (٣) هُنَا فِضْلًا.

[١٤٣١٥] (قوله: بِالْإِجْمَاعِ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: فِي الْعِدَّةِ، وَهُوَ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ هُوَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمْرِمُوا عَقْدَةَ الزَّكَاجِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة - ٢٣٥] يَعْنِي: انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ - عَامًّا، فَكَيْفَ جَازَ لِلزَّوْجِ تَزْوُجُهَا فِي الْعِدَّةِ وَالنَّصُّ بَعُمُومِهِ يَمْنَعُهُ؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ خُصَّ مِنْهُ الْعِدَّةُ مِنَ الزَّوْجِ نَفْسِهِ بِالْإِجْمَاعِ.

[١٤٣١٦] (قوله: وَمُنْعَ غَيْرِهِ) أَي: غَيْرُ الزَّوْجِ فِي الْعِدَّةِ لَاشْتِبَاهِ النَّسَبِ بِالْعُلُوقِ، فَإِنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَى حَقِيقَتِهِ أَنَّهُ (٤) مِنَ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي، وَهَذَا جُكْمَةٌ شَرْعِيَّةُ الْعِدَّةِ فِي الْأَصْلِ، وَالْمُرَادُ بِذِكْرِهَا هُنَا بَيَانُ عَدَمِ الْمَانِعِ مِنْ تَخْصِصِ الزَّوْجِ بِالْإِجْمَاعِ، لَا بَيَانُ عِلَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَرِدُ عَلَيْهِ الصَّغِيرَةُ، وَالْأَيَسَةُ، وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَمَعْتَدَةُ الصَّبِيِّ، وَالْحَيْضَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ، فَإِنَّهُ لَا اشْتِبَاهَ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ التَّزْوُجُ فِي الْمُدَّةِ لِإِلْعَاقِ أُخْرَى هِيَ: إِظْهَارُ خَطَرِ الْمَحَلِّ، أَوْ هُوَ حَكْمٌ تَعْبُدِيٌّ، وَتَمَامُ بَيَانِهِ فِي "الفتح" (٥).

[١٤٣١٧] (قوله: لَا يَنْكِحُ مُطْلَقَةً) تَقْدِيرُهُ لَفْظَ (يَنْكِحُ) هُوَ مُقْتَضَى الْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، لَكِنْ الْأَوَّلَى أَنْ يَرِيدَ: وَلَا يَطْلَأُ بِلَيْلٍ يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ كَمَا لَا يَجِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا بِالْعَقْدِ لَا يَجِلُّ لَهُ وَطُوعُهَا بِالْمِلْكِ

(١) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧٤/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ٣٠/٤.

(٣) وسماه فصل: فيما تحل به المطلقة، انظر "الهداية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٠/٢.

(٤) في "الأصل": ((حقيقة أنه)).

(٥) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ٣٠/٤.

من نكاح صحيح نافذ كما سنحققه (بها) أي^(١): بالثلاث (لو حرّة، وثنتين لو أمة) ولو قبل الدخول،.....

كما يأتي^(٢)، ولو قال: لا تحلّ كما في الآية الكريمة لشمّل كلّاً منهما.

[١٤٣١٨] (قوله: من نكاح صحيح نافذ) احتزّر بالصحيح عن الفاسد، وهو ما عديم بعض شروط الصحة، ككونه بغير شهود، فإنه لا حكم له قبل الوطء، وبعده يجب مهر المثل، والطلاق فيه لا ينقص عدداً؛ لأنه متاركة، فلو طلقها ثلاثاً لا يقع شيء، وله تزوجها بلا محلّل كما تقدّم^(٣) [٣/٣١١ ب] آخر باب الصريح، واحتزّر بالنافذ عن الموقوف، ففي نكاح الرقيق من الفتاوى الهندية^(٤) عن "الحيط"^(٥): ((إذا تزوّج العبد أو المكاتب أو المدبر أو ابن أم الولد بلا إذن المولى ثم طلقها ثلاثاً قبل إجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح لا طلاق على الحقيقة، حتى لا ينقص من عدد الطلاق، فإن أجاز المولى النكاح بعده لا تعمل إجازته، وإن أذن له بتزويجها بعده كرهت له تزويجها ولم أفرق بينهما)) اهـ.

[١٤٣١٩] (قوله: كما سنحققه) أي: في باب العدة حيث قال هناك^(٦): ((والخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة، والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق؛ لأنه فسخ، "جوهره") اهـ. ولم يذكر الموقوف هناك؛ لأنه من أقسام الفاسد، ويحتمل أن مراده ما يأتي^(٧) قريباً من قوله: خرج الفاسد والموقوف إلخ، فإنه وإن كان في المحلل لكنه يفهم أنه في الذي طلق غير معتبر أيضاً، وليس مراده الإشارة إلى تحقيق ما يأتي^(٨) بعده من قوله: ثم هذا كله فرع صحة النكاح الأول إلخ؛

(١) ((أي)): ليست في "د" و"و".

(٢) المقولة [١٤٣٣٩] قوله: ((ولا ملك أمة إلخ)).

(٣) المقولة [١٣٣٤٥] قوله: ((ولو تزوجها بلا محلل)).

(٤) "الفتاوى الهندية": كتاب النكاح - الباب التاسع ٣٣٣/١ بتصرف.

(٥) "الحيط البرهاني": كتاب النكاح - الفصل الثامن عشر في نكاح العبد والإماء ق ٢١٢/ب.

(٦) انظر "الدر" عند المقولة [١٥٣٧٨] قوله: ((والخلوة في النكاح الفاسد)).

(٧) ص ٦٥٢ - "در".

(٨) ص ٦٧٠ - "در".

وما في "المشكلات" باطلٌ أو مؤوَّلٌ.....

لأنَّ مُرادَهُ بِهِ صِحَّتُهُ في المذاهبِ كُلِّهَا كَمَا ستعرفُهُ، وليسَ مِنَّا نَحْنُ فيه، فافهمْ.
[١٤٣٢٠] (قوله: وما في "المشكلات") حيثُ قال: مَنْ طَلَّقَ امرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا ثَلَاثًا فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِلاَ تَحْلِيلٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُمِنْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَتَزَوَّجَا غَيْرُهَا﴾ [البقرة - ٢٣٠] ففِي المدخولِ بِهَا.

[١٤٣٢١] (قوله: باطلٌ أي: إنَّ حُيِّلَ على ظاهِرِهِ؛ وَلِذَا قَالَ في "الفتح" ^(١)): ((إِنَّه زَلَّةٌ عَظِيمَةٌ مَصَادِمَةٌ لِلنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ رَأَاهُ أَنْ يَنْقُلَهُ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَعتَبِرَهُ؛ لِأَنَّ في نَقْلِهِ إِشَاعَتَهُ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْفَتِحُ بَابُ الشَّيْطَانِ في تخفيفِ الأمرِ فيه، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مِثْلَهُ مِنَّا لَا يَسُوغُ الاجتهادُ فيه لِفَوْتِ شرطِهِ مِنْ عَدَمِ مخالفةِ الكتابِ والإجماعِ، نعوذُ بِاللهِ مِنَ الزَّيغِ والضَّلَالِ، والأمرُ فيه مِنْ ضرورياتِ الدِّينِ لَا يُعَدُّ إِكْفَارُ مُحَالِفِهِ)) اهـ.

أقول: وإيَّاكَ أَنْ تَعْتَزَّ بِمَا ذَكَرَهُ "الزَّاهِدِيُّ" في آخرِ "الخواص" في أوَّلِ كتابِ الحَيْلِ، فَإِنَّهُ عَقَدَ فيه فَضْلاً في حَيْلَةِ تَحْلِيلِ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا، وَذَكَرَ فيه هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ غَيْرَ قَابِلَةً لِلتَّأْوِيلِ الْآتِي، وَذَكَرَ حَيْلاً كَثِيرَةً كُلُّهَا باطلةٌ مَبْنِيَّةٌ على مَا يَأْتِي رَدُّهُ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِالْعَقْدِ بِدُونِ وَطءٍ.

[١٤٣٢٢] (قوله: أو مؤوَّلٌ) أي: بِمَا قَالَهُ "الْعَلَامَةُ الْبُخَارِيُّ" في شرحِهِ "غُرَرِ الْأَذْكَارِ" ^(٢) على "ذُرَرِ الْبَحَارِ": ((وَلَا يُشْكَلُ مَا في "المشكلات"؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: ثَلَاثًا ثَلَاثُ طَلِّقَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ يُؤَوَّلُ مَا في عَامَةِ الْكُتُبِ الْحَفِيَّةِ)) اهـ. وَقَدَّمْنَا ^(٣) تَأْيِيدَ هَذَا [٣/٣١٢ ق/١] التَّأْوِيلِ بِجَوَابِ صَاحِبِ "المشكلات" عَنِ الْآيَةِ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ ذُكِرَ فيها مُفَرَّقاً مَعَ التَّصْرِيحِ فيها بِعَدَمِ الْحِلِّ، فَاجَابَ بِأَنَّهَا في المدخولِ بِهَا، فافهمْ.

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ٣١/٤.

(٢) "غُرَرِ الْأَذْكَارِ": كتاب الطلاق - ذكر إيقاع الطلاق ق ٢١٢/١.

(٣) المقولة [١٤٣٢٠] قوله: ((وما في المشكلات)).

كما مرَّ^(١) (حتَّى يَطَّأَهَا غَيْرُهُ وَلَوْ الْغَيْرُ مُرَاهِقًا^(٢)).....

[١٤٣٢٣] (قوله: كَمَا مَرَّ أَي: فِي أَوَّلِ بَابِ طَلَاقِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا.

[١٤٣٢٤] (قوله: حَتَّى يَطَّأَهَا غَيْرُهُ) أَي: حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَتْ بِمُحِبِّهِ فَجَلَبَتْ مِنْهُ كَمَا سَيَأْتِي^(٣)، وَشَمَلُ مَا لَوْ وَطَّئَهَا حَائِضًا أَوْ مُعْرَمَةً، وَشَمَلُ مَا لَوْ طَلَّقَهَا أَزْوَاجَ، كُلُّ زَوْجٍ ثَلَاثًا قَبْلَ الدُّخُولِ فَتَزَوَّجَتْ بَاخَرٍ وَدَخَلَ بِهَا تَحِلُّ لِكُلِّ، "بِخَر"^(٤). وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْوَطْءِ بِالنِّكَاحِ بَعْدَ مُضِيِّ عَدَّةِ الْأَوَّلِ لَوْ مَدْخُولًا بِهَا، وَسَكَتَ عَنْهُ لظُهُورِهِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ اشْتِرَاطَ الدُّخُولِ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَا يَكْفِي بِحَرْدِ الْعَقْدِ، قَالَ "الْقَهْطَانِيُّ"^(٥): ((وَفِي "الْكُشْفِ"^(٦) وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْأَصُولِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ غَيْرَ "سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ" اتَّفَقُوا عَلَى اشْتِرَاطِ الدُّخُولِ))، وَفِي "الزَّاهِدِيِّ": ((أَنَّهُ ثَابِتٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ))، وَفِي "الْمُنِيَّةِ": ((أَنَّ "سَعِيدًا" رَجَعَ عَنْهُ إِلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ))، فَمَنْ عَجَلَ بِهٖ يَسُوذُ وَجْهَهُ وَيَعُدُّ، وَمَنْ أَفْتَى بِهٖ يَعْزُرُ، وَمَا نُسِبَ إِلَى "الصَّدْرِ الشَّهِيدِ" فَلَيْسَ لَهُ أَثَرٌ فِي مُصَنَّفَاتِهِ، بَلْ فِيهَا نَقِيضُهُ، وَذَكَرَ فِي "الْخُلَاصَةِ"^(٧) عَنْهُ: ((أَنَّ مَنْ أَفْتَى بِهٖ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، فَإِنَّهُ مُخَالِفُ الْإِجْمَاعِ، وَلَا يَنْفَعُ قَضَاءُ الْقَاضِي بِهٖ)) وَتَمَامُهُ فِيهِ.

[١٤٣٢٥] (قوله: وَلَوْ مُرَاهِقًا) هُوَ الدَّانِي مِنَ الْبُلُوغِ، "نَهْر"^(٨). وَلَا بُدَّ أَنْ يَطْلُقَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ؛

(١) صـ ٢٧٤ - وما بعدها "در".

(٢) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قوله: وَلَوْ مُرَاهِقًا، قَالَ الرَّمْلِيُّ فِي "حَوَاشِي الْبَحْرِ" - فِي الشَّرْحِ النَّافِعِ لِلْمُصَنِّفِ -: إِذَا جَامَعَهَا الْمُرَاهِقَ قَبْلَ الْبُلُوغِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَطْلُقَهَا بَعْدَ...)) ق ٢٠٠/ب.

(٣) الْمَقُولَةُ [١٤٣٤٨] قوله: ((وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ حَتَّى تَحِلَّ لِلْخ)).

(٤) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ ٦١/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٥) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الطَّلَاق - فَصْلُ تَصْحِیحِ الرَّجْعَةِ ٣٢٢/١.

(٦) "كُشْفُ الْأَسْرَارِ": الْحَقِيقَةُ وَالْجَاز - بَابُ مَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الْخُصُوصِ ٢١٢/١.

(٧) "خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الطَّلَاق - الْفَصْلُ التَّاسِعُ فِي الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ ق ١٠٩/أ.

(٨) "النَّهْر": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ - فَصْلُ فِيمَا تَحِلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ق ٢٣٢/أ.

يُجَامِعُ مِثْلَهُ - وَقَدَّرَهُ "شيخ" (١) الإسلام" بعشر سنين
 لَأَنَّ طَلَّاقَهُ غَيْرُ وَاقِعٍ، "دَرِّ مَنَتَقَى" (٢) عَنِ "التَّارِخَانِيَّةِ" (٣).

مطلب: مَالِ أَصْحَابِنَا إِلَى بَعْضِ أَقْوَالِ "مَالِكٍ" رَحِمَهُ اللَّهُ ضَرُورَةً

[١٤٣٢٦] (قوله: يُجَامِعُ مِثْلَهُ) تَفْسِيرٌ لِلْمُرَاهِقِ، ذِكْرُهُ فِي "الْجَامِعِ" (٤)، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي تَحَرَّكَ أَلْتُهُ وَيُسْتَبْهِي النَّسَاءَ، كَذَا فِي "الْفَتْحِ" (٥). وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، "نَهْر" (٦). وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ حُرًّا بِالْغَا، فَإِنَّ الْإِنْزَالَ شَرْطٌ عِنْدَ "مَالِكٍ" كَمَا فِي "الْخُلَاصَةِ" (٧)، فَالْأَوَّلَى الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَلْمِيزِ لـ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَلِذَا مَالِ أَصْحَابِنَا إِلَى بَعْضِ أَقْوَالِهِ ضَرُورَةً كَمَا فِي دِيبَاجَةِ "المُصَنَّفِي" (٨)، "قَهْستَانِي" (٩) (١٠). وَفِي "حَاشِيَةِ

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": وَقَدَّرَهُ "شيخُ الإسلامِ" بِعَشْرِ سِنِينَ إلخ) قَالَ فِي "الْعِمَادِيَّةِ" مَعْرِياً إِلَى "فَتَاوَى النَّسْفِيِّ": ((لَوْ صَاحَ الْمُرَاهِقُ قَائِلًا: أَنَا بَالِغٌ فَالْقَوْلُ لَهُ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ ابْنُ ثَلَاثِ عَشْرَةِ سَنَةٍ؛ لِأَنَّ الْبُلُوغَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ نَادِرٌ)) اهـ. قَالَ فِي "النَّهْرِ": ((وَيَبْيُنُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى مَا إِذَا تَمَّ لَهُ اثْنَا عَشْرَةَ سَنَةً وَطَعَنَ فِي الثَّالِثَةِ عَشْرَةِ، فَلَا يَنَافِي قَوْلُهُمْ: أَقْلُ مَدَّةِ الْبُلُوغِ اثْنَا عَشْرَةَ سَنَةً. انْتَهَى. نَقَلَهُ السَّنْدِيُّ)).

(١) فِي "د" وَ"و": ((شَمْسٍ)).

(٢) "الدَّرِّ الْمَنَتَقَى": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ ٤٣٩/١ (هَامِشٌ "بِمَجْمَعِ الْأَنْهَرِ").

(٣) "التَّارِخَانِيَّةِ": كِتَابُ الطَّلَاق - الْفَصْلُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ ٦٠٣/٣.

(٤) "الْجَامِعُ الصَّغِيرُ": كِتَابُ النِّكَاحِ - بَابُ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ ص ١٧٨-.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ - فَصْلٌ فِيمَا تَحُلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ٣٤/٤.

(٦) "النَّهْرُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ - فَصْلٌ فِيمَا تَحُلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ٢/٢٣٢.

(٧) "عِلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الطَّلَاق - الْفَصْلُ التَّاسِعُ فِي الْخَطَرِ وَالْإِبَاحَةِ ق ١٠٩/١.

(٨) الَّذِي فِي "قَهْستَانِي": ((الْمُسْتَصْفَى)).

(٩) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الطَّلَاق - فَصْلٌ: تَصَحُّحُ الرَّجْعَةِ ٣٢١/١.

(١٠) ((قَهْستَانِي)) سَاقِطَةٌ مِنْ "الْأَصْلِ".

أَوْ خَصِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ ذِمِّيًّا لَدِمِّيَّةٍ (بنكاح نافذ) خَرَجَ الْفَاسِدُ^(١) وَالْمَوْقُوفُ،
فَلَوْ نَكَحَهَا عَبْدٌ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ.....

الفتال: ((وذكر الفقيه "أبو الليث" في "تأسيس النظائر" أنه إذا لم يُوجد في مذهب
"الإمام" قول في مسألة يُرجع إلى مذهب "مالك"؛ لأنه أقرب المذاهب إليه)) اهـ.

(١٤٣٢٧) (قوله: أَوْ خَصِيًّا) بفتح الحاء، وهو: مَنْ قُطِعَتْ خَصِيَّتَاهُ، وَإِنَّمَا جَازَ تَحْلِيلُهُ لَوْجُودِ
الآلَةِ، "ط"^(٢).

(١٤٣٢٨) (قوله: أَوْ مَجْنُونًا) بُنُونٍ، "ح"^(٣). وفي نسخة: أَوْ مَجْبُوبًا بِأَعْيُنٍ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَتَّقَ
لَهُ شَيْءٌ يُولِجُهُ فِي مَحَلِّ الْخِتَانِ، لَكِنْ شَرَطُ تَحْلِيلِهِ أَنْ تَجَلَّ بِمَنْهُ كَمَا يَأْتِي^(٤).

(١٤٣٢٩) (قوله: أَوْ ذِمِّيًّا لَدِمِّيَّةٍ) أَي: وَلَوْ كَانَ التَّحْلِيلُ لِأَجْلِ زَوْجِهَا الْمُسْلِمِ كَمَا فِي
"البحر"^(٥).

(١٤٣٣٠) (قوله: خَرَجَ الْفَاسِدُ وَالْمَوْقُوفُ) أَي: خَرَجَا بِقَيْدِ النَّافِذِ، وَفِيهِ: أَنَّ الْفَاسِدَ يُقَابِلُ
الصَّحِيحَ لَا النَّافِذَ؛ [٣/٣١٢ق/ب] لِأَنَّ النَّافِذَ مِنَ الْعُقُودِ: مَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ غَيْرِ الْعَاقِدِ، فَالْبَيْعُ
بشروطٍ فاسدٍ نافذٌ بالمعنى المذكور، نَعَمْ الْمَوْقُوفُ فِيهِ طَرِيقَانِ لِلْمَشَايِخِ، قِيلَ: هُوَ قَسَمٌ مِنَ الصَّحِيحِ،
وَقِيلَ: مِنَ الْفَاسِدِ كَمَا سَيَأْتِي^(٦) تَحْقِيقُهُ فِي الْبَيُوعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَعَلَى الطَّرِيقِ الثَّانِي: كُلُّ

(١) في "د" زيادة: ((قوله: خرج الفاسد، ومنه: ما لو كان الزوج غير كفء على ما عليه الفتوى. هذا إذا كان لها
ولي، فإن لم يكن صح اتفاقاً، "نهر"))، ق. ٢٠٠/ب.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧٥/٢.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ١٩٤/ب.

(٤) المقولة [١٤٣٤٨] قوله: ((فإنها لا تُلغى حتى تحل إلخ)).

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٢/٤.

(٦) المقولة [٢٣٢٥٣] قوله: ((المراد بالفاسد الممنوع إلخ)).

وَوَطَّئَهَا قَبْلَ الْإِجَازَةِ لَا يُحِلُّهَا حَتَّى يَطَّأَهَا بَعْدَهَا، وَمِنْ لَطِيفِ الْحَيْلِ أَنْ تُرَوِّجَ
لِمَلُوكٍ مُرَاهِقٍ بِشَاهِدِينَ، فَإِذَا أُولِجَ يُمْلِكُهُ^(١) لَهَا، فَيَطْلُ النِّكَاحُ، ثُمَّ تَبْعُهُ لِبَلَدٍ آخَرَ
فَلَا يَظْهَرُ أَمْرُهَا، لَكِنْ عَلَى رَوَايَةِ "الْحَسَنِ" الْمُفْتَى بِهَا.....

موقوف فاسد، ولا عكس لغوياً، ويُقال أيضاً: كُلُّ صَحِيحٍ نَافِذٌ، وَلَا يَصِحُّ الْعَكْسُ عَلَى الطَّرِيقَيْنِ،
فَافْهَمُ. وَبِهِ عِلْمٌ أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي لـ "الْمُصَنَّفِ" مُتَابَعَةُ "الْكَنْزِ"^(٢) وَغَيْرِهِ فِي التَّعْبِيرِ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ،
فَيُخْرِجُ الْفَاسِدَ، وَكَذَا الْمَوْقُوفُ عَلَى أَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ النِّكَاحَ الْمَطْلُوقَ هُوَ الصَّحِيحُ،
فَيُخْرِجُ بِهِ الْفَاسِدَ.

[١٤٣٣١] (قَوْلُهُ: وَوَطَّئَهَا قَبْلَ الْإِجَازَةِ لَا يُحِلُّهَا) أَي: وَإِنْ أَجَازَ بَعْدَ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ النِّكَاحَ
الْمَشْرُوطَ بِالنِّصِّ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ، لِأَنَّهُ الْمَعْهُودُ شَرْعاً، بِخِلَافِ الْفَاسِدِ وَالْمَوْقُوفِ^(٣)، وَإِلَّا فَقَدْ
صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمَوْقُوفَ يَنْعَقِدُ سَبَباً فِي الْحَالِ، وَيَتَأَخَّرُ حُكْمُهُ إِلَى وَقْتِ الْإِجَازَةِ، فَيَظْهَرُ بِهَا الْحِلُّ مِنْ
وَقْتِ الْعَقْدِ.

[١٤٣٣٢] (قَوْلُهُ: وَمِنْ لَطِيفِ الْحَيْلِ (إِلخ) أَي: حَيْلِ التَّحْلِيلِ عَلَى وَجْهِ يُؤْتَمَنُ فِيهِ مِنْ عُلوِّهَا مِنْهُ
وَمِنْ امْتِنَاعِهِ مِنْ طَلَاقِهَا وَمِنْ ظُهُورِ أَمْرِ التَّحْلِيلِ بَيْنَ النَّاسِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ حُرّاً بِالْغَا.
[١٤٣٣٣] (قَوْلُهُ: لَكِنْ (إِلخ) اسْتَدْرَاكٌ عَلَى هَذِهِ الْحَيْلَةِ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّهَا إِنَّمَا تَتِمُّ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ مِنْ أَنَّ الْكِفَاءَةَ فِي النِّكَاحِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لِلانْعِقَادِ،

(قَوْلُهُ: وَلَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ النِّكَاحَ الْمَشْرُوطَ بِالنِّصِّ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ (إِلخ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْاسْتِنَادَ إِنَّمَا
يَظْهَرُ فِي الْأَحْكَامِ الْقَائِمَةِ لَا الْمُتَلَاشِيَةِ، وَيَظْهَرُ أَنَّ مِنْهَا الْإِحْلَالَ، تَأَمَّلْ، وَعَلَى هَذَا لَا يَظْهَرُ حَيْلُ الْوُطْءِ
الصَّادِرِ مِنَ الْعَبْدِ قَبْلَ الْإِجَازَةِ.

(١) فِي "ب": ((يَمْلِكُهُ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) انْظُرْ "شرح العيني على الكنز": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما عُلِّقَ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ١/١٩٨.

(٣) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْفَاسِدِ وَالْمَوْقُوفِ (إِلخ) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ: فَيَظْهَرُ بِهَا الْحِلُّ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ الْحِلُّ يَظْهَرُ
الْكَامِلَ أَيْضاً، قَالَ شَيْخُنَا: إِلَّا أَنَّ الْإِسْنَادَ لَا يُؤْتَرُ فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَلَاشِيَةِ، بَلْ تَأْتِيهِ قَاصِرٌ عَلَى الْقَائِمِ وَالْآتِي،
فَحَيْثُ لَا يُحْكَمُ عَلَى الْوُطْءِ الْمَاضِي بِالْكَامِلِ ((اهـ.

أَنَّهُ لَا يُجِلُّهَا لِعَدَمِ الْكِفَاةِ إِنْ لَهَا وَلِيٌّ، وَإِلَّا فَيُجِلُّهَا اتِّفَاقًا كَمَا مَرَّ (وَتَمْضِي عِدَّتُهُ)..

أَمَّا عَلَى رَوَايَةِ "الْحَسَنِ" الْمَفْتَى بِهَا مِنْ أَنَّهَا شَرْطٌ فَلَا يُجِلُّهَا الرَّقِيقُ لِعَدَمِ الْكِفَاةِ إِنْ كَانَ لَهَا وَلِيٌّ لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ، وَإِلَّا - بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ أَصْلًا أَوْ كَانَ وَرَضِيَ - فَيُجِلُّهَا اتِّفَاقًا كَمَا مَرَّ^(١) فِي بَابِ الْكِفَاةِ، وَهَذَا أَحَدُ وَجْهَيْنِ أوردَهُمَا الإمام "الْحَلْوَانِيُّ"، ثَانِيهِمَا كَمَا فِي "الْبَزْازِيَّةِ"^(٢): ((أَنَّ الْمَرَاهِقَ فِيهِ خِلَافٌ، فَلَعَلَّهُ يُرْفَعُ إِلَى حَاكِمٍ يَرَى مَنَعَبَ مَنْ لَا يَقُولُ بِالصَّحَّةِ فَيَفْسُخُهُ، فَلَا يَحْصُلُ الْمَرَامُ)) اهـ. (قوله: أَنَّهُ لَا يُجِلُّهَا) الْأَوَّلَى حَذَفُ ((أَنَّهُ)).

مطلب: حيلة إسقاط عِدَّةِ الْمُحَلَّل

[١٤٣٣٥] (قوله: وَتَمْضِي عِدَّتُهُ) ذَكَرَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ حِيلَةً لِإِسْقَاطِ الْعِدَّةِ: ((بَأَنَّ تَزَوَّجَ لَصْغِيرٍ لَمْ يُلْغَ عَشْرَ سِنِينَ، وَيَدْخُلُ بِهَا مَعَ انْتِشَارِ آتِيهِ، وَيَحْكُمُ بِصَحَّةِ النِّكَاحِ شَافِعِيٌّ، ثُمَّ يَطْلُقُهَا الصَّبِيَّ، وَيَحْكُمُ حَنْبَلِيٌّ بِصِحَّةِ طَلَاقِهِ وَأَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، أَمَّا لَوْ بَلَغَ عَشْرًا لَزِمَتِ الْعِدَّةُ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ، أَوْ يَطْلُقُهَا وَلَيْهِ إِذَا رَأَى فِي ذَلِكَ الْمَصْلَحَةَ، وَيَحْكُمُ بِهِ مَالِكِيٌّ وَبَعْدَمِ وَجُوبِ الْعِدَّةِ بِوُطْئِهِ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا الْأَوَّلَ، وَيَحْكُمُ شَافِعِيٌّ بِصِحَّتِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ بَعْدَ تَقَدُّمِ الدَّعْوَى مُسْتَوْفِيًا شَرَائِطَهُ، فَتَحُلُّ لِلأَوَّلِ)) اهـ.

قلت: وَمِنْ شُرُوطِهِ أَنْ لَا يَأْخُذَ عَلَى الْحُكْمِ (٣/٣١٣ق) مَالًا، وَفِي قَوْلِهِ: وَيَحْكُمُ بِهِ مَالِكِيٌّ^(٣) مُخَالَفَةً لِمَا قَدَّمَاهُ^(٤) مِنْ اشْتِرَاطِ الْإِنْزَالِ عِنْدَ "مَالِكٍ"، وَكَأَنَّهُ قَوْلُ آخَرٍ.

(قوله: وَيَحْكُمُ بِصَحَّةِ النِّكَاحِ شَافِعِيٌّ إلخ) لَعَلَّهُ: وَيَحْكُمُ بِصَحَّةِ تَحْلِيلِ هَذَا الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يُلْغَ عَشْرًا شَافِعِيٌّ. (قوله: وَفِي قَوْلِهِ: وَيَحْكُمُ بِهِ مَالِكِيٌّ مُخَالَفَةً لِمَا قَدَّمَاهُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْإِنْزَالِ عِنْدَ مَالِكٍ إلخ) الْمَالِكِيُّ إِنَّمَا حَكَّمَ بِطَلَاقِ الْوَلِيِّ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِي حُكْمِهِ لِصَحَّةِ التَّحْلِيلِ بِدُونِ إِنْزَالٍ، فَلَا مُخَالَفَةَ، تَأْمَلْ.

(١) المقولة [١١٧٤٥] قوله: ((الْكِفَاةُ مَعْتَبَرَةٌ)).

(٢) "الْبَزْازِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الْتَّاسِعُ فِي الْخَطَرِ وَالْإِبَاحَةِ ٢٦٣/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٣) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: وَفِي قَوْلِهِ: وَيَحْكُمُ بِهِ مَالِكِيٌّ إلخ) لَا عَاقِلَةَ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْمَالِكِيَّ لَمْ يَحْكَمْ بِالتَّحْلِيلِ بِوُطْئِ الصَّبِيِّ، بَلْ إِنَّمَا حَكَّمَ بِصَحَّةِ طَلَاقِ الْوَلِيِّ (فَقَطْ)) اهـ.

(٤) المقولة [١٤٣٢٦] قوله: ((بِجَمَاعٍ مِثْلِهِ)).

أي: الثاني^(١) (لا يملك يمين) لا اشتراط الزوج بالنص، فلا يُجْلها وطء المولى ولا يملك أمة بعد طلقتين أو حرة بعد ثلاث وردة وسبي، نظيره.....

[١٤٣٣٦] (قوله: أي: الثاني) أي: النكاح الثاني، ويجوز أن يُراد الزوج الثاني، وعليه جرى "الزيلي" ^(٢)، لكنه مجاز، قال "العيني" ^(٣): ((والأول أقرب، والثاني أظهر)) "نهر" ^(٤).

[١٤٣٣٧] (قوله: لا يملك يمين) عطف على قوله: بنكاح نافذ.

[١٤٣٣٨] (قوله: لا اشتراط الزوج بالنص) أي: في قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾

[البقرة - ٢٣٠]، فإنه جعل غاية لعدم الحِلِّ الثابت بقوله تعالى: ﴿فَلَا يَحِلُّ لَهُ﴾ [البقرة - ٢٣٠]، فإذا طلق زوجته الأمة بُتنتين، ثم بعد العدة وطئها مولاهما لا يُجْلها للأول؛ لأن المولى ليس بزوجة.

[١٤٣٣٩] (قوله: ولا يملك أمة إلخ) عطف على قوله: وطء المولى، أي: لو طلقها بُتتين وهي

أمة ثم ملكها، أو ثلاثاً وهي حرة، فارتدت، ولحقّت بدار الحرب، ثم سبّت وملكها لا يحلّ له وطؤها. يملك اليمين، حتى يزوجهَا فيدخل بها الزوج ثم يطلقها كما في "الفتح" ^(٥) ^(٦)، ثم

لا يخفى أنَّ هذه المسألة لم يشتملها كلام "المصنف" لا منطوقاً ولا مفهوماً، فلا يصحّ تفريعها على قوله: لا يملك يمين؛ لأنّ معناه لا ينكحها المطلق حتى يطأها غيره بالنكاح لا يملك اليمين،

فالمشروط وطؤه بالنكاح لا بالملك هو الغير لا نفس المطلق، بل يصحّ تفريع الأولى وهي عدم حلّها للمطلق بوطء المولى، نعم لو قال "المصنف" فيما مرّ: لا ينكح ولا يطأ يملك يمين إلخ لصحّ تفريع هذه أيضاً كما أفاده "ح" ^(٧)، فيتعين جعله تفريعاً على قوله: لا اشتراط الزوج بالنص،

٥٣٨/٢

(١) في "د" زيادة: ((قوله: أي: الثاني، ولو قال: أي: عدة النكاح لكان أولى)). ق ٢٠٠/ب.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٥٧/٢.

(٣) "رمز الحقائق": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحلّ به المطلقة ١٩٩/١.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحلّ به المطلقة ق ٢٣٢/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحلّ به المطلقة ٣١٤.

(٦) في "د" زيادة: ((ومثله في "البحر")). ق ٢٠٠/ب.

(٧) "ح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ١٩٤/ب.

مَنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِظَهَارٍ أَوْ لَعَانٍ، ثُمَّ ارْتَدَّتْ وَسُيِّتَتْ، ثُمَّ مَلَكَهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا.
(والشَّرْطُ التَّيَقُّنُ بِوُقُوعِ الْوَطْءِ فِي الْمَحَلِّ الْمَتَّقِينَ بِهِ^(١))، فَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً
لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا لَمْ تَحِلَّ لِلأَوَّلِ،.....

فَإِنَّ الزَّوْجَ الْمَشْرُوطَ بِالْأَصِّ جُعِلَ غَايَةً لِعَدَمِ الْحِلِّ كَمَا عَلِمْتَ، وَهُوَ شَامِلٌ لِعَدَمِ الْحِلِّ بِنِكَاحٍ
أَوْ مَلَكَ يَمِينٍ، فَيَصِحُّ تَفْرِيعُ الْمَسْأَلَتَيْنِ عَلَيْهِ، فَافْهَمْ.

[١٤٣٤٠] (قَوْلُهُ: مَنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا) أَرَادَ بِالتَّفْرِيقِ الْمَنْعَ عَنِ الْوَطْءِ مِنْ عُمُومِ الْجَازِ، فَيَشْمَلُ
الْقَاطِعَ لِلنِّكَاحِ وَغَيْرَهُ، فَلَا يَرِدُ أَنَّهُ لَا تَفْرِيقَ فِي الظَّهَارِ، فَافْهَمْ.

[١٤٣٤١] (قَوْلُهُ: لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا) أَي: مَا لَمْ يَكْفُرْ فِي الظَّهَارِ، وَيَكْذِبُ نَفْسَهُ أَوْ تَصَدَّقَهُ فِي
اللَّعَانِ، "ح"^(٢). فَوَجْهُ الشُّبْهِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَنَّ الرَّدَّةَ وَاللَّحَاقَ وَالسَّيِّئَ لَمْ تُبْطَلْ حُكْمُ الظَّهَارِ وَاللَّعَانِ
كَمَا لَمْ تُبْطَلْ حُكْمُ الطَّلَاقِ.

[١٤٣٤٢] (قَوْلُهُ: فِي الْمَحَلِّ الْمَتَّقِينَ) هُوَ مَحَلٌّ غَيْبِيَّةٌ الْحَشْفَةُ مِنَ الْقَبْلِ.

[١٤٣٤٣] (قَوْلُهُ: فَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً) مَحْتَرَزُ قَوْلِهِ: وَالشَّرْطُ التَّيَقُّنُ بِوُقُوعِ الْوَطْءِ، وَقَوْلُهُ: فَلَوْ
وَطِئَ مَفْضَلَةٌ تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: فِي الْمَحَلِّ الْمَتَّقِينَ، وَكَانَ عَلَيْهِ عَطْفُهُ بِالْوَاوِ.

[١٤٣٤٤] (قَوْلُهُ: لَمْ تَحِلَّ لِلأَوَّلِ) لِأَنَّ قُبُلَهَا لَا تَغَيِّبُ فِيهِ الْحَشْفَةُ، وَلِذَا لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ بِمَحْرَدٍ

(قَوْلُ الشَّارِحِ: "فَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا لَمْ تَحِلَّ لِلأَوَّلِ إلخ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَفْرِيعًا عَلَى الْوَطْءِ
فِي الْمَحَلِّ، لِأَنَّهُ فَرَجُ الْمُشْتَهَاةِ، أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: بِوُقُوعِ الْوَطْءِ، لِأَنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ وَهُوَ وَطْءُ الْمُشْتَهَاةِ، إِذْ هُوَ
الْوَطْءُ الشَّرْعِيُّ، وَوَطْءٌ غَيْرُهَا لَيْسَ بِشَرْعِيٍّ، وَلِذَا يُحِلُّ لَهُ بِنْتُهَا، كَذَا نَقَلَهُ "السَّنَدِيُّ" عَنْ "الرَّحْمَنِ".

(قَوْلُهُ: وَكَانَ عَلَيْهِ عَطْفُهُ بِالْوَاوِ) بَأَنَّهُ يُدْخِلُ فَأَيْ التَّفْرِيعُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَتَنِ عَلَى مَسْأَلَةِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي زَادَهَا
"الشَّارِحُ"، ثُمَّ يَعِطِفُ بِالْوَاوِ عَلَيْهَا مَسْأَلَةُ الْمُفْضَلَةِ، وَلِذَا قَالَ: هُنَاكَ طَرِيقَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ أَنْ يُقَيِّمَ
مَسْأَلَةَ الْمُفْضَلَةِ عَلَى حَالِهَا، ثُمَّ يَعِطِفَ عَلَيْهَا بِالْوَاوِ مَسْأَلَةَ الصَّغِيرَةِ.

(١) ((٤)) ساقطة من "د".

(٢) "ح": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ق ١٩٤/ب.

وإِلَّا حَلَّتْ وَإِنْ أَفْضَاهَا^(١)، "بِرَّازِيَّة"^(٢). (فلو وطئ مفضاة لا تحل له إلا إذا حبلت) ليعلم أنَّ الوطء كان في قبْلِها (كما لو تزوجت بمحبوب).....

وطيها، وَلَمْ تَتَبَّنْ بِهِ حُرْمَةُ الْمَصَاهِرَةِ، حَتَّى حَلَّ لَوَاطِئِهَا تَزَوُّجُ بَيْتِهَا.
[١٤٣٤٥] (قوله: وإلا) [٣/٣١٣ب] أي: بأن كانت صغيرة يوطأ مثلها حلت للأول لو جود الشرط، وهو الوطء في محلِّه المتيقن الموجب للغسل كما يأتي^(٣)، وإن أفضاها بهذا الوطء؛ لأنَّ الإفضاة حصلت بعد الوطء المعتر شرعاً بخلاف المفضاة قبله لحصول الشك في كون الوطء في القبْل أو في الدبر، وهذا الشك حاصل قبل الوطء لا بعده، فافهم.
[١٤٣٤٦] (قوله: "برَّازيَّة") لَمْ أَرِ فِيهَا قَوْلُهُ: وَإِنْ أَفْضَاهَا، نَعَمْ رَأَيْتُهُ فِي "الفتح"^(٤) و"النهر"^(٥).
[١٤٣٤٧] (قوله: إلا إذا حبلت إلخ) قَالَ فِي "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى"^(٦): ((وَقَدْ نَظَّمُ الْفَقِيهَ الْأَجَلُّ "سَرَاخُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الْهَامِلِيُّ" رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ نَظْماً جَيِّداً فَقَالَ: [وافر]
وَفِي الْمُفْضَاةِ مَسْأَلَةٌ عَجِيْبَةٌ لَدَى مَنْ لَيْسَ يَعْرِفُهَا غَرِيْبَةٌ

(قول "الشارح": ليعلم أن الوطء كان في قبْلِها) فِيهِ أَنَّ حَبْلَهَا لَا يُتَيَقَّنُ مَعَهُ أَنَّ الْوُطْءَ كَانَ فِي الْقُبْلِ؛ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ فِي الدَّبْرِ وَأَنْزَلَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ دَخَلَ بَعْضُ الْمَكِيِّ فِي الْفَرْجِ، فَحَبِلَتْ مِنْهُ بَدُونِ إِدْخَالِ ذَكَرِهِ فِي فَرْجِهَا، نَعَمْ يَظْهَرُ هَذَا عَلَى أَنَّ الْوُطْءَ الْحَكْمِيَّ كَافٍ فِي الْمَحْبُوبِ.

(١) في "د" زيادة: ((أي: سواء حبلت أو لا كما هي قضية إطلاقه، وحيثنَّ ما الفرق بينه وبين ما إذا وطئ مفضاة لا تحل إلا إذا حبلت؟ ويمكن أن يقال: إذا أفضاها لا بُدَّ أن يسبق مماسة جميع الحشفة لباطن الفرج الدَّاخل؛ لئلا يسر الإفضاة، بخلاف المفضاة من قبْلِ، فتأمل. "ح"). ق ٢٠٠/ب.

(٢) "البرازيَّة": كتاب الطلاق - الفصل التاسع في الحظر والإباحة ٢٦١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية")، وقوله: ((وإن أفضاها)) ليست فيها.

(٣) الملقولة [١٤٣٥٠] قوله: ((فالاقتصار على الوطء قصور إلخ)).

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ - فصل فيما تحل به المطلقة ٣٣/٤.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - فصل فيما تحل به المطلقة ٢٣٢/أ.

(٦) "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ٤٣٨/١ (هامش "مجمع الأنهر").

فإنها لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول حكماً، حتى يثبت النسب، "فتح".
 فالأقتصار على الوطء قصور، إلا أن يُعمم بالحقيقي والحكمي.
 (والإيلاج في محل البكارة يُحلها،.....)

إذا حُرمت على زوج وحلت	لأن نال من وطء نصية
فطلقها فلم تحبل فليست	حلالاً للقديم ولا خطيبة
لشك أن ذاك الوطء منها	بفرج أو شكيته القريبة
فإن حبلت فقد وطئت بفرج	ولم تبقى الشكوك لنا مريسة

[١٤٣٤٨] (قوله: فإنها لا تحل حتى تحبل إلخ) هذه العبارة عزاه "المصنف" في "المنح"^(١)
 لـ "البرازية"^(٢)، والذي في "الفتح"^(٣) هكذا: ((فلا تحل بسحبه حتى تحبل))، ثم قال: ((وفي
 "التحرير: لو كان محبوباً لم تحل، فإن حبلت وولدت حلت للأول عند أبي يوسف" خلافاً
 لـ "محمّد") اهـ.

[١٤٣٤٩] (قوله: حتى يثبت) برفع (يثبت) على أن (حتى) ابتدائية.

[١٤٣٥٠] (قوله: فالأقتصار على الوطء قصور إلخ) أي: اقتصار المتون على قولهم: حتى
 يطأها غيره، وهذا مأخوذ من "المصنف" في "المنح"^(٤)، وقال "الرحمى": ((جعلهُ قصوراً مع أنه هو
 الذي عليه المتون والشروح، ويشهد له حديث العسيلة^(٥) الذي ثبت به الحكم، وما تمسك به رواية
 عن أبي يوسف لم تعتمد، فترجيحها على ما هو المذهب هو القصور)) اهـ.

(١) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الرجعة ١/ ١٥١.

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل التاسع في الحظر والإباحة ٤/ ٢٦٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ٤/ ٣٣.

(٤) "المنح": كتاب الطلاق - باب في بيان أحكام الرجعة ١/ ١٥١.

(٥) تقدم تخريجه في المقولة [١١١٠].

والموت عنها لا) كما في "القنية"^(١).....

قلت: لكن حَزَمَ بِهِ في "الخائنة"^(٢) وغيرها، وكَذَا في "الفتح"^(٣) كَمَا عَلِمْتُ، وَنَقَلَهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٤) عَنِ "الغاية" وَقَالَ: خِلَافًا لـ "زَفَرٍ"، وَمِثْلُهُ فِي "البدائع"^(٥)، وَهَذَا يُفِيدُ اعْتِمَادَ قَوْلِ "أَبِي يَوْسُفَ"، نَعَمْ الْأَوْجَهُ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ" وَ"زَفَرٍ"، وَلَا يُنَافِيهِ ثُبُوتُ النَّسَبِ؛ فَإِنَّهُ يَعْتَمِدُ قِيَامَ الْفِرَاشِ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ وَطءٌ حَقِيقَةً، وَالتَّحْلِيلُ يَعْتَمِدُ الْوَطءَ لَا بَعْدَ الْعَقْدِ الْمُثْبِتِ لِلنَّسَبِ، فَإِنَّهُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ كَمَا تَقَدَّمَ^(٦)، وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا ثُبُوتُ التَّحْلِيلِ بِتَرْوُجٍ مَشْرِقِيٍّ. بِمَعْرِیَّةٍ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ لَثُبُوتِ نَسَبِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ الْوَطءِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِكُونِ النَّسَبِ مِمَّا يُحْتَثَالُ لِإثْبَاتِهِ بِمَا أَمْكَنَ وَلَوْ تَوَهَّمَا؛ عَمَلًا بِنَصِّ: «(الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ)»^(٧)، وَإِقَامَةُ لِلْعَقْدِ مُقَامَ الْوَطءِ، كَالْخُلُوةِ الْمُوجِبَةِ لِلْعِدَّةِ، وَأَمَّا التَّحْلِيلُ [٣/١٤٣ق/٣] فَقَدْ شَدَّدَ الشَّرْعُ فِي ثُبُوتِهِ؛ وَلِذَا قَالُوا: إِنَّ شَرْعِيَّتَهُ لِإِغَاظَةِ الزَّوْجِ، غُومِلَ بِمَا يُغْنِصُ حِينَ عَمِلَ أَبْغَضَ مَا يُبَاحُ؛ فَلِذَا اشْتَرَطُوا فِيهِ الْوَطءَ الْمَوْجِبَ لِلْعُسْلِ بِإِيْلَاجِ الْحَشْفَةِ بِلَا حَاطِلٍ فِي الْخَلِّ الْمُتَقَيَّنِّ؛ احْتِرَازًا عَنِ الْفَضَاءِ وَالصَّغِيرَةِ مِنْ بَالِغٍ أَوْ مُرَاهِقٍ قَادِرٍ عَلَيْهِ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ لَا فَاسِدٍ وَلَا مَوْقُوفٍ وَلَا مَمْلُوكٍ يَمِينُ.

(١٤٣٥١) (قوله: والموت عنها لا) أي: لومات عنها قبل الوطء لا يُحِلُّهَا لِلأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ

للموت كالدُّخُولِ فِي إِيْجَابِ الْعِدَّةِ وَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ هُنَا الْوَطءُ.

(١) "القنية": كتاب النكاح - باب فيما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ق ٣٧/١ بتصرف.

(٢) "الخائنة": كتاب النكاح - باب في المحرمات - فصل في مسائل النسب ٣٧٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به الرجعة ٣٣/٤.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٥٨/٢ - ٢٥٩.

(٥) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما شرائط جواز الرجعة - فصل: ومنها أن يكون النكاح الثاني صحيحاً ١٨٩/٣.

(٦) المقولة [١٤٣٢٤] قوله: ((حتى يطأها غيره)).

(٧) أخرجه مسلم (١٤٥٨) كتاب الرضاع - باب الولد للفراش، وتوفي الشبهات، والنسائي ١٨٠/٦ كتاب الطلاق -

باب التغليب في الانتفاء من الولد، وابن ماجه (٢٠٠٦) كتاب النكاح - باب الولد للفراش وللعاشر المحرم،

جميعهم من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن عمر، وأبي أمامة، وعائشة، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم.

واستشكله "المصنف" ^(١)، وفي "النهر" ^(٢): ((وكانه ضعيف؛ لما في "التبيين" ^(٣):
يُشترط أن يكون الإيلاج موجباً للغسل، وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة
وكونه عن قوة نفسه، فلا يُحِلُّها ^(٤) مَنْ لا يَقْدِرُ عليه إلا بمساعدة اليد،.....

[١٤٣٥٧] (قوله: واستشكله "المصنف") الضمير يرجع إلى الإحلال المفهوم من قول
"المصنف": "يُحِلُّها، وأصل الإشكال لصاحب "البحر"، فإنه قال ^(٥) بعد ذكر هذا الفرع: ((مع أنه
نقل في "المحيط" من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأة وهي عذراء لا غسل عليه ما لم يُنزَل؛ لأنَّ
العذرة مانعة من مُوَاراة الحشفة) اهـ. أي: ولا يُحِلُّها إلا الوطء الموجب للغسل، "ط" ^(٦).
وأجاب "الرحمي" و"السَّانِحاني" بحمل ما في "القنية" على ما إذا أزال البكارة بقرينة الإيلاج؛
فإنه لا يكون بدونه، وفيه: أن عبارة "القنية" ^(٧) هكذا: ((إذا أُلِجَ إلى مكان البكارة))، وحملُ
(إلى) على معنى (في) بعيد.

٥٣٩/٢

[مطلب: ما يفرد به صاحب "القنية" لا يُعتمد عليه]

ثم لا يخفى أن ما يفرد به صاحب "القنية" لا يُعتمد عليه، كيف وهو مخالف لما في المشاهير

(قوله: وأجاب "الرحمي" و"السَّانِحاني": بحمل ما في "القنية" على ما إذا أزال البكارة بقرينة الإيلاج إلخ)
في "السندي": ((إنما يكون أي: الإيلاج في محلها إذا أزالها، ومع بقائها لا يكون في محلها؛ إذ يستحيل حلولُ
حالين في محل واحد))، وهو لم يقل: والإيلاج مع البكارة، بل في محلها، أي: بعد إزالتها، ثم قال: ((وعلى تقدير
أن نسخة "القنية": إلى محل البكارة يُمكن أن تُجعل إلى معنى: في، أو الغاية داخلة في المنع دفعاً للإشكال)).

(١) المنح: كتاب الطلاق - باب الرجعة ١/ ١٥١.

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ٢/ ٢٣٢.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ٢/ ٢٥٨.

(٤) في "د" زيادة: ((قوله: فلا يُحِلُّها، كذا نقله في "الشرنبلية"، ثم قال: والصواب أنه يُحِلُّها، كذا في "شرح
الرازي. مدني)). ق ٢٠١/٢.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٤/ ٦٢.

(٦) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢/ ١٧٦.

(٧) "القنية": كتاب النكاح - باب فيما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ثلاثاً ٣/ ١٢٧.

إِلَّا إِذَا انتَعَشَ وَعَمِلَ وَلَوْ فِي حَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَإِحْرَامٍ وَإِنْ كَانَ حَرَاماً وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ؛
لَأَنَّ الشَّرْطَ الذَّوْقُ لَا الشَّبْعُ.

قلت: وفي "المجتبى": ((الصَّوَابُ جُلُّهَا بِدُخُولِ الْحَشْفَةِ مُطْلَقاً))،.....

كقول "الهداية" (١): ((وَالشَّرْطُ الْإِيْلَاجُ))، وقول "الفتح" (٢): ((بَقَيْدِ كَوْنِهِ عَنْ قُوَّةِ نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ مُلْفُوقاً بِجِرْقَةٍ إِذَا كَانَ يَجِدُ حَرَارَةَ الْمَحْلِ)) إِلَى آخِرِ (٣) مَا يَأْتِي (٤) عَنْ "التَّبْيِينِ"، وَكَذَا مَا مَرَّ (٥) عَنْ "الْبِرَازِيَّةِ"، وَمَسْأَلَةُ الْمَفْضَاةِ.

وبعد اعتراف "المصنّف" بإشكاله ما كَانَ يَنْبَغِي لَهُ جَعْلُهُ مُتَأً.

[١٤٣٥٣] (قوله: إِلَّا إِذَا انتَعَشَ وَعَمِلَ) هَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي "التَّبْيِينِ"، نَعَمْ ذَكَرَهُ فِي "الْفَتْحِ" (٦) وَ"النَّهْرِ" (٧)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الِاسْتِنَاءَ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الِاتِّعَاشَ الْإِتِهَاشُ، وَالْمَرَادُ بِهِ وَبِالْعَمَلِ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَوْعٌ اِتِّشَارٌ يَحْصُلُ بِهِ إِيْلَاجٌ كَيْلَا يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ إِدْخَالِ جِرْقَةٍ فِي الْمَحْلِ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا لَا يَحْصُلُ بِهِ التَّقَاءُ الْحَتَانِيْنِ؛ وَلِذَا قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي "الْفَتْحِ" (٨): ((بِخِلَافِ مَنْ فِي آتِيهِ قُتُورٌ وَأُولُجْهَا فِيهَا حَتَّى التَّقَى الْحَتَانَانِ فَإِنَّهَا تَحِلُّ بِهِ)).

[١٤٣٥٤] (قوله: وَلَوْ فِي حَيْضٍ إِلْخ) الْأَوَّلَى حَذَفُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنَ الْبَيِّنِ (٩) وَذَكَرَهَا عِنْدَ قَوْلِ "المصنّف": حَتَّى يَطَّأَهَا غَيْرُهُ.

[١٤٣٥٥] (قوله: مُطْلَقاً) أَي: سِوَاءِ كَانَ الْإِيْلَاجُ بِمُسَاعَدَةِ الْيَدِ أَوْ لَا، وَعِبَارَةٌ "المجتبى":

(١) "الهداية": كتاب الطلاق - باب الرُّجْعَةِ ١٠/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرُّجْعَةِ - فصل فيما تَحِلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ٣٣/٤.

(٣) فِي النَّسَخِ: (إِلْخ) وَصَرَّحْنَا بِهِ لِلإِيْلَاحِ، وَالْمَقْصُودُ مَا بَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِنْ عِبَارَةِ "التَّبْيِينِ"، وَاعْلَمْ أَنَّ عِبَارَةَ "التَّبْيِينِ" انْتَهَتْ عِنْدَ قَوْلِ "الشَّارِحِ": (الْحَتَانَيْنِ)، وَمَا بَعْدَهَا مِنْ "الْفَتْحِ".

(٤) انْظُرِ "الدَّر" فِي الصَّحِيفَةِ نَفْسَهَا.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٤٣٤٨] (قوله: ((فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ حَتَّى تَحْبِلَ إِلْخ))).

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرُّجْعَةِ - فصل فيما تَحِلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ٣٣/٤.

(٧) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرُّجْعَةِ - فصل فيما تَحِلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ١/٢٣٢.

(٨) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرُّجْعَةِ - فصل فيما تَحِلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ٣٣/٤.

(٩) فِي "م": ((مِنْ هُنَا)) بَدَلِ ((مِنْ الْبَيْنِ)).

لكن في "شرح المشارق" لـ "ابن مَلَكٍ": ((لو وَطَّئَهَا وهي نائمة لا يُجِلُّهَا لِلأَوَّلِ؛ لعدم ذوقِ العُسَيْلَةِ))، وينبغي أن يكون الوطء في حالة الإغماء كذلك.....

((وقيل: إيلاجُ الشَّيْخِ الفَاني يديه يُجِلُّهَا، وقيل: إذا لَمْ تَنْتَشِرْ أَلْتَهُ فَأَدْخَلَهُ يَدَيْهِ أَوْ يَدَيْهَا أَوْ كَانَ الذَّكَرُ أَشَلَّ لَا يُجِلُّهَا بِالْإِيلَاجِ، وَالصَّوَابُ جِلُّهَا؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِذُخُولِ الْحَشْفَةِ)). اهـ. وأقره في "الشَّرْئِيعَاتِيَّة" (١)، وهو بخلاف مَا مَشَى عَلَيْهِ [٣/٣١٤ ب] "الزَّيْلَعِيُّ" و"ابنُ الْهَمَامِ" وصاحبُ "النَّهْرِ" كَمَا مرَّ (٢)، وفيه: أَنَّ الحِلَّ مُتَعَلِّقٌ بِذَوْقِ الْعُسَيْلَةِ كَمَا عَلِمْتَ، فَتَأَمَّلْ.

[مطلب: كتاب "شرح المشارق" ليس موضوعاً لنَقْلِ المذهب]

[١٤٣٥٦] (قوله: لكن في "شرح المشارق" (٣) إلخ) فيه: أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَيْسَ مُوَضَّعاً لِنَقْلِ الْمَذْهَبِ. وإطلاقُ التَّوْنِ والشَّرُوحِ يردُّه، وذوقُ الْعُسَيْلَةِ لِلنَّائِمَةِ موجودٌ حُكْماً، أَلَا يُرَى (٤) أَنَّ النَّائِمَ إِذَا وَجَدَ الْبَلَلَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَكَذَا الْمَغْمَى عَلَيْهِ مَعَ أَنَّ خُرُوجَ الْمَنِيِّ لَا يُوجِبُهُ إِلَّا مَعَ وَجُودِ اللَّذَّةِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لَوْجُودِهَا حُكْماً، لِأَنَّهَا رَبَّمَا حَصَلَتْ وَذَهَلَ عَنْهَا بِتَقَلُّبِ النَّوْمِ وَالْإِغْمَاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَجْنُونُ يُجِلُّهَا، وَالْمَجْنُونُ فَوْقَ الْإِغْمَاءِ وَالنَّوْمِ، "رَحِمَتِي".

قلت: ورأيت في "معراج الذَّكَايَا": ((ووطءُ النَّائِمَةِ والمَغْمَى عَلَيْهَا يُجِلُّ عَنْدَنَا، وَفِي أَحَدِ قَوَائِي "الشَّافِعِي") اهـ. هَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي نَسْخَةِ سَقِيمَةٍ فَلْتَرَجَعَ نَسْخَةُ أُخْرَى، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ نَوْمَهُ وَإِغْمَاءَهُ كَنُومِهَا وَإِغْمَائِهَا، لَكِنْ إِذَا قُلْنَا (٥): إِنَّ إِيلَاجَ الشَّيْخِ الْفَاني لَا يُجِلُّهَا مَا لَمْ يَنْتَشِشْ وَيَعْمَلْ -

(قوله: لكن إذا قلنا: إِنَّ إِيلَاجَ الشَّيْخِ الْفَاني لَا يُجِلُّهَا مَا لَمْ يَنْتَشِشْ إلخ) لا ورودَ لهذا الاستِدراكِ للفرقِ الظَّاهِرِ بَيْنَ حَالَةِ الشَّيْخِ الْفَاني وَبَيْنَ حَالَةِ النَّوْمِ؛ لَوْجُودِ اللَّذَّةِ حُكْماً فِي حَالَةِ النَّوْمِ، تَأَمَّلْ.

(١) "الشَّرْئِيعَاتِيَّة": كتابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ ٣٨٦/١ (هامش "الدُّرَرُ وَالْفُرُور").

(٢) ص ٦٦٠ - "در".

(٣) "مبارق الأزهار": الباب السابع ١٢٣/٢ بتصرف.

(٤) في "م": ((تَرَى)).

(٥) في هامش "م": ((قوله: (لكن إذا قلنا إلخ) فيه: أَنَّ إِيلَاجَ الشَّيْخِ الْفَاني لَا يَفِيدُ لَذَّةً أَصْلاً بِخِلَافِ النَّائِمِ، فَإِنَّ فِيهِ لَذَّةً كَالْإِيلَاجِ الْمُسْتَقِظِ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ بِالنَّوْمِ أَوْ الْإِغْمَاءِ يَحْصُلُ ذَهُولُ عَنْهَا، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِأَشْرَاطِ تَذَكُّرِهَا، فَقَوْلُهُ: يَلْزَمُ أَنَّ يَكُونُ مِثْلَهُ النَّائِمُ إِلْخَ غَيْرُ مَنَاسِبٍ؛ لِلْفَرَقِ الْجَلِيِّ بَيْنَ الْمَسَائِلَتَيْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُ قَرِيباً مَا يَفِيدُ هَذَا الْفَرْقَ)) اهـ.

(وَكُرِهَ) التَّزْوُجُ لِلثَّانِي (تَحْرِيمًا) لِحَدِيث: ((لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ)).....

يلزم أن يكون مثله النائم والمُعَمَى عليه، وكذا في جانبها، نعم على تصويب "المجتبى" من الاكتفاء بدخول الحشفة يظهر الإحلال في الكل، فتأمل.

[١٤٣٥٧] (قوله: وَكُرِهَ التَّزْوُجُ لِلثَّانِي) كَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(١)، لَكِنْ فِي "الْقَهْطَانِي"^(٢):

((وَكُرِهَ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَعَزَاهُ "مُحَشِّي مَسْكِين"^(٣) إِلَى "الْحَمَوِيِّ" عَنِ "الْظَهْرِيَّة"^(٤)، وَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ الْمَرْأَةُ، بَلْ هِيَ أَوْلَى مِنَ الْأَوَّلِ فِي الْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ إِنَّمَا جَرَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الثَّانِي، وَالْأَوَّلِ سَاعَ فِي ذَلِكَ وَمَتَسَبَّبَ، وَالْمُبَاشِيرُ أَوْلَى مِنَ الْمَتَسَبِّبِ، وَلَفْظُ الْحَدِيثِ يَشْمَلُ الْكُلَّ؛ فَإِنَّ ((الْمُحْلِلَ لَهُ)) يَصُدَّقُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَيْضًا.

[١٤٣٥٨] (قوله: لِحَدِيث: ((لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ))^(٥) بِإِضَافَةٍ ((حَدِيث))

إِلَى ((لَعَنَ))، فَهُوَ حِكَايَةٌ لِمَعْنَى، وَإِلَّا فَلَفْظُ الْحَدِيثِ كَمَا فِي "الْفَتْح"^(٦): «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ

(١) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٣/٤.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطلاق - فصل تصح الرجعة ٣٢٢/١.

(٣) "فتح المعين": كتاب الطلاق - باب الرجعة ١٧٢/٢.

(٤) "الظهرية": كتاب الطلاق - القسم الرابع - الفصل الرابع في العين وفيمن يحل على الزوج الأول إلخ ١٠٦/أ.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٨٧/١، وأبو داود (٢٠٧٦) في النكاح باب التحليل، وعبد الرزق (١٠٧٩٢)، والبخاري (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٥)، والبيهقي ٢٠٨/٧ من طرق عن حصين وجابر الجعفي وإسماعيل بن أبي خالد وعبد الله

ابن عون ومغيرة وقائدة وغيرهم كلهم عن عامر الشعبي (ج)، وأخرجه أحمد ٩٣/٨٨/١ من طريق إسرائيل عن

أبي إسحاق (ج)، والخطيب في التاريخ ٤٢٤/٧ عن خالد بن العباس كلهم عن الحارث الأعور عن علي مرفوعاً،

واختلف علي بمجالده فرواه أبو أسامة وهما عن مجالد عن الحارث عن علي موقوفاً، أخرجه أحمد ٨٣/١، والبخاري (٨١٩) (٨٢٠) وابن ماجه (١٩٣٥) وأبو يعلى (٤٠٥) عن يحيى ومجاهد وأبي أسامة عن مجالد مرفوعاً به.

وأخرجه الترمذي (١١١٩) عن أشعث عن عبد الرحمن عن مجالد عن الشعبي عن جابر وعن الحارث عن علي مرفوعاً.

قال الترمذي (١١١٩): هذا حديث معلول هكذا رواه أشعث وليس إسناده بالقائم، ومجالد ممن ضعفه أحمد، وقد وهم ابن غير

فقال: عن جابر عن علي ورواية داود وإسماعيل وليث عن الشعبي عن الحارث عن علي عن...، وله حكم الرفع وكذلك اختطف

على حديث ابن عون. وأخرجه عبد الرزاق (١٠٧٩٣) عن عبد الله بن مرة عن الحارث عن ابن مسعود، وأخرجه أحمد ٤٥٠/١.

عن أبي واصل عن ابن مسعود مرفوعاً، وأخرجه أحمد ٤٤٨/١، والترمذي (١١٢٠)، والنسائي ١٤٩/٦، وغيرهم عن أبي

قيس عن هزيل بن شرحبيل عن ابن مسعود مرفوعاً قال الترمذي: حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه (١٩٣٤) عن ابن

عباس وفيه زمة بن صالح ضعيف، وأخرجه أحمد ٣٢٣/٢، عن عثمان بن محمد عن القنبري عن أبي هريرة مرفوعاً.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ٣٤/٤.

(بشرط التحليل) ك: تَزَوَّجْتُكَ عَلَى أَنْ أُحْلَلَكَ (وإن حَلَّتْ لِلأَوَّلِ) لصحة النكاح وبطلان الشرط، فلا يُجْبَرُ عَلَى الطَّلَاقِ كَمَا حَقَّقَهُ "الكمال" خلافاً لِمَا رَعَمَهُ "البرزازی". وَمِنْ لَطِيفِ الْحَيْلِ قَوْلُهُ: إِنْ تَزَوَّجْتُكَ وَجَامَعْتُكَ.....

والمحلَّل لَهٗ»، وهو كذلك في بعض النسخ.

[١٤٣٥٩] (قوله: بشرط التحليل) تأويلٌ للحديثِ بِحَمْلِ اللَّعْنِ عَلَى ذَلِكَ، وَيَأْتِي ^(١) تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

[١٤٣٦٠] (قوله: وإن حَلَّتْ لِلأَوَّلِ إلخ) هَذَا قَوْلُ "الإمام" وَعَنْ "أبي يوسف": أَنَّهُ يَفْسُدُ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُؤَقَّتِ، وَلَا يُحِلُّهَا، وَعَنْ "مُحَمَّدٍ": يَصِحُّ، وَلَا يُحِلُّهَا؛ لِأَنَّهُ اسْتَعَجَلَ مَا أَخْرَهُ الشَّرْعُ كَمَا فِي قَتْلِ الْمُؤَرَّتِ، "هداية" ^(٢).

[١٤٣٦١] (قوله: خلافاً لِمَا رَعَمَهُ "البرزازی") حَيْثُ قَالَ ^(٣): ((زَوَّجْتَ الْمَطْلُوقَةَ نَفْسَهَا مِنْ الثَّانِي بِشَرْطِ أَنْ يُجَامِعَهَا وَيَطْلُقَهَا لِتَحِلَّ لِلأَوَّلِ، قَالَ "الإمام": النِّكَاحُ وَالشَّرْطُ جَائِزَانِ، حَتَّى إِذَا أَبَى الثَّانِي طَلَاقَهَا أَجْبَرَهُ الْقَاضِي عَلَى ذَلِكَ وَحَلَّتْ لِلأَوَّلِ)) اهـ.

وهو مأخوذٌ مِنْ "روضة الزندوسيتي"، قَالَ فِي "النهر" ^(٤): ((قَالَ الإمامُ "ظهیرُ الدِّينِ": هَذَا الْبَيَانُ لَمْ يُوجَدْ [٣/٣١٥ق/٣] فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ، كَذَا فِي "العناية" ^(٥)، وَفِي "فتح القدير" ^(٦): هَذَا مِمَّا لَمْ يُعْرَفْ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ، وَلَا يُبْغَى أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ وَلَا يُحْكَمَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ ضَعِيفِ الثُّبُوتِ تَبَوُّ عَنْهُ قَوَاعِدُ الْمَنْهَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ شَرْطٌ فِي النِّكَاحِ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ، بَلْ يَبْطُلُ الشَّرْطُ وَيَصِحُّ، فَيَجِبُ بَطْلَانُ هَذَا وَأَنْ لَا يُجْبَرَ عَلَى الطَّلَاقِ)) اهـ ^(٧).

(١) المَقُولَةُ [١٤٣٦٨] قَوْلُهُ: ((وَتَأْوِيلُ اللَّعْنِ إِلخ)).

(٢) "الهداية": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرَّجْعَةِ ١١/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "البرزازیة": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ الثَّامِسُ فِي الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ ٢٦٣/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٤) "النهر": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرَّجْعَةِ - فَصْلٌ فِيمَا تَحِلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ق ٢٣٢/ب - ١/٢٣٣.

(٥) "العناية": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرَّجْعَةِ - فَصْلٌ فِيمَا تَحِلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ٣٥/٤ (هَامِشُ "فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٦) "الفتح": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرَّجْعَةِ - فَصْلٌ فِيمَا تَحِلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ٣٥/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٧) فِي "ذ" زِيَادَةٌ: ((وَتَمَامُهُ فِي "حَوَاشِي الْحَمَوِيِّ" مِنْ الْحَيْلِ)). ق ٢٠١/أ.

أو وأمسكتك فوق ثلاث مثلاً فأنت بائن، ولو خافت أن لا يُطلقها تقول: زَوَّجْتُكَ نَفْسِي عَلَى أَنَّ أَمْرِي بِيَدِي، "زيلعي"^(١)، وتماه في "العمادية".....

[١٤٣٦٦] (قوله: أو وأمسكتك) أي: أو يقول: إن تزوّجتك وأمسكتك، وهذا إذا خافت إمساكها مطلقاً، والأول إذا خافت إمساكها بعد الجماع.
[١٤٣٦٧] (قوله: ولو خافت إلج) الأولى: أو تقول: زَوَّجْتُكَ إلج، لأن الحيلتين السابقتين سييهما الخوف المذكور، "ط"^(٢).

[١٤٣٦٨] (قوله: وتماه في "العمادية") حيث قال: ((ولو قال لها: تزوّجتك على أن أمرك بيدك فقبلت جاز النكاح ولغا الشرط؛ لأن الأمر إنما يصح في الملك أو مضافاً إليه، ولم يوجد واحد منهما، بخلاف ما مر، فإن الأمر صار بيدها مقارناً لصيرورتها منكوحة)) اهـ. "نهر"^(٣).
وقدّمناه^(٤) قبل فصل المشيئة.

والحاصل: أن الشرط صحيح إذا ابتدأت المرأة لا إذا ابتدأ الرجل، ولكن الفرق خفي^(٥)،

(قوله: ولكن الفرق خفي إلج) لعل وجهه: أنه بقبوله يكون راضياً بجعل المرأة أمرها بيدها وبميزا له، مع أنه لا يملكه حينذاك، بل وقع باطلاً فلا يصح قبوله والرضا به، وحينئذ لم يصادف الأمر باليد صيرورتها منكوحة، بل صادف الرضا به وقبوله كونها منكوحة، وهذا غير كافٍ، وإذا قيل: إن الزوج هو المرجب

(١) "تبين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل: فيما تحل به المطلقة ٢/٢٥٩.

(٢) "ط": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢/١٧٦.

(٣) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ٢/٢٣٣.

(٤) المقولة [١١٢٣٤] قوله: ((صح)).

(٥) في هامش "م": ((قوله: ولكن الفرق خفي) قال شيخنا: لعل وجهه هو أن قول المرأة: - على أن أمري بيدي - لاغ؛ لكونه قبل النكاح، فلا يؤثر قبول الزوج فيه، وليس صحيحاً موقوفاً على الإجازة حتى يكون للقبول تأثير، فساوى بذه الزوج)) اهـ.

(أَمَّا إِذَا أَضْمَرَ^(١) ذَلِكَ لَا يُكْرَهُ (وَكَانَ) الرَّجُلُ (مَاجُورًا) لِقَصْدِ^(٢) الْإِصْلَاحِ،
وَتَاوِيلُ اللَّعْنِ إِذَا شَرَطَ الْأَجَرَ، ذَكَرَهُ "الْبِرَازِيُّ"^(٣).....

نَعَمْ يَظْهَرُ عَلَى الْقَوْلِ أَنَّ الزَّوْجَ هُوَ الْمَوْجِبُ^(٤) تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، وَالْمَرْأَةُ هِيَ الْقَابِلَةُ كَذَلِكَ، تَأَمَّلْ.
[١٤٣٦٥] (قَوْلُهُ: أَمَّا إِذَا أَضْمَرَ ذَلِكَ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ: بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ.

[١٤٣٦٦] (قَوْلُهُ: لَا يُكْرَهُ) بَلْ يَحِلُّ لَهُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا، "فَهَسْتَانِي"^(٥) عَنِ "الْمُضْمَرَاتِ".

[١٤٣٦٧] (قَوْلُهُ: لِقَصْدِ الْإِصْلَاحِ) أَي: إِذَا كَانَ قَصْدُهُ ذَلِكَ لَا بِمَجْرَدِ قَضَاءِ الشَّهْوَةِ وَنَحْوِهَا،
وَأُورِدَ "السُّرُوجِيُّ" أَنَّ الثَّابِتَ عَادَةً كَالثَّابِتِ نَصًّا، أَي: فَيَصِيرُ شَرْطُ التَّحْلِيلِ كَأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ
فِي الْعَقْدِ فَيَكْرَهُ، وَأَجَابَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((بَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ قَصْدِ الزَّوْجِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِهِ
بَيْنَ النَّاسِ، إِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَنْ نَصَّبَ نَفْسَهُ لَذَلِكَ وَصَارَ مُشْتَهَرًا بِهِ)) اهـ. تَأَمَّلْ.

مطلب: في حكم لعن العَصَاة

[١٤٣٦٨] (قَوْلُهُ: وَتَاوِيلُ اللَّعْنِ إلخ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَقِيلَ: تَاوِيلُ اللَّعْنِ إلخ كَمَا هُوَ عِبَارَةٌ
"الْبِرَازِيُّ"^(٦)، وَلَا سِيَّمًا وَقَدْ ذَكَرَهُ بَعْدَ مَا مَشَى عَلَيْهِ "المَصْنَفُ" مِنَ التَّأْوِيلِ الْمَشْهُورِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا؛

وَلَوْ تَأَخَّرَ، كَمَا قَالَ: يَكُونُ قَوْلُهُ: قَبِلْتُ بَعْدَ قَوْلِهَا مُتَضَمَّنًا؛ لابتداء إيجاب الأمرِ بيدها، وَقَدْ صَادَفَ كَوْنَهَا
مَنْكُوحَةً فَيَصِحُّ، لَكِنْ قَدْ يُزَالُ الْخَفَاءُ بِأَنَّ الْجَوَابَ مُتَضَمِّنٌ مَا فِي السُّؤَالِ، فَيَكُونُ قَبُولُهُ مُتَضَمِّنًا لَجَعْلِهِ الْأَمْرَ فِي
يَدِهَا حِينَ صَارَتْ مَنْكُوحَةً، إِلَّا أَنَّهُ يَرَدُّ أَنَّ الطَّلَاقَ الْمَقَارَنَ لثبُوتِ الْمُلْكِ لَا يَقَعُ إِلَّا أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَمْرِ
بِالْيَدِ، فَيَصِحُّ جَعْلُهُ مُقَارِنًا دُونَ الطَّلَاقِ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الْجَوَابَ مُتَضَمِّنٌ إِعَادَةَ مَا فِي السُّؤَالِ عَلَى نَسْفِهِ، فَكَأَنَّهُ
ذَكَرَ الْجَوَابَ أَوَّلًا، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَمْرَ بِالْيَدِ فَصَادَفَ كَوْنَهَا مَنْكُوحَةً.

(١) فِي "و": ((أَضْمَرَ)).

(٢) فِي "و": ((بَقَصْدَ)).

(٣) ((هُوَ الْمَوْجِبُ)) سَاقِطٌ مِنَ "الْأَصْلِ".

(٤) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - فَصْلُ: نَصَحُ الرَّجْعَةِ ٣٢٢/١.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرَّجْعَةِ - فَصْلُ فِيمَا تَحُلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ ٣٥/٤.

(٦) "الْبِرَازِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ التَّاسِعُ فِي الْحِظْرِ وَالْإِبَاحَةِ ٢٦٢/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْمَنْدِيَّة").

يُفِيدُ أَنَّهُ تَأْوِيلُ آخَرُ، وَأَنَّهُ ضَعِيفٌ، قَالَ فِي "الْفَتْح" ^(١): ((وَهَذَا قَوْلٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّهُ مَاجُورٌ وَإِنْ شَرَطَ لِقَصْدِ الإِصْلَاحِ، وَتَأْوِيلُ اللَّعْنِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ إِذَا شَرَطَ الأَجَرَ عَلَى ذَلِكَ)) اهـ.
قلت: واللَّعْنُ عَلَى هَذَا الحَمَلِ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ كَأَخِذِ الأَجْرَةِ عَلَى عَسْبٍ ^(٢) النَّسَبِ وَهُوَ حَرَامٌ، وَيَقْرَبُهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَمَاءُ: النَّسَبِ الْمُسْتَعَارِ ^(٣)، وَأُورِدَ عَلَى التَّأْوِيلِ الأوَّلِ أَنَّهُ مَعَ اشْتِرَاطِ التَّحْلِيلِ مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا، وَفَاعِلُ الحَرَامِ لَا يَسْتَوْجِبُ اللَّعْنَ، ففَاعِلُ المَكْرُوهِ أَوَّلَى.

أقول: [٣/٣١٥ق/ب] حَقِيقَةُ اللَّعْنِ الْمَشْهُورَةُ هِيَ الطَّرْدُ عَنِ الرَّحْمَةِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِكَافِرٍ؛ وَلِذَا لَمْ تَجْزُ عَلَى مَعِينٍ لَمْ يَعْلَمْ مَوْتُهُ عَلَى الْكُفْرِ بِدَلِيلٍ وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا مُتَهَوِّرًا كـ "زَيْدٍ" عَلَى الْمُعْتَمِدِ، بِخِلَافِ نَحْوِ "إِبْلِيسَ" وَ"أَبِي هَبِ" وَ"أَبِي جَهْلٍ" فِيَجُوزُ، وَبِخِلَافِ غَيْرِ الْمُعِينِ كَالظَّالِمِينَ وَالكَاذِبِينَ فِيَجُوزُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ المَرَادَ جِنْسُ الظَّالِمِينَ، وَفِيهِمْ مَنْ يَمُوتُ كَافِرًا، فَيَكُونُ اللَّعْنُ لِبَيَانِ أَنَّ هَذَا الوَصْفَ وَصِفُ الكَافِرِينَ لِلتَّنْفِيرِ عَنْهُ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُ لَا لِقَصْدِ اللَّعْنِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ هَذَا الجِنْسِ؛ لِأَنَّ لَعْنَ الواحدِ الْمُعِينِ كَهَذَا الظَّالِمِ لَا يَجُوزُ، فَكَيْفَ كُلُّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرَادِ الظَّالِمِينَ، وَإِذَا كَانَ المَرَادُ الجِنْسَ لِمَا قُلْنَا مِنَ التَّنْفِيرِ وَالتَّحْذِيرِ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ المَعْصِيَةُ حَرَامًا مِنَ الْكِبَايِرِ، خِلَافًا لِمَنْ أَنَاطَ اللَّعْنَ بِالْكِبَايِرِ، فَإِنَّهُ وَرَدَ اللَّعْنُ فِي غَيْرِهَا، كـ ((لَعْنِ الْمُصَوِّرِينَ)) ^(٤) وَ((مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ

(١) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما نحلُّ به المطلقة ٣٥/٤.

(٢) الْعَسْبُ: ضِرَابُ الفحل أو ماؤه أو نسله. "القاموس": مادة ((عسب)).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٩٣٦) كتاب النكاح - باب المخل والمخلل له، والدارقطني ٢٥١/٣ كتاب النكاح - والحاكم في المستدرک ١٩٨/٢ كتاب الطلاق - وقال هذا حديث صحيح الإسناد، وأقره الذهبي، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٠٨/٧ كتاب النكاح - باب ما جاء في نكاح المخل، والطبراني في المعجم الكبير ٢٩٩/١٧ رقم (٨٢٥) ولفظ الحديث: ((ألا أخبركم بالنسب المستعار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو المخل، ولعن الله المخلل والمخلل له))، جميعهم عن مشرع بن هاعان عن عقبة بن عامر، قال البوصيري في "مصباح الرجاحة": هذا إسناد مختلف فيه.

(٤) أخرجه أحمد ٣٠٨/٤، والبخاري (٥٩٦٢) كتاب اللباس - باب من لعن المصور، و(٢٠٨٦) كتاب البيوع - باب مكر كل الربا، و(٢٢٣٨) كتاب البيوع - باب من الكلب، و(٥٣٤٧) كتاب الطلاق - باب مهر البغي ونكاح -

كارهون^(١)) و((مَنْ سَلَّ سَخِمَتَهُ^(٢))) أي: تغوَّطَ على الطُّريقِ، و((المرأةُ السَّلْتَاءُ)): أي: التي لا تُحْضِبُ يَدَيْهَا، و((المرءَاءُ)): أي: التي لا تَكْتَحِلُ و((المرأةُ إذا خَرَجَتْ مِنْ دَارِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا))^(٣) و((نَاكِحِ الْيَدِ))^(٤) و((زائراتِ القبورِ))^(٥) و((مَنْ جَلَسَ وَسَطَ

- القاصر، وأبو يعلى في "مسنده" (٨٩٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٦/٦ كتاب البيوع - باب النهي عن مَن الكلب، وأبو داود (٣٤٨٣) كتاب البيوع - باب في أثمان الكلب، وابن حبان (٥٨٥٢) كتاب الخطر والإباحة - باب الصور والمصورين. كلهم من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه.

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٨) كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء فيمن أمَّ قوماً وهم له كارهون، من طريق محمد بن القاسم بن الفضل بن ثلهم عن الحسن قال: سمعت أنس بن مالك قال لعن رسول الله ﷺ .. فذكره، وقال: حديث أنس لا يصح؛ لأنه قد روي هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلٌ. ومحمد بن القاسم تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالحافظ، وأخرجه البيهقي ١٢٨/٣ كتاب الصلاة - باب من أمَّ قوماً وهم له كارهون، من طريق الحجاج عن قتادة عن الحسن مرسلًا وعبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسلًا، وليس فيه لفظ ((لعن)) وفي الباب عن ابن عباس، وطلحة، وعبد الله بن عمرو، وأبي أمامة.

(٢) أخرجه الحاكم ١٨٦/١ ولفظه: ((مَنْ سَلَّ سَخِمَتَهُ على طريق عامر من طرق للمسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين))، والطبراني في "الأوسط" (٥٤٢٦) وفي "الصغير" (٨١١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٩٨/١ كتاب الطهارة - باب النهي عن التحلي في طريق الناس وظلمهم، من حديث محمد بن عمرو الأنصاري عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً، قال ابن حجر في "التلخيص" ١٠٥/٣ وإسناده ضعيف.

(٣) أخرجه الديلمي كما في الكثر ٣٨٢/١٦ ونحوه الخطيب ٢٠١/٦ وفيه: إبراهيم بن هدية كذاب، وأورده الشوكاني في "الفوائد المجموعة" ص ١٣٦ - عن أنس مرفوعاً.

(٤) تقدم تخريجه ٢٧١/٦.

(٥) أخرجه أحمد ٣٣٧/٢، والترمذي (١٠٥٦)، وابن ماجه (١٥٧٦) وابن حبان (٣١٧٨) الإحسان والبيهقي ٧٨/٤، كلهم في الجنائز من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه أحمد ٤٤٣/٣، وابن أبي شيبة ٣٤٥/٣، وابن ماجه (١٥٧٤)، والحاكم ٣٧٤/١، والطبراني (٣٥٩١) والبيهقي وأبو نعيم في المعرفة (٢٢١٨) من طريق عبد الرحمن بن بهمان - وفيه جهالة - عن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً.

وأخرجه أحمد ١٨٧، ٢٢٩/١، وأبوداود (٣٢٣٦) في الجنائز باب زيارة القبور والترمذي (٣٢٠) في الصلاة: باب كراهية أن يتخذ على القبور مسجداً والنسائي ٩٤/٤ في الجنائز باب اتحاد السرج على القبور، وابن ماجه (١٥٧٥) وابن حبان (٣١٧٩)، والحاكم ٣٧٤/١ وغيرهم من طريق محمد جُحادة عن أبي صالح يحدث بعدما كبر عن ابن عباس مرفوعاً، قال الترمذي: هذا حديث حسن، وحزم بأن أبا صالح هو بافام - وهو وإن كان صالحاً إلا أنه تغير بعدما كبر وبذلك جزم الحاكم ولم يصححه إلا بالشواهد، إلا أن ابن حبان ادعى أنه ميزان - فإن كان كذلك فهو ثقة لكنه بعيد والله أعلم.

الحَلَقَة^(١) وغير ذلك، ومنه ما هُنا، هَذَا ما ظَهَرَ لي، لكن يُشَكِّلُ على مَنَعَ لَعْنِ المَعِينِ مشروعية اللعان، وفيه لَعْنٌ مَعِينٌ، نَعَمْ يُحَابُّ بِأَنَّهُ مَعْلُقٌ على تَقْدِيرِ كَوْنِهِ كاذِباً، لَكِنَّهُ لا يَخْرُجُ عَنْ لَعْنِ مَعِينٍ، تَأَمَّلْ.

ثم رأيتُ في لَعَانِ "القَهْستاني"^(٢) قال: ((اللَّعْنُ في الأصل: الطُّرْدُ، وشرعاً في حَقِّ الكفار: الإبعادُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وفي حَقِّ المؤمنين: الإسقاطُ عَنْ دَرَجَةِ الأبرارِ)) اهـ. وفي لَعَانِ "البحر"^(٣): ((فإن قلت: هل يُشْرَعُ لَعْنُ الكاذبِ المَعِينِ؟ قلتُ: قالَ في "غَايَةِ البَيانِ" مِنْ بابِ العِدَّةِ: وعن "ابنِ مسعودٍ" أَنَّهُ قالَ: مَنْ شاءَ باهَلَّتْهُ^(٤)، والمُبَاهَلَةُ: المُلَاعَنَةُ، وكانُوا يَقُولُونَ إذا اِخْتَلَفُوا في شيءٍ: بَهَلَّتْ اللَّهُ على الكاذِبِ مِنْنا، قالُوا: هي مشروعةٌ في زماننا أيضاً)) اهـ. وعن هَذَا قيل: إنَّ المرادَ باللَّعْنِ في مِثْلِ ذَلِكَ الطُّرْدُ عَنْ مَنَازِلِ الأبرارِ لا عَنْ رَحْمَةِ العَزِيزِ الغَفَّارِ، وقيل: إنَّ الأُمُشِبَةَ أنَّ حَقِيقَةَ اللَّعْنِ هُنَا لَيْسَتْ بِمَقْصُودَةٍ، بل المقْصُودُ إظهارُ خَسَاسَةِ المَحَلِّ بِالمُبَاشَرَةِ، والمَحَلِّ لَهُ بِالْعَوْدِ إِلَيْهَا بَعْدَ مُضَاجَعَةٍ غَيْرِهِ، وَغَرَاهُ "القَهْستاني"^(٥) إلى^(٦) "الكَشْفِ"^(٧) ثم قالَ: ((وفيه كَلَامٌ، فتَأَمَّلْ)) اهـ. وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لو كانَ كَذَلِكَ لا يَلْزَمُ كَوْنُهُ مَكْرُوهاً مُحَرَّماً.

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٢٦) كتاب الأدب - باب الجلوس وسط الحلقة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٣٤/٣ -

٢٣٥ كتاب الجمعة - باب كراهية الجلوس في وسط الحلقة، والترمذي (٢٧٥٣) كتاب الأدب - باب ما جاء في

كراهية القعود وسط الحلقة، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطلاق ٣٣٣/١.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق ١٢٧/٤.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٣٠٧) كتاب الطلاق - باب في عدة الحامل، والنسائي ١٩٧/٦ كتاب الطلاق - باب عدة

الحامل المتوفى عنها زوجها، وابن ماجه (٢٠٣٠) كتاب الطلاق - باب الحامل يتوفى عنها زوجها إذا وضعت

حلت للأزواج. ثلاثهم بلفظ: ((من شاء لاعنته))، وأورده الزيلعي في "نصب الراية" ٢٥٦/٣ - كتاب الطلاق -

باب العدة، وذكره ابن حجر في "الدراية" ٢٧٨/٢.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الطلاق - فصل تصح الرجعة ٣٢٢/١.

(٦) في "ب" و"م": ((في)) بدل ((إلى)).

(٧) "كشف الأسرار": الحقيقة والجاز - باب معرفة أحكام الخصوص ٢١٦/١.

ثم هذا كله فرع صحة النكاح الأول، حتى لو كان بلا ولي بل بعبارة المرأة أو بلفظ هبة أو بحضرة فاسقين، ثم طلقها ثلاثاً وأراد حلها بلا زوج يرفع الأمر لشافعي،

[١٤٣٦٩] (قوله: ثم هذا كله) أي: كل ما مر من لزوم التحليل بالشروط المارة وكراهية التصريح بالشروط.

[١٤٣٧٠] (قوله: فرع صحة النكاح) كذا عبر في "النهر"^(١)، والمراد صحته باتفاق [١/٣١٦: ٣/١٦] الأئمة، لاصحته عندنا؛ بقرينة ما بعده^(٢)، فافهم. وقد مر^(٣) أنه لو كان فاسداً أو موقوفاً لا يلزم التحليل، بل تحل بدونه وإن كره، وهل تقبل دعوته الفساد عندنا لإسقاط التحليل؟ لم أره الآن، نعم يأتي^(٤) آخر الباب: أنه لو ادعى بعد الثلاث أنه طلقها واحدة قبل وانقضت عدها لا يصدّقان، وستأتي^(٥) هذه المسألة في العدة، وتأتي هناك حادثة الفتوى في ذلك، فراجعها.

[١٤٣٧١] (قوله: أو بحضرة فاسقين) أي: تحقّق فسقهما، وإلا فظاهر العدالة يكفي عند "الشافعي"، فافهم.

مطلب في حيلة إسقاط التحليل بحكم شافعي بفساد النكاح الأول

[١٤٣٧٢] (قوله: يرفع الأمر لشافعي) إلخ أقول: الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما حرره "ابن حجر" في "التحفة"^(١): ((من أن الحاكم لا يحكم بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل))، وذلك أنه ذكر: ((أن الزوجين لو توافقا أو أقاما بينة بفساد النكاح لم يلتفت لذلك بالنسبة لسقوط التحليل؛ لأنه حق الله تعالى، نعم يجوز لهما العمل به باطناً، لكن إذا علم بهما الحاكم فَرَّقَ بينهما))، ثم قال في موضع آخر^(٢): ((وحيث لم يفرّق بينهما فَمَنْ نَكَحَ مُخْتَلَفًا فِيهِ فَإِنْ قُلِدَ الْقَائِلُ بِصِحَّتِهِ،

(١) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما نحل به المطلقة ق ٢٣٢ ب.

(٢) في "د" زيادة: (أي: قوله: يرفع الأمر لشافعي؛ إذ لو كان غير صحيح عندنا لما احتاج لذلك)). ق ٢٠١/٢.

(٣) المقولة [١٤٣٣٠] قوله: ((خرج الفاسد والموقوف)).

(٤) ص ٦٨٣-٦٨٤ "در".

(٥) المقولة [١٥٤٢٦] قوله: ((فلو مضى معلوماً عند الناس)).

(٦) "تحفة المحتاج": كتاب النكاح - باب ما يحرم من النكاح ٢٣٢/٧-٢٣٣ بتصرف (هامش "حواشي الشراواني" و"العباي").

(٧) "تحفة المحتاج": كتاب النكاح - باب ما يحرم من النكاح ٢٤٠/٧ (هامش "حواشي الشراواني" و"العباي").

أَوْ حَكَمَ بِهَا مَنْ يَرَاهَا نَمْ طَلَّقَ ثَلَاثًا تَعَيَّنَ التَّحْلِيلُ، وَلَيْسَ لَهُ تَقْلِيدٌ مَنِ يَرَى بَطْلَانَهُ؛ لِأَنَّهُ تَلْفِيقٌ لِلتَّقْلِيدِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ قِطْعًا، وَإِنْ انْتَفَى التَّقْلِيدُ وَالْحَكْمُ لَمْ يَحْتَجْ لِمُحْلَلٍ، نَعَمْ يَتَعَيَّنُ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى بَعْدَ الثَّلَاثِ عَدَمَ التَّقْلِيدِ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ بِذَلِكَ رَفْعَ التَّحْلِيلِ الَّذِي لَزِمَهُ بِاعْتِبَارِ ظَاهِرِ عَلَيْهِ، وَأَيْضًا فَيَفْعَلُ الْمَكْلُوفُ يُصَانُ عَنِ الْإِلْغَاءِ لَا سِيَّمَا إِنْ وَقَعَ مِنْهُ مَا يُصَرِّحُ بِالْإِعْتِدَادِ بِهِ كَالْتَّطْلِقِ ثَلَاثًا هُنَا)) اهـ.

٥٤١/٢

وَالَّذِي تَحَرَّرَ مِنْ كَلَامِيهِ: أَنَّ الزَّوْجَ إِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ النِّكَاحِ فَإِنْ قَلَّدَ الْقَائِلَ بِصِحَّتِهِ أَوْ حَكَمَ بِهَا حَاكِمٌ يَرَاهَا لَا يَسْقُطُ التَّحْلِيلُ، وَإِلَّا سَقَطَ، وَلَهُ تَجْدِيدُ الْعَقْدِ بَعْدَ الثَّلَاثِ دِيَانَةً، وَإِذَا عَلِمَ بِهِ الْحَاكِمُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ ادَّعَى عَدَمَ التَّقْلِيدِ لَمْ يُصَدِّقْهُ الْحَاكِمُ، وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي قَوْلِ "الشَّارِحِ" تَبَعًا لغيره: ((رُفِعَ الْأَمْرُ لَشَافِعِي))؛ إِذْ لَا يَحْكُمُ الشَّافِعِيُّ بِسُقُوطِ التَّحْلِيلِ، وَلَا يَقْبَلُ مَا يَسْقُطُهُ، لَكِنْ قَالَ "ابْنُ قَاسِمٍ" فِي "حَاشِيَةِ التُّحْفَةِ"^(١): ((إِنْ لَمْ يَتَّقِلْ "الشَّافِعِي" وَالْعَقْدَ بِلَا مُحْلَلٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ قِضِيَّةٌ أُخْرَى، فَلَا تَلْفِيقَ مَا لَمْ يَحْكُمْ بِصِحَّةِ التَّقْلِيدِ الْأَوَّلِ حَاكِمًا)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنْ هَذَا فِي الدِّيَانَةِ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الْحَاكِمَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِذَا عَلِمَ بِهِ؛ لِأَنَّ التَّحْلِيلَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، نَعَمْ صَرَّحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ "زَكَرِيَّا" فِي "شَرْحِ مَنْهَجِهِ"^(٢): ((بَأَنَّ الزَّوْجَيْنِ لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمُسَمَّى وَمَهْرِ الْمَثَلِ، وَأُقِيمَتْ بَيْنَهُ عَلَى فِسَادِهِ يَثْبُتُ مَهْرُ الْمَثَلِ، وَيَسْقُطُ التَّحْلِيلُ تَبَعًا)) اهـ. لَكِنْ [٣/٣١٦ب] اسْتَظْهَرَ "ابْنُ حَجَرٍ"^(٣) عَدَمَ سُقُوطِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ قُلْتُ: يُمْكِنُ الْحَكْمُ بِهِ عِنْدَنَا عَلَى قَوْلِ "مُحَمَّدٍ" بِاشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ.

قُلْتُ: لَا يُمْكِنُ فِي زَمَانِنَا؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمُعْتَمَدِ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْقَضَاءُ مَأْمُورُونَ بِالْحَكْمِ بِأَصَحِّ الْأَقْوَالِ، عَلَى أَنَّهُ نَقَلَ فِي "التَّائِرِخَانِيَّةِ"^(٤): ((أَنَّ "شَيْخَ الْإِسْلَامِ" سُئِلَ: هَلْ يَصِحُّ الْقَضَاءُ بِهِ؟ فَقَالَ:

(١) انظر "حاشية التحفة": كتاب النكاح - فصل فيمن يعقد النكاح وما يتبعه ٢٤٠/٧ بتصرف.

(٢) لم نثر عليها في "شرح المنهج".

(٣) "تحفة المحتاج": كتاب النكاح - فصل في أركان النكاح وتوابعها ٢٢٢/٧.

(٤) "التائرخانية": كتاب الطلاق - مسائل رفع اليمين بالطلاق المضاف ٦١٩/٣ بتصرف.

فَيَقْضِي بِهِ وَبُطْلَانُ النِّكَاحِ، أَيْ: فِي الْقَائِمِ وَالْآتِي^(١) لَا فِي الْمُنْقَضِيِّ، "بِرَّازِيَّة".
وفيهما: ((قَالَ الزَّوْجُ الثَّانِي: كَانَ النِّكَاحُ فَاسِداً، أَوْ لَمْ أَدْخُلْ بِهَا وَكَذَّبْتُهُ.....

لَا أُدْرِي، فَإِنَّ "عَمَّداً" وَإِنْ شَرَطَ الْوَلِيُّ لَكُنْهُ قَالَ: لَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَيُنِي أَكْرَهُ لَهُ
ذَلِكَ)) اهـ. أَيْ: فَإِنَّ لَفْظَ ((أَكْرَهُ)) قَدْ يُسْتَعْمَلُ مِنَ الْمُجْتَهِدِ فِي الْحَرَامِ.

[١٤٣٧٣] (قَوْلُهُ: فَيَقْضِي بِهِ) أَيْ: بِحِلِّهَا لِلأَوَّلِ، وَقَوْلُهُ: ((وَبُطْلَانُ النِّكَاحِ)) عَطْفُ سَبَبٍ
عَلَى مُسَبَّبٍ، فَإِنَّ قَضَاءَ بُطْلَانِ النِّكَاحِ الْأَوَّلِ سَبَبٌ لِحِلِّهَا بِلاَ زَوْجٍ آخَرَ. اهـ "ح"^(٢).

وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقَضَاءَ لِتَصِيرِ الْحَادِثَةِ الْخَلَافَةِ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهَا، "ط"^(٣). وَقَدْ مَنَّا^(٤) فِي بَابِ التَّعْلِيلِ
مَا يَنْبَغِي اسْتِذْكَارُهُ هُنَا، وَلَا نَعْيُهُ لِقُرْبِ الْعَهْدِ بِهِ.

[١٤٣٧٤] (قَوْلُهُ: أَيْ: فِي الْقَائِمِ وَالْآتِي لَا فِي الْمُنْقَضِيِّ) عِبَارَةُ "الْبِرَّازِيَّةِ"^(٥) - عَلَى مَا فِي
"النَّهْرِ"^(٦) -: ((وَبِهِ لَا يَظْهَرُ أَنَّ الْوَطْءَ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ كَانَ حَرَاماً، وَأَنَّ فِي الْأَوْلَادِ خَبَأً؛ لِأَنَّ
الْقَضَاءَ اللَّاحِقَ كَدَلِيلِ النَّسْخِ يَعْمَلُ فِي الْقَائِمِ وَالْآتِي لَا فِي الْمُنْقَضِيِّ)) اهـ. أَيْ: لِأَنَّ مَا مَضَى كَانَ
مَبْنِياً عَلَى اعْتِقَادِ الْحِلِّ تَقْلِيداً لِمَذْهَبٍ صَحِيحٍ، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِخِلَافِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ الْمُلْزِمِ، كَمَا لَوْ
نُسِخَ حُكْمٌ إِلَى آخَرَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ بُطْلَانُ مَا مَضَى، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ تَغَيَّرَ رَأْيُ الْمُجْتَهِدِ، وَكُنَّا لَوْ تَوَضَّأَ
حَنْفِيًّا وَلَمْ يَنْوِ صَلَّيْ بِهِ الظُّهْرَ، ثُمَّ صَارَ شَافِعِيًّا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ يَلْزَمُهُ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ بِالنِّيَّةِ
دُونَ مَا صَلَّاهُ بِهِ.

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": وَفِيهَا: قَالَ الزَّوْجُ الثَّانِي: كَانَ النِّكَاحُ فَاسِداً أَوْ لَمْ أَدْخُلْ بِهَا وَكَذَّبْتُهُ فَالْقَوْلُ لَهَا الْخ)
لِأَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَّ صَارَ أَجْنَبِيًّا، وَهِيَ أَمِينَةٌ عَلَى نَفْسِهَا. اهـ "رَحْمَتِي".

(١) فِي "و": ((وَالْآنَ)).

(٢) "ح": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ ١٩٥/١ - بِاخْتِصَارٍ.

(٣) "ط": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ ١٧٧/٢ - بِتَصَرُّفٍ.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٣٨٤٧] قَوْلُهُ: ((يُطْلَقُ بِزَوَالِ الْحِلِّ)).

(٥) "الْبِرَّازِيَّةُ": كِتَابُ النِّكَاحِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي الْأَكْفَاءِ ١١٧/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٦) "النَّهْرُ": كِتَابُ الطَّلَاق - بَابُ الرَّجْعَةِ - فَصْلٌ فِي مَا نَحَلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةَ ٢٣٢/ب.

فالقول لها، ولو قال الزوج الأول ذلك فالقول له))، أي: في حق نفسه.
(والزوج الثاني يهدم بالدخول) فلو لم يدخل لم يهدم اتفاقاً، "قنية"^(١).....

[١٤٣٧٥] (قوله: فالقول لها) كذا في "البحر"^(٢)، وعبارة "البرازية"^(٣): ((ادعت أن الثاني جامعها وأنكر الجماع حلت للأول، وعلى القلب لا)) اهـ. ومثله في "الفتاوى الهندية"^(٤) عن "الخلاصة"^(٥).

ويُخالفُ قوله: ((وعلى القلب لا))^(٦) ما في "الفتح"^(٧) و"البحر"^(٨): ((ولو قالت: دخل بي الثاني، والثاني منكراً فاعتبر قولها، وكذا في العكس)) اهـ، فتأمل.
[١٤٣٧٦] (قوله: فالقول له) أي: في حق الفرقة، كأنه طلقها، لا في حقها، حتى يجب لها نصف المسمى أو كماله إن دخل بها، "بحر"^(٩).
[١٤٣٧٧] (قوله: والزوج الثاني) أي: نكاحه، "نهر"^(١٠).

(قوله: ويُخالفُ قوله: وعلى القلب إلخ) لا مخالفة، فإننا قد اعتبرنا قولها في الدخول فحلت، وفي عديمه فلم تحل، تأمل.

(١) "القنية": كتاب النكاح - باب فيما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ق ٣٧/أ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق باب الرجعة ٦٤/٤.

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل التاسع في الحظر والإباحة ٢٦٢/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الفتاوى الهندية": كتاب الطلاق - الباب السادس في الرجعة وفيما تحل به المطلقة وما يتصل به - فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به ٤٧٤/١.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل التاسع في الحظر والإباحة ق ١٠٩/ب نقلاً عن نكاح "الأحناس".

(٦) في هامش "م": ((قوله: ويخالفُ قوله: وعلى القلب لا إلخ) لا يخفى أن قول البرازي: ((وعلى القلب لا)) معناه أنه لو ادعى الزوج الثاني الجماع، وأنكرته لا تحل للأول، فهذا اعتبار لقولها كالمسألة الأولى، وحينئذ فلا مخالفة بين ما في "البرازية" و"الفتح"، فإن قول "الفتح": وكذا في العكس، أي: الحكم في مسألة العكس كالحكم في الأصل من اعتبار قول المرأة، فيكون قوله: وكذا في العكس مساوياً لقول البرازي: وعلى القلب لا)) اهـ.

(٧) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ٣٨/٤.

(٨) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٤/٤.

(٩) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٤/٤.

(١٠) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ق ٢٣٣/أ.

(ما دون الثلاث أيضاً) أي: كما يَهْدِمُ الثلاثَ إجماعاً؛ لأنه إذا هَدَمَ الثلاثَ فما دونها أولى خلافاً لـ "محمد"، فمن^(١) طَلَّقَتْ دونها وعادَتْ إليه بعدَ آخرَ عادتَ بثلاثٍ لو حُرَّةً وثنتين لو أمةً، وعند "محمدٍ" وباقي الأئمةِ بما بقي، وهو الحقُّ، "فتح"،.....

مطلب: مسألة الهدم

[١٤٣٧٨] (قوله: ما دون الثلاث) أي: يَهْدِمُ ما وَقَعَ من الطَّلَاقِ أو الطَّلَاقَتَيْنِ، فيَجْعَلُهُما كأنَّ لم يكنوا، وما قيل: إنَّ المرادَ أَنَّهُ يَهْدِمُ ما بقي من الملكِ الأوَّلِ فهو مِنْ سَوْءِ التَّصَوُّرِ كما نُبِّهَ عليه "الهندي"، أفادَهُ في "النهر"^(٢).

[١٤٣٧٩] (قوله: أي: كما يَهْدِمُ الثلاثَ) تفسيرٌ لقوله: ((أيضاً)).

[١٤٣٨٠] (قوله: لأنه إلخ) جوابٌ عما قاله "محمدٌ": من أنَّ قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة - ٢٣٠] جُعِلَ غايةً لانتهاهِ الحُرْمَةِ الغليظةِ فيَهْدِمُها، والجوابُ: أَنَّهُ إذا هَدَمَهَا يَهْدِمُ ما دُونَهَا [٣/٣١٧ق/٣] بالأوَّلِ، فهو ما تَبَيَّنَ بدلالةِ النَّصِّ، وتعمُّمُ مباحِثِ ذلك في كتبِ الأصول، وقولُهُما مَرْوِيٌّ عن "ابنِ عمرَ" و"ابنِ عَبَّاسٍ"، وقولُ "محمدٍ" مَرْوِيٌّ عن "عمرَ" و"عليٍّ" و"أبي بنِ كعبٍ" و"عمرانَ بنِ الحُصَيْنِ" كما في "الفتح"^(٣).

[١٤٣٨١] (قوله: وهو الحقُّ) ليس هذا في عبارة "الفتح"، بل ذَكَرَهُ في "التحريض"^(٤)، وتَبَعَهُ في "النهر"^(٥)، وعبارة "الفتح"^(٦) بعدما أطلَّ في الكلام من الجانبين: ((فظهرَ أنَّ القولَ ما قاله "محمدٌ" وباقي الأئمةِ الثلاثِ، ولقد صدَّقَ قولُ صاحبِ "الأسرار": ومسألة يُخالفُ فيها كبارُ الصَّحابةِ

(١) في "ب": ((فمن)).

(٢) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ - فصل فيما تَحُلُّ به المطلقة ق ٢٣٣/١.

(٣) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ - فصل فيما تَحُلُّ به المطلقة ٣٦/٤.

(٤) "التحريض": الفصل الخامس في الحقيقة والجهاز - مسائل الحروف - حروف العطف - مسألة (حتى) ص ٢٠٠.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ - فصل فيما تَحُلُّ به المطلقة ق ٢٣٣/١.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ - فصل فيما تَحُلُّ به المطلقة ٣٧/٤.

وأقره "المصنف" كغيره.

(ولو أخبرت مطلقته الثلاث بمضي عِدَّتِهِ وَعِدَّةِ الزَّوْجِ الثَّانِي) بعد دخولِهِ
(وَالِدَتُهُ تَحْتَمِلُهُ حَازَ^(١) لَهُ) أَي: لِلأَوَّلِ.....

يُعَوِّزُ فَقَهَّهَا^(٢)، وَيَصْعَبُ الْخُرُوجُ مِنْهَا)).

[١٤٣٨٢] (قوله: "وأقره" "المصنف" كغيره) أَي: كصاحب "البحر"^(٣) و"النهر"^(٤) و"المقدس"^(٥) و"الشربلاية"^(٦) و"الرمل"^(٧) و"الحموي"، وكذا شارح "التحرير" المحقق "ابن أمير حاج"^(٨)، لكن المتون على قول "الإمام"، وأشار في متن "الملتقى"^(٩) إلى ترجيحِهِ، ونقلَ ترجيحَهُ العلامة "قاسم" عن جماعة من أصحاب الترجيح، ولم يُعْرَجْ على ما قاله شيخُهُ في "الفتح"، وكذا لم يُعْرَجْ عَلَيْهِ في "مواهب الرحمن" مع أنه كثير ما يتبع صاحب "الفتح" في ترجيحِهِ.

[١٤٣٨٣] (قوله: "بمضي عِدَّتِهِ) أَي: الزَّوْجِ الأولِ، أَسَدَتِ الْعِدَّةَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ سَبَّهَا، "نهر"^(٨).

وَالْأُفَالِغَةُ لِلطَّلَاقِ.

[١٤٣٨٤] (قوله: وَعِدَّةُ الزَّوْجِ الثَّانِي) ليس المراد أنها قالت: مَضَتْ عِدَّتِي مِنَ الثَّانِي فقط،

(قوله: يُعَوِّزُ فَقَهَّهَا) في "القاموس": ((عَوَّزَ الشَّيْءُ كَفَرِحَ لَمْ يُوجَدْ، وَالرَّجُلُ: افْتَقَرَ، كَاعَوَّزَ،

وَالْأَمْرُ اشْتَدَّ)) اهـ.

(١) ((حاز)) ليست في "د" و"و".

(٢) في هامش "م": ((قوله: (يُعَوِّزُ فَقَهَّهَا) إلخ) يُعَوِّزُ بفتح الواو من عَوَّزَ كَفَرِحَ بمعنى قَدَّ، أَي: المسألة الخلافية بين كبار الصحابة يُقَدُّ فَقَهَّهَا، أَي: فِيهَا، أَي: لَا يُوقَفُ فِيهَا عَلَى الرَّوَاقِ بَقِيَّتًا)) اهـ.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٦٣/٤.

(٤) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما نحلُّ به المطلقه ق ٢٣٣/١.

(٥) "الشربلاية": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٧٨/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) "التقرير والتحيز": الفصل الخامس - مسائل الحروف - مسألة (حتى حازة كلى) ٥٩/٢.

(٧) "ملتقى الأبحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة ٢٨/١.

(٨) "النهر": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما نحلُّ به المطلقه ق ٢٣٣/١.

(أَنْ يُصَدِّقَهَا إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صَدَّقَهَا).....

بل قالت: تَزَوَّجْتُ ودخل بي الزوج، وطلَّقني وانقضت عِدَّتِي، كما ذكره في "الهداية"^(١)؛ لأن قولها: مَضَتْ عِدَّتِي لا يفيد ما ذُكِرَ، لوجوبها بالخلوة، ومجرد ما لا تحِلُّ، ومن ثمَّ قال في "النَّهَائِيَّة": ((إِنَّمَا ذُكِرَ في "الهداية"^(٢)) إخبارها مبسوطاً؛ لأنها لو قالت: حَلَلْتُ لَكَ فَتَزَوَّجَهَا، ثُمَّ قالت: لم يكن الثاني دخل بي إِنْ كَانَتْ عَالِمَةً بِشَرَائِطِ الْحِلِّ لم تُصَدِّقْ، وإِلَّا تُصَدِّقْ، وفيما ذكرته مبسوطاً لا تُصَدِّقْ في كُلِّ حَالٍ، وعن "السَّرْحَسِيِّ"^(٣): لا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا حَتَّى يَسْتَفْسِرَهَا؛ لاختلاف النَّاسِ في حِلِّهَا. بمجرد الْعَقْدِ، وعن الإمام "الْفَضْلِيِّ": لو قالت: تَزَوَّجْنِي، فَإِنِّي تَزَوَّجْتُ غَيْرَكَ وانقضت عِدَّتِي، ثُمَّ قالت: ما تَزَوَّجْتُ صِلَقَتُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَقْرَبُ بِدُخُولِ الثَّانِي)) اهـ؛ لأنها غيرُ مُتَنَاقِضَةٍ بِحَمْلِ قولها: تَزَوَّجْتُ عَلَى الْعَقْدِ، وقولها: ما تَزَوَّجْتُ معناه: ما دخل بي، فإذا أَقْرَبُ بِالدُّخُولِ ثَبَتَ تَنَاقُضُهَا كَمَا أَفَادَهُ في "الْفَتْحِ"^(٤)، ويأتي تمامه.

٥٤٢/٢

[١٤٣٨٥] (قوله: لَهْ أَنْ يُصَدِّقَهَا) لِأَنَّهُ إِذَا مِنْ الْمَعَامَلَاتِ لِكُونِ الْبُضْعِ مُتَقَوِّمًا عِنْدَ الدُّخُولِ،

أَوْ الدِّيَانَاتِ لَتَعَلُّقِ الْحِلِّ بِهِ، وَقَوْلِ الْوَاحِدِ مَقْبُولٌ فِيهِمَا، "دَرَر"^(٥).

[١٤٣٨٦] (قوله: إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِلَقَتُهَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ عِدَّتَهَا لَيْسَتْ شَرْطًا، وَلِهَذَا قَالَ

فِي "الْبَدَائِعِ"^(٦) [٣/٣١٧ق/ب] وَ"كَافِي الْحَاكِمِ" وَغَيْرُهُمَا: ((لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّقَهَا إِنْ كَانَتْ ثِقَّةً عِنْدَهُ، أَوْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِنْعُهَا)) اهـ.

وكذا لو قالت منكوحه رجلٍ لآخر: طَلَّقَنِي زَوْجِي وانقضت عِدَّتِي جاز تصديقها إذا وَقَعَ

(١) "الهداية": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ١١/٢.

(٢) "الهداية": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ١١/٢.

(٣) "المبسوط": كتاب الاستحسان ١٨٠/١٠.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ - فصل فيما نَحَلُّ بِهِ الْمَطْلُوعَةَ ٣٨/٤.

(٥) المقولة [١٤٣٩٣] قوله: ((ولو تزوجت [إلخ])).

(٦) "الدرر والغرر": كتاب الطلاق - باب الرَّجْعَةِ ٣٧٨/١.

(٧) "البدائع": كتاب الطلاق - فصل: وأما شرائط جواز الرجعة - فصل: ومنها أن يكون نكاح الثاني صحيحاً ١٨٩/٣.

وأقلُّ مدَّةِ عِدَّةٍ عنده بِحيضٍ شهران،.....

في ظنِّه، عِدَّةٌ كانتْ أم لا، ولو قالتْ: نِكَاحِي الأوَّلُ فاسِدٌ لا ولو عِدَّتُهُ، كَذَا في "البرازيَّة" (١)،
"بحر" (٢).

[١٤٣٨٧] (قوله: وأقلُّ مدَّةِ عِدَّةٍ عنده) أي: عندَ "الإمام"، وهذا بيانٌ لقوله: ((والمدَّةُ تحتمِلُهُ))، فلا احتمالَ فيما دُونَ ذلك.

[١٤٣٨٨] (قوله: بِحيضٍ) متعلِّقٌ بقوله: ((عِدَّةٌ))، وهذا أولى ممَّا قيلَ: أي: بسببِ كونِ المرأةِ حائضاً، فافهم. واحتَرَزَ به عن العِدَّةِ بالأشهرِ في حقِّ ذواتِ الأشهرِ، فإنَّ عِدَّتَهَا ليس لها أقلُّ وأكثرُ، بل هي ثلاثةُ أشهرٍ لو حرَّةً، ونصفُها لو أمةً.

[١٤٣٨٩] (قوله: شهران) أي: ستون يوماً عنده؛ لأنَّه يجعلُهُ مطلقاً في أوَّلِ الطَّهرِ حَدَرًا من وقوعِ الطَّلَاقِ في طهرٍ وطَيٍّ فيه، فيحتاجُ إلى ثلاثةِ أطهارٍ بخمسةِ وأربعين، وثلاثِ حيضٍ بخمسةِ عشرَ حَمَلًا للطَّهرِ على أقلِّه، والحيضِ على وَسَطِهِ؛ لأنَّ اجتماعَ أقلِّهما في مدَّةٍ واحدةٍ نادرٌ، وهذا على تخريجِ "عمدٍ" لقولِ "الإمام"، أمَّا على تخريجِ "الحسن" فيجعلُهُ مطلقاً في آخرِ الطَّهرِ حَدَرًا مِنْ تطويلِ العِدَّةِ عليها، فيحتاجُ إلى طهرينِ بثلاثين، وثلاثِ حيضٍ بثلاثين، حَمَلًا للطَّهرِ على أقلِّه والحيضِ على أكثرِهِ ليعتدِلَا، وتحتاجُ إلى مثلِها في عِدَّةِ الزَّوْجِ الثَّانِي، وزيادة طَّهرٍ على تخريجِ "الحسن"، فنُصِّدُّ في مائةٍ وخمسةِ وثلاثينَ يوماً، وعلى تخريجِ "عمدٍ" في مائةٍ وعشرينَ يوماً (٣) اهـ، أفادَهُ "ح" (٤).

(١) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل التاسع في الحظر والإباحة ٢٦٢/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرُّجْعَةِ ٦٤/٤.

(٣) في هامش "م": ((قوله: وعلى تخريجِ عمَدٍ في مائةٍ وعشرينَ يوماً، ينبغي أن يُزَادَ طهرٌ هنا أيضاً ليكونَ زواجُ الثاني وطلائهُ واقِعَيْنِ فيه، وحينئذٍ يلزمُ عليه أن يُطلِّقَهَا في طهرٍ وطُفِتَ فيه، فيساوي تخريجَ الحسن، وبهذا تعلمُ ما في قولِ المحمَّدِيِّ: لكنَّ يلزمُ على هذا التَّخْرِيجِ إلخ)) اهـ.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الرُّجْعَةِ ق ١٩٥/أ.

ولأمة أربعون يوماً ما لم تدع السقط كما مر^(١). ولو تزوجت بعد مدة تحتلها، ثم قالت: لم تنقض عديتي أو ما تزوجت بأخر لم تصدق؛.....

قلت: والمراد بزيادة الطهر هو الطهر الذي تزوجها فيه الثاني وطلقها في آخره، لكن يلزم على هذا التخريج وقوع الطلاق في طهر وطئها فيه؛ إذ لا بد من دخولها بها، تأمل. وهذا يؤيد تخريج "محمد".

[١٤٣٩٠] (قوله: ولأمة أربعون) عطف على محنوف، كأنه قال: لحره شهران، ولأمة أربعون يوماً، أي: على تخريج "محمد" طهران بثلاثين وحیضتان بعشرة، وعلى تخريج "الحسن" خمسة وثلاثون يوماً؛ طهر بخمسة عشر وحیضتان بعشرين، فتصدق بثمانين يوماً على تخريج "محمد"، وخمسة وثمانين يوماً على تخريج "الحسن"، وتامم التفصيل وحكاية الخلاف في "التيبين"^(٢)، "ح"^(٣).

[١٤٣٩١] (قوله: ما لم تدع السقط) أي: من الزوج الأول؛ لأنه يمكن إسقاطها في يوم الطلاق فتتقضي عديتها به، أما ادعائه من الثاني فلا بد من أن يعضي عليه زمن يمكن أن يستين فيه بعض خلقه، "رحمته".

قلت: وكذا [٣/٣١٨ ق/٣] لو ادعته من الأول لا بد أن يكون بينه وبين عقد الأول مدة أربعة أشهر.

[١٤٣٩٢] (قوله: كما مر) أي: في أول الباب، "حلي"^(٤).

[١٤٣٩٣] (قوله: ولو تزوجت إلخ) قال في "الفتح"^(٥): ((وفي "التفاريق": لو تزوجها

(قوله: لكن يلزم على هذا التخريج وقوع الطلاق إلخ) هذا اللزوم متحقق على تخريج "محمد" أيضاً؛ إذ قيل فيه: تنقضي العدة بمائة وعشرين يوماً، فلا بد أن وطئ الثاني في طهر طلقها فيه، تأمل.

(١) ص ٦٢٨ - "در".

(٢) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ٢/٢٦٠.

(٣) "ح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ١٩٥/أ.

(٤) "ح": كتاب الطلاق - باب الرجعة ق ١٩٥/أ.

(٥) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحل به المطلقة ٤/٣٨.

ولم يسألها، ثم قالت: ما تزوجت أو ما دخل بي صلقت؟ إذ لا يعلم ذلك إلا من جهتها، واستشكل بأن إقدامها على النكاح اعتراف منها بصحتها، فكانت مناقضة^(١)، فينبغي أن لا يقبل منها، كما لو قالت بعد التزوج بها: كنت محوسية، أو مرتدة، أو معتدة، أو منكوحة الغير، أو كان العقد بغير شهود، ذكره في "الجامع الكبير"^(٢) وغيره، بخلاف قولها: لم تنقض عديتي. ثم رأيت في "الخلاصة"^(٣) ما يوافق الإشكال المذكور، قال في "الفتاوى" في باب الباء: لو قالت بعدما تزوجها الأول: ما تزوجت بآخر، فقال الزوج الأول: تزوجت بآخر ودخل بك لا تصدق المرأة)) اه ما في "الفتح".

أقول: قد يدفع الإشكال بأن المطلقة ثلاثاً قام فيها المانع من إيراد العقد عليها، ولا يزول إلا بعد وجود شرط الحل، وذلك بأن تحبر بأنها تزوجت بعده بآخر، ودخل بها وانقضت عديتها والمدة تحتمل، أو تحبر بأنها حلت له وهي عالمة بشرائط الحل على ما مر^(٤) عن "النهاية"، فحينئذ لا يقبل قولها للتناقض، أما بدون ذلك فيقبل ولا تناقض؛ لاحتمال ظنها الحل بمجرّد العقد، ولأن إقدامها على العقد بدون تفسير لا يزول به المانع، فلم يكن اعترافاً، ولذا قال "السرْحسي"^(٥): ((لا بُدّ من استفسارها))، ويؤيده ما مر^(٦) عن "الفضلي" أيضاً، وهذا بخلاف قولها: كنت محوسية إلخ، فإنها حين العقد لم يقم مانع من إيراد العقد عليها، فصَحَّ العقد، فلا يقبل إخبارها

(قوله: بخلاف قولها: لم تنقض عديتي إلخ) ففرق بين قولها: كنت معتدة فلا تصدق وبين قولها: لم تنقض عديتي فتصدق؛ لإخبارها بأمر قائم لا يعلم إلا منها، فتصدق فيه ويفسد النكاح ضمناً. اه، لكن على هذا يكون القول لها في قولها: لم تنقض عديتي، وهذا مناقض لما في "الشارح"، وبحث "الفتح" ليس فيه، بل في قولها: ما تزوجت أو ما دخل بي.

(١) عبارة "الفتح": ((متناقضة)).

(٢) "الجامع الكبير": كتاب الشهادات - باب من الشهادات ص ١٦٨ - بتصرف.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطلاق - الفصل التاسع في الحظر والإباحة ق ١٠٩/ب.

(٤) المقولة [١٤٣٨٤] قوله: ((وعدة الزوج الثاني)).

(٥) "الميسوط": كتاب الاستحسان ١٨٠/١٠.

(٦) المقولة [١٤٣٨٤] قوله: ((وعدة الزوج الثاني)).

لأنَّ إقدامها على التَّزْوِج دليلُ الحِلِّ، وعن "السَّرخِسيِّ": ((لا يَحِلُّ تَزْوِجُهَا حَتَّى يَسْتَفْسِرَهَا))، وفي "الْبِرَازِيَّة" ^(١): ((قالت: طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، ثُمَّ أَرَادَتْ تَزْوِيجَ نَفْسِهَا مِنْهُ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ أَصَرَّتْ عَلَيْهِ أَمْ أَكْذَبَتْ نَفْسَهَا)).....

بِمَا يُنَافِيهِ لِنَتَاقُضِهَا، فَإِنَّ جَرَدَ إِقْدَامِهَا عَلَى الْعَقْدِ اعْتِرَافٌ بِعَدَمِ مَانِعٍ مِنْهُ، فإِذَا ادَّعَتْ مَا يُنَافِيهِ لَمْ يُقْبَلْ، وَمَا مَرَّ ^(٢) عَنِ "الْفَتَاوَى" مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا تَزَوَّجَهَا بَعْدَمَا فَسَّرَتْ تَوْفِيقًا بَيْنَ كَلَامِهِمْ.

مطلب: الإقدام على النكاح إقرار بمضي العدة

وفي "الْبِرَازِيَّة" ^(٣): ((تَزَوَّجَتِ الْمُطَلَّقةُ ثُمَّ قَالَتْ لِلثَّانِي: تَزَوَّجْنِي فِي الْعِدَّةِ إِنْ كَانَ بَيْنَ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ أَقَلُّ مِنْ شَهْرَيْنِ صُدِّقَتْ فِي قَوْلِ "الإمام"، وَكَانَ النِّكَاحُ الثَّانِي فَاسِدًا، وَإِنْ أَكْثَرَ لَا، وَصَحَّ الثَّانِي، وَالْإِقْدَامُ عَلَى النِّكَاحِ إقرارٌ بِمُضِيِّ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ حَقُّ الْأَوَّلِ وَالنِّكَاحَ حَقُّ الثَّانِي وَلَا يَجْتَمِعَانِ، فَذَلِكَ الْإِقْدَامُ عَلَى الْمُضِيِّ، بِخِلَافِ الْمُطَلَّقةِ [ب/٣١٨ق/٣] ثَلَاثًا إِذَا تَزَوَّجَتْ بِالْأَوَّلِ بَعْدَ مُدَّةٍ ثُمَّ قَالَتْ: تَزَوَّجْتُ بِكَ قَبْلَ نِكَاحِ الثَّانِي، حَيْثُ لَا يَكُونُ إِقْدَامُهَا دَلِيلًا عَلَى إِصَابَةِ الثَّانِي وَنِكَاحِهِ. قَالَتِ الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا: تَزَوَّجْتُ غَيْرَكَ، وَتَزَوَّجْتُ الْأَوَّلَ، ثُمَّ قَالَتْ: كُنْتُ كَاذِبَةً فِيمَا قُلْتُ، لَمْ أَكُنْ تَزَوَّجْتُ فَإِنَّ لَمْ تَكُنْ أَقَرَّتْ بِذُحُولِ الثَّانِي كَانَ النِّكَاحُ بَاطِلًا، وَإِنْ كَانَتْ أَقَرَّتْ بِهِ لَمْ تُصَدِّقْ)) اهـ. وَهَذَا مُؤَيَّدٌ لِمَا قُلْنَا مِنَ الْفَرْقِ وَالتَّوْفِيقِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

وَبِمَا قَرَّرْنَاهُ ظَهَرَ لَكَ مَا فِي كَلَامِ "الشَّارِحِ"، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَابَعَ مَا بَحَثَهُ فِي "الْفَتْحِ" ^(٤).
[١٤٣٩٤] (قوله: وفي "الْبِرَازِيَّة" إلخ) اقتصر على بعض عبارة "الْبِرَازِيَّة" تبعاً لـ "البحر" ^(٥).

(قوله: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَابَعَ مَا بَحَثَهُ فِي "الْفَتْحِ") يُمَكِّنُ حَمْلَ كَلَامِ "الشَّارِحِ" عَلَى مَا إِذَا فَسَّرَتْ، أَوْ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ عَالِمَةً، كَمَا حُمِّلَ عَلَيْهِ كَلَامُ "الْفَتَاوَى"، فَلَا يَكُونُ مَتَابِعًا لِمَا بَحَثَهُ فِي "الْفَتْحِ".

(١) "الْبِرَازِيَّة": كتاب الطلاق - الفصل التاسع في الحظر والإباحة ٤/٢٦٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في المقالة نفسها.

(٣) "الْبِرَازِيَّة": كتاب الطلاق - الفصل التاسع في الحظر والإباحة ٤/٢٦٢-٢٦٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) انظر "الفتح": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحلُّ به المطلقة ٤/٣٨.

(٥) "البحر": كتاب الطلاق - باب الرجعة - فصل فيما تحلُّ به المطلقة ٤/٦٥.

(سَمِعَتْ مِنْ زَوْجِهَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَلَا تَقْدِرُ عَلَى مَنَعِهِ مِنْ نَفْسِهَا) إِلَّا بِقَتْلِهِ (لَهَا قَتْلُهُ) بدوَاءٍ خَوْفَ الْقِصَاصِ، وَلَا تَقْتُلُ نَفْسَهَا، وَقَالَ "الأَوْزَجْنْدِيُّ": ((تَرْفَعُ الأَمْرَ لِلْقَاضِي، فَإِنْ حَلَفَ وَلَا بَيِّنَةً^(١).....

وهو غير مرضي، وتَمَامُ عِبَارَتِهَا^(٢) هكذا: ((وَنَصَّ فِي الرِّضَاعِ عَلَى أَنَّهَا إِذَا قَالَتْ: هَذَا ابْنِي رِضَاعاً وَأَصْرَتْ عَلَيْهِ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؛ لِأَنَّ الحُرْمَةَ لَيْسَتْ إِلَيْهَا، قَالُوا: وَبِهِ يُفْتَى فِي جَمِيعِ الوُجُوهِ)) اهـ. ومقتضاه: أَنَّ الْمُفْتَى بِهِ أَنَّ لَهَا أَنْ تُزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ هُنَا، وَهَذَا مَا قَدَّمَهُ^(٣) "الشَّارَحُ" فِي آخِرِ الرِّضَاعِ بِقَوْلِهِ: ((وَمُقَادَّةُ إِنْجَ))، وَقَدْ مَنَّا^(٤) أَنَّ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارَحُ" هُنَاكَ نَقَلَهُ فِي "الْخِلَاصَةِ"^(٥) عَنْ "الصَّدْرِ الشَّهِيدِ" بِلَفْظٍ: ((وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَوْ ادَّعَتْ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ حَلَّ لَهَا أَنْ تُزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ)) اهـ.

وَعَلَّلَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٦): ((بِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي حَقِّهَا مِمَّا يَخْفَى لِاسْتِقْلَالِ الرَّجُلِ بِهِ، فَصَحَّ رُجُوعُهَا)) اهـ، أَيْ: صَحَّ فِي الْحُكْمِ، أَمَّا فِي الدِّيَانَةِ لَوْ كَانَتْ عَالِمَةً بِالطَّلَاقِ فَلَا يَحِلُّ. وَبِمَا قَرَّرْنَاهُ عَلِمَتْ أَنَّ مَا قَدَّمَهُ "الشَّارَحُ" مَقُولٌ لَا يَحْتَاجُ مِنْهُ، فَافْهَم.

[١٤٣٩٥] (قَوْلُهُ: أَنَّهُ طَلَّقَهَا) أَيْ: ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ مَا دُونَهَا يُمْكِنُ فِيهِ تَجْدِيدُ الْعَقْدِ إِلَّا إِذَا كَانَ يُنْكَرُ.

[١٤٣٩٦] (قَوْلُهُ: لَهَا قَتْلُهُ بِدَوَاءٍ) قَالَ فِي "الْمَحِيطِ": ((وَيَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَقْتُلِي بِمَالِهَا أَوْ تَهْرُبَ مِنْهُ،

وَأِنْ لَمْ تَقْدِرِ قَتْلَتَهُ مَتَى عَلِمَتْ أَنَّهُ يَقْرُبُهَا، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تَقْتُلَهُ بِالدَّوَاءِ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَقْتُلَ نَفْسَهَا، وَإِنْ قَتَلَتْهُ بِالْأَلَةِ يَجِبُ الْقِصَاصُ)) اهـ "بَحْرُ"^(٧).

(١) فِي "و": ((وَلَا بَيِّنَةَ لَهَا)).

(٢) انْظُرِ "الْبَزَائِجَ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ التَّاسِعُ فِي الْخَطْرِ وَالْإِبَاحَةِ - النُّوعُ الرَّابِعُ: قَالَتْ لِرَجُلٍ: إِنَّهُ أَيْ رِضَاعاً إِنْجَ

٢٦٤/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٣) ص ٧٩ - "دَرْ".

(٤) الْمَقُولَةُ [١٢٨٨٢] قَوْلُهُ: ((وَمُقَادَّةُ إِنْجَ)).

(٥) "خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْفَصْلُ التَّاسِعُ فِي الْخَطْرِ وَالْإِبَاحَةِ - الْجِنْسُ الرَّابِعُ فِي أَحْبَابِ الْمَرْأَةِ ق ١٠٩/ب.

(٦) "النَّهْرُ": كِتَابُ الرِّضَاعِ ق ٢٠٠/أ.

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الرَّجْعَةِ ٦٣/٤ وَقَوْلُهُ: ((وَأِنْ قَتَلَتْهُ بِالْأَلَةِ يَجِبُ الْقِصَاصُ)) نَقَلَهُ فِي "الْبَحْرِ" عَنْ

"الْمَحِيطِ" مَعْرِضاً إِلَى "الْمُنْتَقَى".

فالإثم عليه، وإن قَتَلْتُهُ فلا شيء عليها))، والبائن كالثلاث، "بِرَّازِيَّة". وفيها: ((شَهِدَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا لَهَا التَّرْوُجُ بِأَخَرٍ لِلتَّحْلِيلِ لَوْ غَائِبًا)) انتهى.

قلت: يعني: ديانة، والصَّحِيحُ عدمُ الجواز، "قنية". وفيها: ((لو لم يَقْدِرْ هو أَنْ يَتَحَلَّصَ عَنْهَا، وَلَوْ غَابَ سَحَرَتُهُ وَرَدَّتْهُ إِلَيْهَا.....

[١٤٣٩٧] (قوله: فالإثم عليه) أي: وحده، وينبغي تقييده بما إذا لم تقدر على الافتداء أو الهرب.

[١٤٣٩٨] (قوله: وإن قَتَلْتُهُ إلخ) أفاد إباحة الأمرين، "ط"^(١).

[١٤٣٩٩] (قوله: لو غائباً) تمام عبارة "البِرَّازِيَّة"^(٢): ((وإن كان حاضراً؛ لأنَّ الزَّوْجَ إِنْ أَنْكَرَ احْتِجَّ إِلَى الْقَضَاءِ بِالْفَرْقَةِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَضَاءُ بِهَا إِلَّا بِمَحْضَرَةِ الزَّوْجِ)) اهـ.

[١٤٤٠٠] (قوله: والصَّحِيحُ عدمُ الجواز) قال في "القنية"^(٣): ((قال - يعني: "البدیع" - : والحاصل أنه على جوابِ شمسِ الأئمةِ "الأوزجندی"، و"نجم الدِّين السَّفي"، والسَّيِّدِ "أبي شجاع"، و"أبي حامد"، و"السَّرخسي"^(٤) [٣/٣١٩ق/١] يحلُّ لها أَنْ تَتَزَوَّجَ بِزَوْجٍ آخَرَ فيما بينها وبين الله تعالى، وعلى جوابِ الباقيين لا يحلُّ)) اهـ.

وفي "الفتاوى السَّراجية"^(٥): ((إذا أَخْبَرَهَا ثِقَّةٌ أَنَّ الزَّوْجَ طَلَّقَهَا وَهُوَ غَائِبٌ وَسِعَهَا أَنْ تَعْتَدَّ وَتَتَزَوَّجَ وَلَمْ يَقِئْهُ بِالْذِّبَانَةِ)) اهـ كذا في "شرح الوهبانية"^(٦).

قلت: هذا تأييد لقول الأئمة المذكورين، فإنه إذا حَلَّ لها التَّرْوُجُ بإخبارِ ثِقَةٍ فَيَحِلُّ لها التَّحْلِيلُ

(١) "ط": كتاب الطلاق - باب الرُّجْعَةِ ١٧٨/٢.

(٢) "البِرَّازِيَّة": كتاب الطلاق - الفصل التاسع في الحظر والإباحة ٢٦١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "القنية": كتاب النكاح - باب فيما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ثلاثاً ق ٣٧/ب.

(٤) "المبسوط": كتاب الاستحسان ١٧٩/١٠.

(٥) "الفتاوى السَّراجية": كتاب النكاح - باب المسائل المتفرقة ٢٣٩/١ (هامش "فتاوى قاض خان").

(٦) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الرضاع ق ٩٣/أ.

لا يَحِلُّ له قتلها، وَيَبْدُ عنها جُهدُهُ)) (وقيل: لا) تَقْتُلُهُ، قائلُهُ "الإسبيحاني" (وبه يُفتَى) كما في "التآثرخانية" و"شرح الوهبانية"^(١) عن "الملقط"، أي: والإثم عليه كما مرَّ^(٢).
(قال بعدُ) أي: بعدَ طلاقِهِ ثلاثاً: (كان قَبْلُها طَلَقٌ واحِدةٌ.....

هنا بالأوّل إذا سَمِعَت الطَّلَاقَ أو شَهِدَ به عَدْلانِ عندها، بل صَرَّحُوا بأنَّ لها التَّروُجَ إذا أتاهَا كتابٌ منه بطلاقها ولو على يدٍ غيرِ ثَقَةٍ إنْ غَلَبَ على ظَنِّها أَنَّهُ حقٌّ، وظاهرُ الإطلاَقِ جوازُهُ في القضاء، حتّى لو عَلِمَ بها القاضي يَرَكُّها، فتصحُّحُ عدمِ الجوازِ هنا مُشْكِلٌ، إلّا أنْ يُحْمَلَ على القضاء وإنْ كان خلافاً للظاهر، فتأمَّل.

نعم لو طَلَّقَها وهو مُقيِّمٌ معها يعاشِرُها مُعاشرةَ الأزواجِ ليس لها التَّروُجُ؛ لعدمِ انقضاءِ عِدَّتِها منه كما سيأتي^(٣) بيانهُ في العِدَّة.

[١٤٤٠١] (قوله: لا يَحِلُّ له قتلها) ينبغي جَرَيانُ الخلافِ فيه، بل القولُ بِقَتْلِها هنا أَقْرَبُ من القولِ بِقَتْلِها له فيما مرَّ^(٤)؛ لأنَّها ساحرةٌ، والسَّاحِرُ يُقْتَلُ وإنْ تاب، تأمَّل.

[١٤٤٠٢] (قوله: وقيل: لا تَقْتُلُهُ إلخ) نَقَلَ في "التآثرخانية"^(٥) أيضاً القولَ الأوَّلَ بِقَتْلِها عن الشَّيْخِ الإمامِ "أبي القاسم"، وشيخ الإسلام أبي الحسن "عطاء بن حمزة"، والإمامِ "أبي شجاع"، ونَقَلَهُ عن "فتاوى الإمامِ مُحَمَّد بن الوليدِ السَّمَرَقَنْدِيِّ"^(٦) عن "عبد الله بن المبارك" عن "أبي حنيفة"، ونَقَلَ أيضاً: ((أنَّ الشَّيْخَ الإمامَ "نجم الدِّين" كان يَحْكِي قولَ الإمامِ "أبي شجاع" ويقولُ: إنَّه رجلٌ كبيرٌ، وله مشايخُ أكابرٌ، لا يقولُ ما يقولُ إلّا عن صحَّةٍ، فالاعتمادُ على قوله)) اهـ. وبه عَلِمَ أَنَّهُ قولٌ مُعْتَمَدٌ أيضاً.

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب النكاح ق ٩٣/ب.

(٢) ص ٦٨٢ - "در".

(٣) المقولة [١٥٣٦٨] قوله: ((وكدّا لو كنم طلاقها لم تنقض زجرًا)).

(٤) المقولة [١٤٣٩٦] قوله: ((لها قتله بدواء)).

(٥) "التآثرخانية": كتاب الطلاق - الفصل الثالث والعشرون في مسائل نكاح الحَمَل ٦٠٩/٣ بتصرف.

(٦) "فتاوى السمرقندي": لأبي علي محمد بن الوليد، المعروف بالزاهد السمرقندي (ت ٤٥٠ هـ). "كشف الظنون"

١٢٢٤/٢، "الجواهر المضية" ٣/٣٩٠، "كاتب أعلام الأخيار" ١/٢٣٧ ب، "أنوار البهية" ص ٢٠٢.

وانْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَصَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ (في ذلك لا يُصدّقان على المذهب) المفتى به، كما لو لم تُصدِّقْهُ هي، وقيل: يُصدّقان، ولو طَلَّقَهَا ثنتين قبل الدُّخُولِ ثُمَّ قَالَ: كُنْتُ طَلَّقْتُهَا قَبْلَهُمَا وَاحِدَةً أَخَذَ بِالثَّلَاثِ، "قنية"^(١).

[١٤٤٠٣] (قوله): وانْقَضَتْ عِدَّتُهَا) إنما قال ذلك لتصير أجنيّة لا يلحقها الطلاق الثلاث.

أقول: وهذا إذا لم يكن انقضاء العدة معروفاً؛ لما سيذكره^(٢) "الشارح" في آخر العدة عن "القنية" أيضاً: ((طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ويقول: كُنْتُ طَلَّقْتُهَا وَاحِدَةً، وَمَضَتْ عِدَّتُهَا فَلَوْ مُضِيَّهَا مَعْلُومًا عِنْدَ النَّاسِ لَمْ تَقَعْ الثَّلَاثُ، وَإِلَّا تَقَعْ، وَلَوْ حَكِمَ عَلَيْهِ بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ بِالْبَيِّنَةِ بَعْدَ انْكَارِهِ فَلَوْ بَرَهَنَ أَنَّهُ طَلَّقَهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِعِدَّةٍ طَلَّقَهُ لَمْ يُقْبَلْ)) اهـ.

[١٤٤٠٤] (قوله): أَخَذَ بِالثَّلَاثِ) لأنَّ إقدامه على الطلاق يدلُّ على بقاء العِصْمَةِ، وَتَطْلُقُ ثَلَاثًا عَمَلًا بِإِقْرَارِهِ وَاحْتِيَاطًا، [٣/٣١٩ب] "ط"^(٣)، وَاللَّهُ سَبِيحَانَهُ أَعْلَمُ.

(١) ((قنية)) ليست في "ب"، انظر "القنية": كتاب الطلاق - باب مسائل متفرقة ق ٤٧/١.

(٢) انظر "الدر" عند المقولة [١٥٤٢٦] قوله: ((فلو مضيتها معلوماً عند الناس)).

(٣) "ط": كتاب الطلاق باب الرجعة ١٧٨/٢.

فهرس الموضوعات

الموضوع

الموضوع

باب القَسَم

- ٥ باب القَسَم
- ٥ حكم القَسَم
- ١٦ تنبيه: المنكوحه إذا وطئت بشبهة وهي في العدة إلخ.
- ١٧ حكم من عاد إلى الجَوْر في القَسَم بعد نهى القاضي إياه.
- ٢٠ حكم القَسَم في السفر.
- ٢١ مطلب: في النزول عن الوظائف بمال.

باب الرضاع

- ٣٠ باب الرضاع
- ٣٨ مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب المرأة لغير الرضاع؟
- ٣٩ فرع: حكم التدوي بالخرم.
- ٤٣ تنبيه: حكم ما لو قضى شافعي بعدم الحرمة برضعة.
- ٤٥ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.
- ٧٣ هل ثبت التحريم باللبن من الزنا؟
- ٧٤ مطلب: ما في الفتاوى إذا خالف ما في المشاهير من الشروح لا يقبل.
- ٧٥ مطلب: لا يعدل عن الدراية إذا وافقتها رواية.
- ٨٢ تنبيه: تزوج امرأة فقالت امرأة: أرضعتكما.

كتاب الطلاق

- ٨٦ كتاب الطلاق
- ٩١ حكم إيقاع الطلاق

الموضوع الصحيفة

- ٩٦ مطلب: في طلاق الدَّوْر
- ٩٨ تنبيه: المعتمد عند الشافعية وقوع المنجَز فقط في طلاق الدَّوْر
- ٩٩ أقسام الطلاق
- ١٠١ مطلب: في تقسيم الطلاق إلى أحسن وحسن و بدعي
- ١١٦ مطلب: في الإكراه على التوكيل بالطلاق والنكاح والعتاق
- ١١٨ مطلب: في المسائل التي تصحُّ مع الإكراه
- ١٢٥ حكم طلاق الهازل
- ١٢٦ مطلب: في تعريف السكران وحكمه و طلاقه
- ١٢٨ مطلب: في الحشيشة والأفيون والبنج وطلاق متعاطيها
- ١٣٦ تنبيه: ظنُّ وقوع الثلاث على امرأته إلخ
- ١٤٢ مطلب: في طلاق المدهوش
- ١٤٨ مطلب: اعتبار عدد الطلاق بالنساء
- ١٥٠ مطلب: في الطلاق بالكتابة

باب الصريح

- ١٥٣ باب الصريح
- ١٥٣ مطلب: سن بوش يقع به الرجعي
- ١٥٨ مطلب: من الصريح الألفاظُ المصحَّفة
- ١٦١ مطلب: الصريح نوعان: رجعي و بائن
- ١٦٣ مطلب: في قول البحر: إنَّ الصريح يحتاج في وقوعه ديانة إلى النية
- ١٦٩ مطلب: في قولهم: ((عليَّ الطلاق)) و ((عليَّ الحرام))
- ١٧١ تنبيه: حكمُ الحلف بقولهم: ((الطلاق يلزمني لا أفعل كذا))

الموضوع	الصحيفة
مطلب: في قوله: ((عليَّ الطلاق من ذراعي)).....	١٧٣
مطلب: في قول الشاعر: فأنت طلاقٌ و الطلاقُ عزيمةٌ.....	٢٠٥
مطلب: في إضافة الطلاق إلى الزمان.....	٢٠٧
مطلب: الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين.....	٢١٨
مطلب في قولهم: ((اليوم)) متى قرن بفعل ممتد.....	٢٢٧
مطلب: في قول الإمام: ((إيماني كإيمان جبريل)).....	٢٣٦
تنبيه: هل تصح نية الثلاث بقوله: أنت طالق تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة؟	٢٤٦
مطلب في قولهم: أنت طالق تحلّي للخنازير و تحرمي عليّ وأنت طالق لا	
يُردك قاضٍ ولا عالم.....	٢٥٢
تنبيه: لو قال: أنت طالق كلّ الطلاق إلخ.....	٢٥٩
مطلب: العرف معتبر في أحكام الشرع.....	٢٦٣
باب طلاق غير المدخول بها	
باب طلاق غير المدخول بها.....	٢٦٦
مطلب: الطلاق يقع بعدد قرّن به لا به.....	٢٧٩
تنبيه: العطف بالفاء كالواو فتقع واحدة إلخ.....	٢٨٤
مطلب في : ((قبل ما بعد قبليه رمضان)).....	٢٨٤
تنبيه: الكلام على ((ما)) في قوله: ((قبل ما بعد قبليه رمضان)).....	٢٨٦
مطلب: فيما لو قال : ((امراته طالق)) و له امرأتان أو أكثر تطلق واحدة	٢٩٠
تنبيه: لو حلف بطلاق امرأته وله امرأتان.....	٢٩٢
باب الكنايات	
باب الكنايات.....	٣٠٥

الموضوع	الصحيفة
تنبيه: حكم ما لو قال: عليّ ميم لا أفعل كذا ناوياً الطلاق.....	٣٠٦
مطلب: فتاوى الطّوري كفتاوى ابن نجيم لا يوثق بها.....	٣٠٧
مطلب: بل الواقع بقوله: عليّ الحرام في زماننا بائن أو رجعي.....	٣١٣
مطلب: لا اعتبار بالإعراب هنا.....	٣١٧
مطلب: فيما لو طلقها وقال: ثلاثاً بعد ما سكت.....	٣٣٣
مطلب: الصريح يلحق الصريح و البائن.....	٣٣٤
مطلب: المختلعة و المبانة ليست امرأة من كل وجه.....	٣٥٠
باب تفويض الطلاق	
باب تفويض الطلاق.....	٣٦٠
أنواع ما يوقعه غيره بإذنه ثلاثة.....	٣٦٠
تنمة: لا يطل خيارها فيما لو نامت قاعدة.....	٣٧٣
فروع فقهية.....	٣٨٨
باب الأمر باليد	
باب الأمر باليد.....	٣٩١
اتخاذ المجلس وعلّمها شرطاً.....	٣٩٥
حكم ما لو ردّت جعل الأمر بيدها هل يرتدّ بردها؟.....	٤٠١
فروع فقهية.....	٤٠٨
فصل في المشيئة	
فصل في المشيئة.....	٤١٢
هل يملك الزوج الرجوع عن التفويض بأنواعه الثلاثة؟.....	٤١٦
تنمة: لو قال لها: أنتِ طالق كلما شئت فلو طلقت ثلاثاً أو ثنتين إلخ..	٤٣٠

الموضوع

الموضوع

٤٣٢ مطلب: في مسألة الهدم.

٤٣٦ تنبيه: لم يذكر اشتراط نية الزوج فيما لو قال لها إلخ.

٤٣٨ مطلب: أنت طالق إن شئت وإن لم تشائي.

باب التعليق

٤٤٢ باب التعليق

٤٤٣ مطلب: فيما لو حلف لا يحلف فعَلَقَ.

٤٤٤ مطلب: لا يحنث بتعليق الطلاق بالتطليق.

٤٤٧ مطلب: إن لم تتزوجي بفلان فأنت طالق.

٤٤٩ مطلب: التعليق المراد به المجازاة دون الشرط.

٤٥٠ شرط لزوم التعليق الملك.

٤٥٨ مطلب: في فسخ اليمين المضافة إلى الملك.

٤٥٩ تنبيه: لو قال لها: أنت طالق ألبتة فترافعا إلخ.

٤٦٣ مطلب: في معنى قولهم: ((ليس للمقلد الرجوع عن مذهبه)).

٤٦٧ مطلب: في مسألة الكوز.

٤٦٨ مطلب: في ألفاظ الشرط.

٤٧٠ مطلب: لو حذف الفاء من الجواب.

٤٧١ مطلب: المواضع التي يجب اقترانها بالفاء.

٤٧٣ مطلب: ما يكون في حكم الشرط.

٤٧٧ الكلام على اليمين بـ ((كلما)).

٤٨٠ مطلب: المتعقد بكلمة ((كلما)) إيماناً متعقداً للحال لا يميناً واحدة...

٤٨١ مطلب: زوال الملك لا يبطل اليمين.

الموضوع	الصحيفة
تنبيه: إن سكنتُ في هذه البلدة فامراته طالق إلخ.....	٤٨٢
مطلب مهم: الإضافة للتعريف لا للتقييد فيما لوقال: ((لا تخرج امرأتي	
من الدار))	٤٨٣
مطلب: اختلاف الزوجين في وجود الشرط.....	٤٨٥
تنبيه: لو علّق الطلاق بمحبة غيرها إلخ.....	٤٩٧
تنبيه: علّق طلاتها بجلبها هل يحرم وطؤها؟	٥٠٧
مطلب: فيما لو تكرّر الشرط بعطف أو بدونه.....	٥٠٨
مطلب: لو تكررت أداة الشرط بلا عطف فهو على التقديم والتأخير..	٥٠٨
مطلب: مسائل الاستثناء والمشيئة.....	٥١٦
مطلب: الاستثناء يثبت حكمه في صيغ الإخبار لا في الأمر والنهي....	٥١٦
مطلب: الاستثناء يطلق على الشرط لغةً واستعمالاً.....	٥١٦
مطلب: قال : ((أنت طالق)) وسكت ثم قال: ((ثلاثاً)) تقع واحدة..	٥١٧
مطلب: فيما لو حلف و أنشأ له آخر.....	٥٢٤
مطلب: فيما لو ادعى الاستثناء وأنكرته الزوجة.....	٥٢٦
تنبيه: رجل قال: لا أكلمه إلا ناسياً فكلّمه ناسياً ثم كلّمه ذاكراً إلخ..	٥٣٠
مطلب مهم: لفظ : ((إن شاء الله)) هل هو إبطال أو تعليق؟.....	٥٣٢
أحكام الاستثناء الوضعي.....	٥٤٢
مطلب: فيما لو تعدّد الاستثناء.....	٥٤٦
مطلب: اليمين تتخصّص بدلالة العادة والعرف.....	٥٥٦
مطلب: لا يدع فلاناً يسكن هذه الدار.....	٥٥٧
مطلب: المحبوس ليس في الدنيا.....	٥٦٢

الصحيفة

الموضوع

- مطلب: الأصل أنَّ شرط الحنث إن كان عديمياً وعجز لا يحنث..... ٥٦٤
- تنبيه: صرَّحوا بأنَّ فوات المحل يبطل اليمين..... ٥٦٥

باب طلاق المريض

- باب طلاق المريض..... ٥٦٨
- حكم من لاعنَّها في مرضه..... ٥٨٣
- مطلب: حال فشو الطاعون هل للصَّحيح حكم المريض؟..... ٥٨٧
- تنبيه: اعلم أنَّ ما تأخذه له شبه بالميراث..... ٥٩٦
- مطلب: البيان في الطلاق المبهم إيقاعٌ معلقٌ، وقيل: إيقاع للحال..... ٥٩٩
- تنبيه: مقتضى قول "المصنف": ((كان فاراً)) إلخ..... ٦٠١

باب الرجعة

- باب الرجعة..... ٦١٠
- تنبيه: شرط كون الشئتين في الأمة كالثلاث في الحرة أن لا يكون رُقُّها ثابتاً إلخ..... ٦١٨
- ما يندب في الرجعة..... ٦٢١
- متى تنقطع الرجعة؟..... ٦٢٩
- مطلب: اصطلاح صاحب الهداية و الملتقى في تصحيح الأقوال في المذهب..... ٦٣٣
- مطلب فيما قيل: ((إنَّ الحبل لا يثبت إلا بالولادة))..... ٦٣٦
- حكم الخلوة بها إن لم يقصد المراجعة..... ٦٤٦
- مطلب: في العقد على المُبانة..... ٦٤٧
- مطلب: مال أصحابنا إلى بعض أقوال مالك رحمه الله ضرورةً..... ٦٥١
- مطلب: حيلة إسقاط عدة المحلَّل..... ٦٥٤
- مطلب: ما ينفرد به صاحب "القنية" لا يعتمد عليه..... ٦٦٠

الموضوع	الصحيفة
مطلب: كتاب "شرح المشارق" ليس موضوعاً لنقل المذهب.....	٦٦٢
حكم تزوج الثاني بشرط التحليل.....	٦٦٣
مطلب: في حكم لعن العصاة.....	٦٦٦
مطلب: في حيلة إسقاط التحليل بحكم شافعي بفساد النكاح الأول...	٦٧٠
مطلب: مسألة الهدم.....	٦٧٤
مطلب: الإقدام على النكاح إقرار بمضي العدة.....	٦٨٠